التجارة ونظم التسويق في الأندلس خلال العصر الأموي (138 - 422هـ / 755 - 1030م)

إعداد الدكتور

حسن بن يحيى بن حسن الشوكاني

طبعة 2018

التجارة ونظم التسويق في الأندلس خلال العصر الأموي (138 - 422هـ / 755 - 1030م)

إعداد الدكتور

حسن بن يحيى بن حسن الشوكاني

التجارة ونظم التسويق

دراسة حضارية في التاريخ الأندلسي

(138 - 422هـ/ 755 - 1030م)



التجارة ونظم التسويق

دراسة حضارية في التاريخ الأندلسي

(138 422هـ/755 1030م)

الدكتور

حسن بن يحيى الشوكاني

الكـــــتـــــاب : التجارة ونظم التسويق – دراسة حضارية في التاريخ الأندلسي
(138 – 422هـ / 755 – 1030م)
تـــألـــيــــــف : الدكتور حسن بن يحيى الشوكاني

الطبع والإخراج الفني : دار أبي رقراق للطباعة والنشر – الرباط (المغرب)
الإيـــداع الـقـانــوني : 2018MO3641
ردمـــــــــــك : 978-9920-36-260-3
طـــبــــــع : 1440هـ/ 2019م

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وآله وصحابته وسلم وبعد ..

فإن الإسلام برسالته الخالدة، ونظمه الشاملة، وأحكامه الجامعة المشتملة كل مناحي النشاط البشري قد أولى التجارة عناية فائقة، واهتماماً بالغاً، حيث حث المسلم ابتداءاً عليه الحركة والسعي في الأرض لطلب الرزق، وبذل الجهد في ذلك، وارتياد الأسواق للتجارة والكسب. فقال تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾[1].

فجعل سبحانه وتعالى وسائل الكسب بالطرق المشروعة – ومنها التجارة – عملاً يثاب عليه الإنسان إذا قصد به وجه الله تعالى، ثم امتدح سبحانه المؤمنين الصادقين الذين يجمعون بين العبادة، والعمل لكسب الحلال فقال تعالى: ﴿رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ﴾[2].

كما حثت الشريعة السمحة على العمل في التجارة، واكتساب المال بالطرق المشروعة، فقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَن تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾[3]الآية.

فلا ينبغي للمؤمن أن يعيش اتكالياً يتكفف الناس، بل هو مطالب بالسعي والعمل لكسب خيري الدنيا والآخرة. قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ﴾[4]. بهذا فإن العمل في التجارة من أفضل

(1) الجمعة، 10.
(2) النور، 37.
(3) البقرة، 275.
(4) الملك، 15.

الأعمال التي حث الإسلام عليها، ودعا إليها، ومن ثم وضع الضوابط التامة للعاملين في مجالها.

أهمية الموضوع :

رغم الدراسات المتنوعة التي حظي بها التاريخ الأندلسي من قبل عدد من الباحثين المسلمين وغير المسلمين إلا أنه لا يزال ميداناً خصباً للدراسة والبحث، ولا زالت هناك مساحات واسعة وجوانب متعددة من تاريخ ذلك البلد العزيز على المسلمين مجهولة أو شبه مجهولة، وفي حاجة إلى البحث والتقصي، لإبرازها وإظهارها، حتى تكتمل صورة ماضي المسلمين المجيد في تلك البلاد، الذي امتد على مدى ثمانية قرون شهدت خلالها تطوراً عظيماً في الميادين السياسية والحضارية وحفلت بأحداث جسام ربما لم تشهدها رقعة أخرى من بقاع العالم الإسلامي.

وفي الوقت الذي انصبت فيه معظم الدراسات التي تناولت تاريخ الأندلس على إبراز الجوانب السياسية، كان نصيب الجوانب الاقتصادية – أقل من سابقتها رغم أنها لا تقل عن سابقتها في التقدم والرقي، وكانت التجارة في الأندلس أقل هذه الجوانب اهتماماً من قبل الباحثين بالدراسة والبحث.

ولا شك أن التركيز على دراسة الأوضاع السياسية والفتن والثورات في عصر الدولة الأموية في الأندلس من قبل معظم الباحثين، يظهر المجتمع الإسلامي في الأندلس آنذاك في حالة من الفوضى والصراعات المستمرة والحروب الطاحنة، ويصبغ تاريخ تلك الفترة الزمنية بصبغة معينة، وكأن المسلمين في هذه البلاد لم يكن لديهم أدنى اهتمام بالجوانب الحضارية.

والحقيقة أن عصر الدولة الأموية يمثل فترة من أزهى فترات الوجود الإسلامي في الأندلس. حيث ظفرت البلاد – في معظم عهود الدولة الأموية – بفترات من الأمن والاستقرار، تم فيها ضبط شؤون البلاد الداخلية، وتحقيق وحدتها، وبناء اقتصادها، بالإضافة إلى تنمية الصلات الخارجية بشكل ظاهر، مما كان له أعظم الأثر فيما شهدته الأندلس خلال عصر بني أمية من تقدم حضاري كبير، كان من بين مرتكزاته تطور الحياة الاقتصادية بشكل لم يسبق له مثيل في تلك البلاد، وكان أساس ذلك التطور الاقتصادي حركة تجارية نشطة قامت في تلك البلاد معتمدة على عدة أمور منها :

- الموقع المتميز التي حبا الله الأندلس، مما جعلها تمثل نقطة اتصال بين أجزاء العالم الإسلامي في المشرق وشمال أفريقيا من ناحية، وبين العالم النصراني في غرب أوروبا من ناحية أخرى، وهذا ما جعلها تقوم بدور الوسيط التجاري بين الشرق الإسلامي والغرب النصراني،

واستفادة الأندلسيين – إلى حدٍ كبيرٍ – من ذلك الموقع، بما عُرف عنهم من حب الحركة والتنقل، وكثرة الأسفار.

- التنوع المناخي الذي ساد الأندلس، وما نتج عنه من تنوع المنتجات التي غُذيت بها الأسواق الأندلسية، وتباين أوقات الإنتاج تبعاً لاختلاف العوامل الجوية المتنوعة.

- تشجيع الحكام الأمويين للتجارة ودعمهم لها، بما اتخذوه من إجراءات سياسية واقتصادية وأمنية تمس التجارة، وتساهم في تقدمها كحفظ الأمن، وتأمين الطرق، وتذليل صعوباتها، وتكليف ولاة السوق وأعوانهم بمتابعة الحركة التجارية، ومراقبة الأسواق، وتخفيف الضرائب، التي كانت تفرض على الرعية عامة وعلى التجارة خاصة، وإشاعة العدل بين التجار المحليين والقادمين على حدٍ سواء. وإن كانا لحال لم يخل من ظهور بعض الإجراءات ذات الأثر السلبي على التجارة.

وكان لتنامي حاجة قصور أولئك الحكام وغيرهم من ذوي الثراء والجدة، إلى السلع المجلوبة من خارج البلاد، أثر مباشر في دعم التجارة الخارجية، التي لم تكن أقل تطوراً وتقدماً من التجارة الداخلية، حيث تبوأت الأندلس مكانة متقدمة في التجارة العالمية حينئذ، وتحولت مدينة قرطبة والموانىء الأندلسية على ساحلي الأندلس إلى مراكز كبرى للتجارة، فوردت إليها السلع المختلفة من جميع البلدان وأمَّها التجار من الآفاق بكل غريب ونادر من تحف الشرق والغرب ونفائسهما، وأصبحت الأندلس كما عبر عنها ابن الربيب القيرواني "مصدر كل طرفة، ومورد كل تحفة، وغاية آمال الراغبين، ونهاية أماني الطالبين، إن بارت تجارة فإليها تجلب وإن كسدت بضاعة ففيها تنفق" واتسعت بذلك العلاقات الخارجية للأندلس الأموية مع مختلف الدول المعاصرة لها، وضربت التجارة بسهم وافر في توثيق تلك الصلات، بل تجاوزت التجارة نطاق السياسة فوصلت الأندلس بمواقع من العالم كان العداء قائماً بينها وبين الدولة الأموية.

وبما أن التجارة تمثل عاملاً مهماً من عوامل بناء اقتصاد قوي للدولة، يرتكز عليه تنفيذ خططها، وإنجاح سياساتها، وتحقيق وحدتها، ويبنى عليه توسع صلاتها الخارجية وعلو منزلتها العالمية، إلى جانب ما يحققه من رخاء اجتماعي، وتقدم عمراني. رأيت من المفيد دراسة "تجارة الأندلس ونظم التسوق فيها في العصر الأموي" وتأثيرها في سياسة الدولة الأموية الداخلية والخارجية من ناحية، وتأثير تلك السياسة في التجارة من ناحية أخرى، إذ أن مما يكمل صورة الماضي المجيد للمسلمين في تلك الديار الاهتمام بدراسة الجوانب الحضارية

ومنها الجانب التجاري، وذلك من أجل التعرف على مدى تأثيرها في مجالات الحياة المختلفة في الأندلس الأموية.

وإن دراسة تجارة الأندلس في العصر الأموي وتحليلها ثم ربطها بالمظاهر المعاصرة لها من سياسية واجتماعية وفكرية يكشف عن الدور الذي أسهمت به التجارة في التأثير على الأحداث المختلفة، والتفاعل معها. ولا أوغل في القول إن التجارة كانت المحرك الأساسي لأحداث الأندلس في هذه الفترة، ولكن أؤكد أنه كان للتجارة حضورها الفاعل في كثير من حوادث الأندلس في تلك الفترة، كما كان لها أثرها الظاهر في كثير من جوانب الحياة الأندلسية، ورغم أهمية التجارة في الأندلس في عصر بني أمية فقد تبين لي بعد الاطلاع على ما تيسر من فهارس عنيت برصد عناوين الرسائل العلمية المسجلة في تاريخ وحضارة الأندلس. إن هذا الموضوع لم يحظ من قبل بدراسة متكاملة ومفردة تجمع شتاته وتبرز أهميته، وتظهر مدى ما وصلت إليه التجارة في الأندلس من تقدم ورقيّ، وآثارها المتباينة في ميادين الحياة الأندلسية المختلفة. تلك الآثار التي شملت عصر بني أمية بطوله وامتدت إلى ما وراء ذلك العصر بفترات طويلة.

كل ما سبق يؤكد الحاجة إلى وجود دراسة متخصصة لتجارة الأندلس ونظم التسويق في عصر بني أمية تفي بهذه الأهداف، حيث اقتصرت الدراسات السابقة على مس بعض جوانب هذا الموضوع، دون إفراده بدراسة خاصة، تتعمق في سبر أغواره.

ولذا كان هذا الموضوع "التجارة ونظم التسويق في الأندلس خلال العصر الأموي" محاولة لدراسة تاريخ هذه الفترة الزمنية من عمر الوجود الإسلامي على أرض شبه الجزيرة الأيبيرية من خلال حركة التجارة وما ترتب عليها من نشاط وتفاعل مع الأحداث الأخرى، وما سن من خلالها من تنظيمان وقوانين، فهي في الواقع دراسة اقتصادية اجتماعية سياسية تحاول فهم أحداث تلك الفترة ومسبباتها من خلال دراسة التجارة.

ولم يخل الولوج إلى دراسة هذا الموضوع من صعوبات اعترضت سبيل الباحث، والتي يأتي في مقدمتها ندرة المادة العلمية في المصادر – خاصة التاريخية منها – ذلك أن أغلب المصادر لم يكن هدفها الحديث عن التجارة بل كان هدفها الحديث عن القضايا السياسية وشؤون الجهاد وما يتعلق بذلك، فإذا ما تحدثت عن الجوانب الاقتصادية فإنما يأتي حديثها في شذرات متناثرة، ومعلومات مفككة تأتي عرضاً ضمن حوادث تاريخية عامة، وإذا ما لجأ الباحث في هذا المجال إلى كتب الجغرافيا والرحلات – وهي لا شك أوسع مادة من سابقتها – فإن حديثها في الغالب

يكون عبارة عن أوصاف مقتضبة تتناول بعض مميزات المدن التي زاروها أو كتبوا عنها، وتختص في الغالب بالمناشط الزراعية – وربما الصناعية على قلة – بينما يكاد أن يكون الإعراض عن ذكر التجارة وما يتعلق بها سمة مشتركة وغالبة على معظم تلك المصادر .

بالإضافة إلى ذلك فإن من المعلوم أن الدارس في الجوانب الاقتصادية لا بد له من العودة إلى عدد متنوع من الفنون، لاستقصاء المادة العلمية المتعلقة بمثل هذه الدراسات – فلا بد من العودة إلى كتب الفقه والنوازل والأحكام، وكتب التاريخ والتراجم، وكتب الجغرافيا والبلدان والرحلات وكتب الأدب واللغة، والدواوين الشعرية، والموسوعات الفقهية والأدبية إلى غيرها من الفنون المتنوعة، مما يوسع قائمة المراجع بشكل كبير، ويجعل الإحاطة بها أمراً صعباً، يحتاج معه الدارس إلى مزيد من الجهد والوقت.

وإذا ما ورد الحديث عن التجارة في تلك المصادر المتنوعة فإنه يأتي مختلطاً بالحديث عن الزراعة أو الصناعة، وهذا يوجد مشكلة جديدة تواجه الباحث، يحتاج أمامها إلى جهد مضاعف لفصل الحديث عن كل مقوم من مقومات الاقتصاد الأساسية – الزراعة والصناعة والتجارة – على حدة. ومن ثم تتبع ما يخص التجارة من إشارات ومعلومات، ولم شتات تلك النصوص المبعثرة، ومقارنتها مع غيرها من نصوص المصادر الأخرى للخروج من كل ذلك بصورة واضحة المعالم عن النشاط التجاري.

ويضاف إلى ما سبق صعوبة أخرى لا تقل عنها أهمية ألا وهي أن المصادر المعاصرة للدولة الأموية في الأندلس – وهو ميدان الدراسة – قليلة إذا ما قيست بما تلا ذلك من عصور. ولعل من أسباب ذلك، ما شهدته البلاد من صراعات وصدامات عنيفة حلت بها في أواخر عصر بني أمية، فيما عرف باسم "عصر الفتنة 400 -422هـ/1030م) وما نتج عنها من تدمير شديد للمدن الرئيسة التي كانت تضم المكتبات الكبيرة ودور العلماء وطلاب العلم، وما لحق بتلك المواضع من تدمير وحرق وتخريب. فضلاً عن التدخل النصراني البغيض في شؤون الأندلس الداخلية في تلك الفترة وما تلاها، والغزوات التي قام بها أولئك النصارى لديار الإسلام في الأندلس، وعبث أولئك النصارى بالتراث الإسلامي في الأندلس، ونقل ما طاب لهم منه إلى ديارهم.

لذا كان لا بد للدراسات التي تناولت هذه الفترة من الوجـود الإسلامـي فـي الأندلـس – ومن ضمنها هذه الدراسة – من الاعتماد على مصادر متأخرة زمنياً عنها. كتبت في ظل ظروف سياسية واجتماعية واقتصادية متباينة، ألقت بظلالها – دون شك – على ما سجل

عن الدولة السابقة، مما يستدعي من الباحث الوقوف أمام تلك النصوص وقفة متفحصة ونافذة تأخذ في الاعتبار أثر تلك الظروف فيما سجل، بالإضافة إلى ما قد يعتري تلك المؤلفات من ميول سياسية أو مذهبية أو فكرية ونحوها. فضلاً عما احتواه البعض من تلك المصادر، من مبالغات في الأوصاف أو روايات ذات طابع أسطوري، يتعارض مع العقل والمنطق فضلاً عن تعارضها مع المعتقد الديني. مما يستدعي جهداً كبيراً في تمحيص تلك الروايات، وتنقيتها من تلك المبالغات والأساطير ودراستها على نحو منهجي واضح المعالم يقترب من الحقيقة التاريخية التامة بقدر المستطاع، والله المسؤول أن يحقق ما تصبو إليه هذه الدراسة.

الفصل الأول

[أثر العوامل الجغرافية في تجارة الأندلس]

- **أولا: الموقع الجغرافي.**
- **ثانيا: المناخ والكوارث الطبيعية.**
- **ثالثا: مظاهر السطح وأثرها في التجارة**

أ – الهضاب والجبال.

ب – توزيع المياه وأثره في التجارة.



أولا: الموقع الجغرافي :

الأندلس اسم أطلقه الكتاب المسلمون على شبه الجزيرة الإيبرية الواقعة في الركن الجنوبي الغربي لقارة أوروبا[1]، وكانت تعرف باسم جزيرة "إبارية"[2]، ثم أطلق عليها مسمى "باطقه من وادي بيطى[3]، وهو نهر قرطبة"[4]. وأطلق المسلمون على هذه البلاد بعد الفتح الإسلامي مسمى " الأندلس"[5] . وقصدوا به كل ما حكمه المسلمون في شبه الجزيرة الإيبرية، وظل هذا المسمى يلازم كل ما تحت يد المسلمين حتى بعد انحسار الوجود الإسلامي في تلك البلاد، الذي اقتصر في نهاية الأمر على مملكة غرناطة في الركن الجنوبي لشبه الجزيرة وهو ما يمثل ثمن مساحتها[6].

وشبه جزيرة أيبيريا إقليم واسع يشمل اليوم مملكتي اسبانيا والبرتغال، وتصل مساحته إلى ما يقرب من ستمائة ألف كيلو متر مربع[7]. يضاف إلى هذه المساحة بعض الجزر البحرية التي تتبع لشبه جزيرة ايبيريا -والتي خضعت للحكم الإسلامي -وأهمها جزر البليار[8]. وتحيط المياه بشبه الجزيرة من ثلاث جهات، حيث يمتد المحيط الأطلسي (بحر الظلمات) على طول سواحل غرب شبه الجزيرة بداءً من جزيرة طريف[9] في الجنوب الغربي وانتهاءً في

---

(1) ج. . س . كولان، "الأندلس" دائرة المعارف الإسلامية.(2) ترجمة إبراهيم خورشيد وآخرون، (بيروت، دار الكتاب اللبناني د.ت) ص61.

(2) البكري: المسالك والممالك، جـ2، ص 890.

(3) نهر بيطي ونهر قرطبة هو نهر الوادي الكبير الذي تقع عليه مدن قرطبة واشبيلية، وكان يعرف باسم نهر بيطي ثم سمي باسم نهر الوادي الكبير في مدة بني أمية وقد علل الزهري تسميته بهذا الاسم بقوله: "فإن قال قائل لم سمَّت العرب هذا النهر بالوادي الكبير؟ فالجواب أنها سمته به تشريفاً لقرطبة دار ملك الأندلس وأكبر مدائن الأرض" (كتاب الجغرافية، تحقيق: محمد حاج صادق (القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية (د.ت) ص 98.

(4) البكري: المسالك والممالك، ص 890.

(5) عن تاريخ هذا الاسم وتطوره: انظر: الطاهر مكي "الأندلس: تاريخ اسم وتطوره" بحث منشور ضمن كتابه: "دراسات أندلسية في الأدب والتاريخ والفلسفة" ط3 (القاهرة، دار المعارف، 1407هـ/1987م) ص 9-25.

(6) حسين مؤنس: معالم تاريخ المغرب والأندلس، ص 228. العبادي: في تاريخ المغر والأندلس، ص 19.

(7) ج. س. كولان: المرجع نفسه، ص 11.

(8) جزر البليار: (Paleares) :مجموعة من الجزر الواقعة إلى الشرق من الأندلس مقابل ميناء دانية، وهي تشكل في مجموعها أرخبيلاً واسعاً يضم أكثر من مئة جزيرة، أشهرها ثلاث كبرى هي ميورقة ومنورقة ويابسة (عصام سالم: جزر الأندلس المنسية (بيروت، دار العلم للملايين، 1984م) ص 15، وتعرف في بعض المصادر الإسلامية باسم " الجزائر الشرقية أو الجزر الشرقية " (ابن حيان: المقتبس (ش) ص 324. ابن بشكوال الصلة، جـ1، نشر وتصحيح: السيد عزت العطار الحسيني جـ1، ط2 (القاهرة: مكتبة الخانجي، 1414هـ/1994م) ص 314.

(9) جزيرة طريف: (Tarifa) وهي جزيرة تقع على البحر الشامي (البحر المتوسط) في أول الزقاق، ويتصل غربيها ببحر الظلمة (المحيط الأطلسي) [الحميري: الروض المعطار ص 392]، وكانت تعرف باسم بالوماس (Palomas)

الركن الشمالي الغربي لشبه الجزيرة في منطقة جليقية[1]. بينما يمتد البحر الأبيض المتوسط (بحر الروم) [2] بمحاذاة سواحل شبه الجزيرة الايبيرية من الجنوب والشرق بداءً من الجزيرة الخضراء[3] في الركن الجنوبي الغربي -فيما يعرف ببحر الزقاق[4] -وامتداداً إلى أقاصي حدود شبه الجزيرة في الشمال الشرقي، حيث تمتد سلسلة جبال البرتات[5]. المعروفة في المصادر الإسلامية باسم "الأبواب"[6] التي تمثـل الحد الطبيعي البري الفاصل بين شبه الجزيرة الايـبـيرية وجنوبي فرنسا وما وراءها من القارة الأوروبية شمالاً.. فيما يمثل خليج بسكاي[7]، المعروف في المصادر الإسلامية باسم "حائط الفرنجة"[8] -وهو عبارة عن خليج مائي يمتد من المحيط الأطلسي باتجاه الداخل -يمثل بقية الحد الشمالي لشبه الجزيرة الايبيرية، مما يعني أن المياه تحيط بما يوازي سبعة أثمان من المحيط الكلي لشبه الجزيرة[9].

ويكاد الجغرافيون المسلمون[10] يجمعون على أن شبه الجزيرة الإيبرية مثلثة الشكل،

حتى نزل بها القائد طريف بن مالك في أول حملة استطلاعية اسلامية تخرج إلى شبه جزيرة ايبريا في عام 91هـ /710م حيث عرفت منذ ذاك التاريخ باسم "جزيرة طريف" (حسين مؤنس: فجر الأندلس، ص 67. وتبعد عن الجزيرة الخضراء بمقدار ثمانية عشر ميلاً إلى الغرب (الحميري: الروض المعطار ص 392).

(1) جليقية: هي المنطقة الواقعة في أقصى الشمال الغربي لشبه جزيرة ايبرية، وهي منطقة جبلية، في معظمها، وأشهر مدنها مدينة شنت ياقب، وفي هذه المنطقة كان تجمع فلول النصارى أمام الفتح الإسلامي، ومنها انطلق النصارى لاخراج المسلمين من الأندلس (البكري: المسالك والممالك، جـ2 ص 912-913، الحميري: المصدر نفسه، ص 169).

(2) أطلق عليه البكري اسم "البحر الشامي المتوسط" (المسالك والممالك: ص 893). وكذلك: ياقوت الحموي: معجم البلدان، جـ1، ص 63. ويعرف أيضاً "ببحر الروم" انظر: ابن خرداذبه: المسالك والممالك، (ليدن، مطبعة بريل، 1889م) ص 154. وابن حوقل: صورة الأرض (بيروت، دار مكتبة الحياة، 1979م) ص 174-175.

(3) الجزيرة الخضراء: انظر عنها: الفصل الخامس من البحث.

(4) المراكشي: المعجب في تلخيص أخبار المغرب، ص 14. المقري: نفح الطيب، جـ1، ص130.

(5) البرت والبرنيه (Pirineos) وهي الجبال الواقعة في شمال الأندلس وهي الحد الفاصل بين شبه الجزيرة الإيبرية وفرنسا (البكري: المسالك والممالك، ص 895، المقري: المصدر نفسه، جـ1، ص 130) وقد وردت لدى الزهري باسم "جبل اطْرَيحرْش (كتاب الجغرافية، ص 80) ويُطلق عليها بعض الباحثين مسمى "جبال البرانس" (السيد عبد العزيز سالم، في تاريخ وحضارة الإسلام في الأندلس ص 6.) ويرى البعض أنها تسمية غير صحيحة إذ أن جبال البرانس هي جبال المعدن الواقعة إلى الشمال من قرطبة (الحميري: المصدر نفسه، ص 435). حسين مؤنس: فجر الأندلس، ص 3. محمد أبا الخيل: الأندلس في الربع الأخير من القرن الثالث الهجري، ص250.

(6) البكري: المصدر نفسه، ص 893، الحموي: المصدر نفسه، جـ1، ص 263-264.

(7) حسين مؤنس: فجر الأندلس، ص 3، ويسمى أيضاً "بسكايه" (محمود مسعود: التعليق على مادة الأندلس في دائرة المعارف الإسلامية م3 ص 39 حاشية 13. و"خليج غسقونية" "عبد المجيد نعنعي: تاريخ الدولة الأموية في الأندلس (بيروت: دار النهضة العربية، 1986م)، ص 177.

(8) الإدريسي: نزهة المشتاق، م2، ص 535. الحميري: الروض المعطار، ص 32.

(9) باوندز وكنجزيري: أطلس أوربا، ترجمة، محمد فاتح عقيل، ط2، الإسكندرية، منشأة المعارف، (د.ت) ص 182.

(10) البكري: المسالك والممالك، جـ2، ص 893، الإدريسي: المصدر نفسه، جـ2، ص 535، الزهري: كتاب الجغرافيا، ص 79-80، الحموي: معجم البلدان، جـ1، ص 262، أبو الفداء: تقويم البلدان ص 165-183.

تقوم على ثلاثة أركان، أحدها في الشمال الشرقي قرب مدينة أربونة[1]. والثاني في الشمال الغربي قرب مدينة شنت ياقوب[2]، في أقصى منطقة جليقية، بينما يقع الركن الثالث في الجنوب الغربي للجزيرة بالقرب من مدينة قادس[3].

ومما سبق يتبين لنا أن الأندلس حظيت بموقع استراتيجي متميز، حقق لها الظفر بساحلين بحريين كبيرين، امتد أحدهما محاذياً لمياه البحر الأبيض المتوسـط -مركز النشاط والحركة في حينها -بداءً من جبل طارق[4] في الركن الجنوبي الغربي، وانتهاءً بمدينة أربونة في أقصى الشمال الشرقي[5]. والآخر غربي يطل على مياه "بحر الظلمات" (المحيط الأطلسي) ويمتد من جزيرة طريف، على باب الزقاق الغربي -المفضى إلى مياه البحر المتوسط[6] -حتى يصل إلى أقصى الشمال الغربي، في منطقة جليقية. فضلاً عن إطلال الأندلس من الشمال الغربي على مياه خليج بسكاية، المواجهة للحافة الجنوبية لبلاد غالة (غاليسيا)[7]. فلم يبق من شبه

(1) أربونة: (Narbonne) عاصمة مقاطعة سبتمانية في جنوب فرنسا، وهي ميناء تجاري هام على البحر المتوسط افتتحها السمح بن مالك الخولاني عام 102هـ 721م وظلت تحت حكم المسلمين حتى عام 141هـ 759م. انظر: ابن عذاري: البيان المغرب، جـ2، ص 26، شكيب أرسلان: تاريخ غزوات العرب في فرنسا (بيروت، دار الكتب العلمية، 1352هـ) ص 64-70.

(2) شنت ياقوب (شنت ياقب) مدينة في أقصى الركن الشمالي الغربي للأندلس (جليقية) وتبعد عن قرطبة مسافة ألف ميل تقريباً، وكان توجد بها كنيسة كبيرة شديدة التعظيم عند النصارى، حيث يزعمون إن أحد حواريّي المسيح عليه السلام مدفون بها، وقد قاد الحاجب المنصور بن أبي عامر حملة جهادية كبيرة في عام 387هـ -997م استولى فيها على هذه المدينة (انظر: الزهري: المصدر نفسه ص 105 -106، الحموي: المصدر نفسه، جـ1، ص 140، ابن عذارى: المصدر نفسه، جـ2، ص 394 -397).

(3) البكري: المصدر نفسه، جـ2، ص 893، المقري: نفح الطيب، جـ1، ص 133.

(4) جبل طارق: ينسب إلى طارق بن زياد -رحمه الله -حين نزل به في شعبان سنة 92هـ/711م عند عبوره لفتح شبه الجزيرة الايبيرية، وكان قبل ذلك يعرف باسم "كالبي" ثم أطلق عليه بعد الفتح الإسلامي مسميات عدة منها، جبل طارق، وجبل الفتح، وفرضة المجاز (أحمد العبادي: في تاريخ المغرب والأندلس، ص 23)، ويفصله عن الجزيرة الخضراء ستة أميال (الإدريسي: نزهة المشتاق، جـ2، ص 540).

(5) يمثل ذلك أقصى امتداد للساحل الشرقي للأندلس تحت الحكم الإسلامي، وقد ظل ذلك الامتداد إلى سنة 141 - 142هـ / 759م حيث سقطت مدينة أربونة في أيدي النصارى الفرنجة (أرسلان تاريخ غزوات العرب ص 66) ثم تلاها بعد ذلك سقوط مدينة برشلونة عام 185هـ / 801هـ (مجهول: ذكر بلاد الأندلس، جـ1، ص 132). وقامت بها مملكة قطلونية (أرسلان: الحلل السندسية، جـ2، القاهرة: نشر دار الكتاب الإسلامي (د.ت) (ص 208 - 212). وبذلك تراجع امتداد ذلك الساحل لتصبح مدينة طرطوشة هي أول موانىء الأندلس الأموية من الشمال (انظر: الفصل الخامس من البحث "الموانىء").

(6) الإدريسي: المصدر نفسه، جـ2، ص 539.

(7) غالة: هي فرنسا حالياً، وكانت تعرف في المصادر الإسلامية بأسماء متعددة منها "بلاد افرنجة" ابن حوقل: صورة الأرض، ص 105 . الزهري: كتاب الجغرافية، ص 80) ومنها " الأرض الكبيرة" (ابن سعيد: كتاب الجغرافيا، تحقيق إسماعيل العربي، ط1 (بيروت: المكتب التجاري للطباعة والنشر، 1970) ص 180)

الجزيرة الإيبرية مما يتصل بالبر إلا مقدار يومين" كما قال ياقوت الحموي[1]. ولا عجب أن يصفها البكري[2] بأنها "عدنية في منافع سواحلها" وأن يصفها ابن حوقل " بأنها من نفائس جزائر البحر"[3].

وإذا كان اليابس هو الميدان الرئيسي للنشاط البشري عموماً، فإن البحار والمحيطات تمثل للدولة المشرفة عليها مصدراً مهماً من مصادر الغذاء الإنساني، ومجالاً حيوياً للنشاط البشري[4]. وذلك بما تقدمه من منتجات متنوعة، وما تمثله من وسيـــلة اتصال بشري ينتقل خلالها الإنسان، وينقل عبرها تجاراته الى مناطق مختلفة من العالم.

ومع تقدم وسائل النقل البحري، وإنشاء الأساطيل بأنواعها المختلفة أصبحت البحار والمحيطات تمثل عامل ربط واتصال بين مناطق العالم المختلفة، بعد أن كانت تمثل عامل فصل وعزل في بعض الفترات، بل وأصبح حب السيطرة على خطوط التجارة البحرية هدف استراتيجي تسعى إليه الدول[5].

فالصراع الذي نشب بين الأمويين في الأندلس والعبيديين في المغرب كان من ضمن أهدافه فرض السيطرة على مياه البحر المتوسط، لضمان حرية التجارة عبر مياه ذلك البحر[6]. والصراع الذي نشب بين البيزنطيين والكارولنجيين، وبين الأغالبة والبيزنطيين وغيرهم كان مما يحركه أهداف اقتصادية وتجارية جلية[7].

وعلى هذا يتبين أن الأندلس حظيت بموقع جغرافي متميز -حقق لها تواصلاً تجارياً كبيراً على مختلف مناطق العالم الإسلامي وغير الإسلامي.

(1) معجم البلدان، جـ1، ص 263.

(2) المسالك والممالك، جـ2، ص 894.

(3) المصدر نفسه، ص 104.

(4) فؤاد محمد الصقار: جغرافية التجارة الدولية (ضمن سلسلة الكتب الجغرافية رقم 18) (القاهرة: منشأة المعارف، 1973م)، ص 37.

(5) الحبيب الجنحاني: الخليفة الاقتصادية للصراع الفاطمي الأموي (ضمن كتاب دراسات مغربية في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للمغرب الإسلامي) ط1، (بيروت، دار الطليعة، 1980م) ص 73-74.

(6) سوف يأتي تفصيل ذلك -إن شاء الله -في الفصل الخامس من البحث.

(7) للمزيد من الأمثلة: انظر: علي الخربوطلي: البحر المتوسط بحيرة عربية (القاهرة - دار المعارف، 1963م) ص56 - 60. حسين مؤنس: تاريخ المسلمين في البحر المتوسط. ط1 (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1411هـ / 1991م) ص 89 - 104. ارشيبالد لويس: القوى البحرية والتجارية ترجمة: أحمد محمد عيسى، مراجعة: محمد شفيق غربال. (القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1960م) ص 157 - 198.

فبإطلالها على الحوض الغربي للبحر المتوسط تمكنت من إقامة عدد من الموانىء التجارية على امتداد سواحلها الشرقية والجنوبية، كموانىء مالقة والمرية ودانية وبلنسية وبرشلونة وغيرها[1]. وتطورت البحرية الإسلامية في هذه الموانىء على يد الدولة الأموية، وتنوعت سفن الأساطيل بها ما بين حربية وتجارية، مما مكَّن التجارة الأندلسية من الوصول إلى مختلف مناطق العالم، وفتحت مسالك تجارية كبيرة مع بلاد المشرق الإسلامي[2]، والمغرب الإسلامي[3]، وبلاد السودان الغربي[4]، وجزر البحر الأبيض المتوسط[5]، وجنوب إيطاليا[6]، وبلاد النوبة[7]، وغيرها من بلدان العالم المعاصر[8].

وتدفقت عبر هذه المسالك المنتجات الأندلسية في يسر وسهولة متخطية بلاد المغرب الإسلامي إلى بلاد المشرق الإسلامي ومن ثم وصلت إلى الهند والصين، وهذا أسهم بدوره في توثيق الصلات الحضارية عامة بين أرجاء العالم الإسلامي في المشرق والمغرب، وكثف من عدد الرحلات العلمية والتجارية القادمة إلى الأندلس والخارجة منها إلى مصر والمشرق الإسلامي وبلاد فارس وما وراءها[9].

وكان لقيام هذه المسالك التجارية دور فاعل في إنماء وتطوير اقتصاد الأندلس -خاصة -والعالم الإسلامي عموماً، كما أسهم في تحقيق الإسلام مكاسب سياسية عظيمة عن طريق

(1) العذري: ترصيع الأخبار، ص17 -19. ابن غالب: فرحة الأنفس، ص 285 -286، 294 -295. أبو الفداء: تقويم البلدان، ص 173 -176.

(2) ابن حيان: المقتبس (ش) ص 478، ابن جبير: رحلة ابن جبير (بيروت، دار الكتاب اللبناني (د.ت) ص 238 -240.

(3) الاصطخري: المسالك والممالك، تحقيق: محمد جابر الحيني (الجمهورية المتحدة، وزارة الثقافة والارشاد القومي، 1381هـ 1961م) ص 37، ابن حوقل: صورة الأرض، ص94.

(4) ابن حوقل: المصدر نفسه، ص 96 -98، البكري: المسالك والممالك، ج2، ص 848 -849، ابن خلدون: المقدمة، ص 497 .

(5) مجهول: الاستبصار في عجائب الأمصار، نشر وتعليق: سعد زغلول عبد الحميد (الدار البيضاء، دار النشر المغربية، 1985م) ص 215 -216.

(6) ابن حيان: المصدر نفسه (ش)، ص478.

(7) وراجع عن تفصيل ذلك الفصل الخامس من البحث "العلاقات الخارجية".

(8) الزهري: المصدر نفسه، ص 122. صاعد الأندلسي: طبقات الأمم، تحقيق: حياة العيد علوان، ط1 (بيروت، دار الطليعة، فبراير 1985م) ص 54 -55.

(9) ابن بشكوال: الصلة، جـ1، ص107.

-S.M. Imamuddin: Commerical Relation of Muslim - Spain with Kurasan and Lands arround in central Asia (9th -11th centruy A.C) (Karachi 1961) P:3 -10.

تلاحم المغرب والأندلس وسيطرتهما على الحوض الغربي للبحر المتوسط[1]. وزاد بذلك إنشاء المراسي التجارية الغربية للبحر المتوسط، المعدة للحط والاقلاع -أو بمعنى آخر -المعــدة لتصدير منتجات الأندلس إلى الخارج، واستقبال السلع التجارية القادمة من الخارج[2]. كما ظل استغلال الخلجان -ذات المواقع التي تنكسر فيها السواحل نحو الداخل-مستمراً طوال فترة الوجود الإسلامي في الأندلس، وذلك لبناء مراسي للسفن مناسبة للرسو، وبعيدة عن التيارات البحرية، والأمواج الشديدة التي تقلل من أهمية الميناء[3].

إلى جانب ذلك مثل التقارب الجغرافي المكاني بين الأندلس وبلاد المغرب الإسلامي، عامل دعم مهم للحركة التجارية الأندلسية، فلم يكن يفصل الموانىء الأندلسية الجنوبية والشرقية عن موانىء بلاد المغرب الإسلامي المواجهة لها على الضفة الجنوبية للبحر المتوسط -خاصة موانىء المغربين الأقصى والأوسط -سوى ساعات قليلة من الإبحار[4]. وذلك مما ساعد في زيادة قوة الحركة التجارية بين تلك الموانىء المتقابلة، وأسهم في سرعة وصول المنتجات الأندلسية المصدرة إلى المغرب، وكذا وصول الواردات المغربية إلى الأندلس، وشُفع التقارب المكاني بين الأندلس والمغرب بضعف حركة الأمواج والتيارات والعواصف في تلك المجاري البحرية[5]. مما جعل إبحار السفن بين الجانبين يتم -غالباً -في يسر وسهولة[6] -.

وفي الغرب حبا الله الأندلس بساحل طويل، يمتد على ضفاف المحيط الأطلسي بدءاً من جزيرة طريف في الجنوب الغربي، وانتهاءً في أعالي منطقة جليقية في الركن الشمالي الغربي لشبه الجزيرة الإيبرية -كما سبق ذكره -وعلى هذا الشاطىء الطويل أقيم عدد من الموانىء المهمة[7] التي انطلقت منها السفن التجارية إلى غرب أوروبا محملة بالسلع المصدرة، سواءً

(1) الخربوطلي: البحر المتوسط بحيرة عربية ،ص 98-105. -الحبيب الجنحاني: المغرب الإسلامي (الحياة الاقتصادية والاجتماعية 3-4هـ/9-10م) (تونس: الدار التونسية للنشر، 1977م) ص 16-18.

(2) الخربوطلي: المرجع نفسه، ص 98-105، الحبيب الجنحاني: المرجع نفسه، ص 16-18. وانظر عن ذلك الفصل الخامس "الموانىء".

(3) السيد عبد العزيز سالم وأحمد العبادي: تاريخ البحرية الإسلامية في حوض البحر المتوسط "البحرية الإسلامية في المغرب والأندلس " جـ2، (مصر: مؤسسة شباب الجامعة، 1993م)، ص 52-53.

(4) البكري: المغرب في ذكر بلاد أفريقية والمغرب (القاهرة: دار الكتاب الإسلامي (د.ت)) ص 66 . الحموي: معجم البلدان، جـ1، ص 262.

(5) والمجرى البحري = 100 ميل (انظر: الحميري: الروض المعطار، ص 616).

(6) جاك كايي: المغرب الشمالي في أواسط القرن الخامس الهجري (ناحيتي طنجة وتطوان) -(مجلة البحث العلمي، العدد 20-21، السنة العاشرة) ص 137-143.

(7) انظر: الفصل الخامس من البحث " الموانىء على المحيط الأطلسي).

أكانت من منتجات الأندلس، أم كانت سلعاً قادمة إلى الأندلس -وأعيد تصديرها إلى أوروبا، ومن هناك عادت تلك السفن محملة بمنتجات تلك البلاد[1].

ولقد أسهمت تلك الشواطىء، وما أقيم عليها من موانىء، في رواج وتقدم التجارة الأندلسية عامة، وازدهار تجارات معينة اعتمدت إلى حد كبير على تلك الشواطىء والموانىء،- كتجارة صيد الأسماك التي هيئت لها مواقع شبه ثابتة على شواطىء المدن الساحلية الأندلسية، كمدينة المنكب[2]، وسواحل قرية بزليانة[3] - التي اشتهرت بمصائدها. ومصائد مدن الأشبونة[4] وشلب[5] على الشاطىء الغربي للأندلس، وقد غذت هذه المصائد - وغيرها - الأسواق الأندلسية بحاجتها من الأسماك وحمل الفائض إلى خارج الأندلس[6].

وعن طريق تلك الشواطىء راجت وانتشرت تجارة "العنبر" بأنواعه المختلفة، وخاصة ما كان يستخرج منه من شواطىء الأندلس الغربية المطلة على المحيط الأطلسي بالقرب من مدينة شلب[7].

وبفضل الله ثم بفضل هذه الشواطىء الطويلة وما نما عليها من موانىء تبوأت تجارة الذهب مكانة عالية في بلاد الأندلس، إذ اجتذبت الموانىء الأندلسية تجار الذهب القادمين

---

(1) هونكه: شمس العرب تسطع على الغرب، ترجمة: فاروق بيضون وكمال دسوقي، ط8 (بيروت: دار الجيل ودار الآفاق الجديدة، 1413هـ -1993م) ص 22-23.

- Live Provençal: Espana Musulmana, Tom, V., (Madrid, 1973) p:183.

(2) المنكب: مدينة على الساحل الجنوبي للأندلس، وهي مرسى مشهور، على بعد 40 ميلًا من أغرناطة، وتكثر فيها مصائد الأسماك (انظر: الإدريسي: نزهة المشتاق، ج2، ص 564، الحموي: معجم البلدان، ج5، ص 216، الحميري: الروض المعطار ص 548-549).

(3) بزليانة: وهي قرية كبيرة، كثيرة العمارة، تقع على بعد ثمانية أميال من مدينة مالقة إلى الشرق منها، وقد اشتهرت بفنادقها وشباك صيد الأسماك بها (انظر: الإدريسي: نزهة المشتاق، ج2، ص 565، أبو الفداء: تقويم البلدان، ص 175).

(4) الأشبونة: أشبونة أو لشبونة (Lisbona): تقع على الضفة الشمالية لنهر التاجة بالقرب من مصبه في المحيط الأطلسي. وهي اليوم عاصمة جمهورية البرتغال " ابن سعيد: المغرب في حلى المغرب، ج1، ص 411، ابن الشباط: وصف الأندلس وصقلية" قطعة من كتاب صلة السمط وسمة المرط" نشر مع كتاب "تاريخ الأندلس" لابن الكردبوس: تحقيق: أحمد مختار العبادي (مدريد: معهد الدراسات الإسلامية، 1971م9، ص 127-128. وانظر مزيداً من التفصيل عن أهمية المدينة في الفصل الخامس من البحث.

(5) شلب: مدينة في غرب الأندلس على بعد 3 أميال من المحيط الأطلسي، وتقع على ضفاف نهر آنة، اشتهرت بكثرة الأعناب والتين واللوز والزبيب. وكثرة مصائد الأسماك بها (انظر: الإدريسي، نزهة المشتاق ج2، ص 543، مجهول: ذكر بلاد الأندلس، ص53).

(6) انظر عن تجارة الأسماك: الفصل الرابع من البحث " التجارة الداخلية -صيد الأسماك)، ص ( ).

(7) مجهول: ذكر بلاد الأندلس، ص 53-54.

من موانىء المغرب الإ سلامي المواجهة لبلاد الأندلس على الضفة الأخرى للبحر المتوسط، أو الواقعة على ضفاف المحيط الأطلسي، والتي كان يصل إليها الذهب القادم من بلاد السودان الغربي، ومنها يعاد تصديره إلى الأندلس[1].

هذا فضلاً عما جلبه التجار الأندلسيون -أنفسهم -الذين وصلوا إلى مصادر هذا المعدن في بلاد السودان أثناء رحلات تجارية قاموا بها من الموانىء الجنوبية والغربية للأندلس. ثم عادوا محملين بذهب السودان ليرفدوا به الاقتصاد الأندلسي عموماً، والتجارة الأندلسية خصوصاً[2].

وبما أن الحديث عن أهمية إطلالة الأندلس على البحرين المتوسط والمحيط فإنه لا بد من الإشارة إلى رواج تجارة "الرقيق" التي أسهمت الموانىء الأندلسية على الشاطئين في رواجها وتقدمها، حتى أصبحت الأندلس مشتهرة في جميع مناطق العالم الإسلامي بكثرة ما تصدره من الرقيق[3]. حيث استقبلت الموانىء الأندلسية على الشاطئين أعداداً بشرية كبيرة من الرقيق الأسود القادمين من بلاد السودان[4]، وأعادت تصدير الزائد عن حاجة أسواقها منهم إلى بلدان أوربا[5] . فضلا عما استقبلته من الرقيق الأبيض المجلوب من تلك البلدان[6] وأعيد تصدير الفائض منهم إلى المشرق الإسلامي وبلاد خراسان وغيرها[7].

لقد تمكنت الأندلس بواسطة الموقع الجغرافي الذي حباها الله به من القيام بدور الوسيط الحضاري -عموماً -بين بلدان العالم الإسلامي عامة من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب وبين البلاد الأوروبية، حيث مثلت الأندلس معبراً من أهم معابر المؤثرات الحضارية الإسلامية إلى الغرب، فعن طريق الأندلس بدأ المسلمون محاولاتهم الأولى للدخول إلى أوروبا فاتحين،

(1) لومبار: الإسلام في مجده الأول، ترجمة: إسماعيل العربي (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1979م)، ص 126، ص 177.

(2) الزهري: كتاب الجغرافية، ص 122. وانظر الفصل الخامس من البحث " العلاقات مع السودان الغربي".

(3) ابن حوقل: صورة الأرض، ص 106.

(4) ابن حوقل: صورة الأرض، ص 106.

(5) Provençal: Espana Musulmana. P:183 - 187.

(6) المقري: نفح الطيب، جـ1، ص 143-147، لويس: القوى البحرية والتجارية في حوض البحر المتوسط، ص228-230.

(7) ابن حوقل: صورة الأرض، ص 107.

- Imamuddin: Comercial Relation of Muslim. Spain: PP: 6 - 7.

-وسوف يرد تفصيل أكثر عن هذه التجارة ومصادرها في الفصل الخامس من البحث إن شاء الله.

وناشرين لنور الإسلام في تلك البلاد[1]. كما وصلت عـن طريق الأندلس والمؤثرات الحضارية -العلمية والصناعية والثقافية -إلى أوروبا الغربية، وقدمت البعثات الأوروبية لطلب العلم في مدارس الأندلس[2].

وكذلك أسهمت الأندلس بفضل هذا الموقع بدور رئيس في بناء اقتصاد أوربا بشكل عام، حيث مثلت رابطاً تجارياً مهماً، وهمزة وصل رئيسة بين العالم الإسلامي وبلاد السودان الغربي من جهة، وبين بلدان غربي أوروبا من جهة أخرى. فنقلت عن طريق الأندلس المنتجات والسلع التجارية القادمة من المشرق -مثل الذهب والتوابل -أو السلع القادمة من بلاد المغرب الإسلامي والسودان الغربي -مثل الرقيق الأسود، والذهب ونحوها [3] -إلى مناطق أوروبا الغربية. كما صدرت منتجات البلاد الأوروبية الغربية -مثل الرقيق الأبيض والسيوف والفراء -عن طريق الموانىء الأندلسية إلى مختلف بلدان العالم الإسلامي في افريقية والمشرق، بل وتجاوزتها حتى وصلت إلى بلاد الهند والصين[4].

لقد تبين من خلال ذلك الموقع الفريد والمتميز الذي احتلته شبه الجزيرة الأيبيرية على ضفاف البحر المتوسط، وبالتحديد على نفس البوابة التي تلتقي فيها مياهه مع مياه المحيط الأطلسي -والذي حقق له الحماية الطبيعية[5] -أن تلك البلاد في حاجة ماسة إلى وجود قوة بحرية على درجة كافية من القوة، تستطيع توفير الحماية التامة لتلك الشواطىء المترامية، وتأمين ما يقوم عليها من مدن وموانىء. وتحقق للسلطة الحاكمة لتلك البلاد السيطرة على طرق الملاحة البحرية العابرة لمياه هذين البحرين في مختلف الاتجاهات[6] . وهذا ما تنبهت له الدولة الأموية بعد استقرار مقاليد الحكم لها في تلك البلاد. فبدأت بإنشاء الأسطول الأندلسي وتطوير قواعد انطلاقه على شواطىء البحر المتوسط - خاصة منذ عهد الأمير عبد

(1) مجهول: أخبار مجموعة ص 49-64. -أبو اسحاق الرقيق: تاريخ إفريقية والمغرب، تحقيق: عبد الله الزيدان وعز الدين عمر موسى، ط1 (بيروت) دار الغرب الإسلامي 1990م)، ص 41-48.

(2) ول ديورانت: قصة الحضارة (عصر الايمان) جـ13، ترجمة: محمد بدران (القاهرة، جامعة الدول العربية، الادارة الثقافية، (د.ت) ص 292-295، ص 382-388. -هونكه: شمس العرب، ص 528-536.

Emilio Fernondez: Espana Musulmana Calicato, (Madrid - 1980) PP: 34 - 35.

(3) راجع عن ذلك الفصل الخامس من البحث " الصادرات والواردات).

(4) صاعد: طبقات الأمم، ص 54-55.

(5) J.Vila Valent: La Peninsula Iberia (Barcelona, 1968).

(6) ميهان: تأثير القوى البحرية على التاريخ، ترجمة: حسين فوزي النجار (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1996م) ص 45-46.

الرحمن بن الحكم - الأوسط - مما زاد فـــي تواجد قوة الدولة الأموية في الحوض الغربي للبحر المتوسط[1]. وحينما امتد نفوذ بني أمية إلى بلاد المغرب - في عهد الخليفة عبد الرحمن الناصر[2]-، ثم تطورت العلاقات الاقتصادية للدولة الأموية مع حلفائها في المغرب، كان من نتائج ذلك إحكام السيطرة الإسلامية على مجاري ذلك البحر - وخاصة في حوضه الغربي - وأصبحت الأساطيل الأموية التجارية - التي بلغت ما يزيد على ألف سفينة تجارية [3] - تمخر عبابه قادمة وذاهبة، محملة بالمنتجات الأندلسية، وأصبحت الكلمة الأولى في حوض البحر المتوسط الغربي لقادة هذا الأسطول[4].

ولم تقتصر أثار سيادة الأسطول الأموي على الحوض الغربي للبحر المتوسط على إنعاش التجارة الدولية بين الشرق والغرب، ولا على جلب الرخاء إلى بلدان الأندلس ومدنها المختلفة، بل أدى ذلك إلى تجديد حيوية ونشاط الموانىء الإسلامية في شرق البحر المتوسط على سواحل سورية ومصر، وزادت الحركة التجارية بها تقدماً ورقياً من خلال التواصل التجاري المتنامي مع الأندلس[5].

أن مما يؤكد القول عن تميز موقع شبه الجزيرة الإيبرية وأهمية إطلالها على البحار من ثلاث جهات، تركيز كثير من الجغرافيين حين وصفهم للأندلس على ذكر خاصية موقعها البحري المتميز، ذكر ذلك كل من ابن حوقل، وياقوت الحموي -كما سبق بيانه أعلاه .. وهذا ابن سعيد المغربي[6] يقول عنها: "وميزت وصف الأندلس أنها جزيرة قد أحدقت بها البحار، فأكثرت فيها الخصب والعمارة من كل جهة فمتى سافرت من مدينة إلى مدينة لا تكاد تنقطع من العمارة"[7].

---

(1) ابن عذارى: البيان المغرب، جـ2، ص 89-90.
(2) ابن حيان: المقتبس (ش) ص 288.
(3) ول ديورانت: قصة الحضارة، جـ13، ص 295.
(4) السيد عبد العزيز سالم وأحمد العبادي: تاريخ البحرية الإسلامية، جـ2، ص 7.- علي حسني الخربوطلي: البحر المتوسط بحيرة عربية، ص 98-103.
(5) لويس: القوى البحرية: ص 260-261.
(6) المقري: نفح الطيب، جـ1، ص 193. نقلًا عن ابن سعيد.
(7) المقري: المصدر نفسه، جـ1، ص 197 -198. وذكر أن الشاعر هو ابن سفر المريني – ولم أجد له ترجمة فيما اطلعت عليه.

ومما سبق يتبين لنا مدى أهمية موقع الأندلس، ومدى تأثير هذا الموقع على الحركة التجارية بها، إذ كان لهذا الموقع الفضل الكبير - بعد الله - في رقي وتقدم التجارة الأندلسية بشكل ملحوظ في أغلب فترات الحكم الأموي.

وهناك نقطة مهمة أخرى نختم بها الحديث عن - الموقع وأثره - وهي تتعلق بذلك الشعب المسلم الذي عاش على أرض الأندلس، ودوره في إدراك أهمية هذا الموقع، ومن ثم السعي الحثيث لإعماره، واستغلاله له، وتسخيره لبناء نهضة حضارية رائدة. فإن من المعروف أن الموقع المتميز والهام لا يساوي شيئاً مع الشعب الخامل، المتكاسل، والغير مدرك أهمية موقعه، أو المعرض عن الاستفادة من موقعه حتى وإن أدرك أهميته[1].

لقد حظيت الأندلس منذ الفتح الإسلامي بخليط سكاني متباين العناصر، فهناك العنصر العربي بفرعيـــه الشمالي والجنوبي، وهناك إخوانهم البربر من بتر برانس وهناك أهل البلاد الأصليين من الأسالمة والمولدين، إلى جانب المستعربين واليهود[2]. ولقد تميزت هذه العناصر البشرية - في مجملها - بالنشاط والحيوية والحركة الدائبة، وحرصت على استغلال ذلك الموقع الهام للأندلس، والافادة مما حبا الله به تلك البلاد من موارد طبيعية، في سبيل إقامة حركة تجارية متطورة، حتى رأينا بعض هذه العناصر تصل إلى درجة إقامة ما يمكن أن يسمي "أول جمهورية تجارية في العصور الوسطى[3]" في مدينة بجانة على الشواطىء الشرقية للأندلس، وذلك بجهود شعبية بحته، وبعيداً عن توجيه أو تدخل الحكومة الأموية القائمة[4].

ولم يكن ذلك الجهد الذي بذله الأندلسيون حتى أصبحت الأندلس تحتل مكانة عالية بين الدول المعاصرة لها، سوى غيض من فيض مما دعا إليه الإسلام العظيم من الحركة والسعي في الأرض لإعمارها وفق شرع الله ومنهج نبيه محمد صلى الله عليه وسلم.

ثانياً: المناخ والكوارث الطبيعية

يعتبر العامل المناخي من أهم العوامل التي تؤثر في حركة التجارة وسيرها ومدى تقدمها أو كسادها. ويقصد بالعامل المناخي كل ما يتصل بالغلاف الجوي من هطول الأمطار، وهبوب الرياح، ودرجة الحرارة ونحوها[5].

---

(1) سارة حسن: جغرافية الموارد والانتاج، ط1 (بيروت، دار النهضة العربية، 1404هـ/1984م)، ص 65.

(2) السيد عبد العزيز سالم: تاريخ المسلمين وآثارهم في الأندلس ص119-133.

- Emilio Fernandez: Espana Muslumana Califato, (Madrid 1980), pp. 177 - 1180.

(3) Manuel de lara: Hisotria De Espan, (Tom, III, Madried) pp: 235.237.

(4) Jesus Greus: Asi Vivian en Al Andalus, (Madried, 1989), pp: 50 - 52.

(5) نصر السيد: جغرافية الموارد الاقتصادية (القاهرة: مكتبة سعيد رأفت (د.ت)). ص 101، سارة حسن: جغرافية الموارد والانتاج، ص 55.

فللمناخ تأثير كبير في استغلال الموارد الاقتصادية عامة، ويظهر تأثيره على التجارة بدرجة لا تقل عن تأثيره على الموارد الاقتصادية الأخرى إن لم تزد عليها، ذلك لأن هذا العامل يخضع قبل كل شيء لتصريف الرحمن جلّ شأنه، ويبقى تأثير الانسان على المناخ محدود مهما بلغت قوة وتطور الإجراءات، والأسباب التي يتخذها لمقاومة ومواجهــة تأثير العوامل الجوية. فلا يقتصر تأثير المناخ على عرقلة انسياب حركة السلع التجارية، وسهولة وصولها إلى الأسواق -عن طريق التأثير على طرق التجارة الداخلية والخارجية -ولا على كساد الحركة التجارية وتوقفها داخل الأسواق حين اشتداد هطول الأمطار، ولا على تدمير المحلات التجارية عند حدوث الفيضانات، وكثرة السيول، بل يتجاوز العامل المناخي ذلك إلى التأثير على المقومات الأساسية للتجارة.

إذ يؤثر المناخ تأثيراً بالغاً على المنتجات الزراعية، التي تمثل ركيزة أساسية في حركة التبادل التجاري في الأسواق الأندلسية[1] حيث تتأثر المنتجات الزراعية بكميات الأمطار الهاطلة عليها، قلة أو كثرة[2]، كما تتأثر بالسيول الجارفة، والفيضانات المدمرة[3]، وبهطول الثلوج[4]، وانخفاض درجات الحرارة، وما قد ينتج عن ذلك من قحط شديد ومجاعات[5].

وفي البحار والأنهار - والتي تمثل شرياناً هاماً من شرايين الحركة التجاريـة فـي الأنـدلـس - تتأثر حركة السفن التجارية العابرة لها بمدى سكون وهدوء الأمواج التي تحركها الرياح، ومدى اشتداد العواصف الجوية، والتيارات الهوائية التي قد تؤدي إلى جنوح تلك المراكب التجارية، وتوقف سيرها، بل ربما تؤدي إلى غرقها وإتلاف حمولتهـا كما حدث في نهر شنيل[6] عام 235هـ / 849م حين اشتدت الأمطار وفاض النهر، فأغرق عدداً من القرى المجاورة له، فضلاً عن إغراق ما كان به من مراكب تجارية وغيرها[7].

(1) الحبيب الجنحاني، المغرب (الحياة الاقتصادية) ص 35.

(2) ابن حيان: المقتبس (ح) ص 100-101.

(3) ابن عذاري: البيان المغرب، جـ2، ص 56، ص 89.

(4) الزهري: كتاب الجغرافية، ص 95-96.

(5) ابن عذاري: المصدر نفسه، جـ2، ص 89-102.

(6) نهر شِّنبل: Genil أو Xenil: وهو أحد روافد نهر الوادي الكبير، وينبع من جبل شلير في جنوبي قرطبة، (الإدريسي: نزهة المشتاق، جـ2، ص 569) .وتقع عليه مدينة غرناطة، فهو إلى الجنوب منها (الزهري، كتاب الجغرافية، ص95).

(7) ابن حيان: المقتبس (م)، ص 146.

وفضلاً عن هذا فإن الانسان نفسه -وهو المحرك الرئيس للعملية التجارية -يتأثر كثيراً بما يسود المنطقة التي يعيش فيها من عوامل جوية مختلفة، فغزارة الأمطار توقف حركته، والعواصف والفيضانات تشل انتاجيته، وقد تدمر ما ابتناه من طرق وأقامه من محلات تجارية، أو نقله من سلع وبضائع، كما قد تؤدي إلى عزوفه عن التجارة[1].

أقسام المناخ :

ونظراً لموقع بلاد الأندلس المطل على المحيط الأطلسي من الغرب، وعلى البحر المتوسط من الشرق والجنوب، والملتصق بقارة أوروبا من الشمال الشرقي، فإن مناخ هذه البلاد تجاذبته تأثيرات هذا الموقع، ولقد فطن الرازي[2] إلى تأثير هذا الموقع على مناخ الأندلس فأشار حين حديثه عن الأندلس إلى أنها تنقسم من حيث هبوب الرياح وهطول الأمطار، وجريان الأنهار، إلى قسمين كبيرين. أولهما شرقي: وهو ما جرت أوديته إلى البحر المتوسط، ويمتد هذا الإقليم كما حدده ابن النظام[3] من تدمير في الجنوب[4] إلى سرقسطة[5] في الشمال الشرقي[6]. ويمطر هذا القسم بهبوب الرياح الشرقية القادمة من البحر المتوسط، فإذا استحكم هبوب هذه الرياح الشرقية كثر مطر هذا القسم، وصلحت منتجاته وكثر وارده. وبالتالي عم الرخاء، وازدهرت الحركة التجارية، ونشطت الأسواق في المدن الشرقية. ونقل فائض المنتجات إلى أسواق مدن غرب الأندلس[7].بينما يتعرض القسم الغربي من الأندلس لقحط شديد، وندرة في الأمطار.

(1) فقد عبر العامة عن ذلك بقولهم في المثل " ترك التجر تجر" الزجالي: أمثال العوام، جـ2، تحقيق: محمد بن شريفه (الرباط، منشورات وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية (د.ت).، ص 158.

(2) الرازي: أخبار ملوك الأندلس . نقلا عن حسين مؤنس: تاريخ الجغرافية والجغرافيين في الأندلس ط2 (القاهرة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم 1406هـ/1986م). ص 60-61.

(3) ابن النظام: أورده الحميدي باسم: عبد الملك بن عبد الحكيم بن محمد أبو بكر الكاتب يعرف بابن النظام (جذوة المقتبس، جـ2 ص 452). بينما أورده ابن الأبار باسم "عبد الله بن الحكم .يكنى أبا بكر" وقال عنه "كان أديباً إخبارياً تاريخياً، يحكى عنه ابن حيان" (التكملة لكتاب الصلة، جـ2، تحقيق: عبد السلام الهراس (الدار البيضاء، دار المعرفة، (د.ت) ص 236).

(4) انظر: العذري: ترصيع الأخبار، ص 1-2. ابن غالب: فرحة الأنفس، ص 284. الحميري: الروض المعطار، ص 539.

(5) سرقسطة (Zaragoza) تقع في الشمال الشرقي للأندلس، على الضفة اليمنى لنهر إبرو، وهي قاعدة الثغر الأعلى (العذري: ترصيع الأخبار، ص 22-23) وكانت كثيرة الزرع والفواكه والحرير والقطن والمعادن (الزهري: كتاب الجغرافية، ص 81-82) وهو ما جعل لها أهمية اقتصادية كبيرة.

(6) انظر: المقري: نفح الطيب، جـ1، ص 132.

(7) المقري: نفح الطيب، جـ1، ص 132.

ويفصل عدد من المؤلفين [1] حدود هذا القسم الشرقي فيذكرون أنه يبدأ من مدينة قرطاجنة الحلفاء[2] على الساحل الجنوبي الشرقي للأندلس، ثم يتجه شمالًا ماراً بمدينة شنتمرية[3]، ثم منها إلى مدينة سرقسطة وحوض نهر إبرة، ثم إلى جبال البرتات الفاصلة بين الأندلس وجنوب فرنسا، ثم يميل باتجاه الشمال الغربي حتى يتصل بجبال البشكنس (الكنتبرية) المطلة على خليج بسكاية[4].

القسم الثاني: وهو الأندلس الغربي والذي تجري أوديته إلى الغرب، وتصب في المحيط الأطلسي، ويمطر هذا القسم بهبوب الرياح الغربية القادمة من المحيط الأطلسي، ويمتد هذا القسم من " المفازة الخارجة من الجوف[5]" إلى شنتمرية الغرب[6]، ومنها إلى أحـواز مدينة طليلطة مائلاً إلى الغرب حتى ينتهي في ساحل المحيط الأطلسي في الشمال الغربي[7]. ويمطر هذا القسم الغربي عند هبوب الرياح الغربية القادمة من المحيط الأطلسي وتصلح بها مزارعه، ويكثر انتاجه، ويعم الرخاء أسواق مدن غرب الأندلس، وتنشط بها الحركة التجارية، في حين يصاب القسم الشرقي بالقحط والجفاف إذا استحكم هبوب هذه الرياح الغربية. ويفصل بين القسمين نهر تاجة[8].

---

(1) مثل الرازي وابن سعيد وابن النظام، وانظر تفصيل ذلك عند: المقري: نفح الطيب، جـ1، ص132.

(2) قرطاجنة الحلفاء (Cartagena) وتسمى "قرطاجنة الخلفاء" والأول أصح . وهي مدينة من أعمال كورة تدمير، ولها ميناء ترسي به السفن الكبار والصغار، وهي كثيرة الخصب والنماء والزرع. وتقع إلى الجنوب من مدينة مرسية على بعد أربعين ميلاً من الأخيرة (انظر: الإدريسي: نزهة المشتاق، جـ2، ص 558 -559، الحموي، معجم البلدان، جـ4، ص323).

(3) شنتمرية الشرق " السهلة، سهلة بني رزين" "Santa Naria de Albarracin" وهي مدينة من مدن شرق الأندلس تقع في كورة اكشبونة على بعد ثلاثة أميال من نهر اراغون (الحميري): الروض المعطار، ص 347)، وهي على مسافة 109 أميال تقريباً من بلنسية إلى الداخل

AL - IDRISI: Los Caminos De Al Andalus En El Siglo xii, p:65.

وسميت باسم (سهلة بني رزين) نسبة إلى خلف بن هذيل بن رزين البربري الذي استقل بحكم تلك المنطقة عن بني أمية في بداية عصر الطوائف (انظر: ابن سعيد، المغرب جـ2، ص 427 كمال أبو مصطفى: بنو رزين ودورهم السياسي والحضاري في شنترية الشرق، مجلة كلية الآداب، المجلد الخامس والثلاثون لعام 1987م، ص 1.

(4) المقري: المصدر السابق، جـ1، ص 132، حسين مؤنس: تاريخ الجغرافية، ص 104 -105.

(5) المقري: المصدر نفسه، جـ1، ص 132. وقد حدد حسين مؤنس هذه المفازة المشار إليها بأنها المنطقة التي تعرف اليوم باسم " استرامادوره" في منطقة الجوف، والتي تشمل اليوم، الجزء الشمالي من مديرية ولبة ومديرتي بطليوس وقصرش وجزءاً مما يحاذي هذه المديريات طولاً من البرتغال (انظر: حسين مؤنس، ص 104).

(6) انظر الفصل الخامس (الموانىء).

(7) المقري: نفح الطيب، جـ1، ص 132.

(8) عز الدين موسى، النشاط الاقتصادي، في المغرب الإسلامي، ط1، بيروت: دار الشروق، 1403هـ/1983م، ص52.

ولقد تلقى الجغرافيون المسلمون[1] هذا التقسيم الذي وضعه الرازي لبلاد الأندلس من حيث المناخ، وساروا على منواله، ولذا نجد البعض منهم يبدأ حديثه عن الأندلس بالعبارة المشهورة "والأندلس أندلسان "[2] ثم يفصل بعد ذلك في الحديث عن المناخ.

وهذا التقسيم المناخي الذي وضعه الرازي للأندلس وتلقفه الكتاب المسلمون من بعده هو ما أكده الكتاب الأوروبيون[3] اليوم من أن الأندلس تتأثر بمناخ البحر المتوسط المعروف بالجفاف والاعتدال في مناطقها الشرقية والجنوبية الشرقية، بينما يسود مناطقها الغربية مناخ المحيط الأطلسي .

- أثر التنوع المناخي على التجارة:

أدى هذا التنوع الذي رأيناه في مناخ الأندلس إلى أمور عديدة كان لها تأثيرها على سير الحركة التجارية في الأندلس ومنها :

1 - تباين أوقات الانتاج :

نتج عن اختلاف المناخ تباين أوقات انتاج السلع التجارية من الفواكه والخضار والحبوب ونحوها، ويتضح من خلال متابعة حركة السلع التجارية في الأسواق الأندلسية أن المناطق الساحلية ذات المناخ المعتدل، والقليل البرودة تسارع بانتاجها من السلع الاستهلاكية الأولية كالحبوب والفواكه ونحوها[4]. فتدفع به إلى الأسواق التجارية في وقت مبكر يسبق وقت انتاج المناطق الداخلية مما يجعل تلك السلع في متناول يد المستهلك في معظم مدن الأندلس في هذه الفترة. في حين يتأخر انتاج المناطق الداخلية، والمناطق المرتفعة، نظراً لبرودة المناخ وغزارة الأمطار[5]. مما يتسبب في تأخر نضج المنتجات الزراعية في هذه المناطق ثم تدفع بالسلع التي تنتجها إلى الأسواق في الفترة التي يكون انتاج السواحل والسهول قد قل في الأسواق، وشارف على الانتهاء[6].

(1) الإدريسي: نزهة المشتاق، جـ2، ص 535.ابن غالب: فرحة الأنفس، ص 281، شيخ الربوة: نخبة الدهر في عجائب البر والبحر، ط1، بيروت: دار إحياء التراث، 1408هـ/1988م، ص 319.

(2) حسين مؤنس، تاريخ الجغرافية والجغرافيين، ص 60.

(3) J. Vila: La Peninsula Iberica(Barcelona, 1968): PP: 73 - 75.
- Emilio Fernandez: Espana Musuimana Califato, P:31.

(4) مجهول: ذكر بلاد الأندلس، ص 9.المقري: نفح الطيب، ج1، ص 131.

(5) ابن بصال: كتاب الفلاحه، نشر وتعليق: خوسي ماديه ومحمد عزيمان (تطوان: معهد مولاي الحسن، 1955م) ص 91-93. -ابن الشباط: وصف الأندلس، ص 129-130. -المقري: نفح الطيب، ج1، ص 131، نقلا عن الرازي.

(6) المقرى: نفح الطيب، جـ1، ص 131.

وهذا التنوع والاختلاف في أوقات ورود المنتجات الرافدة للحركة التجارية في الأسواق بين مناطق الأندلس، كان له أثران على التجارة، أحدهما إيجابي والآخر سلبي.

-أما الإيجابي فقد تمثل في ظهور عوامل ساهمت في تطور الحركة التجارية في داخل بلاد الأندلس وخارجها ومنها :ـ

أ - قيام حركة تبادل تجاري نشطة بين المدن الأندلسية - أو ما يمكن أن نقول عنه تكامل تجاري بين المدن بعضها البعض، وبينها وبين الأرياف والقرى المجاورة لها[1].

ب - توفر السلع الاستهلاكية الأساسية كالحبوب والفواكه والخضار ونحوها في الأسواق الأندلسية على طول أيام العام - تقريباً - حتى وصف الرازي[2] ذلك البلد بقوله: "تتصل فواكهه أكثر الأزمنة، وتدوم متلاحقة غير مفقودة فالخيرات بالبلد متمادية، وفواكهه على الجملة غير معدومة في كل أوان". وقال عنها الزهري[3]: "لا يكاد يأكل أهلها فاكهة يابسة".

جـ - استفادت المدن والقرى الواقعة على امتداد الطرق التجارية الرابطة بين مناطق الفائض المصدر، ومناطق الاستهلاك. حيث قامت بها الأسواق، وأعدت الفنادق والنزل لاستقبال المسافرين عامة، والتجار خاصة[4].

- أما الأثر السلبي الذي أحدثه تباين أوقات الانتاج بين مناطق الأندلس فقد تمثل فيما قد يطرأ من زيادة في سعر السلعة التجارية المنقولة من مدينة إلى أخرى بحيث يضاف إلى السعر الأساسي للسلعة أجور النقل وما شابهها، وكلما ابتعدت المسافة بين منطقة الفائض، ومنطقة الاستهلاك كلما زاد ارتفاع السعر[5].

---

(1) القلقشندي: صبح الأعشى، جـ5، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1405هـ/1985م) - 216. وانظر الفصل الرابع، التجارة الداخلية).

(2) انظر: المقري: المصدر نفسه، جـ1، ص 130، نقلًا عن الرازي.

(3) كتاب: الجغرافية، ص 83.

(4) Provençal: Espana Musulamana.

(5) ابن حيان: المقتبس (ش) ص 250. وانظر الفصل الرابع من البحث "ألأسعار".

2 - تنوع المنتجات:

كما أدى التباين في مناخ بلاد الأندلس إلى تنوع المنتجات والسلع بين مناطق ومدن الأندلس[1]، ففي حين كثر انتاج التين والكروم وقصب السكر ونحوها في مدن شرق ووسط الأندلس. قابل ذلك غزارة في انتاج أنواع أخرى من السلع في مدن غرب الأندلس كالقمح، والكتان، والقطن، والزيتون، ونحوها[2].

وقد نتج عن هذا أن تميزت بعض المدن الأندلسية بانتاج أنواع من السلع التجارية ارتبطت واشتهرت بها دون غيرها من المدن، كتين بلنسية الذي ليس له نظير في بلاد الأندلس كلها[3]. وكتفاح أشبونه [4]وزعفران طليطلة[5].

3 - اختلاف أوقات هطول الأمطار، وتباين كمياتها:

لقد كان من أثر تنوع المناخ في الأندلس، وتأثر تلك البلاد بهبوب الرياح الشرقية والغربية على الأندلس، بالإضافة إلى اختلاف مظاهر السطح بين ارتفاع وانخفاض، أن اختلفت أوقات سقوط الأمطار، وتباينت كمياتها، ولم ينتظم وقت هطولها، فقد تنهمر على مدى يومين أو ثلاثة[6]، وقد يستمر هطولها إلى خمسة عشر يوماً[7]، وربما إلى أكثر من شهر[8]. ويزداد استمرار هطول هذه الأمطار، وتكثر كمياتها في أغلب بلاد الأندلس في فصل الشتاء [9].

وكان لهطول هذه الكميات من الأمطار على بلاد الأندلس أثر ايجابي في التجارة تمثل في خصوبة أرض الأندلس، وزيادة منتجاتها الزراعية -وغناها، حتى وصفها ابن خفاجة[10] بقوله:

(1) مجهول: ذكر بلاد الأندلس، ص 45، الرشاطي: اقتباس الأنوار، تحقيق: اميلو مولينا وخاتينتو بيلا، مدريد: المجلس الأعلى للابحاث العلمية معهد التعاون مع العالم العربي، 1990م)، ص 90 ابن الخطيب، الاحاطه، جـ1، ص 98.

(2) مجهول: المصدر نفسه، ص 51، ابن الفقيه: مختصر كتاب البلدان، (ليدن، مطبعة بريل، 1302هـ) ص88.

(3) الزهري: كتاب الجغرافية، ص 102.

(4) الزهري: المصدر نفسه، ص 85.

(5) ابن غالب: فرحة الأنفس، ص 288.

(6) ابن حيان: المقتبس، تحقيق: عبد الرحمن الحجي (بيروت: دار الثقافة، 1983م)، ص 101، 107.

(7) ابن حيان: المصدر نفسه، (ح) ص 145.

(8) ابن حيان: المصدر نفسه، (ح) ص 145.

(9) عريب بن سعد: كتاب الأنواء: تحقيق: دوزي (ليدن 1961م). ص 24-25.

(10) ابن خفاجة: (450-533هـ/1058-1137م) أبو اسحق ابراهيم بن أبي الفتح بن عبد الله بن خفاجه الأندلسي، ولد بجزيرة شقر من أعمال بلنسية، وعاصر ملوك الطوائف فلم يتعرض لهم ولا مدحهم، مع حرصهم على استقطاب الشعراء (ابن بسام: الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، ق 3، م2، ص 541-542.ابن خلكان: وفيات

يا أهــل أنـدلــس للـــه دركـــم	مـــاء وظـــل وأنـهـــار وأشـجـــار
ماجنــة الخـلــد الا فـي ديـاركـــم	ولــو تـخيـرت هــذي كـنـت أخـتـار[1]

وامتد هذا الخصب، وهذا الانتاج المتنامي في مواقع متعددة على طول الأندلس وعرضها مثل طليلطة[2]، وسرقسطة[3]، واشبيلية[4]، وشذونة[5]،

واشتهر غربي قرطبة، بغزارة انتاجه، وخصوبة أرضه حتى قال فيه الشاعر[6]:

أقرطبـة الغـــراء هــل لـي أوبـــة	إليك وهل يدنو لنا ذلـك العهـــد
سقـى الجانـب الغـربي منــك غمامـــة	وقعقع في ساحات دوحتـك الرعـــد[7]

ولا شك أن هذا الخصب الناتج عن طيب التربة، وغزارة الأمطار أدى إلى تطور الزراعة وتقدمها، وغزارة الانتاج، مما أسهم في رفد الحركة التجارية، ودعم الأسواق الأندلسية. وإمدادها بالسلع المتنوعة على مدى أيام العام تقريباً.

كما نتج عن غزارة الأمطار واستمراريتها - في غالب أيام العام - توفر المياه على امتداد الطرق الرابطة بين المدن الأندلسية المختلفة، سواءً أكانت أنهاراً، أم عيوناً، أم آباراً حتى قال عنها الزهري[8] "ومن بركتها أنه لا يمشي الانسان فيها فرسخين دون ماء" وهذا مما سهل على القوافل التجارية أمر التزود بالمياه على طول الطرق الرابطة بين المدن الأندلسية، التي كانت تحط عليها تلك القوافل[9].

الأعيان، جـ1، ص 56،57. العماد الأصفهاني: خريدة القصر جـ2، تحقيق: أذرتاس آذرنوش، ط2، (تونس: الدار التونسية للنشر، 1986م) ص 147-136.

(1) ابن خفاجة: ديوان ابن خفاجه، (بيروت: دار صادر، د.ت) ص 117. وهذا مبالغة من الشاعر وتجاوز في التشبيه، فجنة الخلد لا يشبهها شيء، وليس في الدنيا مما فيها شيء سوى الأسماء. وهي - بعد رضا الله تعالى - غاية منى المؤمن، ومنتهى سعيه لا يفضل عليها شيء أبداً مهما لذ وطاب، فضلاً عن أن يفضل العيش في الأندلس عن العيش فيها.

(2) مجهول، ذكر بلاد الأندلس، ص47.

(3) ابن غالب، فرحة الأنفس، ص 287، 288.

(4) العذري: ترصيع الأخبار، ص 95-96.

(5) البكري: المسالك والممالك، جـ2، ص 896-897 (شذونه: ارشذونة (Archidona) وقد كانت حاضرة كورة رية ثم انتقلت الحاضرة منها إلى شريش. وتقع إلى الجنوب من قرطبة، وبينها وبين ميناء مالقه مقدار ثمانية وعشرون ميلاً. (ابن غالب: المصدر نفسه، ص 294. الحميري: الروض المعطار، ص339).

(6) المقري: نفح الطيب، جـ1، ص 149-150، ابن الوردي: خريدة العجائب، ص 31.

(7) المقري: المصدر نفسه، جـ1، ص 151.

(8) كتاب الجغرافية، ص 80.

(9) ابن سعيد: المغرب، جـ1، ص 334.

ومع الفائدة الكبيرة التي جنتها الحركة التجارية من جراء استمرار هطول الأمطار، فإن ذلك لم يخل من آثار سلبية على التجارة، سوف يأتي بيانها إن شاء الله[1].

4 - تركز السكان في المناطق المعتدلة:

وكان لتنوع مناخ الأندلس أثر في تركز السكان في المدن المطلة على البحار في السواحل الشرقية، والجنوبية، والغربية، والسهول المحيطة بها[2].

وذلك لما تتمتع به هذه المناطق من مناخ معتدل -في الغالب -يساعد على حرية الحركة التجارية في تلك المناطق، ويقلل من أوقات تعرض السلع التجارية للأخطار المناخية كالأمطار الغزيرة، والسيول الجارفة. ولهذا سوف نرى النشاط التجاري في هذه المناطق يتفوق كثيراً على المناطق الداخلية والشمالية الغربية من المرتفعات[3].

5 - تميز المدن المعتدلة بتخزين السلع:

كما أسهم تنوع المناخ في الأندلس في تميز بعض المدن الأندلسية بخاصية تخزين السلع التجارية لفترات طويلة، دون أن تفسد، أو يتغير طعمها، مثال ذلك مدينة طليلطة -التي اتصفت بأنها: "من أعذب بلاد الأندلس ماءً وأطيبها هواءً، وأعظمها بركة"[4]. والتي كان يحفظ بها القمح في المخازن (الأهراء) -المعدة لذلك -لمدد قد تصل إلى سبعين سنه "ثم يخرج منها صحيحاً لم تمازجه عاهة ولا وصلت إليه آفة"[5].

ويخزن الشعير في أهراء مدينة المرية لمدة تتجاوز الستين سنة، فلا يتسوس ثم يؤكل بعد ذلك وهو في حالة جيدة[6].

وفي مدينة اشبيلية يخزن - زيت الزيتون - المستخرج من منطقة الشرف المطلة على المدينة من الغرب[7] - تحت الأرض أعواماً قد تصل إلى ثلاثين سنة، ومع ذلك يبقى في حالة جيدة، ولا يؤثر فيه مكثه، ولا يزيده ذلك إلا حسنا[8].

---

(1) انظر: "الكوارث الطبيعية" أدناه.

(2) Provençal: Espana Musulmana. P: 262.

(3) انظر الفصل الرابع من البحث.

(4) مجهول: ذكر بلاد الأندلس، ص 47.

(5) ابن غالب: فرحة الأنفس، ص 288.

(6) الزهري: كتاب الجغرافية، ص 101.

(7) الحميري: الروض المعطار، ص 5859.

(8) مجهول: ذكر بلاد الأندلس، ص 62، الزهري: المصدر نفسه، ص 89.

وفي مدينة سرقسطة -التي يسودها مناخ البحر الأبيض المتوسط -يوجد في أسواقها أنواع من الأطعمة مخزنة منذ مدد مختلفة، حيث يوجد بها العنب والتين، والخوخ، والأجاص، منذ أربعة أعوام، والفول والحمص منذ عشرين سنة[1]. بل بلغ من خاصية هذه المدينة -ذات المناخ المعتدل -أنه لا يتسوس فيها شيء من الأخشاب ولا من الثياب الصوفية أو الحريرية أو القطنية[2].

ورغم ما قد يظهر من مبالغة في المدد التي ذكرها المؤلفون القدماء لتخزين مثل هذه السلع -إذ لو أمكن وجود القمح أو الشعير منذ مدة قد تصل عشرات السنين، فإنه من الصعب وجود عنب أو تين أو خوخ مخزن منذ أربعة أعوام -إلا أن هذه المميزات التي اختصت وشهرت بها هذه المدن تعود -بالدرجة الأولى -إلى جودة المناخ -عموماً -في هذه المناطق، واعتداله، وهذا ما عبر عنه صاحب كتاب " ذكر بلاد الأندلس[3]" بقوله: "وكل هذا لفضل البقعة وطيب الأرض" إذ أن سوء المناخ لا يساعد على تخزين المنتجات -على الأقل إلى تقارب من المدد التي وردت أعلاه.

ويلاحظ أن هذه المدن التي أشار الجغرافيون إلى تمتعها بهذه الخاصية (المرية - سرقسطة - اشبيلية - ونحوها) تقع في المناطق الشرقية، والجنوبية، والغربية للأندلس، وهي المناطق التي تقع تحت تأثير مناخي البحر المتوسط، والمحيط الأطلسي الموصوفين - غالباً - بالاعتدال[4].

ولقد أسهمت هذه المميزات التي خصت بها مثل هذه المدن -ألا وهي خاصية التخزين الطويل -بدور فاعل في رفد وتنشيط الحركة التجارية في أسواق هذه المدن والمناطق المجاورة لها، حيث تتوفر مثل هذه السلع المخزنة، في الأسواق، في الوقت الذي يكون الانتاج فيه قد نفد، وأصبحت الأسواق بحاجة إلى هذه السلع.

والذي يظهر أن أهل هذه المدن قد لا يعمدون إلى تخزين هذه السلع إلا في أوقات محددة تدعو إليها الحاجة، كأوقات الحروب أو القحط وما شابهها . كما أن تخزين مثل

(1) الزهري: كتاب الجغرافية، ص 82.

(2) الزهري: المصدر نفسه، ص 82.

(3) مجهول، ص 62.

(4) العذري: ترصيع الأخبار، ص 55 - الزهري، المصدر نفسه، ص 100.

- J - vila: La Peninsula Iberica, PP: 77 - 78.

هذه السلع قد لا يكون الدافع إليه دافع تجاري -يقصد من ورائه الخازن الاحتفاظ بالسلعة إلى حين نفادها من الأسواق -وإنما قد يكون الدافع إليه أسباب أخرى غير هذا السبب، إلا أن الأسواق -بدون شك -ستسفيد من تخزين هذه السلع، من حيث توفرها في الأسواق عند اشتداد الحاجة إليها.

-الكوارث الطبيعية :

أ - الثلوج والبرد: وقد تصحب هذه الأمطار بنزول الثلوج، التي تغطي الأرض لفترات مختلفة، مما يهلك الحرث والنسل، ويقتل الأشجار والثمار[1]، كما قال ابن حيان عما أصاب بعض كور الأندلس في شهر رجب من عام 362هـ/972م حيث قال: "وتنزَّل.. في ليلة الأحد لسبع خلون من رجب بقرطبة وما يليها جليد أسود، ونزل ليالي ثلاثاً فساد تأثيره، وامتد نزوله إلى بعض الكور الدانية من قرطبة فأحرق كثيراً من الكروم وشجر التين وغيره، وكان أكبر ضرورة في البطون والأودية[2]". وهذا مما يتسبب في قلة الانتاج الزراعي[3]. مما ينتج عنه ركود تجاري تشهده أسواق المدن التي تنزل عليها تلك الثلوج.

ورغم هذا فلقد أدت شدة المناخ، وقسوة البرد في بعض مناطق الأندلس -وخاصة المناطق المرتفعة -إلى ازدهار ورواج تجارات محددة، وخاصة تلك السلع التي تعين الناس على مقاومة هذا المناخ كالملابس الصوفية والجلدية وتجارة الفراء[4]. كما ازدهرت تجارة المواشي المنتجة للصوف في مثل هذه المناطق[5].

ب - الفيضانات والسيول: وكان لاستمرار هطول الأمطار لفترات طويلة ومتتالية أثره الواضح على الطرق التجارية الرابطة بين المدن الأندلسية، أو المؤدية إلى الأسواق في داخل المدينة الواحدة، حيث تهدم السيول بعض هذه الطرق -وخاصة القناطر المقامة على الأنهار[6]، كما تؤدي إلى كثرة تراكم الأتربة بالأسواق حتى تكاد تمنع الحركة في داخل

---

(1) ابن حيان: المقتبس (ح)، ص 145. -ابن عذارى: البيان المغرب، جـ2، ص 211.

(2) ابن حيان: المصدر نفسه (ح) ص 101.

(3) عريب بن سعد: كتاب الأنواء: ص 142، ابن العطار: الوثائق والسجلات، تحقيق: شالميتا وكورينطي، (مدريد، المعهد الاسباني، العربي للثقافة، 1983م) ص 381-386.

(4)Provençal: Espana Musulamana p:183.

وانظر عن ذلك الفصل الرابع من البحث" السلع التجارية".

(5) الحميري: الروض المعطار، ص 537-538.

(6) ابن عذارى: البيان المغرب، جـ2، ص 7، ص 89، ص 213.

الأسواق[1]. مما ينتج عنه انخفاض في قوة الحركة التجارية بالأسواق، يطَّرد في تناسب عكسي مع مقدار هذه الأضرار. ناهيك عما ينتج عن أضرار بالغة بالتجار والتجارات، والأسواق عامة، إذا اخترقت السيول الأسواق التي تقام بالقرب من شفير الأودية، ومجاري الأنهار، وحملت السلع، وهدمت الحوانيت[2]. ومثال ذلك ما حدث في سنة 182هـ/798م حيث كان بقرطبة "السيل العظيم -الذي -ذهب بربض القنطرة . ولم يبق فيه داراً إلا هدمها"[3]. وبما أنه كان لكل ربض من أرباض قرطبة أسواقه الخاصة -كما ذكر الإدريسي[4] -فقد خرَّب ذلك السيل سوق الربض وهدَّم حوانيته، حتى لم يبق منها سوى " غرفة عون العطار"[5].

وفي سنة 235هـ/849م هطلت أمطار غزيرة في مناطق غرب الأندلس وحمل على أثرها نهري الوادي الكبير وتاجه، مما تسبب في تدمير ست عشرة قرية من قرى اشبيلية على ضفاف نهر الوادي الكبير[6]، وثمان عشرة قرية على ضفاف نهر تاجة[7]، ولم تخل هذه القرى من أسواق وتجارات، دمرت فيما دمِّر بسبب هذه السيول . كما دمر بسببها عدد من القناطر المقامة على متن هذا النهر حول مدينة استجة[8].

ومثل ذلك ما حل بسوق القصابين بقرطبة في شهر جمادى الأولى من عام 363هـ / 973م، حيث اشتد هطول الأمطار، وعظمت السيول، ونتج عن ذلك أن فاض نهر قرطبة (نهر الوادي الكبير) وعظم مده حتى وصل إلى رصيف القصابين، وجاوزه حتى طمر أوضام الجزارين بالمدينة[9].

وفي سنة 401هـ/1010م " كان بقرطبة سيل عظيم هدم في أرباض قرطبة نحو ألفي دار وما لا يحصى من المساجد والقناطر ومات فيه نحو من خمسة آلاف ردماً وغرقاً وذهبت فيه أمتعة الناس وأموالهم"[10]. وكان أثر ذلك على التجارة كبير جداً، حيث شحت السلع، وزاد

(1) ابن عبدون: رسالة في الحسبة، منشور ضمن كتاب"ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب" تحقيق: بروفنسال (القاهرة، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، 1955م)، ص 38.

(2)ابن حيان: المقتبس (م) ص146.

(3) ابن عذارى: البيان المغرب، جـ2، ص 70.

(4) نزهة المشتاق، جـ2، ص 575.

(5) ابن عذارى: المصدر نفسه، جـ2، ص 70.

(6) ابن عذارى: المصدر نفسه، جـ2، ص 89.

(7) ابن عذارى: المصدر نفسه، جـ2، ص 89.

(8) ابن عذارى: المصدر نفسه، جـ2، ص 89.

(9) ابن حيان: المقتبس (ح) ص 145.

(10) ابن عذارى: البيان المغرب، جـ3، ص 105.

السعر وارتفع وكان " كل يوم يزداد غلاء والأمر يتفاقم شدة والناس يتوجهون إلى السواحل والبوادي"[1]. أي أنهم قد هجروا المدينة وأسواقها ونزحوا عنها.

ويطاول أثر تلك الفيضانات والسيول الطرق الرابطة بين المدن والقناطر المقامة على متون الأنهار، فيدمرها تدميراً، ويحدث فيها من الخلل ما تنقطع معه السبل، وتتوقف معه حركة العبور عبر تلك القناطر والطرق، مما يكون أثرها على الأسواق ظاهرا، ومن أمثلة ذلك: ما حدث في عام 161هـ/777م في قرطبة حيث " حمل نهر قرطبة حملاً عظيماً حتى سدَّ حنايا القنطرة، وهدم بعضها وزلزلها وبقي كذلك يومين"[2]. وبما أن تلك القنطرة كانت تمثل معبراً مهماً على متن ذلك النهر، وتربط بين جزئي المدينة، وعبرها تنتقل كثير من السلع والتجارات من وإلى أسواق المدينة، فإن تأثير ما أصيبت به على التجارة كان كبيراً.

كما قد تهطل هذه الأمطار بكميات كبيرة تصبح الأرض معها شبه مستنقعات يتعذر معها حرث الأرض وزراعتها . وبالتالي تفقد الأسواق كثيراً من السلع الاستهلاكية المنتجة من هذه المزارع. أو قد يستمر هطولها لفترات طويلة متتالية حتى يفوت الوقت المناسب للزراعة[3] ومما يدل على ذلك تلك القضايا التي عرضت على القضاة والمفتين في الأندلس حول طمر المياه لبعض الأراضي المكتراة مما منع زراعتها والإفادة من تسويق منتجاتها[4]، ونتج عن هذا أثر بالغ بالتجار والتجارة.

جـ -القحط والمجاعات: ومع ما حبا الله به الأندلس من غزارة الأمطار، فقد أشار المؤرخون إلى تعرضها لسنوات من القحط والجفاف، وعزوا ذلك -في الغالب -إلى إختلاف هبوب الرياح التي تحمل الأمطار، ففي الوقت الذي يمطر فيه شرقي الأندلس بسبب هبوب الرياح الشرقية القادمة من البحر المتوسط، يسود الجفاف غربي الأندلس، في حين يمطر الجزء الغربـي من الأندلس بهبوب الرياح الغربية القادمة من المحيط الأطلسي، ويكون تأثير هبوب هذه الرياح عكسي على شرقي الأندلس، حيث يسوده الجفاف والقحط[5]. وقد يكون القحط عاماً، فيشمل جميع مناطق الأندلس.

---

(1) ابن عذارى: البيان المغرب، جـ3، ص 106.

(2) ابن عذارى: المصدر نفسه، جـ2، ص56.

(3) ابن العطار: الوثائق والسجلات، ص 381.

(4) انظر في تفصيلات ذلك ابن العطار: المصدر نفسه، ص 382-383.

(5) راجع عن هذه السنوات التي ذكرها المؤرخون ما يلي :
ابن الفرضي: تاريخ العلماء، جـ1، ص 353 - ابن حيان: المقتبس (ح)، ص 100-101، -ابن حيان: المقتبس (م) ص 143، ابن حيان: المقتبس (ط) ص 146. ابن حيان: المقتبس (ش)، ص 383-478-ابن عذارى: البيان المغرب، جـ2، ص 73.

ومن أشهر السنون التي أشار المؤرخون إلى ما أصاب الأندلس فيها من مجاعات وقحط بسبب احتباس الغيث سنة 199هـ/814م حيث " كانت المجاعة العظيمة التي عمت الأندلس. ومات أكثر الخلق جهداً"[1]. وفي سنة 207هـ/822م " كان بالأندلس جوع شديد مات به كثير من الخلق"[2]. وفي سنة 232هـ/846م " قحطت الأندلس قحطاً شديداً، وكانت فيها مجاعة عظيمة، حتى هلكت المواشي، واحترقت الكروم، وكثر الجراد"[3]. وفي سنة 260هـ/873م " كانت المجاعة التي عمت الأندلس، ومات فيها أكثر الخلق"[4]. وفي سنة 274هـ/887م " كان القحط الشديد بالأندلس"[5].

ومن أشد المجاعات التي أضرت بالناس، وبالتجارة والتجار خاصة، مجاعة سنة 302هـ/914م حيث "أمحل الناس، وتوالى القحط عاماً كاملاً"[6] و "غلت الأسعار" وقل ظهور الحنطة في الأسواق"[7] " وكان القحط عاماً شاملًا بالأندلس وأطرافها وثغورهـا وغلت الأسعار في جميع جهاتها[8]". وامتد ذلك الجفاف والقحط في السنة التالية 303هـ/915م، وزادت شدته وتفاقم خطره. "فاشتد الغلاء وبلغت الحاجة والفاقة بالناس مبلغاً لم يكن لهم عهد بمثلها، ... ووقع الوباء في الناس فكثر الموتان في أهل الفاقة والحاجة حتى عُجز عن دفنهم"[9].

وكان يصاحب تلك المجاعات، عمليات سطو ونهب للأسواق والتجارات وقطع للطرق، وإخافة لجالبي الميرة، يفصح عن وقوع أمثال تلك الأعمال قول ابن حيان، أثناء حديثه عن هذه المجاعة وآثارها " فأخذ الناصر لدين الله في شأنه بالوثيقة وعوّل على ضبط أطرافه وتحصين بيضته والإرصاد لأهل الخلاف، والخلعان خلال معاقلهم ومجال مساربهم . إذ كانوا مع استيلاء المجاعة عليهم لا يفترون عن العدوان على من مرَّ بهم من رفاق المسلمين وطالبي المعيشة وجالبي الميرة"[10].

(1) ابن عذارى: البيان المغرب، جـ2، ص 73.
(2) ابن عذارى: المصدر نفسه، جـ2، ص 81.
(3) ابن حيان: المقتبس (م) ص 143. ابن عذارى: المصدر نفسه، جـ2، ص 89.
(4) ابن عذارى: المصدر نفسه، جـ2، ص 102.
(5) ابن عذارى: المصدر نفسه، جـ2، ص 119.
(6) مجهول: تاريخ عبد الرحمن الناصر، ص 33.
(7) ابن حيان: المصدر نفسه، (ش) ص 103.
(8) ابن حيان: المصدر نفسه (ش) ص 104. ابن عذارى: البيان المغرب، جـ2، ص 166.
(9) ابن حيان: المصدر نفسه، (ش)، ص109.
(10) ابن حيان: المصدر نفسه، (ش)، ص 110.

ولم تقتصر إجراءات الناصر على ذلك بل عمد إلى إحداث بعض التغييرات في بعض المناصب والخطط الادارية ذات المساس بالتجارة والأمن في البلاد حيث عزل صاحب السوق محمد بن عبد الله الخروبي[1] عن ولايته، وعين بدلًا منه أحمد بن محمد بن بهلول[2]. كما عزل صاحب المدينة أيضاً عن منصبه وهو موسى بن محمد بن حدير[3]. ويبدو أن تلك التغييرات في منصبي صاحب السوق وصاحب المدينة كانت لها صلة مباشرة بما نال البلاد من كساد شديد بسبب القحط المتواصل، وما أدى إليه من ارتفاع للأسعار ونفاذ للسلع من الأسواق. كما طال العزل صاحب الشرطة الصغرى وهو محمد بن محمد بن أبي زيد الذي عزل عنها وعين بدلاً منه يحيى بن إسحق[4]. ويظهر أن مهمة ضبط أمن الأسواق في حينها كانت تتبـــع لذلك الوالي، حيث لم تكن قد استحدثت خطة الشرطة الوسطى[5] ويفهم من هذا أن تلك المجاعة الشديدة قد أحدثت نوعاً من الاضطراب الداخلي وانتشرت السرقات والسطو مما احتاج معه الخليفة عبد الرحمن الناصر إلى إجراء ذلك التغيير الأمني، لضبط الأمن التجاري في البلاد، وطمأنة أهل التجارات والأسواق. ولم يكتف الخليفة بتلك الإجراءات بل أكثر من الصدقات على المحتاجين وأهل الفاقة[6]. وأمر أثرياء دولته ووزرائه وحجابه وأهل الحسبة بالتصدق، ومساعدة المحتاجين، فبادروا إلى ذلك وكثرت صدقاتهم[7].

وفي عام 324هـ /935م، أمحلت الأندلس، واشتد القحط بها، وانقطع الغيث عنها، وكان لهذا أثر بالغ على التجارة والأسواق، حيث قلت الميرة بها، نظراً لضعف الانتاج الزراعي، الذي يعتمد على مياه الأمطار -في غالبه -ومع شدة القحط، وتطاوله طوال العام: " فقد أقام الناس -مع ذلك -بحال صالحة، لم تنفق أسعارهم، كل الانفاق، ولا تبدلت لهم حال بشدة الإمحال، بل بقيت النعم وسطهم وافرة، واستمرت البركات بينهم ظاهرة"[8].

(1) محمد بن عبد الله الخردبي: كان من كبار رجال الدولة، والتدبير في عهد الخليفة عبد الرحمن الناصر. وقد تولى عدداً من المهام في دولته ومنها خزانة السلاح، وخطة العرض، وولاية المدينة -عدة مرات -كان آخرها "صاحب المدينة" حيث توفي وهو يليها في عام 314هـ (انظر: ابن عذارى: البيان المغرب، جـ2، ص 183، ص 193. حسين مؤنس: تحقيق كتاب الحلة السيراء جـ1، ص 243، حاشية 4).

(2) ابن عذارى: البيان المغرب، جـ2، ص 166-167.

(3) ابن عذارى: المصدر نفسه، جـ2، ص166.

(4) ابن عذارى: المصدر نفسه، جـ2، ص 167.

(5) راجع عنها "موقف الدولة من التجارة أدناه" ص 118.

(6) ابن عذارى: البيان المغرب، جـ2، ص 168.

(7) ابن عذارى: المصدر نفسه، جـ2، ص 168.

(8) ابن حيان: المقتبس (ش) ص 383-384.

ورغم أن النص يشير إلى أن الأسعار قد ارتفعت في الأسواق -وهذا أمر طبيعي في سنوات القحط والمجاعة -إلا أن الناس لم يشعروا بضيق شديد، ولم يشتد تأثر الأسواق والأسعار بهذه المجاعة، نظراً لتدخل الخليفة الناصر، ودعمه للأسواق والتجارات، وإن كان ابن حيان[1]، لم يبن نوع الإسهام الذي قدمه الخليفة لتجنب أضرار هذه المجاعة، واكتفى بقوله: " واستدروا من كنف السلطان السعيد في أمنع الإذواء" وأشار إلى أن تدفق التجارة الخارجة إلى الأندلس ظل مستمراً، على ما كان عليه من قبل، من كل الجهات فقال: " واستمرت البركات بينهم ظاهرة، ووردت إليهم الخيرات من كل الجهات متوالية، فاشتمل عليهم الرخاء ولم تمسسهم اللأواء"[2]. وقد امتدح الشعراء الخليفة بهذا العمل، ومن ذلك ما قاله الشاعر عبيدالله بن يحيى بن إدريس[3] حيث جاء في مطلع قصيدته قوله:

نعم الشفيع إلى الرحمن في المطر مستنزل الغيث بالأعذار والنذر[4].

كما أسهم الخليفة الحكم المستنصر في تحقيق آثار المجاعة التي أصابت الأندلس عام 353هـ/964م، ودعم الأسواق[5] وأجرى نفقاته " بكل ربض من أرباض قرطبة وبالزهراء"[6].ثم "تكفل بضعفائها ومساكينها بما يقيم أرماقهم" كما يقول ابن عذارى[7].

وكان من نتائج تكرر تلك المجاعات في الأندلس وما يحدث بسببها من نفاد للسلع الإستهلاكية الضرورية كالحبوب ونحوها. أن عمد الحكام الأمويون إلى بناء مخازن ضخمة لخزن الحبوب عرفت باسم " الأهراءات" كما سيأتي بيانه[8] -وكانوا يعمدون في سنوات الرخاء إلى شحن تلك المخازن بالأقوات خاصة الحبوب . فيعمدون إلى سحب الفائض من تلك

---

(1) المصدر نفسه، (ش)، ص 384.

(2) ابن حيان: المقتبس (ش) ص 384.

(3) عبيد الله بن يحيى بن إدريس من أهل قرطبة، درس على عدد من مشائخ وفقهاء الأندلس، وكان متفنناً في ضروب العلم، والشعر أشهر أدواته، لم يتقدمه فيه أحد في وقته، وكان عالماً متواضعاً، تولى أحكام الشرطة، ثم تولى الوزارة لعبد الرحمن الناصر، فما زادته إلا تواضعاً وفضلاً. كتب الناس عنه كثيراً، وسمعوا منه، توفي رحمه الله في منسلخ ذي القعدة سنة اثنتين وخمسين وثلاثمائة (انظر: ابن الفرضي: تاريخ العلماء، جـ1، ص 294).

(4) ابن حيان: المصدر نفسه، (ش)، ص 384. وقوله: "نعم الشفيع ..إلخ" لعله يقصد المستشفع بدعائه إلى الرحمن في انزال الغيث، وقوله: "مستنزل الغيث..إلخ" فيه إيهام، فإن الغيث يستنزل بالدعاء والتوبة النصوح والقربات إلى الله أما مجرد الوعد والوعيد فلا يستنزل بها الغيث، ولكن بما قد يترتب عليها من خوف ورجاء وتوبة ودعاء ونحو ذلك.

(5) ابن عذارى: البيان المغرب، جـ2، ص 226.

(6) ابن عذارى: المصدر نفسه، جـ2، ص 236.

(7) المصدر نفسه، جـ2، ص 236.

(8) انظر الفصل الثاني.

الحبوب في تلك السنوات ثم يخزنونه في تلك المخازن استعداداً لسنوات القحط. ولعل ما سبق ذكره من تدخل للحكام في تخفيف آثار المجاعات التي سبق الحديث عن بعضها كان يتم عن طريق الانفاق على العامة من تلك المخازن.

فابن أبي عامر - مثلاً - يعمد بعد القحط الشديد الذي أصاب الأندلس في سنة 374هـ/984م إلى الاكثار من تلك الاهراءات، ومن ثم يكثر شراء الحبوب وشحنها. يقول ابن الخطيب[1]: " وجعل بعد ذلك لا يستكثر شيئاً من الأطعمة، ولا يقتصر على ما يجتبيه منها، حتى يخرج المال في شرائها في سنى الخصب، فهلك وحاصله منها جملة عظيمة".

ولقد اشتد الجفاف، وعم الجوع في بعض هذه السنوات حتى عرفت لدى الناس بأسماء ثابتة تبين مدى ما أصاب الناس فيها من جوع وبلاء، وتميزها عن غيرها مثل "سنة الجوع الكبير"[2]، و " سنة لم أظن"[3] و " سني برباط"[4].بينما توالى الجفاف والقحط في سنوات أخر حتى همَّ الناس بالرحيل من أماكن انتشار هذه المجاعات -بل هاجر البعض [5] -مثال ذلك تلك المجاعة التي أصابت الأندلس بسبب ندرة الأمطار، والتي بدأت عام 374هـ/984م واستمرت على مدى خمس سنوات حتى عام 378هـ /988م، ألمت بالناس خلالها مجاعة عظيمة، وانتسفت فيها الأطعمة، وخلت الأسواق من السلع حتى همَّ الحاجب المنصور بن أبي عامر بالجواز إلى المغرب لخصبها يومئذٍ[6]. واضطر إلى استيراد القمح من بلاد المغرب[7].

ولا شك أن هذه السنوات ذات القحط والمجاعات كان تأثيرها على التجارة والأسواق كبيرجداً، فقد ارتكست فيها الحركة التجارية، وعدمت السلع من الأسواق[8] بسبب انعدام المنتجات الزراعية المعتمدة في الغالب على الأمطار. حتى درج ذلك في أمثال العوام، فقالوا " ليس بذي السوق ما تسوق[9]" وقالوا "لا سلع في الحانوت، ولا قطاع في التابوت[10]" وذلك

---

(1) أعمال الأعمال، جـ2، ص 99.

(2) ابن عبدون: رسالة في الحسبة، ص 26.

(3)ابن حيان: المقتبس (ط) ص 127 [وهي سنة 285هـ] . ولم يتبين لي سبب تسميتها بهذا الاسم.

(4) مجهول: أخبار مجموعة، ص 83 [وقد سميت بهذا الاسم نظراً لكثرة المهاجرين من أهل الأندلس إلى المغرب عن طريق وادي برباط فراراً من شدة القحط .وهذه المجاعة بدأت سنة 131هـ/م واستمرت إلى سنة 136هـوعمت الأندلس (انظر: مجهول: أخبار مجموعة، ص 83).

(5) مجهول: المصدر نفسه، ص 83.

(6) ابن الخطيب: أعمال الأعلام، جـ2، ص 99.

(7) Fernandez: Espana Musulana, PP: 31 - 32.

(8) ابن حيان: المصدر نفسه (م)، ص 143، ابن عذارى: البيان المغرب، جـ2، ص 89.

(9) الزجالي: أمثال العوام، جـ1، ص 245.

(10) الزجالي: المصدر نفسه، جـ2، ص 458.

كناية عن ندرة السلع التجارية في هذه السنوات، وخلـــو الأسواق من المتبايعين، وركود التجارة عموماً.

بل نتج عن هذه المجاعات أن احتقر -بعض الناس -التجارة، ودعوا إلى تركها والإعراض عنها، والاشتغال بما هو أنفع وأكسب منها فقالوا في أمثالهم العامة: "ترك التجارة تجر"[1] وقالوا: " جالس في الدكان يشرد الذبّان"[2].

ولقد ارتفعت أسعار السلع التجارية خلال هذه السنوات حتى فاقت أسعارها في السنوات الأخرى بالضعف وأكثر[3]. وذلك بسبب اختلال الميزان التجاري، حيث أصبح الطلب أكبر من العرض.

ويبلغ التأثير ذروته على التجارة والتجارات إذ اجتمع القحط والجفاف مع الحروب والثورات، فتبلغ الأسعار أقصى ارتفاع لها، وتندر السلع أو تنعدم في الأسواق، ويتذمر الناس من هذا تذمراً كبيراً، وينتشر في الأندلس عموماً غلاء أسعار السلع في المناطق التي تتعرض لمثل هذه الظروف، فيهجر الناس أسواقها وتركد تجاراتها، كما حدث في أسواق مدن قرطبة وبلنسية وغيرها في أيام اشتداد الثورات بها[4].

ومن ناحية أخرى فقد أدى وجود هذه المجاعات إلى قيام اختلافات ودعاوي بين المكترين للحوانيت والمحلات التجارية والملاك، حيث عجز المكترون عن الوفاء بكراء هذه الحوانيت والمواقع، نتيجة لركود الحركة التجارية وقلة الدخل، مما دعا الملاك إلى التقدم إلى القضاة والمحتسبين بدعاوي ضد المكترين يطالبونهم فيها بدفع أجر هذه المواقع، وقد أفتى أولو الشأن بأنه ينبغي إعادة النظر في مقدار الكرى لهذه المواقع سواءً أكانت حوانيت تجارية أو فنادق أو نزل إذا قل الواردون إلى الأسواق والفنادق والأرض ونحوها[5].

وإذا ما تخف بعض المنتجات الزراعية - الرافدة للأسواق - من الهلاك بسبب ندرة الأمطار، وكان في الرض من المياه الجوفية ما تتغذى به، فإنها قد لا تنجو من هجمات الجراد

(1) الزجالي: أمثال العوام، جـ2، ص158.

(2) الزجالي: المصدر نفسه، جـ2، ص 2، ص 177.

(3) ابن الأثير: الكامل في التاريخ، جـ5، ص 205.

(4) ابن سعيد: المغرب، جـ2، ص 320، المقري: نفح الطيب، جـ1، ص 172، وانظر: الفصل الثاني من البحث "أثر الاضطرابات السياسية، وانظر الفصل الرابع من البحث "الأسعار "

(5) ابن العطار: الوثائق والسجلات، ص 382-383، ص 387، ص 391-392.- ابن رشد: فتاوي ابن رشد، جـ3، تحقيق: المختار التليلي، ط1،(بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1407هـ/1987م).

المدمرة، التي تصاحب عادة سنوات الجفاف[1]، فيقضي المتبقى من هذه المنتجات، وبالتالي يفقر الأسواق.

د - الرياح والعواصف :

ومما نتج عن تباين المناخ في مناطق الأندلس المختلفة هبوب الرياح الشديدة والعواصف التي تدمر كل ما أتت عليه، ويكون تأثيرها على التجارة ظاهر وواضح حيث تتلف الكثير من الأشجار والمزروعات[2] التي تمثل ركيزة من ركائز التجارة، بما تمد الأسواق به من منتجات، كما تقتلع بعض الأشجار المنتجة مثل الزيتون والتين وبعض الفواكه[3]، وتهلك أيضاً بعض المواشي والطيور[4]. وكل هذه السلع المهمة في التجارة. بالإضافة إلى ذلك فقد مثلت تلك العواصف خطراً شديداً على السفن التي تفد إلى الموانئ الأندلسية أو تغادرها سواءً أكانت سفناً تجارية أو حربية، مثال ذلك ما حدث لقطع الأسطول الأموي التي أمر الأمير محمد بن عبد الرحمن ببنائها في نهر قرطبة في عام 266هـ/879م ثم توجهت منه إلى المحيط الأطلسي، فلما دخلت إلى المحيط ووجهت بهبوب ريح شديدة دمرت قطع الأسطول كاملة -تقريباً - ونجا بحارته[5].

ولذلك نصح أصحاب السفن بتخفيف حمولتها في مثل هذه الظروف[6]. وهذا سيكون أثره على التجارة والمواد المنقولة سلبي بدون شك.

هـ - الحرائق: ومن الكوارث الطبيعية التي تعرضت لها الأسواق في الأتدلس خلال العصر الأموي، بعض الحرائق التي نشبت في اسواق بعض المدن الأندلسية والتهمت بعض التجارات، ولم تفصح المصادر عن الأسباب التي أدت إلى نشوب تلك الحرائق، فيما عدا ما وقع منها أثناء الاضطرابات والثورات التي قامت في البلاد، والتي تعود بشكل واضح إلى أسباب سياسية، حيث يعمد بعض الثوار وأتباعهم إلى إشعال الحرائق في أسواق المدن التي يستولون عليها - مما سيأتي الحديث عنه فيما بعد إن شاء الله - [7] .

---

(1) ابن حيان: المقتبس (م) ص 225.

(2) ابن حيان: المقتبس (م) ص 145.

(3) ابن عذارى: البيان المغارب، جـ2، ص 211.

(4) الزهري: كتاب الجغرافية، ص 96.

(5) ابن عذارى: المصدر نفسه، جـ2، ص 103-104.

(6) ابن عبدون: رسالة في الحسبة، ص 101.

(7) انظر أدناه "أثر الاضطرابات السياسية على التجارة".

ولعل من أشد الحرائق التي تعرضت لها الأسواق الأندلسية وأبعدها أثراً حريقان وقعا في سوق قرطبة في عصر الخلافة الأموية كان أولهما في سنة 305هـ/917م حيث شبت نار عظيمة في سوق قرطبة الكبرى "فاحترقت حوانيت المشّاطين[1] والخراطين[2][3]، وأما الآخر فكان في سنة 324هـ/935م . وكان أعظم من سابقه، وأشد قوة، وأمضى أثراً، إذ احترقت فيه "جميع مجالس الخط"[4]، واتصل الحريق بحوانيت الصوافين.. وأخذت النار سوق العطارين وما وراءها عن حوانيت الحرارين، وعمت حوانيت الشقاقين[5]، وما جاور ذلك من جميع الجهات .. فكان حريقاً شنيعاً بعيد الشأو في اعتدائه"[6].

وما تضمنه النص من وصف لذلك الحريق الشنيع يظهر مدى قوته واستطالته، وأنه قد عمّ ضرره عدداً من أهم أسواق قرطبة، كان من أشهرها سوق العطارين، وبعض أسواق البزازين، المجاورة لمسجد أبي هارون بوسط قرطبة[7]. والتهم ما بها من سلع تجارية، وكانت هذه الحوانيت التي التهمتها النيران تقع في وسط سوق قرطبة الكبرى، وفي الموقع نفسه الذي ستقام فيه قيسارية للتجار بقرطبة[8]. وأن موقع هذا الحريق والأسواق التي دمرها ليكشف بوضوح عن الآثار السلبية الكبيرة التي لحقت بالتجارة والتجار على أثر ذلك الحريق. وقد اضطرت الدولة الأموية حيال فداحة تلك النازلة إلى التدخل المباشر لتخفيف آثار ذلك الحريق، ومساعدة المتضررين من أهل التجارات الذين ذهبت حوانيتهم وبضائعهم بسببه، حيث أمر الخليفة بإعادة بناء الأسواق المحترقة على نفقة الدولة فأعيد بناؤها على أحسن مما كانت عليه "وجعل لها سقف الخشب المقرمد، فاكتملت بذلك محاسن سوق قرطبة"[9].

---

(1) المشاطين: هم بائعوا الأمشاط والتي كانت تصنع من الأخشاب ونحوها.

(2) الخراطين: "الخراطة: حرفة الخراط ..، الخراط الذي يخرط الحديد والخشب" انظر: ابراهيم أنيس ورفقاؤه، المعجم الوسيط، 1-2، ط2 (القاهرة 1392هـ/1972م ص 227-228).

(3) ابن حيان: المقتبس (ش) ص 142.

(4) مجالس الخط: لعل المقصود بها حوانيت بعض الحاكة حيث ذكر ابن منطور أن "المخط: بالكسر: العود الذي يخط به الحائك الثوب" (لسان العرب، جـ7، ص 288).

(5) الشفاقين: وهم من الحاكة الذين يبيعون نوعاً من الملابس بالتجزئة، و"السُّقـَّة: جنس من الثياب، وتصغيرها: شُقيقة" انظر: " ابن منظور: لسان العرب، جـ10، ص 184. ابن عبد الرؤوف: رسالة في آداب الحسبة والمحتسب، منشور ضمن كتاب " ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب" تحقيق: ليفي بروفنسال (القاهرة، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، 1955م) ص 104.

(6) ابن حيان: المصدر نفسه، (ش) ص 383.

(7) ابن حيان: المصدر نفسه، (ش) ص 383.

(8) ابن حيان: المصدر نفسه، (ح) ص 66.

(9) ابن حيان: المصدر نفسه، (ش) ص 383.

إلى جانب ذلك حدث في سنة 401هـ/1010م حريق عظيم في بعض أسواق قرطبة دمر ما بها من تجارات، حيث بدأت النار تشب في سوق الخشابين ثم امتدت النار إلى ما جاوره "فاحترقت أسواق كثيرة .. فكان حريقاً عظيماً" كما يصفه ابن عذارى[1].

ثالثاً: مظاهر السطح وأثرها في التجارة

أ - الهضاب والجبـــال :

يتألف سطح شبه الجزيرة الإيبرية من عناصر جغرافية متباينة، يسهم كل عنصر منها بدور فاعل ومؤثر في الحركة الاقتصادية -عامة -والتجارية خاصة -في شبه الجزيرة، ويأتي في مقدمة هذه العناصر: الهضبة الكبرى، المعروفة باسم "المزيتا"[2]وهي هضبة عالية الارتفاع، تشكل جزءاً كبيراً من مساحة شبه الجزيرة . وتمتد من نهر الوادي الكبير في الجنوب إلى نهر إبرة في الشمال الشرقي، وسفوح جبال كانتبريا في الشمال الغربي[3]. وتخترق هذه الهضبة عدد من الأنهار ومجاري المياه، كما تكتنفها عدد من السلاسل الجبلية من جهاتها المختلفة. وتتناثر على هذه الهضبة عدد من المدن المهمة ذات الحركة التجارية المتباينة مثل مدن مجريط[4]، وشلمنقة[5]، وبلد الوليد [6]وغيرها. كما تخترقها عدد من الطرق والمسالك التي يعبرها الرعاة الذين يسوقون قطعان الأغنام -في الوقت الحاضر -من المراعي المنخفضة في هذه الهضبة إلى المراعي المرتفعة في فصل الصيف، ثم يعودون في رحلة عكسية في فصل الشتاء[7].

---

(1) البيان المغرب، جـ3، ص 107.

(2) باوندز: أطلس أوروبا: ص 179.

(3) دولت صادق وآخرون: جغرافية العالم، جـ1، ص403. -404.

(4) مجريط: مدينة تقع في ضواحي طليطلة إلى الشمال الشرقي، على بعد 25 ميل منها، وكانت عبارة عن قلعة منيعة صغيرة الحجم بناها الأمير محمد بن عبد الرحمن الأموي.
انظر: الإدريسي: نزهة المشتاق، جـ2، ص 552، الحميري: الروض المعطار، ص 523.

(5) شلمنقة: وتعرف بـ (طلمنكة، وسلمنكة) كما كانت تعرف باسم (مدينة برتقال) وتقع إلى الشمال الشرقي من مدينة قلمرية عاصمة اقليم غليسية على بعد مرحلتين منها (50 ميلاً) . انظر الإدريسي: نزهة المشتاق، جـ2، ص 532، ابن سعيد: كتاب الجغرافيا، ص 178.

(6) بلد الوليد: وتعرف باسم (مدينة وليد) وتقع في السفوح الجنوبية لجبل الشارات إلى الغرب من طليطلة، وتشتهر بكثرة بساتينها، ومنتجاتها الزراعية خاصة الفواكه. انظر: ابن سعيد: كتاب الجغرافيا، ص 179، أبو الفداء: تقويم البلدان، ص 174-175.

(7) دولت صادق وآخرون، المرجع نفسه، ص 403.

ولعل هذه الطرق التي يعبرها الرعاة اليوم، لا تختلف كثيراً عن المسالك التي كان يعبرها التجار أثناء تنقلهم بين مدن هذه الهضبة في العصر الإسلامي عموماً[1].

وإلى جانب هذه الهضبة العالية تنتشر في شبه الجزيرة الايبيـرية السهول والوديان الفسيحة التي تخترقها مجاري الأنهار ذات الاتجاهات المختلفة، والتي يفصلها عن بعضها السلاسل الجبلية المختلفة الارتفاع.

وفيما يلي سنعرض لأهم الظواهـــر الجغرافية التي تميز سطح شبه الجزيرة الايبـيـرية نحاول بيان أثر هذه الظواهـــر على الحركة التجارية في الأندلس الأموية:

- **الجبال :**

شهرت شبه الجزيرة الايبيرية بوجود عدد من السلاسل الجبلية، التي مثلت ظاهرة رئيسة في تضاريس هذه البلاد، وقد اختلفت وتباينت في مدى ارتفاعها وخصبها ومواقعها واتجاهاتها، كما تباينت في ملاءمتها للاستقرار البشري، ومن ثم تنوعت واختلفت أوجه النشاط البشري -عموماً -في تلك المدن والقرى التي ربضت على قمم تلك السلاسل الجبلية أو التي امتدت في سفوحها .

ولقد تحدث الرازي[2] عن تلك السلاسل الجبلية فأجملها في ثلاث سلاسل كبرى وصفها بأنها: " تقطع بلاد الأندلس مستعرضة من البحر إلى البحر، ولا يقطع هذه الجبال نهر في أي موضع من مواضعها"[3].

وأول هذه السلاسل الجبلية التي ذكرها الرازي هي سلسلة جبال قرطبة (Sierra Morena)، والتي تعرف باسم جبال الشارات[4]، وباسم جبل " العروس[5]".وتبدأ هذه السلسلة الجبلية من الساحل الشرقي للأندلس بالقرب من بلنسية ثم تمتد قاسمة بلاد الأندلس إلى قسمين كبيرين شمالي وجنوبي، حتى تفضي في سواحل المحيط الأطلسي بالقرب من مدينة باجة[6].

(1) انظر الفصل الرابع عن طرق ومسالك التجارة الداخلية.

(2) حسين مؤنس: تاريخ الجغرافية والجغرافيين، ص 63-64. نقلًا عن الرازي في أخبار ملوك الأندلس.

(3) حسين مؤنس :المرجع نفسه، ص 64.

(4) الإدريسي: نزهة المشتاق، جـ2، ص 2، ص 552، أبو الفداء: تقويم البلدان، ص 175.

(5) مجهول: ذكر بلاد الأندلس، ص 10.

(6) مجهول: المصدر نفسه، ص 10. وباجة: مدينة في غرب الأندلس بينها وبين قرطبة مائة فرسخ (300 ميل تقريباً) وهي خصبة كثيرة الثمار، وتشتهر بدباغة الجلود، وينتج منها عسل جيد مشهور وبها بعض المعادن كالفضة. وإلى هذه المدينة ينسب الفقيه أبو الوليد الباجي: انظر: مجهول: ذكر بلاد الأندلس، ص 56، ابن سعيد، المغرب، جـ1، ص 403-404، الحميري: الروض المعطار، ص 75.

والثانية هي سلسلة جبال البرتات (الأبواب) [1] الواقعة في أقصى الشمال الشرقي لشبه الجزيرة الايبيرية، وهي التي تفصل هذه البلاد عن بقية بلدان أوروبا حيث تقوم حاجز طبيعي بينها وبين بلاد غالة (فرنسا) [2].

وتخترق هذه الجبال عدد من الممرات البرية التي يُنفذ منها إلى بلاد غالة وما وراءها من بلدان القارة الأوروبية . وتعتبر هذه الممرات هي المسالك البرية الوحيدة التي تربط شبه الجزيرة الايبيرية باليابسة، كما سبق بيانه أعلاه[3].

أما السلسلة الجبلية الثالثة التي أشار إليها الرازي فهي سلسلة جبال "سيبرا نيفاد)[4] والتي كان تعرف باسم "جبل شلير"[5]، وجبل "الثلج"[6] وهي تمتد مستعرضة في المنطقة الجنوبية من الأندلس محاذية لجبال قرطبة -السابق ذكرها -.

وقد وصف البكري[7] هذا الجبل بقوله: "وهذا الجبل يرى من أكثر بلاد الأندلس، ويرى من عدوة البحر ببلاد المغرب".وقال عنه الزهري[8]: " جبل لا يخلو منه الثلج لا صيفاً ولا شتاءً، ولقد يوجد فيه الثلج من عشرة أعوام.".وعلى سفوح هذا الجبل العظيم تنتشر القرى والمدن المتصلة بعضها ببعض مسيرة ستة أيام[9].

وبالإضافة إلى ذلك فقد أشارت المصادر إلى عدد كبير من السلاسل الجبلية المنتشرة في طول وعرض شبه الجزيرة الايبيرية والتي أخذت مسمياتها من خلال المناطق والمدن التي

---

(1) سميت هذه الجبال باسم " الأبواب" نظراً لوجود عدد من الممرات التي تخترقها، والتي ينفذ منها إلى الأرض الكبيرة (فرنسا) وقيل إن هذه الممرات فتحت على يد الملكة قلوبطرة في عهد الرومان .(انظر: شيخ الربوة: عجائب الدهر، ص 139، المقري: نفح الطيب، جـ1، ص 133).

(2) أبو مروان عبد الملك ابن الكردبوس: تاريخ الأندلس ووصفه لابن الشباط، تحقيق: أحمد مختار العبادي (مدريد: معهد الدراسات الإسلامية، 1971م) ص130-131، القلقشندي: صبح الأعشى، جـ5، ص 213.

(3) انظر أعلاه "الموقع الجغرافي" ص 40.

(4) كولان: دائرة المعارف الإسلامية (الأندلس) ص 75-76، دولت صادق وآخرون: جغرافية العالم، جـ2، ص 395.

(5) الزهري: كتاب الجغرافية، ص 93-97.

(6) ابن الخطيب: الإحاطة في أخبار غرناطة، جـ1، ص 96، المقري: المصدر نفسه، جـ1، ص 145.

(7) البكري: المسالك والممالك، جـ2، ص 895.

(8) كتاب الجغرافية، ص 93.

(9) الزهري: المصدر نفسه، ص 93-94.

تجاورها كجبل شقورة[1]. وجبل البيرة (وهو جزء من جبل الثلج السابق ذكره)[2]، وجبال الجزيرة التي تقع في جنوبي الأندلس[3] . أو اشتقت أسماءها من خلال ما تنتجـــه من سلع شاع ذكرها في الأندلس كجبال الصوف الواقعة إلى الجنوب من مدينة شذونة[4]، وجبال العنب المجاورة لمدينة مالقة[5] وجبل القسط[6] الواقع بين حصني قاشترو ومارتش[7]. وليست هذه السلاسل الجبلية الثلاث هي الوحيدة في شبه الجزيرة الايبيرية. فلقد ذكر صاحب كتاب "ذكر بلاد الأندلس وفضائلها[8]" أنه يوجد بالأندلس سبعة وثمانون جبلًا.

ورغم أن السلاسل الجبلية لا تمثل -في الغالب -عامل دفع تجاري كبير بل قد تكون عائقاً طبيعياً يقف في وجه تقدم التجارة ونموها، إلا أن بعض السلاسل الجبلية في الأندلس كانت مصدراً لانتاج سلع تجارية مهمة، ذات رواج تجاري جيد، مثل تجارة الحرير والأصواف التي اشتهرت في أسواق الأندلس، والتي كان مصدرها في الغالب هذه الجبال والمدن الواقعة في قممها أو على سفوحها، كجبال شذونة التي اشتهرت باسم "جبال الصوف"[9]، لكثرة ما ينتج منها، واشتهر جبل شلير بانتاج الحرير الجيد[10]، والكتان (الذي يفضل على كتان الفيوم)[11]. كما جلبت الملابس والأوطية الصوفيـة من مدنية جنجالة[12] الواقعة على قمم جبال قرطبة.

(1) شقورة: مدينة تقع في رأس الجبل المنسوب إليها، وهي حصيته الموقع، متبعة من أمنع مدن الأندلس، وبينها وبين مدينة أقليش ثلاث مراحل (150ميل) وهي من أعمال جيان، وينبع من جبلها نهران كبيران هما نهر قرطبة، ونهر مرسية، واشتهرت هذه المدينة بانتاج الورد الذكي (الإدريسي: نزهة المشتاق، جـ2، ص 560-561)، الزهري: كتاب الجغرافية، ص 93، الحميري: الروض المعطار ص 349).

(2) البكري: المسالك والممالك، ص 895، والبيرة: كورة كبيرة ومدن متصلة تقع إلى الشرق من قرطبة، بُنيت مدينتها على يد عبد الرحمن الداخل، وضربت في الفتنة وبينها وبين غرناطه ستة أميال، وهي كثيرة الأنهار والأشجار والثمار. (الحميري: المصدر نفسه، ص 28-29).

(3) ابن حيان: المقتبس (م) ص 148.

(4) الزهري: المصدر نفسه، ص 93.

(5) الزهري: المصدر نفسه، ص 93.

(6) انظر عن القُسْط الفصل الرابع (السلع التجارية) وهو عود هندي وعربي يتداوى به (المقرى: نفح الطيب، جـ1، ص 140 حاشية 6).

(7) وهما من أعمال جيّان أنظر: البكري: المصدر نفسه، جـ2، ص 896، ابن عذارى: البيان المغرب،ج2،ص161.

(8) مجهول: ص 2.

(9) الزهري: المصدر نفسه، ص 93.

(10) البكري: المصدر نفسه، جـ2، ص 896-897، مجهول: ذكر بلاد الأندلس، ص 13-14.

(11) البكري: المصدر نفسه، جـ2، ص 895.

(12)حنجالة: مدينة متوسطة القدر، تقع إلى الشمال من مرسية على بعد خمسة وأربعون ميلًا منها، وهي على قمم جبال الشارات وتشتهر بانتاج الأوطئه الصوفية. (الإدريسي: نزهة المشتاق، جـ2، ص 560، الحميري: الروض المعطار، ص 174-175.

AL - IDRISI: Los Cominos De AL - Andalus En EL. Siglo XII. P:63.

ويعود السبب في اشتهار هذه المناطق المرتفعة بانتاج وتسويق هذه السلع إلى غزارة الثروة الحيوانية بها، حيث انتشرت المراعي في هذه المناطق وبالتالي كثر إنتاج الأصواف بها. وبيعت منتجاتها إلى الطبقة العالية من الزبائن[1].

ونظراً لتوفر المراعي الخصبة في معظم هذه السلاسل الجبلية، بسبب غزارة الأمطار التي تهطل عليها، فقد اشتهر سكان هذه المناطق بتربية السائمة من الغنم والبقر ونحوها، وإلى هذه المناطق قدم الجلابون الذين جلبوا هذه المواشي، وجابوا بها أسواق المدن الأندلسية المختلفة. وكانت الجبال المحيطة بمدينة طليطلة من أشهر مناطق الأندلس في تربية الحيوانات وتسويقها [2].

وإلى جانب هاتين التجارتين اللتين وفرتهما السلاسل الجبلية أسهمت هذه الجبال بدور رئيس في إمداد الأسواق الأندلسية بما تحتاج إليه من المعادن والأحجار الكريمة، فلقد أشار الجغرافيون المسلمون[3] إلى وجود المعادن المختلفة من ذهب وفضة ونحاس وزئبق ونحوها في مواقع متعددة من جبال الأندلس . وقد أنتج من هذه المعادن والأحجار الكريمة كميات تجارية غطت حاجة الأسواق الأندلسية وصدر الفائض منها إلى الخارج.

كما كانت هذه السلاسل الجبلية منبعاً لكثير من الأنهار والعيون والينابيع[4] التي أسهمت في سقيا السهول والواحات الزراعية المجاورة لمجاريها، مما أدى إلى وجود نهضة زراعية، رفدت منتجاتها الحركة التجارية في الأندلس، وغطت سلعها حاجة المستهلك في أسواق المدن الأندلسية، وصدر الفائض منها إلى الخارج.

ولئن كان ما سبق ذكره يمثل بعض الجوانب الإيجابية من تأثير السلاسل الجبلية في الأندلس على التجارة فلقد كان لوجود هذه السلاسل الجبلية بعض الآثار السلبية على الحركة التجارية في الأندلس تمثلت فيما يلي :

---

(1) Provençal:Espana Musutmana, P:183.

(2) الإدريسي: نزهة المشتاق، جـ2، ص 552.ابن غالب: فرحة الأنفس، ص 288.

(3) العذري: ترصيع الأخبار ص2، مجهول: البكري: المسالك والممالك، جـ2، ص 896، 897، ابن سعيد: كتاب الجغرافيا. ص 140، ص 196، مجهول: ذكر بلاد الأندلس، ص 12 -14، العذري: ترصيع الأخبار ص 2 . وانظر الفصل الرابع (السلع التجارية) عن مقدار ما يسوق من هذه المعادن.

(4) ابن غالب: فرحة الأنفس، ص 307، مجهول: المصدر نفسه، ص 11، 12، 308.

1 - صعوبة المسالك:

لقد كانت معظم الطرق التجارية التي تعبر هذه السلاسل الجبلية والتي تربط المدن والقرى الواقعة في قمم هذه الجبال أو في ثناياها بما يجاورها من مدن وقرى، إذ كانت هذه الطرق غير مستقيمة بل كانت طرقاً ملتوية كثيرة التعرج بسبب تلك الجبال مما يأخذ وقتاً طويلاً من المسافرين والتجار العابرين لها[1].

فالتاجر حينما يخرج من قرطبة -مثلاً -متجهاً إلى الغرب قاصداً أسواق مدينة قرمونة[2] يضطر أن يتجه إلى الجنوب إلى أن يصل إلى قلشانة[3] في الجنوب الغربي من قرطبة، ثم يصعد من هناك إلى مدينة قرمونة. وذلك نظراً لسهولة هذا الطريق، رغم طول مسافته تاركاً بذلك طريقاً أقرب يربط قرطبة بقرمونة مباشرة إلا أنه يخترق سلاسل الجبال الواقعة إلى الغرب من قرطبة والتي تفصل بين المدينتين، فأصبح هذا الطريق بسببها " وعر ممتنع، يصعب اجتيازه" كما وصفه الحميري[4].

وأشد من هذا الطريق الوعر الممتنع وأصعب منه الطريق المؤدي إلى حصن ببشتر[5]" المتفرد في الحصانة والانقطاع، صخرة صماء من جميع النواحي[6]" والصعود إليه يكون " على طريق صعب"[7] . ولا شك أن التاجر العابر لهذا الطريق للوصول إلى أسواق هذا الحصن أو الخارج منها يلاقي الأمرين في تسوق سلعه. كما ينتج عن ذلك تأخر وصول السلع العابرة لهذه الطرق إلى الأسواق، وارتفاع الأسعار.

وقد أدت صعوبة أمثال هذه الطريق إلى الحد من وسائل النقل المستخدمة في عبور هذه المسالك، حيث اقتصرت على الدواب القادرة على عبور مثل تلك المسالك الوعرة [8]، وهذا

---

(1) Felix Gimezirlos Caminos De Cordoba Hacia Noroeste, AL-Andalus -32-1967) PP: 37-38.
-Imamuddin: The Economic History of Spain.P: 263.

(2) انظر: ابن سعيد: المغرب، جـ1، ص 229، الحميري الروض المعطار، ص 461.

(3) أوردها الحميري (الروض المعطار ص 461) بهذا الاسم، ولعل المقصود مدينة مرشانة الواقعة إلى الجنوب من مدينة قرمونة.

(4) المصدر نفسه: ص 461.

(5) انظر: ابن حيان: المقتبس (ط) ص 50-52، الحميري، المصدر نفسه، ص 79.

(6)) ابن غالب: فرحة الأنفس: ص 295.

(7) الإدريسي: نزهة المشتاق، جـ2، ص 570.

(8) العذري: ترصيع الأخبار، ص2-3، -ابن الخطيب: معيار الاختيار في ذكر المعاهد والديار، تحقيق: محمد كمال شبانه (المغرب، المحمدية د.ت).

بدوره سيقلل من حجم البضائع المنقولة عبرها، ويسهم بالتالي في تأخر وصول السلع العابرة لهذه الطريق إلى الأسواق، وفي إرتفاع الأسعار، وهذا سيكون أثره سلبي على المستهلك[1].

بينما كان الأمر على خلاف ذلك في المناطق المنبسطة والسهلية حيث تنوعت بها وسائل النقل من دواب وعربات وأنهار ونحوها، مما أسهم في سهولة نقل البضائع في هذه المناطق، وسرعة وصولها إلى الأسواق واعتدال أسعارها[2].

2 - اعتصام الثوار بالجبال وقطع الطرق التجارية:

لقد كانت معظم هذه السلاسل الجبلية ملاذاً آمناً لكثير من الثوار الذين خرجوا على الحكم الأموي، وكثيراً ما عمد هؤلاء الثوار إلى قطع الطرق التجارية التي تعبر أماكن ثوراتهم، ومنعوا الميرة أن تصل إلى ما يجاور مواقعهم من مدن وقرى تابعة للدولة. ومن الأمثلة على ذلك الثائرعمر بن حفصون[3]حينما ثار على الدولة الأموية في قلعة ببشتر في جنوب الأندلس، واستطاع فرض حصار اقتصادي - شبه تام - على عاصمة بني أمية – قرطبة - ومنع القوافل التجارية القادمة من المناطق الجنوبية من الوصول إلى قرطبة، وقد ساعده في ذلك كون الطرق التجارية التي تربط بين قرطبة[4] ومناطق جنوب الأندلس تعبر - في معظمها - سلاسل جبلية وعرة، مما مكنـــه من إحكام الحصار، ومنع الميرة القادمة من الجنوب من الوصل إلى قرطبة[5].

ويلاحظ أن أخطر وأشد الثورات التي قامت ضد الدولة الأموية، وأبعدها تأثيراً على اقتصاد الأندلس عامة، وعلى التجارة خاصة - بعد ثورة ابن حفصون - هي تلك الثورات التي قامت في مناطق تكثر فيها السلاسل الجبلية، وتخترق هذه الجبال الطرق الرابطة بين المدن الواقعة بها، كبلاد تدمير التي كثر ثوارها في معظم أيام الحكم الأموي[6]. وجبال الجزيرة الخضراء التي كان من أشهر ثوارها حبيب البرنسي الذي ثار في أيام الأمير عبد الرحمن الأوسط[7].

---

(1) Provençal: Espana Musulmanan pp: 147 -148.

(2) الإدريسي: نزهة المشتاق جـ2، ص 542، المقري: نفح الطيب، جـ2، ص 93-94.

(3) ابن حيان المقتبس (ش)، ص 228.الحميدي: جذوة المقتبس، جـ2، ص 476-477). وسوف يرد الحديث عن هذه الثورة وآثارها على التجارة الأندلسية في الفصل الثاني (أثر الاضطرابات السياسية في التجارة).

(4) ابن حيان: المصدر نفسه (ط)، ص 50-51.

(5) ابن حيان: المصدر نفسه، (ش) ص 228. ابن عذارى: البيان المغرب، جـ2، ص 122.

(6) العذري: ترصيع الأخبار، ص 12-14.

(7) ابن حيان: المقتبس (م) ص 148.

وفي غرب الأندلس كثر الثوار في منطقة بطليوس[(1)] وفي قرمونة الحصينة وقطعوا الطريق التجاري الذي يربط قرطبة بموانئ الغرب كاشبيلية وقادس ونحوها[(2)]. ويسري هذا القول -تقريباً -على معظم مناطق الأندلس ذات المرتفعات الوعرة في الشمال والشرق.

ولهذه الأسباب وغيرها اضطر التجار المتنقلون بين أسواق المناطق الجبلية أن يسيروا في قوافل تجارية كبيرة، وأن يكونوا في معظم الأحيان -وخاصة في أوقات اشتداد الثورات - مسلحين بما يمكن أن يدافعوا به عن أنفسهم وتجاراتهم ضد اللصوص الذين استوطنوا هذه السلاسل الجبلية[(3)]، بل اضطروا في أحايين أخرى أن يدفعوا إتاوات لهؤلاء اللصوص في أماكن متعددة كي يسمحوا لهم بالعبور إلى أسواق المدن التي يرغبون في الوصول إليها[(4)].

ورغم أن السلاسل الجبلية كانت تمثل درعاً طبيعياً واقياً للمدن التي تحيط بها، إلا أنها أسهمت بدور رئيس في سهولة فرض حصار اقتصادي على هذه المدن، وشل الحركة التجارية بها. سواءً أكان هذه الحصار مفروضاً من قبل الثوار الخارجين علـى الحكومة الأموية[(5)]، أم كان مفروضاً من قبل الدولة نفسها لإرغام الثوار المتحصنين بهذه المرتفعات على التسليم لها[(6)].

والمعروف أنه كلما زادت درجة الارتفاع، أثر ذلك على الانتاج الاقتصادي بشكل عام - والتجارة بشكل خاص[(7)] -، إذ أنه مع زيادة الارتفاع تقل المساحات المنتجة بشكل ملحوظ، مما يؤثر على التجارة، ويحرم الأسواق من المنتجات الزراعية التي تمثل عنصراً رئيساً في حركة التجارة، لا سيما التجارة الداخلية، وهذا أمر يلاحظ في مواقع متعددة من مدن وقرى الأندلس ذات المواقع المرتفعة خاصة تلك المدن والقرى التي تقع في قمم الجبال[(8)]. بينما تكون الأراضي

(1) انظر: البكري: المسالك والممالك، جـ2، ص 906-907، الحميري" الروض المعطار، ص 93، سحر السيد عبد العزيز سالم: تاريخ بطليوس الإسلامية، ص 137-144.

(2) ابن عذارى: البيان المغرب، جـ2، ص 125-126.

(3) ابن حيان: المصدر نفسه، (ش) ص 109-110.

(4) Imamuddin, M: The Economic History of Spain. (Cacca,1963, P:264.).

(5)ابن حيان: المقتبس (ش) ص 228.

(6) مجهول: أخبار مجموعة، ص 104، ابن عذاري: البيان المغرب، جـ2، ص 81.
وانظر: تفصيل ذلك في الفصل الثاني من البحث " أثر الثورات في التجارة".

(7) نصر السيد نصر: جغرافية الموارد الاقتصادية، ص 96، 97.

- Provençal:Espana Musulman a, P:147.

(8) الإدريسي: نزهة المشتاق، جـ2، ص 561 -562، الحميري: الروض المعطار، ص 512، وانظر عن هذه المواقع " التجارة الداخلية" في الفصل الرابع من البحث.

المستوية أيسر وأسهل في إجراء العمليات الزراعية، وتوفر المساحات الكبيرة، واتمام عمليات الري، ويسر الطرق وأمنها[1].

كما ينتج عن هذا الارتفاع انخفاض في جاذبية تلك المناطق المرتفعة للاستقرار البشري، حيث يقل عدد السكان المستقرين بها، مما يكون له أثره على حركة التجارة في أسواق هذه المدن، ومدى جذب هذه الأسواق للتجارة الوافدة، وذلك على عكس ما يكون عليه الحال في المواقع المنبسطة والسهول، حيث يتركز الوجود البشري وتتزايد أعداد السكان -في الغالب -باستمرار، وتنشط الحركة التجارية في هذه السهول[2]. كما هو الحال في المدن الكبرى المنبسطة كقرطبة واشبيلية وغرناطة وغيرها مما سيأتي الحديث عنه في التجارة الداخلية – إن شاء الله -.

ب – توزيع المياه وأثره في التجارة:

تشكل الأنهار ظاهرة رئيسة من مظاهـــر السطح في الأندلس، حيث تخترق هذه البلاد عدد من مجاري الأنهار المتباينة في اتجاهاتها وأطوالها وكميات المياه التي تجري بها، ومنها ما هو دائم الجريان، ومنها ما يعتمد جريانه على نزول الأمطار وكثرتها، أو يكون موسمي الجري.

وقد ذكر كل من الزهري[3]، وصاحب كتاب " ذكر بلاد الأندلس[4]" أنه يوجد في الأندلس أربعون نهراً. والذي يظهر أنهم قصدوا بهذا العدد كل مجاري المياه التي يمكن أن تعد أنهاراً، سواءً منها ما كان مستمر الجري، غزير المياه، كنهر الوادي الكبير[5]، ونهر دويرة في الشمال الغربي للأندلس، والذي وصفه الإدريسي[6] بأنه "نهر كبير خرار كثير الماء، شديد الجرية، عميق القعر" ونهر يانة[7]، ونهر مرسية[8]، الذي وصفه الحميري[9] بأنه "نهر كبير

(1) علي البنا: جغرافية الموارد الاقتصادية، (القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، 1984م)، ص 29.

(2) علي البنا: المرجع نفسه، ص 29-30.

(3) كتاب الجغرافية، ص 80.

(4) مجهول: ص 11.

(5) الإدريسي: نزهة المشتاق، جـ2، ص 561.

(6) المصدر نفسه، جـ2، ص 727.

(7) ويعرف أيضاً باسم " الغؤور لانه يكون في موضع يحمل السفن ثم يغور تحت الأرض حتى لا يوجد منه قطرة فسمى الغؤور لذلك " الحميري: الروض المعطار، ص 93.

(8) الإدريسي: المصدر نفسه، جـ2، ص 561. الحميري: المصدر نفسه، ص 539.

(9) المصدر نفسه، ص 539.

يسقي جميعها كنيل مصر"، أم كان موسمي الجري يحمل عن اشتداد هطول الأمطار، مثل نهر بلنسية[1]، ووادي المرية الذي وصفه القلقشندي[2] بأنه: "من أبدع الأودية على أن ماءه يقلُّ في الصيف حتى يقسط على البساتين".ووادي مالقة الذي وصفه ابن سعيد[3] بقوله: "ولها -مالقة -الوادي الربيعي الذي يأتي زائراً مُغبًّا، فيزداد أهلها فيه غبطة وحبا". أو ما كان يحمل بسبب ذوبان الثلوج مثل نهر شنيل الذي قال عنه الإدريسي[4] "وعلى جنوبها – أي غرناطة -نهر الثلج المسمى شنيل، وماؤه من جبل شلير وهو جبل الثلج .. والثلج به دائماً في الشتاء والصيف".

ولا يفهم من هذا أن هذه الأنهار الموسمية الجري قد ينضب ماؤها تماماً وتتوقف عن الجري، وإنما قد تقل المياه بها إلى درجة يصبح من المتعذر معها الاستفادة منها في نقل البضائع التجارية، وحمل المركب والسفن العابرة بين المدن المطلة على هذه الأنهار فتصبح كما عبر عنها حسين مؤنس[5] " تحمل من الحصى أكثر مما تحمل من المياه".

ولعل معظم أنهار الأندلس تتركز في القسم الغربي منها، حيث يذكر الزهري[6] أنه يخرج من جبل شلير -الواقع في جنوب قرطبة: "خمسة وعشرون نهراً، ينصب منها في البحر الرومي ثمانية عشر نهراً، وينجلب منها سبعة أنهار إلى الوادي الكبير". ويفهم من كلام الزهري أن معظم هذه المجاري التي سماها أنهاراً -إنما هي روافد صغيرة تغذي نهر الوادي الكبير بالمياه.

وأعظم هذه الأنهار من حيث كميات المياه التي تحملها، والمسافات التي تقطعها في جريانها ستة أنهار وهي:

(1) الإدريسي: نزهة المشتاق، جـ2، ص 556. عز الدين موسى: النشاط الاقتصادي، ص 58.
(2) القلقشندي: صبح الأعشى، جـ5، ص 217.
(3) ابن سعيد: المغرب، جـ1، ص 423، (نقلًا عن الحجازي).
(4) المصدر نفسه، جـ2، ص569.
(5) رحلة الأندلس، ط2، (جدة: الدار السعودية للنشر والتوزيع، 1405هـ/1985م). ص 13.
(6) كتاب الجغرافية، ص 94.

1 - **نهر قرطبة في الغرب**، ويسمى نهر بيطي[1]، ونهر الوادي الكبير[2]، والنهر الأكبر[3] ومنبع هذا النهر من جبال مدينة شقورة، ثم يتجه غرباً ليصب في المحيط الأطلسي ويمر في مجراه على عدة مدن وقرى أشهرها قرطبة واشبيلية. ويبلغ طوله من منبعه إلى مصبه ثلاثمائة وعشرة أميال[4]، وله اثنان وعشرون رافداً [5]، من أشهرها نهر شنيل الذي يتحد في منبعه مع نهر الوادي الكبير في جبال (شلير) ثم يتجه في مجراه مخترقاً ضواحي مدينة غرناطة[6]، ومدن استجة[7]، ووادي آش[8] حتى يصب في نهر الوادي الكبير، بين مدينتي قرطبة واشبيلية بالقرب من قرمونة[9].

ويعد نهر الوادي الكبير أهم أنهار الأندلس، فبوجود هذا النهر أصبحت المنطقة التي يخترقها أخصب جزء في شبه الجزيرة الايبيرية[10]، وأصبح هذا النهر وسيلة ربط هامة جداً للمدن التي امتدت على جانبية إلى مسافة تزيد على ثمانية فراسخ (24) ميــل في بعض المواقع[11].

(1) البكري: المسالك والممالك، جـ2، ص 890. مجهول: ذكر بلاد الأندلس، ص 11.

(2) الزهري: المصدر نفسه، ص98. وقد ذكر المؤلف أنه كان يعرف باسم (توفير) وسمي باسم الوادي الكبير في عهد بني أمية تشريفاً لقرطبة، المرجع نفسه، ص 98.

(3) البكري: المصدر نفسه، جـ2، ص 903.

(4) مجهول: المصدر نفسه، ص 11.

(5) مجهول: المصدر نفسه، ص 11.

(6) غرناطة (Granada) تقع في سفح جبل شلير من الناحية الجنوبية، وكانت في زمن الفتح الإسلامي. قرية صغيرة تتبع مدينة البيرة التي كانت حاضرة تلك المناطق الجنوبية، ثم تطورت غرناطة (أغرناطه) في زمن ملوك الطوائف فاهتم بها حبوس الصنهاجي ثم إبنه باديس. وظلت تتطور حتى أصبحت عاصمة دولة بني نصر (بني الأحمر) آخر الدول الإسلامية في الأندلس، وكانت غرناطة آخر مدينة اسلامية تسقط في أيدي النصارى في عام 897هـ/1491م. (الإدريسي: نزهة المشتاق جـ2، ص 569-570، أبو الفداء،: تقويم البلدان، ص 177.ابن الخطيب: الإحاطة، جـ1، ص 91-92).

(7) إستجة: (Ecija): تقع على ضفاف نهر شنيل اليمن، وهي على بعد خمسة وثلاثون ميلًا تقريباً من قرطبة إلى الجنوب الغربي منها، وهي مدينة حسنة البناء، بها أسواق عامرة ومتاجر قائمة، وقد شهرت بكثرة البساتين والزورع والثمار (الإدريسي: نزهة المشتاق، جـ2، ص 572، الحميري: الروض المعطار ص 53).

(8) وادي آش (Guadix) هي مدينة متوسطة القدر، لها مكاسب مؤنقه، ومياه متدفقة بينها وبين مدينة بسطه ثلاثون ميلاً، وتنطلق منها عدة طرق تجارية تربطها بمدن جنوب وغرب الأندلس، وهي كثيرة التوت والأعناب والزيتون والقطن (الإدريسي: نزهة المشتاق، جـ2، ص 567، الحميري: الروض المطعار، ص 604).

(9) العمري: مسالك الأبصار، ص 154، القلقشندي: صبح الأعشى، جـ5، ص 214، 215.

(10) كولان: دائرة المعارف الإسلامية، ص 76.

(11) الزهري: كتاب الجغرافية، ص 88.

كما أسهم: بدور فاعل في تنمية الحركة التجارية في المدن المطلة عليه، وسهل عملية نقل السلع التجارية بين هذه المدن[1].

وعلى جانب هذا النهر امتد سهل زراعي منبسط، يتجه باتجاه النهر صوب المحيط الأطلسي تحفه جبال سييرمورينا من الشمال وضفة النهر من الجنوب والشرق[2]، وتمثل السهول النهرية الواقعة في أواخر نهر الوادي الكبير قرب اشبيلية على جانبي النهر والمشتهرة بكثرة مراعيها، وكثرة نعمها لكون " كلأها قائم لا يصّوح لدوام ندوتها ورطوبة أرضها"[3]، خير مثال على خصوبة وجودة هذا السهل وغزارة إنتاجه . وهذا فضلاً عن سهل الكنبانية الواقع في غرب قرطبة والذي اشتهر بمنتجاتــه الزراعية المتميزة وخاصة من الزيتون[4].

2-نهر آنة (وادي يانة) [5] (Guadiana): وينبع هذا النهر من جبال الشارات من جبل منها يعرف بإسم (جبل البحيرة) [6]

بالقرب من قلعة رباح[7]، ثم يتجه إلى الغرب ماراً بعدد من القرى والمدن من أشهرهـــا قلعة رباح، ومدينة بطليوس، ثم يستمر في جريانه حتى يصب في المحيط الأطلسي في كورة أكشونية[8].وينقطع جريان هذا النهر فيما بين مدينتي ماردة[9]، وبطليوس، حيث يغيض فيما بين هاتين المدينتين تحت الأرض[10]، ولذلك عرف باسم " الغوُر " [11]. وبسبب ذلك لا يستفاد منه في هذه المنطقة فلا يحمل السفن ولا المراكب التجارية.

(1) انظر عن استخدام هذا النهر في نقل السلع التجارية بين المدن المطلة عليه الفصل الرابع من البحث ،
(2) J - Vila Valenti: LA Peninsula Iberia’ (Barcelone, 1968)PP: 61 - 62.
(3) الحميري: الروض المعطار، ص 59.
(4) ابن الوردي: خريدة العجائب، وفريدة الغرائب، تصحيح: محمود فاخوري (بيروت: دار الشرق العربي، د.ت) ص31، الحميري: المصدر نفسه، ص 59.
- j - vila valenti: la peninsula iberica, pp: 61 - 62.
(5) يانة: هي قرية صغيرة من قرى قلعة رباح (مجهول: ذكر بلاد الأندلس، ص 11).
(6) سحر السيد عبد العزيز سالم: تاريخ بطليوس الإسلامية، ص 176.
(7) قلعة رباح: هي من أعمال مدينة جيان، وتقع على ضفاف نهر آنة، اشتهرت بكثرة مسارحها ومواشيها، ولألبانها فضل بائن على غيرها. (ابن غالب: فرحة الأنفس، ص 289 - الحميري: المصدر نفسه، ص469).
(8) اكشونية: هي كورة من كور غرب الأندلس، على بعد ثلاثة أميال من المحيط، وأكثر ما ينبت فيها شجر التفاح، وبها العود الكثير الذي يحمل منها إلى كل الجهات (الحميري: الروض المعطار نفسه، ص 342).
(9) مجهول: ذكر بلاد الأندلس، ص 56-57.
(10) مجهول: المصدر نفسه: ص 11.
(11) الإدريسي: نزهة المشتاق، جـ2، ص 545.

ورغم طول مجرى هذا النهر حيث تبلغ مسافته من منبعه إلى مصبه 320 ميلاً[1] إلا أن أهم أجزائه هو الجزء الغربي بعد أن يظهر من جديد قرب بطليوس حيث يصبح صالحاً لحمل السفن والمراكب -التجارية وغيرها -القادمة من المحيط الأطلسي والعابرة بحمولتها إلى المدن الداخلية المحاذية لمجرى هذا النهر . رغم أن مجرى هذا النهر يعد أكثر الطرق الأندلسية تعقيداً[2].

وقد أسهم هذا النهر في رفد الحياة الإقتصادية في الأندلس بشكل عام -والتجارة بشكل خاص -حيث امتدت على جانبيـــه عدد من السهول الفسيحة التي سقيت منتجاتها بواسطة مياه هذا النهر[3]، فدعمت وأمدت أسواق المدن المجاورة لها بما تحتاج إليه من السلع الأولية الرئيسة كالخضــار والفواكه والحبوب كسهول بطليوس. وماردة ونحوها[4].

3 - نهر تاجـــة (وادي تاجة) (Jaja): كما يعرف هذا النهرف باسم " نهر طليلطة[5]" وباسم "نهر باجة"[6] نسبة إلى حصن صغير قريب من طليلطة في الجبال المطلة عليها ينبع هذا النهر منه ثم ينحدر إلى طليلطة فيحيط بها من ثلاث جهات، مساهماً بذلك في حصانتها ومنعتها[7].

ويقطع نهر تاجة في مجراه ما يقرب من (580) ميلاً كما ذكر ذلك الرازي[8] . بينما ذكر غيره[9] أن طول هذا النهر (620) ميلًا، حتى يصب في المحيط الأطلسي عنـد حصن المعدن[10]،

---

(1) مجهول: ذكر بلاد الأندلس، ص 11، الحميري: الروض المعطار، ص 93.

(2) Felix Hernandez: Los caminos De Cardoba Noreste (Al Andalus) Madrid - Vol.32 - 1967,P:38.

(3) J - Vila: La Peninsula, PP: 62 - 63.

(4) أبو الفداء: تقويم البلدان، ص 173، القلقشندي: صبح الأعشى، جـ5، ص 223.

(5) الإدريسي :نزهة المشتاق، جـ2، ص 547، ابن الوردي: خريدة العجائب، ص 32.

(6) ابن حوقل: صورة الأرض، ص 65، أبو الفداء: تقويم البلدان، ص 177، القلقشندي: المصدر نفسه، جـ5، ص 228. وهذه التسمية (نهر باجة) تسمية صحيحة كما ذكرها الجغرافيون المسلمون، وليست خاطئة كما ظنت الدكتورة سحر السيد عبد العزيز سالم (انظر تاريخ بطليوس، ص 176).

(7) السيد عبد العزيز سالم: في تاريخ وحضارة الإسلام في الأندلس، ص 51.

(8) نقلًا عن: سحر السيد عبد العزيز سالم: تاريخ بطليموس، ص 176. وقد نقلت هذا النص عن: "*Provençal: La description de Lespgne d' Ahmad AL Razi, P: 101*".

(9) مجهول: ذكر بلاد الأندلس، ص 11.

(10) حصن المعدن: تقع على الضفة الجنوبية لنهر تاجة مقابل مدينة لشبونة، وسمي بذلك حيث يقذف المحيط عند هيجانه بالذهب التبر هناك (انظر: الإدريسي: نزهة المشتاق، جـ2، ص 547، الحميري: الروض المعطار، ص61).

بالقرب من مدينة لشبونة. أما البكري[1] فيذكر أن مسافة جرية تبلغ تسعمائة وثمانون ميلًا ويُعد نهر تاجة أكبر أنهار الأندلس من حيث العرض والاتساع[2].

وتقع على ضفاف نهر تاجة وروافده عدد من المدن المهمة في وسط وغرب الأندلس منها طليلطة، وطلبيرة[3]، وشنترين[4]، ولشبونة، إضافة إلى عدد كبير من المدن الصغيرة والقرى المتناثرة على حافتيه[5]. كما يمتد في جنوبي هذا النهر سهول زراعية مهمة، تعدُّ من أخصب سهول غرب الأندلس (البرتغال حالياً) كما تعتبر من أكثر مناطق الأندلس كثافة سكانية[6]. فضلا عن وجود مراعي واسعة ربيت عليها قطعان كبيرة من المواشي[7]، وفيما بين نهري تاجة والمنيو توجد أوسع مناطق أوروبا في انتاج الفحم، بعد اوكرانيا وروسيا[8].

وبما أن تلك المدن الواقعة على ضفاف ذلك النهر كانت تنتج سلعاً ذات مكانة عالية في التجارة الداخلية والخارجية، مثل المواشي والزعفران من طليلطة[9] والقمح من طليطلة[10] وشنترين[11]. والزعفران من وادي الحجارة[12] .وبما أن ذلك النهر كان صالحاً للملاحة، يحمل السفن في معظم مناطق جريانه[13]. فلا بد أنه قد استخدم في تسويق تلك السلع داخل الأندلس، كما استغل في نقل بعض تلك السلع إلى ميناء الشوية لتصديره[14].

---

(1) المسالك والممالك جـ1، ص 239-240.
(2) ابن حيان: المقتبس (ش) ص 279.
(3) طلبيرة: تقع على بعد سبعين ميلًا شمال غرب طليطلة، وهي مدينة كبيرة ذات موقع حصين، ولها عمل واسع المجال، وأسواق جميلة الترتيب، وأرجاء كثيرة على نهر التاجة (الإدريسي: نزهة المشتاق، جـ2، ص 551).
(4) شنترين: تقع على ضفاف نهر آنة (التاجة) وهي قديمة البناء، وبها حمامات عظيمة، وأسواق واسعة مرتبة، ويحيط بها ما يزيد على ألف قرية، وهي ذات تربة خصبة، ومزارع كبيرة، (مجهول: ذكر بلاد الأندلس، ص 53).
(5) الإدريسي: المصدر نفسه، جـ2، ص 553.
(6) J. Vila: La Peninsula Iberica, P:62.
(7) الإدريسي: المصدر نفلسه، ص 552 . دولت صادق وآخرون: جغرافية العالم، جـ1، ص 339.
(8) حسين مؤنس: معالم تاريخ المغرب والأندلس، ص 230.
(9) الإدريسي: المصدر نفسه، جـ2، ص 552.
(10) ابن غالب: فرحة الأنفس، ص 288.
(11) مجهول: ذكر بلاد الأندلس، ص 53.
(12) الإدريسي: نزهة المشتاق، جـ2، ص 553. ومدينة وادي الحجارة (Guaddajara) وتعرف أيضاً باسم مدينة الفرج. وتقع إلى الشمال الشرقي من مدينة طليطلة وعلى بعد خمسين ميلاً منها، وهي كثيرة الأرزاق. انظر: الإدريسي: نزهة المشتاق، جـ2، ص 553، الحميري الروض المعطار، ص 606.
(13) مجهول: المصدر نفسه، ص 11.
(14) انظر الفصل الخامس " الصادرات" ص 401.

4 - نهر دويــــرة (Rio Duero):

يقع نهر دويرة في الجزء الشمالي الغربي من الأندلس، بالقرب من منطقة جليقية، وتنبع مياهـــه من جبال "منتويا" ثم يتجه إلى الغرب حتى يصب في المحيط الأطلسي بين مدينتي قلمرية[1]، وبرتقال[2]، ومسافة جريانه (780) ميلًا[3].

ولقد وصف الإدريسي[4] هذا النهر بأنه: "كبير خرار، كثير الماء شديد الجرية، عميق القعر". ولا شك أن هذه السمات التي توفرت لهذا النهر تمكنه من القيام بدور كبير في الحركة التجارية في المنطقة التي يخترقها، حيث أن غزارة المياه به، وعمق قعره تجعله قادراً على حمل المراكب التجارية الكبيرة، ذات الحمولة الكثيرة، وهذا ما أكده الإدريسي حينما قال: "تدخله المراكب والشواني"[5].

ومن أشهر المدن الواقعة على هذا النهر مدن سمورة[6]، وقلمرية، وبرتقال، وهي مدن ذات حركة تجارية نشطة[7].

وإلى الشمال من نهر دويرة، هناك نهر آخر يخترق منطقة جليقية من الشرق إلى الغرب وهو نهر مينية[8] أو " منيو" "Minho" والذي يبلغ طول مجراه أكثر من (300 ميل)[9]. وهو نهر صالح للملاحة تدخله المراكب على اختلاف أنواعها[10].

---

(1) قلمرية: تقع على بعد (100) ميل من قورية. وهي على جبل مستدير، جعلها في نهاية من الحصانة والمنعة اشتهرت بكثرة جناتها التي تسقى بمياه النهر، وبكثرة مراعيها وانعامها، وكانت ثغراً من ثغور المسلمين (الإدريسي: نزهة المشتاق، جـ1 ص 547).

(2) برتقال: مدينة قديمة تقع قرب مصب نهر دويره في المحيط، ولها محرث كبير، وأعمال واسعة، وبها الجوز واللوز والعنب والتين الكثير (مجهول: ذكر بلاد الأندلس، ص 55).

(3) البكري: المسالك والممالك، جـ1، ص 240، الزهري: كتاب الجغرافية، ص 105، وقد ذكر صاحب كتاب "ذكر بلاد الأندلس، ص 12" أن طول مجرى هذا النهر (580) ميلاً.

(4) المصدر نفسه، جـ2، ص 727.

(5)المصدر نفسه، جـ2، ص 726.

(6) سمورة: تقع على الضفة الشمالية لنهر دويرة، وبينها وبين المحيط ستون ميلًا، وهي ذات خصب كثير وكروم ولأهلها أموال وتجارات. (الإدريسي: المصدر نفسه، جـ1، ص 727 - 731، الحميري: الروض المعطار، ص 324 - 325).

(7) انظر: الفصل الرابع "التجارة الداخلية" ص 233.

(8) البكري: المسالك والممالك، جـ1، ص 240.

(9) البكري: المصدر نفسه، جـ1، ص 240، كولان: دائرة المعارفل، ص77.

(10) الحميري: المصدر نفسه، ص169.

أما أنهار شرق الأندلس فهي في معظمها أنهار قصيرة المسافات، قليلة المياه، بل إن منها ما ينضب ماؤه، أو يكاد، فلا يستفاد منه في عمليات النقل التجاري ونحوها، إلا في أوقات هطول الأمطار.

وأشهر أنهار شرق الأندلس نهر إبرة "RioEbro " الذي ينبع من جبال قشتالة العليا، ثم يتجه شرقاً حتى يصب في البحر المتوسط بالقرب من مدينة طرطوشة، على مسافة (204) أميال من منبعه[1].

وبفضل وجود هذا النهر عدَّت منطقة الثغر الأعلى بسهولها المنتشرة على ضفاف هذا النهر من أهم مناطق الانتاج الزراعي في الأندلس[2]، وانتشرت الأسواق في المدن المستفيدة من هذا النهر مثل مدن سرقسطة[3]، وبرشلونه[4]، وتطيلة[5]، وطرطوشه[6]. إذ حملت التجارات إليها عبر مياه النهر، وانتشرت القرى ونما عدد السكان على جانبيه [7].ويمثل هذا النهر (نهر إبرة) أهمية اقتصادية كبيرة في الأندلس، حيث "يوجد فيه الذهب كثيراً"[8] ومنه يستخرج ويصنع .

أما بقية الأنهار في شرق الأندلس فهي أنهار صغيرة تسمى بأسماء المدن التي تحاذيها، كنهر بلنسية[9]، ونهر مرسية[10]، ونهر شقورة[11] ونحوها، وهي وإن لم تعدم التجارة الأندلسية الفائدة من وجودها، إلا أن دورها أقل بكثير من الأنهار الكبيرة التي سبق ذكرها.

وبدراسة هذه الأنهار - الهامة، وبمراجعة مسافات جريان هذه الأنهار من منابعها إلى مصابها يتبين لنا أن الأنهار الواقعة في الجزء الغربي والمتجهة إلى بحر الظلمات (المحيط

(1) العذري: ترصيع الأخبار، ص 122. ابن غالب: فرحة الأنفس، ص285.

(2) السامرائي: الثغر الأعلى الأندلسي . (بغداد، مطبعة أسعد، 1976م)، ص 57 -58.

(3) الإدريسي: نزهة المشتاق، جـ2، ص554.

(4) البكري: المسالك والممالك، جـ2، ص 910 -911.

(5) تطيلة: (Tudela) مدينة في الثغر الأعلى، تقع على الضفة اليسرى لنهر إيرة (إيرو) وتبعد عن سرقسطة بمقدرا سبعين ميلاً، وهي اليوم مركز إداري مديرية تبرة(ناقار). (ابن غالب: المصدر نفسه، ص 278، الحميري: المصدر نفسه، ص 317، حسين مؤنس، رحلة الأندلس، ص 248).

(6) الإدريسي: نزهة المشتاق، جـ2، ص 734.

(7) الزهري: كتاب الجغرافية، ص83.

(8) الزهري: المصدر نفسه، ص 82.

(9) ويعرف أيضاً باسم " نهر الوادي الأبيض" مجهول: ذكر بلاد الأندلس، ص 75، الحميري: الروض المعطار، ص 539.

(10) الزهري: المصدر نفسه، ص101.

(11) ويعرف أيضاً باسم" نهر شقر" العذري: ترصيعه الأخبار، ص 19. ابن غالب: فرحة الأنفس، ص 286.

الأطلسي) أطول من تلك التي تصب في بحر الروم (البحر المتوسط)، ولعل ذلك يعود إلى بُعد السلاسل الجبلية التي تنبع منها هذه الأنهار عن المحيط، فهي في مجملها تكاد تتوسط شبه الجزيرة الإيبرية[1]. وبالتالي تمتد رقعة السهول الساحلية في الغرب إلى الداخل بعض الشيء.بينما تقترب سلاسل الجبال الشرقية من البحر المتوسط حتى لا يفصلها عنه سوى مسافات قصيرة من السهول الساحلية، وهذا ما جعل الأنهار الكبرى في الأندلس تتركز في القسم الغربي منها[2].

كما يلاحظ أن معظم الأنهار الغربية مستمرة الجريان طوال أيام العام فلا تنقطع المياه الوفيرة منها، بينما تقل أو تكاد تنضب مياه معظم الأنهار الشرقية، فضلاً عــن توقف جريان الصغيرة منها إلا في أوقات هطول الأمطار[3].

ومما يلفت النظر أيضاً أن الأنهار الغربية تتميز -في معظمها -باتساع مجاريها، وعمق أغوارها، وغزارة مياهها، في أغلب المناطق التي تجري بها، وهذا غير ظاهر في الأنهار الشرقية باستثناء نهر الإبرو[4].

لقد كان لوجود هذه الأنهار أثر كبير وواضح على الحياة الاقتصادية في الأندلس بوجه عام، وعلى التجارة بوجه خاص، ولقد حرص المسلمون منذ الأيام الأولى لفتحهم بلاد الأندلس من الاستفادة من مياه هذه الأنهار فاهتموا بالسهول المنبسطة على ضفاف هذه الأنهار، واستثمروها زراعياً، وتفننوا في تطبيق مختلف طرق الري من حفر القنوات لجلب مياه هذه الأنهار لري هذه السهول، مع استصلاح ما كان موجوداً من قبل منذ عهد الرومان والقوط كما استخدموا السواقي والنواعيـر، وأنشأوا السدود وأقاموا القناطر على متن هذه الأنهار بالإضافة إلى إنشاء محاكم شبه متخصصة للفصل في قضاياه المياه، وما قد ينتج من خصومات حولها، وقد تطورت هذه المحاكم حتى نتج عنها فيما بعد ما عرف باسم" محكمة المياه" والتي لا زالت قائمة إلى اليوم في اسبانيا[5].

(1) عز الدين موسى: النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي، ص 57.

- J.Vila: La peninsula Iberica, P:26 - 24.

(2) J.Vila:La peninsulaIbericay. P: 61 - 63.

(3) كولان: دائرة المعارف الإسلامية، ص 65، 66.

(4) J.Vila: La Peninsula Iberica, PP: 101 - 102.

(5) Emilio fernandez: Espana Musulman Califato, PP:33 - 34.

وبذل المسلمون جهوداً كبيرة في سبيل استصلاح الأراضي القريبة من شفير الأنهار وزرعوا بها أنواعاً متعددة من الخضروات والفواكه إلى جانب قصب السكر، والأرز، والكتان والقطن ونحوها[1].

وأصبحت أحواض أنهار الوادي الكبير، ووادي يانة، ووادي تاجه، ووادي إبرو، مناطق انتاج زراعي وفير، أمدت به الأسواق الأندلسية في المدن المجاورة لها، ثم نقل الفائض من هذه السلع الأولية الهامة إلى بقية مناطق الأندلس، بينما صدر منها كميات مختلفة إلى خارج الأندلس[2].

كما كان لوجود هذه الأنهار، وكثرة مجاري المياه بالأندلس أثر كبير على انسياب الحركة التجارية في هذه البلاد في يسر وسهولة، حيث توفرت المياه على طول الطرق الرابطة بين المدن الأندلسية بدرجة جعلت المسافرين على هذه الطرق -من تجار وغيرهم -ليسوا في حاجة إلى التزود بالمياه أثناء سفرهم، إذ لم يكونوا يخشون انقطاع المياه والهلاك عطشاً، فلم يكن المسافر " يمشى فيها فرسخين (6 أميال) دون ماء"[3].

ونظراً لأن توفر المياه شرط جوهري لقيام المدن، وغزارة هذه المياه من مقومات نمائها[4]، لذلك انتشرت المدن المتجاورة على ضفاف هذه الأنهار حتى قال عنها الزهري[5]: "وليس في معمور الأرض صُقع أصغر من هذا يجد فيه المسافر ثلاث مدن وأربع مدن قريبة بعضها من بعض إلا في الأندلس" إذ مثلت هذه الأنهار وسيلة ربط هامة جداً بين المدن الأندلسية الواقعة على ضفاف هذه الأنهار، والقريبة منها، بحيث نقلت السلع التجارية بين هذه المدن عبر الأنهار بيسر وسهولة مما جعل هذه المدن النهرية تحظى بحركة تجارية كبيرة، دعمتها الأنهار وسهلتها[6].

---

(1) Emilio fernandez: La Peninsula Iberica,, P:34.
Provençal: Espana Musulmana: PP: 149 - 153.

(2) حسن إبراهيم: تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي، جـ2، ط1، (الجيزة: 1964م)، ص 308.
- Imamuddin: The Ecnomic History of Spain, PP:276 - 282.

(3) الزهري: كتاب الجغرافية، ص80.

(4) محمد عبد الله الحماد: التخطيط العمراني لمدن الأندلس الإسلامية (بحث مقدم لندوة الأندلس قرون من التقلبات والعطاءات، الرياض: 1414هـ 1993م، ص 13-14.

(5) المصدر نفسه: ص 80.

(6) ابن حوقل: صورة الأرض، ص 109-110، ابن غالب: فرحة الأنفس، ص 283، 286، ص 288-289.

وامتد بذلك عمران هذه المدن، وزاد اتساعها[1] . وانتشرت الحوانيت التجارية بها، بل كادت هذه الحوانيت أن تتصل فيما بين هذه المدن على طريق المسافرين بحيث أصبح المسافر لا يمشي أكثر من مسافة ثلاثة فراسخ (9 أميال) إلا وجد ما يحتاج إليه من خبز وزيت ونحوهما في الحوانيت على طول طريقه[2].

ولا شك أن امتداد هذه المدن واتساع عمرانها، ثم انتشار الحوانيت التجارية على طول الطرق الرابعة بين هذه المدن، دليل على تقدم كبير في حركة التجارة الداخلية، حيث شحنت هذه الحوانيت بالسلع التجارية المتنوعة للوفاء باحتياجات المسافرين -من تجار وغيرهم - على هذه الطرق. كما أن أقامت هذه الحوانيت على امتداد الطرق دليل على قوة حركة المسافرين العابرين لهذه الطرق، ونماء التجارة على أيديهم.

وإذا ما حظيت المدينة القريبة من النهر بمزية إضافية أخرى وهي القرب من البحار -سواءً المحيط الأطلسي أو البحر المتوسط-زاد ذلك من أهمية المدينة، وزادت الحركة التجارية بها زيادة كبيــرة "وجمعت البر والبحر والزرع والضرع"كما يقول ابن غالب[3]، وكان بها "أرزاق كبيرة وخيرات واسعة"[4].

وفضلاً عما سبق فلقد أمدت الأنهار أسواق الأندلس بأصناف متنوعة من التجارات والسلع الثمينة التي انتشلها من جوفها الصيادون والبحارة من معادن مختلفة[5]، وأسماك متنوعة[6]، كما أصبحت مناطق جريان هذه الأنهار ملجأً -بعد الله -لسكان الأندلس في أوقات اشتداد المجاعات وخلو الأسواق من التجارات، فيرتحل الناس من مناطقهم حتى يقيموا في مناطق الأنهار، وقرب مجاريها، لما تجود به تلك المناطق من مزروعات وثمار، مما يخفف على السكان آثار تلك المجاعات، مثال ذلك ارتحال الناس إلى حوض نهر برباط، حين اشتد القحط في تلك السنوات التي عرفت باسم " سني برباط" واضطر معظم السكان إلى هجر مواقعهم، والضعن عنها[7]، وتركزت إقامة معظم الصناعين في حوض وادي برباط في جنوب الأندلس،

(1) الإدريسي: نزهة المشتاق، جـ2 ،ص 544.الزهري: كتاب الجغرافية، ص 83.
(2) الإدريسي: المصدر نفسه، جـ2، ص 566-567 . الزهري: المصدر نفسه، ص 80.
(3) فرحة الأنفس، ص 285.
(4) مجهول: ذكر بلاد الأندلس، ص51.
(5) العذري: ترصيع الأخبار، ص 1-2، المقري: نفح الطيب: جـ1، ص 140-142.
(6) ابن سعيد: المغرب: جـ1، ص 411. الإدريسي: المصدر نفسه، جـ2، ص 564.
(7) مجهول: أخبار مجموعة، ص 83.

حيث تمركزوا على ضفاف هذا النهر للافادة مما يجاوره من سهول زراعية تسقى بماء النهر وللافادة من التجارات العابرة له، والقادمة من المحيط الأطلسي ففرج الله على الناس بهذا النهر " فحمل الناس وأصابهم خصبة"[1].

ورغم الدور الكبير الذي أسهمت به الأنهار في دعم ورفد الحركة التجارية في الأندلس، إلا أن وجود هذه الأنهار لم يخل من آثار سلبية على الحركة التجارية، رغم أن معظم تلك الآثار كانت وقتية وتحت ظروف -في الغالب -طارئة وقد تمثلت أكبر هذه الآثار في حدوث الفيضانات عند اشتداد هطول الأمطار -مما يتسبب في تدمير الطرق المؤدية إلى الأسواق، وهدم القناطر المقامة على متن هذه الأنهار، فضلاً عن تدمير الحوانيت المقامة بالقرب من مجاري هذه الأنهار كما سبق الحديث عنه أعلاه[2].

ولا شك أن تدمير الفيضانات لتلك القناطر وأمثالها، وإغراق تلك القرى، سيكون أثره سلبياً على التجارة والتجار في تلك المناطق المنكوبة، وسوف يستمر تاثيرها قائماً حتى يتسنى إصلاح تلك القناطر أو استبدالها بأخرى. فضلاً عن الخسارة المادية الكبيرة التي تلحق بالتجار نتيجة تدمير الفيضانات حوانيتهم، واتلاف ما بها من سلع متنوعة، إضافة إلى ارتكاس الحركة داخل تلك الأسواق المتضررة.

إلى جانب ذلك اتسمت بعض مجاري تلك الأنهار بالعمق الكبير، وغزارة المياه مما جعل من الصعوبة بمكان اجتيازها، وذلك مما يضطر المسافرين عامة والتجار خاصة -وذوي الأحمال منهم بالأخص -إلى البحث عن المخاضات المناسبة للعبور، حيث تقل المياه، حتى وإن ابتعدت بهم الطريق عن مقصدهم، وطالت المسافة[3].

فضلاً عن بروز الحاجة الملحة إلى بناء وتشييد عدد من القناطر على متون هذه الأنهار لربط المدن المتقابلة ببعضها، لتسهيل حركة العبور بين هذه المدن، وقصر المسافات بينها، بل لربط أجزاء المدينة الواحدة التي تخترقها مجاري الأنهار كغرناطة مثلاً[4].

(1) العذري: المصدر نفسه، ص 118.

(2) انظر: الكوارث الطبيعية، ص62.

(3) Felix Hernadez Gimenez: Los Caminos De Cordoba Hacia.
- Noroeste. " Al Andalus , Vol,, 32. Madrid, 1967. PP 37 - 38.

(4) ابن الكردبوس: تاريخ الأندلس، ص 142. العمري: مسالك الأبصار: "من الباب الثامن إلى الباب الرابع عشر" تحقيق مصطفى أبو ضيف (د.ت) ص 156.
- Imamuddin: The Economci Hisotry of Spain, P:280.

ومن الآثار السلبية لوجود هذه الأنهار ما قد تتعرض له المراكب التجارية العابرة لها من تحطم وغرق أثناء عبورها لهذه المياه، وخاصة في أوقات اشتداد هبوب الرياح، وحدوث العواصف الجوية، ولهذا أوصى القائمون على الحسبة النواتية العاملين في النقل عبر هذه الأنهار -سواءً النقل البشري أم التجاري -بتخفيف الحمولة عند حدوث هذه الظروف الجوية القاسية، والتي لا تناسب الإبحار عبر هذه الأنهار[1].

واستغل الغزاة القادمون من خارج الأندلس مجاري هذه الأنهار لمهاجمة المدن الأندلسية الداخلية، الواقعة على ضفاف الأنهار، أو قريباً منها فالمجوس النورمانديون الذين هاجموا سواحل الأندلس الغربية في عام 229هـ /843م، بقصد السلب والنهب والتدمير، استغلوا مجرى نهر الوادي الكبير فعبروه بمراكبهم من مصبه في المحيط ثم صعَّدوا فيه إلى الداخل، فما مروا بمدينة على النهر أو قريبة منه إلا هاجموها ودمروا ما استطاعوا أن يصلوا إليه منها، حتى انتهى بهم المطاف إلى مدينة اشبيلية في مستهل عام 230هـ/844م، فدخلوا المدينة في يوم الأربعاء لأربع عشرة ليلة خلت من المحرم، ومكثوا بها يوماً وليلة في عملية تدميرية كبيرة، حيث كانوا ينهبون ويسرقون ويدمرون كل ما أتوا عليه في المدينة[2]. ولا بد أن أسواق المدينة وحوانيتها وما بها من سلع كانت في مقدمة أهداف هؤلاء الغزاة المخربين.

(1) ابن عبدون: رسالة في الحسبة، ص 102.

(2) ابن القوطية: تاريخ افتتاح الأندلس، 109-111، العذري: ترصيع الأخبار ص 98-100، المقري: نفح الطيب: ج1، ص 330-331.



الفصل الثاني

[أثر العوامل الدينية و السياسية في تجارة الأندلس]

- **أولا: العوامل الدينية.**
- **ثانيا: موقف الدولة من التجارة.**
- **ثالثا: علاقات التجار بحكام بني أمية.**
- **رابعا: الاضطرابات السياسية وأثرها في التجارة.**



أولا: العوامل الدينية

نظر الإسلام إلى التجارة على أنها مصدر مهم من مصادر الرزق، وعامل رئيس من عوامل تنمية المال وزيادة الدخل للفرد والمجتمع، ولذلك حث على السعي والعمل والكسب - كما سبق بيانه[1].

أ -آداب السوق :

وكان من أعظم الآداب التي سنها الإسلام لأهل التجارة والأسواق وجوب مراقبة الله تعالى في السر والعلن، يستوي في ذلك التاجر الثري الموسر والعامل الصغير التابع والبائع والمشتري، فمراقبة الله تعـالى أساس الربح، وطريق الكسب قال تعالى: ﴿**ولو أن أهل القرى أمنوا واتقو لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض ولكن كذبوا فأخذناهم بما كانوا يكسبون**﴾ [2] .وحذر الإسلام من الغش، وبين حرمته على المسلم، لما يؤد إليه من أكل أموال الناس بالباطل. فقال النبي عليه الصلاة والسلام " من غش فليس منا"[3].

ونظر الإسلام إلى البيع والشراء على أنه أمانة يسأل عنها كل من مارسها وسعى فيها، لذلك حث على الوفاء التام بالعقود والعهود، والالتزام بها بيـن المتبايعين، فقـال تعالـى: ﴿**يأيها الذين أمنوا أوفوا بالعقود** ....﴾ الآية [4] . ونهى عن التنصل منها، أو الإنكار لها، أو التلاعب بها[5] . وأمر بالصدق في التعامل، وامتدح التاجر الصادق في بيعه وشرائه، الأمين في تعامله فقال المصطفى عليه الصلاة والسلام: " التاجر الصدوق الأمين، مع النبيين والصديقيين والشهداء يوم القيامه"[6] . وذم المصطفى عليه الصلاة والسلام التاجر الكاذب المتنصل من عهوده وعقوده فقال: "إن التجار يبعثون يوم القيامة فجاراً إلا من اتقى وبرَّ وصدق"[7] .

---

(1) انظر مقدمة البحث.

(2) الأعراف، آية 96.

(3) الإمام مسلم: صحيح مسلم بشرح النووي جـ2، مراجعة: خليل الميس، ط1، (بيروت، دار القلم 1407هـ/1987م)، ص 468، وقد ورد الحديث: أيضاً بلفظ " من غش فليس مني".

(4) المائدة: آية 1.

(5) انظر تفاصيل ذلك في: ابن الحاج: المدخل، م 4 (دار الفكر، د.ت) ص 27-36.

(6) الترمذي: سنن الترمذي، ج3، تحقيق: أحمد شاكر وآخرون، (القاهرة، دار الحديث (د.ت) ص 515.

(7) الترمذي: المصدر نفسه، ج3، ص 515. ابن ماجة: سنن ابن ماجة "كتاب التجارات" ج2، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمى، ط2، (الرياض، شركة الطباعة العربية السعودية، 1404هـ/1984م)، ص 6

وهذه ركائز أساسية من ركائز النهضة الاقتصادية عموماً -والتجارية خصوصاً، (الوفاء، والصدق، والأمانة) تزرع الثقة بين الناس، ويشتهر بينهم وفاء وصدق وأمانة التاجر، وتمسكه بما أبرمه من مبادلات تجارية وعقود وعهود، فيركنوا إليه، ويثقوا به، فتنموا التجارة، وتزدهر الأسواق. بعكس الخيانة، والغدر، والتنصل من العهود والعقود، وعدم الوفاء بها مما يؤدي إلى فقدان الثقة، وبالتالي إلى ارتكاس التجارة، وخمول الأسواق.

وحقق الإسلام للمالك والتاجر أمر التصرف في تجارته، وتنمية أمواله بالطريقة التي تعود عليه بالربح والنماء، تحت مظلة القاعدة الفقهية البكرى "لا ضرر ولا ضرار"[1] فللتاجر اغتنام واستخدام أي وسيلة تدعم تجارته، وتزيد من أرباحه شريطة أن تكون متسقة مع تعاليم الإسلام، وألا تتعارض مع مصلحة الأمة، أو تضر بها.

وحث الإسلام على السهولة في البيع والشراء، واليسر والتسامح في سائر ضروب التجارات، قال الرسول صلى الله عليه وسلم: (رحم الله رجلاً سمحاً إذا باع، وإذا اشترى، وإذا اقتضى) [2] . وفي هذا حث للعامل في التجارة على أن يكون متسامحاً في بيعه، وشرائه، وأن يتصف بحسن المعامله، وترك التضييق على الناس عند المطالبة، وحسن الاقتضاء. وهذه من الأخلاق العالية للتاجر المسلم، التي تكفل له الربح والثراء[3]

وحرص الإسلام على كل ما من شأنه ضمان حرية التجارة، وسيرها سيراً مربحاً، حسب الطرق الشرعية المباحة، ورفع الاستبداد والظلم والعسف من قبل ذوي السلطان، والولاة ونحوهم.

وبين الفقهاء أن من العوامل المؤثرة في التجارة، وجود المتغلبين من السلاطين الجائرين[4]، الذين يعمدون إلى نهب وسلب أموال التجار، بكثرة فرض الضرائب والمكوس[5] ونحوها، ولا يرقبون في مؤمن إلاً ولا ذمة.

---

(1) وهي معروفة لدى الفقهاء بقاعدة "الضرر يزال" وتعرف أيضاً بـ "لا ضرر ولا ضرار" كما ورد في الحديث النبوي الشريف. انظر عن هذه القاعدة: ابن نجيم: الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1405هـ/1985م)، ص 85. السيوطي: الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية، (مصر: مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، 1378هـ/1959م)، ص83.

(2) ابن حجر: فتح الباري شرح صحيح البخاري " كتاب البيوع" جـ4، تحقيق: عبد العزيز بن عبد الله بن باز (دار الفكر د.ت) ص 306.

(3) أبو الفضل الدمشقي: الإشارة إلى محاسن التجارة، تحقيق: البشر الشوربجي، ط1، (القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية، 1397هـ/1977م) ص 67.

(4) الدمشقي: المصدر نفسه، ص 19.

(5) المَكْسُ: ضريبة تؤخذ من التجار في المراصد (الخوارزمي، مفاتيح العلوم، تقديم: جودت فخر الدين، ط1، (بيروت، دار المناهل، 1411هـ/1991م)، ص 72. وقال عنها ابن منظور: " دراهم تؤخذ من بائع السلع في الأسواق.. والماكس: العشَّار، ويقال للعشار: صاحب مَكْسَ " لسان العرب، جـ6، ص 220.

ولم يترك الإسلام الأمر هملاً لاجتهاد المجتهدين، أو رغبات المتسلطين، بل حدد مقدار الجبايات التي تؤخذ على السلع والتجارات والأسواق والتي عرفت باسم "العشور" أو "عشور التجارة"[1]. ولم يبح فرض المغارم[2] على التجارات والأسواق إلا في ظروف محددة تقتضيها مصلحة المسلمين كأن " لا تسكن ثغورهم ولا ينكف عنهم عدوهم - دمره الله - ولا تأمن طرقهم ... إلا بمغارم الأسواق"[3] ولا يكون ذلك إلا وفق شروط وضوابط محددة بحيث يكون فرضها " عن اتفاق أهل الحل والعقد لكون بيت المال عاجزاً قاصراً عنها فإن تلك المغارم يجب حفظها"[4] .

وحث الإسلام التاجر على التفقه في أصول التجارة ومبادئها، وضرورة معرفة أمور الحلال والحرام، وطرق الربح الشرعية، فالتجارة فن يحتاج إلى فقه وعلم، وخبرة، ودراية، وإلمام بعلم الحسابات وطرق البيع والشراء، وهي أحق الصناعات بأهل العلم والفضل[5] .

كما حث الإسلام على المحافظة على نظافة الأسواق، وعدم تلويثها، أو رمي الأقذار في طرقاتها، ومنع كل ما يكون سبباً في مضايقة أهل السوق عامة، أو يكون فيه تعطيل الحركة التجارية به، أو التأثير عليها. وأوجب المحافظة على سعة الأسواق وانبساطها، وعدم تضييق ممراتها وساحاتها بالحوانيت وما شابهها، مما يكون فيه إضرار بأهل السوق وتجاراتهم[6] .

تلك بعض من القيم والأخلاق والمبادىء التي سنها الإسلام الحنيف لأهل التجارات والأسواق بشكل عام في أي موقع وفي أي زمان.

وفي الأندلس حرص الأندلسيون بشكل عام، والدولة الأموية بشكل خاص على تحقيق تلك القيم والمبادىء، وإقامتها بين أهل التجارات والأسواق بقدر الإمكان، وبُذل في سبيل

---

(1) أبو الوليد الباجي: المنتقى في شرح الموطأ، جـ5، (بيروت: دار الكتاب العربي، د.ت) ص 15، ابن خلدون: المقدمة ص 302 -305. فالح حسين: العشور ضرائب التجارة (مجلة دراسات تاريخية، السنة التاسعة، العددان 29و30، 1988م)، ص 33 -34. وهناك فرق بين العشور والعشر، فالعشور ضريبة تجارية تفرض على التجارات المنقولة، -كما سيأتي الحديث عنها أدناه -والعشر هو الزكاة المفروضة على الخارج من الأرض. (انظر: أبو يوسف: كتاب الخراج، تحقيق: محمد ابراهيم البنا (القاهرة، دار الاصلاح للنشر والتوزيع، د.ت) ص 115-116)، ص 149. عبد العزيز النعيم، نظام الضرائب في الإسلام، بيروت 1975م، ص 280).

(2) الغُرمُ والغَرامة والمَغْرَم، ما يلزم أداؤه من مال أو دين ونحوه "ابن منظور: لسان العرب، جـ12، ص 436.

(3) أحمد بن يحيى الونشريسي: المعيار المعرب والجامع المغرب، أخرجه جماعة من الفقهاء باشراف: محمد حجي، جـ5، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1401هـ/1981م)، ص 32-33.

(4) الونشريسي: المصدر نفسه، جـ5، ص 32.

(5) ابن عبد الرؤوف: رسالة في آداب الحسبة والمحتسب، ص 84. ابن خلدون: المصدر نفسه، ص 495 -496.

(6) ابن حيان: المقتبس (ح) ص 207. ابن عبدون: رسالة في القضاء والحسبه، ص 34.

تحقيق ذلك جهود كبيرة من قبل القائمين على تلك الأسواق، بدءاً بصاحب السوق، ومروراً بالمحتسبين، ومفتي الأسواق والعرفاء ووصولاً إلى ممارسي التجارة أنفسهم. وسوف يتبين لنا فيما يلي إلى أي مدى تم الالتزام بتلك المبادىء والأخلاق، وإلى أي درجة كان التطبيق لها داخل الأسواق، إلا أنه ينبغي -قبل كل شيء -التنبيه على أنه رغم كل ما بذله المشرفون على الأسواق والتجارات من جهود في سبيل الالتزام بتلك القيم، وتحقيق تلك المبادىء -مما سيتضح لنا أدناه -إلا أن الأسواق الأندلسية -كحال غيرها من الأسواق في العالم الإسلامي في المشرق والمغرب -لم تخل من وقوع الإخلال ببعض تلك القيم والأخلاق، وحدوث بعض المخالفات وظهور بعض المنكـرات مثل اختلاط الرجال بالنساء أثناء عمليات البيع والشراء بسبب ازدحام الأسواق[1]، ومثل حدوث أنواع من الغش والتدليس على الناس من قبل بعض الباعة[2]، وقد أشارت كتب الحسبة إلى الكثير من تلك الأساليب والمخالفات التي لا تنفرد بها أسواق الأندلس بل هي حيل وطرق للغش تتكرر وتظهر من وقت لآخر في الأسواق، وبين أهل التجارات في مختلف العصور. وسوف يرد في درج الحديث فيما يلي الكثير من الأمثلة التي تكشف عن بعض تلك الصور والأساليب.

ب - العلماء ومراقبة الأسواق :

كانت الأندلس تسير منذ الفتح الإسلامي وفق مذهب الإمام الأوزاعي[3] - رحمه الله تعالى - وظلت على ذلك إلى عهد الأمير هشام بن عبد الرحمن " الرضي" الذي اختار مذهب الإمام مالك بن أنس إمام دار الهجرة مذهباً رئيساً - رسمياً - لدولته[4] . مستعيظاً بـه عن

(1) محمد بن الوليد الطرطوشي: الحوادث والبدع، تعليق: علي بن حسن الأثري، ط1 (الدمام، دار ابن الجوزي، 1411هـ/1990م)، ص 151.

(2) يحيى بن عمر: كتاب أحكام السوق، نشر محمود علي مكي، صحيفة المعهد المصري للدراسات الإسلامية (مدريد -المجلد الرابع، 1956م)، ص 104 -105.-ابن حيان: المقتبس (ح) ص 19 -20.

(3) الأوزاعي: أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو بن محمد الأوزاعي، إمام أهل الشام، ولد ببعلبك في سنة 88هـ/ 707م، نشأ بالبقاع، وسكن بمحلة الأوزاعي بدمشق، ثم رحل إلى الكرك. كانت له رحلة في طلب العلم إلى الحجاز واليمن والعراق، واستقر به المقام ببيروت مرابطاً بها إلى أن مات بها في صفر سنة 157هـ/773م. أثنى عليه العلماء ثناءً عاطراً، وعدوه عالم الأمة في عصره، عرف بزهده وورعه وطول صمته، وبلغ القمة في الاجتهاد والفصاحة والفقه، وركز في مذهبه كثيراً على فقه الجهاد والمغازي. (انظر: خليفة بن خياط: تاريخ خليفة بن خياط ص 428، ابن سعد: الطبقات الكبرى، جـ7، (بيروت، دار صادر، د.ت) ص488. الذهبي: سير أعلام النبلاء جـ7، ص 107 -134. ابن كثير: البداية والنهاية، جـ5، ص 118 -123.

(4)عن أسباب انتقال الأندلس من المذهب الأوزاعي إلى المذهب المالكي: انظر: مجهول: أخبار مجموعة، ص 110 - 111، ابن القوطية: تاريخ افتتاح الأندلس، ص 92 - 93. السيد عبد العزيز سالم: قرطبة حاضرة الخلافة، جـ1 (بيروت دار

المذهب الأوزاعي. وذلك بعد أن تكاثر تلاميذ الإمام مالك وحملة مذهبه في الأندلس، وتولوا أمر التعليم والدرس بالأندلس والإشراف عليه من أمثال الفقهاء الغازي بن قيس[1]، وزياد بن عبد الرحمن[2]، وعيسى بن دينار[3]، ويحيى بن يحيى الليثي[4] وغيرهم. ومن ثم بذلوا جهوداً كبيرة في تطور الحركة الفكرية بالأندلس وفق المذهب المالكي[5] كما اضطلع أولئك العلماء - وغيرهم من علماء الأندلس -بدور كبير في متابعة ومراقبة الأسواق والاطلاع -شبه اليومي -على

النهضة العربية، 1971م)، ص 54-55. محمد أبو الفضل: قضاة ثوار في الأندلس (بحث منشور ضمن كتاب أعمال ندوة التاريخ الإسلامي والوسيط م3، القاهرة، دار المعارف، 1985م، ص 260-267.

(1) الغازي بن قيس: من أهل قرطبة، يكنى أبا محمد، رحل إلى المشرق لطلب العلم، وتتلمذ على يد الإمام مالك بن أنس، وحفظ الموطأ عنه، وقيل إنه أول من أدخل الموطأ ودعا إلى المذهب المالكي في الأندلس، وقرأ القرآن على نفاع بن أبي نعيم قارىء المدينة، وأدخل إلى الأندلس قراءة نافع. عرض عليه القضاء فأبى، توفي سنة 199هـ / 804م. (أنظر: ابن الفرضي: تاريخ العلماء ج1، ص 387، ابن فرحون: الديباج المذهب، تحقيق: مأمون الجنَّان، ط1 (بيروت، دار الكتب العلمية 1417هـ / 1997م) ص 314 الزركلي: الأعلام، ج5، ط6، (بيروت: دار العلم للملايين، 1984م)، ص 113.

(2) زياد بن عبد الرحمن: هو زياد بن عبد الرحمن بن زياد بن عبد الرحمن بن زهير، جد بني زياد ويعرف باسم " شبطون" يقال إنه من ولد حاطب ابن أبي بلتعة وهو من أهل قرطبة، يكنى أبا عبد الله. روى عن مالك بن أنس وسمع منه الموطا. وأراد الأمير هشام بن الحكم "الربضي " أن يوليه القضاء في قرطبة فخرج هارباً منه، أخذ العلم عن عدد من الفقهاء مثل سفيان بن عيينه والليث بن سعد وغيرهم، ودرس على يديه عدد من فقهاء الأندلس من أشهرهم يحيى بن يحيى الليثي، توفي سنة 204هـ/819م. (انظر: ابن الفرضي :تاريخ العلماء، ج1، ص 183، ابن فرحون: الديباج المذهب ص 193-194).مخلوف: شجرة النور الزكية، (دار الفكر. د.ت) ص 63.

(3) عيسى بن دينار بن واقد الغافقي، أصله من طليطلة، كان إماماً في الفقه المالكي، تدور عليه الفتيا في الأندلس لا يتقدمه أحد حتى توفي. (ابن فرحون: الديباج ص 279)، كان على درجة عالية من الزهد والعبادة حتى قيل إنه صلى أربعين سنة الصبح بوضوء العتمة (أبو سعيد: المغرب، ج8، ص 24)، قال ابن وضاح عنه " وهو الذي علم أهل الأندلس الفقه" (ابن فرحون: الديباج، ص 279). وقد ولى القضاء بطليطلة ثم كان من المشاورين بقرطبة، وقد اتهم في ثورة الربض (202هـ/817م)، ففر ثم أُمِّن فرجع، توفي سنة 212هـ/827م بطليطلة . (ابن الفرضي: تاريخ العلماء، ج1، ص 373-374، الحميدي: جذوة المقتبس ج2، ص 472).

(4) يحيى بن يحيى بن كثير بن وسلاس الليثي: عاقل الأندلس ومحدثها وراويها (المقري: نفح الطيب، ج2، ص 221). وكان أصله من بربر مصموده، رحل إلى المشرق لطلب العلم، ودرس على الإمام مالك الموطأ وتفقه على أيدي المدنيين والمصريين من أكابر أصحاب الإمام مالك (ابن سعيد: المغرب، ج1، ص 163). وقدم إلى الأندلس بعد رحلته بعلم كثير، فعادت إليه فتيا الأندلس بعد عيسى بن دينار، وكان يحيى ممن أتهم في ثورة " هيج الربض" في عام 202هـ/817م، فهرب إلى طليطلة ثم استأذن من الأمير الحكم فأمنه ورجع إلى قرطبه وعلت مكانته عند الأمير عبد الرحمن بن الحكم، حتى أصبح لا يولي قاضياً إلا بعد مشورة يحيى بن يحيى، وإذا رأى من قاضي ما لا يقر قال له اعتزل وإلا رفعت بك إلى الأمير (ابن سعيد: المغرب، ج1، ص 164). وانتهت إليه الرياسة في الأندلس، وشهر به مذهب الإمام مالك، وكان لا يولي القضاء في أيامه إلا من كان مالكي المذهب . توفي في سنة (234هـ/848م) (وانظر عن ترجمته عند: القاضي عياض: ترتيب المدارك ج1 535-547، الخشني: قضاة قرطبة، ص 30،31،51،72، 85، 86، 90، 92، 106-108. ابن فرحون: الديباج، ص 431-432. ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج6، ص 143-146).

(5) راجع عن ذلك الفصل السادس من البحث " الأثر العلمي للتجارة"، ص 493.

عمليات البيع والشراء، التي تتم بها، وقاموا بدور رئيس في مقاومة المعاملات الربوية، وحرصوا على خلو ونظافة الأسواق منها، واشترك في هذا الجهد، القضاة[1]، والمحتسبون[2]، وبلغ من اهتمام الدولة الأموية وفقهائها وحرصهم على سلامة الأسواق من المعاملات غير الشرعية، التي قد يقع فيها من يجهل حكمها ونحوه، أن عُيّن لأهل كل سوق علماء يتولون الفتيا، يستقرون في مواقع معينة في الأسواق، تعرض عليهم المسائل التجارية، والخلافات الواقعة بين أهل التجارات، ويتابعون مع المحتسبين وأعوانهم أمور المعاملات التجارية، ويتثبتون من مدى موافقتها للشرع الإسلامي من أمثال الفقهاء علي بن محمد العطار[3]، ومحمد بن فيصل بن هذيل[4]، وأحمد بن محمد بن زكريا[5]، وأحمد بن هلال العطار[6]، الذين كانوا يتولون الفتيا والنظر في مستجدات السوق في قرطبة.

---

(1)ابن رشد: فتاوى ابن رشد، ج1، ص 218، ابن فرحون: الديباج المذهب، ص 334.
-الونشريسي: المعيار، ج6، ص 181.

(2)ابن عبدون، رسالة في القضاء والحسبة، ص 45. الجرسيفي: رسالة في الحسبة، نشره: إ.بروفنسال ضمن " ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب" القاهرة، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، 1955م، ص 122. وقد رأى بعض الباحثين المحدثين أن محاربة العلماء والفقهاء للربا في أسواق الأندلس، كانت سبباً في عرقلة تقدم النشاط التجاري هناك .(محمود اسماعيل: سوسيولوجيا الفكر الإسلامي، ج2، ط3 (القاهرة، مكتبة مدبولي، 1408هـ/1988م، ص 364. ابراهيم القادري بوتشيش: أثر الإقطاع في تاريخ الأندلس السياسي، منشورات دار عكاظ، د.ت، ص 118). وهذا خطأ فادح، وأمر مخالف للحق، فإن الثابت أن الربا لا يمكن أن يؤدي إلى تقدم وتطور التجارة، بل يؤدي إلى ظهور طبقة غنية متخمة بالأموال، في مقابل فئة غارقة في الديون المتضاعفة باستمرار، ثم ينتج عن ذلك اضطرار المدين إلى الرضوخ لكل ما يطلبه منه الدائن المرابي، وبالتالي يصبح خاضعاً له، يسيره حسب رغبته وهواه. سواءً أكان التعامل الربوي بين الأفراد أم الجماعات. ناهيك عن الأضرار المالية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية الكثيرة المترتبة على انتشار المعاملات الربوية.(انظر عن آثار الربا: ابن تيمية: مجموع الفتاوي، ج29، (الرياض: دار عالم الكتب، 1412هـ/1991م)، ص 418-474.ابن حجر: فتح الباري، ج4، ص 367-362، ابراهيم الدريويش: أحكام السوق في الإسلام، ط1 (الرياض: دار عالم الكتب، 1419هـ/1989م)، ص 497-498.

(3)علي بن محمد العطار: من أهل قرطبة، كان فقيهاً في المسائل، مفتياً في السوق بقرطبة في أيام الأمير عبد الله بن محمد، توفي في شهر ربيع الأول سنة ست وثلاثمائة للهجرة (ابن الفرضي: تاريخ العلماء، ج1، ص 356).

(4)محمد بن فيصل بن هذيل: كان حداداً من أهل قرطبة، وكان مفتي أهل السوق بقرطبة حافظاً للمسائل، عالماً بالرأي، استشهد في غزوة الخندق سنة سبع وعشرين وثلاثمائة للهجرة (ابن الفرضي: المصدر نفسه، ج2، ص 49).

(5)أحمد بن محمد بن زكريا: يكنى أبا بكر، وكان من أهل قرطبة، فقيهاً مهتمًا بمسائل السوق، كان يجتمع إليه أهل الحسبة، ويسمعون منه. توفي في شهر صفر سنة اثنتين وستين وثلاثمائة للهجرة (ابن الفرضي: تاريخ العلماء، ج1، ص 61).

(6)أحمد بن هلال العطار: يكنى أبا عمر، وهو من أهل قرطبة، كان من كبار فقهاء المالكية في حينه، وقد كانت له رحلة في طلب العلم، وكان مفتياً في سوق قرطبة، توفي يوم الخميس آخر صفر سنة أربع وستين وثلاثمائة (ابن الفرضي: تاريخ العلماء، ج1، ص 58، 59. القاضي عياض: ترتيب المدارك وتقريبب المسالك، ج3، تحقيق:أحمد بكير محمود (بيروت، دار مكتبة الحياة، د.ت) ص 560.

وإلى جانب وظيفة "صاحب السوق"[1] وجدت في أسواق الأندلس وظيفة أخرى عرفت باسم " أحكام السوق"[2] ويظهر أنها كانت تختص بالنظر في المعاملات التجارية، ومدى شرعيتها، وأن المتولي لها يقوم بالفصل في القضايا التي تطرأ بين أهل الأسواق وفق النظر الشرعي. وهو ما يمكن أن يسمى "المحكمة التجارية" أي المحكمة المختصة بأهل التجارات. وكان من أشهر من تولاها الفقيه خلف بن بقي التجيبي[3]، الذي " تولى أحكام السوق ببلده" كما يقول عنه ابن بشكوال[4] وكان يجلس للنظر فيما يعرض عليه من قضايا الأسواق بجامع طليطلة[5]".

وحرص المحتسبون على إقامة الصلوات في مواعيدها في الأسواق، وإيقاف حركة البيع والشراء حتى تقضى الصلاة، خاصة صلاتي الظهر والعصر[6] -حيث تكون الأسواق عامرة، ومن ثم أقيمت المساجد في الأسواق، وحيث التجمعات الكبيرة، ووضع لأصحاب التجارات -البعيدة مواقعهم عن المساجد -مساجد خاصة قرب حوانيتهم، ورتب لهم بها أئمة يتولون الصلاة بها[7]. وأمر المحتسبون أهل كل سوق أن يتخذوا: "منذراً يشعرهم بآذان الظهر والعصر في كل يوم، ليتأهبوا للصلاة"[8]. ووُضع لهذا المنذر مرتب أسبوعي يدفع إليه كل جمعة، يجمعه المحتسب من أهل الصنعة، ويجب الوفاء به، فإذا منعوا ذلك أجبرهم المحتسب على الدفع، فإن أبوا رفع أمرهم إلى القاضي فيجبرهم على دفعه[9].

وحرص العلماء والمفتون والمحتسبون على تطهير الأسواق من أن يباع فيها شيء من السلع المحرمة كالخمر ولحم الخنزير والملاهي والدوامات[10] وما شابهها من المصنوعات التي

---

(1) انظر عن هذه الولاية الفصل الرابع من البحث "المشرفون على الأسواق".

(2) أبو الأصبغ عيسى بن سهل: الإعلام بنوازل الأحكام -المعروف بالاحكام الكبرى -جـ1، تحقيق: نوره التويجري، ط1، 1415/ 1995م، ص 418. ابن بشكوال: الصلة، جـ1، ص 163.

(3) خلف بن بقي: يكنى أبا بكر، وهو من أهل طليطلة، كان صليباً في الحق، ولم يرد تاريخ وفاته (ابن بشكوال: الصلة، جـ1، ص 163).

(4) المصدر نفسه، جـ1، ص 163.

(5) ابن بشكوال: المصدر نفسه، جـ1، ص 163.

(6) ابن عبدون: رسالة في القضاء والحسبة، ص 23.

(7) ابن سهل: المصدر نفسه، جـ4، ص 744 -745

(8) ابن عبدون: رسالة في القضاء والحسبة، ص 23.

(9) ابن عبدون: المصدر نفسه، ص 23.

(10) الدُوَّامات: هي لعبة من لعب الصبيان تشبه الخزروف تلف بسير أو خيط ثم تقذف إلى الأرض فتدور. انظر: يحيى بن عمر: أحكام السوق، ص 117، حاشية 2.

تروج تجارتها في مناسبات معينة كالنيروز[1] -مثلًا -وأوصوا بإخراج من يضبط متاجراً في أمثال هذه السلع من السوق، فإن تاب وإلا أدب[2] . كما نهوا عن بيع كتب السخفاء والتواريخ المعلوم كذبها، وكتب الغناء، وكتب المنجمين، ونحوها[3] . وحرص العلماء والمحتسبون على منع البيوع المحرمة كبيع المغصوب، وبيع المسروق، ومقاومة الغش التجاري بكل وسائله[4]، حرصاً على طيب الكسب، وحفاظاً على أموال الضعفاء والمساكين والمستضعفين .

وبرزت جهود عدد كبير من علماء وفقهاء الأندلس الذين تصدَّوا للفتيا، أو تولوا أمر السوق "ولاية السوق" من أمثال ابن لبابة[5]، وابن مرتنيل[6]، وابراهيم بن حسين بن خالد[7]، وغيرهم[8]، في متابعة الأسواق، وتوضيح صور البيوع المحرمة من الصحيحة، وتوعية أهل الأسواق والتجارات بأحكام البيع والشراء.

(1)هو عيد يقام للاحتفال بالطبيعة، وهو فارسي الأصل، ويحل في بداية السنة الميلادية، في شهر يناير من كل عام. ويميل إلى الاختلاط بعيد رأس السنة في اسبانيا . وكان يعد مناسبة كبيرة لترويج بعض المصنوعات من الملاهي ونحوها، وبعض الأطعمة والحلوى التي تصنع للاحتفال. (انظر: الفتح بن خاقان: مطمع الأنفس ص384، ابن عذارى: البيان المغرب، ج2، ص 267. هنري بيريس: الشعر الأندلسي في عصر الطوائف، ترجمة: الطاهر أحمد مكي، ط1 (القاهرة، دار المعارف، 1408هـ /1988م)، ص 271 -272) . والاحتفال بهذا العيد من البدع التي انتشرت بين المسلمين في الأندلس بسبب كثرة التداخل مع النصارى -المستعربين-

(2)عياض: ترتيب المدارك، ج2 ص 492. الضبي: بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس ج1، ص 40. ابن الأبار: الحلة السيراء، ج1، ص 203. ابن سلمون الكناني: العقد المنظم للحكام ج2، منشور بهامش كتاب: تبصرة الحكام (مصر، 1301هـ) ص 141 -142. ابن عبد الرؤوف: رسالة في القضاء والحسبة، ص 83.

(3)يحيى بن عمر: أحكام السوق، ص 119 -120. وهو ينقل تلك الاحكام من خلال فتاوي الفقيه يحيى بن يحيى الليثي فقيه الأندلس في عصر الإمارة. -ابن عبد الرؤوف: آداب الحسبة والمحتسب، ص 84 -85. الونشريسي: المعيار، ج6، ص 70.

(4)ابن رشد: فتاوي ابن رشد، ج1، ص 228 -230. -ابن الحاج: المدخل، ج4، ص 28، الونشريسي: المصدر نفسه، ج6، ص 181.

(5)ابن لبابة: هو محمد بن عمر بن لبابة، من أهل قرطبة، يكنى أبا عبد الله. كان إماماً في الفقه، مقدماً في الحفظ والرأي والفتيا. وكان من المشاورين في أيام الأمير عبد الله بن محمد، توفي سنة 314هـ/926م. (انظر: الحميدي: جذوة المقتبس، ج1، ص 127 -128. الضبي: بغية الملتمس، ج1، ص 147. ابن فرحون: الديباج المذهب، ص 343. محمد مخلوف: شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، ص 86 -87).

(6)ابن مرتنيل: هو محمد بن خالد بن مرتنيل، مولى الأمير عبد الرحمن بن معاوية. ويعرف بالأشج. قرطبي نبيه، كانت له رحلة في طلب العلم، تولى أمر السوق بقرطبة إلى جانب الصلاة والشرطة، وكان صليباً في أحكامه، ورعاً فاضلاً، لا تأخذه في الله لومة لائم، محمود السيرة إلى أن توفي سنة 220هـ /835م. (انظر: الحميدي: المصدر نفسه، ج1، ص 95. ابن فرحون: المصدر نفسه، ص 330).

(7)ابراهيم بن حسين بن خالد، يكنى أبا إسحق، من أهل قرطبة، كان حافظاً للفقه، وله رحلة في طلب العلم إلى المشرق، ولي الشرطه والسوق في أيام الأمير محمد بن عبد الرحمن توفي في شهر رمضان سنة 249ه/863م. (انظر: الخشنى: قضاة قرطبة، ص 126 -127. ابن الفرضي: تاريخ العلماء، ج1، ص16).

(8)انظر تفصيل الحديث عمن تولى أمر السوق من العلماء وجهودهم في الفصل الرابع من البحث " ولاة السوق" .

كما حرص العلماء والمفتون على تحذير المتعاملين في الأسواق من الوقوع في الربا، وحذروا منه كل تحذير، فحين سئل الفقيه ابن لبابة عن متاجرة أهل الربا، الذين لا يتورعون عن قبوله، أفتى بوجوب الاحتراز منهم وعدم المتاجرة معهم، إذا ثبت أكلهم للربا، وتعاملهم به[1] . كما ألف الفقيه محمد بن فطيس[2] كتاباً بعنوان "الورع عن الربا والأموال"[3]، مما يكشف عن جانب من جهود العلماء في متابعة الأسواق ومراقبة العمليات التجارية، ومما يوحي أيضاً -بوقوع مثل تلك التجاوزات.

ولا شك أن حرص العلماء والمحتسبين على متابعة العمليات التجارية الدائرة في أسواق المدن الأندلسية، ومقاومة كل ما يتنافى مع تعاليم الإسلام مثل ترويج السلع المحرمة، أو الإقدام على البيوع المحرمة، أو الغش والتدليس، كل هذا أدى إلى تقدم التجارة في الأسواق الأندلسية، وساهم في طمئنة المستهلك على شرعية المعاملات التجارية، وإلى ضمان ماله واستثماره في أبواب الكسب المباحة شرعاً، وبعده عن المحرمات، وبوجود ومتابعة العلماء للمعاملات التجارية وولوجهم إلى الأسواق سواءً أكانوا ممارسين للتجارة بأنفسهم[4]، أو عاملين في الحسبة والفتيا في الأسواق، كل هذا زاد من ثقة أصحاب التجارات والمستهلكين في طهارة وخلو الأسواق مما لا يبيحه الإسلام.

ج - الاحتكار والتسعير :

الاحتكار: الاحتكار في اللغة مأخوذ من الحَكْر، ويطلق على معان كثيرة منها: الجمع والحبس والظلم والتنقص، واللجاجة ونحوها[5] . أما في الاصطلاح فيرى المالكية أن "الادخار للمبيع وطلب الربح بتقلب الأسواق، أما الادخار للقوت فليس من باب الاحتكار"[6] . ويرى

---

(1) الونشريسي: المعيار، ج6، ص 181.

(2) محمد بن فطيس بن واصل الغافقي، من أهل البيرة، يكنى أبا عبد الله، درس على كثير من علماء الأندلس وافريقية ومصر ومكة وغيرها. وكان شيخاً نبيلاً . ثقة صدوقاً ضابطاً لكتبه، وكانت إليه الرحلة بالبيرة، من مؤلفاته " كتاب الورع عن الربا والأموال" وكتاب " تحذير الفتن" وكتاب " الدعاء والذكر" توفي سنة 319هـ / 931م، انظر: الحميدي: المصدر نفسه، ج1، ص 139 - 141، ابن فرحون: المصدر نفسه، ص 344.

(3) ابن فرحون: المصدر نفسه، ص 344.

(4) راجع عن ذلك الفصل الثالث (فئات التجار).

(5) ابن سيده: المخصص، ج3، تحقيق: لجنة إحياء التراث (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت). ص 273-274، ابن منظور: لسان العرب، ج4، ص 208.

(6) يحيى بن عمر: أحكام السوق، ص 113. الباجي: المنتقى في شرح الموطأ، ج5، ص 15.

الإمام مالك أن " الحكرة في كل شيء في السوق من الطعام والكتاب والزيت وجميع الأشياء والصوف وكل ما يضر بالسوق قال: والسمن والعسل والعصفر، وكل شيء"[1] . وللاحتكار صور متعددة، فقد يكون احتكار فردي، وهذا عندما يكون العرض الكلي لأية سلعة في حوزة فرد واحد، أو منشأة، أو جهة واحدة[2] .مثال ذلك: احتكار الدولة الأموية في الأندلس لتجارة نوع من الوبر يشبه الخز، يستخرج من دابة بحرية تظهر في سواحل الأندلس الغربية "فيقع منها وبر في لين الخز، لونه لون الذهب لا يغادر منه شيئاً. وهو عزيز قليل، فيجمع وتنسج منه ثياب . فتتلون في اليوم ألواناً، ويحجر عليها ملوك بني أمية. ولا ينقل إلا سراً"[3] . وهذا الاحتكار لهذه السلعة الثمينة ومنع خروجها أدى إلى ارتفاع سعرها بشكل كبير حيث أصبحت " تزيد قيمة الثوب عن ألف دينار لعزته وحسنه"[4] . وقد يكون الاحتكار احتكاراً ثنائياً حيث ينفرد شخصان أو منشآتان او جهتان بانتاج وتسويق سلعة معينة[5] . وهناك ما يعرف باحتكار القلة[6]، وهو ينشأ عندما يقوم عدد قليل من الأفراد أو المنشآت بانتاج وتولي العرض الكلي للسلعة، مثال ذلك ما كان يفعله بعض تجار الحبوب في الأندلس وافريقية حيث يقومون بشراء الحبوب من القمح وغيره من أهل البادية إذا قدموا به إلى المدينة أثناء نزولهم في الفنادق، وقبل وصولهم إلى الأسواق، ثم يقومون بخزن تلك الحبوب وحكرها في الدور والفنادق ويترقبون بها حوالة الأسواق وزيادة الأسعار[7] . وهذه الصورة عامة تضر ضرراً كبيراً بالأسواق والتجارات لمصلحة فرد أو أفراد محددين، وتؤدي إلى رفع سعر السلعة في السوق، وإجبار المستهلك على دفع السعر الذي يحدده المحتكر حسب رغبته وهواه، ولقد نهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن الاحتكار، وحذر منه، فقال عليه الصلاة والسلام " لا يحتكر إلا خاطىء"[8] وعن عمر بن الخطاب مرفوعاً: "من احتكر على المسلمين طعامهم ضربه الله

(1) الإمام مالك بن أنس: المدونة الكبرى (رواية الإمام سحنون بن سعيد)، ج3، ضبط وتصحيح: أحمد عبد السلام ط1 (بيروت، دار الكتب العلمية، 1415ه /1994م)، ص 313.

(2) حسين عمر، موسوعة المصطلحات الاقتصادية، ط3 (جدة: دار الشروق، 1399ه /1979م)، ص 14-15.

(3) الاصطخري: المسالك والممالك، ص 35.

(4) الاصطخري: المصدر نفسه، ص 35.

(5) حسين عمر: موسوعة المصطلحات، ص 15.

(6) وهذا النوع من الاحتكار ينقسم إلى قسمين (1) احتكار القلة البحت ويتسم بقلة عدد البائعين الذين يتنافسون فيما بينهم على انتاج وبيع سلع متجانسة (2) احتكار القلة مع تنوع المنتج ويتسم بقلة عدد البائعين الذين يتنافسون في انتاج وبيع منتج متنوع (انظر: حسين عمر، موسوسة المصطلحات، ص 15).

(7) الونشريسي: المعيار، ج6، ص 424، 425.

(8) مسلم: صحيح مسلم، كتاب المساقاة، ج11، ص 47، الإمام أحمد: المسند، ج3، بيروت، المكتب الإسلامي، د.ت)، ص 453.

بالجذام والإفلاس"[1] وذلك لما ينتج عن الاحتكار من حرمان سلعة معينة في وقت معين، حيث يحتفظ بها المحتكر، فإذا ندر وجودها في الأسواق، أو زاد سعرها، لأي سبب دفع بها للمستهلكين فتباع بثمن يزيد على ثمنها الأصلي بكثير[2]. كما يؤدي إلى الحد من حرية التجارة بسبب تحكم المحتكر في السوق وتحديده مقدار الكمية التي يدفع بها إلى السوق، بما يحفظ له السعر الذي يرغبه، كما يؤدي إلى القضاء على روح المنافسة في الأسواق، التي تؤدي إلى تقدم التجارة، ومحاولة كل جانب ابتكار ما يمكن أن يدفع بتجارته إلى المقدمة من الأساليب والطرق، ويسد أبواب الفرص في العمل والكسب والمتاجرة أمام عامة الناس[3] . ولقد قاوم الفقهاء والمحتسبون الاحتكار في أسواق الأندلس، وحذروا منه، ورأي البعض منهم: أن يؤخذ الطعام المحتكر من محتكره إذا أضر بالأسواق، ويدفع إلى المستهلكين، ويباع رغماً عنه، ويعاد عليه رأس ماله، وينهى المحتكر عن احتكاره فإذا عاد لفعله كان الضرب والطواف والسجن جزاءً له على فعله[4] . بل رأوا أن يمنع الباعة من بيع السلع في دورهم -ويمنع التجار من الذهاب إليهم في منازلهم، والتعامل معهم، وعدّوا ذلك نوعاً من الاحتكار، ورأوا أن يساقوا إلى الأسواق بالقوة، فيبيعوا بها بنفس السعر القائم في السوق[5] . كما نهى الفقهاء عن تلقي الركبان في الطرق، وهم أهل السلع التجارية الذين يقدمون بها من المدن الأخرى، أو من القرى المحيطة بالمدن لعرضها في الأسواق، فيخرج التجار إليهم قبل وصولهم إلى الأسواق، ويبتاعون منهم سلعهم، ثم يقدم بها التجار إلى الأسواق فيبيعونها لأنفسهم بالسعر الذي يحددونه هم[6] .وذلك تمشياً مع أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث نهى عن تلقي الركبان، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: "نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن التلقي، وأن يبيع حاضر لباد"[7] .

وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " لا يبيع بعضكم على بيع بعض، ولا تلقوا السلع حتى يهبط بها إلى السوق"[8] وذلك لأن هذا البيع فيه خداع،

---

(1) ابن ماجة: سنن ابن ماجة، ج2، ص 8.

(2) الونشريسي: المعيار، ج6، ص 425.

(3) الدريويش: أحكام السوق، ص 366.

(4) يحيى بن عمر: أحكام السوق، ص 113. -الونشريسي: المعيار، ج6، ص 424.

(5) يحيى بن عمر: المصدر نفسه، ص 114.

(6) ابن فرحون: تبصرة الحكام، ج2، ط1، (مصر، 1301هـ)، ص 141.

(7) ابن حجر: فتح الباري: ج4، ص 373.

(8)ابن حجر: المصدر نفسه: ج4، ص 373.

والخداع لا يجوز. كما ينتج عن هذا إضرار بالمستهلك، ورفع لسعر السلعة عن مثيلاتها، ولقد بذل المحتسبون في الأسواق الأندلسية جهوداً محمودة في مراقبة هذه التجاوزات، وحرصوا على رفع أيدي المحتكرين عن الأسواق، بل وبالغ البعض منهم في عقاب من يصدر منه مثل هذه المخالفات، حتى وصف البعض منهم بالشدة في متابعة أهل الأسواق، وتطبيق العقوبات على المخالفين منهم، من أمثال إبراهيم بن حسين والي السوق في عهد الأمير عبد الرحمن الأوسط[1] . والذي بلغ من شدته أن أمر بهدم بعض الحوانيت في سوق قرطبة، لمخالفات وتجاوزات ضبطها على أصحابها[2] .ومثل حسين بن عاصم[3] والي السوق للأمير محمد بن عبد الرحمن الذي كان شديداً على أهل الغش والتدليس والتجاوز " يضرب على ذلك ضرباً شديداً مبرحاً ينكر عليه" كما قال عنه ابن الفرضي[4] . وفي مثل هذه الإجراءات حفظ للأموال، وضبط للأسواق، ودعم للتجارات، وقمع للمحتكرين، والمتلاعبين بأسعار السلع.

التسعير: التسعير في اللغة: هو القدر الذي يقوم عليه ثمن السلعة، أو عدة سلع، وجمعه أسعار، ويقال أسعروا وسعَّروا بمعنى واحد، وهو تقدير السعر[5] . وفي الاصطلاح: هو أن يأمر الحاكم أو من ينوب عنه -كصاحب السوق والمحتسب ونحوهما -أهل السوق أو أهل سلعة أو سلع محددة أن يبيعوا بسعر محدد معلوم، لا يزيدون عنه، ولا ينقصوا منه[6] . وفي الحديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قيل له:يا رسول الله غلا السعر فسعِّر لنا. فقال صلى الله عليه وسلم: "إن الله هو المسعر القابض الباسط الرازق، وإني أرجو أن ألقى الله وليس أحد منكم يطالبني بمظلمة في دم ولا مال."[7]. فلم يسعِّر عليه الصلاة والسلام، كما أنه

(1) سبقت ترجمته ص (106).

(2) الخشنى: قضاة قرطبة، ص 127.

(3) حسين بن عاصم: هو حسين بن عاصم بن كعب بن محمد بن علقمة الثقفي من أهل قرطبة، يكنى: أبا الوليد، كانت له رحلة في طلب العلم في المشرق، ولي السوق في أيام الأمير محمد بن عبد الرحمن . وكانت فيه شدة وغلظة فكأنه سقط بذلك عن أن يأخذ عنه طلاب العلم. توفي سنة 263هـ /876م (انظر: ابن الفرضي: تاريخ العلماء، ج1، ص 133. عياض: ترتيب المدارك، ج2، ص 88-30).

(4) المصدر نفسه، ج1، ص 133.

(5) ابن منظور: لسان العرب، ج4، ص 365.

(6) الشوكاني: نيل الأوطار، ج5، ط1 (بيروت، دار الكتب العلمية، 1403هـ/1983م) ص 220، -ابراهيم أنيس وآخرون: المعجم الوسيط، ج1، ط2، القاهرة، 1392هـ/1972م)، ص 430.

(7) أبو داوود: سنن أبي داوود، ج3، تحقيق: عزت الدَّعاس، وعادل السيد، ط1 (بيروت، دار الحديث، 1391هـ / 1971م)، ص 731. والحديث صحيح على شرط مسلم.

عليه الصلاة والسلام لم يمنع التسعير مطلقاً[1]. وعلى هذا فقد رأى الإمام مالك أن "التسعير ظلم لا يعمل به من أحب العدل"[2]. وسار على رأي الإمام مالك هذا بعض فقهاء المالكية في الأندلس[3] بينما رأي البعض الآخر منهم جواز التسعير عند الحاجة اليه، كإضرار أهل التجارات بالمستهلك برفع السعر ونحوه[4]. وعلى أن يكون ذلك التسعير بالرضا والتشاور .

قال ابن حبيب[5]: -عالم الأندلس[6] -"لا يكون التسعير عند من أجازه إلا على رضى، ومن أكره الناس عليه فقد أخطأ، وصفة ما ينبغي للإمام أن يفعله من التسعير، أن يجمع وجوه ذلك الشيء [أي المراد تسعيره] ويحضر غيرهم استظهاراً على صدقهم، ويسألهم كيف يشترون وكيف يبيعون، وينازلهم إلى ما فيه لهم وللعامة مصلحة وسداد." [7].

وتمشياً مع تلك الآراء التي قال بها الفقهاء المالكيون حول التسعير، ترك حكام الدولة الأموية لأهل التجارات والأسواق الحرية في البيع والشراء، وفق ما يضمن لهم الربح ويحقق المصلحة للعامة، ولم يُلجأ إلى التسعير إلا عند الضرورة، وفي الأوقات التي تمر فيها البلاد بظروف سياسية واقتصادية حرجة، تدعو إلى تدخل السلطة في أمور الأسواق مباشرة، والنظر في أسعار السلع التجارية أو البعض منها، حفاظاً على التوازن الاقتصادي، ورفعاً للإضرار، مثال ذلك ما قام به الأمير عبد الله بن محمد الذي لجأ إلى تسعير بعض السلع التجارية، كما حدّ

(1) انظر تفصيل ذلك في: ابن تيمية: الحسبة ومسئولية الحكومة الإسلامية، تحقيق: صلاح عزام (القاهرة، مطبوعات الشعب، د.ت) ص 24 -26. محمد خليل الأسدي: التيسير والاعتبار والتحرير والاختيار، تحقيق: عبد القادر طليمات، (القاهرة، دار الفكر العربي، د.ت) ص 141 -142. أحمد المجيلدي: التيسير في أحكام التسعير، تحقيق: موسى لقبال، (الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، د.ت) ص 48 -50.

(2) يحيى بن عمر: أحكام السوق، ص 112 -الونشريسي: المعيار، ج6، ص 425 -426.

(3) الباجي: المنتقى: ج5، ص 18 -19. المجليدي: المصدر نفسه، ص 49 -50.

(4) الونشريسي: المعيار، ج6، ص 408 -409. المجليدي: المصدر نفسه، ص 48 -49.

(5) ابن حبيب: هو عبد الملك بن حبيب بن سليمان بن هارون بن مرداس السلمي، يكنى أبا مروان من أهل البيرة، وسكن قرطبة، كان من ضمن الفقهاء المشاورين عند الأمير عبد الرحمن بن الحكم وكان حافظاً للفقه المالكي، مجتهداً فيه، بارعاً في مسائله، له عدد من المؤلفات أشهرها "الواضحة في الفقه والمسائل" و "كتاب تفسير الموطأ" و "كتاب طبقات الفقهاء والتابعين" إلى غيرها من المؤلفات الكثيرة، توفي في سنة 238هـ/852م وعمره 64 عاماً. (انظر: ابن الفرضي: تاريخ العلماء، ج1، ص 312 -315. الضبي: بغية الملتمس، ج2، ص 490 -492. ابن فرحون: الديباج المذهب، ص 252-256).

(6) الفتح بن خاقان: مطمع الأنفس، ص 234 -235.الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج12، تحقيق: صالح السَّمر، ط8 (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1412هـ/1992م)، ص 105.

(7) المجيلدي: المرجع نفسه، ص 49 -50.

أجور بعض العاملين في الأسواق، فقد اشار ابن سعيد[1] إلى أن الأمير عبد الله قد: "حكم للمرأة في غزلها، والحمَّال في ثمن ما يحمله، والدلال في ثمن ما ينادي عليه" أي أن الأمير قد قام بتسعير ثمن بيع بعض السلع، وتحديد أجور بعض العاملين في الأسواق، ولعل ما نقله ابن سعيد ما هو إلا نماذج من عملية تسعير كبيرة قام بها الأمير، لضبط الأسواق، والمحافظة على الأسعار بها، ولعل مما دفع الأمير عبد الله إلى ذلك العمل تلك الأوضاع السياسية والاقتصادية الحرجة التي كانت تعصف بالدولة الأموية في عهده[2]، واستغلال بعض التجار والعاملين في الأسواق لتلك الظروف في رفع الأسعار، والإضرار بالناس. مما اضطره إلى التسعير تقرباً إلى الرعية بكل فئاتهم الخاصة والعامة، وتألفاً لهم، وكسباً لتأييدهم في محاولة لتوحيد الجبهة الداخلية، لمواجهة الثوار المتكاثرين، والمحيطين بعاصمته قرطبة[3] . وأيضاً للتخفيف من آثار الحصار الاقتصادي الذي فرضه بعض الثوار على قرطبة[4] . وهو في الوقت نفسه لم يخرج عن المذهب المالكي في عمومه، بل أخذ برأي من قال بجواز التسعير للضرورة -كما سبق بيانه . إلى جانب ذلك أشار كل من السقطي[5] والمقري[6] إلى أن مما جرت به العادة في الأندلس، تحديد سعر بيع اللحوم، حيث كان صاحب السوق يحدُّ للجزارين مقدار السعر الذي ينبغي لهم أن يبيعون به. ويجب على الجزار أن يضع على اللحم "ورقة بسعره، ولا يجسر الجزار على أن يبيع بأكثر أو دون ما حدَّ له المحتسب في الورقة"[7] .

وهذا التحديد لسعر بيع اللحوم في الأسواق هو ما أفتى به العلماء المالكيون وعلى رأسهم الإمام مالك، الذي كره التسعير إلا في اللحم كما نقل عنه ذلك ابن حبيب، وأفتى به[8] .

ولقد اضطلع ولاة السوق وأعوانهم بدرو كبير في مراقبة الأسعار في الأسواق، دونما تدخل في تحديد مقادير ما لم يسعَّر منها، وانما ضبطها حسبما يحده واقع السوق لكل سلعة[9]

---

(1) المغرب، ج1، ص 185.

(2) انظر عن ذلك: التمهيد، ص 27.

(3) ابن سعيد: المغرب، ج1، ص 185، ابن الخطيب: أعمال الأعلام ج2، ص 26،27، ابن خلدون: العبر، ج4، ص 170-176 -ابن عذارى: البيان المغرب، ج2، ص 121-122.

(4) ابن حيان: المقتبس (ش)، ص 88، ابن عذاري: البيان المغرب، ج2، ص 126 وانظر: أثر الاضطرابات السياسية على التجارة في الفصل الثاني.

(5) في آداب الحسبة: ص 59.

(6) نفح الطيب، ج1، ص 206.

(7) المقري: المصدر نفسه، ج1، ص 206.

(8) المجيلدي: التيسير في أحكام التسعير، ص 49.

(9) ابن عبدون: رسالة في القضاء والحسبة، ص 41.

. وأمروا من خالف السعر الذي استقام عليه ثمن السلعة بأن يلزم البيع بسعر السوق[1]، وإلا يخرج منه عقوبة له[2].

لقد كان لالتزام الحكام الأمويين بعدم التسعير -إلا عند الضرورة -أثر في دعم التجارة، وتوفير لحرية العمل التجاري، وإطلاق لأهل التجارات في التصرف في بضائعهم وأسعارهم بقدر ما يضمن لهم الربح، ولا يضر بغيرهم، كما كان لأخذ الحكام بالتسعير عند الحاجة إليه أيضاً أثر في الحفاظ على سير العملية التجارية في الأسواق الأندلسية بطريقة ترضي كل من البائع والمشتري وهذا بدوره مما يدعم الحركة التجارية.

د - الضرائب والمكوس :

وإلى جانب ما ذكر سابقاً بذل العلماء جهوداً كبيرة في سبيل الحيلولة دون فرض الحكام ضرائب[3] ومكوس مرهقة على أهل التجارات، وحاولوا إقناعهم بالإكتفاء بما حده الشرع، وهو أخذ الصدقات (الزكاة)[4] من تجار المسلمين، والعشور[5] من التجار غير المسلمين، إذ أن للضرائب والمكوس أثرها الكبير على سير التجارة، ومدى تقدمها، وبالتالي ينعكس تأثيرها على اقتصاد البلاد عموماً، وإن التزام الحكام بعدم فرض ضرائب أو مكوس وعدم تجاوز ما أحله الشرع في التجارات -يكون سبباً رئيساً في نمو التجارة، وإقبال التجار من داخل البلاد وخارجها على الإتجار[6] فتزدهر الأسواق، ويعم الرخاء: "فإن المغارم لا تفرض إلا إذا كان ذلك

(1) سعر السوق: الحالة التي يمكن أن تشترى بها الوحدة أو ما شابهها في وقت ما. انظر: (ابراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسط، ج1، ص 430).

(2) يحيى بن عمر: أحكام السوق، ص 46، ابن عبدون: المصدر نفسه، ص 47، الونشريسي: المعيار، ج5، ص 84-85.

(3) الضريبة (Tax) هي مقدار من المال الزامي الدفع تحدده الدولة على ثروة شخص معين، أو هيئة معينة، ويلتزم من فرضت عليه بأدائها بدون مقابل مباشر، وذلك تمكيناً للدولة من القيام بتحقيق أهداف المجتمع وخدمته. وكل أنواع الضرائب التي تزيد عن العشور المقررة شرعاً تسمى مكساً. (انظر: حامد عبد المجيد دراز: مبادىء الاقتصاد العام، ط4 (الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1979م) ص 17. أحمد زكي بدوي: معجم المصطلحات الاقتصادية (القاهرة، دار الكتاب المصري، د.ت) ص 282-283. محمد بشير عليه: القاموس الاقتصادي، ط1 (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985م) ص 310-311.

(4) الإمام مالك: المدونة الكبرى، ج1، ص 330-331. ابن سلّام: كتاب الأموال، تحقيق: محمد خليل هراس، ط1، 1406هـ/1986م، ص 429-432. ومقدار الزكاة 2.5% مما بلغ النصاب وكملت فيه شروط الزكاة.

(5) العشور: هي الرسوم التي تفرض على أموال وعروض تجارة أهل الحرب، وأهل الذمة المارين بها على ثغور الإسلام وبلاده . وأول من وضعها هو الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه. (انظر: ابن سلام، كتاب الأموال، ص 530-533 -محمد ضياء الدين الريس: الخراج والنظم المالية، ط4 (القاهرة، دار الأنصار، 1977م) ص 127-128. صبحي الصالح: النظم الإسلامية، نشأتها وتطورها ص 368-369.

(6) ابن خلدون: المقدمة، ص 344.-حامد عبد المجيد: مبادىء الاقتصاد العام، ص 221-222.

باتفاق أهل الحل والعقد، وكان بيت المال في حاجة إلى ذلك، وهو قاصر عن الوفاء باحتياج المسلمين[1] ". ولقد وقف فقهاء الأندلس بداءً بالقضاة فالمحتسبين ومفتي الأسواق والقائمين بالإشراف عليها ضد فرض المغارم غير الشرعية، وجابهوا رغبة بعض الحكام في ذلك[2] .

وحين اشتط بعض أمراء بني أمية في فرض المغارم والإكثار منها -خاصة في أواخر عصر الإماره -وأواخر عصر الخلافة -عصر الفتنة[3] -ارتكست التجارة وتهرب التجار من دفع المغارم المفروضة عليهم وحاولوا ممارسة التجارة في الخفاء بعيداً عن أعين الرقباء الضريبيين[4] . وهذا عاد على الدولة بسوء الدخل بعكس ما أرادته من فرض هذه المغارم.

لقد ساهم التدخل المستمر والمتابعة والمراقبة من قبل الفقهاء الأندلسيين -من محتسبين وغيرهم -في نمو وتطور التجارة، وزاد من ذلك حرصهم على سلامة وطهارة الأسواق من البيوع المحرمة والمخالفات الشرعية، ونظرتهم إلى التجارة على أنها مصدر مهم من مصادر الرزق، وأنها حرفة مباحة ومشروعة للمسلم أياً كان موقعه[5] . ومعرفتهم أن الشرع الشريف قد قنّن التعامل في التجارة، وضبط أمورها، ولم يتركها هملاً[6]، ومن ثم أخذوا مجمل أهل التجارات على السير في تجاراتهم وفق ما بينه الشرع، وعمدوا إلى معاقبة من يخالف في

(1) الونشريسي: المعيار، ج5، ص 32.

(2) ابن عبدون: رسالة في آداب الحسبة، ص 31. -الونشريسي: المعيار، ج5، ص 32.

(3) راجع عن ذلك الفقرة التالية (موقف الدولة من التجارة).

(4)ا بن حيان: المقتبس (ش) ص 486. ابراهيم بو تشيش: أزمة التجارة في الأندلس في أواخر عصر الإمارة، مجلة المناهل، العدد الثاني والثلاثون: السنة الثانية عشرة، 1405هـ/1985م، ص 236.

(5) أبو بكر الخلال: كتاب الحث على التجارة والصناعة والعمل، ط1 (الرياض، دار العاصمة، 1407هـ)، ص 35،45،47،50،56، الدمشقي: الإشارة إلى محاسن التجارة، ص 19 -20.

وهذا ينفي ما ذهب إليه (بوتشيش: أثر الاقطاع، ص 118 - 119) من أن الفقهاء المالكية في الأندلس قد نظروا إلى التجارة على أنها حرفة وضيعة، ثم بالغ في اتهام الفقهاء في تدهور التجارة في الأندلس في أواخر عصر الإمارة الأموية، وزعم أن الفقهاء قد احتكروا التجارة لأنفسهم، متجاوزين المحاذير الدينية التي زعم أنهم اختلقوها لتبرير ذلك. وهذا الكلام يتناقض تماماً مع قوله إن الفقهاء نظروا إلى التجارة على أنها حرفة وضيعة. والحقيقة أن الفقهاء بذلوا جهوداً محمودة في محاربة الاحتكار - كما سبق بيانه - بكل أشكاله ومضامينه، وحذروا منه، وليس معنى مزاولتهم للتجارة أنهم قد احتكروها لأنفسهم، بل مارسوها - كما مارسها غيرهم من الوزراء والحكام وغيرهم - وفق ما بينه الشرع الشريف وحدده، وذلك لتأمين مصدر رزق ثابت لهم، يغنيهم عن هبات الحكام وأعطياتهم بالإضافة إلى أسباب أخرى سيرد ذكرها فيما بعد. (راجع عن ذلك الفصل الثالث من البحث - فئات التجار).

(6) لم يكد يخلو كتاب من كتب السنة المطهرة والفقه الإسلامي من الحديث عن "البيوع" وبيان كل ما يتعلق بها من شروط وواجبات. انظر: الكاساني أبو بكر مسعود: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ج5، ط2 (بيروت، دار الكتب العلمية، 1406هـ/1986م) ص 133. ابن رشد: بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ج2، ط2 (القاهرة، دار الكتب الإسلامية، 1403هـ/1983م)، ص 149. ابن قدامة: المغني، ج6، تحقيق: عبد الله التركي وعبد الفتاح الحلو، ط1 (القاهرة، دار هجر للنشر والتوزيع 1408هـ/1988م)، ص 5. الخطيب: مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج، ج2 (مصر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، 1377هـ/1958م) ص.2.

ذلك[1] . وكان لهذه الجهود أثرها في رفد الحركة التجارية في أسواق المدن الأندلسية عامة، طوال فترة الحكم الأموي - عدا فترات الاضطرابات السياسية[2] -.

ولقد حرص العلماء المشرفون على الأسواق على حث الحكام الأمويين على الاستفادة من التجارة، واستغلال التقدم التجاري الذي شهدته الأندلس خلال العصر الأموي، في دعم أعمال الخير والبر، مثل نشر العلم، والإعانة على طلبه، وزيادة عدد المقبلين عليه، وإستغلال دخل الحوانيت في إعانة أولاد الضعفاء والمساكين على طلب العلم، فقد أشارت المصادر[3] إلى أن الخليفة الحكم المستنصر قام في شهر جمادى الأولى من عام 364هـ / 974م "بتحبيس حوانيت السراجين بسوق قرطبة على المعلمين، الذين كان قد اتخذهم لتعليم أولاد الضعفاء والمساكين في قرطبة، وأشهد على ذلك القاضي محمد بن إسحق[4] . في يوم الجمعة لسبع خلون منه[5] ".

ولم تبين المصادر، هل كانت هذه الحوانيت ملكا للخليفة الحكم المستنصر في سوق قرطبة، يؤجرها من تجار السرج -كما كان يفعل الحكام -ومن ثم أمر بتحبيس أجرة هذه الحوانيت على هؤلاء المعلمين ؟؟ أم أن الخليفة قد اشترى هذه الحوانيت من السراجين، ثم وقفها للصرف على المعلمين ؟

وأياً كان الأمر فإن الحكم المستنصر قد جعل لهؤلاء المعلمين مكاتب بجوار جامع قرطبة بلغت سبعة وعشرين مكتبا[6]، يقومون فيها بتعليم أولاد من يعجز عن الصرف على تعليم أولاده، ثم أجرى عليهم دخل هذه الحوانيت، فيدفع من ريعها مرتبات هؤلاء المعلمين[7]

(1) ابن سهل: الإعلام بنوازل الأحكام، ج1، ص 345 -370، 400 -441. ابن عبدون: رسالة في القضاء والحسبة: ص 37 -38،42، 43. -القاضي عياض: مذاهب الحكام في نوازل الأحكام. تحقيق: محمد بن شريفه، ط1 (دار الغرب الإسلامي، 1990م)، ص 254 -259.

(2) انظر عن ذلك الفصل الرابع من البحث " التجارة الداخلية -السلع التجارية" ص 385.

(3) ابن حيان: المقتبس (ح) ص 207. ابن بسام: الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، ق1، م1، ص 44. ابن عذارى: البيان المغرب، ج2، ص 249.

(4) محمد بن إسحق بن منذر بن ابراهيم السّليم، يكنى أبا بكر، من أهل قرطبة، طلب العلم على عدد من علماء الأندلس، ثم رحل إلى المشرق الإسلامي فأقام بمكة المكرمة ثم بالمدينة المنورة، ومنها انتقل إلى مصر لطلب العلم في هذه الأقاليم، وعاد إلى الأندلس بعلم غزير، ودرس بها الحديث والفقه، وسمع منه الناس الكثير، امتاز بلين الكلمة، وسهولة الخلق، والتواضع، تولى القضاء بقرطبة للخليفة الحكم المستنصر عام 356هـ/966م، وتوفي بها في عام 367هـ/977م (انظر: الخشني: قضاة قرطبة، ص 238.الضبي: تاريخ العلماء، ج2، ص 79 -80).

(5) ابن حيان: المصدر نفسه (ح) ص 207.

(6) ابن بسام: المصدر نفسه، ق 1، م1، ص 44. ابن عذاري: البيان المغرب، ج2، ص 240.

(7) ابن حيان: المصدر نفسه (ح) ص 207. ابن عذاري: المصدر نفسه، ج2، ص 240.

وهذا العمل سيؤدي إلى زيادة طلاب العلم، ويمكن أولاد الضعفاء والمساكين من مواكبة غيرهم في طلبه، كما يكفل رزقاً معلوماً لهؤلاء المعلمين مما يمكنهم من تفريغ أنفسهم للتعليم، وبهذا وظف الخليفة الحكم المستنصر جزءاً من التجارة لخدمة العلم ونشره[1] .

واستغلت التجارة وريعها في خدمة بيوت الله تعالى، والانفاق في بنائها وتعميرها، والصرف على القائمين عليها من الأئمة والمؤذنين والخدمة ونحوهم. حيث أقيمت حوانيت في أسواق المدن الأندلسية المختلفة خاصة بالمساجد عرفت باسم: (الأحباس)[2] وتم تأجير هذه الحوانيت على التجار بمبالغ رمزية، وربما أقيمت هذه الحوانيت على أرض موقوفة للمساجد تقع في الأسواق[3] . وتعمد الدولة إلى التخفيف من أجرة هذه الحوانيت في حالة ركود التجارة، أو تعرضها لبعض المعطلات المؤدية إلى الكساد أو الضعف، وذلك على سبيل الاستئلاف لهؤلاء المستثمرين والإعانة لهم[4] . وهذا العمل أدى إلى دعم الأسواق وزيادة اتساعها، كما أسهم في خدمة المساجد، والإفادة من أراضي الوقف، وتأمين دخل ثابت، يعود بالنفع على هذه المساجد والقائمين عليها، وكانت أجرة هذه الحوانيت رمزية لا تشكل عباءً على مستثمريها، بل وتعمد إلى التحقيق منها كسباً لهؤلاء التجار، وإجراءً لهذا الدخل على المساجد.

ثانياً: موقف الدولة من التجارة

مما لا شك فيه أن تقدم وظهور أي دولة يعتمد إلى حد كبير على قوة النظام الذي تضعه وتسير عليه، ثم تنميه وتطوره باستمرار، حسب مقتضيات تطورها ونموها[5] . ولا يمكن أن تثبت نظم الدولة وتستقر، وتحقق ما يرجى منها من تطور وتقدم إلا إذا تحقق لها شرطان، أولهما: عدالة تلك النظم[6] . ولا تكون لها العدالة الحقه إلا إذا تمشت مع تعاليم الإسلام وشرائعه . وثانيهما: التطبيق التام المتوازي والمتساوي لهذه النظم[7]، على كل فئات

(1) انظر: الفصل السادس من البحث " الأثر العلمي للتجارة".

(2) الحبس في اللغة معناه "المنع" (الفيروزأبادي: القاموس المحيط، ص 691 -692) وفي اصطلاح المالكية يقابل: "الوقف" في المشرق الإسلامي، ويقصد به عند أهل المغرب، كل ما وقف على المساجد ونحوها من عقار أو دار أو أرض أو نحوها. انظر: القاضي عياض: مذاهب الحكام، ص 193-194 كمال أبو مصطفى: الأحباس في الأندلس، القاهرة، دار نشر الثقافة، 1989م، ص 8-11.

(3) الونشريسي: المعيار، ج7، ص 383-389.

(4) ابن العطار: الوثائق والسجلات: ص 381-382. ابن سهل: الأعلام بنوازل الأحكام، ج2، ص 745-766.

(5) التهامي الهاشمي: نظم وإدارة بني أمية (مجلة المناهل، عدد 29، سنة 11)، ص\356.

(6) ابن خلدون: المقدمة، ص 344-345. التهامي الهاشمي: المرجع نفسه، ص 356.

(7) ابن خلدون: المصدر نفسه، ص 345-346.

المجتمع رؤساء ومرؤسين على حد سواء، لا فرق بينهم، بحيث يشرف على تطبيق تلك النظم إدارة ثقة مستقيمة صالحة[1].

ويأتي في مقدمة النظم التي تؤدي إلى تقدم الدولة ورقيها، النظم الاقتصادية بما لها من صلة وثيقة بمختلف شؤون الدولة الخاصة والعامة[2]. ويبرز أثر تلك النظم على التجارة أكثر من غيرها، فإذا ما وجدت النظم التي تخدم التجارة، وتدعم تقدمها ونموها داخل الدولة وخارجها، فإن هذا مما سيؤدي إلى حياة مستقرة، سعيدة، يزيد فيها الثراء والرغد لمعظم فئات المجتمع[3].

ويتباين اهتمام الدول بالتجارة على حسب نظرة الدولة إلى التجارة ومدى أهميتها في بناء اقتصادها، وفي الأندلس نظرة الدولة الأموية إلى التجارة على أنها ركيزة أساسية من ركائز بناء اقتصادها -خصوصا -وقوتها عموماً، وأنه ينبغي الاهتمام بها، والعناية بأمورها، وسن القوانين المدعمَّة لنموها وتقدمها، تتضح تلك النظرة للدولة الأموية، وذلك الاهتمام الذي حظيت به التجارة في العصر الأموي من خلال تلك الاجراءات والتنظيمات التي اتخذها معظم حكام هذه الدولة والتي كان منها ما يلي :

1 - رفع المغارم(4) وتخفيف الضرائب:

مثلت الرسوم (الضرائب) المفروضة على التجارة من صدقات وعشور ورسوم على الصادرات والواردات والبيوع والمراكب والأسواق، مثلت ما يقرب من ربع دخل الدولة[5]. وهذا ما دعا الدولة إلى العناية التامة بالأسواق، وتنمية عمليات البيع والشراء، والاهتمام بالموانىء، وتنشيط الحركة التجارية بها، لزيادة دخل الدولة[6].

---

(1) الدمشقي: الإشارة إلى محاسن التجارة، ص 66، ص 95.

(2) محمد الريس: الخراج والنظم المالية، ص 3.

(3) ابن خلدون: المقدمة، ص 344.

(4) المغارم جمع غرامة وغرُم، والغرامة ما يلزم أداؤه، وكذلك المَغْرم والغُرم (ابن منظور: لسان العرب، ج12، ص436، الفيروزآبادي: المعجم الوسيط، ص 1474).

(5) ابن حوقل: صورة الأرض، ص 104. العذري: ترصيع الأخبار، ص 126 -127.البكري: المسالك والممالك، ج2، ص 902. ابن عذارى: البيان المغرب، ج2، ص 231-232.

(6) العذري: المصدر نفسه، ص 9، ابن سعيد: المغرب، ج2، ص 190. الحميري: الروض المعطار، ص79.

فلقد حرص معظم الحكام الأمويين على عدم فرض المغارم على مواطنيهم وذلك لعلمهم بأن الإكثار منها، والشطط في فرضها يذهب " الأمل في نفوس - الناس - بقلة النفع إذا قابل بين نفعه ومغارمه وبين ثمرته وفائدته فتنقبض كثير من الأيدي عن الاعتمار جملة، فتنقص جملة الجباية حينئذ" كما يقول ابن خلدون[1].

وحين يكون بيت المال في حاجة إلى زيادة دعم مالي، ويصبح قاصراً عن الوفاء باحتياج الدولة[2]، ويضطرون في سبيل سد ذلك العجز لفرض ضرائب جديدة، فإنهم غالباً ما يحرصون على أخذ موافقة أهل الحل والعقد من العلماء في الدولة على ما يمكن فرضه منها[3]. كما حرصوا على التخفيف من الضرائب المفروضة على الناس بشكل عام، وعلى التجارة بشكل خاص. ولم يتركوا فرصة مواتية إلا واغتنموها لتخفيف وإسقاط ما يمكن الاستغناء عنه من هذه الضرائب والمغارم.

ويأتي في أوائل من استن هذه السنة ثاني أمراء البيت الأموي الأمير هشام بن عبد الرحمن الرضي الذي اشتهر بورعه وتقواه[4] . حيث أمر عند توليه الحكم بعد وفاة والده برفع العشور عن التجار[5]، ولم يفرض على رعيته مغرماً ولا مُكساً طوال حكمه واكتفى " بأخذ الصدقة على الكتاب والسنة"[6] . وفي هذا الإجراء بذل حرية أكبر للتجار من المسلمين وغيرهم، وحفظ لأموالهم، وزيادة في أرباحهم. وتشجيع لتجار أهل الذمة بالمشاركة في الحركة التجارية في الأندلس وخارجها.

وعلى هذه السياسة سار الأمير عبد الرحمن بن الحكم (الأوسط) (206 - 238هـ / 822 - 852م)، فحينما عرض عليه أحد موظفي جمع الجبايات في عهده أن يفرض رسوماً على الدواب والأحمال التي كانت تعبر على قنطرة قرطبة المنصوبة على نهر الوادي الكبير، وبين له أن ذلك سيؤدي إلى جمع أموال كبيرة. رفض الأمير هذا المقترح بشدة، ونظر إليه على أنه من المكوس التي لا ينبغي أن تفرض على عابري هذه القنطرة من التجار -وإن كان عائد ذلك على

(1) ابن خلدون: المقدمة، ص 345.
(2) الونشريسي: المعيار، ج5، ص 32-33.
(3) الونشريسي: المصدر نفسه، ج5، ص 320.
(4) الضبي: بغية الملتمس، ج1، ص 33، المراكشي: المعجب، ص 33، الذهبي: سير أعلام النبلاء ج8، ص 253. ابن خلدون: العبر، ج4، ص 160،
(5) ابن القوطية: تاريخ افتتاح الأندلس، ص 57.
(6) ابن خلدون: المصدر نفسه، ج4، ص 160.

الدولة سيكون كبيراً -ووقَّع على هذا المقترح بقوله: " نحن أحوج إلى أن نُحدِث من أفعال البر أمثال هذه القنطرة، لا أن نمحو ما خلده آباؤنا باختراع هذا المكس القبيح[1] " بل وغضب من هذا الموظف وأمر بتغريمه لقاء ما قدم[2].

ولا شك أن الأمير عبد الرحمن قد نظر إلى عواقب فرض هذا المكس، وأنها ستؤدي إلى إرهاق التجارات المجتازة لهذه القنطرة، وبالتالي ستؤثر على أسواق المدينة، وتؤدي إلى رفع أسعار السلع الواردة إليها عبر هذه القنطرة الهامة، في حين تظل الفائدة المالية للدولة قليلة، والتبعية الشرعية كبيرة، وهو ما عبر عنه الأمير بقوله: "فتكون عائدته قليلة لنا، وتبقى تبعته وذُكْرَةُ السوء علينا"[3] .

كما حرص الأمير عبد الرحمن الأوسط على صرف معظم ما تحصله الدولة من ضرائب ومغارم في مصلحة المدينة أو الجهة التي كانت تجبى منها هذه المغارم، كما فعل مع أهل الثغر الأعلى حينما أمر واليه هناك بصرف جميع ما يقبضه من الجزاء والعشور، وجميع الوظائف[4] في مصلحة الثغر الأعلى في " فكاك أسراهم، وحمل مرجليهم، ومرمة حصونهم، ومصالح ثغورهم، وكل ما فيه تقويتهم على عدوهم"[5] . وكان لهذا الاجراء من قبل الأمير الأموي أثره على رفع ودعم اقتصاد الثغر الأعلى عامة، وتجارته خاصة. "فكان عمل الأمير عبد الرحمن ذلك بالثغر من جلائل مناقبه"[6] .

أما الأمير المنذر بن محمد (273-275هـ/886-888م) فقد عمد حين تولى الحكم بعد وفاة والده إلى اسقاط بعض الضرائب التي كانت تجبى من الرعية حيث أسقط عنهم: "ما يلزمهم من جميع المغرم[7] " كما أمر باسقاط ضريبة العشور - وإن كان خص بها أهل قرطبة: "وذلك من الاستحماد والاستعطاف لأهل قرطبة"[8] وبما أن هذه الضريبة كانت تؤخذ - فيما تؤخذ منه -من

---

(1) ابن سعيد: المغرب، ج1، ص 51.

(2) ابن سعيد: المصدر نفسه، ج1، ص 51.

(3) ابن سعيد: المغرب، ج1، ص 51.

(4)كانت الضرائب المفروضة على السلع التجارية المنقولة داخل المدن الأندلسية تجبى نقداً أو عيناً، فإذا أخذت نقداً سميت النَّاض. وإذا أخذت عيناً سميت وظيفاً (انظر: حسين مؤنس فجر الأندلس، ص 580، حاشية2).

(5) ابن حيان: المقتبس (م) ص 147.

(6) ابن حيان: المصدر نفسه (م) ص 147.

(7) ابن عذارى: البيان المغرب، ج2، ص 114.

(8) ابن عذارى: البيان المغرب، ج2، ص 120.ابن الخطيب، أعمال الأعلام، ق2، ص 24.

التجارات، فإن إسقاطها سوف يسهم في نمو التجارة في قرطبة وازدياد ورود التجار والتجارات إليها كما سيكون له أثره على أسعار السلع في المدينة.

ويدرك المتتبع لهذه الضريبة (ضريبة العشور) أنها كانت في موضع تجاذب بين حكام الدولة الأموية، فقد رأينا الأمير هشام الرضي يأمر عند توليه الكحم باسقاط هذه الضريبة عن رعيته، لكن هذه الضريبة ما لبثت أن عادت من جديد، ولم تبين المصادر من الذي أعاد فرض هذه الضريبة من أمراء البيت الأموي، الذين تولوا الحكم بعد هشام الرضي، وكانوا ثلاثة من الأمراء، وهم الأمير الحكم بن هشام (180-206هـ/796-822م) والأمير عبد الرحمن الأوسط، والأمير محمد بن عبد الرحمن (238-273هـ/852-886م) [1]. غير أنها تشير إلى إسقاط هذه الضريبة على يد الأمير المنذر في عام 273هـ/886م . ويبدو أن الأمراء كانوا يعمدون إلى اسقاط هذه الضريبة في بداية حكمهم -كما أشارت المصادر إلى ذلك[2] -وذلك لاستعطاف الرعية واستمالتها إلى الحاكم الجديد، ثم ما تلبث الدولة أن تعيد فرض هذه الضريبة من جديد لحاجة بيت المال إليها .

وعلى هذا النهج سار الخليفة عبد الرحمن الناصر (300-350هـ/912-961م) فقد استهل حكمه بتخفيف المغارم عن الرعية[3] . كما أمر بإعفاء أهل طليطلة من جميع الوظائف التي كانت تؤخذ منهم، كما رفع عنهم "شكوس القبالات"[4] التي كانت تؤخذ منهم، ورفع عنهم " معرة الانزال في الدور[5] " حيث كانت تفرض ضريبة محددة على البضائع التي تنزل

---

(1) ولعل الأقرب أن إعادة فرض هذه الضريبة وإلزام التجار بدفعها تم على يد الأمير الحكم الربضي، خاصة وأن ابن الخطيب يذكر أنه تم في عهده الاكثار من "افتراض المعاون والمغارم على المسلمين" (انظر: ابن الخطيب: أعمال الأعلام ج2، ص 15).

(2) ابن عذارى، البيان المغرب، ج2، ص 114. ابن الخطيب: أعمال الأعلام، ق2، ص24. ابن خلدون: العبر، ج4، ص 177.

(3) ابن خلدون: المصدر نفسه، ج4، ص 177. المقري: نفح الطيب، ج1، ص 338.

(4) القبالة: جمعها قبالات: وهي في الأصل الضريبة التي تدفع لبيت المال، وقد أطلق استعمال هذه الكلمة على الضرائب الزائدة على ما يقضي به الشرع، وكانت هذه الكلمة تستخدم في المغرب والأندلس للدلالة على الضرائب التي كان يؤديها أهل الحرف، أو بائعوا السلع الرئيسة (حسن على حسن: الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس، ص 200 حاشية 6) والمتقبل هو الذي يقوم بجمع هذه الضريبة وتحصيلها . كما تفرض أيضاً على الأرض، وخاصة الأراضي الواسعة (الرحاب)، ويسمى متقبلها باسم " متقبل الرحاب" (ابن عبدون: رسالة في القضاء والحسبة، ص 41). كما ترد بمعنى كراء الأرض (عز الدين أحمد موسى: النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي، ص 167 - 168).

(5) ابن حيان: المقتبس (ش) ص 322.

في الدور والفنادق. وأمر ألا يؤخذ منهم "غير الزكاة المفروضة على السنة المعلومة"[1]. وحين اشتكى أهل طرطوشة[2] ثقل مغارمهم، مما أضر بهم، وأرهقهم، وسألوه أن يرفعها عنهم، أجابهم إلى ما سألوه، وأمر باسقاط كل المغارم المفروضة عليهم، بما فيها الزكاة والصدقات، وكتب إليهم بذلك عهداً في شهر ربيع الآخر من عام 329هـ[3]. ولقد كان لهذه الإجراءات من قبل الخليفة عبد الرحمن الناصر أثر فاعل في الرفاه والتقدم الاقتصادي الذي شهدته الدولة في عهده، ونمت بذلك التجارة وتطورت وقصد الأندلس التجار من مختلف البلدان.

وسار الخليفة الحكم المستنصر (350 -366هـ /961 -976م) على نفس السياسة في التحبب إلى الرعية، وجلب طاعتهم، والرفق بهم، فافتتح حكمه بإسقاط عدد من المغارم والمكوس التي كانت مفروضة قبله على الرعية، عبر عنها ابن حيان[4] بقوله: "فكان أول ما استقبل به نعمة الله في استخلافه إياه، وإكرامه إياه له بصرف الأمة إليه، أن أسقط من الجبايات المستقرة على الرعية أعداداً عي ذوي الإدراك حصرها، وشيع في العالمين ذكرها".

ولا شك أنه قد يكون في هذه العبارة مبالغة من قبل ابن حيان إلا أنها تنبىء عن كثرة المغارم التي كانت الدولة الأموية تعمد إلى فرضها على الرعية لظروف مختلفة.

وأتبع هذا العمل الذي رفع منزلته عند رعيته، وكان له أثره على تجارة وتجار الأندلس، بعمل آخر لا يقل في نفعه لتجارة الأندلس عن سابقه، حيث أصدر في شهر جمادى الآخرة من عام 362هـ/972م أمراً إلى صاحب السوق أحمد بن نصر[5] -الذي كان يقوم بمهام صاحب الشرطة إلى جانب مهام السوق -بالشخوص إلى كورة جيان "لمشارفة ما كان يتقاضاه محمد بن عبد الملك عاملها من الرعية أهلها، عن الخشب والزفت والقطران.. فرأى الآن إسقاط مؤنة ذلك عنهم"[6]. ثم أمر بتعويض بيت المال عن المبلغ الذي يدخل إليه عن هذه الضريبة

(1) ابن حيان: المقتبس (ش) ص 322.
(2) طرطوشة: انظر: الفصل الخامس " الموانىء".
(3) ابن حيان: المصدر نفسه (ش) ص 468.
(4) المصدر نفسه (ج) ص 8.
(5) هو أحمد بن نصر بن خالد من أهل قرطبة يكنى أبا عمر، وأصله من طليطلة، سمع على عدد من علماء الأندلس، وبرز في الفقه وترقى في المناصب لدى حكام بني أمية فتولى أحكام الشرطة والسوق، وتولى القضاء بكورة جيان. توفي رحمه الله في رجب سنة سبع وثلاثمائة، وكان مولده في جمادى الآخرة سنة ثمان وثمانين ومائتين (انظر: ابن الفرضي: تاريخ العلماء، ج1، ص 62-63).
(6) ابن حيان: المصدر نفسه (ح) ص 101.

المفروضة على هذه السلع، من ماله الخاص[1] . وكان لهذا العمل من قبل الخليفة المستنصر بالله أثره الكبير على تجار تلك الكورة الذين يتاجرون في هذه السلع، فحسنت عليهم العائدة، وخفت المغارم، وزاد الربح لهم[2] . ثم أتبع الخليفة المستنصر بالله هذين العملين بعمل ثالث كانت آثاره أعظم من سابقيه على رفد التجارة، وإطلاق الحرية للتجار، ورفع المكوس عنهم، حيث أصدر في شهر رمضان عام 362هـ /972م أمراً يقضي بإغلاق المراصد التي كانت مقامة على الطرق التجارية لأخذ المغارم من المجتازين من تجار وغيرهم، ورفع الإتاوات، والمغارم، والرسوم عنهم، حيث جاء في أمر الخليفة ما نصه: "... ولا يبق في شيء من البلد المصروف إليه مرصداً يأخذ فيه من مجتاز أو عابر سبيل شيئاً، ولا يتعرض لهم في إتاوة ولا قبالة ولا مغرم من المغارم ولا رسماً من رسوم المأكل ولا ظلامة ولا كلفة يعود أثقلها على أموالهم في بره وبحره"[3] .

وأي رفد للتجارة ودعم لحرية حركتها أكبر من إغلاق هذه المراصد التي كانت ترصد التجارات العابرة لهذه الطرق، وتفرض عليها الضرائب والمكوس.

وفي محاولة لجذب التجار الذميين إلى الأندلس أمر الخليفة الحكم المستنصر ألا يؤخذ منهم ضريبة العشور المفروضة على تجاراتهم إلا بعد أن يبيعوا تجاراتهم، ويقبضوا أثمانها، حينها تؤخذ منهم العشور[4]، وفي هذا إنصاف كبير للتجار من أهل الذمة ورفق بهم، وفيه تشجيع كبير لهم على القدوم إلى الأندلس، والإتجار بها. وفي سنة 364هـ/974م أمر الخليفة الحكم المستنصر باسقاط "سدس جميع المغارم عن الرعايا بجميع كور الأندلس"[5] ولا شك أن التجار سيكونون في مقدمة المستفيدين من هذا الأمر الذي أصدره الخليفة.

ولم يقتصر دعم الحركة التجارية في الدولة الأموية بالأندلس -المتمثل في إلغاء الضرائب وإسقاط الجبايات والمكوس المفروضة على السلع التجارية -على الأمراء والخلفاء فقط بل شارك وساهم في هذا العمل من دونهم من مسئولي الدولة، فهذا ولي العهد الأمير هشام بن الحكم (المؤيد بالله) يأمر في عام 366هـ/976م في خلافة والده باسقاط ضريبة الزيتون

(1) ابن حيان: المقتبس (ح) ص 101.
(2) ابن حيان: المصدر نفسه (ح) ص 101.
(3) ابن حيان: المصدر نفسه (ح) ص 113-114.
(4) ابن حيان: المصدر نفسه (ح) ص 113.
(5) ابن عذارى: البيان المغرب، ج2، ص 249.

التي كانت تجبى من تجار الزيت بقرطبة[1] . وكانت هذه الضريبة التي لم تقدر المصادر قيمتها -من أشد، وأثقل الضرائب على الناس حتى وصفها ابن عذارى[2] بقوله " وكانت إلى الناس مستكرهة". ولذا " سروا بذلك أعظم سرور"[3]وكان المنصور بن أبي عامر من أكثر الحكام تشجيعاً للتجارة والتجار حتى وصفه ابن الخطيب[4] بأنه " كان من أحرص الناس على التثمير والاعتمار". وحذا حذوه ابنه الحاجب عبد الملك بن أبي عامر (المظفر) (حينما ولي الحجابة للخليفة هشام المؤيد بعد وفاة ابن أبي عامر عام (392هـ/1001م)" فكان مما تقرب به إلى قلوب الناس إسقاط سدس الجباية عن جميع البلاد"[5] . ولا شك أن هذا الأمر يشمل الجبايات التي كانت مفروضة على التجار والتجارات، وأن أثر هذا الإجراء على التجارة سيكون كبيراً وفاعلاً، حتى وصف ابن بسام[6] عهد هذا الحاجب بقوله: " فراقت أيامه، وسكن الناس منه إلى عفاف، وأخذوا في المكاسب والزينة من المراكب، والملابس، والقيان، حتى سمت أثمان هذه الأشياء في مدته". وإن ارتفاع أثمان هذه السلع يدل على مدى تقدم ورواج التجارة، وقوة حركة البيع والشراء في الأسواق، وتدل على أن الناس قد اتجهوا إلى تجارة الكماليات والزينة، وهو دليل على مدى الترف الذي عم الأندلس في عهد هذا الحاكم . وشدد الحكام الأمويون مراقبة عمالهم وولاتهم في أقاليم الدولة المختلفة، ومتابعتهم في عدم التحامل على الرعية، أو الاشتطاط في تحصيل المغارم والضرائب منهم، وحدوا لهؤلاء الولاة والقبَّاض حدوداً لا يتجاوزونها، ووجهوهم: "أن يحسنوا للناس ولا يخرقوا عليهم، ولا يأخذوا أكثر مما رسم لهم، وأن يرتكوا الحيف والطغيان والاجحاف"[7] .

ولا شك أن توجيه الحكام لمن يقبض الضرائب والمغارم المقررة على السلع المتنوعة إلى الإحسان في طلبها، وعدم تجاوز الحد المأمور به، يؤدي إلى نمو الحركة التجارية، وزيادة الأموال، وإقبال الناس على التجارة " فتمتد لذلك الأموال ويحسن ذكر السلطان"[8]. وينتج عن هذا

(1) ابن عذارى، البيان المغرب، ج2، ص 259.
(2) المصدر نفسه، ج2، ص 259.
(3) المصدر نفسه، ج2، ص 259.
(4) ابن الخطيب، أعمال الأعلام، ق2، ص 87.
(5) المصدر نفسه، ق2، ص 84.
(6) الذخيرة، ق4، م1، ص 78.
(7)ابن حيان: المقتبس (الحجي) ص 78، ابن عذارى: المصدر نفسه، ج2، ص 239.
(8) ابن عبدون: رسالة في القضاء والحسبة، ص 6، 7.

صلاح الأحوال، ونمو الاقتصاد، ويفضى إلى الاستقرار السياسي، وانتشار الأمن إذ أن مضايقة الناس في أموالهم، والإكثار عليهم من الضرائب والمكوس - في التجارات وغيرها - والظلم والتعسف في قبض هذه الضرائب، يؤدي إلى عزوف الناس عن التجارة خوفاً على أموالهم، وينعكس ذلك على اقتصاد الدولة عموماً، مما يفضي إلى كره الحاكم ونبذه، وربما الخروج عليه[1] .

والمتتبع لما قام به حكام الدولة الأموية من إسقاط وتخفيف للمغارم والضرائب والجبايات يظهر له بوضوح أن الدولة كانت تعمد في بعض الأوقات إلى الإكثار من فرض الضرائب والمكوس على المستغلات والتجارات المختلفة في الدور والحوانيت والأسواق ونحوها[2] . وذلك يعود إلى اشتداد حاجة الدولة إلى الأموال لمواجهة الأخطار التي تجابهها، سواءً أكانت من قبل الثوار المنتزين في أقاليم الدولة المختلفة، أو كانت لصد عادية خارجية تمس حدود الدولة، من قبل النصارى في شمال الأندلس، أو من قبل العبيديين وأتباعهم في المغرب، لذا رأينا الخليفة عبد الرحمن الناصر في بداية حكمه يضطر إلى: " ضرب المغارم، الثقيلة على من استبقى من أهلها"[3] لمواجهة خطر الثورات التي عمت أرجاء الأندلس، ولمحاولة إعادة بسط سلطان الدولة، بل أشارت المصادر إلى أن الحاكم قد يضطر إلى استخدام القوة العسكرية لتحصيل هذه الجبايات ممن يمتنع عن دفعها[4] .

ولم يكن الإكثار من فرض هذه المغارم والمكوس، والاشتطاط في تحصيلها يمر دون معارضة من قبل فئات مختلفة من الرعية، وفي مقدمتهم الفقهاء، الذين حاربوا ورفضوا فرض المغارم والمكوس التي لا يقرها الشرع الشريف، وبذلوا قصارى جهدهم للحد منها[5] لما يحدثه ذلك من إضرار بالناس في معاشهم وكسبهم، وإضرار بالدولة نفسها "فتفسد الأسواق لفساد الآمال، ويؤذن ذلك باختلال العمران، ويعود على الدولة، ولا يزال ذلك يتزايد إلى أن تضمحل[6] " بل قد يسهم الإكثار من فرض الضرائب والمكوس على الناس عامة والتجار خاصة إلى الخروج والثورة على

---

(1) ابن خلدون: المقدمة، ص 345-346.

(2) المليجي: الحياة الاقتصادية في الأندلس في عصر الدولة الأموية (رسالة ماجستير غير منشورة) كلية الآداب، جامعة الاسكندرية، 1398ه /1978م)، ص 195. بوتشيش: أزمة التجارة (مجلة المناهل)، ص 235.

(3) مجهول: أخبار مجموعة، ص 127.

(4) ابن حيان: المقتبس، (ش) ص 486. -ابن رشد: فتاوى ابن رشد، ج2، ص 192.

(5) ابن عبدون: رسالة في القضاء والحسبة، ص 31. الونشريسي: المعيار، ج5، ص 32-33.

(6) ابن خلدون: المصدر نفسه، ص 346.

الحاكم -كما حدث في ثورة الربض في عام 202هـ/817م كما يرى بعض المؤرخين[1] .وكما حدث في أواخر عصر الخلافة الأموية[2] .

والحقيقة أن أمراء وخلفاء البيت الأموي بالأندلس الذين عمدوا إلى تخفيف الضرائب واسقاط المكوس عن الرعية عامة، والتجارات خاصة، لم يكونوا يهدفون فقط إلى رفد التجارة، والمساهمة في تقدمها -رغم أهمية ذلك بالنسبة لاقتصاد الدولة -بل كانوا يهدفون من وراء ذلك إلى تحقيق أهداف عدة، ومنها: التحبب إلى الأمة واستمالتها، وكسب ولاء الفئات المستفيدة من هذه الأوامر -وخاصة التجار -ولذلك رأينا هذا الأمر يتم غالباً في بداية تولى الحاكم للحكم في البلاد، وكأنه نوع من اجتذاب التأييد، وتسكين الناس واستمالة المناطق الثائرة إلى العودة إلى سلطان الدولة، وتأييد الحاكم كما فعل الخليفة عبد الرحمن الناصر، حينما أمر باسقاط جبايات أهل طليطلة[3] -كما سبق بيانه -في الوقت الذي كانت فيه هذه المدينة ثائرة على الخليفة ومحاربة لجيشه. وكانت من نتائج هذه الإعفاءات أن سلم أهل المدينة أمرهم إلى الخليفة وانتهوا عن الثورة[4] .ثم ما لبث بعض هؤلاء الحكام حين يستقر له الأمر، وتهدأ البلاد، وتتم له السيطرة، أن يعود إلى فرض هذه المغارم من جديد. كما كان من الأهداف المرجو تحقيقها من وراء ذلك استئلاف بعض المناطق الهامة، وجلب ولائها للدولة

---

(1) اختلفت المصادر حول أسباب ثورة الربض، ففي الوقت الذي يشير فيه ابن عذارى إلى أن هؤلاء الثوار الذين تزعمهم الفقهاء، خرجوا على الحكم الربضى بدون مبرر حيث يقول: "إن ذلك الهيج كان أصله الأشر والبطر، إذ لم تكن ثم ضرورة من إجحاف في مال، ولا انتهاك لحرمة".. إلى أن يقول: "فإنه لم يكن على الناس وظائف ولا مغارم ولا سُخر ولا شيء يكون سبباً لخروجهم على السلطان". (البيان المغرب ج2، ص 76) نجد ابن سعيد (المغرب، ج1، ص 43) يذكر أن من الأمور التي نقمها هؤلاء الفقهاء ومن وافقهم على الحكم الربضي -بالإضافة إلى شربه للخمر، وتأخره عن الصلاة -استكثاره من الضرائب -وجعله العشر ضريبة مفروضة على الناس دائمة. ويوافقه في هذا الأمر ابن الخطيب (أعمال الأعلام، ق2، ص 15) حيث يذكر أن الحكم الربضي اشتط في فرض المغارم والمعاون على الناس عامة. ويضيف إلى هذا سبباً آخر أزعج الفقهاء ومن وافقهم حيث يقول: "وأنكر الناس عليه أموراً منها، إطلاق يد القومس متولي المعاهدين بالأندلس من النصارى، وكان حظياً في رجاله، سوغه افتراض المعاون والمغارم على المسلمين، فثار به أهل الربض" فهو يشير إلى أن الحكم أطلق يد القومس (ربيع بن نيودلفو) لاقتراض المغارم وجمعها من المسلمين. فكانت كثرة هذه الضرائب غير المشروعة، وتعيين قومس النصارى جابياً وإطلاق يده على أموال المسلمين من تجار وغيرهم من أسباب خروج أهل الربض على الحكم الربضي في عام 202هـ (وانظر عن هذه الثورة ابن الأبار: الحلة السيراء، ج1، ص 46-47 -المقري: نفح الطيب، ج1، ص 328، بروفنسال: سلسلة محاضرات عامة في آداب الأندلس وتاريخها. ترجمة: محمد عبد الهادي شعيرة (القاهرة، المطبعة الأميرية، 1951م ص 82).

(2) انظر عن ذلك الفصل السادس من البحث " الآثار السياسية للتجارة".

(3) ابن حيان: المقتبس (ش) ص 322.

(4) ابن حيان: المصدر نفسه (ش) ص 322، ابن عذارى: المصدر نفسه، ج2، ص 206-207.

لمواجهة عدو خارجي متربص بالدولة، يمثل هذا ما قام به الخليفة الحكم المستنصر بالله حينما أمر باسقاط جميع الوظائف المخزنية، والمغارم السلطانية عن سكان مدينة سبتة[1]. لكسب ولائهم والاستفادة من موقع هذه المدينة الهام في مواجهة خطر العبيديين وأشياعهم في المغرب[2]. وكان لاسقاط ولي العهد هشام المؤيد ضريبة الزيتون عن أهل قرطبة أثر بالغ في ارتفاع شعبية المنصور بن أبي عامر، وزيادة حب الناس له، وميلهم إليه، حيث عزوا هذا العمل الذي قام به ولي العهد إلى إبن أبي عامر الذي كان يتولى إدارة أمور ولي العهد، قال ابن عذارى[3]: "ونسب شأنها -أي شأن اسقاط تلك الضريبة -إلى محمد بن أبي عامر، وأنه أشار بذلك، فأحبوه لذلك".

ورغم تعدد الأهداف من وراء اسقاط هذه المغارم وتخفيضها فإن التجارة قد أفادت من هذه الإجراءات إفادة كبيرة، حيث أعطت التجار دفعة لتنمية تجاراتهم، وسهلت حرية حركة التجارة بين المدن الأندلسية المختلفة، وبين الأندلس والعالم الخارجي من ناحية أخرى، واجتذبت التجار الأجانب من مسلمين وغيرهم إلى الأندلس، وبالتالي أسهمت هذه الحركة التجارية النشطة في تقدم ونمو اقتصاد الدولة عامة.

لقد أسهمت هذه الإجراءات التي اتخذها حكام الدولة الأموية في رفد وتطوير الحركة التجارية في الأتدلس . بشكل ملحوظ، يدل على ذلك ازدياد دخل الدولة، ونمو بيت المال، إلى درجة جعلت البكري[4] يشبه الأندلس في كثرة جبايتها ودخلها، بالأهواز حيث قال: "والأندلس أهوازية[5] في عظيم جبايتها" كما أسهم تطور التجارة ورواجها في ارتفاع الدخل في عهد الأمير

---

(1) سبتة: مدينة من أشهر مدن المغرب. تقع على المضيق -بحر الزقاق -ويقابلها من الأندلس الجزيرة الخضراء، وتحيط المياه بسبتة من ثلاث جهات. وهي ميناء مشهور من موانىء المغرب. وقد خضعت لحكم بني أمية في الأندلس منذ عهد الخليفة عبد الرحمن الناصر. وكان لها دور رئيس في تجارة الأندلس في عصر الخلافة . انظر: (مجهول: الاستبصار في عجائب الامصار، نشر وتعليق: سعد زغلول عبد الحميد (الدار البيضاء، دار النشر المغربية، 1985م) ص 137 -138.الحميري: الروض المعطار، ص 303 -304).

(2) لقباس موسى: حركة الصراع بين الأمويين والفاطميين (المؤرخ العربي)، ص 37.

(3) البيان المغرب، ج2، ص 259.

(4) المسالك والممالك، ص 894.

(5) الأهواز: كورة كبيرة بين البصرة وفارس، وقد سميت بهذا الاسم في الإسلام إذ كانت قبل ذلك تعرف باسم "خوزستان" وهي كورة غنية، عظيمة الجباية كثيرة التجارات، وبها سوق مشهورة تعرف بسوق الأهواز، ولقد كان خراج هذه الكورة يصل إلى ثلاثين ألف ألف درهم. فتحت هذه البلاد في ولاية عتبة بن غزوان، حين مصَّر البصرة في سنة 15هـ وقيل 16هـ (انظر: الاصطخري: المسالك والممالك، ص 62 -66، الحموي: معجم البلدان، ج1، ص 284 -286).

عبد الرحمن الأوسط من الجبايات، فوصل إلى مليون دينار من الذهب في السنة الواحدة، بينما كان لا يزيد قبل ذلك على ستمائة ألف دينار[1] .

وفي عهد الخليفة عبد الرحمن الناصر بلغ دخل بيت المال من الأسواق والمستخلص سبعمائة وخمسة وستين ألف دينار كما ذكر المقري[2] . بينما ذكر ابن عذارى[3] أن دخل بيت المال في عهد هذا الخليفة من الجبايات بلغ إلى ما يزيد على سبعة ملايين دينار. ولا شك أن الجبايات المستخلصة من التجارات والطرق التجارية كانت تشكل نسبة كبيرة من هذا الدخل.

وبما أن الضرائب المفروضة على التجارات كانت تؤخذ في بعض الأحيان عيناً -خاصة في الحبوب[4] -فقد أقامت الدولة الأموية مخازن كبيرة لاستقبال وجمع تلك الجبايات العينية عرفت باسم " الأهراء"[5] تختص بخزن الجبايات العينية، المترتبة على الأسواق والبضائع والموانىء، ومختلف التجارات، وأفرد لها خطة خاصة من خطط الدولة عرفت باسم " أمانة الأهراء"[6] .وأطلق على من يتولى مهمة الإشراف على هذه الخطة اسم "الأمين" أو "أمين الأهراء"[7] . وربما أطلق عليهم "الإهرائيين"[8] . ويعتبر هذا الأمين من كبار موظفي الدولة ومن خدم الخلافة، ومهمة هذا الأمين حصر جبايات الدولة العينية، وحفظها في هذه المخازن الكبيرة، ومن ثم تصدر إليه أوامر الخليفة بأوجه الصرف، ومقداره[9] . وقد أقيمت هذه المخازن في عواصم الدولة (قرطبة -الزهراء -الزاهرة) وغيرها من المدن الأندلسية[10] .

ولا شك أنه كان يدخل إلى هذه المخازن من الجبايات المأخوذة من التجارات الواردة إلى المدن الأندلسية -سواءً كانت هذه التجارات قادمة من خارج الأندلس، أو منقولة بين المدن الأندلسية -الشيء الكثير[11] .

---

(1) ابن سعيد: المغرب، ج1، ص 46، المقرى: نفح الطيب، ج1، ص 144.

(2) المصدر نفسه، ج1، ص 363.

(3) البيان المغرب: ج2، ص 231، 232.

(4) العذري: ترصيع الأخبار، ص 93، البكري: المسالك والممالك، ج2، ص 902 -ص 121. المقري: نفح الطيب، ج2، ص 80.

(5) ابن حيان: المقتبس (ش) ص 72. والأهراء: جمع هُرْى: وهو بيت كبير يجمع فيه طعام السلطان. (انظر: الفيروزآبادي: القاموس المحيط، ص 1734. ابراهيم أنيس وآخرون: المعجم الوسيط، ج2، ص 983).

(6) ابن حيان: المصدر نفسه (ش) ص 72.

(7) ابن حيان. المصدر نفسه (ش) ص 72.

(8) ابن حيان: المصدر نفسه (ش) ص 198.

(9) التهامي الهاشمي: نظم وإدارة بني أمية (مجلة المناهل) ص 384.

(10) ابن خاقان: مطمع الأنفس، ص 393.

-ابن عذارى: البيان المغرب، ج2، ص 276. المقري: نفح الطيب، ج2، ص 114.

(11)الطاهري: دراسات وبحوث في تاريخ الأندلس، ص 83.

- Olivia Constable: Trade and traders in Muslim Spain (Combridge University Press) PP: 126 - 127.

2 - تمهيد الطرق وتأمينها :

ولم تقتصر جهود الدولة الأموية في دعم وتنشيط الحركة التجارية في البلاد على رفع الضرائب والمكوس المختلفة، والتخفيف منها، بل عمدت إلى إنشاء الطرق، وربط المدن الأندلسية بعضها ببعض بطرق ميسرة وآمنة. وقد بذلت الدولة في ذلك جهوداً كبيرةً، وصرفت مبالغ مالية كثيرة، إذ تميزت الأندلس في معظم مناطقها بطبيعة جغرافية شديدة التركيب حيث تكثر السلاسل الجبلية الوعرة، والوديان السحيقة[1]، التي أصبحت ملجاءً آمناً وسهلًا لقطاع الطرق والخارجين على الدولة[2] .كما تميزت الأندلس بكثرة المجاري المائية بها، كالأنهار التي تشق المدن الأندلسية مثل نهر تاجه، ونهر آنة، ونهر الوادي الكبير وغيرها، كل هذا أسهم بدور فاعل في زيادة صعوبة الطرق البرية والنهرية التي تربط المدن الأندلسية ببعضها، والتي تربط الأندلس بالخارج. واستدعى ذلك من الدولة الأموية بذل جهودٍ كبيرة في إقامة القناطر على هذه الأنهار لربط شقي المدينة الواحدة ببعضها[3] . وقد تنوعت هذه القناطر فمنها ما أقيم على أقواس من الحجارة مثل قناطر طليطلة[4]، وقرطبة[5]، وسرقسطة[6]، وماردة[7]، ومنها ما هي متحركة بنيت على سفن، مثل قنطرة مرسية[8]، وقنطرة بلنسية[9] .

وتنوعت جهود الإدارة الأموية في هذا المجال ما بين إصلاح وترميم للطرق التجارية السابقة التي كانت معروفة وقائمة من قبل، وما بين إنشاء لطرق جديدة مستحدثة.[10] وقد برزت في هذا المجال جهود كل من الأمير هشام بن عبد الرحمن، والأمير عبد الرحمن الأوسط، والخليفة عبد الرحمن الناصر، والحاجب المنصور بن أبي عامر -كما سيتضح لنا لاحقاً -ونظراً لأهمية قنطرة قرطبة المقامة على نهر الوادي الكبير [11] . فقد اهتم بها الأمراء الأمويون

(1) J.Vial: La Peninsula Iberica, P:26 - 27.

(2) العذري: ترصيع الأخبار، ص 11، ص 107. الإدريسي: نزهة المشتاق، ج2، ص 562.

(3) السيد عبد العزيز سالم: في تاريخ وحضارة الإسلام في الأندلس، ص 24.

(4) الحميري: الروض المعطار، ص 393. أرسلان: الحلل السندسية، ج1، ص 423.

(5) المقري: نفح الطيب، ج2، ص 27.

(6) الحميري: الروض المعطار، ص 317.

(7) الحميري: المصدر نفسه، ص 518.

(8) الإدريسي: نزهة المشتاق، ج2، ص 559.

(9) العذري: ترصيع الأخبار، ص 18.

(10) Imamuddin: The Economic Hisotry, PP: 261 - 262.

(11)مجهول: أخبار مجموعة، ص 63، ابن عذارى: البيان المغرب، ج2، ص26.ابن خلدون: العبر، ج4، ص 152.

وتعهدوها بالإصلاح والترميم. وكان أول من بدأ ذلك منهم هو الأمير هشام (الرضي) إذ رأى الأهمية الكبرى لهذه القنطرة، وما بدأت تعانيه من تهدم وخلل، فأمر بإصلاحها: "وأنفق في إصلاحها أموالاً عظيمة وتولى بناءها بنفسه"[1]. وحين فرغ من هذا العمل انتشر في الناس إشاعة مفادها أن الأمير لم يقدم على هذا العمل إلا ليأمن حين عبوره عليها في رحلات نزهته، وصيده: "فحلف حين بلغه ذلك ألا يجوز عليها إلا لغزو أو مصلحة"[2] دفعاً للشبهة، وتأكيداً لحسن النية.

كما اهتم الأمير عبد الرحمن الأوسط بهذه القنطرة، وقام بتجديدها، وترميم ما يحتاج إلى ترميم منها مرة ثانية[3]. وأصبحت تلك القنطرة " من أعظم آثار الأندلس وأعجبها"[4] وكانت تمثل شرياناً مهماً في حياة قرطبة، ومعبراً رئيساً في الحركة التجارية بها، حتى وصفها ابن حيان[5] بأنها: " أم قرطبة المرضعة، ومفضى سبلها المتشعبة، وجماع معايشها المختلفة". كما يفصح عن أهمية هذه القنطرة ذلك المقترح الذي قدم إلى الأمير عبد الرحمن الأوسط من قبل بعض من شاهد ولاحظ قوة الحركة التجارية الوافدة عبر تلك القنطرة إلى أسواق قرطبة، وكثرة الأحمال العابرة لها، حيث اقترح على الأمير أن يفرض على تلك الأحمال والتجارات ضرائب لمصلحة خزينة الدولة، وعلل ذلك بقوله: "لو رسم على الدواب والأحمال التي تعبر عليها رسم لاجتمع من ذلك مال عظيم"[6].

وتوارث حكم بني أمية الاهتمام بتلك القنطرة والعناية بها، ففي كل مرة تتأذى تلك القنطرة أو بعض حناياه من جراء جرف السيول لها يبادر الحكام إلى إصلاحها وترميمها من جديد[7]. وكلما زادت الحركة التجارية في الأندلس تقدماً ونمواً، كلما زاد اهتمام الحكام الأمويين بها، ففي سنة 351هـ/962م وفي بداية حكم الخليفة الحكم المستنصر ظهر خلل في بعض الأرجل التي تقوم عليها القنطرة: " التي أثر فيها الماء على تطاول الأمد"[8]. فأمر الخليفة

---

(1) ابن عذاري، البيان المغرب ج2، ص 66.

(2) ابن الخطيب، المصدر نفسه، ق2، ص 12، المقري: المصدر نفسه، ج1، ص 324.

(3) المقري: نفح الطيب، ج1، ص 332. السيد عبد العزيز سالم، في تاريخ وحضارة الإسلام في الأتدلس، ص 225.

(4) المقري: المصدر نفسه، ج2، ص 27.

(5) المقتبس (ش) ص 65.

(6) ابن سعيد: المغرب، ج1، ص 51.

(7) ابن عذارى: البيان المغرب، ج2، ص 211، 213. السيد عبدالعزيز سالم: قرطبة حاضرة الخلافة، ج1، ص 199.

(8) ابن حيان: المصدر نفسه (ح) ص 58.

بمباشرة إصلاح تلك الأرجل وترميمها، وإبعاد عادية السيول عنها: "بعمل سد محكم الصناعة ،... بحاشية النهر الأعظم بقرطبة لصق الجسر، ليدفع جرية الماء"[1].

وتتبع الحكام الأمويون الطرق والقناطر على امتداد بلاد الأندلس، وامتدت إليها يد الإصلاح والترميم والبناء، فقام الأمير عبد الرحمن الأوسط في سنة 224هـ/838م بإصلاح قنطرة سرقسطة[2]. وحين استولى الخليفة عبد الرحمن الناصر على مدينة طليطلة وأعادها إلى حوزة الدولة الأموية في عام 320هـ/932م[3] . كان أول عمل قام به حين دخل إلى المدينة أن أمر بإعادة بناء القنطرة القائمة على النهر (نهر تاجة): "التي منها يدخل إليها، وقد كانت ساءت، وتمكن الحصر الشديد من أهلها"[4] . وكان من نتائج ذلك العمل أن " أطمأنت بأهل طليطلة الدار، وأنسوا بالقرار، وفتحوا أسواقهم"[5] مما يفصح عن الأهمية الكبيرة لهذه القنطرة، ومدى تأثيرها في الحركة التجارية في المدينة التي أغلقت أسواقها بسبب خراب تلك القنطرة.

وكان للمنصور بن أبي عامر حاجب الخليفة هشام المؤيد جهود كبيرة في إنشاء الطرق وبناء القناطر على الأنهار، لتسهيل ربط المدن بعضها ببعض، وتأمين انسياب الحركة التجارية في يسر وسهولة. حيث قام في عام 378هـ/988م بإنشاء قنطرة جديدة على نهر الوادي الكبير في قرطبة، نظراً لازدياد نمو المدينة، واتساع الحركة بها، وقد استمر البناء في هذه القنطرة إلى عام 389هـ/998م وصرف فيها مبالغاً مالية وصلت إلى ألف دينار من خزينة الدولة[6] .

وكان لإقامة هذه القنطرة أثر بالغ في ازدياد وسهولة الحركة التجارية بقرطبة، وأسهمت بدور في ربط أجزاء المدينة ببعضها: "فعظمت بها المنفعة وصارت صدراً في مناقبة الجليلة"[7] .

وفي مدينة استجة أقام المنصور بن أبي عامر قنطرة على نهر شنيل، وصرف عليها مبالغ مالية كبيرة: "فسهل بها الطرق الوعرة، والشعاب الصعبة"[8] .

(1) ابن حيان: المقتبس (ح) ص 58.
(2) العذري: ترصيع الأخبار، ص 24. -ابن عذارى: المصدر نفسه، ج2، ص 85.
(3) ابن حيان: المقتبس (ش) ص 317-322. ابن عذارى: البيان المغرب، ج2، ص 206-208.
(4) ابن حيان: المصدر نفسه (ش) ص 319.
(5) ابن حيان: المصدر نفسه (ش) ص 320.
(6) ابن عذارى: المصدر نفسه، ج2، ص 288.
(7) ابن عذارى: المصدر نفسه، ج2، ص 288.
(8) ابن عذارى: المصدر نفسه، ج2، ص 288.

كما حظيت مدينة طليطلة -ذات الأهمية السياسية والاقتصادية -بنصيب وافر من اهتمامات الحاجب المنصور بن أبي عامر، إذ أصدر في عام 387هـ/997م، أمراً إلى والي طليطلة خلف بن محمد العامري يقضي بإعادة بناء قنطرة طليطلة التي كانت قد هُدمت أثناء حكم الأمير محمد بن عبد الرحمن على إثر ثورات أهل طليطلة في عهده[1].

ولم تبين المصادر هل هذه القنطرة التي أمر الحاجب المنصور بإعادة بنائها، هي نفس القنطرة التي كان الخليفة عبد الرحمن الناصر قد جددها في عام 320هـ/932م أم أنها قنطرة أخرى كانت تقوم على نفس النهر، وسواءً أكانت نفس القنطرة أم أخرى جديدة فلا بدَّ أن الحركة التجارية في هذه المدنية قد أفادت من إعادة بناء هذه القنطرة، إذ كانت مدخلاً للتجارات القادمة إلى المدينة عن طريق هذا النهر[2] .

إلى جانب ذلك أفادت مدن أندلسية أخرى من جهود الحكام الأمويين وحجابهم، المتمثلة في إنشاء القناطر الجديدة، وترميم وإصلاح القديمة منها، ومن هذه المدن، مدينة غرناطة، التي رممت قناطرها الأربع المقامة على نهر شنيل[3] . ومدينة طلبيرة حيث رممت قنطرة السيف المقامة بهذه المدينة[4] .

كذلك اهتمت الدولة الأموية بالطرق البرية اهتماماً كبيراً، وأولتها رعاية خاصة، وكان، الخليفة الحكم المستنصر من أشد حكام البيت الأموي اهتماماً وعناية بهذه الطرق، ومن جهوده في ذلك ما ذكره ابن حيان[5]، من أن الخليفة قام في يوم الأحد لثلاث عشرة بقيت من ربيع الأول من عام 361هـ/971م بجولة تفقد فيها الربض الشرقي لمدينة قرطبة، ولاحظ أثناء مروره (بقرن مرمل) [6] -الذي كان يربط بالمدينة طريق ضيقة تقوم على جانبيها عدد

(1) انظر عن هذه الثورات: ابن خلدون، العبر، ج4، ص 167-169. المقري: نفح الطيب، ج1، ص 157، ص335. وانظر عن بناء هذه القنطرة: السيد عبد العزيز سالم، في تاريخ وحضارة الإسلام، ص 225.

(2) ابن غالب: فرحة الأنفس، ص 288، -الحميري: الروض المعطار، ص 393.

(3) الزهري: كتاب الجغرافية، ص 96.

(4) مجهول: ذكر بلاد الأتدلس، ص 52، 53.

- Imamudin: The Economic History of Spain. P:261.

(5) المقتبس: (ح) ص 67-68.

(6) ورد هذا الاسم " قرن مرمل" لدى ابن حيان (المقتبس (ش) ص 67). بينما ورد لدى الخشني باسم "فرن بريل" (قضاة قرطبة، ص 117). وحينما عدد ابن بشكوال أرباض قرطبة ذكر أن الشرقية منها سبعة ومنها "ربض قرن برِّيل" (المقري: نفح الطيب، ج2، ص 14). ويبدو أن هذه الاختلافات في هذا الاسم هي نتيجة تصحيفات من النساخ لمسمى أحد أرباض قرطبة الشرقية، ولعل ما ذكره المقري نقلاً عن ابن بشكوال هو الأقرب إلى الصحة.

من الحوانيت التجارية. لاحظ الخليفة شدة ازدحام المارة على هذا الطريق، مما يكون سبباً في وقوع بعض المارة، والأحمال التجارية، في الخندق المصاقب لهذا الطريق، كما لاحظ أن مما يزيد من شدة ازدحام هذا الطريق وجود الحوانيت على جانبي هذه المحجة، وقيام حركة البيع والشراء بها، لذلك أمر من فوره بابتياع هذه الحوانيت من أصحابها بالثمن الذي يوافقهم، لا يضارون في أثمانها، ثم أمر بهدمها وتوسيع الطريق في مواقع هذه الحوانيت: " كيما تتسع بالناس , وتؤمن مضرتها .. فنفذ ذلك سريعاً[1]".

ولا شك أن هذا العمل من قبل الخليفة الحكم المستنصر، وتوسيعه لهذه الطريق التي تربط بعض أحياء المدينة بقلب المدينة وأسواقها، سيؤدي إلى رفد الحركة التجارية الواردة إلى قرطبة، أوالصادرة منها عن هذا الطريق، فتمر فيها الأحمال التجارية بيسر وسهولة، وقد عبر ابن حيان عن المنفعة الكبيرة التي عادت على الناس عامة والتجار والتجارات خاصة من جراء هذا العمل بقوله: "وعظمت به المنفعة"[2] كما أن تعويضه لهؤلاء التجار المالكين للحوانيت التي نزعت ملكيتها بالثمن الذي يطلبونه دليل على تقدير الخليفة لأهمية مواقع هذه الحوانيت، وشدة تمسك أصحابها بها، لذلك أمر أن تدفع لهم المبالغ التي يطلبونها مهما بلغت[3]، وفي هذا إرضاء لأنفسهم، وحفظ لتجاراتهم وأموالهم كما أن فيه تحقيق لمصلحة أكبر، ومنفعة أعم وأعظم.

وفي العام نفسه وبالتحديد في الثامن من شهر جمادى الأولى أقدم الخليفة الحكم المستنصر على عمل آخر كان له أثر هام في ازدياد الحركة التجارية بسوق قرطبة، وافساح الطريق للواردين والصادرين ببضائعهم إلى السوق العظمى بقرطبة. حيث أصدر الخليفة أمره إلى صاحب السوق والشرطة أحمد بن نصر[4]، بالإشراف على توسيع المحجة العظمى بسوق قرطبة، وهذه المحجة كان تشق قرطبة من باب القنطرة[5] في الجنوب، إلى باب ابن

(1) ابن حيان: المقتبس (ح) ص 67-68.

(2) المصدر نفسه (ح) ص 68.

(3) ابن حيان: المصدر نفسه (ح) ص 67.

(4) أحمد بن نصر بن خالد من أهل قرطبة، وأصله من طليطلة، يكنى أبا عمر. درس على يدي أسلم بن عبد العزيز، ومحمد بن عمر بن لبابه، وقاسم بن أصبغ وغيرهم من كبار فقهاء المالكية وجلس لتدريس الموطأ بقرطبة، وكان ممن سمعه منه الخليفة هشام المؤيد بالله. ولي أحكام الشرطة والسوق وقضاء جيان للخليفة الحكم المستنصر. توفي في رجب سنة سبعين وثلاثمائة من الهجرة. انظر (ابن الفرضي، تاريخ العلماء، ج1، ص 62-63).

(5) يقع هذا الباب في جنوب قرطبة في جهة القبلة منها، ويعرف بباب القنطرة نسبة إلى القنطرة القائمة على نهر الوادي الكبير، والواقعة إلى جواره، ويعرف أيضاً بباب الوادي، وباب الجسر وباب الصورة أو الشكل نسبة إلى

عبد الجبار[1] في الشمال الشرقي، وتخترق السوق العظمى للمدينة[2]. وهي شريان رئيس في الحركة التجارية بالمدينة[3]. إذ تفد منها إلى السوق العظمى بقرطبة تجارات كبيرة، وتصدر منها إلى خارج قرطبة. وكانت في بادىء الأمر ضيقة تزدحم بالناس والتجارات والمتبايعين، فأمر الخليفة بهدم الحوانيت المقامة على جانبي هذه الطريق، وتوسيعها، وإصلاحها. وقد قام صاحب الشرطة والسوق بتنفيذ العمل الذي كلفه به الخليفة على الوجه الذي حُدَّ له[4]. فاتسع بذلك سوق المدينة، وانفسح المجال لحركة التجارة الصادرة والواردة إلى المدينة. حيث كانت هذه الطريق تقوم بدور رئيس في حركة التجارة بالمدينة وتتفرع منها دروب وأزقة كثيرة تفضي إلى أبواب المدينة المختلفة.

ولم تقتصر جهود الدولة الأموية على انشاء القناطر، وشق الطرق الجديدة وإصلاح القديمة منها وتوسيعها، بل قاموا بتأمينها بالحراسات الدائمة للمحافظة عليها، وعلى عابريها ومنع قطاع الطرق واللصوص من إخافة عابري السبل، واستخدمت فرق من الشرطة لحراستها وتشعباتها[5]. وركزت الدولة على حماية الطرق التي لا تقوم حولها مدن ولا قرى، وربما تمر في أرض قفر، حيث يكثر بها اللصوص، ومن أشهرها الطريق الذي يربط بين عقبة شقر[6] ومدينة الرابطة[7]. حيث رتبت الدولة نقطة حراسة ثابتة على تلك الطريق[8].

تمثال قديم كان قائماً عليه، وبان المحجة العظمى لكون الطريق العظمى التي تشق المدينة من الشمال إلى الجنوب تنتهي عنده (انظر: ابن غالب: فرحة الأنفس، ص 296، المقري: نفح الطيب، ج2، ص 14، التهامي، الأبواب بالأندلس، القسم الأول (الرباط، 1979م)، ص 24-27.

(1) وينسب هذا الباب إلى عبد الجبار بن الخطاب بن مروان مولى مروان بن الحكم [التهامي، الأبواب بالأندلس ص 9) ويعرف أيضاً بباب طليطلة حيث يخرج منه الطريق الرابطة بين قرطبة وطليطلة [السيد عبد العزيز سالم، قرطبة حاضرة الخلافة، ج1 ص 173] ويعرف أيضاً بباب رومية حيث تخرج منه الطريق التي تربط الأندلس بايطاليا وتنتهي في روما (المقري: نفح الطيب، ج2، ص 14).

(2) ابن القوطية: تاريخ افتتاح الأندلس، ص 79، البكري: المسالك والممالك، ج2، ص 900.

(3) انظر عن تفصيلات هذه الطريق الفصل الرابع من البحث.

(4) ابن حيان: المقتبس (ح) ص 71.

(5) Imamuddin: The Economic History, P: 261.

(6) شقر: جزيرة شقرتقع في شرق الأندلس، بالقرب من شاطبة، وبينها وبين بلنسية ثمانية عشر ميلًا ولا يدخل إليها في الشتاء حين اشتداد الأمطار الأعلى مراكب، ويعبر إليها في الصيف على مخاضة . وتكثر بها الفنادق والأسواق(الحموي، معجم البلدان ج3، ص 354-355، الحميري: الروض المعطار، ص 349-350) ولها عقبة صعبة المرقى، لا يقدر أحد على جوازها راكبا (الإدريسي: نزهة المشتاق، ج2، ص 265).

(7) مدينة الرابطة: مدينة في شرق الأندلس بينها وبين المرية مرحلة (25 ميل) (الإدريسي: نزهة المشتاق، ج2، ص 562).

(8) الإدريسي: المصدر نفسه، ج2، ص 562.

واستكثرت الدولة من نقاط الحراسة لتأمين الطرق التجارية التي تمر في مناطق الصراعات التي تقوم بين الدولة وبين الثائرين عليها . كالطرق التي تربط تدمير[1] بما جاورها من مناطق الأندلس، والتي كثر قطع الطريق بها، ونهب العابرين لها أثناء اشتداد الثورات بها في عهد الأمير عبد الرحمن الأوسط، فطاول أولئك الثوار بالحملات حتى "قطع عاديتهم"[2] وأمن السبل بذلك الاقليم، وكالطرق التي تربط وسط الأندلس وشمالها بجنوب الأندلس الذي قامت فيه ثورة عمر بن حفصون في أواخر عصر الإمارة وبداية عصر الخلافة. والذي كان يهدد بقوة القوافل التجارية العابرة لها[3] . ومع أن سلطان الدولة قد ضعف في عهد الأمير عبد الله بن محمد، وكثر الثوار بأقاليمها فإن الأمير كانت له جهود كبيرة في سبيل حفظ أمن الطرق وردع قطاع الطريق. واهتم بصفة خاصة بالطريق الغربي الرابط بين قرطبة واشبيلة -الذي كثر به قطاع الطرق -فوالى إخراج الحملات إليه لتأمينه، وقطع عادية المنتزين به ومنع قطاعها من إخافة القوافل القادمة إلى قرطبة بالمير والتجارات، أو المغادرة لها إلى اشبيلة وغيرها من موانىء غرب الأندلس[4] . وبذل الخليفة عبد الرحمن الناصر جهوداً كبيرة في سبيل تأمين السبل في بلاده عموماً من اللصوص " الذين كانوا يغاورون من قرب منهم، ويغدرون على من مر بهم من رفاق المسلمين وطالبي المعاش، ومستجبلي المير[5] ".

وحين عقد الخليفة الحكم المستنصر لأبي العيش بن أيوب بن بلال رئيس قبيلة كتامة -على قومه، في شهر رمضان من عام 362هـ/972م. -الذين عاهدوه على طاعة الدولة وتبعيتها -كان من ضمن فقرات هذا العقد وجوب قيامه بتأمين السبل بأرضه، ومتابعة قطاعها حيث "أمره أن يقمع أهل العداء والظلم، وقاطع السبل، حتى تأمن طرق المسلمين بأرضه، فلا تهتك حرمة، ولا تستهلك نهمة، ولا يبطل حق"[6].

---

(1) تدمير (Tudmir) هي كورة في شرق الأتدلس، وتقع إلى الشرق من كورة جيان، وتمتد إلى سواحل البحر المتوسط، ومن أشهر مدنها أوريولة التي كانت قاعدتها، ومدنية مرسية التي بنيت في عهد الأمير عبد الرحمن بن الحكم (الأوسط) وعرفت الكورة باسمها "كورة مرسية" من حينها ومدنية لورقة وغيرها. وهي كورة جامعة لخيري البر والبحر،وبها معادن متنوعة. انظر: العذري: ترصيع الأخبار، ص 4-5. ابن غالب: فرحة الأنفس، ص 284-285.

(2) ابن عذارى: البيان المغرب، ج2، ص 83.

(3) ابن حيان: المقتبس (ط) ص 120-121. -ابن عذارى: البيان المغرب، ج2، ص 114.

(4) ابن حيان: المصدر نفسه (ط) ص 70-71، ص 114.

(5) ابن عذارى: المصدر نفسه، ج2، ص 168.

(6) انظر صورة هذا العقد كاملة في: ابن حيان: المقتبس (ح) ص 111-114.

والعبارة تدل على مدى حرص الخليفة على تأمين الطرق التجارية الرابطة بين الأندلس والمغرب ومنع قطاعها من إخافة وإرعاب القوافل والبضائع التجارية المارة بها إلى الأندلس والعكس. مما سيؤدي إلى نمو التجارة وتقدمها، كما سيؤدي إلى ارتباط البلاد الأندلسية بعضها ببعض في يسر وسهولة، وتسهيل عمليات الانتقال بين الأندلس والمغرب وفق نظام مواصلات آمنٍ. يليق بالحركة التجارية المزدهرة التي شهدتها هذه البلاد.

وحرصت الدولة على صيانة المسالك البريبة التي تربط الأندلس بأوروبا عبر ممرات جبال البرت والتي تعرف باسم "الأبواب[1]" التي يدخل منها إلى فرنسا وما وراءها من أوروبا[2].

واهتمت الدولة بالطرق البحرية اهتماماً كبيراً، وحرصت على تأمينا من القراصنة البحريين، أو القوى المعادية لها في البحر المتوسط من أساطيل النصارى أو الرافضة[3]. وخاضت في سبيل ذلك حروباً كبيرة مع العبيديين وأعوانهم في بلاد المغرب[4].

واستحدث الأمير عبد الرحمن الأوسط منصباً إدارياً لمراقبة السواحل، والأخذ بأسباب الحيطة والحذر والحرص على تأمين الموانئ الأندلسية من الغارات المفاجئة، وعين له موظفين مختصين، يجوبون السواحل الأندلسية " عيوناً على البحر للأمير عبد الرحمن بن الحكم"[5]. ويسارعون في إشعار الدولة بأي خطر يهدد السواحل والموانئ.

وفي سنة 234هـ/848م استخدم الأمير عبد الرحمن الأوسط القوة العسكرية لتأمين الطرق البحرية الرابطة بين الأندلس وجزر البليار، حيث "أغزى الأمير عبد الرحمن اسطولاً من ثلاثمائة مركب إلى أهل جزيرتي ميورقة ومنورقة لنقضهم العهد، وإضرارهم بمن يمر إليهم من مراكب المسلمين"[6] وقد نجحت تلك الحملة العسكرية في تحقيق أهدافها . وتأمين المراكب

(1) ابن غالب: فرحة الأنفس، ص 287.

(2) الطاهري: عامة قرطبة، ص 125.

- Jackson: The Making of Medicval Spain, London, PP: 22 - 25.

(3) ابن حيان: المقتبس (م)، ص 144 -المقتبس (ش) ص 88.

(4) لقبال موسى: حركة الصراع بين الأمويين والفاطميين (المؤرخ العربي) ص 33، ص 36.

(5) ابن الفرضي: تاريخ العلماء، ج1، ص 337. وقد أورد اسم أحد هؤلاء العيون وهو عبد المجيد بن عبد الصمد من أهل رية. وكان شيخاً فاضلاً كما وصفه ابن الفرضي، ولم يحدد سنة وفاته ولا سنة تعيينه في هذا المنصب (تاريخ العلماء، ج1، ص 337).

(6) ابن حيان: المقتبس (ح) ص 144. قد تكون هناك مبالغة كبيرة في عدد المراكب الحربية هنا، حيث لازال الأسطول الأموي في مراحل التأسيس ؟

البحرية المختلفة إلى تلك الجزر من الأندلس، أو المغادرة إلى المغرب من موانىء الأندلس المقابلة لتلك الجزر والعكس[1].

وقد جمع الخليفة عبد الرحمن الناصر بين استخدام القوة العسكرية والوسائل الدبلوماسية في تأمين الطرق التجارية البحرية حتى غلب الأمويون على غرب البحر المتوسط وأصبحت " لا تجري في البحر جارية إلا لأهل الطاعة فقط.. فملك البحر، وأحكم شأنه، وأمَّن ضرر السفن المختلفة فيه"[2] .

وفي الجانب الدبلوماسي، أقام الخليفة الناصر علاقات ود وصداقة مع الدول المعاصرة له ووصل رسل البيزنطيين[3] والفرنجة[4] والإمارات النصرانية في شمال الأندلس[5]، بالإضافة إلى سفراء حكام بعض الجزر البحرية[6]، والإمارات الايطالية[7] فضلًا عن سفراء البلاد الإسلامية[8] إلى قرطبة تخطب ود الدولة الأموية، وتبرم الاتفاقات السياسية والتجارية مع الدولة الأموية، وقد كان من ضمن أهداف تلك الوفود والرسل تأمين الطرق التجارية المختلفة من وإلى الأندلس[9]، مما كان له أثر بالغ في نمو وتطور التجارة في الأندلس الأموية.

3 - رفع المظالم وإنصاف التجار :

تنمو التجارة وتزهر في ظل العدالة، وترتكس تحت نير الظلم والجور والطغيان، وعلى ذلك فإن تحقيق العدالة ورفع الظلم عن أهل التجارات والأسواق ركيزة أساسية في تحقيق الأمن التجاري، الذي يمثل مرتبة متقدمة في سلم مسئوليات الدولة الحاكمة، فبتحقيقه تنمو التجارة، ويزدهر الاقتصاد، ويقبل التجار من الآفاق مطمئنين على أنفسهم وأموالهم، واثقين من عدالة الحاكم وإنصافه، مطمئنن إلى عدالة الدولة، وترفعها عن إستلاب أو ابتزاز أموالهم بغير حق، وفي غيابه يختل الميزان، وتضعف الأسواق، ويولي التجار مدبرين بأموالهم وبضائعهم، باحثين عن مواضع أخر تحقق لهم فيها العدالة والأمن.

---

(1) ابن سعيد: المغرب، ج1، ص 49.
(2) ابن حيان:المقتبس (ش) ص 88.
(3) ابن سعيد: المغرب، ج2، ص 57-59. ابن خلدون: العبر، ج4، ص 166.
(4) ابن خلدون: العبر، ج4، ص 183. المقري: نفح الطيب، ج1، ص 317.
(5) ابن حيان: المقتبس (ش) ص 336. -ابن عذاري: البيان المغرب، ج2، ص 85.
(6) ابن حيان: المقتبس (ش) ص 485.
(7) ابن حيان: المقتبس (ش) ص 478. والزهري: كتاب الجغرافية، ص 77.
(8) راجع تفاصيل هذه السفارات وأثرها التجاري في الفصل الخامس من البحث .
(9) ابن حيان: المصدر نفسه، (ش) ص 454.

ولقد أدرك أغلب حكام بني أمية في الأندلس هذه الحقيقة، فرعوها حق رعايتها، وحرصوا على رفع الظلم عن التجار، ومنع المتطاولين الذين يتجرأون على اغتصاب أموالهم – سواءً أكانوا من قرابة الحاكم وخاصته أو خدمه ومواليه أو من سواهم – فمنعهم أغلب الحكام من ذلك – باستثناء فترات الاضطرابات السياسية – وأنصفوا التجار منهم، وإذا ما حدث شيء من ذلك فإن مجالس القضاء مفتوحة لكل متظلم، وما أن يصدر حكم القاضي حتى يبادر الحكام في إنفاذ أحكام القضاة كما جاءت دون تدخل منهم أو محاباة . واستوى في ذلك التجار الأندلسيون وغيرهم[1]، وتجار المسلمين وغير المسلمين[2].

ومن أمثلة ذلك حكم القاضي محمد بن بشير[3] الصادر ضد الأمير الحكم بن هشام في

شأن "أرحاء[4] القنطرة" حيث كان مجموعة من أهل التجارات -تجارة الحبوب -قد أقاموا لهم أرحاء على قنطرة قرطبة لطحن الحبوب، وبما أنه كان يعبر تلك القنطرة كثير من أحمال الحبوب[5] فقد كان موقع تلك الحوانيت مميزاً ومهمًا. ويبدو أن الأمير قد استولى على تلك الحوانيت من أصحابها، بعد أن دفع لهم فيها مبالغ غير مرضية، مما جعلهم يتقدمون بالشكوى إلى القاضي -رحمه الله -الذي نظر إلى القضية بعدل وأمانة ثم سجل فيها وأشهد، ثم ابتاعها للأمير الحكم بعد ذلك ابتياعاً صحيحاً"[6] فما كان من الأمير إلا أن رضي حكمه ونفَّذه بل وامتدحه وشكر القاضي عليه، حيث كان الأمير يقول بعد ذلك: " رحم الله محمد بن بشير فقد أحسن فيما فعل بنا على كره منا، كان في أيدينا شيء مشتبه فصححه لنا، وصار حلالاً طيبا، فطاب لنا ملكه"[7] .

---

(1) ابن حيان: المقتبس (ح) ص67، ابن عذارى: البيان المغرب، ج2، ص 289، المقري: نفح الطيب، ج1، ص394.

(2) الخشنى: قضاة قرطبة، ص 155.

(3) محمد بن بشير بن شراحيل المعافرى، أصله من باجة، طلب العلم بقرطبة حتى أخذ منه بحظ وافر، كان في حداثته كاتباً للقاضي مصعب بن عمران، ورحل إلى المشرق للحج وطلب العلم، ولقي الإمام مالك بن أنس وجالسه وسمع منه، ولاه الأمير الحكم بن هشام قضاء الجماعة بقرطبة خلفاً للقاضي المصعب بن عمران. وكان قد ولي القضاء مرتين، وكان فيهما صلباً في الحق، لا يجامل فيه أبداً. توفي سنة 198هـ/813م. انظر: الخشنى: قضاة قرطبة ص 73-88. الضبي بغية الملتمس، ج1، ص 88-90).

(4) الرَّحا والرِّحى: الأداة التي يطحن بها. وهي حجران مستديران يوضع أحدهما على الآخر ويدار الأعلى على قطب. والجمع أرْح، وأرحاء، وأرحية. انظر: (ابراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط، ج1، ص 335).

(5) ابن سعيد: المغرب، ج1، ص 51.

(6) الخشنى: قضاة قرطبة، ص 75. الضبي: بغية الملتمس، ج1، ص 89.

(7) الخشنى: المصدر نفسه، ص 75.

ومثل ذلك الحكم الذي أصدره القاضي سليمان بن أسود[1] ضد الأمير محمد بن عبد الرحمن حينما كان والياً لابيه على مدينة ماردة. حيث قدم أحد تجار اليهود بجارية حسناء من جليقية إلى أسواق مدينة ماردة واشتط في سومها، وزاد في ثمنها، مما جعل الأمير يدَّس بعض غلمانه لاختلاس الفتاة من التاجر اليهودي الذي لجأ إلى القاضي لرفع ظلامته، فبعث القاضي إلى الأمير الذي أنكر ما ادعاه عليه اليهودي بقوله له: "إن هذا اليهودي الضعيف لا يقدر أن يدعى على الأمير بباطل، وقد شهد عندي قوم من التجار . فليأمر الأمير بإنصافه"[2] فما كان ن الأمير في نهاية الأمر إلا أن أستجاب ورضخ لحكم القاضي، وأعاد الجارية إلى اليهودي[3] . بل ارتفعت مكانة القاضي سليمان ابن أسود عنده وعظمت منزلته، حتى إذا ولي الحكم في الأندلس بعد أبيه عينه قاضياً للجماعة بقرطبة[4] .

ويستمر إنصاف التجار، حتى إذا كان عهد الأمير عبد الله بن محمد -آخر الأمراء -بلغ الاهتمام بالتجارة وأهلها ومتابعة شؤنها مبلغاً كبيراً، وأصبح الأمير يتابع بنفسه دقائق أمور الأسواق وأهل التجارة حتى بلغ به الاهتمام أن يحكم: " للمرأة في غزلها، والحمَّال في ثمن ما يحمله، والدَّلال في ثمن ما ينادى عليه"[5] .

---

(1) هو سليمان بن أسود بن يعيش بن سليمان الغافقي. من أهل قرطبة كان قاضياً بماردة، ثم ولي القضاة بقرطبة للأمير محمد بن عبد الرحمن مرتين وكان رجلاً صالحاً متقشفاً، صليباً في أحكامه، مهيبا. وظل قاضياً إلى أن توفي الأمير محمد سنة 273هـ/886م . انظر: الخشنى: قضاة قرطبة، ص 155 -169. ابن الفرضي: تاريخ العلماء، ج1، ص 218).

(2) النباهي: تاريخ قضاة الأندلس المسمى "المرقية العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا" تحقيق: لجنة احياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة (بيروت، دار الآفاق الجديدة، 1400ه/1980م). ص 57.

(3) النباهي: المصدر نفسه، ص 56.

(4) الخشنى: المصدر نفسه، ص 155.

(5) ابن سعيد: المغرب، ج1، ص 185. لقد انتقد الخليفة عبد الرحمن الناصر جده الأمير عبد الله بن محمد في سياسته تلك، ورأى أن نزوله إلى العامة من أهل الأسواق والتجارات ونحوهم، والنظر في قضاياهم من قبله مباشرة أمراً يذهب هيبة الحاكم، ويضعف قوته، ويشغله عن كبار الأمور ومهماتها . والحقيقة أن هذه السياسة التي انتهجها الأمير عبد الله كانت ترمي إلى تأليف قلوب الناس، واستمالتهم إليه، وكسب عونهم وتأييدهم، وإيجاد نوع من التلاحم بين العامة والحاكم لتوحيد الصف الداخلي، في وقت أصبحت فيه الدولة في أمس الحاجة إلى مثل هذه السياسة لمواجهة الثوار المتكاثرين ضدها. وهي نفس السياسة التي انتهجها الأمير عبد الرحمن الداخل أثناء حكمه حيث " كان يقعد للعامة، ويسمع منهم، وينظر بنفسه فيما بينهم، ويتوصل إليه من أراده من الناس، فيصل الضعيف منهم إلى رفع ظلامته إليه دون مشقة". (انظر: المقري: نفح الطيب، ج1، ص 38). ولعل تشابه الظروف السياسية بين عهد الأميرين هو ما جعلهما ينتهجان نفس السياسة -مع أنها الحق والواجب شرعاً -بينما كان لتغير الظروف السياسية، وتمكن الأمر لعبد الرحمن الناصر، وهدوء البلاد في عهده دور في نقده لتلك السياسة.

وفي عصر الخلافة الأموية الذي شهد ذروة التقدم التجاري في الأندلس الأموية حرص الحكام أيضاً على توفير الأمن التجاري للتجار في الأندلس بانصافهم، وحفظ أموالهم، وعدم الاعتداء عليها أو السماح لمن تسول له نفسه المساس بأموالهم. وتشير المصادر في هذا الصدد إلى عدد من الحوادث التي وقعت إبان ذلك العصر، نشير إلى بعض منها على سبيل الإيضاح والتمثيل فحينما احتاج الخليفة عبد الرحمن الناصر إلى مساعدة تجار حضرته، وإمدادهم له ببعض أموالهم، تلطف اليهم في الطلب، وعرض عليهم حاجة الدولة إلى ذلك، دون تعسف منه، أو تطاول على أموالهم، أو مصادرة لحقوقهم، فنال منهم ما يبتغيه بطيب نفس وأمدوه بما يحتاج إليه عن قناعة ورضا[1] .وفي أيام الحاجب المنصور بن أبي عامر وقعت حادثتان تدلا دلالة بالغة على حرص ولاة الأمر على رفع الظلم عن التجار وإنصافهم. فقد أشار كل من ابن عذارى[2] والمقري[3] إلى أن نزاعاً نشب بين أحد التجار المغاربة الذي قدم إلى الأندلس بتجارته وبين أحد فتيان الحاجب ابن أبي عامر وهو "الفتى الكبير المعروف بالميورقي... وهو يومئذ أكبر خدم المنصور، وإليه أمر داره وحرمه"[4] فلزم الفتى اليمين في تلك القضية، فرفض أدائها، وظن أن جاهه يمنع من إحلافه"[5] فرفع التاجر المغربي أمره إلى الحاجب محمد بن أبي عامر الذي أمر من فوره من حمل الفتى إلى القاضي فأنصف التاجر منه. ولم يكتف المنصور بذلك بل " قبض نعمته منه ونفاه"[6]. عقابا له.

وحينما رفع أحد تجار الجواهر القادمين من عدن[7] إلى المنصور بن أبي عامر يشكو ضياع ماله وفقده، أمر المنصور بإجراء تحقيق شامل في الأمر والتحري والتدقيق والبحث عن المال، حتى تم الحصول عليه وأعاده إلى التاجر (فصاح التاجر طرباً، وكاد يطير فرحاً) [8] . ثم قال ممتدحاً الحاجب المنصور ومشيراً بعدالته: "والله لأبثَّنَّ في الأقطار عظيم ملكك ولأبيِّنَّ أنك

(1) ابن عذارى: البيان المغرب، ج2، ص 225-226.
(2) المصدر نفسه، ج2، ص 289-290.
(3) المصدر نفسه، ج1، ص 394.
(4) ابن عذارى: المصدر نفسه، ج2، ص 289.
(5) ابن عذارى: البيان المغرب، ج2 ،ص 289.
(6) المقري، نفح الطيب، ج2، ص 394.
(7) عدن: مدينة مشهورة وميناء مقصود في جنوب الجزيرة العربية على شاطىء بحر الهند وهي أقدم أسواق العرب (الهمداني: صفة جزيرة العرب، تحقيق: محمد علي الأكوع (الرياض، دار اليمامة، 1397هـ/1977م، ص 70). وكانت بلد تجارة تجتمع بها التجار من كل مكان. وتبعد عن صنعاء إلى الجنوب مسافة 68 فرسخاً (204 ميل) (الحموي: معجم البلدان، ج4، ص 89-90).
(8) ابن عذارى: المصدر نفسه، ج2، ص 292. المقري: المصدر نفسه، ج1، ص 397.

تملك طير عملك، كما تملك آنسها فلا تعتصم منك، ولا تؤذي جارك"[1].

وقاومت الدولة النصب والاحتيال والتدليس، ومما ذكرته المصادر في ذلك أن رجلاً كان يدلس في كتب الوثائق، وأنه عقد وثيقة باطل على أحد التجار في سوق قرطبة، فتقدم التاجر إلى قاضي قرطبة محمد بن بشير. "فلما صح لديه تدليسه أمر بقطعه فقطعت يده"[2]. وفي إنفاذ هذا الحكم على هذا المدلس المتطاول على أموال التجار رادع قوي لكل من يعلم بهذا، من التطاول أو الكذب والتدليس لابتزاز أموال التجار.

وفي يوم الجمعة لأربع بقين من شعبان من عام 360هـ/970م تمت معاقبة أحد المحتالين على التجار، المتطاولين على أموالهم، ونبه الناس لخطره، وحثوا على عدم المتاجرة معه، وشهر اسمه، ونودى عليه بعد صلاة الجمعة على باب الصدقة بغربي جامع قرطبة "أيها الناس هذا أحمد بن عمر.. اللص الفاسق، المستهلك لأموال المسلمين، فأعرفوه، واجتنبوه، وتحفظوا منه .. قد بدا في معاملته للناس، ومتاجرته إياهم منه قبح سريره، وباطن سوء، واستهلاك كثير"[3].

وظل المنادي ينادي عليه في السوق الكبرى بقرطبة يومين متتابعين، يمر به على أهل كل صنعة، وعلى طبقات التجار في السوق، حتى يُعلم أمره، ويُحتذر، ثم بعد ذلك أمر الخليفة بالقائه في السجن[4]. ولا شك أن مثل هذه الاجراءات تشعر التجار بالأمان، وتزيد من ثقتهم بالدولة وتبين لهم حرص الحكام على حفظ أموالهم وتجاراتهم، وهي في الوقت نفسه رادع قوي لكل من يفكر في المساس بأموال التجار.

4 - تنظيم الأسواق :

أولت الدولة الأموية الأسواق اهتماماً كبيراً، وقامت بتنظيمها تنظيماً دقيقاً حتى تسهل عمليات البيع والشراء، ومن ذلك أنها وضعت لأهل كل سلعة موضعاً مخصصاً بهم، يعرضون فيه سلعتهم[5]. ومنعت وقوف الدواب في داخل الأسواق وفي الطرقات المؤدية إليها، حتى

(1) ابن عذاري: المصدر نفسه، ج2، ص 292. المقري: المصدر نفسه، ج1، ص 397.
(2) النباهي: تاريخ قضاة الأندلس، ص 48.
(3) ابن حيان: المقتبس (ح) ص 19-20.
(4) ابن حيان: المقتبس (ح) ص 20.
(5) العذري: ترصيع الأخبار، ص 86، ابن عذارى: المصدر السابق، ج2، ص 42.

لا تضيق الطريق، أو توسخ المواقع، بل يجب أن تنزل أحمالها ثم تخرج إلى خارج السوق[1]. كما منع الحطَّابون (حمالوا الحطب) من التجول في الأسواق بأحمالهم، كي لا يؤذوا الباعة والمتسوقين[2] . وحظرت إقامة الحوانيت على جوانب الطرق الضيقة المفضية إلى الأسواق[3]، وحددت أنواع ومقادير المكاييل والموازين التي تناسب كل سلعة، وأمر الباعة بالتزامها[4] . كما قاومت الدولة الغش التجاري من قبل التجار والباعة سواءً أكان عن طريق الاحتكار[5]، أم عن طريق الغش في السلع التجارية كالزيادة أو النقص في الموازين، أو كخلط السلعة الرديئة بالجيدة، ونحو ذلك[6] .

وأقامت الدولة موظفين مختصين لمتابعة الأسواق، والإشراف عليها إشرافاً مباشراً، وعلى رأس هؤلاء الموظفين " صاحب السوق"[7] الذي استقل عن مهام صاحب الشرطة في بداية حكم الأمير عبد الرحمن بن الحكم وقد أُعطي صلاحيات واسعة متشعبة لا تغادر صغيرة ولا كبيرة مما يقع في السوق الا شمتلها[8] .

وكان هذا الموظف يقف على رأس نظام إداري وأمني يختص بالأسواق، ويشمل إلى جانب صاحب السوق، عدداً من الأعوان المحتسبين الذين كانت لهم اليد الطولى في متابعة عمليات البيع والشراء، في داخل الأسواق الأندلسية، والمحافظة على سلامة الأسواق من التجارات والبيوع المحرمة[9] . وقد اختار من يتولون هذه المهمة بعناية وحرص، وكانوا -في الأغلب -من أهل العلم والفقه[10] .

---

(1) ابن فرحون: تبصرة الحكام، ج2، ص 91. ابن عبدون: رسالة في القضاء والحسبة، ص 33.

(2) ابن سلمون الكتاني: العقد المنظم للحكام، ج2، ص 87، ص 90، ص 91.

(3) ابن حيان: المقتبس (الحجي) ص 71.

(4) يحيى بن عمر: أحكام السوق، ص 35. ابن عبدون: آداب الحسبة، ص 39، الونشريسي: المعيار، ج6، ص 423 - 424.

(5) الونشريسي: المصدر نفسه، ج6، ص 425.

(6) الجرسيفي: رسالة في الحسبة، ص 125.

(7) راجع عنه الفصل الرابع (نظم الأسواق).

(8) محمد خلاف: وثائق في شؤون الحسبة في الأندلس، مستخرجة من مخطوطة الأحكام الكبرى لابن سهل، ط1، (القاهرة: المركز العربي الدولي للاعلام، 1985م)، ص 43.

(9) سنفصل الحديث عن هؤلاء الأعوان ودورهم في مراقبة الأسواق في الفصل الرابع من البحث إن شاء الله.

(10) ابن عبد الرؤوف: آداب الحسبة والمحتسب، ص 69 -70. الشيزري: نهاية الرتبة في طلب الحسبة. تحقيق: السيد الباز العريني، ط2، (بيروت: دار الثقافة، 1401هـ/1981م) ص 6-10. ابن الأخوة: معالم القربة في أحكام الحسبة، تحقيق: محمد محمود شعبان وصديق أحمد عيسى، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1976م)، ص 51-53.

كما شمل هذا النظام القضاة الذين كانوا يقيمون في أسواق الأندلس للإفتاء فقد عمدت الدولة إلى تعيين قضاة ثابتين، يقيمون في مواقع معروفة وبارزة في وسط الأسواق، مهمتهم الإجابة عن استفسارات أهل السوق والفصل في القضايا الفقهية التي قد تطرأ لأهل التجارات، ويحتاجون فيها إلى المفتي مما سبق تفصيله أعلاه[1] .

كما شمل هذا النظام، أمناء التجارات، حيث عين لأهل كل تجارة أمين يتولى إدارة شؤونهم، والاهتمام بأمور سلعتهم وما تتطلبه[2] . كما يتولى ترتيب مواقعهم في الأسواق، والمطالبة بما يحتاجه أهل هذه السلعة، من قبل المشرفين على هذا النظام. وإليه تصل التوجيهات، من قبل مشرفي الأسواق، الأعلى رتبة منه، وهو بدوره ينقلها إلى أهل سلعته[3]. كما يتولى هذا الأمين الفصل في قضايا وخلافات أهل سلعته، فإذا ما أعجزته نقلها إلى من يعلوه من موظفي السوق وهكذا[4] .

واهتمت الدولة الأموية بأمن الأسواق، والمحافظة عليها، وعلى أموال وبضائع التجار بها، فقامت بتعيين حراسات دائمة في الأسواق لا تغادرها[5] . وحددت فرقاً للحراسات الليلية يقوم بها عدد من الحراس عرفوا باسم "الدرابين"[6] يطوفون الليل في الدروب التي كان لها أقفال تغلق بها بعد العتمة[7] . ونظراً لما شهد عهد الأمير عبد الرحمن الأوسط من نمو وتقدم في الحركة التجارية في البلاد، فقد استحدث فرقة من الشرطة عرفت باسم "شرطة العدو" كما ذكر ابن حيان[8]. ويرى أحد الباحثين المحدثين[9] أن هذه الفرقة من الشرطة كانت تستخدم وسيلة أسرع في القبض على اللصوص أو الفارين من الأحكام باستخدام الخيل، وأنها كانت تتولى حماية التجار والأفراد من أخطار السلب والنهب على الطرق الموصلة من الكور إلى البادية أو بين الكور، وأنها كانت فرقة تتبع لإحدى الشرطتين الكبرى أو الصغرى[10].

---

(1) انظر: العوامل الدينية، ص 97.
(2) الشيزري: المصدر نفسه ص 12.
(3) الجرسيفي: رسالة في الحسبة، ص 125.
(4) ابن سعيد: المغرب، ج1، ص 185.
(5) الخشنى: قضاة قرطبة، ص 47.
(6) المقرى: نفح الطيب، ج1، ص 207.
(7) المقرى: نفح الطيب، ج1، ص 207.
(8) المقتبس (م) ص 176.
(9) محمد عبد الوهاب خلاف: تاريخ القضاء في الأندلس، ط1 (القاهرة: المؤسسة العربية الحديثة، 1413هـ/1992م)، ص 473.
(10) محمد خلاف: المرجع نفسه، ص 477.

وعلى هذا تكون مهمة "شرطة العدو" هي حراسة الطرق خارج المدن، وتتبع اللصوص ومطاردتهم بها . أما حراسة الأسواق والطرق في داخل المدينة فقد كانت من مهام الشرطة الصغرى كما يرى حسين مؤنس[1].

وظل الوضع على ذلك حتى عهد الخليفة عبد الرحمن الناصر .. الذي استحدث ما عرف باسم "الشرطة الوسطى" وكان استحداث هذه الخطة في سنة 317هـ/929م[2]، حيث يقول ابن حيان[3] في حوادث هذه السنة: "فيها اخترع الناصر لدين الله في خطط الملك خطة الشرطة الوسطى بين الشرطتين العليا والصغرى، ولم تكن قبله، فكان أول من رسمها وثلث عددها، ولم يكن قبله سوى اثنتين الكبرى والصغرى". ويرى بروفنسال[4] أن المهام التي أنيطت بهذه الشرطة المستحدثة، متابعة القضايا المتعلقة بالتجار والتجارات أو ما يسميه "بالطبقة البرجوازية" التي ضمت فيما ضمت التجار. حيث رأى الخليفة عبد الرحمن الناصر الحاجة ماسة بعد توسع المدينة وكثرة أسواقها، وتبحر تجاراتها أن يستحدث هذه الشرطة، وقد أسهم استحداثها في رفد الحركة التجارية، وتأمين التجار على تجاراتهم وأموالهم، وقوة متابعة اللصوص، ومنع إخافة الأسواق، أو الاعتداء عليها "فأمن فيها التجار بأموالهم، وقصد إليها الناس من أقطارهم"[5].

وبلغ من اهتمام الحكام الأمويين بالتجار والأسواق، أن قاموا بمتابعة قضايا أهل السوق، وتولى الفصل فيما قد يشجر بينهم من خلافات، وحددوا لبعض فئات التجار والعاملين في الأسواق مقدار الأجر أو الربح الذي يأخذونه كما فعل الأمير عبد الله بن محمد[6] . وفي هذا دليل كبير على اهتمام حكام الدولة الأموية بالتجارة وأهلها.

وكثيراً ما تعرضت التجارات والأسواق الأندلسية للنوازل والجوائح والإبتلاءات التي كانت تؤثر في الحركة التجارية تأثيراً بالغاً، ولم تكن الدولة الأموية تقف مكتوفة الأيدي

(1) ابن الآبار: الحلة السيراء، ج1، ص 233-234، حاشية 2.
(2) ابن حيان: المقبتس (ش) ص 252، ابن عذارى: البيان المغرب، ج2، ص 202.
(3) المصدر نفسه: (ش) ص 252.
(4) Espana Musulmana, PP: 156 - 157.
(5) العذري: ترصيع الأخبار، ص 86.
(6) ابن سعيد: المغرب، ج1، ص 185. وقد رأى الخليفة عبد الرحمن الناصر أن ذلك مما يشغل الخليفة عن معالي الأمور ومهامها ويذهب هيبته. وأصدر أمراً إلى أهل الأسواق بالالتزام بالنظام الاداري الموضوع للأسواق، وعدم تجاوزه من قبل من أراد التظلم بل يجب أن يرفع ظلامته إلى أمين السوق، فإن أنصفه وإلى رفعها إلى صاحب السوق وهكذا . ومن تجاوز ذلك عوقب وأُدب. (انظر: ابن سعيد، المغرب، ج1، ص 185).

حيال هذه النوازل، بل تسارع إلى تخفيف آثارها، والمساعدة في محو الأضرار التي تنتج عنها، ومن أمثلة ذلك ما قام به الخليفة عبد الرحمن الناصر في عام 324هـ/935م، حينما شب حريق عظيم في سوق قرطبة، احترقت فيه أسواق الخطّ، وحوانيت العطارين والحرارين، والصوافين، والشقاقين، "فكان حريقاً عظيماً، يعيد الشأو في اعتدائه"[1] فتدخل الخليفة الناصر من فوره لتخفيف الأضرار الناتجة عن هذا الحريق، وأمر بإعادة بناء الحوانيت المنهدمة - خاصة حوانيت الخطّ، فبنيت بأحسن ما كانت عليه، وجعل لها سُقف الخشب المقرمدة. وذلك على نفقة الدولة، واكتملت بذلك -كما يقول ابن حيان[2] -محاسن سوق قرطبة، وزادت الحركة التجارية بها، وحمد أهل تلك التجارات صنيع الخليفة.

وفي سنة 361هـ/971م، تقدم تجار البز (البزازين) إلى الخليفة الحكم المستنصر يشكون إليه ضيق الموقع المخصص لهم في سوق قرطبة الكبرى، وأنه قد ضاق بهم وببضائعهم، ويلتمسون توجيه الخليفة بتوسيع تلك السوق - مما يفصح عن رواج تلك التجارة وتقدمها - فما كان من الخليفة إلا أن بادر بالاستجابة لطلبهم، وأمر من حينه بتشكيل هيئة للنظر فيما يصلح سوقهم، ويحقق رغباتهم، تكونت من صاحب المدينة وصاحب الشرطة وأعوانهما، وبعد نظرهم أمر الخليفة بهدم دار البرد الواقعة صدر سوق البزازين، وتوسيع السوق في موضعها، وأُمر صاحب الشرطة والسوق بالإشراف على إنجاز ذلك العمل، الذي توسعت به تلك السوق، وحقق به مطلب التجار الذين " بلغوا بتبوئها أملاً قضى وطرهم" كما يقول ابن حيان[3] .

5 - بناء الأسطول:

إن الامتداد الساحلي للدولة، وما حباها الله به من ملائمة مرافئها للملاحة، إلى جانب التناسب بين تعداد السكان وطول السواحل. كل هذه عوامل مهمة في بناء القوة البحرية لأي دولة[4] . تلك القوة التي يعتمد عليها النشاط التجاري بشكل كبير[5] .

وكانت الشرارة التي أوقدت عزم حكام الدولة الأموية على تدعيم الأسطول وتطويره وفتحت أعينهم على الخطر الكبير الذي يمكن أن يصيب بلادهم من جراء ترك السواحل بدون

(1) ابن حيان: المقتبس، (ش)، ص 383.
(2) ابن حيان: المصدر نفسه (ش) ص 383.
(3) المصدر نفسه (ح) ص 66.
(4) ألفرد ميهان: تأثير القوى البحرية على التاريخ، ص 38.
(5) السيد عبد العزيز سالم والعبادي: تاريخ البحرية الإسلامية، ج1، ص 3.

حماية بحرية، هي غزو النورمان الشماليين (المجوس) [1] -كما تسميهم المصادر الإسلامية[2] لبلاد الأندلس الغربية في عام 229هـ/843م[3]. حيث هاجمت أساطيل هؤلاء الغزاة الشماليين سواحل الأندلس الغربية وصعَّدت في نهر الوادي الكبير، حتى وصلت إلى اشبيلية وهاجمتها، وأحدثت بها أضراراً بالغة[4].

وإذا كان الأسطول الأندلسي الأموي قد أُنشئ في البداية كقوة عسكرية، ووضع له مراسي محددة على شواطىء البحر المتوسط مثل المرية ومالقة[5]، ومراسي على المحيط الأطلسي مثل الأشبونة[6]، فإن إنشاء هذا الأسطول أسهم بدور كبير في تطوير الحركة التجارية في الأندلس، حيث ربط الأندلس ببقية بلدان العالم الإسلامي وغير الإسلامي، وأصبحت مراكز صناعة الأسطول على الشواطىء الأندلسية موانىء ومراكز تجارية مهمة، خدمت الحركة التجارية، واستقبلت وصدرت من وإلى الأندلس. وحمل الأندلسيون عبرها منتجات بلادهم الزراعية والصناعية لتسويقها في بلاد المغرب الإسلامي، بل وتجاوزتها إلى بلاد السودان الغربي[7]. كما وصلت منتجات الأندلس -بواسطة هذا الأسطول -إلى بلدان العالم الإسلامي في المشرق مثل مصر والشام والعراق وخراسان وغيرها[8]. كما وصلت إلى بلاد الفرنجة وإلى جزر البحر المتوسط المختلفة[9].

وجلب إلى الأندلس بواسطة سفن هذا الأسطول منتجات الشرق وطرائفه[10]. ونتيجة لهذا النشاط التجاري الذي ربط الأندلس مع بلدان العالم الإسلامي عن طريق الأسطول،

---

(1) انظر: ابن عذارى: المصدر نفسه، ج2، ص 87-88. المقري: نفح الطيب، ج1،ص 330-331. عبد الرحمن الحجي: التاريخ الأندلسي ط1 (القاهرة، دار الاصلاح، 1403ه /1983م)، ص 227-240. أحمد بدر: دراسات في تاريخ الأندلس، ص 150، حاشية 1.

(2) ابن الأثير: الكامل في التاريخ، ج5، ص 272. ابن الآبار: الحلة السيراء، ج2، ص 372. الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج8، ص 260-261. ابن خلدون: المصدر نفسه، ج4، ص 665.

(3) ابن القوطية: المصدر نفسه، ص 109-110. -ابن سعيد: المغرب، ج1، ص 49، ابن الخطيب: أعمال الأعلام، ج2، ص 20.

(4) ابن عذارى: المصدر نفسه، ج2، ص 87-88. المقري: المصدر نفسه، ج3، ص 330.

(5) الرشاطي: اقتباس الأنوار، ص 59.

(6) الزهري: كتاب الجغرافية، ص 85. بروفنسال: سلسلة محاضرات في تاريخ الأندلس، ص104.

(7) مجهول: ذكر بلاد الأندلس، ص 62-67 . البكري: المسالك والممالك، ج1، ص 61.

(8) ابن حوقل: صورة الأرض، ص 78، مجهول: الاستبصار، ص 133، خليل السامرائي، أثر العراق الحضاري (المؤرخ العربي) ص 128.

- Imamudin: Commercial Relation, P:7.

(9) Jackson: The Making of Medicval Spain, P:24 - 25.

(10) ابن حوقل: المصدر نفسه، ص 78. البكري: المصدر نفسه، ج2، ص 722، 736، 757.

وجدت جاليات أندلسية أقامت بصورة مؤقتة أحياناً، وبصورة دائمة في أحيان أخر، في مدن وموانىء المغرب الإسلامي[1]، بل ونتج عن هذا قيام موانىء تجارية جديدة على شواطىء بلاد المغرب أسسها التجار الأندلسيون المختلفون إلى تلك البلاد[2] .

وتمكن الأمويون بفضل هذا الأسطول القوي -بعد فضل الله تعالى -من السيطرة على الموانىء الشمالية للمغرب الأقصى مثل مدينتي سبته[3] وطنجة[4]، واستطاعوا بذلك فتح أبواب جديدة لتجارة الأندلس، والهيمنة على الطرق التجارية العابرة نحو موانىء غرب أفريقيا[5]، فضلاً عن سيطرتهم على طرق القوافل التجارية البرية المتجهة من مناطق المغرب الأقصى إلى غرب أفريقيا عبر الصحراء الكبرى ومنافذها[6]. وتدفق بذلك ذهب السودان الغربي إلى الأندلس، وأصبحوا بذلك سادة الجزء الغربي من البحر المتوسط عسكرياً وتجارياً[7] .

وكان من آثار سيادة الأساطيل الإسلامية على البحر المتوسط، والتي اشترك في تحقيقها إلى جانب الأسطول الأموي الأندلسي، أساطيل الأغالبة والعبيديين، -رغم ما كان يقع بينها من معارك بحرية[8] -انتعاش التجارة الدولية في البحر المتوسط ما بين شرقه وغربه، وتجددت حيوية كل من سورية ومصر، وجلب الرخاء إلى الأندلس، وإلى ما كان يتبع بني أمية من بلاد المغرب الشمالية[9] .

(1) البكري: المسالك والممالك، ج2، ص 738. مجهول: الاستبصار، ص 133-134.
(2) الحميري: الروض المعطار، ص 612.وانظر الفصل الخامس من البحث " العلاقات التجارية مع المغرب".
(3) انظر: ابن حيان: المقتبس (ش) ص 288-299، المقري: نفح الطيب، ج1، ص 219.
(4)طنجة: وتسمى أيضاً طنجة البيضاء (مجهول: الاستبصار، ص 139) مدينة قديمة على شاطىء المحيط الأطلسي وبالقرب من نهاية مضيق جبل طارق القريبة، تبعد إلى الغرب من سبتة بمقدار ثلاثين ميلاً (الحسن الوزان: وصف أفريقيا، ج1، ترجمة: محمد حجي ومحمد الأخضر.ط2 (دار الغرب الإسلامي 1983م)، ص 313-315). وهي مرسى مهم في بلاد المغرب، كما أنها مشتهرة بانتاج الحنطة والشعير وسائر الحبوب.ورخص الأسعار (ابن حوقل: صورة الأرض ص 80).
(5) ابن حوقل: صورة الأرض، ص 82. أبو الفداء: تقويم البلدان، ص 133.
(6) هاشم العلوي القاسمي: مجتمع المغرب الأقصى حتى منتصف القرن الرابع الهجري، (المغرب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1415هـ/1995م) ص 227.
(7) عبد العزيز فيلالي، العلاقات السياسية بين الدولة الأموية في الأندلس ودول المغرب ط2، (الجزائر د.ت) ص 101. - عبد الهادي التازي، العلاقات المغربية الأندلسية (مجلة المناهل: عدد 29، السنة الحادية عشرة: 1404هـ -1984م) ص 424.
(8) سوف يأتي تفصيل الحديث عن ذلك في الفصل الخامس من البحث -إن شاء الله -.
(9) لويس، القوى البحري والتجارية، ص 260-261.

وأسهم إنشاء الأسطول في حمل منتجات الأندلس إلى غرب أوروبا عبر المحيط الأطلسي، كما جلب الأسطول الأموي إلى بلاد الأندلس منتجات غرب أوروبا من القصدير والسيوف وغيرها[1] . وقام التجار الأندلسيون - بإعادة تصدير منتجات غرب أوروبا من موانئ الأندلس إلى بلدان العالم الإسلامي، في الوقت الذي نقلوا فيه منتجات العالم الإسلامي إلى الغرب الأوربي، مما جعل الأندلس بفضل أسطولها القوي - بعد فضل الله - تمثل همزة وصل بين العالم الإسلامي وغرب أوروبا عبر المحيط الأطلسي والبحر المتوسط[2] .

وقد تزامن إنشاء وتطور الأسطول الأموي، مع الحرية الاقتصادية التي انتهجها حكام الدولة الأموية، فلم ترتبط الحركة التجارية -إلى حد ما -بالتوجهات السياسية، فبرغم العداء القائم بين الدولة الأموية في الأندلس، والدولة العباسية في الشرق الإسلامي -مثلاً -اختلفت سفن الأسطول الأندلسي عبر البحر المتوسط تحمل منتجات المشرق المتنوعة، بل بعث بعض الحكام الأمويين مندوبين من قبلهم لجلب بعض تحف المشرق وطرائفه إلى قصور بني أمية في قرطبة والزهراء[3] . وزادت الحرية التجارية في عهد الخليفة عبد الرحمن الناصر، فرغم العداء الشديد الذي كان بين دولته وبين العبيديين في بلاد المغرب ومصر، فإن سفن الأسطول الأندلسي ظلت غادية ورائحة بين الأندلس وتلك البلدان تحمل في ذهابها منتجات الأندلس المتنوعة إلى بلاد المغرب ومصر، وتعود مثقلة بمنتجات تلك البلاد[4] .

ويضاف إلى ما سبق من عوامل قدمتها الدولة لرفد حركة التجارة وتطويرها في الأندلس، ما كان للدولة من جهد في تشجيع الزراعة والصناعة وتطويرها في مختلف مدن الأندلس، مما كان له أثره الواضح على تقدم التجارة وتطورها. حيث لم تعد الصناعة والزراعة ذات طابع استهلاكي تقتصر على حاجة أهل البلد فقط، بل صارت تكون فائضاً يعد للتصدير[5] . سواءً نقلت هذه المنتجات من منطقة إلى منطقة في داخل الأندلس[6] . أو صدرت إلى خارج الأندلس[7] . إذ

(1) لومبار: الإسلام في مجده الأول، ص 167-177.

(2) لومبار: المرجع نفسه، ص 177.

(3) المقري: نفح الطيب، ج2، ص 14-15.

(4) ابن الفرضي: تاريخ العلماء، ج1، ص 321، 322، ج2، ص 57، ابن بشكوال: الصلة ج1، ص 166-167. ابن بسام: الذخيرة ق 4، م1، ص 85.

(5) بوتشيش: أثر الاقطاع، ص 320.

(6) أبو الفداء: أحسن التقاسيم، ص 234.

(7) المقري: المصدر نفسه، ج1، ص 140-142.

اضطر الحكام في سبيل تطوير الزراعة -مثلاً-إلى بعث مندوبين من قبلهم إلى المشرق الإسلامي لجلب أنواع من الفاكهة لم تكن معروفة من قبل في الأندلس، تم زراعتها، واستصلاحها حتى عمت أجزاء كبيرة من الأندلس[1] . وواكب هذا التطور الزراعي في الأندلس تطور صناعي جيد، خاصة في مجال صناعة النسيج[2] .مما أسهم بدور رئيس في وجود نشاط تجاري واسع. لا يمكن أن يقوم دون الاعتماد على زراعة مزدهرة، وصناعة متقدمة[3] .

ومع ما أسهمت به الدولة الأموية من أعمال لرفد وتطوير الحركة التجارية في الأندلس، فقد اتخذ بعض حكام الدولة من الإجراءات ما يمكن أن يُعدَّ ذا أثر سلبي على سير التجارة، ومن ذلك احتكار تجارة بعض السلع النادرة - مثل وبر السمور[4] - ومنع تصديرها إلى خارج الأندلس، نظراً لحاجة قصورهم إليها[5] . ورغم لك فقد عمد بعض التجار إلى المجازفة وعدم الالتزام بتلك التعليمات - طلباً للربح الوفير - وعمدوا إلى تصدير مثل هذه السلع سراً إلى خارج الأندلس[6] .

كما منع بعض الحكام تصدير بعض المنسوجات الفاخرة، والثياب الرفيعة الثمن التي يصل ثمن الثوب منها إلى ألف دينار[7] . كما حُضر تصدير بعض الأسلحة ومواد البناء وغيرها، وعينت الدولة عرفاء مختصين لمراقبة هذه السلع[8] . وإلى جانب هذا أقدم بعض الحكام الأمويين على بعض الاجراءات التي كان أثرها سلبياً على التجارة والتجار، خاصة في أوقات الثورات والحروب - مما سيأتي بيانه لاحقاً - .

وقصارى القول فإن الدولة الأموية في الأندلس اتخذت عدداً من الإجراءات -التي سبق الحديث عن بعضها -والتي أسهمت بدور رئيس في تنشيط الحركة التجارية في الأندلس، وتطويرها، حتى أصبحت الأندلس في عهد الدولة الأموية مقصداً لطلاب الرزق والسعة والمكسب ومحطة للقوافل التجارية البرية والبحرية، واستطاعت الدولة أن ترسي قواعد بنية

(1) ابن حجاج: المقنع في الفلاحة، تحقيق: صلاح جرار، وجاسر أبو صفية، منشورات مجمع اللغة العربية الأردني (1402هـ/1982م) مقدمة المحققين، ص أ -ب .المقري: نفح الطيب، ج2، ص 15-16.

(2) ابن حوقل: صورة الأرض، ص 105، 109، ابن الخطيب: أعمال الأعلام، ج2، ص 20.

(3) خليل السامرائي: أثر العراق الحضاري (المؤرخ العربي)، ص 127-128.

(4) السمور: حيوان ثديي لاحم، سميك الفراء، بني اللون، أو أسود مشوب بالرمادي أوالبني، وهو هام لتجارة الفراء. (انظر: الموسوعة الميسرة م1 (بيروت: دار نهضة لبنان، 1406هـ/1986م)، ص 1016.

(5) الاصطخري: المسالك والممالك، ص 35. ابن خرداذبه: المسالك والممالك، ص 92.

(6) الاصطخري: المصدر نفسه، ص 35.المقري: نفح الطيب،ج1، ص 187-188.

(7) الاصطخري: المصدر نفسه، ص 35.

(8) الطاهري: عامة قرطبة، ص 129.

تجارية متينة توزعت حسب مراكزها في عدد من المدن المختلفة، كان في مقدمتها العاصمة قرطبة -التي بلغ عدد حوانيتها في عهد الخليفة هشام المؤيد ثمانون ألف وأربعمائة وخمسه وخمسون حانوتاً[1] -ثم الموانىء الأندلسية كالمرية، والجزيرة الخضراء، ومالقة وغيرها[2] . ثم امتدت لتغطي معظم المدن الأندلسية، بل وتتجاوزها إلى خارج حدود الأندلس فتصل إلى بلاد الروس شرقاً[3] وإلى الجزر البريطانية غرباً[4] وإلى أعماق السودان الغربي وبلاد النوبة في أفريقية[5] فضلًا عن بلدان العالم الإسلامي.

ثالثاً: علاقات التجار بحكام بني أمية

كان من نتائج اهتمام الحكام الأمويين بالتجارة، وتشجيعهم لها، أن قامت علاقات حميمة وصلات ودية بين التجار الذين أرتادوا الأسواق الأندلسية -من أندلسيين وغيرهم -وبين حكام الدولة الأموية، وقد تطورت هذه الصلات والعلاقات إلى أن أصبح بعض التجار يقدم بتجارته إلى قصور الحكام مباشرة، ليعرض عليهم ما استطاع جلبه من التحف النادرة، والسلع المتميزة، فيأخذ الحكام وحاشيتهم ما يشاؤون منها، ثم ينصرفون إلى أسواق المدينة، ببقية تجارتهم ويحدد لهؤلاء التجار موعد يجتمعون فيه بباب الحاكم فيدفع إليهم الأموال التي يستحقونها مقابل ما أُخذ من بضاعتهم[6] .

وتشير المصادر إلى بعض التجار الذين بلغوا من الثراء درجة عالية حتى شبه بالملوك "يقف الوصفاء على رأسه، يشبه بالملوك"[7] وكان كثير التردد على حكام بني أمية، يأتيهم ويأتونه، ويصل إليهم في كل وقت يريده. بل واصبح بعض هؤلاء التجار من ندماء وجلساء الحكام، كمحمد بن سعيد المعروف بابن السَّليم الذي "احتجن أموالاً كثيرة"[8] من خلال عمله بالتجارة والذي كان من أكبر جلساء الخليفة عبد الرحمن الناصر[9] .

(1) المقري: نفح الطيب، ج2، ص 81.

(2) ابن غالب: فرحة الأنفس، ص 283، 294، مجهول: ذكر بلاد الأندلس، ص 61-62، 68، 72.

(3) ابن خرداذبة: المصدر نفسه، ص 154.

(4) الزهري: كتاب الجغرافية، ص 111. -ابن الفقيه: كتاب مختصر البلدان، ص 84. -لومبار: الإسلام في مجده الأول، ص 167 .

- Constable: Trade and Traders, P:177.

(5) الزهري: المصدر نفسه، ص 120.

(6) ابن عذارى: البيان المغرب، ج2، ص 291.

(7) عياض: ترتيب المدارك، ج3، ص 153-154.

(8) ابن عذارى: المصدر نفسه، ج2، ص 225.

(9) ابن عذارى: المصدر نفسه، ج2، ص 225-226.

وعمد بعض حكام بني أمية إلى إيصال هؤلاء التجار إليهم، ومشاورتهم في بعض أمور الدولة وخاصة ما يتعلق بالاقتصاد والتجارة فقد ذكرت المصادر[1] أن التاجر محمد ابن موسى الرازي[2] كانت تربطه بأمراء بني أمية علاقات قوية، وكان يقدم من المشرق بتجارته إلى الأندلس فيفد " على الملوك من بني مروان بالأندلس تاجراً"[3].

وكان من بين مستشاري الخليفة الحكم المستنصر ومن ذوي الرأي، الذين يقربهم إليه، التاجر محمد بن سليمان بن نقوره[4]، وقد أصبح أثيراً لدى الخليفة، نافذ الرأي لديه[5].

وبلغ من توثق العلاقات بين حكام الدولة الأموية، وبين بعض التجار، أن تم استشارة بعض منهم في تعيين أو عزل بعض موظفي الدولة ومنهم القضاة، بل وينزل الأمير عند رأي هؤلاء التجار. فعندما أراد الأمير عبد الرحمن الأوسط عزل القاضي يحيى بن معمر[6]، عن القضاء -على إثر خلاف حصل بينه وبين فقهاء قرطبة، وعلى رأسهم يحيى بن يحيى الليثي - أمر الأمير عبد الرحمن باستحضار "وجوه التجار فيسألوهم عن يحيى بن معمر"[7] وحينما أشاروا بعزله، أمر الأمير بتنفيذ ذلك وعزل القاضي[8].

ونظراً لتمتع بعض التجار بقدرات دبلوماسية، ومهارات تفاوضية، فقد حرص الحكام الأمويون على الإفادة من ذلك في خدمة الدولة، ومصالحها. فهذا الأمير محمد بن عبد الرحمن

(1) ابن الأبار: التكملة، ج2، ص 155. المراكشي: الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، السفر الثامن، القسم الأول، تحقيق: محمد بن شريفه (المغرب: أكاديمية المملكة المغربية، 1984م)، ص 360.

(2) محمد بن موسى بن بشير الرازي الكناني، أصله من بلاد الري، كان يقدم على ملوك بني أمية بالأندلس تاجراً، وقد توثقت الصلات بينه وبين الأمير المنذر بن محمد، وله عدة مؤلفات، عرف منها كتاب " الرايات" تحدث فيه عن فتح المسلمين للأندلس، توفي عام 273ه /886م. (انظر: ابن الأبار، التكملة، ج2، ص 155، الزركلي: الأعلام، ج7، ص 117، كحالة، معجم المؤلفين، ج12، ص 62).

(3) المراكشي: الذيل والتكملة، السفر الثامن، ق1، ص360. المقري: نفح الطيب: ج4، ص 109.

(4) لم أجد له ترجمة فيما تمكنت من الاطلاع عليه من المصادر.

(5) ابن حيان: المقتبس (ح) ص 86، 87.

(6) يحيى بن معمر بن عمران بن حنبل الألهاني، من العرب الشاميين، وهو من أهل اشبيلية، يكنى بابن الحارث، كان في وقته فقيه اشبيلية وفارضها، وكانت له رحلة في طلب العلم، كان ورعاً، زاهداً، فاضلاً، عفيفاً، عينه الأمير عبد الرحمن بن الحكم قاضياً بقرطبة عام 209هـ/824م وكان صليباً في رأيه، شديداً على طلاب العلم، إذا أشكل عليه أمر من الأحكام كتب فيه إلى فقهاء مصر، وهذا مما أسخط عليه فقهاء الأندلس، وفي مقدمتهم الفقيه يحيى بن يحيى الليثي، إذ عدّوا ذلك تحقيراً لهم، ورفعوا الأمر إلى الأمير عبد الرحمن، ثم شهد عليه في أمور نقموها عليه سبعة عشر فقيهاً، ووجوه أهل السوق، فعزل عن القضاء، ولكنه عين بعد ذلك في قضاء قرطبة مرة ثانية، توفي رحمه الله في عام 226هـ /879م (انظر: ابن الفرضي، تاريخ العلماء، ج2، ص 175-176، عياض: ترتيب المدارك ج2، ص 51، 52، التباهي: المرتبة العليا، ص 44-45).

(7) الخشنى: قضاة قرطبة، ص 107.

(8) الخشنى: المصدر نفسه، ص 106-107.

يستفيد من صداقته مع التاجر الرازي. ويكلفه ضمن وفد مشكل من قبل الدولة للتوفيق بين العرب والمولدين حينما وقعت بينهم الفتنة [1]، في إقليم البيرة[2]، وقد توفي أثناء عودته من هذه المهمة في إقليم البيرة عام 273هـ/886م[3] .

وأما الخليفة عبد الرحمن الناصر، فقد أفاد من قدرات حسداي بن شبروط[4] -الذي كان من كبار تجار الأندلس -وكلفه بعدد من المهام السياسية والاقتصادية في دولته[5]. حتى أصبح في عداد وزرائه[6] .

وتطورت العلاقات، وتوثقت الصلات بين الحكام الأمويين، وبين التجار في عهد الخليفة هشام المؤيد، وبلغ من ذلك أن أسهم التجار بأموالهم في تسهيل ودعم النشاط العسكري لجيش الدولة، فهذا التاجر أحمد بن عبد الرحمن الخازن المعروف بدحيم، يستضيف جيوش الدولة التي يقودها الحاجب المنصور بن أبي عامر، وهي في طريقها إلى مرسية لجهاد النصارى، فيمضي الجيش بكامله في ضيافة دحيم ثلاثة أيام، ويبلغ من احتفائه بهم أن صنع لهم حماماً

(1) حسين مؤنس: تاريخ الجغرافية، ص 29. نقلًا عن ابن حيان.

(2) عن هذه الفئة انظر: (ابن حيان: المقتبس (ط) ص 54-56. ابن عذارى: البيان المغرب، ج2، ص 105. محمد أبا الخليل: الأندلس في الربع الأخير من القرن الثالث الهجري، ص 200-206.

(3) ابن الأبار: التكملة، ج2، ص155. المقري: نفح الطيب، ج4، ص 109.

(4) هو حسداي بن اسحاق: كان من أحبار اليهود في قرطبة، متقدماً في علوم شريعتهم وهو أول من وضع ليهود الأندلس تاريخهم وتقويم طقوسهم الاجتماعية والدينية وكانوا قبلاً يعتمدون على الأخبار التي تصلهم من بغداد، وبذلك انقطعت تبعية يهود الأندلس لحاخامي بغداد. وكان حسداي طبيباً ماهراً، وتاجراً ثرياً، وقد خدم الخليفة عبد الرحمن الناصر ووزر للمستنصر. وبقي حسداي يمارس الطب لحاجة الناس إلى خبرته وهو في منصب الوزارة. (انظر: ابن أبي أصبيعة، عيون الأنباء في طبقات الأطباء تحقيق: نزار رضا، (بيروت، مكتبة دار الحياة، د.ت.) ص 498، كمال السامرائي، مختصر تاريخ الطب العربي (العراق، وزارة الثقافة والأعلام، 1985م)، ج2، ص 156.

(5) ول ديورانت: قصة الحضارة، (عصر الإيمان) ترجمة: محمد بدران (جامعة الدول العربية، الادارة الثقافية، د.ت) ج13-14، ص 51.

(6) قسم الفقهاء الوزارة إلى ضربين: وزارة تفويض ووزارة تنفيذ، فأما وزارة التفويض فهي أن يستوزر الإمام من يفوض إليه تدبير الأمور برأيه وإمضاءها على اجتهاده، ونظراً لأهميتها، وعظم دور الوزير فيها فقد اشترط لمن يتقلد هذه الوزارة شروط الإمامة الا النسب فقط. ولذا لا يجوز أن يتولاها غير المسلمين، فلا يجوز استخدام أهل الذمة فيها . أما وزارة التنفيذ فيكون الوزير فيها وسط بين الرعايا والحكام. يؤدي ما أمر به الحاكم وينفذ عنه ما وجه به، ولذا كان حكمها أضعف وشروطها أقل، ومن هنا رأى الفقهاء جواز استخدام أهل الذمة فيها. إذ أن الوزير فيها معين لتنفيذ الأمور وليس بوال عليها ولا متقلد لها. وفي هذه الوزارة -وزارة التنفيذ كان استخدام الخليفة عبد الرحمن الناصر لإسحق بن شبروط.انظر: الماوردي: الأحكام السلطانية والولايات الدينية (بيروت دار الكتب العلمية، 1402هـ/1982م) ص 22-29. أبو يعلى: الأحكام السلطانية، تصحيح محمد حامد الفقي (بيروت، دار الفكر، 1406هـ/1986م) ص 29-33. ابن الخطيب: الإشارة إلى أدب الوزارة، تحقيق: محمد كمال شبانه (الرباط، مطبعة الساحل، د.ت) ص 82-102.

من الورد الطيب الغاية، ثم أهدى لابن أبي عامر قناطر من الذهب والفضة[1] . وقبول ابن أبي عامر النزول بجيشه في ضيافة هذا التاجر ثم قبوله لتلك الهدايا، دليل على توثق الصلات بين الحكام والتجار في هذه الدولة.

ووثق الحاجب عبد الملك المظفر علاقته بالتجار، وأعلى منزلتهم، وقدمهم على غيرهم من وجوه الدولة ورجالها حينما استقبل رسول ملك برشلونه في عام 393هـ/1002م[2] .

وحين الدخول على الحكام للتهنئة في المناسبات المختلفة كالانتصارات في الحروب، والأعياد والبرىء من المرض، كان الحكام الأمويون يقدمون وجوه أهل السوق على الأدباء والشعراء وغيرهم، حيث يأتي ترتيبهم بعد كبار قريش، وبيت الخليفة والقضاة[3].

إلى جانب ذلك عمد حكام الدولة الأموية إلى تطوير وتَوثيق علاقاتهم بالتجار للإفادة منهم ومن كثرة تنقلاتهم وأسفارهم بين مدن الدولة الأموية وغيرها، فاستخدموهم عيوناً[4] لمتابعة الخارجين على السلطة والإبلاغ عن أماكن تواجدهم، وكشف مخططاتهم، بل والقبض عليهم وتسليمهم إلى السلطة إن أمكنهم ذلك، فهذا التجار ابن نقورة (محمد بن سليمان) يتتبع أحد المعارضين للخليفة الحكم المستنصر، ويدعى " عبد الملك بن سميت" ويعرف ب "بخنوص" -والذي وصفه ابن حيان[5] " بالفاسق، الآبق، الفاجر" -وقد كان هذا المعارض يدعو إلى طاعة العبيديين، وينشر مذهبهم في بلاد المغرب الأقصى التابعة للدولة الأموية، فتحيل هذا التاجر حتى وصل إلى موضع بخنوص، وأمكنته الحيلة منه. فبعث إلى صاحب الشرطة العليا، وقائد البحر في دولة بني أمية" عبد الرحمن بن رماحس[6]، يطلب إليه إرسال مركب معدٍ برجال مجهزين للقبض على هذا المعارض للخليفة، وتم ذلك لابن نقورة، وأرسل المعارض وابنه مكبلين في المراكب الأموية إلى ميناء بجانة، ومنها إلى قرطبة، حيث أودعا في سجن الزهراء، أما التاجر ابن نقوره فقد كافأه الخليفة على حسن صنيعه، وإنهاء مهمته مكافأة

(1) العذري، ترصيع الأخبار، ص 15.
(2) ابن حيان: المقتبس (ح) ص 213.
(3) ابن بسام: الذخيرة، ق 4، م1، ص 84-85.
(4) ابن عذارى: البيان المغرب، ج3، ص 9.
(5) ابن سعيد: المغرب، ج1، ص 185.
(6) كان ابن رحامس قائداً للقوات البحرية الأموية في عصر الخلافة الأندلسية (أمير البحر Admiral) ويقال إنه كان قائداً لأسطول البحر المتوسط، ثم أصبح قائداً عاماً لأساطيل الأندلس في عهد الخليفة الحكم المستنصر (ابن حيان: المقتبس (ح) ص 24 حاشية 1.

مجزية مقدارها "ألف مثقال جعفرية ومنديل مشدود على خلع من شكله سنية"[1] ورفعت منزلة هذا التاجر عند الخليفة الحكم المستنصر ووضع من ضمن مستشاري الخليفة. كما كافأ الخليفة[2] تاجرين آخرين من التجار البحريين أسهما في هذه العملية هما ابن شعيب، وابن الأزرق[3].

ولا شك أن تحركات هؤلاء التجار، وتقلبهم في البلاد، مكن لهم من القيام بمثل هذا العمل، لبعدهم عن الأنظار، واشتغالهم -في الظاهر -بأموالهم وتجاراتهم. في الوقت الذي يكونون فيه عيوناً للحاكم ضد خصومه وأعدائه الخارجين عليه، وهذا يبين مدى الثقة التي خص بها الحكام الأمويون بعض تجار دولتهم.

وحينما كانت الدولة تمر بظروف اقتصادية عصيبة تتأثر فيها خزينة الدولة، وتحتاج إلى زيادة أموال لمواجهة خطر الخارجين عليها، فإنها تلجأ إلى الاستعانة بأموال بعض التجار، خاصة ذوي الثروات الواسعة، والاقطاعات الكبيرة، والتجارات الرائجة منهم، حيث تقترض منهم ما تحتاجه من أموال[4]. دون أن تعمد الدولة إلى التعسف أو الإجبار في أخذ هذه الأموال (باستثناء فترات الاضطرابات السياسية الشديدة -كما سيأتي -)، وإنما تتبع التي هي أحسن في الطلب من هؤلاء التجار ما تحتاجه من المال، ثم ما تلبث أن تعيد إلى التاجر المقرض ماله، أو تعوضه عنه ببعض الإقطاعات من الضياع والأرض ونحوها[5].

فكثيراً ما لجأ الأمير عبد الله بن محمد -آخر أمراء البيت الأموي -إلى التجار فاقترض منهم عند إفلاس بيت المال[6]. خاصة وأن عهده شهد تكاثر الثورات ضد الدولة مما استدعى زيادة كبيرة في الإنفاق على الحملات العسكرية لإخماد تلك الثورات[7].

وفي بداية حكم الخليفة عبد الرحمن الناصر احتاج أيضاً إلى مساعدة تجار دولته فاقترض من التاجر محمد بن سعيد بن السليم -الذي كان " قد احتجن أموالاً كثيرة"[8] -مبلغ

(1) ابن حيان: المقتبس، (ح) ص 86-88.
(2) ابن حيان: المصدر نفسه (ح) ص 88.
(3) ابن حيان: المصدر نفسه (ح) ص 88.
(4) ابن حيان: المصدر نفسه (ح) ص 88.
(5) ابن حيان: المصدر نفسه (ح) ص 88.
(6) بوتشيتس: أثر الإقطاع في تاريخ الأندلس، ص 96.
(7) ابن حيان: المصدر نفسه (ط) ص 52-93. العذري: ترصيع الأخبار، ص 11-12، 35-40.
(8) ابن عذارى: البيان المغرب، ج2، ص 226.

" مائة ألف دينار دراهم[1] " ثم عوضه الخليفة عن ماله باقطاعات في بعض الولايات[2] .

وفي أواخر عصر الخليفة هشام المؤيد، وحين اشتد تضييق الثوار عليه في قرطبة، ونفذت الأموال من يديه " جمع ... أهل الأسواق إلى القصر وشكا إليهم قلة المال، وسألهم أن يقووه بشيء من المال"[3] فاستجاب التجار إلى طلب الخليفة، وقدموا إليه ما يحتاجه، بل وكانوا أول المتطوعين لقتال البربر، وإزاحتهم عن قرطبة[4].وكذلك استعان محمد بن هشام بن عبد الجبار في فترة حكمه الثانية بأموال التجار من أهل قرطبة لمقابلة ومحاربة الخارجين عليه[5] .

إن وفاء الدولة للتاجر المقرض، وإعادة ماله إليه، أو تعويضه عنه، يطمئن التجار على أموالهم، ويدعوهم إلى المساهمة في دعم الدولة بما تحتاجه من المال ويوثق الصلة بين الحاكم والتاجر، وبالتالي يدعم نمو الاقتصاد في الدولة عموماً.

وتطورت العلاقات بين الحكام الأمويين وبين تجار الأندلس -من المسلمين وغيرهم - وزادت الثقة بين الجانبين، حسب التطورات السياسية في الدولة، فكلما ساد الهدوء والاستقرار في البلاد كلما نمت العلاقات بين الجانبين، وعكس ذلك حين تكثر الإضطرابات السياسية، وتعم الفوضى الدولة، أو بعض كورها، فإن العلاقة بينهما ترتكس دليل ذلك تطور هذه العلاقة بين التجار والأمير محمد بن عبد الرحمن، إذ نزل التجار البحريون، الذين كانوا يترددون بسفنهم التجارية بين الساحل الجنوبي الشرقي للأندلس، والساحل المقابل له في المغرب العربي، نزلوا في عام 271هـ/884م في مدينة بجانة[6] بشرق الأندلس، وسيطروا على تلك الجهة، وسيروها حسب ما يناسبهم، وأصبح لهم الأمر في بجانة[7]. ونظراً للعلاقة التي تربط زعماء هؤلاء التجار بالأمير محمد بن عبد الرحمن فقد أذن لهم، بالنزول في هذه المنطقة، وتسيير أمورها، وتطورت المدينة على أيديهم، وكثرت الأسواق والتجارات بها " وأصبحت مدينة كبيرة شبه مستقلة، أشبه ما تكون بالدولة الصغيرة[8] ".

---

(1) ابن عذارى: البيان المغرب، ج2، ص 226.
(2) ابن عذارى: المصدر نفسه، ج2، ص 226.
(3) ابن عذارى: المصدر نفسه، ج3، ص 104.
(4) ابن عذارى: المصدر نفسه، ج3، ص 104.
(5) ابن عذارى: المصدر نفسه، ج3، ص 95-96.
(6) انظر عنها: الفصل الخامس " الموانىء".
(7) البكري: المسالك والممالك، ص 62، الحميري: الروض المعطار، ص 79-80.
(8) السيد عبد العزيز سالم: تاريخ مدينة المرية، ط1(بيروت: دار النهضة العربية، 1969م) ص 28.

وبلغ من توثق الصلات بين الحكام الأمويين وهؤلاء التجار، أن سمحوا لهم باختيار من يتولى شؤونهم ويصرف أمورهم على الوجه الذي يريدونه، واقتصر دور الحاكم الأموي في الموافقة على الشخص الذي يختارونه والياً عليهم[1] . وفي هذا دليل على مدى الثقة التي قامت بين الحكام الأمويين والتجار حتى سمح الحكام لهؤلاء التجار بحكم ميناءٍ من أهم موانئ الدولة، مقابل ولائهم للحكم الأموي.

وليس من المستغرب أن تقوم مثل هذه العلاقات القوية والصلاة الوثيقة بين حكام الدولة الأموية وبين تجار البلاد، حين حرصت الدولة على تحقيق العدالة، وتنفيذ مطالب التجار، المتمثلة في إيجاد الأمن الداخلي، والعلاقات السليمة -غالباً -مع الدول المجاورة للأندلس، وإنصاف التجار، وعدم التطاول على أموالهم وتجاراتهم وتخفيف الضرائب المقدرة على تجاراتهم[2] . وفي الوقت الذي تعجز فيه الدولة عن تحقيق هذه المطالب -خاصة في فترات الثورات -كما حصل في أواخر عصر الإمارة وفي عصر الفتنة في أواخر الدولة -لا شك أن هذه العلاقات والصلات تضعف، إذ يحاول التجار الاحتفاظ بأموالهم، والابتعاد عن المجازفة بها في أسواق غير آمنة، وطرقات ودروب يكثر فيها قطاع الطرق، ويقل الأمن بها .

رابعاً: الاضطرابات السياسية وأثرها في التجارة

تعتمد التجارة في نموها وازدهارها على مدى توفر الأمن، واستقرار الأوضاع السياسية لبلد ما، حيث يطرد التقدم التجاري مع توفر هذين العنصرين الهامين، يضاف إليهما ما يتم من تقدم زراعي، وتطور صناعي، وهما رافدان قويان للتجارة . كل هذه الأمور تسهم في نمو التجارة وازدهارها، فحين يوجد الحاكم القوي، الذي يضبط أمن بلده، ويحمي الطرقات بها، ويقطع دابر الفتن والثورات، تتقدم التجارة، يشهد على هذا التطور التجاري الذي شهدته الأندلس في الفترات التي اتسمت بالهدوء والأمن، وقضى فيها الحكام الأمويون على الثوار الخارجين على الدولة، فأمنت الطرق، وانتعشت الأسواق، وعم الرخاء المدن المختلفة، كما حدث في عهد الأمير عبد الرحمن الأوسط، الذي عرفت أيامه " بأيام العروس"[3] لضبطه البلد، وقضائه على الثوار، وتشجيعه للتجارة والتجار[4] .

---

(1) ابن حيان: المقتبس (ش) ص 53، 87-88.

(وانظر عن هذه المدينة وأسواقها ودورها التجاري الفصل الخامس من البحث "الموانىء".

(2) بوتشيش: أثر الاقطاع، ص 144.

(3) ابن سعيد: المغرب، ج1، ص 46. المقري: نفح الطيب، ج1، ص 332.

(4) عبد العزيز فيلالي: العلاقات السياسة للدولة الأموية. ص 94.

كذلك ما حدث في أيام الخليفتين عبد الرحمن الناصر والحكم المستنصر من ضبط للأمن، وتقدم للتجارة[1] . وكما حدث حينما تولى الحاجب المنصور بن أبي عامر، الحجابة للخليفة هشام المؤيد، في الوقت الذي كان قد عم الأندلس " بلاءٌ عظيم، يتحارسون الليل كله، ويكابدون من روعات طراق الليل ما يكابد أهل الثغور[2] ." فضبط أمور الدولة، وأمَّن الطرق، وضرب على أيدي المفسدين واللصوص " فكشف الله عنهم ذلك بمحمد بن أبي عامر وكفايته"[3] . حيث "انتشر الأمن في كل طريق واستشعر اليمن كل فريق... حتى كانت أيامه أحمد أيام"[4] .

وسلك الحاجب المظفر عبد الملك بن المنصور بن أبي عامر (392-399هـ)/(1001-1008م) مسلك أبيه في ضبطه للدولة، وتأمينه للطرقات، ونفى من خاف شره وفتنته من الأندلس، مما أدى إلى استتباب الأمن، وتقدم التجارة، وإقبال الناس على المكاسب حتى "بلغت الأندلس في أيامه إلى نهاية الجمال والكمال والهدوء والرفاهية"[5]

وشهدت مدينة بجانة في شرق الأندلس، ازدهاراً وتقدماً تجارياً، جعلها محط الأنظار ومهوى التجار من جميع الآفاق[6] في عهد واليها عبد الرزاق بن عيسى، الذي اختاره التجاره البحريون المسيطرون على هذه المدينة، والياً عليهم -ثم وافق على هذا التعيين الأمير عبد الله بن محمد في بداية حكمه عام 275هـ/888م حيث وصف ابن حيان[7] ذلك الوالي "بحسن السيرة، وجودة الضبط، والحزامة مع الغلظة، على أهل الشر والدعارة، والمبالغة في عقوبة من ظفر به منهم[8] ". وكان لجهوده أثر كبير على استتباب الأمن في بلده، وقدوم التجار من مختلف مناطق الأندلس وغيرها، إلى هذا الميناء التجاري الهام، وازدهرت التجارة، ونمت نمواً كبيراً حين أمن التجار على أموالهم وتجاراتهم، وبلغ الأمن في بجانة أن كان المستثمرون بها يضعون أمتعتهم ورحالهم بالأسواق والشوارع مطروحة بلا حارس، فلا يكاد يضيع منها

(1) انظر: التمهيد، ص69.
(2) ابن عذارى: البيان المغرب، ج2، ص 266.
(3) ابن عذارى: المصدر نفسه، ج2، ص 266.
(4) الفتح بن خاقان: مطمح الأنفس، ص 388.
(5) ابن سعيد: المغرب، ج1، ص 212-213 -ابن بسام: الذخيرة، ق 4، م1، ص 78-79.
(6) ابن حيان: المقتبس (ط) ص 88.
(7) ابن حيان: المصدر نفسه (ط) ص 88.
(8) ابن حيان: المصدر نفسه (ط) ص 88.

شيء كما قال ابن حيان[1] وقد أغرى هذا التقدم التجاري والثراء الذي شهدته بجانة في عهد هذا الوالي، أغرى بها الطامعين المنتزين على الدولة ومنهم سوار بن حمدون المحاربي[2] وهو من قادة العرب بكورة إلبيرة، حيث هاجم المدينة الآمنة في عام 276هـ/889م[3]ولعل رغبة الاستئثار بها، والتقوى بخيراتها من الأسباب الرئيسة لذلك الهجوم، بل وتجاوز بريق ثراء بجانة إطماع الثوار الأندلسيين بها، إلى إطماع النصارى الشماليين بمهاجمة هذه المدينة، حيث قام أحد قادة قطلونية بمهاجمة هذه المدينة في العام نفسه[4].

أما في الفترات التي ينفرط فها حبل الأمن، وتضطرب الأوضاع السياسية، ويكثر الخارجون على الدولة، والطامعون فيها، وتنتشر الحروب الأهلية، وتستقل المدن عن سلطة الدولة، يكون الأمر على عكس ما سبق، إذ يتسبب هذا في ضعف الانتاج الزراعي، وانحطاط الصناعة، وتدهور اقتصاد المدن، وانقطاع الطرق الرابطة بين هذه المدن وهذا مما يؤدي إلى ارتكاس التجارة، فيعم الكساد التجاري، وتقتصر التجارة في أحسن الأحوال على تسويق بعض السلع الضرورية التي تمثل المواد المعاشية الاستهلاكية[5]، وحتى هذه السلع يكون تسويقها بشكل بسيط لا يفي بالطلب، حينها يكون الطلب أكبر من العرض . ومما يدل على هذا استطلاع حالة الأسواق والسلع المعروضة بها، في فترات الاضطرابات السياسية، وخاصة في فترتين رئيسيتين اشتدت وكثرت فيهما الاضطرابات وعمت -تقريباً -أرجاء الأندلس، وهما أواخر عصر الإمارة الأموية حتى قيام الخلافة، ثم ما يعرف بعصر الفتنة، (أو الفئة البربرية) كما أسماها ابن حيان[6]، الذي أعقب انهيار سلطة البيت العامري المتولي للحجابة في عهد الخليفة هشام المؤيد، والذي يمتد إلى عام 422هـ/1030م[7] حيث تبن قوائم السلع المعروضة في الأسواق خلال هاتين الفترتين مدى الكساد التجاري الذي عم الأندلس، إذ اقتصرت على

(1) ابن حيان: المقتبس (ط) ص 88.

(2) هو سوار بن حمدون بن عبده بن زهير بن ديسم، وهو من بني محارب بن قيس عيلان، كان جده الأعلى من سكان قرية قريسانة الواقعة إلى القرب من غرناطة. وقد تولى سوار رئاسة القبائل العربية في اقليم البيرة خلفاً لزعيم العرب هناك يحيى بن صقاله. انظر (ابن حزم: جمهرة أنساب العرب (بيروت، دار الكتب العلمية، 1403هـ /1983م)، ص 260. ابن الأبار: الحلة السيراء، ج1، ص 147 -154. ابن الخطيب:الإحاطة، ج4، ص 270 -272).

(3) ابن حيان: المصدر نفسه (ط) ص 88.

(4) ابن حيان: المصدر نفسه (ط) ص 89.

(5) بوتشيش: أزمة التجارة، ص 235.

(6) ابن الخطيب: أعمال الأعلام، ج3، ص 98: نقلًا عن ابن حيان.

(7) الحميدي: جذوة المقتبس ج1 ص 47 -70، المراكشي: المعجب، ص 65 -99.

الضروريات كالقمح والحنطة والشعير والسمن والزيت ونحوها، وكانت تعرض بأسعار مرتفعة جداً، وقد لا تخلو من الغش[1] .

بينما شهدت السلع الأخرى تدهوراً كبيراً، وحل بالأسواق كساد تجاري شبه تام تقريباً. وارتفعت معه الأسعار بشكل عام، وظهر عدد من المحتكرين الذين استغلوا ضعف السلطة المركزية وما نتج عنه من ضعف في الاشراف على الأسواق ومتابعتها في استغلال الناس، واحتكار السلع الهامة التي أصبح وجودها في الأسواق شبه متعذر[2] .

ولقد شهدت الأندلس في عصر الدولة الأموية ثورات متتالية، ومتكررة، لم يكد يخلو منها عهد حاكم من حكام الدولة -مع تقدير اختلاف قوة هذه الثورات، ومدى استمرارها وتأثيرها -وكان لهذه الثورات آثارها المتباينة على التجارة، إذ عمد أغلب الثوار إلى قطع الطرق التي تربط بين مناطق ثوراتهم، وما يجاورها من المدن والقرى، كما عمدوا إلى إخافة الناس وقتل المسافرين على هذه الطريق من العامة والتجار[3] وانتشر اللصوص على هذه الطرق سواءً أكانوا مستغلين لهذه الثورات، أم كانوا مدعومين من قبل هؤلاء الثوار[4]. واضطر حكام الدولة إلى تجريد حملات عسكرية متتالية -قادوا بعضها بأنفسهم -لتأديب هؤلاء المارقين على الدولة، الذين قطعوا السبل، وهددوا التجارة، وألحقوا بالأسواق الأندلسية أضراراً كبيرة، فضلاً عن الخطورة السياسية والعسكرية لاستمرار هذه الثورات . والأمثلة على ذلك كثيرة نورد بعضاً منها، ففي سنة 234هـ/848م، قام بعض متلصصت البحار (القراصنة) من أهالي جزيرتي ميورقة ومنورقة[5] المصاقبة للأندلس بمهاجمة المراكب التجارية الأندلسية القادمة إلى الأندلس من بلاد المغرب العربي، وغيرها، والمغادرة من الأندلس، فأخافوا الطريق البحري الذي يربط الأندلس بالبلدان المجاورة لها على الشاطىء الجنوبي للبحر المتوسط " وأضروا بمن يمر إليهم من مراكب المسلمين"[6] مما جعل الأمير عبد الرحمن الأوسط يجرد إليهم حملة بحرية مكونة من ثلثمائة مركب قضت على تمردهم، وأمنت الطرق التجارية البحرية، وكان من نتائجها أن انساقت المراكب التجارية من وإلى الأندلس بيسر وسهولة[7] .

(1) يحيى بن عمر: أحكام السوق، تحقيق: حسن حسني عبد الوهاب، الشركة التونسية للتوزيع (د.ت) ص 65-71. ابن الخطيب: الإحاطة، ج1، ص 137، الونشريسي: المعيار المعرب، ج6، ص 407-408.
(2) الونشريسي: المصدر نفسه، ج6، ص 425.
(3) العذري: ترصيع الأخبار، ص 107.
(4) البكر: الحياة الاقتصادية، ص 131.
(5) راجع عن موقع هاتين الجزيرتين الفصل الأول.
(6) ابن حيان: المقتبس (م) ص 144.
(7)ابن حيان: المصدر نفسه (م) ص 144.

وفي عهد الأمير عبد الله بن محمد -الذي كثرت الثورات في أواخر عهده -كان كثير من أولئك الثوار "يقطع الطريق، ويفسد في الأرض"[1] مما نتج عنه ارتكاد التجارة، وأضعف الاقتصاد عموماً "وزاد الحال ضيقاً"[2] في قرطبة وغيرها من مدن الأندلس.

أما الخليفة عبد الرحمن الناصر فقد قاد بنفسه حملة عسكرية كبيرة لفتح الطريق التجاري، الذي يربط بين العاصمة قرطبة وبين ميناء بجانه التجاري، وذلك حينما ثار قوم من النصارى المستعربين من حصون كورة إلبيرة[3]، في عام 309هـ/921م، فقطعوا الطريق وأشاعوا الفساد، ومنعوا السلع التجارية أن تصل إلى قرطبة" فكان من سلك ذلك الطريق من صادر ووارد لا يسلم من عادية أهل ذلك الحصن وكانوا يخيفون السبيل ويسفكون الدماء، ويسلبون الأموال" كما يقول ابن حيان[4] . وقد شعر الخليفة الناصر بخطورة هؤلاء الثوار وأنهم قد يفرضوا حصاراً اقتصادياً مؤثراً على العاصمة، حيث فصلوا بينها وبين الميناء الرئيس - تقريباً - على البحر المتوسط من الجنوب الشرقي، فسارع إليهم، وخضد شوكتهم وقضى على ثورتهم، وأمَّن بذلك السبل، وأعاد فتح هذا الطريق التجاري الهام، الذي تدفقت منه التجارات إلى قرطبة[5] .

ولقد حرص معظم الثوار الخارجين على الدولة على السيطرة على الطرق التجارية التي تصاقب مناطق ثوراتهم، في محاولة منهم للإستفادة من هذه الطرق، والتقوى عن طريقها اقتصادياً، لمحاربة الدولة، وفي نفس الوقت لضرب اقتصاد الدولة، وإنهاكه عن طريق منع وصول التجارة العابرة لهذه الطرق إلى عاصمة الدولة، وموانيها الرئيسة[6] .

وكان أخطر هؤلاء الثوار هو عمر بن حفصون، الذي بدأ ثورته منذ أيام الأمير محمد بن عبد الرحمن (267هـ/880م) [7] في مناطق جنوب الأندلس، حيث يكثر المولدون -الذين

---

(1) ابن حيان: المقتبس، (ط)، ص 70.

(2) ابن حيان: المصدر نفسه (ط) ص 70.

(3) ويعرف بحصن " منت روي" منت لفظ أعجمي يعني الجبل (الرشاطي: اقتباس الأنوار، ص 64). وكان جبلًا بعيد المرام، منيع المنال. يقع على قارعة طريق بجانة وهو متوسط بين كورتي إلبيرة وجيان، وكان كثير السكان من أعاجم النصارى الذميين، الذين نقضوا العهد مع الدولة الأموية، وامتنعوا بهذا الجبل (ابن حيان: المقتبس، ص 179) وقد أورده الحموي باسم (منت لون) معجم البلدان، ج5 ص 207.

(4) المصدر نفسه (ش)، ص 180.

(5) ابن حيان: المصدر نفسه (ش) ص180.

(6) ابن حيان: المصدر نفسه (ط) ص 70-71.

(7) انظر ابن حيان: المقتبس (ش) ص 228. الحميدي: جذوة المقتبس، ج2، ص 476 -477، ابن عذاري: البيان المغرب، ج2، ص 104، ابن خلدون: العبر، ج4، ص 168.

كانوا عماد قوته -وهيمن ابن حفصون على كثير من الطرق التجارية التي تربط موانىء ومدن جنوب الأندلس بمدن الوسط والشمال، وأرهب تلك الطرق " وأمضى نفسه على عادته الذميمة من الفساد وقطع السبل[1] ".ونتج عن سيطرة ابن حفصون على هذه الطرق، أن تمكن من فرض حصار اقتصادي فعال على عدد كبير من المدن الأندلسية التابعة للدولة الأموية. التي كانت أسواقها تحيا على هذه الطرق، حتى بلغ الأمر بابن حيان[2] أن يصف الآثار الاقتصادية لهذه الثورة بقوله: " قد عمت بضرها كل بلدة، وأفقرت كل مدينة، وسلبت كل بهجة، ومنعت سواها كل عائدة". وبذلك تحولت فائدة هذه الطرق - البرية والبحرية - لصالح ابن حفصون، ولم يسمح بمرور المبرة عبر هذه الطرق إلى عدوه -المتمثل في الدولة، وما يتبعها من أقاليم[3] .

واستغل ابن حفصون الموانىء الأندلسية، الواقعة تحت يده، كميناء الجزيرة الخضراء في جلب التجارات من بلاد المغرب وما وراءها، وعن طريق هذه الموانىء تلقى الدعم الاقتصادي -وربما العسكري -من قبل العبيدين في المغرب[4] . وكان لسيطرة ابن حفصون على هذه الموانىء والطرق التجارية، أثر كبير في ازدياد قوته الاقتصادية، وبالتالي نمو قوته العسكرية، حتى أصبح أقوى ثائر في الأندلس في وقته، واستطاع بذلك أن يقاوم قوات الدولة الأموية مدة تزيد على ثلاثين سنة، واستمر في ثورته على طول فترة حكم ثلاثة من أمراء البيت الأموي. ولم تستطع الدولة القضاء عليه إلا حينما فرضت عليه حصاراً اقتصادياً كبيراً. حيث أمر الخليفة الناصر "بقطع مرافق البحر كلها عن ابن حفصون"[5] .

وحذا حذو ابن حفصون ثوار آخرون في الأندلس، وحاولوا السيطرة على الطرق التجارية المصاقبة لمواقع ثوراتهم، وحاولوا فرض الحصار الاقتصادي على قرطبة. فحينما ثار ابراهيم بن حجاج[6] في اشبيلية، سيطر بذلك على الطريق التجاري الذي يربط قرطبة بقرمونة

(1) ابن عذارى: البيان المغرب، ج2، ص 122.

(2) المصدر نفسه (ش) ص 228.

(3) ابن حيان: المقتبس (ط) ص 121.

(4) ابن حيان: المصدر نفسه9 (ط) ص 121. -ابن عذارى: المصدر نفسه، ج2، ص 165.

(5) ابن حيان: المصدر نفسه (ش) ص 88.

(6) ابراهيم بن حجاج بن عمر بن حبيب بن عمير، كان ابراهيم من قادة الطوائف قبل عهد الأمير عبد الله، فلما ثارت الفتنة في أيام الأمير عبد الله ثار ضمن من ثار على الأمير في اشبيلية، ثم استأمنه الأمير عبد الله فنزل على الأمان وولاه الأمير حكم اشبيلية مع ابني خلدون، حيث قسم الولاية بينهم، وظل ابن حجاج على الطاعة إلى ذي الحجة من سنة 286هـ/899م حيث فتك ابن حجاج بابني خلدون، واستولى على اشبيلية وأعلن العصيان على

واشبيلية، وبالتالي بغرب الأندلس عامة، وموانئه التجارية على المحيط الأطلسي، وأخاف الطرق، وقطع السابلة، ومنع الرفاق من المرور إلى قرطبة[1] . واضطر الأمير الأموي عبد الله بن محمد أن يصالح هذا الثائر، ويبقيه حاكماً على اشبيلية في مقابل جباية سنوية[2]، وأن يعترف ببني حجاج حكاماً لاشبيلية وضواحيها رغم مناوئتهم للدولة، في مقابل فتح ابن حجاج الطريق التجاري الرابط بين العاصمة واشبيلية وعدم التعرض للقوافل التجارية العابرة من وإلى قرطبة عبر هذا الطريق "فصلحت أحوال قرطبة بانفتاح طريق اشبيلية ... وصارت سبباً لانفتاح باب غربي الأندلس، ودرور المعايش منه بقرطبة"[3] بعد أن كان إغلاق هذا الطريق قد أضر بالتجارة الأندلسية، وأجبر الحاكم الأموي على التنازل عن أقاليم من دولته ليحكمها ابن حجاج تحت السيطرة الأسمية لبني أمية[4]، وهذا يبين مدى خطورة هذه الثورات، ويوضح التأثيرات السياسية والاقتصادية الناتجة عن سيطرتها على الطرق التجارية. وحينما ثار البربر مع سليمان المستعين في سنة 401هـ/1010م[5]، وأرادوا الاستيلاء على قرطبة، وانتزاع الخلافة، فرضوا على قرطبة حصاراً اقتصادياً شديداً، ومنعوا دخول التجارات إليها، وسدوا منافذ المدينة، ونال الناس من جراء ذلك بلاء عظيم، حتى قال ابن عذارى[6]:"وقطع البربر الميرة عن قرطبة، فاشتد بها الجوع وعدمت المآكل".وقال ابن الخطيب[7]: "وقطعوا الميرة عن قرطبة، فاشتد الغلاء، وعظم البلاء".

وفي الوقت الذي ضعفت فيه سلطة الدولة الأموية في أواخر عصر الإمارة، وكاد حبل الأمن أن ينفرط في الأندلس عامة خرجت عن سلطة الدولة الأموية عدد من الموانىء الهامة التي كانت تمثل مراكز رئيسة للحركة التجارية في الأندلس، فقد سيطر التجار البحريون - الذين كانوا يحكمون بجانة باسم الدولة -على التجارة الواردة إلى شرق الأندلس، واحتكروها

الإمارة الأموية، وعاقد ابن حفصون ضد بني أمية، وأظهر الخلعان واستولى على ما جاوره من البلاد مثل قرمونة، وأضر بالطرق الرابطة بينها وبين اشبيلية، ثم تمت الموادعة بينه وبين الأمير عبد الله، والتزم بدفع الجباية للدولة، وتوفي إبراهيم بن حجاج في المحرم سنة 298هـ/910م. انظر: العذري: ترصيع الأخبار، ص 103.

(1) ابن حيان: المقتبس (ط) ص 131.

(2) العذري: المصدر نفسه، ص 103.

(3) ابن حيان: المصدر نفسه (ط) ص 131.

(4) العذري: المصدر نفسه، ص 103.

(5) ابن عذارى: البيان المغرب، ج2، ص 101.

(6) المصدر نفسه، ج3، ص 102.

(7) أعمال الأعلام، ج2،ص 117.

لأنفسهم، وقل وصول السلع التجارية القادمة من البلاد الإسلامية المختلفة، ومن بلدان أوربا عن طريق هذه الميناء الشرقي للأندلس، إلى بقية المدن الأندلسية الداخلية بما فيها العاصمة قرطبة[1] . وكذلك فعل أهل الجزيرة الخضراء -الميناء التجاري الهام في جنوب الأندلس -في عهد الأمير عبد الله بن محمد، حيث استقلوا بمدينتهم "وفارقوا الطاعة ... وذهبوا إلى ملك أنفسهم حسب ما فعله غيرهم فضبطوا مدينتهم"[2] ولا شك أن استغلال هذه الموانىء وخروجها عن سيطرة الدولة سيضر كثيراً بالتجارة الأندلسية. ويعبر ابن عذارى[3] عن سوء الحال الذي عمَّ الأندلس عشية تولى الخليفة عبد الرحمن الناصر الحكم في الأندلس بقوله: " وأفضت إليه الخلافة وقد تحيفها النكث ... وصار الناس من ذلك في ظلماء ليل داج، لا إشراق لصباحه، ولا أفول لنجومه.. فصار أهل الإسلام بين قتيل ومحروب ومحصور، يعيش مجهوداً، ويموت هزلاً، قد انقطع الحرث...". مما يفصح عن التردي الكبير الذي حلَّ بالأسواق والتجارات في الأندلس إبان هذه الفترة.

وحينما ثار البربربقيادة الأمير الأموي سليمان المستعين بالله [4] – كما سبق ذكره -كان لثورتهم تلك أسوأ الآثار على التجارة في الأندلس، حيث أخافوا الطرق، وقطعوا السبل، وهدموا وحرقوا الأسواق، ونهبوا أموال الناس بالباطل، وعم الناس الذعر، بسبب جرأتهم على الأسواق والتجارات، والطرق[5] . فأغلقت الأسواق إلأ اللمم، وانعدمت التجارات، وخاف التجار على أموالهم، واشتدت حاجة الأسواق إلى السلع المنعدمة، وغلا السعر غلاءً كبيراً، "واشتد الحال بأهل قرطبة حتى أكل الناس الدم، من مذابح البقر والغنم، وأكلوا الميتة"[6] وصادروا أموال التجار، وفرضوا حصاراً اقتصادياً على مدينة قرطبة[7] .

كما نتج عن ضعف الأمن، وكثرة الثوار والثورات في مناطق الأندلس المختلفة أن فقدت قرطبة هيمنتها على الطرق التجارية الداخلية، وعلى منافذ التجارة الخارجية (الموانىء) -كما سبق بيانه -وتربصت الجماعات اللصوصية بالطرق التجارية، ونهبت أموال التجار،

(1) ابن حيان: المقتبس (ش) ص 88.
(2) ابن حيان: المصدر نفسه (ط) ص 90.
(3) البيان المغرب، ج2، ص 121.
(4) ابن بسام: الذخيرة: ق 1، م1، ص 35-47.
(5) ابن عذارى: المصدر نفسه، ج3، ص 102.
(6) ابن عذارى: المصدر نفسه، ج3، ص 106.
(7) ابن الخطيب: أعمال الأعلام، ج2، ص 117.

العابرين لهذه الطرق، حتى أصبحت غارات هذه الجماعات على القوافل التجارية من الأمور المعتادة[1].

وكما كان لهذه الثورات وقادتها آثار كبيرة في ارتكاس التجارة، وحلول الكساد التجاري، وتدمير مقومات الاقتصاد عامة في الأندلس - في أوقات هذه الثورات - فقد أسهمت الدولة من جانبها بدور في إضعاف التجارة، والتأثير فيها - خاصة التجارة الداخلية - من خلال أساليبها في مواجهة تلك الثورات، حيث عمد الحكام الأمويون إلى أسلوب الحرب الاقتصادية في محاولتهم القضاء عليها، وإخضاع المناطق الثائرة، فأقدمت الدولة على حرق ونسف المزارع التي تحيط بالمدن أو الحصون والقلاع التي يعتصم بها الثوار، لارهاقهم اقتصادياً، وإجبارهم على التسليم لقوات الدولة. وأول من انتهج هذا الأسلوب في قتال الخارجين على الدولة الأموية هو الأمير عبد الرحمن بن معاوية (الداخل) مؤسس الدولة، حيث عمد حين قضائه على ثورة سفيان بن عبد الواحد المكناسي -الذي ثار عليه في عام 152هـ/769م[2] في مدينة قورية[3]، إلى تحطيم المزارع المحيطة بالمدينة، وحرقها وتدميرها فهو طوال تلك الحملة "يخرب ويحرق وينسف"[4].

وسار بعض خلفاء الأمير عبد الرحمن الداخل على نفس السياسة في قضائهم على الثورات في بلادهم، بل أمعن البعض منهم في التدمير إمعاناً كبيراً، ففي عام 260هـ/873م خرج الأمير المنذر بن محمد إلى سرقسطة وبنبلونة[5] للقضاء على ثورة إسماعيل ابن موسى[6]، الذي ثار هناك: " فقصع الأشجار واكتسح الزروع، وحرق ما مر عليه"[7] ولم يكتف بهذا بل

(1) أحمد الطاهري، عامة قرطبة، ص 39-40.

(2) مجهول: أخبار مجموعة، ص 104، ابن عذارى: البيان المغرب، ج2، ص 81.

(3) قورية: مدينة قديمة البناء، وهي معقل حصين من أمنع المعاقل، وأحسن المنازل، ولها بوادٍ خصبة، وضياع طيبة، كثيرة الفواكه، وخاصة العنب والتين، وتقع جنوب جبل الشارات في المنتصف بين مدينتي ماردة وسمورة (انظر: الحموي: معجم البلدان، ج4، ص412. أبو الفداء: تقويم البلدان، ص 185).

(4) مجهول: المصدر نفسه، ص 104.

(5) بنبلونة (PanPalona) تقع على السفوح الجنوبية الغربية لجبال البرتات. وبينها وبين سرقسطة 125 ميلًا. (الحميري: الروض المعطار، ص 104).

(6) هو اسماعيل بن موسى بن موسى من بني قسي زعماء منطقة الثغر الأعلى، ويعود أصلهم إلى عائلة اسبانية أعتنقت الإسلام منذ وقت مبكر، وكان والده موسى بن موسى يحكم هذه المنطقة موالياً للدولة الأموية، وتابعاً لها في معظم الأوقات، ثم ثار ابنه إسماعيل على الأمير المنذر في العام المشار إليه . (انظر ن ثورته: ابن عذارى: البيان المغرب، ج2، ص 101 -102، محمد عنان، دولة الإسلام في الأندلس، ج1، ص 318، عبد المجيد نعنعني، تاريخ الدولة الأموية، ص 268 -269).

(7)العذري: ترصيع الأخبار، ص 33.

"نقل أطعمتها إلى وشقة[1] " أي أنه فرض عليها حصاراً قتصادياً، حتى منع الأقوات من الدخول إليها، ثم تقدم من سرقسطة إلى بنبلونة ففعل بها نفس الفعل، حتى أتلف معايش أهلها[2] .

وحاول الأمير عبد الله بن محمد -آخر أمراء البيت الأموي -أن يفرض على خصومه حصاراً اقتصادياً تاماً للقضاء على ثوراتهم، وركز الأمير عبد الله على ابن حفصون وحصاره في قومه، وتدمير مقومات الاقتصاد عامة في المناطق التي خضعت لابن حفصون. ففي عام 271هـ/884م قاد المطرف ابن الأمير عبد الله حملة إلى بعض الحصون الخاضعة لابن حفصون فدمر الزروع والثمار المحيطة بهذه الحصون والمدن، ولم يكتف بذلك، بل دخل إلى مدينة سجيلة (سنجيلة) [3] فدمرها، "وأخرب حوانيتها وصيرها براحاً"[4] . وكان لهذا العمل من قبل الدولة أثر بالغ على التجارة في هذه المدينة، فقد بلغ الضرر غايته على هؤلاء التجار الذين خُربت حوانيتهم ودمرت، ووصل الضرر إلى المستهلكين فانعدمت السلع، ودمرت الأسواق. ويكفي على ذلك دليلاً قول ابن حيان[5] معلقاً على تلك الغزوة وما قام به ابن الأمير من تخريب لاقتصاد البلاد: "فاتلف دنيا عريضة وتمادى على ذلك مستفزاً للبقاع منازلاً للحصول مخرباً للقرى".

وحين عثر أحد قادة[6] جيوش الأمير عبد الله بن محمد على بعض التجار الذين يجلبون الميرة لابن حفصون، كان عقاب هؤلاء التجار، ضرب رقابهم في أول يوم من شعبان من عام 284هـ/897م[7] . لقد أقدم هؤلاء التجار على تلك المغامرة -ربما -طلباً للربح الوفير - فإن التجارة في شدة الخطر في الطرقات . تكون أكبر وأعظم أرباحاً،[8] إلا أن عواقبها قد تكون وخيمة، كما كانت عاقبة هؤلاء التجار . وبما أنه قد يكون للدولة مبرر قوي في القيام بمثل هذا

(1) ابن عذارى: البيان المغرب، ج2، ص 102.

(2) ابن عذارى: المصدر نفسه، ج2، ص 102.

(3) سجيلة (سنجيلة): مدينة من مدن البيرة بالقرب من نهر سنجل أو "سنجيل" المنبعث من جبل الثلج إلى الجنوب من قرطبة، وهي من المدن التي خضعت لابن حفصون (انظر: البكري: المسالك والممالك، ج1، ص 239).

(4) ابن حيان: المقتبس، ط ص 109-110.

(5) المصدر نفسه، (ط) ص 110.

(6) وهو القائد أحمد بن محمد البرنسي، الذي كان أحد قواد الحملة العسكرية التي سيرها الأمير الأموي إلى ابن حفصون في شهر جمادى الآخرة عام 284هـ/897م والتي عرفت باسم غزوة الجزيرة (انظر: ابن حيان، المقتبس، ط2، ص 121).

(7) ابن حيان: المصدر نفسه (ط) ص 119-121.

(8) ابن خلدون: المقدمة، ص 297.

الإجراء، حفظاً لسطوتها، وإضعافاً لخصومها، وإحكاماً للحصار الاقتصادي المفروض عليهم، إلا أن أثر هذا الإجراء على التجارة، لن يكون إيجابياً بأي حال.

وقد شدد الخليفة عبد الرحمن الناصر في فرض الحصار الاقتصادي على المناطق الثائرة على حكمه، ففي عام 318هـ/930م قامت جيوش الدولة بمحاصرة مدينة طليطلة بهدف القضاء على الثائرين بها، وقد نقل ابن حيان[1] عن الرازي وصفاً دقيقاً لذلك الحصار وآثاره على المدينة وأهلها وتجاراتها . والرازي ينقله عن أحد شيوخ هذه المدينة الذين اكتووا بنار ذلك الحصار، حيث يقول: "إن السلطان لما اقتدر على حصار مدينتنا، واستبلغ في الإحاطة بنا، والتضييق علينا، والحؤول بيننا وبين جميع مرافقنا.." إلى أن يقول: "فقل مِنَّا الغَذاء، واشتد علينا البلاء، وانقطعت المرافق، وضاقت المعايش، ووصل الجهد إلى القوي منا والضعيف". كان هذا وصفاً دقيقاً من شاهد عيان، لأحوال أهل المدينة المحاصرة، يبين أثر الحصار عليهم، وأنه قد وصل إلى القوي منهم والضعيف، والفقير والغني، ولا شك أن أثره على التجار والتجارة، كان فاعلاً، وأن الأسواق كانت أشد تأثراً بهذا الحصار، فأغلقت الحوانيت، وانقطعت المعايش منها[2] . وقد استمر هذا الحصار مدة طويلة قضى منها الخليفة عبد الرحمن الناصر سبعة وثلاثين يوماً في نسف وحرق وقطع الثمار في المزارع المحيطة بالمدينة[3] . وإمعاناً في حصار المدينة، والتضييق عليها، وشل اقتصادها أمر الخليفة بسد أهم المنافذ التجارية في المدينة، حيث وضع فرقاً من جيشه ترابط على باب القنطرة -الذي يعد شرياناً يمد المدينة بالسلع التجارية[4]، تمنع دخول أو خروج الأحمال ونحوها منه . ولم يكتف بذلك بل أمر بصرف التجارات الواردة إلى المدينة إلى الحصن الجديد الذي ابتناه الخليفة مقابل أبواب طليلطة، لإحكام الحصار عليها وسماه "مدينة الفتح"[5] .

وبعد طول عناء أُمن أهل المدينة المحاصرة وألقوا بأيديهم إلى الخليفة، وسلموا له البلد فرفع الحصار " فاطمأنت بأهل طليطلة الدار، وأنسوا بالقرار، وفتحوا أسواقهم .. وانتشروا

(1) ابن حيان: المقتبس (ش) ص 321. نقلًا عن الرازي.

(2) ابن حيان: المصدر نفسه (ش) ص 320-321.

(3) ابن حيان: المصدر نفسه (ش) ص 283. ابن عذارى: البيان المغرب، ج2، ص 203.

(4) البكري: المسالك والممالك، ج2، ص 907. ابن عذارى: المصدر السابق، ج2، ص 203.

(5) ابن حيان: المقتبس (ش) ص 283.

في بواديهم وأسفارهم". كما يقول ابن حيان[1]: ويقول ابن عذارى[2]: واصفاً حال هذه المدينة وأهلها بعد أن فك عنهم الحصار " ثم أمن أهل طليطلة .. ونالوا المرافق فيه، وابتاعوا المعايش التي طال ما أجهدهم عدمها، ومنعهم الحصار منها ".

ولا شك أن إقدام الدولة على تدمير المزارع، وحرق المحاصيل، وإحكام الحصار الاقتصادي على المدن -رغم ما قد يكون لها من مبررات في ذلك -أسهم بدور فاعل في تعطيل الحركة التجارية في المدن المحاصرة، والتأثير عليها تأثيراً بالغاً، حتى عدمت السلع الضرورية في الأسواق، وأجهد الناس في البحث عنها، وأُغلقت الحوانيت التجارية، ومنعت السلع المستودرة من الدخول إلى المدينة المحاصرة، كما أن حرق وتدمير المزارع المجاورة لهذه المدينة كان له أبلغ الأثر في ركود حركة التجارة في تلك المدن، فإن عماد التجارة الداخلية يقوم على هذه المنتجات، والمصنوعات، فهي التي تمد الأسواق بما تحتاجه، وتؤمن التكامل التجاري بين المدن الأندلسية التي تنوع فيها الانتاج الزراعي والصناعي.

ويضاف إلى ما سبق ما حدث نتيجة لاضطرابات الأحوال السياسية، وتكاثر الثورات الداخلية، والغزوات الخارجية، على البلاد الأندلسية، من اشتطاط في ابتزاز أموال التجار، والتطاول عليها، سواءً وقع ذلك من قبل بعض الحكام الأمويين أنفسهم في محاولة منهم لرفد بيت المال، والوفاء بمتطلبات الحروب ضد هؤلاء الثوار[3].

وقد وضح ذلك كثيراً في عصر خلفاء الفتنة (400-422هـ) (109-1030م) كابن عبد الجبار (399-400هـ/1008-1009م) الذي كان " مضيقاً على أهل قرطبة ومفترساً للتجار[4]. وكالخليفة سليمان المستعين الذي صادر أموال التجار حين دخل قرطبة: "وطلب منهم أموالاً عظيمة أغرم فيها ابن السرح وحده مائة ألف دينار، وأغرم كل واحد من الناس فوق طاقته[5]". وكعلي بن حمود (407-408هـ) (1016-1017م) الذي "ساء في الناس رأيه، فألزمهم المغارم.."

(1) ابن حيان، المقتبس (ش) ص 321.
(2) البيان المغرب: ج2، ص 207.
(3) مجهول: أخبار مجموعة، ص 125. صاعد: طبقات الأمم، ص 164، ابن الخطيب: أعمال الأعلام، ج2، ص 129. ابن عذاري: المصدر نفسه، ج 3، ص 99.
(4) ابن عذارى: البيان المغرب، ج3، ص 99.
(5) ابن عذارى: المصدر نفسه، ج3، ص 112.

[1]."حتى قل في النهار ظهورهم وخلت أسواقهم"[2] . كذلك فعل الخليفة المعتد – آخر خلفاء بني أمية – الذي دُس إليه خبر الودائع التي كانت لبعض ولد الحاجب المظفر بن أبي عامر، فأمر الخليفة وزرائه بالبحث عنها، والجد في ذلك . وحينما لم يستطع التعرف على الشخص الذي كانت لديه تلك الودائع بعينه، أمر "بجعلها على أهل اليسار وأعيان التجار بقيمة سعِّرت.. وعجَّل عليهم في أثمانها، فاستجحف الناس فيها"[3].

أو وقع ذلك من قبل الثوار أنفسهم، كما فعل عمر بن حفصون مع أهل مدينة جيان، حين بسط نفوذه على هذه المدينة في عام 277هـ/890م "فأغرم أهلها الأموال الجسيمة"[4] .

وحينما استعان ابن عبد الجبار بالنصارى لاستعادة الحكم من سليمان المستعين المنتزع لقرطبة من يده[5]، عمد أولئك النصارى إلى نهب الأسواق، وسرقة ما بها من سلع، ثم بيعها على المحتاجين إليها من جديد[6] . وحينما وصل ذلك المدد إلى سرقسطة "ساموا أهلها سوء العذاب في عبيدهم وذراريهم وتجارهم"[7] .

ولا شك أن إغرام الناس، وسلب أموالهم، كان يطول التجار وأموالهم، بل ربما وقع العبء الأكبر من ذلك على التجار، مما يؤدي إلى عزوفهم عن التجارة خوفاً من بطش هؤلاء الثوار، أو اشتطاط الحكام في فرض الضرائب على تجاراتهم.

وفي أواخر عصر الدولة الأموية - عصر الفتنة - عانى التجار من تسلط العسكر على الأسواق بالسلب والنهب، حتى أصبح هؤلاء العكسر يعرفون بهذه الصفة "ليس لهم مال إلا من الغصب، كبعض الجند الذين بالأندلس" كما ذكر الونشريسي[8] . الذين كانوا يهاجمون الأسواق فيغتصبون منها الثياب، والماشية وغيرها من السلع، ثم يبيعونها لمصلحتهم[9]، وربما حدث سطو واعتداء هؤلاء العسكر على الأسواق بموافقة الحاكم، أو بتوجيهه، فلقد أمر

(1) ابن الخطيب: أعمال الأعلام، ج2، ص 129.
(2) ابن عذارى: البيان المغرب، ج3، ص 123.
(3) ابن بسام: الذخيرة، ق 3، م1، ص 519.
(4) ابن عذارى: المصدر السابق، ج2، ص 123.
(5) ابن حزم: رسائل ابن حزم (رسالة في أوقات الأمراء وأيامهم بالأندلس " ج2، ص 196-197.
(6) ابن عذارى: المصدر نفسه، ج3، ص90.
(7) ابن عذارى: المصدر نفسه، ج3، ص 94.
(8) الونشريسي: المعيار، ج6، ص 172.
(9) الونشريسي: المصدر نفسه، ج6، ص 172.

الخليفة محمد بن هشام جنده حين دخل قرطبة، بالسطو على أسواق الصياقلة والتراسين، وأخذ ما يحتاجونه منها "فأخذوا ما وجدوه فيها، وغل الله أيديهم عن سائر الأسواق بلطفه"[1].

كما عمد هؤلاء الجند إلى حرق الأسواق، وتدمير التجارة بها، فأحرقوا سوق السرادق[2]، وسوق الخشابين[3]، وأسواقاً كثيرة أخرى في قرطبة[4] . ثم عمدوا إلى ما لم تحرقه النار فنهبوه[5]. كما عمد الحاكم نفسه حينما ثار عليه البربر لخلعه، إلى السطو على أسواق قرطبة فحمل منها الدقيق والحطب والملح، وغيرها من السلع، ثم شحن بها القصر الذي يقيم فيه، استعداداً لمواجهة البربر، وتحسباً لأي حصار قد يفرضوه على مقره[6] .

ويزداد الأمر سوءاً حين تجتمع الكوارث الطبيعية من قحط وفياضانات وجراد ونحوها مع الاضطراب السياسي وانفراط حبل الأمن، فيجتمع بذلك على الناس معضلتان عظيمتان تكون آثارها بالغة السوء على العامة والخاصة. ألا وهما الجوع والخوف وهما من أعظم الكوارث التي يمكن أن تضر بالبشر[7]: " فتنعدم الأقوات، وتندر السلع، ويشتد الخوف وينتشر الهرج[8]، فترتكس التجارة، ويقل وارد الأسواق وتقطع السبل ولا يأمن التجار على أنفسهم ولا أموالهم. ويظهر ذلك جلياً في الأندلس في أواخر عصر الإمارة حين ضعفت شوكة الدولة وانحصر سلطانها وكثر الخارجين عليها واضطرب حبل الأمن بالبلاد ..

ولعل أدق وصف لتلك الأوضاع التي عاشتها الأندلس في عصر الفتنة هو ما أورده ابن بسام[9]، نقلًا عن ابن حيان الذي وصف فترة حكم كل من المهدي والمستعين بقوله: " وكانت

(1) ابن عذارى: البيان المغرب، ج3، ص 57.
(2) ابن عذارى: المصدر نفسه، ج3، ص 80.
(3) ابن عذارى: المصدر نفسه، ج3، ص 107.
(4) ابن عذارى: المصدر نفسه، ج3، ص 107.
(5) ابن عذارى: المصدر نفسه، ج3، ص 107.
(6) ابن عذارى: المصدر نفسه، ج3، ص 85، ابن خلدون: العبر، ج4، ص 192-193.
(7) وهذه سنة ربانية وقد بين الرحمن جل شأنه أنهما من أعظم العقوبات التي يمكن أن ينزلا بالبشر فقال تعالى: ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾ (النحل، آية 112).
(8) الهرج: هو القتل . فقد جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث أشراط الساعة قوله صلى الله عليه وسلم: "يتقارب الزمان، وينقص العمل، ويلقى الشح، وتظهر الفتن، ويكثر الهرج، قالوا: وما الهرج، قال: القتل القتل". انظر: ابن حجر: فتح الباري، ج1، ص 471. النووي: صحيح مسلم بشرح النووي، ج16، مراجعة: خليل الميس، ط1 (بيروت، دار القلم، 1407هـ/1987م)، ص 464. ابن حجر: فتح الباري، ج1، ص 471.
وجاء في لسان العرب: "الهرج: شدة القتل وكثرته " (ابن منظور، لسان العرب، ج2، ص 389). وقال الفيروزبادي " هرج الناس يهرجون: وقعوا في فتنة واختلاط وقتل" (المعجم الوسيط، ص 268).
(9) الذخيرة، ق 1، م1، ص 36.

كلها شداداً نكدات، صعاباً مشئومات، كريهات المبدأ والفاتحة، قبيحة المنتهى والخاتمة، لم يُعدم فيها حيف، ولا فُورق فيها خوف، ولا تم سرور، ولا فُقد محذور .. مع تغير السيرة . وظعن الأمن، وحلول المخافة". وأنى للتجارة أن تستقر وتستمر فضلاً عن أن تنمو وتتقدم في ظروف هذه صفتها، وتلك أحوالها، وفي دولة عصفت بها الريح من كل جانب، ولم تعد لها قدرة ولا سلطة على فرض الأمن، وحماية الأسواق والتجارات من الجند التابعين للحكام، فضلاً عن اللصوص وقطاع الطرق.

لقد أدت هذه الاضطرابات والثورات إلى رحيل التجار من الأندلس فراراً من حميم الفتنة المستعرة بها، سواءً في أواخر عصر الإمارة، أو أواخر عصر الخلافة، حيث رحلت مجموعات منهم إلى بلاد المغرب فأسسوا هناك مدناً تجارية[1]، قامت بدور رئيس في تطوير العلاقات التجارية مع الأندلس فيما تلي هذه الفترات كما سيأتي بيانه[2] - إن شاء الله - وكان لرحيل هؤلاء التجار عن الأندلس أثر كبير في ضعف الحركة التجارية بها، الداخلية منها والخارجية.

ولقد صاحب حدوث الاضطرابات السياسية في بلاد الأندلس، انتشار المجاعات في البلاد، حيث دارت تلك الحروب بين الدولة والخارجين عليها، في أقاليم زراعية، خصبة -في الأغلب -مما نتج عنه تدمير وخراب شديد لهذه المزارع، وندرة في المحاصيل الزراعية، حتى انعدمت في الأسواق، ووصل أثر ذلك إلى الناس عامة، فضلاً عن التجار[3].

كما أفضت تلك الاضطرابات إلى حدوث نازلة خطيرة سُلب فيها بعض المستضعفين حرياتهم، وحولوا إلى عبيد مملوكين يباعون ويشترون في أسواق النخاسة، وقد نشط تجار الرقيق -خاصة اليهود -في استغلال تلك الفترات لترويج هذه التجارة وتطويرها، وعرضت على القضاة في الأندلس عدد من القضايا التي يدعي المباعون فيها أنهم أحرار، وليسوا عبيدا[4]، مما يدل على عظم هذه النازلة.

---

(1) البكري: المغرب، ص 61، 62. والمسالك والممالك، ج2، ص 726-727. مجهول: الاستبصار، ص 133-134، الحميري: المصدر السابق ص 612.

(2) سوف يرد الحديث عن تلك المدن في الفصل الخامس من البحث إن شاء الله.

(3) حسين مؤنس، فجر الأندلس، ص 233-234.

(4) مجهول: أخبار مجموعة، ص 105. ابن سهل: الإعلام بنوازل الأحكام، ج2، ص 849-850. محمد خلاف: وثائق في قضاء أهل الذمة، ص 57-51، وقد زعم بوتشيش (أزمة التجارة (مجلة المناهل)، ص 234)، أن "الفقهاء عجزوا عن إيجاد حل لهذه الظاهرة" وهذا غير صحيح، حيث حرص القضاة والفقهاء حين الفصل في هذه القضايا على الأخذ بالقاعدة الشرعية "البينة على المدعي" وفي هذا حل شرعي تام لهذه المشكلة.

وخلاصة القول فلقد كان للاضطرابات السياسية، التي وقعت في الأندلس على امتداد الحكم الأموي، آثار واضحة في تدهور التجارة في هذه الفترات، وإن كان ذلك التدهور لـم يكـن - في أغلب الأوقات - عاماً لكل مدن ومناطق الأندلس إذ ارتبط ذلك بالمنطقة التي قامت فيها الثورة، بإستثناء فترتين رئيسيتين هما أواخر عصر الإمارة، وأواخر عصر الخلافة، إذ عمت الاضطرابات مناطق الأندلس كاملة -تقريباً -وأدت إلى انعدام الأمن، وقطع الطرق التجارية بين معظم المدن الأندلسية وبينها وبين الخارج، وشغلت الدولة عن الاهتمام بتأمين الطرق التجارية الداخلية، وتحولت السيطرة البحرية على الطرق التجارية في غربي البحر المتوسط من أيدي الأمويين إلى غيرهم -كما سيأتي تفصيله لاحقاً -وتفشى أمر اللصوصية، وكثر قطاع الطرق، ولم تعد الطرق الداخلية، تلقى العناية والرعاية والتجديد من قبل الدولة[1].

كل هذه المعطيات أسهمت في ركود التجارة، أثناء فترات الاضطرابات، وبما أن الأندلس بلد كثير الخيرات، كثير الانتاج، فإن التجارة ما تلبث أن تستعيد قوتها ونشاطها حين يستتب الأمن، وتختفي الثورات والاضطرابات. وذلك لأنها تملك مقومات كثيرة تضمن لها استئناف نشاطها من جديد.

(1)البكري: المسالك والممالك، ج2، ص 907. وانظر: بوتشيش: أثر الإقطاع، ص 143، أزمة التجارة في الأندلس في أواخر عصر الإمارة (مجلة المناهل) ص 239.

الفصل الثالث
[العاملون في تجارة الأندلس في عصر بني أمية]

- **أولاً: فئات التجار ومكانتهم الاجتماعية**
- **تجارالخاصة:**

أ) التجار من الحكام والأمراء.

ب) التجار من الوزراء والحجاب والولاة.

ج) التجار من العلماء والقضاة.

- **تجار العامة :**

القسم الأول: وجوه أهل السوق.

أ) التاجر الخازن.

ب) التاجر الرّكاض.

القسم الثاني: أهل الأسواق .

- **ثانياً: الوسطاء التجاريون:**

أ) السماسرة.

ب) الدلالون.

ج) الجلاسون

- **ثالثاً: التجار من أهل الذمة.**

أ) اليهود.

ب) النصارى.

- **رابعاً: العاملون في النقل.**
- **خامساً: الشركات التجارية.**
- **سادساً: النقابات والاتحادات التجارية.**
- **سابعاً: دور المرأة في التجارة.**



أولاً: فئات التجار ومكانتهم الاجتماعية:

تبوأت التجارة مكانة عالية لدى الأندلسيين، فاشتهروا بحب التجارات والتغرب، وكثرة الأسفار[1]. وكثر بذلك العاملون في ميدان التجارة وكان منهم "مياسير، لهم أموال كثيرة وأحوال واسعة، ومراكب سنية، وهمم عليّة" كما يصفهم الإدريسي[2].

ونتيجة للتطور الصناعي والتجاري الذي شهدته الأندلس في العصر الأموي – لا سيما في عصر الخلافة الأموية – فقد اتجه قسم كبير من سكان المدن الأندلسية إلى العمل في هذين الميدانين – وخاصة ميدان التجارة – التي اعتبروها وسيلة للعيش الآمن، فكثر العاملون في التجارة، وتعددت أصنافهم[3].

وفي ضوء ما درج عليه المؤرخون المسلمون من تقسيم المجتمع إلى فئتين كبيرتين –حين حديثهم عن موقف المجتمع من قضية معينة – وهما فئة الخاصة وفئة العامة[4]. وبالنظر إلى ارتباط العاملين في مجال التجارة بهذه الحرفة، يمكن أن يقسم التجار في الأندلس إلى فئتين كبيرتين:

الفئة الأولى: وهم من مارس التجارة وليست حرفتهم الأساسية، بل اتخذوها وسيلة لتنمية رؤوس أموالهم، وزيادة ثرواتهم ونحو ذلك، من أمثال الأمراء والوزراء والحجاب والقضاة ومن لحق بهم من العلماء، وهؤلاء يدخلون في التقسيم العام للمجتمع ضمن فئة الخاصة[5]. وهم من أطلق عليهم بعض الباحثين المحدثين مسمى "الأرستقراطية"[6] أو "الأرستقراطية العربية"[7] أو"الأستقراطية الأندلسية"[8] وأفراد هذه الفئة هم الأكثر ثراءً في المجتمع الأندلسي، بما احتجنه البعض منهم من كثير الأموال -كما قال ابن عذارى[9].

(1) المقدسي: أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم (ليدن، مطبعة بريل، 1909م)، ص 326.

(2) نزهة المشتاق، ج1 ص 575.

(3) Live Provençal: Espana Muslumana, P: 232-233.

(4) الخشني: قضاة قرطبة، ص 156، 189، ابن حوقل: صورة الأرض، ص 104. الحميدي: جذوة المقتبس، ح2 ص589، الفتح ابن خاقان: مطمح الأنفس، ص 311، ابن بسام: الذخيرة: ق1، م1، ص 49، المراكشي: المعجب، ص 45.

(5) حسين المسري: تجارة العراق في العصر العباسي، (جامعة الكويت، 1402ه /1982م)، ص43.

(6) عصمت عبد اللطيف دندش: الأندلس في نهاية المرابطين ومستهل الموحدين، ط1 (بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1408هـ/1988م) ص 43.

(7) بوتشيش: أثر الاقطاع، ص 118.

(8) صلاح خالص: اشبيلية في القرن الخامس، ص 41.

(9) ابن عذاري، البيان المغرب، ج2، ص 225.

أما الفئة الثانية فهم الذين اتخذوا التجارة حرفة رئيسة لهم، واعتبروها وسيلة عيشهم، ومصدر رزقهم، وهم فئات متنوعة وأصناف مختلفة، إلا أنهم في جملتهم يدخلون ضمن فئة "العامة"[1] وسوف نفصل القول في الصفحات التالية – إن شاء الله – عن هاتين الفئتين.

***تجار الخاصة:** سبق القول إن هذه الفئة تشمل أغنياء البلد وعلية القوم، ومع ذلك فلم يكن أفراد هذه الفئة من التجار على درجة واحدة من الثراء واليسار والجدة، ولا في درجة متساوية من حيث التمتع بتلك الأموال، وإبراز مظاهر الثراء والثروة في واقعهم المعيشي من مسكن وملبس ومأكل ومشرب ومركب ونحو ذلك[2]. ومن خلال استقرائنا لتاريخ الدولة الأموية بالأندلس تبين لنا أن من أبرز من يمثل هذه الفئة ما يلي :

أ - التجار من الحكام والأمراء :

وأغلب تجار هذه الفئة قد لا يمارسون التجارة بأنفسهم، فلا ينزلون إلى الأسواق، ولا يختلطون بأهلها، وإنما يعمدون إلى إقامة وكلاء لهم يقومون بالعمل عنهم، فالخليفة عبد الرحمن الناصر عين أحد عبيده وهو المعروف بابن عاصم نائباً عنه في تأمين وشراء كل ما تحتاج إليه قصور الخليفة المنشأة من الصخر والحجارة[3]. وكان ينفق في ذلك مبلغاً سنوياً يصل إلى الثمانين ألفاً[4]. بينما كان عبده الآخر ابن خليل ندوباً عنه في تأمين كل ما تحتاجه تلك المنشآت من الأخشاب[5]. ورغم أن تلك المتطلبات هي من شؤون القصور إلا أنه سيكون للكميات المطلوبة منها أثر كبير في رفد تجارة تلك السلع، كما كان لبعض الأمراء والأميرات من بني أمية وكلاء يتاجرون لهم، ويبيعون محصولات ضياعهم[6]. وربما عمد البعض منهم إلى العمل مع شركاء يتولون إدارة العمل التجاري لهم[7]، أو يلجأون إلى تسليف بعض أموالهم إلى من يتاجر فيها مقابل نسبة محددة من الأرباح[8].

(1) عصمت دندش: الأندلس في نهاية المرابطين، ص281.
(2) حسين المسري: تجارة العراق، ص 43.
(3) المقري: نفح الطيب، ج1، ص 344.
(4) المقري: المصدر نفسه، ج1، ص 344.
(5) المقري: المصدر نفسه، ج1، ص 344.
(6) المقري: المصدر نفسه، ج1، ص 344. حسين مؤنس: تاريخ المغرب وحضارته، ج1، ط1 (بيروت، العصر الحديث للنشر والتوزيع) 1412هـ/1992م، ص 293.
(7) عز الدين موسى: النشاط الاقتصادي ص 280.
(8) الخشني: قضاة قرطبة. ص 206.

ولعل من أشهر من يمثل هذه الفئة الأولى من فئات التجار، بعض أمراء البيت الأموي الذين مارسوا التجارة في داخل الأندلس وخارجها، وأثروا من ذلك ثراء كبيراً، ولقد رأى ابن خلدون[1] أن اشتغال الحكام بالتجارة ومشاركتهم للرعية في هذاالعمل فيه مضرة كبيرة، حيث قال: "وهو غلط عظيم، وإدخال للضرر على الرعايا من وجوه متعددة".

ثم فسر ذلك بأن الرعايا متكافئون في اليسار ومتقاربون ومزاحمة بعضهم بعضاً تنتهي إلى غاية موجودهم أو تقرب، بينما السلطان ماله أعظم بكثير منهم فلا يكاد أحد منهم يحصل على غرضه في شيء من حاجاته. هذا فضلاً عن أن السلطان قد يلجأ إلى استخدام مكانه وسلطانه في الاستيلاء على ما قد يناسبه من البضائع.

ولم يكن أمراء وحكام بني أمية في الأندلس بدعاً في عملهم بالتجارة، فلقد كان اشتغال الأمراء والولاة بالتجارة معروفاً في الدولة الإسلامية منذ فترة مبكرة[2].

وعلى هذا مارس حكام بني أمية التجارة عن طرق وكلاء اختاروهم بعناية ووفق شروط محددة. فكما حرص التجار من الحكام والأمراء وغيرهم على تنمية أموالهم، وازدهار تجاراتهم، حرصوا على اختيار وكلائهم العاملين في تجاراتهم، فلم يكن اختيار هؤلاء الوكلاء يتم مصادفة، أو بطريقة عشوائية، وإنما يتم وفق شروط محددة، وشبه متعارف عليها، فينبغي أن يكون الوكيل: "ثقة، أميناً، مأموناً، موسرا، قد نصب نفسه للتجارة مع خبرة بها"[3]. وقد بين ذلك ابن حيان[4] حين حديثه عن طريقة اختيار هؤلاء الوكلاء حيث قال: "ويختار لكل واحد منهم في وجوه الناس وأولى مرواتهم وكيلاً يسند بشأنه إليه. ويقلده النظر في دخله وخرجه وأمر قصره وضياعه".

---

(1) المقدمة ص 346-349.

(2) صالح العلي: التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة في القرن الأول الهجري، ط2 (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1969م)، ص 224. وانظر عن بعض من مارس التجارة ممن تولى بعض أمور المسلمين من أمثال الخليفة الراشد أبي بكر الصديق والخليفة الراشد عثمان بن عفان وغيرهما في :
ابن سعد: الطبقات ج3 (بيروت، دار صادر، د.ت). ص 76-77. ابن عبد البر القرطبي: الاستيعاب في معرفة الأصحاب. ج3، تحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد الموجود: ط1 (بيروت، دار الكتب العلمية 1415هـ/ 1995م) ص155-157. ابن حجر: الإصابة في تمييز الصحابة، ج2، (بيروت، دار الكتاب العربي، د.ت) ص334. السيوطي: تاريخ الخلفاء (دار الفكر، د.ت)، ص29.

(3) الدمشقي: الإشارة إلى محاسن التجارة، ص 75.

(4) المقتبس (ش) ص14.

وبعد التثبت من توفر هذه الشروط تطلق للوكيل الحرية في التصرف فيما تحت يده من الأموال المستثمرة، حيث يتولى عمليات البيع والشراء، ويعمد إلى النظر في حالة الأسواق، وأوقات نفاد السلع، ومناسبة الأسعار[1]. ونحو ذلك من كل ما يعود بالمصلحة والفائدة على موكله، وفي مقابل هذه الأعمال يكون للوكيل نسبة في كل ما يبيعه أو يشتريه على حسب الاتفاق بينه وبين موكله[2]. ولم يترك هؤلاء الوكلاء هملًا فيما يقدمون عليه من أعمال بل وضع عليهم رقباء يتابعون تصرفاتهم في تلك الأموال، يقول ابن حبان[3] وهو يتحدث عن الوكلاء الذين عينهم الخليفة عبد الرحمن الناصر للإشراف على ضياع أبنائه وعقاراتهم: "وزادهم على ذلك – أي على الوكلاء – كتاباً سراه مسيطرين على وكلائهم يحصون عليهم ويثقفون ما يرتفع من حاصل كل واحد منهم". ولعل بعض هؤلاء الوكلاء كانوا من كبار تجار الأندلس، الذين ربطتهم بالحكام أو بأمراء البيت الأموي علاقات ود وصداقة، ممن كان يصل إلى قصور هؤلاء لعرض بضاعتهم هناك[4].

وأصبح لهؤلاء الحكام والأمراء تجار متخصصون في جلب نوادر السلع كالمنسوجات الفاخرة، والتحف النادرة، والأسلحة المتميزة، وبعض مواد البناء وكان هؤلاء يسافرون إلى أماكن بعيدة ومتفرقة لجلب أمثال هذه السلع لمصلحة هذه الفئة من التجار[5]، وسواءً أكان هؤلاء الوكلاء هم الذين جلبوا أمثال هذه السلع، أو كانت قد وصلت عن طريق التجار الطوافين الذين كانوا يجوبون أرجاء المعمورة في حينها –للعثور على أمثال هذه السلع، -وأياً كان الأمر – فإن أمثال هذه السلع كانت تغري الحكام والأمراء فيتسابقون في شرائها، وتزيين قصورهم بها، ويغالون في أسعارها، وهذا ما سيجعل المنافسة شديدة بين التجار الأمراء الذين يعملون لمصلحتهم الخاصة، وبين الوكلاء في سبيل السبق إلى اقتناء هذه السلع.

ولقد شهر بعض هؤلاء الوكلاء من أمثال: سفر بن عبيد الكلابي الذي كان وكيلاً – أميناً -للأمير عبد الرحمن بن معاوية (الداخل) يبعثه إلى المشرق الإسلامي لجلب تحفه ونوادره

(1) ابن حيان: المقتبس (ش) ص14.
(2) الدمشقي: الإشارة، ص75.
(3) المصدر نفسه (ش) ص 15.
(4) المقري: نفح الطيب، ج1، ص 395.
(5) ابن غالب: فرحة الأنفس، ص301.

التي تروق للأمير[1]. وقد جلب فيما جلب بعض "النوى المختارة والحبوب الغريبة"[2]. مما لم يكن معروفاً في الأندلس – بنوعه – وزرعه في حدائق ومنبات الأمير[3].

كما كان للأمير عبد الرحمن الداخل وكلاء آخرون، يطوفون مناطق العالم الإسلامي وغير الإسلامي لجلب الرقيق، وقد جلب له بعض هؤلاء الوكلاء إماءً من المدينة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام – اشتهرن في الأندلس بحذقهن وعلمهن، مثل فضل وعلم المدنيتين[4].

وكان للخليفة عبد الرحمن الناصر عدد من الوكلاء عرف بعضهم باسم "العريف"[5] مثل "العريف القلفاط"[6]. ومثل ابن خليل[7] الذين كلفا بتأمين وشراء الأخشاب لمباني الخليفة[8] إلى جانب عدد آخر من الوكلاء الذين كلفوا بتأمين أصناف أخرى مما تتطلبه منشآت ومباني الخليفة من القصور والمدن والمنتزهات من داخل الأندلس وخارجها[9].

ومن وكلائه أيضاً بان بقية[10] والذي كان وكيلًا على ضياع الخليفة[11].

بل لقد تجاوز الخليفة عبد الرحمن الناصر في اتخاذه الوكلاء من غير المسلمين حيث كان له وكلاء من أهل الذمة، ومن أشهرهم الأسقف ربيع بن زيد[12]. الذي كان موكلًا بأعمال

---

(1) مجهول: أخبار مجموعة، ص 97، خليل السامرائي: أثر العراق الحضاري على الأندلس، (مجلة المؤرخ العربي، عدد 27، السنة الثانية عشرة، 1986م /1406ه، ص 124.

(2) المقري: نفح الطيب، ج2،ص 15.

(3) المقري: المصدر نفسه، ج2،ص 15.

(4) المقري: المصدر نفسه،ج4، ص 137.

(5) ابن حيان: المقتبس (ش) ص 176.

(6) ابن حيان: المصدر نفسه (ش) ص 176، وقد ترجم كل من الحميدي وابن سعيد لعلم أسموه محمد بن يحيى بن زكريا النحوي المعروف بالقلفاط. وكان إلى جانب النحو، شاعراً مشهوراً. انظر: الحميدي: جذوة المقتبس، ج1، ص160. ابن سعيد: المغرب ج1، ص 111). ولعله غير المقصود هنا.

(7) لم أتمكن من العثور على ترجمة له في المصادر التي اطلعت عليها.

(8) المقري: المصدر نفسه، ج1، ص 344.

(9) ابن غالب: فرحة الأنفس، ص 301. ابن عذارى: البيان المغرب، ج2، ص 231.

(10) لم أجد له ترجمة فيما اطلعت عليه من مصادر.

(11) المقري: المصدر نفسه، ج1، ص 344.

(12) ربيع بن زيد: الأسقف ريكيموند Recemundo باللاتينية، وكان في خدمة الخليفة عبد الرحمن الناصر ثم في خدمة ابنه الخليفة الحكم المستنصر، وقد تولى السفارة إلى ملك القسطنطينية وغيره من ملوك أوروبا، وقد ترجم كتاب"الأدوا" لعريب بن سعد ونشر تحت عنوان "تقويم قرطبة، فنسبة البعض إليه، انظر: بالنثيا: تاريخ الفكر الأندلسي، ترجمة: حسين مؤنس (القاهرة، مكتبة الثقافة العربية د.ت) ص 487-488. عبادة كحيلة: تاريخ النصارى في الأندلس، ط1 (1993م)، ص 133-134.

الخليفة مع القسطنطينية، وقد جلب للخليفة منها عدداً من التحف النادرة[1]. كما أفاد الخليفة الناصر من خدمات حسداي بن شبروط اليهودي[2] -والذي حظي بمنزلة رفيعة في حكومة عبد الرحمن الناصر[3].

ونظراً لشغف الخليفة الحكم المستنصر باقتناء الكتب، فقد كان له وكلاء يجوبون العالم الإسلامي لشراء النادر والجديد منها، ونقلها إلى مكتبة الخلفة في قرطبة، وكانوا يقدمون فيها أغلى الأثمان [4] حتى قال عنه ابن الأبار[5] "كان... مشغوفاً بالعلم حريصاً على اقتناء الدواوين. يبعث فيها إلى الأقطار والبلدان، ويبذل في أعلاقها أنفس الأثمان". وكان محمد بن أبي عامر وكيلاً للأمير هشام بن عبد الرحمن (المؤيد) إلى جانب توليه مناصب أخرى في الدولة[6].

ولقد عمد بعض هؤلاء الحكام والأمراء إلى اختيار وكلائهم من الموالي والعبيد من أمثال بعض غلمان الخليفة عبد الرحمن الناصر[7]. ومن أمثال الفتى الأكبر دُرِّيَ فتى الخليفة الحكم المستنصر – الذي كان قد عينه الخليفة على إحدى مزارعه" وكيلاً له، ومسنداً إلى نظره فيها"[8]. ولا شك أنهم كانوا يحتاجون إلى الإذن من سادتهم قبل ممارسة العمل التجاري[9]، ولعل ذلك الإذن لا يتم لهم إلا بعد أن يتقلوا تدريبات تامة على ممارسة التجارة.

لقد ركزت هذه الفئة من التجار في متاجرتهم، على السلع التي غلا ثمنها وعظمت قيمتها[10] – خاصة فيما جلبوه من خارج الأندلس – كالجواهر التي تنافس الأمراء في شرائها وبالغوا في أثمانها. فهذا الأمير عبد الرحمن الأوسط يهدي إلى جاريته (طروب) حلياً قيمتها عشرون ألف دينار – حسبما قدره ابن عذاري[11] أو مائة ألف دينار – حسبما ذكره المقري[12]

(1) المقري: نفح الطيب، ج2، ص 105.
(2) سوف يرد الحديث عنه وعن دوره في عهد الخليفة عبد الرحمن الناصر أثناء الحديث عن "تجار أهل الذمة ص253.
(3) محمد بحر: اليهود في الأندلس، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ت)، ص 22، 23.
(4) المقري: المصدر نفسه، ج1، ص 378.
(5) الحلة السيراء: ج1، ص 200-201.
(6) ابن حيان: المقتبس (ح) ص 72.
(7) المقري: نفح الطيب، ج1، ص 344.
(8) ابن حيان: المقتبس (ح) ص 107.
(9) محمد خلاف: وثائق في شئون الحسبة في الأندلس ص 82.
(10) حسين مؤنس: تاريخ المغرب، ج1، ص 293.
(11) البيان المغرب، ج2، ص 92.
(12) المصدر نفسه، ج1، ص 333.

– وحينما اعترض خزان بيت مال الأمير على ذلك، وقالوا: إن مثل هذا المبلغ من المال لا ينبغي أن يخرج من خزانة الملك، قال لهم الأمير: "إن لابسه أنفس منه خطراً، وأرفع قدراً"[1] و"أكرم جوهراً، وأترف عنصراً"[2].

وهذا الموقف القوي من قبل خزان بيت المال، واعتراضهم على إنفاق الأموال بهذه الطريقة، من أجل تلك الجارية يدل على أن هذا العمل لم يكن مقبولاً ولا مرضي عنه حتى من قبل أقرب المقربين إلى الحاكم وهم خزان بيت ماله، هذا إذا كان هذا المبلغ سينفق من مال الأمير الخاص، أما إذا كان سينفق من بيت مال المسلمين، فالأمر أعظم خطراً وأشد وزراً[3].

وفي صفقة تجارية أخرى يحمل أحد التجار إلى الأمير عبد الرحمن الأوسط عقداً من الجواهر، قادماً به من العراق، وهو عقد الشفا الذي كان لزوجة الخليفة العباسي هارون الرشيد[4] فيشتريه بمبلغ عشرة آلاف دينار [5] في حين يهدي والده الأمير هشام بن عبد الرحمن (الرضا) لأحد صنائعه عقداً من الجواهر قيمته ثلاثة آلاف دينار[6]. والأمثلة في هذا المجال تطول[7].

ولم تكن تجارة هذا الصنف قاصرة على الجواهر فقط بل شفعوها بجوانب ومجالات تجارية أخرى، ليس من أقلها العقار، حيث عمدوا إلى إقتناء عقارات في داخل مدينة قرطبة تدر عليهم وعلى أبنائهم جرايات ثابتة، وممن فعل ذلك الأمير محمد بن عبد الرحمن[8]. ثم تلاه الخليفة عبد الرحمن الناصر الذي كان يضع لابنائه الذكور جرايات ثابتة تدر عليهم دخلاً ثابتاً منذ ولادتهم، وكان من ضمن هذه الجرايات عقارات متخيرة في مدينة قرطبة، تستثمر لصالح هؤلاء الأبناء[9].

كما ضرب هؤلاء التجار من الحكام والأمراء بسهم وافر في تجارة الرقيق، فاستكثروا منهم، وجلبهم إليهم الوكلاء والتجار من مناطق مختلفة من العالم، ولعل الأمير الحكم بن

(1) ابن عذارى: البيان المغرب، ج2، ص 92.
(2) المقري: نفح الطب، ج1، ص 333.
(3) راجع عن موقف العامة من تبذير الأموال الفصل السادس من البحث.
(4) ابن عذارى: المصدر نفسه، ج2ص 91.
(5) خليل السامرائي، أثر العراق الحضاري، ص 127.
(6) مجهول: أخبار مجموعة، ص 111-112.
(7) سوف يرد المزيد من هذه الأمثلة في الفصل السادس من البحث "الآثار الاقتصادية للتجارة" إن شاء الله.
(8) ابن حيان: المقتبس (ش) ص 14.
(9) ابن حيان: المصدر نفسه (ش) ص 14.

هشام (الربضي) أول من استكثر من الرقيق، وجلبهم إلى قصره[1]، حتى "بلغ عدد مماليكه خمسة آلاف"[2] ثم ازداد حب هؤلاء الحكام والأمراء في اقتناء الرقيق فأكثروا منهم حتى بلغ عدد الجواري في قصر الخليفة عبد الرحمن الناصر أكثر من (6300) جارية[3]. فضلًا عن الأنواع الأخرى من الرقيق ممن يعملون في الخدمة في داخل القصر من الصقلب وغيرهم، وممن يعملون في الحراسات والجيوش[4].

وإلى جانب ما كان يجلبه الوكلاء والتجار من هؤلاء الرقيق إلى قصور الحكام والأمراء كانت الحروب مصدراً رئيساً لإثراء قصور هؤلاء المتنفذين بهؤلاء الرقيق على اختلاف أصنافهم[5].

وبالإضافة إلى ما سبق فقد تملك أغلب أولئك الحكام والأمراء ضياعاً واسعة في إقطاعات كبيرة في مواقع مختلفة من الأندلس، وكانت تنتج أصنافاً متنوعة من الخضار والفواكه والحبوب ونحوها[6]. وكُلّف عدد من الموالي ونحوهم بالإشراف على زراعة هذه الضياع، ومن ثم تسويق منتجاتها داخل الأسواق الأندلسية القريبة من مواقع تلك الضياع، أو البعيدة عنها[7].

ومما لا شك فيه أن هذه الضياع – بما تنتجه من سلع مختلفة – رفدت الأسواق الأندلسية، وأسهمت بدور رئيس في تأمين السلع الاستهلاكية الضرورية وتوفرها في أغلب الأوقات داخل أسواق الأندلس.

ولئن كان الحكام والأمراء قد اعتمدوا على الوكلاء في استثمار أموالهم والمتاجرة ولو بجزء منها، فإن ذلك لم يمنع البعض منهم من الظهور في بعض التجارات، والخروج من أجلها من أمثال محمد بن معاوية ابن عم الأمير عبد الله بن محمد الذي كان تاجراً يطوف البلدان في تجارته[8] أو الإشراف المباشر على اختيار بعض السلع بأنفسهم، مما دعا بعض التجار حين

(1) ابن خلدون: العبر، ج4، ص 163 -المقري: نفح الطيب ج1، ص 327.

(2) ابن سعيد: المغرب، ج2، ص 39.

(3) المقري: المصدر نفسه، ج2، ص 103 لومبار: الإسلام في مجده الأول: ص 289.

(4) انظر عن هؤلاء الرقيق ومصدر جلبهم وأصنافهم الفصل الرابع من البحث ص350 .

(5) مجهول: أخبار مجموعة، ص 104. ابن عذارى: البيان المغرب، ج2، ص 217.

(6) ابن حيان: المقتبس (ش) ص 15.

(7) ابن حيان: المصدر نفسه (ح) ص 107.

(8) ابن الفرضي: تاريخ العلماء، ج2، ص 70.

وصولهم إلى الأندلس بسلع جلبوها من الخارج أن يعرجوا أول الأمر على قصور هؤلاء الأمراء فيعرضوا عليهم ما لديهم من نوادر التحف ونحوها. فيختار الأمير ما يناسبه منها، ثم ينصرف التجار من عنده، بعد أن يحدد لهم موعداً يجتمعون فيه ببابه فيدفع إليهم الأموال مقابل ما أخذه من بضائعهم[1].

ولقد كان لولوج هؤلاء المتنفذين من الحكام والأمراء إلى الأسواق، وممارستهم للتجارة -سواءً بأنفسهم أم عن طريق وكلاء ينوبون عنهم – آثاره الواضحة على التجارات والأسواق في داخل الأندلس وخارجها ومن هذه الآثار ما يلي :

1 - أولى هؤلاء الحكام والأمراء الأسواق الأندلسية عناية خاصة، حيث اهتموا بتوسعتها وانتشارها، وترتيبها ونظافتها، وتعيين المشرفين عليها، وتوجهت عنايتهم بشكل رئيسي إلى القيساريات، وذلك لأن معظم هذه القيساريات كانت ملكاً للأمير أو البيت الحاكم[2]. إضافة إلى أن تجارة هذه الفئة من التجار كانت فيما غلا ثمنه، وعظمت قيمته من الجواهر والحلي وأدوات الزينة والمنسوجات الراقية ونوادر التحف ونحوها. وهذه السلع كانت غالباً ما تعرض في تلك القيساريات[3]. كما كان منهم من قدم بعض المواقع – الأراضي البراح -التي يملكونها في داخل المدن للمستثمرين من أهل التجارات لإنشاء الحوانيت عليها[4]. مساهمة في اتساع الأسواق وانتشارها.

2 - كان لإشراف هؤلاء المتنفذين على تجاراتهم، ومتابعتهم لأعمالهم في الأسواق أثر في قربهم من ميادين وأسواق التجارة، ومن ثم الاطلاع عن قرب على نظم الأسواق[5]، وحاجاتها ومتطلباتها، مما مكنهم من المساهمة في تحقيق مطالب أهل التجارات دون تأخير، وسرعة ومعالجة ما قد يطرأ من قضايا تتعلق بالحركة التجارية من أمنية وغيرها[6].

3 - دفع هؤلاء التجار من الحكام والأمراء إلى الأسواق بمبالغ كبيرة لتثميرها في تجارات متنوعة، مما وفر سيولة نقدية كبيرة أيضاً تتحرك في داخل الأسواق. فضلاً عما قدمته تلك

---

(1) ابن عذارى: المصدر نفسه، ج2، ص 291.

(2) حسين مؤنس: تاريخ المغرب، ج1، ص 293.

(3) أحمد الطوخي: القيساريات الإسلامية (مجلة كلية الآداب، عدد 28، 1981م)، ص83.

Torres Balbas: Al Andalus, 14 - 1979 pp. 433 - 435.

(4) ابن سهل: الإعلام بنوازل الأحكام، ج1، ص 365.

(5) انظر عن هذه النظم الفصل الرابع من البحث "نظم الأسواق".

(6) راجع الفصل الثاني من البحث (موقف الدولة من التجارة).

الضياع والاقطاعيات الزراعية الكبيرة التي تملكتها هذه الفئة من التجار، إلى الأسواق من أصناف السلع الاستهلاكية الضرورية – الأولية – كل ذلك أسهم بدور رئيس في رفد الحركة التجارية داخل الأسواق الأندلسية.

4 - كان لولع هذه الفئة من التجار بالحصول على التحف النادرة والسلع الغالية أثر في حرص كثير من التجار من الشرق الإسلامي والمغرب وأوروبا بالبحث عن هذه السلع والقدوم بها إلى الأندلس لإبتياعها من هؤلاء المستثمرين، وهذا بدوره أدى إلى دعم الحركة التجارية الخارجية للأندلس وخاصة مع المشرق الإسلامي الغني بتحفه ونوادره، حتى كثر عدد التجار الواردين إلى الأندلس من المشرق يحملون أمثال هذه السلع[1]. ونتج عن ذلك اهتمام الدولة الكبير – ممثلة في هؤلاء الحكام والأمراء – بالموانىء التجارية وتطويرها، وتحسين المرافىء البحرية، بل إنشاء عدد جديد من الموانىء الأندلسية[2].

5 - حاول بعض هؤلاء التجار استغلال مواقعهم في الدولة في تسهيل معاملاتهم التجارية، أو الظفر ببعض السلع التي يتمنون الحصول عليها بطرق غير مشروعة، مثال ذلك ما قام به الأمير محمد بن عبد الرحمن حينما كان والياً على مدينة ماردة في حياة والده إذ أعجب بمملوكة جليقية قدم بها أحد تجار الرقيق من اليهود، فحاول الأمير ابتياعها دون جدوى إذ "اشتط اليهودي في سومها"[3] مما حدى به إلى دس بعض غلمانه لاختلاسها من اليهودي. الذي تقدم إلى قاضي المدينة شاكياً الأمير، فحكم له القاضي وأمر الأمير برد الجارية إليه، فما كان منه إلا الرضوخ والاستجابة لأمر القاضي[4] . ومثل ما قام به الخليفة عبد الرحمن الناصر حينما احتاج إلى شراء أرض في قرطبة لإحدى حظيانه، فوقع الاختيار على دار لبعض الأيتام في المدينة. وكان""متصل بها حمام مبرز للعامة له غلة واسعة"[5] فأمر الخليفة بتشكيل لجنة لتقدير قيمة تلك الدار، فقدرت بثمن بخس أقل مما تستحقه بكثير، مما دفع القاضي المنذر بن سعيد[6] أن يتدخل خشية"أن تنبعث منه – الخليفة – عزيمة تلحق

(1) السيد عبد العزيز سالم: تجارة الأندلس مع العراق، ص 74. – خليل السامرائي: أثر العراق الحضاري، ص 128 - 129.

(2) انظر: الفصل الخامس (الموانىء).

(3) النباهي: تاريخ قضاة الأندلس، ص 56.

(4) النباهي: المصدر نفسه، ص 57.

(5) ابن غالب: فرحة الأنفس، ص 304.

(6) منذر بن سعيد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن قاسم البلوطي – يكنى أبا الحكم، وينسب في البربر في فخذ منهم يقال لهم كنزة. من علماء الأندلس المشهورين، وله رحلة إلى مصر والحجاز للحج وطلب العلم، ولي القضاء في

الأيتام سورتها"[1] فأمر الوصي بهدم الدار وبيع أنقاضها "فبيعت الأنقاض أكثر مما قومت به الأرض"[2]، وحينما علم الخليفة غضب لذلك الصنيع وأمر بإحضار القاضي المنذر. فلما حضر قال له: >ما دعاك إلى ذلك، قال أخذت فيها بقول الله تعالى: ﴿فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا﴾[3]... الآية . مقدروك لم يقدرها إلا بكذا فتعلق بها وهمك وقد تحصل في أنقاضها أكثر من ذلك وبقيت القاعة والحمام فضلاً"[4]. فما كان من الخليفة إلا أن صبر وانقاد للحق ورجع عن رغبته.

6 - نظر التجار من الأمراء والحكام إلى من يجاريهم في التجارة من كبار التجار – من غير هذه الفئة – على أنهم منافسين لهم، وربما شكلوا خطراً اقتصادياً وسياسياً بما يملكونه من أموال وبما يحوزونه من جاه ومنزلة لدى المجتمع، ولعل هذه النظرة كانت من بين الأسباب التي أدت إلى نكبة بعض أولئك التجار، ومن ثم مصادرة أموالهم، كما سيأتي تفصيله لاحقاً – إن شاء الله -[5].

أما بالنسبة لبقية التجار – من غير هذه الفئة -فقد نظروا إلى التجار من الحكام والأمراء على أنهم يمثلون منافسين أقوياء جداً. وذلك بما يملكونه من إمكانيات مالية كبيرة، يدعمها النفوذ والسلطة التي يتمتع بها هؤلاء التجار، إلى جانب كثرة الأعوان مما يجعل هؤلاء التجار يحاولون في الغالب كسب ود هؤلاء المتنفذين[6]، أو على الأقل الابتعاد عما يمكن أن يسبب المماحكة التجارية معهم.

وليس معنى هذا أن هذه الفئة من التجار كانت في صراع دائم مع الفئات التجارية الأخرى، إذ لم يكن ذلك من مصلحتها أصلاً، بل نمت بين مختلف الفئات التجارية – في الغالب – علاقات

ماردة ثم في الثغور الشرقية ثم قدم إلى قضاء الجماعة بقطرية في عهد الخليفة عبد الرحمن الناصر والصلاة في جامع الزهراء، وظل قاضياً إلى أن مات، ولم تحفظ له قضية جور، ولا جربت عليه في أحكامه زلة. وله مؤلفات مشهورة في القرآن والفقه. وكان خطيباً بليغاً وشاعراً. توفي يوم الخميس لليلتين بقيتا من ذي القعدة سنة خمس وخمسين وثلاثمائة للهجرة وهو ابن أربع وثمانين سنة. رحمه الله. انظر: (الخشني: قضاة قرطبة، ص 237، ابن الفرضي، تاريخ العلماء، ج2 ص 142 -143 الضبي: بغية الملتمس، ج2، ص 620 -622، النباهي: تاريخ قضاة الأندلس ص 66 -75).

(1) ابن غالب: فرحة الأنفس، ص 304.

(2) ابن غالب: المصدر نفسه، ص 304.

(3) سورة الكهف، آية 79.

(4) ابن غالب: المصدر نفسه، ص 304.

(5) انظر الفقرة التالية: "التجار من الوزراء والحجاب".

(6) ابن عذارى: البيان المغرب، ج2، ص 225 -226.

تجارية تركز قبل كل شيء على خدمة المصلحة المشتركة للجميع، وهي نمو وتقدم التجارة وازدهار الحركة التجارية داخل الأندلس وخارجها، مما يخدم الجميع كل حسب قوته التجارية وثرائه المالي، ومدى نفوذه في الأسواق، وإن لم يخل الأمر من وقوع بعض المشاحنات فيما بينهم[7].

لقد كانت هذه الفئة من التجار تمثل قمة الثراء والملكية في الأندلس الأموية وتبوأت بذلك مكانة اجتماعية رفيعة، ورغم هذه المنزلة فإن بعض العامة قد نظروا إلى ثروات هذه الفئة نظرة شك وارتياب، وربما اعتبر البعض منهم أن هؤلاء المتنفذين قد جمعوا تلك الثروات من كد العامة، ومن أموال المسلمين، بدون وجه حق، لذا كان أول عمل تقوم به العامة حين يختل حبل الأمن، وتقوم الانتفاضات على الدولة، هو نهب أموال وقصور ومتاجر هؤلاء المتنفذين، وقد ظهر هذا جلياً وواضحاً في عصر الفتنة الذي أعقب مقتل عبد الرحمن بن المنصور (شنجول) في عام 399-400هـ[8].

ب - التجار من الوزراء والحجاب والولاة:

وكما مارس بعض أمراء وخلفاء بني أمية التجارة، مارسها أيضاً بعض الوزراء والحجاب والولاة في الدولة الأموية في الأندلس، وكانت التجارة من ضمن الأسباب الرئيسية للثراء الكبير الذي اشتهر به بعض هؤلاء الوزراء والحجاب والولاة، والذين تَجاوز حب بعضهم لاحتجان الأموال ميدان التجارة إلى محاولة السيطرة على مجمل الحياة المنتجة في الأندلس . فامتلكوا إلى جانب الحوانيت التجارية، الضياع الواسعة، والمزارع الكبيرة، والكثير من الإماء والعبيد ونحوهم – كما سيأتي بيانه -. وبتتبع الإشارات الواردة في المصادر حول من مارس التجارة من هذه الفئة من التجار يتبين لنا ما يلي :

أولاً: أن عدداً ليس باليسير من وزراء وحجاب وولاة الدولة الأموية في الأندلس قد مارسوا التجارة إلى جانب عملهم الرسمي في الدولة، من أمثال الوزير أحمد بن عبد الـملك

(7) جودت يوسف: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المغرب الأوسط (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، د.ت)، ص 150.

(8) ابن حزم: رسائل ابن حزم، ج2ص197، ابن بسام: الذخيرة، ق 1، م1، ص 54، 436، ابن عذارى: المصدر نفسه، ج3ص56، (وقد أورد تفصيلاً جيداً لعملية النهب)، المقري: نفح الطيب، ج2ص112، 123.

ابن شهيد – وزير الخليفة الناصر [1]، ومحمد بن سعيد المعروف بابن السلَّيم [2]– الذي تصرف في كبار الولايات للخليفة الناصر [3]، والوزير ابن القطاع – وزير الحكم المستنصر [4]، والوزير عبد الملك بن شهيد [5]، والحاجب أحمد بن عمر [6]، والحاجب أبو عثمان جعفر المصحفي [7]، وغيرهم من الوزراء والحجاب والولاة. سواءً أكان هؤلاء الوزراء والحجاب التجار ممن مارس التجارة وشهر بها قبل توليه العمل الرسمي في الدولة، أم كانوا ممن لم يشتهر عملهم بالتجارة إلا بعد أن أصبحوا في مواقعهم الرسمية في الدولة، ولم يمنعهم عملهم في الدولة ومواقعهم العالية بها من ممارسة التجارة، ومتابعة تنمية أموالهم، واستثمار ضياعهم.

(1) أسرة بني شهيد من أكبر الأسر الأندلسية وأشهرها وأثراها في عصري الإمارة والخلافة، وقد تصرف عدد من أفرادها لحكام بني أمية في الخطط الكبرى من القيادة والكتابة والوزارة والحجابة إلى انقراض الدولة، ومن أشهر من ولي الوزارة منهم أبو عمر أحمد بن عبد الملك بن محمد بن شهيد هذا، وجده شهيد بن عيسى بن الوضاح الأشجعي هو الذي دخل إلى الأندلس مع عبد الرحمن الداخل وتصرف بنوه وأحفاده للأمراء والخلفاء الأمويين في الخطط من الوزارة إلى الحجابة إلى الولايات والكتابة، وقد عين الخليفة عبد الرحمن الناصر أحمد بن عبد الملك هذا في عدد من الخطط في دولته ومنها الوزارة، ولقب أحمد هذا بذي الوزارتين، قال ابن الأبار: "هو أول من سمى بذي الوزارتين". وكان ذلك مكافأة له على تلك الهدية التي قدمها للخليفة.

انظر: الحميدي: جذوة المقتبس، ج1ص229، ابن الأبار: الحلة السيراء، ج1، ص237 -239. ابن سعيد: المغرب، ج1، ص 77-86.

(2) محمد بن سعيد المعروف بابن السَّليم، تولى والده الحجابة للأمير عبد الله بن محمد في عام 275هـ/870م ثم كان ابنه محمد بن سعيد من خاصة الخليفة عبد الرحمن الناصر، وعينه في عدد من الولايات اوالمناصب في الدولة (انظر: ابن القوطية: تاريخ افتتاح الأندلس، ص133. (ابن حيان: المقتبس (ط) ص4-5، ابن عذارى: البيان المغرب، ج2، ص 120، ص 225، 226).

(3) ابن عذارى: المصدر نفسه: ج2، ص 120.

(4) عيسى بن سعيد ويعرف بابن القطاع كان قيِّم دولة ابن أبي عامر وحامل لوائها والمستقيل بأعبائها، عربي الأصل، من قوم يعرفون ببني الجزيري من كورة باغة – الواقعة على الطريق بين قرطبة وغرناطة -كان من خاصة المنصور ابن أبي عامر ثم ارتفعت مكانته وعلت منزلته في عهد الحاجب عبد الملك المظفر وتولى عدداً كبيراً من أعمال السلطان، حتى أصبح لا ينفذ أمر إلا بأمره، ولا يتم أمر إلا بمشورته، وتوسع في تملك الضياع والدور، وأثرى من ذلك كثيراً. وظل على حاله حتى نكبه الحاجب عبد الملك المظفر وقتله في سنة 397هـ/1006م. (انظر: ابن بسام: الذخيرة، ق1، م1، ص 123-128. ابن سعيد: المصدر نفسه، ج1، ص205-206. ابن عذارى: المصدر نفسه، ج3، ص 27-34.

(5) عبد الملك بن أحمد بن عبد الملك بن عمر، يكنى بأبي عامر، كان من شيوخ الوزراء في عهد الحاجب المنصور بن أبي عامر، أثير لديه، مقدماً على غيره من الوزراء وكان عالماً في الخبر والتاريخ، واللغة والشعر، ورواية الحديث والآثار، له مؤلف بعنوان "التاريخ الكبير في الأخبار على توالي السنين" ويبدو أن هذا المؤلف قد فقد -توفي في سنة 393هـ -1002م(انظر: ابن بشكوال: الصلة، ج1، ص338-339. الضبي: بغية الملتمس، ج2، ص 487-488).

(6) ورد اسمه من ضمن حجاب عصر الخليفة الحكم المستنصر عند ابن حيان، وتحدث في بداية الجزء الخاص بعهد المستنصر عن نكبة هذا الحاجب غير أنه لم يورد له ترجمة، ولا تمكنت من العثور له على ترجمة فيما اطلعت عليه من مصادر (انظر: ابن حيان: المقتبس (ح) ص 19-20).

(7) سبقت ترجمته في التمهيد.

فالوزير محمد بن سعيد المعروف بابن السليم الذي كان في بداية أمره متصرفاً في كبار الولايات للخليفة عبد الرحمن الناصر [1]، كان إلى جانب هذه الأعمال الرسمية، التي تولاها في الدولة يمارس العمل التجاري، حتى عدّ من أكبر التجار القرطبيين في عهد الخليفة الناصر. وقد جمع ثروته من خلال ممارسته للتجارة إلى جانب تصرفه في ولايات الدولة، حتى قال عنه ابن حيان [2]: "احتجن أموالًا كثيرة بتصرفه في كبار الولايات في المدة الطويلة".

وقال ابن بسام [3] عن الوزير ابن القطاع: "تناهى في الاكتساب بالحضرة، وجميع أقطار الأندلس ضياعاً ودوراً. فات الناس إحصاؤها". وقال عنه ابن عذارى [4]: "فبلغ من ذلك أكثر ما بلغه وزير قبله".

وقد أراد الخليفة عبد الرحمن الناصر أن يقاسم بعض هؤلاء العمال الممارسين للتجارة إلى جانب عملهم الرسمي في الدولة. أرباحهم التي اكتسبوها من تجاراتهم أثناء عملهم في الولايات – أخذاً برأي عمر بن الخطاب [5]. وما كان ذلك من الناصر إلا حينما كانت الدولة في حاجة إلى عون هؤلاء الأثرياء للوفاء بالتزاماتها، في الوقت الذي يبخل فيه البعض منهم بأمواله، وضنَّ في مساعدة الدولة، وقد صرح الخليفة عبد الرحمن الناصر في بعض مجالسه بهذا الرأي بحضور بعض أولئك التجار، حيث قال يوماً لحاضري مجلسه: "ما بال رجال من خاصتنا توسعوا في دنيانا، فطفقوا يحتجنون الأموال.. وهم يرون غليظ مؤنتنا في الانفاق على شوؤننا... ويعلمون أن أمير المؤمني عمر بن الخطاب رضي الله عنه قسطاس الموازين قاسم عماله أرباحهم في تجاراتهم، فجعلها في بيت المال.. والأسوة في فعله" [6].

وفي قوله "توسعوا في دنيانا" دليل على أنه يرى أن للدولة حق في أموال هؤلاء التجار، التي كسبوها أثناء عملهم في مناصب الدولة، إذ لعلهم قد استغلوا مواقعهم في زيادة أرباحهم، وتسهيل معاملاتهم التجارية.

---

(1) ابن عذارى: البيان المغرب ج2ص120.

(2) انظر: ابن عذارى: المصدر نفسه، ج2، ص 225. (نقلًا عن ابن حيان).

(3) الذخيرة: ق1، م1، ص 124.

(4) البيان المغرب، ج3،ص 29.

(5) حيث كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه إذا استعمل عاملًا كتب ماله. فإذا عزله عن ولايته أو رأي في تصرفاته ما يدل على زيادة ماله، استدعاه ثم حاسبه على ما لديه من أموال، وقسم الزائد على ما كان كتب له حين توليته بينه وبين بيت مال المسلمين. (انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى ج3، ص 307، محمد علي مغربي: عمر بن الخطاب أمير المؤمنين، ط1 (جدة دار العلم للطباعة والنشر، 1403هـ/1983م) ص363.

(6) ابن عذارى: المصدر نفسه، ج2، ص 225.

وقد ذكر ابن عذارى إلى أن الناصر أراد بقوله هذا الوزير التاجر ابن السليم الذي اشتهر ببخله بماله، خاصة على الدولة [1].

وقد ظهرت في الأندلس الأموية أسرات كبيرة اشتهرت بالثراء الواسع وتملك الضياع الكبيرة، والحوانيت الكثيرة، كأسرة بني شهيد[2]، وأسرة بني فطيس[3] وغيرها. وقد تعدد الوزراء من هذه الأسر، ولعل الحكام الأمويون عمدوا إلى اختيار بعض وزارتهم من هذه الأسر لمكانتها الاجتماعية، ولثرائها المالي، إلى جانب إخلاص معظم أفراد هذه الأسر للحكم الأموي، وشدة موالتهم له، فضلاً عن التقاء مصالح هؤلاء الحكام مع أولئك المياسير في ضرورة إخضاع البلاد، ونشر الأمن، وضبط الأمور، مما يوثق الحكم لبني أمية، ويتيح فرصة لهؤلاء الأثرياء، في تنمية أموالهم، وزيادة أرباحهم. حيث تزدهر التجارة في ظل الأمن والاستقرار، مما يعود بالربح الوفير على أمثال هؤلاء التجار. ولذا قال الناصر لابن السَّليم: "وهم يرون غليظ مؤونتنا في الانفاق على شؤونا التي بقدرتنا عليها صلاح أحوالهم، ورفاهية عيشهم" [4].

ولعل حكام بني أمية أرادوا من وراء اختيارهم بعض وزرائهم من أفراد تلك الأسرات الاستعانة بأموال هذه الأسر الثرية حين الحاجة إليها لدعم الدولة أو مواجهة الخارجين عليها [5].

وكان ظهور هؤلاء الوزراء والكتاب في ميدان التجارة أكثر وضوحاً في عصر الخلافة منه في عصر الإمارة، ولعل ذلك يعود إلى الاستقرار السياسي والتقدم الاقتصادي الكبيرين الذين شهدهما عصر الخلافة [6]. وإن كان عصر الإمارة لم يخل من ظهور هذه الفئة من التجار.

ثانياً: الثراء الواسع والكبير الذي شهر به أغلب أفراد هذه الفئة من التجار، والذين جمعوا ثرواتهم تلك من خلال مصادر متنوعة تأتي التجارة في مقدمتها. ومن خلال استعراض بعض الصفقات التجارية والهدايا التي قدمها هؤلاء التجار يتبين لنا الحجم الكبير لذلك الثراء.

فهذا الوزير أبو عمر أحمد بن عبد الملك بن شهيد، وزير الخليفة عبد الرحمن الناصر- الذي عدَّ من كبار أثريائها في عصر الخلافة [7]، حيث شملت تجارته أصنافاً متعددة من

(1) ابن عذارى: المصدر نفسه، ج2، ص 226.

(2) ابن بسام: المصدر نفسه، ق1، م1، ص198، ابن سعيد: المغرب، ج1، ص 203، 204.

(3) ابن سعيد: المصدر نفسه، ج1، ص 216 - ابن عذارى: المصدر نفسه، ج2، ص 220، المقري: نفح الطيب، ج1 ص 404.

(4) ابن عذارى: البيان المغرب، ج2، ص 225.

(5) انظر عن مثل هذه الحوادث الفصل الثاني من البحث – أعلاه – علاقات التجار بالحكام.

(6) الطاهري: عامة قرطبة، ص 122-126.

(7) ابن خلدون: العبر، ج4، ص 177.

السلع والنوادر والتحف إلى جانب الرقيق [1] – يقدم في عام 327هـ /938م هدية إلى الخليفة عبد الرحمن الناصر شملت فيما شملت أصنافاً من الذهب العين والتبر، وسبائك الفضة، والعود الهندي، والمسك، وأصنافاً من الملابس من الحرير المختم، المرقوم بالذهب، والألحفة والمطارف، وبسط الصوف، والخز، والسرادقات والملاحف العراقية، والفراء [2]، وأنواعاً من الأسلحة المجلوبة من أماكن متفرقة [3]، ومن الخيل مائة فرس[4]: منها "من الظهر خمسة عشر فرساً من الخيل العراب المتخيرة لركاب السلطان فائقة النعوت". "وعشرون من بغال الركاب مسرجة ملجمة بمراكب خلافية" [5]. إلى غير ذلك من التحف والجواهر وما شابهها مما "اتفق على أنه لم يهاد أحد من ملوك الأندلس بمثلها"[6].

ولم تقتصر هدية ابن شهيد للخليفة الناصر على تلك الأصناف المشار إليها أعلاه، بل ضمت إلى جانب ذلك عدداً من الضياع والقرى التي كانت مملوكة بكاملها للوزير، فقدمها هدية إلى الخليفة بكامل أحوازها وربوعها ومنازلها [7]. وقد بلغ من ضخامة هذه الهدية أن علق عليها ابن خلدون [8] بقوله: "هي مما نقل من ضخامة الدولة الأموية واتساع أحوالها".

وإنَّ تفنن الوزير ابن شهيد في جمع تلك الأصناف في هذه الهدية دليل واضح على مدى الثراء الذي تمتع به هذا الوزير، إذ كانت تلك الأصناف عموماً غالية الأثمان، منها ما جلب من داخل الأندلس، ومنها ما جلب من خارجها من المشرق الإسلامي أو المغرب، أو بلاد أوروبا. وقد أنفق الوزير ابن شهيد على هذه الهدية مبالغ مالية باهظة ما كان له بها قِبَل لولا سعة ثرائه ووفرة دخله.

ومما يذكر عن هذا الوزير أنه أنفق في عام واحد مبلغاً يتراوح ما بين الخمسين إلى الستين ألفاً لشراء أخشاب لبناء بعض المنشآت التي كانت الخليفة ينوي بناءها ثم قدم تلك

(1) المقري: نفح الطيب، ج1، ص 344.
(2) ابن خلدون: العبر، ج4، ص 177.
(3) ابن خلدون: المصدر نفسه، ج4، ص 178.
(4) المقري: المصدر نفسه، ج1، ص 343 نقلًا عن ابن الفرضي.
(5) ابن خلدون: العبر، ج4، ص 178.
(6) المقري: المصدر نفسه، ج1، ص 340.
(7) المقري: المصدر نفسه، ج1، ص 334.
(8) المصدر نفسه: ج4، ص 178.

الكميات من الخشب إلى الخليفة الناصر [1]. ومعنى هذا أن سعر الخشب الواحدة من هذا النوع الذي تخيره الوزير يتراوح ما بين 5.33 إلى 6.40 درهماً للخشبة الواحدة وهو سعر باهض لا شك في ذلك [2]، وقد استطاع هذا الوزير بثرائه أن يجمع في عام واحد (32000) ألف قطعة من تلك الأخشاب (الأعواد) وهي الكمية التي كان يجمعها وكيل الخليفة بهذا الشأن المعروف بابن خليل [3] في مدة تصل إلى ستة عشر عاماً. حيث كان الوكيل ابن خليل يجمع في العام الواحد ما يقرب من ألفي قطعة فقط [4].

لقد كان لهذه الهدية آثارها السياسية والاقتصادية في الحياة الأندلسية، فمن الناحية السياسية أدت هذه الهدية إلى رفعة وعلو مكانة الوزير لدى الخليفة الناصر، ومكّنت له أكثر من ذي قبل: "فزاد الناصر وزيره هذا حظوة واختصاصاً وأسمى منزلته على سائر الوزراء جميعاً" [5] وكان لها أثرها في نفس الخليفة الذي أعجب بها اعجاباً شديداً. يقول المقري واصفاً ذلك: " وقد أعجبت الناصر وأهل مملكته جميعاً، وأقروا أن نفساً لم تسمح بإخراج مثلها ضربة عن يدها". كما انتشر خبر هذه الهدية في طول الأندلس، وما تضمنته من أصناف وأنواع السلع النادرة الوجود في الأندلس، أو الغالية الأثمان، حتى أصبحت هدية عظيمة الشأن اشتهر ذكرها إلى الآن" كما يقول المقري [6].

ومن الناحية الاقتصادية كان لهذه الهدية أثرها على الحركة التجارية في الأندلس وعلى الوزير نفسه إذ مما لا شك فيه أن الوزير ابن شهيد قد اعتمد على أسواق بعض المدن الأندلسية في الحصول على بعض تلك الأصناف التي حشدها في هديته إلى الخليفة، وهذا سيدعم الحركة التجارية في هذه الأسواق، كما اعتمد على التجارة الخارجية في جلب الأصناف الأخرى التي لم تكن متوفرة في أسواق المدن الأندلسية وخاصة الذهب والعود والتحف والأسلحة – وهذه الأصناف جلبت من أماكن متعددة من خارج الأندلس [7] – وهذا مما ينشط – دون شك –الحركة التجارية الخارجية بين الأندلس والبلدان التي جلبت منها تلك

(1) المقري: نفح الطيب، ج1، ص 344.
(2) المقري: المصدر نفسه، ج1، ص 344، وراجع تفصيلات ذلك في الفصل الرابع من البحث-الأسعار.
(3) المقري: نفح الطيب، ج1، ص 344.
(4) المقري: المصدر نفسه، ج1، ص 344.
(5) المقري، المصدر نفسه، ج1، ص 340.
(6) المقري: المصدر نفسه، ص 340.
(7) ابن خلدون: العبر، ج4، ص 177. وانظر الفصل الخامس "التجارة الخارجية".

الأصناف. أما بالنسبة للوزير نفسه فقد ضاعف الخليفة له مرتب الوزراة "وبلغ ثمانين ألف دينار أندلسية، وبلغ معروفه إلى ألف دينار، وثنى له العظمة لتثنيته له الرزق، فسماه ذا الوزراتين" [1].

وفي اليوم الذي تولى فيه الخليفة الحكم المستنصر الحكم في الأندلس قدم إليه الحاجب جعفر المصحفي، هدية ضمت أصنافاً من السلع والتحف والنوادر ومنها : "مائة مملوك من الإفرنج ناشبة، على خيول صافنة، كاملوا الشِّكَّة والأسلحة" [2]. وقد أنفق الحاجب المصحفي – وهو من أثرياء قرطبة – أموالاً عظيمة في سبيل جمع أصناف هذه الهدية، مما يوضح مدى الثراء الذي تمتع به هذا الحاجب.

وفي صفقة تجارية اشترى الوزير عبد الملك بن شهيد وزير الحاجب المنصور ابن أبي عامر مائتي نسمة من الرقيق، الصقلب لتثمير ضياعه الواسعة [3]. أما الوزير محمد بن سعيد ابن القطاع فقد توسع في شراء الضياع، والعقار في مدن الأندلس المختلفة، حتى أصبح له من تلك الضياع والدور "ما فات الناس احصاؤها" [4]. وأصبح بذلك من كبار أثرياء الأندلس في حينه.

ثالثاً: والذي يظهر أن ذلك الثراء الذي أحرزه بعض أفراد هذه الفئة من التجار وتلك الضياع الكبيرة التي تملكوها -مما حقق لهم مكانة اجتماعية عالية في الوسط الأندلس-كانت سبباً في وجود نوع من المنافسة بين هؤلاء التجار وبين الحكام والأمراء، إذ نظر بعض الحكام إلى هؤلاء الوزراء والحجاب وثرواتهم نظرة شك وارتياب، وخافوا من تضخم هذه الأموال بأيديهم، وربما اعتبروها سبيلاً إلى الخروج على الدولة، ولعل هذه النظرة كانت من بين الأسباب التي أدت إلى نكبة بعض هؤلاء الوزراء والحجاب، بل وقتلهم، ومصادرة أموالهم واستصفائها. مثل ذلك نكبة الخليفة الحكم المستنصر للحاجب أحمد بن عمر، والتشهير به في السوق الكبرى بقرطبة ومصادرة أمواله، وقد برر الخليفة ذلك الفعل في البيان الذي تلي في الأسواق بقوله: "لما بدا منه في معاملته للناس ومتاجرته إياهم.. من قبح سريرة، وباطن سوء، واستهلاك كثير"[5]. وقد ظل المنادي يطوف به في سوق قرطبة الكبرى على أصحاب الصناعات

(1) المقري: نفح الطيب، ج1، ص 340.
(2) المقري: المصدر نفسه، ج1 ص 365.
(3) ابن بسام: الذخيرة: ق1، م1، ص198.
(4) ابن بسام: المصدر نفسه، ق1، م1، ص 124.
(5) ابن حيان: المقتبس (ح) ص 19-20.

وطبقات التجار يومين تباعاً، مما يدل على أن جريمته كانت في الشؤون التجارية، حسب منطوق ذلك البيان.

وفي عهد الأمير محمد بن عبد الرحمن قام أحد كبار تجار قرطبة – حينما حضرته الوفاة بتثليث ماله، ثم أوصى بثلثه ليقسم على الفقراء والمحتاجين، وكلف بذلك أحد العدول، وقد بلغ الثلث الموصى بتفريقه حوالي عشرة آلاف دينار[1]، وحينما علم الأمير محمد بذلك أمر بإعادة هذا المبلغ، ولأنه كان قد وزع على المحتاجين، أمر الأمير بإغرام أبناء ذلك التاجر – ابن القصيبي – ذلك المال كاملاً فغرموه "وكان سب فقرهم"[2].

ولم تبين المصادر سبب ذلك الإجراء الذي اتخذه الأمير، فالتاجر الموصي – فيما يظهر -لم يتجاوز الحد الشرعي للوصية – الثلث – والأبناء المغرمون لا يتحملون خطيئة والدهم – إن كان قد ارتكب جرماً أو خطيئة: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾[3].

ولهذا فإنه لا يستبعد أن يعود الأمر إلى أسباب سياسية واقتصادية خاصة وأن عهد الأمير محمد بن عبد الرحمن يعتبر بداية ظهور الفتن والثورات في أواخر عصر الإمارة مما أثر – بدون شك – على اقتصاد الدولة، وبالتالي أصبحت في حاجة إلى مساعدات مالية من أمثال هؤلاء التجار.

وفي عصر الفتنة الذي أعقب مقتل الحاجب عبد الرحمن بن أبي عامر قام الخليفة المستظهر بالله (414-414هـ/1023-1023م) بمصادرة أموال عدد من تجار دولته لأمور نقمها عليهم[4].

ولئن حصلت أمثال هذه التجاوزات من امتداد أيدي بعض الحكام إلى أموال هؤلاء التجار في فترات اضطراب الدولة، ونشوب الفتن، وقيام الثورات، كأواخر عصر الإمارة وعصر الفتنة، ولمبررات أبداها الحكام – وإن لم تكن شرعية تماماً – فالعجيب أن مثل هذه التجاوزات قد حصلت في أوقات كانت فيها الدولة في عنفوان قوتها وسطوتها، كما رأينا في صنيع الخليفة المستنصر بالله بالحاجب أحمد بن عمر، وكما فعل الحاجب عبد الملك المظفر بن المنصور بن

(1) الخشنى: قضاة قرطبة، ص 173.

(2) الخشنى: المصدر السابق، ص 174.

(3) سورة الإسراء، 15.

(4) ابن بسام: الذخيرة، ق1، م1، ص 128.

أبي عامر، حينما فتك بالوزير عيسى بن سعيد (ابن القطاع) ثم استصفى أمواله وبرر عمله ذلك بقوله في المنشور الذي أعلن على الأمة لتوضيح سبب مقتل هذا الوزير: "حاول شق عصا الأمة وهدّ ركن الخلافة، بما احتجن من حرام الأموال"[1].

لقد حاول الوزير ابن القطاع الخروج على الحاجب المظفر كما يذكر ذلك صراحة ابن سعيد[2] حيث يقول: "وكان ابن القطاع قد أراد أن يقلب الدولة، ويولي الخلافة هشام بن عبد الجبار بن الناصر المرواني" وكان مما دفعه إلى ذلك كثرة المتاجر والضياع التي امتلكها ذلك الوزير، والتي قال عنها ابن بسام[3]: "فتناهى في الاكتساب بالحضرة، وجميع أقطار الأندلس، ضياعاً، ودوراً، فات الناس إحصاؤها." ومن ثم تكدس الأموال في يديه، وارتفاع وعلو مكانته الاجتماعية والسياسية واشتهاره بين العامة بالثراء والمنزلة.

وكان المنشور الذي أعلن فيه الحاجب المظفر أسباب مقتل هذا الوزير يبين أن مقتله يعود إلى أسباب سياسية، جرَّأه عليها ما تحت يديه من ثراء، وما بلغه من منزلة، إلى جانب أسباب أخر – تخرج عن مجال البحث – فصلها ابن عذارى[4].

ولا شك أن الحاجب المظفر قد حرص على وضع عبارة "من حرام الأموال" في بيانه ليكون في ذلك مبرر له أمام العامة في مصادرة أموال هذا الوزير بعد مقتله.

إذاً لقد كان أسلوب التصفية الجسدية، والمصادرة المالية هو الحل الحاسم الذي انتهجه بعض الحكام الأمويين في الأندلس لمواجهة استفحال نفوذ بعض هؤلاء التجار من الوزراء والحجاب، ولا شك أن نكبة أمثال هؤلاء التجار، ومصادرة أموالهم. سيكون لها آثارها السلبية على التجارة الأندلسية الداخلية والخارجية، فبقدر حجمهم التجاري الكبير، ومدى تأثيرهم في الأسواق سيكون أثر ذلك على التجارة والتجار، بالرغم من إغفال المصادر لذلك.

رابعاً: وبالرغم من أن هذه الفئة من التجار قد ركزت في تجارتها على السلع الثمينة والتحف النادرة – غالباً – والتي تدر عليهم أرباحاً كبيرة، إلا أنه في الوقت نفسه تنوعت القنوات التجارية التي مارسوا التجارة من خلالها. كما تنوعت السلع التي غذوا الأسواق بها،

---

(1) ابن سعيد: المغرب، ج1، ص 205، 206.

(2) المصدر نفسه، ج1، ص 206.

(3) ابن بسام: الذخيرة، ق1، م1، ص 124.

(4) البيان المغرب، ج3، ص27-29.

فإلى جانب الجواهر والتحف والرقيق، تملك بعض هؤلاء التجار ضياعاً كبيرة في مواقع مختلفة من الأندلس، وعملوا على زراعتها وتثميرها بواسطة الرقيق الذي جلبوه من داخل الأندلس وخارجها، ومن ثم انتجت تلك الضياع أنواعاً من الحبوب والفواكه والخضار ونحوه، وسوقت منتجاتها في أسواق المدن القريبة منها، ونقل الفائض إلى مواقع مختلفة داخل الأندلس وخارجها[1].

فهذا الوزير عبد الملك بن شهيد – مثلاً – يشتري في صفقة تجارية واحدة مائتي نسمة من الرقيق الصقالبة[2]، وذلك لتفعيل الضياع الواسعة التي تملكها في مواقع مختلفة من الأندلس، ومن ثم تثمير هذه الضياع وتسويق منتجاتها.

وكان الوزير أحمد بن شهيد – أيضاً – يمتلك أعداداً كبيرة من الرقيق ويكفي دليلاً على ذلك أن نعلم أن الهدية التي قدمها إلى الخليفة عبد الرحمن الناصر كانت تضم: "من الرقيق أربعون وصيفاً وعشرون جارية متخيرات بكسوتهن وزينتهن"[3].

وإلى جانب ذلك توسعوا في امتلاك العقارات في داخل قرطبة وخارجها فهذا الوزير أحمد بن شهيد يشتري قرية كاملة تقع في منطقة من أخصب مناطق الأندلس وهو سهل القنبانية [4]في جنوب قرطبة، وصفها ابن خلدون[5] بأنها: "قرية[6] ثفل آلافاً من أمداد الزرع"، كما اشترى قرية أخرى تقع في ضواحي جيان، وتعرف باسم "شيرة"[7] حيث ابتاعهما بأحوازهما ومنازلهما، وربوعهما[8]. وقد سبق الإشارة إلى مدى ما تملكه الوزير ابن القطاع من الضياع والعقارات[9]، ولقد أعرضت المصادر التي أشارت إلى أمثال هذه الصفقات التجارية عن ذكر

---

(1) محمود إسماعيل، سوسيولوجيا الفكر، ج2، ص 346.

(2) ابن بسام: الذخيرة، ق 1، م1، ص 198.

(3) ابن خلدون: العبر، ج4، ص 178.

(4) القنبانية: لفظ أطلقه الأندلسيون على السهول بشكل عام، ولذلك كثر وروده علمًا على مواقع متعددة في الأندلس. ومن أشهر هذه السهول التي أطلق عليها هذا المسمى – حتى كاد أن يرتبط به دون غيره، ذلك السهل الخصيب الممتد جنوبي قرطبة على ضفة نهر الوادي الكبير، ويعد من أخصب سهول الأندلس على الإطلاق. (المقري: نفح الطيب، ج1، ص 344).

(5) نقلًا عن المقري: المصدر نفسه، ج1، ص 343.

(6) يظهر أن المراد بالقرية هنا الأرض الزراعية الكبيرة -كما هوم واضح من هذا النص.

(7) لم أجد لهذه القرية ذكراً في المصادر التي أطلعت عليها.

(8) المقري: المصدر نفسه، ج1، ص 344.

(9) ابن بسام: الذخيرة، ق1، م1، ص 124.

المبالغ المالية التي تم دفعها مقابل شراء هذه القرى، كما لم تبين وضع هذه القرى السكاني وهل كان بها أناس مقيمون؟ وممن شريت؟ وكيف أصبح وضع من كان يقيم بها من قبل – إن وجدوا – ؟.

ولا يستبعد أن تكون تلك الضياع الواسعة قد أسهمت في دعم الحركة التجارية في الأندلس حيث وفرت – في الغالب – ما يحتاجه المستهلك من السلع الأولية الضرورية، وأوجدت مجالات واسعة للعدد من العاملين بها والمسوقين لمنتجاتها، فضلاً عن الأرباح الكبيرة التي كانت تدرها على ملاكها.

خامساً: كما يتبين لنا من خلال تتبع النصوص الواردة عن هذه الفئة من التجار أن بعضاً منهم قد استغل موقعه في الدولة في سبيل تسهيل معاملاته التجارية وزيادة أرباحه، قال ابن سعيد[1] عن الوزير عبد الملك بن شهيد: "استوزره المنصور بن أبي عامر، واكتسب معه أموالاً عظيمة". وفي النص إشارة واضحة إلى أن هذا الوزير زاد ثراءً وسعة في المال بعد توليه منصب الوزارة.

وقد رأينا من قبل أن نكبة الخليفة الحكم المستنصر للحاجب أحمد بن عمر وتشهيره به كانت بسبب سوء معاملته للناس، ومتاجرته لهم[2].

ولقد بلغ من جشع الوزير ابن القطاع، وسوء استغلاله لمنصبه في الدولة، وحبه للمال، أن كان لا يولي أحداً عملاً إلا كان له نصيب معلوم في مجابي أولئك العمال[3].

وقد وصف ابن عذارى[4] مدى استغلال هذا الوزير لموقعه في تنمية أمواله، وزيادة أرباحه بقوله: "وحينما تمكن له الأمر اغتنم ذلك منه وأقبل على جمع المال، واكتساب الضياع فبلغ من ذلك أكثر مما بلغه وزير قبله".

وهذا النص يدل على مدى استغلال هذا الوزير لموقعه وسلطته في الدولة في زيادة رأسماله حيث بلغ به حب المال أن لا يولي أحداً عملاً من أعمال الدولة إلا بعد أن يبرم معه اتفاقاً بمقاسمته مجابي دخله الخاص، ثم طفق بتوسع في اكتساب الأموال بطرق متعددة،

(1) المغرب، ج1، ص 203، 204.
(2) ابن حيان: المقتبس (ح) ص 19.
(3) ابن عذارى: البيان المغرب، ج3ص 27-28.
(4) المصدر نفسه، ج3، ص 28.

حتى أصبح من كبار أثرياء الأندلس وملاكها، ولا شك أن ذلك قد أضر بفئات كثيرة في المجتمع الأندلسي، ولقد كان لإطلاق الحاكم المظفر بن أبي عامر لهذا الوزير الحرية في شؤون الدولة، يد طولى في كل ما أقدم عليه هذا الوزير وإن كان قد غره إعراض الحاكم عنه فتمادى في احتجان الأموال والاستكثار منها حتى انتهى الأمر بقتله.

سادساً: يتبين لنا أيضاً، أن تجارة هذه الفئة من التجار لم تقتصر على الأندلس فحسب بل امتدت إلى مختلف بقاع العالم – آنذاك -وأنه كان لهؤلاء الوزراء والحجاب والولاة التجار وكلاء يجلبون لهم السلع التجارية من مختلف بقاع العالم الإسلامي من بغداد، وخراسان، والقاهرة، وبلاد المغرب، وبلاد السودان، فضلاً عن السلع التي جلبت من أوروبا[1]. ولا شك أن ذلك يُعد رافداً قوياً للحركة التجاية الخارجية للأندلس.

ج - التجار من العلماء والقضاة:

يدخل العلماء والقضاة ومن لحق بهم من طلاب العلم ضمن فئة الخاصة -حسب تقسيم المصادر للمجتمع الذي سبق الحديث عنه أعلاه[2] -وعلى ذلك فإن من مارس التجارة منهم يدخل تحت فئة "تجار الخاصة" إذا كانوا في مجملهم ممن قرن العمل في التجارة بطلب العلم ونشره، واعتبر البعض منهم التجارة وسيلة إلى تحقيق رغباتهم في طلب العلم والرحلة من أجله، ومن ثم جابوا مدن الأندلس، بل وجاوزها البعض منهم إلى مختلف بقاع العالم الإسلامي – حينئذ – يتعلمون العلم ويعلمونه، ويتقوون على ذلك من دخل تجاراتهم.

وغالباً ما كان يعمد البعض منهم حين تكليفهم بشغل منصب معين في الدولة - كالقضاء مثلاً – إلى اختيار وكيل له يتولى متابعة تجارته، وتنمية ماله. في حين كان يعمد البعض أيضاً – في مثل تلك الحالة – إلى الاستشهاد على مقدار أمواله التي تحت يده، وسلعه التي في مخازنه، ويبين للشهداء حظه من التجارة. وذلك لدفع الشك في أنه قد يستغل منصبه للحصول على المال والثراء. ثم يشهدهم على توكيله على تجارته، كي يعلم أنه في فترة توليه القضاء فإن أمواله تثمر، وتجارته تنمى، فلا ينظر إلى الزيادة التي قد تحصل في ماله وثرائه أثناء فترة توليه القضاء نظرة شك أو ريبة. فهذا القاضي محمد ين يبقى بن زرب [3]حينما ولاه

---

(1) Imamuddin: commercial Relaton of Muslim - Spain, PP:1 - 5.

(2) النباهي: تاريخ قضاة الأندلس، ص 77.

(3) محمد بن يبقى بن زرب بن يزيد بن مسملة، قاضي الجماعة بقرطبة، يكنى أبا بكر، كان صدر الفقهاء في زمانه، ولي القضاء بقرطبة سنة 367هـ/977م، كان كثير الصلاة والتلاوة، عالماً بالفقه بصيراً بالعربية والحساب، خطيباً

ابن أبي عامر القضاء بقرطبة احتبس خواص أصحابه ثم كشف لهم عما بيده من أموال وسلع، وبين لهم حظه من التجارة، وعلل ذلك بقوله: "يا أصحابنا، قد عرفتهم ما نحن به من تولي القضاء قديماً من سوء الظنة، وأخشى أن أطلق الناس على عرضي، وهذا حاصلي، وفيه من العين كذا وفي مخازني ما بقي بقيمته، وحظي من التجارة ما علمتم فإن فشى – مالي ما يناسب هذا فلا لوم وإن تباعد عن ذلك فقد وجب مقتي"[1].

والنص صريح في أن تجارته لن تتوقف أثناء توليه القضاء يدل على ذلك قوله: "فإن فشى من مالي ما يناسب فلا لوم" وقوله: "وحظى من التجارة ما علمتم" وبما أنه سيكون منشغلاً بأمر القضاء فإن الأظهر أنه سوف يعمد إلى وكلاء يقومون في تجارته أثناء توليه القضاء.

ومن القضاة الذين مارسوا التجارة القاضي الحبيب أحمد بن محمد بن زياد[2]الذي قال عنه الخشنى[3]: "كان الحبيب من أوفر الناس مالًا وملائهم، وكان بصيراً بالتجر، عارفاً بوجوهه".

ولقد كان القاضي الحبيب معرضاً عن التجار، غير مشتغل بها، حتى نصحه بذلك القاضي سليمان بن أسود[4]، الذي كان يمارسها أيضاً ودله على التجارة ودعاه للعمل فيها: "ووصاه بالنظر لنفسه والاكتساب لها، وعرفه بحرمة المال، وجسيم منفعته، ودله على باب التجر، وحضه عليه"[5].ولم يكتف القاضي سليمان بن أسود بهذه الوصية للحبيب بل حينما عرف بأنه لا يملك المال، قدم له خمسة آلاف دينار من حر ماله وقال له: "حركها واتجر بها لنفسك"[6].

بليغاً توفي في شهر رمضان من سنة 381هـ/991م. (انظر: ابن الفرضي: تاريخ العلماء، ج2ص96-97. النباهي: المصدر نفسه، ص 77-79).

(1) النباهي: المصدر نفسه، ص 77.

(2) الحبيب أحمد بن محمد بن زياد اللخمي، يكنى أبا القاسم ويعرف بالحبيب. ولي قضاء الأندلس مرتين في عهد الأمير عبد الله بن محمد والخليفة عبد الرحمن الناصر، كان من عقلاء الناس وعلامائهم، صليباً في الحق، وصولاً للصديق، كثير البر، توفي في سنة 312هـ/924م (انظر: الخشنى قضاة قرطبة، ص 204-211 ابن الفرضي: تاريخ العلماء، ج1، ص 39-40).

(3) المصدر نفسه، ص 205.

(4) سبقت ترجمته في الفصل الثاني.

(5) الخشنى: المصدر نفسه، ص 205-206.

(6) الخشنى: المصدر نفسه، ص 205-206.

وكان القاضي أبو بكر محمد بن إسحاق السليم [1] يتاجر في الحيتان التي كان: "يتصيدها بنهر قرطبة ويقتات من ثمنها" [2].

أما القاضي أبو عبد الله محمد بن سعيد [3] فكان على صلة وثيقة ببعض التجار من العلماء المتنقلين بين المدن الأندلسية الذين كانوا ينزلون عليه في البيرة حين قدومهم بتجارتهم إليها [4].

ومن العلماء الذين مارسوا التجارة، وأكثروا من التنقل بين المدن الأندلسية المختلفة طلباً للتجارة والكسب، إلى جانب طلب العلم ونشره والدعوة إلى الله الفقيه يحيى بن يحيى الليثي "عاقل الأندلس" [5] الذي كان يجوب مدن الأندلس لعرض بضاعته في أسواقها، وقد خلفه في تجارته تلك بعد وفاته ابنه الفقيه المشهور، أبو مروان عبيد الله بن يحيى بن يحيى الليثي [6]. والذي كان تاجراً، "عظيم المال والجاه" [7]. ولم يقتصر أبو مروان في متاجرته على أسواق الأندلس بل رحل إلى مصر والعراق وغيرها من بلدان المشرق الإسلامي حاجاً وتاجراً [8].

ولقد ركز عدد من العلماء والفقهاء على تجارة الأقمشة (البز) حيث كانت أغلب متاجرة يحيى بن يحيى الليثي في البز، وكذلك الفقيه عبد الرحمن بن عبد الله المعروف بابن

والنص يشير إلى أن القاضي سليمان بن أسود قد قدم هذا المبلغ إلى الحبيب كقرض (دين) يتاجر فيه لمصلحته الخاصة.ولم يقدمه إليه على أنه وكيل عنه يتاجر بهذا المال لمصلحتهما كما زعم الطاهري (عامة قرطبة، ص 41) إذ لا يشير النص إلى شيء من هذا البتة.

(1) سبقت ترجمته في الفصل الثاني.

(2) ابن سعيد: المغرب، ج1، ص 214.

(3)محمد بن سعيد الألبيري، يكنى أبا عبد الله، ولي قضاء الجماعة بقرطبة في عهد الأمير عبد الرحمن بن الحكم بمشورة من الفقيه يحيى بن يحيى الليثي. ولم يدم فيه طويلاً ثم عزل عنه (انظر: ابن حيان: المقتبس (م) ص198 -199. ابن سعيد: المغرب، ج1، ص 149).

(4) ابن حيان: المصدر نفسه، (م) ص 198.

(5) ابن سعيد: المصدر نفسه، ج1، ص 163.

(6) أبو مروان عبيد الله بن يحيى بن يحيى الليثي من أهل قرطبة روى عن أبيه يحيى بن يحيى علمه، وكانت له رحلة في طلب العلم والتجارة، ثم عاد إلى الأندلس بعلم كثير حتى أصبح مقدماً في المشاورة في الأحكام ومنفرداً برئاسة البلد في العلم. توفي في شهر رمضان من سنة 298هـ/910م. (انظر: الحميدي: جذوة المقتبس، ج2، ص 425. الضبي: بغية الملتمس، ج2، ص 460).

(7) ابن الفرضي: تاريخ العلماء، ج1، ص 293.

(8) ابن حيان: المصدر نفسه، (م) ص 183. الحميدي: المصدر نفسه، ج2، ص 425.
Imamuddin: Commerical Relation of Muslim Spain, PP5 - 7.

الخراز[1]، والذي كان معاشه من ثياب كان يبتاعها ببجانة ويقصرها ويحملها إلى قرطبة فتباع له، ويبتاع في ثمنها ما يصلح لبجانه"[2]. ولم يقتصر على الأندلس بل جاب بلدان العالم الإسلامي للتجارة وطلب العلم، فوصل إلى أقصى المشرق[3].

وكذلك كان شيخ فقهاء الأندلس أبو عمر أحمد بن عبد الملك الاشبيلي المعروف بابن المكوى [4]"ممكناً في عيشه، يتجر في سوق البزازين"[5] في قرطبة.

ولا غرو ولا عجب أن يتاجر العلماء في البز فقد قيل: "خير الصناعة الخز، وخير التجارة البز"[6] ولعل هذه التجارة كانت من أكثر السلع نفاقاً في أسواق العالم الإسلامي في حينها، وفي كل وقت ولشدة الحاجة إليها.

ومن العلماء الذين مارسوا التجارة إلى جانب طلب العلم ورحل في بلدان العالم الإسلامي من افريقية إلى مكة واليمن: أحمد بن خالد المعروف بابن الجباب[7]، والذي كان يتاجر في الجباب في سوق قرطبة[8].

---

(1) عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ب مسافر الهمذاني الوهراني يعرف بابن الخراز وهو من أهل بجانة، كان رجلًا صالحاً منقبضاً، توفي 411هـ/1020م.
انظر(ابن بشكوال، الصلة، ج1، ص 305-306. الضبي: بغية الملتمس، ج2، ص 476).

(2) ابن بشكوال: المصدر نفسه، ج1، ص 305.

(3) ابن بشكوال: المصدر نفسه، ج1، ص 306.

(4) أحمد بن عبد الملك بن هاشم الاشبيلي يعرف بابن المكوى، كبير المفتين بقرطبة في أيام الخليفة الحكم المستنصر، طُلب للقضاء مرتين فأبى من ذلك واعتذر. ألف للخليفة كتاباً في الفقه المالكي أسماه "الاستيعاب"، وقيل إنه وصل إلى مائة جزء، توفي 401هـ/1010م (انظر: ابن بشكوال: المصدر نفسه، ج1، ص28-29. حاجي خليفة: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، م1، (بيروت، دار الفكر، 1402هـ/1982م، ص81).

(5) عياض: ترتيب المدارك، ج2، ص 636.

(6) الجاحظ: التبصر بالتجارة، تحقيق: حسن حسني عبد الوهاب: ط3 (القاهرة، مكتبة الخانجي، 1414ه /1994م، ص 10. ولعل في ذلك تيمناً واقتداءً من العلماء بفعل رسول الله ﷺ حيث كان قبل البعثة النبوية الشريفة يتاجر في البز ويصل إلى سوق حباشة وغيرها من أسواق العرب حينها ببضاعته تلك. انظر: عماد الدين خليل، دراسة في السيرة، ط6، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1402هـ/1982م)، ص 40-41، وبلغ من فضل تجارة البز أن أفرد لها البخاري باباً في صحيحه باسم "التجارة في البز وغيره". (انظر: ابن حجر، فتح الباري، ج4، ص 297).

(7) أحمد بن خالد بن يزيد بن محمد بن سالم بن سليمان. يكنى أبا عمرو ويعرف بابن الجباب، درس على عدد من علماء الأندلس، ثم رحل إلى المشرق والحجاز واليمن، ثم عاد إلى الأندلس فكان إمامها في وقته غير مدافع، ودرس على يديه عدد كبير من طلاب العلم إلى أن توفي سنة 322هـ/933م. (انظر: ابن الفرضي: تاريخ العلماء ج1، ص42. ابن فرحون: الديباج المذهب ص 92).

(8) ابن فرحون: المصدر نفسه، ص92، الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج15،ص 240.

وكذلك عبد الرحمن بن سعيد المعروف بالجزيري[1] وهو من أهل قرطبة: "كان ذا مال عظيم ودنيا، يقف على رأسه الوصفاء يشبه بالملوك.. وكان من أهل الجود واليسار"[2].

وكان الفقيه عبد الله بن محمد الصابوني المعروف بابن بركه[3]. يتاجر في الصابون في سوق قرطبة حيث كانت له، "دكاكين يصنع فيها خدمه الصابون، ومنه عيشه"[4]. وكان خدامه يصنعون الصابون ثم يتولى هو الإشراف على تسويقه. وكان هذا الفقيه مع عمله في التجارة ذا رأي ثاقب وحكمة وبصيرة حيث كان الحكام يبعثون إليه المتخاصمين لاصلاح ما بينهم لما عرف عنه من "حسن الوساطة"[5].

وكان الفقيه محمد بن فيصل بن هذيل[6] حداداً يسوق بضاعته في سوق الحدادين في قرطبة[7].

وضرب الفقهاء بسهم في تجارة الجواري فهذا الفقيه مروان بن عبد الملك المعروف بابن الفخار [8]كان من ملاك الرقيق حيث "كان له عشرون جارية تساوي كل جارية خمس مائة دينار"[9]. ونسب إلى بريانة[10] جماعة من العلماء التجار عرف كل منهم باسم البرياني، كانوا يختلفون بينها وبين المدن الأندلسية للاتجار، ويجاوزون الأندلس إلى غيرها من بلدان العالم الإسلامي وغيره[11].

---

(1) عبد الرحمن بن سعيد التميمي الجزيري، من أهل قرطبة كانت له رحلة في طلب العلم إلى مصر والمشرق، وكان مشهوراً بكرمه. توفي سنة 265هـ/878م. (انظر: الحميدي: جذوة المقتبس، ج2، ص432).

(2) عياض: ترتيب المدارك ج2، ص 153 -154.

(3) وهو من أهل قرطبة يكنى بأبي محمد، وغلب عليه اسم أمه بركة مولاة ابن القاسم، كان من المشاورين عند القاضي ابن زرب ومن أهل الفتيا. توفي في شهر صفر من سنة 378هـ/988م(انظر: ابن الفرضي: المصدر نفسه، ج1، ص282، عياض: المصدر نفسه، ج2، ص 862.

(4) عياض: المصدر نفسه، ج2، ص 682.

(5) عياض: ترتيب المدارك، ج2، ص 682.

(6) سبقت ترجمته.

(7) ابن حيان: المقتبس (ش) ص 444.

(8) مروان بن عبد الملك، يكنى أبا عبد الله، من أهل قرطبة، كان من تلاميذ بقي بن مخلد، رحل إلى المشرق وجال في الأمصار ثم عاد واستوطن جزيرة إفريطش، وأصبحت تدور فتيا أهلها عليه. ولم يشر ابن الفرضي إلى تايخ وفاته (انظر: ابن الفرضي: تاريخ العلماء، ج2، ص 123 -124).

(9) ابن الفرضي: المصدر نفسه، ج2، ص 123.

(10) بريانة: مدينة جليلة عامرة تقع بالقرب من بلنسية وتبعد عن البحر مسافة ثلاثة أميال.وهي في مستوٍ من الأرض، كثيرة الخصب والأشجار والكروم (انظر: الحميري: الروض المعطار، ص 88).

(11) الرشاطي: اقتباس الأنوار، ص 31 -36.

وبالنظر إلى ما ورد أعلاه عن ممارسة القضاة والعلماء للتجارة يتبين لنا ما يلي[1]:

أ) إن عدداً كبيراً من العلماء قد مارسوا التجار سواءً أكانت هذه الممارسة مباشرة قام بها العلماء بأنفسهم، وتولوا تثمير أموالهم، وتسويق بضائعهم، واتخذوا لذلك حوانيت محددة في داخل الأسواق يباشرون منها عملهم التجاري كحال القضاء يحيى بن يحيى الليثي وابن الخراز، وابن المكوى، وابن بركة وغيرهم، أن اتخذوا لذلك وكلاء يقومون بالمتاجرة عنهم في أموالهم خاصة حين انشغالهم بأعمال رسمية في الدولة كالقضاء وما شابهه من أمور الحسبة والإشراف على الأسواق كما كان حال القاضي ابن زرب[2] وكذلك كان حال الفقيه ابن الخراز[3].

ب) يتضح من خلال تتبع النصوص الواردة حول ممارسة العلماء للتجارة ووصيتهم في العمل بها لمن لهم حظوة لديهم[4]، أنَّ البعض منهم قد مارس التجارة رغبة في تأمين دخل ثابت لهم يعتمدون عليه في توفير مستلزمات حياتهم، من نفقة على أنفسهم وأبنائهم، وتسهيل أمر طلبهم للعلم، والانفاق على الرحلة في سبيله، فيكتفون بذلك عما تقدمه لهم الدولة من أموال وهبات وأعطيات ونحوها. وبذلك يكون لهؤلاء العلماء حرية التعبير عما يريدونه، وبيان الحكم الشرعي الحق في القضايا التي تعرض عليهم، أو يطلب منهم الادلاء برأيهم فيها – كما كان عادة الدولة والقضاة وبعض الولاة في استشارة العلماء في بعض القضايا التي تشكل على الحاكم[5] دون أن يكون للسلطة تدخل أو ضغط أو تأثير على هؤلاء العلماء تستمده من خلال تلك الأموال التي تقدمها إليهم، يفهم هذا من خلال رفض الفقيه يحيى بن يحيى الليثي لمنصب القضاء حينما عرض عليه مرات متعددة مع أنه من أعظم فقهاء الأندلس في حينه، بل لم يكن يعين قاضياً في الأندلس إلا بعد مشورته ورأيه[6].

كما يفهم من خلال وصية القاضي سليمان بن أسود لأحد طلابه وهو القاضي الحبيب بن أحمد اللخمي حيث عرفه "بحرمة المال" وجسيم منفعته ودله على باب التجر وحضه عليه"[7]. ولعل في هذا إشارة إلى أن يؤمن له مصدراً للرزق يعفُّه عما سواه.

(1) انظر: ابن حيان: المقتبس (ط) ص 53، الحميري: الروض المعطار، ص 79-80.
(2) النباهي: تاريخ قضاة الأندلس، ص 77.
(3) ابن بشكوال: الصلة، ج1، ص 305.
(4) انظر وصية القاضي سليمان بن أسود للحبيب أعلاه.
(5) انظر أمثلة لبعض تلك القضايا في: الخشني: قضاة قرطبة، ص 174-175. ابن سهل: الإعلام بنوازل الأحكام، ج1، ص 419-423. ص 887-905.
(6) ابن سعيد: المغرب، ج1، ص 164.
(7) الخشنى، قضاة قرطبة، ص 205-206.

ج) لم يكن استثمار الأموال وزيادة الثراء هي الغاية الوحيدة لممارسة العلماء للتجارة واشتغالهم بها، بل جمعوا إلى جانب ذلك الهدف المشروع، العمل على طلب العلم، ونشره، والافادة مما منحهم الله من علم ومعرفة، والتعريف بالإسلام ونشره. فقد أشار المؤرخون[1] إلى قدوم عدد من العلماء إلى الأندلس طلباً للعلم والتجارة كما أشاروا إلى خروج عدد من العلماء للتجارة وطلب العلم إلى بلدان العالم الإسلامي المختلفة.

كما لم يقتصر العلماء المتاجرون داخل أسواق الأندلس على طلب الربح، وتنمية المال بل قرنوا ذلك بطلب العلم والدرس حتى في داخل حوانيتهم في الأسواق.

يقول عياض[2]: عن أبي عمر بن المكوى "وكان في أول طلبه ممكناً في عيشه، يتجر في سوق البزازين، لا يفارق أثناء ذلك المطالعة في جلوسه وحركته".

وهذا الفقيه الصابوني المعروف بابن بركه لم يمنعه عمله في سوق قرطبة بالتجارة من القيام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والإصلاح بين الناس بفضل ما آتاه الله من علم وحسن وبساطة[3]. والله سبحانه وتعالى يقول :﴿لَّا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ﴾[4].وأسهم العلماء المتنقلون بين بلدان العالم الإسلامي عامة في إثراء الحركة الفكرية ووصل العالم الإسلامي في شرقه وغربه وصلاً ثقافياً عن طريق نقل الكتب والمؤلفات بين بلدانه المختلفة[5].

د) لم تشغل التجارة والعمل بها هؤلاء العلماء عن القيام بواجب الجهاد، والذود عن الإسلام وحدود بلاده، فحين يدعو الحاكم إلى الجهاد يكون أول المستجيبين للدعوة هم العلماء، فينحي من كان منهم تاجراً تجارته ويخرج مجاهداً في سبيل الله، فهذا الفقيه محمد بن فيصل بن هذيل كان ممن لبى دعوة الجهاد مع الخليفة عبد الرحمن الناصر في معركة

---

(1) انظر: ابن الفرضي: تاريخ العلماء، ج2 ص 57، الحميدي: جذوة المقتبس، ج1ص 227. ابن بشكوال: الصلة، ج2 ص 566، 567. وانظر تفصيل ذلك في الفصل السادس من البحث. الأثر العلمي للتجارة.

(2) ترتيب المدارك، ج4ص 135 -136.

(3) عياض: المصدر نفسه: ج2ص682.

(4) سورة النساء، آية 114.

(5) انظر: تفصيل الأثر العلمي والفكري للتجارة في الفصل السادس من البحث.

الخندق[1] سنة 327هـ/1035م وفيها استشهد[2].

هـ) وكما قد يتعرض التجار عامة للربح والخسارة، أو تحل بهم بعض النكبات المالي لأي سبب كان، كذلك حصل لبعض التجار من العلماء، فهذا الفقيه أحمد بن فتح المعافري[3] يتعرض في أواخر عمره إلى نكبة مالية لم تبين المصادر سببها، ويضطر على أثرها إلى التخفي والاستتار عن أعين دائنيه وطالبيه حتى توفي: "متخفياً بعد طلب شديد بسبب مال طلب منه"[4].

بل قد يضطرون للمحافظة على أنفسهم وأموالهم خاصة في أوقات الثورات والفتن إلى هجر مواطن إقامتهم واللجوء إلى مواقع أخرى أكثر أمناً واستقراراً حتى تهدأ الفتن وتخمد الثورات، حينها يستأنفون نشاطهم التجاري من جدديد ويعودون إلى مناطق متاجرتهم التي كانوا بها. فهذا الفقيه التاجر ابن الخزار كان سكنه الدائم ببجانة، وحين شبت الفتنة في الأندلس بعد سقوط الحكم العامري إضطر إلى مغادرتها واللجوء إلى المرية التي كانت أكثر أمناً من بلده وانقطع عن تجارته التي كان يخرج فيها كل عام إلى قرطبة طوال أيام الفتنة: "فإذا سكنت الحال سكن داره ببجانه، وإن خاف صار بالمرية فكان على ذلك إلى أن مات"[5].

و) إن ممارسة هؤلاء العلماء وغيرهم للتجارة، واشتغالهم بها، دليل قاطع على احترام العلماء للتجارة والتجار، ورد واضح وبليغ على من زعم أن العلماء قد نظروا إلى التجارة: "على أنها حرفة أو ضيعة"[6]. كما أن في ذلك رد بليغ أيضاً على من زعم أن اعتناق المذهب السني

(1) معركة الخندق، كانت في عام 427هـ/1035م حيث خرج الخليفة عبد الرحمن الناصر على رأس جيش عظيم أمضى في جمعه فترة طويلة، ودعا المتطوعة إلى الجهاد من كل مناطق الأندلس والمغرب، ثم توجه بهم إلى جليقية في صائفة ذلك العام. فاقتحم بذلك الجيش أرض العدو، وجال فيها أياماً حتى وصل إلى مدينة شنت مانكش من مدن جليقية وهناك اشتبك مع قوات الجلالقة في موقعة عظيمة كسر فيها الجيش الإسلامي حتى التجأه العدو إلى خندق حول المدينة "بعيد المهوى إليه تنسب الوقعة" فقتل منهم خلق كثير، وانفرد الخليفة في نفر يسير من جيشه، فأنجاه الله من أيدي العدو لينسحب من ذلك الموقع إلى وادي الحجارة ومنها إلى قرطبة. ولم يعد الخليفة بعد تلك الوقعة – التي حدث فيها تخاذل وخيانة من بعض القادة الذين عاقبهم الخليفة بعد عودته إلى قرطبة -إلى قيادة الجيوش والخروج للجهاد بل كان ينيب بعض قادته. انظر: عن تلك المعركة: ابن حيان: المقتبس (ش) ص 432-446. ابن الخطيب: أعمال الأعلام، ق 2، ص 36-37).

(2) ابن حيان: المصدر نفسه، (ش) ص 444.

(3) أحمد بن عبد الله بن علي بن يوسف المعافري التاجر، يعرف بابن الرسان، رحل إلى المشرق، وحج ولقي عدداً من العلماء توفي في سنة 1403هـ/1012م (انظر: ابن بشكوال: الصلة، ج1، ص 31).

(4) ابن بشكوال: المصدر نفسه، ج1 ص 31.

(5) ابن بشكوال: المصدر نفسه، ج1 ص 305-306.

(6) بوتشيش: أثر الاقطاع، ص 118.

يؤدي إلى عرقلة نشاط التجار المسلمين[1]. فهذا كله محظ افتراء لا يدعمه دليل، ولا يؤيده واقع تاريخي، بل الواقع على العكس من ذلك تماماً، فهؤلاء العلماء من المالكية وغيرهم يعملون في التجارة داخل الأندلس وخارجها، ولم ينظروا إليها أبداً على أنها حرفة وضيعة، ولا قال أحد من العلماء ممن مارس التجارة أو غيرهم بذلك أبداً – فيما أعلمه – بل كان قدوة العلماء وغيرهم في العمل بالتجارة هو نبيهم محمد ﷺ وخلفاؤه الراشدون[2]، هذا فضلًا عن أن يختلفوا الأحاديث التي تبرر كون التجارة حرفة وضيعة، ويملوها على الناس، ويعرقلوا بها تقدم التجارة[3].

نعم هناك سلع تجارية حرم الإسلام الاتجار بها –كالخمر مثلا – لما فيها من مضار شديدة تلحق بالمجتمع المسلم عامة[4]. وهناك أوقات حرم الإسلام المتاجرة فيها مثل: ما بعد الأذان الثاني في يوم الجمعة لقول الله تعالى: **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ﴿آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾**[5].

وهناك أساليب تجارية حرمها الإسلام، ومنع التعامل بها مثل "الربا" قال تعالى: **﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾**[6]. الآية. ومثل الغش والتدليس على الناس. قال ﷺ :"من غش فليس منا"[7].

وهذه الأمور حرم الإسلام التعامل بها على المسلمين كافة لما فيها من مضار بالغة بالتجارة والتجار والمجتمع بأسره فتحريمها يسهم في التقدم التجاري، وليس في عرقلة تقدم التجارة أبداً. ولم يعلم أن حكم المذهب السني أدى إلى عرقلة النشاط التجاري المسلمين ولا لغيرهم. بل على العكس من ذلك إذا استقرت أمور المناطق التي يحكمها حكام سنيون وسلمت من الثورات والقلاقل السياسية فإن النشاط التجاري – غالباً – يتقدم ويتطور، وليس

(1) محمود إسماعيل: سوسيولوجيا الفكر، ج2، ص 364.

(2) ابن هشام: السيرة النبوية، ج1، تحقيق: مصطفى السقا وآخرون (بيروت: مؤسسة علوم القرآن، د.ت). ص 187 -188. الصالحي: سبل الهدى والرشاد، ج2 تحقيق: عادل أحمد وعلي معوض، ط1، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1414هـ/1993م)، ص 158 -159.

(3) بوتشيش: المرجع نفسه، ص 118.

(4) ابن كثير: تفسير القرآن العظيم، ج1، (بيروت، دار المعرفة، 1400هـ/1980م)، ص 255-256. سيد قطب: في ظلال القرآن، ج1، ط7 (بيروت، دار الشروق، 1398هـ/1978م، ص 229 -230).

(5) سورة الجمعة آية 9.

(6) سورة البقرة، آية 275.

(7) ورد في النووي: رياض الصالحين، (دار الفكر، 1399هـ/1979م)، ص 578 -579.

لدى أهل السنة ما يعارض التقدم التجاري بأساليبه المشروعة أبداً. وإن عصر الدولة الأموية السنية في الأندلس وما شهده من تقدم تجاري خير دليل على ذلك.

أما قول ابن خلدون[1]: "إن خلق التجارة نازلة عن خلق الرؤساء وبعيدة عن المرؤة" فإن هذا فيما يبدو تصنيف فئوي قد يصدق على بعض الفئات العاملة في التجارة خاصة من بعض تجار العامة ممن يكثرون المماحكة والمماكسة، وقد يلجأون إلى أساليب الغش والخيانة ونحوهم من أساليبهم التجارية. إلا أن هذا ليس قاعدة عامة تنطبق على كل من مارس التجارة من الفئات المختلفة فضلاً عن أن تنطبق على من مارس التجارة من العلماء والفقهاء الذين يفترض أن يكونوا من أكثر التجار التزاماً بآداب الإسلام في البيع والشراء والتعامل، ومن أبعد الناس وقوعاً في هذا، وذلك لمعرفتهم بأصول وأحكام البيع والشراء من الحلال والحرام ونحوها بحكم علمهم وفقههم، فضلاً عن أن العلماء ينبغي أن يكونوا أكثر الناس مراقبة لله تعالى، وخوفاً وخشية منه، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾[2] ولم تذكر المصادر -التي اطلعت عليها-أي حادثة عن هؤلاء العلماء التجار تدل على سوء خلق أو تعامل أو غش أو نحوه.

ثانيا: تجار العامة

هذه هي الفئة الثانية من فئتي التجار في الأندلس بعد فئة تجار الخاصة – التي سبق الحديث عنها – وهي تضم أصنافاً وأنواعاً متعددة من أهل التجارات والأسواق نظراً لشمولية مصطلح العامة للسواد الأعظم من المجتمع – كما سبق بيانه – لذا فيمكن أن يقسم تجار هذه الفئة إلى قسمين كبيرين تبعاً للمستوى الاقتصادي والاجتماعي الذي تمتع به تجار هذه الفئة.

القسم الأول: وجوه أهل السوق:

أطلقت المصادر على هذا القسم من تجار العامة مسمى "وجوه أهل السوق"[3] والمقصود بهم كبار أهل التجارات الذين يعملون داخل الأسواق، ويباشرون التجارة بأنفسهم.

(1) ابن خلدون، المقدمة، ص 500

(2) سورة فاطر، 28.

(3) ابن حيان: المقتبس (ح) ص 213. ابن عذارى: البيان المغرب، ج3، ص 9.

ولما تمتع به تجار هذا القسم من مكانة اجتماعية، وتقدير واحترام من قبل مختلف فئات المجتمع[1]، أطلق عليهم بعض الباحثين المحدثين مسمى "الطبقة الوسطى أو البرجوازية"[2] ويجعلونهم في متوسطة السلم الاجتماعي بين فئتي الخاصة والعامة التي ذكرتها المصادر. وممن يمثل هذه الفئة من التجار :

أ - التاجر الخازن :

التاجر الخازن "الخزّان"[3] ويمكن أن يسمى "تاجر الجملة"[4] وقد عرفه الدمشقي[5] بأنه الذي: "يشتري الشيء في إبانه، وتواتر حمله، وكثرة البائعين له، وقلة الطالبين، ثم إحكام حفظه، والتربص به إلى أضداد هذه الأشياء". أي أن هذا التاجر يعمد إلى أوقات انتاج السلع وتوافرها في الأسواق، ورخص الأسعار، فيشتري كميات كبيرة منها، ثم يقوم بتخزينها في مخازنه ويتربص بها تحول الأسواق، ونفاذ تلك السلع منها، واشتداد الطلب عليها، حينها يقوم بإخراج تلك السلع من مخازنه، ويدفع بها إلى الأسواق فيبتاعها بالسعر الذي يحدده.

وقد يعمد بعض هؤلاء التجار إلى استغلال ما تميزت به بعض المدن الأندلسية من خاصية تخزين بعض السلع لفترات طويلة – كما مر معنا سابقاً[6]-في احتكار هذه السلع ومنع دخولها إلى الأسواق في وقت الإنتاج، وبالتالي إلى تخزينها إلى أوقات يشتد فيها الطلب على تلك السلع المخزنة، فيدفعون بها إلى الأسواق.

وهم بهذا العمل يكسبون أمرين: أولهما: المحافظة على مستوى ميزان العرض والطلب - في وقت الإنتاج – في صالحهم، بحيث يكون العرض في الأسواق مكافئاً - على الأقل – للطلب، مما يضمن لهم عدم انخفاض الأسعار بالشكل الذي قد يؤثر على أرباحهم وهو ما يعرف اليوم بسياسة تعزيز الأسعار.

---

(1) المسري: تجارة العراق، ص 43.

(2) محمود إسماعيل: سوسيولوجيا الفكر، ج2، ص 76. صلاح خالص: اشبيلية في القرن الخامس، ص 50، بوتشيش: أثر الاقطاع، ص 143، عصمت دندش: الأندلس في نهاية المرابطين، ص 279-280.

Jesus. Asivivian en Al - Andalus, P:61.

(3) الدمشقي: الاشارة إلى محاسن التجار، ص 70.

(4) Provençal: Espana Musulaman, P: 179.

(5) الدمشقي: المصدر نفسه، ص 70.

(6) انظر الفصل الأول "المناخ".

ثانياً: عند نفاذ تلك السلع من الأسواق، وحين يميل ميزان العرض والطلب لصالحهم يدفعون بالسلع المخزنة إلى الأسواق، في وقت يكون فيه الطلب أكبر من العرض فتباع بالثمن الذي يريدونه ويحددونه، ولا يجد المشتري بداً من دفع الثمن المطلوب.

ولقد أورد الدمشقي[1] الصفات التي ينبغي أن يتحلى بها هذا الصنف من التجار فقال: " هذا الصنف من التجار أحوج الناس إلى تقديم المعرفة بأحوال البضائع في أماكنها وبلادها وكثرتها فيها أو قلتها، ورخصها أو غلائها، وتوفر ريعها وسلامته أو نقصانه أو عطبه أو انقطاع الطريق أو أمنها وذلك باستطلاع الأخبار، والتقصي من الركبان".

كما ينبغي لهذا الصنف من التجار أن يكون على معرفة تامة بالأحوال السياسية في دولته من حيث استتباب الأمن من عدمه، وعدل الحاكم من جوره، وغنى الدولة من فقرها ونحو ذلك مما يكون له أكبر الأثر في سير تجارته[2].

ومما يدل على الثراء الكبير الذي تمتع به بعض أفراد هذه الفئة استضافة الخازن أحمد بن عبد الرحمن [3]– المعروف بدحيم – للحاجب المنصور بن أبي عامر وجيشه في إحدى غزواته ضد النصارى، حيث نزل حين وصل إلى مرسية في ضيافة هذا التاجر الخازن هو وجميع عسكره أياماً" وصنع له فيما صنع حماما، كان ماء الحمام من ماء الورد الطيب الغاية"[4]. ثم أهدى للحاجب المنصور بن أبي عامر "قناطر من الفضة الخالصة"[5].

والحادثة تبين أموراً منها :

1 - الثراء الكبير الذي تمتع به هذا التاجر الخازن حتى استطاع أن يستضيف جيشاً كاملاً لعدة أيام وينفق عليه، ثم يصنع للقائد – لاظهار العناية به والتقدير له -حماماً من ماء الورد الخالص وفوق ذلك يهدي إلى الحاجب قناطر الفضة الخالصة.

2 - تكشف الحادثة عن علاقات قوية ومتينة قامت بين الحاكم الحاجب بن أبي عامر الذي يمثل الدولة وبين هذه الفئة من التجار، فقبول الحاجب ابن أبي عامر أن ينزل بجيشه في

(1) الدمشقي: الإشارة إلى محاسن التجار، ص 70.

(2) الدمشقي: المصدر نفسه، ص 73.

(3) هو أحمد بن عبد الرحمن بن مروان بن خطاب بن محمد بن مروان بن خطاب بن عبد الجبار وقد دخل جده (عبد الجبار) الأندلس في طالعة يلج بن بشر . ثم نزل في الجانب الغربي من قرطبة وإليه ينسب باب عبد الجبار بقرطبة، ثم انتقل إلى شرقي الأندلس وتملك بها ضياعاً وقرى ومساكن. (انظر: العذري: ترصيع الأخبار، ص 15).

(4) العذري: المصدر نفسه، ص 15.

(5) العذري: المصدر نفسه، ص 15.

ضيافة هذا التاجر، ويقيم عنده أياماً، دليل على الثقة التي يوليها لمثل هذه الفئة من التجار، كما أن فيه دليل على حرص ابن أبي عامر على توثيق الصلات مع مثل هؤلاء التجار الكبار وإظهار تقديره لهم، إذ أن قبوله النزول على هذا التاجر فيه تكريم وتشريف له، ورفع لمنزلته ومكانته الاجتماعية في مدينة مرسية وغيرها.

3 - كما تدل الحادث على إستعانة الدولة بمثل هؤلاء التجار، وقبول الأموال منهم لانفاقها في سبيل مصالح الدولة – كالجهاد ونحوه – حيث قبل المنصور بن أبي عامر من ذلك التاجر الخازن قناطر الفضة، وحازها منه، ولا شك أنه سينفقها فيما يظهر – في مصالح البلاد والدولة.

وممن ذكر في هذه الفئة القاضي محمد بن يبقى بن زرب الذي اشتهر بكثرة مخازنه التي تضم سلعاً تجارية تقدر بمبالغ مالية كبيرة، كشف عنها حين ولي القضاء بقرطبة[1].

وقد أصبح لبعض هؤلاء التجار أسواقاً تجارية خاصة بهم في المدن الأندلسية كسوق مفرج بقرطبة[2]، وحوانيت الريحاني في قرطبة أيضاً[3].

ب) التاجـر الرّكاض:

وهو التاجر الذي يكثر الأسفار والتنقل فيخرج من بلد إلى بلد ومن مدينة إلى مدينة بحثاً عن سلع للمتاجرة بها[4].

وقد أشار ابن خلدون[5] إلى أنه ينبغي لهذا النوع من التجار ألا ينقل من السلع "إلا ما تعم الحاجة إليه من الغني والفقير، والسلطان والسوقه إذ في ذلك نفاق سلعته". أي أنه ينبغي على مثل هذا التاجر أن يتخير متوسط السلع التي ليست بالغالية الأثمان فلا يحتاج إليها أو يطلبها إلا الأثرياء ونحوهم، ولا تكون بالرخيصة التي تعم الأسواق فلا يكون لسلعته تميز عن غيرها في الطلب والإقبال.

---

(1) عياض: ترتيب المدارك، ج2، ص 631.

(2) ابن سهل: الإعلام بنوازل الأحكام، ج2، ص 761.

(3) ابن بشكوال: الصلة، ج1، ص 31.

(4) جودت يوسف: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المغرب، ص 148.

(5) المقدمة، ص 496.

وأشار الدمشقي[1] إلى أنه ينبغي على التاجر الرّكاض أن يكون ملمًا بأسعار السلع التي يجلبها في البلد الذي ينوي بيعها في أسواقه كي يتمكن من مقارنة أسعار هذه البضائع في موقع الشراء وموقع البيع، ويعرف مدى ربحه في السلعة بعد إضافة المصروفات والمكوس التي قد تكون في البلد أو المدينة التي سيقدم إليها.

ولقد حرص بعض هؤلاء التجار على جلب السلع الأكثر طلباً، والأغلى سعراً سواءً كان سبب ارتفاع ثمنها لندرتها أو لبعد المسافة المجلوبة منها، أو لشدة الخطر في الطرقات التي جلبت منها. إذ أنَّ كل هذه الأسباب تجعل تلك السلع " أكثر فائدة للتجار، وأعظم أرباحاً، وأكفل بحوالة الأسواق"[2]. ولا شك أن هذا الصنف من التجار كانوا يجوبون مدن الأندلس وأريافها باحثين ومسوقين أنواعاً مختلفة من السلع[3]. ولم يقتصروا عليها بل تجاوزها عدد ليس باليسير من التجار الذين كانوا يطيلون التغرب والأسفار ويقطعون المسافات البعيدة عن الأندلس في رحلات تجارية طويلة إلى الشرق الإسلامي وإلى بلاد السودان لجلب السلع التجارية من تلك البلدان، وكان هؤلاء التجار أكبر تجار الأندلس -في فئة وجوه أهل الأسواق- ثراءً ومالاً[4].

وكان هؤلاء التجار يعمدون حين وصولهم إلى المدن التي ينوون تسويق سلعهم بها إلى إنزال تلك السلع في مخازن معدة لذلك في مواقع نزولهم [5] ومن ثم يقومون ببيعها سواءً عن طريق الجملة للمستثمرين من تجار البلد نفسه، أو بالتجزئة في الأسواق، وسواءً كان بيع هذا السلع يتم بإشرافهم مباشرة أم عن طريق السماسرة المتخصصين في ذلك[6].

ويعد التاجر الركاض في مقدمة هذه الفئة من التجار – وجوده أهل السوق – من حيث المكانة الاجتماعية والثراء المالي.

(1) الإشارة إلى محاسن التجارة، ص 74.

(2) ابن خلدون، المقدمة، ص 497.

Imamuddin: commerical Relation of Muslim-Spain.PP.3-6.

(3) ابن بشكوال: الصلة، ج1، ص 305. ابن سعيد: المغرب، ج1، ص 149، المقري: نفح الطيب، ج4، ص109.

(4) انظر الفصل الخامس من البحث – العلاقات التجارية.

(5) Provençal: Espana Muslumana, P: 179 وانظر عن تلك المواضع مثل الخان وما شابهه الفصل الرابع من البحث.

(6) أبو العباس الابياني: مسائل السماسرة، تحقيق: محمد العروس المطوي، ط1(بيروت، دار الغرب، 1992م)، ص 23 - 26.

ورغم ما قد تدره التجارة على هذا الصنف من التجار من أرباح نتيجة تنقلهم بين البادية والحاضرة، وبين الأقاليم المختلفة، إلا أنهم يتعرضون للأخطار والصعاب، وقد ينكبون نتيجة لبعض الظروف الطبيعية أو التحولات السياسية ونحوها. فضلاً عن مخاطر الطرقات ذات المسافات الطويلة التي يقطعونها في تجاراتهم[1]. ومن أمثلة ذلك ما تعرض له التاجر ابن الأندلسي [2] الذي كان يتنقل بين الأندلس وبلاد المغرب للتجارة، حيث قتله الشيعة في القيروان ونهبوا ماله[3].

وحينما تقوم الثورات أو يعتدي الأعداء على بلاد المسلمين يكون أول المتضررين هؤلاء التجار السفَّار، حيث تنهب أموالهم وتصادر ثرواتهم. وربما نجو بأرواحهم فقط، وقد يقتلون جراء ذلك[4]. ولحرصهم على الثراء وزيادة الأرباح كان البعض منهم يكثر التنقل والأسفار إلى مناطق الفتن والنزاعات حيث ترتفع الأسعار، بل كان البعض منهم يعمد إلى تموين بعض الثائرين الخارجين على الدولة وإمدادهم بالميرة – كما سبق بيانه أعلاه –[5] لا بسبب ميول سياسية وإنما بحثاً عن الربح الكبير حيث تكون الأسعار عالية جداً[6].

ولقد عمد هؤلاء التجار السفار إلى لبس زي خاص بهم عرف باسم " زي التجار"[7] حيث كانوا يتنقلون بين مناطق تجاراتهم في العالم الإسلامي وغيره بذلك الزي. ولعل في ذلك معونة لهم في تسهيل وتيسير عبورهم من بلد إلى بلد أو من مدينة إلى مدينة ونحو ذلك.

ولقد عمد بعض الهاربين أو المتخفين لأسباب مختلفة إلى التخفي عن أعين طالبيهم في زي التجار. ومن أولئك الهاربين الوزير أبو الفضل محمد عبد الواحد الدارمي[8] حينما فر

(1) عز الدين عمر موسى: النشاط الاقتصادي في المغرب ص 282-283.
(2) واسمه أبو جعفر محمد بن خيرون المعافري (ابن عذاري، البيان المغرب، ج1، ص 169).
(3) ابن عذاري: المصدر نفسه، ج1ص169.
(4) بوتشيش: أزمة التجارة، (المناهل، عدد 32، سنة 1985م)، ص 233 - 236. وانظر: الفصل الثاني - أعلاه - الاضطرابات السياسية وأثرها على التجارة.
(5) انظر الفصل الثاني من البحث "أثر الاضطرابات السياسية على التجارة".
(6) ابن عذاري: المصدر نفسه: ج2 ص165.
(7) ابن بسام: الذخيرة، ق4، م1، ص 88.
(8) محمد بن عبد الواحد بن عبد العزيز بن الحارث التميمي الدارمي البغدادي (388-454 أو 455هـ/898–1062 أو 1063م) خرج فاراً من بغداد لبعض أمور لزمته واتجه إلى مصر ثم المغرب، ثم دخل إلى الأندلس في بداية عصر الطوائف. وأخذ ينتقل بين حكامها حتى استقر عند بني ذي النون حكام طليطلة فحسن مثواه بها، وظل مقيماً بها إلى أن توفي. (انظر: الحميدي: جذوة المقتبس، ح1، ص124. ابن بسام: الذخيرة، ق4/م1، ص 87-90، المقري: نفح الطيب، ج4، ص 109-115).

من المشرق ودخل إلى الإندلس وتنقل بين حكامها حتى استقر به المقام في طليلطة[1] وكان في سيره يتخفى في زي التجار[2].

وذكر القاضي عياض[3] أنه رفع إلى القاضي ابن المكوى نازلة لرجلين من العامة أحدهما يدعي أن الآخر رقيق له وأنه قد: "فر منه وهو يبحث عنه منذ زمن حتى عرفه الآن، وهو متخفي في زي التجار". ويفهم من هذا أنه كان للتجار الذي يتزينون بهذا الزي منزلة ومكانة عالية حتى أصبح أمثال هؤلاء الرقيق الفارين يتخفون في زيهم فلا يعرفون ولا يصل إليهم.

هذا القسم من التجار قد يدخلون ضمن من وصفهم ابن الخطيب[4] بأن كلًا منهم: "راض بحظه من الزمان، لا يتشوق إلى المزيد، ولا يحذر من النقصان". مما يفهم منه أنه لا يهمهم كثيراً من ولي الحكم في البلاد، ممن لم يله.

إلا أنه في حقيقة الأمر يهمهم كثيراً وضع البلد واستقراره، وكون الأمر في يد شخصية عادلة حازمة قادرة على ضبط أمن البلد، وتأمين الطرقات فإن كان غير ذلك فإنهم غالباً قد لا يشاركون في ثورة ولا يدعون إلى خروج.

ويرى صلاح خالص أن مطالب هذه الفئة من التجار من السلطة الحاكمة محصورة في ثلاث نقاط رئيسية هي: الأمن الداخلي أو النظام، وثانياً: العدالة، وثالثاً: السلم الخارجي. "فإذا ما توفرت لهم هذه المتطلبات فإنهم عوناً للسلطة مؤيدين لها، بل داعمين لها بكل ما تحتاجه منهم"[5].

القسم الثاني: أهل الأسواق

يمثل القسم الثاني من "تجار العامة" وهم "أهل الأسواق" فئة أدنى في المستويين الإقتصادي والاجتماعي ممن سبقهم من تجار هذه الفئة[6]. ويفصح عن ذلك تلك المسميات

ومن الذين تخفوا في زي التجار عبيد الله المهدي حينما فر من المشرق " فوصل إلى مصر في زي التجار وهو يطلب الأمر" كما يقول ابن حماد عنه. (انظر: محمد بن علي بن حماد " أخبار ملوك بني عبيد وسيرتهم". تحقيق: التهامي نقره وعبد الحليم عويس: (الرياض، دار العلوم، 1401هـ ص36).

(1) الحميدي: جذوة المقتبس، ج1، ص124.

(2) ابن بسام: الذخيرة، ق 4، م1، ص 87-89.

(3) ترتيب المدارك ج2ص641.

(4) أعمال الأعلام، ج2: ص 45.

(5) انظر: الفصل السادس: الأثر السياسي للتجارة.

(6) حسين المسيري: تجارة العراق، ص 43.

التي أطلقتها عليهم المصادر مثل: "أهل الأسواق"[1] و"الباعة"[2] و"أهل الحوانيت"[3] وربما وصف البعض منهم بصفات تدل على تدني المكانة الاجتماعية للبعض منهم مثل: غوغاء الأسواق[4] "وسوقي"[5] و"السوقة"[6] و"أوباش الأسواق"[7] ونحو ذلك، والمؤلفون يفرقون بذلك بينهم وبين كبار تجار هذه الفئة ومن سبقهم من فئات التجار.

وقد ميز بين أفراد هذا القسم من حيث مدى إرتباطهم بهذه الحرفة وإجادتهم لها، وإتساع خبرتهم في مجال التجارة، وإستخدم لذلك رتب مثل: المعلم، والصبي، والعامل، ونحو ذلك[8].

ولتنوع أوجه النشاط التجاري الذي مارسه أهل الأسواق فقد تعددت مسميات العاملين في مجال التجارة من هذه الفئة وغلب اسم السلعة التي يعملون في تسويقها عليهم حتى عرف أهل كل تجارة باسمها، فالعاملون في تجارة العطور، عرفوا باسم "العطارين"[9] والعاملون في تجارة الحبوب عرفوا باسم "الحناطين"[10] والعاملون في تجارة الأقشمة والمنسوجات من الثياب ونحوها عرفوا باسم " البزازين"[11]. إلى جانب "الوراقين"[12]. العاملين في تجارة الورق "الكاغد" وهكذا.

كما عرف البعض بمسميات أخرى اشتقت من خلال الطريقة التي يعمل بها التاجر أثناء متاجرته فعرف "الدلال" و"السمسار" و"الجلاس" و"الطواف" وغير ذلك من المسميات مما سيأتي تفصيله – إن شاء الله – وقد خصص لأهل كل تجارة من هذه التجارات مواقع محددة في داخل المدن الأندلسية، وميزوا بها في تنظيم الأسواق[13].

(1) يحيى بن عمر: أحكام السوق (ح) ص40. ابن عذاري: البيان المغرب، ج3، ص 104.

(2) يحيى بن عمر: المصدر نفسه: ص40، السقطي: في آداب الحسبة، ص10.

(3) يحيى بن عمر: المصدر نفسه(ح)، ص 35

(4) ابن عذاري: المصدر نفسه، ج3، ص56.

(5) الخشني: قضاة قرطبة، ص 209. ابن بسام: الذخيرة، ق1، م2، ص 588. ابن عذاري: البيان المغرب، ج3، ص 148.

(6) ابن خلدون: المقدمة، ص 492.

(7) ابن الخطيب: أعمال الأعلام، ج2، ص 47.

(8) عياض: ترتيب المدارك، ج2، ص361، مونتغمري وات: في تاريخ إسبانيا الإسلامية ترجمة: محمد رضا، ط1(بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1994م) ص 62.

- Provençal:Espana Musulmana, P: 178.

(9) ابن حيان: المقتبس (ش) ص 383. الإدريسي: نزهة المشتاق، ج2، ص 561.

(10) يحيى بن عمر: أحكام السوق (ح)، ص48. ابن عبد الرؤوف: في آداب الحسبة والمحتسب، ص88.

(11) ابن حيان: المصدر نفسه (ح) ص 66 ابن الأخوة، معالم القرية في أحكام الحسبة، ص 211.

(12) المقري: نفح الطيب، ج2، ص 12.

(13) ابن سعيد: المغرب ج2، ص 181، السقطي: آداب الحسبة ص17، ابن عذاري: البيان المغرب ج3ص57.

وقد تداخلت التجارة – لدى هؤلاء الباعة – مع الصناعات والحرف. فقد كان بعض الحرفيين والصناع (كصناع الشيرة – مثلاً) يجمعون بين الصنعة والتجارة، وقد أشار السقطي[1] إلى مثل هؤلاء بقوله: " أما هؤلاء [المقصود ممن يعملون في صناعة الدقيق والخبز] فأصناف ومعلموهم يجمعون بين التجارة والصنعة".

وربما توقف الحرفي عن حرفته، لمدة معينة يذهب فيها إلى الأسواق لتسويق ما ينتجه، وربما تحين المواسم والمناسبات فخرج إلى الأسواق وإلى مواقع تجمع الناس في تلك المناسبات لبيع سلع معينة مما صنعه، بدلاً من أن يدلي بها إلى الدلالين والسماسرة ونحوهم من أهل الأسواق، يؤيد ذلك ما ذكره ابن حيان[2] عن أحد عطاري قرطبة واسمه يحيى بن محمد بن نعمان العطار حينما شهد صلب عدد من الفرسان الذين فروا في يوم الخندق[3] وهاله ذلك الموقف فقال: "وضممت ثيابي على مخلاة، كنت أوعيت فيها أشياء من حرفتي لأتجر بها في موسم العيد".

أما الفلاحون فكثيراً ما يحملون منتجات مزارعهم إلى الأسواق، فيبتاعونها بأنفسهم في الأسواق، ثم يعودون إلى مواقعهم يمارسون الفلاحة لينتجوا أصنافاً جديدة يحملونها إلى الأسواق من جديد[4].

ثانيا: الوسطاء التجاريون

أ - السماسرة:

السمسار كلمة فارسية الأصل معربة مأخوذة من مادة "سمسر" وقد ورد في تعريف "السمسار" هو القيم بالأمر الحافظ له، وفي البيوع السمسار اسم للذي يدخل بين البائع والمشتري متوسطاً لإمضاء البيع[5].

وقد عرف مسمى "السمسار" قديماً، وظل هذا المسمى ملتصقاً بهذه الفئة من التجار -السماسرة -رغم أن النبي ﷺ قد أطلق عليهم مسمى " التجار" بدلاً من السماسرة فقد ور في

(1) آداب الحسبة، ص 20.

(2) المقبتس (ش) ص 446.

(3) المقصود معركة الخندق التي حدثت سنة 327هـ/938م وقد سبق الحديث عنها أعلاه.

(4) Provençal: Espana Musulaman, P: 180.

(5) ابن منظور: لسان العرب، ج4، ص 380-381.

سنن النسائي[1] عن قيس بن أبي عرزة قوله: كنا بالمدينة نبيع الأوساق ونبتاعها، ونسمي أنفسنا السماسرة، ويسمينا الناس، فخرج علينا رسول الله ﷺ فسمانا باسم هو خير لنا من الذي سمينا به أنفسنا فقال: "يا معشر التجار إنه يشهد بيعكم الحلف واللغوة فشوبوه بالصدق".

وتتمثل وظيفة السمسار في ربط الصلة بين الباعة والمشترين في داخل الأسواق حيث يتدخل في معظم المعاملات التجارية التي تجري في داخل الأسواق[2].

والسماسرة على أقسام: فمنهم من كان له حانوت معروف في السوق يأتي إليه أهل السلع والبضائع ببضائعهم فيعرضونها عليه، ويسلمونها إليه، وهو يتولى بيعها لهم[3]. ومنهم من لم يكن يملك مكتباً وليس له موقعاً محدداً، بل يجوب السوق بحثاً عن السلع التي اعتاد تسويقها، وعن التجار القادمين للأسواق الذين يسلمون إليه بضائعهم لبيعها[4].

وهذا الصنف من السماسرة يكون معظم تعاملهم مع تجار الجملة الذين يقدمون بضائعهم من خارج المدينة سواء أكانوا من الصناع أو المستوردين ثم ينزلونها في مخازن معدة لذلك في "الفنادق-الخان" حيث يتولى السمسار قبضها منهم ثم يتولى بيعها لهم نظير عمولة محددة. ويستخدم في ذلك نظام " الدلالة " حيث يقوم بالمناداة عن تلك السلع في موضعه في السوق.

وقد اشترط فيمن يقوم بالسمسرة – خاصة فيما يتصل بتجارة العبيد والجواري -أن يكون ممن تثبت عند الناس أمانته وعفته وصيانته، وأن يكون مشهور العدالة"[5].

ورغم تلك الصفات التي أشار الفقهاء إلى ضرورة وجودها في السمسار إلا أنه اشتهر عنهم كثرة ألاعيبهم، وتدليسهم على المشترين وهذا ما دعا الدمشقي[6] إلى التحذير منهم حيث قال: "يجب ألا يصدق لأحد من السماسرة قولاً ولا يقبل لهم نصحاً فإنها صناعة مبنية على الكذب".

(1) كتاب البيوع: ج7، ص 15.
(2) جودت يوسف، الأوضاع الاقتصادية، ص 164.
(3) السقطي: آداب الحسبة ص 59.

- Provençal: Espana Muslumana, P. 179.

(4) الونشريسي: المعيار المعرب ج5، ص 197.
(5) ابن الاخوة، معالم القربة، ص 238.
(6) الاشارة إلى محاسن التجارة، ص 64.

وللسمسار دور مزدوج في العملية التجارية في الأسواق فهو يقوم ببيع السلع التجارية التي يقدمها بها بعض التجار من خارج المدينة – من البادية وغيرها – ويدفعونها إليه على اتفاق معين. وهو في الوقت نفسه يقدم إليه بعض المتسوقين – المشترين – فيطلب إليه أن يبحث عن سلعة معينة يريدها. لدى التجار الذين يعرفهم فيقوم بالطواف على التجار في مواقعهم بحثاً عن تلك السلع[1].

فهو بهذا يمارس دور الوسيط التجاري بين التجار المقيمين بالأسواق ومن يقدم إلى المدينة بتجاراتهم من أهل البادية، أو من التجار المتجولين الركاض وهو في الوقت نفسه يكون وسيطاً بين التجار المقيمين وبين بعض المتسوقين في داخل أسواق المدينة ذاتها.

ولكون السمسار كثير التنقل في الأسواق كثير الحيازة للسلع التي تتعدد ملكياتها[2] ولأن العلاقة بينه وبين من يتعامل معه تقوم في الغالب على الثقة والعرف بين الطرفين دون عقد مكتوب – فيما يبدو – لذا رأى معظم الفقهاء في الغالب عدم تضمين السمسار ما يمكن أن يتلف في يده أو لديه من السلع التي ينادي عليها، أو التي قد تفقد منها لأي سبب كان[3].

ولم يكن للسماسرة والدلالين رواتب محددة يتقاضونها، بل كانوا يعتمدون في دخلهم على الجُعل الذي أجازه الفقهاء لهم[4] وهو ما يأخذونه من صاحب السلعة التي يبيعونها وينادون عليها، حيث كان يجري الاتفاق بين السمسار أو الدلال وبين صاحب السلعة على أن يقوم الطرف الأول بالمناداة على السلعة ويبيعها بثمن يتفقا عليه، ويكون لذلك المنادي جعل محدد سواءً أكان مبلغاً مقطوعاً يتفق عليه[5]. أم كان نسبة محددة حسب سعر البيع. فقد ورد أن بعض التجار جعل للسمسار الذي ينادي على بضاعته نسبة 3 دنانير عن كل مائة دينار يشتري بها (3%)[6]، وآخر جعل للسماسرة نسبة [7]4%، وآخر جعل له نسبة 1% من قيمة ما يشتري به[8]. ولعل هذا التفاوت راجع إلى مقدار قيمة السلعة وأهميتها، فكلما زاد ثمن السلعة كلما انخفضت نسبة السمسار.

(1) الأبياتي: مسائل السماسرة، ص 62، ابن رشد: فتاوي ابن رشد، ج1، ص 617-618.
(2) الأبياني: مسائل السماسرة، ص 45.
(3) عياض: مذاهب الحكام ص 162-165. ابن فرحون: تبصرة الحكام ج2، ص232. الونشريسي: المعيار المعرب ج9 ص120-121.
(4) الأبياني: المصدر نفسه، ص 83.
(5) الأبياني: المصدر نفسه، ص 83.
(6) مالك: المدونة ج3ص466.
(7) الأبياني: المصدر نفسه، ص 83.
(8) الأبياني: المصدر نفسه، ص 84.

إلا أن هؤلاء السماسرة والدلالين لم يقتصروا في دخلهم على الجعل الذي يتفقون عليه مع صاحب السلعة التي يبيعونها، بل كان لهم طرقهم الخاصة بهم والتي تزيد من أرباحهم: فكانوا أحياناً يعمدون إلى الزيادة في ثمن السلعة التي ينادون عليها فوق ما تم الاتفاق عليه مع صاحبها، وتكون تلك الزيادة لمصلحتهم. وقد أورد السقطي[1] أمثلة متنوعة لمثل هذه التحايلات التي يعمد إليها هؤلاء السماسرة.

كما كانوا يعمدون إلى شراء بعض السلع الرخيصة لأنفسهم، ثم يودعونها حوانيتهم ويتحينوا فيها حوالة الأسواق وغلاء الأسعار فيبعونها لحسابهم الخاص[2].

ولقد كان السماسرة والدلالون يورثون لأبنائهم أعمالهم من بعدهم، فيعمل أبناؤهم في نفسه المهنة – الدلالة والسمسرة – حتى اشتهرت أسر بتلك المهن. كأسرة بني كوثر[3] في قرطبة والتي توارث أبناؤها فيها عن آبائهم مهنة السمسرة. وحتى درج في أمثال العامة ما يؤيد تمسك الأبناء بمهنة والدهم فقالوا: "صنعة والدك ولو كان حشاش"[4].

ولقد أثرى عدد من هؤلاء السماسرة والدلالين من خلال عملهم ذلك، وكسبوا من ورائه الأموال الكثيرة، حتى ارتفعت منزلتهم، وعلت مكانتهم، وارتفعوا في السلم الاجتماعي الأندلسي – بسبب السمسرة والدلالة – إلى مراتب اجتماعية عالية، بل أصبح بعض هؤلاء السماسرة والدلالين في أواخر عصر الدولة الأموية وما تلا ذلك، من خاصة كبار رجال الدولة، يشير إلى ذلك ابن بسام[5] حين حديثه عن جنازة امرأة توفيت بقرطبة فأقام أبناؤها لجنازتها ودفنها احتفالاً كبيراً حضره كبار رجال الدولة وفي مقدمتهم الوزير ابن جهور، ماشياً على قدميه " قد ائتسى به كل ذي منزلة رفيعة، ووفق على جدثها إلى أن ووريت وانفض جمعها". ثم قال ابن بسام معلقاً على ذلك ومستنكراً لهذا الأمر: "عهدي ببعلها الشيخ مطرف.. أحد سماسرة البز[6] بقرطبة، يروح بها يومه الأطول كميش الإزار، أعظم أفراحه ظفره بقوت يومه"[7].

(1) في آداب الحسبة، ص 58-59.
(2) الأبياني: مسائل السماسرة، ص 82.
(3) ابن بسام: الذخيرة، ق1، م2، ص 595.
(4) الرجالي: أمثال العوام: ج2، ص 359.
(5) الذخيرة، ق1، م2، ص 595.
(6) لعل المقصود سماسرة البز.
(7) المصدر نفسه: ق1، م2، ص 596.

وقد تغيرت حال هذا السمسار التي وصفها ابن بسام من الفقر إلى الغنى والثراء مما يدل على ارتفاع دخله وجودة عمله، ثم زاد ثراء أبنائه كذلك حتى استطاعوا أن يقيموا لجنازة والدتهم ذلك الاحتفال الكبير ثم ينصبوا على قبرها قبة عالية للمبيت عليها وزيادتها طوال الاسبوع[1].

ولو لم يكن لهؤلاء الأباء وذلك السمسار منزلة عالية في الدولة، ومكانة مرموقة لما شارك أكبر رجالات الدولة في جنازتها مشياً على الأقدام. ولعل ثراءهم هو الذي جعل ابن جهور وغيره يسيرون في جنازة: " امرأة من حثالة العامة " كما يقول ابن بسام[2].

ومما يدل على المكاسب الكبيرة التي كان يحرزها الدلالون والسماسرة من وراء عملهم ذلك، تذمر أهل الأسواق منهم، وشكوهم إلى القائمين على الأسواق وإلى القضاة والمفتين من بعض هؤلاء السماسرة والدلالين من ذلك تلك الشكوى التي رفعت إلى الشيخ أبي القاسم بن سراج[3] والمتضمنة طلب أهل حوانيت البز في بعض الأسواق منع السماسرة والدلالين من المناداة على السلع التي بأيديهم في أول النهار ووسطه وإجبارهم على عدم المناداة عليها إلا في آخر النهار حيث أن في مناداتهم عليها في أول النهار ووسطه مضرة بأهل الحوانيت بسبب "أن المشتري يكون يقلب السلعة في حوانيتهم قاصداً الاشتراء ويرى السلعة في المناداة أقل ثمناً من التي في الحوانيت، وأرخص منها فيترك الاشتراء منهم، ويميل إلى سلعة المناداة "[4].

وزادت شكوى التجار من هؤلاء السماسرة والدلالين حينما رأوا أرباحهم تزداد في الوقت الذي لا يخشون فيه الخسارة حيث لا مال لهم بل هو للبائع ولهم فقط المشاركة في جُعلهم بعد البيع دون الخسارة"[5].

(1) وكل هذه أمور غير جائزة، بل محرمة، فلا يجيز السلام الاحتفال للجنائز وتكبيرها، ولا نصب القبور، واظهارها، ولا بناء القباب عليها، فضلاً عن الاقامة على قبرها لمدة أسبوع كامل، وهذه المخالفات (البدع) مما ابتليت به الأندلس في أواخر أيام الدولة الأموية – عصر الفتنة – وفي عصر الطوائف نتيجة الابتعاد عن الدين وتعاليمه.

(2) الذخيرة، ق1، م2، ص 595.

(3) سراج بن عبد الله بن محمد بن سراج مولى بني مروان يكنى أبا القاسم ولي قضاء الجماعة بقرطبة في صفر سنة 448هـ/1056م وكان من قبل مشاوراً في الأحكام، كان شيخاً صالحاً عفيفاً حليماً على منهاج السلف، توفي في شوال سنة 456هـ/1064م (انظر: ابن بشكوال: الصلة، ج1، ص 221-222).

(4) الونشريسي: المعيار، ج5، ص 197.

(5) عز الدين موسى: النشاط الاقتصادي في المغرب، ص 285.

-أميرة الجعفري: الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الأندلس في عصر المرابطين (رسالة دكتوراه غير منشورة بكلية الآداب الدمام، جامعة الملك فيصل) ص 181-182.

ولم يقتصر الدلالون والسماسر في مناداتهم ومتاجرتهم على سلع محددة بل كانوا ينادون على مختلف السلع التي ترد إلى الأسواق من الرقيق، والمواشي، والفحم والخضار[1]، والعقارات من الدور وغيرها[2]، وكذلك الحبوب التي يخرجون إلى ضواحي المدن والبوادي لجلبها والمناداة عليها في مزادات علنية في أسواق المدن[3]. إلى جانب الثياب (البز) الذي شهر كثير من سماسرته ودلاليه[4].

ويشارك السماسرة والدلالون في تجارة الجملة، كما يشاركون في تجارة التجزئة[5]. وفي كل ذلك كان للبعض منهم ألاعيبهم وحيلهم التي يستطيعون بها تمرير سلعهم وبيعها، والظفر بالربح من وراء ذلك، وقد أوردت كتب الحسبة والنوازل العديد من أساليب وألاعيب هؤلاء السماسرة والدلالين[6].

ب - الدَّلالون :

أما الدلال فهو "الذي يجمع بين البيعين، والدلالة :حرفة الدلال"[7] وقال عنه الزبيدي[8]: هو الذي يدل المشتري على السلع ويدل البائع على الأثمان".

والحقيقة أنه يصعب الفصل والتمييز بين السمسار والدلال حيث يتقارب جداً مجال العمل بينهما، بل يشتركان في الأعمال والهيئة التي يديرون بها أعمالهم. وهذا ما جعل بعض من عرف السمسار يقول عنه: هو "الذي يسميه الناس الدلال"[9].

وقد ورد مسمى السمسار في موضع الحديث عن الدلال والعكس كذلك في كتب الحسبة[10] والنوازل[11] والفقه[12].

---

(1) Imamuddin: The Economic Hisotry, P: 321.

(2) ابن عبدون: رسالة في القضاء والحسبة، ص 49.

(3) Manuel de lara: Historia De Espana, P.247.

(4) ابن عبدالرؤوف: في آداب الحسبة والمحتسب، ص 85-86.

(5) Provençal: Espana muslumana. P. 179.

(6) راجع عن ذلك الفصل الرابع: الغش التجاري.

(7) ابن منظور، لسان العرب، ج11، ص 249.

(8) تاج العروس: ج3، ص 280.

(9) الزبيدي: المصدر نفسه، ج3، ص 280-281.

(10) السقطي: في آداب الحسبة، ص 59-60، ابن الاخوة: معالم القرية، ص 216.

(11) عياض: مذاهب الحكام في نوازل الأحكام، ص 162-163، الونشريسي: المعيار المعرب، ج9، ص21، 22.

(12) ابن رشد، فتاوي ابن رشد، ج1، ص 617-619.

وفي الوقت الذي يطلق فيه ابن عبدون[1] على تجار العقار مسمى "الدلال" حيث يقول: "يجب ألا يكون دلال الدور شاباً" يطلق عليهم ابن الاخوة[2] مسمى "السماسرة" حيث يقول: "الحسبة على سماسرة العبيد والجواري والدور والدواب" ثم يعود ابن الاخوة فيقول: "يؤخذ على دلالين العقارات..." [3] مما يدل على تداخل وترادف المصطلحين وصعوبة التفريق بينهما. إلا أن الغالب على الدلال أنه يعتمد في عمله على المناداة بينما السمسار يجمع بين المناداة والتجول بين التجار ومرتادي الأسواق لانفاذ سلعته أو البحث عما يريده من سلع.

وقد ذكر مؤلفوا كتب الحسبة شروطاً ينبغي أن تتوفر فيمن يقوم بالدلالة حيث ينبغي أن يكونوا " أخياراً تقاة، من أهل الدين والأمانة وصدق القول، لأنهم يتسلمون بضائع الناس، ويقلدونهم الأمانة في بيعها"[4].

ورغم ذلك فقد حذر الفقهاء من الدلالين، وأشاروا إلى كذبهم وإلى كثرة ألاعيبهم، وأن همهم الأول والأخير هو بيع ما تحت أيديهم من سلع، والظفر بالربح من وراء ذلك دون النظر إلى صدق الأوصاف التي ينادون عليها، ويصفون بها السلعة يقول الدمشقي[5] محذراً من تصديق الدلالين، ومبيناً كذبهم: " فإن الدلال تارة يصف البضاعة، وجودتها، ويباهت أهل الخبرة بها، وتارة يذكر قلتها، وأنه لم يبق في البلد منها شيء يباع غير الذي تحت يده، وتارة يذكر أنها ستغلو ويرتفع سعرها، وتارة يذكر أن الراغبين إليه فيها كثير وربما واطأ قوماً يأتون إليه بحضرة الزبون يطلبونها، ويدفعون إليه العربون ويقيدونه".

ونتيجة لاتصاف بعض الدلالين والسماسة بالكذب والغش والتدليس فقد رأى بعض الفقهاء عدم قبول شهادتهم فإذا ما استشهد شخص في خصومة ما بأحد هؤلاء الدلالين أو السماسرة فإن شهادته تكون موضع شك[6]، بل لا يقبلها بعض القضاة والفقهاء[7]. وفي هذا

(1) رسالة في الحسبة ص 49.
(2) المصدر نفسه، ص 238.
(3) ابن الأخوة: معالم القربة، ص 239.
(4) الشيزري: نهاية الرتبة، ص 64. وانظر: أبو يعلى: الأحكام السلطانية ص 299. ابن الأخوة: معالم القربة: ص216.
(5) الإشارة: ص 64.
(6) العلمي: كتاب النوازل، ج1، تحقيق: المجلس العلمي بفاس (وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية 1403هـ /1983م)، ص 45.
(7) الأبياني: مسائل السماسرة، ص 49.

دليل واضح على دنو عدالتهم في أوساط المجتمع وأن الناس قد نظروا إلى البعض منهم نظرة شك وارتياب.

ورأى ابن عبدون[1]: "أن من شهر عنه الخيانة وعدم الاستقامة من هؤلاء الدلالين يخرج من السوق، ويرغب عليه، ولا يستعمل".

وقد ورد في أمثال العامة في الأندلس ما يدل على احتقار الدلال ووصفه بصفات وضيعة فقالوا: " دلالا وزلال"[2] وهي كناية عمن يجمع بين أمرين سيئين. كما قالوا في الدلال: "دلال شودر[3] يفرق بين البائع والمشتري"[4]. وفي هذا المثل سخرية وتهكم على الدلال، فحق الدلال أن يجمع ويوفق بين البائع والمشتري لا أن يفرق بينهما، ففي هذا كناية عن سوء تصرف بعض الدلالين.

ومما يدل على نظرة المجتمع الدونية إلى بعض هؤلاء السماسرة والدلالين قول ابن بسام[5] حينما بلغه وفاة أحد هؤلاء السماسرة ويعرف باسم "الدغل" قال عنه: " وكان من أكابر الظلمة المترفين من السمسرة صدور الفتنة". فوصفه بأنه من الظلمة وقصد بذلك السماسرة.

كما وصف خُلق بعض هؤلاء السماسرة أو الدلالين حين الحديث عن أحد سماسرة قرطبة بقوله: "وكان مع ذلك كثيراً ما ينتاب الحانات مع قلة، وقماءة حاله، فيروح نشوان العشيات يمسح الأرض بأسماله"[6].

وقد شهر معظم هؤلاء الدلالين والسماسرة ببذاءة اللسان، وفحش القول والجرأة على الآخرين حتى أصبح بعض أهل التجارات والحوانيت يتحاشون الاصطدام بهم، ويعرضون عن بعض تصرفاتهم في الأسواق اتقاء لفحشهم " ومعظم التجار يسكنون لهم إما حياء منهم أو

(1) رسالة في القضاء والحسبة، ص 47.
(2) الزجالي: أمثال العوام، ج2، ص 215.
(3) شوذر: قرية من قرى جيان تعرف بغدير الزيت اشتهرت بكثرة زيتونها ولها سوق حافلة تقام كل يوم ثلاثاء . انظر: الحميري: الروض المعطار، ص 351.
(4) الزجالي: أمثال العوام، ج2، ص211.
(5) الذخيرة: ق1، م2، ص 593.
(6) ابن بسام: المصدر نفسه ق1،م 2، ص 596.

اتقاءً لفحشهم وشرهم..." [1]. كما عمد البعض منهم إلى الغش والتدليس على من يتعامل معه مثل " أن ينادى على – السلعة – ويزيد في ثمنها من قبله ويوهم الناس أن هذا الثمن دفعه له فيها بعض التجار... وهذا غش وتدليس..." [2].

ولقد كان لوجود هؤلاء السماسرة والدلالين في الأسواق أثره على التجارة ففي حين يرى أحد الباحثين[3] أن وجود هؤلاء الوسطاء قد أضر بمصلحة المستهلك، رأى آخرون أن نشاط هؤلاء السماسرة والدلالين من ذهاب وإياب في الأسواق يؤدي إلى انتعاش الحركة التجارية، وتنشيط الشرايين والقنوات الخاصة بالأنشطة التجارية[4].

والذي يبدو أنه رغم ما قد يكون لوجود هؤلاء الوسطاء من سماسرة ودلالين وغيرهم من أثر سلبي على المستهلك من خلال حرصهم الشديد على الربح والربح المرتفع، ومن خلال ما عرف عنهم من ألاعيب وممارسة تجارية غير مشروعة، إلا أن وجودهم وحركتهم الدائبة في الأسواق وحرصهم الشديد على إنفاق السلع التي تحت أيديهم مما يعود بالفائدة على البائع والمشتري والدلال جميعاً، واعتماد عدد ليس باليسير لمرتادي الأسواق – باعة ومشترين – على خدمات هؤلاء الوسطاء، كل ذلك سيكون له دور فاعل في دعم ورفد الحركة التجارية في الأسواق.

ج - الجلاَّسون :

الجلاسون هم من فئات السماسرة، إلا أنهم اتخذوا لهم حوانيت في داخل الأسواق يمارسون منها عملهم التجاري، حيث يأتي التاجر ببضاعته سواءً أكان من التجار السفار القادمين من المدن الأخرى أم من البلدان الأخرى، أم كان من أهل البادية الذين قدموا بمنتجاتهم لابتياعها في أسواق المدينة، فينزلونها في حانوت ذلك الجلاس، ويحددون – في الغالب – له سعر البيع الذي يريدونه ثم يتولى بعد ذلك عملية بيع تلك السلع بالسعر الذي يريده، ويضمن فيه الوفاء بما طلبه التاجر من ثمن إضافة إلى الربح الذي يسعى إليه.

(1) الونشريسي: المعيار المعرب، ج5، ص 197.
(2) ابن الأخوة، معالم القربة، ص 216.
(3) عز الدين موسى: النشاط الاقتصادي ص 283-284.
(4) Provençal: Espana Muslulmana, P: 179.
Manuel delara: Historia de Espana, PP 247 - 248

وكان يتبع لهؤلاء الجلاسين عدد من الدلالين الذين يقومون بالمناداة على السلع التي تكون لدى الجلاس – ثم يتم في نهاية كل يوم اقتسام الأجرة – الجُعل – الذي يربحونه من صاحب السلعة المباعة[1].

ويذكر بعض الباحثين[2] أن ظهور هذه الفئة من الوسطاء – الجلاسون -كان في بداية العصر المرابطي. والحق أن ظهور مثل هؤلاء الوسطاء قد سبق تلك الفترة المشار إليها حيث عرض على بعض الفقهاء نوازل تتعلق بحالة هؤلاء الوسطاء قبل ذلك التاريخ، فقد سئل بعض الفقهاء عن الذين يبيعون في الحوانيت للناس بالجعل" والمقصود بهؤلاء القوم – الجلاسين – إذ أنهم هم الذين اتخذوا حوانيت يقيمون فيها ويبيعون فيها للناس بالجُعل[3].

ولم يكن دور هؤلاء الجلاسين يقتصر على الأسواق بل كانوا يتبعون الفنادق (الخانات) للبحث عن السلع التجارية التي يقوم بها التجار من خارج المدينة، أو لعرض ما لديهم من سلع على التجار النازلين بتلك الفنادق[4].

ومنهم "من يجلس لشراء الخام للتجار، ويدفع له البضائع ويجمع بداره الأموال للشراء.. ولم يكن فيها مال لنفسه"[5].

ولم يكن هؤلاء الجلاسون أحسن حالاً من بقية السماسرة والدلالين إذ كان لهم أساليب متعددة وغير مشروعة في تمرير معاملاتهم التجارية، وقد أشار السقطي[6] إلى بعض تلك الأساليب غير الشرعية ومنها أن بعضاً منهم يعمد حينما ينزل التاجر البضائع لديه يعمد إلى نزع رسم التاجر الذي حدد فيه سعر البيع الذي يريده، ثم يزيد عليه ويضع السعر الجديد الذي يحدده هو على السلعة، ومن هنا يعرضها للمشترين، ويأمر الدلال أن ينادي عليها بالسعر الذي كان قد حدده هو[7].

---

(1) السقطي: في آداب الحسبة، ص 58.

(2) عز الدين موسى: النشاط الاقتصادي في المغرب، ص 285.

- أميرة الجعفري: الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ص 182.

(3) ابن فرحون: تبصرة الحكام ج2 ص 232، وقد وجه السؤال إلى الإمام مالك بن أنس.

(4) Provençal: Espana Muslumana, PP: 179 - 180.

(5) السقطي: في آداب الحسبة، ص 59.

(6) المصدر نفسه: ص 59.

(7) السقطي: المصدر نفسه، ص59.

ولا شك أن في هذا ضرر بالغ بالمشتري وتغرير به في سعر السلعة، كما أنه قد يكون في ذلك أيضاً ضرر على التاجر صاحب السلعة، إذ أن هذه الزيادة التي وضعها الجلاس على سعر السلعة قد تؤدي إلى ركودها، وعدم نفاذها، وفي حالة بيعها فإن التاجر يستفيد من هذه الزيادة بل تذهب لمصلحة الجلاس والدلال، زيادة على الجُعل الذي سبق الاتفاق عليه مع التاجر قبل إنزال السلعة لدى الجلاس.

ومن أساليبهم أيضاً أسلوب النجش – وهو محرم شرعاً – وذلك أن السلعة إذا ما أنزلت لديه ثم أمر الدلال بالمناداة عليها قام الجلاس نفسه بالزيادة في سعر السلعة حتى تصل إلى سعر يرى أنه مناسب جداً، فإن كان على غيره أمضى البيع، وقبض الثمن، وإن كان آخر سعر وقفت السلعة عليه أمر الدلال بأن يتركها لمناداة يوم آخر[1].

ومن أساليبهم أيضاً يعمدون إلى صناع البز وإلى الحاكمة، فيقدمون لهم قروضاً من الذهب، ثم يشترط على المقرض ألا يبيع شيئاً من بضاعته إلا عن طريقه "وهذا حرام، لأنه قرض جر نفعاً"[2].

وهذا الأسلوب – المحرم – يدل على ثراء بعض هؤلاء السماسرة – الجلاسين – وأنهم أصبحوا يملكون من الأموال ما يستطيعون من خلاله أقراض أصحاب الصناعات النافذة كصناع الملابس وحاكتها ونحوهم.

ولعل من سبق ذكرهم من فئة تجار العامة – السماسرة -الدلالين -الجلاسين – يمثلون مجموعة متقدمة في هذا القسم من تجار العامة من حيث المستوى الاقتصادي لهم، إذ يأتي بعدهم مجموعة من أهل الأسواق والتجارات يدخلون في فئة تجا ر العامة – وهم أقل من السابقين في مستوياتهم المعيشية والاقتصادية إذ يمكن أن يصدق عليهم أن غاية ما يتمناه الفرد منهم الحصول على لقمة العيش وليس البحث عن الربح[3]. من أمثال:

الجلاَّب: وهو مصطلح أطلق على فئات مختلفة من متعيشة الأسواق، فمنهم "جلابوا المواشي" الذين كانوا يجوبون القرى والأرياف الأندلسية بحثاً عن المواشي من البقر والغنم

(1) الشيزري: نهاية الرتبة ص 64، السقطي، المصدر نفسه، ص 59.
(2) الشيزري: نهاية الرتبة، ص 64.
(3) الطاهري: عامة قرطبة، ص 131-132.

ونحوها، حيث يشترونها من تلك المواقع، ثم يقدمون بها إلى الأسواق لبيعها، والمرابحة فيها[1].

كما أطلق نفس المسمى (الجلاب) على تجار الرقيق الذين يقدمون بهم إلى أسواق النخاسة في المدن الأندلسية[2]. وهو يطلق أيضاً على تجار الحبوب كالقمح والشعير ونحوهما الذين يقدمون بها من الأرياف إلى أسواق المدن[3].

الميارة: ومنهم الميارة والمقصود بهم تجار الحبوب خاصة الذين يجلبون الميرة – الحبوب – من الأرياف والبوادي إلى المدن[4].

الطوافون (الجوالون): وهم الذين يطوفون على الناس في بيوتهم ومنازلهم للبحث عن السلع التجارية وأخذها منهم لدفعها إلى الأسواق وبيعها مثل الغزالين والعشابين ونحوهم[5]. وقد عد بعض الفقهاء عمل هؤلاء الطوافين نوعاً من التلقي – تلقي الركبان -وهو منهي عنه شرعاً[6]. وذلك لما قد يحصل بسببه من غبن للبائع الذي لا يعلم مقدار السعر الحقيقي للسلعة في الأسواق، كما قد يؤدي مثل ذلك العمل إلى نوع من الاحتكار من قبل هؤلاء الباعة المتجهولين وبالتالي الإضرار بالناس في أسواقهم وأسعارهم. إلى غير هؤلاء الأصناف من المتعيشين في الأسواق، ممن لهم دور لا ينكر في انعاش الحركة التجارية في الأسواق، وإن لم يكونوا من أصحاب رؤوس الأموال، ولا الثروات. وإنما ركز معظم هؤلاء على تسويق المواد الاستهلاكية الضرورية.

هذا القسم من "تجار العامة" من وسطاء وغيرهم متفاوتون في مكانتهم الاجتماعية، وفي نظرة المجتمع إليهم – وقد سبق الحديث عن نظرة المجتمع للوسطاء من السماسرة والدلالين والجلاسين – وبالنسبة لبقية هؤلاء التجار فلعلهم في غالبهم هم الذين وصفهم ابن بسام[7] " بالأسافل" حين حديثه عن الفتنة في الأندلس. وقال عنهم ابن الخطيب[8]: "أوباش

(1) ابن عبدون، رسالة في الحسبة ص 31، الإدريسي: صفة المغرب، ص 188.

(2) ابن بطلان: شري الرقيق ضمن كتاب من نوادر المخطوطات، ج1، تحقيق: عبد السلام هارون، ط1، (بيروت: دار الجيل، 1411هـ/1991م)، ص 387.

(3) ابن تيمية: الحسبة ومسئولية الحكومة الإسلامية، ص 39.

(4) السقطي: آداب الحسبة، ص 24.

(5) الجرسيفي: رسالة في الحسبة، ص 123.

Imamuddin: The Economic Hisotry, P: 319 - 320.

(6) الونشريسي: المعيار المعرب، ج5، ص 253.

(7) الذخيرة: ق 1، م2، ص 595.

(8) أعمال الأعمال، ص 47.

أسواق، وحمض مالهم من أخلاق" وهم نفسهم الذين قال عنهم ابن خلدون[1]: "منهم[2] سافل الطور محالفاً لأشرار الباعة وأهل الغش والخلاعة والخديعة والفجور في الأثمان".

ومما يدل على ضعف المكانة الاجتماعية لهذه الفئة من التجار، تدني نظرة الحكام إليهم، يفصح عن ذلك ما قاله الأمير محمد بن عبد الرحمن لوزيره هاشم بن عبد العزيز حينما قال له: "وإذا كنا لا نخلف أباءكم بكم، ولا نخلفكم بأبنائكم، فعند من نضع إحساننا وترب أيادينا، أعند أبناء الفرانين أو الجزارين وأمثالهم من الممتهنين"[3].

كما يفصح عن ذلك كتاب الخليفة عبد الرحمن الناصر إلى أحد قادته وقد سخط عليه، حيث عدد في كتابه فضائله عليه ومنها أنه انتشله من المنزلة الوضيعة التي كان فيها فقال: "أو ليس كان أبوك فارساً من فرسان ابن حجاج أخسهم حالاً عنده، وأنت يومئذ نخاس الحمير بأشبيلة"[4].

وقد رأى الخليفة عبد الرحمن الناصر أن تعامل الحاكم مع هؤلاء مباشرة منقصة له يحط من منزلته، ويقلل من مكانته، ويجرىء العامة وغيرهم عليه، ويدعوهم إلى إضاعة مهام الأمور في الدولة[5].

إضافة إلى هذا فإن العرب في الأندلس – في بداية أمرهم – كانوا ينظرون إلى بعض المهن والحرف نظرة احتقار وكانوا يترفعون على العمل بها أو مزاولتها، وينظرون إلى من يقوم بها نظرة دونيه مثل صنع الفخار، والبيازة، والخرازة، والهراية، وغيرها. من متاجرات العامة. وإن كانت تلك النظرة قد تغيرت فيما بعد نتيجة للتطور الاقتصادي الذي شهدته الأندلس – خاصة في عصر الخلافة – وقلة اهتمام بالأنساب ونحوها من الأسباب[6].

ولقد ولدت هذه النظرة من المجتمع عامة – ومن الحكام خاصة – لهذه الفئة من التجار، نوعاً من ردة الفعل لدى أفراد هذه الفئة، لذا رأيناهم يسارعون للمشاركة في الثورات التي تقوم ضد الدولة، ويستجيبون لكل داع يدعوهم إلى الخروج، فهذه العامة تكون عماد

(1) المقدمة، ص 500.
(2) أي من التجار.
(3) ابن عذاري: البيان المغرب، ج2، ص 108.
(4) مجهول: أخبار مجموعة، ص 128.
(5) ابن سعيد: المغرب ج1، ص 185.
(6) الطاهري: عامة قرطبة، ص 144.

ثورة الربض[1]. وإن لم يكن الشعور بالاحتقار والدونية الاجتماعية هي السبب الوحيد لمشاركة العامة في تلك الثورة، إلا أنها كانت من ضمن الأسباب المحركة للعامة.

وفي أوقات الثورات والحركات التي تقوم ضد الدولة تبادر العامة المشاركة فيها بنهب المتاجر والأسواق[2] فضلًا عن نهب قصور علية القوم والأثرياء[3].

ثالثا: التجار من أهل الذمة:

فتحت الدولة الأموية أسواق الأندلس للتجار من أهل الذمة من يهود ونصارى، ورغم أن التجار المسلمين تعاملوا مع هؤلاء التجار في تجارات متنوعة – كما سيأتي بيانه -إلا أن التعامل معهم كان يتم بحذر شديد. ولا يقع إلا فيما أباحه الشرع الإسلامي الحنيف. حيث أفتى العلماء بأن التعامل مع هؤلاء التجار يجوز فيما يجوز التعامل فيه بين المسلمين، أي في التجارات والسلع المباحة شرعاً، فإذا ما وقع التعامل معهم في سلع حرم الشرع الاتجار فيها، كالخمر والدم والميتة ولحم الخنزير حُرم التعامل معهم[4].

كما حُذر التجار المسلمون من التعامل مع هؤلاء الذميين فيما يتقوون به على حرب المسلمين: "فلا يجوز بيع آلة الحرب من الكراع والسلاح والسروج، والترس مما يُتقوى به"[5]. وكذلك منع الفقهاء تجار المسلمين من بيع الخشب لمن يعمل منه صليباً، وبيع الدار لمن يعملها كنيسة، والعنب لمن يعصره خمراً[6].

ويظهر أن تجار الأندلس قد حرصوا على الإنقياد لتلك الفتاوى في تعاملهم مع تجار أهل الذمة من يهود ونصارى، ولم تورد كتب النوازل والأحكام – فيما اطلعت عليه – حادثة تدل على معاقبة تاجر مسلم لتعامله مع تجار النصارى أو اليهود في مثل هذه التجارات التي حذر منها العلماء.

---

(1) انظر عن هذه الثورة الفصل الثاني.

(2) ابن عذاري: البيان المغرب، ج3، ص 57.

(3) ابن بسام: الذخيرة، ق1، م1، ص 53. ابن عذاري: المصدر نفسه ج3، ص 56.
المقري: نفح الطيب: ج1، ص 410، ج3، ص 32.

(4) ابن سلمون الكناني: العقد المنظم للحكام، ج2، ص 142. ابن رشد: فتاوى ابن رشد، ج2، ص973-976.

(5) ابن فرحون: تبصرة الحكام، ج2، ص 268-269.

(6) ابن فرحون: المصدر نفسه، ج2، ص 141.

أ - اليهود :

شكل اليهود شريحة مهمة في التركيبة السكانية في شبه الجزيرة الايبيرية قبل الفتح الإسلامي. وبسبب المعاملة الحسنة التي تلقاها اليهود من ملوك القوط في بداية أمرهم كثر إقبال اليهود إلى اسبانيا، حتى أصبح يسكنها أكبر جالية يهودية في أوروبا[1].

وبدخول النصرانية إلى تلك البلاد واعتناق القوط الوثنيين لها بدأت المعاملة مع هؤلاء اليهود تتغير، حيث اضطهدهم القوط اضطهاداً شديداً، وأخذت المجامع الكنسية تصدر قراراتها المتتابعة التي تنص على التشدد في التعامل مع اليهود[2].

ولعل أشد القرارات التي اتخذها الحكام القوط ضد اليهود هو قرار الملك سيسبت (ت621م) والذي ينص على منع اليهود من ممارسة شعائرهم الدينية، ويمهلهم سنة واحدة لتغيير دينهم واعتناق المسيحية أو مغادرة البلاد[3].

والحقيقة أن الأسباب التي دعت القوط إلى اضطهاد اليهود تعددت فإلى جانب ما عرف عن القوط من همجية وبربرية فاقوا بها جميع طوائف المتبربرين الأخرى[4]. فإن الأمر يعود أيضاً إلى ما عرف عن اليهود من طباع سيئة جبلوا عليها واستغلال بشع لمقدرات البلاد التي ينزلون بها، وتسخير لأهلها في خدمتهم. إذ يحرصون على السيطرة على رؤوس الأموال وجمعها في أيديهم، والوصول إلى المتنفذين في الدول والحكومات للسيطرة عليهم[5].

وقد ذكر سيمونيت[6] أن من عادة اليهود أن يقفوا دائماً إلى جانب الفئات المتنفذة والمسيطرة في الدول التي يقيمون بها ويدعمونها بالأموال لتحقيق مصالح اليهود، حتى وإن كانت تلك الفئات تسير ضد مصالح شعوبها وبلادها. وهذا مما يؤدي إلى غضب ونقمة تلك الشعوب على اليهود وإضطهادهم عند أول فرصة تسنح.

(1) محمد بحر: اليهود في الأندلس، ص 13.
(2) عبد الرزاق قنديل: الأدب العبري في الأندلس، (القاهرة، 1988م)، ص 36-37.
(3) محمد بحر: المرجع نفسه، ص 15.
(4) حسين مؤنس: فجر الأندلس، ص 25.
(5) حسين مؤنس: المرجع نفسه، ص 19.
محمد عيسى: أهل الذمة في الأندلس، (بحث تحت النشر ضمن موسوعة التاريخ الإسلامي).
(6) Simonet: Historia de los Mozarabes De Espana (Madrid, 1897 - 1898), P: 12.

وبسبب ذلك الاضطهاد الواقع على اليهود من قبل القوط رحب اليهود بالفتح الإسلامي لاسبانيا، وكانوا يعملون مع الجيوش الإسلامية التي قدمت للفتح كأدلاء وحراس للمدن المفتوحة[1].

وبعد استقرار الفتح الإسلامي في الأندلس عاش اليهود في كنف المسلمين حياة هادئة مستقرة، وتمتعوا بحرياتهم الدينية والاجتماعية والاقتصادية كاملة، دون أن يكون هناك أي ضغط أو قهر لهم من المسلمين، وعاملهم المسلمون وفق ما تنص عليه تعاليم الإسلام في التعامل مع أهل الذمة فلم يفرضوا عليهم سوى الجزية في مقابل حريتهم في العبادة، وإقامة معابدهم، والتمتع بحرياتهم، وحمايتهم من أي عدوان أو اعتداء يقع عليهم[2]، إضافة إلى ضريبة الأرض (الخراج) التي تقدر حسب نوع الأرض التي يمتلكونها مثلهم في ذلك مثل بقية الطوائف الأخرى من النصارى، وما يقدم المسلمون من زكاة[3] إلى جانب عشور التجارة، وهي الضريبة التي كانت تؤخذ من التجار القادمين إلى الأندلس بتجاراتهم براً أو بحراً من اليهود ومن غيرهم[4].

وحينما انتقل حكم الأندلس إلى أيدي بني أمية على يد الأمير عبد الرحمن الداخل احتفظ الأمويون طوال فترة حكمهم بعلاقات طيبة – في الغالب – مع أهل الذمة عموماً – ومع اليهود خصوصاً. ولم يغير الأمير عبد الرحمن الداخل شيئاً من أوضاع اليهود التي كانوا عليها قبل حكمه. بل ازداد إقبال اليهود إلى الأندلس من كل أنحاء أوروبا[5]. واستوطنوا المدن

(1) ابن الخطيب: الإحاطة: ج1، ص 101.
ويعود ذلك الترحيب والتعاون من قبل اليهود إلى ثلاثة أمور: أولها: رغبتهم في التخلص من حكم القوط المضطهدين لهم (سعد عثمان: اليهود في الأندلس، ص 22) وثانيها: ما عرفوا من تسامح المسلمين وحسن سيرتهم وكيفية تعاملهم مع يهود المغرب وغيرهم ممن يحيون في بلاد المسلمين (عبد الرزاق قنديل: الأدب العبري، ص 38).وثالثها: ما عرف – دائماً – عن اليهود من ميلهم إلى جانب القوي ومساعدته والانضمام تحت لوائه تمهيداً لايجاد مكانة عالية لهم عنده، ويصلون كذلك ما دام ذلك الجانب قوياً ومسيطراً، فإذا ما بدأ منه ضعف أو نحوه بادروا بالانفضاض من حوله ومالوا إلى من هم ضده تحسباً لظهورهم عليه فيكونون بذلك قد كسبوا جانب من يرون فيه القوة، غير آبهين بالجانب الآخر وما قدمه لهم من مساعدات وتسامح، ولذا رأينا اليهود حينما بدأ جانب النصارى في الأندلس يقوى مالوا إليهم ضد المسلمين، وأيدوهم بداءً من عصر الطوائف.

(2) انظر: ابن قيم الجوزية، أحكام أهل الذمة، ج1 تحقيق: طه عبد الروف سعد، ط1 (بيروت، دار الكتب العلمية، 1415هـ/1995م)، ص 18-19.

(3) سعد عثمان: اليهود في الأندلس من الفتح الإسلامي إلى سقوط غرناطه (بحث غير منشور) ص26.

(4) ابن القيم: أحكام أهل الذمة، ج1، ص 124، الرفاعي: النظم الإسلامية، (دار الفكر 1973م /1393هـ) ص 179.

(5) محمد بحر: اليهود في الأندلس، ص 21.

الأندلسية المختلفة، وكثرت الجاليات اليهودية بها حتى قامت أحياء خاصة بهم في داخل المدن الأندلسية مثل قرطبة (باب اليهود) [1]، وطليطلة، واليسانة وغرناطة وغيرها من المدن الأندلسية. وأتاح لهم الأمويون الحرية التامة في المجال الاقتصادي بوجه عام – والتجاري بوجه خاص ولأن اليهود كانوا قوم تجارة وسفر، فقد استفادوا من تلك الحريات، فراجت تجاراتهم داخل الأندلس وخارجها وتطورت وازدهرت حتى أصبحوا يحتكرون بعض المهن والتجارات كتجارة الرقيق الأبيض[2] والجواهر والحلي[3] ونحوها..

وأدى ذلك إلى ثراء كثير منهم حتى قال عنهم الإدريسي[4]: "وأهلها[5] أغنياء مياسير أكثر غنى من اليهود الذين ببلاد المسلمين".

وركز اليهود في اختيار الأماكن والمدن التي يقيمون فيها داخل الأندلس، حيث تخيروا المدن ذات الأهمية الاقتصادية كالموانىء الشرقية والجنوبية، والمدن الداخلية الواقعة على الطرق التجارية الرئيسية، أو المدن ذات النشاط الاقتصادي الكبير، فبالنسبة للموانىء رأينا اليهود يتكاثرون في ميناء برشلونه حتى أصبحوا في فترة ما بعد الحكم الإسلامي لهذه المدنية "يعدلون النصارى كثرة"[6] وميناء برشلونه ميناء تجاري هام جداً في التجارة مع الشرق حتى أصبح لهم السيطرة على التجارة بها[7] كما وجدت جاليات يهودية كبيرة في ميناء طركونة والتي عرفت باسم (طركونة اليهود) [8] نظراً لكثرة اليهود بها. كما استقروا حول مضيق جبل طارق، وحول مدن مالقة وقرطاجنة في الجنوب[9] وعلى ساحل مدينة قادس في الغرب[10].

أما في المناطق الداخلية فقد تكاثرت الجاليات اليهودية في المدن الواقعة على الأنهار الصالحة للملاحة مثل مدينة برغش[11] ذات الحصانة والمنعة والأسواق والتجارات والرصيف

(1) الإدريسي: نزهة المشتاق، ج2، ص 571.
(2) البكري: المسالك والممالك، ج1، ص 334 -335. ابن سعيد: المُغرب: ج1، ص 151.
(3) ابن عبد الرؤوف: في آداب الحسبة والمحتسب، ص 84، وانظر: الفصل الرابع (السلع التجارية).
(4) نزهة المشتاق، ج2، ص 571.
(5) المقصود مدينة اليسانة والتي عرفت باليسانة اليهود، انظر: الإدريسي: المصدر نفسه، ج2، ص 571 -572.
(6) البكري: المصدر نفسه، ج2، ص 911.
(7) ول – ديورانت: قصة الحضارة ج13 -14، ص 54.
(8) الإدريسي: نزهة المشتاق، ج2ص 734.
(9) لومبار: الإسلام في مجده الأول، ص 116.
(10) لومبار: المرجع نفسه، ص 116.
(11) الإدريسي: المصدر نفسه، ج2، ص732.

المشهور[1]. وعرفت مدينة اليسانة باسم "مدينة اليهود" [2] نظراً لكثرة اليهود بها وقد راجت بها تجاراتهم، وكثرت ثرواتهم[3]. كما استقر اليهود في مدن غرناطة[4]، وطليطلة[5]، وسرقسطة، وطرطوشة، ونربونة[6].

أما أكبر جالية يهودية فقد وجدت في مدينة قرطبة عاصمة الأندلس والمركز الاقتصادي الأول[7].

وانتشر اليهود على طول الطريق البري الذي يربط الأندلس بفرنسا عبر جبال البرت. وعلى سفوح جبال البرت الجنوبية والشمالية، ومارسوا دوراً هاماً في التجارة عبر تلك الطريق[8].

ولم يقتصر نشاط اليهود على تلك المدن التجارية الهامة من الموانىء والمدن الرئيسية الواقعة على الطرق الرئيسة – والتي أصبح لهم بها أحياء خاصة بهم – بل انتشروا في كل مناطق الأندلس ووصلوا إلى الأرياف فضلاً عن المدن. فلقد كانوا يطوفون الأرياف والقرى ببضائع يحملونها على الدواب، ثم يشترون من تلك القرى والأرياف سلعاً تجارية مناسبة للمدن، يعرضونها حين عودتهم في الأسواق الكبرى بالمدن. وقد أطلق على هؤلاء اليهود الطوافين اسم "الميارة "[9] وكان لهؤلاء الباعة اليهود المتجولين في القرى والأرياف ألاعيب وحيل لخداع المتعاملين معهم[10] – سوف يأتي الحديث عنها إن شاء الله -.

وكان التجار اليهود الراذانية أو (الرهدانية) يفدون إلى الأندلس من مقاطعة بروفانس في جنوب فرنسا، وكان المسلمون يسمونهم تجار البحر، أو اليهود الراذانية نسبة إلى نهر الرون[11]. حيث استقروا في المنطقة الممتدة على حوض نهر الرون من ليون إلى آرل آربونة.

---

(1) الحميري: الروض المعطار، ص 88.
(2) الإدريسي: نزهة المشتاق، ج2، ص 571.
(3) الإدريسي: المصدر نفسه، ج2، ص 572.
(4) مجهول: ذكر بلاد الأندلس، ص 69.
(5) مجهول: المصدر نفسه، ص 50.
(6) انظر الفصل الرابع.
(7) عبد الرزاق قنديل: الأدب العبري، ص 46-47.
(8) ادوارد بروي وآخرون: تاريخ الحضارات العام (القرون الوسطى) ترجمة: سعد داغر وفريد م. داغر، ط1، (بيروت: منشورات عويدان 1965م) ص 191-192.
(9) جودت يوسف. الأوضاع الاقتصادية، ص 146.
(10) الونشريسي: المعيار المعرب، ج5، ص 245-246.
(11) لومبار: الإسلام في مجده الأول، ص 313، حسن إبراهيم حسن: تاريخ الإسلام. ج3، 326.

وقد مارسوا التجارة في مختلف أنحاء العالم – في حينه – ما بين أوربا والأندلس وشمال أفريقية ومصر والشرق الإسلامي ووصلوا إلى الصين[1]. وبرزوا في عدد من التجارات أشهرها تجارة الرقيق[2] كما كانوا ينقلون عدداً من السلع التي تنتجها بلاد أوروبا القريبة إلى الأندلس مثل جلود الخز والفراء والسمور والسيوف ونحوها كما يقدمون من المشرق إلى الأندلس محملين بتحف الشرق وسلعه النادرة[3].

لقد استطاع اليهود أن يقوموا بدور الوسيط التجاري بين الأندلس وغيرها من البلدان المجاورة لها أو البعيدة عنها، حيث كانوا يحملون بضائع وسلع الأندلس إلى مختلف بلدان أوروبا. ثم يعودون من تلك البلاد محملين بسلع جديدة غير متوفرة في أسواق الأندلس. فيعرضونها بداية على كبار تجار الأندلس من الحكام والوزراء ونحوهم، ثم يدفعون بالباقي إلى الأسواق[4].

كما مارسوا نفس الدور فيما بين الأندلس وبقية بلدان العالم الإسلامي بداءً من بلاد المغرب الإسلامي ووصولاً إلى أقصى الشرق وإلى الصين، فضلاً عن بلاد السودان[5].

ولقد مكن اليهود من القيام بدور الوسيط التجاري الفاعل بين مختلف مناطق العالم بما فيه الأندلس أمور منها :

1 - إجادتهم لعدد من اللغات التي كانت تنتشر في العالم حينذاك مثل العربية والفارسية والرومية والافرنجية والأندلسية والصقلبية[6]. وإجادة هذه اللغات مكنتهم من الدخول إلى تلك البلدان التي كانت تتكلم بها ويسرت لهم إجراءاتهم التجارية وأسهمت في إطلاعهم المباشر على الأسواق والسلع والتعامل مع تجار تلك البلاد التي يدخلون إليها.

-حسين مؤنس: تاريخ المسلمين في البحر المتوسط ص 127.

بينما يرى دوزي أن هذه التسمية مشتقة من كلمة فارسية هي (رهذان) ومعناها العارف بالطريق أو الدليل. انظر: لومبار: المرجع نفسه، ص 314).

(1) صبحي لبيب: سياسة مصر الخارجية (المجلة التاريخية المصرية المجلدان 28-29 لسنة 1981-1982م) ص 118.

(2) بوتشيش: أزمة التجارة (مجلة المناهل عدد 32)، ص244.

(3) ابن خرداذبة: المسالك والممالك. ص 153-154.

(4) Jesus Gerus: Asi vivian en Al Andalus, P.56.

(5) هشام فوزي: يهود الأندلس في ظل الحكم الإسلامي، (مجلة دراسات أندلسية) (عدد 15-1416هـ -1996م)، ص 102-104.

(6) ابن خرداذبة: المسالك والممالك، ص 153-154.

2 - استطاعوا أن يتنقلوا بين الدول التي يقوم بينها عداء ديني أو سياسي أو خلاف مذهبي دون أن يلفتوا الأنظار إليهم، أو يكسبوا عداوة أي من تلك الدول، نظراً لكونهم شتات لا يرتبطون بدولة معينة ولا يستقرون جميعاً في منطقة محددة. وهذا مكنهم من نقل السلع التجارية بين الأندلس الأموية وبين الممالك المسيحية الشمالية، ثم دولة الفرنجة من ورائها رغم ما قام بين الدولة الأموية في الأندلس وبين هذه الممالك والدول من عداء وحروب[1].

كما قاموا بنقل البضائع المتنوعة بين الأندلس الأموية وبين بلاد المغرب الإسلامي التي كان يحكمها العبيديون الرافضة.

ورغم أن اليهود لم يكونوا الوحيدين من التجار العاملين بين تلك المناطق إلا أنه كان لهم دور بارز في الصلات التجارية مع تلك البلدان[2].

3 - نظراً لانتشار اليهود على جوانب طرق التجارة العالمية في ذلك الحين، وتواجد جاليات يهودية في مختلف مناطق العالم في حينه، فقد قامت بين تلك الجاليات صلات وعلاقات مكنت التجار منهم من مزاولة تجارتهم بين مختلف المناطق بيسر وسهولة. ولذلك قامت شبكات من الجماعات اليهودية على امتداد نهر وادي الرون. وإلى عمق أوروبا شمالاً وإلى الأندلس جنوباً[3]. كما تكونت شبكة أخرى امتدت من الأندلس إلى بلاد المغرب الإسلامي وإلى بلاد السودان. وعملت في تجارة الذهب والعبيد الأسود، دون أن يقطع نشاط هذه الجماعات ما يجري بين تلك الدول من المنافسة والحروب[4].

ولئن ارتبط ذكر اليهود كثيرا بتجارة الرقيق – الأبيض والأسود – فإن نشاطهم التجاري لم يقتصر على تلك السلعة العالية الأثمان، بل تجاوزها إلى الكثير من السلع التجارية التي كانت رائجة في تلك العصور[5]. حيث عملوا في المنسوجات والأقمشة المتنوعة[6]. كما عملوا في

(1) لومبار: الإسلام في مجده الأول، ص 117.

(2) انظر: الفصل الخامس، (العلاقات التجارية مع المغرب).

(3) لويس: القوى البحرية والتجارية، ص 180-181.

(4) لومبار: الإسلام في مجده الأول، ص 118.

- Imamuddin, The Economic History, PP: 244 - 248

- Delara: Historia de Espana, PP: 224 - 248

(5) المقري: نفح الطيب، ج1، ص 143.

(6) Fernadez: Espana Muslum Califato, PP: 35 - 36.

تجارة العطور والأدوات الطبية[1]، والتوابل، والفلفل التي كانوا يجلبونها من بلاد المشرق ومن سوريا ومصر إلى الأندلس وبلاد أوروبا[2] كما عملوا أساكفة وحمالين وكيالين[3].

وبرز اليهود في تجارة الذهب وصياغته وفي الصرافة[4] وأنشأوا لذلك أسواقاً ومواقع خاصة بهذه التجارة[5]. وأصبحوا من الشهرة في هذه التجارة بالذات – الذهب – بحيث نُظر إلى كل من يمارسها من دونهم على أنهم أقل منهم مكانة وخبرة، وانتشر ذلك حتى في أمثال العامة في الأندلس حيث قالوا: " مسلم صاغ، يهودي أحسن منُّ[6]". مما يدل على تمكن اليهود وبروزهم في هذه التجارة.

كما عملوا في العقار في داخل المدن الأندلس، فاشتروا المزارع والدور ونحوها[7]. وكان منهم سماسرة دلالون يجوبون أسواق المدن الأندلسية للمناداة على السلع التجارية[8]، وقد أثرى عدد منهم من خلال هذه المهنة.

ويتبن من خلال معرفة المناطق والمدن التي أقام بها اليهود في الأندلس، وكثرة أعدادهم بها، ومن خلال المناطق التي جاوروها داخل مدن وقرى وأرياف الأندلس، ومن خلال السلع التجارية التي عملوا فيها، أن اليهود قد تمتعوا بحرية تجارية تامة في عصر الحكم الإسلامي للأندلس على العموم – وفي عصر بني أمية على وجه الخصوص. وأنه لم يكن هناك تمييز أو تعصب أو اضطهاد لليهود في فترة الحكم الأموي. بل ارتادوا كل أسواق الأندلس تقريباً وضربوا في كل تجارة بسهم دون أن يمنعوا أو يضايقوا.

ومما يدل على تلك الحرية التجارية التي تمتع بها اليهود في الأندلس الأجوبة التي صدرت عن فقهاء الأندلس حول التعامل مع اليهود، فقد سئل عدد منهم – كابن لبابة وغيره

(1) ابن حزم: الرسائل (طوق الحمامة) ص 114.

- de lara: Op. cit., P. 225

(2) هنري بيرين: تاريخ أوربا العصور الوسطى، ترجمة: عطية القوصي (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1996م) ص 17-18.

(3) ابن بسام: الذخيرة، ق1، م1، ص 418.

(4) Jesus Gerus: Aris vivian en Al Andalus, P: 61 - 61.

(5) رجب عبد العليم: العلاقات بين الأندلس الإسلامية واسبانيا النصرانية، القاهرة: دار الكتب الإسلامية، 1400هـ ص 427.

(6) الزجالي: أمثال العوام، ق1، ص 216.

(7) ابن سهل: الأحكام الكبرى، ج2، ص732-734.

(8) ابن سهل: المصدر نفسه، ج2، ص 539-540.

الونشريسي: المعيار المعرب، ج6، ص 227.

– عن حكم المعاملة والمتاجرة مع اليهود. فأفتوا بأنه لا بأس في ذلك إذا كان "على ما يجوز شرعاً، ولا يعمل معه برباً، ولا بوجه لا يسوغ في الشرع، فذلك طيب سائغ"[1].

بل وأنصف القضاة والمفتون تجار اليهود إنصافاً تاماً في الدعاوي التي ترفع اليهم، حتى وإن كان خصماؤهم من علية القوم، فهذا القاضي سليمان بن أسود يحكم لتاجر يهودي من تجار الرقيق ضد الأمير محمد بن عبد الرحمن في أمر جارية عرض عليه، بل ويكتب إلى الأمير كتاباً في غاية الإنصاف والتعاطف مع اليهودي حينما ثبت له صدق دعواه حيث كان مما قال: "إن هذا اليهودي الضعيف لا يقدر أن يدعي على الأمير بباطل"[2] ثم أمر الأمير برد الجارية فردها لليهودي[3].

كما حكم الشيخ ابن لبابة لصالح سمسار يهودي في قضية عرضت عليه بخصوص بيع بعض الثياب [4]إلى غير ذلك من القضايا.

ولم تفرض على هؤلاء التجار قيوداً إلا فيما حرم الإسلام الإتجار فيه مثل بيع الخنزير، والخمر وآنيتها، والتعامل بالربا[5]. كما رأى بعض الفقهاء[6] كراهة شراء اللحم من مجازر اليهود والنصارى، في حين أجاز آخرون ذلك ولم يروا فيها بأساً[7]. كما رأى البعض منع اليهود من العمل في الصرافة في الذهب والفضة[8].وقد علل الفقيه ابن حبيب ذلك بقوله: " لأن الغالب عليه عمل الربا"[9] أي على اليهود . وحرم عليهم استعباد المسلمين، وبيعهم رقيقاً، لأن المسلم لا يُسترق[10].

ولقد تقبل الأندلسيون هؤلاء التجار اليهود، واحتضنتهم أسواق المدن الأندلسية، وراجت تجاراتهم، ولم ير العامة من التجار وغيرهم حرجاً في التعامل مع هؤلا ء التجار، بل

(1) الونشريسي: المعيار المعرب، ج5، ص 244-250.

(2) النباهي: تاريخ قضاة الأندلس، ص 56-57.

(3) النباهي: المصدر نفسه، ص 57.

(4) الونشريسي: المعيار المعرب، ج6،ص 227.

(5) انظر: ابن فرحون: تبصرة الحكام، ج2، ص 142-143، ابن عبدون: رسالة في القضاء والحسبة، ص57، الجرسيفي، رسالة في الحسبة ص 122.

(6) كان هذا رأي الإمام ابن القاسم (ت 191هـ/806هـ)، الونشريسي: المصدر نفسه، ج5، ص 250.

(7) وممن رأى ذلك ابن وهب (ت 197هـ/812م) وابن أشهب (ت 204هـ/819م) انظر: الونشريسي: المصدر نفسه، ج5، ص 250.

(8) ابن عبد الرؤوف: في آداب الحسبة والمحتسب، ص 84.

(9) ابن عبد الرؤوف: المصدر نفسه، ص 84.

(10) ابن فرحون: تبصرة الحكام ج2، ص 142.

أصبح من ضمن أمثال العامة قولهم: "من فتح حانوت للتجارة، يبيع من يهود ونصارى"[(1)] والمثل يدل على حرية التجارة، ونظرة العامة إلى التجار العاملين في الأسواق نظرة متساوية. حتى أصبح في مفهوم العامة أن كل من فتح حانوتاً لن يجد بداً من التعامل مع اليهود والنصارى.

ونتيجة لتلك الحرية التامة التي تمتع بها اليهود في الأندلس، ونتيجة لحرصهم في متاجراتهم على السلع الغالية الأثمان – والتي يجلب معظمها – من خارج البلاد، فقد تمتعوا بمنزلة اجتماعية عالية في الوسط الاجتماعي الأندلسي، وعدوا من فئات كبار التجار[(2)] – في أغلبهم – والتي يأتي بعد تجار الخاصة -مباشرة في السلم الاجتماعي.

وكانت التجارة سبباً في ثراء عدد كبير من هؤلاء التجار اليهود مثل إسماعيل ابن يونس الطبيب والتاجر الإسرائيلي والذي كان يمتلك حوانيت لبيع العقاقير الطبية والأدوية في قرطبة[(3)]. ومثل التاجر إبراهيم بن يعقوب الطرطوشي[(4)] وكان من تجار الرقيق يجلبهم من مناطق أوروبا المختلفة وكان ثرياً مشهوراً يجالس الملوك والحكام[(5)].

أما أشهر تجار الأندلس في عصر بني أمية فهو اسحاق بن عزرا بن شبروط (303-360هـ/915-970م) وكانت أسرته تعرف باسم " أسرة ابن عزرا" وهي أسرة ثرية عاشت في قرطبة[(6)] وقد شهر وعرف باسم حسداي بن شبروط (شفروط) وكان يعمل طبيباً وتاجراً ويجيد اللغة اللاتينية، وقد علت منزلته عند الخلفة عبد الرحمن الناصر، وأصبح من خاصته، وعينه طبيباً في القصر، كما استفاد منه في السفارات واستقبال الشعراء، وكلفه تنظيم مالية الدولة واستعان به الناصر في كثير من أمور الدولة الداخلية والخارجية وخاصة الأمور التجارية، حتى عده بعض الباحثين بمثابة وزير التجارة في عهد الناصر[(7)]. بل تجاوز البعض ذلك وعده بمثابة وزير الخارجية والتجارة للخليفة عبد الرحمن الناصر[(8)].

---

(1) الزجالي: أمثال العوام، ق2، ص 293.

(2) خالد البكر: الحياة الاقتصادية، ص 47.

(3) ابن حزم: رسائل ابن حزم ج1 (طوق الحمامة) ص 114.

(4) وهو يهودي من أهل طرطوشة يسمى إبراهيم بن يعقوب، ويسمى أيضاً إبراهيم بن يوسف وكتبه بعضهم إبراهيم بن أحمد، وهو تاجر رقيق مشهور، كان يقوم برحلات إلى ألمانيا وبلاد الصقالبة لجلب الرقيق، وقد وفد على ملك الروم هوته كما وفد على الحكم المستنصر، ووصل إلى بلدان شمال أوروبا (انظر: البكري: المسالك والممالك ج1ص334، حسين مؤنس: تاريخ الجغرافية، ص 76).

(5) البكري المسالك والممالك، ج1، ص 334-335.

(6) وول – ديورانت: قصة الحضارة، ج13-14، ص 51.

(7) سعد عثمان: اليهود في الأندلس، ص 28، محمد عيسى: أهل الذمة في الأندلس، ص 8.

(8) محمد بحر: اليهود في الأندلس، ص 23.

وكان ابن شبروط ثرياً جمع أموالاً طائلة وشغف باقتناء الكتب وكان يتنافس مع أغنياء المسلمين في إقتناء الكتب في مختلف الفنون[1].

وبلغ من ثراء هذا التاجر اليهودي أن قلد الحكام في اتخاذ شعراء يمدحونه نظير الإغداق عليهم في الهبات والعطايا[2] وكان من تجار اليهود المشهورين في قرطبة أيضاً التاجر صمويل هاتفي الذي كان له حوانيت للعطارة بقرطبة ثم نقلها أيام الفتنة إلى مالقة[3].

ورغم ما تمتع به اليهود في الأندلس الأموية من حرية تامة في جميع المجالات الدينية والسياسية والاقتصادية، ورغم أن الدولة الأموية قد فتحت لهم الأسواق الأندلسية كاملة، وتنقلوا بحرية تامة في جميع مدن وقرى وأرياف الأندلس بتجاراتهم. وعاشت بذلك الطائفة اليهودية في الأندلس حياة أكثر اطمئناناً واستقراراً ربما لم تعرف مثلها في مكان آخر من بلدان العالم النصراني المجاور أو غيرها[4]. ولم يؤثر أن اليهود قد أخيفوا أو اضطهدوا في عصر بني أمية، ولا ذكرت المصادر – التي اطلعت عليها – أنه وقع عليهم ظلم أو حيف من قبل الحكام ولا القضاة، ولا موظفي الدولة، ولا المتعاملين معهم من تجار المسلمين أو عامتهم. ومع ذلك فلقد وردت في كتب النوازل والحسبة مسائل عرضت على المفتين والقضاة تكشف ألاعيب اليهود، وحيلهم، وغشهم للمتعاملين معهم، ومن ذلك حرصهم الشديد على إيقاع المتعاملين معهم من المسلمين في الربا[5]. وكذا ما كان يقوم به بعض تجار اليهود المتجولين بين القرى والأرياف حيث كانوا يبيعون للناس هناك بالأجل ثم يأخذون عليهم وثائق بشهود عدول على المبالغ المتبقية لهم عند هؤلاء المتعاملين معهم، ثم يقوم التاجر اليهودي باستيفاء حقه لدى المشتري على فترات مختلفة، حتى يستوفى كامل حقه، ويخفى الوثيقة لديه، فإذا تطاول عليها الزمن، أظهر التاجر اليهودي تلك الوثيقة مطالباً المدين فيها بدفع ما عليه من دين. وقد تصل تواريخ تلك الوثائق المخبأة إلى عشرين عاماً وأزيد من ذلك " واليهود لعنهم الله بمكرهم وخبثهم ينكرون القبض"[6]. فكأن المتعامل من هؤلاء التجار اليهود إن نجا من الوقوع في الربا وقع في مثل هذه النازلة.

(1) عبد الرزاق قنديل: الأدب العبري، ص 48-49.

(2) محمد بحر: اليهود في الأندلس، ص 23.

(3) دوزي: المسلمون في الأندلس، ترجمة: حسن حبشي ج3 (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1995م)، ص 21.

(4) سعد عثمان: المرجع نفسه، ص 38، هشام فوزي: يهود الأندلس في ظل الحكم الإسلامي، ص 102.

(5) الونشريسي: المعيار المعرب، ج5، ص 244.

(6) الونشريسي: المعيار المعرب، ج5، ص 245-246.

ومن ألاعيبهم الشديدة محاولة بعض تجار الرقيق منهم تملك أبناء المسلمين وبيعهم رقيقاً، يدل على ذلك تلك النازلة التي عرضت على عدد من فقهاء وقضاة الأندلس ومنهم ابن لبابة ومضمونها أنه وجد غلام مقفل عليه في دار يهودي يستغيث ويقول: إنه يكره على اليهودية، وحينما وصل إلى القاضي زعم اليهودي أنه عبد له، وأنه اشتراه من أحد تجار الرقيق من طليلطة منذ أربعة أعوام، بينما أفاد الغلام أنه حر ابن حرين ومسلم ابن مسلمين وأنه كان عند اليهودي على وجه الخدمة وليس على وجه الرقيق، وأنه حين عرف اليهودي أن الغلام مسلم أضر به وآذاه، وادعى رقه[1].

والنازلة تبين أن الغلام قدم من مدينة طليطلة إلى قرطبة في قافلة أحد اليهود التجار، ثم أقام في أحد فنادق المدينة مدة حتى انتقل إلى خدمة هذا اليهودي وأنه مسلم ابن مسلمين، وحينما علم اليهودي بأن الغلام مسلم أخذ يكرهه على اليهودية ويضربه ويؤيذه وحبسه في داره، وحين استغاث الغلام وعُلم أمره ورفع إلى القاضي ادعى اليهودي أن الغلام عبد مملوك له.

وهكذا يتبين لنا مكر اليهود وخبثهم واستغلالهم التجارة في سبيل نشر دينهم وإدخال مثل هذا الغلام فيه بالقوة مستغلين تسامح المسلمين معهم.

كما لم يرع بعض تجار اليهود حرمة الدولة الأموية التي أتاحت لهم الحرية كاملة وفي كل المجالات، بل رأينا البعض منهم يميل إلى بعض ثوار الأندلس الخارجين على الدولة الأموية، فيساعده ويمده، بل يفتديه بالمال حينما وقع في الأسر، فحينما أسر سعدون السرنباقي[2] – الثائر على بني أمية في غرب الأندلس – من قبل النورمان الشماليين في عهد الأمير محمد بن عبد الرحمن، فداه منهم أحد تجار اليهود، واستطلقه من أيديهم ليعود إلى ثورته من جديد في تلك المنطقة[3].

---

(1) ابن سهل: الأعلام بنوازل الأحكام، ج1، ص 559-560.

(2) سعدون بن فتح السرنباقي من أصحاب عبد الرحمن بن مروان الجليقي، ثار في المنطقة الواقعة بين مدينتي شنترين وقلمرية في غرب الأندلس في عهد الأمير محمد بن عبد الرحمن، وقد أسره (المجوس) النورمان في عام 245هـ/859م فافتداه منه أحد تجار اليهود، ثم عاود ثورته في نفس المنطقة، وعاث في المسلمين والنصارى على السواء حتى قتل على يد الفونس ملك جليقية (انظر: ابن حيان: المقتبس (ط) ص23، ابن عذارى: البيان المغرب ج2، ص 96-97).

(3) ابن حيان: المصدر نفسه (ط) ص 23.

وبسبب مثل هذه الحيل والمكر من قبل تجار اليهود ورد عدد من النوازل التي تؤكد على ضرورة الحذر من التعامل التجاري معهم[1].

ب - النصارى:

لقد مثل النصارى عنصراً هاماً من عناصر السكان في الأندلس وكانوا ذوو نسبة كبيرة بين سكان البلاد خاصة في المراحل الأولى للحكم الإسلامي، ثم أخذت أعدادهم تتناقص بانتشار الإسلام في تلك البلاد، وإقبال أهلها على الدخول فيه مما زاد في أعداد المسالمة، وخفض من أعداد النصارى[2]. ولقد استخدم الأندلسيون – علماء وعامة – مصطحات متعددة أطلقوها على النصارى خاصة – وقد تباينت هذه المصطلحات في قوة انتشارها وضعفها، وفي أوقات ظهورها أو اختفائها، بحيث لم تكن ثابتة لا في الزمان ولا في المكان[3]. فقد أُطلق على من عاش من هؤلاء النصارى تحت حكم المسلمين مصطلح "العجم، أو عجم الأندلس"[4] كما أطلق عليهم مصطلح "الروم"[5]. كما عرفوا في بعض الأحيان باسم "العلوج"[6].

ولمَّا تمكن سلطان المسلمين وخلص لهم حكم تلك البلاد، أطلقوا عليهم مصطلح "عجم الذمة، أو أهل الذمة"[7]. ومن كان لهم عهد عند المسلمين عرفوا باسم "المعاهدين أو المعاهدة، أو النصارى المعاهدين"[8].

(1) انظر: الونشريسي: المعيار المعرب ج2، ص 433-434، ج5، ص 244.
-ابن رشد: فتاوي ابن رشد ج1، ص 605.

(2) السيد عبد العزيز سالم: تاريخ المسلمين وآثارهم: ص 130.

(3) عبادة كحيلة: تاريخ النصارى، ص 77.

(4) ابن القوطية: تاريخ افتتاح الأندلس، ص 76-77، ابن الأبار: الحلة السيراء، ج2، ص 63-159. المقري: نفح الطيب، ج2، ص 97.

(5) ابن الأبار: المصدر نفسه، ج1، ص 152، ابن فرحون: تبصرة الحكام، ج2، ص 142.

(6) مجهول: أخبار مجموعة، ص 56، ابن الأبار: المصدر نفسه، ج2، ص 193.

(7) ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، ج1، ص 255، ابن حيان: المقتبس (ش) ص 203، الونشريسي، المعيار المعرب، ج10،ص 109.

(8) حسين مؤنس: فجر الأندلس، ص 424.(وقد أشار حسين مؤنس إلى أن مصطلح المستعربين، الذي عرفوا به – أيضاً – ظهر متأخراً، حيث لم يبدأ ظهوره في الكتابات التاريخية والفقهية والأدبية ونحوها إلى القرن الحادي عشر الميلادي. (نفس المرجع، ص 425). وقد خلط عمر بنميرة في بعض المصطلحات التي ذكر أنها أطلقت على النصارى الذين يعيشون في الأندلس حيث ذكر أن من ضمن هذه المصطلحات "الدجن والمدجنون" وهذا وهم حيث أن هذا المصطلح لم يطلق على النصارى وإنما أطلق على المسلمين الذين" رضوا أن يكونوا تحت إيالة النصارى" (الونشيسي: المصدر نفسه، ج10، ص109). انظر: عمر بنميرة: جوانب من تاريخ أهل الذمة، مجلة دراسات أندلسية، عدد 4، لسنة 1416هـ /1995م)، ص 53.

وكل مصطلح من هذه المصطلحات السابقة ربما عكس وضعية اجتماعية معينة حيناً، أو عبر عن وضعية إدارية أو عسكرية حيناً آخر، أو أشار إلى وضع ديني أو سياسي[1]، فمصطلح "العلوج" -مثلاً – ارتبط – غالباً – بالنصارى العاملين في الجيوش[2]. بينما ارتبط مصطلح "أهل الذمة" بالقضايا الفقهية والنوازل ونحو ذلك[3].

لقد تمتع النصارى في الأندلس بحرية تامة تحت حكم المسلمين شملت كل المجالات الدينية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية حتى قال أحد الباحثين الغربيين[4] واصفاً مدى الحرية التي تمتع بها هؤلاء النصارى، ومشيداً بالتزام المسلمين بما أبرموه معهم من معاهدات: "في الحق لا يوجد في أي مكان آخر شعب منهزم عومل بمثل هذا الإكرام في تنفيذ الاتفاقيات الخاصة بالتسليم وفي تطبيق الشريعة الإسلامية المتصلة بالذميين، وكان هناك اسبانيون في كل مكان حول الأمير ... وكرقيق أو موال، وفي الجيش جنوداً..".

وانخرط النصارى الذميين في المجتمع الأندلسي بصورة طبيعية، ولم يشعروا بأدنى تمييز أو تعسف أو مضايقة، ولقد مارس هؤلاء النصارى على مختلف فئاتهم مهناً متنوعة، فكان منهم الصناع، والزراع، والتجار، وأصبح بعض هؤلاء التجار يعد في فئة كبار التجار في الأندلس الأموية[5].

وكانت أسواق الأندلس تعج بالنصارى المشتغلين في التجارة، فضلاً عن البضائع النصرانية المنتجة داخل الأندلس، أو المجلوبة من الممالك النصرانية الشمالية بواسطة تجار من نصارى الأندلس[6].

ولئن كان بعض الفقهاء قد أبدى بعض التحفظ على التعامل مع هؤلاء النصارى، وحذروا المسلمين من الأساليب غير الشرعية التي قد ينتهجها بعض تجار أهل الذمة وشددوا في التعامل مع هؤلاء في الأمور التي تضر بالدين أو بالمجتمع فإنما قصدوا بذلك التحذير من

(1) كحيلة، تاريخ نصارى الأندلس، ص 77-78. عمر بنميرة: جوانب من تاريخ أهل الذمة، ص35.
(2) ابن حيان: المقتبس (ش) ص 160، 163، 400. ابن الأبار: الحلة السيراء، ج2، ص 193-194.
(3) ابن سهل: الإعلام بنوازل الأحكام، ج2، ص 732.
(4) هنري بيريس، الشعر الأندلسي، ص 247.
(5) ابن القوطية: تاريخ افتتاح الأندلس، ص 95، الخشني: قضاة قرطبة ص 158، ص 162، ابن عذاري البيان: المغرب، ج2، ص 231.
(6)Delara: Historia de Espana, P. 251 - 252.

وقوع المتعاملين معهم من المسلمين في بعض صور البيوع المحرمة أو إمدادهم ببعض السلع التي قد تضر بالمسلمين مثل بيع العنب لمن يعصره خمراً، وبيع السلاح منهم، وبيع الدار ممن يتخذها كنيسة، والخشب ممن يصنع منه صليباً، والنحاس ممن يتخذه ناقوساً، إلى غير ذلك مما يعلم أن المشتري النصراني أراد بشرائه إضرار المسلمين أو استخدامه فيما لا يجوز[1]. وتحت هذا التحذير تنطوي فتوى ابن حبيب[2] والتي رأى أن الأولى أن يكون لهم مجازر خاصة بهم ومن اشترى من المسلمين منهم[3] لم يفسخ شراؤه وإن رأه رجل سوء[4]. وقصد بذلك شراء بعض السلع المشتبة فيها "كالشحم"[5] لاشتباه اختلاطه بشحم الخنزير المحرم، ونحو ذلك.

وحذر الفقهاء من المعاملات الربوية التي يتعامل بها تجار النصارى[6]. فقد كره الإمام مالك رحمه الله وتبعه معظم الفقهاء المالكية في الأندلس – أن يكون النصارى صيارفة في أسواق المسلمين، وذلك لعملهم بالربا واستغلالهم له[7].

وخلاصة تلك التحذيرات يوردها ابن رشد[8] نقلًا عن فتاوي من سبقه من علماء الأندلس في أن التعامل مع تجار أهل الذمة من قبل المسلمين "جائز فيما يجوز بين المسلمين، فإن وقع التعامل بينهما فيما لا يجوز بين المسلمين لم يحل ذلك...".

ومع كل هذه التحذيرات والفتاوي الصادرة عن فقهاء الأندلس حول ضرورة الاحتياط والحذر في التعامل التجاري مع النصارى، إلا أن كثرة أعداد هؤلاء النصارى أدى إلى حتمية الاحتكاك بهم، وضرورة التعامل اليومي معهم، وفرضت على الطرفين -المسلمين والنصارى- التعامل التجاري المباش، يكشف عن ذلك كثرة النوازل، التي عرضت على الفقهاء حول أساليب متنوعة من التعامل بين المسلمين وهؤلاء النصارى[9].

(1) ابن حزم: رسائل ابن حزم (رسالة التلخيص) ج3 ص 173 أبو زكريا الشبلي: التقسيم والتبيين ص294، ص 305، العلمي: النوازل، ج1، ص 82-83.
(2) سبقت ترجمته في الفصل الأول، ص 111/ح 5.
(3) المقصود من تعمد الشراء من مجازرهم الخاصة بهم وترك مجازر المسلمين.
(4) ابن عبد الرؤوف: رسالة في القضاء والحسبة، ص 94-95.
(5) ابن عبد الرؤوف: المصدر نفسه، ص 94.
(6) ابن رشد: فتاوى ابن رشد، ج1، ص 562.
(7) المدونة الكبرى (كتاب الصرف)، ج1، ص 562.
(8) المصدر نفسه، ج2، ص 976.
(9) ابن سهل: الأحكام الكبرى، ج2 ص 732-738 الونشريسي: المعيار المعرب، ج5، ص 213-214، ج6 ص 421، 433.

وهكذا أصبح النصارى يغشون جميع أسواق الأندلس ويمارسون التجارة فيها بحرية تامة، دون أن يحد لهم أماكن معينة، أو سلع محددة، فظهروا في تجارة الرقيق – سواءً كان من داخل الأندلس أو جلب من خارجها – شريطة أن لا يكونوا مسلمين[1].

كما قاموا ببيع الملابس المختلفة الأنواع[2]. وكان لهم وجود كبير في حي الطرازين في قرطبة[3]. كما قاموا بعمل الخبز وبيعه، وبيع الزيت، والخل، وبيع وشراء العقارات من أراضي ودور ونحوها[4]. وعملوا دلالين في الأسواق الأندلسية[5].

كما قاموا بنقل المنتجات الأندلسية إلى أسواق الممالك النصرانية في شمال الأندلس، إلى جانب إعادة تسويق المنتجات الشرقية القادمة إلى المدن الأندلسية في أسواق تلك الممالك[6].

وانتشر النصارى في كل المدن الأندلسية، فلا تكاد تخلو منهم مدينة لا سيما كبريات المدن الأندلسية مثل طليطلة[7] ومالقة والمرية[8] وبرشلونه[9] ونحوها. ولم يكن يخلو منهم سوق من أسواق الأندلس دون أن يفرض عليهم قيود، أو مكوس سوى ما أحله الشرع من العشور ونحوها[10].

وقد أثروا في تلك المدن ثراءً كبيراً وكان نصارى أشبيلة في القرن الثالث الهجري غاية في

(1) الونشريسي: المعيار المعرب، ج5، ص 253.

(2) الونشريسي: المصدر نفسه، ج6، ص 53.

(3) Provençal: Espana Musluman, P: 309 - 310. Delara: Hisorotia de Espana, P: 249.

(4) الونشريسي: المصدر نفسه، ج2، ص187، ج9، ص 107.

(5) Imamuddin. The Economic Hisotory, P321.

وقد أشار دوزي إلى أنه كان يوجد بقرطبة في عصر الأمير عبد الرحمن الأوسط دلال ينادي على السلع التجارية وأنه قد حدث بنه وبين التجار المسلمين مشاجرة وملاحة نتيجة الإحتكاك اليومي، فما كان منهم – كما يزعم دوزي – إلا أن اتهموه بسب الرسول ﷺ، ورفع أمره إلى القاضي الذي أمر بجلده ثم سجنه (انظر: المسلمون في الأندلس، ج1، ص99). والذي يظهر أن هذا الدلال كان من المتأثرين بدعوة ايولوخيو زعيم حركة التمرد النصرانية بقرطبة وأن تعمد سبه للنبي ﷺ قد ثبت لدى القاضي فأصدر بحقه ذلك الحكم ولم تكن مجرد تهمة ألصقها به التجار المسلمون المنافسون في سوق قرطبة كما يزعم دوزي ذلك لأن القضاء الإسلامي بالأندلس لم يكن يفرق بين الخصوم، ولا يتأثر بأي نزعة عنصرية أو دينية والأدلة على ذلك كثيرة، سبق عرض أمثلة منها أعلاه. مما يثبت أن القضاة المسلمين أنصفوا أهل الكتاب -من النصارى وغيرهم – فيما يرفع إليهم من قضايا حتى وإن كانت ضد الأمراء والحكام وعلية القوم.

(6) Provençal, Espana, Musulamna, P: 183.

(7) مجهول: ذكر بلاد الأندلس، ص 50.

(8) Delara: Op. Cit., P: 251.

(9) البكري: المسالك والممالك ج2، ص 910، ص 912.

(10) انظر الفصل الرابع "الضرائب".

الثراء وعملهم في الزراعة والتجارة، وكان العرب يغبطونهم لثروتهم. وكذلك كانت حال نصارى طليطلة في الفترة نفسها[1].

وما قد يكون حدث من تصادم في بعض فترات الحكم الأموي إنما كان نتيجة لما قام به بعض النصارى من محاولات لتجاوز الوضعية القانونية التي تنظم حياتهم داخل المجتمع الأندلسي المسلم[2].

مثال ذلك الحركة التي قام بها النصاى في قرطبة في أواخر عهد الأمير عبد الرحمن الأوسط وبداية عهد الأمير محمد بن عبد الرحمن والتي أسمتها الكتابات الغربية "حركة الاستشهاد"[3]. وأطلق عليها بعض الباحثين المسلمين مسمى "حركة التمرد بين متعصبي النصارى"[4]. بينما سماها باحث آخر باسم "حركة الاستخفاف"[5] لم تكن إلا نتيجة لشدة انخراط النصارى في الحياة الأندلسية بصفة عامة، وميلهم إلى الإسلام وآدابه وثقافته، مما أوغر صدور النصارى المتعصبين من القساوسة والرهبان فدعوا أتباعهم للقيام بذلك العمل المشين.

وحينما تصدت الدولة الأموية وضربت القائمين عليها، وقتلت بعض المتشددين فيها، لم يُمس عامة النصارى، ولا أوذوا ولا مست معتقداتهم ولا أموالهم، وإنما اقتصرت إجراءات

(1) دوزي: المسلمون في الأندلس ج1، ص 165، كحالة: تاريخ النصارى، ص 107.

(2) عمر بنميره: جوانب من تاريخ أهل الذمة، ص 65.

(3) دوزي: المرجع نفسه، ج1، ص 102، ص106، ستانلي بول: العرب في اسبانيا، ترجمة: علي الجارم (مصر: دار المعارف، 1964م)، ص 68.

- Simonet: Historia de Mozarabes, PP: xxx.

(4) محمد عبد الحميد عيسى: أهل الذمة في الأندلس. ص 3.

وقد أشار بعض الباحثين إلى أن هذه الحركة لم يرد لها ذكر في المصادر الإسلامية. (انظر: السيد عبد العزيز سالم: تاريخ المسلمين وآثارهم ص 242، حاشية 1، كحيلة: تاريخ النصارى ص 199). والحقيقة أن كتب النوازل قد أشارت إلى أنه عرض على عدد من فقهاء عصر الإمارة الأموية نوازل تدل على قيام بعض النصارى بسب الرسول ﷺ علناً في ميادين قرطبة فقد سئل كل من الفقيه عبيد الله بن يحيى (ت298هـ) والفقيه سعد بن معاذ بن عثمان (ت 308هـ) والفقيه محمد بن عمر بن لبابة (ت314هـ)، عن امرأة نصرانية اسمها دلجة قامت بسبب وتكذيب الرسول ﷺ (انظر: الونشريسي المعيار المعرب ج1، ص344). ويبدو أن هذه الحركة قد استمرت رغم ما اتخذته الدولة من إجراءات للقضاء عليها في عصر الأميرين عبد الرحمن الأوسط وابنه محمد يدل على ذلك تلك القضية التي عرضت على الشيخ أحمد بن محمد بن زياد (ت 307هـ)، قاضي قرطبة في عهد الخليفة عبد الرحمن الناصر، والمتضمنة ان امرأة نصرانية أنكرت ربوبية الله تعالى، وقالت: إن محمداً ﷺ كذب فيما ادعاه من النبوة. (انظر: ابن سهل: الإعلام بنوازل الأحكام، ج2، ص 878 -879) كما يدل على ذلك تلك النازلة التي عرضت على الفقيه أبي بكر بن مغيث (ت 418هـ)، والذي كان والياً للشرطة في زمن الفتنة -أواخر عصر الخلافة -عن نصراني قام بسب الرسول ﷺ فأفتى بقتله، مما يدل على استمرار هذه الحركة، وإن لم تكن بنفس قوتها حين ظهورها. انظر: الونشريسي: المصدر نفسه، ج2، ص 351.

(5) أحمد بدر: تاريخ الأندلس في القرن الرابع، ص1.

الدولة على من ضبط بجرمه بسب الرسول ﷺ أو الإسلام، واعتمدت إلى جانب حكم الإسلام في مثل هؤلاء، على ما قرره المؤتمر الكنسي الذي عقد في قرطبة (سنة 237هـ /852م) لمناقشة هذه الظاهرة وأدائها ونهى عن القيام بها[1].

فآلبروا ايسيدور أخو الراهب ايولوخيو – زعيم حركة التمرد – كانا من كبار تجار النصارى وأثريائهم الذين يمارسون التجارة في أسواق الأندلس بحرية تامة ولم يتعرضا لأي أذى أو مضايقة[2]. بل كان الرهبان والقساوسة يمارسون التجارة – قبل حركة التمرد وبعدها – بحرية تامة، ويؤمنون أديرتهم بما تحتاج إليه من أسواق الأندلس[3].

ومن تجار النصارى الأثرياء في العصر الأموي أرطباش، ابن غيطشة[4] والذي كان "يملك المشجر[5] الذي على وادي شوش، وما فيه من البقر والغنم والعبيد[6]" كما كان يملك عدداً من الضياع المنتجة التي كانت تدفع بمنتجاتها إلى أسواق المدن الأندلسية[7]. وبلغ من ثرائه أنه كان يتشبه بالأمراء في مجلسه وخروجه وأعطياته[8].

وكان القومس "ابن انتنيان" كاتباً للأمير محمد بن عبد الرحمن، وقد بلغ لديه شأواً عظيماً، وكان ثرياً، خلف لأبنائه حين وفاته مالاً كثيراً. أسهمت أعماله التجارية بنصيب وافر منه[9].

ومن تجار النصارى الأثرياء ربيع الأسقف: الذي كان يمثل مندوباً تجارياً للخليفة عبد الرحمن الناصر إلى القسطنطينية، وكان ربيع رجلاً ذكياً وثرياً وهو الذي جلب للخليفة الناصر الحوض المشهور الذي وضعه الناصر في مدينة الزهراء حين أقامها[10].

---

(1) محمد عبد الله عنان: دولة الإسلام في الأندلس، ع1، ق1، ص 267-273. السيد عبد العزيز سالم: تاريخ المسلمين وآثارهم: ص 241-242، إبراهيم بيضون، الدولة العربية في اسبانيا، ص 236-243. دوزي: المسلمون في الأندلس، ج1، ص 95-112. وقد كان دوزي متحاملاً كثيراً ضد المسلمين في حديثه عن تلك الحركة.

(2) العبادي: في تاريخ المغرب والأندلس، ص 55. كحالة: تاريخ النصارى، ص 202-203.

(3) ابن سهل: المصدر نفسه، ج1، ص 618، ص 619.

(4) المقري: نفح الطيب، ج1، ص 256.

(5) المجشر: المقصود به المرعى: انظر: المقري، المصدر نفسه، ج1، ص 256، حاشية 1.

(6) ابن القوطية: تاريخ افتتاح الأندلس، ص 95.

(7) ابن القوطية: المصدر نفسه، ص 93. المقري: المصدر نفسه: ج1، ص 254.

(8) ابن القوطية: المصدر نفسه، ص 94.

(9) الخشني: قضاة قرطبة، ص 158-162.

(10) ابن عذارى: البيان المغرب، ج2، ص 231.

وكان خالد بن يزيد بن رومان طبيباً نصرانياً وتاجراً ثرياً، يمتلك حوانيت لبيع العقاقير الطبية في قرطبة " وكسب بالطب مبلغاً جليلاً من الأموال والعقار"[1].

ولقد استغل النصارى فترات الاضطرابات السياسية والحروب والثورات التي نشبت في الأندلس في سبيل تنمية أموالهم، والحصول على الأرباح، واغتنموا ضعف المسلمين، وضعف السلطة الحاكمة، وبلغ الأمر ببعضهم أن يغيروا على أموال المسلمين وممتلكاتهم فيسرقونها ثم يقدمون بها إلى أسواق المدن الأندلسية فيبعونها للمسلمين، يدل على ذلك ما ذكره ابن إمامة النصراني[2] وهو يتحدث عن أهل قرطبة وما فعل بهم قومه النصارى في زمن الفتنة حيث قال: "إن أصحابي هؤلاء – يعني النصارى-يغيرون ويسرقون بغير أمر مني، ثم يأتي أهل قرطبة فيشترون منهم نهبهم، وأموال أصحابهم المسلمين فلا يرجع عنها أحد منهم"[3].

والعبارة تدل على ضعف الوازع الديني لدى بعض سكان قرطبة في أواخر عصر الدولة الأموية حتى انتقدهم ذلك النصراني، حين أصبحوا يتعاملون مع النصارى في شراء السلع التي يقدمون بها إلى قرطبة، خاصة من يعلم منهم أنهم سرقوها من أيدي إخوانهم المسلمين، وفي هذا تشجيع للنصارى على هذه التجاوزات.

وإلى جانب ذلك فقد استغل تجار النصارى الأموال التي توفرت بأيديهم في التمكين لديانتهم وبناء كنائس وأديرة جديدة لهم، فهذا الراهب "جريمية" -والذي كان تاجراً وثرياً من أثرياء قرطبة – يقوم بإنشاء دير في شمال قرطبة عرف باسم "دير تايانوس"، وقد أصبح ذلك الدير وكراً لإذكاء حركة التمرد النصرانية في عصر الأميرين عبد الرحمن الأوسط وابنه محمد ابن عبد الرحمن[4].

مما سبق يتبين لنا أن نصارى الأندلس قد تمتعوا بحرية تجارية تامة في ظل الحكم الإسلامي الأموي لتلك البلاد، وأنهم قد مارسوا الأعمال التجارية داخل أسواق الأندلس وخارجها بكل يسر وسهولة دون أن يفرض عليهم مكوس أو ضرائب تثقل كاهلهم، أو تحد

(1) ابن أبي أصيبعة: عيون الأنباء، ص 485-486.
(2) هو أحد نصارى قرطبة، انضم إلى سليمان المستعين بالله حين دخل إلى قرطبة عام 400هـ -1009م، بعدد من جنوده، المرتزقة، وأصبح من قواد المستعين (انظر: ابن بسام الذخيرة، ق1، م1، ص 35-37، ابن عذاري: البيان المغرب، ج3، ص 90).
(3) ابن عذاري: المصدر نفسه: ج3، ص 90.
(4) دوزي: المسلمون في الأندلس، ج1، ص 100.

من نشاطهم، ولم يؤخذ منهم غير ما قرره الشرع الإسلامي المطهر وهو "عشور التجارة"[1].

كما يتضح أنهم قد تملكوا العقار والرقيق وغيرها من التجارات المهمة، ومنهم من أثرى من جراء ذلك ثراءً كبيراً، حتى أصبحوا يتشبهون بالحكام والأمراء في مجالسهم ومراكبهم ومساكنهم، وأنه لم يحد لهم سلعاً بعينها، ولا فرضت عليهم مواقع لا يتجاوزونها، بل كانوا يجوبون مختلف أسواق الأندلس، ويتاجرون في كل ما طاب لهم من السلع المباحة دون استثناء. ولم يتعرضوا لظلم ولا اضطهاد ولا تطاول على أموالهم وحقوقهم، بل كان الانصاف والعدل حليف ما قد يرفع إلى القضاء الإسلامي من دعاوي تتعلق بهم.

كما يتضح أن البعض منهم قد أساء استغلال تلك الحرية التي منحت لهم فتطاول على بعض أموال المسلمين بالسرقة والنهب خاصة في أوقات الاضطرابات واختلال حبل الأمن في البلاد.

رابعا: العاملون في النقل

نظراً لصعوبة التركيبة الجغرافية لسطح الأندلس، وتباين تضاريسه حيث تكثر الجبال والوديان والأنهار بها – مما يسبب صعوبات بالغة لمن يقطع معظم الطرق التي تربط المدن الأندلسية ببعضها -. اعتمد التجار في نقل بضائعهم – في الغالب – بين تلك المدن على الدواب من الجمال والخيول والبغال والحمير ونحوها، إذ أنها هي الأقدر على قطع تلك الطرق. ورغم كثرة الأنهار في الأندلس إلا أن بعضاً منها لم يكن صالحاً للملاحة بحيث يتمكن التجار من نقل بضائعهم بواسطتها، لذا اعتمدوا على الطرق البرية. حيث توفرت لبعض كبار التجار وسائل نقل خاصة بهم، يتم بواسطتها نقل السلع التي يتاجرون فيها من مدينة إلى مدينة، ويعمل لدى مثل هؤلاء التجار عدد من الأجراء – العمال – لمرافقة نقل البضائع والاهتمام بها . فعلى هذا يتم الدفع لمثل هؤلاء العمال أجرة لشخصه فقط بينما الدواب ملك للتاجر[2].

أما التاجر الذي لا تتوفر لديه وسائل النقل فإنه يعمد إلى استئجار تلك الوسائل من قوم عرفوا بذلك، إذ أصبحوا شبه متخصصين في عمليات النقل، حتى قال أحد الباحثين[3]:

(1) سوف يرد تفصيل الحديث عنها في الفصل الرابع من البحث إن شاء الله.

(2) المليجي: الحياة الاقتصادية في الأندلس، ص 154.

(3)Provençal: Espana Musulmana P: 189.

أصبح لهم ما يشبه الوكالات المتخصصة لتأجير الدواب والركايب اللازمة للنقل، وأسماها باحث آخر[(1)]، اتحادات أو جمعيات للحمالين وسائقي البغال.

وبمراجعة النصوص الواردة في المصادر القريبة من فترة البحث لم يتبين وجود ما يمكن أن يطلق عليه اسم " اتحادات أو جمعيات للحمالين وسائقي البغال" بكل ما يشمله هذا المصطلح. وإنما الذي كان هو نوع من التنظيم لعمل مثل هؤلاء الناقلين يتولى الإشراف عليه المحتسب أو من ينوب عنه، ولا يترك الأمر هملاً فيما بينهم فيستأثر بعضهم بالأحمال ذات الأسعار المرتفعة مثلاً ويكون "دولة بينهم في الأشحان"[(2)]. وكان هناك أيضاً من نوع من الاشتراك يحصل فيما بين هؤلاء الناقلين، فمثلاً إذا كانت البضاعة المراد نقلها بين مدينتين تسير في طريق بري يعترضه وادي حامل أو نهر جاري فيمكن هناك أن يتم الاتفاق على نقل هذه البضاعة عن طريق حمالين أو ناقلين أحدهما ينقلها في البر والآخر يتولى نقلها وتحويزها ذلك الممر المائي كما كان يقوم بين هؤلاء الحمالين – خاصة من يحملون على ظهورهم في داخل الأسواق في المدن ما سمي باسم " شركة الأبدان"[(3)] وكان هذا التعاون يحصل – غالباً – حينما يكون الناقلون يعملون في مكان واحد[(4)].

ولعله يمكن أن يقال إن هذه التنظيمات تمثل البدايات الأولى لظهور مثل هذه الاتحادات والجمعيات التي ظهرت فيما بعد. وقد كان يتم قبل بدء عملية النقل إبرام العقود بين التاجر وبين المتكفل بالنقل، ويحدد فيها نوع الحمولة، ومقدار ما تحمله كل دابة. والطريق الذي تسلكه في سبيل الوصول إلى المدينة المراد الوصول إليها[(5)].

وكان على هؤلاء العاملين في النقل أن يتخيروا الطرق الآمنة -ولا يُغير الطريق المتفق عليه إلا بإذن صاحب البضاعة[(6)]، كما على الناقل أن يبيت بالسلع التي معه في مساكن أو خانات محددة، وأن يكون معه ما يكفيه من المواد الغذائية والمياه ونحوها، كما عليه أن يتكفل براحة وأمن من تعهد بنقلهم[(7)].

---

(1)Imamuddin: The Economic Hisotry, P: 286.

(2) ابن عبدون: رسالة في القضاء والحسبة ص (29).

(3) ابن سلمون، العقد المنظم للحكام، ج2، ص 4، الونشريسي، المعيار ج8، ص 262-263.

(4) الونشريسي، المصدر نفسه ج8، ص 191.

(5) ابن سهل: الإعلام بنوازل الأحكام، ج1، ص 386، ابن عبدون: المصدر نفسه، ص 31.

(6) ابن سلمون: المصدر نفسه، ج2، ص 2.

(7)Provençal: Espana Musulmana: P: 189.

ولم يكن دخل هؤلاء العاملين في النقل كبيراً بل كان – في الغالب -متواضعاً[1]فحينما قام الخليفة عبد الرحمن الناصر ببناء مدينة الزهراء، ثم استئجار عدد من البغال بلغت ألف وربعمائة بغل . منها ألف بغل مكتراة "لكل بغل منها ثلاثة مثاقيل في الشهر"[2].

وهذا السعر "ثلاثة مثاقيل" يبدو أنها أجرة للبغل وصاحبه الذي يتولى عمليات النقل على بغله وبذا يتبين قلة المكسب اليومي لصاحب البغل.

ولقد فرض المحتسب على هؤلاء الناقلين شروطاً شديدة في سبيل المحافظة على أرواحهم ودوابهم. فالحمال الذي يحمل على ظهره لا يحق له أن يزيد على نصف قفيز[3] ومن كان يحمل على دابته وجب على المحتسب مراقبته بحيث لا يثقل دابته ويزيد عليها فوق ما تستطيعه، ومن تجاوز ذلك وجب على المحتسب تأديبه[4]. وقد يكلف الناقلون ضمان البضائع التي قاموا بنقلها حين نقلها إذا تبين منهم تقصير أو تهاون[5]، يقول ابن فرحون عن ذلك: "إلا في الغوث فقط، فإن الأكرياء أصحاب الدواب والحمالين على ظهورهم ضامنون لما حملوه مما استؤجروا عليه"[6].

ويبدو أن هؤلاء الناقلين كانوا يصنفون إلى فئات حسب كل صنعة، حيث اختص كل فئة أو مجموعة بنقل نوع معين من السلع والصناعات ونحوها. وقد حُدَّ لكل صنف منهم موقع محدد يجتمعون فيه في نفس الموقع الذي تعرض فيه تلك السلع: "يجب أن يكون للحمالين في كل صنعة موقف معروف لا يتبعَّدوه"[7].

ويظهر من هذا أنه كان لهؤلاء الناقلين نظام معروف يسيرون وفقه يحدد لهم من قبل المحتسب أو من ينوب عنه، وأنهم لم يتركوا – في كل الأوقات – يسيرون حسب رغباتهم في اختيار البضائع التي ينقلونها، أو الطرق التي يسلكونها، أو المناطق التي يتوجهون إليها.

ولم تبين المصادر – التي اطلعت عليها – أنه قد حدّ لهؤلاء الناقلين سعر محدد مقابل الأحمال التي يقومون بنقلها، وإنما ترك ذلك للاتفاق في حينه، حسب نوع الأحمال، والوجهة

(1)Imamuddin: The Economic Hisotry, P: 285 - 289.

(2) المقري: نفح الطيب، ج2، ص 104.

(3) ابن عبدون: رسالة في القضاء والحسبة ص 41.

(4) ابن عبدون: المصدر نفسه، ص 41، ابن عبد الرؤوف: رسالة في الحسبة ص 111.

(5) ابن العطار: الوثائق والسجلات، ص 195-196.

(6) ابن فرحون: تبصرة الحكام، ج2، ص 236.

(7) ابن عبدون: المصدر نفسه، ص 41.

التي يقصدونها "وإذا تنازعا في أداء الكراء ولم يكن بينهما فيه شرط حملا في أدائه على العادة"[1].

وفي محاولة لضمان سلامة ما ينقله هؤلاء الناقلين، وتجنب مفاجآت الطرق، فقد كان هؤلاء الناقلين يسيرون في قوافل مجتمعة حينما يخرجون من مدينة إلى أخرى أو من بلد إلى آخر، وقد تصل القافلة الواحدة إلى ألف بعير[2]، بل قد تتلاحق القوافل التجارية فتصل إلى ألفي دابة[3].

لقد شدد المحتسبون على هؤلاء الناقلين وأخذوهم بالحزم في كل أمورهم من قبيل تضمينهم لما يحملونه من بضائع، إلى تحديد الأماكن الذي يجتمعون فيها في الأسواق، وكذا تحديد المواقع التي ينزلون فيها أحمالهم، وحتى صفة سيرهم بدوابهم، داخل الأسواق، إلى غير ذلك مما أفاضت كتب الحسبة في الحديث حوله[4]. ولعل ذلك يرجع إلى رغبة الدولة – ممثلة في المحتسبين وعمال الأسواق – في تحقيق الأمن التجاري للتجار الذين ينقلون بضائعهم. وحيث أن هؤلاء النقالين يمثلون ركيزة أساسية في تحقيق ذلك الأمن وجب متابعتهم والتشديد عليهم، وربما يعود أيضاً إلى ما قد يكون ظهر من بعض هؤلاء الناقلين من حيل وألاعيب حيال الأحمال التي ينقلونها مما يضر بالتجار وتجاراتهم، ويعرض الأمن التجاري للخطر.

واستخدمت الأنهار التي كانت صالحة للملاحة كطرق رابطة بين المدن الأندلسية كما استخدمت البحار لربط الأندلس بما جاورها من بلدان المغرب الإسلامي ومصر وبلاد الشام. وتولى عمليات النقل التجاري والبشري بها قوم عرفوا باسم "النواتية"[5] أو "المعدَّون"[6].

ويظهر أن المقصود (بالمعدين) الذين يعملون في نقل البضائع والبشر بين ضفتي المدينة الواحدة التي يقسمها نهر – كقرطبة مثلاً. حيث يقومون بتعدية أحمالهم من ضفة إلى أخرى بينما غلب مسمى (النواتية) على الناقلين الذين يعملون في النقل بين المدن الأندلسية

---

(1) ابن سلمون: العقد المنظم للحكام، ج2، ص 3.

(2) البكري: المغرب ص 146.

(3) البكري: المصدر نفسه، ص 146.

(4) ابن عبدون، رسالة في القضاء والحسبة ص 31 -32، الجرسيفي. رسالة في الحسبة، ص122. السقطي: في آداب الحسبة ص (24 -25).

(5) مفردها (نُوتي) والنوايته، والنواتي هم الملاحون في البحر، الذين يديرون السفن . انظر: (ابن منظور، لسان العرب، ج2، ص 101، مادة (نوت).

(6) ابن عبدون: رسالة في القضاء والحسبة ص 29.

المختلفة عبر الأنهار، أو بين الأندلس وغيرها من البلدان التي كان لها معها صلات تجارية، كما عرف هؤلا باسم "البحريين"[1].

وقد كان المحتسب يتولى متابعة ومراقبة عمل هؤلاء الناقلين، ويشرف على مقدار الأشحان التي يحملونها في مركبهم. خاصة في أوقات هبوب الرياح، واشتداد الأمواج[2]. كما يجب أن يمنعوا من حمل التجارات المحرمة كالخمور والبضائع المسروقة وما شابهها[3].

وكان كراء السفن يتم بإحدى طريقتين إما على التضمين أو التعيين[4]، ولهؤلاء النواتية عرفاء يتولون تسيير أمو هؤلاء الناقلين، وتنظيم أمور النقل بينهم[5]. وكان يغلب على هؤلاء العرفاء توفر صفات محددة تؤهلهم لركوب البحار والأنهار ونقل البضائع بها مثل "سواسن البحر، الأجرياء عليه"[6] إلى جانب وجوب توفر الشروط الأخرى التي ينبغي أن تتوفر في كل العرفاء الذين يعينون لأهل التجارات[7].

وقبل بدء عملية النقل كان لا بد من إجراء عقد يتم فيه بيان نوع السفينة الناقلة وعدد نوائيتها الذين يعملون على متنها. كما يبين فيه نوع البضائع المحمولة، وعددها ووجهتها ونحو ذلك بما فيه ضمان تام للتجار والناقل[8]. كما يبين مقدار السعر المتفق عليه وطريقة الدفع ونحو ذلك مما يدل على أن عمليات النقل كانت تتم وفق نظام دقيق.

ولقد ساهمت الدولة نفسها في عمليات النقل التجاري البحري – خاصة بين الأندلس والدول التي ارتبطت معها بعلاقات تجارية، حيث كانت سفن الأسطول الأموي تقوم إلى جانب العمليات الجهادية والعسكرية التي تخوضها في البحر المتوسط – بنقل البضائع والتجار إلى موانىء المغرب الإسلامي وإلى الاسكندرية وغيرها[9].

وكما يتعرض عمال النقل البري بين المدن الأندلسية إلى عدد من المخاطر في الطرق التي يسلكونها مثل اعتراض قطاع الطرق لهم، أو انعدام الأمن على تلك الطرق أثناء الحروب

---

(1) ابن حيان: المقتبس (ش) ص 87.
(2) ابن عبدون: المصدر نفسه، ص 29.
(3) ابن عبدون: رسالة في القضاء والحسبة، ص 29.
(4) ابن سلمون: العقد المنظم ج2، ص 4.
(5) ابن حيان: المقتبس (ش) ص87.
(6) ابن حيان: المصدر نفسه (ش) ص 87.
(7) انظر عنها الفصل الرابع – تنظيم الأسواق.
(8) ابن سلمون: المصدر نفسه، ص 4، 5.

(9)Provençal: Espana Musulmana, P: 193.

والثوارت، أو فقدان شيء من أحمال دوابهم لأسباب أخرى غير ما ذكر. كذلك لم يكن الناقلون البحريون بمنجاة من التعرض لمخاطر مشابهة لهذه. ولعل من أشدها بعد – حدوث العواصف ونحوها[1] -قيام الثوارت والحروب سواءً أكانت داخل الأندلس أم كان غزواً من خارج الأندلس[2] إذ يصبح هؤلاء الناقلون عرضة لمصادرة مراكبهم والاستيلاء عليها أو تدميرها وقد يحصل هذا من قبل الدولة نفسها حين تشك في ولاء هؤلاء البحريين، أو يثبت لديها أنهم قد تعاونوا مع خارج عليها أو عدو لها. ومن ذلك ما قام به الأمير عبد الرحمن الداخل في عام 162هـ/778م حينما "غرق المراكب بكورة تدمير، وأذهب عدة البحر بها" [3]ولم يبن النص السبب المباشر لهذا الإجراء من الأمير عبد الرحمن الداخل ولا عدد المركب التي أغرقت ولا نوعها. وكما فعل الخليفة الناصر حينما قبض على بعض الناقلين للميرة من المغرب إلى الأندلس لإمداد ابن حفصون[4].

خامسا: الشركات التجارية

وبعد معرفة فئات العاملين في تجارة الأندلس يأتي السؤال كيف كانت العلاقة بين هذه الفئات العاملة في مجال التجارة؟ أو بمعنى آخر، هل وجدت شركات تجارية في الأندلس الأموية؟ وهل كان هناك ما يمكن أن يسمي بالنقابات أو الاتحادات التي تنظم عمل هذه الفئات التجارية، وتتحدث باسمهم، وتكفل لهم مطالبهم من الدولة، وإذا كانت هذه النقابات والاتحادات قد قامت في هذه الفترة فهل شكلت عوامل ضغط على الدولة الأموية، وهل كان لها تأثير في توجيه سياسة الدولة الضريبية وما أثر وجود مثل هذه النقابات والاتحادات على السياسة الخارجية للدولة؟

ولنبدأ أولاً فنذكر أن الأندلس الأموية عرفت أنواعاً من المشاركات – التجارية والتي كان يتم فيها اشتراك عدد من التجار في تجارة واحدة محددة. فقد يشترك شخصان في عمل تجاري واحد كما حصل بين رجلين اشتركا في مركب تجاري يقوم بنقل التجار والتجارات بين

---

(1) ابن عذارى: البيان المغرب، ج2، ص 105 -106.

(2) ابن عذارى: المصدر نفسه، ج2، ص 87، ص 96.

(3) العذري: ترصيع الأخبار، ص 11.

(4) ابن حيان: المقتبس (ش) ص 87.

الأندلس والمغرب[1]، كما اشترك مجموعة في استثمار حمام عام[2]، ومجموعة أخرى اشتركوا في استغلال أرض زراعية[3]. كما كانت الشركات تقام بين الرجال والنساء فقد اشترك رجل وامرأة في استغلال رحى لطحن الحبوب[4]. بينما اشترك أخوة في مال يستثمرونه في العقارات[5]. كما تمت المشاركة بين مجموعة أخرى في تسويق المواشي، بحيث تجلب من البادية ثم تسوق في أسواق المدن[6]. وكان يمكن للعبيد الدخول في الشركات بشرطِ أن يحصل على إذن من سيده[7]

وكانت تلك المشاركات تتم بصور متعددة فمنها: أن يتفق المشتركون -سواءً أكانوا اثنين أو أكثر-في أن يدفعوا أموالاً متساوية ثم يستثمرونها ويقتسمون أرباحها بالتساوي ويشتركون في الخسارة بالتساوي أيضاً[8]. وهذا ما أطلق عليه اسم " شركة المفاوضة"[9].

وقد كان مثل هؤلاء الشركاء يقتسمون مهام تلك التجارة فيما بينهم، فمنهم من يتولى الإشراف على السلع المشتراة، ومتابعة نقلها إلى الأسواق، ومنهم من يقدم إلى السوق المراد عرضها فيها لاستطلاع أمر السوق وأسعار السلع المماثلة لها. وفي نفس الوقت للقيام بالدعاية لهذه السلع القادمة، وإبلاغ التجار بوقت قدومها قبل وصولها[10].

ومنها أن يشترك مجموعة في تجارة واحدة حسب نسب معينة فيساهم أحدهم بالثلث، والآخر بالثلثين أو بالربع، أو بالثلاثة أرباع، ويعمل كل واحد منهم بحسب نسبة مشاركته، ثم يقتسمون بعد ذلك الأرباح بنفس نسب المشاركة وكذا الخسارة[11].

كما قد يعمد بعض التجار الكبار في استثمار رأس ماله إلى دعوة بعض العاملين في نفس التجارة لمشاركته بنسبة معينة من أموالهم، ثم يستخدمون حانوت ذلك التاجر في إدارة وتسويق سلع الشركة المنشأة، كما قد يشترك مجموعة من التجار في إنشاء ورش صناعية وشراء ما تحتاج إليه من المعدات، مثل مصانع الصياغة، والدباغة، وصناعة النسيج[12].

---

(1) ابن رشد: فتاوى ابن رشد ج3، ص 846، الونشريسي: المعيار المعرب، ج9، ص 418.

(2) ابن رشد: المصدر نفسه، ج1، ص 308-310.

(3) ابن رشد: المصدر نفسه، ج1، ص 332.

(4) ابن رشد: المصدر نفسه، ج1، ص 183-184.

(5) الونشريسي: المعيار المعرب، ج9، ص 420.

(6) الونشريسي: المصدر نفسه، ج8، ص 190.

(7) ابن سهل: الإعلام بنوازل الأحكام، ج2، ص 755.

(8) الونشريسي: المصدر نفسه، ج8، ص 191.

(9) جودت يوسف: الأوضاع الاقتصادية، ص 240.

(10) الونشريسي: المصدر نفسه ج8، ص 190-191.

(11) Imamuddin: The Economic Hisotry, P: 293 - 294.

(12) Provençal, Espana Musulmana, P. 179.

Manuel de lara: ltistoria de Espana. P. 264 - 247.

ومنها ما عرف بالقراض[1]، وهو أن يقوم أحد الأثرياء باقراض جزء من ماله إلى شخص يثق فيه بحيث يقوم ذلك الشخص بالمتاجرة في ذلك المال، ويكون الربح نصفين بعد إعادة رأس المال إلى صاحبه. فيصبح المال من الأول والجهد والعمل من الثاني والربح مناصفة[2]. وقد يكون القراض في السلع المكيلة والموزونة، وفي الأطعمة ونحو ذلك[3] بحيث يقدم أحد التجار بضاعة إلى شخص يأمنه فيقوم الآخر ببيعها ثم يستعمل ثمنها في التجارة[4].

لقد كان لقيام مثل هذه الشركات دور هام في نمو التجارة في الأندلس وخارجها وازدياد الحركة التجارية داخل الأسواق، حيث يتعاضد شخصان أو أكثر إما بالمال أو بالجهد أو بهما معاً، مما يجعل لهما مكانة أعلى، وتأثيراً أكبر في الحركة التجارية، وبالتالي يسهم في نمو التجارة.

سادسا: النقابات والاتحادات التجارية

النقابة: TRADE UNION

تعرف النقابة أو النقابة العمالية بأنها:"اتحاد يضم العمال المشتغلين في مهنة أو حرفة معينة، بغرض تحسين ظروفهم وزيادة العائد الذي يحصلون عليه في صورة أجر لقاء العمل الذي يبذلونه"[5].

والهدف من إنشاء النقابة هو تدعيم وضع العمال وتكوين اتحاد يضم شملهم والدفاع عن حقوقهم ومن ثم إيجاد أرصدة نقدية عن طريق المنضمين إلى النقابة تستخدم فيما يعود بالنفع والمصلحة على المنظمين في النقابة، سواء صرفت في أوجه تجارية أو اجتماعية أو تمثيلية ونحوها[6].

أما الاتحادات (الاتحادات التجارية) (Trade Associations) تعرف الاتحادات التجارية بأنها: " اتحادات تتكون من التجار ورجال الأعمال، أو رجال الصناعة في تجارة أو صناعة معينة، وذلك من أجل حماية ودعم المصالح المشتركة لأعضاء هذه الاتحادات"[7].

(1) الونشريسي: المعيار المعرب، ج8، ص 200-201.
(2) الونشريسي: المصدر نفسه، ج8، ص 200.
(3) ابن قدامة: المغنى، ج1، ص 432.
(4) الونشريسي: المصدر نفسه، ج8، ص 200-203.
(5) حسين عمر: موسوعة المصطلحات الاقتصادية، ص 255، أحمد زكي بدوي، معجم المصطلحات الاقتصادية، ص 288.
(6) حسين عمر: المرجع نفسه، ص 255.
(7) حسين عمر: المرجع نفسه، ص 7.

وكان قيام هذا الاتحاد رد فعل على تكتل العمال أصحاب الحرف أو المهن الموحدة في نقابات عمالية تدافع عن مصالحهم[1].

هذا هو تعريف النقابات والاتحادات وهي من الأمور المستحدثة في الحياة الاقتصادية وبما أنها في العصر الحديث قد أضحت مطلباً مهماً لمن يزاول مثل هذه المهن، فهل وجد في الأندلس الأموية شيء من هذه النقابات أو الاتحادات.

يرى بعض الباحثين [2]أن هذه النقابات قد ظهرت ووجدت في الأندلس منذ القرن التاسع الميلادي – الثالث الهجري. وقد أطلق عليها بروفنسال[3] مسمى "النقابات" رغم أنه رأى أنها كانت تفتقر إلى الاتحاد والتماسك المميز لهذا النوع من التنظيمات سواءً في العالم الإسلامي الشرقي، أو في العالم الغربي المسيحي، وكان يتم في داخل هذه النقابات التمييز ما بين المعلمين (الاسطوات)، والصبية المتعلمين[4].

بينما يرى فريق آخر من الباحثين[5] أن النقابات بنفس المسمى، والمهام التي وردت سابقاً – لم توجد إلا في فترة متأخرة، وتعود بداية ظهورها إلى القرن الثالث عشر الميلادي - السادس الهجري -.

والذي يظهر للباحث أن ظهور مثل تلك النقابات والاتحادات كان متأخراً عن فترة الحكم الأموي إذ لم يرد في أي من المصادر – التي اطلعت عليها -والتي تعرضت للحديث عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأندلس الأموية لفظ – نقابة أو اتحاد -كما أن المهام التي تضطلع بها تلك النقابات والاتحادات في خدمة المنظمين إليها، والدفاع عن حقوقهم، وتنظيم مطالباتهم من قبل الجهات المسؤولة لم تكن ظاهرة في شكل تجمع نقابي أو اتحاد عمالي.

(1) أحمد زكي: معجم المصطلحات الاقتصادية، ص 288.

(2) Provençal: Espana Musulmana, P: 178 - 179.
Imamuddin: the Econmic Hisotry, P: 286 - 297.

(3) Op.cit., P: 178.

(4) السقطي، في آداب الحسبة، ص 11.
Provençal: Espana Musulman, P: 179.

(5) حسين مؤنس، فجر الأندلس، ص 464.
-جواتياين: دراسات في التاريخ الإسلامي، ترجمة: عطية القوصي، ط1(الكويت، وكالة المطبوعات، 1980م)، ص 175-176.
Jesus Gerus: Asiviian en al andalus, P: 53.

وإنما الذي وجد هو نوع من التنظيم للأسواق والسلع في العالم الإسلامي عامة وفي الأندلس خاصة، بحيث يجمع أهل كل سلعة تجارية في مواضع محددة داخل الأسواق يقومون فيها بعرض وتسويق سلعتهم، بحيث أصبح لأهل كل حرفة أو سلعة تجمعات في شوارع أو أسواق مخصصة لهم في داخل المدن[1]. وأطلق على هذه التجمعات التجارية مسميات اشتقت من أسماء السلع التي يعرضونها كسوق الخشابين[2] والعطارين[3] ونحو ذلك.

وكان يعين لأهل كل حرفة مشرفاً يتولى تنظيم أمورهم، والإشراف على تسويق سلعهم ومساعدة المحتسب وأعوانه في كشف ما قد يحدث من غش أو تدليس من قبل تجار سلعته وقد عرف باسم "الأمين"[4] أو "العريف"[5].

إذاً فقد كان غاية ما يظفر به أهل كل تجارة من الدولة هو الاعتراف بسلطة الأمن أو العريف والذي كان مسئولاً أمام المحتسب عما قد يحدث من تجاوزات من قبل منسوبي تلك السلع التي يشرف عليها . فالأمين أو العريف في حقيقة الأمر إنما وضع لاحكام النظام الذي وضعته السلطة لتلك السلع ومواقعها وربما كان له دور في تحصيل الضرائب التي قد تفرض على أهل السلع، فهو بهذا أقرب إلى السلطة منه إلى أصحاب التجارة التي يشرف عليها. إذ أصبح مسئولاً أمام المحتسب – الذي يمثل السلطة – عن أي تقصير أو مخالفة تجارية[6].

ولو كان لهذه النقابات أو الاتحادات وجود فعلي في عصر بني أمية لأصبح لها ولعرفائها دور بارز في الدفاع عن حقوق التجار وأصحاب الحرف – خاصة في الأوقات التي يشتد فيها فرض الضرائب من قبل السلطة، أو مصادرة أموال التجار. وبالذات في أواخر عصري الإمارة والخلافة. ولتحدث المؤرخون عن تلك الأدوار، إلا أنه لم يرد في المصادر – التي اطلعت عليها– أي شيء يفيد أن أحد هؤلاء العرفاء – الذين يفترض أنهم رؤساء نقابات واتحادات – قد وقف موقفاً معارضاً للسلطة فيما تتخذه من إجراءات حتى وإن كانت مضرة بمصالح التجار والحرفيين[7]. مما يدل على أن السلطة قد حرصت على تعيين أولئك العرفاء لعدة أمور منها

(1) Manuel de lara: historia de Espana, P: 246 - 247.

(2) ابن عذاري: البيان المعرب، ج3،ص 57.

(3) ابن عبد الرؤوف: في آداب الحسبة والمحتسب، ص 86، مجهول: ذكر بلاد الأندلس، ص 32.

(4) السقطي: في آداب الحسبة، ص 9.

(5) ابن حيان: المقتبس (م) ص 162، وانظر عنه الفصل الرابع: تنظيم الأسواق.

(6)Manuel de lara: Historia de espana, P: 246

(7) مثال ذلك ما حصل للتجار في أواخر عصر الإمارة حتى اضطر البعض منهم إلى مغادرة الأندلس إلى بلاد المغرب. انظر: البكري: المغرب، ص 61، وانظر الفصل الثاني، أثر الاضطرابات السياسية، ص161.

تحقيق الالتزام الضريبي[1]، وكشف الحيل وأساليب الغش التي قد يعمد إليها التجار مما لا يستطيع غير الأمين معرفته.

ولا ينكر أنه قد قام بين التجار - خاصة تجار السلع المتماثلة - نوع من التآلف والتعاون فرضه عليهم أمور أوله أخوة الدين ثم بحكم وجودهم اليومي في مكان واحد وتعرضهم لنفس الظروف والمشكلات. مما نمى الشعور بالتآلف والوحدة بينهم حتى بلغ التعاون فيما بينهم أن يخرج أصحاب السلعة الواحدة من السوق ويغلقوا حوانيتهم ليفسحوا المجال لشخص واحد منهم تعرض لبعض الظروف التي تستدعي مساعدته[2].

إلا أن هذا التعاون والتآلف بين تجار السلعة الواحدة والسوق الواحد أمر طبيعي لا يحتاج في قيامه إلى وجود نقابات أو اتحادات ولا يدعو ذلك إلى القول بوجودها.

إضافة إلى أن النقابات العمالية والاتحادات التجارية تشكل في - الغالب - مجموعات ضغط على السلطة الحاكمة، قد تضطر معه السلطة إلى الرضوخ لمطالب تلك المجموعات[3]، وفي الأندلس الأموية لم يكن للتجمعات التجارية - تلك - ولا لعرفائها دور ضاغط على السلطة إلا في حالات قليلة - قد تأخذ حكم النادر، سواءً في توجيه السياسة الضربية أو فيما يتعلق بالعلاقات الخارجية للدولة من سياسية واقتصادية[4].

سابعا: دور المرأة في التجارة

تمتعت المرأة في الحياة الأندلسية بمكانة كبيرة، وأسهمت بنصيب وافر في التطور السياسي والحضاري والفكري الذي شهدته الأندلس، حيث أتيح للمرأة الأندلسية الفرصة في ميدان التعليم والدرس مما صقل شخصيتها، ووسع آفاق تفكيرها، وأعلى من منزلتها[5]، وأصبح منهن نساء مشهورات بالعلم والفقه من أمثال غالبة بنت محمد المعلمة الأندلسية[6]، وفاطمة

(1) انظر: الفصل الثاني، موقف الدولة من التجارة.

(2) يحيى بن عمر: أحكام السوق، ص 132. الونشريسي: المعيار المعرب، ج6، ص 423.

(3) حسين عمر: موسوعة المصطلحات الاقتصادية، ص7،ص255.

(4) انظر الفصل السادس: الأثر السياسي للتجارة.

(5) الشكعة: الأدب الأندلسي، ص 47.

(6) ابن بشكوال: الصلة، ج2، ص 653.

بنت يحيى المغامي[1]، التي كانت "خيرة فاضلة عالمة فقيهة"[2] ودرست عائشة بنت أحمد بن قادم[3] الأدب حتى "لم يكن في جزائر الأندلس في زمانها من يعدلها فهمًا وعلمًا، وأدباً، وشعراً، وفصاحة، وعفة، وجزالة، وحصافة.. وكانت حسنة الخط تكتب المصاحف والدفاتر وتجمع الكتب، وتعني بالعلم، ولها خزانة علم كبيرة حسنة" كما يقول ابن بشكوال[4]. وكانت لبنى[5] كاتبة للخليفة عبد الرحمن الناصر وهي "نحوية شاعرة بصيرة بالحساب، مشاركة في العلم.. عروضية خطاطة جداً"[6]. وشاركتها في الكتابة للخليفة الناصر مزنة جاريته الأخرى[7] إلى غير هؤلاء ممن برعن من نساء الأندلس في العلم والأدب، وقد كان بعض الأمراء والأعيان يختارون مؤدبات صالحات لتعليم وتأديب بناتهن[8].

وكان لعدد آخر منهن دورهن البارز في مجال السياسة وتدبير أمور الدولة، والمشاركة في صنع القرار السياسي، كما سيأتي بيان ذلك في الفصل السادس من البحث إن شاء الله.

وفي المجال الاقتصادي كان للمرأة الأندلسية دور لا ينكر فيما شهدته الأندلس في العصر الأموي من تقدم اقتصادي بوجه عام، وتجاري بوجه خاص، فلم تكن المرأة الأندلسية عاطلة ولا مسترخية، بل كان لها دورها في الحركة التجارية، داخل الأندلس وخارجها.

ولم ير الفقهاء مانعاً من عمل المرأة بالتجارة حتى وإن نتج عن ذلك مخالطتها الرجال ما دام أنها ملتزمة بالحجاب الشرعي وسواءً أكان عملها بالتجارة في بيتها أم اتخذت لذلك حانوتاً في السوق. إذا كان لذل حاجة أو ضرورة وتوفرت لذلك العمل شروطاً اذكروا منها: "إذا لم يقع فساد، ولا تهمه، ولا خلوة، ولا ميل لشهوة فاسدة"[9].

فإذا ما توفرت هذه الشروط كان للمرأة الحق في ممارسة عمليات البيع والشراء بنفسها أو استئجار من يقوم لها بهذا العمل ونحو ذلك[10].

---

(1) وكان يجلس إليها بعض طلاب العلم ويدرسون على يديها، توفيت سنة 319هـ/931م (انظر ابن بشكوال، المصدر نفسه، ج2، ص 653).

(2) ابن بشكوال: المصدر نفسه، ج2، ص 653.

(3) توفيت بقرطبة في سنة 400هـ/1009م (انظر: ابن بشكوال: المصدر نفسه، ج2، ص654).

(4) المصدر نفسه، ج2، ص654.

(5) توفيت سنة 374هـ/984م.

(6) ابن بشكوال: المصدر نفسه، ج2، ص 653.

(7) ابن بشكوال: المصدر نفسه، ص 654.

(8) الشكعة: المرجع نفسه، ص 46.

(9) الونشريسي: المعيار المعرب، ج5، ص 198.

(10) ابن سهل: الأعلام بنوازل الأحكام، ج2، ص 380.

كما اشترط " ألا يخالط النساء في البيع والشراء إلا ثقة خير، قد عرف الناس خيره وأمانته"[1] ولعل المقصود الوكلاء الذين يقومون بالمتاجرة للنساء ويخالطوهن في أعمالهن.

ويأتي في مقدمة النساء اللاتي عملن في المجال التجاري نساء البيت الأموي الحاكم، والدات وأخوات ونساء وجواري الحكام والأمراء الأمويين واللائي كن يمتلكن ثروات كبيرة، ودفعن بجزء منها إلى الأسواق الأندلسية للاتجار بها. وكان أغلبهن يوكلن وكلاء للإشراف على أعمالهن الجارية، ومتابعة تثمير أموالهن. فهذا أمير المؤمنين الخليفة عبد الرحمن الناصر يكلف أحمد عبد الله الأصبحي[2] " النظر في أموال بعض كرائمه"[3]. وكان اختيار هؤلاء الوكلاء يتم وفق شروط محددة، فقد وصفت المصادر الأصبحي بأنه كان "صموتاً وقوراً مهيباً، قد تأدب في القضاء وجرب الأمور"[4]. كما كان " مثبتاً متورعاً "[5] ولعل هذه الصفات هي مما ينبغي أن تتوفر فيمن يقوم بالوكالة لمثل هؤلاء المتاجرات. إلا أن الصبحي هذا قد زاد على تلك الشروط والصفات بمزية أخرى، لعله كان لها دور في اختيار الخليفة له للنظر في أموال كرائمه وهو أنه كان في تلك الفترة متولياً أمر السوق[6]. وهذا سوف يمكنه من تسهيل أمور متاجرات موكلاته وتمرير أعمالهن في الأسواق بيسر وسهولة، كما سيكون قريب الاطلاع على أمور السوق. وأسعار السلع التجارية وحوالات الأسواق مما يمكنه من تخير الأوقات المناسبة والسلع المطلوبة، والمواقع المتميزة في سبيل تثمير تلك الأموال.

ويورد ابن حبان[7] نصاً حول ما قدمته مرجان جارية الخليفة عبد الرحمن الناصر، وأم ولده الخليفة الحكم المستنصر من أعمال بر كثيرة وصدقات فيقول: " وفازت.. مرجان بالفضل.. بالذي خلفت من صالح الآثار في سبيل البر التي لم يلحق شأوها فيه أحد، من نساء الناصر لدين الله لصدقات أفشتها وزُلفات قدمتها ومساجد أبتنتها وأحباس في سبيل الله وقفتها".

---

(1) ابن عبدون: رسالة في القضاء والحسبة، ص47.

(2) أحمد بن عبد الله بن غصن بن طالب بن زياد الأصحبي من أهل قرطبة، ولي القضاء للخليفة عبد الرحمن الناصر، وكان قبل ذلك قد تولى بعض الكور وقضاء كوره البيرة، توفي في ذي الحجة سنة 326هـ/937م) (انظر: الخشنى، قضاة قرطبة، ص232، ابن الفرضيي، تاريخ العلماء، ج1، ص45).

(3) الخشني: المصدر نفسه، ص 232.

(4) الخشني: المصدر نفسه، ص 232.

(5) البناهي: تاريخ قضاة الأندلس ص 63.

(6) الخشنى: المصدر نفسه، ص232.

(7) المقتبس (ش) ص 13، ص14.

وكان الانفاق على هذه الصدقات والأوقاف والمساجد والأحباس يتم من خلال الدخل الكبير الذي كانت تدره عليها: "أحقالها العظيمة القدر الوافية الغلة، بطرف قرطبة الغربي"[(1)].

ولا شك أن منتجات هذه المزارع الكبيرة التي كانت تمتلكها مرجان والتي تقع في جزء يُعد من أخصب مناطق الأندلس عامة، وقرطبة خاصة – وهو الجانب الغربي للمدينة[(2)]. كانت تلك المنتجات تسوق في أسواق المدن الأندلسية في قرطبة وغيرها، مما يسهم في رفد ودعم الحركة التجارية، ويفي بحاجة الأسواق إلى تلك المنتجات الزراعية الهامة.

ولعل القاضي أحمد بن عبد الله الأصبحي قد تولى – فيما تولى – الإشراف على أموال هذه الجارية وتجارتها حينما كلفه الناصر بالنظر في أموال بعض كرائمه.

وممن اشتهر ثراؤها، وكثرت أملاكها، وأسهمت التجارة في تنمية أموالها السيدة صبح[(3)] والدة الخليفة هشام المؤيد وقد كان الحاجب المنصور بن أبي عامر من ضمن من تولى الإشراف على أموالها وتثميرها. يقول عنه الضبي[(4)]: وتعلق بوكالة صبح أم هشام المؤيد بن الحكم المستنصر، والنظر في أموالها وضياعها".

وقد بذل في تثمير تلك الأموال وتثمينها جهوداً كبيرة، وكانت السبب في علو منزلته لدى السيدة صبح، ثم ما تلى ذلك من التمكين له في الحكم حتى تولى أمر تسيير الدولة برمتها[(5)]. ولا شك أن تلك الضياع التي كانت تمتلكها السيدة صبح قد رفدت الأسواق بمنتجاتها الزراعية.

والملاحظ أن أغلب الذكر بالنسبة للنساء البيت الأموي خاصة في مجال الأعمال الاقتصادية بوجه عام، والتجارة بوجه خاص، يرتبط بالإماء الجواري دون الحرائر، حيث لا ترتد معلومات كافية عن دور الحرائر في تلك المجالات، فضلاً عن المجالات السياسية[(6)]. ولعل ذلك يعود إلى احتشام الحرائر من نساء البيت الأموي واعتزازهن بمكانتهن وأنسابهن، وبعدهن عن مخالطة الرجال.

---

(1) ابن حيان: المقتبس (ش) ص 14.
(2) المقري: نفح الطيب، ج1، ص 344.
(3) المقري: المصدر نفسه، ج1، ص 383.
(4) بغية الملتمس، ج1، ص152.
(5) ابن سعيد: المغرب، ج1، ص 199 -200، ابن خاقان: المطمح ص 388 -390، المقري: نفح الطيب ج1، ص 383.
(6) سعد عثمان، دور المرأة في الحياة الأندلسية العامة، (بحث غير منشور)، ص 16.

أما من خارج نساء البيت الأموي فقد كان للمرأة الأندلسية دورها البارز في العمل التجاري في مجالات متعددة، ولعل أول السلع التجارية التي حظيت باهتمام المرأة الأندلسية وبرزت فيها بشكل كبير هي صناعة الغزل وتسويق منتجات أعمالهن يقول الزهري[1] عن سكان مدينة المرية: "وأهلها كلهم رجالاً ونساءً صناع بأيديهم، وأكثر صناعة نسائهم الغزل الذي يقارب الحرير في سومه".

بل لقد ارتبط صنع (غزل) القطن والكتان وتسويقه بالنساء مباشرة وأصبحن ماهرات في عمليات تسويقه، بل أصبح لهن حيل وأساليب في تسويقه وزيادة وزنه، يقول ابن عبدون[2] محذراً من أساليب وحيل النساء في بيع تلك السلع: "يجب أن لا يباع غزل القطن ولا الكتان مكبباً فهو موضع غش، لأن النساء يدلسن فيه ليزيد لهن الوزن".

ولقد استخدم بعض الفقهاء والقضاة جواريهم في صناعة الغزل والنسيج وتسويقه[3] مما أمّن لهم دخلاً مرضياً. كما كان ذلك فعل بعض الزهاد من المروانيين وغيرهم، فهذا بكار المراوني[4] حينما عزم على الخروج للجهاد، اختار بعض العجائز يقمن بأخذ غزل أهله وبيعه في السوق، وذلك لتأمين مصدر عيشهم[5].

ولم يقتصر عمل النساء في التجارة على المنسوجات فقط، بل عمل بعض منهن في الدلالة في الأسواق حيث كن يبعن بالمناداة بعض السلع التي قدم بها التجار إلى الأسواق[6]. كما كن يقمن كوكيلات عن اصحاب الديون في استيفاء ديونهم ممن باعوا منهم بالأجل[7]. وقد حذر ابن حزم[8] من أمثال هؤلاء الدلالات لسوء أخلاقهن، وسوء بعض أفعالهن.

وكان هناك نساء يعملن كطوافات على الدور والمنازل يقمن ببيع سلع تجارية مختلفة، مثل الثياب والحلي والجواهر، يدفعا إليهن بعض التجار الكبار، ويحددوا لهن سعر

(1) كتاب الجغرافية، ص 101 -102.
(2) رسالة في القضاء والحسبة، ص55.
(3) ابن حيان: المقتبس (م) ص 194.
(4) كان من عباد وزهاد قرطبة ثم انتقل إلى أشبونة وأقام بها واعتمد في دخله على صيد الحيتان في سواحل المحيط الأطلسي وقد ذكر المقري أنه خرج للجهاد وقتل فيه ولم يشر إلى سنة خروجه ولا وفاته. كما لم أعثر على اسمه كاملاً فيما اطلعت عليه (انظر: القري: نفح الطيب، ج4، ص 312 -318).
(5) المقري: المصدر نفسه، ج4، ص 317.
(6) الونشريسي: المعيار المعرب ج5، ص 238.
(7) الونشيسي: المصدر نفسه، ج5، ص 238.
(8) ابن حزم: رسائل ابن حزم (طوق الحمامة)، ج1، ص 142.

البيع المطلوب[1]. ويبدو أنه كان يتم الاتفاق بين التاجر – صاحب السلعة – وبين هؤلاء النساء على مبلغ محدد لهن مقابل بيع تلك السلع، وإن كانت المصادر لم تبين كيفية تحديد الأجرة التي تأخذها هؤلاء الطوافات، أكانت تحدد وفق نسبة محددة من سعر البيع أم كانت تخضع لمبلغ محدد يعرف قبل بدء البيع.

كما عمل بعض النساء الأندلسيات في تجارة الرقيق، وتملك بعض الثريات عدداً كبيراً من هؤلاء الرقيق. وتفصح أبيات حفصة الحجارية[2] عن أنها كانت من أهل الغنى والثروة وأنها كانت تمتلك عدداً من العبيد حتى ضاقت بهم ذرعاً وتشكت منهم في قولها:

يـا رب أنـي مـن عبيـدي علـى	جمر الغضا ما فيهـم مـن نجيـب
إمـا جـهـول أبـلـه مـتـعـب	أو فطـن من كيـده لا يجيـب[3]

كما أشار ابن حزم[4] إلى صنف من هؤلاء النساء العاملات في المجال التجاري عرفن باسم "الخراجيات" وسماهن ابن عبدون " نساء دور الخراج[5]" وقد كن يقمن في الفنادق إلا أن المصادر لم توضح صفة عملهن على وجه التفصيل، فهل كن يعملن كجابيات للضرائب المفروضة على البضائع التي تنزل في هذه الفنادق. أم كان لهن دور تجاري آخر، -هذا ما لا يمكن الجزم به – خاصة وأن ابن عبدون[6]قد أشار إلى أنه ينبغي ألا يكون متقبل الفنادق التي ينزل بها التجار والقرباء المسافرون من النساء مما يوحي بأن بعض النساء كن يعملن في الفنادق التجارية.

كما عملن في تجارة الكتب بيعاً وشراءً واقتناءً فهذه عائشة بنت أحمد القرطبية[7] كانت ذات ثروة وغنى: " تكتب المصاحف والدفاتر، وتجمع الكتب"[8] كما كانت خديجة

(1) ابن فرحون: تبصرة الحكام ج2، ص 232، الجرسيفي: رسالة في الحسبة ص 123.
Imamuddin: The Economic Hisotry, P: 317 - 320.

(2) حفصة بنت حمدون الحجارية، تنسب إلى وادي الحجارة وتعد من شاعرات وأدبيات الأندلس المبدعات. (انظر: المقري: نفح الطيب، ج6، ص 65 -66. عمر رضا كحالة، أعلام النساء، ج1، (بيروت، مؤسسة الرسالة 1379هـ/ 1959م، ص 272).

(3) ابن سعيد: المغرب، ج2، ص 38.

(4) رسائل ابن حزم (نقط العروس) ج2، ص 76.

(5) رسالة في القضاء والحسبة، ص 50.

(6) المصدر نفسه، ص 49.

(7) سبقت ترجمتها أعلاه.

(8) ابن بشكوال: الصلة، ج2، ص 654.

التميمية[1] مهتمة بجمع الكتب وشرائها، وحينما توفيت أمرت بتحبيس عدد كبير من كتبها التي اقتنتها طوال حياتها[2].

وكان نساء البادية يقدمن إلى أسواق المدن يحملن اللبن في القرب لبيعه في تلك الأسواق[3].

وبما أن عدداً كبيراً من الجواري اشتهرن بالغناء والطرب، في قصور الحكام والأمراء والأثرياء وغيرهم، كان ذلك بدون شك يجرهن إلى اقتناء آلات الطرب وأدواته التي تساعدهن على مهنتهن، مما أسهم في انتشار هذه التجارة وروج تلك السلع، وارتفاع أثمانهن، وقد اشتهرت أسواق اشبيلية خاصة بتلك التجارة[4].

وبهذا يتبين لنا أن المرأة الأندلسية قد أسهمت في الحركة التجارية في الأندلس الأموية، وأنها ارتادت الأسواق وتعاملت مع أهل التجارات المرتادين لتلك الأسواق، وخضعت لنفس القوانين التي تسير على التجار والتجارات في الأسواق الأندلسية.

كما تبين أنه وإن كانت المرأة قد عملت في مجالات تجارية متنوعة، وأسهمت في تسوق سلع مختلفة إلا أنها كانت تخضع لمراقبة عمال السوق وأعوان المحتسب، وحدد لعملها في التجارة شروطاً لا بد من الإلتزام بها، وعدم تجاوزها – ما أمكن – كما أنهن منعن من مزاولة بعض التجارات التي لم تكن مناسبة لهن – ولما قد ينتج من عملهن بها من مضار ومنكرات مثل تقبل الفنادق، ومنع الطرَّازات من الطواف في الأسواق[5] ونحو ذلك، مما لم يكن اشتغالهن به مناسباً لهن.

---

(1) خديجة بنت جعفر بن نصير التميمي، وهي زوجة عبد الله بن أسد الفقيه، وكانت عالمة في الحديث، وجلست للتحديث من الموطأ سنة 394هـ/1003م، انظر: ابن بشكوال: الصلة، ج2، ص654.

(2) ابن بشكوال: المصدر نفسه، ج2، ص 654.

(3) المقري: نفح الطيب، ج1، ص 422.

(4) المقري: المصدر نفسه، ج1، ص 150.

(5) ابن عبدون، رسالة في القضاء والحسبة، ص 47.

الفصل الرابع
[التجارة الداخلية]

- أولا: الطرق التجارية الداخلية.
- ثانيا: وسائل النقل.
- ثالثا: الأسواق.
- رابعا: الإشراف على الأسواق.
- خامسا: أهم السلع التجارية.
- سادسا: الأسعار.
- سابعا: المكاييل والموازين.
- ثامنا: صور التعامل النقدي في التجارة الداخلية.



مقدمة:

خضعت التجارة الداخلية في الأندلس لعدد من العوامل التي كان لها أدوار متباينة في التأثير على حركة التجارة في داخل الأندلس سلباً وإيجاباً ومن تلك العوامل :

- التباين في المناخ والتضاريس بين مناطق الأندلس، مما كان له أثر واضح في تنوع المنتجات وتباين السلع المعروضة في الأسواق الأندلسية، كما كان له تأثيره على وصول تلك السلع إلى الأسواق – وقد سبق الحديث عن ذلك -[1].

- ومنها اختلاف وتنوع الموارد الطبيعية التي منحها الله تعالى تلك البلاد من أمثال توفر المياه، وكمياتها، وأماكن وجودها، ومدى الإفادة منها، وكذا وجود المعادن المختلفة، ومقاديرها، وطرق الوصول إليها والإفادة منها. إلى غيرها من الموارد الطبيعية ذات الأهمية الاقتصادية مما تباين وجوده في مناطق الأندلس من الوجود إلى العدم، ومن الندرة إلى الوفرة.

وإن ندرة مثل هذه الموارد الطبيعية يؤدي إلى ندرة السلع التجارية وبالتالي يتسبب في ارتفاع الأسعار، في حين كان لتوفرها أثر فاعل في نمو التجارة الداخية وازدهارها، بحسب المناطق التي وجدت بها تلك الموارد[2].

وقد عبر ابن الخطيب[3] عن الجانب الإيجابي لتوفر تلك الموارد بقوله: "خص الله تعالى بلاد الأندلس من الريع، وغدق السقيا، ولذاذة الأقوات، وفراهة الحيوان، ودرور الفواكه، وكثرة المياه، وتبحر العمران، ... بما حرمه الكثير من الأقاليم".

وعلى قدر الجهد المبذول في استخراج تلك الموارد والإفادة منها كان تقدم التجارة الداخلية أو ضعفها. كما كان لاختلاف مناطق وجود تلك الموارد وغيرها من مقومات التجارة خاصة -والاقتصاد بوجه عام – أثر في إيجاد حتمية التبادل والتكامل التجاري بين المدن الأندلسية، بحيث نقل المنتج الفائض من منطقة إلى منطقة، وهكذا مما سيأتي الحديث عنه إن شاء الله.

(1) انظر الفصل الأول.
(2) أحمد زكي: معجم المصطلحات الاقتصادية، ص 257-258.
(3) نقلًا عن المقري: نفح الطيب، جـ1 ص 127-128.

ومنها اختلاف التوزيع السكاني بين مدن ومناطق الأندلس، حيث نشطت الحركة التجارية في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية. كالمدن الكبرى مثل: قرطبة واشبيلية وطليطلة[1]، وكالموانىء مثل المرية ومالقة وبرشلونه ونحوها[2]، بينما عانت الحركة التجارية الداخلية ضعفاً شديداً بل ركوداً في بعض الأوقات – في المناطق ذات القلة السكانية مثل المدن الصغيرة وبعض القرى والأرياف، واضطر السكان المنتجون في بعض تلك المناطق إلى حمل سلعهم ومنتجاتهم إلى الأسواق في المدن الأكبر لابتياعها بها[3].

ونتج عن ذلك أيضاً، قوة الطرق التجارية الداخلية أو ضعفها، فالطرق الممتدة بين المواقع ذات الكثافة السكانية العالية شهدت حركة تجارية قوية، وأقيم عليها النزل والفنادق، والمحلات، وامتدت الحوانيت على جنبات تلك الطرق[4]. والعكس ما شهدته الطرق الرابطة بين مناطق التخلخل السكاني. كما أسهمت الأنهار التي تصل المدن الكبرى بعضها ببعض، أو التي تشق بعض المدن بدور مهم في نقل السلع ودعم الحركة التجارية في تلك المدن.

وتمثل النظم الاقتصادية التي تسنها الدول – عامة – وما سنته الدولة الأموية في الأندلس – خاصة – عاملاً مهماً في التأثير على سير الحركة التجارية الداخلية. ولعل أهم ما في تلك النظم ما قد يكون فُرِضَ من ضرائب على السلع التجارية والحوانيت والأسواق – على وجه العموم[5] – وهذه في الغالب يكون تأثيرها سلبياً على التجارة[6] في حين كان لاهتمام الدولة بتنظيم الأسواق، ومتابعة حركة البيع والشراء بها، ومنع التجاوزات التي قد يرتكبها بعض مرتادي الأسواق، ووضع مشرفين على تلك الأسواق، دور هام في تقدم الحركة التجارية ونموها.

يضاف إلى ما ذكر – من العوامل المؤثرة في التجارة الداخلية – استقرار الأوضاع السياسية، وانتشار الأمن في المدن وعلى الطرقات التي يسلكها التجار بين المناطق المختلفة[7].

(1) السيد عبدالعزيز سالم: في تاريخ وحضارة الإسلام في الأندلس، ص 61، 127.

(2) انظر الفصل الخامس من الدراسة، (الموانىء).

(3) ابن غالب: فرحة الأنفس، ص 296.

(4) Fix Hernadez: Los cominos De Cordoba Hacia Noroeste. (Al - Andalus Revista. 1967) PP: 39 - 38.

(5)راجع الفصل الثاني من الدراسة.

(6) فؤاد الصقار: جغرافية التجارة الدولية ص 37.

(7) جودت يوسف: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المغرب الأوسط، ص 194-196.

أولاً: الطرق التجارية الداخلية

أ - الطرق البرية:

تمثل الطرق الداخلية شرياناً حيوياً هاماً، يربط بين أجزاء وأرجاء المنطقة أو الإقليم الواحد، وتسهل عمليات التواصل – بكل أشكاله الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحتى الثقافية. فهي تمثل عنصر ربط ووحدة بين أجزاء الإقليم(1).

ويعتبر وجود شبكة من الطرق الداخلية الميسرة والسهلة، ركيزة أساسية في تقدم الحركة التجارية الداخلية، وذلك لما تتيحه من يسر وسهولة في تنقل التجار إلى مختلف أرجاء الأندلس حاملين منتجات الأقاليم المختلفة من بعضها إلى البعض الآخر(2).

وكان لقيام حركة تجارية نشطة وقوية في الأندلس الأموية – في أغلب الأوقات – دور في إيجاد طرق تجارية هامة تربط بين مختلف بقاع وأقاليم الأندلس. ولم تكن القوافل التجارية تتوقف عن عبور تلك الطرق إلا في حالات حدوث ظروف مناخية سيئة، وفيما عدا تلك الظروف كانت القوافل التجارية تسلك تلك الطرق من وإلى المدن الأندلسية المختلفة.

وقد استخدم المسلمون للربط بين المدن الأندلسية الكبرى نفس الطرق الرومانية القديمة(3) إلى جانب ما استحدثوه من طرق جديدة، لتسهيل عمليات التنقل والوصول إلى المدن المختلفة. ومعنى ذلك أن المسلمين قد أحيوا الطرق الرومانية القديمة، وأعادوا تنظيمها، ثم لم يقتصروا على تلك الطرق، بل اختطوا طرقاً جديدة للربط بين المدن، وبينها وبين القرى والأرياف. كما بذلت الدولة الأموية جهوداً كبيرة في سبيل التغلب على الصعاب والعقبات التي تعترض إقامة وإحياء تلك الطرق، وأصبحت الطرق بين المدن الأندلسية في العصر الأموي أكثر أمناً، وأسرع وصولاً إلى الجهة المقصودة من ذي قبل(4).

(1) ناصح محمد، جوانب من الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمغرب في العصر الوسيط (الرباط، كلية الآداب والعلوم الانسانية 187-1988م) ص 432.

(2) المليجي: الحياة الاقتصادية ص 147.

(3) Provençal: Espana Musulmana, P: 191.

-Fernanadez: Espana Musulmana Califato, PP: 35-36.

(4) Imamuddin: The Economic History, P: 255.

وفي عصر الدولة الأموية أصبحت الطرق تخترق أعماق السهول والوديان لتصل إلى كل مدينة أو قرية – تقريباً – بينما كانت الطرق القديمة تلتزم غالباً بالدوران بمحاذاة السواحل، خاصة السواحل الجنوبية[1].

واهتمت الدولة الأموية بتلك الطرق، ومُهدت، وزُودت بالنزل والخانات مما سهل أمر المسافرين عليها من التجار وغيرهم[2].

ولكثرة الأنهار في الأندلس فقد امتدت معظم الطرق الرئيسة بمحاذاة تلك الأنهار[3]. ولعل ذلك يعود إلى كون معظم المدن الأندلسية قامت على ضفاف تلك الأنهار، إلى جانب سهولة عبور المناطق المحاذية لتلك الأنها ر – في الغالب – وهذا ما جعل بعض المؤلفين[4] يقول عن الأندلس: إن المسافر بين مدنها لا يتزود بالماء حيث سلك، لكثرة أنهارها، وعيونها وآبارها.

وبعكس ذلك كانت أغلب الطرق الداخلية والتي يضطر المسافرون عليها – من تجار وغيرهم – إلى اجتياز بطون الأودية، أو عبور مخاضات الأنهار. أو التي تعترضها بعض العقبات، مما يكون في عبورها صعوبة ومشقة[5].

وقد عبر عن ذلك بعض الشعراء واصفاً وعورة الطريق الرابط بين بجانة والمرية، وموضحاً شدة ما يعانيه السالكون له، فقال:

---

(1) Provençal: Espana Musulmana. PP: 191-192.

وهذا يبين الفرق بين الوجود الروماني والوجود الإسلامي في شبه الجزيرة الايبرية، حيث كان هدف الرومان الأول من حكم تلك البلاد هو السيطرة الاقتصادية، والتمكن من مقدرات البلاد وخيراتها، ولذلك ركزوا على المناطق الساحلية تركيزاً كبيراً، واهتموا بإنشاء المستعمرات عليها، ومد الطرق إليها، وضعف اهتمامهم بالداخل، وإن وجد. بينما حرص المسلمون على الوصول إلى كل موقع في شبه الجزيرة، بغض النظر عن غناه أو فقره، ومخالطة أهل البلاد، والعيش معهم يدفعهم إلى ذلك -قبل كل شيء – الرغبة في نشر الإسلام، والتعريف به، وإيصاله إلى أهل البلد في مواقعهم – علّ الله أن يشرح به قلوبهم -وكان أول عمل يقومون به بعد الفتح هو بناء المسجد الذي هو القلب النابض بالحياة في المدينة أو القرية ولذلك لا تكاد توجد بقعة، صغيرة أو كبيرة في شبه الجزيرة إلا وللمسلمين فيها أثر أو ذكر. انظر: (عن تلك الجهود: العذري: ترصيع الأخبار، ص 23، 119، ابن الخطيب: الإحاطة: جـ1، ص92، الحجي: التاريخ الأندلسي، ص 143-146).

(2) سامية مسعد، الحياة الاقتصادية والاجتماعية في إقليم غرناطه، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، ص131.

(3) Felix: Los cominos de corodaba. (Al Andalus). (32)-PP: 39-40.

(4) ابن الكردبوس: تاريخ الأندلس، ص 128.

(5) Felix. Op.Cit., P: 34.

بطريق يبـرة[1] أجبـــــل وعـقــــــاب لا يرتجــي فـيهـا النجـــاة عــقــاب
فكأنما الـمــاشـي عليهـــا مــذنــــب وكأنـمـا تـلــك العـقــاب عـقــاب[2]

وقد مثلت مدينة قرطبة نقطة ارتكاز رئيسة لمعظم الطرق التجارية في الأندلس، حيث تنطلق منها وإليها أشهر الطرق والتي بلغت حسبما ذكره بعض الجغرافيين[3] أربعة عشر طريقاً. ومن أشهر الطرق الرئيسة ما يلي :

الطريق الأول: قرطبة – اشبيلية – قادس يصل هذا الطريق في امتداده إلى الجزيرة الخضراء في الركن الجنوبي الغربي للأندلس[4] ويخدم المناطق الجنوبية الغربية للأندلس ويربطها بالعاصمة كما يربط العاصمة، بميناء الجزيرة الخضراء فضلاً عن مدينة اشبيلية ذات الشهرة التجارية – وينطلق الطريق من الجانب الغربي لقرطبة حيث يقع باب العطارين[5] والذي عرف أيضاً باسم باب اشبيلية لخروج هذا الطريق المتجه إلى اشبيلة منه[6]، ويخدم هذا الطريق عدداً من المدن الصغيرة والقرى والأرياف التي يمر عليها حتى منتهاه عند الجزيرة الخضراء[7].

وحين يصل هذا الطريق إلى اشبيلية ينقسم إلى قسمين: -الرئيس يتجه إلى قادس ومنها إلى الجزيرة الخضراء، وفرعي يخرج من اشبيلية إلى مدينة لبلة[8] ومنها إلى شلب[9] وهو طريق تجاري مهم في غرب الأندلس تعبره القوافل التجارية القادمة من مناطق وموانىء غرب الأندلس لتصل إلى اشبيلية ومنها إلى قرطبة ولذلك أسماه العذري[10] بطرق الرفاق والمحلات.

(1) بيرة: مدينة صغيرة تقع إلى الشمال الشرقي من مدينة المرية (انظر: ابن الخطيب الإحاطة، جـ1، ص109، حاشية5).
(2) ابن الخطيب: مشاهدات لسان الدين ابن الخطيب في بلاد المغرب والأندلس، تحقيق: أحمد مختار العبادي (الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1983م)، ص 41.
(3) الاصطخري: المسالك والممالك، ص 38.
(4) ابن حوقل، صورة الأرض، ص 110. وانظر الخريطة رقم (1).
(5) انظر عن موقعه وسبب تسميته أدناه (توزيع الأسواق).
(6) ابن القوطية: تاريخ افتتاح الأندلس، ص 92، المقري: نفح الطيب، جـ2، ص 14، وهو ينقل ذلك عن مصدر مفقود نسبة إلى ابن بشكوال.
(7) انظر: الخريطة رقم (3).
(8) لبلة: من مدن غرب الأندلس وتعرف بلبلة الحمراء وتقع على بعد أربعين ميلًا إلى الغرب من اشبيلية، وعلى بعد ستة أميال من المحيط الأطلسي وهي كثيرة الأسواق والتجارات (انظر: الحميري: الروض المعطار، ص 507-508).
(9) ابن حوقل: المصدر نفسه، ص 110. ابن سعيد: المعرب، جـ1، ص 381.
(10) ترصيع الأخبار، ص 110.

ولم يكن هذا الطريق هو الطريق الوحيد الذي يربط بين المدينتين الكبيرتين قرطبة واشبيلية. فقد ذكر الإدريسي[1] أنهما يرتبطان بواسطة ثلاثة طرق رئيسة، طريقان بريان، وثالث بواسطة النهر أسماه "طريق الوادي". وأشهر الطريقين البريين عرف باسم "طريق الزنبجار"[2] وقد أسماه العذري[3] باسم "طريق الرفـاق" وهـو يخـدم إلـى جانـب المدينتيـن – قرطبة واشبيلية – مدن قرمونة واستجة إلى جانب عدد آخر من القرى والأرياف.

ويظهر أن هذا الطريق (طريق الزنبجار) هو الطريق التجاري الرئيس الذي يربط بين المدينتين التجاريتين المهتمين، حيث تسلكه معظم القوافل التجارية وتنقل بواسطته معظم السلع المتبادلة بين المدينتين وما ورائهما. يدل على ذلك تسمية العذري له بـ "طريق الرفاق" ومسمى "الرفاق" يطلق على التجار الخارجين ببضائع وميرة[4]. ويخرج هذا الطريق –الزنجبار- من باب القنطرة في جنوب قرطبة إلى ربض شقنده ومنه إلى استجة فقرمونة ثم اشبيلية.

ويبلغ طول هذا الطريق ثلاث مراحل (75 ميلاً) كما حدده الإدريسي[5] وتسعون ميلًا كما حدده العذري[6].

وقد كان لهذا الطريق – طريق الرفاق – أهمية تجارية كبيرة، حيث كانت الحركة برقطبة تعتمد عليه اعتماداً كبيراً، يدل على ذلك التأثير الكبير الذي لحق بالتجارة في قرطبة حينما أغلق الثوار -في أواخر عصر الإمارة – ذلك الطريق – وحينما تمكن الأمير عبدالله بن محمد (275-300هـ/888-912م) من فتح ذلك الطريق بعد المصالحة مع ابن حجاج – الثائر باشبيلية – كان من نتائج ذلك أن: "صحلت أحوال قرطبة بإنفتاح طريق اشبيلية وموالاة صاحبها وصارت سبباً لانفتاح باب غربي الأندلس ودرور المعائش منه بقرطبة"[7]. وعودة الحياة إلى الحركة التجارية الداخلية بها مما يفصح عن الأهمية التجارية لهذا الطريق[8].

---

(1) نزهة المشتاق، جـ2، ص 573.

(2) الإدريسي: المصدر نفسه: جـ2، ص 573.

(3) المصدر نفسه، ص 109.

(4) ابن منظور: لسان العرب، جـ10، ص 120. قال: "والرفقة: القوم ينهضون في سفر يسيرون معاً وينزلون معاً ولا يفترقون، وأكثر ما يسمون رفقة إذا نهضوا ميارا، وهما رفيقان، وهم رفقاء.

(5) نزهة المشتاق، جـ2، ص 573.

(6) ترصيع الأخبار: ص 109.

(7) ابن حيان: المقتبس (ط)، ص 131.

(8) بوتشيش: أزمة التجارة (المناهل) عدد 32، ص 241.

والطريق البري الآخر الرابط بين قرطبة واشبيلية هو طريق لورة[1] وهذا الطريق يخرج – فيما يبدو – من باب اشبيلية (باب العطارين) من قرطبة ثم يتجه إلى حصن المدور[2] ثم إلى مدينة فرنجولش[3]، ثم إلى حصن لوره[4] ومنه إلى اشبيلية.

ويعاني عابروا هذا الطريق من صعوبات ليست باليسيرة، حيث يقطع هذا الطريق عدداً من السلاسل الجبلية، التي تقوم عليها بعض الحصون التي يمر بها الطريق كما يضطر المسافرون عليه إلى عبور مواضع في نهر الوادي الكبير سواءً عن طريق بعض القناطر، أم بعض المخاضات[5].

ويمتاز هذا الطريق بأنه يعبر على عدد من الحصون والقرى الغنية بالمعادن، مثل: الذهب والفضة والحديد والرخام ونحوها مما يسهم في قوة الحركة التجارية[6].

الطريق الثاني: قرطبة – لاردة: يربط هذا الطريق العاصمة قرطبة بالمناطق الشمالية والشمالية الشرقية منها، حيث يصب في مدينة طليطلة قاعدة الثغر الأوسط، ومنها يصل إلى مدينة سرقسطة قاعدة الثغر الأعلى.

وينطلق هذا الطريق من باب ابن عبدالجبار في قرطبة والذي عرف باسم باب طليلطة وباب رومية[7]. وقد سمي هذا الباب باسم باب طليلطة وباب رومية بسبب أن هذا الطريق يرطبها بطليلطة ومنها ينطلق إلى جنوب فرنسا ثم روما[8].

(1) وقد سمي بذلك نسبة إلى حصن لورة وهو حصن منيع يقع على نفس الطريق، بالقرب من اشبيلية وإلى الشرق منها. (انظر: الإدريسي: المصدر نفسه، جـ2، ص 573).

(2) حص المدور: يقع إلى الغرب من قرطبة على بعد حوالي عشرين ميلًا. (العذري: المصدر نفسه، ص 108، الإدريسي: المصدر نفسه، جـ2، ص574).

(3) فرتجولش: مدينة حصينة متبعة كثيرة الكروم والأشجار، وبها معادن للفضة والذهب بموضع يعرف بالمرج. وبينها وبين حصن المدور إثنى عشر ميلاً. (انظر: الإدريسي، المصدر نفسه، جـ2، ص574، الحميري: المصدر نفسه، ص 440).

(4) الأدريسي: المصدر نفسه، جـ2، ص 573، العذري: المصدر نفسه، ص 108-109.

(5) الأدريسي: نزهة المشتاق، جـ2، ص 573-574.

(6) الأدريسي: المصدر نفسه، جـ2، ص 574.

(7) المقري: نفح الطيب، جـ2، ص 14.

(8) حسين مؤنس: المرجع نفسه، ص 287-288.

وعند هذا الباب تجتمع الطرق الرومانية القديمة التي كانت تعرف باسم "الثلاثة الرصف"[1] والتي قال عنها ابن بشكوال[2]: "التي تشق دائرة الأرض من جزيرة قادس إلى قرمونة إلى قرطبة إلى سرقسطة إلى طركونة إلى أربونة مارة في الأرض الكبيرة". وعرف هذا الطرق باسم المحجة العظمى[3] وهو الطريق الروماني القديم المرصوف الذي يمتد من قادس إلى أربونة والذي أسماه الحميري[4] "الرصيف الأعظم" وقال عنه: "المسلوك عليه من البحر إلى البحر".

ورغم أن هذا الطريق من الطرق الرئيسة في الأندلس إلا أن المسافرين عليه كانوا يعانون بعض الصعاب بسبب وعورة المناطق التي يمر بها ذلك الطريق. إذ كان على هؤلاء المسافرين أن يقطعوا سلسلة جبال سيرا مورينا (جبال الشارات) كما عليهم أن يقطعوا حوض نهر وادي يانة الشديد الصعوبة، ثم يفضون إلى عائق آخر وهو مجرى نهر التاجة والذي لا يعبر إلا من خلال مخاضات محددة أو بواسطة المراكب المعدة لذلك حتى يصلوا إلى طيلطة[5]. ثم لم يكن بقية الطريق إلى سرقسطة ومن ورائها لاردة يخلو من مصاعب آخر كعبور بعض السلاسل الجبلية الجديدة، واجتياز حوض نهر إبرة الذي يفصل بين مدينتي سرقسطة ولاردة[6].

وإلى جانب هذا الطريق الرئيسي كان هناك طريق آخر يربط بين العاصمة قرطبة وبين قاعدة الثغر الأعلى مدينة سرقسطة مباشرة دون المرور بطليطلة. فينطلق من قرطبة باتجاه الشرق إلى مدينة جيان ومنها إلى قلعة رياح ثم يصعد إلى مدينة أقليش فمدينة قونقة (كونكة) ثم إلى مدينة دروقة ومنها إلى سرقسطة [7]. ولعله هو الطريق الذي يخرج من باب الجديد (الحديد) أحد أبواب قرطبة والذي عرف باسم باب سرقسطة[8].

وهذا الطريق لم يكن – أيضاً – يخلو من بعض الصعاب لمجتازيه حيث لا بد من عبور بعض الوديان، وإجتياز بعض العقبات كعقبة الهوارين بعد الخروج من مدينة قونقة[9].

(1) المقري: نفح الطيب، جـ2، ص 14.

(2) المقري: المصدر نفسه، جـ2، ص 14.

(3) العذري: ترصيع الأخبار، ص 10.

(4) الروض المعطار، ص 53.

(5) Felix: Los cominos de corodba، (Al Andalus: 32). P:38.

(6) مجهول: ذكر بلاد الأندلس، ص 70-71.

(7) العذري: ترصيع الأخبار، ص 21.

(8) المقري: نفح الطيب جـ2، ص 14.

(9) العذري: المصدر نفسه، ص 21.

ونظراً لصعوبة هذه الطرق، وكثرة الإلتواءات والتعرجات بها، بسبب الطبيعة الجبلية للأندلس – بشكل عام – فقد كان على المجتازين لها – خاصة من التجار أصحاب القوافل التجارية – أن يتخيروا أماكن العبور المناسبة للتغلب على الصعوبات التي قد تواجههم، فالمخاضات التي يجتازونها أثناء عبورهم لأودية الأنهار قد لا تكون ثابتة وإنما يتخيرون المخاضة المناسبة وهكذا. وبالتالي فإن مسارات هذه الطرق لم تكن ثابتة باستمرار، بل قد تتغير من نقطة إلى أخرى، ومن موقع إلى موقع حسب الظروف التي يتعرض لها المسافرون على هذه الطرق[1].

وكان على التجار المسافرين عبر هذه الطرق أن يقوموا بدراسة تامة لحالة الطريق الذي سوف يعبرونه بتجاراتهم، ويدركوا حالة الأرض التي يعبرونها ودرجة الأمن المتوفرة على الطريق، والظروف المناخية التي تسود المناطق التي ينطلقون منها أو إليها[2]. لذلك كانت القوافل التجارية تخرج في جماعات مرتبطة ببعضها في طريقها ومسيرها لتوفير الحماية لتلك القوافل – خاصة في أوقات الاضطرابات والثورات.

ويرتبط كثرة المستخدمين لهذه الطرق أو قلتهم خاصة من التجار، بمقدار المراكز السكنية التي يعبر عليها ذلك الطريق، ومدى قوة الحركة التجارية بها. أو تميز بعض الأماكن الواقعة على الطريق بانتاج سلع نادرة، أو شبه نادرة، يسعى التجار إلى الحصول عليها، كحال مدينة لاردة التي كان يكثر وصول التجار إليها لجمع برادة الذهب من نهرها[3].

الطريق الثالث: قرطبة – المرية: يبلغ طول هذا الطريق من مخرجه من مدينة قرطبة إلى وصوله إلى ميناء المرية على سواحل البحر المتوسط ما يقرب من (150) ميلاً . كما ذكر العذري[4]، ويخدم هذا الطريق عدداً من المدن والقرى التي تقع عليه، والتي كان منها مدن مشهورة بالثراء وقوة الحركة التجارية، وتقدم الإمكانات الاقتصادية بها من أمثال مدن جيان[5] ووادي آش[6]، ولورقة[7] وغيرها.

(1) Felix: Op. Cit., P: 39.
(2) Felix: Los caminos de Cordoba، (Al Andalus، 32)، P: 39.

(3) مجهول: ذكر بلاد الأندلس، ص 72.
(4) المصدر نفسه، ص 3.
(5) جيان: تقع إلى الشرق من قرطبة ولها كورة واسعة، وبينها وبين بياسة عشرون ميلًا. وهي كثرة الخصب، ذات أسواقها جامعة، تنتج أصنافاً متعددة من السلع التجارية المهمة (انظر: الإدريسي: نزهة المشتاق، جـ2، ص568، الحموي: معجم البلدان، جـ2، ص 195).
(6) سبق التعريف بها.
(7) لورقة: من مدن مقاطعة تدمير، وبينها وبين مرسية أربعون ميلًا. وبها معادن وأسواق مشتهرة، (انظر: الحميري: الروض المعطار، ص 512).

وبواسطة هذا الطريق تتصل العاصمة – قرطبة بمينائين هامين في جنوبي شرقي الأندلس وهما ميناء بجانة – أشهر الموانىء في تلك الجهة أثناء عصر الإمارة[1]. ثم ميناء المرية أشهر الموانىء في عصر الخلافة[2]. وعبر هذا الطريق تنقل السلع الواردة من خارج الأندلس، والتي حطت في الميناءين لتغذي أسواق قرطبة . فضلاً عن منتجات الأقاليم الجنوبية الشرقية التي يمر بها ذلك الطريق، كما نقلت عبره فائضات أسواق قرطبة إلى الأقاليم الجنوبية وإلى الخارج.

ويخدم هذا الطريق التجاري عدداً كبيراً من المدن والقرى الواقعة عليه، ويغذي أسواقها بما تحتاج إليه من السلع، وقد وجدت على هذا الطريق محطات تجارية كبيرة ذات أسواق كبيرة، وحركة تجارية متقدمة، مثل مدينة وادي آش التي أصبحت بسبب مرور هذا الطريق بها محطة تجارية كبيرة، وملتقى عدد من الطرق التي تنطلق إلى جهات مجاورة لها لتغذيتها بما تحتاج إليه، حتى قال عنها الإدريسي[3]: "ومدينة وادي آش رصيف تجتمع به طرق كثيرة" حيث يتفرع من هذا الطريق – إذا ما وصل إلى وادي آش – عدة طرق تربط بين عدد من مدن جنوبي وجنوبي شرق الأندلس، فمن وادي آش ينطلق طريق إلى بيرة[4]، وآخر ينطلق إلى بسطة[5] ذات الأسواق النظيفة والتجارات[6].

ومثل مدينة جيان – الواقعة على نفس الطريق – وهي كثيرة الخصب رخيصة الأسعار[7]. ويجتمع هذا الطريق في جيان مع طريق آخر – لا يقل أهمية عن هذا الطريق– وهو الرابط بين مدينتي قرطبة وسرقسطة – وقد سبق الحديث عنه – وبذا أصبح لمدينة جيان "أسواق كثيرة"[8].

وعلى امتداد هذا الطريق – ونظراً لقوة الحركة التجارية العابرة له أقيم عليه عدد كبير من المحلات والنزل التي ينزل بها المسافرون من تجار وغيرهم للراحة، كما أقيمت على جانبي هذا الطريق – فضلاً عن مواقع النزل والخانات – الحوانيت التجارية التي تبيع

---

(1) الإدريسي: نزهة المشتاق، جـ2، ص 566.

(2) أبو الفداء: تقويم البلدان، ص 176-177. ابن سعيد: كتاب الجغرافيا، ص 140. وانظر الفصل الخامس(الموانىء).

(3) الإدريسي: المصدر نفسه، جـ2، ص 567-568.

(4) العذري: ترصيع الأخبار، ص 3.

(5) بسطة: (Baza) تقع على بعد ثلاث مراحل (75 ميل) إلى الشرق من جيان، وهي عامرة آهلة ذات أسواق وتجارات وضروب من الصناعات، كثيرة الحرير والزيتون (انظر: الحميري، الروض المعطار، ص113).

(6) الإدريسي: المصدر نفلسه، ص 568.

(7) الإدريسي: المصدر نفسه، ص568.

(8) الحميري: الروض، ص 183-184.

للمسافرين على هذا الطريق الخبز والسمك، وكثيراً من منتجات إقليم جيان من الفواكه ونحوها "كل منها في إبانه"[1]. ويكفي دليلًا على قوة الحركة التجارية المتدفقة إلى قرطبة عبر هذا الطريق قول المقدسي[2] وهو يتحدث عن طريق جيان قرطبة حيث قال: "ومن ثم ميرة قرطبة".

الطريق الرابع: قرطبة بلنسية: وارتبطت قرطبة بمناطق شرقي الأندلس عبر طريقين رئيسين أولهما: طريق ساحلي يمتد من بلنسية في الشمال الشرقي ثم يسير بمحاذاة الساحل باتجاه الجنوب، ماراً بعدد من مـوانىء ومدن شرقي الأندلس، مثل: شاطبة[3] ولقنت[4] وأريولة[5] ومرسية[6] وشقر[7] ليصل إلى مدينة لورقة فيلتقي هناك بطريق (قرطبة – المرية) الذي سبق الحديث عنه. ومن هناك يتحدان في طريق واحدة إلى قرطبة. وقد أشار الحميري[8] إلى هذا الطريق حينما قال: "وبينها – أي بلنسبة – وبين قرطبة على طريق بجانة ستة عشر يوماً (400ميل) ويستمر هذا الطريق في الصعود بمحاذاة الساحل متجاوزاً بلنسبة حتى يصل إلى طرطوشه وما وراءها من موانىء الشمال الشرقي"[9].

وبما أن هذا الطريق يمر في سيره إلى قرطبة بعدد من الكور والموانىء والمدن الغنية بمواردها الاقتصادية الداخلية والخارجية[10] والمشتهرة بأسواقها المتعددة[11]. فإن هذا ما يزيد في أهميته التجارية، ويكثف من القوافل التجارية العابرة له – دون شك -.

أما الطريق الثاني، فهو طريق داخلي يخرج من بلنسبة منحدراً إلى الجنوب الغربي باتجاه قرطبة، وهو الذي أسماه الحميري[12] باسم "طريق الجادة" وهو يلتقي بعد خروجه

(1) الإدريسي: نزهة المشتاق، جـ2، ص 566.
(2) المقدسي أحسن التقاسيم، ص 234.
(3) شاطبة: من أعمال بلنسبة، وهي كريمة البقعة، كثيرة الثمرة، شهرت بانتاج الورق (انظر: العذري: ترصيع الأخبار، ص 18-19. الحميري، الروض المعطار، ص 337).
(4) انظر عنها: الفصل الخامس "الموانىء".
(5) أوريولة: تقع إلى الشمال من مرسية على بعد عشرين ميلًا تقريباً. (انظر: العذري: المصدر نفسه، ص17). المصدر نفسه، ص 30.
(6) مرسية: انظر التمهيد، ص 20.
(7) شقر: سبق التعريف بها .
(8) المصدر نفسه، ص97.
(9) ابن حوقل: صورة الأرض ص 110-111. الحميري: المصدر نفسه، ص 97.
(10) ابن حوقل: المصدر نفسه، ص 111. انظر أدناه السلع التجارية.
(11) العذري: المصدر نفسه، ص 17-20.
(12) المصدر نفسه، ص 97.

من بلنسبة بطريق داخلي آخر هو طريق "المحجة العظمى" أو "الرصيف الأعظم" -الذي سبق الحديث عنه[1] – ويبلغ طول هذا الطريق من خروجه من بلنسبة إلى وصوله إلى قرطبة "مسافة ثلاثة عشر يوماً (325 ميل تقريباً)" [2].

الطريق الخامس: وهو الذي يربط قرطبة بمناطق غرب وشمال غرب الأندلس وهو على قسمين :

القسم الأول: قرطبة – ليون: ويخرج هذا الطريق من قرطبة من باب طلبيرة[3]

(ويعرف أيضاً باسم باب ليون) [4] إلى المعدن[5] الواقع إلى الشمال من قرطبة، ومنه إلى مدينـة قورية الغنية بالكروم والتين[6] ومنها إلى سلمنقة، ثم إلى سمورة التي كان "لأهلها أموال وتجارات"[7] "ومنها إلى ليون[8] وما وراءها[9].

القسم الثاني: من قرطبة إلى اشبيلية، ومنها إلى باجة ثم ماردة ثم قورية، ثم قلمرية ثم شنترين ثم يصل إلى أقصى منطقة الغرب مسيرة خمسة أيام[10]. ويبلغ طول هذا الطريق منذ خروجه من قرطبة إلى أن يصل إلى أقصى منطقة شنترين على ساحل المحيط ما يقرب من 575 ميلاً[11].

وأشار ابن حوقل[12] إلى طريق آخر يربط بين قرطبة وبطليوس قال عنه: "ومن قرطبة إلى بطليوس على الجادة ست مراحل. (150 ميل). ولعله هو الطريق الذي كان يخرج من قرطبة عن طريق باب الجوز الذي عُرف باسم باب بطليوس[13].

---

(1) انظر: أعلاه، الطريق رقم (2).

(2) الحميري: الروض المعطار، ص 97.

(3) المقري: نفح الطيب، جـ2، ص 14.

(4) المقري: المصدر نفسه، جـ2، ص 14.

(5) وهو حصن يقع إلى الشمال من قرطبة على بعد مرحلة منها (25 ميل) ويعرف بحصن أبال. ويوجد به معدن الزئبق بكثرة (انظر: الإدريسي: المصدر نفسه، جـ2، ص 581).

(6) الإدريسي: نزهة المشتاق، جـ2، ص 547.

(7) الإدريسي: المصدر نفسه، جـ2، ص 731.

(8) ليون: (Leon) هي قاعدة بلاد قشتالة، وتقع إلى الشمال من سمورة على بعد (100 ميل) وهي على ضفاف أحد فروع نهر دويرة من ناحية الغرب (انظر: ابن سعيد كتاب الجغرافيا، ص 192، المقدسي: أحسن التقاسيم، ص 184).

(9) الاصطخري: المسالك والممالك، ص 38.

(10) الاصطخري: المصدر نفسه، ص 38. ابن الكردبوس: تاريخ الأندلس، ص 147. وانظر الخريطة رقم(2).

(11) الاصطخري: المصدر نفسه، ص 38.

(12) صورة الأرض، ص 111.

(13) المقري: نفح الطيب، جـ2، ص 14.

وذكر الإدريسي أن مدينة بطليوس ارتبطت بطريقين مع قرطبة أحدهما هو نفس طريق لورة الرباط بين قرطبة واشبيلية حيث يتفرع من هذا الطريق في مدينة فرنجلوش (فرنشولش) فرع يصل إلى بطليوس أما الطريق الآخر فهو يأتي إلى بطليوس عن طريق ماردة، ويمر أثناء عبوره بين قرطبة وماردة بعدد من الحصون والقرى[1].

الطرق من قرطبة إلى المناطق الجنوبية والجنوبية الغربية: وقد ارتبطت قرطبة بالمناطق الجنوبية والجنوبية الغربية بعدد من الطرق – سبق الإشارة إلى بعض منها – ومن أشهرها طريق رئيس يخرج من قرطبة إلى استجة ثم يتفرع من استجة إلى فرعين كبيرين.

الطريق الأول: قرطبة – استجة – مالقة: يخرج هذا الطريق من قرطبة متجهاً إلى الجنوب الغربي ليصل إلى استجة ومن هناك يخترق مناطق جنوبي الأندلس ليصل إلى ميناء مالقة المشهورة[2]. حيث تعبره القوافل المسافرة بين المدينتين – ومنها التجارية – وتنقل عبره السلع الواردة إلى الأندلس – عن طريق هذا الميناء – إلى أسواق قرطبة، كما تصدر منه منتجات قرطبة وأحوازها إلى مناطق العالم الإسلامي في المغرب والمشرق[3].

ويبلغ طول هذا الطريق من استجة إلى مالقة سبعة أيام (175) ميلاً تقريباً[4]. ومن مالقة يصعد الطريق باتجاه الشمال الشرقي حتى يصل إلى مرسية[5] متحداً مع طريق آخر يربط مناطق شرقي الأندلس بقرطبة – وقد سبق الحديث عنه أعلاه -.

الطريق الثاني: قرطبة – استجة – جبل طارق: يتحد هذا الطريق مع سابقه في المخرج من جنوبي قرطبة ليصل إلى استجه ومن استجة يتجه إلى الجنوب الغربي حتى يصل إلى كورة مورو[6] ومسافته 25 ميلًا (مرحلة) فيصبح طول الطريق من قرطبة إلى مورور ستون ميلًا[7]. ثم من مورور ينقسم الطريق إلى قسمين: قسم يتجه إلى شذونة في الجنوب الغربي ومسافته

(1) Al-Idrisi، Los Caminos DeAl-Andalus end el sigl oxii، P: 49.

(2) انظر: الفصل الخامس، الموانىء.

(3) انظر: الفصل الخامس، العلاقات التجارية.

(4) الاصطخري: المسالك والممالك، ص 38.

(5) ابن حوق: صورة الأرض، ص 111.

(6) مورور: تقع إلى الجنوب الغربي من استجة وتتصل أعمالها بكورة شذونة الواقعة إلى الشرق منها. وهي كورة واسعة كثيرة الزيتون والفواكه وقاعدتها كانت مدينة قلب، وبينها وبين قرطبة ستون ميلاً. (انظر: ابن غالب فرحة الأنفس، ص 293، الحميري، الروض المعطار، ص 564).

(7) ابن غالب: المصدر نفسه، ص 293.

يومين (50 ميلاً) ومنها إلى الجزيرة الخضراء[1]. والقسم الثاني يتجه من مورور إلى جبل طارق على المضيق مسافة 3 أيام (75 ميلاً) [2].

لقد أصبحت الطرق التي أقامها المسلمون بين مناطق الأندلس أكثر استخداماً – في أغلبها – من الطرق الرومانية القديمة – التي أحيى المسلمون بعضاً منها-وذلك لسهولة عبور تلك الطرق، حيث حرص المسلمون على اختيار المواقع الأكثر سهولة ويسراً، والأقصر مسافة. مثال ذلك الطريق الذي يربط بين مدينتي بلنسبة وطرطوشة، حيث كانا يرتبطان بطريق روماني قديم يصل طوله إلى 150 ميلاً [3]. عُرف بصعوبة عبوره نظراً لكثرة العوائق التي تعترض طريق المسافرين عليه[4]. فاستحدث المسلمون طريقاً آخر لربط المدينتين ببعضهما، وكان الطريق الجديد محاذياً للساحل، مما جعله أكثر يسراً وسهولة من الطريق السابق، وأصبح أكثر حيوية من سابقه، بل أمتد حتى وصل إلى برشلونة شمالاً. مما أكسب الطريق الجديد قوة وحركة[5].

وكذلك كان يربط بين مدينتي بجانة والمرية طريقان أحدهما عن طريق العقبة وطوله ستة أميال، ونظراً لكونه يجتاز منطقة وعرة، ويضطر المسافرون عليه إلى صعود العقبة المشار إليها، مما يجعل نقل السلع والبضائع أمراً صعباً. لذا أوجد طريق آخر أقل مسافة من سابقه، وأيسر[6]، ويظهر أنه كان يسير بمحاذاة الساحل حتى يصل بين المدينتين.

ويلاحظ أن كثيراً من الطرق الرئيسة – التي سبق الحديث عنها – مثل طريق سرقسطة -لاردة وطريق قطربة سمورة[7]، وطريق قرطبة لبلة المفضي إلى أقضى الغرب[8]. –وغيرها -لم ترد في أدلة الرحالة الرومان القدماء، مما يدل على أنها من إنشاء المسلمين[9].

---

(1) الاصطخري: المسالك والممالك، ص 38.

(2) الاصطخري: المصدر نفلسه، ص 38.

(3) Imamuddin: The Economic History. P. 260.

(4) Felix: Los caminosde Cordoba. (Al-Andalus. Vol: 32) P: 40.

(5) الإدريسي: نزهة المشتاق، جـ2، ص 734.

(6) العذري: ترصيع الأخبار، ص 86.

(7) الاصطخري: المسالك والممالك، ص 38.

(8) الاصطخري: المصدر نفسه، ص 38.

(9) Revista de Grandada. (1919). PP: 125-126.

نقلاً عن: Imamuddin: The Economic History PP. 265-269.

وكما أن قرطبة – عاصمة الأندلس – كانت منطلقاً لعدد كبير من الطرق التجارية التي ربطتها بمعظم مناطق الأندلس، كذلك أصبحت بعض المدن الأندلسية الكبرى والتي تعتبر عواصم للأقاليم الكور – التي تقع بها منطلقاً أيضاً لعدد من الطرق التجارية التي تربطها ببقية الكور المجاورة لها، أو بمدن الكور القريبة منها .

فمدينة بلنسبة عاصمة إقليم بلنسبة، الذي سُمي باسمها[1]، والتي كانت تعد قاعدة شرق الأندلس، وأعظم مدائنه[2]، تنطلق منها أربع طرق رئيسة تربطها بما جاورها من مدن كورة بنسبة، وكبريات المدن المجاورة لها في الكور الأخرى وهي على النحو التالي:

الطريق الأول: ويخرج من الباب الشرقي في سور المدينة، والذي يعرف بباب القنطرة[3] ويعبر منه "الرفاق إلى طليطلة وسرقسطة وطرطوشة وما هنالك"[4] وهذا الطريق يربط كورة بلنسبة بالأقاليم الشمالية والشمالية الغربية. وهو طريق تجاري مهم نظراً لأهمية المدن التي يصل إليها.

الطريق الثاني: ويخرج من السور الغربي للمدينة، من بابي بيطالة والقيسارية، ويخرج منهما التجار بتجاراتهم إلى مناطق غربي وجنوبي الأندلس حيث يصل الطريق إلى مدن دانية وشاطبة والجزيرة (جزيرة شقر) [5] وما والاها. وهذا الطريق لا يقل عن سابقة أهمية لربط مدينة بلنسبة بالموانىء الواقعة إلى الجنوب منها، مما يسهل عملية التبادل التجاري بينها وبين الموانىء الجنوبية، وبينها وبين المناطق الداخلية الغربية عنها.

وكذلك مدينة سرقسطة – قاعدة الثغر الأعلى – والتي كانت موضعاً لتجمع عدد كبير من الطرق التي ربطتها بالأقاليم المحيطة بها. ونقل عبر هذه الطرق كثير من منتجات تلك الكور والمدن والقرى إلى أسواق سرقسطة والعكس[6].

أما مدينة طليطلة – قاعدة الثغر الأوسط – فقد اعتبرها الإدريسي[7]، مركزاً لجميع بلاد الأندلس، وذلك لتوسط موقعها بين مختلف مناطق الأندلس، إذ كانت المسافة بينها وبين

(1) العذري: ترصيع الأخبار، ص 17.
(2) السيد عبدالعزيز سالم: في تاريخ وحضارة الإسلام في الأندلس، ص 89.
(3) العذري: ترصيع الأخبار، ص 18.
(4) العذري: المصدر نفسه، ص 18.
(5) العذري، المصدر نفسه، ص 18، ابن غالب "فرح الأنفس" ص 285.
(6) مجهول: ذكر بلاد الأندلس، ص 70-71. ابن غالب: المصدر نفسه، ص 287-288.
(7) نزهة المشتاق، جـ2، ص 536.

قرطبة إلى الجنوب منها تسع مراحل (225 ميل)، والمسافة بينها وبين مدينة لشبونة الميناء التجاري في غرب الأندلس – على المحيط الأطلسي – تسع مراحل أيضاً، ونفسه المسافة – تسع مراحل – بينها وبين مدينة شنت ياقب في أقصى الشمال الغربي – جليقية -كما أن بينها وبين بلنسبة في الشرق تسع مراحل، وبينها وبين المرية في الجنوب الشرقي على البحر المتوسط تسع مراحل أيضاً[1].

ويتبين من ذلك أهمية موقع هذه المدينة، وقوة الطرق التي كانت تربطها بمختلف مناطق الأندلس، والتي كانت تعتبر في مجملها رافداً هاماً للحركة التجارية بالمدينة التي قامت بها حركة تجارية قوية حتى وصفها ابن غالب[2] بقوله: "وهي من أجل المدن قدراً.. ولم تزل موئلاً وملجأ ومقصداً للخلق يقصدونها من كل الجهات فتعود عليهم بالرفق".

ووصفها كل من الاصطخري[3] والحموي[4] والزهري[5] بأنها من أعظم وأجمل مدن الأندلس.

كل هذه الطرق المذكورة أعلاه، كان لها فروع كثيرة ثانوية، فصل الجغرافيون المسلمون الحديث عنها مثل ابن حوقل، والعذري، وابن غالب، والإدريسي، أثناء وصفهم للمدن الأندلسية، والطرق الرابطة بينها، وحاولوا – خاصة الإدريسي -أن يتتبعوا تلك الطرقات بأقسامها وتفريعاتها، وأطوالها، وما أقيم عيلها من نزل ومحلات وخانات، مما استفاض ذكره لديهم، ومما رسم صورة شبه مكتملة عن الدروب في الأندلس الإسلامية.

(1) الإدريسي: نزهة المشتاق، جـ2، ص 536.(وذكر ابن سعيد (المغرب، جـ2، ص8) أن المسافات بينها وبين هذه المدن سبعة أيام) وهذه المسافات المتساوية بين طليطلة ومعظم المدن الأندلسية الكبرى والهامة تدل على أهمية موقع هذه المدينة، وأنها كانت الأنسب لاتخاذها عاصمة للدولة الإسلامية، بدلاً من قرطبة التي تقع في الجزء الجنوبي من الأندلس، مما جعل المسافة بينها وبين مدن شمال وشمال شرق الأندلس -وكذا الشمال الغربي – طويلة جداً، وذلك كان له أثره الواضح في كثرة الثورات التي قامت ضد الحكم الإسلامي في هذه البلاد، بدءاً بعصر الولاة ثم العصر الأموي وما تلاه، وهو يفسر أيضاً، ضعف السلطة المركزية وعجزها عن إخماد معظم الثورات في تلك الجهات. أو القضاء التام عليها، كما يفسر تعرض الجيوش التي كانت تخرجها الحكومة المركزية في قرطبة لمحارية الخارجين عليها في الشمال -للنكبات والهزائم، حيث كانت الجيوش تقطع مسافات طويلة حتى تصل إلى مواقع الثورات، فضلاً عن أنها تسلك طرقاً صعبة العبور، تختلف كثيراً عن الطرق التي يسلكها المسافرون من تجار وغيرهم وذلك طمعاً في التخفي، وحرصاً على عنصر المباغتة للعدو مما يرهق تلك الجيوش كثيراً. (انظر: ابن حيان: المقتبس (ش) ص 117، البكر: الحياة الاقتصادية، ص 130.

(2) فرحة الأنفس، ص 288.

(3) المسالك والممالك، ص 36.

(4) معجم البلدان، جـ4، ص40.

(5) كتاب الجغرافية، ص 83.

وإلى جانب الطرق البرية الرئيسة التي سبق الحديث عن بعض منها، والطرق الفرعية التي أفاضت المصادر في ذكرها. أقيمت عدد من القناطر على متون الأنهار لربط المدن الأندلسية ببعضها، ولربطها بالأرياف والقرى فضلاً عن ربط أجزاء المدينة الواحدة التي تقسمها الأنهار إلى شقين.

وقد اهتم الأمويون بتلك الجسور والقناطر، حيث قاموا باصلاح القديم منها: كقنطرة قرطبة الكبرى التي كانت تربط بين المدينة وأجزائها الجنوبية كربض شقندة ومنية نصر ونحوها، وعن طريقها ارتبطت قرطبة بالمناطق الجنوبية والجنوبية الشرقية بدءاً من اشبيلية وشلب في الجنوب الغربي ووصولاً إلى المرية وبجانة في الجنوب الشرقي ومن هناك إلى بلنسية في الشرق[(1)].

كما وجد على نهر قرطبة قنطرة أخرى أقامها المنصور بن أبي عامر في عام 378هـ / 988م[(2)].

وأقيمت على نهر شنيل قنطرة أخرى لربط أستجة بما جاورها من القرى والأرياف، وساهم ذلك في التطور الاقتصادي للمدينة، وتدفقت الامدادات إليها عبر هذه القنطرة من البلدان المجاورة لها[(3)]. كما أقيمت على نفس النهر قنطرة أخرى لخدمة مدينة غرناطة[(4)]. وأقيم عدد من القناطر على نهر حذرة لخدمة غرناطة أيضاً.

وعلى نهر التاجة أقيمة عدد من القناطر – ورمَّت القديمة منها لخدمة مدن طليطلة وطلبيرة وما جاورهما[(5)]. وكانت قنطرة طليطلة تمثل شرياناً رئيساً للحركة التجارية بالمدينة يدل على ذلك أن الخليفة عبدالرحمن الناصر حينما ثار عليها أهل طليطلة خرج لقتالهم في سنة 320هـ فرض على المدينة حصاراً عاماً وشدد على قنطرة طليطلة هذه، ثم اضطر إلى هدمها لمنع وصول أي إمدادات، أو دخول أي ميرة إليهم وكان من نتائج ذلك أن اشتد الحصار عليهم حتى منعهم من: "الطاف المعيشة التي طال ما أجهدهم عدمها، ومنعهم الحصار منها"[(6)] وحين تم تسليم المدينة للخليفة قام باعادة بناء تلك القنطرة.

(1) العذري: ترصيع الأخبار، ص 122. مجهول: ذكر بلاد الأندلس، ص31. وراجع عن الأهمية التجارية لتلك القنطرة الفصل الثاني من البحث.

(2) ابن عذاري: البيان المغرب، جـ2، ص 288.

(3) Imamuddin: The Economic Histori, P: 262.

(4) العمري: مسالك الأبصار، ص 156.

(5) انظر: عن هذه القناطر الفصل الثاني (موقف الدولة من التجارة).

(6) ابن حيان: المقتبس (ش) ص 318.

واستفادت – أيضاً – مدن بلنسبة وسرقسطة ولاردة وغيرها من القناطر التي كانت تقوم على متون الأنهار التي تقع عليها تلك المدن[1].

لقد يسرت هذه القناطر والجسور أمر السفر والتنقل من مكان إلى آخر في البلد الواحد، وبين المدن والقرى والأرياف، كما سهلت سبل الحصول على المنتجات التي لم تكن متوفرة محلياً، وسهلت عميات نقل السلع والبضائع بين المدن الأندلسية[2].

كما أسهم يسر وسهولة عبور بعض هذه الطرق في سرعة نقل المنتجات والسلع بين الأقاليم والمدن المختلفة مما قلل من إمكانية تعرضها للفساد والتلف.

ونتيجة لاهتمام الدولة الأموية بأمن هذه الطرق وحراستها حيث كان بالأندلس عسساً يطوفون بالدروب ليلاً، "ويعرفون بالداربين"[3] وحيث أقيمت نقاط الحراسة على مختلف الطرق، فسهل أمر الحركة التجارية الداخلة، وأمن التجار المتنقلون على هذه الطرقات بين المدن والقرى والأرياف، مما شجع الحركة التجارية[4].

وعلى جوانب هذه الطرق أقيمت النزل والفنادق والمحلات التي كان ينزل بها التجار المسافرون للراحة، والتزود بما قد يحتاجون إليه من لوازم السفر، كما يقضون – غالباً -الليل في تلك النزل، ويسيرون بالنهار[5].

وكانت أديرة النصارى الواقعة على الطرق التجارية أو القريبة منها تفتح أبوابها للمسافرين من مسلمين وغيرهم لقضاء لياليهم بها[6]. وهي بذلك تحقق مكاسب لذاتها حيث تستطيع أن تحصل على ما تحتاج إليه من سلع ولوازم كالبخور الذي يستخدمه أولئك القساوسة والرهبان للأديرة[7] إلى جانب ما يحتاجون إليه من الأطعمة ونحوها.

ورغم أن هذه الطريق البرية مثلت عامل ربط قوي بين المدن الأندلسية وقامت عليها حركة تجارية نشطة – في أغلب الأوقات – إلا أن اجتياز معظم هذه الطرق لم يكن يتم في كل

---

(1) العذري: ترصيع الأخبار، ص 18، ابن غالب: فرحة الأنفس، ص 287.

(2) Imamuddin: The Economic History, P: 262-263.

(3) المقري: نفح الطيب، جـ1، ص 207.

(4) السيد عبدالعزيز سالم: في تاريخ وحضارة الإسلام، ص 39.

(5) الإدريسي: نزهة المشتاق، جـ2، ص 566. Provençal: Esppana Musulmana, PP: 190-191.

(6) Provençal: Op. Cit., P 191.

(7) Fernadez: Espana Muslumana Califato, PP: 35-36.

الأوقات بيسر وسهولة، إذ كان بعض هذه الطرق تخترق سلاسل جبلية ومجاري مائية، يعاني منها المسافرون على هذه الطرق، مثال ذلك الطريق الرابط بين مدينتي قرطبة وطليطلة، والذي يخترق سلسلة جبال سيراموربنا -الشديدة الوعورة [1]- كما يخترق نهر وادي التاجة، ثم يصل إلى سلسلة جبال طليطلة ليخترقها قبل أن يصل إلى المدينة. وهذا ما جعل ذلك الطريق شديد التعرجات والانحرافات[2].

ولم يكن الطريق الذي يربط بين قرطبة والمناطق الشمالية الغربية والذي يصل إلى مدينة ليون أقل وعورة من السابق، حيث كان لا بد للمسافرين عبر هذا الطريق من اجتياز حوض نهر وادي يانة – وهو من أشد مناطق الأندلس وعورة[3]-ثم يأتي من خلفه مجرى وادي التاجة والذي لا يمكن عبوره إلا في أوقات محددة ومن أماكن معينة أيضاً (مخاضات). وإلى جانب مجاري هذه الأنهار كان الطريق يخترق عدداً من السلاسل الجبلية.

وإلى جانب هذا كانت تلك السلاسل الجبلية ملجأ للصوص وقطاع الطرق، خاصة في فترات الاضطرابات والثورات، مما عرض أمن تلك الطرق للخلل وقلل من عدد المسافرين عليها، واضطر المسافرون عبرها – من التجار خاصة – إلى السير في مجموعات مترابطة[4] للتمكن من الدفاع عن قوافلها عند مواجهة الأخطار.

ولقد حاولت الدولة الأموية تذليل العقبات والصعوبات التي تعترض دروب المسافرين عبر تلك الطرق، فأنشأت القناطر على متون الأنهار، ورتبت نقاط الحراسة لتأمين المسافرين عبر تلك الطرق[5].

كما سعت لايجاد طرق بديلة عن الطرق التي تعترضها الصعاب الشديدة، أو يؤدي هطول الأمطار وجريان السيول إلى انقطاعها وتوقفها حتى وإن كان الطرق البديلة أطول مسافة من السابقة، إلا أنها أكثر يسراً وسهولة، وأبعد عن الانقطاع[6].

---

(1) مجهول: ذكر بلاد الأندلس، ص 70، 71.

(2) Felix: Los caminisde Dordoba. (AL Andalus. Vol. 32). P. 41.

(3) Felix. Op.Cit.. 32. P: 37-38.

(4) البكري: المغرب في ذكر بلاد أفريقية والمغرب، ص 146.

(5) راجع الفصل الثاني (موقف الدولة من التجارة).

(6) مثال ذلك الطريق الروماني القديم الذي كان يربط بين سرقسطة ولاردة والذي يبلغ طوله 115 ميلًا (Imamud-din: The Economic Hisotry, P.257) وقد استعيض عنه في العصر الإسلامي بطريق آخر لربط المدينتين وهو أطول من سابقه إلا أنه أكثر سهولة ويسراً. انظر: الإدريسي: نزهة المشتاق، جـ2، ص 554).

وعلى أية حال فلقد قامت في الأندلس الأموية شبكة كبيرة من الطرق التجارية البرية ربطت بين معظم مدنه وأرياف الأندلس، ومثلت المدن الكبرى بدءاً بالعاصمة قرطبة، فعواصم الأقاليم الكبرى مثل بلنسية وطليطلة وسرقسطة والبيرة ونحوها مراكز لتجمع هذه الطرق، وانطلاقها، وحظيت المدن التي قامت على جوانب تلك الطرق بنهضة تجارية كبيرة، وصفها الجغرافيون والمؤرخون الذين تحدثوا عن تلك المدن[1].

ولا يمكننا – بأي حال – الاتيان على ذكر كل الطرق التي ربطت بين المدن الأندلسية، وإنما اكتفينا بذكر الطرق الرئيسة في الأندلس، وبعض الطرق الفرعية ذات الأهمية التجارية مما أعطى صورة عن المعابر البرية للتجارة الداخلية في الأندلس الأموية.

ب - الطرق النهرية:

إمتازت الأندلس بكثرة أنهارها، والتي ذكر بعض الجغرافيين أنها تبلغ أربعين نهراً[2]. يوجد معظمها في الجزء الغربي من الأندلس حيث تنطلق في منابعها من الجبال الواقعة في وسط هضبة المزيتا، ثم تتجه إلى المحيط الأطلسي. وكانت معظم المدن التجارية الكبرى تقع على ضفاف هذه الأنهار مثل قرطبة واشبيلية وطليطلة وسرقسطة وبلنسبة وغيرها، وقد كان بعض هذه الأنهار صالحاً للملاحة، فاستخدم كوسيلة ربط بين المدن الواقعة على ضفافه، وعبره نقلت كثير من السلع التجارية الداخلية.

وأول هذه الأنهار، نهر الوادي الكبير، والذي تقع عليه مدن تجارية من أهمها قرطبة واشبيلية. وحيث أن هذا النهر غزير المياه في معظم مجراه: "ساكن في جريه لين في انصبابه"[3]. قامت عليه حركة تجارية نشطة، حيث مثل وسيلة ربط هامة ورئيسة بين جزئي مدينة قرطبة – الشمالي والجنوبي – وأصبحت ضفتي الوادي مرسى للمدينة، ترسو بها السفن الناقلة للناس والتجارات بين جزئي المدينة، بل قامت على ضفتي هذا الوادي حركة تجارية قوية، وأصبحت الضفتين تمثلان مو اقعاً وأسواقاً لحركة البيع والشراء. وكثرت المراكب المعدة بها لنقل الناس والبضائع بين شقي المدينة[4]. وقد عبر ابن عبدون[5] عن أهمية تلك الضفتين بقوله: "فإن ذلك الموضع عين البلد، وموضع إخراج الفوائد، مما يخرجه التجار، ومأوى الغرباء، وموضع إصلاح السفن"..

---

(1) سوف يأتي الحديث عنها لاحقاً إن شاء الله تعالى.

(2) الزهري: كتاب الجغرافية، ص 80، مجهول: ذكر بلاد الأندلس، ص 11.

(3) ابن غالب، فرحة الأنفس، ص 295.

(4) ابن سهل: الإعلام بنوازل الأحكام، جـ2،ص 772-773.

(5) رسالة في القضاء والحسبة، ص 30.

ونظراً لأهمية ضفتي هذا النهر، وأنهما رافداً هاماً للتجارة بقرطبة حذر من أن يسمح لأحد من الرعية بالتملك على ضفتي الوادي. لما قد ينتج عن ذلك من إضرار بالحركة التجارية القائمة عليه، أو احتكار للمواقع، وتعطيل لمصلحتها فقال: "يجب للقاضي أن يحمي ذلك كل الحماية فإنه موضع مجتمع التجار والمسافرين وغيرهم، ويحد صاحب المواريث أن لا يبيع منه شبراً واحداً"[1].

ويشير ابن حيان[2] إلى قوة الحركة التجارية في نهر الوادي الكبير في عهد الأمير عبد الرحمن بن الحكم فيقول: "ونظر – أي الأمير – إلى النهر أمامه، والسفن تجري فيه صاعدة ونازلة" والعبارة توضح قوة حركة السفن التي تعبر مياه هذا النهر بين ضفتي المدينة وبينها وبين المدن الأخرى التي كان هذا النهر يربطها بقرطبة.

وهذا ما جعل الحموي[3] يشبهه بنهري دجلة والنيل ويقول عنه: إنه صالح للملاحة وحمل السفن الكبيرة المثقلة.

كما مثل هذا النهر – نهر الوادي الكبير – عامل ربط قوي بين مدينتي قرطبة واشبيلية، حيث كان طريق الوادي – النهر – أحد الطرق الثلاثة التي تربط بينهما. وقد فصّل الإدريسي[4]، الحديث عن محطات هذا الطريق فقال: "ومن شاء المسير إلى قرطبة أيضاً من اشبيلية ركب المراكب وسار صاعداً في النهر إلى أرجاء الزراده إلى عطف منزل أبان إلى قطنيانة إلى القليعة إلى لورة إلى حصن الجوف إلى شوشبيل إلى موقع نهر ملبال إلى حصن المدور إلى وادي الرمان إلى أرحاء ناصح إلى قرطبة". هذه المواقع التي أشار إليها الإدريسي –في النص– هي عبارة عن قرى ومنازل وحصول يصل إليها المسافرون ويريحون في البعض منها أثناء عبورهم النهر بين المدينتين.

ولم يقتصر الطريق النهري هذا على الوصول إلى اشبيلية بل يمتد من هناك حتى يصل إلى مفيض النهر في المحيط الأطلسي حيث يمتد من اشبيلية إلى القناطر التي تقع في نهاية هذا النهر من جهة المحيط مسافة ستون ميلاً[5].

(1) ابن عبدون: رسالة في القضاء والحسبة، ص 30.
(2) المقتبس (م) ص 159 -160.
(3) معجم البلدان، جـ1، ص 295.
(4) نزهة المشتاق، جـ2، ص 574.
(5) الإدريسي: المصدر نفسه، جـ2، ص 540.

ثم يمتد الطريق بمحاذاة ساحل المحيط الأطلسي حتى يصل إلى الجزيرة الخضراء في الركن الجنوبي الغربي للأندلس[1]. ويبلغ طول هذا الطريق من قرطبة إلى الجزيرة عن طريق النهر كما قدره العذري[2] مائة وأربعة وسبعون ميلًا . معنى ذلك أن هذا النهر قد مثل وسيلة هامة لربط قرطبة – العاصمة – بميناء الجزيرة الخضراء في الجنوب، وعبره نقلت البضائع والسلع الواردة إلى الأندلس من ميناء الجزيرة الخضراء. فوصلت إلى اشبيلية وقرطبة وغيرها من مدن غرب الأندلس المحاذية لهذا النهر[3].

وعلى جانبي هذا الطريق النهري أقيم عدد من المراسي، التي شهدت حركة حط وإقلاع، ومثلت محطات استراحة على الطريق للمسافرين من تجار وغيرهم[4].

وقد شهدت المدن الواقعة على جانبي هذا النهر في معظم فترات العصر الأموي حركة تجارية متطورة، أسهم نهر الوادي الكبير بدور رئيس فيها.

ورغم أن نهر التاجه كان من أشهر أنهار الأندلس وعورة[5]، إلا أن أجزاءه السفلى كانت صالحة للملاحة، حيث يربط بين مدينتي لشبونه وشنترين بطريق يبلغ طوله ثمانون ميلاً[6].

وكان نهر دويرة من الأنهار التي أسهمت بدور فاعل في الحركة التجارية في غرب الأندلس، وربط بين المدن الواقعة على ضفافه، وسهل عمليات الانتقال بينها سواءً في الحركة التجارية أو غيرها. وقد استخدم الحاجب المنصور بن أبي عامر مياه هذا النهر في نقل جنوده وعتاده للوصول إلى مدينة شنت ياقب في غزوته إليها عام 387هـ/997م[7].

وكان نهر بوغو – أحد فروع نهر الدويرة – يشق مدينة سمورة، وهو صالح للملاحظة "تدخله المراكب والشواني"[8] ولا شك أن مدينة سمورة قد أفادت من موقعها على ضفاف هذا النهر سواء في رفد الحركة التجارية الداخلية بها، أو ربطها بالمدن والمناطق القريبة منها، ومن ثم الوصول إلى المحيط الأطلسي.

---

(1) الإدريسي: المصدر نفسه، جـ2، ص 540.

(2) ترصيع الأخبار، ص 119.

(3) Provençal: Espana Muslumana, P: 193.

(4) الإدريسي: نزهة المشتاق، جـ2، ص 540.

(5) Felix: Lose Caminoos De Cordoba, (Al-Andalus, Vol, 32) P: 37-38.

(6) الإدريسي: المصدر نفسه، جـ2، ص 549.

(7) ابن الخطيب، أعمال الأعلام، جـ2، ص 67. ابن عذاري: المصدر نفسه، جـ2، ص 295.

(8) الإدريسي: المصدر نفسه، جـ2، ص 726-727.

وربط نهر لبلة بينها وبين البلدان المجاورة لها ومن أهمها شلطيش[1]، حيث كانت المراكب التجارية وغيرها تعبر هذا النهر لربط المدينتين[2].

ومن أنهار غربي الأندلس التي رفدت الحركة التجارية نهر شطوبر الذي تقع عليه مدينة قصر أبي دانس: "وهو نهر كبير تصعد فيه السفن والمراكب السفرية كثيراً"[3].

وفي شرقي الأندلس كان لنهر إبرة في منطقة الثغر الأعلى الذي ينبع من جبال البرتات ثم يتجه إلى البحر المتوسط حتى يصب قرب طرطوشة، وتقع عليه مدن سرقسطة ووشقه وتطيلة ويمتد في روافده إلى لاردة[4]، دور في الحركة التجارية في تلك المدن الواقعة عليه حيث قامت فيه حركة تجارية قوية، كان من آثارها تطور تلك المنطقة الواقعة على ضفتيه وقيام المدن بها حتى أصبح: "يتعاطى الناس عليه السرَّاج مسيرة مائة ميل. وكذلك يتعاطون السراج عليه من حصن أقليش إلى مدينة طرطوشة[5]. "وقد وصف الإدريسي[6] المدن الواقعة على هذا النهر بأنها مدن عامرة، ذات أسواق وتجارات مما يدل على أهمية هذا النهر.

ومن الأنهار التي استخدمت لنقل السلع التجارية نهر "شقر "[7] حيث كان ينقل عبرة خشب الصنوبر الذي ينتشر شجره في ضواحي قلصة[8] حيث يقطع من تلك المواقع ثم يحمل على مياه النهر إلى دانية وإلى بلنسية، حيث تصنع منه السفن الكبار، والمراكب الصغار. ويستخدم الباقي في الأبنية والديار[9].

ويظهر أن الأخشاب كانت تحدر أيضاً عبر أنهار أخرى في الأندلس غير هذا النهر، فقد أشار ابن حيان[10] إلى أن الخليفة عبدالرحمن الناصر بعث في عام 309هـ/921م أحد مندوبيه

---

(1) شلطيش: جزيرة طولها نحو الميل، وتحيط بها مياه المحيط الأطلسي من كل ناحية، وتقع المدينة منها في جهة الجنوب، وبينها وبين قادس مائة ميل وقد شهرت بصناعة الحديد. (انظر: الإدريسي، نزهة المشتاق، جـ2، ص 542، الحميري: الروض المعطار، ص 343-344).

(2) الإدريسي: المصدر نفسه، جـ1، ص 542.

(3) الإدريسي: المصدر نفسه، جـ2 ص 544.

(4) الإدريسي: المصدر نفسه، ص 554.

(5) الزهري: كتاب الجغرافية، ص 83.

(6) المصدر نفسه، جـ2، ص 554.

(7) الحميري: المصدر نفسه، ص 349.

(8) قلصة: حصن منيع يقع على بعد ثلاثة مراحل (75 ميل) إلى الشرق من كونكة في شرق الأندلس. الإدريسي: المصدر نفسه، جـ2، ص 560.

(9) الإدريسي: المصدر نفسه، جـ2، ص 560، الزهري: كتاب الجغرافية، ص 100.

(10) المقتبس (ش) ص 176.

– وهو العريف القلفاط – إلى والي جيان يستعجله "في حدر الخشب المستقطع لمبانيه.. معيناً على حدرها في النهر وقت مده"[(1)].

وحيث أن مدينة جيان قريبة من منابع نهر الوادي الكبير، بل تقع بعض أعمالها على نهر الوادي الكبير نفسه، كما أنه يوجد لها نهر يعرف باسم نهر بلون "وهو نهر كبير"[(2)]. فلا نستطيع الجزم على مياه أي النهرين كان يحدر الخشب. وإن كان الأقرب أنه كان يحدر عبر مياه نهر الوادي الكبير إلى قرطبة – كما يفهم من النص. ويؤيد هذا ما ذكره ابن غالب[(3)] حيث ذكر أن من أعمال كورة جيان مدينة ننتشكة[(4)] التي قال عنها: "وهي التي ينقل منها الخشب فيعم الأندلس"[(5)].

وكلما كثر عدد الأنهار التي تحيط بالمدن كلما قويت الحركة التجارية بها، فهذه مدينة سرقسطة التي "بنيت على خمسة أنهار منها النهر الأعظم نهر إبرة.. ونهر جلق.. سرقسطة التي "بنيت على خمسة أنهار منها النهر الأعظم نهر إبرة.. ونهر جلق.. ونهر شلون.. ونهر وربه المعروف ببلطش.. ونهر فنتش"[(6)].

مما زاد من أهمية موقع المدينة، ورفد الحركة التجارية بها حتى وصفت بأنها "أكثر البلاد بركة وأخصبها... مدينة زرع وضرع وفاكهة"[(7)].

وعلى ضفاف هذه الأنهار قام عدد من المراسي (الموانئ النهرية) التي أصبحت مواضع حط وإقلاع، ومراكز تجمع للتجار والمسافرين، مثل: اشبيلية والتي كانت ميناء نهرياً للتجارة العابرة لنهر الوادي الكبير، فضلاً عن كونها محطاً للتجارة القادمة من المحيط الصاعدة عبر مياه النهر[(8)]. ومثل مدن مرسية وطرطوشة وبلنسية والتي كانت تمثل موانئ نهرية وبحرية، حتى وصفت بأنها برية بحرية، جمعت خيري البر والبحر[(9)].

(1) ابن حيان: المقتبس (ش)، ص 176.
(2) الإدريسي: نزهة المشتاق، ص 568.
(3) فرحة الأنفس، ص 284.
(4) لقد أوردها ابن حيان باسم "تبنشكة" (المقبس (ش) ص 176). ولم أجد لها تعريفاً فيما اطلعت عليه.
(5) ابن غالب: المصدر نفسه، ص 284.
(6) العذري: ترصيع الأخبار، ص 22.
(7) مجهول: ذكر بلاد الأندلس، ص 71.
(8) أبو الفداء: تقويم البلدان، ص 175. البكري: المسالك والممالك جـ2، ص 904-905.
(9) الحموي: معجم البلدان، جـ1، ص 490 – ابن سعيد: كتاب الجغرافيا، ص 167-168.

ثانياً: وسائل النقل

أ - الوسائل البرية:

رغم وجود الأنهار في الأندلس وكثرتها، إلا أن الغالب على الأندلس الطبيعة الجبلية، مما جعل الطرق البرية أكثر استخداماً وشيوعاً. ومما جعل عمليات النقل عبر هذه الطرق البرية عملية مكلفة وصعبة[1].

وكانت الإبل والبغال والخيول هي أهم وسائل النقل البري بين المدن الأندلسية وإن كانت الخيول أقلها استخداماً في عمليات النقل التجاري. إذ كانت غالباً ما تستخدم في العمليات الجهادية والحروب. يدل على ذلك الاهتمام الشديد الذي أولاه حكام الدولة الأموية بها، فقد بلغ من اهتمامهم بها أن أفردوا لها وزارة خاصة بها عرفت باسم "خطة الخيل"[2] وعرف متوليها باسم "صاحب الخيل"[3] كما عرف باسم "صاحب الخيل والحشم"[4] وبلغ من اهتمام الدولة بها أن كانت لا تخرج إلا "في أكمل تعبئة، وأهذب ترتيب، وأثقف ضبط، وأبلغ حزم"[5].

وكُلف ولاة الأقاليم بالاهتمام بالخيول والاستكثار منها لدعم قوة الدولة أولاً، ثم لاستخدامها في عمليات النقل الحربي وغيره. فهذا والي كورة تدمير، يأخذ نفسه كل سنة بأن "يُخرج منها ألف فرس من كل لون من ألوان الخيل"[6]. وبلغ اهتمام المنصور بن أبي عامر بالخيل أنه حين يعود من غزواته: "لا يحل عن نفسه حتى يدعو صاحب الخيل، فيعلم ما فات منها وما عاش"[7] ثم بعد ذلك يتفقد مبانيه وقصوره ودوره، ويعلم عن طريق صاحب الأبنية ما تهدم منها وما سلم.

وفي تقديمه للخيل وتفقده لأحوالها قبل أي شيء آخر دليل كبير على مدى اهتمامه بها. ولا عجب فقد كانت تمثل العدة الحربية الرئيسة.

---

(1) Imamuddin: The Economic Hisotry, P: 282-283.

(2) ابن عذاري: البيان المغرب، جـ2، ص 158.

(3) ابن حيان: المقتبس (ح) ص 92. المقري: نفح الطيب، جـ2، ص 119. وكان من أشهر من تولى هذه الخطة زياد بن أفلح في عهد الخليفة الحكم المستنصر . انظر: (ابن حيان: المصدر نفسه) (ح) ص92.

(4) ابن حيان: المصدر نفسه، (ح)، ص 119.

(5) ابن حيان، المصدر نفسه، (ش) ص 163.

(6) العذري: ترصيع الأخبار، ص 2.

(7) المقري: المصدر نفسه، جـ2، ص 119.

وإلى جانب استخدامها في الجهاد والحروب لنقل الجنود والعدد، استخدمت – وإن كان على نطاق ضيق – في النقل بين المدن الأندلسية، كما استخدمت للتنزه والرحلات من قبل علية القوم والأثرياء[1]. وقد وصف المقري خيول الأندلس "بأنها ضخمة الأجسام"[2].

ورغم توفر الخيول في الأندلس بصورة كبيرة، فقد عمد الأمويون إلى استقدامها من بلاد المغرب (العدوة المغربية). "يقول ابن حيان: ووصل إلى قرطبة.. الخيل التي بعث بها صاحب عدوة القرويين من فاس وعدتها خمسة وثلاثون فرساً"[3] كان ذلك في عهد الحكم المستنصر.

ومما يدل أيضاً على أهمية الخيل كوسيلة للنقل عموماً أنه أصبح لها في الأندلس سوق نافقة، سواءً من قبل الدولة أو العامة، فقد بلغ "حاصل الابتياع من الخيل في أعم السنين [في عهد المنصور بن أبي عامر] ثمانية آلاف فرس"[4]. وهذا لمصلحة الدولة. فضلًا عن العامة.

وعلى أية حال فإن ذكر الخيول واستخدامها في النقل العام في الأندلس – غير الحملات وحركة الجيوش – كان قليل الورود في المصادر. ولعل ذلك يعود إلى أنها كانت تمثل الوسيلة الرئيسة في الحروب والمعارك الحربية – كما سبق القول –، الأمر الذي جعل أغلب الأندلسيين يحرصون على توفيرها وإعدادها لذلك الغرض، يفصح عن ذلك وصف المقري[5] لخيول الأندلس بأنها كانت: "حصون للقتال لحملها الدروع وثقال الأسلحة".

واستخدمت الجمال (الإبل) أيضاً – والتي دخلت إلى الأندلس على أيدي المسلمين[6]،في النقل على الطرق التجارية البرية بين المدن الأندلسية. وكانت الإبل عادة تستخدم في المسافات الطويلة، ولنقل الأحمال الثقيلة، وذلك لقدرتها على تحمل الصعاب[7]. وكانت تسير في قوافل مترابطة تصل إلى أكثر من ألف بعير[8].

(1) ابن بسام: الذخيرة، ق1، م2، ص 823.
(2) نفح الطيب، جـ1، ص 188.
(3) ابن حيان: المقتبس (ح) ص 148.
(4) ابن الخطيب: أعمال الأعلام، جـ2،ص 102.
(5) المصدر نفسه، جـ1،ص 188.
(6) المليجي: الحياة الاقتصادية في الأندلس، ص 44.
(7) حسين المسري: تجارة العراق في العصر العباسي، ص 184.
(8) البكري: المسالك والمسالك، جـ2، ص 833.

ورغم أن الإبل من وسائل النقل البرية الهامة إلا أن أعدادها في الأندلس كانت قليلة، ومما يدل على ذلك أن المقري[1] حينما عدَّ حيوانات الأندلس لم يذكر بينها الإبل.. لذا عمد الحكام الأمويون إلى استيراد الإبل من العدوة المغربية. فقد أشار ابن حيان[2] بأنه وصل إلى الخليفةالحكم المستنصر في عام 363هـ/973م "مائة وثلاثين جملاً" من بلاد المغرب.

وقد استخدمت الجمال لنقل البضائع ومواد البناء ونحوها فيما بين المدن الأندلسية، كما استخدمت في نقل السلع داخل الأسواق المزدحمة[3].

أما البغال فقد مثلت وسيلة النقل البرية الرئيسة بين المدن الأندلسية، وذلك يعود لأمور منها: كثرة أعدادها في الأندلس، إلى جانب قوة تحملها، وقدرتها على حمل الثقيل من الأحمال، كما يسهل عبور الطرق الملتوية، والوعرة بواسطتها. وقد قالت العرب: الإبل للحمل والزَّمل والبغال للأسفار والأثقال"[4].

لقد كانت البغال من أكثر الدواب توفراً في الأندلس فحينما بنى الخليفة عبدالرحمن الناصر مدينة الزهراء: "كان يخدم بها في كل يوم ألف وأربعمائة بغل، منها أربعمائة بغل زوامل السلطان المختصة به، وألف من ذات الأكرياء المعرضة للخدمة"[5]. وأشار ابن الخطيب[6] إلى أن المنصور بن أبي عامر حينما أراد الخروج للجهاد في بلاد النصارى بشمالي الأندلس" احتاج إلى الاستكثار من البغال، وأمر باحضار ما يصلح منها. وقعد لما قيد بين يديه منها، فابتاع في سبعة أيام متوالية.. ثلاثة آلاف رأس". وشراء هذا العدد الكبير من داخل أسواق الأندلس في خلال سبعة أيام يدل على مدى توفر وكثرة هذه الدواب في أسواق الأندلس، مما جعلها وسيلة النقل الرئيسة ومما جعل الطرق البرية تكتظ بتلك الدواب، بل تتزاحم حين نزولها على المياه بتلك الطرق[7].

(1) نفح الطيب، جـ1، ص 188.

(2) المقتبس (ح) ص 150 . وانظر "الواردات" في الفصل الخامس من هذا البحث.

(3) Imamuddin: The Ecnomic History, P: 283.

(4) الجاحظ: رسائل الجاحظ، جـ2، تحقيق: عبدالسلام هارون، ط1 (بيروت، دار الجيل 1411هـ /1991م، ص 220.

(5) ابن غالب: فرحة الأنفس، ص 300.

(6) الإعلام بنوازل الأحكام، ص 102.

(7) ابن سهل: المصدر نفسه، جـ1، ص 386.

كما أشار ابن حوقل[1] إلى توفرها في الأندلس وكثرتها بشكل كبير وملفت، حتى انتشرت في أيدي عامة الناس بيسر وسهولة فقال: "وقلَّ سوق بها يصير إليه أهله الا على الفارة من المراكب، ولا يعرف فيهم المهنة والمشي إلا أهل الصنائع والأراذل".

وقد وصف ابن حوقل [2] تلك البغال فقال: "وتختص [أي الأندلس] بالبغال الفُره وبها يتفاخرون، ويتكاثرون، ولهم منها نتاج ليس كمثله في معادن البغال المذكورة، وأصقاعها المشهورة.. لأنها تبدن.... وتنجب.".. كما وصفها المقري[3] فقال: "وبغال الأندلس فارهة".

وقد فضل ابن حقول -وهو التاجر الرحالة الذي طاف كثيراً من البلدان واطلع على ما يوجد بها من وسائل النقل ونحوها – فضَّل بغال الأندلس على كل البغال المشهورة الأخرى والتي كانت تنتج في أرمينية والران وباب الأبواب وتفليس وشروان[4].

وقد تنوعت المواقع التي تنتج فيها البغال في الأندلس، وكان من أكثرها جزيرة ميورقة والتي كانت "كثيرة الثمار، رخيصة الماشية لكثرة المراعي"[5].

حيث كانت أجود البغال تأتي إلى أسواق المدن الأندلسية من هذه الجزيرة. وقد أقيم لبيع البغال أسواق مخصصة داخل المدن[6]. وتفاوتت أسعارها، إذ بلغت الجيدة منها خمسمائة دينار[7]. وهو ثمن عالٍ جداً. ثم تتدنى الأسعار بعد ذلك إلى أن تصل إلى مائة دينار، "وما يبلغ المائة والمائتي دينار فأكثر من أن تحصى"[8].

وقد علل ابن حوقل[9] سبب علو أسعارها – خاصة النوع الجيد منها والتي بلغت خمسمائة دينار – فقال: "وليس ذلك لأنها أزيد على البغال الموصوفة بحسن السير وسرعة

---

(1) صورة الأرض، ص 109.

(2) صورة الأرض، ص 109.

(3) نفح الطيب، جـ1، ص 188.

(4) ابن حوقل: المصدر نفسه، ص 109. والمدن التي أشار إليها ابن حوقل أعلاه هي من مدن أرمينية وأذربيجان، وقد وصفها بانتاج " البغال ذات المركب من الفضة والذهب". انظر: (ابن حوقل: المصدر نفسه، ص298). وانظر عن تلك المدن "الاصطخري: المسالك والممالك، ص 108-110. الحموي: معجم البلدان، جـ1، ص 159-161، 303، 304، جـ2، ص 35.

(5) ابن حوقل: المصدر نفسه، ص 110.

(6) ابن الخطيب: أعمال الأعلام، ص 102.

(7) ابن حوقل: المصدر نفسه، ص 110.

(8) ابن حوقل: المصدر نفسه، ص 110.

(9) ابن حوقل: المصدر نفسه، ص 110.

المشي فقط، بل جمعت مع ذلك عظيم الخلق، وحسن الشيبة، إلى اختلاف الألوان الصافية، والشعور الدهنية المشرقة، والصحة على مر الأيام، مع الصبر على الكد والعسف".

فهذه الصفات من حسن السير وسرعة المشي، وحسن الخلق وجماله، وقوة التحمل والصبر، هي التي جعلت أسعارها مرتفعة، ومتفوقة على غيرها من البغال التي كانت تعرض في أسواق الأندلس، سواءً أكانت من انتاج الأندلس نفسها، أم كانت مجلوبة من خارجها. هي نفسها التي جعلت علية القوم والأثرياء يسارعون لاقتناء هذا النوع من البغال[1].

ويفهم من كلام ابن حوقل السابق أن البغال ذات الأسعار العالية -500 دينار -كانت تستخدم كمطايا لعلية القوم والأثرياء للتنقل والتنزه عليها. بينما كانت البغال الأخرى ذات الأثمان الأقل – من 100 إلى 200 دينار – هي التي تستخدم في عمليات النقل. إذ كانت أقل سعراً في شرائها، وأقل تكلفة حين استئجارها[2]. فقد ذكر المقري[3] أنه كان يخدم في مدينة الزهراء حين إنشائها "كل يوم ألف وأربعمائة بغل، وقيل أكثر، منها أربعمائة من زوامل الناصر لدين الله". أما بقية تلك البغال فقد كانت من البغال التي تمتلكها العامة والمعدة للكراء والخدمة. وقد كانت أسعار تأجيرها رخيصة يدل على ذلك السعر الذي ذكره المقري لتلك البغال التي كانت تعمل في بناء الزاهرة عن طريق الأجر الشهري حيث قال: " ومن دواب الأكرية الراتبة للخدمة ألف بغل، لكل بغل منها ثلاثة مثاقيل (دينار) في الشهر، يجب لها في الشهر ثلاثة آلاف مثقال"[4].

أي أنه يكون أجر البغل في اليوم الواحد يساوي (0.10) من الدينار، أي ما يساوي درهماً واحداً تقريباً في اليوم الواحد[5].

ولم يبين المصدر الذي ذكر مقدار أجرة هذه البغال، هل كان ذلك السعر خاص بالبغل فقط، أي أنه كان يتم استئجار هذه البغال، وتكليف عمال الدولة بالقيام عليها وتحميلها. مما يجعل ذلك الأجر المشار إليه خاص بالبغل فقط، أم أن هذا الأجر الشهري كان

(1) ابن حوقل: صورة الأرض، ص 110.

(2) Imamuddin. The Economic History. P. 284.
De Lara: Historia de Espana. P. 257.

(3) نفح الطيب، جـ2، ص 104.

(4) المقري: المصدر نفسه، جـ2، ص 104.

(5) انظر أدناه (العملة).

يشمل البغل والبغال، أي أنه كان صاحب البغل هو المكلف بالقيام على الإشراف على بغله ومرافقته وتحميله – وهذا ما يغلب على الظن – ومعنى هذا أن الأجر الشهري لهؤلاء البغالين وحيواناتهم كان ضئيلاً جداً.

وكانت عمليات استئجار تلك البغال المعدة للكراء تتم من قبل الدولة أحياناً في أوقات قيام الحملات العسكرية، حيث تعمد الدولة إلى استئجار بعض الدواب لحمل الجنود والعتاد من بلد إلى بلد ومن موقع إلى موقع[1] وإن كانت المصادر لم تبين مقدار الأجر الذي كان يدفع لتلك الدواب مقابل تلك الخدمات.

وقد أشار ابن سهل[2] إلى أن الأغلب في الحمولة أنها تكون بمقدار سبعة أقفزه لكل بغل. وكان لا بد قبل قيام عملية النقل، وقبل تمكين المستأجر من الاستفادة من الدواب من إبرام عقد يبين فيه كل الأمور المتعلقة بعملية النقل. وقد أورد كل من الفهري[3] وابن القاسم[4] وابن سلمون[5] صفة وصيغة تلك العقود ففي كراء الدابة المعينة – مثلًا – يكتب العقد بالصورة التالية: "أكترى فلان من فلان بغله الذي من صفته كذا وكذا ليحمل عليه كذا من موضع كذا إلى موضع كذا، أو فرسه ليركب عليه ويسافر عليه من بلد كذا إلى موضع كذا على طريق كذا بكراء مبلغه كذا قبضه وأبرأ منه أو يندفع لأمد كذا. وقد وقف عليه ورآه وصار بيده على الوجه المذكور وعلى السنة في ذلك وشهد عليهما بذلك في كذا"[6].

ويفهم من صورة العقد المبينة أعلاه ما يلي:

أولاً: أنه يجب في العقد توضيح أوصاف الراحلة التي سوف يتم استئجارها، بصفاتها كاملة هذا إذا كان العقد على التعيين، أما إن كان على التضمين فلا يستلزم – فيما يبدو -ذكر أوصاف الراحلة أو الناقلة[7] كي لا يتم التلاعب والتغيير بين الدواب. من الجيدة إلى الضعيفة

(1) ابن الخطيب، أعمال الأعلام، ص 100-101.

(2) الإعلام بنوازل الأحكام، جـ1، ص 386.

(3) السفر الثاني من الوثائق والمسالك المجموعة (مخطوط)، مدريد، مدرسة الدراسات العربية (معهد ميجل آسين برقم 11، ص 88ب -89أ .

(4) المقصود المحمود في تلخيص العقود (مخطوط)، مدريد، مدرسة الدراسات العربية "معهد ميجل آسين" برقم 5)، ص 53ب.

(5) العقد المنتظم للحكام، جـ2، ص 2.

(6) ابن سلمون: المصدر نفسه، ص 2.

(7) المواق: التاج والإكليل لمختصر خليل، ط2، (بيروت: دار الفكر 1398هـ/1978م) مطبوع مع مواهب الجليل)، ص 425-426.

الحطاب: مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، ط2، (بيروت، دار الفكر 1398هـ /1978م)، ص425-426.

التسولي: البهجة في شرح التحفة، جـ2، ط3 (بيروت: دار المعرفة 1397هـ/1977م)، ص176.

مثلاً. أو من نوع إلى نوع آخر ونحو ذلك. كما يجب على المكتري التأكد من سلامة الدابة وأنها صالحة للنقل قبل تسلمها. فإن ظهر في الدابة عيوب، فإن ثبت أنها بها من قبل إبرام العقد وجب على المكري تغيير الدابة بدابة صالحة للحمل، وإن كانت العيوب ظهرت بعد تسلم الناقل للدابة وبعد الحمل عليها، لم يلزم المكري تغيير الدابة[1].

ثانياً: أنه يجب تحديد نوع الحمولة ومقدارها، وأن يلتزم المكتري بذلك ولا يتجاوزه أبداً، فإن تجاوزه وأدى ذلك إلى عطب الدابة مثلاً وجب إغرامه بها[2].

ثالثا: يبين نوع الإفادة من الدابة، وهل تم اكتراؤها لنقل بضائع مثلاً، أو للركوب والسفر عليها[3].

رابعاً: يجب تحديد مدة العقد من حين يبدأ إلى أن ينتهي، فإن زاد المستأجر للدابة على مدة العقد المبينة فإن الخيار لصاحب الدابة في أخذ الكراء فيما زاد من مدة، أو أخذ "قيمتها يوم تعدى بحبسها، إلا أن يكون حبسها شيئاً يسيراً فليس له إلا الكرا"[4].

خامساً: تحديد المواقع التي تتم عملية النقل بينها – من موضع كذا إلى موضع كذا -بحيث تكون واضحة وبينة، فلا يتعداها المكتري، كما تحدد الطريق التي يسلكها، وأماكن المبيت التي ينزل بها، ومقدار المبيت ليلة أو ليلتين أو غيرها[5].

فإذا ما حدث في الطريق التي يتم عبورها فساد أو خلل لأي سبب كهطول أمطار غزيرة، أو فيضان نهر أو نحو ذلك، مما لا يمكن الاقدام عليه وتجاوزه، ولا يرجى زوال ذلك الفساد في القريب "انفسخ الكراء في المضمونة والمعينة"[6].

ولعل في هذا تطمين لصاحب الدابة حول يسر وسهولة الطريق التي سوف تسلكها دابته، كما أنه بإمكانه متابعة دابته أو السؤال عنها والاطمئنان على أن المكتري لم يجاوز العقد المبرم بينهما .

(1) ابن سهل، الإعلام بنوازل الأحكام، جـ1، ص 417-418.
(2) ابن سهل: المصدر نفسه، جـ1، ص386. ابن عبدون: رسالة في القضاء والحسبة، ص 41.
(3) الفهري: السفر الثاني من الوثائق والمسائل، ص 88أ.
(4) ابن سلمون: العقد المنظم، جـ2، ص 3.
(5) ابن سهل: المصدر نفسه، جـ1، ص 418. ابن القاسم: المقصد المحمود، ص 53أ.
(6) ابن سلمون: العقد المنظم للحكام، جـ2، ص 3.

سادساً: يتم في العقد تحديد مقدار الكراء الذي تم الاتفاق عليه لتلك الدابة، وكيفية الدفع، فقد يكون الدفع مقدماً لكامل المبلغ، وقد يكون مؤجلاً إلى حين إيصال الحمولة[1]. وقد رأى ابن سلمون[2] أن التأجيل إنما يكون في العقود التي تكون على التعيين أما عقود الضمان فلا يكون التأجيل فيها إلا إن كان لمدة ليلة واحدة فقط.

سابعاً: إذا كان العقد على الضمان وجب على المكري تعويض دابة مكان دابة إذا تعطلت الدابة الأولى لأي سبب، أثناء عملية النقل، فإن كان العقد على التعيين لم يجب عليه تغيير الدابة العاطبة[3].

وإلى جانب الجمال والخيول والبغال والحمير (الدواب) تم استخدام وسائل نقل أخرى لنقل الأحمال عبر الطريق البرية ومنها العربات الكبيرة التي كانت تجرها الدواب وإن كان استخدام هذه الوسيلة لم يكن شائعاً في العصر الأموي، وقد أشار المقري[4] إلى أنه تم إستخدام عربات كبيرة لسحب أحواض الرخام التي نصبت للسقيا على أبواب جامع قرطبة. وكانت تلك الأحواض قد قطعت من مقاطع الرخام بمقطع المنستير بسفح جبل قرطبة، ثم صنعت عربات كبيرة "اتخذت من ضخام خشب البلوط، على فلك موثقة بالحديد المثقف، محفوفة بوثاق الحبال".

ثم حشد لجر تلك العربات بعد تحميل الأحواض عليها "سبعون دابة من أشد الدواب"[5] فوصلت إلى موضعها بالمسجد بعد اثني عشر يوماً[6].

ولقد كان استخدام هذه العربات في النقل يقتضي القيام بعمليات كبيرة لتوسيع وتحسين وتسهيل الطرق التي تسير عليها، وبما أن معظم الطرق البرية في الأندلس كانت لا تخلو من ضيق وعقبات. فإن استخدام مثل هذه العربات كان مكلفاً، وغير ذي جدوى، أما فيما تلى العصر الإسلامي فقد انتشر استخدام هذه العربات، ولكن في مواقع محددة[7].

(1) عياض: مذاهب الحكام، ص 252.
(2) المصدر نفسه: جـ2، ص 2.
(3) ابن سلمون: المصدر نفسه، جـ2، ص 2-3.
(4) نفح الطيب، جـ2، ص 93-94.
(5) المقري: المصدر نفسه، جـ2، ص 94.
(6) المقري: المصدر نفسه، جـ2، ص 94.
(7) Imamuddin: The Economic History. P. 287-288.

وقد كانت عمليات النقل الداخلية عبر الطرق البرية تخضع للإشراف والمتابعة من قبل المحتسب وأعوانه، الذين كانوا يقومون بمراقبة أحمال الدواب، كي لا تظلم ويحمل عليها أكثر من طاقتها، ويتم معاقبة من وجد مخالفاً لنظم النقل على تلك الدواب[1].

ب) وسائل النقل النهرية:

نتيجة لما حبا الله به الأندلس من كثرة مجاري المياه، وتعدد الأنهار، فقد مثلت تلك المجاري المائية وسيلة ربط مهمة بين عدد كبير من مدن وقرى وحصون الأندلس الواقعة على ضفاف تلك الأنهار، والقريبة من مجاري تلك المياه – كما سبق بيانه -[2].

وكانت الاستفادة من تلك المجاري المائية تتم باحدى طريقتين، إما بواسطة استخدام مياه تلك الأنهار مباشرة في نقل بعض السلع من منطقة إلى أخرى، بحيث تحد تلك السلع من مكان انتاجها إلى موقع تصنيعها وتسويقها عبر مياه النهر. كما كان يحدث في أنهار الوادي الكبير[3] وشقر [4]، وبلون الواقع بالقرب من جيان[5].

ولا شك أن استخدام مجاري تلك الأنهار لحدر بعض السلع عبرها كان يتطلب أموراً منها:

1 - غزارة مياه النهر، وقوة جريانها بحيث تستطيع حمل تلك السلع إلى المواقع المراد إيصالها إليه. فالأنهار القليلة المياه أو البطيئة الجري لا تصلح لذلك.

2 - قابلية السلع المنقولة بهذه الوسيلة للمياه، وعدم تضررها من مخالطته، ولذلك كانت الأخشاب – خاصة خشب الصنوبر -هي أشهر السلع المنقولة بتلك الوسيلة[6].

أما الطريقة الثانية التي تم بها الاستفادة من مياه تلك الأنهار فهي عن طريق استخدام المراكب النهرية المعدة لاجتياز مياه تلك الأنهار، فقد أشار ابن حيان[7] إلى أن السفن كانت "تجري صاعدة ونازلة" عبر مياه نهر الوادي الكبير فما بين مدينتي قرطبة واشبيلية. وذكر

(1) ابن عبدون: رسالة في القضاء والحسبة، ص 41.
-ابن عبدالرؤوف: في آداب الحسبة والمحتسب، ص 111.
(2) انظر: أعلاه: الطرق النهرية.
(3) ابن حيان: المقتبس (ش) ص 176.
(4) الزهري: كتاب الجغرافية، ص 100، الإدريسي: نزهة المشتاق، جـ2، ص 560.
(5) ابن غالب: فرحة الأنفس، ص 284. الإدريسي: المصدر نفسه، ص 568.
(6) الزهري: كتاب الجغرافيا، ص 98، الإدريسي: نزهة المشتاق، جـ2، ص 560.
(7) المقتبس (م) ص 159.

ابن عبدون[1] إلى أن ضفتي نهر الوادي الكبير في مدينة اشبيلية كانت "مرسى المدينة للسفن" التجارية القادمة من موانئ غرب الأندلس وغيرها.

وكما هو الحال في استخدام وسائل النقل البرية كان يتم أيضاً قبل استخدام وسائل النقل النهرية كتابة عقود أو وثائق للإيجار بين صاحب القارب -أو الوسيلة النهرية أياً كانت – وبين صاحب السلع المنقولة، ويكون عقد كراء السفن على التعيين أو على التضمين حسبما ينص عليه عقد الإيجار، فإن كان العقد مبهماً حمل على الضمان[2].

وكان يبين في العقد نوع السفينة والآلات التي بها، وعدد النواتية الذين يتولون تسيير السفينة، ونوع البضاعة المحمولة ومقدارها. ووجهتها والطريق الذي تسلكه، كما يبين فيه مقدار الأجرة المتفق عليها. ووقت قبضها إن كان مؤجلاً. وإن كان القبض حالاً فيبين أيضاً[3].

ويبين في العقد أيضاً وقت سفر السفينة، ولا يحد لوصولها مدة معينة[4]. وذلك لأنها تعمل بواسطة الرياح، وتسير حسب اتجاهها المواتي لوجهة السفينة، فيكون العقد على البلاغ، أي بلوغ البضاعة المنقولة إلى مقصدها[5].

وكان يجب على البحارة اتخاذ كل اللوازم الضرورية لانفاذ العقد، وإيصال البضاعة المنقولة إلى صاحبها، من مثل تجهيزات السفينة الخاصة بها من أقلع وصواري وبحارة ونحو ذلك، واختيار الطرق المناسبة، والبعيدة عن المخاطر[6]. وتأمين المسافرين معهم بما يحتاجون إليه من الطعام والشراب. وأماكن الراحة والنوم ونحوها[7].

وكانت القوارب[8] من وسائل النقل الرئيسة المستخدمة لنقل الناس والبضائع في نهر الوادي الكبير كما ذكر ذلك الزهري[9]، وكانت في الغالب تستخدم إلى جانب السفن الكبيرة التي تسير مياه هذه الأنهار ولا تستطيع الوصول إلى بعض المراسي لضحالة المياه، فتفرغ حمولتها في تلك القوارب التي تنقلها بدورها إلى المراسي[10].

(1) رسالة في القضاء والحسبة، ص 30.
(2) ابن سلمون: العقد المنظم للحكام، جـ2، ص 4.
(3) الفهري: السفر الثاني من الوثائق والمسائل، ص 89أ – 89ب، ص90أ . ابن القاسم: المقصد المحمود، ص53ب، 54 أ.
(4) الفهري: المصدر نفسه: ص89أ.
(5) ابن سلمون: المصدر نفسه، ص5.
(6) الفهري: المصدر نفسه: ص89أ.
(7) ابن القاسم: المصدر نفسه، ص 55أ.
(8) القارب: هو السفينة الصغيرة كما قاله ابن سيده: المخصص، جـ3، ص26.
(9) كتاب الجغرافية، ص 88.
(10) التخيلي: السفن الإسلامية على حروف المعجم، ط2، (القاهرة: دار المعارف، 1979م)، ص59.

وكانت المراكب الداخلة إلى نهر الوادي الكبير أو الخارجة منه إلى المحيط الأطلسي تهتدي إلى الطريق بواسطة المنارة المنصوبة في جزيرة قادس[1] والمعروفة باسم "صنم قادس"[2] حيث قال الزهري "[3] وكان للمسلمين في هذه المنارة دليل يدخلون به في البحر الأعظم ويخرجون به".

وفي نهر بوغو استخدمت المراكب والشواني[4] لنقل المسافرين والبضائع عبر مياه هذا النهر[5] وكذلك الحال في كل الأنهار التي كانت صالحة للملاحة – مما سبق الحديث عنه أعلاه - .

ثالثاً: الأسواق

يرد الحديث عن الأسواق في المصادر الإسلامية بشكل مقتضب، ويكتفى معظم الكتاب عند الحديث عن أغلب المدن الأندلسية – باستثناء المدن الكبرى -بالإشارة إلى وجود الأسواق بها [6]. وربما أردف البعض منهم هذه الإشارة بوصف مقتضب لتلك الأسواق بأنها كانت "واسعة ومرتبة"[7] أو "عامرة"[8]

أو "جملية الترتيب"[9] أو أنها "سوق مشهودة"[10] ونحو ذلك مما يوحي بوجود حركة تجارية نشطة بتلك الأسواق، وهذا ما دعا أحد الباحثين الغربيين[11] إلى وصفه المؤلفين المسلمين بأنهم وإن أدركوا أهمية التجارة، وعاشوا على اقتصاد السوق، إلا أنهم قد تجاهلوا أهمية آلية السوق.

أما بالنسبة للقرى والأرياف فإن حديث المصادر عن أسواقها لا يأتي إلا من خلال، إشارات عابرة، قد لا ترسم صورة – واضحة – عن الحركة التجارية في تلك الأرياف والقرى،

(1) قادس: جزيرة تقع في حلق وادي اشبيلية على البحر المحيط، وفي شرقيها يقع نهر ودي لكه. وطولها اثنا عشر ميلاً. وبها مزارع كثيرة وريع ومواشي. (انظر: مجهول ذكر بلاد الأندلس، ص65-66. الحميري: الروض المعطار، ص 448-449.

(2) الإدريسي: نزهة المشتاق، جـ1، ص17، مجهول: ذكر بلاد الأندلس، ص 66.

(3) المصدر نفسه، ص 91.

(4) الشواني: انظر عنها: التجيلي: المرجع السابق، ص 83-84.

(5) الإدريسي: المصدر نفسه، جـ2، ص726.

(6) الإدريسي: نزهة المشتاق، جـ2، ص 539، 541، 550 ..إلخ.

(7) الحميري: الروض، ص 349-612-616.

(8) مجهول: ذكر بلاد الأندلس، ص 53.

(9) الإدريسي: المصدر نفسه، جـ2، ص 541.

(10) الإدريسي: المصدر نفسه، جـ2، ص 551.

(11) Chalmeta: el "Senor del Zoco" en espana; (Mardid, 1973) P:87.

وإن كانت بعض المصادر لم تخل من ورود بعض الإشارات التي لا تخلو من فائدة حول عملية التبادل التجاري بين الأرياف والمدن [1]. كما سيأتي تفصيله لاحقاً إن شاء الله.

ويبدو أن قصر المسافات الفاصلة بين المدن الأندلسية، وبينها وبين القرى والأرياف، وازدهار الحركة التجارية في المدن، وازدحام الأسواق بها، كانت من الأسباب الرئيسة في جعل قاطني الأرياف يحملون معظم منتجاتهم إلى أسواق المدن مباشرة، مما حدَّ من قوة الحركة التجارية – أو على الأقل – ما جعل المصادر تعرض عن تفصيل الحديث عن الأسواق القائمة في خارج المدن، إلا في مواضع قليلة. وهو ما جعل أغلب المدن الأندلسية تضطلع بدور هام كسوق تجاري رئيس للاقليم الذي تقع فيه[2].

أما عن مسمى السوق فقد تنسب السوق إلى الموقع الذي تقام فيه، مثل سوق السرادق في قرطبة، وكان مقام في فحص السرادق الواقع في الطرف الشرقي لقرطبة وهو السوق الذي أحرقه الثوار المؤيدون لهشام بن سليمان[3] في عام 400هـ/1009م[4]، ومثل سوق بلاط مغيث في قرطبة[5] أيضاً.

وقد تنسب إلى السلعة التي تباع فيها فهناك سوق العطر[6]، أو "سوق العطارين"[7] وهناك سوق الخشابين[8]، وهناك (حوانيت) المشاطين والخراطين[9] وسوق الكتب بقرطبة[10]. وهكذا.

وقد يقيم بعض الأثرياء حوانيت خاصة بهم تمثل أسواقاً داخل المدن فتنسب إليهم مثل "حوانيت بني قتيبة" في قرطبة[11]. وحوانيت الريحاني التي تقع في غربي قرطبة[12] وقد

(1) ابن غالب: فرحة الأنفس، ص289،ـ 291.
العذري: ترصيع الأخبار، ص 56، 90-91.
الحميري: الروض المعطار، ص 394.

(2) Provençal: Espana Musulmana, P: 177.

(3) ابن حيان: المقتبس (ح) ص 28. ابن عذاري: البيان المغرب، جـ3، ص 80.

(4) المركشي: المعجب، ص 64-65.

(5) Balbas: Torres Balbas: Plazas, Zocos Y Tindas De Las (induades Hispana Muslumanas (Rievista Al-Andalus, Vol., 12-Madrid, 1947), P: 447.

(6) الإدريسي: نزهة المشتاق، جـ2، ص 561، الحميري، الروض المعطار، ص 512.

(7) الفهري: السفر الثاني من الوثائق والمسائل، ص 75أ.

(8) ابن عذاري: المصدر نفسه، جـ3، ص 57.

(9) ابن حيان: المقتبس (ش)، ص 12.

(10) المقري: نفح الطيب، جـ2، ص 12. وراجع تفصيل هذه المسميات وغيرها أدناه "السلع التجارية".

(11) الخشني: قضاة قرطبة، ص 127.

(12) المقري: المصدر نفسه، جـ2، ص 14.

سمي الربض بأكمله بنفس المسمى " ربض حوانيت الريحاني"[1].

ولقد تنوعت الأسواق في الأندلس ما بين دائمة (يومية) أو أسبوعية تقام في يوم معين خلال الأسبوع، أو موسمية تعقد في مواسم محددة، ثم ترفع إلى موسم آخر.. وهكذا. فضلاً عن الأسواق الطارئة التي كانت تعقد نتيجة ظروف حادثة طارئة مثل الأسواق التي كانت تقام عقب الحروب لبيع الغنائم التي تم الحصول عليها من أيدي الأعداء[2]. ومثل الأسواق التي كانت تنشأ أثناء الحصار الذي قد يفرض على بعض المدن، ويضطر المحاصر إلى إقامة سوق في قبالة المدينة أو الحصن المحاصر لتأمين جنده أولاً، ثم لاغراء أهل البلد المحاصر إلى التسليم[3].

ومن خلال ما توفر بين أيدينا من معلومات حول الأسواق في الأندلس يمكن أن نقسم تلك الأسواق إلى ثلاثة أقسام رئيسة حسب قوتها وزمن انعقادها:

1- أسواق المدن وهي الأسواق الدائمة الانعقاد أو اليومية.

2- أسواق القرى والأرياف، وهي في غالبها أسواق اسبوعية وإن لم تخل من أسواق دائمة خاصة القرى الكبيرة.

3- الأسواق الموسمية أو أسواق المناسبات. وهي التي تقام خلال موسم محدد في العام، أو تقام بسبب مناسبة معينة.

أ - أسواق المدن "الأسواق الدائمة" :

ويمكن أن يطلق عليها "الأسواق اليومية" وهي أسواق كانت تعقد في المدن بشكل مستمر على مدار الأسبوع، نتيجة لقوة الحركة التجارية، وكثرة الوارد والصادر من السلع إلى جانب كثرة السكان بها. وقد تنوعت هذه الأسواق أيضاً، حيث عرف السوق، والسويقة، والرحبة، والقيسارية والفندق أو الخان.

فالسوق هو الموضع الرئيس للتسوق في المدينة، وهو يختلف في مظهره وتنظيمه عن بقية الأنواع المذكورة أعلاه. فهو أكثرها اتساعاً، وأكثرها حوانيتاً، كما أن الحوانيت القائمة به

(1) المقري: المصدر نفسه، جـ2، ص 14.

(2) الحميري: المصدر نفسه، ص 202.

(3) ابن حيان: المصدر نفسه، (ش)، ص 360.

تتميز – أيضاً – بالاتساع والتنظيم[1]. وهو يشكل العنصر الأساسي في الحركة الاقتصادية[2].

وفي التخطيط الإسلامي للمدينة – غالباً – ما كان يقام السوق في وسط المدينة إلى جوار المسجد الجامع، ودار الإمارة[3]. وأصبحت المنطقة المحيطة بالجامع تمثل الحي التجاري في المدينة والذي يعد أكثر الأحياء انتعاشاً، ومنه تنطلق الطرق من وإلى أبواب المدينة المختلفة[4]. وتمشياً مع ذلك فقد كانت الأسواق الرئيسة في المدن الأندلسية تحتل في الغالب وسط المدينة. فالسوق العظمى[5] في قرطبة كانت تحتل مكاناً مهمًا في قلب المدينة على جانب المحجة العظمى التي تخترق المدينة وتمر ما بين الجامع الكبير ودار الإمارة[6].

وفي طليطلة كانت تقام بالقرب من الجامع سوق مشهورة[7]. وفي مدينة لورقة كانت السوق قائمة في وسط المدينة[8]. وفي مدينة سرقسطة امتدت السوق بالقرب من الجامع[9]. وكانت أسواق الجزيرة الخضراء تمتد من الجامع إلى شاطىء البحر[10]. وفي غرناطة كانت دكاكين الشهود والعطارين تحف بالجامع[11].

---

(1) المليجي: الحياة الاقتصادية في الأندلس، ص 126.

(2) Christine Mazzoli: Viles d›al Andalus, (Presses universitaires de Rennes)P :75.

(3) محمد الحماد: التخطيط العمراني لمدن الأندلس، (بحث مقدم ضمن أعمال ندوة الأندلس قرون من التقلبات والعطاءات)، ص 11.

- Christine Mazzoli: Op. cit., P. 76.

(4) Fernodez: Espana Musulmama Califato, PP. 28 -29.

(5) ابن حيان: المقتبس (ح) ص 66.

وهذه السوق العظمى في قرطبة هي التي كانت تقع في جوار دار الإمارة وليست السوق الكبرى التي تقع عند باب العطارين في غرب المدينة. كما ذكر السيد عبدالعزيز سالم (قرطبة حاضرة الخلافة ص206) والدليل على ذلك قول ابن حيان "ففي يوم الأحد لعشر بقين منه [أي من شهر المحرم] نظر الوزير صاحب المدينة بقرطبة جعفر بن عثمان مع صاحب الشرطة والسوق أحمد بن نصر فيما عهد به الخليفة الحكم المستنصر بالله من تنقيل دار البرد التي بغربي قصر قرطبة، وفي صدر سوقها العظمى إلى دار الزوامل التي بالمصارة ". فالنص صريح بأن موقع السوق العظمى بقرطبة كانت إلى جوار دار الإمارة وليست تلك السوق التي تقع عند باب العطارين في غربي المدينة (المقتبس(ح) ص66).

(6) ابن حوقل: صورة الأرض، ص 108.

(7) السيد عبدالعزيز سالم: في تاريخ وحضارة الإسلام في الأندلس، ص58.

(8) الإدريسي: نزهة المشتاق جـ2، ص 561.

(9) مجهول: ذكر بلاد الأندلس، ص 70.

(10) الحميري: الروض المعطار، ص 223.

(11) القلقشندي: صبح الأعشى جـ2، ص 214.

وليس معنى هذا أن الأسواق في المدن قد انحصرت في ذلك الموقع، لا بل إن الأسواق قد تقام في أكثر من موضع من المدينة على حسب اتساع المدينة وكبرها، وكلما زاد اتساع المدينة، وكثر العمران بها، كلما كثرت الأسواق، وزاد انتشارها في المدن. كما قد تقام داخل الأحياء، أو في الميادين الكبرى (الرحاب) أو عند أبواب المدينة أو خارج الأسوار[1].

وقد تميزت الأسواق – الكبرى – في داخل المدن بما يمكن أن يسمى نظام التخصيص، حيث حرص أهل كل حرفة أو مهنة على التجمع في موضع محدد من السوق. وهذا أمر لم تنفرد به المدن الأندلسية بل كان معروفاً لدى العرب منذ وقت مبكر[2].

وعلى ذلك فقد وزعت السوق الكبرى في داخل المدن الأندلسية حسب السلع المعروضة بها. وأطلق على تلك المواضع داخل السوق أسماء السلع المعروضة. فهناك موضع للمشاطين (حوانيت المشاطين) [3]، وحوانيت الخراطين[4]. وهناك حوانيت البزازين[5]، وحوانيت الصوافين[6]. وحوانيت الحرارين[7]. وهكذا.

كما وجدت في داخل المدن أسواق متخصصة في تسوق وبيع سلع محددة دون غيرها، فهناك سوق للعطارين[8]، وسوق للحدادين[9]، وسوق للخيل[10]. وسوق للخشابين[11]، وسوق للدواب[12]، وسوق البزازين[13]، وهم بائعوا الملابس وكان يطلق على مواقعهم أيضاً مسمى

(1) Balbas; Plaza. Zocos. (Al: Andalus) P: 446.

(2) محمد بن حبيب: المحبر تصحيح: إيلزه ليختن (بيروت، دار الآفاق الجديدة، د.ت)، ص 263-268، عرفان محمد، أسواق العرب، (بيروت، دار الشورى، 1979م)، ص 48-49.

(3) ابن حيان: المقتبس (ش) ص 142. والمشاطون هم بائعوا الأمشاط (انظر: ابن منظور: لسان العرب، جـ7، ص402، 403).

(4) ابن حيان: المقتبس (ش) ص 142. والخراط هو من يخرط الحديد والخشب (انظر: إبراهيم أنيس ورفقاه، المعجم الوسيط، ص228).

(5) ابن حيان: المصدر نفسه (ح)ص 66 – عياض: ترتيب المدارك، جـ4،ص 635.

(6) ابن حيان: المصدر نفسه (ش) ص 383.

(7) ابن حيان: المصدر نفسه (ش) ص 383.

(8) المقري: نفح الطيب، جـ2، ص 14.

(9) ابن حيان: المصدر نفسه (ش) ص 444.

(10) ابن سعيد: المغرب جـ2، ص 181.

(11) ابن عذارى: البيان المغرب، جـ2، ص 106.

(12) ابن حيان: المصدر نفسه (ح) ص 66.

(13) ابن حيان: المصدر نفسه (ح) ص 66.

(الرهادرة) [1] أو سوق الرهادرة. وهو مرادف لمسمى البزازين[2].

وقد أشار الإدريسي[3] إلى وجود هذا السوق بنفس المسمى (الرهادرة) في مدينة لورقه فقال "وفي الربض السوق والرهادرة وسوق العطر" كما ذكره الحميري[4] في نفس المدينة.

وقد كان لهذا التخصص في الأسواق عدد من المزايا التي يحققها هذا التخصيص – وإن لم يخل من بعض العيوب – فمن المزايا:

- حفظ وقت مرتاد الأسواق، حيث يتجه مباشرة إلى الموضع الذي يعلم أن سلعته التي يريدها تعرض فيه، دون كبير عناء، أو إضاعة وقت.
- حصول المتسوق على السلعة التي يريدها حسب اختياره، وبسعر السوق الذي لا يكون فيه زيادة أو مبالغة في سعر السلعة[5].
- سهولة تصريف البضائع (السلع) وزيادة الأرباح بالنسبة للباعة، ولذا قال الشيزري[6] وهو يتحدث عن مهام المحتسب: "ويجعل لأهل كل صنعة منهم سوقاً يختص بهم.. فإن ذلك لقصادهم أرفق، ولصنائعهم أنفق".
- سهولة كشف الغش التجاري، ومعرفة الغشاشين من الباعة، حيث تعرض أصناف السلعة الواحدة في موقع واحد فيتمكن المستهلك من معرفة الجيد من الرديء منها دون أن يتعرض – غالباً – لاستغلال الباعة عدم قدرته على تمييز الجيد من غيره من السلع أو بيع الرديئة في موقع الجيدة ونحو ذلك.

(1) الإدريسي: نزهة المشتاق، جـ2، ص 561، الحميري: الروض المعطار، ص 512.
ابن الصغير: أخبار الأئمة الرستميين، تحقيق: محمد ناصر وإبراهيم بحاز (بيروت، دار الغرب 1406هـ / 1968م)، ص97، ص117.
(2) المقدسي: أحسن التقاسيم، ص 30.
(3) نزهة المشتاق، جـ2، ص 561.
(4) الروض المعطار، ص 512. وهذا خلاف لما ذكره محمد زيتون من أن المقصود بالرهادرة "التجار المسافرون من أجل الإتجار، أي التجار الأجانب عن البلد، ويسمى بهم بعض الأسواق مثل سوق الرهادرة". (محمد محمد زيتون: القيروان ودورها في الحضارة الإسلامية، ط1 (القاهرة، دار المنار، 1048هـ/1988م)، ص 162).
(5) Provençal: Espana, Musulmana, P: 178
-Imamuddin: The Economic Hisotry, P: 30.
(6) نهاية الرتبة، ص 11.

- سهولة إحكام نظام الرقابة التجارية على أصحاب الصنعة الواحدة – سواءً من قبل العريف أو المحتسب أو من يقوم مقامهما – وضبط الأسعار، وتأديب المخالفين[1].

- التكافل الاجتماعي والتعاون، الذي قد يقوم بين تجار وباعة السلعة الواحدة، حيث يمكنهم الاجتماع في موقع واحد من الاطلاع على أحوال بعضهم البعض ومعرفتها. ومن ثم تقديم المساعدة والمعونة إلى المحتاج منهم.

وقد كان يحدث مثل هذا في بعض الأسواق فقد كان بعض تجار السلعة الواحدة يخرجون من السوق في يوم محدد ويغلقون حوانيتهم، ويفرغون السوق لشخص واحد منهم[2]. وذلك لمساعدته نتيجة ظروف معينة يمر بها وعند حاجته إلى الزواج مثلًا. وهذا وإن ألحق بعض الضرر بالمستهلك، إلا أنه يكون مردوده على البائع جيداً. ولولا اجتماع تجار وباعة السلعة الواحدة في موضع واحد لما أمكنهم ذلك.

- يضاف إلى ما سبق تسهيل أمر تنظيم الجبايات التي تفرض على تلك السلع[3].

أما العيب الرئيس الذي قد ينتج من خلال هذا التخصيص، فهو ارتفاع الأسعار نتيجة للتفاهم المتبادل الذي قد يحصل بين تجار السلعة الواحدة[4]. إذ يصبح اجتماعهم في موقع واحد مما يسهل عليهم الالتقاء الدائم، والتفاهم والتشاور في مثل ذلك بيسر وسهولة، حتى مع وجود الرقيب من المحتسبين وغيرهم.

ومعظم هذه الأسواق كانت تقع في داخل المدن إلا ما كان يتأذى السكان منها بسبب ما قد يصدر منها من روائح كريهة أو نحو ذلك، فقد كان تقام في أطراف المدن عند الأبواب، أو ربما خارج أسوار المدن، مثال ذلك سوق الدواب في قرطبة، فقد أمر الحكم المستنصر في عام 361هـ/971م بنقل سوق الزوامل (دار الزوامل) [5] من داخل مدينة قرطبة إلى "قرب المحبس

(1) انظر: أدناه "نظم السوق" .

(2) يحيى بن عمر: أحكام السوق، ص 71-72.

(3) Christine Mazzoli: Viles d'al – Andalus, P: 75.

(4) Provençal, Espana Musulmana, P: 308.

(5) الزوامل: جمع زامله (إبراهيم أنيس ورفقاه: المعجم الوسيط، ص401). والزاملة: الدابة التي يحمل عليها من الإبل وغيرها. (ابن منظور: لسان العرب، جـ11، ص 310).

عند قصر الناعورة"[1] أي في الجزء الغربي من المدينة وخارج السور[2]. وفي طليطلة كانت سوق الدواب تقام خارج أسوار المدينة[3].

بينما امتدت حوانيت القصابين وأوضام الجزارين في قرطبة على ضفة نهر الوادي الكبير[4]، كي تكون بالقرب من مجرى النهر، نتيجة لما يحتاجون إليه من المياه بشكل دائم.

أما تخطيط الحوانيت فقد جرت العادة أن تبنى الحوانيت في داخل الأسواق على مساحة ضيقة، وتكون قليلة الإرتفاع، ويحتل البائع مكاناً ثابتاً في منتصف الحانوت، كما تظل فتحات الحوانيت بمظلة مائلة من الخشب أو الحصير تحمي البائع من حرارة الشمس، وتمنع وصول المطر إلى السلع المعروضة[5]. وكانت الحوانيت في الغالب تقام على شكل دور واحد فوق سطح الأرض[6] . وتنتظم حوانيت الشارع الواحد أو الزقاق في شكل صفين متقابلين على جانبي الشارع وربما سقف ما بين الحوانيت[7] فيصبح الشارع أو الزقاق يمثل سوقاً مغطاة. كما فعل الخليفة عبدالرحمن الناصر حينما بنى قيسارية التجار بقرطبة في عام 324هـ/935م ثم "جعل لها سقف الخشب المقرمد" [8]وهذا مما يسهم في حماية التجارات والمتاجرين في هذه الأسواق من الأمطار في الشتاء وحرارة الشمس في الصيف[9].

كما كان للحانوت باب واحدة تفتح على الشارع مباشرة وكانت تلك الأبواب تغلق في الليل بألواح متحركة تثبت بواسطة مزاليج محكمة[10].

وكانت معظم الحوانيت تضم إلى جانب الموضع المخصص لعرض السلع المتوفرة - والذي عادة يكون في مقدمة الحانوت-ما يشبه الورش الصناعية والتي تصنع بها بعض السلع المعروضة كالأواني ونحوها، بحيث يكتسب الحانوت صفة تجارية وصناعية في آن واحد[11].

---

(1) ابن حيان: المقتبس (ح) ص 66.

(2) السيد عبدالعزيز سالم، تاريخ المسلمين وآثارهم في الأندلس، ص 300.

(3) Provençal: Espanan Musulmana, P: 177.

(4) ابن حيان: المقتبس (ح) ص 145.

(5) كمال أبو مصطفى: تاريخ مدينة بلنسبة، (الاسكندرية، مركز الاسكندرية للكتاب، د.ت)ص231.

(6) Provençal, Op. Cit., P. 178.

(7) ابن فرحون: تبصرة الحكام، جـ2، ص 263.

(8) ابن حيان: المصدر نفسه (ش) ص 383.

(9) Balbas: Al Caicerias (Revista Al-Andalus, Vol, 14, Madid, 1949) P.448.

(10) Provençal: Op.Cit, P. 177.

(11) Balbas: Op. Cit: (Al-Andalus) 14 p. 463.

كما قد يعمد بعض الباعة إلى فصل الجزء العلوي من الحانوت – إن أمكن – لاستخدامه كمخزن للسلع الفائضة عن العرض[1].

وربما عمد بعض الحكام إلى إقامة حوانيت في الأسواق تعود ملكيتها إليهم ثم يؤجرونها من المستثمرين، وربما أجروا أرضاً ليقام عليها حوانيت في داخل الأسواق والمدن. فقد أفتى بعض قضاة الأندلس الأموية[2] بأنه: "لا يجوز بيع حوانيت الحصاة التي قاعتها للسلطان"[3]، و"لا يجوز بيع أنقاض الحوانيت التي تقام في أفنية السلطان"[4].

ومع تقدم الحركة التجارية في الأندلس انتشرت الأسواق في مواقع متعددة داخل المدينة الواحدة، وأصبح لكل حي أو ربض ما يكفيه من الأسواق والتجارات، وامتدت الحوانيت على جانبي الشوارع والأزقة في داخل الأحياء.

فهذه مدينة قرطبة مثلاً والتي كان بها مركزان تجاريان كبيران، أحدهما تمثله السوق العظمى الواقعة على الحجة العظمى بالقرب من الجامع ولذا قال عنها المقدسي[5]: "وأغلب الأسواق ودار السلطان في الربض"، والآخر يقع في غربي المدينة عند باب العطارين[6]. وإلى جانبهما كان لكل ربض من أرباض المدينة – والتي بلغت واحداً وعشرين ربضاً[7] - من الأسواق والتجارات "ما يقوم بأهله ولا يحتاجون إلى غيره"[8].

ولعل انتشار هذه الأسواق في أرباض المدينة وتطورها وقوتها هو ما دعا الإدريسي[9]. إلى أن يعدَّ مدينة قرطبة خمس مدن حيث قال عنها: "وهي في ذاتها مدن خمسة يتلو بعضها بعضاً بين المدينة والمدينة سور حاجز، وفي كل مدينة ما يكفيها من الأسواق والفنادق والحمامات وسائر الصناعات".

---

(1) Balbas: Al-Caicerias" (AL-Andalus) Vol. 14-p. 463.

(2) من أمثال الفقيه ابن زرب والفقيه ابن العطار (ت 399هـ).

(3) ابن سهل: الاعلام بنوازل الأحكام، جـ1، ص 364-365.

(4) ابن سهل: المصدر نفسه، جـ1، ص 365.

(5) المقدسي: أحسن التقاسيم، ص 233.

(6) ابن حزم: (رسائل ابن حزم) طوق الحمامة جـ1، ص 121.

(7) المقري: نفح الطيب، جـ2، ص 8.

(8) المقري: المصدر نفسه، جـ2، ص 8.

(9) نزهة المشتاق، جـ2، ص 575.

وقد أبدى ابن حوقل[1] حينما زار قرطبة في العصر الأموي – إعجابه – بما رأى من كثرة التجارات وترتيب الأسواق والتطور الذي تشهده، وكان مما قال عنها: "وليس بجميع المغرب لها شبيه، ولا بالجزيرة والشام ومخصر ما يدانيها في كثرة أهل وسعة رقعة وفسحة أسواق، ونظافة محال.. وكثرة حمامات وفنادق".

وبلغت قرطبة في عصر الخلافة الأموية درجة كبيرة من التطور والرقي وازدهرت بها التجارة ازدهاراً كبيراً، وانتشرت بها الحوانيت في كل موقع حتى بلغت حوانيتها في زمن الحاجب المنصور بن أبي عامر ثمانون ألف حانوت وأربعمائة وخمسة وخمسون حانوتاً كما يذكر المقري[2]. ولعل هذا التوسع التجاري وهو ما جعل المقدسي[3] يصفها بأنها: "مصر الأندلس" بينما قال عنها الحجاري[4] بأنها في الأندلس: "بمنزلة الرأس من الجسد" . كما قال عنها صاحب ذكر بلاد الأندلس[5]: "هي قاعدة الأندلس وقطبها وقطرها الأعظم". وقال نقلًا عن الرازي "هي أم المدائن، وسرة الأندلس[6]". وقال بعض من كتب عنها: "هي أعظم مدينة بالأندلس، وليس بجميع المغرب لها عندي شبيه في كثرة أهل، وسعة محل، وفسحة أسواق"[7].

وفي المدن المحدثة حظيت الأسواق باهتمام خاص عند تخطيطها وبنائها، ففي الزهراء أقام الخليفة عبدالرحمن الناصر الحوانيت، "وخط فيها الأسواق وابتنى الحمامات والخانات"[8] وحين إنشاء الحاجب المنصور مدينة الزاهرة أيضاً، أقام بها ما يكفيها من الأسواق[9]، "وكثرت فيها الأرزاق"[10] "وقامت بها الأسواق"[11].

وهكذا انتشرت الأسواق في معظم مدن وقرى الأندلس الكبيرة والصغيرة، فكان منها ما له أسواق كثيرة ومتنوعة، ومنها ما كان بها سوق واحدة، وهكذا. فقد أشار الإدريسي[12]، إلى

(1) صورة الأرض، ص 107.
(2) المصدر نفسه، جـ2، ص 81.
(3) أحسن التقاسيم، ص 233.
(4) نفح الطبيب، جـ2، ص 10، نقلًا عن الحجاري.
(5) مجهول: ص 30.
(6) مجهول: ذكر بلاد الأندلس، ص 31.
(7) المقري: المصدر نفسه، جـ2، ص 9.
(8) ابن حوقل: صورة الأرض، ص 107.
(9) ابن خاقان: مطمح الأنفس، ص 393.
(10) الحميري: الروض المعطار، ص 284.
(11) ابن عذاري: البيان المغرب، جـ2، ص 276.
(12) الإدريسي: نزهة المشتاق، جـ2، ص 541.

أنه يوجد باشبيلية أسواق متعددة حيث قال: "اشبيلية مدينة كبيرة، ذات أسوار حصينة وأسواق كثيرة، وبيع وشراء". وقال الحميري[1] عنها: إن لها "سوق عامرة، وخلق كثير، وأهلها مياسير". ووصف صاحب كتاب "ذكر بلاد الأندلس"[2]، أسواق اشبيلية بقوله: "وبها أسواق حسنة".

وقد كان المركز التجاري لاشبيلية والذي يحيط بالمسجد الجامع يضم عدداً من الأسواق ومنها: سوق الصباغين والخياطين، وسوق باعة الأثواب، وسوق القراقين والعطارين والزجاجين، والفخارين والنجارين والقصابين، وسوق الصاغة[3]، وهكذا. وبلغ من قوة الحركة التجارية باشبيلية أن انتشرت الأسواق في كل القرى المحيطة بها، وأصبحت: "كل قرية عامرة بالأسواق"[4].

أما مدينة طليطلة – قاعدة الثغر الأوسط – فقد شهرت أيضاً بكثرة أسواقها، والتي كان منها أسواق العطارين، والكمادين، والصرافين، والحصارين، واللجامين، وكانت هذه الأسواق تقوم في ربض الإفرنج والذي يمتد إلى الجنوب من المسجد الجامع للمدينة[5]. وفي الشمال الشرقي من المسجد الجامع كان يقع سوق الدواب الشهير في مدينة طليطلة[6]. والذي اكتسب شهرته بسبب كون مدينة طليطلة منطقة ثغرية تخرج منها الحملات دائماً للجهاد ضد النصارى، ولذا كثر عرض الدواب في تلك السوق حيث يستطيع المجاهدون الحصول على ما يحتاجونه من الدواب للخروج إلى الجهاد[7].

واشتهرت مدينة مالقه بأن "أسواقها عامرة، ومتاجرها دائرة"[8] وكانت مدينة يلبش[9] ذات "عمارة وأسواق وديار كثيرة"[10].

ومن المدن الكبرى التي اشتهرت بكثرة الأسواق مدينة بلنسبة إذ كان "بها أسواق وتجارات وحط وإقلاع"[11] وقد كان لوقوع هذه المدينة في وسط إقليم سهلي غزير الانتاج[12]،

(1) الحميري: الروض المعطار، السابق، ص 59.

(2) مجهول: ص 62.

(3) السيد عبدالعزيز سالم: في تاريخ وحضارة الإسلام، ص 119.

(4) المقري: نفح الطيب، جـ1، ص 154.

(5) السيد عبدالعزيز سالم: المرجع نفسه، ص 58.

(6) Provençal: Espana Musulmana, P: 177.

(7) السيد عبدالعزيز سالم: المرجع نفسه، ص 58.

(8) الإدريسي: نزهة المشتاق، جـ2، ص 565.

(9) يلبش: تقع على بعد اثنى عشر ميلًا إلى الغرب من بطليوس، على يمين الطريق الرابط بينها وبين شنترين، (انظر: الإدريسي: المصدر نفسه، جـ2، ص 550).

(10) الإدريسي: المصدر نفسه، جـ2، ص 550.

(11) الإدريسي: المصدر نفسه، جـ2، ص 556، الحميري: الروض المعطار، ص 97.

(12) ابن غالب: فرحة الأنفس، ص 285.

وقربها من مرفأ بحري شهد حركة تجارية نشطة للصادر والوارد أثر في دعم الحركة التجارية بالمدينة، وكثرة وصول التجار إليها من أماكن مختلفة[1]. كما كانت مدينة شريش[2] "ضخمة الأسواق"[3].

وكلما زادت السهول الزراعية، وكثرة مصادر المياه حول المدينة كلما قويت الحركة التجارية بها، وتعددت أسواقها، فمدينة مرسية كانت ذات: "أسواق عامرة، وهي راخية أكثر الدهر، رخيصة الفواكة كثيرة الشجر والأعناب، وأصناف الثمار"[4]. ويعود ذلك كما علله صاحب كتاب "ذكر بلاد الأندلس"[5] إلى إحاطة النهر (نهر مرسية) بها واستدارته حولها حيث "دار بسورها كما يدور السوار بالمعصم" كما نتج عنه كثرة الثمار والقمح والشعير، وأصبحت بذلك "كثيرة الخصب"[6].

وهذا مما ساهم في تعدد الأسواق بها. وبلغ من شهرة أسواقها أن قال العامة: "كما يتجهز الفارس من تلمسان، كذلك تتجهز العروس من مرسية"[7].كما شهرت مدن شلب[8]، وجيان[9]، وأريولة[10]، وليلة[11]، وبرجة[12]، واستجه[13]، ووشقة[14]، وطريانة[15]، بأسواقها المتعددة العامرة الحسنة الترتيب، وكثرة متاجراتها.

---

(1) كمال أبو مصطفى: تاريخ مدينة بلنسبة، ص 217.

(2) شريش: من مدن كورة شذونة، بينها وبين قلشاتة خمسة وعشرون ميلًا، وهي مدينة متوسط حصينة، كثرة الكروم والزيتون والتين (انظر: الحميري: الروض المعطار، ص 340).

(3) المقري: نفح الطيب، جـ1، ص 175.

(4) الحميري: المصدر نفسه، ص 539.

(5) مجهول: ص 75.

(6) مجهول: ذكر بلاد الأندلس، ص 75.

(7) ابن سعيد: المغرب، جـ2، ص 246.

(8) الإدريسي: نزهة المشتاق، جـ2، ص 543.

(9) الحميري: المصدر نفسه، ص 183. وقد أصبح من أمثال الأندلسيين قولهم: "يذكر البلدان ويسكن جيان" (نفسه ص 182) كناية عن طيب المدينة وكثرة أسواقها.

(10) الإدريسي: المصدر نفسه، جـ2، ص 558،

(11) الإدريسي: المصدر نفسه، جـ2،ـ ص 541.

(12) الإدريسي: المصدر نفسه، جـ2، ص 563، وهي من مدن إقليم بجانة وبينها وبين المرية مرحلة (25 ميل تقريباً). انظر: الإدريسي: المصدر نفسه، ص 563).

(13) الإدريسي: المصدر نفسه، جـ2، ص 572.

(14) الإدريسي: المصدر نفسه، جـ2، ص 733. وهي من مدن الثغر الأعلى وتقع إلى الشمال من سرقسطة على بعد خمسين ميلاً (انظر: الحميري: المصدر نفسه، ص 612).

(15) ابن سعيد: المغرب، جـ1، ص 293. وهي من مدن كورة اشبيلية، وتقع على نهر الوادي الكبير. (انظر: الحميري، المصدر نفسه، ص 392-393).

أما المدن ذوات السوق الواحدة فقد مثلتها غالباً المدن الصغيرة، وبعض القرى حيث أشار الإدريسي إلى عدد من المدن الأندلسية والقرى التي توجد لها سوق واحدة فقال مثلاً عن مدينة لقنت[1]: "مدينة صغيرة عامرة، وبها سوق"[2].

وقال عن مدينة شلطيش: "ولها سوق"[3]وكذلك كان لجزيرة شقر سوق عامرة[4].

ومن القرى ذات السوق العامرة، قرية فيسانة[5] "وهي قرية صغيرة، ذات سوق عامرة وخلق كثير"[6].

كما وجدت السوق الواحدة في الحصون ذات المناعة، والتحصين الشديدين مثل حصن بكيران[7] والذي كان له "سوق مشهودة"[8] ومثل حصني آشر [9]والقبذاق[10] واللذين كان لكل واحد منهما "سوق مشهودة"[11].

ويبدو أن هذه الحصون ذوات السوق الواحدة كانت حصوناً صغيرة المساحة، قليلة السكان. أما الحصون الكبيرة ذات الكثافة السكانية، والاتساع العمراني فقد كانت تقوم بها أسواق متعددة، فحصن قيشاطة[12] مثلًا قال عنه الإدريسي[13]: "وهو حصن كالمدينة، له

(1) لقنت: مدينة صغيرة عامرة، من مدن شرق الأندلس، وبينها وبين دانية سبعون ميلًا (انظر: الحميري: الروض المعطار، ص 511).
(2) الإدريسي: نزهة المشتاق، جـ2، ص 558.
(3) الإدريسي: المصدر نفسه، جـ2، ص 542.
(4) الحميري: المصدر نفسه، ص 349.
(5) فيسانة: هي قرية كبيرة عامرة، تقع على الطريق الرابط بين مدينتي الجزيرة الخضراء واشبيلية (انظر: الإدريسي، المصدر نفسه، جـ2، ص 541).
(6) الإدريسي: المصدر نفسه، جـ2، ص 541.
(7) وهو حصن منيع يقع إلى الغرب من مدينة شاطبة على بعد أربعين ميلًا منها . (انظر الإدريسي: المصدر نفسه، جـ2، ص 557).
(8) الإدريسي: المصدر نفسه، جـ2، ص 557.
(9) حصن آشر: يقع في كورة أرشذونة على بعد عشرين ميلًا إلى الشرق من مدينة أرشذونة وهو حصن حسن حصين كثير العمارة (انظر: الإدريسي: المصدر نفسه، جـ2، ص 571).
(10) حصن القبذاق: ويقع إلى الغرب من مدينة جيان على بعد مرحلة منها (25 ميل) (انظر: الإدريسي: المصدر نفسه، جـ2، ص 571).
(11) الإدريسي: المصدر نفسه، جـ2، ص 571.
(12) حصن قيشاطة: يقع في المنتصف بين مدينتي جيان ووادي آش ويفصله عن كل منهما مسافة خمسين ميلًا تقريباً (مرحلتان) وكذلك عن مدينة غرناطة (انظر: الإدريسي: نزهة المشتاق، جـ2، ص569).
(13) الإدريسي: المصدر نفسه، جـ2، ص 569.

أسواق وربض وحمام وفنادق" وتشبيهه بالمدينة يدل على كبره، ووجود عدد من الأسواق به يدل على قوة الحركة التجارية به. وقد استفاد هذا الحصن من موقعه الذي تحيط به الجبال ذوات الغابات المتنوعة، والتي يقطع منها الخشب الذي يسهم في تسوق سلع مهمة تصنع من هذه الأخشاب، مثل القصاع والمخابىء والأطباق[1].

وبوجود هذه السلع قامت بذلك الحصن الأسواق المتعددة والمتنوعة، وقدم إليه التجار من مختلف مناطق الأندلس فحملوا تلك السلع إلى بقية أسواق المدن الأندلسية، وأصبحت "مما يعم بلاد الأندلس، وأكثر بلاد المغرب"[2].

وهكذا يتبين لنا أنه لم تخل مدينة أندلسية من وجود الأسواق بها، حيث ورد في تلك المصادر مسميات كثيرة العدد من المواقع والميادين والشوارع نسبت إلى التجارات والسلع التي كانت تسوق بها، مثل شارع القصابين، وشارع الخياطين والوراقين[3].

كما أطلق على عدد من أبواب بعض المدن مسميات تدل على نوع السلع التي كانت تسوق بالقرب منها، سواءً أكانت تلك الأسواق في داخل المدينة، أم خارج أسوارها، مثل باب العطارين في قرطبة[4]، وباب الحديد بها أيضاً[5]، ومثل باب الصباغين في اشبيلية، وهم باعة أدوات الصباغة[6] . ومثل باب الوراق في بلنسية[7]، وباب المسك في مدينة بسطة. والذي كانت تباع العطور المتنوعة إلى جواره[8].

كل هذه المسميات وأمثالها مما ورد في المصادر أثناء الحديث عن المدن الأندلسية، تدل على مدى انتشار الأسواق في هذه المدن.

السويقة (السويقات): وبالإضافة إلى الأسواق الكبرى التي قامت في المدن، وجد ما عرف باسم "السويقة" والتي مثلت أسواقاً محلية صغيرة[9].

(1) الحميري: الروض المعطار، ص 488.
(2) الإدريسي: المصدر نفسه، جـ2، ص 569.
(3) ابن حيان: المقتبس (ش) ص 142، ابن عذارى: البيان المغرب، جـ3، ص 10.
(4) ابن بشكوال: الصلة، جـ2، ص 598.
(5) المقري: نفح الطيب، جـ2، ص 14.
(6) المقري: المصدر نفسه، جـ6، 27.
(7) العذرى: ترصيع الأخبار، ص 18.
(8) ابن الخطيب، مشاهدات لسان الدين، ص 32.
(9) الطاهري: دراسات ومباحث في تاريخ الأندلس. ط1(الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، 1993م)، ص83.

والسويقة تصغير مسمى السوق[1]. وقد رأى بعض الباحثين[2] أنها تختص بصغار التجار الذين يتاجرون في المنتجات الغذائية بشكل يومي. والذي يظهر أن السويقة لم تكن مختصة بسلعة محددة، بل كان يعرض بها أنواع متعددة من السلع، وأنها في الغالب تمثل سوقاً صغيرة يعرض فيها جلُّ ما يعرض في السوق من الأنواع ولكن بكميات قليلة حسب الموقع الذي تقام فيه. ولم يرد في المصادر التي اطلعت عليها ما يفيد بتخصيص السويقة لسلعة محددة.

وقد ورد مسمى السويقة في المشرق الإسلامي – في الفترة نفسها – وأكد اليعقوبي أنها تشتمل على سائر المبيعات[3]. وهذا مما يؤيد عدم تخصيص السويقة بسلعة محددة.

وعلى هذا تكون السويقة موضعاً لتجمع بعض التجار، وعرض سلع متنوعة، في مواضع صغيرة المساحة، قد لا تكتسب صفة رسمية[4]، ولا تكون مشتهرة كشهرة الأسواق الكبرى.

ويفهم من كلام كل من ابن بشكوال[5]، وابن صاحب الصلاة[6]، أن السويقة لم تكن مقتصرة على الجوانب التجارية فقط، بل كانت تضم إلى جانبها، الدور والفنادق، فقد أشار ابن بشكوال إلى أن الفقيه سليمان بن بيطير[7]، كان يسكن في سويقة القومس بقرطبة[8]. مما يدل على أنها كانت تشتمل على دور سكنية إلى جانب الحوانيت، وحينما تحدث ابن صاحب الصلاة عن توسعة جامع اشبيلية على أيدي الموحدين في عام 592هـ / 1195م قال: "فهدمت الديار والحوانيت المضيقة عليه من السويقة المعروفة عند الناس باشبيلية بسويقة المسمار"[9].

ويبدو أن توزيع السلع داخل هذه السويقات لم يكن يختلف عن توزيعها في الأسواق، إذ يخصص لكل سلعة – وإن قل المعروض منها في السويقة – موضع مخصص بها.

---

(1) ابن منظور: لسان العرب، جـ10، ص167 -168.

(2) بروفنسال: (الإسلام في المغرب والأندلس) ترجمة: محمود سالم ومحمد حلمي (الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1990م)، ص 65.، أميرة الجعفري: الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الأندلس (رسالة دكتوراه غير منشورة) ص 168 -169.

(3) كتاب البلدان مطبوع مع كتاب الأعلاق النفسية لابن رسته (ليدن: مطبعة بريل، 1893م)، ص244.

(4) Balbas، Plazos، Zocos، Al-Andalus، 12-P: 450.

(5) الصلة، جـ1، ص 194.

(6) ابن صاحب الصلاة، المن بالإمامة. تحقيق: عبدالهادي التازي، ط3 (بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1987م، ص396).

(7) هو سليمان بن بيطير بن سليمان الكلبي، من أهل قرطبة، يكنى "أبا أيوب" كان رجلًا صالحاً فاضلًا حافظاً للمسائل، ولد سنة 306هـ وتوفي 404هـ(انظر: ابن بشكوال: المصدر نفسه، جـ1، ص 193 -194).

(8) ابن بشكوال: المصدر نفسه، جـ1، ص 194.

(9) ابن صاحب الصلاة: المن بالإمامة، ص 396.

وقد أشارت المصادر إلى وجود عدد من السويقات في مدن مختلفة بالأندلس، ومنها سويقة ابن أبي سفيان[1]، وسويقة القومس[2]، وسويقة ابن نصر[3] في قرطبة، وإن كانت المصادر لم تحدد مواضع قيام هذه السويقات من مدينة قرطبة.

ومنها أيضاً سويقة المسمار في اشبيلية[4] والتي تقع بجوار جامع اشبيلية. وقد ظلت قائمة حتى هدمت على أيدي الموحدين في عام 592هـ/1195م، بتوسعة جامع اشبيلية في موقعها.

ومنها السويقة التي ذكرها الحميري[5] في مدينة استجة، والتي سمي بها أحد أبواب المدينة، وهو الباب الجوفي للمدينة[6] . ولعلها كانت قائمة خارج أسوار المدينة[7].

وقد أشار بلباس[8] إلى وجود عدد آخر من السويقات في كل من طليطلة، وبلنسبة وجزيرة ميورقة. إلا أن ظهور هذه السويقات أو على الأقل اشتهارها كان متأخراً عن العصر الأموي، حيث أشار إلى أن ذلك يعود إلى القرنين الثالث والرابع عشر الميلاديين.

الرحبـــــة (الرحاب): والرحبة هي ما اتسع من الأرض[9]. أو هي الأرض الواسعة[10]. وكانت هذه الرحاب – غالباً – ما تقع في ملتقى عدد من الطرق، سواءً أكانت في داخل المدن أو في خارجها[11].

أو تقع أمام المساجد والجوامع[12]. وقد استغلت هذه الرحاب لإقامة الأسواق عليها، سواءً أكانت أسواقاً دائمة أم أسواقاً مؤقتة[13].

---

(1) ابن بسام: الذخيرة، ق4، م1، ص 239.

(2) ابن بشكوال: الصلة، جـ1، ص 194.

(3) Balbas: Plazas, Zocos, (Al-Andalus, Vol: 14) P. 443.

(4) ابن صاحب الصلاة، المن بالإمامة، ص 396.

(5) الروض المعطار، ص 53.

(6) الحميري: المصدر نفسه، ص 53.

(7) Balbas: Op.Cit., P: 450.

(8) Balebac: Op.Cit., P. 450-451.

(9) وجمعها (رُحّب) انظر: ابن منظور: لسان العرب، جـ1، ص 414.

(10) إبراهيم أنيس وآخرون: المعجم الوسيط، جـ1، ص 334. ومن ذلك قول الحق تعالى: ﴿وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾ (التوبة: 25). وقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾ (التوبة: 118).

(11) Provenca: Espana Muslmana, P: 177.

(12) ابن عبدون: رسالة في القضاء والحسبة، ص 24. وراجع عن تلك الأسواق التي كانت تُقام في ساحات الجوامع (الأسواق الأسبوعية) أدناه.

(13) Balbas: Plazas, Zocos, (AL-Andalus-12) P: 437.

وتعود ملكية الرحاب في الغالب إلى الدولة أو إلى الأحباس[1]. وتعمد الدولة إلى تأجير تلك الرحاب إلى من عرف باسم "متقبل الرحاب"[2] وهؤلاء المتقبلون عبارة عن مستثمرين يكترون تلك الرحاب – سواءً أكانت زراعية أم غيرها -ثم يسندون العمل فيها إلى غيرهم، أو يؤجرون تلك الرحاب على مستثمرين آخرين من أهل التجارات ونحوهم، في مقابل أجر نقدي أو عيني، محققين بذلك الربح الذي يقصدونه[3].

وكان يتم كراء هذه الرحاب عن طرق المزاد العلني الذي يُقام في يوم محدد ومعلوم، ويرسو على أحد المزايدين[4]. ومن ثم يتعهد ذلك المستأجر (المتقبل) بدفع الضرائب المترتبة على الموقع المؤجر. وهذه الطريقة مريحة للدولة، ولجامعي الضرائب، ومسهلة لعملية فرض الضرائب على الأسواق والتجارات التي تقام في تلك الرحاب وخاصة ضرائب الدخول والخروج من وإلى الأسواق[5].

ونظراً لكون هؤلاء المتقبلين للرحاب يلتزمون أمام الدولة بدفع الضرائب المقررة على المواقع التي تم استئجارها – أياً كانت تلك الضرائب – فإن معظمهم قد يعمد إلى المغالاة في تأجير تلك المواقع، سواءً أكانت راعية أو تجارية – من المستثمرين الأصغر منه، كما يشتط في تحصيل الضرائب منهم، ولهذا جاء التحذير من هذه القبالات في حديث ابن عباس: "إياكم والقبالات، فإنها صغار، وفضلها ربا"[6]. والمقصود أن ذلك المتقبل "يتقبل بخراج أو جباية أكثر مما أعطى، فذلك الفضل ربا"[7]. وهذا ما جعل بعض أهل الحسبة يحملون على هؤلاء المتقبلين حملة شديدة، ويصفونهم بأنهم شر خلق الله، ويشبهونهم بالحشرة الضارة التي تمتص الرحيق دون أن تقدم خيراً أو نفعاً. قال ابن عبدون[8] عن المتقبل: "هذا هو شر خلق

---

(1) ابن عبدون: رسالة في القضاء والحسبة، ص 30. ابن رشد: فتاوي ابن رشد، جـ1، ص 224 -227، ابن العطار، الوثائق والسجلات، ص 199.

(2) التقبل: هو أن يجعل شخصاً قبيلًا، أي كفيلًا بتحصيل الخراج، وأخذه لنفسه مقابل قدر معلوم يدفعه، وهو ما عرف فيما بعد باسم نظام "الالتزام" فيستفيد السلطان بتعجيل المال ويستفيد المتقبل الفرق بين ما دفعه وما حصله. انظر: محمد ضياء الدين الريس: الخراج والنظم الإسلامية، ص 261.

(3) الطاهري: عامة قرطبة: ص 92.

(4) Provençal: Espana, Muslumana, P: 178 -179.

(5) Provençal: Op. cit., P: 179.

(6) ورد عند ابن الأثير: النهاية في غريب الحديث، جـ2، ص 10، ابن سلام: الأموال: ص 37.

(7) ابن منظور: لسان العرب، جـ11، ص 544.

(8) رسالة في القضاء والحسبة، ص 30.

الله وهو بمنزلة الزمبور الذي خلق للضرر، لا للنفع، فهو يجري ويسعى لضرر المسلمين أبداً .. ملعون من الله، ومن الناس أجمعين".

ونظراً لكون تخطيط المدينة الإسلامية اعتمد على حد كبير على تجاور المساكن داخل المدينة وعدم ترك فراغات – ساحات – واسعة بين المنازل والأحياء التي ترتبط فيما بينها بأزقة ضيقة أو شوارع قليلة العرض[1]، إلا أن هذه الرحاب قد وجدت في بعض المدن الأندلسية، وإن كانت قليلة العدد. وكان معظمها يتركز حول الجوامع والتي أقيمت عليها أسواق مؤقتة تقام غالباً بعد صلاة الجمعة[2]. والأخرى وجدت عند ملتقى الطرق في داخل المدن الكبرى[3]. كما وجدت الرحاب عند أبواب المدن وأقيمت عليها بعض الأسواق للحبوب والماشية ونحوها[4].

ومن أشهر الرحاب في قرطبة رحبة عزيزة[5]والتي كانت – فيما يبدو – في داخل المدينة وتقع بالقرب من دار ابن شهيد، ورحبة خولان[6]. ورحبة ابن درْهمين التي تقع أمام مسجد يوسف بن بسيل[7][8] بقرطبة. كما وجدت بعض الرحاب في مدن أخرى في الأندلس مثل (رحبة القاضي) [9] في مدينة بلنسية. لقد استخدمت هذه الرحاب لإقامة الأسواق عليها وخاصة الأسواق المؤقتة كالأسواق الإسبوعية وأسواق المناسبات[10]. وأدت هذه الرحاب دوراً في رفد الحركة التجارية بالمدن الأندلسية التي وجدت بها.

---

(1) Balabs: Plazas, Zocos, (AL Andulus, 12)P: 438

ولعل المسلمين عمدوا في تخطيطهم للمدن التي يقيمونها إلى عدم ترك مساحات واسعة فارغة بين المنازل أو الأحياء – كما يفعل الغربيون – نظراً لحرصهم على الجوار، ورغبة في قرب المساكن من المسجد -الذي عادة ما يتوسط المدينة الإسلامية -إلى جانب أن ذلك يوفر حماية طبيعية للمدينة.

(2) ابن سهل: الأعلام بنوازل الأحكام، جـ2، ص 767 -محمد خلاف: وثائق في شؤون العمران في الأندلس، ص66، 67. وراجع عنها الأسواق.

(3) Balbas: Plazas, Zocos, AL-Andalus-12-P: 438

(4) Delara: Historiade Espana, P: 246.

(5) ابن بشكوال: الصلة، جـ1، ص 255. وقد استخدم جزء من هذه الرحبة مقبرة للمدينة خاصة أيام الفتنة التي أعقبت سقوط الخلافة الأموية (انظر: ابن بشكوال: المصدر نفسه، جـ1، ص254-255).

(6) ابن الزبير: صلة الصلة، ق5، تحقيق: عبد السلام الهراس، وسعيد أعراب (مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب، 1416هـ/1995م ص 253. (ولم يحدد المصدر موقع هذه الرحبة من المدينة).

(7) لم أجد له ترجمة فيما اطلعت عليه من المصادر.

(8) ابن بشكوال: المصدر نفسه، جـ1، ص 271.

(9) كمال أبو مصطفى: تاريخ مدينة بلنسية، ص 207.

(10) Balbas: Op. Cit. P: 443-445.

ب - الأسواق الأسبوعية (الدورية):

وجدت الأسواق الأسبوعية في بلاد المغرب، وانتشر وجود هذه الأسواق بين قبائل البربر منذ فترة مبكرة[1]. ومن ثم انتقلت هذه الأسواق إلى الأندلس على أيدي الفاتحين المسلمين من العرب والبربر[2].

وبذلك أصبح لبعض المدن والقرى والأرياف الأندلسية أسواق دورية أسبوعية تقام خلال يوم محدد من الأسبوع، بحيث يصبح ذلك اليوم متعارف عليه بين المجاورين من سكان الأرياف والقرى للموقع الذي تقام فيه تلك السوق. ومثال ذلك سوق قرية شوذر والذي كان يعقد في "يوم الثلاثاء"[3] من كل أسبوع. ومثل سوق مدينة قبرة[4] والذي كان يقام في يوم الخميس[5]. ويظهر أنه كان يعقد على أبواب المدينة ويخدم القرى الكثيرة المحيطة بغيره والتي بلغت "ستمائة قرية ونيف .. وسبعون حصناً"[6]. كما كان يقام في مدينة قرمونة "سوق جامعة يوم الخميس" [7]. كذلك كان لمدينة جيان سوق أسبوعية وصفها الحميري[8] بأنها سوق جامعة فقال "وسوقها الجامعة يوم ..." وإن كان لم يرد تحديد اليوم[9]. وإلى جانب هذه السوق فقد كان لمدينة – جيان – أسواق دائمة الانعقاد في داخل المدينة التي وصفت بأنها "كثيرة الخصب، رخيصة الأسعار"[10]. أما هذه السوق الدورية التي أشار إليها الحميري، فقد كانت تعقد عند أبواب المدينة[11] وهي بذلك تخدم القرى الكثيرة التي كانت تتبع مدينة جيان[12]. والتي أشار الإدريسي[13] إلى أنها تزيد عن "ثلاثة آلاف قرية".

---

(1) البكري: المغرب، ص 107-108.

(2) Chalmeta, el Senor del zoco, P: 88.

(3) الحميري: الروض المعطار ص 351.

(4) مدينة قبرة: وهو حصن حصين يقع إلى الجنوب الشرقي من قرطبة على بعد أربعين ميلًا منها، وهي كثيرة الزيتون، (انظر: الإدريسي، نزهة المشتاق، جـ2، ص 571، مجهول، ذكر بلاد الأندلس، ص45).

(5) الحميري: المصدر نفسه، ص 453.

(6) مجهول: المصدر نفسه، ص 45.

(7) الحميري: المصدر نفسه، ص 461.

(8) المصدر نفسه، ص 183-184.

(9) وذلك يعود إلى بتر النص في المخطوطة المحققة.

(10) الإدريسي: المصدر نفسه، جـ2، ص 568.

(11) Provençal: Espana Musulmana, P: 177.

(12) الحموي: معجم البلدان، جـ2، ص 95.

(13) المصدر نفسه، جـ2، ص 568.

وحينما تحدث الإدريسي عن بعض قرى وحصون الأندلس أشار إلى أنه كان لتلك القرى والحصون – أسواق وصفها بأنها: "سوق مشهودة" كما سبق ذكره أعلاه.

ويفهم من هذا الوصف الذي ألصقه الإدريسي بأسواق هذه الحصون "سوق مشهودة" أنها كانت – فيما يظهر – أسواقاً دورية أسبوعية تعقد في يوم محدد ويشهدها الناس من مناطق مختلفة، حيث نرى الإدريسي يطلق هذه الصفة "مشهودة" على أسواق الحصون والقرى فقط، بينما يصف أسواق المدن – والتي هي أسواق دائمة الانعقاد بأنها "أسواق عامرة" فقد قال عن أسواق مدينة مالقة – مثلاً -"وأسواقها عامرة"[1].

وكذلك أطلق نفس الصفة على أسواق مدن متعددة آخر مثل مدينة استجة[2]، ومدينة وشقة[3]، ومدينة ترجالة[4]، ومدنية مالقة[5]، وغيرها من المدن الأندلسية ذات الأسواق الدائمة التي وصفها بأنها أسواق عامرة فكأن المؤلف قد خصص الصفة "عامرة" للأسواق الدائمة الإنعقاد، حتى وإن لم تكن في المدن، فهو يقول عن أسواق قرية فيسانة مثلاً "وهي قرية كبيرة... ذات أسواق عامرة"[6] مما يوحي بأن أسواق هذه القرية الكبيرة كانت دائمة الانعقاد، وليست أسبوعية.

وقد تابعه الحميري في إطلاق نفس الصفة "أسواق عامرة" على الأسواق الدائمة في المدن، مثل مدن: بيانة[7]، وبياسة[8]، ومرسية[9]، ووشقة[10]، ونحوها.

لقد كانت تلك الأسواق الأسبوعية تعقد – غالباً – في مفترق الطرق[11]، كما كان يحدث في ضواحي مدينة وادي آش والتي كانت "رصيف تجتمع به طرق كثيرة"[12]. كما كانت تعقد

(1) الإدريسي: نزهة المشتاق، جـ2، ص 565.

(2) الإدريسي: المصدر نفسه، جـ2، ص 572.

(3) الإدريسي: المصدر نفسه، جـ2، ص 733.

(4) الإدريسي: المصدر نفسه، جـ2، ص 550. وترجالة: مدينة كالحصن المنيع، ذات أسواق وتجارات، وتقع إلى الغرب من طيلطلة بالقرب من مجرى نهر التاجة (انظر: الحميري، الروض المعطار، ص133).

(5) الإدريسي: المصدر نفسه، جـ2، ص 565.

(6) الإدريسي: المصدر نفسه، جـ2، ص 541.

(7) الحميري: الروض المعطار، ص 119.

(8) الحميري: المصدر نفسه، ص 121.

(9) الحميري: المصدر نفسه، ص 539.

(10) الحميري: المصدر نفسه، ص 612.

(11) Provençal: Espana Musulmana, P: 177.

(12) الإدريسي: نزهة المشتاق، جـ2، ص 567.

عند أبواب بعض المدن، مثل مدن بلنسية وميورقة وغرناطة[1]، وجيان[2]. خاصة وأن هذه الأسواق الأسبوعية لم تكن في حاجة إلى وجود مباني ومنشآت، بل كانت تعقد في الخلاء[3] . ولذلك أطلق عليه بروفنسال[4] اسم "أسواق الهواء الطلق". وكثيراً ما كانت تنشب بين مرتادي تلك الأسواق المشاجرات والمنازعات. كما كانت موضعاً لبيع المسروق من السلع، ولذلك قال ابن عبدون[5]: " يجب أن يجعل القاضي خارج الأبواب رجلًا خيراً عفيفاً، فقيهاً، يصلح بين الناس إذا تشاجروا أو اختلفوا.. ورجلاً يبحث عما يباع هناك من جلود البقر ولحومها، فإنها مسروقة.. فأكثر ما يباع هناك السرقات".

إن تلك الأسواق الأسبوعية مثلت مورداً مهماً لمنتجات الأرياف والقرى من المزروعات والمصنوعات والحيوانات وغيرها، وبما أن هذه الأسواق دورية الانعقاد بحيث تعقد مرة في الأسبوع – أو نحو ذلك – فإن المستهلكين من أهل الأرياف والقرى لم يعتمدوا عليها اعتماداً كلياً في قضاء حوائجهم، أو تسويق منتجاتهم[6].

بل كانوا يغشون أسواق المدن الدائمة الانعقاد للتسوق والتسويق، وذلك إلى جانب ما عرف عن أصحاب القرى والأرياف من الاعتماد على المنتج المحلي.

وعلى هذا فقد شكلت المدن بأسواقها الداخلية الدائمة، وبالأسواق الأسبوعية التي تعقد عند أبوابها، محوراً رئيساً في الحركة التجارية في الأندلس عموماً، وأصبحت المدن الأندلسية تمثل عامل جذب للمستثمرين والمستهلكين من الأرياف والقرى المختلفة. وسهل من ذلك وجود شبكة من الطرق البرية الميسرة – في أغلبها – نقل عبرها فائض المنتج الريفي والقروي إلى أسواق المدن، إلى جانب التقارب المكاني الكبير بين المدن الأندلسية عموماً، وبينها وبين الأرياف والقرى، حتى قال عنها الزهري[7]: "وليس في معمور الأرض صقع أصغر من هذا الصقع يجد فيه المسافر ثلاث مدن وأربع مدن قريبة بعضها من بعض إلا في الأندلس".

---

(1) Balbas: Plazas, Zocos, (AL-Andalus, Vol: 12) P: 462

(2) الحميري: المصدر نفسه، ص 183.

(3) Chalmita: el" Senor del zoco" P: 93.

(4) Op.cit., P: 177.

(5) رسالة في القضاء والحسبة، ص 33.

(6) Chalmeta: Op.Cit., P: 90.

(7) كتاب الجغرافية، ص80.

وهذه الحركة للسلع من الأرياف والقرى إلى المدن أسهمت بدور رئيسي في تفعيل وتنشيط الحركة التجارية في المدن بوجه عام.

ويُعد من ضمن الأسواق الأسبوعية تلك الأسواق المتحركة التي كانت تقام بعد صلاة الجمعة من كل أسبوع بالقرب من أبواب الجوامع حيث أصبحت الرحاب المحيطة بالجوامع أسواقاً أسبوعية تقام بعد صلاة الجمعة[1] ويعرض بها كثيراً من المنتجات الاستهلاكية.

وكان معظم هؤلاء المتاجرين الذين يقومون بعرض سلعهم أمام أبواب الجوامع يحرصون على أن يكون لهم مواقع معروفة وشبه ثابتة على اعتبار أن الساحات التي كانت تحيط بالجوامع تمثل مراكز تجارية لتجارة التجزئة[2].

وكان ينتج عن حرص هؤلاء الباعة على الحصول على المواقع المتقدمة والقريبة من أبواب الجوامع شجار ونزاع بينهم، مما يستدعي تدخل صاحب السوق أو من ينوب عنه لفض تلك المنازعات، وترتيب المواقع حسب الوصول المبكر للباعة[3].

ولقد أورد كُتَّاب الحسبة ما يمكن أن يلقي ضوءاً على طريقة إقامة هذه الأسواق أمام الجوامع، والنظم التي كانت تسير عليها – وإن كان بعضاً من تلك المؤلفات إما متأخراً بعض الشيء عن العصر الأموي أو كتب في بلد آخر غير الأندلس – إلا أنه يمكن أن يستأنس بما ذكوره عن تنظيم تلك الأسواق، أثناء العصر الأموي حيث تحدثوا عن نظم عامة للأسواق من منظور إسلامي ومن تلك النظم التي ذكرت:

1 - منع عرض السلع التجارية حول أبواب الجوامع حتى تنقضي الصلاة[4].

2 - يجب أن يتكفل هؤلاء الباعة بتنظيف وكنس رحاب الجامع صبيحة يوم الجمعة[5]، وذلك للمحافظة على طهارة المكان الذي ربما كان هناك من يصلي فيه، إذا ضاقت بهم الجوامع، فإن لم يفعلوا ذلك منعوا من النزول في ساحة المسجد[6].

(1) ابن سهل: الإعلام بنوازل الأحكام، جـ2، ص 767.

(2) Balbas: Plazas, zocos, (Al-Andalus, Vol: 12) P: 468.

(3) ابن عبدون: رسالة في القضاء والحسبة ص 33.

(4) ابن عبدون: رسالة في القضاء والحسبة، ص 23.

(5) ابن سهل، الإعلام بنوازل الأحكام، جـ2، ص 767.

(6) ابن سهل: المصدر نفسه، جـ2، ص 767.

3 - يمنع أيضاً وقوف الدواب في رحاب الجامع[1].لأنها ربما راثت أو بالت. فينجس المصلون بذلك، وعلى هذا كان يجب على هؤلاء الباعة إنزال الأحمال التي يقدمون بها إلى ساحات الجوامع، ومن ثم إخراج الدواب إلى خارج السوق.

4 - إذا رفع النداء – وهو النداء الثاني من يوم الجمعة – تتوقف كل الأسواق، وتمنع عمليات البيع والشراء بها حتى تقضى الصلاة[2]. كما يمنع الباعة من الاقتراب الكبير من أبواب المساجد ومساطبها: "ويزجرون عن ذلك، لئلا يتخذوها حوانيت، وإن لم ينتهوا أدبوا"[3].

5 - يمنع عرض بعض السلع حول الجوامع، مثل الزيت، والأرانب والحمام[4]. وذلك لأن مثل هذه الأنواع من السلع تؤدي إلى اتساخ الموقع، كما منع الفقهاء بيع "الترفاس والترمس[5]" أمام الجوامع وعلَّل ابن عبدون[6] ذلك بقوله: "فإنه فاكهة الخلاع".

وهكذا يتبين لنا أن تلك الرحاب المجاورة للمساجد مثلت مواضعاً مهمة للبيع وتسويق منتجات الأحباس المتنوعة من زراعية وصناعية ونحوها[7]. حيث كانت تلك المنتجات تحمل من مواضع انتاجها فتعرض للمتسوقين في تلك الرحاب.

كما كان هناك عدد من الحوانيت التي تنشأ إلى جوار المساجد، ثم تحبس على تلك المساجد وتؤجر للتجار المستثمرين الذين ينزلون بضائعهم بها، ويصرف ريعها لمصلحة المسجد ذاته حيث ينفق من كرائها على الإمام والمؤذن وسائر قومة المسجد، ويصلح من دخلها ما يحتاج إلى إصلاح في المسجد وملحقاته[8].

وكان يشرف على هذه الحوانيت المحبسة ويتولى أمر تأجيرها واستلام ريعها وصرفه ناظر الأحباس في الدولة الأموية، والذي كان يتولى منصب قاضي الجماعة في الكورة[9].

---

(1) ابن عبدون: رسالة في القضاء والحسبة، ص 95.

(2) ابن سهل: الإعلام بنوازل الأحكام، جـ2، ص 767.

(3) ابن عبدا لرؤوف: في آداب الحسبة والمحتسب، ص74.

(4) ابن عبدون: المصدر نفسه، ص 43.

(5) الترفاس أو الترمس: الترفاس: جنس بري من الفطور يطلق على معظم أنواع الكمأة. (انظر: ابراهيم أنيس ورفقاه: المعجم الوسيط، جـ1،ص85)وهو ما يعرف اليوم بالفقع. والترمس: شجرة لها حب مضلع محزز (انظر: ابن منظور، لسان العرب، جـ2، ص 32).وهو من البقوليات.

(6) رسالة في القضاء والحسبة، ص 43.

(7) الونشريسي: المعيار المعرب، جـ7، ص 198 -200، 201.

(8) الونشريسي: المصدر نفسه، جـ7، ص 41، 42.

(9) النباهي: تاريخ قضاة الأندلس، ص 53.

ويُعد مسجد الشفاء الواقع في الجانب الغربي من مدينة قرطبة -والذي ينسب إلى الشفاء إحدى زوجات الأمير عبد الرحمن بن الحكم[1] – أظهر الأمثلة على استخدام تلك الرحاب المحيطة بها للتجارة والتسوق، وإقامة الحوانيت إلى جوار المسجد، وتأجيرها على المستثمرين. حيث كانت ساحات ورحبات ذلك المسجد تعد سوقاً أسبوعية هامة، كما أقيم إلى جواره عدد من الحوانيت التي كانت تؤجر للباعة فينزلون بها سلعهم ويتاجرون فيها[2]. وفي الجهة القبلية من المسجد كانت تعقد سوق – يبدو أنها اسبوعية للأغنام[3].

وهكذا ساهمت هذه الأسواق الأسبوعية في تنشيط التجارة الداخلية في المدن والقرى والأرياف الأندلسية، وأصبحت موطناً لتسويق منتجات الأرياف والقرى، كما أصبحت مقصداً للباعة والتجار والمستهلكين على حد سواء.

وأصبح الباعة الجائلون يتنقلون بسلعهم ويتتبعون هذه الأسواق.

- **القيسارية:** "القيسارية مؤسسة تجارية عامة، متسعة النطاق، تختلف نوعاً ما من مدينة إلى مدينة، وتتكون في بعض الأحيان من فناء مركزي فسيح تحيط به أورقة مسقوفة تقام فيها الحوانيت، والمصانع الصغيرة والمخازن، ومنازل الغرباء من التجار"[4].

وربما اتخذت القيسارية شكل شارع مسقوف بالآجر أو بمعروضات العنب[5]. وربما سقفت القيسارية بالخشب المقرمد[6] كما هو الحال في قيسارية قرطبة التي أنشأها الخليفة الحكم المستنصر في موقع دار البرد بغربي قصر قرطبة في عام 361هـ/971م.

ويرى بعض الباحثين أن مسمى القيسارية اشتق من الكلمة اللاتينية **(Cassareae)** انطلاقاً من اللفظ البيزنطي **(Kaisareia)** . والتي تعني السوق الامبراطوري أو القيصري[7]. وتكون القيساريات في الغالب ملكاً للدولة أو الحاكم[8]. وتقام على مساحة واسعة من

(1) محمد خلاف: وثائق في شؤون العمران ص 66، 68، حاشية 170.
(2) ابن سهل: الاعلام بنوازل الأحكام، جـ2، ص 767.
(3) ابن سهل: المصدر نفسه، جـ2، ص 767. وقد عرضت هذه النازلة – نازلة مسجد الشفاء -على الفقيه ابن لبابه (ت 314هـ) والذي كان معاصراً للخلافة الأموية.
(4) أحمد الطوخي، القيساريات الإسلامية، مجلة كلية الآداب. جامعة الإسكندرية، عدد 28، سنة 1981م، ص68.
(5) أحمد الطوفي: المرجع نفسه، ص 68.
(6) ابن حيان: المقتبس، (ش) ص 383، نفسه (ح) ص66.
(7) Balbas: Al Caicerias (AL-Andalus, Vol: 14) P: 431.
-Imamuddin: The Economic Hisotry, P: 300
(8) حسين مؤنس: تاريخ المغرب، جـ1، ص 293.

الأرض[1] . وتكون – في الغالب – على شكل بناية موحدة، لها باب أو عدة أبواب تفتح في النهار وتغلق في الليل، ويكون لها حراسات مشددة تقوم بضبط الأمن بها، والمحافظة على ممتلكات التجار بداخلها[2].

ويصف بروفنسال[3] القيساريات في الأندلس بأنها عبارة عن مجموعة من الأفنية الفسيحة المحاطة ببعض الرواقات التي تفتح فيها بعض المحلات الضيقة التي تطل على مدخل مغطى.

وتشتمل القيسارية على أفخر السلع وأغلاها كالمجوهرات – من الذهب والفضة - والمنسوجات الحريرية، والمشغولات، والتحف والصيرفة[4]، وحوانيت للبزازين[5] إلى غير ذلك من السلع المهمة الرئيسة.

وقد وجدت القيساريات في عدد من المدن الأندلسية، وخاصة في الموانىء والمراكز التجارية الكبيرة[6].

ولعل من أشهر وأقدم القيساريات التي ورد ذكرها في المدن الأندلسية قيسارية قرطبة والتي بنيت في عام 361هـ /971م بأمر من الخليفة الحكم المستنصر، حيث أمر الخليفة كلاً من صاحب المدينة بقرطبة جعفر بن عثمان وصاحب الشرطة والسوق أحمد بن نصر بالاشراف على: "تنقيل دار البرد التي بغربي قصر قرطبة وفي صدر سوقها العظمى إلى دار الزوامل التي بالمصارة طرف قرطبة. وإقامة حوانيت للبزازين بدار البرد المخلاة"[7]. "وأصبح موضع دار البرد "قيسارية للتجار"[8].

(1) ابن حيان: المصدر نفسه (ش)، ص 383.

(2) Balbas: Op. cit., P: 433.

(3) Espana Musulmana, P: 178.

(4) حسين مؤنس: تاريخ المغرب، جـ1، ص 293.

- delara: Historia deEspana, P: 247 - 248.

- Christine Mazzoli: Villes d›al - Andalus, P:76.

(5) ابن حيان: المقتبس (ح) ص 66.

(6) المليجي: الحياة الاقتصادية، ص 129.

(7) ابن حيان: المصدر نفسه، (ح) ص 66.

(8) ابن حيان: المصدر نفسه، (ش) ص 383.

ويذكر كل من بلباس[1]، والسيد عبد العزيز سالم[2]، وإمام الدين[3]، والمليجي[4] والطوخي[5] أن هذه القيسارية تقع إلى الجنوب الشرقي من المسجد الجامع، استناداً إلى الخريطة التي وضعت لقرطبة في عام 1811م والتي تظهر موقع القيسارية إلى الجنوب الشرقي من المسجد الجامع، ولكن الذي نص عليه ابن حيان هو أن دار البرد التي هدمت وأقيمت القيسارية في موضعها كانت تقع في غربي قصر قرطبة، وبما أن القصر يقع – أصلاً- إلى الغرب من المسجد الجامع ويفصل بينهما جزء من المحجة العظمى التي تشق المدينة من الشمال إلى الجنوب وتخرج من باب القنطرة إلى ربض شقندة، فإن هذا يثبت أن هذه القيسارية لم تكن في الموقع الذي حددته الخريطة وذكره المؤلفون أعلاه، وإنما كانت تقع إلى الغرب من قصر الإمارة. وإلى جانبها كان يقع سوق الحبوب بالمدينة ثم يليه سوق السمك باتجاه الشرق على الطريق المؤدي إلى باب الحديد في شرقي المدينة.

كما يفيد نص ابن حيان السابق أن هذه القيسارية كانت تمثل جزءاً من سوق قرطبة العظمى، حيث كانت دار البرد التي أقيمت القيسارية في موضعها تقع في "صدر سوقها العظمى"[6].

ولعل القيسارية التي أشارت إليها الخريطة في الجنوب الشرقي من الجامع تختلف عن التي ذكرها ابن حيان، أو لعلها تعود إلى عصر متأخر عن هذه[7].

وقد أشار كل من ابن الأبار[8] والعذري[9] إلى وجود قيسارية في مدينة بلنسية تقع في جنوب غربي المدينة إلى جوار أحد الأبواب القريبة للمدينة والذي عرف باسم "باب القيسارية"[10].

(1) Al Caicerias (AL-Andalus: 14) P: 434.

(2) قرطبة حاضرة الخلافة، جـ1، ص 181.

(3) The Economic Hisotry, P: 301.

(4) المرجع نفسه، ص 139.

(5) القيساريات الإسلامية، ص 83.

(6) ابن حيان: المقتبس (ح) ص 66.

(7) ويؤيد هذا ما ذكره [Mazzoli] من أن هذه القيسارية كانت تقع إلى الغرب من الجامع في القرن التاسع ثم تم نقلها بعد سقوط قرطبة في أيدي النصارى في عام 633هـ-1236م إلى شرق الجامع الكبير، وهذه القيسارية الجديدة هي التي أشارت إليها الخريطة التي وضعت للمدينة في عام 1811م. انظر: (Mazzoli: Viles d'alandalus, P: 76).

(8) التكملة، جـ2، ص 506، رقم 143.

(9) ترصيع الأخبار، ص 18.

(10) العذري: المصدر نفسه، ص 18.

ويفهم م كلام العذري عن ذلك الباب أن تلك القيسارية كانت تشهد حركة تجارية غادية ورائحة بين بلنسية ومدن غرب الأندلس حيث قال: "ومن هذين البابين[1] يخرج الرفاق إلى غرب الأندلس وإلى دانية وشاطبة والجزيرة"[2] . حيث خص الحديث عن هذين البابين بحركة الرفاق – وهم التجار – المغادرون للمدينة إلى الموانىء الشرقية الشهيرة دانية وشاطبة، والجنوبية كالجزيرة الخضراء.

كما يفهم من كلام ابن الأبار عن هذه القيسارية أنها كانت تضم – إلى جانب السلع التي سبق الإشارة إلى أنها تعرض غالباً في القيساريات-حوانيت لبيع الكتب. حيث أشار إلى أن الوراق ابن منتيال[3] كان له دكان بتلك القيسارية يبيع فيه الكتب[4].

وإن كانت إشارة ابن الأبار هذه متأخرة عن العصر الأموي إلا أنه لا يمنع أن أمثال هذه القيسارية كان يوجد بها حوانيت للوراقة وبيع الكتب. إذ لعل هذا مما درج عليه الأندلسيون.

قيسارية المرية: كما وجد في مدينة المرية قيسارية تحدث عنها صاحب كتاب "ذكر بلاد الأندلس"[5] بقوله: "قد رتبت كل صناعة فيها على حدة على حسب ما يشاكلها. وقد أمن فيها التجار على أموالهم وقصدها الناس من أقطارهم".

وقد أشار العذري[6] إلى أنها تقع في دار الصناعة التي أنشأها عبد الرحمن الناصر لصناعة قطع الأسطول الأموي.

حيث كانت تلك الدار قد قسمت إلى قسمين، قسم فيه المراكب الحربية والآلة والعدة، والقسم الثاني أقيمت فيه القيسارية المشار إليها[7]. وقد ظلت الحركة التجارية بهذه القيسارية تشهد تطوراً مستمراً حتى وصفها ابن الخطيب[8] – فيما بعد – بأنها: "محط التجار".

(1) المقصود باب القيسارية، وباب بيطال الواقعين في السور الجنوبي الغربي للمدينة.

(2) العذري: المصدر نفسه، ص 18.

(3) (وهو عبد الله بن إبراهيم بن الحسن بن منتيال الوراق من أهل مربرط، سكن بلنسبة، وهومن المحدثين، وكان له مكان في قيسارية بلنسبة يقعد فيه للتجارة وبيع الكتب توفي في بلنسية سنة 611هـ انظر: ابن الأبار، التكملة، جـ2، ص 287، رقم 827).

(4) ابن الأبار، المصدر نفسه، جـ2، ص 287 رقم 827.

(5) مجهول: ص 77.

(6) ترصيع الأخبار، ص 86.

(7) العذري: المصدر نفسه، ص 86.

(8) ابن الخطيب معيار الاختيار في ذكر المعاهد والديار، تحقيق: محمد كمال شبانه، المغرب، مطبعة فضالة (د.ت) ص100.

وكان لما اشتهرت به مدينة المرية من انتشار دور الطراز بها وما تنتجه من أصناف المطرزات من: "الحلل والديباج والسقلاطون والأصبهاني والجرجاني والسنور المكللة والثياب المعينة والخمر والعتابي والمعاجر وصنوف أنواع الحرير"[1] أثر كبير في تطور التجارة بالمرية – بوجه عام – وازدهار قيساريتها بوجه خاص.

وفي اشبيلية قامت قيسارية تضم أسواقاً للخياطين والصباغين والسقاطين[2] والصاغة والعطارين[3]. وكانت تقع إلى جوار جامع ابن عدبس الذي بناه الأمير عبد الرحمن بن الحكم في عام 214هـ /829م[4].

وما زال يوجد في إشبيلية إلى اليوم شارع يعرف باسم شارع القيسارية بجوار كنيسة سان سلفادور[5]. ولعله نسبة إلى تلك القيسارية التي بناها المسلمون هناك.

كما انتشرت القيساريات بعد ذلك في جل المدن الأندلسية، وأصبحت تمثل مراكز تجارية هامة في تلك المدن[6].

إن هذه الأمثلة التي سقناها أعلاه تثبت وجود القيساريات في المدن الأندلسية كما تدل على وجود هذا النوع من الأسواق في الأندلس منذ فترة مبكرة. وأن حكام الدولة الأموية قد اهتموا بإقامة مثل هذه الأسواق. التي كانت في مجملها ملكاً للدولة، أو تتولى الدولة الإشراف عليها[7].

أما تخطيط القيساريات فقد كانت تمثل أسواقاً محكمة الإغلاق ينفذ إليها عن طريق باب أو أبواب محددة[8]، وكانت هذه الأبواب تحاط أثناء العمل بواسطة حراسات لمنع الناس من الدخول على ظهور الدواب إليها[9]. وذلك لضيق الأزقة والدروب في داخل القيسارية، إلى جانب الرغبة في المحافظة على النظافة والنظام في داخل القيسارية.

---

(1) الإدريسي: نزهة المشتاق، جـ2، ص 562.
(2) السقاطين: أي بائعي الملابس القديمة.
(3) السيد عبد العزيز سالم: دراسات في تاريخ وحضارة الأندلس، ص 217-218.
(4) ابن صاحب الصلاة، المن بالامامة، ص 397.
(5) السيد عبد العزيز سالم، المرجع نفسه، ص 218.
(6) Imamuddin: The Economic History, P: 302-303.
(7) حسين مؤنس: تاريخ المغرب، جـ1، ص 293.
(8) Balbas: Alcalcerias (Al-Andalus, Vol: 14) P: 441.
(9) ابن عبد الرؤوف: في آداب الحسبة والمحتسب، ص 111.

كما كانت معظم هذه القيساريات تقوم في قلب المدينة وبجوار المسجد الجامع بها. وكان هذا الحي المتوسط الذي تقوم فيه القيسارية يمثل مركز المدينة التجاري، ويُعد أكثر الأحياء انتعاشاً، وتصب فيه كل الطرق القادمة من أبواب المدينة[1].

وكانت هذه القيساريات تخضع لنظام أمني محكم إذ يكون العمل بها في النهار فقط، فإذا دنا الليل أغلقت أبوابها المحكمة، ووضع لها حراسات مشددة يقيمون في داخلها[2]، بينما يقوم المشرف على الأسواق – سواء أكان صاحب المدينة أو صاحب الشرطة والسوق – بالطواف عليهم أثناء الليل[3] للتثبت من وجودهم واهتمامهم.

ويتوقف العمل في هذه القيسارية أثناء الصلوات[4] وأثناء مواسم الأعياد[5]، ويقوم أمين القيسارية بالإشراف على العمل داخل القيسارية وضبط الأمور بها. ومتابعة مواعيد العمل ونحو ذلك[6].

وقد كان يفرض على المحلات التجارية في داخل القيساريات رسوم – مكوس – تدفع لصالح الدولة، ويتم قبضها بواسطة وكلاء – مندوبين – عن الحاكم أو الدولة[7].

ج - الأسواق الموسمية:

بالإضافة إلى الأسواق الدائمة التي كانت تقوم في المدن والأسواق الأسبوعية والتي كانت تقوم – غالباً – في الأرياف والقرى، وجد نوع آخر من الأسواق يمكن أن يسمى "أسواق المناسبات". حيث كان هذا النوع من الأسواق يقام ويعقد بسبب حدوث مناسبة معينة. أي أن عقده مرتبط بتلك المناسبات – الحوادث – ولا ترتبط بوقت محدد ولا بموقع معين.

ومن أمثلتها تلك الأسواق التي كانت تعقد بعد انتهاء الحروب لبيع ما تم حصول المقاتلين عليه من غنائم. ومن هذا القبيل تلك السوق التي عقدها القائد محمد بن سعيد بن رسيم قائد القوات الأموية التي خرجت لصد عدوان النورمانديين على الأندلس في عام 230هـ

(1) Femasdez: Espana Musulmana Califato, P: 28.

(2) Provençal: Espana Muslumana: Espana Muslumana, P: 181. Balbas: Op.cit., P: 441.

(3) المقري: نفح الطيب، جـ1، ص 207.

(4) ابن عبدون: آداب الحسبة، ص 73.

(5) إبراهيم حركات: النشاط الاقتصادي الإسلامي في العصر الوسيط (الدار البيضاء، مطابع أفريقيا الشرق، 1996م) ص 128.

(6) إبراهيم حركات: المرجع نفسه، ص 128.

(7) Imamuddin: The Economic Hisotry, P: 303.

/844م فلما هزمهم قرب مدينة طليطلة، وفر من بقي منهم، أقام سوقاً لبيع ما غنمه الجيش من أيدي أولئك الغزاة[1].

وقد فعل حاكم حصن الكرس[2] مثل ذلك حيث اشترط على ملك قشتالة حين حاصر الحصن واضطر المسلمون إلى تسلمه، اشترط على الملك القتشالي[3] الفونس من ضمن شروط التسليم "أن يقيم سوقاً لأهل الحصن حتى يبيعوا ما لاَ يقدرون على حمله"[4].

ومن أمثلة أسواق المناسبات تلك السوق التي أقامها الحاجب المنصور بن أبي عامر في عام 381هـ/991م لبيع الجراد، حيث كان قد كثر الجراد بالأندلس في تلك الفترة وعم جميع البلاد، وكان أكثره بقرطبة، فأمر الحاجب المنصور الناس بعقره وجمعه، وجعل لهم على ذلك أجر معلوم، ثم "أفرد له سوقاً لبيعه"[5]. وقد استمرت هجمة الجراد على الأندلس –هذه-على مدى ثلاثة أعوام من 381هـ/991م إلى 383هـ/993م [6]فهل استمر هذا السوق طوال هذه الفترة، أم أنه اقتصر على أوقات كثرة الجراد خاصة في بعض أشهر السنة الأولى؟ هذا ما لم تجب عنه المصادر، والذي يظهر للباحث أن الرأي الأخير هو الأقرب إلى الصواب، لأن الجراد لا يمكن جمعه إلا في الأوقات الباردة التي تمنعه من الطيران.

ولا شك أن معظم السلع التي كانت تعرض في مثل هذه الأسواق تتعلق بأمر الحروب ومعداتها، وأن أسعار مثل تلك السلع ستكون أقل من أسعار مثيلاتها في غير ذلك السوق.

ويضاف إلى ما سبق نوع آخر من الأسواق يمكن أن يسمى "أسواق الحصار" وهو ما أسماه شالميتا[7] باسم "سوق الجيش". هذه الأسواق كان يقيمها الحكام أو القادة حينما يخرجون في حملات عسكرية لقتال عدو أو لإخضاع بعض المناطق أو المدن الخارجة على السلطة، وحينما يفرضون الحصار على تلك المواقع التي يهاجمونها، وتطول مدة الحصار،

(1) العذري: ترصيع الأخبار، ص 100. ابن خلدون: العبر، جـ4، ص 166.
-ابن عذارى: البيان المغرب، جـ2، ص 87-88.

(2) الكرس: حصن حصين من عمل مدينة جيان، يقع على بعد 124كلم من مدينة أبذة إلى الشمال الشرقي، وقد سقط في يد الفونس ملك قشتالة عام 610هـ/1213م (الحميري: الروض المعطار ص202).

(3) وهو الفونس السابع (552 - 611هـ/ 1157 - 1214م) (انظر: عبد الرحمان الحجي التاريخ الأندلسي، ص 328، 466).

(4) الحميري: الروض المعطار، ص 202.

(5) ابن أبي زرع: الأنيس المطرب، ص 115.

(6) ابن أبي زرع: المصدر نفسه، ص 115.

(7) Chalmeta: el "senor del zoco". P: 110.

يقوم القائد بإنشاء حصن عسكري قوي أمام أبواب المدينة المحاصرة، ثم يقيم فيه الأسواق وتصل إليه الميرة من كل مكان، بنيما تمنع الميرة عن الوصول إلى المنطقة أو المدينة المحاصرة.

ومن أمثلة ذلك ما قام به الخليفة عبد الرحمن الناصر، حينما خرج في عام 318هـ/ 930م لإخضاع مدينة طليطلة وإعادتها إلى سلطان الدولة بعد الثورة التي قامت فيها ضد بني أمية، حيث فرض على المدينة حصاراً شديداً، ثم بنى أمامها حصناً عرف باسم مدينة "الفتح"(1) فاجتهد فيها وفي جمع الأقوات إليها وإقامة الأسواق بها.. وشحنها بالأقوات والعدد"(2).

وحينما أنزل الجند بتلك المدينة المستحدثة أختار منهم "أولى الغناء"(3) وذلك لدعم الأسواق القائمة في المدينة واستمراريتها.

وفي عام 323هـ/934م وحينما كان الخليفة الناصر يحاصر مدينة سرقسطة على إثر ثورة قامت بها ضد الدولة، فرض على المدينة حصاراً شديداً. ثم ابتنى أمامها مدينة محدثة نزلها بجنوده، واتخذ في تلك المدينة "الأسواق القائمة، وقوَّم إليها الطرق من البلاد البعيدة، فصار عسكره المار من تطيلة وطرسونة وقلعة أيوب، ووادي شلون، وركلة، وحريزة، ووادي حنيفة، وغيرها من الجهات"(4).

وقد ازدهرت أسواق تلك المحلة أو المدينة المحدثة حيث قام الخليفة بتحويل الطرق التجارية التي كانت تمد مدينة سرقسطة بما تحتاج إليه من السلع المتنوعة، فأصبحت تلك الطرق تصب في المدينة المحدثة مما دعم ذلك السوق: "فكان أهلها في رخاء سعر، وسعة معيشة"(5).

ومن أسواق المناسبات ما كانت تقوم به الدولة من شحن لبعض الثغور القريبة من العدو بالأقوات والسلع المختلفة تحسباً لما قد يقوم به العدو من مهاجمة لتلك الثغور وفرض الحصار عليها، حيث تقوم الدولة بتأمين تلك المدن بكل ما تحتاج إليه من الأقوات والأعلاف والحبوب ونحوها. وهذا لا يكون على الدوام، وإنما يحدث إذا ما نما إلى علم الدولة محاولات

(1) ابن حيان: المقتبس (ش) ص 283. ابن عذاري: البيان المعرب، جـ2، ص 203.

(2) ابن حيان: المصدر نفسه(ش) ص 283.

(3) ابن حيان: المقتبس (ش) ص 283.

(4) ابن حيان: المصدر نفسه (ش) ص 360، والمدن التي ورد ذكرها في النص هي في مدن شمال شرق الأندلس (الثغر الأعلى) التي كانت تمد سرقسطة بالميرة (انظر عنها ابن سعيد: المغرب، جـ2، ص447، 449، 457).

(5) ابن حيان: المصدر نفسه، (ش)، ص 360-364.

العدو أو تخطيطه لمهاجمة جهة معينة، فتنمو بذلك الحركة التجارية بذلك الثغر، ويتسارع التجار في الوصول بسلعهم إلى تلك المواقع طلباً للربح، ونفاد السلع.

وقد قام الخليفة عبد الرحمن الناصر في عام 328هـ/939م بتكليف عرفاء من قبله بشحن الثغور الشمالية للأندلس المواجهة للنصارى بكل ما تحتاج إليه من "الأقوات والأعلاف.. من القمح والشعير والإدام والملح والحطب. إلى غير ذلك مما يعد للحصار"[(1)].

وكان من نتائج هذه الأعمال تطور الحركة التجارية بتلك الثغور وازدياد عدد التجار القادمين إليها وبذلك: "أضحت ثغور المسلمين مخصبة موفورة" كما وصفها ابن حيان[(2)].

إلى جانب ذلك كانت تقام عند أبواب المدن الثغرية المواجهة للعدو أسواق موسمية خاصة ببيع الدواب، وذلك كي يستطيع المجاهدون تأمين ما يحتاجون إليه من تلك الدواب أثناء قيام الحملات الجهادية ضد النصارى، وكانت مثل هذه الأسواق تعقد –في الغالب – قبيل قيام الحملات الجهادية ضد النصارى[(3)].

وكانت الأعياد الإسلامية (عيدي الفطر، والأضحى) تعتبر مناسبات مهمة جداً لدعم الحركة التجارية في الأندلس، إذ ينشط التجار في تسويق سلعهم، وعرضها، وتقوى الحركة التجارية في أيامها في الأسواق المختلفة، ولا يقتصر التجار في هذه المواسم على عرض سلعهم في الحوانيت التجارية التي أقاموها في الأسواق، بل يقوم البعض منهم – خاصة تجار العطور– بجولات تجارية داخل الأسواق، وفي مواقع تجمع الناس لعرض سلعهم على طلابها في تلك المناسبات[(4)].

أما أصناف السلع التي كانت تعرض في أسواق المواسم والمناسبات فقد كانت تختلف من سوق إلى أخرى، إذ لم تكن تعرض فيها كل السلع التي كانت تعج بها الأسواق الأندلسية في المدن والأرياف، وإنما كان يعرض بها ما يتناسب مع الغرض من إقامة تلك الأسواق، فأسواق نهاية الحروب كان أغلب ما يعرض بها، تمثله الأسلحة والأمتعة، والدواب ونحوها مما تخلفه الحروب، بينما يغلب على أيام الأعياد رواج سلع معينة كالعطور والبخور، والأقمشة

(1) ابن حيان: المقتبس، (ش) ص 456.

(2) المصدر نفسه، (ش) ص 456.

(3) de lara: Historia de Espana, P: 246.

(4) ابن حيان: المصدر نفسه (ش) ص 445-446.

ونحوها[1]. – وإن كان لم يرد في المصادر ما يفيد بأنه قد تم في الأندلس الأموية إقامة أسواق خاصة بالأعياد -.

أما أسواق الحصار فكانت في الغالب تشتمل على معظم السلع التجارية التي يمكن إيصالها إلى السوق المقامة، وذلك لأن الطرق التجارية التي كانت تؤمن المدينة المحاصرة هي نفسها التي أصبحت تؤمن السوق الجديدة، والسلع التي كانت تحمل إلى أسواق المدينة المحاصرة هي نفسها التي تحمل إلى السوق الجديدة المؤقتة. ولا شك أن من أقام السوق الجديدة – القائد أو الحاكم – يحرص – كل الحرص – على تأمينها بكل السلع التي يحتاج إليها، بقدر ما يحرص على منع وصول السلع إلى المدينة المحاصرة، فتصبح السوق الجديدة عامل جذب للسكان المحاصرين ودافع إلى التسليم.

وقد أشار بعض الباحثين[2] إلى وجود أسواق سنوية أو نصف سنوية تعقد في أماكن متعددة من الأندلس، والحقيقة أن المصادر الإسلامية المتقدمة – التي اطلعت عليها – لم تذكر شيئاً عن مثل هذه الأسواق ولا أشارات إليها.

ويبدو أن هؤلاء الباحثين القائلين بوجود الأسواق السنوية أو النصف سنوية قد عدَّوا الأسواق التي تعقد في مناسبات معينة مثل أسواق الحصار الاقتصادي ومثل شحن مدن الثغور

(1) ابن عذاري: البيان المغرب، جـ2، ص 203.

(2) Imamuddin: The Economic History P: 323-326.

-Chalmeta: el "senor del zoco " P: 103-110.

ومما اعتمد عليه إمام الدين في قوله بوجود الأسواق السنوية في الأندلس في عصر بني أمية ما ذكره ابن بسام (الذخيرة ق4، م1، ص 85) من أن تجاراً من العراق ومصر قدموا إلى الأندلس في عهد الحاجب عبد الملك بن أبي عامر يحملون سلعاً متنوعة، وأشار إمام الدين إلى أن الحاجب المظفر قد أقام معرضاً خاصاً يعرضون فيه سلعهم التي قدموا بها قبل أي من التجار الآخرين، وقد عد هذا إمام الدين من الأسواق السنوية التي كانت تقام في هذا الموضع (التجافيف) انظر: (Imamuddin: The Economic History, P: 322" 323) والحقيقة أن هذا الفهم لا يستوحي من النص الذي أورده ابن بسام نقلاً عن ابن حيان، والذي يشير إليه ابن حيان هو أن الحاجب المظفر كان قد أقام معرضاً لعرض ما يمتلكه أو تمتلكه الدولة من عدة الحرب والسلاح والاعلام، وذلك أثناء استقباله لسفير مملكة الفرنجة في عام 393هـ/1002م ليظهر له قوة الدولة، في موضع يعرف باسم "هيئة التجافيف" و"التجفاف: هو ما يوضع على الخيل من حديد أو غيره.. وجمعه التجافيف والتجفاف".

انظر: (ابن منظور لسان العرب، جـ9،ص30)، وقد ضم المعرض عدداً من الأعلام المصورة وبعض القطع النادرة العجمية والهندية إلى جانب بعض الخيول والسروج والتروس والبغال المزينة وغيرها من العدد، ثم أدخل الناس لرؤية المعرض، وكان أول من دخل إليه التجار الذين قدموا من العراق ومصر قبل غيرهم من بطون الناس والعامة، وقد كان ذلك المعرض من ضمن ما أعده الخليفة أثناء استقبال رسول ملك الفرنجة، الذي قدم لعقد الصلح مع الدولة الأموية، فأراد الخليفة أن يظهر له بعضاً من قوة الدولة العسكرية. (انظر: ابن بسام: الذخيرة، ق4، م1ـ ص85) وليس في هذا ما يفيد بأنه كان في هذا الموضع سوق سنوية.

بالسلع عند توقع الحروب، عدوها أسواقاً سنوية تعقد في فترات محددة متكررة من كل عام. وهذا غير صحيح، إذ لم يكن لهذه الأسواق أوقات محددة يتكرر إنعقادها كل سنة أو نصف سنة في موعد ثابت، وإنما كان عقدها يرتبط بالظروف العسكرية والتقلبات التي تحدث داخل الدولة أو بينها وبين جيرانها الشماليين.

ومن خلال هذا العرض يتبين لنا أن الأسواق بمختلف أنواعها كانت تمثل عصب الحياة الاقتصادية، والعنصر الرئيس في الحركة التجارية في المدن وغيرها حيث يغشاها الناس من مختلف المناطق، ومن مختلف الفئات. وبذلك تعددت وظائف السوق ولم تقتصر على العمل التجاري فحسب، بل كان لها إلى جانب هذه الوظيفة وظائف أخرى تعليمية وتربوية واجتماعية وغيرها[1].

الفندق (الخان): مما لا شك فيه أن الفندق يُعدُّ ركيزة مهمة في الحياة الاقتصادية في المدينة الإسلامية – بوجه عام [2]-.

وكان الفندق في الأندلس يمثل بناءً ضخماً يستقبل التجار الغرباء القادمين إلى المدينة، حيث يقضون فيه ليلهم، كما تحفظ فيه البضائع التي قدموا بها، حيث يكون به مخازن معدة لاستقبال تلك السلع، فهو بمثابة الخان في المشرق الإسلامي[3].

ويفرق بروفنسال[4] بين الخان والفندق في الأندلس، فيرى أولًا أنه شاع في عصر الخلافة في الأندلس استخدام مسمى "خان" بدلاً من مسمى "فندق" والذي كان موجوداً إبان العصر الوسيط إجمالاً في اسبانيا. كما يرى أن الخان يتكون من دورين. يستخدم الأول منها لتخزين السلع والبضائع، بينما تستخدم حجر الطابق الثاني كنزل للمسافرين يخلدون فيها إلى الراحة[5].

أما الفندق فيرى أنه يستخدم في عمليات تخزين الغلال والحبوب الواردة من الحقول التي تكون في ضواحي المدن والأرياف والقرى والتي يجلبها السماسرة (سماسرة الغلال) إلى المدن ثم يخزنونها في الفنادق ثم تعرض للبيع بالمزاد العلني في ساحة الفندق[6].

(1) انظر عن هذه الوظائف الفصل السادس من البحث: أثر التجارة في الحياة الأندلسية.

(2) صبحي لبيب: سياسة مصر التجارية (المجلة التاريخية المصرية، مج 28، 29، لسنة 81-1982م)، ص137.

(3) السيد عبد العزيز سالم: في تاريخ وحضارة الأندلس، ص 216.

(4) Espana Musulman, P: 179.

(5) Provençal: Op. Cit., P: 179.

(6) Provençal: Op. Cit., P: 179, Jesus Gerus: Asi vivian en Al Andalus. P: 52.

والذي يظهر هو أنه تم استخدام مسمى – الفندق والخان – في المدن الأندلسية، كاسمين مترادفين تؤديان نفس المعنى. فابن حوقل – مثلاً – يذكر أنه كان يوجد بقرطبة - حين زارها -عدد من الخانات، إذ قال عن جنوبي قرطبة "وعليه الطريق المعروف بالرصيف والأسواق والبيوع والخانات"[1] بينما قال في موقع آخر وهو يتحدث عن مدينة قرطبة أيضاً: "وأعظم مدينة بالأندلس قرطبة، وليس بجميع المغرب لها شبيه. في كثرة أهل وسعة رقعة.. وكثرة حمامات وفنادق"[2].

كما يرد مسمى "الفندق والخان" عند عدد كبير من الجغرافيين والرحالة الذين كتبوا عن المدن الأندلسية – كما سيأتي بيانه لاحقاً إن شاء الله -.

ويشير بعض المؤرخين إلى التشابه الكبير في التخطيط العمراني والشكل وإلى التقارب في المهمة التجارية بين الخان والفندق والقيسارية[3].

وكان بناء الفندق – غالباً – يتكون من دورين، حيث كان يقام في الدور الأرضي مخازن كبيرة تعد لإنزال السلع التي يقدم بها التجار، بينما يتكون الدور العلوي من عدد من الحجرات المعدة لنزول التجار[4].

ويلي مدخل الفندق أسطوان – ردهة – كبير يكون موضعاً لتجمع التجار النازلين في الفندق بعد عودتهم من أعمالهم التجارية إلى مواقع إقامتهم، حيث يلتقون فيه فيتحدثون في أمور تجارتهم، وما لاحظوه في الأسواق والأسعار ونحو ذلك، ويعرض البعض منهم ما قد يكون تعرض له من مخاطر أثناء سفره، أو ما شد انتباهه في الأسواق التي مر بها أثناء رحلته أو ما قد يكون تعرض له من أساليب الخداع والغش ونحوها، وربما تدارسوا فيه أموراً تجارية أخرى[5].

كما كان يوجد في بعض الفنادق غرف مفتوحة على الشارع الخارجي، وهذه الغرف كانت تؤجر كمحلات تجارية[6]. وغالباً ما تكون دكاكين أقمشة[7].

---

(1) ابن حوقل: صورة الأرض، ص 108.

(2) ابن حوقل: المصدر نفسه، ص 107.

(3) نعيم زكي: طرق التجارة الدولة ومحطاتها في العصور الوسطى، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1393هـ /1973م)، ص 286.

(4) السيد عبد العزيز سالم: في تاريخ وحضارة اسلام، ص 217.

(5) الجرسيقي: رسالة في الحسبة، ص 17.

(6) المليجي: الحياة الاقتصادية في الأندلس، ص 120.

(7) بروفنسال: سلسلة محاضرات، ص 100.

ويوجد في وسط الفندق فناء مستطيل الشكل تتوسطه أحواض للسقاية. ولم يكن بها مطاعم للأكل، بل كان النزلاء يشترون طعامهم من الخارج، كما لم يكن بها أسرة للنوم، غير أن الفندقي يقدم للنزلاء الحصر والغطاء ونحوها[1].

وبهذا يتبين أن نظام الفنادق في الأندلس لم يكن يختلف عن نظام الفنادق في المشرق الإسلامي[2].

وقد انتشرت الفنادق والخانات في معظم المدن الأندلسية ولم تكن تخلو مدينة من ذكر الفندق أو الخان، وكلما زاد كبر المدينة وقوة الحركة التجارية بها، كلما كثر عدد فنادقها. حتى قال ابن حوقل[3] عن مدن الأندلس: "جميع هذه المدن المذكورة مشهورة بالغلات والتجارات والعمارات والأسواق والبيوع والحمامات والخانات".

وقد أشار المؤلفون إلى وجود عدد من الفنادق في مدينة قرطبة حيث قال ابن حوقل[4] إنه لا يوجد في مدن المغرب والجزيرة والشام ومصر ما يدانيها في كثرة فنادقها وأسواقها.

وحينما تحدث الإدريسي[5] عنها قال: إنها خمس مدن "وفي كل مدينة ما يكفيها من الأسواق والفنادق" وفي هذا إشارة إلى انتشار الفنادق في أحياء كثيرة من المدينة. كما فيه إشارة إلى قوة الحركة التجارية بها، إذ كلما زاد عدد الفنادق في المدينة كلما فهم من ذلك كثرة ورود التجار إليها، والذين كانوا يشغلون هذه الفنادق. وبلغ انتشار الفنادق والخانات في قرطبة أن أصبحت تضم فيما تلا عصر الدولة الأموية مباشرة "من الفنادق والخانات ألف وستمائة فندق لسكنى التجار والمسافرين والعزاب والغرباء وغيرهم"[6].

وإن وجود مثل هذا العدد الكبير – في وقته – من الفنادق والخانات في مدينة قرطبة وإن كان تالياً لعصر الدولة الأموية – يدل على مدى التقدم التجاري المطرد لهذه المدينة والذي بدأ منذ عصر الدولة الأموية.

---

(1) بروفنسال: المرجع نفسه، ص 100.

(2) Balbas: Las Alhondiqas hispano-Musulman. (AL-Andalus-(1946)Vol.: 11) PP: 447-449.

(3) صورة الأرض، ص 111.

(4) المرجع نفسه، ص 107.

(5) نزهة المشتاق، جـ2، ص 575.

(6) مجهول: ذكر بلاد الأندلس، ص 33.

وحين اختط الخليفة عبد الرحمن الناصر مدينة الزهراء "خط فيها الأسواق وابتنى فيها الحمامات والخانات"[1]. أي أن الناصر قد حرص على جذب التجار إلى مدينته، حيث ابنتى بها الخانات لإقامة التجار. ويفهم من هذا أن الدولة كانت تعمد إلى بناء الفنادق والخانات داخل المدن الأندلسية المستخدمة والقديمة وذلك جلباً للتجار، ودعماً للحركة التجارية.

كما أشار ابن حوقل[2] إلى وجود الفنادق في معظم المدن الأندلسية التي تحدث عنها. كذلك أوضح الإدريسي وجود الفنادق في عدد كبير من المدن الأندلسية مثل مالقة[3] وجزيرة طريف[4] ومدينة بزلياته[5]، وذلك إلى جانب المدن الكبرى التجارية والموانىء الهامة التي أشار المؤلفون إلى النشاط التجاري بها، وكثرة الأسواق مما يوحي بوجود الفنادق بها، وإن لم تذكر مباشرة.

ولم يقتصر وجود الفنادق على المدن فقط، فقد انتشر وجودها في بعض القرى – خاصة القرى التي تقع على الطرق الرابطة بين المدن ذات الحركة التجارية الكبيرة فهذه قرية "ابنش"[6] الواقعة على الطريق بين قرطبة وطليلطة يوجد بها فندق ينزل به التجار المسافرون بين المدينتين[7].كما وجد في قرية عذرة[8] فندق ينزل به المسافرون[9] كما وجدت الفنادق في بعض الحصون المنيعة مثل حصن قيشاطة[10].

وكانت ملكية الفنادق تعود إما إلى الدولة – كما سبق بيانه – وإما إلى بعض المستثمرين من التجار، ويتم استئجار تلك الفنادق من قبل مستثمرين عرف البعض منهم باسم "متقبلي الفنادق"[11] بموجب عقد يتم إبرامه بين المتقبل وبين المالك[12].

(1) ابن حوقل: صورة الأرض، ص 107.
(2) ابن حوقل: المصدر نفسه، ص 110-111.
(3) الإدريسي: نزهة المشتاق، جـ2، ص 570، وانظر ابن الخطيب: مشاهدات لسان الدين، ص62.
(4) الإدريسي: المصدر نفسه، جـ2، ص 539.
(5) الإدريسي: المصدر نفسه، جـ2، ص 565.
(6) تقع على بعد مرحلة (25 ميل) إلى الجنوب من طليطلة (ابن حوقل: المصدر نفسه، ص 111).
(7) ابن حوقل: المصدر نفسه، ص 111.
(8) قرية عذرة تقع في ضواحي المرية على البحر المتوسط (الإدريسي: المصدر نفسه، ص 564).
(9) الإدريسي: المصدر نفسه، جـ2، ص 564.
(10) الإدريسي: المصدر نفسه، جـ2، ص 569.
(11) الونشريسي: المعيار المعرب، جـ8، ص 287.
(12) الونشريسي: المصدر نفسه، جـ8، ص 288.

وقد كانت النساء يعملن متقبلات ومشرفات للخانات والفنادق، وتعرف من تقوم بذلك العمل باسم "الخانية"[1] وقد رأى أهل الحسبة أن تمنع النساء من اكتراء الفنادق والعمل بها وقال ابن عبدون[2]: "لا يكون متقبل فنادق التجار الغرباء إمرأة" وعلل ذلك بأنه "عين الزنى"[3].

ويتبين مما سبق أن الفنادق – الخانات – التي كانت تشغل مكانة مهمة في الحياة الاقتصادية قد وجدت وكثرت في المدن الأندلسية في العصر الأموي خاصة المدن الكبرى والموانىء. مما يدل على وجود حركة تجارية متقدمة بتلك المدن، وقد تطور وجود الفنادق تبعاً لتطور الحركة التجارية حتى أصبح – فيما بعد العصر الأموي – للتجار الأجانب الذين يقدمون إلى الأندلس من خارجها فنادق خاصة بهم ينزلون بها، ويسوقون تجاراتهم بها ومنها[4].

وقد قامت في داخل تلك الفنادق حركة تجارية نشطة فالقمح – مثلاً – الذي كان يجلب من خارج المدن، وينزل في مخازن تلك الفنادق كان يباع في داخل الفندق، ولعله يباع من تجار الجملة[5]. الذين بدورهم يحملونه بعد ذلك لعرضه في السوق.

وإجمالي القول فإن هذه المؤسسة التجارية – الفندق أو الخان – كانت تقوم بها عمليات البيع والشراء بالجملة والتجزئة، كما تمثل مواقعاً لإقامة التجار، وخزن السلع التجارية، وحفظ أموال التجار[6].

رابعاً: الإشراف على الأسواق

- **صاحب السوق:** ذكر ابن سعيد[7] أن الإشراف على الأسواق والتجارات في الدولة الأموية كان يتبع للموظف المسؤول عن ولاية المدينة والذي كان يجمع إلى جانب هذه الولاية "أحكام الشرطة" حيث قال: "وهو [أي الأمير عبد الرحمن الأوسط] الذي ميز ولاية السوق عن أحكام الشرطة المسماة بولاية المدينة، فأفردها...".

(1) ابن السرَّاج: مصارع العشاق، (بيروت، دار صادر، 1378هـ/1958م) جـ1، ص 23.
(2) رسالة في القضاء والحسبة، ص 49.
(3) ابن عبدون: المصدر نفسه، ص 49.
(4) صبحي لبيب: الفندق ظاهرة سياسية – اقتصادية قانونية (ضمن كتاب: مصر وعالم البحر المتوسط)، ط1 (القاهرة، دار الفكر، 1986م)، ص 292-294.
(5) يحيى بن عمر: أحكام السوق، ص 114-115.
(6) نعيم زكي: طرق التجارة الدولية، ص 287.
(7) المغرب، جـ1، ص 46.

وعلى هذا ظلت أمور السوق، والإشراف عليها تتبع صاحب المدينة إلى أن قام الأمير عبد الرحمن الأوسط بفصل ولاية السوق عن ولاية المدينة: "فأفردها وصير لواليها ثلاثين ديناراً في الشهر"[1].

ويفهم من هذا أن منصب صاحب السوق "ولاية السوق" كان موجوداً في الأندلس منذ فترة مبكرة، وأنه قد وجد هذا المنصب منذ بداية الدولة في عهد الأمير عبد الرحمن الداخل، ثم الأمير هشام بن عبد الرحمن. يدل على ذلك ما أورده ابن الأبار[2] من أن الأمير هشام بن عبد الرحمن حينما ولي الحكم في الأندلس عام (172هـ) قام بتعيين فطيس بن سليمان بن عبد الملك[3] والياً على السوق. حيث ظل والياً للسوق إلى جانب قيامه ببعض المهام الأخرى في الدولة حتى توفي الأمير هشام عام (180هـ). وحينما تولى بعده الحكم الأمير الحكم بن هشام أقرّ ابن فطيس على ولاية السوق[4].

وعلى هذا يمكن أن يحمل كلام ابن سعيد على أن ولاية السوق التي ميزها الأمير عبد الرحمن أصبح لها والياً حددت اختصاصاته بمتابعة الأسواق والإشراف على العمليات التجارية ومتابعتها[5]. وأصبح يتبع للحاكم مباشرة. أي أنه قبل عهد الأمير عبد الرحمن ربما كان متولي "ولاية السوق" يتبع لصاحب الشرطة وربما جمعت الولايتان لشخص واحد يتولى أحكام الشرطة والسوق[6].

إلا أن هذا التمييز لولاية السوق عن ولاية الشرطة – والتي كانت تعرف أيضاً باسم (ولاية المدينة)، لم يستمر طوال الحكم الأموي إذ سرعان ما رأينا بعض الحكام التاليين للأمير عبد الرحمن الأوسط يعاودون ضم ولاية السوق إلى ولاية الشرطة . ففي عهد الأمير محمد بن عبد الرحمن عين إبراهيم بن حسين بن عاصم والياً لأحكام الشرطة والسوق[7]. كذلك فعل

(1) ابن سعيد: المصدر نفسه، جـ1، ص 46.

(2) الحلة السيراء، جـ2، ص 365.

(3) فطيس بن سليمان بن عبد الملك بن زيان أبو سليمان، باني بيت الوزراء من بني فطيس، دخل الأندلس أيام الأمير عبد الرحمن الداخل، وكان من خاصة الأمير هشام بن عبد الرحمن الذين ولاه عدداً من المهام منها ولاية كورة قبرة والوزارة وغيرها. وكذلك عمل للأمير الحكم الربضي في عدد من الولايات. توفي في أواخر أيام الأمير الحكم بن هشام (انظر: ابن الأبار، المصدر نفسه، جـ2، ص 365).

(4) ابن الأبار: الحلة السيرا، جـ2، ص 365.

(5) أحمد فكري: قرطبة في العصر الإسلامي، (الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1983م)، ص 300.

(6) ابن الفرضي: تاريخ العلماء، جـ1، ص 16، ص 62.

(7) ابن الفرضي: تاريخ العلماء، جـ1 ص 16-17.

الخليفة الحكم المستنصر حينما كلف أحمد بن نصر بن خالد بتولي الشرطة والسوق في عام 361هـ[1].

ويبدو أن إخضاع ولاية السوق وضمها لصاحب الشرطة كان يحدث تحت ظروف محددة، كأن يحدث خلل في الأمن الداخلي، إما بسبب ثورات وحروب، أو بسبب مجاعات وقحط، فيحتاج الأمر معه إلى ضبط شديد ومتابعة. حينها يقوم الحاكم بضم ولاية السوق لصاحب الشرطة. فالأمير محمد بن عبد الرحمن في بداية حكمه كان قد سار على منهج والده في فصل ولاية السوق عن ولاية الشرطة، وكان عليها حسين بن عاصم بن كعب[2]، حتى إذا اشتد القحط في الأندلس ونتج عنه مجاعة شديدة: "كثر فيها التطول من الفسدة لفضل ما كانوا فيه من ضر السنة، وكثرت الشكوى إلى الأمير"[3]. ولعلها المجاعة التي نتجت عن القحط الذي عم الأندلس في عام 253هـ/867م: "وفيها كانت بالأندلس مجاعة عظيمة متوالية"[4].
- هنا احتاج الأمر إلى شيء من الضبط والشدة لحفظ الأمن وتأمين الناس على ممتلكاتهم، وحفظ أموال أهل السوق، لذا عمد الأمير إلى تكليف إبراهيم بن حسين بن عاصم بولاية السوق - إلى جانب ولاية الشرطة[5] - وأطلق يده في إجراء الأحكام وإيقاع العقوبات على من يثبت لديه قيامه بالسرقة، أو الإخلال بالأمن، دون الرجوع إلى الأمير. وقد تشدد في ذلك كثيراً حتى بلغ به الأمر أن يقتل ويصلب بعض من يؤتى بهم إليه". فكان إبراهيم يجلس في مجلس نظره في السوق، فإذا أتى بالفاسد المفدح قال له: اكتب وصيتك ودعا له بشيوخ فأشهدهم على ما يوصي به، ثم صلبه ونحره، فكان بين يديه من المصلبين عدد عظيم"[6].

لقد ظل الموظف المسئول عن الاشراف على الأسواق ومتابعتها في الأندلس يعرف باسم "صاحب السوق"[7] أو "والي السوق"[8] وكانت خطته تعرف باسم "خطة السوق"[9]

(1) ابن حيان: المقتبس (ط) ص 66، ص 100.
(2) ابن الفرضي: المصدر نفسه، جـ1، ص 133.
(3) الخشنى: قضاة قرطبة، ص 207-208.
(4) ابن عذاري: البيان المغرب، جـ2، ص 100.
(5) ابن الفرضي: تاريخ العلماء، جـ1، ص 16-17.
(6) الخشنى: المصدر نفسه، ص 208 وهذه الإجراءات التي اتخذها والي السوق وإن كان قصد منها ضبط الأمن وإقرار الأمور والمحافظة على أموال الناس إلا أنه قد شط كثيراً في أحكامه وخالف منهج عمر رضي الله عنه في درء الحدود بالشبهات حيث كان لا يقطع يد السارق في عام الرمادة من شدة ما نزل بالناس من الجوع والفاقة. (انظر: ابن قيم الجوزية: أعلام الموقعين عن رب العالمين (بيروت، دار الجليل، د.ت، جـ3، ص 10-11) وانظر: ابن كثير: البداية والنهاية، جـ4، ص 92-94.
(7) ابن حيان: المقتبس (ح) ص 100 - ابن عذارى: المصدر نفسه، جـ2، ص 144.
(8) الخشنى: المصدر نفسه، ص 127، ابن الفرضي: تاريخ العلماء، جـ1، ص 133.
(9) ابن حيان: المصدر نفسه (ش) ص5، ص 428.

أو "ولاية السوق"[1] أو "أحكام السـوق"[2]، أو "خدمة أحكام السوق"[3]. وذلك طوال فترة الحكم الأموي. ولم يصبح مصطلح "المحتسب" الذي كان معروفاً في عدد كبير من بلدان العالم الإسلامي في ذلك العصر شائعاً في الأندلس إلا في أواخر القرن الخامس الهجري[4].

- وليس هناك ما يؤيد من قال[5] – أن هذا المصطلح استخدم في الأندلس منذ عهد الحاجب المنصور بن أبي عامر فقد أشار ابن بشكوال إلى أن الحاجب المنصور ابن أبي عامر عين عبد الرحمن بن محمد الرعيني المعروف بابن المشاط (ت 397هـ/1006م) [6] في عدد من الولايات " ثم صرفه عنهن وولاه أحكام الحسبة المدعوة عندنا بولاية السوق"[7]. مما يؤكد أن هذا المصطلح "المحتسب" لم يكن في الأندلس إلا فيما بعد العصر الأموي – وإن كان مصطلح المحتسب لم يستخدم في العصر الأموي في الأندلس إلا أن مهام: "صاحب السوق هي نفس مهام المحتسب فيما يتعلق بالأسواق والتجارات[8] – وإن كانت مهام المحتسب بصفة عامة أوسع بكثير من مجرد متابعة الأسواق[9].

منزلة صاحب السوق: لقد تبوأ "صاحب السوق" مكانة لا بأس بها بين موظفي الدولة وكانت الخطة التي يتولاها تعد من الخطط الهامة في الدولة يدل على ذلك قول ابن سهل[10] حينما قال: "وأعلم أن الحكام الذين تجري على أيديهم الأحكام ست خطط.. وتلخيصها القضاء والشرطة والمظالم والرد والمدينة والسوق" فعدَّ صاحب السوق من أهم من يتولى ست خطط في الدولة تجري على أيدي أصحابها الأحكام. كما يدل على ذلك قول المقري عن خطة الاحتساب – التي هي ولاية السوق في الأندلس: "وهي عندهم موضوعة في أهل العلم والفطن، وكان صاحبها قاض"[11].

(1) ابن بشكوال: الصلة، جـ1، ص 296-297. ابن عذارى: المصدر نفسه، جـ2، ص 166.
(2) ابن الفرضي: تاريخ العلماء، جـ1، ص 16.
(3) ابن بسام: الذخيرة، ق1، م1، ص51.
(4) عبد الرحمن الفاسي: خطة الحسبة في النظر والتطبيق والتدوين، ط1، الدار البيضاء، دار الثقافة، 1404هـ / 1984م، ص 18. وعلى هذا يحمل كلام ابن سهل حينما قال: "وصاحب السوق كان يعرف بصاحب الحسبة" أي في القرن الخامس الهجري الذي توفي ابن سهل في أواخره (انظر: الاعلام بنوازل الأحكام، جـ1، ص 28).
(5) Imamuddin: The Economic History, P: 327.
(6) ابن بشكوال: الصلة، جـ1،ص 296.
(7) ابن بشكوال: المصدر نفسه، جـ1، ص 296.
(8) انظر: ابن سهل: الأعلام بنوازل الأحكام، جـ1، ص 28.
(9) انظر: عن الحسبة ومهام المحتسب: أبو يعلى، الأحكام السلطانية، ص 285-308، الماوردي: الأحكام السلطانية، ص 240-256. ابن تيمية: الحسبة، ص 17 -ابن الأخوة: معالم القربة، ص51-60.
(10) الأعلام بنوازل الأحكام، جـ1، ص 28.
(11) نفح الطيب، جـ1، ص 206.

كما يدل على ذلك تلك الشروط التي اشترطت فيمن يتولى "ولاية السوق" والتي كان منها العلم والعدالة، والفقه والورع، وحسن الخلق[1]. وقد أشار ابن عبدون[2] إلى مجمل الصفات والشروط التي ينبغي أن تتوفر فيمن يتولى أمر السوق حيث قال: "ويجب أن يكون المحتسب رجلاً عفيفاً، خيراً، ورعاً، عالماً، غنياً، نبيلاً، عارفاً بالأمور، محنكاً، فطناً، لا يميل ولا يرتشي، فتسقط هيبته ويستخف به ولا يعبأ به ويتوبخ معه المقدم له، ولا يستعمل في ذلك خساس الناس، ولا من يريد أن يأكل أموال الناس بالباطل والمهونة، لأنه لا يهاب إلا من كان له مال وحسب"[3]. ولذا أسند الأمر إليه في إقرار وتنفيذ الأحكام فيما يقع في السوق من مخالفات ونحوها. ولم يكن يُنقض حكمه إلا من قبل قاضي الجماعة، وفي أوقات قليلة ونادرة. مثال ذلك ما فعله القاضي معاذ بن عثمان[4] قاضي الجماعة بقرطبة في عام 232هـ /846م حيث قام بفسخ الحكم الذي أصدره "في السوق" إبراهيم بن حسين بن خالد والقاضي بهدم حوانيت بني قتيبة بقرطبة[5].

وقد علت منزلة صاحب السوق في الأندلس حتى قال عنها ابن خلدون[6] فيما بعد "داخلة في عموم ولاية القاضي" وأنها "اندرجت في وظائف الملك، وأفردت بالولاية"[7].

ومما يدل على المكانة العالية لصاحب السوق أن تعيينه كان يتم من قبل الحاكم مباشرة، وأنه في معظم الأوقات كان يرتبط بالأمير أو الخليفة مباشرة. ومن ثم تم إطلاق الحرية التامة له في كل ما يتعلق بالأسواق وما يخصها من أحكام، وإن خضعت بعض أحكامه لنظر قاضي الجماعة في بعض الأوقات أو عند حدوث شكوى.

---

(1) الغزالي: إحياء علوم الدين، جـ2، تحقيق: هيئة التحقيق بدار قتيبة، ط1 (بيروت: دار قتيبة 1412هـ /1992م) ص 480-481، الشيزري: نهاية الرتبة، ص 6، 7، ابن الأخوة: معالم القربة، ص 51، 52.

(2) رسالة في القضاء والحسبةص 20، وانظر مزيداً من تلك الشروط في "السقطي: في آداب الحسبة ص5-9. المجيلدي: كتاب التيسير في أحكام التسعير، ص 42-44. محمد خلاف: قرطبة الإسلامية في القرن الخامس (تونس، الدار التونسية للنشر، 1982م) ص 135-136.

(3) وانظر مزيداً من الشروط في: خلاف: تاريخ القضاء في الأندلس، ص 382-383.

(4) معاذ بن عثمان الشعباني، ولاه الأمير عبد الرحمن بن الحكم القضاء، فظل فيه سبعة أشهر فقط، ثم عل عنه وكان عابداً، زاهداً، خيراً، (انظر: النباهي، تاريخ قضاة الأندلس، ص55).

(5) الخشني: قضاة قرطبة، ص 127.

(6) المقدمة، ص 281.

(7) ابن خلدون: المصدر نفسه، ص 281.

ومع ذلك فإن صاحب السوق كان يعتبر في منزلة أقل من صاحب المدينة أو صاحب الشرطة، يدل على ذلك المرتب الشهري الذي قرره له الأمير عبد الرحمن الأوسط حينما ميز ولاية السوق عن ولاية المدينة، حيث جعل له مرتب يبلغ "ثلاثين ديناراً في الشهر"[1] بينما كان مرتب والي المدينة في نفس الفترة "مائة دينار"[2] كما يدل على ذلك ما ذكره ابن عذارى[3] عن الإجراء الذي اتخذه الخليفة عبد الرحمن الناصر في عام 302هـ/914م حيث قال: "وفي هذه السنة قدَّم الناصر – رحمه الله – محمد بن عبد الله الخروبي من ولاية السوق إلى ولاية المدينة"[4]. ففي تقديم الخليفة هذا الوالي من ولاية السوق إلى ولاية المدينة دليل على أن ولاية المدينة أكبر من ولاية السوق وأعلى.

مرتب صاحب السوق ومهامه: أشار ابن سعيد[5] في نص صريح وواضح إلى أن مرتب صاحب السوق في عهد الأميري عبد الرحمن بن الحكم كان "ثلاثين ديناراً في الشهر" وذلك حينما تم تمييز ولاية السوق عن ولاية المدينة.

كما أشار ابن الأبار[6] في نص آخر إلى المبلغ الذي كان يتقاضاه أحد من ولي السوق في عهد الأمير الحكم بن هشام وهو فطيس بن سليمان فقال: "قال الرازي: رأيت فطيس في ديوان الأمير الحكم أول اسم "أبو سليمان فطيس، خمسمائة دينار" وقد كان فطيس بن سليمان تولى ولاية السوق في عهد الأمير هشام بن عبد الرحمن تم في عهد ولده الأمير الحكم بن هشام، إلا أنه تولى إلى جانب السوق مناصب أخرى حيث كان في عهد الأمير هشام يتولى "كورة قبرة[7] والوزارة"[8] .

كما تولى في عهد الحكم بن هشام نفس المناصب التي كان يتولاها في عهد الأمير هشام ثم أضيف إليه الكتابة "وأمضاه الحكم بن هشام على ذلك بعد وفاة أبيه هشام، واستكتبه أيضاً"[9].

(1) ابن سعيد: المغرب، جـ1، ص 46.

(2) ابن سعيد: المصدر نفسه، جـ1، ص 46.

(3) البيان المغرب، جـ2، ص 166-167.

(4) ابن عذاري: البيان المغرب، جـ2، ص 166.

(5) المغرب، جـ1، ص 46، وهو نفس المرتب الذي كان يتقاضاه المحتسب في مصر. (انظر: أنور الرفاعي: النظم الإسلامية، ص 128).

(6) الحلة السيراء: جـ2، ص 365.

(7) كورة قبرة: تقع في جنوب الأندلس إلى الجنوب من قرطبة وإلى الشمال من كورة البيرة، ومن أشهر مدنها قيرة وبيانه وبينها وبين قرطبة ثلاثون ميلاً. (انظر: ابن غالب، فرحة الأنفس، ص 282).

(8) ابن الأبار: المصدر نفسه، جـ2، ص 365.

(9) ابن الأبار: المصدر نفسه، جـ2، ص 365.

فهل كان هذا المبلغ الذي أشار ابن الأبار إلى أن فطيس بن سليمان كان يتقاضاه من ديوان الحكم بن هشام هو مرتب صاحب السوق – حيث كان يتولى هذه الخطة – أم أنه عطاء خاص به يمثل مرتب كل هذه المناصب التي كان يشغلها.

لقد جرت العادة في بلاد المغرب أن يأخذ صاحب السوق مالاً من الباعة أنفسهم[1]، وفق شروط وضوابط محددة، مقابل قيامه بالإشراف على الأسواق والتجارات.

أما في الأندلس الأموية فالذي يظهر أنه كان لصاحب السوق مرتب محدد معلوم يدفع إليه من خزينة الدولة، وإنه لا يأخذ من الباعة شيئاً. ولعل هذا هو الأحرى والأضبط لضمان سير عمل صاحب السوق على الوجه المطلوبة. إذ قد يكون لأخذه المال من الباعة وأصحاب الحوانيت أثر على أداء عمله إذ قد "يركن إليهم"[2] أو يمُالىء البعض منهم، أو يتغاضى عن بعض ما قد يحدث منهم من مخالفات لأنظمة السوق.

لذا كان الأولى أن يصرف له ذلك المرتب من خزينة الدولة، خاصة وأن الدولة قد فرضت بعض الضرائب على الأسواق والحوانيت والتجارات مما أسهم في ارتفاع دخل الدولة، حتى بلغ الدخل في عهد الخليفة عبد الرحمن الناصر "من المستخلص والأسواق سبعمائة ألف دينار وخمسة وستين ألف دينار"[3] هذا إلى جانب مصادر الجباية الأخرى.

وكان من نتائج صرف الدولة لمرتب المحتسب، أن أطلق في العمل في السوق دون مداراة ولا مجاملة، معتمداً على سلطة الدولة منقطعاً عن الطمع في أهل التجارات، وكان ذلك سبب في "تقليل العلائق، وقطع الطمع عن الخلائق حتى تزول عنه المداهنة"[4].

وقد حرص الحكام الأمويون من أمراء وخلفاء على تولية ولاية السوق إلى من عُرف بالعلم والفقه، وذلك لأن هذه الولاية في أصلها "وظيفة دينية من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"[5].

---

(1) يحيى بن عمر: أحكام السوق (ح)، ص 131.
(2) يحيى بن عمر: المصدر نفسه، ص 132.
(3) ابن عذارى: البيان المغرب، جـ2، ص 232.
(4) الغزالي: إحياء علوم الدين، جـ2، ص 481.
(5) ابن خلدون: المقدمة، ص 280.

وبالتالي فلا يقوم بهذا الأمر – خاصة أمر الأسواق والتجارات – إلا من كان لديه علم بأمور المعاملات الشرعية وفقهها. وأن تتوفر فيه معظم الشروط السابق بيانها أعلاه. وبالنظر إلى من تولى ولاية السوق في العصر الأموي نجد أن معظمهم كان من الفقهاء والعلماء في الدولة من أمثال:

محمد بن خالد بن مرتنيل[1] الذي كان من أهل الفقه، وقد رحل إلى المشرق ودرس على علماء الفقه في مصر والمدينة ثم عاد إلى الأندلس فتولى "السوق بقرطبة[2]" ولعل ذلك كان في عهد الأمير عبد الرحمن بن معاوية الداخل.

ومثل العباس بن قرعوس الذي ولي السوق في أيام الحكم بن هشام والذي قال عنه ابن الفرضي[3] إنه ولي السوق بالأندلس وكان رجلًا يضرب ضرباً شديداً ويشتد على أهل الريب". وقال عنه عياض[4] أنه "كان رجلًا صالحاً".

ومثل أيوب بن سليمان[5] والذي كان "إماماً في رأي مالك وأصحابه، متقدماً في الشورى، كانت الفتيا دائرة عليه في وقته"[6] وقد ولي السوق للأمير عبد الله بن محمد[7].

بل بلغ الاهتمام بهذه الولاية – ولاية السوق – أن يعين عليها قضاة من قضاة الدولة مثل، أحمد بن نصر "صاحب الشرطة والسوق وقاضي كورة جيان"[8] في عهد الخليفة عبد الرحمن الناصر.

ومثل أبي المطرف عبد الرحمن بن محمد الرعيني[9] الذي ولاه بن أبي عامر: "أحكام السوق وقضاء جيان"[10] وكان قبل ذلك قد تولى القضاء في مدن استجه وأشبونه وقرمونة[11].

(1) انظر: ابن الفرضي: تاريخ العلماء، جـ1، ص 7ـ الحميدي: جذوة المقتبس، جـ1، ص 95، ابن فرحون: الديباج المذهب، ص 330.
(2) ابن فرحون: المصدر نفسه، ص 330.
(3) ابن الفرضي: المصدر نفسه، جـ1، ص 414.
(4) عياض، ترتيب المدارك، جـ1، ص 492.
(5) توفي سنة 132هـ /749م انظر: ابن الفرضي، المصدر نفسه، جـ1، ص 162.
(6) ابن الفرضي: المصدر نفسه، جـ1، ص 162.
(7) ابن الفرضي: المصدر نفسه، جـ1، ص 162.
(8) ابن حيان: المقتبس (ح) ص 100.
(9) انظر: عياض، ترتيب المدارك، جـ4، ص 679.
(10) عياض: ترتيب المدارك، جـ4، ص 679.
(11) عياض: ترتيب المدارك، جـ4، ص 679.

ومجمل القول إن معظم من تولى ولاية السوق – صاحب السوق – كانوا من أهل العلم والفقه والرحلة، بل كان البعض منهم من القضاة.

أما بالنسبة لمسئوليات ومهام "صاحب السوق" فقد تعددت حيث لم تقتصر على الإشراف على الأسواق، والمعاملات التجارية، بل كانت مهامه تتجاوز الأسواق إلى الاهتمام بمعظم شؤون المدينة[1] – خاصة في الأوقات التي يكون فيها والي السوق – صاحب السوق – هو متولي خطة المدينة أو صاحب المدينة والشرطة. حيث يصبح من مهامه حينئذ المحافظة على الأمن في المدينة، وإيصال المعلومات إلى الحاكم عن كل ما يدور داخل المدينة – ومن ضمنها الأسواق – من حركات مناوئة للحكم ونحو ذلك[2].

أما المهمة الرئيسية لصاحب السوق فهي العناية بالأعمال التجارية في أسواق المدن الأندلسية[3]، ومحاولة ضبط الحركة التجارية في هذه الأسواق، وإخضاعها للأحكام الشرعية المتعلقة بالمعاملات التجارية، وكان صاحب السوق حريصاً على أداء مهمته على الوجه الأكمل[4]. ولذلك كان لصاحب السوق مجلس يقع في وسط السوق[5]، يقوم منه بمراقبة الحركة التجارية في الأسواق، فإبراهيم بن حسين بن عاصم والي السوق في عهد الأمير محمد بن عبد الرحمن "كان يجلس في مجلس نظره في السوق[6]" وكذلك كان مجلس نظر متولي خطة السوق في عهد الأمير عبد الله بن محمد وسط السوق"[7]. وبذلك يتمكن والي السوق – صاحب السوق – من متابعة أمور السوق وما يتعلق به من موقع قريب جداً، كما يصبح موقعه هذا معروف لدى كل من أراد الوصول إليه من مرتادي الأسواق، ومن أصحاب التجارات.

كما كان صاحب السوق يقوم بعمليات تفتيشية على الأسواق والسلع المعروضة للتأكد من صلاحها[8]، ومتابعة لأسعار البيع[9]، وكشف حالات الغش أو التدليس[10]، وضبط الموازين

(1) أحمد فكري: قرطبة في العصر الإسلامي، ص 300.

(2) Imamuddin: The Economic History. P: 328.

(3) Imamuddin: The Economic Hisotry. P: 327.

(4) البكر: النشاط الاقتصادي، ص 142.

(5) ابن حيان: المقتبس (ش) ص 5.

(6) الخشنى: قضاة قرطبه، ص 208.

(7) ابن حيان: المقتبس (ط) ص 5.

(8) ابن عبدون: رسالة في القضاء والحسبة، ص 55.

(9) السقطي: في آداب الحسبة، ص 11، الجرسيفي: رسالة في الحسبة، ص 125.

(10) ابن عبدون: المصدر نفسه، ص 36.

والمكاييل[1] ونحو ذلك وكان من "العادة فيه أن يمشي بنفسه راكباً على الأسواق وأعوانه معه، وميزانه الذي يزن به الخبز في يد أحد الأعوان"[2].

وكان يأمر أهل الأسواق باستخدام موازين محددة معروفة المقدار، ويأمرهم أن يضعوا تلك الموازين في أماكن ظاهرة يتمكن معها المشتري من متابعة الميزان بنفسه[3].

كما يأمر – صاحب السوق – الباعة بوضع أسعار السلع عليها بحيث تكون في موضع ظاهر أيضاً ليعرفها المشتري، ويتمكن المحتسب وأعوانه من متابعة هذه الأسعار بيسر وسهولة، ومعرفة مدى التزام البائع بها أو عدوله عنها[4].

كما كان عليه أن يتابع نظافة الأسواق، ويلزم الباعة تنظيف محلاتهم وما يجاورها، كما يؤمرون بتنظيف الساحات والرحبات التي تتم فيها عمليات البيع والشراء حول المساجد وفي الأسواق[5]. ويمنع الدواب من الوقوف في الأسواق، والطرقات الضيقة، ويسمح لها بالدخول لإنزال أحمالها ثم تخرج إلى خارج السوق[6].

كما كان عليه أن يتابع عمليات إنشاء الحوانيت في داخل الأسواق، وأن تكون في المواقع المحددة لها، وأن لا تتجاوز إلى الطرقات فتتسبب في تضييقها[7]. وأن لا يسمح بأن يؤذي القادر على فتح حانوت تجاري جاره، ولو بتفح باب يقابل داره، فإذا ما حصل من ذلك أذى، وأدى إلى تضرر الجار من مثل ذلك الباب أمر صاحب السوق التاجر بغلق ذلك الباب[8].

كما كان عليه أن يهتم بالطرق التي تخترق الأسواق، وأن تكون الرئيسة فيها باتساع يسمح بمرور الأحمال منها، فإن كانت على غير ذلك رفع الأمر إلى الحاكم وطالب بتوسيعها والزيادة فيها[9].

---

(1) ابن عبد الرؤوف: رسالة في آداب الحسبة والمحتسب، ص 107-108.

(2) المقري: نفح الطيب، جـ1، ص 206.

(3) المقري: المصدر نفسه، جـ1، ص 206.

(4) السقطي: المصدر نفسه، ص 59، المقري: المصدر نفسه، جـ1، ص 206.

(5) ابن عبدون: رسالة في القضاء والحسبة، ص 23.

(6) ابن عبدون: المصدر نفسه، ص 55.

(7) الخشني: قضاة قرطبة، ص 127، الونشريسي: المعيار المعرب، جـ8، ص 455، ابن سلمون: العقد المنتظم، جـ2، ص 90.

(8) ابن رشد، فتاوى ابن رشد، جـ1، ص 169-170.

(9) ابن سهل: الإعلام بنوازل الأحكام، جـ2، ص 778-779.

وكان من مهامه الفصل في المنازعات والخصومات التي قد تحدث في الأسواق، والبت في أمرها[(1)].

كما كان عليه متابعة وسائل النقل والتأكد من صلاحيتها ومراقبة الأحمال التي تنقل عليها، بحيث لا يظلم الحيوان فتزاد الحمولة فوق طاقته[(2)]، أو تزاد حمولة المراكب النهرية مما قد يتسبب في غرقها وهلاك من بها وما بها من البضائع والأموال[(3)].وقد لخص ابن سهل[(4)] مهام صاحب السوق بقوله: "وصاحب السوق كان يعرف بصاحب الحسبة، لأن أكثر نظره إنما كان فيما يجري في الأسواق، من غش وخديعة، ودين وتفقد مكيال وميزان وشبهه".

وفي كل هذا فإن من حق صاحب السوق إيقاع العقوبات على من وجد لديه مخالفة لتعاليم السوق ونظمه، أما العقوبات التي كان يوقعها صاحب السوق فقد كانت تخضع لنوع العمل المعاقب عليه، وكانت تتراوح ما بين الضرب[(5)]، أو السجن[(6)]، أو أخذ السلعة المغشوشة من يد صاحبها ثم تفريقها على المساكين والمحتاجين[(7)] أو حرق السلعة المغشوشة إن كانت من المنسوجات ونحوها[(8)].

وقد تتطور هذه العقوبات فتصل إلى الإخراج من السوق. وهذه تعتبر من أشد العقوبات التي يوقعها صاحب السوق، إذ يعتبر إخراج التاجر من السوق[(9)]: "أشد عليه من أدبه بغير ذلك من ضرب أو سجن"[(10)].

ومن العقوبات أيضاً هدم الحوانيت المخالفة لأنظمة السوق، سواءً في طريقة الإنشاء، أو في الموقع الذي أقيمت فيه، كما فعل إبراهيم بن حسن بن خالد والي السوق عهد الأمير محمد بن عبد الرحمن حينما أمر بهدم حوانيت بني قتيبة في سوق قرطبة[(11)].

---

(1) ابن سعيد: المغرب، جـ1، ص 185.
(2) المجيلدي: كتاب التيسير، ص 110.
(3) ابن عبدون: المصدر نفسه، ص 47.
(4) الإعلام بنوازل الأحكام، جـ1، ص 28.
(5) ابن سهل: المصدر نفسه، جـ2، ص 742. محمد خلاف: وثائق في شؤون الحسبة، ص56.
(6) ابن سهل: المصدر نفسه، جـ2، ص 742.
(7) ابن سهل: المصدر نفسه، جـ1،ص742. الغزالي: إحياء علوم الدين، ص 477. وهذا موقع خلاف بين الفقهاء هل يصح ذلك أم لا؟ (انظر: ابن سهل: المصدر نفسه، جـ2، ص 739-742).
(8) ابن سهل: المصدر نفسه، جـ2، ص 741.
(9) ابن سهل: المصدر نفسه، جـ2، ص 739.
(10) ابن سهل: المصدر نفسه، جـ2، ص 742.
(11) الخشنى: قضاة قرطبة، ص 127.

وقد تتجاوز عقوبات صاحب السوق هذا الحد – خاصة في أوقات حدوث الاضطرابات أو كثرة السرقات حين حدوث المجاعات – فتصل إلى القتل والصلب كما كان يفعل والي السوق في عهد الأمير محمد بن عبد الرحمن إبراهيم بن حسين بن عاصم[1]. وكان من حق صاحب السوق إيقاع العقوبات التي يراها مناسبة للحالات التي يعالجها في الأسواق دون الرجوع إلى الحاكم[2].

ولا يحق لأهل السوق تجاوز صاحب السوق في رفع ما قد يحدث بينهم من خلافات أو خصومات إلى الأمير، أو إلى غيره، إلا بعد أن يعجز – صاحب السوق – عن تلك القضية. ومن تجاوز صاحب السوق عوقب على ذلك، من ذلك ما قام به الخليفة عبد الرحمن الناصر حينما أمر بضرب أحد تجار الدواب، الذي تقدم إليه بشكوى متجاوزاً كلاً من عرفاء السوق وأمنائه وصاحب السوق، وعارضاً شكواه على الخليفة مباشرة. فأمر الخليفة "به فضرب، ونودي عليه بذلك مُجَّرِساً"[3].

ويبدو أن الخليفة الناصر يرى أن مثل هذه التجاوزات، وعدم الالتزام بهرمية السلطة في الدولة، والسماح لمثل هؤلاء الباعة بتجاوز المسؤلين المباشرين للسوق والوصول إلى الحاكم، مما يشغل وقت الحاكم، ويضيع هيبته، ويحدث الخلل في نظام الدولة.

ويفهم من هذه الحادثة أن السلطات الإدارية في الأسواق كانت تمثل سلسلة هرمية تبدأ من العرفاء – عرفاء التجارات، أو أمناء السلع بالأسواق[4] -ثم يلي هؤلاء صاحب السوق.. وبذلك فلم تكن كل القضايا التي تحدث في السوق ترفع إلى صاحب السوق مباشرة بل لا بد من الإلتزام بهذا الترتيب الإداري. فتبدأ من عريف السوق وأمين السوق، ثم إلى صاحب السوق وهكذا.

لقد كان من الطبيعي أن يعتمد صاحب السوق في تنفيذ أعماله ومراقبة الحركة التجارة في أسواق الأندلس على عدد من الأعوان عرفوا باسم "العرفاء"[5] أو "الأمناء".

(1) الخشنى: قضاة قرطبة، ص208، عياض: ترتيب المدارك، جـ2، ص46-147، وقد ذكر ابن الفرضي أن الذي عُرف بالشدة في أحكام السوق هو حسين بن عاصم حيث وصفه بأنه كان "شديداً على أهلها [أي أهل السوق] في القيم، يضرب على ذلك ضرباً مبرحاً ينكر عليه: "تاريخ العلماء، جـ1، ص 133).

(2) الخشنى: المصدر نفسه، ص 208.

(3) ابن سعيد، المغرب، جـ1، ص 185.

(4) ابن سعيد: المغرب، جـ1، ص 185، وانظر: الفصل الثالث من البحث "النقابات التجارية.

(5) ابن حيان: المقتبس (ح) ص 25. ابن سعيد: المغرب، جـ1، ص 185.

وذلك أن صاحب السوق لا يمكن أن يحيط بكل أعمال السوق لذلك "جاز له أن يجعل لأهل كل صنعة عريفاً من صالح أهلها..يكون مشرفاً على أحوالهم، ويطالعه بأخبارهم، وما يجلب إلى سوقهم من السلع والبضائع، وما تستقر عليه من الأسعار"[1]. وهذا مما حث عليه الشرع فقد جاء في الأثر: "استعينوا على كل صنعة بصالح أهلها"[2].

وإلى جانب هذه المهام كان يتولى هؤلاء العرفا والأمناء، النظر في القضايا التي قد تحدث بين أصحاب السلعة التي يشرفون عليها ويتولون الفصل فيها، فإن لم يستطيعوا رفعوا ذلك إلى صاحب السوق[3].

وقد كان يشترط لتعيين هؤلاء العرفاء أو الأمناء أن يكون العريف أو الأمين إلى جانب الصلاح "خبيراً بصناعتهم، بصيراً بغشوشهم، وتدليساتهم، مشهوراً بالثقة والأمانة"[4].

وكان يخضع للمسألة والمحاسبة من قبل صاحب السوق[5].

كما كان هذا العريف يمثل أصحاب السلعة الواحدة لدى صاحب السوق ومن وراءه، من المسئولين، ويقوم بعرض مطالباتهم على هؤلاء المسئولين[6].

وقد وجد هؤلاء العرفاء في الأندلس خلال العصر الأموي حيث وجد "عريف الخياطين"[7] ووجد "أمين سوق الغزل"[8] وأمين "سوق الدواب"[9] وغيرهم "من أصناف العرفاء"[10].

وكان من حق هؤلاء الأعوان إيقاع بعض العقوبات الخفيفة على من ضبط في حالة غش أو تدليس من الباعة، كأن يغرم من قبلهم بما لا يتجاوز ربع درهم[11]. أو كسر بعض ما وجد فيه الغش من المصنوعات ونحوها[12].

---

(1) الشيزري: نهاية الرتبة، ص 12.

(2) العجلوني: كشف الخفاء، ومزيل الإلباس، ط 2(بيروت، دار إحياء التراث، 1351هـ) 1 /134 وورد الحديث بلفظ آخر هو: "استعينوا على كل صنعة بأهلها" انظر: السيوطي: الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة، ص 34.

(3) ابن سعيد: المصدر نفسه، جـ1، ص 185.

(4) الشيزري: المصدر نفسه، ص 12، الجرسيفي: رسالة في الحسبة، ص 125.
-السقطي: في آداب الحسبة، 9.

(5) Provençal: Espana Musulmana, PP: 177 -178.

(6) Provençal: Espana Musulmana, P: 177.

(7) ابن حيان: المقتبس (ح) ص 25.

(8) ابن سعيد: المغرب، جـ1، ص 185.

(9) ابن عبدون: رسالة في القضاء والحسبة، ص 53.

(10) ابن حيان: المصدر نفسه (ح) ص 196.

(11) السقطي: في آداب الحسبة، ص 10.

(12) السقطي: المصدر نفسه، ص 9-10.

- **المفتون في الأسواق:** لقد نهجت الدولة الأموية في الأندلس على تعيين مفتين خاصين بالأسواق والتجارات يكون لهم مجالس معروفة وواضحة في وسط السوق. يقومون منها بالافتاء لأهل الأسواق في ما قد يشكل عليهم من أمور المبايعات وصورها، وكان يعرف من يتولى هذه المهمة باسم "مفتي السوق"[1].

وكان هؤلاء المفتون يعدون من أعوان صاحب السوق ويتبعون له، كما كان يجب عليهم إلى جانب قيامهم بالفتيا في الأسواق، الابلاغ عما قد يلاحظون من أمور تخالف أنظمة السوق التي يسير عليها[2].

وكان من مهام هؤلاء المفتين إبرام بعض الاتفاقيات وكتابة الوثائق والعقود التجارية[3].

وقد تولى مهمة الافتاء في الأسواق الأندلسية عدد من الفقهاء منهم، علي بن محمد الطيار وقد كان "فقيهاً في المسائل، مفتياً في السوق بقرطبة أيام الأمير عبد الله"[4]. وأحمد بن هلال العطار[5]، ويوسف بن سموأل الدقاق[6]، وأحمد بن محمد بن زكريا الذي كان مفتياً وكان "يجتمع إليه أهل الحسبة، ويُسمع منه"[7] ومحمد بن فيصل بن هذيل الحداد"كان مفتي أهل السوق بقرطبة"[8].

وهكذا يتبين لنا أن هذه الخطة قد وجدت في الدولة الأموية منذ بداية حكمها في عهد الأمير عبد الرحمن الداخل، وأنه عرف القائم بها بمسميات مختلفة كوالي السوق، وصاحب السوق، ووالي أحكام السوق. كما يتبين لنا أن هذه الخطة كانت بداية الأمر تخضع لصاحب الشرطة الذي هو – صاحب المدينة أيضاً – سواءً تولى أمر السوق بنفسه أو أناب عنه من يقوم بأمره تحت إشرافه، ثم ظلت كذلك حتى عهد الأمير عبد الرحمن بن الحكم الذي ميزه ولاية السوق عن ولاية المدينة والشرطة، وجعل لها موظفاً خاصاً له مرتب شهري ثابت من

(1) ابن الفرضي: تاريخ العلماء، جـ1، ص 58. عياض: ترتيب المدارك، جـ3، ص 560.

(2) Provençal: Espana Musulmana, P: 177.

(3) ابن العطار: الوثائق والسجلات، ص 244.

(4) ابن الفرضي: تاريخ العلماء، جـ1، ص 356 (توفي سنة 306هـ/م) انظر: ابن الفرضي: المصدر نفسه، جـ1، 356.

(5) عياض: ترتيب المدارك، جـ3، ص 560.

(6) ابن الفرضي: المصدر نفسه، جـ2، ص 205.

(7) ابن الفرضي: المصدر نفسه، جـ2، ص 61.

(8) ابن الفرضي: المصدر نفسه، جـ2، ص 49. وراجع عن ترجمة هؤلاء العلماء وجهودهم في السوق الفصل الثاني من البحث.

قبل الدولة، ويظهر أنه قد أصبح يتبع للأمير مباشرة وأن معظم خلفاء عبد الرحمن الأوسط قد سار على هذا التنظيم الاداري، حيث قام البعض منهم بفصل ولاية السوق عن الشرطة والمدينة، وكان ذلك يتم في الأوقات التي تشهد فيها البلاد نشاطاً تجارياً متقدماً، وتزخر الأسواق بالبضائع والسلع وتزدحم بالمستهلكين والتجار.

كما اتضح مما سبق أن ولاية السوق لم تظل منفردة ومميزة عن ولاية الشرطة كما فعل الأمير عبد الرحمن الأوسط، بل كان بعض من تلاه من الحكام يعمدون إلى ضم ولاية السوق إلى والي الشرطة -خاصة في أوقات الاضطرابات الداخلية أو القحط والمجاعات، ويظهر ذلك جلياً في عهد كل من الأمير محمد بن عبد الرحمن والأمير عبد الله بن محمد، ثم في عهد الخليفة هشام المؤيد.

كذلك استبان لنا أن أهمية هذه الخطة كانت تزداد كلما زاد التقدم الاقتصادي للدولة وتطورات التجارة – لا سيما في أوقات السلم والاستقرار – وبذلك تصبح هذه الخطة موضع إهتمام الحكام، بل لقد بلغ الاهتمام بها في عهد الخليفة عبد الرحمن الناصر أن ولىَّ عليها واليان، حيث أشار ابن حيان[1] في حوادث سنة 327هـ/938م إلى أنه قد تم عزل كل من حفص بن سعيد بن جابر وسعيد بن الجسَّاس عن ولاية السوق. أي أن الرجلين كانا يتوليان ولاية السوق، وهذا يدل على أهمية هذه الخطة في هذا الوقت، ويوحي بقوة الحركة التجارية وحاجة الأسواق إلى مشرفين.

وتبين لنا أيضاً أن من كان يقوم بأمر الإشراف على الأسواق في الأندلس في عصر الدولة الأموية عرف باسم "صاحب السوق" طوال فترة الحكم الأموي ولم يستخدم مسمى "المحتسب" إلا في وقت متأخر عن الدولة الأموية، وإن كان المصطلح "محتسب" قد وجد في الأندلس من قبل حيث أشار ابن الفرضي المتوفى سنة (403هـ) إلى أن الفقيه أحمد بن محمد بن زكريا (ت 362هـ) – والذي كان من فقهاء عصر الخلافة الأموية في الأندلس – كان يعقد مجلساً لطلاب العلم والفتيا و"يجتمع إليه أهل الحسبة، ويُسمع منه"[2] ومعنى هذا أن مسمى المحتسب وأهل الحسبة قد وجد في الأندلس منذ أواخر عصر الدولة الأموية إلا أنه ظل يطلق على المشرف على الأسواق مسمى "صاحب السوق". ولا شك أن تلك الاجراءات

(1) المقتبس (ش) ص 448.

(2) ابن الفرضي: تاريخ العلماء، جـ1، ص 61.

التي كانت تتخذ بشأن صاحب السوق، تدل على أهمية مركزه، وعلو منزلته ومكانته بين العامة والخاصة، وذلك لأهمية دوره بين الناس، فضلاً عن عظم مسؤولياته ومهامه.

خامساً: أهم السلع التجارية

أثناء تتبعنا لحركة السلع داخل الأسواق الأندلسية لا يمكن لنا إغفال الحديث عن الفلاحة والصناعة حيث أن مجمل السلع الرئيسة داخل الأسواق إنما هي نتاج فلاحي أو صناعي دفع به إلى الأسواق. فالتجارة في الأندلس - وغيرها - مرتبطة بالفلاحة والصناعة ارتباطاً وثيقاً.

ولقد أتاح الاستقرار السياسي الذي شهدته الأندلس في أغلب فترات عصر الدولة الأموية قيام نهضة زراعية وصناعية في مختلف كور الأندلس، وأسهم ذلك في بروز حركة تجارية نشطة في البلاد . إذ أدى ذلك الاستقرار السياسي إلى استغلال المقدرات المحلية للمدن والأرياف الأندلسية . وتمثل ذلك في انتاج أصناف متنوعة من السلع الزراعية والصناعية - كانت على درجة جيدة من الجودة والدقة[1] -وكان مما أسهم في التقدم التجاري الذي شهدته الأندلس في أغلب فترات الحكم الأموي، اتباع أسلوب التخصص في الانتاج، إذ اشتهرت كل كورة أو مدينة من المدن الأندلسية بانتاج نوع معين من المنتجات الزراعية أو الصناعية . أو بمعنى آخر برزت مدن أو كور محددة في انتاج وتسويق سلع معينة شهرت بها دون غيرها.

فمدينة وشقة مثلاً اشتهرت بالدروع والبيضات الرشيقة وآلات النحاس والحديد وبذلك كانت " دار صناعة"[2]. كما اشتهرت مدينة بجانة بغزارة انتاجها من الفواكه[3]، ومن ثم نقلت تلك المنتجات الزراعية منها إلى المرية وسوقت بها[4] . واشتهرت منتجات مدينة المرية من: " سائر أجناس الديباج وجميع ما يعمل من الحرير ما لم يعمل مثله بصنعاء وعدن"[5].بل كان بها " من صنعة الوشي والديباج على اختلاف أنواعه ومن صنعة الخزِّ، وجميع ما يعمل من الحرير، ما لم يبصر مثله في المشرق ولا في بلاد النصارى" كما يقول ابن سعيد[6] .

(1) محمود اسماعيل: سوسيولوجيا، جـ2، ص 474.
(2) الزهري: كتاب الجغرافية، ص 82.
(3) الإدريسي: صفة المغرب، ص 197.
(4) الإدريسي: المصدر نفسه، ص 197.
(5) ابن غالب: فرحة الأنفس، ص 284.
(6) المغرب، جـ2، ص 193-194.

كما اشتهرت مدينة اشبيلية بانتاج الزيوت وزيت الزيتون من جبل الشرف المطل عليها، الذي قال عنه العذري[1]: " أشرف بقعة، وأكرم تربة، المغترس بالزيتون الدائم عند اخضراره النادر عند اعتصاره". وإلى جانبه شهرت بانتاج كميات كبيرة من القطن حتى قال عنها ابن غالب: "ومن فضائلها التي انفردت بها ما تنبت أرضها من عجيب قطنها الذي يحسن فيها ويزكو بها، ويعم آفاق الدنيا منها"[2].

واشتهرت مدينة رندة[3] بانتاج المحلب الذي يدخل في صناعة العقاقير الطبية وهو "فاضل جميع الأفاوية"[4].وقد اشتهرت مدينة شاطبة بانتاج الورق " الكاغد الطيب الذي ليس يعمل في معمور الأرض مثله"[5] .كما اشتهرت مدينة بسطة بانتاجها الغزير لنوع من أنواع الزعفران "والذي لم يكن في بلاد الأندلس أطيب منه"[6] .أما بلنسية فقد اشتهرت بزراعة الأرز "وهو ينجب فيها، ومنها يحمل إلى جميع بلاد الأندلس[7]. إلى جانب غزارة انتاجها من الفواكه حتى عرفت باسم " بستان الأندلس"[8] .واشتهرت مدينة جيان بانتاج الحرير الذي كثر فيها وفي القرى والجبال المحيطة بها حتى عرفت باسم "جيان الحرير، لكثرته فيها"[9] .

أما مدينة طليلطة فقد اشتهرت بانتاجها الغزير من الحنطة، والفواكه[10] . كما اشتهرت بانتاج نوع من الزعفران قال عنه البكري[11]: " وزعفران طليلطة هو الذي يعم البلاد ويتجهز به إلى الآفاق" كما اشتهرت جبالها المعروفة بجبال الشارات بالانتاج الغزير من الاغنام والأبقار التي " يتجهز بها الجلابون إلى سائر البلاد، ولا يوجد شيء من أبقاره وأغنامه إلا في غاية السمن .. ويضرب بها المثال في ذلك في جميع أقطار الأندلس[12]".

---

(1) ترصيع الأخبار، ص 95.

(2) فرحة الأنفس، ص 293، وعن غزارة الانتاج بأشبيله وأنواع المنتجات راجع: يوسف حواله: بنو عباد في أشبيلة، ص 404-405.

(3) رُنْدة: هي من مدن اقليم تاكرنا بجنوب الأندلس، تقع على نهر وادي كلة، + كثيرة الخصب قديمة البناء (انظر: الحموي، معجم البلدان، جـ3، ص 73.الحميري: الروض المعطار، ص 269.

(4) مجهول: ذكر بلاد الأندلس، ص 68.

(5) مجهول: المصدر نفسه، ص 74.

(6) مجهول: المصدر نفسه، ص 76.

(7) العذرى: ترصيع الأخبار، ص 17.

(8) ابن سعيد: كتاب الجغرافيا، ص 167.

(9) ابن سعيد: المغرب، جـ2، ص 51.

(10) المقري: نفح الطيب، ج1، ص 142.

(11) المسالك والممالك، ج2، ص 907.

(12) الحميري: الروض المعطار، ص 394.

لقد أفضى هذا التخصص أو التميز في الانتاج -سواءً كان انتاجاً زراعياً أو صناعياً أو معدنياً أو غير ذلك -بين المدن والقرى والأرياف الأندلسية إلى قيام حركة تبادل تجاري عمت جميع مناطق الأندلس، حيث قام بين تلك المناطق نوع من التكامل التجاري فنقلت المنتجات المختلفة من مواطن انتاجها أو تصنيعها التي تكثر بها إلى المواطن المحتاجة إليها، بحيث تسد حاجة المستهلك في المنطقة التي يقل أو يندر فيها انتاج السلعة المنقولة. وهذا بدوره أدى إلى خدمة المنتَج والمنتِج، فالمعروف أن السلعة التي يكثر انتاجها في منطقة معينة، يقل الطلب عليها وبالتالي يتدنى سعر البيع لها في مناطق انتاجها، وبنقلها إلى مناطق الاحتياج الأخرى في داخل الأندلس أو خارجها، يسهم هذا في تصريف السلعة المنتجة، وتحقيق نوع من السعر يرضي -غالباً -المنتج.

مثال ذلك السمك الغزير الذي كان يصاد بكثرة في جزيرة شلطيش[1] . ولأنها عبارة عن جزيرة صغيرة المساحة، قليلة السكان، فقد عمد صيادوا السمك بها إلى نقله مملحاً وتسويقه في أسواق مدينة اشبيلية[2] . وبذلك حُفظت قيمة السلعة، وحُقق مطلب المستهلك له في اشبيلية، وحصل الصيادون على الربح الذي يطلبونه.

وكذلك الحال بالنسبة إلى وادي بجانة الذي شهر بغزارة انتاج الفواكه حتى كان بها منها "الشيء الكثير الرخيص" [3] لذا حملت تلك المنتجات منها عبر وادي بجانة لتسوق في مدينة المرية المجاورة لها، والتي كانت تتميز بكثافة السكان، وقوة الحركة التجارية بها[4] .

ولتوفر أمرين هامين في الأندلس -بوجه عام -وهما غزارة المياه[5] وخصوبة الأرض[6]، إلى جانب ما حباها الله به من وجود معظم المعادن الثمينة بمختلف أنواعها[7]، وما صاحب ذلك من استقرار سياسي، وما نتج عنه من تطور اقتصادي في معظم فترات حكم الدولة الأموية، يدعم ذلك ما عرف عن أهلها من حب للعمل والكسب فقد كانوا " يكثرون التجارات

(1) المقري: نفح الطيب، جـ1، ص 160.
(2) المقري: المصدر نفسه، جـ1، ص 160.
(3) الإدريسي: نزهة المشتاق، جـ2، ص 562.
(4) الإدريسي: المصدر نفسه، جـ2، ص 562.
(5) الزهري: كتاب الجغرافية، ص 80.
(6) ابن حوقل: صورة الأرض، ص 104، الحموي: معجم البلدان، جـ1، ص 262.
(7) البكري: المسالك والممالك، جـ2، ص 896-898، المقري: نفح الطيب، جـ1، ص 140-142

والتغرب"[1]، كل هذا أدى إلى ازدحام الأسواق الأندلسية المختلفة بأصناف متعددة من السلع والبضائع المتنوعة والمتباينة من حيث الانتاج والجودة والسعر وما إلى ذلك، وكانت معظم هذه السلع متوفرة في معظم الأسواق طوال أيام السنة[2]، باستثناء فترات الاضطرابات السياسية أو فترات حدوث الكوارث الطبيعية كالفيضانات والسيول أو القحط الشديد وما شابهها.

وكانت السلع تنزل في مواضع محددة من الأسواق - شوارع أو مواضع - خاصة بكل سلعة، وقد رتبت تلك السلع - في الغالب - حسب أهميتها ورواجها بدءاً بالمواقع المجاورة للمسجد -الذي كانت تحف به الأسواق والتجارات -.أما أهم أنواع السلع فهي:

- **العطور والعقاقير والأفاوية:** كانت العطور أقرب السلع إلى المسجد، حيث تمتد حوانيت العطارين بالقرب من الجوامع والمساجد في أغلب المدن الأندلسية. -كما سيتضح لنا. ففي مدينة قرطبة مثلاً وجد مركزان لتسويق العطور، يقع أحدهما بجوار جامع قرطبة وفي صدر السوق العظمى[3] . والذي أصبح في عهد الخليفة الحكم المستنصر يمثل جزءاً من القيسارية . وقد احترق هذا السوق في الحريق الذي شب في شهر شعبان من عام 324هـ /935م في سوق قرطبة، ثم قام الخليفة عبد الرحمن الناصر بإعادة بناء تلك الأسواق التي التهمتها النار في ذلك الحريق، ومنها سوق العطارين على أحسن مما كانت عليه، ثم أمر بتسقيفها[4] .

أما المركز الثاني لتسويق العطور في قرطبة فقد كان يقع في غربي المدينة يجاور الباب الذي عرف باسم " باب العطارين"[5] والمفضي إلى اشبيلية وما وراءها من مناطق جنوبي وجنوبي غربي الأندلس. كما وجد في اشبيلية سوق للعطور، يقع إلى جوار جامع اشبيلية[6] المعروف باسم جامع ابن عدبس[7] .وفي مدينة لورقه كان يقع سوق العطر في ربض المدينة[8]

---

(1) المقدسي: أحسن التقاسيم، ص 236.

(2) المقري: المصدر نفسه، جـ1، ص 131.

(3) ابن حيان: المقتبس (ش) ص 383.

(4) ابن حيان: المصدر نفسه (ش) ص 383.

(5) ابن بشكوال: الصلة، جـ2، ص 598، المقري: نفح الطيب، جـ2، ص 14،54. وقد كان هذا الباب يعرف أيضاً باسم " باب اشبيلية".

(6) ابن صاحب الصلاة: المن بالامامة، ص 397.

(7) بني هذا الجامع على يد القاضي عمر بن عَدَبّس بأمر الأمير عبد الرحمن الأوسط في عام 829هـ انظر (السيد عبد العزيز سالم: في تاريخ وحضارة الإسلام، ص 118-119).

(8) الإدريسي: نزهة المشتاق، جـ2، ص 561. الحميري، الروض المعطار، ص 512.

وكذلك في مدينة مالقة وجد سوق للعطارين[1]. وقد سمي به أحد مساجد المدينة (مسجد العطارين) [2].

كما أشارت المصادر التي تعود إلى ما بعد العصر الأموي بقليل إلى وجود أسواق للعطارين في كل من مدن طليطلة وميورقة وبلنسية وغيرها[3]. مما يوحي بأن أصول هذه الأسواق ربما تعود إلى زمن الدولة الأموية.

وقد شهدت أسواق العطارين في المدن الأندلسية حركة تجارية نشطة، وقصدها المتسوقون من أماكن مختلفة، يدل على ذلك قول السقطي[4] عن تجار العطور حيث قال: " هؤلاء قوم شغلهم أوسع الأشغال" وقول ابن الأخوة[5]: " يجب على المحتسب أن لا يمكّن أحداً من بيع العقاقير وأصناف العطور إلا من له معرفة وخبرة وتجربة". فاشتراط مثل هذه الشروط فيمن يعمل في بيع العطور وما شابهها دليل على أهمية ورواج هذه التجارة.

وبالاضافة إلى العطور كانت حوانيت العطارين تضم العقاقير الطبية والأفاوية[6] والأشنان[7]. ونحو ذلك.

ولقد راجت وانتشرت تجارة العطور في الأندلس نتيجة لما كانت تنتجه مدن وأرياف وقرى الأندلس من أصناف العطور. وقد ذكر المسعودي[8] أن أصول الطيب خمسة أصناف وهي المسك والكافور، والعنبر، والعود، والزعفران . ثم قال: "وكلها من أرض الهند إلا الزعفران والعنبر فإنهما موجودان في أرض الأندلس"[9]. فالزعفران الذي يدخل في صناعة كثير من العطور والبهار ونحوها -حتى عدّ من أول أنواع العطارة[10] -أنتج في عدد كبير من مدن الأندلس

(1) السيد عبد العزيز سالم: في تاريخ وحضارة الإسلام، ص 132.
(2) السيد عبد العزيز سالم: المرجع نفسه، ص 132.
(3) Balbas: Plazas, Zocos, (AL-Andalus, 12) -P:454.
(4) في آداب الحسبة، ص 41.
(5) معالم القربة، ص 199.
(6) أفاويه وأفواه جمع فوه: وهي التوابل التي يطيب بها الطعام: (ابن منظور، لسان العرب، جـ13، ص530).
(7) هي المنظفات: قال ابن منظور: " الأُشْنان والإشنان من الحمض: معروف الذي يغسل به الأيدي." لسان العرب، جـ13، ص 18.
(8) نقلًا عن المقري: نفح الطيب، جـ1، ص 188.
(9) انظر: المقري: المصدر نفسه، جـ1، ص 188.
(10) Provençal: Espana Musulmana,. P.34.

المختلفة مثل مدن وادي الحجارة[1]، وبياسة[2]، وطليطلة، والتي كان "زعفرانها المتناهي الفاضل يتفاوت بجودته على كل زعفران"[3] . كما انتج الزعفران في مدن غرناطة[4] وبلنسية[5]، وباغة[6]، وبسطة[7] . وكان انتاجه بكميات كبيرة ساهمت في رواج تجارة ما يستخلص منه من عطور. ويكفي دليلاً على أهميته التجاريـة قول العمري حينما تحدث عن زعفران بسطة حيث قال: "وبها منه ما يكفي أهل الملة الإسلامية بالأندلس. على كثرة ما يستعملونه"[8] .

أما العنبر الذي يدخل في صناعة كثير من العطور والمستحضرات الطبية، وهو "أنواع كثيرة، وأصناف مختلفة، ومعادنه متباينة، وهو يتفاضل بمعادنه وبجوهره"[9] . ومن أنواعه المشتهرة ما عرف باسم (العنبر المغربي) [10]، "يؤتي به من بحر الأندلس"[11]. فقد كان يستخرج من شواطىء الأندلس القريبة المطلة على المحيط الأطلسي، وخاصة بالقرب من سواحل مدينة شلب[12] . كما وجد في ريف مدينة أشبونة "ويلقى بريف الأشبونه العنبر الفائق المتناهي كثيراً، وهو يفوق كل عنبر، ولا يشبهه إلا الهندي"[13]

ولا شك أن جودة هذا النوع من العنبر ستزيد من الطلب عليه، وترفع من سعره وتدعو تجار العطور إلى الحرص على وجوده في حوانيتهم . مما سيوجد نوعاً من التنافس على امتلاك هذا النوع من العنبر. كما كان يستخرج من الشواطىء الغربية المطلة على المحيط

(1) الإدريسي: نزهة المشتاق، جـ1، ص 553.

(2) الإدريسي: المصدر نفسه، جـ2، ص 569.وبياسة تقع إلى الشمال الشرقي من جيان، وبينهما عشرون ميلًا وهي مطلة على النهر الكبير (انظر:الحميري، الروض المعطار، ص 121).

(3) ابن غالب: فرحة الأنفس، ص 288.

(4) المقري: المصدر نفسه، جـ1، ص 145.

(5) العذري: ترصيع الأخبار، ص 17.

(6) المقري: المصدر نفسه، جـ1، ص 145.وباغة من مدن كورة إلبيرة، وهي بلدة كبيرة، كثيرة الأشجار. انظر: ابن غالب: المصدر نفسه، ص 283.

(7) مجهول: ذكر بلاد الأندلس، ص 76.

(8) العمري: مسالك الأبصار، ص 162.

(9) اليعقوبي: كتاب البلدان، ص 366. وقد تعددت الروايات فيما يتعلق بأصل العنبر ومادته. انظر عن ذلك: الزهري: كتاب الجغرافية، ص 17، القلقشندي، صبح الأعشى، جـ2، ص 122 -125 .

(10) القلقشندي: صبح الأعشى، جـ2، ص 124.

(11) اليعقوبي: المصدر نفسه، ص 367.

(12) المقدسي: أحسن التقاسيم، ص 239 . مجهول: ذكر بلاد الأندلس، ص 53.وشلب تقع على بعد ثلاثة أميال من ساحل المحيط الأطلسي، وكانت قاعدة كورة أكشونبة وبينها وبين بطليوس ثلاث مراحل (75 ميل) (انظر: الحميري الروض المعطار، ص 342 -343).

(13) ابن غالب: فرحة الأنفس، ص 291 . الحموي: معجم البلدان، جـ5، ص 16.

الأطلسي، وخاصة في السواحل القريبة من مدينة شذونه[1]، وشنتره[2] . وكان عنبر هذه المناطق يحمل إلى قرطبة وإلى غيرها من مختلف مناطق الأندلس، وقد بلغت سعر الأوقية منه ثلاثة مثاقيل ذهباً في داخل الأندلس[3]بينما بيعت الأوقية منه في خارج الأندلس بعشرين ديناراً[4]. وهذا يدل على مدى جودته وأهميته.

والعنبر سلعة تجارية مهمة في داخل الأندلس وفي خارجها، ويدخل في صناعة أنواع مختلفة من العطور لعل من أشهرها عطر " الغالية"[5] والتي كان يستخدمها الخلفاء والأمراء وعلية القوم[6] . كما يستخدم لخضاب اليد والشعر[7]. إلى غير ذلك كثير مما يدخل العنبر في تركيبه من العطور والعقاقير، مما أكسبه أهمية تجارية عالية.

وإلى جانب هذين الصنفين من أصناف الطيب، الذين ذكر المسعودي وجودهما في الأندلس وهما الزعفران والعنبر، فقد وجدت أنواع أخر من أصناف الطيب أُنتجت من أماكن مختلفة في الأندلس مثل الناردين[8] والذي كان ينتج بكميات جيدة في جبل إلبيرة[9] . ومثل القسط[10]، والذي كان من أشهر مناطق انتاجه المنطقة الواقعة بين حصني قاشتروا ومارتش من جبل هناك عرف باسم جبل القسط[11] . كما كان ينتج من جبال أندة[12] " القسط الطيب المر المذاق"[13] .

(1) البكري: المسالك والممالك، جـ2، ص 896.

(2) الحميري: المصدر نفسه، ص 347.

(3) المقري: نفح الطيب، جــ1، ص 142.

(4) المقري: المصدر نفسه، جـ1، ص 142.

(5) القلقشندي: المصدر نفسه، ج2، ص 123.

(6) ابن سعيد: المغرب، ج1، ص 43.

(7) القلقشندي: صبح الأعشى، ج2، ص 124.

(8) الناردين: هو نبات يستخرج من جذور بعض أنواعه عطر مشهور. انظر ابراهيم أنيس ورفقاه: المعجم الوسيط، ج 1و2، ص 453

(9) البكري: المسالك والممالك، جـ 2، ص 896-897 .

(10) القُسْط: عود يجعل في البخور والدواء، (انظر: ابراهيم أنيس ورفقاه: المرجع نفسه، ص 734.

(11) البكري: المصدر نفسه جـ2، ص 896.ولم يتبين لي من خلال ما اطلعت عليه من مصادر موقع هذين الحصنين تماماً.

(12) أندة: من مدن كورة بلنسية في شرقي الأندلس (انظر: الحميري: الروض المعطار، ص 41).

(13) البكري: المصدر نفسه، جـ2، ص 896.

ومن أنواع البخور الذي أنتج في الأندلس " عود الألنجوج"[1] والذي ينتج من جبال سيرانفادا في إقليم البشرات[2] . ومن منطقة اكشونية[3] . وكان هذا العود من أجود أنواع العود التي وجدت في الأندلس حتى قال عنه ابن الخطيب[4]: " لا يفوقه العود الهندي ذكاءً وعطر رائحة".

وأنتج كهرباء الأرض[5] من مناطق شذونه[6] وقد كان المنتج منه من أجــود الأنواع، حتى قال عنه البكري[7]: " وأطيب كهرباء الأرض بشذونة درهم منها يعدل دراهم من المجلوبة".كما أُنتج العود في جبال شلب بكميات كبيرة، وحمل منها إلى كل الجهات[8] . وانتجت الجنطيانا[9] من مواقع متعددة في الأندلس.

وذكر المسعودي[10] أنه يوجد في الأندلس من الأفاوية خمسة وعشرون صنفاً، وذكر منها: السنبل[11] والقرنفل[12]، والصندل[13]، والقرفة[14]، وقصب الذريره[15].

(1) والألنجوج: عود يتبخر به . انظر: المقري: نفح الطيب، جـ1، ص 140حاشية: 4).

(2) المقري: المصدر نفسه، جـ1، ص 140، ويسمى أيضاً " عود النضوح" البكري: المصدر نفسه، جـ2، ص896.

(3) البكري: المصدر نفسه، جـ2، ص 896، المقري: نفح الطيب، جـ1، ص 140.

(4) الإحاطة، جـ1، ص 98.

(5) الكهرباء: أو كهرباء الأرض، حجر أصفر مائل إلى الحمرة، ويقال إنه صمغ شجر الجوز الرومي، ينفع حامله من اليرقان والخفقان والأورام ونزف الدم، ويمنع القيء. انظر: سراج الدين بن الوردي: خريدة العجائب، ص 197.

(6) البكري: المسالك والممالك، جـ 2، ص 897. المقري: نفح الطيب، جـ1، ص 140-141.

(7) البكري: المسالك والممالك، جـ 2، ص 897.

(8) الإدريسي: نزهة المشتاق، جـ 2، ص 543.

(9) وهو أحد عقاقير الأدوية الترياقية المشهورة. وهــو عالــي الثمــن. (انظــر: البكــري: المسالــك والـممالــك، جـ2، ص 896 - 897. ابن الخطيب: الإحاطة، جـ 1، ص 98).

(10) مروج الذهب -نقلًا عن المقري: نفح الطيب، جـ1، ص 188.

(11) السنبل: نبات يستخرج منه نوع من العطور، كما تستخدم جذوره في صناعة بعض العقاقير الطيبة. (انظر: الموسوعة الميسرة. م1، ص 1018).

(12) القرنفل: شجر متنوع، يتسخدم ثمره في التوابل، كما يستخرج منه زيت عطري يستعمل في الطب وصناعة العطور. (انظر: الموسوعة الميسرة، م2، ص 1378).

(13) الصندل: شجر خشبه طيب الرائحة، وله ألوان مختلفة، حمر وبيض وصفر. (انظر: المعجم الوسيط، جـ1،2، ص 525).

(14) القرفة: شجرة ذات علق عطري الرائحة . تستخرج منها القرفة للتجارة، وتستعمل القرفة تابلًا فتكسب الطعام نكهة طيبة، كما تستخدم في تحضير بعض العطور. (انظر: الموسوعة الميسرة، م2، ص 1377).

(15) قصب الذريرة: نبات أوراقه تشبه أوراق السوسن، تستعمل أصوله في صناعة الحلوى والعطور، وفي إكساب الأطعمة والشربة نكهة طيبة. (انظر: الموسوعة الميسرة، م2، ص 1382).

ويضاف إلى ما ذكر أعلاه من الأفاوية "المحلب[1] "

الذي يُعدُّ المقدم في الأفاوية[2] والذي أنتج في مواقع متعددة من الأندلس، لعل من أشهرها مدينة رندة[3]وجبل المنتلون[4] وقد وصف البكري[5] محلب الأندلس بأنه "لا يعدل به" كما قال عن المحلب بصفة عامة "لا ينبت بشيء من الأرض إلا بالهند والأندلس"[6] .

ولا شك أن هذه الأصناف من الأفاوية (التوابل) كانت ذات قيمة تجارية عالية، نظراً لندرة البعض منها كالمحلب، ولكونها تدخل في صناعة العطور والعقاقير إلى جانب تذويق الطعام. ولعله لم يخل دكان عطار من وجود مثل هذه السلع المهمة.

وإلى جانب ما ذكر أعلاه من أمثلة لوجود أنواع متعددة من أصناف الطيب والأفاوية ونحوها في الأندلس فقد أشارت المصادر[7] إلى وجود عدد كبير من أنواع أخر من تلك السلع المهمة، انتجت في مواقع متعددة من الأندلس، وإن كان انتاجها أقل مما سبق ذكره. إلا أنها ساهمت بدور فاعل في انتشار ورواج تجارة العطور، وغذَّت أسواق العطارين في المدن الأندلسية - إلى جانب ما جلب من خارج الأندلس - بما تحتاج إليه من السلع . وبذلك أصبحت تجارة العطور والعقاقير وما صاحبها، تعد من التجارات الرئيسة في الأندلس، وتفرد لها الأسواق في داخل المدن. بل بلغ من الإقبال عليها، ورواج تجارتها - خاصة في المواسم - كالأعياد - أن أصبح لها باعة متجولون يطوفون على تجمعات الناس في المساجد ونحوها لبيع العطور[8] .

كما أسهم تقدم العلوم الطبية في الأندلس في عصر الدولة الأموية[9] بدور في رواج وانتشار تجارة العقاقير الطبية، والتي كان من أشهر تجارها في عصر الإمارة الأموية الطبيب

(1) المَحْلَبُ: شجر له حبٌّ يجعل في الطيب، واسم ذلك الطيب المحلبية على النسب إليه، وحب المحلب دواء من الأفاوية: (انظر: ابن منظور: لسان العرب، جـ1، ص 334).

(2) المقري: المصدر نفسه، جـ1، ص 189.

(3) مجهول: ذكر بلاد الأندلس، ص 69.

(4) لم أجد تحديداً لهذا الموقع بنفس المسمى -فيما رجعت إليه -ولعله هو نفس الجبل الذي أورده الإدريسي باسم " جبل منت" والذي يقع على الطريق البري الرابط بين مدينتي اشبيلية والجزيرة الخضراء (انظر: الإدريسي: المصدر نفسه، جـ2، ص 540 -541).

(5) المسالك والممالك، جـ2، ص 896.

(6) البكري: المصدر نفسه، جـ2، ص 896.

(7) انظر عن ذلك: الزهري: كتاب الجغرافية، ص 80، البكري: المسالك والممالك، جـ2، ص 896 -897. ابن غالب: فرحة الأنفس، ص 283. المقري: نفح الطيب، جـ1، ص 140 -142.

(8) ابن حيان: المقتبس (ش) ص 446.

(9) انظر عن ذلك: سعد البشري: الحياة العلمية في عصر الخلافة، ص 322 -353. بالنثيا: تاريخ الفكر الأندلسي، ص 461 -469. محمد عيسى: تاريخ التعليم في الأندلس، ص 327 -331.

يونس بن أحمد الحراني[1] الذي أدخل إلى الأندلس معجوناً "كان يبيع الشربة منه بخمسين ديناراً"[2] .وكان منهم -أيضاً -الطبيب النصراني خالد بن يزيد الذي "كسب بالطب مبلغاً جليلًا من الأموال والعقار"[3] .

كما كان لاهتمام الدولة الأموية بالمساجد وانشائها دور مهم في رفد تجارة العطور والبخور، حيث كانت تستخدم بكثرة لتطييب وتبخير المساجد في أثناء الصلوات وخاصة في يوم الجمعة وشهر رمضان المبارك[4] .

كما احتاجت قصور الحكام والأمراء إلى أنواع متعددة، وكميات مختلفة من العطور، يدل على ذلك ما حشده ابن شهيد في هديته إلى الخليفة عبد الرحمن الناصر في عام 327هـ/ 938م والتي ضمت فيما ضمت من أنواع العطور، "اثنا عشر رطلاً من العود الهندي، .. ومائة وثمانون رطلاً من العود الصمغي المتخير. ومائة رطل من العود الشبه المنقى، ومائة أوقية من المسك الذكي المفضل في جنسه، وخمسمائة أوقية من العنبر الأشهب.." [5].

ولا شك أن حرص الوزير ابن شهيد على أن تضم هديته هذه الأنواع من العطور دليل على أن تلك القصور كانت تستهلك كميات كبيرة منها، وهذا بدوره أسهم في رواج تجارة العطور وازدياد الطلب عليها، ودعم أسواق العطارين.فضلاً عن هذا فإن الناس -عامة -كانوا يهتمون بالطيب اهتماماً كبيراً. وكان استخدام العطر شائعاً في الأندلس بشكل كبير[6] .كما كانوا يهتمون بالمنظفات بشكل ظاهر حتى وصفهم ابن سعيد بقوله: "وأهل الأندلس أشد خلق الله اعتناء بنظافة ما يلبسون وما يفرشون، وغير ذلك مما يتعلق بهم، وفيهم من لا يكون عنده إلا ما يقوته يومه، فيطويه صائماً ويبتاع صابوناً يغسل به ثيابه، ولا يظهر فيها ساعة على حالة تنبو العين عنها[7] ". وهذا الحرص على النظافة مما يسهم في انتشار المنظفات عموماً ورواج تجارتها.

(1) يونس بن أحمد الحراني: ورد من المشرق الى الأندلس في أيام الأمير محمد بن عبد الرحمن، واشتهر بصناعة الطب بقرطبة: ولم تشر المصادر إلى سنة وفاته (انظر: ابن القفطي: أخبار العلماء بأخبار الحكماء، بيروت، دار الآثار للطباعة والنشر، د.ت) ص 258-259. ابن أبي أصيبعه عيون الأنباء، ص 486-487).

(2) ابن أبي أصيبعة: المصدر نفسه، ص 486-487.

(3) ابن أبي أصيبعة:المصدر نفسه، ص 485-486.

(4) ابن عبد الرؤوف: في آداب الحسبة والمحتسب، ص 70-76.

(5) ابن خلدون: العبر، جـ4، ص 177.

(6) Imamuddin: The Economic History، P:309.

- Emilio Fernandez: Espana Musulmana Califato، P:34.

(7) نقلًا عن المقري: نفح الطيب،جـ1، ص 211.

وإلى جانب العطور والتوابل والعقاقير الطبية ضمت حوانيت العطارين أصنافاً من الأصباغ التي كانت تستخدم في أغراض مختلفة، وكان منها القرمز[1] "وأكثر ما يكون بنواحي اشبيلية ولبلة، وشذونه، وبلنسية"[2] . والعُصفر[3] .والذي كانت تنتجه اشبيلية بكميات كبيرة، وكان من أجود الأنواع كما وصفه الحميري[4] فقال: " وكذلك العصفر بها يفضل عصفر الآفاق" كما أنتج في مدينة لبلة[5] .كما واشتهر إقليم البيرة بانتاجه الغزير من العصفر[6] . وقد بلغ من غزارة انتاج هذا الإقليم لهذا المادة أن جُبي منها في عهد الأمير الحكم ثم ابنه الأمير عبد الرحمن الأوسط " ألفا رطل عصفر"[7] ولعله قد استخدم في مصانع الطراز التي كثرت في عهد الأمير عبد الرحمن الأوسط وانتجت أصنافاً مختلفة من الملابس الحريرية وغيرها، والتي كان يستخدم العصفر في صبغها. ولا بد أن مثل هذا الإقبال للدولة على جلب العصفر من هذه الأقاليم كان له دور مهم في تنشيط تجارة وتجار هذه السلعة. ولا شك أن هذا النوع من الأصباغ كان يحتل مكانة عالية وموقعاً متقدماً في حوانيت العطارين، نظراً لما عرف عن الأندلسيين من اهتمام بصبغ الملابس وتزيينها[8] إلى جانب أنه كان يستخدم في دباغ الآدم قبل تسويقها[9].

السلع الزراعيـــة: كان لتباين الخصائص الجغرافية الطبيعية والمناخية بين كور الأندلس أثر في تنوع الانتاج الزراعي وفي تباين أوقات وصول تلك المنتجات إلى الأسواق[10]. وأدى ذلك إلى قيام حركة تبادل وتكامل اقتصادي بين معظم مناطق الأندلس - كما سبق إيضاحه[11]. وبمراجعة المصادر الجغرافية التي تحدثت عن المدن الأندلسية بصفة عامة -

(1) القرمز: صبغ لونه أحمر قانٍ، يقال إنه عصير نوع من الديدان الصخرية، ويقال: لون قرمزي. انظر: (المعجم الوسيط، ج1،2، ص 730).

(2) البكري: المسالك والممالك، ص 897.

(3) العُصْفُر: نبات يستخدم ماؤه لصبغ الثياب -خاصة ثياب الحرير -كما يستخدم زهرة كنوع من التوابل. ولذلك يقال: عصفر توبة - إذا صبغه بصبغة العصفر. (انظر: ابن سيده: المخصص، ج3، ص 209 - 210. المعجم الوسيط، ج1،2، ص 605.) كما يعرف باسم " القرطم" (انظر: الموسوعة الميسرة، م2، ص 1376).

(4) الحميري: الروض المعطار، ص 59.

(5) ابن الكردبوس: تاريخ الأندلس، ص 145.

(6) العذري: ترصيع الأخبار، ص 93.

(7) العذري: ترصيع الأخبار، ص 93.

(8) Mazzoli: Vilesd'al -Andalus, P:81.

(9) ابن الكردبوس: تاريخ الأندلس، ص 145.

(10) انظر: الفصل الأول من البحث " أثر المناخ في التجارة ".

(11) انظر أعلاه: السلع التجارية.

يتبين لنا أن السلع الزراعية احتلت المرتبة الأولى في قوائم السلع التجارية التي زخرت بها الأسواق الأندلسية، وكذلك في حركة تبادل السلع بين المدن الأندلسية. كما يتضح جلياً الارتباط الوثيق بين الفلاحة والزراعة. وأن مزارع الأرياف والقرى المحيطة بالمدن الكبرى مثلت مورداً هاماً يغذي أسواق تلك المدن بالمنتجات الزراعية المختلفة[1].

ويمثل التين سلعة زراعية وتجارية رئيسة في حقول وأسواق المدن الأندلسية -فضلاً عن صادرات الأندلس -ويعود ذلك إلى غزارة انتاجه في مختلف مدن الأندلس، حتى أصبحت شجرة التين تمثل ملكة الحقول الأندلسية، وتشكل مادة رئيسة للتصدير[2] وكان أجود أنواع التين في الأندلس كما يرى ابن سعيد " التين الشَعِرَّي" الذي ينتج من جبل الشرف باشبيلية[3] الذي قال عنه الإدريسي " وهذا الشــــرف هو مسافة أربعين ميلاً، وهذه الأربعون ميلاً كلها تمشي في ظل شجر الزيتون والتين، أوله باشبيلية وآخره بمدينة لبلة"[4]. ولم تأت أهمية هذا التين وتقدمه على غيره من أصناف التين من كونه فاكهة في غاية اللذة يكثر الطلب عليها فقط.حيث قال ابن سعيد في وصف جودته ولذته: "وهذان صنفان[5]، لم تر عيني ولم أذق مثلها منذ خرجت من الأندلس ما يفضلهما"[6] بل زاد على ذلك كونه يدخل في صناعة الأدوية[7]. وكان التين الشعري يمثل -إلى جانب الزيتون وزيت الزيتون -سلعة رئيسية لتجار اشبيلية[8] ولم يقتصر تسويق هذا النوع من التين على اشبيلية وأقاليمها، بل نقل منها إلى عدد من المدن الأندلسية الأخرى، وعلى رأسها مدينة قرطبة[9].

ورغم جودة التين الشعري الاشبيلي وقوته التجارية، إلا أن تين مالقة كان أكثر شهرة ورواجاً منه[10]، إذ كان " يضرب المثل بحسنه..وقيل إنه ليس في الدينا مثله"[11] وحتى أصبح

(1) ابن خلدون: المقدمة، ص 434.

(2) Fernandez: Espana Musulman Calfato, P:32.

(3) ابن سعيد: المغرب، جـ1، ص 423.

(4) الإدريسي: نزهة المشتاق، جـ2، ص 541.

(5) يقصد بهما: التين القوطي، الذي كان يكثر في قرطبة، والتين الشعري.

(6) نقلًا عن المقري: نفح الطيب، جـ1، ص 189.

(7) ابن سعيد: المغرب، جـ1، ص 423. وعن الأدوية التي تصنع من التين، والأمراض التي يستخدم التين لعلاجها. انظر: ابن الوردي: خريدة العجائب، ص 209 -210.

(8) الإدريسي :المصدر نفسه، جـ2، ص 541.

(9) ابن سعيد: المصدر نفسه، جـ1، ص 143 -خلاف: قرطبة الإسلامية، ص 143.

(10) ابن الخطيب: أعمال الأعلام، ص 78.

(11) العمري: مسالك الأبصار، ص 161.

التين صفة وخاصية تمدح بها مالقة، يقول أبو الحجاج يوسف المالقي في تين مالقة :

مالقـــة حيـيـت يـا تـايـنـهــــا الفلـــك مـــن أجلـــك يأتينهـــــا

نـهـــى طبيـبـي عنـــه فـــي علـتـــي ما لطبيبـــي عن حيـــاتي نـهـــا[1]

والبيت الأول يشير إلى قوة الحركة التجارية في مالقة وكثرت السفن القادمة والذاهبة محملة بالتين المالقي إلى مختلف مناطق الأندلس وإلى خارج الأندلس.

ويصف ابن سعيد تين مالقة بقوله: " إذ هو بها طوفان، لا تزال تحمل منه الركاب والسَّفِين"[2] . وفي هذا إشارة واضحة إلى الرواج التجاري الكبير لهذه السلعة التي تحملها الركاب والسفن إلى مختلف مناطق الأندلس . وكان من أجود أنواع تين مالقة التين السفري والذي جلبه إلى الأندلس سفر بن عبيد الكلابي[3] بأمر الأمير عبد الرحمن الداخل ثم غرسه في جنانه بكورة رية (مالقة) ثم انتشرت زراعته في سائر مدن الأندلس[4]

وإلى جانب اشبيلية ومالقة اشتهرت جهات أخرى بزراعة التين وتسويقه داخل الأندلس وخارجها مثل مدينة شلب. والتي كانت تغذي بعض أسواق غرب الأندلس بما تحتاجه من التين[5] كما صدر الفائض من انتاجها إلى بلاد المغرب[6] . ونظراً لغزارة انتاج التين في هذه المدينة فقد كان رخيص السعر بها حتى كان يباع القنطار منه بدرهمين طوال السنة[7] . ولهذا كثر ورود التجار إليها، وقويت الحركة التجارية بها وكان بها " أسواق مرتبة"[8] مما كان له أثره في تقدم وتطور هذه المدينة حتى أصبحت " حاضرة الغرب"[9].

(1) المقري: نفح الطيب، جـ1، ص 147.

(2) ابن سعيد: المغرب، جـ1، ص 423.

(3) وقد ذكره المقري باسم: سفر بن عبيد الكلاعي وقال هو من جند الأردن (رية) وكان أحد رسولي الأمير عبد الرحمن الداخل إلى المشرق لجلب الفاكهة منها. انظر: المقري: نفح الطيب، جـ2، ص16.

(4) المقرى: المصدر نفسه جـ2، ص 16.

(5) الإدريسي: نزهة المشتاق، جـ2، ص 543.

(6) الإدريسي: المصدر نفسه، جـ2، ص 543.

(7) مجهول: ذكر بلاد الأندلس، ص 54.

(8) الحميري: الروض المعطار، ص 342.

(9) ابن غالب: فرحة الأنفس، ص 291.

كما أنتج التين بكميات تجارية في مدن مرسية[1]، ولقنت[2]، ودانية[3]، وقرطبة[4] وغرناطة[5]. وجزيرة يابسة[6] . وغيرها من مدن وكور الأندلس.

وبذلك يمكن أن يقال إن التين مثل سلعة رئيسة في أسواق المدن الأندلسية وعم جميع المدن -تقريباً -بل وصدر إلى خارج الأندلس. وأصبحت للتين -إلى جانب فواكه أخرى -حوانيت تقام على طول الطرق التجارية الرابطة بين المدن، يباع فيها للمارة والمسافرين[7] .فضلًا عن تواجده الدائم في أسواق المدن.

ويأتي الزيتون في مرتبة متقدمة جداً بين السلع الزراعية في الأسواق الأندلسية لا يبتعد عن مرتبة التين، بل عدّه البعض السلعة التجارية الأولى من السلع الزراعية، ورأى أن شجرة الزيتون مثلت شجرة الأندلس الأولى[8] وكانت زراعته تتم في شهر أكتوبر من كل سنة[9] ويسوق في شهر ابريل[10] .

وتأتي مدينة اشبيلية في أوائل المدن الأندلسية المنتجة والمسوقة للزيتون حيث كان ينتج من جبل الشرف الواقع في غربي المدينة والذي بلغ من كثافة الزيتون به أن " لا تكاد تشمس منه بقعة لالتفاف زيتونه"[11] وكانت أشجار الزيتون تمتد في ذلك الموقع فراسخ في فراسخ طولاً وعرضاً[12] . وبذلك أصبح الزيت المعتصر من ذلك الشجر هو السلعة الأولى في أسواق اشبيلية، والمطلب الأول لتجارها، إذ كان " جل تجارتهم الزيت"[13]، وقد عم زيت اشبيلية أسواق المدن الأندلسية[14].

(1) العذري: ترصيع الأخبار، ص 8.
(2) ابن سعيد: المغرب، جـ2، ص 274.
(3) ابن غالب: فرحة الأنفس، ص 285.
(4) ابن العطار: الوثائق والسجلات، ص 49.
(5) العمري: مسالك الأبصار، ص 156.
(6) الزهري: كتاب الجغرافية، ص 128-129.
(7) الإدريسي: نزهة المشتاق، جـ2، ص 566.الحميري: الروض المعطار، جـ1، ص 211-212.
(8) صلاح جرار وجاسر أبو صفية -مقدمة تحقيق كتاب المقنع في الفلاحة لابن وافد، ص أ.
(9) ابن بصال: كتاب الفلاحة، ص 60-61.
(10) عريب بن سعد: كتاب الأنواء، ص 73-74.
(11) البكري: المسالك والممالك، جـ2، ص 904.
(12) الحميري: المصدر نفسه، ص 59.
(13) الإدريسي: المصدر نفسه، جـ2، ص 541.
(14) دائرة المعارف الإسلامية، جـ3، ترجمة: أحمد الشنتناوي وآخرون ص 203-204.

ويلي منطقة جبل الشرف في انتاج الزيتون منطقة فحص البلوط[1]. إذ وجد بها "الزيتون المتناهي في الجودة"[2] بالإضافة إلى مناطق أخرى منها، لبلة[3]، ومرسية[4] وشذونه[5]، والبيرة[6]، ومورور[7]، ودانية[8]، وقبرة[9] . وهذا الامتداد الواسع للزيتون وانتشاره في معظم مناطق الأندلس، يبين مدى الاهتمام بزراعته. كما يوضح أنه مثل سلعة تجارية رئيسة في داخل الأندلس وخارجها، ولا تقتصر أهمية الزيتون على قيمته الغذائية، بل قامت عليه صناعات متنوعة -مثل صناعة عصر الزيوت -وهذه الصناعات أسهمت بدورها في رفد حركة التجارة الداخلية والخارجية للأندلس[10] .

وكان مما زاد في قيمته التجارية -إلى جانب جودته المشتهرة إذ كان "هذا الزيت أطيب زيوت المعمور وأودكها"[11]، - ما تميز به من قدرة على الصبر والتحمل لمدد طويلة حيث كان يخزن تحت الأرض " ويصير تحت الأرض عشرين سنة وثلاثين وأكثر فلا يزداد إلا حسناً، ويخرج زيته ولا يعدو ذلك عليه"[12] .

وهذه الخواص كان لها أثر مهم في رواج تجارة الزيت، ورفع سعر هذه السلعة، بمختلف أنواعها من الزيتون اللجين، إلى زيت البدَّ، إلى الزيت المطبوخ، إلى غيرها من الأنواع التي سادت الأسواق الأندلسية[13] . وكان أرقى هذه الأنواع زيت اللجين (زيت الماء)، ثم زيت البدّ (المعصرة)، ثم الزيت المطبوخ وهو أدناها[14] .

(1) وهي قريبة من قرطبة، ويفصل بينهما مسافة مرحلتين (50 ميلًا) انظر: الحميري: الروض المعطار ص 435.

(2) الحميري: المصدر نفسه، ص 435.

(3) ابن الكردبوس: تاريخ الأندلس، ص 145. -ابن غالب: فرحة الأنفس، ص 293.

(4) مجهول: ذكر بلاد الأندلس، ص 75-76.

(5) ابن غالب :المصدر نفسه، ص 294.

(6) العذري: ترصيع الأخبار، ص 93.ومورو تقع إلى الجنوب الغربي من قرطبة على بعد ستين ميلًا، وهي كثيرة الخصب والثمار والزيتون والكرم ولها قرى وحصون كثيرة (انظر: مجهول: ذكر بلاد الأندلس، ص 63).

(7) العذري: المصدر نفسه، ص 293.

(8) العذري: المصدر نفسه، ص 19.

(9) مجهول: المصدر نفسه، ص 45.

(10) محمود المليجي: الحياة الاقتصادية، ص 39.

(11) الزهري: كتاب الجغرافية، ص 89.

(12) الزهري: المصدر نفسه، ص 89.

(13) ابن العطار، الوثائق والسجلات، ص 47.

(14) Provençal: Espana Musulmana, P:275.

وإلى جانب هذين الصنفين وجد أنواع أخرى متعددة من السلع الزراعية، فلقد شهرت الأندلس بكثرة انتاجها من الفواكه في مختلف مناطقها حتى قال عنها ابن سعيد: " وأما الثمار وأصناف الفواكه فالأندلس أسعد بلاد الله بكثرتها .. ولها من أنواع الفواكه ما يعدم في غيرها أو يقل[1] " وقال عنها ابن خرداذبه[2]: "وهي خصبة، كثيرة الخير، كثيرة الفواكه". وقال عنها ابن الفقيه[3]: " وهي خصبة كثيرة الخير والفواكه".

وقال ابن الخطيب[4] وهو يتحدث عن البساتين والجنات المحيطة بغرناطه: "ويحف بسور هذه المدينة... البساتين العريضة المستخلصة، والأدواح الملتفة ..قد غصت الدكاكين بالخضر الناعمة، والفواكة الطيبة". ولئن كان ابن الخطيب متأخراً عن مدة البحث، إلا أن هذه البساتين والجنات كانت تكثر في إقليم إلبيرة عموماً، وفي غرناطه خصوصاً منذ وقت مبكر يدل على ذلك قول ابن سعيد[5] عن غرناطه: "وبسيطها يمتد فيه البصر مسيرة يومين بين أنهار وأشجار، وميادين مخضرة" وقد بلغ من غزارة انتاج تلك الجنات ما كانت تبلغ غلة منتجاتها المسوقة في السنة الواحدة نحو الألف من الذهب[6].

وكان من أشهر الفواكة التي عمت الأسواق الأندلسية، ومثلت سلعاً تجارية رئيسة في حركة التجارة الداخلية والخارجية، قصب السكر. والذي دخلت زراعته إلى الأندلس على أيدي المسلمين الفاتحين الأولين من العرب[7] .والذي كانت مدينة المنكب[8] تمثل أكبر مناطق الأندلس انتاجاً له وقد سوِّق -فضلاً عن أسواق المدينة نفسها -في معظم مدن الأندلس، كما زرع قصب السكر لأغراض التجارة في مناطق قشتالة. وحول مدينة مالقة وعلى شواطىء نهر الوادي الكبير حول مدينة اشبيلية . ومن تلك المناطق سوق إلى مختلف المدن الأندلسية، كما

---

(1) المقرى: نفح الطيب، جـ1، ص 189. نقلًا عن ابن سعيد. وانظر عن غزارة الانتاج بها الفصل الأول من البحث.

(2) المسالك والممالك، ص 90.

(3) مختصر كتاب البلدان، ص 82.

(4) الإحاطة، جـ1، ص 115.

(5) المغرب، جـ2، ص 102.

(6) ابن الخطيب :المصدر نفسه، جـ1، ص 115.

(7) Fernanadez: Espana Musulman Califato, P:34.

(8) المنكب (Almunecar) مدينة صغيرة تقع على البحر المتوسط في جنوب ولاية غرناطة. وقد نزل بها الأمير عبد الرحمن الداخل حين قدومه الأندلس من المغرب (انظر: ابن الخطيب، الإحاطة، جـ1، ص 510، حاشية1).

سوق الموز والزبيب المعروف بزبيب شاط[1] " إلى كل البلاد الأندلسية[2] " .

كما سوق: الرمان السفري، والخوخ، والجوز، واللوز، والكرز والكمثرى من أماكن مختلفة في الأندلس[3] . وشهر من فواكهها التفاح، وكان أشهر ما ينتج من حصن جليانة[4]، والذي عرف باسم "التفاح الجلياني"[5] الذي يضرب به المثل في الأندلس، كما قال ابن سعيد[6] ومن ميزاته أنه كان: "يجمع عظم الحجم، وكرم الجوهر، وحلاوة الطعم، وذكاء الرائحة والنقاء[7] " كما سوق التفاح من أشبونة إلى معظم مدن الأندلس[8] .

أما الأعناب (العنب) [9] فقد عم انتاجها معظم مدن وقرى وأرياف الأندلس. وبلغ من غزارة انتاجه وتسويقه أن كان يباع في بعض أسواق الأندلس: "بحساب ثمانية أرطال بدرهم صغير"[10] . وهو سعر زهيد يدل على كثرة الفائض من هذا المنتج. وكان من أعظم مناطق انتاجه منطقة السهلة في غربي قرطبة[11] . ومدينة وادي الحجارة[12] . ومدينة سرقسطة[13] . وكان يخزن العنب بها لفترات طويلة فلا يفسد، ويبقى إلى " ستة أعوام، وأقل وأكثر[14] ". وكذلك

---

(1) وهي نسبة إلى قرية شاط إحدى قرى مدينة المنكب (انظر: الإدريسي: نزهة المشتاق، جـ2، ص 564).

(2) الإدريسي: المصدر نفسه، جـ2، ص 564.

(3) انظر عن هذه المنتجات:، الزهري: كتاب الجغرافية، ص 82، ص 102، ابن العطار: الوثائق والسجلات، ص 51، 52-53، العذري: ترصيع الأخبار، ص 55، ص56 ص الإدريسي: المصدر نفسه، ج2، ص568، 574 -ابن غالب: فرحة الأنفس، ص 283. مجهول: ذكر بلاد الأندلس، ص 50.

(4) جليانه: حصن من الحصون التابعة لمدينة وادي آش وتقع على بعد اثنى عشر ميلًا من وادي آش (المقري، نفح الطيب، ج1، ص 146).

(5) ابن سعيد: المغرب، ج2، ص 148.

(6) المصدر نفسه، ج2، ص 148.

(7) المقري: المصدر نفسه، ج1، ص 146.

(8) الزهري: المصدر نفسه، ص 85.

(9) ويسمى أيضاً باسم الكرم "والكَرْمُ شجر العنب، واحدتها كَرْمة... وجمعها كروم" . [انظر: ابن منظور: لسان العرب، جـ12، ص 514]. وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن تسمية العنب كرماً. فقال عليه الصلاة والسلام: " لا تسموا العنب كرماً، إنما الكرم قلب المؤمن" [انظر: مسلم: صحيح مسلم، جـ15، ص 7. ابن القيم: زاد المعاد، جـ2، ص 348-349].

(10) المقري: المصدر نفسه، جـ1، ص 148.

(11) عريب بن سعد: كتاب الأنواء (تقويم قرطبة) ص 29.

(12) الإدريسي: صفة المغرب، ص 189.

(13) الزهري: المصدر نفسه، ص 82.

(14) الزهري: المصدر نفسه، ص 82.

انتج من مدن بياسة[1]، وبرغش[2]، ومالقة[3]، وغرناطة[4]، وسرقسطة[5] . وطركونة[6]وباغة التي قال عنها ابن سعيد: " هي كثيرة الأعناب وخمرها مشهورة "[7] إلى غير هذه المواقع مما عم أسواق الأندلس، وكان معظمه يستهلك طرياً، ومنه ما يجفف ثم يستخدم في صناعات مختلفة كالحلوى وبعض الأطعمة[8]. كما صنع منه النبيذ لغير المسلمين[9].

وهناك فواكه كثيرة ومتنوعة ازدانت بها أسواق المدن الأندلسية، وغصت بها الحوانيت في معظم أيام السنة، وبلغ من غزارة انتاجها، ورواجها بالأسواق أن وصفها ابن حوقل[10] بقوله: " وفواكههم مع طيبة فيها وسطة فكالمباحة التي لا ثمن لها" وهذا يدل على أن المعروض منها في الأسواق كان -في معظم الأوقات -يفوق الطلب حتى أصبحت كالمباحة لا يقوم لها ثمن. بل بلغ تدني أسعارها لكثرتها في بعض الأحيان " أن لا يقوم ثمنها بمؤونة نقلها

---

(1) ابن غالب: فرحة الأنفس، ص284.

(2) الإدريسي: نزهة المشتاق، جـ2، ص 732.وبُرْغُش: تقع إلى الشرق في مدينة ليون، وهي مدينة كبيرة حصينة ذات أسواق وتجار وعدد وأموال (انظر: الحميري، الروض المعطار، ص 88).

(3) ابن سعيد: المغرب، جـ1، ص 424.

(4) ابن الخطيب: الإحاطة، جـ1، ص 115.

(5) ابن الكردبوس: تاريخ الأندلس، ص 150.

(6) مجهول: ذكر بلاد الأندلس، ص 72.

(7) المصدر نفسه، جـ2، ص 154.

(8) ابن حجاج: المقنع في الفلاحة، ص 107-109.

(9) وكان من نتائج كثرت العنب في الأندلس أن انتشرت الخمور، وكان أشهرها خمور مالقة والتي قال عنها ابن سعيد: "وخمر مالقة مشهورة بالأندلس مفضلة" (المغرب، جـ1، ص 424) ومما يدل على انتشار ورواج تجارة الخمور أن ذكر الخمر ومجالسها وردت في كتاب ابن سعيد " المغرب في حلى المغرب"، كثير جداً حتى كادت أن ترد في كل تراجم الكتاب باستثناء تراجم العلماء وبعض الحكام. وكذلك لدى ابن عذاري في "البيان المغرب" وهذا يدل على التساهل الكبير لدى أصحاب تلك المجالس من حكام ووزراء وأدباء وغيرهم بالخمر وحكمها.
كما أن مما يدل على انتشار هذه التجارة موقف الخليفة الحكم المستنصر الذي أراد أن يستأصل شجرة العنب من الأندلس ليقضي على صناعة الخمور، ولم يتراجع عن ذلك إلا حينما أبلغه الوزراء والعلماء بحضرته أنه يمكن أن تصنع من غير العنب كالتين. (انظر: ابن حزم: رسائل ابن حزم، (رسالة في فضل الأندلس) جـ2، ص 194-195) ولا شك أنه كان للعلماء والفقهاء دور في ذلك القرار الذي أراد الخليفة إصداره، يدل على ذلك قول أحد الشعراء يتوجع لشاربيها من هذا القرار:

بخطب الشاربين يضيق صـــدرى ... وترمضني بليتهم لعمـــــــري

إلى أن يقول: سعى طلابكم حتى أريقـــــت ... دماءٌ فوق وجه الأرض تجـــري

[انظر: ابن حزم: الرسائل، جـ3، ص 195] فقوله: "سعى طلابكم" فيه إشارة إلى من سعى من العلماء لدى الخليفة لاقناعه بمنع الخمور والوقوف في وجه انتشارها.

(10) صورة الأرض، ص 109.

لرخصها"[1]. وهذا ما جعل بعض منتجي الفواكة يعزفون عن دفعها إلى الأسواق، ويخزنونها حتى تصبح سرجيناً تسمد به الأرض[2].

وإلى جانب الفاكهة كانت حوانيت الخضروات والفاكهة تبيع التوابل مثل الفلفل والزعفران وغيرها، كما كان يعرض بها الزيوت والشحوم المحفوظة، والبيض، والسكر، والعسل[3]. وهذا سيجعل الإقبال على تلك الحوانيت كبيراً، وذلك لوجود هذه السلع الاستهلاكية الضرورية.

كما عرفت الأندلس بوفرة انتاج الحبوب بمختلف أنواعها، حتى قال عنها المقدسي: "إنها بلد الحبوب[4]" واشتهرت بعض جهاتها بانتاج وتسويق نوعية جيدة من الحبوب، فمدينة طليطلة شهرت بإنتاج الحنطة الجيدة التي: " لا تتغير ولا تسوس على مر السنين يتوارثها الخلف عن السلف"[5] كما اشتهرت مدينة يبورة بكثرة انتاج الحنطة[6]، وكانت مدينة غرناطة " بحر من بحور الحنطة، ومعدن للحبوب المفضلة"[7]. وكذلك كانت برشلونة " كثيرة الحنطة والحبوب"[8] وكذلك أنتجت الحبوب بمختلف أنواعها في مدن تطيلة، واستجة، وأبدة، وشريش، وباجة وشنترين[9] وغيرها من مدن الأندلس.وذكر الإدريسي[10] أن الحنطة تزرع في فحص بلاطة[11]: "فتقيم في الأرض أربعين يوماً فتحصد" وأن الكيل الواحد منها يعطي مائة كيل وربما زاد أو نقص".

وكانت هذه الحبوب تمثل سلعة رئيسة في الأسواق الأندلسية، حتى أفرد لها أسواق خاصة بها " أسواق الحبوب"[12] عرف أهلها باسم " الحناطين"[13]. كما عرفوا باسم "الميَّارة،

(1) الحميري: الروض المعطار، ص 317.

(2) الحميري: المصدر نفسه، ص 317.

(3) Provençal: Espana Musulmana, P:180.

(4) المقدسي: أحسن التقاسيم، ص 233.

(5) البكري: المسالك والممالك، جـ2، ص 907.

(6) الإدريسي: نزهة المشتاق، جـ2، ص 544.ويبورة من مدن غرب الأندلس على بعد مرحلتين (50ميل) من بطليوس وهي كثيرة الحنطة واللحوم، كثيرة الفائدة والتجارات. (انظر: الإدريسي: المصدر نفسه، جـ2، ص 544 -545. الحميري: الروض المعطار، ص 616).

(7) ابن الخطيب: الإحاطة، جـ1، ص 96.

(8) الحميري: المصدر نفسه، ص 87.

(9) انظر عن انتاج الحبوب في هذه المدن كل من: مجهول: ذكر بلاد الأندلس، ص 53. ابن غالب: فرحة الأنفس، ص 284، 287، الإدريسي: نزهة المشتاق، جـ2، ص 569، الحميري: المصدر نفسه، ص 394.

(10) المصدر نفسه، جـ2، ص 549 -550.

(11) ويقع بين مدينتي شنترين ولشبونة في غرب الأندلس (انظر: الإدريسي: المصدر نفسه، جـ2، ص 549).

(12) ابن سعيد: المغرب، جـ1، ص 121.

(13) ابن عبد الرؤوف: في آداب الحسبة والمحتسب، ص 88.

الذين يبتاعون القمح ويسوقونه[1]"، ومن تجارها (الجلاب) و (الجلابون) وهم الذين يطوفون القرى والأرياف بحثاً عن الحبوب، ثم يقدمون بها إلى أسواق المدينة[2].

وإلى جانب هؤلاء الحناطين والجلابين عمل في تجارة الحبوب فئات أخرى منهم - الغربالون: وهم الذين يقومون بغربلة الدقيق وتنقيته وإخراج النخالة منه[3]، ومنهم أيضاً: الطحانون: أصحاب الأرحاء[4]وكانوا يتولون عمليات طحن الحبوب سواءً أكانت الحبوب المقدمة إليهم عن طريق التجار، أو كانت عن طريق الأهالي للاستخدام الخاص. ولذلك انتشرت الأرض في مواقع متعددة من الأندلس، وكان أشهرها " أرحاء مالقة"[5] . بالإضافة إلى الفرانين الذين يقومون باعداد الدقيق وخبزه في المدن وعلى الطرق الرابطة بين المدن وبينها وبين القرى والأرياف[6].

وكان الدقيق يختلف باختلاف نوعية الحب فمنه الدقيق الجيد والذي عرف باسم "دقيق الدرمك"[7]. ومنه نوع أدنى منه وهو " دقيق المدهون"[8] إلى غيرها من الأنواع، ولكل نوع أهميته التجارية، والسعر الذي يناسبه. وكان يعرض الدقيق في سوق الحبوب في موضع عرف باسم "السقيف"[9].

ويكفي دلالة على أهمية تجارة الحبوب - بوجه عام - قول ابن عبدون[10]: "وفي الحنطة تذهب النفوس والأموال، وبها تملك المدائن والرجال، وببطالتها تفسد الأصول، وينحل النظام". وقد أصبحت الحنطة -خاصة -من أهم المزروعات التي اعتمد عليها المجتمع الأندلسي كلية[11]. وهذا بدوره سيؤدي إلى رواج تجارة هذه السلعة.

(1) السقطي: في آداب الحسبة، ص 24.
(2) ابن تيمية: الحسبة، ص 39.
(3) السقطي: في آداب الحسبة، ص 21.
(4) الرحا والرحى هي الحجر العظيم الذي يطحن به. والجمع أرْحٍ، وأرْحاءُ، ورُحيّ، ورحي وأرْحِية، والأخيرة نادرة. (انظر: ابن منظور: لسان العرب، جـ14، ص 312).
(5) السقطي: المصدر نفسه، ص 21.
(6) السقطي: المصدر نفسه، ص 21.
(7) وهو دقيق القمح الأبيض، انظر: (عرفان محمد: أسواق العرب، ص 16.)
(8) السقطي: المصدر نفسه، ص 21.
(9) السقطي: المصدر نفسه، ص 21.
(10) رسالة في القضاء والحسبة، ص 5.
(11) بوتشيش: أثر الإقطاع، ص 110.

لقد أدت السلع الزراعية التي سبق الحديث عن أهمها -دوراً تجارياً هاماً داخل الأندلس وخارجها.

وساهم في ذلك اهتمام الدولة الأموية بالزراعة وحرصها على تطويرها حتى بلغ الأمر ببعض الحكام إلى جلب البذور التي لم تكن توجد في الأندلس من المشرق الإسلامي ومن غيره لزراعتها في بلد الأندلس. وبذلك زادت المساحات المزروعة، وكثرت البساتين المغترسة في المدن والأرياف وحتى في الحصون. وقامت على هذه السلع حركة تجارية نقلت خلالها هذه المنتجات بين مدن الأندلس المختلفة من مناطق الفائض إلى مناطق الاحتياج من شمال الأندلس إلى جنوبها، ومن شرقها إلى غربها، والعكس في حركة تجارية نشطة عبر الطرق التجارية التي تربط بين تلك المدن -والتي سبق الحديث عنها في ما سبق.

غير أن تلك الحركة التجارية لتلك السلع لم تكن بمنأى عن التطورات المختلفة التي تحدث داخل الأندلس، سواءً أكانت تطورات تتعلق بالمناخ من قحط وكوارث طبيعية ونحوها. أم كانت تطورات تتعلق بالدولة، وتتمثل في الحروب والاضطرابات الداخلية. أو الغزوات الخارجية، وكل هذه الظروف كان لها بدون شك تأثير كبير على حركة هذه السلع[1]. وفي مثل هذه الظروف التي تؤدي إلى ركود التجارة عموماً، ونقص هذه السلع الاستهلاكية الضرورية خصوصاً كان لا بد من تدخل الدولة، ولذا رأينا الدولة الأموية تستورد الحبوب من بلاد المغرب في بعض السنوات لتغطية النقص الذي حل بالأسواق من هذه السلعة المهمة نتيجة لهذه الظروف[2].

المنسوجات: اشتهرت الأندلس بانتاجها لأربع مواد أساسية تدخل في صناعة المنسوجات بمختلف أنواعها وهي: الحرير والقطن والصوف والكتان، وكل مادة من هذه المواد تضطلع بدور رئيس في نوع معين من المنسوجات، فإذا أضيف إلى هذه المواد الرئيسة الأربع ما شهرت به الأندلس -أيضاً-من انتاجها لأنواع من الأصباغ المختلفة -مما سبق الحديث عنه -تبين أن المنسوجات الأندلسية حظيت بشهرة تجارية كبيرة. ولم تأت شهرة تلك المنسوجات من كونها صنعت من أجود المواد التي كانت تنتجها الأندلس، ولا من كونها زُيِّنت برسوم ونقوش زادت من جمالها وروعتها[3] فحسب، بل يضاف إلى ذلك أن تلك السلع أصبحت تمثل سلعة تجارية

(1) انظر عن ذلك الفصل الأول . أثر العوامل الطبيعية، والفصل الثاني الاضطرابات.

(2) انظر: الفصل الخامس (الواردات).

(3) محمد عبد العزيز مرزوق: الفنون الزخرفية الإسلامية في المغرب والأندلس (بيروت، لبنان، دار الثقافة، د.ت)، ص 127 -128.

رئيسة في حركة التجارة العالمية من وإلى الأندلس[1]، سواءً صدرت كمادة خام أولية أو كبضائع منسوجة متنوعة الأشكال.

ففي حركة التجارة الداخلية مثلت المنسوجات القطنية والحريرية والكتانية والصوفية سلعاً بارزة في السوق الأموية، وحظيت تلك المنتجات بإقبال كبير من المستهلك سواءً علية القوم أم عامتهم.

وكان لما اشتهرت به بعض مدن الأندلس من إنتاج غزير لتلك المواد المستخدمة في صناعة تلك المنسوجات أثر مهم في رواج وإنتشار تلك السلع، فالقطن مثلاً انتج بغزارة كبيرة في اشبيلية وضواحيها[2]. كما انتج من وادي آش[3]. أما الحرير فقد أنتج بغزارة من جيان والتي عرفت باسم " جيان الحرير" لكثرته فيها[4] . كما أنتج من كورة البيرة " حرير كثير يُفضَّل ويقدم على غيره"[5]. وكان جبل شلير " أكثر بلاد الله حريراً "[6] وهو " أفضل الحرير"[7] . كما أنتج الحرير من مدينة برجة[8]، ومن وادي آش[9]، ومن غرناطة[10] كما شهرت المرية بانتاج الحرير بكثافة[11].وكذلك بسطة[12].

واشتهرت مدن وادي آش[13]، وكورة، البيرة[14]، وبلنسية[15]، بإنتاج الكتان وكان ينتج من جبل شلير كتان: "يفضَّل على كتان الفيوم" كما يقول البكري[16].

(1) انظر الفصل الرابع: الصادرات.
(2) الحميري: الروض المعطار، ص 59.
(3) الحميري: المصدر نفسه، ص 604.
(4) ابن سعيد: المغرب، جـ1، ص 51.
(5) الاصطخري: المسالك والممالك، ص 36.
(6) الزهري: كتاب الجغرافية، ص 93-94.
(7) البكري: المسالك والممالك، ص 895.
(8) ابن الخطيب: معيار الاختيار، ص 98-99.
(9) الرشاطى: اقتباس الأنوار، ص 90.
(10) الزهري: المصدر نفسه، ص 96.
(11) ابن سعيد: كتاب الجغرافيا، ص 140.
(12) الحميري، المصدر نفسه، ص 113.
(13) الرشاطي: المصدر نفسه، ص 90.
(14) ابن غالب: فرحة الأنفس، ص
(15) الزهري: المصدر نفسه، ص 102.
(16) المصدر نفسه، ص 895.

كما انتج الصوف من مناطق متعددة من الأندلس وكان في جودته: "أحسن مما يكون من الأرمني الرفيع الثمن"[1] . وأنتج أيضاً من مدن جنجاله[2]، وطليلطة[3]، ومن جبال الشارات[4].

ولتوفر هذه المواد الأساسية قامت في الأندلس دور للطراز، وكانت على قسمين: طراز الخاصة: وكانت تخصص لصناعة المنسوجات التي يحتاج إليه الحكام والأمراء والدولة عموماً، وتكون ملحقة بقصر الحاكم[5]. ويشرف عليها موظف كبير عرف باسم " صاحب الطراز"[6].

والأخرى طراز العامة المقصود منها المصانع الأهلية التي تنسج للعامة[7]، وقد وجدت تلك الدور -المصانع -التي تنسج للعامة في مدن المرية وبجانة ومالقة ومرسية وغرناطة، واشبيلية وقرطبة وبطليوس وشنترين ولشبونه، وغيرها من مدن الأندلس[8]. وهذه الأخيرة هي التي كانت تؤمن الأسواق بما تحتاج إليه من منسوجات وبأسعار ممكنة، إذ ربما كانت أسعار منتجات الأولى عالية الثمن.

وليس معنى هذا أن الدار الأولى " دار الطراز" الخاصة بالدولة والتي كانت تنتج ما يحتاج إليه الحاكم من الخلع والكسى وملابس الحُرم ونحوها، كانت مقتصرة على انتاج تلك المنسوجات ومسخرة فقط لمتطلبات الحاكم. بل كان لهذه الدار نوع من الإسهام التجاري في تغذية السوق ببعض ما تحتاج إليه من المنسوجات، حيث كان يقام في تلك الدار، أو إلى جانبها سوق مخصصة لعرض بعض منتجات الدار للعامة، ويفهم هذا من خلال كلام ابن الخطيب[9] عن دار الطراز التي بناها الخليفة عبد الرحمن الناصر بقرطبة حيث قال: " ومن آثاره.. الطراز ببابه ... فقد كان على عهده مدينة تشتمل على آلاف من الخلق -وقد اتخذت فيها المرافق والمساجد والحمام والسوق".

(1) ابن حوقل: صورة الأرض، ص 109.
(2) الإدريسي: صفة المغرب، ص 195.
(3) الإدريسي: نزهة المشتاق، جـ2، ص 552.
(4) الإدريسي: صفة المغرب، ص 188.
(5) مرزوق: الفنون الزخرفية، ص 120، هامش رقم (5).
(6) ابن حيان: المقتبس (ح) ص 63-64. وكان يعرف أيضاً باسم " أمين الطراز". ابن حيان: المقتبس (ح) ص 92.
(7) مرزوق: المرجع نفسه، ص 120، هامش رقم (5).
(8) سحر السيد عبد العزيز سالم: دور الطراز في الأندلس. ص 93 (مجلة دراسات أندلسية . العدد الثالث عشر، 1415هـ/1995م).
(9) ابن الخطيب أعمال الأعلام، جـ2، ص 40.

وقد كان أول ظهور لهذه المصانع -الطراز -في الأندلس على يد الأمير عبد الرحمن الأوسط -كما يرى كل من ابـن عذاري[1] . وابن الخطيب[2] وكان لظهورها أثر كبير على تقدم تجارة الأقمشة والمنسوجات بشكل ملحوظ، وكان يعمل بها عدد من المسلمين من المولدين وغيرهم إلى جانب مجموعات أخرى من النصارى المعاهدين[3].

وكان يدفع بالمنتج من الحرير والقرمز ونحوها إلى مصانع الطراز في بداية شهر مايو الإفرنجي، كما يقول عريب بن سعد[4].

ولنجاح صناعة المنسوجات ورواج منتجاتها -خاصة الحريرية منها -كان لا بد من توفر ثلاثة أمور:

أولاً: توفر المواد الخام اللازمة لهذه المنسوجات مثل: وجود أشجار التوت التي تتغذى عليها دودة القز التي تنتج الحرير بكثرة.

وثانياً: الأيدي العاملة الماهرة في استخلاصها.

ثالثا: وجود الكفاية العددية من المهتمين بالمحافظة على المستويات الإنتاجية القابلة للتصنيع وبالتالي للتسويق[5] .

وبالنظر إلى ما ذكره الجغرافيون عن الحرير الأندلسي -مثلاً -وأماكن انتاجه، بل والغزارة في انتاجه ثم تصنيعه وتسويقه، نستنتج توفر هذه العوامل الثلاثة وإن لم تكن بمستوى واحد.

فقد أشار الإدريسي[6] إلى أنه وجد في ضواحي جيان أكثر من ثلاثة آلاف قرية كلها تربي دود الحرير (دودة القز)، في حين أشار الزهري[7] إلى أن كل أنواع الملابس والأثاث ثم تصنيعها في المرية ثم قال عن أهلها: " وأهلها كلهم رجالاً ونساءً صناع بأيديهم . وأكثر صناعة نسائهم الغزل الذي يقارب الحرير في سومه وأكثر صناعة رجالهم الحياكة".مما يدل على وجود أيدي عاملة ماهرة في النسيج بمختلف أنواعه.

(1) البيان المغرب، جـ2، ص 91.

(2) أعمال الاعلام، جـ2، ص 20.

(3) De Lara: Historia de Espana, P:249.

(4) كتاب الأنواء، ص91.

(5) Constable: Trade and Traders, P:173

(6) نزهة المشتاق، جـ2، ص 568.

(7) كتاب الجغرافية، ص 102.

ولئن كان الزهري متاخراً عن فترة الحكم الأموي (ت في أواسط القرن السادس) إلا أن هذا العدد الكبير من النساجين في هذه المدينة، لا يمكن أن يكون قد ظهر فجأة ولا في مدة قصيرة، كما أنه يدل على أن الاهتمام بالمنسوجات قد ظهر في هذه المدينة منذ فترة مبكرة تعود إلى وقت إنشائها.

وتعتبر تجارة الحرير - في الغالب - موسمية، وذلك أن انتاج شجر التوت يكون في فصل الشتاء[1]. وقد تفاضلت أصناف الحرير المعروض في الأسواق وكان أعلاها وأجودها "الإبريسم"[2] وأقلها الخز[3]. إلى جانب أنواع أخر من الحرير[4].

لقد استقطبت تلك السلع من الأقمشة والمنسوجات الصوفية والحريرية والقطنية وغيرها فئات من العاملين في مجال التجارة، وأصبحت تنتشر في أسواق المدن الأندلسية، حوانيت البزازين[5]، وحوانيت الطرازين[6]، وحوانيت الحرارين[7]، وحوانيت الصوافين[8][9]. وأصبح تجار الأقشمة والمنسوجات يمثلون مجموعات منتظمة في داخل الأسواق والقيساريات بالمدن الأندلسية المختلفة[10].

لقد كانت الأقمشة من منسوجات وغيرها تباع في تلك الحوانيت إلى المشترين بالقطعة، وقد تباع جاهزة[11]. ولقد كان الصناع الذين يتولون عمليات نسيج تلك السلع يقومون بأنفسهم ببيع تلك المنتجات في أسواق المدن الأندلسية. إلى جانب الوسطاء الذين يقومون بشراء تلك المنسوجات من مواقع تصنيعها بالجملة ومن هناك يقومون بعرضها في الأسواق[12].

---

(1) ابن حجاج: المقنع في الفلاحة، ص 45.
-عريب بن سعد: كتاب الأنواء، ص 61-62.
(2) انظر عنه: ابن منظور، لسان العرب، جـ12، ص 46.
(3) انظر عنه: ابن منظور، المصدر نفسه، جـ5، ص 345.
(4) Constable. Trade and traders, P:174.
(5) ابن حيان: المقتبس (ح) ص 66 -المقدسي: أحسن التقاسيم، ص 30.
- ابن بشكوال: الصلة، جـ1، ص 305.
(6) المقري: نفح الطيب، جـ6، ص 312-313.
(7) وهم بائعو الحرير، ابن حيان: المقتبس (ش) ص 383 .
(8) وهم بائعو الأصواف: ابن حيان: المقتبس (ش) ص 383.
(9) De lara: Historia de Espana, P:249.
(10) Provençal, Espana Musulmana, P:183-187.
(11) Fernandez: Espana Musulman Colifato, P:39.
(12) Fernandez: Espana Musulman Colifato, P:39.

كما وجد في الأسواق حوانيت لبيع المستعمل والقديم من تلك الملابس والمنسوجات عرفت باسم "السَّقَاطين"[1] . وإلى جانب هؤلاء العاملين في تجارة الأقمشة والمنسوجات وجد الصباغون الذين يقومون بعمليات الصباغة لتلك المنتجات[2]. فتظهر في ألوان زاهية وبراقة تجذب المشتري، وتزيد من قيمة السلعة[3].

لقد كانت منسوجات الصوف والكتان هي المنسوجات الأولى التي عمت أسواق المدن الأندلسية، ثم نافستها بعد ذلك منسوجات أخرى من حريرية وقطنية ونحوها، وذلك منذ عهد الأمير عبد الرحمن بن الحكم (الأوسط) حيث دخلت في عهده الموضات البغدادية على يد أبي الحسن علي بن نافع (زرياب)[4]. حيث قام زرياب بوضع ما أسماه بعض الباحثين "مفكرة الزي الأندلسي"[5] بحيث تلبس الملابس البيضاء والخفيفة في فترات اعتدال الجو، وميله إلى الحراره[6]، والذي كان يبدأ عادة من شهر حزيران (يونيه)[7].

وهذا أدى إلى رواج تجارة الأقمشة والمنسوجات الخفيفة في هذه الفترة من السنة، في حين كانت المنسوجات الحريرية الخفيفة، السترات ذات الألوان الزاهية تلبس في الربيع، بينما يلبس في الشتاء الفراء والمعاطف الثقيلة[8].وكل هذا التنظيم كان له أثره على التجارة، ونتج عنه رواج تجارة تلك الأصناف في تلك الأوقات المحددة.

ولعل هذا التنظيم هو مما جعل تلك الثياب البيضاء التي كانت تصنع وتسوق من حصن بكيران " تباع بالأثمان الغالية كما يقول الإدريسي"[9] إلى جانب ما تميزت به من كونها

(1) السيد عبد العزيز سالم: في تاريخ وحضارة الإسلام، ص 119، ص 140.

(2) ابن حوقل: صورة الأرض، ص 109.

(3) مانويل مورينو: الفن الإسلامي في اسبانيا، ترجمة: السيد عبد العزيز سالم ولطفي عبد البديع (الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، د.ت)، ص 411.

(4) أبو الحسن علي بن نافع المعروف بزرياب، مولى الخليفة العباسي المهدي، رحل من العراق ودخل إلى الأندلس في عهد الأمير عبد الرحمن بن الحكم، فتلقاه بأعلى المحل. وفوض إليه أكثر الأمور، وكان حسن الغناء بديع الصنعة فيه. وهو أول من سنَّ في الأندلس التحلي بالحرير والخز، وسنَّ لباس البياض في أيام الصيف، وعلمهم الغناء، وعلى يديه انتشر الغناء في الأندلس، وكان له مواضع يعلم فيها قيانه وجواريه فن الغناء. توفي سنة ثلاث وأربعين ومائتين للهجرة . (انظر: ابن دحية: المطرب من أشعار أهل المغرب، تحقيق: ابراهيم الأبياري ورفقاه (القاهرة: 1993م) ص 147. المقري: نفح الطيب، جـ4، ص 118-130).

(5) انظر عن ذلك: بروفنسال: حضارة العرب، ص 50.

(6) ابن دحية: المصدر نفسه، ص 147.

(7) عريب بن سعد: كتاب الأنواء، ص 93.

(8) المقري، نفح الطيب، جـ4، ص 125، بروفنسال: المرجع نفسه، ص 50-51.

(9) الإدريسي: صفة المغرب، ص 192.

"يعمر الثوب منها سنين كثيرة .. وهي من أبدع الثياب عتاقة ورقة حتى لا يفرق بينها وبين الكاغد في الرقة والبياض"[1].

ولقد حظيت منتجات قرطبة من منسوجات الوشي[2]، والديباج[3] شهرة كبيرة وعمت الأسواق الأندلسية[4]. وحيث ظلت هذه المنتجات القرطبية تحظى بشهرة كبيرة في الأسواق الأندلسية حتى نافستها في تلك الشهرة منتجات المرية - بعد إنشائها[5] - كما اشتهرت منتجات مدينة سرقسطة من المنسوجات الكتانية "وهي الثياب المعروفة النسبة بالسرقسطية، لا تدانى تلك الصنعة، ولا تحكى في أفق من الآفاق[6]".

كما اشتهرت اشبيلية بانتاج وتسويق المنسوجات القطنية نظراً لغزارة انتاجها من القطن، وكان من أشهر منتجاتها القطنية نوع من الأقمشة التي كانت تقي من المطر، وتمنع وصول البلل إلى لابسها[7].

وكانت مدينة بلنسبة تسوق نوعاً من "الثياب الغالية من الكتان"[8] كما سوقت "ثياب الحرير الموشاة بالذهب، ذات الصنائع الغريبة"[9] من مدن مرسية والمرية ومالقة وقلشانه[10].

وبعد إنشاء مدينة المرية على يد الخليفة عبد الرحمن الناصر في عام 344هـ/995م حظيت المدينة الجديدة بشهرة كبيرة في تصنيع وتسويق المنسوجات الحريرية، وانتقلت إليها معظم صناعات النسيج من المدن الأندلسية الأخرى[11]. وأصبحت أكبر ممول للأسواق

(1) الإدريسي: صفة المغرب، ص 192.

(2) الوشي: الموشي والحلل الموشية هي منسوجات حريرية اشتهرت بها قرطبة ثم المرية (السيد عبد العزيز سالم: تاريخ المرية ص 157).

(3) الديباج: نوع من الأقمشة الحريرية كان يصنع من خيوط الحرير، وتدخل في نسجه خيوط الذهب أو الفضه. (انظر: ابن منظور: لسان العرب، جـ2، ص 262، مرزوق: الفنون الزخرفية، ص 124).

(4) ياقوت: معجم البلدان: جـ5، ص 119.

(5) -Provençal: Espana Musulmana, P:183.
-Fernandez: Espana Musulama Califoto, P:39.

(6) العذري: ترصيع الأخبار، ص 22. -ابن غالب: فرحة الأنفس، ص 287، 288.

(7) ابن حوقل: صورة الأرض، ص 109.

(8) الزهري، كتاب: الجغرافية، ص 102.

(9) ابن سعيد: كتاب الجغرافيا، ص 140.

(10) الحميري: الروض المعطار، ص 466.

(11) السيد عبد العزيز سالم: تاريخ مدينة المرية ص 155. وبلغ من شهرتها في صناعة المنسوجات أن أصبح بها في عهد المرابطين من مصانع الطراز "ثماني مائة طراز يعمل بها الحلل والديباج والسقلاطون والأصبهاني والجرجاني

الأندلسية بما تحتاجه من تلك المنسوجات. ويكفي دليلاً على شهرة ورواج منتجات المرية ما ذكره عنها ابن سعيد[1] حيث قال: "حدث فيها من صنعة الوشى والديباج على اختلاف أنواعه، ومن صنعة الخزِّ وجميع ما يعمل من الحرير ما لم يبصر مثله في المشرق ولا في بلاد النصارى".

وإلى جانب ما ذكر، شهدت بعض أسواق المدن الأندلسية عرض نوع من الملابس والمنسوجات الصوفية العالية الأثمان، فقد كانت مدينة شنترين -في غربي الأندلس -تسوق نوعاً من الثيبات التي تنسج من دبر دابة بحرية تظهر من المحيط أمام سواحل هذه المدينة "وتحك الحجارة في وسط البحر فيقع منها وبرة في لين الخز، ولون الذهب"[2].

ويجمع الوبر المتناثر من تلك الدابة ثم يصنع منه نوع من الثياب المتعددة الألوان، فتكون عالية الثمن " تزيد قيمة الثوب على ألف دينار لعزته"[3] وهذا ما جعل أمراء بني أميه يحتكرون تجارة هذا النوع من الملابس، ويحظرون تصديره إلى خارج الأندلس[4].

كما وجد نوع من الملابس أسماه ابن حوقل[5]: " لبُّود ثلاثينية" قال عنها " يقوم اللبد منها بالخمسين والستين ديناراً".

وهذه الأنواع من المنسوجات وإن سوقت وظهرت في بعض أسواق المدن الأندلسية، إلا أنه يبدو أنها كانت عبارة عن سلع خاصة، لا يطيق شراءها إلا فئة معينة من علية القوم إذ أن أثمانها مرتفعة جداً.

لقد أصبح للأقمشة والمنسوجات حركة تجارية كبيرة داخل المدن الأندلسية -فضلاً عما صدر منها إلى الخارج -وشهدت أسواق البزازين إقبالاً كبيراً حتى ضاقت بمرتاديها، يدل على ذلك الطلب الذي تقدم بها البزازون إلى الخليفة الحكم المستنصر لتوسيع سوقهم التي ضاقت عليهم، وقد استجاب الخليفة لهذا الطلب فأمر بنقل دار البُرد - الواقعة في غربي القصر - ثم هدم

والستور المكللة والثياب المعينة والخمر والعتابي والمعاجر وصنوف أنواع الحرير" (انظر: الإدريسي: نزهة المشتاق، جـ2، ص 562. -ابن غالب: فرحة الأنفس، ص 283-284) وهذا العدد الضخم من دور الطراز الذي كان بها أيام (المرابطين) يوحي بأن هذه المصانع قد وجدت من قبل وبشكل لا يتسهان به. وكانت بدايتها في عصر بني أمية.

(1) المغرب: جـ2، ص 193-194 " وهو ينقل هذا الوصف عن مؤرخ سابق له أسماه ابن فرج".

(2) ابن خلكان: وفيات الأعيان، جـ7، ص 138 وهذا الحيوان البحري يعرف باسم " أبو قلمون" انظر: المقدسي: أحسن التقاسيم، ص 240.

(3) ابن خلكان: المصدر نفسه، جـ7، ص 138. بينما ذكر المقدسي المصدر نفسه ص 241) أن سعر الثوب منها "ربما بلغ عشرة آلاف دينار".

(4) الاصطخري: المسالك والممالك، ص 35.

(5) صورة الأرض، ص 109.

موقعها وأضافه في سوق البزازين " فتوسعت بها السوق"[1]، وكان هذا العمل من قبل الخليفة وتوسعة هذه السوق موقع رضا من قبل البزازين " فبلغوا بتبوئها أملاً قضى وطرهم"[2].

وبهذا فقد مثلت المنسوجات بمختلف أصنافها سلعاً تجارية راقية ومهمة، وانتشرت تلك المنتجات وعمت معظم الأسواق الأندلسية واصبحت تجارتها تمثل مصادر دخل مهمة لفئات كثيرة من العاملين في هذه المنسوجات، حتى قيل إن عدد النساجين في قرطبة وحدها بلغ -في عصر الخلافة -مائة وثلاثين ألف نساج[3]. وهذا العدد الكبير من النساجين يبين بوضوح تام رواج وإنتشار تجارة تلك المنسوجات.

كما مثلت المصنوعات المتنوعة من السجاجيد والبسط والأواني الفخارية، ونحوها والتي انتجتها المصانع المقامة لذلك في العصر الأموي، سلعاً تجارية مهمة ذات تأثير في حركة التجارة الداخلية والخارجية[4]. وأصبح للبعض منها مواضع محددة داخل الأسواق مثل "حوانيت الحصَّارين" بقرطبة[5]. واشتهرت بعض المدن الأندلسية بصناعة وتسويق تلك البسط ونحوها، مثل مدينة مرسية والتي كانت " تصنع بها البسط الرفيعة الشريفة، ولأهلها حذق بصناعتها وتجويدها لا يبلغه غيرهم"[6].وفي بسطة كان يصنع " الوطاء البسطي من الديباج لا يعلم له نظير" كما يقول الحميري[7] . ولعل هذا الاهتمام، وتلك الشهرة التي نالتها المنسوجات في الأندلس، حتى بلغت مكانة عالية لدى الناس هناك، هو ما دفع بعض المؤلفين الأندلسيين إلى أن يطلقوا على مؤلفاتهم أسماء منسوجات شهيرة مثل: الحلل الموشية، والحلل السندسية، والذيباج المذهب، وغير ذلك.

---

(1) ابن حيان: المقتبس (ش) ص 383.

(2) ابن حيان: المقتبس (ح) ص 66.

(3) لين بول: العرب في اسبانيا، ص 128.

(4) انظر عنها: ابن حيان: المقتبس (م) ص 13. الإدريسي: صفة المغرب ص 195، المقري: نفح الطيب، جـ1، ص 148، ص 190. المليجي: الحياة الاقتصادية ص 66-68.

(5) ابن القوطية: تاريخ افتتاح الأندلس، ص 113.

(6) الحميري: الروض المعطار، ص 539.

(7) المصدر نفسه، ص 113.

تجارة الورق والكتب: يرجع الفضل إلى المسلمين -بعد الله تعالى -في إدخال صناعة الورق إلى إسبانيا، وإكتشاف مواد جديدة لتصنيعه عبر البردى والحرير[1] . وقد احتلت مدينة شاطبة المرتبة الأولى في إنتاج الكاغد، وتصنيع الورق. إذ كان " يعمل بها الورق الذي لا نظير له في الأقاليم حُسناً"[2]. وقال عنها الإدريسي[3]: "ويعمل بها الكاغد ما لا يوجد له نظير بمعمور الأرض ويعم المشارق والمغارب" وأصبح الأندلسيون كما قال المقدسي[4]: " أحذق الناس في الوراقة " وعدَّ الورق الشاطبي من أجود الأنواع، وذلك لسمك أوراقه، ولمعانها[5].

وكان للتطور العلمي الذي شهدته الأندلس منذ بداية عهد الإمارة الأموية[6]، إلى جانب توفر الكاغد وتطور صناعة الورق في الأندلس الأموية وإنشاء مصانع الورق في كل من شاطبة وطليلطة، أثر كبير في زيادة عدد المدارس وكثرة طلاب العلم[7]. وبالتالي تقدم تجارة الكتب، وإشتداد التنافس على شراء الكتب وإقتنائها، وتكوين المكتبات الخاصة في المنازل، وظهور فئة من هواة جمع الكتب -دون النظر إلى أسعارها مهما بلغت. ويأتي في مقدمتهم بعض أمراء البيت الأموي الذين اهتموا بجمع الكتب وأقتنائها، وكان من أوائلهم الأمير عبد الرحمن الأوسط، الذي كان له مبعوثين إلى العراق لشراء الكتب من أمثال عباس بن ناصح[8]، الذي آته بكتب منها كتاب " السند هند" [9] . كما يقول ابن سعيد[10].

كما اهتموا بتكوين مكتبات ضخمة خاصة بهم -كان أشهرها -مكتبة الحكم المستنصر الذي: أقام للعلم والعلماء سوقاً نافقة، جلبت إليها بضائعه من كل قطر[11] " بالإضافة إلى ما

(1) المليجي: الحياة الاقتصادية، ص 95.
(2) ابن الوردي: خريدة العجائب، ص 36.
(3) نزهة المشتاق، جـ2، ص 556.
(4) أحسن التقاسيم، ص 239.
(5) Provençal: Espana Muslumana, P:186-7
(6) محمد عيسى: تاريخ التعليم، ص 78-79.
(7) ريبيرا: التربية الإسلامية في الأندلس، ترجمة " الطاهر مكي، ط2، (القاهرة: دار المعارف، 1994م)، ص 172-173.
(8) عباس بن ناصح الثقفي الشاعر، المكنى بأبي المعري. نشأ بمصر وطلب العلم بها وبالحجاز والعراق، ثم عاد إلى الأندلس، والتحق بالأمير الحكم الربضي فخدمه ومدحه وعلت منزلته عنده، ثم ولاه قضاء شذونه والجزيرة، ثم التحق بخدمة الأمير عبد الرحمن بن الحكم بعد وفاة أبيه الحكم. وكان عباس من أهل العلم باللغة والشعر. انظر: ابن الفرضي تاريخ العلماء، جـ1، ص 340-341. أحمد هيكل، الأدب الأندلسي من الفتح إلى سقوط الخلافة، ط9 (القاهرة، دار المعارف، 1985م)، ص 105-107.
(9) "السند هند": هو من أقدم الكتب الهندية التي ترجمت إلى العربية وتعلم منها العرب الحساب والأعداد الهندية المعروفة (انظر: ابن سعيد: المغرب، جـ1، ص 45).
(10) المصدر نفسه: جـ1، ص 45.
(11) المقري: نفح الطيب، جـ1، ص 369.

قاموا به من تكليف مندوبين عنهم لجلب وشراء تلك الكتب من داخل أسواق الأندلس ومن خارج الأندلس[1] وبذلك كان لهم دور هام جداً في رفد تجارة الكتب بالأندلس.

كان من الطبيعي أن تتقدم تجارة الورق، وأن تنتشر حوانيت الوراقين وأسواق الكتب في المدن الأندلسية. وبالتالي جلبت الكتب إلى الأندلس سواءً أكانت لتلك المكتبات الخاصة، أو كان جالبوها من تجار الكتب والوراقين الذي إتخذوا من الوراقة وسيلة لكسب العيش من أمثال ابن يبقي[2]، وأبو بكر الدنيوري[3]، ومحمد بن موسى الرازي[4]، والذين يعتبرون من أشهر تجار الكتب في العصر الأموي . أو كانوا من العلماء الذين حرصوا على إقتناء الكتب من أمثال الفقيه عبد الملك بن حبيب الذي كان: " جماعاً للعلم كثير الكتب "[5]، والفقيه هاشم بن خالد الذي كان "حسن العناية بالكتب جامعاً لها" كما يقول ابن الفرضي[6]، ومحمد بن يحيى الغافقي[7] "والذي اجتمع عنده ما لم يجتمع لأحد بالأندلس بعد الحكم الخلفية"[8] وغيرهم ممن اشتهروا بالحب الشديد لإقتناء الكتب[9].

وقد بلغت قرطبة قمة الهرم في تجارة الورق والكتب بين المدن الأندلسية، واصبح للكتب بها أسواق خاصة أطلقوا عليها (سوق الكتب) [10]، يدعم هذا قوة الحركة العلمية وتطورها في عصر بني أميه وكثرة العلماء، فحينما أمر الخليفة الحكم المستنصر: " ونادى في أزقة قرطبة ألا يتعمم رجل لا يحمل جامع المدونة حفظاً وفقهاً، قال: فتعمم فيها ثلاث مائة رجل ونيف[11]" وهذا العدد من كبار الفقهاء والعلماء وهواة جمع الكتب يدل على التقدم

---

(1) ابن حيان: المقتبس (ش) ص 479-480، عياض: ترتيب المدارك، جـ4، ص 638. وانظر عن ذلك الفصل الخامس (الواردات).

(2) أحمد بن خالد بن عبد الله بن يبقي الجذامي التاجر، وهو من أهل قرطبة، رحل من المشرق ودخل العراق تاجراً، وأدخل إلى الأندلس كتباً كثيرة توفي سنة 378هـ (انظر: ابن الفرضي: تاريخ العلماء، جـ1، ص 68-69).

(3) أحمد بن الفضل بن العباس الدنيوري، قدم الأندلس في عام 341هـ . تعلم الكتابة بالدامور، وكان يكتب كتاباً ضعيفاً يخل بالهجاء، توفي بقرطبة سنة 349هـ انظر: إبن الفرضي تاريخ العلماء، جـ1، ص 75-76.

(4) المقري: نفح الطيب، جـ4، ص 109.

(5) ابن الخطيب: الإحاطة، جـ3، ص 548.

(6) تاريخ العلماء: جـ2، ص 168، وقد توفي سنة 298هـ/910م.

(7) ويعرف بابن الموصول، وهو من أهل قرطبة، توفي سنة 433هـ/1041م (انظر: ابن الأبار: التكملة، جـ1، ص 312).

(8) ابن الأبار: المصدر نفسه، جـ1، ص 312.

(9) ريبيرا: التربية الإسلامية في الأندلس، ص 153.

(10) المقري: نفح الطيب، جـ2، ص 12.

(11) الزهري: كتاب الجغرافية، ص 88.

الكبير للعلم بقرطبة، والذي كان وراءه بدون شك -حركة قوية لتجارة الكتب .

وقد وصف المقري[1] تلك الحركة القوية للكتب بقرطبة بقوله: "وهي -أي قرطبة - أكثر بلاد الأندلس كتباً، وأشد الناس اعتناء بخزائن الكتب، صار ذلك عندهم من آلات التعيين والرياسة، حتى أن الرئيس منهم الذي لا تكون عنده معرفة يحتفل في أن تكون في بيته خزانة كتب، ليس إلا لأن يقال فلان عنده خزانة كتب. والكتاب الفلاني ليس عند أحد غيره...".

وكما يشهد النص بقوة حركة الكتب ورواج تجارتها في قرطبة بشكل مباشر، فهو يشير أيضاً إلى وجود حركة نشطة للكتب في بقية مدن الأندلس الأخرى، وإن لم تكن بنفس قوة حركتها في قرطبة.

ومما لا شك فيه أن اجتهاد هؤلاء الباحثين عن الكتب وحرصهم على اقتنائها وتزيين منازلهم بخزائن الكتب -أياً كان الهدف منها -هو مما رفد ودعم تجارة الكتب، ويشجع الوراقين على توسيع تجاراتهم فيها .

وإن وصف إبن أبي أصيبعه[2] لحركة الكتب بقرطبة في فترة حكم الخليفة المستنصر خير دليل على ذلك حيث قال: " فإن هذه الكتب كانت متداولة بالأندلس من زمان الحكم مستجلبها ومستجلب غرائب ما صنف بالمشرق". وقال عنها التيفاشي: "وقرطبة أكثر بلاد الله كتباً"[3].

ولم تكن تجارة الكتب في اشبيلية بائرة، إلا أن قرطبة كانت أكثر نفاقاً للكتب، وأعلى سعراً، وذلك لما شهدته من قوة الحركة العلمية بها، وكثرة العلمـــــاء وطلاب العلم، كونها عاصمة الدولة. حيث شهدت اشبيلية هي الأخرى رواجاً لتجارة الكتب، وقام بها سوق لبيعها، سمي به أحد شوارع المدينة " شارع الوراقين"[4] . كما انتشرت تجارة الكتب في مدن أخر من الأندلس مثل طليلطة[5]، وبلنسية[6]، وغيرها.

(1) المقري، نفح الطيب، جـ2، ص 11-12.
(2) عيون الانباء، ص 515.
(3) نقلًا عن: المقري: المصدر نفسه، جـ1، ص 150.
(4) ريبيرا: التربية الإسلامية، ص 78.
(5) ابن بشكوال: الصلة، جـ1، ص 26-27.
(6) ابن الأبار: التكملة، جـ1، ص 287.

وباستثناء الكتب النادرة التي بالغ الحكام في أثمانها[1]، أو أثمان بيع مكتبات بالجملة، مثل مكتبة الوزير ابن فطيس الذي بيعت بعد وفاته بأربعين ألف دينار ذهباً[2]. وكذلك مكتبة ابن الموصل التي بيعت ضمن تركته بعد وفاته فأغلى فيها المشترون " حتى قومت الورقة في بعضها بربع مثقال" كما يذكر ابن الأبار[3].فإننا لا نملك معلومات مفصلة عن أسعار بيع الكتب في أسواق الوراقة الأندلسية، إلا أن الذي يمكن الجزم به هو أنه كان يتم بيع تلك الكتب في حوانيت الوراقين داخل الأسواق الأندلسية كما كان لها أيضاً دلالون وسماسرة، وأنها كانت تباع بالمزاد العلني، ولعل ذلك كان يحدث في أوقات محددة -كما حدث أثناء بيع مكتبة ابن فطيس -التي سبق الإشارة إليها[4] -وكما ذكر في قصة طالب العلم[5] الذي حضر سوق الكتب بقرطبة للبحث عن كتاب كان في حاجة إليه، وحينما وجده فوجىء بأحد هواة إقتناء الكتب المزايدين، وهو يزيد عليه في ثمن الكتاب، حتى بلغ مبلغاً مرتفعاً لا يتناسب مع قيمة الكتاب[6] .وهذه الحادثة من دلائل عناية الأندلسيين بالكتب، حتى من لم تكن لهم سابقة في العلم والمعرفة[7] . وهي أيضاً تدل على احتفاظ تجارة الكتب في قرطبة بقوتها ورواجها حتى فترة متأخرة من عصر بني أمية.

لقد مثلت الكتب سلعة مهمة في حركة التجارة الأندلسية وغُذيت حوانيت الوراقين بانتاج علماء الأندلس إلى جانب ما جلبه تجار الكتب من مؤلفات شرقية، وما قدم به طلاب العلم القادمون إليها من المشرق، أو العائدون إليها بعد رحلات علمية وتجارية طويلة المدى[8]. وأصبحت محلات الوراقة تمثل مصدر معيشة للعاملين فيها. فهذا مروان بن أمية من أهل قرطبة كان يعتمد في عيشه أثناء الفتنة على الوراقة[9]. وأفضى هذا الرواج لتجارة الكتب. والإقبال عليها إلى انتشار العلم، ووجود عدد من النساخين الذين ينسخون الكتب والمؤلفات

(1) مثل كتاب " الأغاني" لأبي فرج الأصفهاني، الذي اشتراه الخليفة الحكم المستنصر من المشرق بألف دينار ذهباً. (انظر: المقري: نفح الطيب، ج1، ص 369).
(2) ابن بشكوال: الصلة، ج1، ص 298-301.
(3) التكملة، ج1، ص 312.
(4) انظر أعلاه.
(5) وقد أورد المقري اسم ذلك العالم -أو طالب العلم -بالحضرمي فقط (المصدر نفسه، ج2، ص 12).
(6) المقري: المصدر نفسه، ج2، ص 12.
(7) البشري: الحياة العلمية في الأندلس، ص 113.
(8) ابن الفرضي: تاريخ العلماء، جـ1، ص 69، الضبي: بغية الملتمس، جـ1، ص 40.
(9) ابن الأبار: المصدر نفسه، جـ2، ص 184.

الجديدة والنادرة، حتى كان في الربض الشرقي لمدينة قرطبة: " مائة وسبعون امرأة كلهن يكتبن المصحف بالخط الكوفي" كما ذكر ذلك ابن فياض في تاريخه[1]. وقد علق المراكشي[2] على ذلك بقوله: " هذا ما في ناحية من نواحيها، فكيف بجميع جهاتها؟".

تجارة الرقيق: بما أن الإسلام لم يحرم الرق مطلقاً، وأبقى له مصادره الشرعية المحددة، فقد انتشر الرقيق في مختلف بقاع العالم الإسلامي وغير الإسلامي، وفي الأندلس شكلت تجارة الرقيق مورداً هاماً في اقتصاد الأندلس، وكان معظمه يجلب إلى أسواق المدن الأندلسية من أماكن متفرقة خارج الأندلس، مثل أوربا وآسيا وافريقية[3]، كما مثلت الحملات الجهادية التي قام بها المسلمون ضد النصارى في شمال الأندلس مورداً هاماً من موارد الرقيق، فلا تكاد حملة من الحملات التي قادها حكام وقواد الدولة الأموية على بلاد النصارى تخلو من ذكر للسبي الذي حصل عليه المجاهدون ووصل إلى أسواق الأندلس[4].

ويقسم الرقيق إلى قسمين كبيرين، هما:

الرقيق الأبيض الذي يصل إلى الأندلس من مختلف مناطق أوربا ومن بلاد الترك[5] وقد أطلق عليه اسم "الصقالبة"[6].

أما القسم الثاني، فهو: الرقيق الأسود، والذي يصل إلى الأندلس من القارة الأفريقية[7] سواءً من غربها أم من شرقها (بلاد النوبة)، إلى جانب الرقيق الذي كان يصل إلى أسواق الأندلس من بلاد المشرق الإسلامي وكان أغلبه من الجواري المغنيات[8].

---

(1) المراكشي: المعجب، ص 520. (نقلًا عن ابن فياض في أخبار قرطبة).

(2) المصدر نفسه، ص 520.

(3) انظر الفصل الخامس (الواردات)

(4) انظر: ابن حيان: المقتبس (ش) ص 146 -162 -191.

-ابن الخطيب: أعمال الأعلام،جـ2، ص 67 -74، ابن عذاري: البيان: جـ2، ص 217.

(5) ابن حوقل: صورة الأرض، ص 106.

(6) دوزي: المسلمون في الأندلس، جـ2، ص 37 -38.ولفظ "الصقالبة" في الأصل يطلق على الأسرى الذين تأسرهم الشعوب الجرمانية في حروبها ضد الأمم الصقلبية، ثم يبيعونهم إلى تجار الرقيق في اسبانيا -وغيرها -ولكن ما لبث هذا المصطلح أن انسحب على كل الرقيق الأبيض القادم من مختلف جهات أوربا. وكان معظم هؤلاء الرقيق يستخدمون للخدمة في الجيوش، أو للخدمة في القصور بعد أن يتم إجراء عمليات الخصاء لهم على أيدي تجار اليهود وغيرهم. انظر: (دوزي: المسلمون في الأندلس، جـ2، ص 37).

(7) انظر: الفصل الخامس " الواردات ".

(8) الاصطخري: المسالك والممالك . ص 37 الإدريسي: نزهة المشتاق، جـ1، ص 30 -31.

وتحت هذين القسمين الكبيرين هناك تقسيمات أخر في داخل كل صنف إذ كان رقيق كل صنف يتمايز فيما بينه ويقسم في داخل سوق الرقيق حسب جهات وروده. فالبربريات على حدة، والجليقيات على حده والصقلبيات على حدة وهكذا[1].

وكان الإقبال على الرقيق الأبيض أكثر من غيره، خاصة في الفترات الأولى من -الوجود الإسلامي في الأندلس، وبعد تزايد أعداد الرقيق الأسود الواصل إلى الأندلس. بدأ الاقبال على هذا الجنس من الرقيق يزداد، وترتفع أسعاره[2].

ولكثرة الرقيق القادم إلى الأندلس ورواج هذه التجارة فقد أقيمت للرقيق أسواق خاصة لبيعه في معظم مدن الأندلس، وخاصة المدن الكبرى والموانىء البحرية، وعرفت هذه الأسواق باسم " أسواق النخاسة"[3] كما عرفت باسم " المعرض"[4] وعرف تجار الرقيق باسم "النخاسين"[5]

وكان في قرطبة في أواخر أيام الدولة الأموية موقع لبيع الرقيق -الجواري-عرف باسم "دار البنات" وهو الموقع الذي باع فيه العامة ما سبوه من أيدي البربر حينما ثار العامة ضدهم مع ابن عبد الجبار، حيث قال ابن عذارى[6] عن ذلك: " سبوا نساءهم وباعوهن في دار البنات".

وفي تلك الأسواق كان يعرض الرقيق بقسميه للمشترين الذين يرتادون تلك الأسواق، سواءً أكانوا من تجار الرقيق المرابحين فيهم أم كانوا ممن يبحث عن الرقيق لأغراض أخرى، إذ تعددت الأغراض والأهداف التي يشرى من أجلها الرقيق. فمنه ما كان يشترى للخدمة في المنازل سواءً أكان من الإماء أو من العبيد الذين غالباً ما يخضعون لعمليات الخصاء قبل عرضهم في الأسواق، وكان هذا مما يزيد في سعرهم إذ يصبحون مهيئين للعمل في المنازل كخدم أو حراسات خاصة ونحو ذلك، وكان معظم العبيد الذين خدموا في قصور الحكام والأمراء الأمويين من هذا الصنف[7].

---

(1) Jesus: Asi vivian en Al-Andalus, P:56.

(2) Provençal: Espana Musulmana, P:187.

(3) ابن بطلان: شري الرقيق، ص 410 (ضمن كتاب: من نوادر المخطوطات، جـ 10).

(4) الجرسيفي: رسالة في الحسبة، ص 48.

(5) النخَّاس: بائع الدواب والرقيق، انظر: المعجم الوسيط، ص 909. وانظر: ابن بطلان: شري الرقيق، ص 386.

(6) ابن عذارى: البيان المغرب، جـ3، ص 81.

(7) انظر عنه: ابن حيان: المقتبس (م) ص 49-156، ابن سعيد، المغرب، جـ1، ص 49. وانظر الفصل السادس الأثر السياسي للتجارة، ص

ومنها أغراض الحراسة، ومنها المشاركة في الجيوش للقتال والحرب ومنها طلب الولد، ومنها الغناء والإطراب، ومنها الاستمتاع والجمال، ومنها الخدمة في الأرض ونحوها. وكل هذه الأغراض لا تتحقق في جنس واحد من أجناس الرقيق، ولذلك تعددت أجناسه، وتنوعت مصادره[1].

كما استخدم الرقيق في قضايا مهمة في الدولة كالترجمة للحاكم مثلاً حين قدوم وفود الدول اليه، فهذا الخليفة عبد الرحمن الناصر -الذي استكثر من الرقيق -بلغ من اهتمامه وحرصه على الاستفادة من هذا الرقيق أن بعث إلى ملك الروم (أرمانيوس)[2] يطلب منه " أن يبعث إليه برجل يتكلم بالإغريقي واللطيني ليعلم له عبيداً يكونون مترجمين"[3].فبعث اليه براهب يسمى نقولا في سنة 340هـ/951م[4].

وقد لخص أحد الباحثين المحدثين[5] الأغراض التي يطلب من أجلها الرقيق فقال: "احتياج طبقة الوجهاء وأهل اليسار إليهم في خدمات البلاط واستغلالهم كطاقة حربية تستجيب لحاجة الدولة في الغزو والجهاد أو استعمالهم من طرف مختلف الفئات في الخدمات المنزلية أو استعمالهم كحراس وأدلاء للقوافل التجارية".

بل لقد استخدم الرقيق في التجارة، وقد سبق القول إن بعض تجار الخاصة كانوا ينيبون بعض مواليهم وأرقائهم في القيام بالأعمال التجارية نيابة عنهم[6]. وقد كان الرقيق الذي يبرز في العمل التجاري، ويظهر قدرة على ممارسة التجارة يباع عند عرضه في الأسواق بعبدين من الذين لا يجيدون التجارة[7].

وكان يتم بيع الرقيق في أسواق النخاسة -غالباً -عن طريق المزاد العلني، إذ أصبح لهذا الرقيق سماسرة يتولون عمليات المزايدة عليه في الأسواق. ثم يتم البيع بعد ذلك لمن قدم أعلى ثمن للشراء[8].

---

(1) ابن بطلان، شري الرقيق، ص 383.

(2) وهو أرمانوس (رومانوس الثاني) حكم الفترة 944 -959م /333 -348هـ (انظر: سعيد عاشور، أوربا العصور الوسطى، جـ1، ط8 (القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1981م)، ص 663. محمد سعيد عمران: معالم تاريخ الأمبراطورية البيزنطية (بيروت: دار النهضة العربية، 1981م)، ص 195.

(3) ابن أبي اصيبعة، عيون الأنباء، ص 494.

(4) البشري: الحياة العلمية، ص 324. هونكة: شمس العرب تسطع على الغرب، ص 322.

(5) القادري بوتشيش: الإسلام السري في المغرب ط 1 (القاهرة: سينا للنشر، 1995م)، ص 230-231.

(6) انظر الفصل الثالث " فئات التجار".

(7) ابن العطار: الوثائق والسجلات، ص 56.

(8) Provençal: Espana Musulmana, P: 188.

وقبل أن يتم الشراء كان على المشتري أن يقوم بفحص الرقيق المراد شراؤه، ويتأكد من سلامته من العيوب، وخلوه من الأمراض، وأن لا يكتفي بالقطع بأول نظرة[1]. كما كان عليه أن يأخذ لنفسه كل الاحتياطات والضمانات ضد محاولات الغش والتدليس التي كان يقوم بها سماسرة الرقيق، والتي شهروا بها، حتى قال عنهم الجرسيفي[2]: "أما هؤلاء فقوم خطبهم جليل، وأمرهم ليس بالمختصر ولا القليل، وذلك أنهم يتصرفون بين الأنساب والأموال. ويأتي مفسدوهم بما لا يقتضيه الشرع، ولا تعزه نفس مؤمن، ولا ترتضيه بحال، ولهم في شأنهم خدع ومكر يعاملون الناس بها، ويداخلونهم بحسابها".

وربما عمد أولئك السماسرة والنخاسون إلى بيع الأحرار على أنهم عبيد[3]. بل ربما عمد بعض الأحرار إلى بيع بعضهم بعضاً طلباً للربح. ولما رأوا من رواج تلك التجارة وعظم أرباحها، فقد عرضت على القاضي محمد بن بشير مسألة قام فيها أحد تجار الرقيق ببيع رجل حر على أنه عبد، ثم كشف أمره، وكلف بالبحث عن الرجل وإعادته إلى أهله، فطال أمد البحث عنه، ولم يجده فأفتى القاضي ابن بشير بأنه يتوجب عليه دفع دية الرجل كاملة إلى أهله[4]. وقد ورد في كتاب ابن سهل[5] وفي المعيار[6] عدد كبير من النوازل والقضايا التي عرضت على فقهاء وقضاة الدولة الأموية حول حيل وألاعيب تجار الرقيق، والتي تكشف عن أنواع من تلك الحيل والألاعيب.

وكان يجد هؤلاء السماسرة في مواسم بيع الرقيق مجالاً واسعاً لممارسة حيلهم، حيث يكثر الرقيق في هذه المواسم، ولذلك كان يجب على المشتري في هذه المواسم أن يكون شديد الحذر والتنبه لأولئك السماسرة وألاعيبهم " ففي مثل تلك الأسواق يتم للنخاسين الحيل، فكم من قضيفة[7] بيعت بخصبة، وسمراء كمده بيعت بصفراء مذهبه، وممسوح العجز بتقبل الروادف، وبطين بمجدول الحشا..وكم من مريض بيع بالصحيح وغلام بجارية"[8]، وربما اشترك

(1) ابن بطلان: شري الرقيق، ص 385-386.
(2) رسالة في الحسبة: ص 47-48.
(3) الونشريسي: المعيار المعرب، جـ9، ص 224.
(4) الونشريسي: المصدر نفسه، جـ9، ص 224.
(5) الاعلام بنوازل الأحكام: جـ1، ص 392-417 .
(6) الونشريسي: المصدر نفسه، جـ9، ص 197-242.
(7) القضافة: قلة اللحم، والقضيف: الدقيق العظم القليل اللحم، وقضيف أي نحيف (أنظر: ابن منظور، لسان العرب، جـ9، ص 284).
(8) ابن بطلان: شرى الرقيق، ص 386.

الرقيق مع السادة في إدارة تلك الحيل على المشترين، ومن ثم يتم تقاسم المبالغ التي ظفروا بها فيما بينهم[1].

ولتجنب الوقوع في ألاعيب وحيل النخاسين، وسماسرة الرقيق، كان يتم كتابة عقد بيع بين المشتري والبائع، يوضح فيه مصدر الرقيق وصفاته الجسمانية كاملة. والعيوب الموجودة به حين الشراء -إن وجد شيء منها -وكل ما يتعلق بذلك المباع من متاع وكسوة وما شابهها. وقد أورد ابن العطار[2]، صوراً متعددة للوثائق والعقود التي تسجل عند بيع الرقيق، والتي يتم فيها الاحتياط للمشتري وحفظ حقه، ويكون ذلك العقد المبرم من قبل كاتب الوثائق شريعة المتبايعين عند الاختلاف.

أما بالنسبة للنخاسين فقد كانوا يعمدون قبل دفع الرقيق إلى السوق خاصة الجواري إلى تزويقهن، وتزينهن بالخضاب والحناء، والملابس الناعمة، ويوصونهن باظهار الدلال وربما المجانة أمام المشترين حتى تكون هذه الأمور وسائل جذب للمشترين، وعوامل تزيد من سعر الرقيق، ولذلك كان بعض النخاسين يقول: "ربع درهم حنا يزيد في ثمن الجارية مائة درهم فضة"[3].

لقد كان للاقبال الكبير من قبل أمراء وحكام الدولة الأموية على اقتناء الرقيق، والمغالاة في أسعاره، أثر كبير في تقدم ورواج هذه التجارة. وكان الأمير عبد الرحمن الداخل من أوائل أمراء وحكام البيت الأموي الذين ساهموا في تجارة الرقيق، حيث كان يعمد إلى شراء الرقيق -خاصة الرقيق الأسود -لاستخدامه في الجيش، يقول صاحب كتاب أخبار مجموعة[4] عن الأمير عبد الرحمن الداخل أثناء حصاره بعض الثوار في مدينة اشبيلية: " ثم وضع الشراء في المماليك واللحق فثاب الناس إليه، وسارعوا نحوه حتى صار منهم في ديوانه جماعة"[5].

وكان لهؤلاء الأمراء وكلاء وسماسرة يطوفون أسواق المدن الأندلسية للبحث عن الرقيق الذي تتوفر فيه الصفات التي يرغب فيها هؤلاء السادة[6] .

(1) Imumuddin: The Economic History, P:314-315.

(2) انظر: الوثائق والسجلات، ص 33-37، ص 254-255، كما أورد ابن عبد الواحد الفهري صوراً لتلك العقود. انظر عنها: السفر الثاني من الوثائق والمسائل المجموعة (مخطوط) الورق من 102-105.

(3) ابن بطلان: شري الرقيق، ص 387.

(4) مجهول: أخبار مجموعة، ص 104.

(5) مجهول: المصدر نفسه، ص 104.

(6) مجهول: أخبار مجموعة، ص 97م.

ثم استكثر خلفاؤه من الرقيق حتى بلغ عددهم في عهد الأمير الحكم الربضي خمسة آلاف، منهم ثلاثة آلاف فارس، وألفا راجل[1] فضلًا عن الجواري والقيان[2].

وفي عهد الخليفة عبد الرحمن الناصر بلغ عدد الفتيان في الزهراء ثلاثة عشر ألف وسبعمائة وخمسين فتى، يمثل الصقالة منهم ثلاثة آلاف وسبعمائة وخمسون[3]، أما عدد النساء بقصر الزهراء من الصغار والكبار وخدم الخدمة ستة آلاف وثلاثمائة وأربع عشرة إمرأة[4].

وفي يوم واحد أعتق الخليفة الحكم المستنصر أكثر من مائة رقبة من عبيده ولا شك أن الخليفة لن يعتق كل عبيده وإمائه في يوم واحد، بل لن يعتق جلهم، مما يوحي بكثرة الرقيق الذي كان يمتلكه الخليفة[5].

ولم يقتصر حب تملك الرقيق على الحكام والأمراء، بل تعداهم إلى من دونهم فهذا زرياب المغني المشهور، صاحب الحضوة لدى الأمير عبد الرحمن الأوسط: "يركب في أكثر من مائة مملوك"[6].

ولا شك أن هذا الرقيق الذي كانت تمتلىء به قصور الحكام والأمراء والوزراء وخاصتهم كان يمثل أعلى فئات الرقيق وأفضله وأغلاه ثمنا، وأن المحظيات المرتفعات - العالية - كما أسماهن ابن العطار[7]، هن اللاتي كن ينعمن بالعيش في تلك القصور. أما وخش الرقيق فكان للعامة[8].

بل لم تقتصر تجارة الرقيق، وحب اقتنائه على الأثرياء وعلية القوم بل انتشرت عادة تملك الرقيق في كل الأوسط، ولعل تملك الرقيق أصبح مما يتفاخر به المجتمع، حتى في فئاته الفقيرة، فلقد ذكر المقري[9] أن مسلم بن يحيى مولى بني زهرة كان يملك جارية تعرف باسم العجفاء. مليحة الصوت، عذبة الغناء، وأنه كان فقيراً ليس له إلا بيت " عرضه إثنا عشر ذراعاً

(1) ابن سعيد: المغرب: جـ1، ص 39.
(2) المقري: نفح الطيب، جـ1، ص 327.
(3) المقري: المصدر نفسه، جـ2، ص 103.
(4) المقري: المصدر نفسه، جـ2، ص 103.
(5) ابن حيان: المقتبس (ح) ص 206.
(6) المقري: المصدر نفسه، جـ4، ص 129.
(7) الوثائق والسجلات، ص 36.
(8) ابن العطار: المصدر نفسه، ص 36.
(9) نفح الطيب، جـ4، ص 138-140.

في مثلها، وطوله في السماء ستة عشر ذراعاً، وفي البيت نمرقتان قد ذهب عنهما اللحمة وبقي السدى، وقد حشيتا بالليف، وكرسيان قد تفككا من قدمهما".

كما تدل النوازل الكثيرة التي عرضت على الفقهاء والقضاة في العصر الأموي. وكثرت الخلافات ما بين الرقيق ومالكيهم. تدل على مدى انتشار هذه التجارة ورواجها.

تجارة صيد الأسماك: وكان من السلع التجارية التي شهدت رواجاً في الأسواق الأندلسية وأصبح لها تجارة قائمة " تجارة صيد الأسماك" وقد انشىء لها مصائد متخصصة في مواقع متعددة من السواحل الأندلسية الجنوبية والجنوبية الشرقية والغربية[1]. إلى جانب ما كانت الأنهار تُسهم به في تجارة الأسماك هذه خاصة نهر الوادي الكبير الذي كان من أشهر ما يجلب منه حيتان البوريات والشوابلات وغيرها من الحيتان[2]. وقد وصف ابن غالب حوته بقوله إنه: " أطيب حوت يؤكل بالأندلس[3]".

وكان نهر إبرة يغذي أسواق مدينتي طرطوشة وسرقسطة بأنواع مختلفة من الأسماك كان من أشهرها الحوت المعروف بالطرخته " أو الترخته" وهو حوت أبيض كبير الحجم ليس له إلا شوكة واحدة[4].

وامتاز نهر وادي يأنة بكثرة أسماكه والتي كانت " صفر الألوان وفيها نقط حمر ولها أنياب وأضراس، وليس في البحر ولا في الأنهار أطيب من هذا الحوت"[5].

وكانت مدينة مالقة سوق للأسماك حيث كان بها " حوت عظيم يفوق حوت البحر كله في لذنه وطعمه"[6]وكذلك مدينة لبلة[7].

وكانت أسماك " التن" من أشهر الأسماك التي راجت تجارتها في الأندلس وصدرت منها إلى المغرب الإسلامي والمشرق، وكانت أشهر مصائده تقع على الشواطىء الجنوبية والجنوبية

(1) انظر: ابن سعيد: المغرب، جـ1، ص 411، العذري: ترصيع الأخبار ص 111، وراجع عن ذلك الفصل الأول.

(2) الزهري: كتاب الجغرافية، ص 88.مجهول: ذكر بلاد الأندلس، ص 62.

(3) فرحة الأنفس، ص 308.

(4) كمال أبو مصطفى: تاريخ الأندلس الإقتصادي، ص 195، نقلًا عن الرازي، وصف الأندلس في :
-Provençal: La descrition, PP. 103-104.

(5) الزهري كتاب الجغرافية، ص 97.

(6) مجهول: ذكر بلاد الأندلس، ص 68.

(7) مجهول: المصدر نفسه، ص 60.

الغربية في غرب الجزيرة الخضراء وأمام جزيرة طريف، وفي سواحل جبل الفتح، وقد وصفه الزهري[1] بأنه " ليس في البحر حوت أسمن منه ولا أطيب، ولا يؤكل في معمور الأرض طرياً إلا في الأندلس" وكان يتم نقله من مصائده إلى داخل الأندلس حيث يمكن أن ييبس ويدخر ثم يباع مجمداً في تلك الأسواق، ويصدر الفائض منه إلى "جميع الأقطار يابساً"[2].

وفي شهر مايو كان ينتشر على طول سواحل الأندلس فيكثر صيده في كل المدن الساحلية[3]، وكان سمك الشولي والشابل يخرج في شهر مارس من كل سنة من البحر فيدخل إلى الأنهار فيصاد فيها بكثرة[4]. ولا شك أن ظهوره في وقت محدد من السنة فقط جعل الإقبال عليه كبيراً، ويدعم تجارته.

وقد شهرت أسواق السمك في كل من قرطبة والمنكب وبزليانة وأشبونة وأصبحت تمثل مراكز رئيسة لتسويق وتصدير الأسماك[5].

وقد كانت مدينة قرطبة في عهد الخليفة الحكم المستنصر تستهلك يومياً من سمك السردين ما قيمته (20 ألف دينار)[6]. وقد انبى هذا عن رواج كبـــير لهــــذه التجارة، وقد ذكر عريب بن سعد أن الحوت الذي يُصنع منه السردين هو حوت البوري ويخرج من البحر إلى الأنهار في شهر اغسطس من كل سنة "فيكثر صيده ويكثر السردين"[7].

وغُذِّيت أسواق الأسماك في اشبيلية بما كانت تنتجه جزيرة شلطيش من الأسماك الكبيرة التي تفيض على حاجتها، فينقل منها عبر الطريق البري الرابط بين المدينتين ليجد رواجاً وإقبالاً كبيراً في أسواق مدينة اشبيلية[8].

ومما يدل على رواج تجارة الأسماك تلك الرسالة التي بعثها أحد الأدباء الأندلسيين إلى ابنه الذي سافر من قرطبة، وكان يعمل في التجارة واتجه إلى مدن غرب الأندلس المطلة

(1) مجهول، ذكر بلاد الأندلس، ص 120.
(2) الزهري: كتاب الجغرافية، ص 120.
(3) الزهري: المصدر نفسه، ص 120، العذري: ترصيع الأخبار، ص 111.
(4) عريب بن سعد: كتاب الأنواء، ص 63.
(5) ابن سعيد: المغرب، جـ1، ص 411، الإدريسي: نزهة المشتاق، جـ2، ص 564.
(6) ابن الخطيب: أعمال الاعلام جـ2، ص 104، ابن غالب: فرحة الأنفس، ص 296.
(7) كتاب الأنواء، ص 133.
-Fernandez: Espana Musulmana Califato,P:35.
(8) المقري: نفح الطيب، جـ1، ص 160.

على المحيط الأطلسي. فبعث إليه والده برسالة يوصيه فيها بالحرص على الاستفادة من تجارة الأسماك المشتهرة بتلك الجهة، فكان مما قال له في رسالته: "والبلد بكثرة الصيد موسوم، والحوت الطري هناك غير معدوم[1]..".

وخصص لباعة الأسماك مواضع محددة في داخل الأسواق يجلسون بها لعرض سلعهم، بينما كان البعض منهم يتجولون في داخل الأسواق بما لديهم من الأسماك الطازجة التي يحملونها في أوعية خاصة بهم، ليعرضوا تلك الأسماك على الراغبين فيها، كما كان هناك من يقومون ببيع الأسماك في الأسواق مقلية ومطبوخة، وكان هؤلاء الباعة يخضعون لرقابة تامة من قبل مشرفي الأسواق[2].

لقد كان صيد السمك يمثل تجارة رابحة وكان الإقبال عليها كبيراً، ويؤمن دخلاً ثابتاً، فقد كان القاضي أبو بكر محمد بن اسحاق بن السليم: " يتصيد الحيتان بنهر قرطبة، ويقتات مـــن ثمنها"[3] . وكان ابن بكار المرواني يمارس الصيد بشباكه في نهر قرطبة ويقتات من ثمن صيده[4].

- **سلع أخـــرى:** وإلى جانب السلع التجارية التي سبق الحديث عنها وجدت سلع كثيرة أخرى داخل الأسواق وإن لم تكن في الظهور والقوة بمستوى ما سبق الحديث عنه من سلع إلا أنه كان لها تجارها وعملاؤها، وكان لتلك السلع مواقعها المخصصة في داخل الأسواق، كما كان للبعض منها أماكن ومواقع ومدن في داخل الأندلس اشتهرت بها أكثر من غيرها، فالأخشاب مثلاً وخاصة خشب الصنوبر والبقس شهرت به مدينة طرطوشة والتي كان يكثر بجبالها ويعم منها جميع مدن الأندلس[5]. وتأتي أهميته من أنه كان يصنع منه المراكب البحرية الكبار سواءً أكانت تستخدم في أغراض التجارة أم في الحروب[6]. وهذا ما جعل له أهمية تجارية كبيرة، خاصة بعد إنشاء قطع الأسطول الأموي وفي عصر الخلافة ازدادات

(1) ابن بسام: الذخيرة، ق 1، م1، ص 549 -552.

(2) السقطي: في آداب الحسبة، ص 67، ابن عبدون: رسالة في القضاء والحسبة، ص 44 -45.
Delara: Historia de Espana. P:237.

(3) ابن سعيد: المغرب، جـ1، ص 214.

(4) المقري: نفح الطيب، جـ4، ص 317.

(5) ابن غالب: فرحة الأنفس، ص 286.

(6) الإدريسي: صفة المغرب، ص 190.

أهميته التجارية بإنشاء دور الصناعة -صناعة السفن -في كل من الجزيرة الخضراء، وشلب[1]، ودانية[2]، والمرية[3].كما شهر حصن قيشاطة بوجود جبل بالقرب منه ينتج أنواعاً من الخشب كان يصنع منها القصاع والمخابىء والأطباق وغيرها، ثم تصدر منه إلى معظم بلاد الأندلس في حركة تجارية داخلية متطورة، ويصدر الفائض منها إلى خارج الأندلس[4].

ولقد تعددت مواقع انتاج الأخشاب في الأندلس، واستخدمت الأنهار في عمليات نقل تلك الأخشاب من مواقع الانتاج إلى مواقع التصنيع[5].

كما تنوعت الأغراض التي تغطيها تجارة الأخشاب سواءً استخدمت لبناء المنازل في المدن التي تزداد اتساعاً، أم لبناء المشروعات التي تنفذها الدولة كالمساجد والقصور، أم استخدمت في بناء المدن المحدثة، أم استخدمت لأغراض الري حيث تصنع منها رافعات الماء، أم استخدمت لصناعة الأرحاء المستخدمة في طحن الحبوب، وقد كانت كثيرة الانتشار في الأندلس. إلى جانب الأهمية الكبرى التي تكتسبها الأخشاب كمادة أساسية لصناعة المراكب البحرية. فضلاً عن الاستخدامات اليومية لها في المنازل كحطب[6]. وقد أشار ابن الخطيب إلى أن الحاجب المنصور بن أبي عامر أحب أن يتعرف مقدار ما يدخل قرطبة من جهاتها من أحمال الحطب في اليوم الواحد من أيام دروره، فوكل بإحصار ذلك بعض الثقات " فعدوا له راصدين بسائر طرق قرطبة وأنقابها، وكتب كل واحد منهم ما أحصاه، ورفعوا جميعه، فانتهى إلى ستة آلاف حمل وستمائة حمل على اختلافها"[7].

ولا شك أن كميات الأخشاب التي كانت تصل إلى الموانىء التي تصنع بها المراكب البحرية، وتصدر منها الأخشاب ربما كانت تفوق هذه الأحمال. وهذا يوضح مدى رواج هذه التجارة التي أصبح لتجارها مواقع مخصصة في داخل الأسواق[8].

---

(1) الإدريسي: نزهة المشتاق، جـ2، ص 539 -540.

(2) الحميري: الروض المعطار، ص 342.

(3) الحميري: المصدر نفسه، ص 232.

(4) الإدريسي: صفة المغرب، ص 203.

(5) الإدريسي: صفة المغرب، ص 195، الزهري: كتاب الجغرافية، ص 80.

(6) لومبار: الإسلام في مجده الأول، ص 255 -260.

(7) ابن الخطيب: أعمال الأعلام، جـ2، ص 104.

(8) ابن عبدون: رسالة في القضاء والحسبة، ص 38.

وكان للمواشي من الأغنام والأبقار والخيول ونحوها تجارها وجلابوها الذين يطوفون القرى والأرياف للبحث عن تلك المواشي والقدوم بها إلى المدن لعرضها في أسواق المواشي التي خصصت لها عند أبواب المدن -غالباً[1] -.

وكانت جبال الشارات من أشهر مناطق الأندلس انتاجاً للمواشي من البقر والغنم، ومنها يتجهز بها الجلابون إلى سائر بلاد الأندلس[2].

كما شهرت جزيرة ميورقة بأنها " ذات خصب ورخص وسائمة[3] " وكانت تجلب منها البغال الفارهة إلى أسواق الأندلس[4].كما كانت مدينتا اشبيلية وليلة موطناً لتربية الخيول، ومنهما جلبت الخيل إلى أسواق قرطبة وإلى غيرها من مدن الأندلس[5].وأشارت المصادر[6] إلى أن مدينة قرطبة كانت تستقبل في كل يوم من أيام دور الجلائب بها " ما بين سبعين ألف رأس إلى مائة ألف رأس من الغنم حاشا البقر".

وكان يصرف كل يوم على خدم القصور في قرطبة من العبيد والإماء "من اللحم ثلاثة عشر ألف رطل من عشرة أرطال للشخص إلى ما دون ذلك . سوى الدجاج والحجل[7] وصنوف الطير وضروب الحيتان"[8].في حين كانت دخالة قصور الحاجب المنصور بن أبي عامر في مدينة الزاهرة للخدم في كل يوم " اثني عشر ألف رطل من اللحم، حاشا الصيد والطير والحيتان"[9].

لقد كان لهذا الاحتياج الكبير للقصور -فضلاً عن حاجة العامة إلى المواشي للاستخدامات المختلفة -دور فاعل في ازدهار تجارة المواشي ورواجها. وانتشرت المجازر في مختلف مدن الأندلس وعمل بها المسلمون كما عمل بها أهل الذمة. لذلك ورد النهي عند بعض الفقهاء عن شراء اللحوم -نهى كراهة لا نهي تحريم -من مجازر أهل الذمة[10].

(1) الإدريسي: صفة المغرب، ص 188.

(2) الإدريسي: المصدر نفسه، ص 188.

(3) ابن حوقل: صورة الأرض، ص 184-185.

(4) ابن حوقل: المصدر نفسه، ص 184-185.

(5) ابن حيان: المقتبس (ح) ص 117، ابن سعيد: المغرب، جـ1، ص 292.

(6) ابن غالب: فرحة الأنفس، ص 296، ابن عذاري: البيان المغرب، جـ2، ص 232.

(7) الحجل: نوع من الطيور يؤكل لحمه ويسمى أيضاً القبج. والحجلة الذكر من القبج (انظر: الفيروزآبادي: القاموس المحيط، ص 1269-1270 ابن منظور: لسان العرب، جـ11، ص 143-144).

(8) ابن عذاري: المصدر نفسه جـ2، ص 232.

(9) ابن عذارى: المصدر نفسه، جـ2، ص 298. المقري: نفح الطيب، جـ2، ص 119.

(10) ابن عبدون: رسالة في القضاء والحسبة، ص 94-95، الجرسيفي، رسالة في الحسبة، ص 122. وقد سبق بيان أن

كما اشتهرت وراجت تجارة الجلود والفراء والسترات الجلدية المصنوعة من الجلود المختلفة، وكان أشهرها السترات المصنوعة من جلود حيوان "القندس" و "السمور" وحيوان " ابن عرس" وهو حيوان ثدي ليلي، وجلود السنجاب، خاصة ما كـان يصنع منها في سرقسطة[1]. وكانت مدينة اشبيلية تمثل مركزاً تجارياً هاماً لتجارة آلات الطرب والغناء حتى قيل: "إذا مات مغني في قرطبة حملت آلاته لتباع في اشبيلية"[2] نظراً لرواج تجارتها وشدة الإقبال عليها بتلك المدينة. وكان الحجاز وبغداد من أوائل مناطق العالم الإسلامي التي انتشرت فيها الفنون والموسيقى والغناء في القرن الثاني الهجري ومنهما انتشر الغناء في العالم الإسلامي[3]. فوصل المغنيات والمغنون من المشرق الإسلامي إلى الأندلس. مثل زرياب[4] وزرقون وعلون[5]، والعجفاء[6]، وعلم وفضل المدنيتين[7]. ومن هناك انتشرت مجالس اللهو والطرب، وراجت تجارة آلات الغناء[8] في أكثر المدن الأندلسية التي لم تخل من وجود مواضع لبيع تلك الآلات، وإن اشتهرت اشبيلية أكثر من غيرها بذلك.

المعـادن: لقد كانت الأندلس غنية بالمعادن يدل على ذلك ما أورده الجغرافيون المسلمون أثناء حديثهم عن مميزات الأندلس، إذ لا يكاد يخلو مصدر جغرافي تحدث عن الأندلس من ذكر ما حباها الله به من وفرة المعادن وتنوعها. وكان من أشهر تلك المعادن: الذهب والفضة والرصاص والنحاس والحديد والزئبق والرخام. وأنواع مختلفة من الأحجار الكريمة[9]. وقد تفاوت وجود هذه المعادن بين مناطق الأندلس المختلفة. كما تباينت كمياتها المنتجة وجودتها . وقد بذل الأندلسيون جهوداً كبيرة في استخراج تلك المعادن وتصنيعها

المقصود هنا هو تعمد شراء اللحم من مجازرهم وترك مجازر المسلمين. والمعلوم أن طعام وذبائح أهل الكتاب حل للمسلمين﴿ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَّكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَّهُمْ﴾ الآية (سورة المائدة آية 5).

(1) العذري: ترصيع الأخبار، ص 22، ابن غالب: فرحة الأنفس، ص 287، مجهول: ذكر بلاد الأندلس، ص 70-71 .
-Provençal: Espana Muslumana, P: 184-185.

(2) المقري: نفح الطيب، جـ1، ص 150.

(3) السامرائي: أثر العراق الحضاري (مجلة المؤرخ العربي) ع 27، ص 12، ص 125.

(4) ابن دحية: المطرب، ص 147-148، ابن سعيد: المغرب: جـ1، ص 51.

(5) المقري: المصدر نفسه، جـ4، ص 127.

(6) المقري: المصدر نفسه، جـ4، ص 138-139.

(7) المقري: المصدر نفسه، جـ4، ص 137.

(8) ابن خلدون: المقدمة، ص 540. وانظر تفصيل ذلك في الفصل السادس (الأثر الديني والاخلاقي للتجارة)

(9) انظر عن هذه المعادن ابن حوقل: صورة الأرض، ص 109، البكري: المسالك والممالك، ج2، ص 896-898، ابن الوردي: خريدة العجائب، ص 197-198. ابن سيده: المخصص ،ج3، ص 261-265. الإدريسي: نزهة المشتاق، ج2، ص 547، المقري: المصدر نفسه، ج1، ص 141-142.

ومن ثم تسويقها لتسد -إلى جانب من يصل من تلك المعادن من الخارج -حاجة الأسواق، بل ويصدر أغلب تلك المنتجات المعدنية[1].

وبما أن أغلب المعادن الأندلسية مثلت ركيزة أساسية في حركة التجارة الخارجية -الصادرات -فسوف يأتي الحديث عنها مفصلاً في موضعه -إن شاء الله تعالى[2]-.

سادساً: الأسعار

وردت في المصادر المعاصرة للدولة الأموية والقريبة منها إشارات مختلفة عن أسعار بعض السلع في الأسواق الأندلسية، خلال فترات متغيرة، وكان أغلب تلك الإشارات يرتبط ورودها بحوادث معينة كالأزمات الاقتصادية التي تقع نتيجة حدوث ظروف طارئة كالكوارث الطبيعية من أمثال: القحط والمجاعات والسيول المدمرة، أو الحرائق المفاجئة، أو نتيجة حدوث أزمات سياسية وعسكرية كالثورات الداخلية أو الحروب الخارجية.

كما يرتبط ورود تلك الإشارات بفترات الاستقرار السياسي والرخاء واستمرار هطول الأمطار مما يؤدي إلى استقرار الأسعار وثبوتها بعد الغلاء، أو يؤدي إلى انخفاضها بشكل كبير وملفت للنظر.

والحقيقة أنه لا يمكننا الاعتماد التام على تلك الإشارات في رسم صورة كاملة عن أسعار السلع في الأسواق الأندلسية بصفة ثابتة وتامة، وذلك لأننا نفتقر إلى معرفة أسعار تلك السلع في الفترات العادية، غير أوقات الأزمات ونحوها. وهذا هو المعول عليه في معرفة الأسعار الأساسية للسلع، خاصة وأن الأسعار كانت تختلف من وقت إلى آخر، ومن مكان إلى مكان.

كما أنه ليس بالإمكان عمل متوسط حسابي لمعدل أسعار السلع بين أوقات الأزمات الاقتصادية والسياسية والعسكرية التي ترفع الأسعار، وأوقات الرخاء وغزارة العرض التي تخفض الأسعار، ثم نقول باطمئنان أن ذلك المعدل الحسابي يمثل الأسعار في الأوقات العادية. وذلك يعود إلى أن الأسعار في تلك الظروف غير متماثلة بل ولا متقاربة، بل تختلف من أزمة إلى أزمة، ومن وقت إلى وقت -كما سيأتي بيانه -بحسب قوة أو ضعف تلك الأزمات، وطول استمرارها أو قصر أوقاتها.

(1) الإدريسي: نزهة المشتاق، جـ2، ص 581 -582، الحميري: الروض المعطار ص 6.

(2) راجع ذلك في الفصل الخامس: الصادرات.

والأسعار بصفة عامة تخضع لتأثير عدد من العوامل الإيجابية أو السلبية التي تؤدي إلى تذبذب الأسعار وعدم استقرارها، ومن تلك العوامل:

- موقف الدولة من التجارة، ومدى اهتمامها بالأسواق والتجارات، ومقدار الضرائب التي تفرضها الدولة على التجارات والأسواق[1]. فمن المعروف أن التشدد في فرض الضرائب على التجارات والسلع يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، ويضر بالمستهلك والتاجر والأسواق على حد سواء، ولذلك أشار ابن خلدون[2] إلى أن مما يرفع الأسعار: "ما يفرض من المكوس والمغارم للسلطان في الأسواق".

- ومنها الحروب والثورات التي قامت في داخل البلاد، أو التي تعرضت لها البلاد من الأعداء المجاورين لها سواءً من الشمال أو من الجنوب، إذ كان لتلك الحروب والمعارك أثر كبير في رفع أسعار السلع بوجه عام، فضلاً عن نفادها من الأسواق نتجية لعزوف التجار عن التجارة أو نتيجة لما قد تتعرض له الأسواق من نهب وسلب، أو نتيجة لانقطاع الطرق التجارية الرابطة بين المدن المختلفة[3]. وخير مثال على ذلك ما حدث في الأندلس في أواخر عصر الخلافة - الفتنة - حيث غلا السعر بها، واشتد الأمر على الناس حتى عدمت السلع في الأسواق . وظلت الأسعار " كل يوم تزداد غلاء"[4].

ومن العوامل الرئيسة المتسببة في ارتفاع الأسعار بشكل كبير: حدوث القحط والمجاعات، واشتداد هطول الأمطار وجريان السيول الكبيرة التي تدمر المزارع، وتفسد الطرق، وحدوث الفيضانات في الأنهار التي قد تدمر ما وصلت إليه من الأسواق كما سبق الحديث عنه[5].

وتحت هذه الظروف تتعرض البلاد لأزمات اقتصادية شديدة ينتج عنها ارتفاع كبير للأسعار، وضرر بالتجارة والتجار عموماً، وأسعار هذه الأزمات هي أكثر ما وردت الإشارة إليها في المصادر، مثال ذلك ما ذكره المؤرخون عن المجاعة التي شهدتها الأندلس في سنة 207هـ/822م

(1) انظر عن ذلك الفصل الثاني: موقف الدولة من التجارة.

(2) المقدمة، ص 454، وانظر عن ذلك الفصل الثاني، الضرائب والمكوس.

(3) ابن عذاري: البيان المغرب، جـ2، ص 208، المقري: نفح الطيب، جـ1، ص 172.

(4) ابن عذاري: المصدر نفسه، جـ3، ص 106. وراجع عن ذلك الفصل الثاني، أثر الاضطرابات السياسية على التجارة.

(5) انظر الفصل الأول: العوامل الجغرافية المؤثرة في التجارة.

والتي ارتفعت الأسعار فيها بشكل كبير حتى بلغ سعر مد القمح الواحد " ثلاثين ديناراً"[1].

وفي سنة 297هـ/ 909 م حدثت في الأندلس مجاعة عظيمة كانت سبباً في أزمة اقتصادية حادة، ارتفعت فيها أسعار السلع إجمالاً، حتى اضطر بعض الناس إلى ترك الأندلس والعبور إلى المغرب. وقد وصف ابن حيان[2] تلك المجاعة وأثرها بقوله: "مات بعاديتها أكثر الخلق، وعبر كثير منهم البحر إلى أرض العدوة.." إلى غير ذلك مما وصف به تلك المجاعة وآثارها، ولا شك أن أكبر الآثار ستكون على التجارة والأسعار.

وفي سنة 302هـ/914م حدثت مجاعة شديدة في الأندلس نتج عنها أن "غلت الأسعار، وقل ظهور الحنطة في الأسواق، واعتدى القحط شاملاً للأندلس كلها وثغورها، فغلت الأسعار في جميع جهاتها"[3].

وهذه المجاعة وإن كان المصدر لم يبين المقدار الذي وصل إليه السعر تماماً إلا أن كلامه يدل على أن الأسعار قد ارتفعت بشكل كبير في الأندلس عموماً. وقد استمرت هذه المجاعة وذلك القحط إلى العام الذي يليه 303هـ/915 م مما جعل الأسعار تزداد غلاءً، حتى بلغت حداً فادحاً، حيث بلغ سعر قفيز القمح بكيل سوق قرطبة " ثلاثة دنانير دراهم دخل أربعين"[4]. وحسب رواية ابن أبي زرع[5] عن هذه المجاعة فإن ذلك السعر " ثلاثة دنانير" هو سعر مد القمح في قرطبة، وليس القفيز، وعلى هذا فإن السعر قد بلغ حداً عالياً من الارتفاع، وظل السعر في هذه المجاعة والأزمة الحادة يزيد ارتفاعاً حتى بلغ سعر القفيز من القمح "اثني عشر دينار درهم فضة ومات الناس جوعاً"[6].

وبتأمل الفارق الكبير بين سعر مد القمح أثناء تلك المجاعات، يتبين لنا مدى الضرر الشديد الذي لحق بالبلاد عامة وبالتجارة خاصة من أثر تلك المجاعات. وقد يقال أن السعر الذي ذكر للمد في المجاعة الأولى وهو ثلاثين ديناراً مبالغ فيه، إلا أن الذي يظهر إن ذلك

(1) ابن الأثير: الكامل في التاريخ جـ5، ص 205، ابن عذاري: البيان المغرب، جـ2، ص 81.

(2) المقتبس (ط) ص 146.

(3) ابن حيان: المصدر نفسه (ش) ص 103-104.

(4) ابن حيان: المصدر نفسه (ش) ص 109، ابن عذارى: البيان المغرب، جـ2، ص 167-168. وراجع عن تفسير قوله " دخلين أربعين " -ابن حيان: المقتبس (ش) ص 109، حاشية 2، و :
-Provençal:Espana Musulaman, P: 145-146.

(5) الأنيس المطرب، ص 98.

(6) ابن حيان: المصدر نفسه (ش) ص 124.

ممكن لندرة السلعة. والتي هي رأس السلع الغذائية[1] . وبالمقارنة مع ما حدث في مصر إبان العصر العبيدي في عهد المستنصر بالله (427-487هـ/1035-1094م)[2] في عام 462هـ يتبين لنا أن ذلك السعر ممكن حيث حدثت في أيامه مجاعة عظيمة مات فيها خلق كثير وبلغ سعر رغيف الخبز الواحد "خمسين ديناراً"[3].

بل حدث في الأندلس نفسها في عصر الطوائف أن بيع رطل القمح في بلنسية "بثلاثة مثاقيل غير ربع"[4] وفي عهد المنصور بن أبي عامر حدثت مجاعة شديدة "فارتفع السعر بقرطبة، وبلغ ربع الدقيق إلى دينارين"[5].

ورغم ما ورد في المصادر من تفصيل لأسعار القمح خاصة في هذه الأزمات، إلا أن الغالب في حديث المصادر عن أسعار هذه الأزمات استخدام العبارات التي توحي بارتفاع الأسعار دون ذكر المبالغ التي وصلت إليها بشكل مفصل -إلا في النادر -مثل قول ابن حيان[6] عن المجاعة التي أصابت الأندلس عام 285هـ/898م: "وفيها كانت بالأندلس الشدة التي عمتها المجاعة .. وسعرها غلا فأجحفت بالناس وشهر اسمها بسنة لم أظن".ومثل قوله -أيضاً -عن أثر المجاعة التي أصابت الأندلس في سنة 317هـ/929م حيث وصفها بقوله: "فيها أمحل الناس، واحتبس الغيث، ونال ضرر ذلك الزرع، وغلت الأسعار، وكلح الزمان"[7]. وقال ابن عذارى[8] عن تلك المجاعة: " وفيها كان ظهور المحل واحتباس الغيث، وغلاء الأسعار". كما استخدم ابن حيان[9]نفس عباراته السابقة لوصف آثار القحط والمجاعة التي أصابت الأندلس في 363هـ/973م حيث قال عن سعر السلع في تلك المجاعة أنه " كان فادحاً مرهقاً". ومثل هذه العبارات كثيرة الورود في المصادر، وهي تبين مدى ارتفاع الأسعار، وتضرر البلاد بها

(1) ابن خلدون: المقدمة، ص 453.

(2) وهو أبو تميم معد بن الظاهر لاعزاز دين الله بن الحاكم بن العزيز بن المعز لدين الله بويع بالأمر بعد موت والده الظاهر في شعبان سنة سبع وعشرين وأربعمائة وبقي في الحكم ستين سنة. وتوفي سنة سبع وثمانين وأربعمائة . وشهدت مصر في عهده مجاعة عظيمة استمرت سبع سنوات متتالية، حتى تفرق أهل مصر في البلاد وتشتتوا . (انظر: ابن خلكان: وفيات الأعيان، جـ5، ص 229-231).

(3) ابن خلكان، المصدر نفسه، جـ5، ص 230.

(4) ابن عذاري: البيان المغرب، جـ4، ص 38-39.

(5) ابن بسام: الذخيرة، ق 4، م1، ص 46.

(6) المقتبس (ط) ص 127.

(7) ابن حيان: المصدر نفسه، (ش) ص 250.

(8) البيان المغرب، ج2، ص 199.

(9) المصدر نفسه، (ح) ص 145.

وبالتالي تضرر الأسواق والتجار، دون أن يذكر مقدار ما وصلت إليه الأسعار تفصيلاً.

وأما العوامل المؤدية إلى انخفاض الأسعار وتدنيها فكان منها -غزارة الانتاج وكثرته -أو الانتاج العشوائي وغير المنظم -بحيث تنتج السلعة بشكل كبير في مواقع متعددة وفي وقت واحد، ثم يدفع بها إلى الأسواق بشكل يفيض على المطلوب، مما يخل بميزان العرض والطلب إخلالاً كبيراً. ويؤدي ذلك إلى رخص السعر بشكل كبير، وهذا الذي لاحظه ابن حوقل عن الفواكه في الأندلس حين زارها ولذلك قال عنها " وفواكههم مع طيبة فيها وسطة فكالمباحة التي لا ثمن لها"[1] . بل يبلغ من غزارة الانتاج في بعض الأوقات أن تصبح تكلفة السلعة المنتجة تفوق سعر بيعها، ويصبح الثمن الذي تباع به في الأسواق " لا يفي بمؤنة نقلها لرخصها"[2]. فقد بيع وسق القارب من التفاح في مدينة سرقسطة بما تباع به الأرطال اليسيرة[3] وكان يباع الزبيب في مدينة شلب بدرهمين للقنطار[4]، ودرهمين لقنطار التين[5]، وعشرة أصوع من اللوز بدرهم واحد[6].بينما كان يباع العنب في أسواق مدينة مالقة بحساب ثمانية أرطال بدرهم[7]. وكان التين يباع في بلنسية بربع درهم[8]ولم يبين المصدر مقدار الكمية التي تشترى بهذا السعر.

وكل هذه الأرقام تمثل أسعار تلك المنتجات في أوقات الرخاء واستمرار هطول الأمطار، أي في أوقات غزارة الانتاج وكثرته التي تطغى على الأسواق، ويفوق المعروض فيها الطلب مما يخل بميزان العرض والطلب في الأسواق.

كما اشتهرت بعض المدن برخص أسعار السلع التجارية -خاصة المنتجات الزراعية -بها وذلك نظراً لما تميزت به من جودة الأرض المنتجة إلى جانب قلة الكثافة السكانية بها، مثل قلعة أيوب والتي كانت: " كثيرة الأشجار والثمار، وعيونها مخترقة وينابيعها مغدودقة كثيرة الخصب رخيصة الأسعار"[9].ومثل أسعار مدينة دروقـــة والتي تكثر بها البساتين حتى رخص

(1) ابن حوقل، صورة الأرض، ص 109.
(2) الحميري: الروض المعطار، ص 317.
(3) الحميري: المصدر نفسه، ص 317.
(4) مجهول: ذكر بلاد الأندلس، ص 54.
(5) مجهول: المصدر نفسه، ص 54.
(6) مجهول: المصدر نفسه، ص 54.
(7) المقري: نفح الطيب، ج1، ص 148.
(8) الزهري: كتاب الجغرافية، ص 102.
(9) الإدريسي: صفة المغرب، ص 189.

سعر كل شيء بها[1] .كما رخصت الأسعار في المدن التي تحيط بها السهول الزراعية، وتكثر بها المياه، سواءً لكثرة الأنهار بها أم المياه الجوفية من العيون ونحوها، كمدينة شريش التي كانت تتوسط سهولاً زراعية تكثر بها أشجار الكروم والزيتون وتجود بها الحنطة ولذلك كانت " أسعارها ممكنة"[2].

وكمدينة بلنسية التي امتازت بموقع جيد جمعت به مصالح: "البر والبحر والزرع والضرع ولها السهل والجبل[3]" ولذلك كانت "في أكثر الأمور راخية الأسعار"[4] ومثل مدينة جيان والتي كانت ملتقى لعدة طرق تجارية إلى جانب خصوبة أرضها لذا "كانت الأسعار بها رخيصة"[5].

كذلك كان من الأسباب المفضية إلى تدني السعر وانخفاضه كثرة الغنائم التي تقع في أيدي المسلمين بعد الحروب التي يخوضونها ضد النصارى. مثال ذلك ما حدث بعد غزوة الخليفة عبد الرحمن الناصر إلى أرض النصارى (غزوة مونش) في سنة 308هـ/921م حيث غنم المسلمون في تلك الغزوة الكثير من الأطعمة "واجتمع عند الناس من الأطعمة والخيرات ما عجزوا عن حمله، ولم يجدوا لها ثمناً تباع به. وكان القمح الفاخر يبذل بينهم ستة أقفزة بدرهم، فلا يوجد من يشتريه"[6]. أي أن سعر القفيز الواحد يساوي تقريبا درهم في هذا الوقت[7] . بينما كان سعر القفيز الواحد في المجاعة عام 303هـ/915م يساوي 36 درهمًا. وهذا يبين الفارق الكبير بين سعر قفيز القمح في الفترتين.

وإلى جانب حديث المصادر عن أسعار بعض السلع الغذائية التي سبق الحديث عن بعض منها، ورد في المصادر أيضاً إشارات إلى أسعار سلع أخرى في فترة الحكم الأموي -وإن لم تكن بشكل تفصيلي -ومن تلك الاشارات ما ذكر عن أسعار بعض الملابس فقد أشارت المصادر إلى نماذج متفرقة منه (ومن ذلك أن فروة صغيرة من الصوف بيعت في أيام القاضي أبي عمر

(1) الإدريسي: صفة المغرب، ص 189.
(2) الإدريسي: نزهة المشتاق، جـ2، ص 573.
(3) ابن غالب: فرحة الأنفس، ص 285.
(4) الحميري: الروض المعطار، ص 97.
(5) الإدريسي: نزهة المشتاق، جـ2، ص 568.
(6) ابن حيان: المقتبس (ش) ص 167.-ابن عذارى: البيان المغرب، جـ2، ص 179-180.
(7) Delara: Historia de Espana, P:243.

بن المكوي (ت: 401هـ) بعشرة دراهم[1]. بينما كان هناك ثياب مرتفعة الثمن يتراوح سعرها ما بين (50 إلى 60 ديناراً للقطعة الواحدة)[2].

وبيع كساء في سوق البزازين في قرطبة في زمن الأمير محمد بن عبد الرحمن بسعر 24.5 دينار[3] . وكان ينتج من حصن بكيران ثياب غالية الأثمان[4].

كذلك أشارت بعض المصادر أن العنبر المنتج من شذونه وضواحيها كان يباع بسعر ثلاثة مثاقيل ذهباً للأوقية[5].

أما المساكن فقد أشار ابن الخطيب إلى أن الحاجب المظفر بن أبي عامر قد اشترى بيتاً بمبلغ خمسائة دينار وأوقفه على إمام أحد المساجد ليسكن بها[6].وكان إجار دار للسكن خلال شهر واحد في فصل الربيع في حصن الحمة يبلغ ثلاثة دنانير[7]. وهكذا.

- **أسعار الرقيق:** لقد اختلفت أسعار الرقيق من منطقة إلى أخرى ومن وقت إلى آخر، ففي الوقت الذي يكثر فيه الرقيق في الأسواق إما بسبب قدوم السبي بعد الحملات الجهادية كما حدث في عام 292هـ/904م حيث بيع سبي إحدى الغزوات التي قام بها أحد ولاة الثغر الأعلى لحصون وشقة بمبلغ ثلاثة عشر ألف دينار[8] وكان عدد ذلك السبي " ثلاثمائة سبية"[9]. أي أن ثمن السبية الواحد سيكون قليلاً جداً، حيث لا يتجاوز من 33 إلى 43 دينار، وهو ثمن في غاية التدني إذا ما قورن بثمن السبي في أوقات أخر، بل تدنى السعر في عهد الحاجب المنصور بن أبي عامر إلى أقل من ذلك بكثير، حيث كثر السبي في عهده نتيجة لكثرة غزواته الجهادية في بلاد النصارى، مما جعله يلقب با "الجابي[10]" يقول المراكشي[11] عن ذلك: "بلغني

(1) عياض: ترتيب المدارك، جـ4، ص 640-641.
(2) ابن حوقل: صورة الأرض، ص 109.
(3) الخشنى: قضاة قرطبة، ص 194.
(4) الإدريسي: نزهة المشتاق، جـ2، ص 557.
(5) المقري: نفح الطيب، جـ1، ص 142.
(6) ابن الخطيب: أعمال الأعلام،جـ2، ص 86.
(7) الإدريسي: نزهة المشتاق، جـ2، ص 566.
(8) ابن حيان: المقتبس (ط) ص 146-147.
(9) ابن حيان: المصدر نفسه(ط) ص 146.
(10) ابن عذارى: البيان المغرب، جـ3، ص 13.
(11) ابن عذارى: المعجب، ص 61.

أنه نودي على ابنة عظيم من عظماء الروم بقرطبة -وكانت ذات جمال رائع -فلم تساوي أكثر من عشرين دينار عامرية". كما ينخفض سعر الرقيق بسبب قدوم تجار الرقيق بأعداد كبيرة منه، وفيما عدا ذلك يكون سعر الرقيق في الغالب مرتفعاً. وقد تراوحت الأسعار التي ذكرها المؤرخون في هذه الفترة ما بين"250" إلى "3000" دينار.وكان من أرفع الجواري سعراً تلك الجارية التي اشتراها هذيل ابن رزين[1] بمبلغ ثلاثة آلاف دينار[2]. ولذلك قال عنه ابن حيان[3] "وهو أول من بالغ الثمن بالأندلس في شراء القينات".

وقد كان ابن رزين من أكابر تجار الرقيق، المغالين في أسعارهم، فإلى جانب هذه الجارية، كان له مائة وخمسون حظية، ومن العبيد الصقالبة المجابيب ستون وصيفاً"[4]. "طلبهن بكل جهة.. لم يجتمع عند أحد من نظرائه"[5].

وذكر الاصطخري أن أثمان الرقيق الأبيض الأندلسي كانت تصل إلى ألف دينار[6]، وهذا السعر للرقيق قبل أن يتعلم صنعة. بينما كانت الجارية التي تجيد الغناء تباع في أسواق بلنسية بألف مثقال، وأما ما دون الألف فكن كثيرات[7].

وقد اشترى الوزير أبو الحسن المصحفي حاجب الخليفة الحكم المستنصر جارية من أحد أسواق الأندلس قدمت من مصر بمبلغ "مئتين وخمسين ديناراً"[8] وهذا السعر يعد منخفضاً جداً إذا ما قورن بأسعار غيرها من الجواري الأخريات، خاصة وأن هذه الجارية كان لها من الأوصاف التي ذكرها الإدريسي ما يؤهلها لسعر أعلى من هذا حيث قال: "فما

---

(1) هو أبو محمد هذيل بن خلف بن لب بن رزين -المعروف بالأصلع -صاحب السهلة وهي شنتمرية الشرق، وتعرف بسهلة بني رزين، وكان أول ظهورهم واستيلائهم عليها في بداية الفتنة سنة 401هـ/1010م على يد خلف بن لب. ثم ولي الأمر بها ابنه هذيل هذا (401 -436هـ/1010 -1044م)، وظل على ولائه لبني أميه في عهد أوائل خلفاء الفتنة ثم استقل عنهم تماماً، وظل حكمها فيه وفي بنيه من بعده. (انظر: ابن الأبار، الحلة السيراء، جـ2، ص 108 -109. ابن عذارى: البيان المغرب، جـ3، ص 181 -183. كمال أبو مصطفى: بنو رزين ودورهم السياسي الحضاري في شنتمرية الشرق (مجلة كلية الآداب جامعة الاسكندرية، المجلد 35، سنة 1987م) ص 201-202.

(2) ابن بسام: الذخيرة، ق 3، م1، ص 112.

(3) نقلًا عن ابن بسام المصدر نفسه: ق 3، م1، ص 112.

(4) ابن بسام :المصدر نفسه، ق3، م1، ص 112.

(5) ابن بسام: المصدر نفسه، ق3، م1، ص 112.

(6) المسالك والممالك، ص 37.

(7) العذري: ترصيع الأخبار، ص 18.

(8) الإدريسي: نزهة المشتاق، جـ1، ص 30-31.

أبصرت عيناه قط أكمل منها قداً، ولا أصبح خداً، ولا أحسن مبسماً، ولا أملح أجفاناً، ولا أتم محاسناً[1]... " إلا أنه يظهر أن هذه الجارية لم تكن تجيد صنعة معينة لذلك انخفض سعرها.

وكان لابن الفخار[2]، عشرون جارية " تساوي كل جارية خمس مائة دينار"[3] ويظهر من خلال سعر هؤلاء الجواري أنهن كن يجدن صناعات متنوعة.

حيث كان والد هذا الفقيه -فيما يبدو -يعمل فخاراً -كما تدل كنيته -فلعلهن كنُ يعملن في صناعة الفخار ويجدنها في حين يتولى سيدهن تسويق صناعتهن كما يفهم من كلام ابن الفرضي[4] .

وكان حكام بني أمية ممن بالغ في اقتناء الرقيق وبالغ في أسعاره، فقد ذكر أن الأمير هشام بن عبد الرحمن دفع مبلغ عشرة آلاف دينار ثمن جارية[5]، بينما كافأ الأمير المنذر بن عبد الرحمن الأوسط من أهدى له جارية بارعة الحسن، تجيد الغناء، بمبلغ ألف دينار[6].

وقد أدرك بعض تجار الرقيق كلف أمراء البيت الأموي بإقتناء القيان ولذلك كانوا يبالغون في أثمانهن، ويطلبون منهم سوماً رفعياً. وكان هذا التشدد في الثمن والمبالغة فيه مما دعا الأمير محمد بن عبد الرحمن إلى اختلاس جارية جليقية الأصل عرضها بعض تجار اليهود في أسواق مدينة ماردة حينما كان الأمير محمد والياً عليها لوالده الأمير عبد الرحمن بن الحكم. إلا أن الأمير أجبر على ردها إلى اليهود بموجب حكم شرعي أصدره قاضي المدينة[7].

ورغم الفارق الكبير بين الأثمان، إلا أن السعر بوجه عام كان مرتفعاً وإن كان الثمن المدفوع للرقيق يخضع لعدة اعتبارات، فالرقيق المشتري بقصد الخدمة في الجيوش -مثلاً -أو للقيام بالأعمال الزراعية ونحو ذلك كان ثمنه يخضع لعدة اعتبارات، منها: السن، والصفات الجسمانية والصبر والتحمل ونحو ذلك.

---

(1) الإدريسي: نزهة المشتاق، ج1،ص 30-31

(2) هو مروان بن عبد الملك ويعرف بابن الفخار من أهل أقريطش. سمع من بقي بن مخلد، وكان جاراً له، ورحل إلى المشرق لطلب العلم فوصل إلى البصرة، ثم عاد إلى الأندلس وأقام باقريطش، وقد دارت عليه الفتيا في مدينته. انظر: ابن الفرضي تاريخ العلماء، ج2، ص 123-124. ولم يذكر تاريخ وفاته.

(3) ابن الفرضي: المصدر نفسه، ج2، ص 123-124.

(4) تاريخ العلماء، ج2، ص 124.

(5) ابن حيان: المقتبس (م) ص 218.

(6) ابن حيان: المصدر نفسه (ح3) ص 517.

(7) الخشنى: قضاة قرطبة، ص 56-57.

أما الإماء فكان ثمنهن يتناسب مع السن والجمال ومدى التعليم والتأديب الذي حصلت عليه[1].

كما كان للجهة التي يقدم منها الرقيق أثر في سعر بيعه، فالرقيق القادم من خارج الأندلس، وخاصة من مناطق جليقية ونحوها، كان أكثر إقبالاً وأعلى ثمناً وهكذا[2].

وقد قسم المؤرخون[3] الرقيق من حيث ثمن بيعه إلى قسمين، أُطلق على القسم الأول مسمى: " المرتفعات. أو علية الرقيق"[4]. وهذا النوع من الرقيق كان متوسط ثمنه ما بين الخمسين والستين ديناراً[5]. أما القسم الثاني فهو ما أسموه بـ: "الوخش، أو وخش الرقيق"[6]وهذا النوع هو ما يقل ثمنه عن سابقه، ولم يحدد له سعر معين.

وكان مما يسهم في رفع سعر الرقيق تعليمه صناعة معينة، ولذلك وجدنا المملوك الذي يجيد صنعة كأن يكون نجاراً أو بناءً يباع بعبدين ممن ليست لهم صنعة يجيدونها . ويباع العبد الذي مارس التجارة وأجاد فنونها بعبدين غير تاجرين[7]. كما كان إجراء عمليات الخصاء للرقيق الأبيض القادم من أوروبا مما يسهم في رفع سعره، ويجعل أهل القصور والمنيات -الأثرياء -يتهافتون على شرائه بأي ثمن كان[8].

أما بالنسبة للجواري فكان تعليمهن الأدب والشعر والغناء يزيد في أسعارهن بشكل كبير جداً. ولذلك كانت القيان يحرصن على تعلم الأدب والغناء كحرص أسيادهن وأكثر. أما السادة فحرصهم على تعليم فتياتهم الأدب والغناء يأتي من خلال الحرص على زيادة الكسب إذ كان ثمن الجارية يزيد بل يتضاعف أضعافاً كثيرة كلما أجادت وبرزت في الأدب والغناء. وأما حرص الجواري على ذلك فلأن تعلمهن صنعة ما -وخاصة الغناء والإطراب -كان ينقلها -غالباً

(1) Fernandez: Espana Musulmana falifato, P:42.

(2) Provençal: Espana Musulmana, P:187-188.

- وانظر عن ذلك الفصل الخامس -الواردات والصادرات.

(3) ابن العطار: الوثائق والسجلات، ص 56، الفهري: السفر الثاني من الوثائق والمسائل المجموعة (مخطوط) ورقة 102أ .

(4) ابن العطار: المصدر نفسه، ص 36.

(5) ابن العطار: المصدر نفسه، ص 55.

(6) ابن العطار، المصدر نفسه، ص 36. والوخش: رذالة الناس وصغارهم يكون للواحد والإثنين والجمع والمؤنث بلفظ واحد. انظر: (ابن منظور: لسان العرب جـ6، ص 371).

(7) ابن العطار، المصدر نفسه، ص 56، ابن بطلان، شري الرقيق ص 416-420.

(8) ابن العطار: المصدر نفسه، ص 55.

-من العيش في مستوى اجتماعي متدني الامكانيات، إلى العيش في مستويات اجتماعية أعلى، وكلما زاد حذقها وإجادتها كلما أقبلت على طلبها الفئات العليا من مالكي الرقيق[1] .. فالجارية العجفاء جارية مسلم بن يحيى -التي مر ذكرها من قبل -والتي كانت " عجفاء كلفاء .. كأن وركيها في خيط من وسخها[2]" لم يؤهلها لدخول قصر الأمير عبد الرحمن الداخل والعيش فيه، إلا إجادتها للغناء، حتى برعت فيه وذاعت شهرتها حتى وصلت إلى مسامع سماسرة الأمير الداخل فسارعوا بشرائها وإدخالها إلى قصره[3].

ولم يكن حسن الصوت، وجودة الأداء هو المؤهل الوحيد لزيادة السعر، وعلو المكانة بل لا بد من وجود الفطنة والذكاء والألمعية، مما يمكن الرقيق من إجادة التعامل مع أسيادهن الجدد، والتكيف مع الوسط الاجتماعي الذي أصبحن يعشن فيه ومعرفة طبائع المالك الجديد، ورغباته وتحقيقها مهم جداً. فحسن اختيار الكلمات أو المقطوعات الشعرية التي تغنى بين يدي المالك - مثلاً - في غاية الأهمية، فكم من أبيات شعرية أدتها الجارية بين يدي المالك، رفعتها إلى أسمى مقام لديه، وأحلتها أعلى منزلة وأغدق عليها الهبات والعطايا بسببها[4]، وكم من أبيات شعرية أطارت رأس المغنية[5]. وكل ذلك مرده إلى رضى السيد أو غضبه.

ومما يدل على ذلك تلك الصفات التي ذكرها المؤرخون لتلك الجارية التي كان يملكها تاجر الرقيق المشهور أبو عبد الله الكتاني[6] والتي جعلته يبالغ في سومها حتى أحجمت الملوك عن شرائها.

فقد وصفها ابن حيان[7] بقوله: "وكانت واحدة القيان في وقتها لا نظير لها في معناها، لم ير أخف منها روحاً، ولا أملح حركة، ولا ألين إشارةً ولا أطيب غناءً، ولا أجود كتابة، ولا أملح خطاً، ولا أبرع أدباً، ولا أحضر شاهداً على سائر ما تحسنه وتدعيه، مع السلامة من اللحن

(1) ابن بطلان: شري الرقيق، ص 416-417.
(2) المقري: نفح الطيب، ج4، ص 138-139.
(3) المقري: المصدر نفسه، ج4، ص 140.
(4) المقري: المصدر نفسه، جـ4، ص 137-140.
(5) الشكعة: الأدب الأندلسي، ص 44-45.
(6) هو أبو عبد الله محمد بن الحسين المعروف بابن الكتاني، أخذ الطب عن عمه محمد بن الحسين وطبقته، وخدم به المنصور بن أبي عامر وابنه المظفر، وانتقل في صدر الفتنة إلى سرقسطة واستوطنها، كان بصيراً بالطب، ذا حظ من المنطق والنجوم وكثير من علوم الفلسفة، وكان ذا ثروة وغني واسع توفي قريباً من سنة عشرين وأربعمائة للهجرة. (انظر: ابن أبي أصيبعه، عيون الأنباء، ص 491-192).
(7) ابن بسام: الذخيرة، ق3، م1، ص 112، نقلًا عن ابن حيان.

فيما تكتبه وتغنيه، إلى الشروع في علم صالح من الطب.. إلى حركة بديعة في معالجة صناعة الثقاف والمجاولة بالحجفة، واللعب بالسيوف والأسنة والخناجر المرهفة.. لم يسمع لها بنظير ولا مثيل".

كل هذه الصفات هي التي جعلت ابن رزين يقدم على دفع مبلغ ثلاثة آلاف دينار ثمناً لها.

وهذا مما دفع تجار الرقيق إلى انشاء مدارس في مدن مختلفة من الأندلس لتعليم الرقيق فن الغناء والرقص[1]. كما نتج عن ذلك رواج وانتشار تجارة أدوات اللهو والغناء في عدد من المدن الأندلسية، وكان أشهرها اشبيلية[2] .

وكذلك مدينة بلنسية والتي: "لا تكاد تجد فيها من يستطيع على شيء من دنياه إلا وقد اتخذ عند نفسه مغنية وأكثر من ذلك[3] "

بل وأصبح أهلها يتفاخرون بكثرة ما يمتلكون من تلك الآلات فيقولون: "عند فلان عودان وثلاثة وأربعة وأكثر من ذلك[4]". وهذا دليل ظاهر على رواج وانتشار تجارة هذه الآلات.

كما عمد تجار الرقيق إلى تعليم القيان فنون الأدب والشعر والخط والطب، وضروب من الصناعات، ورغبة في زيادة أسعار بيعهن وكان من أشهر أولئك التجار أبو عبد الله ابن الكتاني، والذي كان له عدد من القيان الروميات التي علمهن صنوفاً من المعارف والعلوم حتى برعن فيها[5]. وقد عادت عليه هذه التجارة بالثراء الفني الوسيع، فكان "ذا ثروة وغنى واسع"[6].

وبهذا يتبين أن تجارة الرقيق مثلت واحداً من أهم أنواع التجارة في الأندلس، وأن امتلاك جارية حسناء، ثم تعليمها وتأديبها يمثل ثروة مالية كبيرة.

(1) لومبار: الإسلام في مجده الأول، ص 288.

- Provençal: Espana Musulmana, P:188

(2) المقري: نفح الطيب، جـ1، ص 150.

(3) العذري: ترصيع الأخبار، ص 18.

(4) العذري: المصدر نفسه، ص 18.

(5) ابن بسام: الذخيرة، ق 3، م1، ص 320.

(6) صاعد: طبقات الأمم، ص 193، ابن أبي أصيبعة، عيون الأنباء، ص 492.

سابعاً - المكاييل والموازين

كان للدولة الأموية في الأندلس مكاييل وموازين معروفة القيمة، محددة المقدار، يتم التعامل بها في الحياة اليومية، وفي المعاملات التجارية، وقد أولت الدولة الأموية نظام المكاييل والموازين في الأسواق اهتماماً كبيراً، وجعلت أمر متابعته، والتحقق من سلامته، ومن صحة الموازين والمكاييل، من أولويات مهام صاحب السوق[1].

وكانت تلك الموازين والمكاييل تتفق في مسمياتها في الغالب مع ما كان يستخدم في حينها في معظم مناطق العالم الإسلامي، وإن اختلفت في مقاديرها من منطقة إلى أخرى. بل كان الاختلاف في المقادير يقع ما بين مدينة وأخرى داخل الأندلس نفسها.

وقد أورد المؤرخون والرحالة الذين تحدثوا عن الأندلس الأموية أسماء عدد من المكاييل والموازين التي كان يجري التعامل بها في أسواق المدن الأندلسية -

أ - المكاييل :

وكان من أشهر المكاييل المستخدمة :

الـمدّ: المد من المكاييل التي وجدت منذ عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، وقد قدر المد الشرعي برطل وثلث[2]، وقد ورد ذكره في مناسبات متعددة في حديث المصادر عن الأندلس الأموية[3]. والذي يظهر من حديث المصادر أنه كان لكل مدينة أو لكل سوق مقدار معين للمد، يختص بها[4].

الصــاع: والصاع يساوي أربعة أمداد، ويساوي خمسة أرطال وثلث[5] على رأي أهل المدينة[6]، وبما أن الدولة الأموية في الأندلس قد أخذت بمذهب الإمام مالك بن أنس رضي الله عنه منذ عهد الأمير هشام الرضا. فإن هذا يدعو إلى القول بأن الصاع الذي استخدم في الأتدلس

(1) المقري: نفح الطيب، جـ1، ص 206، وانظر اعلاه -صاحب السوق.

(2) ابن منظور: لسان العرب، جـ3، ص 400.ابن سلام: كتاب الأموال، ص 514-515.

(3) ابن حيان: المقتبس (ج) ص 148.، العذري: ترصيع الأخبار، ص 5، ابن عذري: البيان المغرب، جـ2، ص 80.

(4) ابن حيان: المصدر نفسه (ح) ص 148. وانظر: البكري: المسالك والممالك، ص 678.

(5) ابن سلام: المصدر نفسه، ص 514.

(6) ابن منظور: المصدر نفسه، جـ8، ص 215. وكان الصاع على رأي أهل العراق يساوي ثمانية أرطال. انظر: الريس، الخراج، ص 310.

في هذه الفترة كان يساوي هذه القيمة التي حددها له أهل المدينة. وكان الصاع يستخدم في كيل الحبوب على وجه الخصوص، كما استخدم في كيل بعض الفواكه كاللوز مثلاً[1].

القـفيـز: وجمعه أقفزة وقفزان[2]. وكان يعادل ثمانية مكاكيك[3]. وقال المقدسي[4]:

"وقفيز الأندلس ستون رطلاً". وأورد البكري[5] مكيالًا آخر من فئة القفيز أسماه "القفيز القروي"[6] وذكر أنه يعادل خمسة أقفزة بكيل قرطبة غير ستة أمداد[7]، ويساوي (204) مائتين وأربعة أمداد بمد النبي صلى الله عليه وسلم[8] . وعلى هذا فإن القفيز القرطبي يساوي (42) إثنين وأربعين مداً نبوياً. وهو ما يعادل أربعة وستون (64) رطلاً كما وجد نصف القفيز وثمن القفيز[9]..

ويفهم من كلام كل من ابن حيان[10] حين قال: "وقفيز القمح بكيل سوق قرطبة.." ومن كلام البكري السابق حين خصص القفيز القرطبي بالحديث -يفهم من هذا أن المكاييل وإن اتحدت في المسمى فإنها تختلف في المقدار من موقع إلى آخر، ومن سوق إلى سوق، ولذلك نصا في حديثهما على كيل قفيز سوق قرطبة. تمييزاً له عن غيره.

كما ورد عن ابن حيان[11] ما يفيد بأنه كان يوجد في الأندلس نوعان من المكاييل أحدهما مكيال السوق وهو الذي سبق الحديث عن مقداره، والآخر أسماه: "كيل الهُـري" حين ذكر من ضمن الشروط التي عقدت لصاحب المسيلة[12]، ابراهيم بن جعفر مع الدولة

(1) مجهول: ذكر بلاد الأندلس، ص 54.

(2) ابن منظور: لسان العرب، ج5، ص 395.

(3) والمكوك: مكيال يساوي 1،5 صاع (الريس: الخراج، ص 321)، ولم يرد لهذا المكيال ذكر في المصادر المعاصرة للدولة الأموية في الأندلس -فيما اطلعت عليه -ولذا لم نورده ضمن مكاييل الأندلس في هذه الفترة.

(4) أحسن التقاسيم: ص 240.

(5) البكري: المسالك والممالك: ج2، ص 678.

(6) البكري: المصدر نفسه، ج2، ص 678.

(7) البكري: المصدر نفسه، ج2، ص 678.

(8) البكري: المصدر نفسه، ج2، ص 678.

(9) عياض: ترتيب المدارك، ج1، ص 332.

(10) المقتبس (ش) ص 109، ص 167.

(11) المصدر نفسه (ح) ص 148.

(12) المسيلة: هي من مدن الزاب بالمغرب على نهر يسمى نهر سهر في بساط من الأرض وأسسها أبو القاسم اسماعيل بن عبيد الله الشيعي في سنة 313هـ/925م وهي مدينة كبيرة بها أسواق وحمامات. (انظر: الحميري: الروض المعطار، ص 558).

التزام الأخير بدفع " عشرة أمداد من القمح بكيل السوق عليه لكل شهر ومن الشعير لدوابه بكيل الهُري لكل ليلة قفيزان[1]". ولم يتبين لي المقصود بهذا المكيال. ويوجد مكاييل أصغر في الحجم من القفيز، ذكر منها المقدسي[2] الربع .وقال: " والربع ثمانية عشر رطلًا" وقد يفهم أن المقصود بهذا المكيال ربع القفيز، بيد أن الظاهر أن هذا الربع مكيال مستقل لا علاقة له بالقفيز، حيث أن المقدسي قد ذكر أن القفيز الأندلسي يساوي ستون رطلاً[3] ثم قال: "والربع ثمانية عشر رطلاً"[4]. ولو كان المقصود ربع القفيز لكان يساوي خمسة عشر رطلًا حسب تقديره. وكان يستخدم الربع في كيل الدقيق ونحوه، وقد بلغ ربع الدقيق في عهد الحاجب المنصور بن أبي عامر "إلى دينارين"[5].

الفنيقة: وكذلك من المكاييل التي عرفت في الأندلس " القنيقة" وهي تساوي نصف قفيز[6]، أي أنها تساوي حوالي ثلاثين رطلًا. وذكر البكري[7] أن القنيقة القرطبية تعادل عشرين مداً نبوياً.

الوسق: ومن المكاييل التي استخدمت في ذلك العصر: الوسق، فقد كان "يباع وسق القرب من التفاح في سراقسطة بما تباع به الأرطال"[8] وهو يعادل ستون صاعاً، ووزنه أربعمائة رطل[9].

الـمُدِّي: ومن المكاييل المستخدمة المُدى، فقد كانت جباية أقاليم قرطبة في عهد الحكم الربضي: " من الشعير سبعة آلاف مدى وستمائة مدى وستة وأربعون مدياً، ومن القمح أربعة آلاف مدى وستمائة مدى[10] ". وكان المُدِّى القرطبي يساوي ثمانية قناطير، ويعادل 12

---

(1) ابن حيان: المقتبس (ح) ص 148.
(2) المقدسي: أحسن التقاسيم: ص 240.
(3) المصدر نفسه: ص 240.
(4) المصدر نفسه: ص 240. وانظر عن ذلك المكيال: ابن عبدون: رسالة في القضاء والحسبة، ص 38، السقطي: في آداب الحسبة، ص 21-24.
(5)) ابن بسام: الذخيرة، ق 4، م1، ص 46.
(6) المقدسي: المصدر نفسه، ص 240.
(7) البكري: المسالك والممالك، جـ2، ص 792.
(8) الحميري: الروض المعطار، ص 317. وانظر: الونشريسي، المعيار المغرب، جـ8، ص 142-143.
(9) جودت يوسف: الأوضاع الاقتصادية، ص 188.
(10) ابن غالب: فرحة الأنفس، ص 306.

قفيزاً[1]. وكان ينقسم المدى إلى قسمين المدى الكامل، ونصف المدى ويساوي ستة أقفزة، ووزنه أربعة قناطير[2] .وبما أن القفيز يساوي 42 مداً نبوياً فإن المدى يعادل (504) مد نبوي. وعلى ذلك يكون القنطار وهو من الموازين التي استخدمت في الأندلس الأموية[3] يعادل 63 مداً نبوياً.

ب) الـمـوازين :

استخدم في الأندلس الأموية عدد من الموازين وكان من بين تلك الموازين:

القسط: ويساوي 481 درهماً[4]. وقد وجد حجمان من هذا الميزان، القسط الصغير ويعادل وزنه 3 أرطال من السوائل. أي أن سعته 1.1258 لتر والقسط الكبير وكان ضعف الصغير تماماً أي أن سعته 2.4336لتر[5].ويذكر ابن سلام[6] أن القسط يساوي نصف صاع. كما ذكر الريس[7]أن القسط كان يساوي 1.37 لتراً .وقد أشار العذري[8] إلى أن جباية إقليم البيرة في عهد الأمير الحكم ثم إبنه عبد الرحمن الأوسط بلغت " ألف قسط ومائتا قسط زيت" ومعنى هذا أن هذا المكيال "القسط" كان يستخدم لكيل السوائل والمائعات كالزيت ونحوه، كما استخدم لوزن المائعات وحدة وزن عرفت باسم " الثُمن" وكانت تعادل# 2 رطل من الزيت كما كان هناك ثمن خاص بالعسل والخل واللبن ونحوها[9] .

الرطـــل: ومن الموازين التي استخدمت الرطل[10]، وكان يمثل وحدة الوزن السائدة في الأندلس[11]. وقد ذكر العذري أنه كان من ضمن جباية إقليم البيرة في عهد الأمير الحكم الربضي ثم في عهد ابنه الأمير عبد الرحمن بن الحكم "ألفا رطل حرير، وألفا رطل عُصفر"[12].

(1) ابن غالب: فرحة الأنفس، ص 301.

(2) ابن غالب: المصدر نفسه، ص 301.

(3) ابن خلدون: العبر، جـ4، ص 177، مجهول: ذكر بلاد الأندلس، ص 54.

(4) ابن منظور: لسان العرب، ج7، ص 378.

(5) هنتس: المكاييل والموازين الإسلامية، ص 65.

(6) كتاب الأموال ص 515.

(7) الخراج والنظم الإسلامية، ص 320.

(8) ترصيع الأخبار، ص 93.

(9) Delara: Historia de Espapna, P:238.

(10) ابن عذاري: البيان المغرب، جـ4، ص 38،39. المقري: نفح الطيب، جـ1، ص 148.

(11) Provençal: Espana Musulmana, P:137.

(12) ترصيع الأخبار، ص 93.

وكان من ضمن هدية ابن شهيد إلى الخليفة الناصر " أربعمائة رطل من التبر.. واثنا عشر رطلاً من العود الهندي .. ومائة وثمانون رطلاً من العود الصمغي المتخير، ومائة رطل من العود الشبه المنقى"[1].

والرطل معيار توزن به بعض السلع، وهو تسعون مثقالاً وهي مائة وثمانية وعشرون درهماً وأربعة أسباع الدرهم. وهذا هو مقدار الرطل البغدادي[2]. وبما أن المثقال يساوي 4.53 جرام، فيكون الرطل ما يقارب 408 جرام.

وقد أشار المقدسي[3] إلى أن جميع الأرطال التي كانت تستخدم في الأندلس الأموية كانت بغدادية -أي أنها كانت تعادل (408) جراماً -. فيما عدا الرطل الذي يوزن به الفلفل فقد ذكر أنه يزيد على البغدادي بعشرة دراهم. واعتماداً على ما ذكره بروفنسال[4] من أن درهم الوزن[5] كان يساوي 3.148 جراماً، فإن الرطل الذي يوزن به الفلفل كان يساوي 439.348جرام.

ولم يتمتع الرطل بثبات قيمته بل كان يتغير تبعاً لنوع السلعة الموزونة، فرطل اللحم كان يصل في مقداره إلى 64 أوقية أي ما يعادل أربعة أضعاف الرطل العادي[6].

القنطار: وإلى جانب الرطل استخدمت موازين أخر مثل القنطار وهو يساوي ألف ومائتي أوقية[7]. ويزن (100) رطل[8] .وقد ورد ذكر القنطار عند ابن خلدون أثناء حديثه عن هدية ابن شهيد إلى الخليفة الناصر حيث كان من ضمنها " عشرة قناطير من السمور"[9].

الأوقية: كما كانت ضمن الموازين المستخدمة الأوقية[10] والتي تزن ما يقارب من (31.48) جراماً. وكانت هذه الموازين تستخدم لوزن معظم المنتجات الغذائية (ما عدا الحبوب) كما استخدمت لوزن بعض المعادن خاصة الكميات الكبيرة منها.

---

(1) ابن خلدون: العبر، جـ4، ص 177.

(2) الدريويش: أحكام السوق، ص 125.

(3) أحسن التقاسيم، ص 240.

(4) Provençal: Espana Musulmana, P:136-137

(5) وهو غير درهم العملة . انظر عن الفرق بينهما ومقدار كل منهما: هنتس: المكاييل والأوزان الإسلامية، ترجمة كامل العسلي (عمان 1970)، ص 9-10.

(6) Provençal: Espana Musulmana, P:137.

(7) الريس: الخراج، ص 363-364.

(8) الرفاعي: النظم الإسلامية، ص 268.

(9) العبر، جـ4، ص 177، وانظر عنه أيضاً: مجهول: ذكر بلاد الأندلس، ص 54.

(10) ابن خلدون: المصدر نفسه، جـ4، ص 177.

أما بالنسبة للأشياء الثمينة والدقيقة كالنقود وبعض السلع النادرة، فقد استخدم لوزنها وحدات صغيرة ودقيقة مثل: المثقال[1] والذي كان يعادل (4.72جرام)[2]، ومثل القيراط[3]. وكان يعادل حوالي 1.77 جرام[4] . ومثل الحبة (حبة الشعير)[5] وكان القيراط يزن ثلاث حبات من الشعير.

كما استخدم الدرهم لوزن الفضة[6]، وكان الدرهم الواحد يساوي 3.128 جرام[7]. واستخدم ايضاً لوزن العملة ميزان أطلق عليه اسم "الوازنة" فقد بلغ ما أنفقه الأمير عبد الرحمن الداخل في بناء جامع قرطبة خلال عام واحد من 169 إلى 170هـ/785-786م "ثمانون ألفاً بالوازنة"[8].

وبلغت جباية إقليم إلبيرة في عصر الإمارة الأموية " بالوازنة مائة ألف وتسعة آلاف وستمائة دينار وثلاثة دنانير"[9].

أما إذا كانت المبالغ كبيرة فقد استخدم لها ما عرف باسم " المكيال" فقد ذكر ابن غالب[10] أن ما انفقه الخليفة عبد الرحمن الناصر في بناء مدينة الزهراء بلغ بالكيل القرطبي "ثمانون مدياً وستة أقفزة وزائد أكيال".

وذكر ابن عذارى[11] أن الخليفة الناصر أنفق على بناء صومعة جامع قرطبة والواجهة الأمامية له ما مقداره "سبعة أمداد وكيلين ونصف كيل من الدراهم القاسمية".

وما سبق الحديث عنه من الموازين والمكاييل يمثل أهم وأشهر ما وجد منها واستخدم في عصر الدولة الأموية دون حصر لكل ما تم استخدامه. وقد كشفت كتب الحسبة التي ألفت

(1) ابن رشد: فتاوي ابن رشد، جـ2، ص 1112-1113. ابن خلدون: المصدر نفسه، جـ4، ص 177.
(2) Provençal: Op.Cit., P:137.
(3) انظر: التقديرات المختلفة للقيراط عند الريس: المرجع نفسه ص 353-354. وهذا الوزن للقيراط بالجرام باعتباره يساوي ثلاث حبات شعير وباعتبار حبة الشعير تساوي 0.0599 جرام (انظر الريس: الخراج، ص 353).
(4) ابن رشد: المصدر نفسه، جـ2، ص 1113.
(5) ابن رشد: المصدر نفسه، جـ2، ص 1113.
(6) السقطي: في آداب الحسبة، ص 13.
(7) Provençal Espana Musulmana, P:138.
(8) ابن عذارى: البيان المغرب، جـ2، ص 229.
(9) العذري: ترصيع الأخبار، ص 93.
(10) فرحة الأنفس، ص 301.
(11) المصدر نفسه، جـ2، ص 231.

فيما بعد عصر الدولة الأموية -خاصة في عصري الطوائف والمرابطين -عن أسماء عدد كبير من المكاييل والموازين التي تم استخدامها في الأندلس، ومقاديرها، ولا بد أن كثيراً من تلك الموازين والمكاييل قد سبق استخدامها منذ عصر الدولة الأموية. كما أشارت إلى هيئة معظم تلك الموازين والمكاييل، وما كانت تصنع منه ونحو ذلك[1] .

وفي العموم فإن المكاييل والموازين التي استخدمت في الأندلس هي نفسها التي كانت تستخدم في مختلف بقاع العالم الإسلامي في حينه، مع الاحتفاظ لكل إقليم أو منطقة بخصوصيتها . ولذلك وجدت فوارق واختلافات بين مقادير تلك الموازين والمكاييل من بلد إلى بلد.

وبما أن الدولة الأموية كانت تسير على مذهب الإمام مالك بن أنس رضي الله عنه، فقد حرصت على أن تتفق تلك الموازين والمكاييل مع ما قدره وحدَّه لها صاحب المذهب، فأخذت الدولة برأيه في تحديد مقدار تلك المكاييل والموازين -غالباً[2] -وكانت تلك المكاييل والموازين تخضع لمراقبة كبيرة من قبل صاحب السوق وأعوانه، وبلغ من حرصهم في متابعة تلك الموازين والمكاييل أن كان لدى صاحب السوق -المحتسب -وأعوانه موازين مماثلة لتلك التي يستخدمها الباعة في الأسواق، حيث يقوم المحتسب بجولات فجائية على الأسواق ومعه أعوانه وبأيديهم تلك الموازين، فيقيسون عليها موازين الباعة ويطابقونها على تلك الموازين للتأكد من صحتها وموافقتها للمقادير المعتمدة[3]. فيتم بذلك ضبط الموازين والمكاييل في الأسواق، والسيطرة -غالباً -على الباعة، ومنع تلاعبهم في الموازين والمكاييل المستخدمة في السوق وإلى جانب هذا فقد كان من الضروري أن تكون الموازين والمكاييل المستخدمة في الأسواق موثقة ومعتمدة من قبل صاحب السوق. إذا كان لا بد أن تكون الصنج المستخدمة في الوزن سواءً أكانت من النحاس أم من الحديد أم من الزجاج أم من الأحجار مدموغة بختم خاص يضعه صاحب السوق، يعرف بها سلامة ذلك الميزان والمكيال[4]. ولا يجوز للباعة أن يستخدموا غير تلك الموازين المعتمدة. وكانت عقوبة من غيرَّ أو بدَّل في تلك الموازين، أو غشَّ

(1) ابن عبدون: رسالة في القضاء والحسبة، ص 39-41، السقطي: في آداب الحسبة، ص 14-20.

-ابن عبد الرؤوف: آداب الحسبة والمحتسب ،ص 106-108. وانظر عما كانت تصنع منه تلك المكاييل والموازين: سامح فهمي المكاييل في صدر الإسلام (مكة المكرمة، 1401هـ/1981م)، ص 47-71.

(2) راجع عن مقدار المكاييل والموازين عند الإمام مالك.الصاوي: بلغة السالك لأقرب المسالك (بيروت، دار الفكر، د.ت)، جـ1، ص 221.

(3) المقري: نفح الطيب، جـ1، ص 206، محمد الأسدي: التيسير والاعتبار، ص 111-112.

(4) ابن عبدون: رسالة في القضاء والحسبة، ص 39، ابن عبد الرؤوف: آداب الحسبة والمحتسب، ص 107.

في مقاديرها وضبط بذلك أن يخرج من السوق، ولا يسمح له بالعودة إليه حتى يظهر التوبة من عمله ذلك[1].

وكان يقوم في الأسواق الأندلسية قوم معدون للكيل والوزن، مهمتهم كيل أو وزن ما يرد إلى السوق من الحبوب والدقيق والسلع الغذائية الأخرى ونحو ذلك، كما كانوا يقومون بالكيل والوزن في الأرحاء والخانات والفنادق، وفي محطات نزول القوافل التجارية على الطرق ونحوها، وقد ذكر السقطى[2] لهؤلاء القوم ألاعيب كبيرة وحيل بالغة وحذر منهم، ونبه إلى خطورة أمرهم.

ثامناً - صور التعامل النقدي في التجارة الداخلية

عرفت أسواق الأندلس إبان الحكم الأموي صوراً من التعامل التجاري المتنوعة، مثل التعامل النقدي وبيع المقايضة، وبيع السلف والرهان المقبوضة والحوالة، ونحو ذلك من البيوع التي كان لها إجمالاً دور هام في رفد الحركة التجارية وتقدمها.

ورغم أن المصادر لم تبين على وجه التفصيل كل صور التعامل التي وجدت في الأندلس الأموية، إلا أنه يمكن القول إن كل صور التعامل التجاري التي وجدت في المشرق الإسلامي خلال هذا العصر قد وجدت أمثالها في الأندلس وذلك لقيام صلات تجارية قوية بين المشرق والأندلس[3] منذ عصر الإمارة الأموية وتحديداً منذ عهد الأمير عبد الرحمن الأوسط[4].

وكانت النقود المستخدمة في الأندلس مصنوعة من البرونز والفضة البسيطة، أما الدنانير الذهبية فكانت قليلة التداول وكلها مضروبة في المشرق وشمال أفريقيا[5].

ورغم أن المؤرخين[6] أشاروا إلى أن عبد الرحمن الأوسط هو أول من أقام داراً لسك النقود بقرطبة، كانت تضرب فيها الدراهم باسمه "ولم يكن فيها ذلك منذ فتحها العرب" كما

---

(1) يحيى بن عمر: أحكام السوق، ص 39.

(2) في آداب الحسبة، ص 16-17.

(3) انظر عن ذلك: حسين المسري، تجارة العراق في العصر العباسي، ص 154-157.

(4) انظر الفصل الخامس، العلاقات التجارية مع المشرق الإسلامي.

(5) العبادي: في تاريخ المغرب والأندلس، ص 161-162.

(6) ابن الفقيه: مختصر كتاب البلدان، ص 88، ابن سعيد: المغرب، جـ1، ص 46، ابن عذارى: البيان المغرب، جـ2، ص 91 -ابن خلدون: العبر، جـ4، ص 167.

يقول الرازي[1]. إلا أن بعض القطع النقدية التي عثر عليها حديثاً تكشف عن جانب مهم في تاريخ سك العملة في الأندلس. فقد عثر في عام 1873م في مدينة **(Fittja)** في مقاطعة **(Uppland)** بالسويد على عدد من القطع النقدية كان من بينها قطعة ضربت في قرطبة أثناء فترة حكم الأمير عبد الرحمن الداخل، وتحديداً في سنة 161هـ/777م[2].كما عثر على قطع نقدية مضروبة في قرطبة تعود إلى عهد كل من هشام الرضا، والحكم الربضي[3].

وعلى هذا فيمكننا القول إن بني أمية قد بدأوا في سك النقود في عاصمتهم قرطبة منذ فترة مبكرة، أي منذ عهد عبد الرحمن الداخل وأن تلك النقود المسكوكة كانت من الدراهم الفضية. إلا أن إنتاج تلك النقود كان بشكل بسيط وكانت كمياتها قليلة، ولعل هذا هو ما جعل الرازي ومن تابعه من المؤرخين يقولون بأن عبد الرحمن الأوسط هو أول من أنشأ داراً لسك العملة في الأندلس الأموية.

وبقيام الأمير عبد الرحمن بن الحكم بانشاء تلك الدار في قرطبة انتشرت الدراهم الفضية بكثرة، وأصبح التعامل بها يُعدُّ هو الأساس بين كل العملات المتوفرة في الأندلس.

ولا شك أن إقدام الأمير عبد الرحمن بن الحكم على انشاء تلك الدار والتوسع في ضرب الدراهم بها يعود إل ما شهدته الدولة الأموية في عهده من رخاء وتقدم اقتصادي على وجه العموم، كانت إحدى ركائزه الحركة التجارية المتطورة في عهده، والانفتاح التجاري الذي شهدته الأندلس في عهده على بلاد المشرق الإسلامي وغيرها. وكان لا بد لمواكبة ذلك النمو والتطور -التجاري -من وجود عملة خاصة بالدولة، متيسرة، وسهلة التعامل، مما يسهم في رفد تلك الحركة التجارية وتطورها.

هذا فضلاً عما عرف عنه من رغبة في إحاطة الإمارة الأموية بالفخامة، واتخاذ أُبهة الجلالة، وتفخيم ملكه[4].وكان من نتاج اتخاذ تلك الدار أن كثرت الدراهم في الأندلس بشكل كبير "وعُبِّيت الخرائط بين يديه[5]" و "كثرت الأموال عنده[6]" وكل هذا أسهم بدور فاعل في تقدم التجارة في عهده تقدماً كبيراً.

(1) ابن سعيد: المصدر نفسه، جـ1، ص 46.(نقلًا عن الرازي).

(2) الطيبي: بحوث ودراسات في تاريخ المغرب والأندلس (تونس -ليبيا، الدار العربية للكتاب، 1984م)، ص 323.

(3) Antonio Gomez: Monedas Hispano-Musulmanas.P: 95-97.

(4) انظر: ابن سعيد، المغرب: جـ1، ص 45-47، ابن خلدون: العبر، جـ4، ص 166،167.

(5) مجهول: أخبار مجموعة، ص 118.

(6) ابن خلدون: المصدر نفسه، جـ4، ص 167.

وإلى جانب الدراهم الفضية الأندلسية التي غلب التعامل بها منذ عهد الأمير عبد الرحمن الأوسط انتجت دار السكة بقرطبة أنواعاً أخر من العملات التي تم التعامل بها، فقد أشار ابن الفقيه[1] إلى تلك الدار، وما أنتجته من عملات فقال: " وبقرطبة دار الضرب في موضع يقال له باب العطارين، وليس في دارهمهم مقطعة، ولهم فلوس يتعاملون بها، ستين فلساً بدرهم ودراهم تسمى طبلياً"[2]. ويفهم من هذا النص أن الدراهم الفضية التي انتجتها تلك الدار كانت عبارة عن عملة نقدية واحدة وليس لها أجزاء صغرى، كالارباع والأثمان ونحوها. كما يفهم من كلامه أن هذه الدار قد أنتجت إلى جانب الدرهم الفضي عملات أخرى أسماها "فلوس" وكانت مضروبة من النحاس[3].

وكان كل ستين فلساً منها تعادل درهماً واحداً. وقد تم التعامل بهذه العملة "الفلوس" في مجال التجارة كما أشار النص أعلاه.

لقد ظلت العملات الفضية (الدرهم) والنحاسية (الفلوس) هي العملات الرئيسة المستخدمة في التجارة الأندلسية في زمن الإمارة الأموية، إلى جانب ما كان يصل إلى البلاد الأندلسية من عملات إسلامية أخرى تصل من المشرق الإسلامي ومن بلاد المغرب سواءً أكانت دراهم أو دنانير ذهبية إلا أن هذه الأخيرة كانت قليلة الوجود، وإن تم التعامل بها في بعض الأحيان[4]. حتى إذا كان عهد الخليفة عبد الرحمن الناصر شهدت أسواق الأندلس تطوراً كبيراً في أنواع النقود التي تم التعامل بها.

وذلك أن الخليفة الناصر -ونتيجة لما شهدته الأندلس في عهده من تطور تجاري كبير ولتدفق الذهب من بلاد السودان وغيرها إلى الأندلس في عهده[5]-قام الخليفة الناصر بانشاء دار جديدة لسك العملة في مدينة قرطبة.ففي عام 316هـ قام الخليفة عبد الرحمن الناصر "باتخاذ دار السكة داخل مدينة قرطبة لضرب العين من الدنانير والدراهم"[6].

(1) مختصر كتاب البلدان، ص 88.

(2) ابن الفقيه، المصدر نفسه، ص 88.

(3) انستاس الكرملي: النقود العربية، ط2 (القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، 1987م) ص 127-128.

- Delara: Historia de Espana, P:240.

- Provençal: Espana Musulmana, P:144.

(4) ابن سعيد: المغرب، جـ1، ص 46، مجهول: أخبار مجموعة ص 112، وانظر أمثلة عن التعامل التجاري بتلك العملات أعلاه -الأسعار.

(5) لويس: القوى البحرية والتجارية في حوض البحر المتوسط، ترجمة: أحمد محمد عيسى ومحمد شفيق غربال (القاهرة، مكتبة النهضة المصرية د.ت)، ص 261-264.

(6) ابن حيان: المقتبس (ش) ص 243.

ويبدو أن ضرب النقود في الأندلس قد توقف في أثناء الفتنة التي تعرضت لها الأندلس في أواخر عصر الإمارة ولذلك قال ابن حيان[1] أثناء حديثه عن إقامة الخليفة الناصر لتلك الدار "وكان الضرب للنقد معطلاً قبله بدهر".

وكان من نتائج إنشاء تلك الدار أن "عظمت به منفعة الناس، واكتملت خصال دولته" ولا شك أن إنشاء هذه الدار سيكون أثره على التجارة مهم جداً.

وحين قام الناصر ببناء الزهراء نقل إليها دار السكة وأغلق التي بقرطبة "ثم نقل الناصر لدين الله السكة إلى مدينة الزهراء الجديدة عند سكناه بها، فعطّـــــل دار السكة بقرطبة وأغلق بابها، واتخذ دار الضرب عوضها بالزهراء، أنقل السكة إليها"[2].

وقد قامت الدار الجديدة -سوءاً أثناء وجودها بقرطبة أو بعد نقلها إلى الزهراء - بضرب عدد من العملات. فإلى جانب ضرب العملات القديمة من الدراهم الفضية والفلوس النحاسية، تم ضرب الدينار الذهبي[3]، وقد حرص الخليفة على نقاء تلك الدنانير والدراهم المضروبة في تلك الدار فكانت " من خالص الذهب والفضة"[4] وأمر المشرف على تلك الدار بالاحتراس من التدليس والتنبه إليه، وحينما اكتشف الخليفة قيام بعض من تولى الاشراف على تلك الدار بالتدليس والغش في العيار المضروب للعملة باشر بافتتاحه ثم " سخط عليه وسجنه[5]" ثم عزله من منصبه.

لقد كان لحرص الخليفة على سلامة النقود المضروبة في تلك الدار ونقائها من الغش والتدليس، أثر كبير في استقرار قيمة تلك النقود، وبالتالي كان أثر ذلك على التجارة هام وفاعل إذ أدى ذلك إلى الثقة التامة من قبل المتعاملين في التجارات وغيرها بموجب تلك العملة.

ومنذ سك تلك العملة الذهبية أصبح التعامل في التجارات يتم بواسطة الدينار الذهبي إلى جانب الدرهم[6]. بل أصبح ذلك الدينار الذهبي أساس من أسس التعامل التجاري في التجارة الأندلسية الخارجية، وأصبح التعامل بالدينار الذهبي الأندلسي سائداً في دول أوربا النصرانية[7].

---

(1) ابن حيان: المقتبس (ش) ص 243.

(2) ابن حيان: المقتبس (ش) ص 244.

(3) ريتشارد بلانت: النقود العربية والإسلامية، تعريب: بسام سروج، ط1(سوريا: مكتبة السائح 1994م) ص 66-67.

(4) ابن حيان: المصدر نفسه (ش) ص 243.

(5) ابن حيان: المصدر نفسه (ش) ص 243.

(6) راجع أعلاه "الأسعار والسلع التجارية".

(7) لويس: القوى البحرية، ص 275، لومبار: الإسلام في مجده الأول، ص 177.

وكانت تلك الدنانير المضروبة في قرطبة أو الزهراء تختلف في أوزانها وأشكالها وقيمتها، فكان الوزن يتراوح فيما بين، 3.43 و 4.40 جراماً[1]. أما قيمتها فكانت تختلف من فترة إلى أخرى، فتارة يساوي الدينار (10) عشرة دراهم[2]، وتارة يساوي (13) ثلاثة عشر درهمًا[3]، وتارة كان يساوي (15) خمسة عشر درهماً[4]. وأشار ابن حوقل[5] -حين زار الأندلس في عصر الخلافة -إلى أن الدينار الذهبي الذي يضرب بقرطبة كان يساوي سبعة عشر درهماً في ذلك الوقت.

وهذا يبين مدى التقدم الاقتصادي -بوجه عام -والتجاري -بوجه خاص -الذي شهدته الأندلس في عهد عبد الرحمن الناصر، إذ أن ارتفاع قيمة الدينار إلى هذه الدرجة يدل على تقدم اقتصادي كبير. حيث تكشف وضعية النقد عن بعض مظاهر الازدهار التجاري[6].

وكان من الجاري في الأندلس الأموية أن يتعامل الناس في مبايعاتهم بدنانير الدراهم، ولذلك يرد في المصادر استخدام هذا المسمى كثير[7]، والمقصود من ذلك هو التعامل بقيمة الدينار بدراهم الفضة[8]. وكانت هذه الوحدة الحسابية " دينار درهم" تساوي تقريباً 12 درهماً فضياً[9].

وفي عهد الخليفة الحكم المستنصر ضربت عملة جديدة عرفت باسم "الدينار الجعفري"[10] ورغم أن ذلك الدينار الجديد وصف بأنه " المشهور بالأندلس[11]" إلا أن المصادر لم تبين مقدار قيمة ذلك الدينار، بيد أن وصفه بالشهرة تدل على مدى انتشاره وكثرة التعامل به وعلى أن قيمته ربما كانت عالية.

---

(1) Delara: Historia de Espana, P:240.
-Provençal: Espana Musulmana, P:143.

(2) حسن إبراهيم: تاريخ الإسلام، ج3، ص 331.

(3) ميلز: سكة الأمويين في الأندلس، ص 92،(نقلًا عن شالميتا " المقتبس، ص 109 حاشية 2").

(4) حسن إبراهيم: المرجع نفسه، ج3، ص 331.
وقد تحدث بروفنسال عن العملة الأموية حديثاً مستفيضاً يمكن الرجوع إليه في :
- Espana Musulmana, P:140-147

(5) صورة الأرض، ص 104.

(6) الطاهري: عامة قرطبة، ص 129.

(7) ابن حيان: المصدر نفسه (ش) ص 109، ابن الخطيب: أعمال الأعلام، جـ2، ص 111.

(8) حسين مؤنس: تاريخ الجغرافية، ص 563-564.

(9) De lara: Historia de Espana,P:240.

(10) ابن سعيد: المغرب، جـ1، ص 187.

(11) ابن سعيد: المصدر نفسه، جـ1، ص 187.

ورغم أن استخدام الدينار الذهبي في المعاملات العامة -والمعاملات التجارية خاصة -عرف في الأندلس منذ عصر الإمارة الأموية وأن استخدامه ازداد في عصر الخلافة، إلا أن الملاحظ أن معظم المعاملات التجارية كان الدفع فيها يتم بواسطة الدرهم في معظم الأسواق الأندلسية، يدل على ذلك كثرة ورود هذه العملة أثناء حديث المصادر عن مجالات الإنفاق في الأندلس بوجه عام سواءً أكانت تجارية أم عمرانية أو جباية أم نحو ذلك[1].

وإلى جانب التعامل بالنقود سواءً الفضية أم النحاسية أم الذهبية وجدت صور أخرى للتعامل التجاري في أسواق الأندلس ويأتي في مقدمة تلك الصور: بيع المقايضة، وهو دفع سلعة في مقابل سلعة أخرى[2]، وكان أسلوب المقايضة هو الأسلوب الغالب في التعامل التجاري في الأندلس في بداية حكم الدولة الأموية، وذلك لقلة العملات النقدية المتداولة في الأسواق، حتى إذا قام الأمير عبد الرحمن الأوسط بإنشاء دار الضرب في قرطبة وتوسع في ضرب الدراهم بها انتشر التعامل النقدي، وتراجع أسلوب المقايضة، وإن كان ظل موجوداً طوال العصر الأموي، وقد عرضت على فقهاء الأندلس الأموية -مثل ابن لبابه (ت 314) -عدد من القضايا التي تبين قيام هذا الأسلوب في التعامل التجاري طوال عصر الإمارة وفي عصر الخلافة الأموية ومنها: أنه " سئل عن رجل إبتاع حيواناً بطعام"[3] كما سئل عن " الرجل يبيع السلعة بدراهم ثم ينقد مكان الدراهم طعاماً أو حيواناً أو غيره من العروض"[4]. كما سئل عن ابتياع الطعام مقابل تبناً أو زيتاً أو ملحاً ونحوه[5] وسئل ابن منطور (ت 464هـ) عن مقايضة الحوت بالشعير أو العصير أو الطعام[6]. كما وردت مسائل حول بيع الطعام بالزيت[7] وبيع التوت بالحرير، وعن بيع الدقيق بالحب[8]، إلى غيرها مما يكشف عن صور مختلفة من المقايضات التي كانت سائدة في السوق الأندلسية، والتي أجاز الفقهاء عدداً منها مع التحذير الشديد والدائم من قبلهم من الوقوع في الربا، إذ كان المتعاملون بهذا الأسلوب كثيراً ما يتعرضون لمسائل ربوية، ما لم يكونوا على معرفة بالأحكام الشرعية[9].

---

(1) ابن حيان: المقتبس (ش) ص 167، ابن عذارى: البيان المغرب، جـ2، ص 231، 179 -180، ابن الخطيب: أعمال الأعلام، جـ2، ص 111.وراجع أعلاه -الأسعار.

(2) انظر عن تعريفه وأنواعه وأحكامه: ابن قدامه: المغني، ج6، ص 53-61.

(3) الونشريسي: المعيار المعرب، ج5، ص 257.

(4) الونشريسي: المصدر نفسه، ج5، ص 256.

(5) الونشريسي: المصدر نفسه، ج5، ص 261.

(6) الونشريسي: المصدر نفسه، ج5، ص 36.

(7) الونشريسي: المصدر نفسه، ج5، ص 238.

(8) الونشريسي: المصدر نفسه، ج5، ص 235.

(9) ابن رشد: فتاوى ابن رشد، جـ1، ص 218، جـ2، ص 647.

ومن صور التعامل في التجارة " بيع الأجل" أو " البيع المؤجل" وكان على قسمين: إما بيع إلى أجل معلوم وهو أن يشتري الشخص السلعة من البائع ثم يمهله في دفع قيمة السلعة إلى أجل معلوم وقد أجاز الفقهاء ذلك النوع من البيوع بشروطه، وعلى أن يكتب به وثيقة يحدد فيها نوع السلعة المباعة وقيمتها والأجل المضروب لدفع القيمة ويشهد على ذلك[1].

وقد وردت لدى الونشريسي بعض المسائل التي عرضت على فقهاء الأندلس الأموية من أمور الأسواق والتجارات التي تبين وقوع هذه الصورة من صور التعامل وهو البيع المؤجل المحدد بوقت معروف[2].

أما القسم الثاني فهو البيع المؤجل إلى أجل غير معلوم وهذا البيع لم يجزه الفقهاء[3]، إلا أن المسائل التي عرضت على الفقهاء قد توحي بوقوعه في الأسواق، فقد سئل ابن لبابة "عن رجل اشترى طعاماً من رجل على سوم معروف كل صاع بكذا وأن يكون الثمن إلى أن يجعل الله له سبيلا، فلم يسم أجلاً ولا حالاً، فأجاب: لا يجوز هذا ويرد إليه مثل المكيل الذي أخذ منه إن فات، وإن لم يفت فسخ البيع، ويتعاملا معاملة صحيحة على بيع حلال"[4].

ويبدو أن هذه الصورة من صور التعامل في الأسواق " البيع المؤجل" كانت تتم لدى فئة من الناس وهم المعدمين وقليلي الدخل، أو يلجأ إليها المتبايعون -غالباً-تحت ظروف اقتصادية معينة، إذ تنبىء هذه الصورة عن تدني المستوى الاقتصادي للمتعاملين بها، في غير أوقات انعدام أو ندرة العملات النقدية. إذ أن ندرة العملات النقدية يكون سبباً في لجوء المتابعيين إلى مثل هذه الصورة من التعامل بمختلف فئاتهم.

ومن صور التعامل التجاري في الأندلس الأموية "بيع السلم" ويسمى أيضاً "بيع السلف"[5] وقد عرفه الإمام القرطبي -بأنه "بيع معلوم في الذمة محصور بالصفة، بعين حاضرة أو ما هو في حكمها إلى أجل معلوم[6]". وقد أجاز فقهاء المالكية تأخير مال السلم يوماً أو يومين أو ثلاثة بخلاف غيرهم[7].

---

(1) ابن سهل: الإعلام بنوازل الأقلام، جـ1، ص 362 -363، ابن رشد: فتاوى ابن رشد، جـ1، ص 384.
(2) الونشريسي: المعيار المعرب: جـ5، ص 258،257،251.
(3) الونشريسي: المصدر نفسه، جـ5، ص 248، 249.
(4) الونشريسي: المصدر نفسه، جـ5، ص 248 -249.
(5) وقد عرفه ابن قدامة بقوله: " هو أن يُسْلِم عوضاً حاضراً، في عوض موصوف في الذمة إلى أجل، وليس سلمًا وسلفاً" المغني، جـ6، ص 384 والسَّلَمُ: بالتحريك: السلف . وأسلم الشيء وسَلَّم وأسلف بمعنى واحد ... وهو أن تعطى ذهباً وفضة في سلعة معلومة إلى أمدٍ معلوم، انظر: ابن منظور: لسان العرب، جـ12، ص 295.
(6) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، جـ3، (بيروت، دار احياء التراث، د.ت)، ص 378.
(7) القرطبي: المصدر نفسه، جـ3، ص 378 -379.ابن عبد البر: الكافي في فقه أهل المدينة المالكي، ط1 (بيروت -دار الكتب العلمية، 1407هـ/1987م)، ص 337.

وقد وردت لدى ابن العطار[1] -المعاصر للدولة الأموية نماذج متعددة لصور بيع السلف، وصفته أن يدفع ثمن السلعة مقدماً ويؤجل قبض السلعة إلى أجل محدود ومعلوم، ويكتب بذلك وثيقة تتضمن القيمة ونوع السلعة وصفتها ومقدارها -إن كان وزناً وإن كيلاً وإن عدًّاً -ونحو ذلك[2]، مثال ذلك السلم في الحرير . فقد أورد ابن العطار نص الوثيقة التي تكتب لهذا البيع على النحو التالي: " سلم فلان بن فلان إلى فلان بن فلان كذا وكذا [دينار دراهم بدخل أربعين] قبضها منه حين السلم في كذا وكذا رطلاً من حرير استفرال أحمر نقي طيب غاية في الطيب، كل رطل من ثلاثة عشرة أوقية بوزن سوق كذا يوفيه المسلم إليه المسلم فلاناً في موضع كذا في أول شهر كذا [من سنه كذا] وفلان المسلم مصدق في الاقتضاء دون يمين تلزمه في دعوى القضاء، شهد"[3].

كما وردت صور لبيع التسليف (السلف) في الجوز والصنوبر والفستق والبلوط والقسطل وغيرها من الفاكهة[4]. كما ورد في الحبوب[5] ونحوها.

ومن صـور السلف " أو التسليف" الإقـراض وهـو أن يقـوم شخص مـا بإقـراض - إسلاف - شخص آخر مبلغاً من المال ليستخدمه في التجارة - مثلاً - ويحد له أجـل معروف لإعادته، وغالباً ما كان الدائن يعمد إلى ارتهان شيء ما مقابل ذلك المال الذي أقرضه، كنوع من الضمان لإستعادة حقه من المدين[6] . وقد أجاز الفقهاء ذلك النوع من التعامل ما لم يجر ذلك القرض منفعة للمقرض[7].

كما كان من صور التعامل التجاري في الأندلس الأموية "الإحالة"، وقد أوضح ابن العطار[8] نظام هذه الإحالة الذي كان متبعاً في الأندلس بقوله: "ويجري بين التجار في الأسواق عندنا بقرطبة أن يقول الغريم لغريمه أنزلك بمالك على فلان فإن لي عليه مثل ذلك أو أكثر فيأتيه فيقول له: "أنزلت عليه هذا بدينه وهو كذا فادفعه إليه مما لي عندك".

(1) الوثائق والسجلات، ص 51-54.
(2) ابن سهل: الإعلام بنوازل الأحكام، جـ1، ص 345.
(3) ابن العطار: المصدر نفسه، ص 53.
(4) ابن العطار: المصدر نفسه، ص 51-52.
(5) الونشريسي: المعيار المعرب، جـ5، ص 256.
(6) انظر عن تلك الصورة: الونشريسي: المعيارالمعرب، جـ5، ص 258.
(7) الونشريسي: المصدر نفسه، جـ5، ص 258.
(8) الوثائق والسجلات، ص 153.

وقد عرضت على ابن حبيب (ت 238هـ) بعض المسائل والنوازل المتعلقة بنظام الإحالات[1] كما وردت لدى ابن العطار صور للعقود التي تكتب لصيغ ذلك التبايع، مما يدل على وجود انتشار هذه الصورة من صور التبايع[2] في الأسواق الأندلسية.

كما كان من بين الصور التي تم التعامل بها في الأندلس الأموية نظام "الحوالات" المعروف باسم "السفتجة"[3] فقد أشارت بعض المصادر إلى أن أحد أثرياء الأندلس[4] قد بعث في أواخر عصر الخلافة إلى بغداد بمبلغ خمسة آلاف دينار وسفتجه[5]. إلا أن المصدر لم يبن مقدار ما كانت تحتوي عليه تلك السفتجة ولا الطرق التي تصرف عن طريقه. إلا أن النص يبين بوضوح أن هذه الصورة من صور التعامل قد وجدت في الأندلس الأموية.

وإلى جانب وسائل وصور التعامل السابقة عرف في الأندلس نظام "الصكوك" وهو أشبه بالشيك الآن[6] . وقد استخدم الصك في أغراض متعددة من التعامل المالي، حيث استخدم في تقدير دخل الدولة من قبل خزان بيت المال[7]. كما كان يستخدم في وجوه الصرف أيضاً، حيث كان يصدر من قبل الحاكم صكاً يتضمن مقدار المبلغ الذي يتوجب عليهم صرفه في الوجه الذي حدده الحاكم له[8].

ولم تخل المعاملات التجارية من وجود لهذه الصورة من التعامل التجاري، وكانت أكثر ظهوراً في تجارة الرقيق، حيث كان لا بد من كتابة صك بالبيع والشراء بين المتابعين عرف باسم "العهدة"[9]. وقد وردت في المصادر مسائل عدة حول تجارة الرقيق. تبين استخدام هذه الصكوك عند البيع، وتكون تلك "العهدة" مرجعاً يحتكم إليه عند حدوث خلاف بين المتبايعين. حيث يذكر فيها كل الصفات المتعلقة بالرقيق المباع وما به من عيوب ونحوها. أو خلوه من العيوب[10].

---

(1) ابن سهل: الإعلام بنوازل الأحكام، جـ1، ص 163.

(2) المصدر نفسه، ص 153-154.

(3) السفتجه هي أن يعطى آخر مالًا وللآخر مال في بلد المعطى، فيوفيه إياه هناك، فيستفيد أمن الطرق، انظر: (المعجم الوسيط، ص 432) وهو تشبه حالياً نظام الحوالات البنكية.

(4) وهو أبو عبد الرحمن الأندلسي (انظر: ابن السراج، مصارع العشاق، ص 23).

(5) ابن السرّاج: المصدر نفسه، جـ1، ص 24،23.

(6) حسن ابراهيم: تاريخ الإسلام، جـ3، ص 331.

(7) ابن عذارى: البيان المغرب، جـ2، ص 107.

(8) ابن القوطية، تاريخ افتتاح الأندلس، ص 113.

(9) ابن سهل: الإعلام بنوازل الأحكام، جـ1، ص 397، 398.

(10) انظر أعلاه: تجارة الرقيق.

وعلى هذا يتبين لنا أنه قد وجدت في الأسواق الأندلسية صوراً متعددة من وسائل التعامل التجاري، وكان أشهرها التعامل النقدي، وهو قبض ثمن السلعة المباعة نقداً سواءً دراهم فضية أم فلوس نحاسية، أم دنانير ذهبية. على تدرج في استخدام تلك النقود حسب توفرها في الأسواق، وقد بلغ التعامل بالنقود - خاصة الدنانير - قمته في عصر الخلافة الأموية، بينما كان السائد في عصر الإمارة التعامل بالدراهم الفضية.

وإلى جانب ذلك وجدت صور بيع المقايضة، وبيع الأجل، والسلف، والرهن، والإحالة، وغيرها من الصور التي كان لكثرتها وتنوعها دور هام في تفعيل الحركة التجارية، وتسهيل عمليات البيع والشراء في الأسواق أو خارج الأسواق.

كما كان لكل صورة من تلك الصور ظهور معين حسب ظروف محددة إما إقتصادية أو جغرافية أو سياسية، فبيع المقايضة ارتبط ظهوره بأسواق القرى والأرياف أكثر من أسواق المدن[1]. كما ارتبط ظهوره بأوقات تدهور النقد أو ندرته لأي سبب كان.

وكان بيع السلف أكثر انتشاراً بين التجار والمزارعين، حيث يعمد التجار إلى شراء انتاج المزارعين من الفواكه والحبوب ونحوها، مستفيدين من اختلاف السعر بين أوقات الشراء والبيع، ولذلك كانت أغلب عقود ووثائق بيع السلم (السلف) التي وردت لدى ابن العطار تتعلق بالمنتجات الزراعية.

(1) محمود إسماعيل: سوسيولوجيا الفكر. ص 368.

الفصل الخامس
[التجارة الخارجيـة]

- ➢ **أولاً: الطرق التجارية البرية والبحرية :**
- ➢ **ثانياً: الصادرات.**
- ➢ **ثالثاً: الواردات.**
- ➢ **رابعا: الضرائب على الواردات.**
- ➢ **خامسا: المراسي الأندلسية .**
- ➢ **سادسا: العلاقات التجارية.**

- **مع المغرب الإسلامي والسودان الغربي.**
- **مع المشرق الإسلامي والهند والصين.**
- **العلاقات مع الممالك النصرانية.**

أ- العلاقات مع الممالك النصرانية في شمالي الأندلس

ب- العلاقات مع بلاد الفرنجة وشمال أوروبا

ج- العلاقات مع بيزنطة

د- العلاقات مع المدن الإيطالية وجزر البحر المتوسط



أولاً: الطرق التجارية البرية والبحرية:

لقد ارتبطت الأندلس في العصر الأموي بعلاقات تجارية مع مختلف الدول المعاصرة لها من إسلامية وغير إسلامية في الشرق والغرب، وبما أن موقع شبه الجزيرة الايبيرية يمثل منطقة محاطة بالمياه من كل الجهات تقريباً -ما عدا الجزء البري الوحيد الذي يربط شبه الجزيرة بفرنسا ومن ورائها القارة الأوربية -لذلك كان لا بد لطرق التجارة الخارجية الصادرة من الأندلس، أو الواردة إليها من إجتياز مياه البحار، سواءً في البحر الموسط (بحر الروم) أو المحيط الأطلسي (بحر الظلمات) في الغرب. لتواصل المنتجات التجارية سيرها بعد ذلك من وإلى الأندلس عبر أحد طريقين: إما طرق برية، أو طرق بحرية، حتى تصب في الجهات المرسلة إليها من بلدان العالم الإسلامي، أو الهند والصين ونحوها . أو تصل إلى مدن الغرب الأوروبي. وكانت الطرق البرية الوحيدة المتصلة هي التي تخترق جبال البرتات لتصل إلى جنوب فرنسا ومنها إلى بقية القارة الأوربية.

الطرق البرية: وبما أن نشأة الأسطول الأموي قد تأخرت إلى عهد الأمير عبد الرحمن الأوسط، (206-238هـ/821-852م) كما أن الظهور الفاعل لها، والتمكن من السيطرة على الحوض الغربي للبحر المتوسط لم يتم إلا في القرن الرابع الهجري على يد الخليفة عبد الرحمن الناصر(300-350هـ/912-961م). كل هذه المعطيات تمكِّن من القول أن التجارة الأندلسية الخارجية قبل هذا الوقت اعتمدت بشكل كبير على الطرق البرية من وإلى الأندلس، أو على مراكب البحريين القاطنين في موانىء شرقي الأندلس، مثل بجانة والمرية وغيرهما . غير نافين دور البحرية منذ تأسيسها في عهد الأمير عبد الرحمن الأوسط في دعم الحركة التجارية، إلا أن الدور الرئيس والقوي لها إنما كان في عهد الخلافة.

لقد سلكت التجارة الأندلسية الطرق نفسها المعروفة في ذلك العصر، والتي سلكتها التجارة الكبرى العالمية بين أقطار العالم في حينه من الشرق إلى الغرب والعكس.

أ -الطريق البري إلى المشرق :

يشير ابن خرداذبه[1] إلى أهم الطرق البرية التي سلكها التجار من الأندلس إلى مختلف بلدان العالم الإسلامي في أفريقيا، ثم في آسيا، وحتى تصل إلى الهند والصين. يبدأ ذلك الطريق

(1) البكري: المسالك والممالك، ص 145-155.

من سواحل الأندلس - سواءً الشرقية أم الجنوبية، مخترقا مياه البحر المتوسط ليصل إلى بلاد المغرب الإسلامي، حيث تكون مدينة طنجة في شمال المغرب هي أولى محطات هذا الطريق - بعد الأندلس[1] - ثم ينقسم هذا الطريق من طنجة إلى قسمين: قسم يتجه إلى الجنوب مخترقاً المغرب الأقصى - حتى يصل إلى السوس الأقصى ومنه إلى بلاد السودان الغربي - وسوف يأتي الحديث عن هذا الطريق فيما بعد إن شاء الله - .

أما القسم الآخر فإنه يخرج من طنجة باتجاه الشرق حتى أفريقيه (تونس).لتكن القيروان هي أشهر محطاته هناك، وبوصول القوافل إلى القيروان تكون قد قطعت الفا ميل في البر، كما يقول الحميري[2] . ثم يتجه منها إلى برقه[3] ومنها إلى مصر، والمسافة من القيروان إلى مصر ستون مرحلة (1500 ميل) كما حددها الاصطخري[4] .. وله في مصر محطات يمر بها أشهرها مدينة -الفرما[5] ثم يصعد من مصر إلى بلاد الشام، فتكون مدينة الرملة[6] بفلسطين أشهر محطاته هناك، ثم منها إلى دمشق، ومنها إلى الكوفة ثم إلى بغداد ثم إلى البصرة، ثم إلى الأهواز[7]، ثم إلى فارس، ثم إلى كرمان[8]، ثم إلى السند، ثم إلى الهند، ثم إلى الصين[9] .

---

(1) مجهول: الاستبصار، ص 138.

(2) الروض المعطار، ص 396.بينما يقول صاحب كتاب "الاستبصار" إن المسافة بين القيروان وطنجة ألف ميل (1000ميل) وهذا وهم فيما يبدو حيث ذكر الاصطخري أن أجمالي المسافة ما بين القيروان وفاس ست وثمانون مرحلة (2150 ميل) وبما أن طنجة أبعد من فاس بالنسبة للقيروان فإن قول الحميري أن المسافة بينهما ألفي ميل أقرب للصحة من قول الآخر (انظر: مجهول الاستبصار، ص 139 . الاصطخري: المسالك والممالك ص 37).

(3) ابن حوقل، صورة الأرض، ص 147.

(4) المسالك والممالك، ص 37.

(5) الفرما: مدينة كبيرة، وهي أول مدن مصر من جهة الشمال وبينها وبين البحر ثلاثة أميال (مجهول: الاستبصار، ص 89، الحميري: الروض المعطار، ص 439).

(6) الرملة: كانت قصبة فلسطين، وبنيها وبين بيت المقدس ثمانية عشر يوماً (الحميري: معجم البلدان، جـ3، ص 69)، وأول من مصرها سليمان بن عبد الملك وبنى جامعها وكانت محطة تجارية مهمة، ذات أسواق وتجارات وحمامات وفنادق أنيقة ويكثر بها التين والنخل (انظر: اليعقوبي: كتاب البلدان، ص 328، المقدسي، أحسن التقاسيم، ص 164-165).

(7) الأهواز: هي كورة عظيمة ومدينتها تعرف بهرموز شهر، وتعرف الكورة أيضاً بخوزستان، وبين الأهواز وأصبهان خمسة وأربعون فرسخاً (انظر: ابن حوقل: صورة الأرض، ص 227-228، الحميري: المصدر نفسه، ص 61-62).

(8) كرمان: ناحية في بلاد فارس، ومدينتها المشهورة السيرجان، ولها عدد من المدن والقلاع وهي بلد واسع جليل، والطربق يخرج منها إلى السند، وبها أسواق كثيرة عامرة (انظر: اليعقوبي: كتاب البلدان، ص 286، ابن حوقل، صورة الأرض، ص 268-269. الحميري: الروض المعطار، ص 491-492).

(9) انظر تفصيل هذه الطرق، والمدن التي تمر بها، والمسافات بينها. في ابن خرداذبة: المسالك والممالك، ص 72، 76 -78-80، 85-86، وابن رسته: الأعلاق النفيسة (ليدن، مطبعة بريل، 1893) ص 163-175.

وهناك فرع لهذا الطريق يخرج من مصر ليخترق الجزيرة العربية ماراً بالأراضي المقدسة في مكة والمدينة المنورة، ثم منها يتجه إلى جنوبي الجزيرة ليصل إلى ميناء عدن[1] .

ويعتبر هذا الطريق أهم الطرق البرية الرابطة بين الأندلس وبلاد المغرب ثم من ورائها بلاد المشرق الإسلامي بما فيها الأماكن المقدسة في مكة المكرمة والمدينة المنورة. وما ذكره ابن خرداذبه من محطات على هذا الطرق،. فإنما هي المحطات الرئيسة المشتهرة . بيد أنه يقع على هذا الطرق محطات ومدن عديدة أخرى، تستفيد من هذا الطريق التجاري المهم -سواءً في المغرب أم مصر أم الشام أم العراق، وما وراء ذلك[2] .

كما ذكر الاصطخري ذلك الطريق وفصل كثيراً في ذكر المسافات بين كل مرحلة وأخرى، بدءاً من مصر شرقاً وانتهاءً بالسوس الاقصى غرباً[3] .

ويتضح من حديث قدامة بن جعفر[4] أن معظم الطرق البرية الخارجة من الأندلس والمغرب كانت تصب في مدينة القيروان -والتي قال عنها إنها "مدينة أفريقية" والتي كانت تمثل مركز الحضارة والاقتصاد في بلاد افريقية[5] . ومن القيروان ينقسم الطريق إلى قسمين رئيسين، قسم يسير بمحاذاة الساحل إلى طرابلس وغيرها من مرافىء ساحل افريقية الشمالي[6]، وقسم يسير في مناطق الداخل الافريقي، فيمر بعدد من المدن الداخليه الهامة أشهرها إجدابية[7] ثم يلتقي الطريقان بعد ذلك في برقة، ثم يفترقا بعد ذلك من برقة إلى طريقين أحدهما ساحلي يصب في الاسكندرية والآخر داخلي يصب في الفسطاط[8] .وعبر هذه الطرق وفروعها الكثيرة التي ذكرها -ابن جعفر -كانت القوافل التجارية تنتقل إلى المشرق الإسلامي من الأندلس والعكس.

---

(1) ابن حوقل: صورة الأرض، ص 147.

(2) ابن خرداذبة: المسالك والممالك، ص 72، 76، 78-80، 85-87. الاصطخري: المسالك والممالك ص 37-38.

(3) المصدر نفسه، ص 37.

(4) نبذ من كتاب الخراج، منشور مع كتاب " المسالك والممالك لابن خرداذبة" (ليدن، مطبعة بريل، 1889م)، ص 225.

(5) محمد محمد زيتون: القيروان وأثرها الحضاري، ص 162-167.

(6) الاصطخري: المصدر نفسه، ص 37.

(7) إجدابية: مدينة كبيرة في الصحراء، بها حمامات وفنادق كثيرة وأسواقها حافلة مقصودة، وهي من مدن إقليم برقة. الحميري، الروض المعطار، ص 11-12.

(8) قدامة بن جعفر: المصدر نفسه، ص 220-225.

ويبدو أن الطرق الداخليه كانت في المراحل الأولى للوجود الإسلامي في تلك البلاد هي الأكثر استخداماً من الطرق الساحلية . وذلك يعود إلى قوة الأسطول البيزنطي في البحر المتوسط، وضعف القوى الإسلامية في الغرب الإسلامي بحرياً، حيث لم تكن أساطيل تلك الدول قد بلغت من القوة حداً يجعلها تؤمِّن الطرق الساحلية من غارات الروم. وحين قويت شوكة الأساطيل الإسلامية في بلاد المغرب الإسلامي -وأصبح البحر المتوسط يمثل بحيرة إسلامية-تحول النشاط التجاري إلى الطرق الساحلية.

بالإضافة إلى ذلك فإن عبور الطرق الداخلية يُمكِّن التجار والعابرين من الوصول إلى أهل البلاد الأصليين والاحتكاك بهم، ومن ثم نشر الإسلام واللغة العربية بينهم، وهو عكس ما كان عليه الرومان والبيزنطيون من قبل[1] . ومعروف أن القوافل التجارية كانت دائماً تضم عدداً من العلماء والدعاة، سواءً أكانوا في رحلات لطلب العلم من الأندلس إلى الشرق أو العكس -أو كانوا يمارسون التجارة إلى جانب طلب العلم[2] .

لقد كانت القوافل التجارية العابرة لهذه الطرق تحمل كثيراً من منتجات الأندلس المصدرة لتعرضها في أسواق المدن التي تمر بها عبر هذا الطريق في المغرب، أو مصر، أو بلاد الشام لتصل بعد ذلك إلى الهند، ثم إلى الصين، ولعل التين المالقي والمصنوعات الفخارية، والورق الشاطبي، والمنسوجات، من المرية وغيرها كانت من أهم السلع الأندلسية التي نقلها التجار عبر هذا الطرق.

ولقد كان التجار المسافرون عبر هذه الطرق من وإلى الأندلس يتعرضون لبعض المتاعب - رغم حرص الكيانات السياسية المختلفة التي يعبر هذا الطريق أراضيها على ضبط الأمن به، وتسهيل مرور التجارات منه - وبالتأكيد فإن تلك المتاعب تزداد وتكثر حين حدوث الإضطرابات السياسية وقيام الحروب. وكان من بين تلك المتاعب كثرة الضرائب والمكوس التي تجبى من أولئك التجار العابرين لهذا الطريق. حيث كان كل حاكم يمر هذا الطريق ببلده يقيم المراصد على طول الطريق لأخذ المكوس على التجارات العابرة[3]، وكلما ازداد عدد الكيانات السياسية -خاصة وأن بلاد المغرب في هذه الفترة شهدت تقلبات سياسية كثيرة -كلما

(1) محمد زنيبر: تجارة القوافل في المغرب (مجلة المناهل، عدد 32، السنة الخامسة عشرة، 1410هـ / 1989م)، ص 110.
(2) أحمد الطاهري: دراسات ومباحث في تاريخ الأندلس، ص 59 -60.
(3) ابن حيان: المقتبس (ح) ص 113 -114. وانظر عن الضرائب والمكوس التي فرضتها بعض الدول التي يمر بها هذا الطريق في أواخر العصر الوسيط. نعيم زكي: طرق التجارة الدولية، ص 352 -355.

ازداد عدد تلك المراصد. ولا شك أن هذا مما سيضر بالتجار والتجارات العابرة لهذا الطريق[1] .

ومن المتاعب التي يتعرض لها العابرون لهذا الطريق، عمليات السطو والسلب والنهب التي قد تقع لهم أثناء اجتيازهم هذا الطريق، فمهما كانت الجهود التي تبذلها الدول القائمة لتوفير الأمن، والضرب على أيدي قطاع الطرق، إلا أن طول المسافات بين محطات نزول القوافل التجارية على هذا الطريق، وطبيعة بعض المجتمعات القبلية التي يمر عليها هذا الطريق ستقلل من فعالية تلك الجهود[2] . ولهذا فقد كان من أولويات اهتمام الدولة الأموية حينما بسطت نفوذها على بعض مناطق المغـــرب الأقصى وخضع بذلك جزء من هذا الطريق التجاري لحكمها، أن تقر الأمن على هذا الطريق، وتمنع قطاع الطريق من ممارسة ما كانوا يقومون به من أعمال أثناء فترات الحروب في المغرب، يدل على ذلك الكتب التي كان يوجهها الحكام الأمويون - الناصر والمستنصر ثم ابن أبي عامر - إلى قوادهم وولاتهم في بلاد المغرب، والتي تتضمن التأكيد على ضبط الأمن، وحفظ الطرق[3] . ولعل من أشهرها ذلك العهد الذي كتبه الخليفة الحكم المستنصر إلى أبي العيش بن أيوب - حاكم المغرب باسم الخليفة - والذي أمره فيه " أن يقمع أهل العداء والظلم وقاطع السبل حتى تأمن طرق المسلمين بأرضه[4] ".

لقد تعددت المسالك البرية التي ربطت الأندلس ببلاد المشرق -الإسلامية وغيرها - وأفاض الجغرافيون المسلمون ممن سبق ذكرهم وغيرهم -في الحديث عن تلك المسالك ومسافاتها . وعبر تلك المسالك توافدت القوافل التجارية إلى الأندلس حاملة سلع المشرق وتحفه ونوادره، كما استقطبت بلدان الشرق عموماً التجار الأندلسيين، الذين ما برحوا يخرجون في رحلات تجارية متواصلة، وكان الكثير منهم يجمع بين الرحلة للتجارة وطلب العلم، والأغلب منهم يجعل طريقه على الأماكن المقدسة في الحجاز ثم يواصل سير رحلته إلى الشام أو إلى العراق وبلاد فارس وما خلفها[5] .

(1) انظر أدناه: ضرائب التجارة، ص 425.

(2) جودت يوسف: الأوضاع الاقتصادية في المغرب، ص 199.

(3) راجع عن ذلك: ابن حيـان: المقتبس (ش) ص 369 - 370، ص 426 - 427، والمقتبـس (ح) ص 113 - 114، ص 124 - 125.

(4) ابن حيان: المصدر نفسه، (ح) ص 112.

(5) راجع أدناه: العلاقات مع المشرق، ص 462.

ب - الطريق البري إلى بلاد السودان الغربي :

لقد تعددت الطرق البرية التي تربط شمال أفريقيا بغربها - عموماً[1] - والذي يهمنا منها هي الطريق البرية التي تربط بلاد المغرب الأقصى - والأندلس من ورائها - ببلاد السودان الغربي .

لقد ذكر ابن خرداذبه أن الطريق البري العابر إلى الشرق والذي يبدأ من الأندلس يصل إلى طنجة ومن هناك يتفرع إلى فرعين: الأول يعبر إلى المشرق – وهو الذي سبق الحديث عنه -أما الفرع الآخر -وإن كان لم يتحدث عنه بالتفصيل إلا أنه أشار إلى وصوله إلى بلاد السوس الأقصى[2] -فإن تفصيلات ذلك الطريق ترد لدى ابن حوقل[3] . إذ يُعبر من طنجة إلى فاس ثم إلى سجلماسة ومنها يفترق الطريق إلى قسمين أحدهما يتجه إلى تنبكت[4]، والآخر غربي يتجه إلى أودغست[5] (ومدته شهران) [6] ومنها إلى غانة (بضعة عشر يوماً) [7] .

ويعبر هذا الطريق بفرعيه على عدد كبير من المدن والأقاليم والمراكز التجارية من بلاد الغرب الإسلامي وحتى منتهاه على نهر النيجر[8] .

وعبر هذا الطريق -الذي خضع جزء منه للسيطرة الأموية في عصر الخلافة -انتقلت تجارة الأندلس إلى بلاد السودان الغربي وكان أشهرها الملح والزعفران والخشب والقطران[9].

---

(1) انظر عن تلك الطرق وتعددها: الأمين عوض الله: العلاقات بين المغرب الأقصى والسودان الغربي، ط1 (جدة: دار المجمع العلمي، 1399هـ/1979م)، ص 125-129.

(2) المسالك والممالك، ص 155.

(3) صورة الأرض، ص 89-93 .

(4) تنبكت: هي من أهم مدن السودان الغربي، وتقع على منحنى نهر النيجر، وقد أصبحت بموقعها ذلك أقرب محطة للقوافل التجارية القادمة من المغرب، ومثلت حلقة اتصال بين تجارة المغرب وتجارة السودان. (انظر: الحسن الوزان، وصف أفريقيا ص 165-166. الأمين عوض الله، العلاقات بين المغرب الأقصى والسودان الغربي ص 136-137).

(5) أودغست: تقع إلى الجنوب من سجلماسة على حافة صحراء لمتونه بينها وبين بلاد السودان، وهي مدينة عظيمة كثيرة التجارات وسوقها عامرة الدهر كله. وهي كثيرة البساتين، كثيرة المواشي وأهلها تجار أرباب نعم جزيلة وأموال جليلة، وتبايعهم بالذهب التبر وليس لهم فضة. (انظر: البكري: المسالك والممالك، جـ2، ص 484-849. البغدادي، مراصد الاطلاع، جـ1، تحقيق: محمد علي البجاوي، ط1 (بيروت، دار المعرفة، 1373هـ /1954م ص 130. مجهول: الاستبصار، ص 215-216).

(6) ابن حوقل: المصدر نفسه، ص 91.

(7) ابن حوقل: المصدر نفسه، ص 91.

(8) انظر تفصيلات ذلك في: مجهول: الاستبصار، ص 20-226. الحسن الوزان: وصف افريقيا، ص 125-137.

(9) انظر أدناه -الصادرات، ص 405.

كما وصلت عبر هذا الطريق إلى الأندلس السلع المجلوبة من تلك البلاد والتي كان أشهرها الرقيق الأسود والذهب[1] .

وقد كان التجار المسافرون عبر هذا الطريق يتعرضون لفرض الضرائب والمكوس على ما يحملونه من بضائع في مقابل إجتيازهم أراضي دول أخرى، بالإضافة إلى توفير الأمن لهم: يقول ابن حوقل وهو يتحدث عن الطريق من فاس إلى سجلماسة: "ولهم [أي البربر المسيطرين على هذه المناطق] لوازم على المجتازين من فاس إلى سجلماسة يلزمونهم على ما معهم من التجارة ويخفرونهم[2] " وكذلك تؤخذ الضرائب فيما بين سجلماسة وأدوغست" ولهم لوازم على المجتازين عليهم بالتجارة من كل جمل وحمل[3]".

وهذا يبين أن الضرائب كانت تفرض على المنقول والناقل، وذلك مما يزيد في أعباء التجار.

كما كان من أشد الصعاب التي تتعرض لها القوافل المجتازة لهذه الطرق ندرة المياه بسبب شدة الصحراء التي تعبرها تلك الطرق، يقول ابن حوقل "واصفاً تلك الطرق "وبين المغرب ... وبلد السودان مفاوز وبراري منقطعة قليلة المياه متعذرة المراعي، لا تسلك إلا في الشتاء، وسالكها في حينه متصل السفر، دائم الورود والصَدَر"[4].

ولأهمية هذا الطريق التجارية حرصت الدولة الأموية حينما بسطت سلطانها على مناطق المغرب الأقصى بداءً من عهد الخليفة عبد الرحمن الناصر، على ضبط الأمن به ومنع قطاع الطرق من التعرض للقوافل المجتازة له، وهذا ما جعل ابن حوقل يصف حالة ذلك الطريق والقبائل المقيمة عليه حينما زار تلك البلاد في عصر الخلافة الأموية بقوله: "وفي وقتنا هذا فقد تدانت أحوالهم، وصلحت أمورهم، وعمر طريقهم"[5] .

والنص يدل على قوة الحركة على ذلك الطريق وكثرة القوافل العابرة له، وبالتالي يبين مدى تقدم التجارة وتطور الارتباط مع السودان الغربي عبر هذا الطريق الذي كثرت القوافل به حتى عمرته، كما يبين مجهودات الدولة الأموية التي أسفرت عن تحقيق الأمن على ذلك الطريق حتى عمرته القوافل التي كانت تتعرض للإعتداء والسلب قبل ذلك.

---

(1) انظر: مجهول: الاستبصار ص 215-216 . زاهر رياض: الممالك الإسلامية في غرب افريقيا (القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1968م)، ص 303-318.

(2) المصدر نفسه، ص 99.

(3) ابن حوقل: المصدر نفسه، ص 99.

(4) ابن حوقل: صورة الأرض، ص 100.

(5) ابن حوقل: المصدر نفسه، ص 100.

جـ - الطريق البري إلى الممالك الأوروبية:

كانت طرق التجارة الداخلية التي تربط بين مدن الأندلس الإسلامية في العصر الأموي -التي سبق الحديث عنها[1] -تمتد بعد الثغور الإسلامية الشمالية الواقعة على ضفاف نهر الدويرة من الجنوب -في غرب الأندلس -وضفاف نهر إبرة في شرق الأندلس -تمتد إلى أشهر مدن تلك الممالك الاوروبية. وعبر تلك الطرق قامت صلات تجارية برية بين تلك الممالك والدولة الأموية في فترات السلم[2].

وكانت أشهر تلك الطرق البرية ذلك الطريق الذي يبدأ من قادس في جنوب غربي الأندلس ثم يصل إلى قرمونة ثم قرطبة ومنه إلى سرقسطة، ثم يخرج من سرقسطة عبر ممرات جبال البرتات فيصل إلى أربونة - قاعدة مقاطعة سبتمانية - ومنها يتجه إلى الأرض الكبيرة - فرنسا - ثم إلى شمال إيطاليا ليصل إلى روما ومنها إلى انطاكية[3] شرقاً[4]. وهذا هو الطريق الروماني القديم[5]، الذي جدده الأمويون وقد استخدم هذا الطريق في نقل التجارات المتبادلة بين الأندلس ودول أوروبا النصرانية في فرنسا وغيرها[6] وقد كان التجار اليهود الراذانيه (الرادانية) [7]، ينقلون منتجات غالة - فرنسا - إلى اسبانيا النصرانية، ثم إلى الأندلس، عبر ممرات جبال البرتات، وكذلك ينقلون منتجات الأندلس إلى غالة وما وراءها عبر تلك الممرات البرية[8]

---

(1) انظر عن ذلك الفصل الرابع -طرق التجارة الداخلية، ص 233.

(2) راجع عن ذلك أدناه -العلاقات مع الممالك النصرانية، ص 475.

(3) أنطاكية: من ثغور بلاد الشام على سوحل البحر الأحمر الشرقية، وكانت من أعظم مدن الروم، (الحموي: معجم البلدان، ج1، ص 266-267). بينها وبين حلب اثنا عشر فرسخاً (36 ميل تقريباً) ناصر خسرو: سفرنامه " رحلة ناصر خسرو" ترجمة يحيى الخشاب، ص 45). ويمر بظاهرها نهر العاصي، وهي كثيرة الخيرات، ولها ضياع وقرى ونواحي خصبة جداً (أبو الفداء، تقويم البلدان، ص 256-257).

(4) المقري: نفح الطيب، ج2، ص 14. نقلًا عن ابن بشكوال

(5) حسين مؤنس :تاريخ الجغرافية، ص 287-288.

-Felix: Los Caminos de Cordoba,(Al-Andalus, -32)-P:38-40.

(6) Jackson: The making of Medival Spain:22.

(7) أطلقت هذه التسمية على التجار اليهود الذين يقومون بالتجارة بين العالم الإسلامي في مختلف أقطاره وبين العالم النصراني في أوروبا شرقيها وغربيها (الاصطخري: المسالك والممالك، ص 153-154) ويرى كل من حسين مؤنس (تاريخ المسلمين في البحر المتوسط ص 127) ولومبار (الإسلام في مجده الأول، ص 313-314) أنهم سموا نسبة إلى نهر الرون في فرنسا (نهر روادنوس باللاتينية) وذلك لأن مراكزهم كانت في حوض هذا النهر. بينما يرى دوزي: أن هذه التسمية مشتقة من الكلمة الفارسية (رهذان) ومعناها "العارف بالطريق" أو " الدليل".(نقلاً عن: لومبار: الإسلام في مجده الأول، ص 312).

(8) لومبار: المرجع نفسه، ص 128، ص 347، منى حسن محمود: المسلمون في الأندلس وعلاقتهم بالفرنجة (القاهرة، دار الفكر العربي، 1986م) ص 226.

وكانت القوافل البرية المجتازة للطرق الداخلية في الأندلس إذا أرادت العبور إلى بلاد غالة لا بد لها من اجتياز تلك الممرات المخترقة لجبال البرتات، والتي كان أشهرها ممر الشيزرى (رونسفالة) لتصل إلى أسواق مدن جنوب فرنسا في بروفانس وسبتمانيا وغيرها[1].

وإلى جانب هذا الطريق البري ارتبطت الأندلس ببلاد غالة عبر ممرين بحريين هامين، أحدهما يتصل بموانىء جنوب فرنسا في سبتمانيا وبروفانس عبر مياه البحر المتوسط، حيث كانت تنطلق مراكب النصارى من موانىء فرنسا الجنوبية ومرسيليا وأربونه وغيرها، إلى موانىء الأندلس الشرقية مثل المرية ومالقة وغيرها[2]. والطريق الآخر عبر ساحل أسبانيا الغربي المطل على البحر المحيط، حيث كان المسلمون واليهود يذهبون إلى مدن أوروبا الغربية لشراء الرقيق والقصدير عبر هذا الطريق.[3].

وعبر ممرات جبال البرتات، وعبر الممرين البحريين المذكورين قام بين الأندلس وبين بلاد غاله وما وراءها من بلدان أوروبا شمالاً وشرقاً تواصل تجاري شبه مستمر[4]. ونقلت عبر هذه الطرق الكثير من سلع أوروبا إلى الأندلس والتي كان أشهرها الرقيق الأبيض[5]. كما نقلت المنتجات من الأندلس إلى تلك البلاد، سواءً أكانت من انتاج الأندلس كالزيت ونحوه، أو كانت سلعاً قادمة إلى الأندلس وأعيد تصديرها[6].

الطرق البحريـــة: كانت الإتصالات البحرية -تجارية وغير تجارية -قائمة بين الموانىء الأندلسية وموانىء المغرب الإسلامي المقابلة لها، وبينها وبين سواحل بلاد الفرنجة منذ ما قبل الحكم الأموي، ثم تطورت تلك الصلات حيث أضطلع الأسطول الأندلسي بدور كبير في الحركة التجارية للأندلس . سواءً في الاستيراد أو التصدير، إلى جانب قيام قطع الأسطول الأموي بتوفير الحماية التامة للمراكب التجارية القادمة إلى الأندلس أو المغادرة لها[7].

وكانت السفن التجارية تخرج من موانىء الأندلس الشرقية والجنوبية لتصل إلى الموانىء المشهورة على ضفتي البحر المتوسط الجنوبية والشرقية -فضلاً عن الجزر البرية والموانىء

---

(1) منى محمود: المرجع نفسه، ص 226.

(2) المقري: نفح الطيب، جـ4، ص 209

(3) العبادي: دراسات في تاريخ المغرب والأندلس، ص 251.

(4) Jackson: The making of Medival Spain: 21-22.

(5) انظر: الواردات، ص 418.

(6) انظر: الصادرات، ص 405.

(7) السيد عبد العزيز سالم وأحمد العبادي: تاريخ البحرية، جـ2، ص 50-52.

النصرانية المختلفة - .ويتضح لنا من خلال حديث المصادر[1] أن من بين الطرق البحرية التي ربطت الأندلس بالمشرق الإسلامي طريق بحري مباشر، حيث كانت المراكب التجارية - وغيرها - تنطلق من الموانىء الأندلسية المطلة على البحر المتوسط في رحلة بحرية متواصلة لتحط في ميناء الفرما بمصر، ومن هناك يحمل التجار بضائعهم على ظهور الدواب الى البحر الأحمر (القلزم)، ثم يركبون البحر الأحمر مارين بأشهر موانئه مثل الجار[2] وجدة[3] ثم يخرجون إلى السند والهند والصين[4] .

وفي رحلة العودة يحملون معهم منتجات الهند والصين -ومعظمها من التوابل - ويسلكون الطريق نفسه إلى الفرما، ومن هناك ربما توجهوا إلى القسطنطينية، وقد يواصلون رحلتهم إلى الأندلس وبلاد الفرنجة[5].

أما الطريق الثاني، فإنه ينطلق من الموانىء نفسها -موانىء الأندلس -وبلاد الفرنجة -إلى أنطاكية -على السواحل الشرقية للمتوسط -ثم يسير التجار في البر ثلاث مراحل (75 ميل) حتى يصلون إلى الجابية (حوران) [6] ثم يركبون نهر الفرات إلى بغداد، ثم يركبون نهر دجلة إلى الأبُلَّة[7] ومنها يركبون البحر إلى عمان[8] ثم إلى السند والهند والصين[9] .

---

(1) ابن خرداذبه: المسالك والممالك، ص 153.المقدسي: أحسن التقاسيم، ص 195.

(2) الجار: مدينة على ساحل البحر الأحمر (بحر القلزم) بينها وبين المدينة النبوية يوم وليلة (الحموي، معجم البلدان، جـ2، ص 92). أو ثلاث مراحل (75 ميل تقريباً) (الإدريسي: نزهة المشتاق، جـ1، ص 144). وهي فرضة المدينة المنورة تقصدها المراكب من الحبشة ومصر وعدن والصين وسائر البلاد، (الحموي: المصدر نفسه، جـ2، ص 92، 93. الحميري: الروض المعطار، ص 153). ويذكر البلادي أنها تقع على بعد 200 كيلو متراً) من المدينة المنورة (غيث بن عاتق البلادي، معجم معالم الحجاز، جـ2، ط1، مكة، دار منكة، 1399هـ / 1979م) ص 104 - 105.

(3) ابن خرداذبة: المصدر نفسه، ص 153.

(4) ابن خرداذبة: المصدر نفسه، ص 153.

(5) ابن خرداذبة: المسالك والممالك، ص 154.

(6) الجابية: بلدة بالشام من أعمال دمشق في ناحية الجولان، وتقع إلى الشمال من حوران. وبينها وبين حلب ستة فراسخ تقريباً (18 ميل) (انظر: الحموي: معجم البلدان: جـ2، ص 91 - 92. الحميري: الروض المعطار، ص 153 - 154).

(7) الأبُلَّة: مدينة بالعراق على غربي نهر دجلة، بينها وبين البصرة أربعة فراسخ تقريباً (12 ميل) وهي مدينة صغيرة عامرة بالمياسير، وهي في خصب من العيش ورفاهية. وكانت تصل إليها مراكب الصين وبلاد الشرق الأخرى (انظر: الحميري: المصدر نفسه، ص 8-9).

(8) انظر عن ازدهار هذا الطريق التجاري الذي كان يصل إليه التجار القادمون من الأندلس والواصل بين العراق وجنوب الجزيرة العربية ثم خروجه بعد ذلك إلى الهند والصين وغيرها. سليمان العسكري: التجارة والملاحة في الخليج العربي في العصر العباسي (القاهرة: مطبعة المدني، د.ت) ص 18، ص 111 -113. شوقي عبد القوي عثمان: تجارة المحيط الهندي في عصر السيادة الإسلامية (سلسلة عالم المعرفة 151 ذي الحجة 1410هـ يوليو تموز 1990م) ص 176 -177.

(9) ابن خرداذبة: المصدر نفسه، ص 154 حسين المسري: تجارة العراق في العصر العباسي، ص 285.

كما ارتبطت الأندلس بطرق بحرية مباشرة تصل موانىء الأندلس الشرقية والجنوبية بالموانىء المقابلة لها في المغرب الإسلامي مثل طنجة وسبته وتونس وبونة وتنس ووهران، وقابس وغيرها[1]. ومن هناك تصل السفن التجارية إلى الاسكندرية. ومنها إلى الموانىء الإسلامية في بلاد الشام -في شرق البحر المتوسط[2]. وبذلك كانت الاسكندرية تمثل مركزاً تجارياً مهمًا يربط الأندلس بما وراءها من بلدان العالم الإسلامي، ومنه تصدر السفن محملة بسلع المشرق الإسلامي وتحفه إلى الأندلس[3] .

كما ارتبطت الأندلس عن طريق البحر بالموانىء التجارية في ايطاليا، حيث وصلت في عهد الخليفة عبد الرحمن الناصر السفن الايطالية إلى الموانىء الأندلسية محملة بمنتجات تلك المدن[4] وهي قطعاً ستحمل في عودتها إلى موانئها بعض منتجات الأندلس. كما نمت الصلات التجارية بين الأندلس وبعض جزر البحر المتوسط مثل صقلية[5] وسردانية[6] وغيرهما.

ولقد كان لإنشاء الأسطول الأموي ثم تطوره في عصر الخلافة الأموية فضل كبير على تقدم التجارة الأندلسية الخارجية حيث استطاع ذلك الأسطول -بمعاونة بعض الأساطيل الإسلامية في بلاد المغرب -أن يجعل الجزء الغربي -على الأقل -من البحر المتوسط بحيرة اسلامية، تمخر عبابه السفن الإسلامية بحرية كاملة[7] . ولا يدخله من مركب النصارى إلا ما يؤذن له[8]. وهذا أدى إلى رفد تجارة الأندلس وتقدمها. واستطاع الأندلسيون بذلك أن يمارسوا التجارة في البحر المتوسط بسهولة، وأن يكون لهم دور مماثل ومساوٍ لدور إخوانهم مسلمي المغرب

(1) البكري: المسالك والممالك، ص 666، 720، 754-761، ابن حوقل: صورة الأرض ص 76 وسوف يرد الحديث عن هذه الموانىء في العلاقات التجارية مع المغرب.
(2) المليجي: الحياة الاقتصادية، ص 174.
(3) ابن الأثير: الكامل، جـ6، ص 349. الزهري: كتاب الجغرافية، ص 50.
(4) ابن حيان: المقتبس (ش) ص 478، 485 . الزهري: كتاب الجغرافية، ص 77-78.وانظر أدناه العلاقات مع المدن الإيطالية، ص 486.
(5) الإدريسي: نزهة المشتاق، جـ2، ص 597، 601.
(6) سردانية جزيرة في البحر المتوسط (بحر الروم) طولها مائتا ميل وثمانون ميلًا، وعرضها مائة وثمانون ميلًا، ولها ثلاث مدن كبرى، (شيخ الربوة، نخبة الدهر، ص 190). وسكانها في الأصل روم أفارقة متبربرة، وهم أهل نجدة وحزم . وتكثر بها معادن الفضة الجيدة، وتخرج منها إلى كثير من بلاد الروم وغيرها. افتتحها مجاهد العامري صاحب دانية سنة 409هـ/1018م وكان للمسلمين قبل ذلك عدد من الحملات الجهادية إليها (الحميري: الروض المعطار، ص 314-315).
(7) الخربوطلي: البحر المتوسط بحيرة عربية، ص 98-99.
(8) Imamuddin: The Economic History, P:268-269.

(شمال افريقية) ومصر في الملاحة التجارية في ذلك البحر[1] .

وعبر المحيط الأطلسي (بحر الظلمات) ارتبطت الأندلس بصلات تجارية مع موانىء غرب فرنسا والجزر البريطانية، فنقل عبره القصدير من بريطانيا إلى الموانىء الأندلسية[2] كما انطلقت السفن من الموانىء الأندلسية متجهة إلى الموانىء الغريبة لفرنسا ومن ثم إلى الجزر البريطانية محملة ببعض منتجات الأندلس مثل الزيت والتين ونحوها[3] .

كما امتدت خطوط الملاحة الأندلسية عبر المحيط الأطلسي إلى موانىء المغرب الإسلامي الغربية حين وصلت السفن التجارية الأندلسية إلى موانىء السوس الأقصى[4].الذي قال عنه البكري[5] "وهو آخر مرسى تبلغه مراكب البحر من الأندلس.. وليس بعده للمراكب مذهب".

وقد أولت الدولة الأموية في الأندلس الطرق التجارية البحرية اهتماماً كبيراً. وحرصت على سلامة السفن القادمة إلى الأندلس أو المغادرة لها. فهذا الأمير عبد الرحمن الأوسط -بعد أن أسس الأسطول الأموي -يكون من أوائل مهام هذا الاسطول: تأمين الطرق البحرية في شرقي الأندلس، ومنع ما كان يقوم به سكان جزيرتي ميورقة ومنورقة من إضرار بالمركب التي تعبر البحر من هناك، حيث أمر في عام 234هـ/848م بإرسال ثلاثمائة مركب من الأسطول الأموي في شرقي الأندلس لمنع تلك التجاوزات، وتأمين المراكب العابرة من وإلى الأندلس، وقد استطاعت تلك القوة تحقيق مهمتها، وتأمين تلك الطرق[6] .

وفي عصر الخلافة الأموية حين كبر الأسطول الأموي، وزادت قوته، بذل الجهد الكبير في سبيل فرض السيطرة الأموية على الجزء الغربي من البحر المتوسط، وتأمين طرق التجارة بين الموانىء الأندلسية وموانىء المغرب الإسلامي، وصد الأسطول العبيدي المنافس له من تلك المواقع. وقد قطع في ذلك شوطاً كبيراً، وأمَّن معظم الطرق إلى المغرب وبالتالي إلى بلاد السودان الغربي. كما أمَّن الطرق التجارية إلى بلاد المشرق الإسلامي في شرقي وجنوب شرقي المتوسط[7] .

(1) Imamuddin: Op.Cit., P: 269

(2) لومبار: الإسلام في مجده الأول، ص 167.

(3) هونكه: شمس العرب، ص 21.

(4) الطاهري: دراسات ومباحث، ص 68.

(5) المسالك والممالك، جـ1، ص 89.

(6) ابن حيان: المقتبس (م) ص 144. ابن سعيد: المغرب، جـ1، ص 49.

(7) راجع أدناه -العلاقات مع المغرب الإسلامي، ص 441.

ورغبة من الدولة الأموية في حماية السواحل أقامت أبراج مراقبة في عدد من الموانىء الأندلسية[1]، كما استخدمت تلك الأبراج لارشاد السفن وملاحيها إلى المرافيء الأندلسية[2] ..

ثانياً: الصادرات

لقد حبا الله بلاد الأندلس خيرات كثيرة، وثروات عظيمة، وقد حاولت الدولة الأموية - أثناء حكمها لتلك البلاد -أن تستثمر تلك الثروات، وأن توظف تلك الخيرات بقدر ما تستطيع، وخاصة في أوقات الاستقرار السياسي، وخلو البلاد من الاضطرابات والثورات . فقطعت في ذلك شوطاً كبيراً، وحرصت على تصريف الفائض من تلك المنتجات والمحاصيل إلى خارج البلاد، وبذلك أصبحت الأندلس في عصر تلك الدولة. مصدرة أكثر منها مستورة، كما كان الحال قبل الدولة الأموية[3] .

كانت قوائم الصادرات الأندلسية تشمل العديد من السلع والتي كان منها ما شاع استعماله وارتبط اسمه بالأندلس مثل الزيتون وزيت الزيتون والرقيق[4] . ومنها ما صدر كمواد خام مثل الخيوط الحريرية والجلود والنحاس ونحوها[5] . ومنها ما تم صناعته في الأندلس بمهارة عالية ثم صدر منها مثل المنسوجات الحريرية، والجلد القرطبي والأواني والتحف[6] .

وإلى جانب هذا شهدت الأندلس الأموية تجارة أخرى ذات أهمية تجارية عالية ألا وهي تجارة العبور، حيث مثلت الأندلس بموقعها المتميز نقطة ربط واتصال بين أجزاء العالمين الإسلامي والنصراني . ووصلت اليها تجارات متعددة من الناحيتين، وعبرت منها إلى الأخرى، بعد أن غذت الأسواق الأندلسية بما تحتاج إليه من تلك السلع الهامة مثل الرقيق والذهب والفرو ونحوها[7] .

---

(1) ابن غالب: فرحة الأنفس، ص، 283، 284، العذري: ترصيع الأخبار، ص 86.
-الزهري: كتاب الجغرافية، ص 91.

(2) Imamuddin: The Economic History, P:274.

(3) المليجي: الحياة الإقتصادية، ص 160.

(4) ابن حوقل: صورة الأرض، ص 105.

(5) ابن الفقيه: مختصر كتاب البلدان، ص 84، الزهري: كتاب الجغرافية، ص 66.

(6) ابن حوقل: المصدر نفسه، ص 109. السيد عبد العزيز سالم: تحف العاج الأندلسية في العصر الإسلامي (الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1995م)، ص 14-16.

(7) راجع عن ذلك الفصل الأول " أثر الموقع الجغرافي.

الصادرات الزراعية: ولما تميزت به الأندلس من خصوبة الأرض ووفرة الإنتاج الزراعي فقد احتلت السلع الزراعية المرتبة الأولى في قائمة الصادرات الأندلسية إلى الخارج -خاصة إلى العالم الإسلامي في المغرب والمشرق -.وكان من أهمها ما يلي :

الزيت: يأتي زيت الزيتون في أول قائمة الصادرات الزراعية ويعود ذلك إلى غزارة أنتاجه في مواقع متعددة من الأندلس[1] 1. حيث حظي الزيت الاشبيلي - خاصة - والذي كان ينتج من جبل الشرف، بشهرة عالية. وذلك لجودته وقدرته على التخزين لمدد طويلة[2]، مما يمكن من نقله إلى أبعد الأماكن دون أن يتعرض للتلف أو الفساد. وقد أشار الزهري[3] إلى أن زيت جبل الشرف يحمل إلى "بلاد الروم والمغرب وافريقية ومصر والاسكندرية، وربما يبلغ منها إلى اليمن" كما حمل زيت اشبيلية عبر نهر الوادي الكبير ثم عبر الأطلسي إلى مدن المغرب الإسلامي وخاصة إلى سلا[4] .ومن الأدلة على رواج وانتشار تجارة الزيت الاشبيلي ووصوله إلى مناطق مختلفة من العالم قول الإدريسي حينما تحدث عنه: "يتجهز به منها إلى أقصى المشارق والمغارب براً وبحراً"[5] . وكذلك قول العذري[6] "وفضل عصيره يأخذ في كل أفق، ويُركب به البحر إلى المشرق ".كما أشار الاصطخري إلى وصول الزيت الأندلسي إلى بلدان المشرق الإسلامي[7] .

وبالإضافة إلى ذلك فقد حمل الزيتون والزيت الأندلسي إلى بعض جزر البحر المتوسط مثل أقريطش[8] . ووصل عبر المحيط الأطلسي إلى عدد من مدن الغرب الأوربي مثل بوردو[9]، وروان[10] وإترخت[11]، وشلازفيك[12] وغيرها من مدن أوربا[13] .

(1) راجع السلع الداخلية أعلاه.
(2) الزهري: كتاب الجغرافية، ص 89.
(3) كتاب الجغرافية، ص 89.
(4) الحميري: الروض المعطار، ص 319.
(5) نزهة المشتاق، جـ2، ص 541.
(6) ترصيع الأخبار، ص 95-96.
(7) المسالك والممالك، ص 37.
(8) الزهري: المصدر نفسه، ص 132.
(9) بوردو "Bordeaux" مرفأ فرنسي يقع على مصب نهر الرون (هونكه:شمس العرب، ص 60 حاشية47).
(10) روان: "Rouen" مدينة بفرنسا تقع على نهر السين (هونكه: المرجع نفسه، ص 60 حاشية 48).
(11) إترخت "Utrecht" مدينة هولندية " هونكه: المرجع نفسه، ص 60 حاشية 49).
(12) شلازفيك "Slesvig" مقاطة في الدنمارك: (هونكة: المرجع نفسه، ص 60 حاشية 50).
(13) هونكه: المرجع نفسه، ص 21. نعيم زكي: طرق التجارة الدولية، ص 43.

التين: ومن المنتجات الزراعية التي صدرتها الأندلس " التين" حيث كان يحمل عن طريق ميناء مالقة إلى كل من بلاد المغرب الإسلامي[1] ومصر والشام والعراق[2]. بل وصل التين الأندلسي إلى الهند والصين[3]. وكان يباع تين مالقة في مدينة بغداد "على جهة الاستطراف"[4] لجودته ولذته.كما حمل التين من مدينة شلب "إلى أقطار العرب كلها وهو تين طيب علك لذيذ شهي" [5].وعبر مياه نهر الوادي الكبير حملت المراكب التين من اشبيلية مارة عبر مياه المحيط الأطلسي (بحر الظلمات) إلى مدينة سبتة في المغرب الأقصى[6].

كما صدرت الأندلس إلى جانب الزيتون والزيت والتين فواكه أخرى كان من أهمها: السكر والاترج والذين كانا ينتجان في مناطق جنوبي الأندلس بكثرة ويحملان من بليونش إلى المغرب حيث ينزلا في ميناء سبته ثم ينقلا إلى "ما خلفها من البلاد"[7] كما كان يتم تصدير تلك الفواكه من ميناء المنكب[8].

القطن: كان القطن -وخاصة قطن اشبيلية -[9]. من بين صادرات الأندلس حيث كانت مناطق المغرب الإسلامي في شمال أفريقية هي أكثر البلدان استقبالاً له[10]. فقد وصل إلى مدينة سجلماسة على حافة الصحراء الكبرى[11].

كما صدر الحرير والكتان الأندلسي إلى بلدان المشرق الإسلامي[12]، وإلى بلاد الغرب الأوروبي[13]. وكان الحرير والكتان والقطن يصدر على شكل مواد خام أو على شكل منسوجات[14].

(1) الإدريسي: صفة المغرب، ص 180.
(2) ابن سعيد: كتاب الجغرافيا، ص 140. الإدريسي: نزهة المشتاق، ص542. الحميري: الروض المعطار، ص 517.
(3) الإدريسي: صفة المغرب، ص 200،204، المقري: نفح الطيب: جـ1، ص 147.
(4) المقري: المصدر نفسه، جـ2، ص 208.
(5) الإدريسي: نزهة المشتاق، ص 543.
(6) ابن سلمون: العقد المنظم، جـ2، ص 6.
(7) الإدريسي: صفة المغرب، ص 167.
(8) القلقشندي: صبح الأعشى، جـ5، ص 218، العمري: مسالك الأبصار، ص 161.
(9) مجهول: ذكر بلاد الأندلس، ص 61.
(10) ابن غالب: فرحة الأنفس، ص 293، مجهول: المصدر نفسه، ص 6. العذري: ترصيع الأخبار، ص 96.
(11) الحميري: المصدر نفسه، ص 59.
(12) الاصطخري: المسالك والممالك، ص 37.
(13) الحميري: المصدر نفسه، ص 556.
(14) الحميري: المصدر نفسه، ص 556.

الحلفاء: كذلك صدر نبات الحلفاء[1] من مدينة لقنت إلى سائر البلاد المطلة على البحر المتوسط[2] . كما صدر القرمز والذي ينتج من مواقع متعددة من الأندلس إلى مختلف "الآفاق"[3] .

الزعفران: ومثل الزعفران سلعة رئيسة في الصادرات الأندلسية. وكان زعفران طليلطة، أشهر الأنواع الأندلسية تصديراً[4] . وكان الزعفران يصدر من موانىء شرقي الأندلس مثل بلنسية وطرطوشة[5] . وقد اكتسب الزعفران أهمية تجارية حيث كان يستخدم في صبغ الملابس المنسوجة في طليطلة وبلنسية وغيرها[6] . إلى جانب كونه من أهم أنواع التوابل ولا شك أن هذا مما زاد في قيمته التجارية. ولذلك فقد كان الزعفران يصدر إلى سائر الجهات[7]، ومختلف الآفاق[8] من العالم الإسلامي. كما وصل إلى مناطق جنوب الصحراء المغربية[9]، وإلى الحبشة[10]، وإلى الغرب الأوروبي[11] .

كما صدرت الأندلس أنواعاً من العطارة والعقاقير إلى مناطق مختلفة من العالم، وكان من أهم تلك الصادرات "الميعة" المصكى، والمرجان"[12] . كما صدر خشب الصنوبر من ضواحي طرطوشة إلى بلاد المغرب[13]، وكذلك صدر عود البقس[14] من جبال البرتات. إلى المغرب[15] .كما صدرت الأخشاب الأندلسية إلى بلاد أفريقية[16]، وكذلك صدر العصفر المستخدم في الصباغة إلى كل قطر[17] ".

(1) الحلفاء:هو نبات أطرافه محددة كأطراف سعف النخل والخوص، وينبت بكثرة في مغايض الماء والنزوز (ابن منظور، لسان العرب، جـ9، ص 56)، وله سوق هوائية تصل إلى نصف المتر في ارتفاعها وتحمل نورة طرفية مكتظة، بها أوبار حريرية وهي نبتة عشبية طبية تستخدم في علاج كثير من الأمراض (الموسوعة الميسرة، جـ1، ص 733).

(2) الإدريسي: نزهة المشتاق، ص 558.

(3) البكري: المسالك والممالك، ص 897. العذري: ترصيع الأخبار، ص 96.

(4) البكري: المصدر نفسه، ص 907.

(5) ابن غالب: فرحة الأنفس، ص 285-286. مجهول: ذكر بلاد الأندلس، ص 73.

(6) Imamuddin: The Economic History. P:335.

(7) الإدريسي: صفة المغرب، ص 189.

(8) البكري: المصدر نفسه، ص 907. -ابن سعيد: المغرب، جـ2، ص 70.

(9) الزهري: كتاب الجغرافية، ص 127.

(10) الزهري: المصدر نفسه، ص 124.

(11) Fernandez: Historia de Espana Califato. P:34.

(12) ابن الفقيه: مختصر كتاب البلدان، ص 84. ابن خرداذبة: المسالك والممالك، ص 92.

(13) الإدريسي: المصدر نفسه، ص 734.

(14) البقس: شجرة كالآسى خشبه صلب: يعمل منه بعض الأدوات (انظر: المعجم الوسيط، ص 65).

(15) الزهري: المصدر نفسه، ص 80.

(16) العذري: المصدر نفسه، ص 96.

(17) الزهري: المصدر نفسه، ص 148.

المنسوجات: ولقد احتلت المنسوجات الأندلسية الحريرية والقطنية مكانة متقدمة بين الصادرات الأندلسية، وذلك لما كانت تمتاز به من جودة الخامة، ودقة الصناعة، حيث وصلت إلى السوس الأقصى في بلاد المغرب الإسلامي[1] . وإلى مصر[2] والحبشة[3]، وإلى مكة واليمن[4] كما وصلت تلك المنسوجات المصدرة إلى العراق وخراسان[5] وغيرها من بلدان المشرق الإسلامي[6] . وكانت تلك المنسوجات تباع في بعض بلدان العالم الإسلامي بأثمان عالية تصل إلى 50 و60 ديناراً للقطعة الواحدة[7] .

كما كان يصدر من الأندلس ثياب تنسج من وبر الحيوان البحري المعروف باسم "ابن قلمون" وهذه الثياب عالية الجودة، مرتفعة الأثمان. ورغم أن حكام بني أمية قد حجروا ومنعوا تصدير تلك الثياب وذلك لندرة هذه المادة التي تصنَّع منها، وجودة تلك الثياب المصنعة والتي وصفها الاصطخري[8] بأنها " في لين الخز، لونه لون الذهب .. تتلون في اليوم ألواناً" ثم قال عن ذلك الوبر المصنع منه تلك الثياب: "وهو عزيز قليل"[9]، إلا أنها كانت تصدر بطريقة خفية. وهذا مما زاد في سعرها. حيث بلغت قيمة الثوب الواحد منها " ألف دينار لعزته وحسنه"[10] بل قد يصل سعر الثوب منها " عشرة آلاف دينار" كما ذكر المقدسي[11] ..

وقد بلغ سعر عشرة أرطال من خز الحرير الأندلسي المصدر إلى مصر 25 ديناراً[12]. وهذا يبين الاقبال الكبير على هذه السلعة الأندلسية في أسواق المشرق الإسلامي. وهذا السعر يمثل - فيما يبدو - سعر الحرير الخام المصدر من الأندلس. وقد نالت منتجات مدينة بجانة والمرية من المنسوجات شهرة كبيرة، وتقدمت صناعة المنسوجات بها تقدماً كبيراً، حتى أصبح يعمل بها من " سائر أجناس الديباج وجميع ما يعمل من الحرير ما لـم يعمل مثله بصنعاء

---

(1) الزهري: كتاب الجغرافية، ص 119.

(2) ابن حوقل: صورة الأرض، ص 109.

(3) الزهري: المصدر نفسه، ص 124.، المقدسي: أحسن التقاسيم، ص 239.

(4) ابن حوقل: المصدر نفسه، ص 109.

(5) ابن حوقل: المصدر نفسه، ص 105.

(6) Imamuddin: Commerial Relion of Muslim -Spain, P.10,11.

(7) ابن حوقل: المصدر نفسه، ص 109.

(8) المسالك والممالك، ص 35.

(9) الاصطخري: المصدر نفسه، ص 35.

(10) الاصطخري: المصدر نفسه، ص 35.

(11) المصدر نفسسه، ص 241.

(12) Constable: Trade and Traders, P: 176

وعدن"[1] . ولم " يبصر مثله في المشرق ولا في بلاد النصارى"[2]. وكانت تلك المنتجات تصدر منها عبر البحر " إلى جميع الآفاق"[3] . وقد كان تصدير تلك المنسوجات إلى العالم النصراني في أوروبا أمراً معروفاً وشائعاً[4] .

الجلود والفراء: ومثَّلت جلود السمور[5] والخز والوبر، وجلود الثعالب السوداء سلعاً مهمة في قائمة الصادرات الأندلسية. حيث كانت تلك السلع تنقل من الموانىء الأندلسية لتصل إلى بلدان الشرق الإسلامي[6] . وإلى بلاد الديلم التي انتشرت بها تلك السلع وذلك "لأن بلادهم كثيرة البرد، وهي واغلة في الشمال"[7] كما صدرت تلك المنتجات إلى فرنسا وشرقي أوروبا[8]. كما صدر الفراء المأخوذ من حيوان القنْلية[9] إلى بلاد المغرب، وربما جلب الحيوان بنفسه من الأندلس إلى تلك البلاد[10].

ومما ساعد على رواج وانتشار تلك التجارة في داخل الأندلس وخارجها، وجود أنواع متعددة من المواد المستخدمة في دباغة تلك الجلود وكان من أهمها الشب والقرمز، والتي تكسب الجلود المدبوغة ألواناً براقة وزاهية، مما يرفع من أثمانها[11] . وقد أسهم التقدم الصناعي الذي شهدته الأندلس في مجال الغزل والنسيج ونحوها إلى انتعاش التجارة مع دولة الفرنجة، وتبادل السلع فيما بينهما[12] . وقد نالت الفراء المصنوعة من الجلد القرطبي شهرة

(1) ابن غالب: فرحة الأنفس، ص 283-284.
(2) ابن سعيد: المغرب، جـ2، ص 193-194.
(3) ابن غالب: المصدر نفسه، ص 284.
(4) السيد عبد العزيز سالم: تاريخ مدينة المرية، ص 157. أرسلان: خلاصة تاريخ الأندلس، (بيروت) دار مكتبة الحياة، 1403هـ/1983م)، ص 24.

- Imamuddin: The Econimic History, P:334.
- Fernadez: Espana Musulmana Califato, P:36 - 37.

(5) السمور (سمور) حيوان ثديي لاحم، سميك الفراء، بني اللون أو أسود مشوب بالرمادي أو البني، هام لتجارة الفراء (انظر: الموسوعة الميسرة، جـ1، ص 1016).
(6) ابن الفقيه: مختصر كتاب البلدان، ص 84، ابن خرداذبة: المسالك والممالك، ص 9.
(7) الزهري: كتاب الجغرافية، ص 66.
(8) Provençal: Historia de Espana,P:
- Imamuddin: Op.Cit.,, P:334.
(9) القنْلية: حيوان أدق من الأرنب وأطيب في الطعم، وأحسن وبراً المقري: نفح الطيب، جـ1، ص 187.
(10) المقري: المصدر نفسه، جـ1، ص 187.
(11) البكري: المسالك والممالك، ص 897 .
(12) محمد الشيخ، دولة الفرنجة، ص 230.

كبيرة ووزع بصورة واسعة في الغرب الأوروبي[1] .وصدر العصفر -المستخدم في الدباغ -من اشبيليه إلى "كل قطر"[2].

السمك: صدر السمك -خاصة سمك التن -من الأندلس إلى بلاد المغرب وإلى مختلف الأقطار[3]، وكان الصيادون يقومون بتجفيفه ثم تصديره بعد ذلك[4].

الورق: ونال الورق (الكاغد) الشاطبي المنتج من مدينة شاطبة شهرة عالمية وكان "يعم المشارق والمغارب"[5] ولم يكن " يعمل في معمور الأرض مثله"[6].

الصناعات: أما المنتجات الصناعية التي كانت تصدرها الأندلس إلى العالم الخارجي فقد تعددت وشملت الديباج المذهب[7] . الغضار المذهب[8] الذي "يتجهز به إلى كل الجهات"[9]. وقد بلغ الخزف المزخرف في عصر الخلافة ذروته، مما يسوغ القول باحتمال ازدهار تجارة الصادرات من تلك المصنوعات إلى مناطق مختلفة من العالم[10] . وقد تفوق المسلمون في الأندلس في صناعة الفخار بحيث أصبحت الأندلس من المراكز الكبرى في حينها في صناعة الفخار بمختلف أنواعه[11] .واختصت بعض المدن الأندلسية بتصنيعه وتصديره مثل مدينة أندرش[12] التي قال عنها العمري[13] "وتختص بالفخار لجودة تربتها، فلا يوجد في الدنيا مثل فخارها". ومثل مدينة مالقة التي وصف ابن الخطيب[14] فخارها بأنه "مُذهب الفخار، المجلوب منها إلى

(1) Constabel: Trade and traders, P: 192-193.

(2) العذري: ترصيع الأخبار، ص 96.

(3) ابن سعيد: كتاب الجغرافية، ص 111.

(4) الزهري: كتاب الجغرافية، ص 120.

(5) الإدريسي: صفة المغرب، ص 192.

(6) مجهول: ذكر بلاد الأندلس، ص 74.

(7) ابن حوقل: صورة الأرض، ص 109 .ابن سعيد، المغرب، جـ2، ص 245.

(8) ابن الخطيب: مشاهدات لسان الدين، ص 59.الحميري: الروض المعطار، ص 469.

(9) الإدريسي: نزهة المشتاق، ص 581. ابن الخطيب: المرجع نفسه، ص 59.

(10) انظر عن تطور صناعة الخزف عموماً في عصر الخلافة الأموية، مانويل مورينو/الفن الإسلامي في اسبانيا، ترجمة: السيد عبد العزيز سالم ولطفي عبد البديع (الاسكندرية مؤسسة شباب الجامعة، د.ـ ت) ص 369-371. وجمال محرز: الغضار المذهب الأندلسي (مجلة معهد الدراسات الإسلامية، العدد الاول، السنة الأولى، 1377هـ 1985م) ص 129-135

(11) المليجي: الحياة الاقتصادية في الأندلس، ص 70.

(12) أندرش: وهي مدينة من أعمال المرية (انظر: الحميري، المصدر نفسه، ص 42).

(13) مسالك الأبصار، ص 163.

(14) المرجع نفسه، ص 59.

الأقطار".وكان يصنع في حصن قيشاطة أنواع مختلفة من القصاع والمخابىء والأطباق وغيرها، ثم تصدر إلى بلاد المغرب[1] . وكانت البسط المصنعة في مرسية تصدر "ويغالى في ثمنها بالمشرق" كما يقول المقري[2] .

كما أشارت المصادر إلى أن الأندلس صدرت بعض المصنوعات الحربية مثل الدروع ودروع الصدر، والأسلحة المذهبة، وعدة الحرب والسرج، والآت الحديد والنحاس مثل السكاكين والمقصات ونحوها، والتي كان معظمها يصنع في مرسية، ثم يصدر منها إلى المغرب الإسلامي[3]، كما أشار ابن خرداذبة[4] إلى أن تجار اليهود وكانوا ينقلون السيوف من الأندلس إلى المشرق.

وكان الغضار المذهب من أشهر المصنوعات التي صدرتها الأندلس إلى مختلف مناطق العالم الإسلامي وغير الإسلامي، وقد بدأت صناعته في الأندلس -على الأرجح -منذ القرن الرابع الهجري، العاشر الميلادي[5] حين اختط الخليفة عبد الرحمن الناصر مدينة الزهراء ثم أدخل إليها الكثير من الصناع المهرة الذين استقدمهم من المشرق الإسلامي، وكان من بينهم المهرة في صناعة الغضار المذهب[6] .كما كان لوجود النحاس والزئبق في الأندلس بكثرة دور في بروز صناعة الغضار المذهب، إذ يشكل المعدنان ركيزة هامة في تلك الصناعة.

كما صنع الغضار المذهب -إلى جانب الزهراء -في كل من اشبيلية[7] وقلعة أيوب وكان ويتجهز به إلى كل الجهات"[8] كذلك ذاع صيت مدن مالقة ومرسية والمرية في انتاج الصناعات الفخارية عموماً[9] .

(1) الإدريسي: نزهة المشتاق، جـ2، ص 569.

(2) المقري: نفح الطيب، جـ1، ص 190.

- Imamuddin The Economic History, P:337..

(3) المقري: المصدر نفسه، جـ1، ص 190.

(4) المسالك والممالك، ص 153.

(5) جمال محرز: الغضار المذهب الأندلسي، ص 133 -134.

(6) المقرى: المصدر نفسه، جـ2، ص 105.

(7) جمال محرز: المرجع نفسه، ص 134.

(8) الحميري: الروض المعطار، ص 469.

(9) ابن سعيد: المغرب، جـ1، ص 424، جـ2، ص 245، ص 246، ابن الخطيب: معيار الاختيار، ص 89.

المعادن: كانت الأندلس غنية بالمعادن، وكثيراً ما تحدث الجغرافيون المسلمون عن وجود أصناف متعددة منها، كان أشهرها الذهب والفضة، والرصاص، والنحاس، والحديد، والزئبق، والزنك ونحوها[1] . وقد تفاضل وجود هذه المعادن في الأندلس من حيث الجودة أو الكثرة. وإن كانت في الأغلب قد غطت حاجة السوق الأندلسية، وكان منها ما هو من الوفرة والجودة بحيث وجدت طريقها إلى بلدان العالم الإسلامي في المغرب والمشرق، وإلى الممالك النصرانية المجاورة للأندلس..في الشمال وكان من أشهر المعادن التي صدرتها الأندلس، معدن "الزئبق" والذي كان يستخرج من أماكن متعددة من الأندلس، وكان أشهر مواضعه حصن أبال[2]، حيث كان يعمل في استخراجه وتصنيعه أكثر من ألف رجل[3]، وكان يصدر إلى "جميع أقطار الأرض[4] ". وتأتي أهمية الزئبق من كونه يستخدم لتنقية الذهب، كما تستخدم بعض مشتقاته في صناعة بعض الأصباغ والدهانات[5] . وقد ورد كثيراً ذكر الزئبق الأندلسي ضمن قوائم سلع التجار اليهود التي ينقلونها من الأندلس إلى مصر وإلى غيرها من بلدان المشرق خلال القرنين الحادي عشر والثاني عشر الميلاديين[6] . كذلك صدرت الأندلس معدن " الكبريت الأحمر"[7] والذي كان يستخرج من حصن بليارش[8] ومنه "يجلب إلى أقطار الأرض كلها إلى العراق وإلى اليمن وإلى الشام"[9] . ومن المعادن المصدرة معدن " الجنطيانا"[10] والذي يوجد

(1) انظر عن وجود هذه المعادن وكثرتها :

- ابن حوقل: صورة الأرض، ص 109. البكري: المسالك والممالك، ج2، ص 796، ابن غالب: فرحة الأنفس، ص 308، 309.القزويني: آثار البلاد وأخبار العباد (بيروت: دار صادر، د.ت)، ص 503.

(2) حصن أبال: يقع على بعد مرحله (25 ميل) إلى الشمال من قرطبة: انظر: الإدريسي: صفة المعرب، ص 213-214.

(3) الإدريسي: نزهة المشتاق، ص 581.

(4) الإدريسي: المصدر نفسه، ص 581.-المقري: نفح الطيب، ج1، ص 141.

(5) Constabel: Trade and traders, P:186.

(6) Constabel: Op. Cit., P:187..

وانظر عما أثبتته وثائق الجيزة عن تلك السلعة. جواتياين: دراسات في التاريخ الإسلامي والنظم الإسلامية ترجمة: عطية القوصي، ط1 (الكويت، وكالة المطبوعات 1980م)، ص 173-174.

(7) الكبريت الأحمر: الكبريت معدن هوائي تأكله النار، وهو أنواع متعددة، أشهرها الأحمر الذي يضرب به المثل في العزة، وقد قيل إن الكبريت الأحمر هو الذهب الإبريز. (البكري: المسالك والممالك، ص 898.) انظر: (شيخ الربوة: نخبة الدهر، ص 76-77).

(8) ويقع على بعد 12 فرسخاً (36 ميلًا) من مدينة مرسية (انظر: الزهري: كتاب الجغرافية، ص 99 الزهري: المصدر نفسه، ص 99.).

(9) الجنطايا: وهو عقار طبي قال عنه المقري إنه " عقار رفيع" (نفح الطيب، ج1، ص141)، وقال عنه ابن الخطيب "ومكانه من الأدوية الترياقية مكانه" (الإحاطة، ج1، ص 98).

(10) البكري: المسالك والممالك، ص 896-897.

بكثرة في مدينة لبلبة ويصدر منها إلى "جميع الآفاق"[1] ومنها: حجر المرقشيتا الذهبية[2] والذي كان يحمل " من الأندلس إلى جميع الآفاق لفضلها".

كما أشار الإدريسي إلى ما أسماه "الطين المأكول"[3] والذي كان يستخرج بكثرة من قرية "مغام" القريبة من طليطلة ومنها "يتجهز به إلى أرض مصر وجميع بلاد الشام والعراقات وبلاد الترك"[4] وهذا الرواج التجاري الكبير له يدل على أهميته التجارية.

ونال النحاس الأندلسي شهرة كبيرة، وصدر إلى المشرق الإسلامي، وقد أشار الدمشقي[5] إلى أن أفضل أنواع النحاس هو ما كا يصنع في الأندلس، وقد عزا جودة ذلك النحاس إلى وجود معدن "التوتيا"[6] -بكثرة في الأندلس[7]. وقد وجدت التوتيا في أماكن مختلفة من الأندلس كان أشهرها ساحل البيرة، وجبال قرطبة، وكانت تستخدم في صنع النحاس[8].

وقد أشار الإدريسي[9] إلى أن المراكب التجارية كانت تصل إلى المرية لنقل صادرات الأندلس والتي كان منها النحاس، الذي أشاد بصناعاته في تلك المدينة، وكان النحاس الأندلسي يصدر إما خاماً وإما على شكل صناعات نحاسية متنوعة[10]

كما صدرت الأندلس الكحل الأثمد، والذي كان ينتج بغزارة في جبال البرتات[11]، كما أنتج من جبل شلير[12] ويفهم من كلام الزهري عن هذا المنتج أن ما كان ينتج منه من جبال البرتات

---

(1) حجر المرقشيتا: ويسمى (حجر المرقيشا) وهي حجارة صلبة مفصصة ويستخرج منها أجناس معادنها إذا أزيل منها كبريتها بالدهانة وهي سبعة أنواع، أجودها الذهبية وهي التي كانت تنتج من الأندلس (انظر: شيخ الربوة: المصدر نفسه، ص 110.

(2) البكري: المصدر نفسه، ص 898.

(3) ويظهر أنه نوع من المنظفات كان يستخدم لغسل الشعر (انظر: الإدريسي: صفة المغرب، ص 188).

(4) الإدريسي: صفة المغرب، ص 188.

(5) الدمشقي: الإشارة إلى محاسن التجارة، ص 48.

(6) التوتيا -والتوتياء: وهو حجر منه أصفر وأخضر وأبيض، وأجوده الأبيض الخفيف، وله إلى جانب استخدامه في صنع النحاس فوائد طيبة كثيرة.(انظر: ابن الوردي: خريدة العجائب، ص 198، الزياني: الترجمانة الكبرى، تحقيق عبد الكريم الفيلالي (المغرب، لجنة إحياء التراث القومي 1387هـ/1967م) ص 350).

(7) الدمشقي: الاشارة إلى محاسن التجارة، ص 48.

(8) المقري: نفح الطيب، جـ1، ص 141.

(9) نزهة المشتاق، جـ2، ص 562.

(10) Constable: Trade and traders, P:186.

(11) الزهري: كتاب الجغرافية، ص 80.

(12) البكري: المسالك والممالك، ص 898.

يصدر إلى بلدان المشرق الإسلامي عن طريق موانىء الأندلس الشرقية مثل ميناء قرطاجنة[1] . بينما كان الكحل المنتج من جبل شلير يصدر عن طريق موانىء الأندلس الجنوبية إلى بلاد المغرب[2] . وقد أشار البكري إلى أنه قد تم تصدير الكحل الإثمد عن طريق ميناء طرطوشة إلى جميع البلاد[3]. وقد شبه الكحل المصدر من الأندلس بالكحل الاصبهاني[4] وكان الكحل الأثمد يستخدم في الأغراض الطبية والتجميل وقطر العين ونحوها[5] . وهذه الاستخدامات المتنوعة زادت من أهمية هذه السلعة، وهذا ما جعل ابن الوردي[6] يمتدح الكحل الأثمد المنتج من منطقة وادي آش بالأندلس، ويشير إلى رواجه.

وصدرت الأندلس معدن الرخام " المرمر" والذي وجد له مقاطع كبيرة في مواقع متعددة من الأندلس كان أشهرها مقاطع الرخام بجبل قرطبة، وكان ينتج من تلك المقاطع رخام أبيض ناصع اللون، ورخام خمري[7] . كذلك وجدت مقاطع للرخام مشهورة في مدن باغة[8] . وناشرة[9]، والمرية[10]، وطليلطة[11]، وشلب، والتي بلغ من كثرته بها أن فرشت أسواقها وطرقها وشوارعها بالرخام[12] . وقد عدَّد ابن غالب[13] عشرة مقاطع للرخام في الأندلس، وهذه الغزارة في انتاج الرخام بالأندلس ساهمـت في تصديره بكميات كبيرة منه ومن الصناعات القائمة عليه إلى المشرق الإسلامي[14] . كما صدر إلى الغرب الأوروبي[15]، وإلى المدن الإيطالية[16] .

---

(1) الزهري: كتاب الجغرافية، ص 80.

(2) الزهري: المصدر نفسه، ص 96.

(3) البكري: المسالك والممالك، ص 898.

(4) البكري: المصدر نفسه، ص 898، وقد ذكر المؤلفون أن الكحل الأصفهاني هو أفضل أنواع الكحل الإثمد (انظر: ابن الوردي: خريدة العجائب، ص 110، الزياني، الترجمانة الكبرى، ص 350.

(5) الزياني: المصدر نفسه، ص 350.

(6) المصدر نفسه، ص 110.

(7) المقري: نفح الطيب، جـ1، ص 190.

(8) المقري: المصدر نفسه، جـ1، ص 190.

(9) المقري: المصدر نفسه، جـ1، ص 190.

(10) المقري مجهول: ذكر بلاد الأندلس، ص 50.

(11) المصدر نفسه، جـ1، ص 190.

(12) مجهول: المصدر نفسه، ص 53.

(13) فرحة الأنفس، ص 308.

(14) المقري: المصدر نفسه، جـ1، ص 190-191.

(15) Jackson: The Making of Medieval Spain, P: 21 -22.

(16) ابن الوردي المصدر نفسه، ص 35-36.

Constable: Trade and traders, P:188 -189

وذكر ابن الوردي[1] أن الرخام كان يحمل من قرطاجنة منذ سنه ثلثمائة "فيخرج منها من أنواع الرخام والمرمر والجزع[2] الملون ما يبهر الناظر".

ومما يؤكد غزارة الكميات المصدرة من هذا المعدن قوله أيضاً: "ولا يسافر مركب أبداً في البحر من تلك المملكة الأوقيه من رخامها "[3] ..

الرقيـــق: مثَّل الرقيق سلعة رئيسة في صادرات الأندلس، رغم أنها لم تكن من نتاج الأندلس نفسها، وإنما اقتصر دور الأندلس والأندلسيين على إعادة تصدير هذه السلعة إلى مختلف مناطق العالم الإسلامي حتى شهرت بها الأندلس أكثر من غيرها.

وقد أشار ابن حوقل إلى أن هذه السلعة من أهم صادرات الأندلس فقال: ومن "مشهور جهازهم الرقيق من الجواري والغلمان الروقة من سبي أفرنجة وجليقية. والخدم الصقالبة"[4] . ثم ختم عبارته تلك بقوله: " وجميع من على وجه الأرض من الصقالبة الخصيان فمن جلب الأندلس "[5] ورغم ما قد يكون في هذه العبارة الأخيرة من مبالغة -إذ كان لأولئك الرقيق مصادر أخرى غير الأندلس[6] -إلا أنها توحي بما شاهده وعرفه من قوة ورواج هذه التجارة في العصر الأموي. كما أشار المقدسي[7] إلى أن ذلك الرقيق كان يجلب من الأندلس إلى مصر والروم وإلى الشام وما وراءها. وذكر ابن خرداذبة[8] إلى أن الذي: " يجيء من البحر الغربي الخدم الصقالب والروم والافرنجيون واللعبرديون[9] والجواري الروميات والأندلسيات" وهو يشير بهذا إلى إعادة تصدير الأندلس لهذه الأجناس من الرقيق.

وقد مثَّل ذلك الرقيق الصادر من الأندلس سلعة رئيسة في أسواق الشرق الإسلامي. وكان يباع بأثمان عالية كما ذكر ذلك الاصطخري[10] عند حديثه عن وارد الرقيق إلى أسواق

(1) ابن الوردي ، خريدة العجائب، ص 35-36.

(2) الجزع: هو حجر صلب له أنواع كثيرة وله فوائد متعددة طيبة وغيرها. انظر: البيروني: الجماهر في معرفة الجواهر، ص 174-175. شيخ الربوة: نخبة الدهر، ص 93-94).

(3) ابن الوردي: المصدر نفسه، ص 36.

- Constabel: Trade and traders, P:188 - 189

(4) صورة الأرض، ص 105-106.

(5) ابن حوقل: المصدر نفسه، ص 106.

(6) انظر عن تلك المصادر: لومبار: الإسلام في مجده الأول، ص 294-296. -ف. هايد: تاريخ التجارة، جـ4، ص 51-60.

(7) أحسن التقاسيم، ص 242.

(8) المسالك والممالك، ص 92.

(9) ولعله يقصد اللمبارديون الذين جلبوا من إقليم لمبارديا.

(10) المسالك والممالك، ص 37.

المشرق حيث قال: " والخدم الأبيض من الأندلس، والجواري المثمنات، تأخذ الجارية والخادم من غير صناعة على وجوههما بألف دينار وأكثر".

وبحكم ما استقبلته الأندلس من الذهب القادم من المشرق الإسلامي في شكل عملات مسكوكة (دينار) [1] أو القادم من بلاد السودان الغربي (جمهورية مالي فيما بعد) في شكل خام[2] فإن الأندلس قد صدرت قطع الذهب سواءً المضروب أو الخام إلى بلدان أوربا الغربية[3].

وهكذا تبين لنا أن قائمة الصادرات الأندلسية قد شملت أصنافاً متنوعة من السلع التي أنتجتها الأندلس من زراعية وصناعية ومعادن وغيرها، إلى جانب الرقيق المعاد تصديره عن طريق الأندلس. ومعلوم أن ما ورد الحديث عنه أعلاه لا يحيط بكل ما صدرته الأندلس، مما أفاء الله عليها من النعم، وإنما اقتصر الحديث على أشهر تلك السلع المصدرة التي تحدثت عنها المصادر بشكل مباشر وصريح. ولعل المصادر قد أعرضت عن الحديث عن سلع أخرى تمَّ تصديرها، خاصة وأن الأندلس قد اشتهرت بغزارة الانتاج، وتنوع المنتج، كما تبين لنا أثناء الحديث عن التجارة الداخلية.

وبالإضافة إلى ذلك فإن تصدير السلع من الأندلس لم يكن يتم بصورة منتظمة وبشكل دائم، وإنما كان يخضع لعدد من العوامل والظروف التي قد تحول دون التصدير، ففي بعض الأحيان قد تمنع الدولة تصدير سلعة معينة لأسباب مختلفة[4] وفي أوقات الحروب والثوارت الداخلية تتوقف - غالباً - حركة التصدير، بل وقد تتحول الأندلس في ظل تلك الظروف من مصدر لسلعة معينة إلى مستوردتها، ويختل الميزان التجاري حيث تطغى الواردات على الصادرات. كما حدث في أواخر عصر الإمارة الأموية[5].

(1) ابن سعيد: المغرب، جـ1، ص 46، مجهول: أخبار مجموعة، ص112.

(2) انظر عن غزارة الذهب بها والبلاد التي كان يصدر إليها: لومبار: الإسلام في مجده الأول، ص 174-177.

(3) لومبار: المرجع نفسه، ص 128.

-Constable: Trade and traders, P: 6

(4) انظر: الاصطخري: المسالك والممالك، ص 35.

(5) انظر عن تلك الآثار: بوتشيش: أزمة التجارة في الأندلس في أواخر عصر الإمارة (مجلة المناهل) ص 241-242. والفصل الثاني من البحث " أثر الاضطرابات السياسية على التجارة".

ثالثاً: الواردات

لقد حبا الله بلاد الأندلس الكثير من الخيرات والنعم التي سبق الحديث عن بعضها، والتي كشف عن جانب منها ما تضمنته قائمة الصادرات الأندلسية إلى مختلف أنحاء العالم من مختلف السلع، ورغم هذا، فإن الأندلس قد استوردت بعض السلع التي كانت في حاجة إليها، وكان استيراد تلك السلع على أقسام: القسم الأول: سلع استوردتها الأندلس لسد حاجة الأسواق إليها نظراً لقلة وجودها بالأندلس أصلاً مثل: الرقيق، والصمغ الافريقي والذهب ونحوها.

والقسم الثاني: سلع تم استيرادها إلى الأندلس تحت ظروف معينة أدت إلى انعدام تلك السلع من الأسواق أو ندرتها، وكان يتم ذلك في أوقات حدوث الأزمات الاقتصادية، وندرة السلع، والتي تقع -غالباً -إما بسبب الحروب أو الثورات الداخلية[1]، أو بسبب حدوث الكوارث الطبيعية مثل السيول المدمرة أو الجوائح التي تصيب المنتجات، أو الحرائق أو ما شابهها من كوارث سبق الحديث[2] عنها. حينها تفتح الأندلس أبوابها لاستيراد ما تضطر إليه من تلك السلع لسد النقص الحاصل في الأسواق؛ وغالباً تكون هذه السلع من سلع الاستهلاك اليومي الضرورية كالحبوب ونحوها.

وهناك قسم آخر من السلع تم استيرادها إلى الأندلس لا لضرورة، ولكن لاشباع رغبات فئة من الموسرين الذين لهم ولع واهتمام باقتناء تلك السلع، وتجارة هذه السلع يمكن أن تسمى " تجارة الكماليات"[3]. وكان أغلب السلع المستوردة من هذه الفئة هي من التحف النادرة التي شهرت بعض البلدان بها كالمشرق الإسلامي، وأدوات الترف والمتعة ونحوها.

وتأتي بلاد المغرب الإسلامي وما وراءها من بلاد جنوب الصحراء والمعروفة باسم السودان الغربي -في مقدمة المناطق التي وصلت منتجاتها إلى أسواق الأندلس. ويعود ذلك إلى التقارب الكبير بين القطرين سواءً جغرافياً أو سياسياً أو اقتصادياً -في أغلب الأوقات.

(1) انظر عن ذلك الفصل الثاني " أثر الاضطرابات السياسية على التجارة.

(2) انظر عن ذلك الفصل الأول " أثر الكوارث الطبيعية.

(3) محمود إسماعيل: سوسيولوجيا الفكر، ص 346.

وكان من أشهر واردات الأندلس من بلاد المغرب والسودان الغربي ما يلي:

1 - السلع الزراعيــة:

كان من ضمن الواردات من المغرب إلى الأندلس بعض المنتجات الزراعية التي يأتي في مقدمتها السكر السوسي المجلوب من بلاد السوس الأقصى[1] -والتمر الذي كان ينتج بغزارة في بلاد المغرب خاصة المغرب الأوسط وبلاد السوس والتي جلب منها إلى الأندلس[2] . وذلك لندرة النخيل بالأندلس. ورغم أن الأندلس كان يسمى بلد الحبوب. لكثرة ما ينتجه منها[3]، إلا أن الدولة الأموية اضطرت في بعض الفترات إلى استيراد الحبوب من القمح والشعير وغيرها من بلدان المغرب الإسلامي[4] . فقد ذكر ابن سعيد[5] أن القمح " يحمل في المراكب إلى سواحل الأندلس " من مدينة تنس بالمغرب.وقال صاحب الاستبصار[6]: "ومنها يحمل الطعام إلى الأندلس" . وحينما تحدث ابن حوقل[7] عن وهران قال: "فرضة الأندلس إليها ترد السلع ومنها يحملون الغلال". ويذكر الحميري[8] أن الميرة كانت تجلب من العدوة إلى بجانة".وكان هذا يتم -غالباً -في أوقات الأزمات الاقتصادية -كما ذكر سابقاً.

وورد الفستق إلى الأندلس من قفصة[9] التي قال عنها البكري[10]: "وقفصة أكثر بلاد القيروان فستقاً ومنها ينتشر بإفريقية ويحمل إلى مصر والأندلس " وكذلك قال الحميري[11] .

---

(1) الزهري: كتاب الجغرافية، ص 117.مجهول: الاستبصار، ص 212.

(2) البكري: المسالك والممالك جـ2، ص 710-712.الزهري: المصدر نفسه، ص 118-119.

(3) الإدريسي: صفة المغرب، ص 181، 202.

(4) ابن حيان: المقتبس (ش) ص 87. القلقشندي: صبح الأعشى، جـ5،ص 217، العمري: مسالك الأبصار، ص 160.

(5) كتاب الجغرافيا، ص 142.

(6) مجهول: ذكر بلاد الأندلس، ص 133.

(7) صورة الأرض، ص 79.

(8) الروض المعطار، ص 79.

(9) البكري: المصدر نفسه جـ2، ص 707، الحموي: معجم البلدان، جـ4، ص 382. وقفصة: من مدن الزاب الكبير وتقع إلى الغرب من القيروان على بعد أربع مراحل منها (100 ميل) (انظر: الإدريسي: نزهة المشتاق، جـ1، ص 277 -278).

(10) المصدر نفسه، جـ2، ص 707.

(11) المصدر نفسه، ص 478.

كما ورد إلى الأندلس من أودغست -على حافة الصحراء الكبرى الصمغ: "الذي يصمغ به الديباج"[1]، كما استورد من سفاقس[2] وقرطاجنة[3] بالمغرب الرخام الوردي والأخضر، لتزيين بعض المنشآت في الزهراء[4].

وكثر في الأندلس استخدام العاج في صناعة الصناديق العاجية وزخرفة وتزيين أبواب بعض القصور[5]، كما استخدم في تزيين منبر جامع قرطبة[6] وهو يستخرج من أنياب الفيلة، وقد استوردت تلك المادة من بلاد السودان[7].

2 - الذهب:

وكان من أشهر الواردات إلى الأندلس من بلاد المغرب الذهب (التبر) والذي كان يصل إلى الأندلس من بلاد السودان الغربية عبر بلاد المغرب[8].وكان الذهب المجلوب من أودغست " أطيب ذهب الأرض وأصحه كما يقول البكري[9] وكان يجلب منها " الذهب الابريز الخالص خيوطاً مفتولة"[10] ومعنى هذا أن الذهب كان يصل إلى الأندلس من بلاد السودان وغانه - إما في شكل مادة خام - تبر - وإما مصنعاً في شكل خيوط مفتَّلة. وكذلك الرقيق الأسود الذي يجلب من مناطق متعددة في أفريقية سواءً الغربية أو الشرقية - السودان الغربي أو الحبشة - ويصل إلى مختلف أسواق الأندلس ثم يعاد تصديره بعد ذلك[11].وكذلك جلب الزرنيخ[12] من بنزرت بأفريقية[13].

(1) البكري: المصدر نفسه، ج2، ص 828.

(2) سفاقس: مدينة قديمة على شاطىء البحر المتوسط، عليها غابة من الزيتون، وينقل منها إلى مصر والمغرب وصقلية وبلاد الروم. وهي محط السفن، ويقصدها التجار من الآفاق (انظر: البكري: المسالك والـممالك، ج2، ص 668-669. مجهول: المصدر نفسه، ص 116-117).

(3) قرطاجنة: تقع على شاطىء البحر المتوسط وعلى بعد اثنا عشر ميلًا من تونس، وهي من المدن المشهورة وعمرت تونس بخرابها (انظر: البغدادي: مراصد الاطلاع، ج3، ص 1078 . الحسن الوزان: وصف أفريقيا، ج2، ص 68-70).

(4) المقري: نفح الطيب، ج2، ص 68، ص 105.

(5) Imammuddin: The Economic History, P:

(6) ابن غالب: فرحة الأنفس، ص 298، المقري: المصدر نفسه، جـ2، ص 89.

(7) الزهري: كتاب الجغرافية، ص 117-118.

(8) الزهري: المصدر نفسه، ص 118، 122.

(9) المغرب، ص 159.

(10) البكري: المصدر نفسه، ص 159، الحميري: المصدر نفسه، ص 64.

(11) البكري: المسالك والممالك، ص 849. الزهري: المصدر نفسه، ص 117-118.

(12) الزرنيخ: عنصر شبيه بالفلزات، له بريق صلب، ولونه ومركباته سامة، يستخدم في الطب، وفي قتل الحشرات. انظر: ابراهيم أنيس ورفقاه: المعجم الوسيط، جـ1، 2، ص 393.

(13) الزهري: المصدر نفسه، ص 108.

3 - الحيوانات:

بالإضافة إلى ما سبق فقد ورد إلى الأندلس أصناف من الحيوانات التي اشتهرت بلاد المغرب بانتاجها وفي مقدمتها الأغنام فقد ذكر صاحب الاستبصار[1] أن الأغنام كانت تجلب إلى الأندلس "من تاهرت.. لرخصها وطيب لحومها".

كما ورد إلى الأندلس من بلاد المغرب الغزال[2]، والأسود[3] والزرافة[4]، واللمط[5]، ودرق اللمط[6] . والأسلة التي تصنع منها سروج الخيل[7] ،. كما أشار الزهري[8] إلى أن أنواعاً من الصوف كانت ترد من تلمسان إلى الأندلس: رغم وفرة الصوف في الأندلس. وكانت تصل في شكل قطع "من ثياب الصوف الرقيقة"[9] .

ورغم توفر الخيول والإبل في الأندلس إلا أنه يبدو أن حكام بني أمية كانوا في حاجة إلى أنواع منها لم تكن فيما يبدو متوفرة في الأندلس لذلك حرص ولاة المغرب أن تضم هداياهم التي بعثوا بها إلى حلفاء بني أمية أصنافاً من الإبل والخيول المتميزة الغالية الأثمان[10] .

الواردات من المشرق: وتأتي بلدان المشرق الإسلامي ثم الهند والصين بعد بلاد المغرب في قائمة البلدان الموردة إلى الأندلس، وإن كانت معظم السلع الواردة من بلدان المشرق الإسلامي تقع تحت القسم الثالث من الواردات وهي " تجارة الكماليات" والتي كان الأثرياء وعلية القوم هم الجالبون لها .وتأتي السلع الطريفة والنادرة من الجواهر والتحف في مقدمة

(1) مجهول: ذكر بلاد الأندلس، ص 179.

(2) ابن حيان: المقتبس، (ش)، ص 261.

(3) ابن حيان: المصدر نفسه، (ش) ص 39.

(4) ابن أبي زرع: الأنيس المطرب، ص 103.

(5) واللمط من وحوش الصحراء المغربية ذا جلد قوي يستخدم لصناعة الدروع (ابن أبي زرع: المصدر نفسه، ص 153).

(6) درق اللمط هي: دروع مصنوعة من جلد حيوان اللمط تستخدم للدفاع عن النفس ضد ضربات السيوف والرماح، وحيوان اللمط على قدر العجل أو أصغر منه قليلاً طويل العنق، له أذنان كأذن المعز، وفي رأسه قرون طوال ولا يوجد إلا في بلاد السوس في المغرب الأقصى، وفي الصحراء. (انظر: الزهري: كتاب الجغرافية، ص 118).

(7) الزهري: المصدر نفسه، ص 113-114.

(8) الزهري: المصدر نفسه، ص 113-114.

(9) ابن أبي زرع: الأنيس المطرب، ص 103.

(10) انظر عن تلك الهدايا وما ضمته من أصناف: (ابن حيان: المصدر نفسه، (ش) ص 261). (ح) ص 150، ابن أبي زرع: المصدر نفسه، ص 103، الناصري: كتاب الاستقصا لاخبار دول المغرب الأقصى، جـ1، (الدار البيضاء، دار الكتاب، 1954م، ص 209).

الواردات إلى الأندلس من المشرق الإسلامي . وقد بدأء وصول تلك السلع إلى أسواق الأندلس منذ عصر الأمير عبد الرحمن الداخل[1]، بيد أن ذلك كان بشكل ضئيل، وكان أشهر ما جلب من المشرق في تلك الفترة بعض أشجار الفاكهة التي لم تكن متوفرة في الأندلس والتي غرست في منيات الأمير الداخل في قرطبة[2].وفي عهد الأمير عبد الرحمن الأوسط تدفق كثير من السلع المشرقية إلى الأسواق الأندلسية[3]، وكان في مقدمة تلك السلع الجواهر والتحف النفيسة وفي أيامه." دخل إلى الأندلس نفيس الوطاء، وغرائب الأشياء وسيق ذلك إليه من بغداد وغيرها[4] " وكان من أشهر تلك النوادر " عقد الشفاء" أو " الشباء" الذي اشتراه الأمير عبد الرحمن الأوسط من أحد تجار العراق -وأهداه لاحدى محظياته -بمبلغ عشرة آلاف دينار[5] .

كما وصل إلى الأندلس بعض المنسوجات المشرقية الشهيرة مثل: الـمُقَنَّع العراقي[6] والفراء الخرسانية[7]، والمطارف والسرادقات العراقية والملاحف البغدادية[8] .

كما مثلت الكتب سلعة رئيسة في واردات الأندلس من بلدان المشرق الإسلامي[9]، كما جلبت منتجات الهند من التوابل المختلفة من مثل العود والفلفل والقرفة ونحوها عن طريق ميناء عدن إلى الأندلس[10] .

وأشار الزهري إلى أنه كان يجلب إلى الأندلس مناديل من الصين تصنع من جلود حيوان السمندل[11] . وكانت تستخدم لمسح اليدين بعد تمام الأكل، كما تستخدم للإنارة، " وهذه المناديل تجلب إلى بلاد الأندلس وبلاد المغرب"[12] . وهي من السلع العالية الثمن ولذلك كان " يتهاداها الملوك بينهم"[13] .

(1) خليل السامرائي: اثر العراق الحضاري، ص 124.

(2) المقري: نفح الطيب، ج2، ص 15-16.

(3) السيد عبد العزيز سالم: تجارة الأندلس، ص 72.

(4) ابن عذارى: البيان المغرب، ج2 ،ص 91.

(5) مجهول: أخبار مجموعة، ص 118-119، ابن عذارى: المصدر نفسه، ج2، ص 91.

(6) الخشنى: قضاة قرطبة، ص 192-195. والمقنع العراقي: غطاء تضعه المرأة على رأسها (الخشنى: المصدر نفسه، ص 195، حاشية 3).

(7) المقري: المصدر نفسه، جـ1، ص 342.

(8) ابن خلدون: العبر، جـ4، ص 177.

(9) صاعد: طبقات الأمم، ص 54-55.ابن بشكوال: الصلة، جـ1، ص 219-220، الضبي: بغية الملتمس، جـ1، ص 40 وراجع عنها الفصل الرابع، تجارة الكتب، ص

(10) الزهري: كتاب الجغرافية، ص 20-21، الحميري: الروض المعطار، ص 408، السيد عبد العزيز سالم: تجارة الأندلس ص 73-74.

(11) السمندل: حيوان له وبر يشبه الفنك يعيش في جزيرة الفند من بلاد الصين (الزهري: كتاب الجغرافية، ص51).

(12) الزهري: كتاب الجغرافية، ص 51.

(13) الزهري: المصدر نفسه، ص 51.

وكان من بين السلع التي وردت إلى أسواق الأندلس من بلدان المشرق الإسلامي "الجواري" وخاصة ذوات الصناعات والمهن كالمغنيات التي قدمن إلى الأندلس من الحجاز - المدينة المنورة -ومن بغداد وغيرها[1].

وبعد.. فمن خلال ما سبق الحديث عنه من واردات الأندلس يتبين لنا أن بلاد المغرب الإسلامي في شمال أفريقية وما وراءها من بلد أفريقية جنوب الصحراء مثلت أهم منطقة موِّردة إلى الأندلس، وأن معظم ما كان يرد منها من السلع تدخل ضمن القسمين الأولين من أصناف السلع المستوردة، وهي إما سلع نادرة، أو قليلة الوجود في الأندلس، أو سلع أستوردت لسد حاجة الأسواق في فترات محددة كالأزمات الاقتصادية ونحوها، يدل على ذلك أن معظم تلك الواردات كانت سلعاً زراعية أو حيوانية نادرة، أو معادن غير متوفر في الأندلس، أو قليلة الوجود ولا يفي المنتج المحلي منها بحاجة الأسواق. ولذلك غذي هذا النقص في تلك السلع الضرورية من بلاد المغرب القريبة من الأندلس.

أما بالنسبة للعالم النصراني بدوله المختلفة فقد وصلت إلى أسواق الأندلس الأموية أنواع مختلفة من منتجات تلك البلدان، وكانت تلك الواردات في معظمها تمثل سلعاً طبيعية لا صناعية . بينما كانت معظم الصادرات إليها من الأندلس -في الأغلب -تمثل سلعاً مصنوعة أو منسوجة مما يدل على الفارق الحضاري بين الجانبين[2] . وكان أهم الواردات إلى الأندلس الثياب من فنلدة والتي عرفت باسم "ثياب الملف"[3] وهي "ثياب حسنة العمل من الصوف، غير أنهم يتقنون في صنعها"[4] كما وصل إلى الأندلس من تلك البلدان، الفراء[5]، والسيوف خاصة السيوف البردالية[6] كما عرفت وشهرت هذه السيوف باسم السيوف الافرنجية[7] .كما ورد إلى الأندلس القصدير والنحاس واللذان كانا يجلبان من جزر انكلترا، وايرلندة، ثم يصلان

(1) مجهول: أخبار مجموعة، ص 103.
- المقري: نفح الطيب، جـ4، ص 137 - 141، السامرائي: أثر العراق الحضاري، ص 125.
(2) انظر تفصيل ذلك أدناه -العلاقات مع الممالك النصرانية.
(3) الزهري: المصدر نفسه، ص 76.
(4) الزهري: كتاب الجغرافية، ص 76.
(5) لومبار: الإسلام في مجده الأول، ص 346.
(6) نسبة إلى مدينة " بردل" الواقعة في جنوب فرنسا، والتابعة حينها للدولة الكارولنجية، وتقع إلى الغرب من تولوز (ابن سعيد: كتاب الجغرافية، ص 181). وانظر عن ورود هذه السلعة إلى الأندلس: ادوارد بروي: تاريخ الحضارات العام، ج2، ص 149.
(7) ابن العطار: الوثائق والسجلات، ص 206، لومبار: المرجع نفسه، ص 128.

إلى الأندلس عن طريق الموانىء الغربية للأندلس مثل أشبونه وقصر أبي دانس[1] . ثم يحملان من هناك على الظهر وعن طريق البر إلى أربونة في الشرق ليصدر من هناك إلى الاسكندرية[2] . كما مثل الرقيق الأبيض - الصقالبة - أهم السلع التجارية التي تصل إلى أسواق الأندلس من أوربا وقد تركزت الجهات التي يجلب منها الرقيق إلى الأندلس ثم يعاد تصديره من هناك إلى مختلف بلدان العالم الإسلامي في شعوب الروس والصرب والبوهيم وغيرهم من شعوب أوربا التي يقدم منها الرقيق الأبيض الذي شهر بهذا باسم الصقالية، كما تعددت الطرق التجارية التي وصل من خلالها الرقيق الأبيض (الصقالبة) إلى العالم الإسلامي، بين شرقية وغربية، وكان أشهرها الطريق الغربي الذي يخترق مناطق أوربا من الشرق إلى الغرب، ثم يصل إلى مدن حوض نهر الرون مثل آرل ونربونه ثم يخترق بعد ذلك ممرات جبال البرينية ليصب في الأندلس[3] .

وعبر هذا الطريق يحمل تجار اليهود الرقيق الأبيض إلى الأندلس. وقبل وصوله اليها يجري لعدد من أولئك الرقيق عمليات الخصاء في مراكز أصبحت مشتهرة بإجراء تلك العمليات في جنوبي فرنسا[4] . ثم يحمل إلى الأسواق الأندلسية . وبعد اكتفاء الأندلسيين من أولئك الرقيق يتم تصدير الفائض منه إلى بلاد المغرب الإسلامي ومصر والمشرق الإسلامي[5] .

كما كان من بين واردات الأندلس من الدول النصرانية، الفسيفساء من القسطنطينية[6] . ومن المدن الإيطالية سبائك الفضة والديباج من أمالفي (مالفي) والذين أسماهم ابن حيان[7] "الملفيين".

كان هذا عرضاً لأهم صادرات وواردات الأندلس، وقد تبين لنا من خلاله أن الميزان التجاري كان -في أغلب الأوقات -في صالح الأندلس، حيث فاقت صادراتها وارداتها . كما

---

(1) ابن سعيد: كتاب الجغرافية، ص 181، ص 200.لومبار: الإسلام في مجده الأول، ص 348.

(2) ابن سعيد، المصدر نفسه، ص 181.

(3) لومبار: المرجع نفسه، ص 128، ص 294.

(4) المقدسي: أحسن التقاسيم، ص 242-243.

- دوزي: المسلمون في الأندلس، جـ2، ص 37-39.

(5) المقدسي: المصدر نفسه، ص 242.

- البكري: المسالك والممالك، ص 914.

(6) الإدريسي: صفة المغرب، ص 209.

(7) المقتبس (ش) ص 478، ص 485. .

يتبين أن معظم الواردات كانت تمثل مواداً كمالية من مجوهرات وتحف ورقيق ونحوها، وإن السلع الاستهلاكية الضرورية كانت تنتج وتسوق من الداخل، بل ويصدر الكثير منها إلى الخارج، ولم تستورد الأندلس شيئاً من تلك السلع إلا في أوقات الضرورة كالازمات السياسية أو الكوارث الطبيعية. وأن استيراد تلك السلع إنما كان مؤقتاً لسد حاجة الأسواق أثناء تلك الظروف الطارئة، وهذا يؤكد متانة الاقتصاد الأندلسي آنذاك.

كما يتبين لنا أن الاختلافات المذهبية، والفوارق السياسية، والحدود القائمة بين دول ذلك العصر، لم تمثل عائقاً كبيراً في وجه التجارة . بل كان التجار المسلمون يتنقلون بين دول العالم الإسلامي في حينه من الشرق إلى الغرب دون وجود كبير موانع - وإن لم يخل الأمر في بعض الأحيان من تعرض بعض التجار للمضايقات وما شابهها. - مما سوف يأتي الحديث عنه - إلا أن السمة الغالبة هي حرية حركة التجارة والتجار بين تلك الدول، رغم الاختلافات السياسية أو المذهبية بين الدول القائمة، وهذا أدى - دون شك - إلى قيام قدر كبير من التكامل الاقتصادي - عموماً - والتجاري - خصوصاً - بين مختلف دول العالم الإسلامي في حينه، كما أدى إلى إحكام السيطرة الإسلامية على معظم طرق التجارة العالمية من بحرية وبرية في حينه.

رابعا: الضرائب على الواردات: كانت الدولة الإسلامية في الأندلس تأخذ من تجار أهل الذمة - النصارى واليهود - الذين يقدمون بسلعهم من البلدان النصرانية إلى الأندلس ضريبة هي العشر، من ثمن ما قدموا به من سلع، وذلك مرة واحدة في العام فقط. وهذا هو المقرر شرعاً على سلع التجار الكفار في بلاد الإسلام[1] .

وكان حكام بني أمية في الأندلس يأخذون هذه العشور من أولئك التجار حين دخولهم إلى الأندلس، حتى إذا كان عصر الخليفة الحكم المستنصر أمر: " ألا تؤخذ منهم تلك العشور إلا بعد أن يبيعوا تلك التجارات ويقبضوا أثمانها، حينها تؤخذ منهم العشور"[2]. وكان هذا محاولة منه لجذب التجار من بلاد النصارى إلى الأندلس وتشجيعهم على القدوم إليها .

وكان يقيم في خارج قرطبة أمين يستخلص الضرائب على الثياب[3] . ويفهم من هذا أن الدولة الأموية ربما كانت تفرض ضريبة على المنسوجات -من الثياب ونحوها -الداخلة إلى

(1) مالك: المدونة الكبرى، جـ1، ص 331-332، ابن سلام: كتاب الأموال، ص 529-535.
- القلقشندي: صبح الأعشى، جـ3، ص 459.
(2) ابن حيان: المقبتس (ح) ص 113.
(3) الهاشمي: نظم وإدارة بني أمية، ص 385.

قرطبة مع التجار، ولعل في ذلك نوع من محاولة حماية الصناعة المحلية -المنسوجات -من منافسة تلك المنسوجات الواردة من الخارج، إذ أن فرض مثل هذه الضريبة على السلعة الواردة سيزيد من ثمنها في الأسواق، وبالتالي يؤمن للمنتج المحلي رواجاً أكبر.

ويفهم من كلام ابن حيان عن الخليفة الحكم المستنصر أنه كانت تقام في الأندلس وما تبعها من بلاد المغرب الأقصى في عصر الخلافة مراصد على الطرق البرية والبحرية، تقوم بأخذ الضرائب على السلع المارة بها، وأن تلك المراصد قد اشتطت في استخلاص تلك الضرائب والمكوس من كل من يمر بتلك المراصد حتى من المجتازين وعابري السبيل . ولذلك أمر الخليفة الحكم المستنصر بإبطال ذلك وأصدر إلى ولاته وعماله أمراً بذلك يقول فيه: " ولا يبقى في شيء من البلد ......-مرصداً يأخذ منه من مجتاز أو عابر سبيل شيئاً، ولا يتعرض لهم في أتاوة ولا قبالة ولا مغرم من المغارم ولا رسماً من رسوم المأكل ولا ظلامة ولا كلفة يعود نقلها على أمولهم في بره وبحره"[1] .

ويفهم من هذا أن ذلك الأمر خاص بالمراصد التي كانت تضر المجتازين وعابري السبيل، والتي تجاوزت الحد المرسوم لها. فجاوز ضرائب التجارة إلى الإضرار بالمارة. أما المراصد التي تقوم بأخذ الضرائب على التجارات فقد ظلت قائمة، إذ كانت الدولة الإسلامية - عموماً - تفرض على التجارات الخارجة من البلاد الإسلامية أو القادمة إليها العشور، ويسمى من يقوم بهذا العمل باسم " العاشر" "وصاحب العشور" وهو من ينصبه الإمام على الطريق لجبي العشور[2] .

وقد كان الأندلسيون يأخذون العشور من السفن التجارية التي تعبر المضيق، مضيق جبل طارق -عند جزيرة طريف[3] .

واشار ابن حوقل إلى ضخامة المبالغ التي كانت تقبضها الدولة الأموية في عهد الناصر من تلك الضرائب التي كانت تفرضها على التجارات الواردة إلى الأندلس أو الخارجة منها، وعلى البيوع والأسواق فقال " ومما أدل بالقليل منه على كثيره وغزيره أن سكة دار ضربه على الدنانير والدراهم ضمانها في كل سنة مائتا ألف دينار.. هذا إلى صدقات البلد وجباياته

(1) ابن حيان: المقتبس(ح) ص 113-114.

(2) يوسف عبد المقصود: الموارد المالية في الدولة الإسلامية (القاهرة: 1400هـ/1980م)، ص 291، إبراهيم فؤاد: الموارد المالية في الإسلام: (ط3، 1972م)، ص 207-215.فالح حسين: العشور ضرائب التجارة (مجلة دراسات تاريخية، عدد 29-30 لسنة 1988م) ص 34-35.

(3) الرفاعي: النظم الإسلامية، ص 179-180.

وخراجاته وأعشاره وضماناته ومراصده وما يقبض من الأموال الوافرة على المراكب الواردة إليهم والصادرة عنهم، والرسوم على بيوع الأسواق"[1].

وفي هذا النص تعبير صريح على أن الدولة الأموية كانت تأخذ العشور من التجار غير المسلمين، وتفرض الرسوم -الجمركية -على المراكب التجارية القادمة أو المغادرة من الأندلس، كما فرضت رسوماً على التجارات الداخلية.

وقد كانت تلك العشور والمكوس المفروضة على التجارات والأسواق تمثل دخلاً كبيراً للدولة فقد ذكر ابن بشكوال[2] أن دخل الدولة في عهد الخليفة عبد الرحمن الناصر بلغ " من السوق والمستخلص سبعمائة ألف وخمسة وستون ألف دينار".

خامسا: "المراسي الأندلسيـــــة"

كانت الأندلس بموقعها المتميز تتمع بشاطئين طويلين يطل أحدهما على البحر المتوسط (بحر الروم) بدءاً من الجزيرة الخضراء في الجنوب الشرقي لبحر الزقاق، وانتهاءً بمدينة طركونة في الشمال الشرقي[3]، والآخر يطل على المحيط الأطلسي(بحر الظلمات) في الغرب بدءاً من جزيرة طريف على المضيق في الجنوب الغربي للزقاق وانتهاءً بمدينة الأشبونة في الشمال الغربي. وقد قامت على هذين الشاطئين عدد من الموانىء المهمة التي كان لها دور رائد في حركة الجهاد الإسلامي في الحوض الغربي للبحر المتوسط، وحماية الوجود الإسلامي في تلك البقاع، ونشر الإسلام. كما كان لها دور بازر في تقدم وتطور الحركة التجارية الداخلية والخارجية في الأندلس. فعبر الموانىء الشرقية والجنوبية نقلت صادرات الأندلس إلى مختلف بقاع العالم الإسلامي في المغرب ومصر والشام والعراق واليمن وما وراء ذلك إلى الصين. كما وصلت منتجات الأندلس عبر تلك الموانىء إلى موانىء إيطاليه وبيزنطة، وأغلب جزر البحر

(1) ابن حوقل: صورة الأرض ،ص 104.

(2) المقرى: نفح الطيب، جـ1، ص 199، نقلًا عن ابن بشكوال.

(3) كانت مدينة برشلونه خاضعة للمسلمين منذ الفتح الإسلامي إلى عام 185هـ/801م ثم سقطت في أيدي النصاري في عهد الأمير الحكم بن هشام (الربضي). وأصبحت برشلونه بعد ذلك من أهم الموانىء النصرانية على سواحل البحر المتوسط. وبما أن الدولة الأموية إلى حين سقوط هذه المدينة في أيدي النصارى لم تكن قد اعتمدت على الموانىء البحرية في حركتها التجارية بشكل كبير ولم يكن الاسطول الأندلسي قد تأسس بعد فإن هذه المدينة لم تؤد دوراً يذكر في مجال التجارة في العصر الأموي.وإن كانت المراكب التجارية الخاصة كانت تصل إليها وتنطلق منها إلى موانىء بروفانس وجنوبي فرنسا وإيطاليا أثناء الحكم الأموي وقبله. (انظر عن برشلونة: البكري: المسالك والممالك، جـ2، ص 910-911. -أبو الفداء: تقويم البلدان، ص 182 -183.

المتوسط، وعن طريق تلك الموانىء دخلت إلى الأندلس طُرف الشرق وتحفه ونوادره وغيرها من منتجات البلدان الشرقية. وقد أدرك الأمويون أهمية تلك الشواطىء ودور تلك الموانىء في رفد الحركة التجارية، ولذلك اهتموا بما سبقهم من موانىء معروفة في تلك البلاد وطوروها، كما استحدثوا إلى جانبها موانىء أخرى في مواقع متعددة من تلك الشواطىء، أسهمت جميعها في تطور التجارة الأندلسية، وتسهيل نقل المنتجات الأندلسية وورود السلع المجلوبة.

وفي الشاطىء الغربي قامت عدد من الموانىء -المطورة والمستحدثة -بدور مهم في ربط الأندلس ببلاد المغرب الإسلامي وموانئه المطلة على المحيط الأطلسي، كما ربطت الأندلس بموانىء أوروبا الغربية في الجزر البريطانية وبلاد الفرنجة وغيرها. وقامت عبر تلك الموانىء الغربية حركة تبادل تجاري مهمة بين الأندلس وتلك البلدان.

- مراسي (بحر الروم)البحر المتوسط:

كثرت الموانىء على الساحل الشرقي والجنوبي للأندلس وكان من أهمها:

مرسى طرّكونة[1]: كانت طركونة من المراسي القديمة في شبه الجزيرة الايبيرية وكانت أثناء الحكم الأموي تعد من أهم المراسي في شمالي شرقي الأندلس[2] . وعن طريقها صدر الفائض من الرخام الأندلسي إذ كانت هذه المدينة " أكثر البلاد رخاماً"[3] كما كثرت فيها الفواكه ومن أشهرها العنب الذي هو من صادرات الأندلس[4] . ولأهميتها التجارية استوطنها كثير من اليهود العاملين في التجارة، وكثروا بها حتى سميت "مدينة اليهود"[5] .

مرسى طُرْطُوشة[6]: من المراسي المهمة في الشرق، وهي "باب من أبواب البحر، يسلكه التجار في كل جهة"[7] وكانت بها "اسواق وعمارات وصناع وفعلة وإنشاء للمراكب الكبار"[8]،

(1) تقع على بعد خمسين ميلًا من لاردة وبينها وبين برشلونه ستون ميلًا.(الإدريسي: نزهة المشتاق، ص 555، الحميري: الروض المعطار، ص 392).
(2) أبو الفداء: تقويم البلدان ص 183.
(3) الحميري: المصدر نفسه، ص 392.
(4) مجهول: ذكر بلاد الأندلس، ص 72.
(5) الإدريسي: المصدر نفسه، ص 555.
(6) تقع على نهر إبرة عند مصبه في البحر، وتبعد عن مدينة بلنسية مسافة (110) أميال، كما تبعد عن طركونة (50 ميلاً). الحميري: المصدر نفسه، ص 91
(7) ابن غالب: فرحة الأنفس ،ص 286.
(8) الإدريسي: المصدر نفسه، ص 555.

ولتوفر أخشاب الصنوبر بجبالها فقد قامت الدولة الأموية بإنشاء دار لصناعة السفن الكبار بها وذلك في عام 333هـ/944م[1] . وكانت تلك المراكب التي تنشأ في تلك الدار تمثل جزءاً من الأسطول الأندلسي الذي استخدمت قطعه في الأغراض الجهادية والتجارية.

لقد كانت طرطوشة تمثل منفذاً مهماً للتجارة الأندلسية إلى بلاد المشرق والمغرب الإسلامية وغيرها. وعن طريق ميناء طرطوشة حمل خشب الصنوبر وعود البقس - الذي يكثر بجبالها - إلى مختلف البلدان[2] .

كما صدر منها الكحل الأثمد[3] . وعن طريق نهر إبرة - الذي تقع طرطوشة على مصبه في البحر - حملت منتجات إقليم سرقسطة، مثل المنسوجات الصوفية كالسمور ونحوه لتصدر عن طريق ميناء طرطوشة إلى مختلف البلدان[4] . كما وصلت إلى سرقسطة عن طريق هذا النهر وغيره الواردات التي تصب في ميناء طرطوشة التي "تحلها التجار، وتسافر منها إلى سائر الأمصار"[5] .

وقد كان ميناء طرطوشة مقراً للبحريين الأندلسيين الذين اتخذوا منه قاعدة ينطلقون منها للقيام بالحملات الجهادية ضد النصارى في جنوبي فرنسان والمدن الإيطالية، كما مارسوا عبر هذا الميناء التجارة مع موانىء المغرب الإسلامي، وذلك قبل إنشاء الاسطول الأندلسي[6] ويكفى دليلاً على قوة الحركة التجارية بميناء طرطوشة ذلك الوصف الذي وصف به ابن غالب[7] هذه المدينة حين قال: " وهي باب من أبواب البحر، يسلكه التجار في كل جهة".كما وصف الحميري[8] سوقها التي تقع في الربض بأنها "جامعة لكل صناعة ومتجر" كما قال عن المدينة "وهي باب من أبواب البحر ومرفأ من مرافئه يحلها التجار من كل ناحية"[9] . مما ينبىء عن تدفق السلع التجارية إليها، وازدهار الحركة التجارية بها.

---

(1) السيد عبد العزيز سالم والعبادي: تاريخ البحرية، جـ2، ص 175..
(2) الإدريسي: نزهة المشتاق، ص 555، مجهول: ذكر بلاد الأندلس، ص 75.
(3) البكري: المسالك والممالك، ص 898.
(4) ابن غالب: فرحة الأنفس، ص 287-288.
(5) ياقوت: معجم البلدان، جـ4، ص 30.
(6) ارشيبا لدلويس: القوى البحرية، ص 229، 232. والسيد عبد العزيز سالم والعبادي: تاريخ البحرية الإسلامية، ص 149 - 150.
(7) المصدر نفسه، ص 286.
(8) الروض المعطار، ص 391.
(9) الحميري: المصدر نفسه، ص 319.

مرسى بلنسية: رغم أن مدينة بلنسية لا تقع على البحر مباشرة، بل تبتعد إلى الداخل مسافة ثلاثة أميال[1]، إلا أنها تُعدُّ من الموانىء المهمة في شرقي الأندلس، حيث امتدت ذراع من نهرها المعرف بالنهر الأبيض[2] إلى البحر، فاستفادت من تلك الذراع في إقامة ميناء هام حتى أصبح بها: " أسواق وتجارات وحط وإقلاع"[3] وحتى وصفت بأنها " برية بحرية جمعت الهواء والماء والبر والبحر والثمرة والمدرة والمحطب والمحرث والسور والمنعة[4]. وبذلك أصبحت " كثيرة التجار"[5]. وكان لهذا الموقع أهميته التي جعلت الجغرافيين يصفونها بأنها جمعت خيري البر والبحر[6] . وقد كثر بها التين والزعفران - وهما من أهم صادرات الأندلس الغذائية - وحملا منها إلى مختلف البلدان[7] . كما شهرت بتصدير المنسوجات الكتانية[8] . كما صدر عن طريق ميناء بلنسية الورق (الكاغد) الشاطبي والمنتج من مدينة شاطبة المجاورة لها[9] .

وعن طريق ميناء بلنسية وصلت مختلف السلع الواردة من المشرق الإسلامي ومن المغرب وإيطاليا وغيرها إلى مدن سرقسطة وطليطلة وغيرها من مدن وسط وغرب الأندلس[10].

وإن مما يدل على أهمية هذا الميناء وحرص الدولة الأموية على ابقائه تحت سلطانها مبادرة الأمير عبد الرحمن الداخل بالقيام بحملة عسكرية كبيرة إلى بلنسية في سنة 163هـ/ 977م للقضاء على أحد الثائرين ضده في تلك الكورة، وعدم تمكينه من السيطرة على ميناء بلنسية والتقوي بما يرد إليه من تجارات، وبالتالي حرمان الدولة من مصدر مهم من مصدر اقتصادها، وإعادة هذا الميناء المهم إلى حضيرة الدولة الأموية. وقد اضطر الأمير الداخل إلى "احراق المراكب بساحل البحر" كما يقول ابن عذارى[11]، ويظهر أن تلك المراكب كانت تمد الثائرين ضد الأمير الأموي عبر ذلك الميناء.

(1) الإدريسي: نزهة المشتاق، ص 566.
(2) كما يعرف بنهر بلنسية (انظر: حسين مؤنس: معالم تاريخ المغرب والأندلس، ص 230).
(3) الإدريسي: المصدر نفسه، ص 556.
(4) مجهول: ذكر بلاد الأندلس، ص 73.
(5) الإدريسي: لمصدر نفسه، ص 556.
(6) ابن غالب: فرحة الأنفس، ص 285، مجهول: لمصدر نفسه، ص 73.
(7) الزهري: كتاب الجغرافية، ص 102 -مجهول: المصدر نفسه، ص 73.
(8) الزهري: المصدر نفسه، ص 102.
(9) الإدريسي: المصدر نفسه، ص 556.
(10) العذري: ترصيع الأخبار، ص 18.
(11) والثائر هو عبد الرحمن بن حبيب الفهري، أحد أصهار يوسف بن حبيب آخر ولاة الأندلس، وكان قد دخل إلى الأندلس في عام 162هـ/976م. ويعرف بالصقلبي لأنه كان طويلاً أشقر. أزرق، أمعر.. (أنظر: ابن عذارى، البيان المغرب، جـ2، ص 55-56. السيد عبد العزيز سالم: تاريخ المسلمين وآثارهم في الأندلس" ص 201-202).

مرسى دانية: تتمتع مدينة دانية بموقع "منيع جداً"[1] يشرف على البحر المتوسط مما جعلها تحتل مكانة متقدمة بين مراسي الاندلس الشرقية هو ما جعل الجغرافيين يصفون مرساها تارة بأنه "مرسى عظيم"[2]، وتارة بانه "من أعجب المراسي" كما قال ابن غالب[3]. ولذلك اتخذت منها الدولة الأموية قاعدة للأسطول الحربي، وأنشأت بها داراً لصناعة السفن "ومنها كان يخرج الأسطول للغزو"[4].

وإلى جانب هذا فقد أسهم ميناء دانية بدور فاعل في الحركة التجارية للأندلس، حيث كانت السفن التجارية تخرج منه محملة بالسلع إلى "أقصى الشرق"[5]. وأصبح بتلك المدينة حركة تجارية نشطة. "فالسفن واردة عليها، وصادرة منها"[6] وعبر ميناء دانية وصلت بغال جزر البليار إلى الأندلس، ومنها خرجت منتجات المدن الأندلسية إلى جزر البليار[7]. وذلك لكون ميناء دانية أقرب الموانىء الأندلسية إلى جزر البليار كما صدر عن طريق ميناء دانية التين والزيتون -الذين هما من أهم صادرات الأندلس، حيث كانت جميع أقاليمها وجبالها مفترشة بالكروم وأشجار التين والزيتون"[8].

مرسى لقنت: تقع مدينة لقنت على بعد سبعين ميلاً إلى الجنوب الغربي من مدينة دانية[9]، ورغم أنها مدينة صغيرة إلا أنها كانت تعد ميناء رئيساً لتصدير "الحلفاء" إلى جميع البلاد المطلة على البحر المتوسط.[10] وقد اقيمت بها دار لصناعة "المراكب السفرية"[11] ولعل المقصود بها التي تنقل الناس والتجارات، وتسافر إلى الموانىء المختلفة، كما كان يصنع بها "الحراريق"[12]. ولعلها كانت تستخدم لحماية السفن الواصلة والمغادرة لهذا الميناء من

(1) الإدريسي :نزهة المشتاق، ص 557.
(2) مجهول: ذكر بلاد الأندلس، ص 75.
(3) ابن غالب: فرحة الأندلس، ص 285.
(4) الإدريسي :المصدر نفسه، ص 557.
(5) الإدريسي: المصدر نفس، ص 557.
(6) الحميري: الروض المعطار، ص 232.
(7) ابن حوقل: صورة الأرض، ص 109 -110.
(8) ابن غالب: المصدر نفسه، ص 285.
(9) الإدريسي: المصدر نفسه، ص 558.
(10) الإدريسي: المصدر نفسه، ص 558.
(11) الإدريسي: المصدر نفسه، ص 558.
(12) الحميري: المصدر نفسه، ص 511.والحراريق مفردها "حراقة" وهي سفن حربية صغيرة، تستخدم لقذف النيران، كما كانت من لواحق السفن الكبيرة التي لا تسير بدون حماية، انظر: درويش النخيلي: السفن الإسلامية على حروف المعجم، ص 32 -37.

تجارية وغيرها. وتوفير هذه الحماية سوف يزيد من حركة السفن على هذا الميناء ويقوي الحركة التجارية به.

ميناء قرطاجنة: يعتبر ميناء قرطاجنة أهم ميناء ومنفذا لمدينة مرسية وأحوازها، حيث يصدر عن طريق هذا الميناء الفائض من منتجات هذه الكورة. وكان ميناء قرطاجنة من الجودة بحيث ترسي به المراكب الكبار والصغار[1]. فيستقبل بذلك حركة دائمة لمختلف المراكب البحرية التجارية الصغيرة والكبيرة، وتقوم به تبعاً لذلك حركة تجارية نشطة.وقد شهرت مرسية "بالطرز العجيبة والصناعة الغربية"[2] " كما كان يعمل في تدمير الطراز العجيبة والصناعة الغربية من الوطاء والبسط"[3] وحيث أن قرطاجنة تعد الميناء الرئيس لكورة تدمير عامة، فلا يبعد أن تكون مثل تلك المطرزات والصناعات قد صدرت عن طريق هذا الميناء.

مرسى بجانة والمرية: نشأ ميناء بجانة على أيدي التجار البحريين الذين نزلوه في زمن الأمير محمد بن عبد الرحمن، وبالتحديد في عام 217هـ/832م[4] .

ومنذ ذلك التاريخ أصبحت بجانة ميناء يجلب إليه التجارات من بلاد المغرب الإسلامي وتدفقت إليها " ضروب المرافق والتجارات"[5] من مختلف البلدان . وقد كان لميناء بجانة دور كبير في رفد حركة التجارة في أواخر عصر الامارة الأموية -خاصة مع بلاد المغرب الإسلامي[6] . وأصبحت مدينة بجانة في تلك الأيام " أمناً لمن قصدها، وحرماً لمن يلجأ إليها. وكانت الميرة تجلب إليها من العدوة"[7] وبذلك عمرت المدينة بالأسواق والتجارات، وكثر بها طرز الحرير والحوانيت المختلفة[8] . وأصبحت تمثل الميناء التجاري الأول في عصر الإمارة الأموية، وتمتع التجار فيها بما يشبه الحكم الذاتي مع الاعتراف والتبعية للدولة الأموية"[9] ..

---

(1) الإدريسي: نزهة المشتاق، ص 559.
(2) ابن غالب: فرحة الأنفس، ص 285.
(3) العذري: ترصيع الأخبار: ص 9.
(4) انظر الفصل الثاني -علاقات التجار بالحكام.
(5) الحميري: الروض المعطار، ص 79.
(6) الحميري: المصدر نفسه، ص 79.
(7) الحميري: المصدر نفسه، ص 79.
(8) السيد عبد العزيز سالم: تاريخ مدينة المرية، ص 27 -28.
(9) انظر عن ذلك الفصل الثاني " علاقة التجار بالحكام".

وفي عهد الخليفة عبد الرحمن الناصر تم إنشاء ميناء المرية في عام 344هـ/955م[1] وقد كان موقع المرية قبل ذلك محرساً -برجاً -لحراسة ميناء بجانة، ولم تلبث المرية أن أصبحت من أشهر مراسي الأندلس، حيث "منها يركب التجار وفيها تحل مراكب التجار، وفيها مرفأ ومرسى للسفن والمراكب"[2] . وأصبحت تمثل أول مراسي البلاد الإسلامية"[3] في الساحل الشرقي للأندلس .

وقد وصف الرازي[4] -وهو المعاصر للامويين -مدينة المرية بأنها " باب الشرق، ومفتاح الرزق " بينما وصفها الزهري[5] بأنها "مرسى الأندلس .. وقيسارية الأندلس ودار صنعتها". ووصفها الإدريسي[6] بأنها " كانت تقصدها مراكب البحر من الاسكندرية والشام". إلى جانب ذلك فقد أصبح ميناء المرية " محط مركب النصارى ومجتمع ديوانهم، ومنها كانت تسفر لسائر البلاد بضائعهم، ومنها كانوا يوسقون جميع البضائع التي تصلح لهم." [7] وكفى بهذه الأوصاف دليلاً على قوة الحركة التجارية في ميناء المرية، الذي اصبح مقصداً للمراكب التجارية من مختلف مناطق العالم في حينه، تقصدها بالتجارات، وتحمل منها سلع الأندلس حتى " لم يكن بالأندلس كلها أيسر من أهلها مالاً ولا أتجر منهم في الصناعات وأصناف التجارات تصريفاً وادخاراً"[8] .

لقد كان ميناء المرية هو الموقع الذي تنطلق منه كثير من الصادرات الأندلسية نحو بلاد المغرب والمشرق الإسلامي وإلى ما وراء ذلك من بلاد الهند والصين، كما تصل منه الصادرات الأندلسية إلى دول ومدن حوض البحر المتوسط النصرانية .كما كان يستقبل البضائع الواردة من العراق والشام والجزيرة العربية، ومدن إيطالية وغيرها من المدن التجارية النصرانية، ثم تنقل من ذلك الميناء إلى مختلف مدن الأندلس وفي مقدمتها قرطبة[9] . وقد كانت قيسارية

(1) ابن سعيد: المغرب جـ2، ص 190، المقري: نفح الطيب، جـ1، ص 156-159.
(2) ياقوت: معجم البلدان، جـ5 ،ص 119.
(3) القلقشندي: صبح الأعشى، جـ5، ص 216، العمري: مسالك الأبصار، ص 160.
(4) ابن سعيد: المغرب، ج2، ص 193، (نقلًا عن الرازي).
(5) كتاب الجغرافية، ص 101.
(6) نزهة المشتاق، ص 562.
(7) المقري: المصدر نفسه، ج4، ص 209.
(8) الإدريسي: نزهة المشتاق، ص 562.
(9) Provancal: Espana Musulmana, P: 183-184.
-De lara :Historia de Espana, P: 251-252.

المرية مضرب المثل في ترتيبها وتنظيمها، وقوة الحركة التجارية بها[1] .

مرسى المنكّب: وهي ميناء في الواجهة الجنوبية تقابل مرسى مدينة مليلة في المغرب[2]، ومرساها صيفي لاعتدال الهواء وسكون العواصف. وهي " مرفأ السفن ومحطها"[3] وكان ميناء مدينة المنكب هو الذي استقبل الامير عبد الرحمن الداخل -مؤسس الدولة الأموية -حين خرج إلى الأندلس من المغرب[4] . وكان يوجد بها وما حولها قصب السكر والزبيب ومصائد السمك ولذلك صدر الفائض من تلك السلع إلى المغرب عبر ميناء المنكب[5] . وكان ميناء المنكب " منشأ الاسطول بعدته"[6]. حيث ترسو به سفن الأسطول من تجارية وحربية. ومن ميناء المنكب انطلقت عدد من الطرق الداخلية التي حُملت عبرها التجارات الواردة إلى الميناء لتغذي أسواق المدن الداخلية القريبة منها مثل مدينة غرناطة. كما حُمل عبر هذه الطرق الفائض من منتجات تلك المدن لتصدر عبر هذا الميناء[7]. والتي كان من أشهرها منتجات مدينـــة قسطيلية[8] التي كان يوجد بها " مقطع رخام لين أبيض يتصرف تصرف الكذّان[9] .للينه ورطوبته، وتعمل منه الأقداح والأطباق والأكواب والأسطال والحقاق، وكل ما يخرط من الخشب يخرط منه"[10] .وهذه المصنوعات كانت من ضمن صادرات الأندلس[11] .

مرسى مالقة: تعتبر مالقة من أقدم الثغور في الأندلس[12] . وكانت من المراسي التي تقصدها المراكب والتجار بكثرة[13] . وذلك لموقعها الجغرافي المهم وسهولة طرقها البحرية، ووفرة انتاجها الزراعي والصناعي الذي كان يصدر منها إلى الشام واليمن وغيرها[14] . والذي

---

(1) العذري: ترصيع الأخبار، ص 86، مجهول: ذكر بلاد الأندلس، ص 73.
(2) البكري: المسالك والممالك، ص 754.
(3) ابن الخطيب: معيار الاختيار، ص 94. الحميري: الروض المعطار، ص 918.
(4) مجهول: أخبار مجموعة، ص 89، ابن خلدون: العبر، جـ 4، ص 155.
(5) ابن الخطيب: المصدر نفسه، ص 96، الإدريسي: المصدر نفسه، ص 564.
(6) ابن الخطيب: المصدر نفسه، ص 96.
(7) الإدريسي: المصدر نفسه، ص 564 -565.
(8) قسطيلية: كانت حاضرة إقليم البيرة (ابن غالب: فرحة الأنفس، ص 283).
(9) الكذّان: هي الحجارة الرخوة (انظر: ابن منظور: لسان العرب، جـ13، ص 357).
(10) ابن غالب: المصدر نفسه، ص 283.
(11) انظر الفصل الخامس: الصادرات ص 405.
(12) مجهول: ذكر بلاد الأندلس، ص 68.
(13) ياقوت: معجم البلدان، جـ5، ص 43.
(14) أبو الفداء: تقويم البلدان، ص 174. ابن الخطيب: معيار الاختيار، ص 89. كمال أبو مصطفى: تاريخ الأندلس الاقتصادي، ص 354.

كان من أشهره تين رية[1] . وكان بميناء مالقة حركة تجارية نشطة أسهمت في تقدم المدينة وتطورها حتى أصبحت " أسواقها عامرة، ومتاجرها دائرة، ونعمها كثيرة "[2] وقد كان ساحل مالقة في العهد الأموي كما ذكر الشقندي[3] "محط تجارة لمراكب المسلمين والنصارى".ووصفها ابن غالب[4] بأنها " حاضرة من أعظم حواضر الأندلس" وكان من أشهر السلع المصدرة من ميناء مالقه " التين" الذي يعد من أشهر صادرات الأندلس"[5] .

مرسى الجزيرة الخضراء: يحتل ميناء الجزيرة الخضراء موقعاً مهماً على باب المضيق -مضيق جبل طارق -ويقابله في العدوة المغربية ميناء مدينة سبته[6] . ويتصل ميناء الجزيرة الخضراء بعدد كبير من كبريات مدن الأندلس مثل قرطبة واشبيلية وشذونة وغيرها، بواسطة عدد من الطرق الداخلية المهمة، ولهذا كانت هذه المدينة " من أشرف المدن .. وأجمعها لخير البر والبحر، وقرب المنافع من كل جهة"[7] وبسبب موقعها الجغرافي كان مرساها أحسن مراسي الأندلس خاصة لواردات الأندلس من الحيوان من بلاد المغرب. وقد ذكر تلك الخاصية ابن غالب[8] حين قال عن هذا الميناء "ومرساها أحسن المراسي للحيوان" وقال عنها أبو الفداء[9] "ومرساها أحسن المراسي".

وكان لميناء الجزيرة دور كبير في تنشيط الحركة التجارية بين الأندلس وبلدان المغرب الإسلامي -خاصة -وذلك لقربه من موانىء المغرب وضيق المجاز بينهما، حيث كانت السفن "تتحرك من مرسى الجزيرة عند بزوغ الشمس، فلا ترتفع قدر رمحين. إلا وقد رست بمدينة سبته[10] ".

وقد استغل الأمويون هذه الميزة لهذا المرسى فانطلقت السفن الأموية وقطع الأسطول الحربي للإستيلاء على بلاد المغرب وثغوره الشمالية[11] . وعبر هذا الميناء وصل كثير من صادرات

(1) الإدريسي: نزهة المشتاق، ص 565.ورية هي مالقة (انظر: مجهول: ذكر بلاد الأندلس، ص 68).
(2) الإدريسي: المصدر نفسه، ص 565.
(3) المقري: نفح الطيب، جـ4، ص 209 (نقلًا عن الشقندي.)
(4) ابن غالب: فرحة الأنفس، ص 294.
(5) الإدريسي: المصدر نفسه، ص 570.
(6) البكري: المسالك والممالك، ص 755.
(7) ابن غالب: المصدر نفسه، ص 294.
(8) المصدر نفسه، ص 292،
(9) أبو الفداء: تقويم البلدان، ص 173.
(10) العذري: ترصيع الأخبار، ص 118.
(11) انظر: العذري: ترصيع الأخبار، ص 117، الحميري: الروض المعطار، ص 223.

الأندلس إلى بلاد المغرب الإسلامي، وإلى بلاد السودان الغربي، وكان كثير من الطرق البحرية القادمة من بلاد المغرب الأقصى تصب في ميناء الجزيرة[1]. ومما زاد من أهمية هذا الميناء قيام عبد الرحمن الناصر بإنشاء دار لصناعة السفن بمدينة الجزيرة الخضراء[2]. ومن مميزات مرسى الجزيرة أنه " مشتى مأمون"[3] في حين كان أكثر مراسي الساحل الأندلسي -الصغيرة -الجنوبية صيفية[4]. وهذه خاصية لهذا المرسى زادت من أهميته، وجعلت كثيراً من تجارات المغرب والأندلس تعبر من هذا الميناء إلى سبتة وطنجة والعكس[5]. وبذلك أصبح ميناء الجزيرة الخضراء، الميناء المشهور الذي ترسو به مراكب سبتة وغيرها " فما للنؤ عليها من سبيل[6] ". واعتمدت أسواق قرطبة الى حد كبير على واردات ميناء الجزيرة الخضراء، حيث كانت الميرة تنقل منه إلى قرطبة عبر الطريق البري -الذي سبق الحديث عنه أعلاه[7].وقد أدرك سليمان المستعين أهمية هذا الميناء بالنسبة لقرطبة، ولذلك ركز على الاستيلاء عليه حينما ثار على الخليفة هشام المؤيد، وقام هو وجنده من البربر في عام 401هـ/1010م بإحكام قبضتهم على الميناء "وقطع البربر الميرة عن قرطبة"[8] وكان لذلك آثاره الكبيرة على سكان قرطبه وأسواقها يعبر عن ذلك ابن عذارى[9] فيقول " فاشتد بها الجوع وعدمت بها المآكل".

مراسي (بحر الظلمات) المحيط الأطلسي :

استفادت الأندلس من إطلالها على المحيط الأطلسي في الوصول إلى موانىء بلاد المغرب الإسلامي الغربية المطلة عليه، وفي الوصول إلى موانىء غرب أوربا الواقعة في شمال غرب الأندلس من بلاد الفرنجة جنوباً وحتى الجزر البريطانية شمالاً.

وقد أقيم على ساحل المحيط الأطلسي عدد من المراسي التي انطلقت منها قطع الأسطول الأندلسي شمالاً وجنوباً محملة بصادرات الأندلس إلى البلاد التي وصلت إليها، كما

(1) ابن غالب: فرحة الأنفس، ص 291.
(2) الحميري: الروض المعطار، ص 223 .
(3) الحميري: المصدر نفسه، ص 223.
(4) البكري: المسالك والممالك، ص 754-756.
(5) جاك كاني: المغرب الشمالي (ناحيتي طنجة وتطوان) -مجلة البحث العلمي -عدد 20-21، ص 137-138.
(6) ابن سعيد: كتاب الجغرافيا، ص 139.
(7) انظر الطرق البرية، الفصل الرابع.
(8) ابن عذاري: البيان المغرب، جـ3، ص 102.
(9) (10) ابن عذاري: المصدر نفسه، جـ3، ص 102.

رست بتلك المراسي السفن القادمة من موانئ دول أوروبا الغربية ومن البلاد الاسكندنافية، فضلاً عن القادمة من موانئ بلاد المغرب الإسلامي الغربية. وكان من أهم تلك المراسي :

مرسى الأشبونة "أشبونة": يحتل مرسى الأشبونة مكانة مهمة بين مراسي الأندلس الغربية وذلك لما يتميز به موقع هذه المدينة من خاصية الجمع بين خيري البر والبحر، فهي تقع على مصب نهر وادي التاجة في المحيط الأطلسي[1]، مما جعل هذه المدينة تمثل مركزاً وسوقاً مهماً للسلع المنقولة من المناطق الداخلية عبر نهر وادي التاجة، ومن ثم تصدر تلك السلع إلى الشمال أو الجنوب، كما نقلت عبر هذا النهر السلع القادمة من خارج الأندلس والتي تصب من ذاك الميناء إلى المدن الداخلية[2] .

وقد بدأ اهتمام الدولة الأموية بالشواطئ -عموماً -وبهذه المدينة خصوصاً بعد غارة النورمان الأولى على الأندلس في عهد الأمير عبد الرحمن الأوسط عام 226هـ/840م حيث قامت الدولة بعد تلك الغارة بإنشاء عدد من دور صناعة السفن هناك[3] .وأصبحت مدينة الأشبونة ميناءً ومرسى مهماً في غرب الأندلس، ومركزاً رئيساً للتجارة والملاحة، وعبر هذا المرسى قام طريق بحري تجاري ربط الأندلس ببلاد بريطانية وغيرها من موانئ غرب أوربا[4]. وكانت السفن تخرج من هذا المرسى محملة بصادرات الأندلس إلى تلك البلاد[5] . كما جلب إلى الأندلس عبر هذا الميناء صادرات الجزر البريطانية وما جاورها من بلدان غرب أوروبا مثل العبيد والفراء والقصدير والسيوف ونحوها[6] .

وكما كان لمرسى الأشبونة دور مهم في الحركة التجارية في الأندلس الأموية فقد كان أيضاً قاعدة من قواعد الأسطول الأندلسي والذي شارك في عدد من الحملات الجهادية التي قادها القادة المجاهدون الأندلسيون في مناطق شمال غرب الأندلس[7] .

---

(1) الزهري: كتاب الجغرافية، ص 85.

(2) انظر: أعلاه " الطرق النهرية".

(3) ابن عذارى: البيان المغرب، جـ2، ص 87-88. العذري: ترصيع الأخبار، ص 98.

(4) الطيبي: دراسات وبحوث في تاريخ المغرب والأندلس، (مدينة الأشبونة الإسلامية)، ص 227.

(5) هونكة: شمس العرب: ص 21-25 .

(6) لومبار: الإسلام في مجده الأول، ص 167، ص 346. الطيبي: المرجع نفسه، ص 226-227.

(7) الفتح بن خاقان: مطمح الأنفس، ص 396-397. المقري: نفح الطيب، جـ1، ص 397،400.

مرسى القصر (قصر أبي دانس) [1]: وكما كانت السفن القادمة من ساحل أوربا الغربي ومن سواحل افريقية الغربية -أيضاً -ترسو في ميناء الأشبونة. كانت أيضاً ترسو في مرسى قصر أبي دانس المقابل له في الجنوب . وقد تميز هذا المرسى بتوسطه بين مناطق غربي الأندلس . وبوقوعه عند مصب نهر شطوبر -أحد فروع نهر وادي تاجة -ذلك النهر الذي كانت تصعد فيه السفن والمراكب السفرية كثيراً[2] . وكان بمرسى القصر دار لصناعة السفن حيث كان يكثر بأرضها خشب الصنوبر الذي تصنع منه المراكب البحرية[3] .

ولا شك أن موقع هذا المرسى مكنه من القيام بدور فاعل في حركة التجارة الداخلية عبر النهر إلى مختلف مناطق غربي الأندلس . كما مكنه من القيام بدور آخر لا يقل عن السابق في حركة التجارة الخارجية عبر المحيط الأطلسي إلى بلاد المغرب الإسلامي.

وإلى جانب هذين المرسيين المهمين أشارت المصادر إلى عدد آخر من المواقع التي كانت ترسو بها السفن -تجارية وغير تجارية -في غرب الأندلس مثل مدينة شلب التي بها "الإنشاء"[4] وكان يصدر منها " غلات التين إلى أقطار الغرب كلها"[5].

ومثل مدينة " شنت مارية " والتي تبعد عن شلب ثمانية وعشرون ميلاً جنوباً وقد كان " بها المراكب واردة وصادرة"[6] .

ومثل شلطيش وهي جزيرة تحيط بها المياه من كل الجهات وتقع إلى الغرب من اشبيلية قبالة مدينة لبلة، وقد كانت موضعاً لصناعة السفن حين كانت "ترسى بها السفن والمراكب الحمالة الجافية"[7] .

ويفهم من هذا أن تلك المراكب التي وصفت (بالحمالة الجافية) كانت من السفن التي تقطع البحار ولا تدخل الأنهار، وأن هذه الجزيرة كانت مرسى لتلك السفن تفرغ بها

(1) هي مدينة قديمة على نهر شطوبر، وقد عرفها المسلمون باسم قصر بني وردانس، ثم باسم قصر أبي دانس، ثم القصر، وقد عرفت هذه المدينة بهذا الاسم نسبة إلى يحيى بن دانس وأبن أخيه عبد الله بن عمر بن دانس الذين ولاهما الخليفة عبد الرحمن الناصر أمر تلك المدينة في عام (317هـ/929م). انظر: ابن حيان: المقتبس (ش) ص 254، الإدريسي: نزهة المشتاق، ص 544، سحر السيد عبد العزيز سالم: تاريخ بطليوس ص 196-197.

(2) الإدريسي: المصدر نفسه، ص 544، الحميري: الروض المعطار، ص 476-477.

(3) الإدريسي: المصدر نفسه، ص 544.

(4) الإدريسي: المصدر نفسه، ص 543.

(5) الإدريسي: المصدر نفسه، ص 543.

(6) الإدريسي: المصدر نفسه، ص 543.

(7) الإدريسي: المصدر نفسه، ص 542.

بضائعها ومن هناك تحمل تلك السلع في قوارب ومراكب أصغر عبر نهر الوادي الكبير إلى اشبيلية وغيرها من مدن الداخل.

وبما أن مدينة اشبيلية تقع على نهر الوادي الكبير الصالح للملاحة، ولأنها قريبة من عدد من الموانىء الواقعة على المحيط مثل قادس وشلطيش وشلب وغيرها، ونظراً لتقدم الحركة التجارية باشبيلية[1] . فقد كانت السلع القادمة إلى تلك الموانىء تنقل عبر نهر الوادي الكبير إلى اشبيلية، لتسوق في أسواقها، ثم تنقل منها إلى ما وراءها من المدن مثل قرطبة وقرمونة وغيرها، كما كانت المراكب التجارية تخرج من اشبيلية محملة بمنتجاتها والتي كان أشهرها "الزيت الاشبيلي" عبر نهر الوادي الكبير إلى المحيط الأطلسي، ومن ثم تتجه إما إلى المراسي الأندلسية الواقعة على شواطىء المحيط الأطلسي (بحر الظلمات) ليصدر منها ذلك الزيت. أو تتجه مباشرة إلى المشرق الإسلامي أو إلى أوروبا[2] .

وقد أشار الإدريسي[3] إلى أنه كان هناك طريق بحري يبدأ من الجزيرة الخضراء على المضيق ثم ينطلق ماراً بعدد من المدن والجزر والمراسي في الساحل الغربي للأندلس حتى يصعد في مياه نهر الوادي الكبير من أمام قادس حتى ينتهي في اشبيلية. وكان طول هذا الطريق ستون ميلاً. وعبر هذا الطريق كانت تصل سلع بلاد المشرق والمغرب الإسلامي إلى اشبيلية.

كما أشار ابن سعيد[4] إلى وصول سلع بعض بلدان أوروبا الغربية (بلاد الفرنجة) القادمة من المحيط إلى اشبيلية عن طريق نهر الوادي بقوله: "وتصعد مراكب الفرنج بوسقها إلى اشبيلية" ولا شك أن تلك المراكب لم تكن لتعود من اشبيلية فارغة، بل لا بد أنها كانت تحمل بعض منتجات الأندلس في عودتها.

وبذلك أصبحت حافتي نهر الوادي الكبير عند اشبيلية في غاية الأهمية بالنسبة لحركة التجارة الداخلية والخارجية، وأصبحت مرسى لعدد كبير من السفن والمراكب التجارية، وكانت موضع اهتمام كبير من قبل رجال الحسبة والمشرفين على الأسواق[5] .

(1) انظر: يوسف حواله: بنو عباد في إشبيلية، ص 406-407.
(2) الإدريسي: نزهة المشتاق، ص 541، المقري: نفح الطيب، جـ1، ص 139.
(3) المصدر نفسه، ص 540.
(4) ابن سعيد: كتاب الجغرافيا، ص 166-167.
(5) ابن القوطية، تاريخ افتتاح الأندلس، ص 111. ابن عبدون: رسالة في القضاء والحسبة، ص 30.

وفي عهد الأمير عبد الرحمن الأوسط أنشىء في اشبيلية دار لصناعة السفن[1] . وكان يُبنى بهذه الدار مختلف أنواع السفن التي كانت تستخدم للجهاد وللتجارة معاً. إذ كانت معظم سفن الأسطول الأندلسي تستخدم للغرضين معاً.

وقد مثلت اشبيلية بإمكانياتها الداخلية، وبوصول السلع التجارية اليها عبر خطوط الملاحة البحرية العابرة للمحيط -الداخلة عن طريق نهر الوادي الكبير -وباتصالها بأغلب موانىء الأندلس الغربية مركزاً تجارياً مهماً كان يمد العاصمة قرطبة بكثير من السلع التي تحتاج إليها، وحين تمكن الثوار في أواخر عصر الإمارة من قطع الطرق الرابطة بين اشبيلية وقرطبة، أثر ذلك في أسواق قرطبة والحركة التجارية بها أثراً كبيراً[2] .

لقد أسهمت موانىء الأندلس الغربية -التي سبق الحديث عن أهمها -بدورها في تقدم ورفد الحركة التجارية في الأندلس الأموية، وتفاضلت فيما بينها من حيث قوة أو ضعف الحركة التجارية بها، فالموانىء التي أقيمت بها دور لصناعة السفن كانت تمثل مراكز للجمع بين الحركة الجهادية والحركة التجارية. كما أن الموانىء الشمالية منها (مثل الأشبونة) كانت أقرب لرسو السفن القادمة من غرب أوربا.. أو لخروج السفن الأندلسية المتجهة الى تلك البلاد أو إلى البلدان النصرانية في شمال الأندلس. ورغم ما أسهمت به تلك الموانىء الغربية في حركة التجارة الأندلسية الداخلية والخارجية، إلا أن أثر تلك الموانىء كان أقل بكثير من مثيلاتها في الواجهة الشرقية والجنوبية، إذ تركزت معظم الحركة التجارية في موانىء الساحل الشرقي والجنوبي، بينما كان بروز الموانىء الغربية بشكل كبير فاعل فيما تلى العصر الأموي باستثناء الفترات التي تم فيها انفصال بعض المناطق (الكور) القربية عن سلطة الدولة الأموية، كما حدث لاشبيلية على يد ابن حجاج في أواخر عصر الإمــارة، وكما حدث لماردة وبطليوس على يد عبد الرحمن بن مروان الجليقي -في الفترة نفسها-حيث اهتم أولئك الثوار بموانىء الأندلس الغربية التي خضعت لهم. والتي أصبحت تمثل مراكز القوة الاقتصادية -عموماً -والتجارية خصوصاً في المناطق التي يحكمونها[3] .

(1) ابن القوطية: المصدر نفسه، ص 111-112.

(2) انظر عن ذلك الفصل الثاني " أثر الاضطرابات السياسية "، ص 123.

(3) انظر في تفصلات ذلك: سحر السيد عبد العزيز سالم: تاريخ بطليوس، ص 448-464.

سادسا: العلاقات التجارية

• مع المغرب الإسلامي والسودان الغربي :

أ: مع المغرب الإسلامي :

في ضوء ثلاثة عوامل مهمة يمكن تفسير قوة الارتباط التجاري الذي قام بين الأندلس في عصر بني أمية وبين معظم مناطق المغرب الإسلامي وتلك العوامل هي:

أولاً: التشابه الجغرافي بين سواحل المغرب وسواحل الأندلس.

ثانياً: التقارب المكاني.

ثالثاً: التنوع السياسي.

فكما كان البحر يمثل ركيزة مهمة في حياة الأندلس الإقتصادية -عموماً -والتجارية -خصوصاً[1] -كانت بلاد المغرب تختلف عن غيرها مما دخل في حوزة الإسلام من بلاد البحر الأبيض المتوسط.. إذ كان النشاط البحري يكون جزءاً لا يتجزأ من حياة تلك البلاد وكيانها الإقتصادي، وذلك لأن أخصب أراضي بلاد المغرب، وأرفقها للسكن، وأملكها لدواعي النشاط البشري عموماً، هي مناطق الشريط الساحلي الذي يتصل من أفريقية شرقاً إلى المحيط الأطلسي غرباً[2] .

وبهذا أسهمت موانىء الشمال المغربي مثل قرطاجنة وبونة وسبتة وطنجة وغيرها بنصيب كبير في النشاط التجاري في البحر المتوسط، وأصبحت تمثل محطات هامة في التجارة العابرة لهذا البحر[3] .وأصبحت حركة النقل التجاري بين موانىء الأندلس الشرقية والجنوبية، وبين موانىء بلاد المغرب الإسلامي الشمالية الممتدة من بجاية شرقاً إلى سبتة غرباً ناشطة جداً في معظم فترات الحكم الأموي للأندلس[4] .

وكما مثلت الأندلس بموقعها الجغرافي عامل ربط رئيس بين بلدان العالم الإسلامي -شرقيه وغربيه -وبين بلدان أوروبا -خاصة الغربية -كذلك مثلت بلاد المغرب الإسلامي حلقة

(1) انظر: أثر الموقع الجغرافي -الفصل الأول، ص 13.

(2) حسين مؤنس: تاريخ المسلمين في البحر المتوسط، ص 67.

(3) حسين مؤنس: المرجع نفسه، ص 66-67.

(4) السامرائي وآخرون: تاريخ العرب وحضارتهم في الأندلس (العراق، جامعة الموصل، د.ت)، ص 458.

ربط رئيسة بين الأندلس وبلدان العالم الإسلامي في الشرق من جهة وبينها وبين بلاد السودان الغربي من جهة أخرى .

فقد كانت معظم المراكب التجارية تنطلق من الموانىء الأندلسية محملة بسلع الأندلس الصادرة، لتسير بمحاذاة الساحل الشمالي لبلاد المغرب الإسلامي، تنتقل من ميناء إلى ميناء، لتصل بعد ذلك إلى موانىء مصر، أو الشام، في شرق البحر المتوسط[1] . فضلًا عن عبور الطرق البرية الرابطة بين الأندلس والمشرق عبر معظم مدن شمال المغرب الإسلامي بدءاً من طنجة وانتهاءً ببرقة في الشرق[2] . كما انتقل التجار الأندلسيون عبر بلاد المغرب الإسلامي -خاصة المغرب الأقصى -إلى بلاد السودان الغربي -غانا ومالي -وعادوا عبر تلك البلاد إلى الأندلس[3] .

أما العامل الثاني: وهو القرب المكاني بين المنطقتين، فالواقع أنه لا يفصل بلاد الأندلس عن بلاد المغرب الإسلامي -إجمالاً -سوى مسافات بحرية قصيرة تقطعها السفن في ساعات قليلة من الإبحار[4] وقد عبر عن ذلك ابن الربيب القيرواني[5] في رسالته إلى ابن حزم[6] بقوله: "ليس بيننا وبينكم -أي أهل المغرب -غير روحة راكب أو رحلة قارب لو نفث في بلدكم مصدور، لأسمع من بلدنا من في القبور، فضلاً عمن في القصور والدور" هذا التقارب المكاني سهل عمليات الاتصال بين الأندلس وبلاد المغرب، ودعم بالتالي الحركة التجارية بين المنطقتين، وبذلك أصبحت المراكب التجارية - وغيرها - غادية ورائحة بين الموانىء الأندلسية، وما يقابلها على الشاطىء الشمالي لبلاد المغرب في سهولة ويسر، وبصفة مستمرة. يصدِّق ذلك تعليل ابن الربيب القيرواني كثرة تواجد الأندلسيين في بلاد المغرب الإسلامي في رسالته السابقة بقوله: "وذلك .. لقرب المزار، وكثرة السفار وترددهم الينا، وتكررهم علينا"[7] .

---

(1) انظر: البكري المسالك والممالك، ص 754-755.

(2) انظر: ابن خرداذبة: المسالك والممالك، ص 37-38، قدامة ابن جعفر: نبذ من كتاب الخراج، ص 225.

(3) انظر ابن حوقل: صورة الأرض، ص 89-.90.

(4) العذري: ترصيع الأخبار، ص 118، الطاهري: دراسات ومباحث، ص 59.

(5) وهو أبو علي الحسن بن محمد بن أحمد بن الربيب القروي (كما في الذخيرة) أو القيرواني (كما ورد في نفح الطيب). انظر: (ابن بسام: الذخيرة، ق1، م1، ص 133. والمقري: نفح الطيب، جـ4، ص 155).

(6) انظر نص تلك الرسالة في: ابن بسام: المصدر نفسه، ق1، م1، ص 133-136 و المقري: المصدر نفسه، جـ4، ص 155-156 وكذلك نص الرسالة الجوابية التي بعثها ابن حزم إلى المرسل في: ابن حزم: رسائل ابن حزم، جـ2، ص 171-188. وابن بسام: المصدر نفسه، ق 1، م1، ص 136-139).

(7) المقري: المصدر نفسه، جـ4 ،ص 157.

كما يؤكد ذلك كثرة المراسي التي قامت على الشواطىء المغربية في مقابل المراسي الأندلسية، والتي أسهب البكري[1] في ذكرها وتعدادها، مما يدل على قـــوة الحركة التجارية التي كانت مسبباً رئيساً في ظهور وتطور تلك المراسي. وقد أورد ابن حوقل -حين زار تلك البلاد في عصر الخلافة الأموية -أوصافاً لعدد من الموانىء التي على الساحل المغربي الشمالي، تدل بوضوح تام على قوة الحركة التجارية في تلك الموانىء، وعلى الارتباط الكبير بينها وبين ما يقابلها من موانىء الأندلس: فقال مثلاً عن مدينة طبرقة[2] " وهي عدوة لأهل الأندلس إليها ينتهون، ومنها إلى الأندلس يركبون"[3] ثم بيَّـن بعد ذلك أن شهرة هذه المدينة مع صغرها وكونها قرية، تعود إلى قوة حركة التجارة والتجار بها -خاصة المراكب الأندلسية وتجارها-حيث قال: "وطبرقه المذكورة من صغر مقدارها .. فإنما اشتهرت لكثرة ورود المراكب بالأندلسيين والتجار عليها، ونزولهم فيها[4] ".وقد اشار إلى ذلك البكري[5] أيضاً حيث قال عنها، "وهي عامر لورود التجار فيها".

وقال ابن حوقل[6] عن مدينة تنس -وهي إحدى الموانىء الهامة في شمال المغرب - "وهي أكبر المدن التي يتعدى إليها الأندلسيون بمراكبهم، ويقصدونها بمتاجرهم، وينهضون منها إلى ما سواها.وقال عن مدينة وهران " وهي فرضة الأندلس اليها ترد السلع ومنها يحملون الغلال[7] ".

ولم يكن ابن حوقل هو الوحيد الذي اشار إلى قوة الصلات التجارية بين الأندلس وموانىء المغرب الشمالية، بل ورد في كثير من المصادر الجغرافية المعاصرة للدولة الأموية أو القريبة منها، اشارات وأوصاف تؤكد نمو وقوة الإتصال التجاري بين تلك الموانىء[8] . ولعل من

(1) البكري: المسالك والممالك، ص 754 -760.

(2) طبرقة: وتقع بين درنة وباجة وتبعد عن بنزرت سبعون ميلًا ويوجد بها المرجان بكثرة وهو أهم أعمال أهلها. ولها نهر كبير تدخله المراكب الكبار (انظر: الحميري: الروض المعطار، ص 386-387.، القلقشندي: صبح الأعشى، جـ3، ص 391).

(3) ابن حوقل: صورة الأرض، ص 76.

(4) ابن حوقل: المصدر نفسه ،ص 76.

(5) المسالك والممالك، جـ2، ص 720.

(6) ابن حوقل: المصدر نفسه، ص 78.

(7) ابن حوقل: المصدر نفسه، ص 78-79.

(8) انظر: المقدسي: أحسن التقاسيم، ص 228، 229، العذري: ترصيع الأخبار، ص 19، الإدريسي: نزهة المشتاق، ص 527، 529.

أشهر تلك الأوصاف ما أورده الإدريسي عـــن قصر مصمودة[1]، حين قال عنه: "وكان من أكثر بلاد المغرب اتصالاً بالأندلس، حيث يسافر في هذه المراكب إلى الأندلس"[2].وقال[3] عن مدينة وهران "ومنها أكثر ميرة الأندلس وعن مدينة تنس قال صاحب كتاب الاستبصار: "ومنها يحمل الطعام إلى الأندلس[4] ".

وقد أدى هذا الاتصال التجاري المستمر بين تلك الموانىء المتقابلة إلى استقرار جاليات أندلسية كبيرة في مدن المغرب الإسلامي الشمالية، وشكل التجار معظم أفراد تلك الجاليات[5]، وأفضى هذا الاستقرار إلى قيام تلك الجاليات بإنشاء عدد من الموانىء على شواطىء المغرب الشمالية في مقابل بلاد الأندلس، مثل مدينة تنس، التي أنشأها الأندلسيون سنة 262هـ/ 875م[6]، ومدينة وهران التي أسسها الأندلسيون -أيضاً-في سنة 290هـ/902م[7] . وتطور ذلك الوجود الأندلسي حتى أصبح للجاليات الأندلسية كلمة نافذة في كثير من المدن الساحلية في مناطق المغرب مثل مدن بونة[8]. التي قال عنها الحميري[9] " وأكثر تجارها أندلسيون" ومرسى الدجاج[10] التي قال عنها البكري[11] " يسكنها الأندلسيون وقبائل من كتامه".واستحوذت تلك الجاليات على التجارة في تلك المدن، وأصبح لها عريفاً، تختاره من بين افرادها يمثلها لدى القبائل المغربية، وينظم أمور التجارة معهم[12] .

(1) قصر مصمودة: ويقع في مقابل جزيرة طريف الأندلسية وبينهما ثمانية عشر ميلًا في البحر.
(2) الإدريسي: صفة المغرب، ص 168.
(3) نزهة المشتاق، جـ1، ص 252.
(4) مجهول: الاستبصار، ص 133.
(5) ياقوت: معجم البلدان، جـ5 ،ص 385.
(6) وقد بنيت على بعد ميلين من البحر إلى الداخل، وكانت كثيرة الأسواق، وبينها وبين تاهرت خمس مراحل (125 ميل) (انظر: البكري: المسالك والممالك، جـ2، ص 726-728. مجهول، الاستبصار، ص 133).
(7) الزياني: دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران، (الجزائر، 1398هـ/1978م)، ص 31-33.. البكري: المسالك والممالك، جـ2، ص 738، مجهول: الاستبصار، ص 133.
(8) بونة: وهي مدينة متوسطة تقع على نحر البحر، وبينها وبين مرسى الخزر مرحلة خفيفة (20-25 ميل) انظر الإدريسي: نزهة المشتاق، جـ1، ص 291).
(9) الروض المعطار، ص 115.
(10) مرسى الدجاج: وهي مدينة كبيرة القطر، يحيط بها البحر من ثلاث جهات وهي بالقرب من أشير (انظر: الحميري، المصدر نفسه، ص 539).
(11) المصدر نفسه، جـ2، ص 730.
(12) عبد العزيز فيلالي: العلاقات السياسية للدولة الأموية.ص 101-102.

ووثَّق أولئك التجار علاقاتهم مع قبائل المغرب التي تمر طرق التجارة بأراضيهم سواءً كانت في اتجاه المشرق أو المغرب أو بلاد السودان الغربي، وكذا القبائل التي تقع الموانىء التي أسسها أولئك الأندلسيون التجار في نطاق نفوذها مثل قبيلة نفزة وبني مسقن[1]، الذين كانت مدينة وهران تقع في أراضيهم[2].

وذلك أمر ضروري لكي يأمن أولئك التجار على أنفسهم وأموالهم، وتسير قوافل وسفن تجاراتهم في أمن وسلام.

لقد أصبح لتلك الجاليات وما أقامته من موانىء على الساحل الشمالي للمغرب دور مهم في رفد الحركة التجارية مع الأندلس، إذ أصبحت تمثل حلقة وصل رئيسة تنتقل عبرها صادرات الأندلس إلى مختلف بلاد المغرب الإسلامي، ومنها إلى بلاد السودان الغربي، أو إلى المشرق، كما نقلت عن طريق أولئك التجار سلع المغرب المختلفة إلى الأندلس[3] .كما كان للتجار المغاربة من أهل البلاد الأصليين دورهم أيضاً في التواصل التجاري مع الأندلس.

وفي حديث ابن حوقل[4] عن كثرة الأموال التي كانت تؤخذ من التجار الأندلسيين، على البضائع التي يقدمون بها إلى المغرب خير دليل على قوة الحركة التجارية بين الأندلس الأموية وموانىء بلاد المغرب،. إذ كان أولئك التجار يدفعون العشور على ما قدموا به من سلع في موانىء طبرقة وتنس وغيرها من مدن "سواحل البحر"[5] في شمال المغرب.

وأما العامل الثالث: فهو التنوع السياسي وما نتج عنه من تحالفات سياسية واقتصادية، أو ما يمكن أن يُطلق عليه: مراعاة المصالح الاقتصادية العليا لكل الكيانات السياسية التي ظهرت في بلاد المغرب في هذه الفترة، والتي أوجدت نوعاً من التعايش السلمي -في الغالب - وعدم الاعتداء الاقتصادي بين تلك الكيانات المختلفة.

ففي الوقت الذي كانت الدولة الأموية تحكم بلاد الأندلس -عموماً -كانت مناطق المغرب الإسلامي تخضع لسيطرة كيانات سياسية مختلفة من حيث التوجيهات السياسية

(1) نفزة وبني مسقن أو مسكين أو مسفن وهما بطنان من قبيلة ازداجة البربرية التي تقطن منطقة وهران (انظر: البكري، المصدر نفسه، جـ2، ص 738). وانظر عن تلك القبائل وأنسابها: ابن حزم، جمهرة أنساب العــرب، ص 495-497. علي عبد السلام ؛ الجذور التاريخية للبربر في الشمال الافريقي، ط1(1405هـ/1984م)، ص 88.
(2) البكري: المسالك والممالك، ص 738.

(3) Imamuddin, The Economic History, P:346-347.

(4) ابن حوقل: صورة الأرض، ص 94.
(5) ابن حوقل: المصدر نفسه، ص 76، ص 78.

والاعتقادات المذهبية . فبلاد أفريقية (المغرب الأدنى) يخضع لحكم الأغالبة[1] (184 -296هـ /800 -908م) وهم من أهل السنة، تابعون للخلافة العباسية في المشرق، بينما يحكم بلاد المغرب الأوسط الرستميون[2] (160 -296هـ/766 -908م) وهم خوارج إباضية. أما بلاد المغرب الأقصى فقد كانت تحت حكم الأدارسة[3] (172-314 هـ/788-926م) وهم سنة مالكية، بينما

(1) دولة الأغالبة: تنسب دولة الأغالبة إلى ابراهيم بن الأغلب بن سالم التميمي وكان إبراهيم في بداية أمره والياً على الزاب من بلاد أفريقية في عصر الولاة، ونظراً لشدة ولائه للخلافة العباسية عينه الخليفة هارون الرشيد والياً على أفريقية، خلفاً لمحمد بن مقاتل العكي في عام 184هـ/797م، وعلى يديه تمَّ تأسيس دولة الأغالبة في بلاد أفريقية، والتي استمرت إلى عام 296هـ/909م حين استطاع الشيعة العبيديون القضاء على دولتهم، ودخلوا إلى عاصمتهم تاهرت، وطردوا آخر حكامهم زيادة الله الثالث، وقد شهدت هذه الدولة في أغلب عهودها رخاءً اقتصادياً كبيراً . وقامت ببناء أسطول ضخم جعل من الأغالبة سادة المنطقة الوسطى من البحر المتوسط. وكان من أشهر انجازاته فتح صقلية بدءاً من 212هـ/827م وفتح جزيرة مالطة من سنة 255هـ/868م. انظر:

[-ابن خلدون: العبر، ج4، ص 251 -264، ابن عذاري: البيان المغرب، ج1، ص 92 -146. الرقيق: تاريخ افريقية والمغرب، ص 176 -199. -السيد عبد العزيز سالم: تاريخ المغرب الكبير، ج2، ص 346 -402.، حسين مؤنس: معالم تاريخ المغرب، ص 82، 93، بوزورث: الاسرات الحاكمة في التاريخ الإسلامي، ترجمة: حسين اللبودي، ط2 (الكويت: مؤسسة الشراع العربي، 1995م)، ص 49 -50.

(2) الرستميون: 160 -296هـ/777 -909م . ينسب الرستميون إلى عبد الرحمن بن رستم مؤسس هذه الدولة في بلاد المغرب، والذي كان في بداية أمره عاملاً على القيروان لأبي الخطاب المعافري قائد الإباضية في المغرب، ونظراً لتكرر حملات الخلافة العباسية لطرد الخوارج من المغرب فقد اضطر ابن رستم ومن معه إلى مغادرة القيروان، ولجأوا إلى منطقة تاهرت الحصينة في المغرب الأوسط، وهناك بدأ يتجمع الخوارج الإباضية حول عبد الرحمن بن رستم، الذي أصبح القائد الأول لهم، واستطاع أن يؤسس دولة الرستميين في 160هـ/777م ويبني عاصمته الجديدة تاهرت، وظل أولاده من بعده يحكمون هذه البلاد إلى سنة 296هـ حين استطاع الداعي الشيعي العبيدي أبو عبد الله من الاستيلاء عليها، وإنهاء دولة الرستميين بها. ونظراً لكون الدولة الرستمية محاطة بالاعداء من الشرق والغرب فقد أحكمت صلاتها بالأمويين في الأندلس، وتحالفت معهم، وتلقت الدعم منهم. وقد شهدت تاهرت تقدماً اقتصادياً كبيراً في عهد الرستميين، وكانت موقعاً لالتقاء عدد من الطرق التجارية العابرة لبلاد المغرب إلى المشرق أوإلى الصحراء.

(انظر: البكري: المسالك والممالك، ص 735 -736. -ابن الصغير: أخبار الأئمة الرستميين، ص 60 -70 -ابن عذارى: البيان المغرب، ج1، ص 196 -198 . -سعد زغلول: تاريخ المغرب العربي، ج2، ص 287 -404. -محمد الحريري: الدولة الرستمية بالمغرب الإسلامي، ط3 (الكويت: دار القلم، 1408هـ/1987م)، ص 73 -108.

(3) الأدارسة: يرفع إدريس بن عبد الله مؤسس دولة الأدارسة في المغرب نسبه إلى محمد بن عبد الله بن الحسن ابن الحسن بن علي بن أبي طالب المعروف بالنفس الزكية. وكان ادريس بن عبد الله قد فر من وجه العباسين بعد هزيمة العلويين في فخ سنة 169هـ/786م متجهاً إلى المغرب الأقصى حيث انشاء هناك دولة الأدارسة بدءاً من عام 172 هـ/788م حين خضعت له بلاد المغرب الأقصى كاملة -تقريباً -وقد أسس مدينة فاس في سنة 193هـ/809م. وقد شهدت دولة الأدارسة بعد وفاة ادريس الثاني حروباً أهلية بين أفراد البيت الإدريسي، كما شهدت مناطق نفوذ الأدارسة في أواخر أيامهم تنافساً شديداً بين الأمويين في الأندلس والعبيدين في المغربين الأدنى والأوسط، ختم في سنة 310هـ/922م باستيلاء موسى بن أبي العافية -التابع للعبيديين -على فاس وطرد بقية الأدارسة إلى قلعة حجر النسر التي خضعت لهم دون بقية مناطق المغرب الأقصى، وظلوا بها إلى أواخر القرن الرابع الهجري. والادارسة سنة مالكية وليسوا شيعة كما يذكر بعض الباحثين المحدثين.

(انظر: البكري: المسالك والممالك، ص 799 -808. -ابن عذارى: البيان المغرب، ج1، ص 210 -216. -ابن أبي زرع: الأنيس المطرب، ص 20 -82. -الناصري: الاستقصا، ج1، 147 -184. -حسين مؤنس: تاريخ المغرب، ج1، ص 372 -400.)

كانت المناطق الجنوبية الشرقية لبلاد المغرب الأقصى تخضع لحكم بني مدرار[1] (140-297هـ /757-909م) وهم خوارج صفرية.

لقد كان لكل كيان من الكيانات السابق ذكرها توجهاته السياسية -التي لا شك كان لها أثرها على النواحي الاقتصادية لتلك الكيانات والبلاد التي تخضع لها - فالأغالبة يخضعون للخلافة العباسية، وإن كان حكمهم لبلاد أفريقية حكماً ذاتياً، إلا أنهم يعتبرون يداً للعباسبين في المغرب ومن ورائه الأندلس، يتم عن طريقهم تنفيذ سياسة العباسيين في تلك البلاد[2]، ولذا رأينا الأمير عبد الرحمن الداخل يبعث براس العلاء بن مغيث -الثائر بالأندلس -ومن معه بعد قضائه على ثورته مع التجار إلى أسواق مدينة القيروان -عاصمة الأغالبة[3] -وذلك لعلمه اليقين أن خبر تلك الرأس سيصل إلى العباسيين في المشرق.

ورغم هذا الاختلاف السياسي بين الأمويين والأغالبة فإن الصلات التجارية كانت قائمة بين الطرفين بشكل كبير، ولم يكن لتلك التوجهات والاختلافات السياسية كبير أثر على التجارة[4] . فالقيروان - عاصمة الأغالبة - استقبلت التجار الأندلسيين في كل الأوقات. وأصبح لهم فنادق خاصة بهم ينزلون بها في القيروان[5] وأصبحت موانىء المغرب الشمالية ومراسيه المقابلة للسواحل الأندلسية -والتي سبق الحديث عن أهمها أعلاه -تمثل مرافىء للمراكب التجارية الأندلسية القادمة من الأندلس بقصد الاتجار في تلك البلاد، أو لمواصلة رحلاتها إلى

(1) بنو مدرار: حكم بنو مدرار والذين ينسبون إل سمجو (سمفون) بن واسل المكناسي الملقب بمدرار، كما يعرفون أيضاً باسم بنى واسول -منطقة سجلماسة ما يقرب من مائة وستين سنه وتمشياً مع مذهبهم، في الخلافة والذي لا يشترط النسب والعصبة في الخليفة، فقد اختاروا عيسى بن يزيد الأسود المكناسي حاكماً لمنطقة سجلماسة، إلا أنه بعد هلاكه خالفوا أصل مذهبهم وجعلوا الحكم وراثياً في بني مدرار. وكانوا يعتنقون المذهب الخارجي الصفري واشتهر من زعمائهم اليسع بن أبي القاسم (172-208هـ) والذي يعد المؤسس الحقيقي للدولة، وظل أبناؤه وأحفاده يتعاقبون حكم البلاد، إلى أن ظهر الداعي العبيدي أبو عبد الله الشيعي الذي استطاع أن يستولى على سجلماسة في سنة 296هـ/909م وأن ينهي -تقريباً -حكم بني مدرار الصفرية لتلك البلاد.

(انظر: البكري: المسالك والممالك، ص 836-840،. -ابن خلدون: العبر، ج6، ص 171-175، - الإدريسي: نزهة المشتاق، ص 225 - 227، - السيد عبد العزيز سالم: المغرب الكبير، ج2، ص 583-589،. -حسين مؤنس: تاريخ المغرب، ج1، ص 337-344،. -سعد زغلول: تاريخ المغرب العربي، ج2، ص 409-417.)

(2) حسين مؤنس: تاريخ المغرب، جـ1، ص 289.

(3) مجهول: أخبار مجموعة، ص 102.

(4) حسين مؤنس: المرجع نفسه، جـ1، ص 304.

(5) محمد محمد زيتون: القيروان ودورها الحضاري، ص 64-65.

بلاد مصر والمشرق عامة[1] . كما كانت معبراً إلى بلاد الأندلس[2] . وأسهم الاتصال التجاري مع الأندلس - تصديراً واستيراداً - بدور في الازدهار التجاري الكبير الذي شهدته مدينة القيروان في عصر الأغالبة[3] .كما أسهمت بلاد أفريقية في إمداد الأسواق الأندلسية ببعض السلع التي تحتاج إليها والتي كان من أهمها: الرقيق الأسود والتمور[4] .

وبالنسبة للمغرب الأقصى الذي خضع لحكم الأدارسة - السنة العلوية -[5] فبرغم ما بين الدولة الأموية وبينهم من خلاف سياسي إلا أن الصلات التجارية بين البلدين كانت قائمة. حيث مثلت موانىء المغرب الأقصى الشمالية كطنجة[6] وسبته[7] وأصيلة[8] مناطق هامة جداً في عملية التبادل التجاري مع الأندلس، إذ لم يكن يفصل بين تلك الموانىء وموانىء الأندلس إلا ساعات قليلة من الإبحار في مجاري مائية مأمونة[9] . وقد وصف البكري ميناء طنجة بأنه "محط السفن"[10] وقال عنها الإدريسي[11] بأن بها "حط وإقلاع" أما أصيلة فقد كانت تقام بها سوق جامعة ثلاث مرات في السنة في شهر رمضان، وعشر ذي الحجة، وفي يوم عاشورا[12] . وقد كان التجار الأندلسيون " يقصدونها في الأوقات المذكورة بضروب السلع"[13] .

وكان قصر مصمودة موقعاً لبناء " المراكب والحراريق التي يسافر فيها إلى بلاد الأندلس[14] "ولعل هذه المراكب كانت تحمل منتجات تلك الناحية - خاصة الحبوب التي شهرت بها - إلى بلاد الأندلس .

---

(1) ابن حوقل: صورة الأرض، ص 74-76، ابن وردان: تاريخ مملكة الأغالبة، تحقيق،محمد زينهم، ط1 (القاهرة، مكتبة مدبولي 1408هـ/1988م)، ص 42-43..

(2) اليعقوبي: كتاب البلدان، ص 349.

(3) السيد عبد العزيز سالم: تاريخ المغرب الكبير، جـ 2، ص 413-414.

(4) اليعقوبي: كتاب البلدان، ص 344-345.

(5) العلوية: المقصود بهم المنتسبون إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وهم يختلفون عن الرافضة من العبيديين وأمثالهم . راجع ص 446، حاشية 3.

(6) أبو الفداء: تقويم البلدان، ص 132-133.

(7) ابن سعيد: كتاب الجغرافيا، ص 139.

(8) أصيلة: وكانت تعرف بالبصرة، تقع إلى الغرب من طنجة، وهي أول بلاد العدوة من الغرب. وهي آهلة كثيرة الخير والخصب انظر: مجهول: الاستبصار، ص 139-140. الحميري: الروض المعطار، ص 42-43.

(9) البكري: المسالك والممالك، ص 754-755.

(10) البكري: المصدر نفسه، ص 787.

(11) نزهة المشتاق، ص 529.

(12) البكري: المصدر نفسه، ص 791-792.

(13) البكري: المصدر نفسه ،ص 792.والحميري: المصدر نفسه، ص 42.

(14) الإدريسي: المصدر نفسه، ص 529.

كما كانت بحيرة آريغ الواقعة على ساحل المحيط الأطلسي موضعاً ترسى فيها المراكب الأندلسية التي تحمل غلات الناحية[1].

ونظراً لأهمية موانىء المغرب الأقصى بالنسبة للأندلس من الناحيتين السياسية والإقتصادية، فإن الدولة الأموية عمدت في عصر الخلافة إلى الإستيلاء على هذه الموانىء -كما سياتي بيانه لاحقاً إن شاء الله – حينما أحست بخطر العبيديين الزاحفين إلى بلاد المغرب الأقصى[2]. وبذلك أصبحت تلك الموانىء وما يحاذيها من مناطق المغرب الأقصى تمثل جزءاً من أراضي الدولة الأموية. ولا شك أن ذلك سيكون له أثر كبير في رفد تجارة الأندلس الداخلية والخارجية، نظراً لما تمتلكه تلك البلاد من مقدرات انتاجية عالية[3]، ولما تمتلكه من مواقع استراتيجية كموانىء تجارية هامة، ولدورها في حركة التجارة مع بقية بلاد المغرب الإسلامي الشرقية عنها، ثم إلى بلاد المشرق من بعدها، وكذلك مع بلاد السودان الغربي.

وبالنسبة للكيانات الخارجية في المغرب فيلاحظ أن علاقات الدولة الأموية في الأندلس قد توثقت مع دول الخوارج الصفرية والإباضية في بلاد المغرب. فالدولة الرستمية التي كانت تحكم بلاد المغرب الأوسط واتخذت من مدينة تاهرت عاصمة لها سعت إلى توثيق علاقاتها مع أمويي الأندلس. وأصبحت موانىء المغرب الأوسط على البحر المتوسط تشهد حركة تجارية نشطة مع موانىء الأندلس المقابلة لها، بل أصبحت تلك الموانىء المغربية تمثل محوراً رئيساً وهاماً في حركة التجارة الأندلسية، فإليها تصل المراكب السفرية التجارية الأندلسية، وتسوق بها سلع الأندلس الصادرة[4].

كما أن محاصيل تاهرت وما جاورها من بلاد المغرب الأوسط، كانت تأخذ طريقها إلى أسواق الأندلس في مناسبات مختلفة – وخاصة – في أوقات المحن والأزمات التي عانت منها الأندلس[5]. وأصبحت بلاد المغرب الأوسط محطاً للتجارات في عهد أفلح بن عبد الوهاب (208-258هـ/823-872م) الذي "كثرت الأموال في عهده – والمستغلات وأتته الرفاق والوفود من كل الأمصار والآفاق، بأنواع التجارات"[6] كما يقول ابن الصغير.

(1) ابن حوقل: صورة الأرض، ص 82.

(2) انظر، ص 453.

(3) الحموي: معجم البلدان، ج2، ص 182-183. مجهول: الاستبصار، ص 138-139.

(4) عبد العزيز فيلالي: العلاقات السياسية، ص 98.

(5) انظر أعلاه: الواردات.

(6) أخبار الأئمة الرستميين، ص 61.

ولا شك أن تجار الأندلس كانوا في مقدمة المعنيين في النص أعلاه، لما كان يربط الدولتين من علاقات وثيقة. إذ نظر الأمويون في الأندلس إلى أن الرستميين أصبحوا يمثلون منفذاً مهماً وآمناً لتجارة الأندلس إلى بلاد المغرب عامة وبلاد السودان من وراء ذلك[1]، وذلك في ظل وجود قوتين معادتين لبني أمية، قامتا في المغربين الأدنى والأقصى وهما قوتا الأغالبة والأدارسة. وقد أشار ابن الصغير[2] إلى ذلك حينما تحدث عن المجهودات التي بذلها مؤسس الدولة الرستمية عبد الرحمن بن رستم فقال: "واستعملت السبل إلى بلد السودان، وإلى جميع البلدان من مشرق ومغرب بالتجارة وضروب الأمتعة". وبذلك فُتحت أمام التجار الأندلسيين الطرق التجارية إلى بلاد المشرق وإلى بلاد السودان في يسر وسهولة[3].

وكان مما زاد هذه الصلات التجارية قوة حاجة الأندلسيين إلى تصريف منتجاتهم الزراعية والصناعية، والتي زادت ونمت بسبب ما أحرزه الأمويون من تقدم في تلك المجالات، ومثَّل الرستميون دور الوسيط في نقل تلك المنتجات إلى بلاد السودان ومصر وإلى مختلف مناطق المشرق الإسلامي[4].

ولعل من المؤشرات الهامة التي تدل على كثرة ورود الأندلسيين إلى تاهرت للتجارة – وغيرها – ما تمَّ من إطلاق مسمى "باب الأندلس[5]" على أحد أبواب مدينة تاهرت.

ومع كل ما ذكر عن قوة الروابط والعلاقات التجارية التي قامت بين الأمويين في الأندلس وبين الرستميين في المغرب الأوسط، فإنه من المستبعد قبول ما ذكره أحد الباحثين المحدثين من أن تلك الروابط التجارية القوية بين الدولتين " قد أنقذت -الأمويين-من الحصار الاقتصادي الذي فرضه عليهم الأغالبة والأدارسة[6]" إذ قد تبين لنا من خلال ما سبق من حديث عن الصلات التجارية بين الأغالبة والأدارسة من ناحية، وبين الدولة الأموية من ناحية أخرى، أن تلك الصلات كانت قائمة، بل ونشطة في أغلب الأحيان، وإن تعرضت لبعض الفتور أو الضعف فإنما ذلك يكون في فترات محددة، ولأسباب طارئة، وأن الخلاف السياسي بين تلك

(1) السيد عبد العزيز سالم: المغرب الكبير، جـ2، ص 569.
(2) أخبار الأئمة الرستميين، ص 36.
(3) محمد الحريري: الدولة الرستمية، ص 219.
(4) محمد الحريري: المرجع نفسه، ص 220.
(5) الحميري: الروض المعطار، ص 126
(6) محمد الحريري، الدولة الرستمية، ص 219.

القوى لم يكن له كبير تأثير على الصلات التجارية، إلى جانب ذلك فإن المصادر – التي تم الاطلاع عليها – لم تشر إلى حدوث أي نوع من أنواع الحصار الاقتصادي بين تلك الدول. صحيح أن الأمويين قد وثقوا صلاتهم وعلاقاتهم التجارية مع الخوارج الرستميين والمدراريين – على حد سواء – تقريباً – وقد يكون وراء قوة تلك العلاقات دوافع سياسية، هدف الجانبان منها إلى مواجهة ما قد يحدث نتيجة خلافهما السياسي مع الأغالبة والأدارسة. ومن ضمن ذلك ما قد يفرضه الأخيران من حصار اقتصادي على الأندلس أو على الرستميين، إلا أنه لم يحدث أي شيء من ذلك، كما يتضح من المصادر .

وكما توثقت الصلات التجارية بين الأمويين والرستميين، توثقت تلك الصلات أيضاً بينهم وبين بني مدرار الخوارج الصفرية حكام سجلماسة، ولعل الظروف والتوجهات السياسية المتشابهة بين الدولتين كانت من الروافد الرئيسة التي غذَّت تلك الصلات[1]. كما كان لموقع بني مدرار الجغرافي أهمية كبيرة بالنسبة للأندلس فالطريق إلى بلاد السودان الغربي – الغني بالذهب[2] – يمر عبر أراضي هذه الدولة، التي اضطعلت بدور مهم في نقل ذهب السودان إلى المناطق الشمالية في المغرب، وإلى الأندلس وغيرها من البلاد[3]. ولا غرو فقد كانت سجلماسة مدخلاً لبلاد السودان، إلى بلاد غانة[4] حيث ينطلق الطريق منها إلى أودغست وما والاها من بلاد السودان الغربي، وكان لذلك أثر كبير في تقدمها وتقدم التجارة بها، وثراء أهلها، حتى وصفها ابن حوقل[5] بقوله: "وسجلماسة مدينة حسنة الموضع.. وأهلها قوم سراة مياسير" حيث كان التجار يحملون ذهب بلاد السودان -غانة ومالي – إليها حتى كثر بها، وقد وصف البكري[6] كثرة الذهب بها بقوله: "ومن الغرائب عندهم أن الذهب جزاف عدد بلا وزن".

(1) محمود إسماعيل: الخوارج في بلاد المغرب ط1 (الدار البيضاء، 1976م)، ص 241-243.

(2) انظر عن وجود الذهب في غانة الغرناطي: تحفة الألباب ونخبة الاعجاب، تحقق: إسماعيل العربي، ط1 (المغرب، دار الآفاق الجديدة، 1413هـ/1993م)، ص 38-39. وهو يقول: كغيره من الجغرافيين القدامى – أن الذهب – التبر – ينبت في رمالهم نباتاً (انظر: نفسه، ص 39)، وعن هذه الفكرة انظر: اسماعيل العربي، تحقيق كتاب تحفة الألباب، ص 39، حاشية 57).

(3) لومبار: الإسلام في مجده الأول، ص 164.

(4) البكري: المسالك والممالك، ص 837، الحسن السائح: الحضارة المغربية عبر التاريخ، جـ1، ط1 (الدار البيضاء، دار الثقافة، 1975م)، ص 113.

(5) صورة الأرض، ص 90.

(6) المسالك والممالك، ص 840.

وقد أصبح للأندلسيين – تجاراً وغير تجار – وجود كبير في سجلماسة، منذ تأسيسها في سنة 140هـ[1]. بل لقد شارك الأندلسيون في التعمير والتمدين لهذه المدينة، التي اتخذت طابعاً أندلسياً في عمارتها[2]. ولا شك أن هذا وجود للأندلسيين بالمدينة سيشكل التجار أغلبيته، نظراً لأهمية موقعها، وقوة الحركة التجارية بها، وحسن العلاقات مع الأندلس.

وإلى أسواق سجلماسة كانت تصل صادارت الأندلس من المصنوعات المعدنية والمنسوجات والورق والزيت وغيرها[3]. وقد أشار إلى ذلك العذري[4] حينما تحدث عن ميناء شاطبة فقال: "ومنها يتجهز التجار بالأمتعة إلى غانة وبلاد السودان، وإلى جميع بلاد المغرب". وكان حكام سجلماسة يأخذون العشور من التجار – القادمين بالتجارة إلى بلادهم، أو الخارجين عنها[5].

وبعد استعراض العلاقات التجارية التي قامت بين الدولة الأموية في الأندلس وبين الكيانات المعاصرة لها في بلاد المغرب الإسلامي خلال القرنين الثاني والثالث الهجريين، يتبين لنا أن تلك الكيانات قد ارتبطت فيما بينها بعلاقات تجارية نشطة في معظم الأحيان -مع ملاحظة حدوث شيء من التفاوت في تلك العلاقات من كيان إلى آخر قوة وضعاً-وأن الخلافات السياسية أو المذهبية لم تمثل حائلاً أو عائقاً كبيراً في وجه قيام تلك العلاقات وتقدمها، بل عرف المغرب الإسلامي والأندلس في هذه الفترة نوعاً من الإستقرار السياسي والتعايش السلمي بين معظم تلك الكيانات.

وقد فسر أحد الباحثين[6] ذلك التعايش السلمي بأنه يعود إلى قناعة كل كيان من تلك الكيانات بالسيطرة على ما تحت يده من المسالك والمراكز التجارية الموجودة داخل بلاده، والاكتفاء بمواردها دون محاولة توسيع حدودها ونطاق سيطرتها إلى المناطق المجاورة لها.

يضاف إلى ذلك تنوع المسالك التجارية وتعدد اتجاهاتها، وحاجة كل كيان من تلك الكيانات إلى أراضي الكيان الآخر من خلال تلك المسالك والطرق وهذا مما ربط مصالح تلك

(1) انظر: البكري: المسالك والممالك، ص 840.
(2) حسين مؤنس: تاريخ المغرب، جـ1، ص 339.
(3) حسين مؤنس المرجع نفسه، جـ1، ص 361.
(4) ترصيح الأخبار، ص 19.
(5) ابن حوقل: المصدر نفسه، ص 97.
(6) الجنحاني: المغرب الإسلامي، ص 22.

الدول الإقتصادية ببعضها، ومما أفضى إلى حرص كل دولة على تأمين السبل والطرق التجارية التي تمر بها بكل ما تستطيعه، وعدم التعرض للتجار أو التجارات القادمة من أراضي الدولة الأخرى وإن كان الخلاف بينهما قائم.

أو بمعنى آخر يمكن القول أن تلك الدول قد نظرت إلى تحقيق مصالحها الاقتصادية العليا، المتمثلة في تأمين حرية التجارة، وضبط أمن الطرق التجارية العابرة لبلادها، نظرة أعلى من نظرتها إلى ما بينها من اختلافات سياسية أو مذهبية، في معظم الأوقات خلال ذينك القرنين. وذلك لعلمها بالمصلحة الاقتصادية الكبيرة التي تعود عليها من جراء ذلك، سواءً تمثلت تلك المصالح في تدفق التجار والتجارات إليها عبر تلك الطرق قاصدين أو عابرين، أو في أمن وسلامة تجارها وتجاراتها العابرة للطرق الواقعة في حدود الكيان الآخر. وبذلك استمر التواصل التجاري بين تلك الكيانات، رغم ما بينهما من اختلافات سياسية ومذهبية، ورغم ما جرته تلك الخلافات من حروب ومعارك بين بعضها البعض، خاصة بين الأمويين والأدارسة.

لقد استمر ذلك التعايش السلمي بين الدولة الأموية في الأندلس وبين الدول المسيطرة على مناطق المغرب الإسلامي إلى نهاية القرن الثالث الهجري /التاسع الميلادي.

وفي نهاية القرن الثالث الهجري ظهرت في بلاد المغرب – الأدنى والأوسط -قوة جديدة قلبت موازين التحالفات السياسية والاقتصادية القائمة في تلك البلاد، وسيطرت على بلاد المغرب الأدنى – افريقية – منهية حكم الأغالبه به في عام 296هـ/908م ثم امتدت سيطرتها إلى المغرب الأوسط لتسقط الرستميين وتستولي على تاهرت في عام 296هـ/908م، ولم تقنع بذلك بل حاولت بسط سلطانها على مناطق المغرب الأقصى الخاضع للأدارسة في الشمال والمدراريين في الجنوب الشرقي[1].

ولم يكن كل هذا الامتداد الجغرافي مقنعاً لتلك القوة الناشئة، بل رنت ببصرها إلى الأندلس محاولة مد نفوذها وبسط سيطرتها على تلك البلاد[2]. تلك هي دولة الشيعة العبيديين[3] التي سيطرت على الممرات الرابطة بين سواحل وموانىء البحر المتوسط في المغربين

---

(1) انظر عن امتداد حكم العبيديين إلى تلك المناطق: ابن عذارى البيان المغرب، جـ1ـ ص158، ابن خلدون، العبر، جـ4، ص 40-51، السيد سالم: المغرب الكبير، جـ2، ص 632، 634.

(2) لقبال موسى: حركة الصراع بين الأمويين والفاطميين، مجلة المؤرخ العربي عدد 21 سنة 1982م، ص42-43.

(3) الدولة العبيدية: ينسب العبيديون إلى مؤسس دولتهم عبد الله المهدي، والذي يرفع نسبه إلى بيت النبي ﷺ، وكان الداعي أبو عبد الله الشيعي القائم بدعوة العبيديين في بلاد المغرب قد استطاع بعد جهود كبيرة اسقاط

الأدنى والأوسط، وما يجاورها من المناطق الداخلية إلى حدود بلاد السودان الغربي، كما اندفعوا بقوة للسيطرة على الطريق الغربي الرابط بين بلاد السودان ومناطق المغرب الأقصى وهو طريق: سجلماسة – اودغست-غانة، وقاموا في سبيل ذلك بحملات عسكرية متتالية كان آخرها حملة القائد جوهر الصقلي عام 347هـ/958م ليضيفوه إلى الطريق الواصل إلى بلاد السودان الغربي عبر تمبكتو الذي سبق وأن سيطروا عليه[1]. وبذلك يضمنوا السيطرة التامة على تجارة الذهب مع تلك البلاد. وقد بذل الأمويون حكام الأندلس جهوداً كبيرة جداً للحد من أطماع العبيديين، ومنع سيطرتهم على ذلك الطريق الغربي. وفرضوا سيطرتهم على طريق سجلماسة أودغست، وأصبح ذهب السودان يصل إلى الأندلس عبر هذا الطريق الواصل إلى موانئ الشمال سبتة وطنجة التي أصبحت تحت حكم بني أمية[2].

لقد تركز الصراع الأموي العبيدي في بلاد المغرب – في جانبه الإقتصادي – في السيطرة على ثلاثة أمور هامة: أولها: السيطرة على طرق التجارة إلى بلاد السودان – خاصة الطريق الغربي. بحيث تستطيع الدولة التي تفرض سيطرتها عليه من تأمين الأموال اللازمة لشن الحملات العسكرية على الدولة الأخرى وأتباعها، وبذلك تكررت حملات الجانبين على ذلك الممر، وتبادلت القوتان السيطرة عليه مدداً مختلفة، فإذا كان العبيديون قد سيطروا عليه خلال الفترة من 339 - 361هـ/950 - 971م تقريباً، وكسبوا بذلك مبالغ مالية كبيرة نتيجة لسيطرتهم على تجارة الذهب[3]. فقد سيطر عليه الأمويون في فترات مختلفة من قبل ومن

دول الأغالبة والرستميين وبني مدرار والأدارسة في بلاد المغرب، ليوحد بلاد المغربين الأدنى والأوسط وبعض مناطق المغرب الأقصى تحت حكم العبيدين. ثم أظهر عبيدالله المهدي كإمام وحاكم للعبيديين في المغرب في عام 296هـ/908م واتخذ من مدينة المهدية عاصمة له. وظل أبناؤه من بعده يحكمون بلاد المغرب إلى سنة 358هـ/968م، حيث استولوا على مصر وانتقلت الدولة العبيدية إليها على يد المعز لدين الله العبيدي، ونصبت في بلاد المغرب قوى صغيرة حاكمة باسمهم هناك. والعبيديون شيعة باطنية اسماعيلية المذهب. ظلت تحكم مصر إلى عام 567هـ/1171م.

انظر: ابن الأثير: الكامل، جـ6، ص 124-135، 151 وغيرها. ابن الأبار الحلة السيراء، جـ1، ص175-177. الذهبي: سير أعلام النبلاء: جـ15، ص 141-214.

- السيوطي: حسن الحاضرة، في أخبار مصر والقاهرة، ط1(بيروت: دار الكتب العلمية، 1418هـ / 1997م)، جـ2ـ ص 20 - 30.

- ابن خلدون: المصدر نفسه، جـ4، ص 40 - 79.

(1) حسين مؤنس: تاريخ المغرب، جـ1، ص 343، الجنحاني: دراسات مغربية، ص 68.

(2) الحسن السائح: الحضارة المغربية، ص 132، لومبار: الإسلام في مجده الأول، ص 177 -178. الجنحاني: المرجع نفسه، ص 68.

(3) الناصري: الاستقصاء، جـ1، ص 182 -183 الجنحاني: المرجع نفسه، ص 68 وقد أشار إلى أن سيطرة العبيديين على هذا الطريق هي التي مكنتهم من الاستيلاء على مصر، حيث وفرت لهم ما يحتاجونه من الذهب (نفسه ص 68).

بعد، وفي نهاية المطاف استطاع الأمويون أن يقيموا في تلك المنطقة – سجلماسة – قوة محلية تدين بالولاء لهم، في حين صرف العبيديون أنظارهم عن ذلك الطريق واتجهوا إلى مصر[1].

ثانياً: السيطرة على الموانىء والمراسي في بلاد المغرب الأقصى، فقد أدرك الخليفة الناصر ما يمثله البعد الاقتصادي من أهمية كبرى في سياسة العبيديين، ولذلك فلقد خشي أن يتمكن العبيديون من فرض حصار اقتصادي مؤلم على الأندلس، إذا ما استطاعوا بسط سلطانهم على موانىء المغرب الأقصى والتي تمثل – كما سبق القول -بعداً حيوياً هاماً للأندلس في مختلف الحالات -إضافة إلى الخطورة العسكرية التي يمثلها استيلاء العبيدين على تلك الموانىء، وسهولة بعث الحملات منها للاستيلاء على الأندلس لذلك بادر الخليفة الناصر بالاستيلاء على مدينة طنجة سنة 314هـ/926م، وعلى مدينة مليلة في نفس السنة، ثم على سبتة سنة 319هـ/931م[2] ولم يكتف بإقامة حكومات وحكام محليين تابعين وموالين له في تلك الموانىء، بل رأى ضرورة التواجد الأموي المباشر في تلك البلاد. وقد استطاع الخليفة عبد الرحمن الناصر أن يخضع معظم مناطق الساحل المغربي في المغربين الأوسط والأقصى له، فأصبح يخطب باسمه على منابره من تاهرت إلى طنجة[3].

ولا شك أنه كان لسيطرة الدولة الأموية المباشرة على موانىء المغرب الأقصى الشمالية وعلى الطريق الغربي المفضي إلى بلاد السودان، ثم زرع حكومات محلية من قبائل زناتة، وبقايا الأدارسة وغيرهم – في المناطق الداخلية لبلاد المغرب تدين بالولاء للدولة الأموية[4]. أثر كبير على استمرار العلاقات التجارية الوثيقة مع المغرب ومن ورائه بلاد السودان الغربي، وبذلك ظلت منتجات بلاد المغرب تصل إلى الأندلس بيسر وسهولة، وسيطر الأمويون على تجارة العاج والذهب المجلوبين من بلاد غانة[5] كما تدفقت صادرات الأندلس إلى تلك البلاد بنفس الطريقة[6]، وفضلًا عن هذا فقد استطاعت الدولة الأموية أن تحظى بنصيب كبير من

---

(1) ابن أبي زرع: الأنيس المطرب، ص 86.

-Watt: Historia de la Espana, P: 53-55.

(2) ابن حيان: المقتبس (ش) ص 288-313، والقلقشندي، صبح الأعشى، جـ5، ص160-185. ابن أبي زرع: الأنيس المطرب، ص 86-89.

(3) ابن أبي زرع: المصدر نفسه، ص 88 السلاوي: الاستقصاء، جـ1، ص 196. عبد المجيد نعنعي: تاريخ الدولة الأموية، ص 365، 368.

(4) ابن حيان: المصدر نفسه (ح) ص 172-183. ابن خلدون: العبر، جـ2، ص 180-182.

(5) السيد عبد العزيز سالم: تحف العاج الأندلسية، ص 11-12.

(6) Fernadez: Espana Muslumana Califato, P: 36

منتجات بلاد السودان الغربي الرئيسة، وأهمها الرقيق الأسود والذهب والعاج[1]. وكان لتدفق العاج والذهب من السودان إلى الأندلس عبر هذه الطرق أثر في ضرب الدولة الأموية للدينار الذهبي في قرطبة والزهراء وغيرها من مدن الأندلس[2] . كما كان لذلك أثر في تطور صناعات العاج التي بلغت أوج تقدمها في عصر الخلافة الأموية[3].

ثالثاً: كان من الأهداف غير المعلنة للصراع الأموي العبيدي السيطرة على الحوض الغربي للبحر المتوسط، وبالتالي السيطرة على التجارة والطرق التجارية العابرة له، ونتج عن ذلك معارك كبيرة بين أساطيل الدولتين – كان من أهمها: اعتراض الاسطول الأندلسي، لبعض سفن الاسطول العبيدي التي خرجت من صقلية متجهة إلى الوالي العبيدي في المغرب الأوسط في سنة 334هـ/945م فاستولى الأندلسيون على المركب العبيدي. وترتب على ذلك العمل أن قام العبيديون بحمله بحرة كبيرة استهدفوا بها ميناء المرية، ودخل المهاجمون مرسى المرية، وأحرقوا السفن المتواجدة فيه، واستولوا على كثير من الأمتعة والتجارات التي عثروا عليها في الميناء الأندلسي، ولم يكتفوا بذلك بل هاجموا المدينة نفسها فقتلوا ونهبوا، قبل أن يعودوا إلى قاعدتهم في المهدية[4].

وكان رد الخليفة الناصر على ذلك العمل أن جهز ستين سفينة وأمرها بمهاجمة بعض موانىء المغرب التابعة للعبيدين، حيث "وطىء غالب قائد أسطول الناصر، أرض سواحل أفريقية من عمل الشيعي" كما يذكر ابن عذارى[5].

ولا شك أن هذه الحملات المتبادلة التي استهدفت الموانىء سيكون لها أثرها الكبير على التجار والتجارات في تلك الموانىء وغيرها، كما أن أثر هذه الحروب سيكون كبيراً – أيضاً – على الطرق البحرية والتجارة العابرة لها[6].

---

(1) Delara: Historia de Espana, P: 250

لومبار: الإسلام في مجده الأول، ص 177، الجنحاني: دراسات مغربية، ص 88-91.

(2) لومبار: المرجع نفسه، ص 177.

(3) السيد عبد العزيز سالم: تحف العاج الأندلسية، ص 11-12.

(4) ابن الأثير: الكامل، جـ6، ص 349، أبو الفداء، تاريخ أبي الفداء، تعليق: محمد ديوب، ط1 (بيروت: دار الكتب العلمية، 1417هـ/1997م)، ص 438.

(5) البيان المغرب، جـ2، ص 221.

(6) لويس: القوى البحرية، ص 235-237.

ورغم قوة التنافس والصراع الذي قام بين الأمويين في الأندلس والعبيديين طوال وجودهم في بلاد المغرب، والذي كان العامل الاقتصادي بوجه عام – والتجاري بوجه خاص - يمثل أحد أسبابه، إلى جانب أسباب مهمة جداً تغذي ذلك الصراع يأتي في مقدمتها الاختلاف العقدي بين الدولتين وما نتج عنه من تحركات سياسية وعسكرية[1]. فإنه لا يمكن القول بأن العلاقات والصلات التجارية بين الأندلس وبلاد المغرب قد انقطعت تماماً خلال فترة ذلك الصراع بل ظلت الصلات التجارية بين الأندلس وبلاد المغرب مستمرة وقائمة طوال هذه الفترة، وإن شابها بعض الفتور، يدل على ذلك أمور منها:

ما ذكره ابن عذارى[2] في حوادث سنة 300هـ / 912م حيث ذكر أنه في هذا العام "قتل من التجار - أبناء الأندلسيين بالقيروان - أبو جعفر بن خيرون صاحب المسجد الشريف والفنادق المجاورة للسجن" وكان سبب مقتل هذا التاجر الأندلسي – كما علله ابن عذارى - سعاية من قبل أحد قضاة العبيدين في القيران[3]. حيث استشهد عليه بعدد من الشهود لإثبات أن لديه وديعة مالية قد كتمها[4]. فهذه الحادثة تبين عدة أمور منها:

- مدى ما تعرض له تجار الأندلس من صعوبات وعقبات أثناء تواجدهم في بلاد المغرب الخاضعة للعبيدين، ومدى التنافس التجاري الشديد بين الدولتين. ومنها: استمرار التواصل التجاري بين الأندلس وبلاد المغرب رغم العداء بين الدولتين الحاكمتين. فوجود هذا التاجر الذي يعد من كبار التجار الأندلسيين في القيروان، يدل على تواجد التجار والتجارات الأندلسية في مدينة القيروان الخاضعة للعبيديين.

ومن الأمور الدالة على قيام واستمرار العلاقات التجارية بين الأندلس الأموية ومناطق المغرب العبيدي استخدام التجارة كوسيلة لستر الجواسيس المتنقلين بين مناطق حكم الدولتين، فقد استخدم كلّ من الأمويين والعبيديين سلاح التجسس ضد بعضهما، فأرسلوا العيون والرقباء إلى جهات كثيرة من بلادهم لاستطلاع الأوضاع، وبث الدعوة ومحاربة أفكار

(1) راجع عن ذلك: محمد جمال الدين سرور: سياسة الفاطميين الخارجية، القاهرة (دار الفكر العربي، 1396هـ/ 1976م)، ص 219-224.

(2) البيان المغرب، جـ1، ص 169.

(3) هو القاضي محمد بن عمر المرزوي، ولي قضاء القيروان سنة 296هـ/908م (انظر: حسن علي حسن، الحياة الدينية في المغرب في القرن الثالث الهجري (القاهرة، 1985م)، ص 163.

(4) ابن عذارى: المصدر نفسه، جـ2، ص 189.

ومعتقدات الطرف الآخر لدى العامة. وكان جلّ هؤلاء العيون يتخذون التجارة ستاراً يخفون خلفه أهدافهم الحقيقية[1].

إن استخدام التجارة لاخفاء أولئك العيون دليل على استمرار العلاقات التجارية بين المنطقتين، بل هي دليل على كثرة تنقل التجار بين الدولتين، بحيث يستطيع أولئك العيون التخفي بين ركب التجار، وإخفاء أهدافهم الحقيقية، كما تدل على أن التجار كانوا ينتقلون بين الدولتين في حرية شبه تامة، وإن تعرض البعض منهم لصعوبات من أمثال ما ذكر أعلاه - حتى استطاع أولئك العيون الوصول إلى الأندلس – خاصة - بدون أن يكشف أمرهم إلا في حوادث محدودة.

ومما يدل على قيام التواصل التجاري بين الأندلس والمغرب خلال هذه الفترة أن السفن التجارية كانت تصل من المغرب إلى موانىء الأندلس الجنوبية والشرقية بشكل مستمر، وفي حركة كثيفة حتى استطاعت بعض السفن التي كانت تمد الثائر على بني أمية: عمر بن حفصون، بالميرة من أرض العدوة المغربية، أن تندس بين تلك السفن التجارية، لتقدم إلى ابن حفصون ما يحتاج إليه من مساعدات – رغم تقلب ولائه -فمرة يعلن التبعية للعباسيين، وأخرى للأدارسة، وثالثة للعبيديين[2] وقد أشار ابن حيان إلى ذلك في حوادث سنة 301هـ/ 913م حينما قام الخليفة عبد الرحمن الناصر بجولة في جنوب الأندلس فوصل إلى الجزيرة الخضراء "فأقام بها أياماً للنظر في مصالحها وشد بحرها، وكان في ساحلها للمارق ابن حفصون وأصحابه عدة من المراكب البحرية التي يسفرونها إلى أرض العدوة في المير والتجارات[3]" فانتقال تلك المراكب التجارية بين الأندلس وبلاد المغرب – رغم قيام العداء بين القوى الحاكمة لهما – دليل على التواصل التجاري الذي لم ينقطع.

وكان من نتائج هذه الجولة للخليفة، واكتشافه أمر السفن التجارية التي تمد الثوار بالميرة من بلاد المغرب. أن قام الخلفة بتشديد الرقابة على البحر، ومعرفة نوع وحمولة السفن التجارية والجهات القادمة منها " فاستدعى جملة من المراكب البحرية من مالقة واشبيلية.. فأقامها بباب الجزيرة وشحنها بصنوف الأسلحة والعدد، وأعد فيها النفط وآلات حرب البحر، وأدخل فيها ركابها من عرفاء البحريين والنواتية.. وأمرهم بالتجول في السواحل كلها من حد

(1) لقبال: حركة الصراع بين الأمويين والفاطميين، ص 39، وراجع عن أولئك العيون والدور الذي قاموا به، الفصل السادس، أثر التجارة.

(2) ابن حيان: المقتبس (ط) ص93. السيد عبد العزيز سالم: المغرب الكبير، جـ2، ص 569.

(3) ابن حيان: المصدر نفسه (ش) ص 87.

الجزيرة الخضراء إلى حد تدمير وقطع مرافق البحر كلها عن ابن حفصون وأصحابه، "ولا تجري في البحر جارية إلا لأهل الطاعة فقط، فملك البحر منذ هذا الوقت وأحكم شأنه، وأمن ضرر السفن المختلفة فيه"[1].

والنص صريح في أن السفن التجارية كانت دائمة الاختلاف إلى موانىء الأندلس من بلاد المغرب طوال هذه الفترة.

ولقد حرص الحكام الأمويون على تشجيع التواصل التجاري مع بلاد المغرب، وبذلوا جهودهم لتأمين التجار المغاربة الواصلين إلى بلادهم وتشجيعهم على دخول الأندلس، وضمان حقوقهم، يكشف عن ذلك بعض الإجراءات التي اتخذها بعض الحكام، فعلى سبيل المثال، أمر الخليفة عبد الرحمن الناصر قادته وأتباعه في بلاد المغرب – حينما بسط حكمه على بعض مناطقه -أمرهم بالحرص على سلامة التجار وتأمينهم -وعدم التعرض لهم ولا لأموالهم[2]. ومن الإجراءات المشجعة لقدوم التجار المغاربة إلى الأندلس التدخل الشخصي للحاجب المنصور بن أبي عامر في إنهاء الخصومة التي وقعت بين أحد التجار المغاربة وبين أحد فتيان المنصور، وهو الفتى الأكبر المعروف بالميورقي والذي كان حينها أكبر خدم الحاجب المنصور، حيث أنصف التاجر منه، وأعاد له حقه[3]. ولم يكتف الحاجب المنصور بذلك بل "سخط – على فتاه – وقبض نعمته منه ونفاه"[4].

لقد رأى الحاجب المنصور أنه سيكون في مطل هذا الفتى الذي يحتمي بالسلطة الحاكمة لحق التاجر المغربي – إذا ما تم له ذلك – أثر سيء على التجارة وعلى وصول التجار من المغرب وغيرها إلى الأندلس، ولذلك بادر باتخاذ تلك الإجراءات القوية ضد الفتى الأكبر ردعاً له، وتأميناً للتجار على حقوقهم، وتشجيعاً لهم في القدوم إلى الأندلس.

---

(1) ابن حيان: المقتبس (ش) ص 87-88.

(2) ابن حيان: المصدر نفسه (ش) ص 413-416.

(3) ابن عذارى: البيان المغرب، جـ2، ص 289.

(4) ابن عذارى: المصدر نفسه، جـ2، ص 290.

ب - مع السودان الغربي[1]:

كان من نتائج توثق الصلات التجارية بين الأندلس وبلاد المغرب وخاصة المغرب الأقصى – سوءاً بسبب وجود كيانات سياسية في بلاد المغرب موالية للأمويين، أو في فترة امتداد النفوذ والسيطرة الأموية إلى بعض تلك البلاد -كان من نتائج ذلك أن ارتبطت الأندلس ببلاد السودان الغربي، بروابط تجارية متقدمة. حيث نشطت التجارة بن البلدين عبر بلاد المغرب الأقصى، وأصبح طريق فاس – سجلماسة – أودغست، منفذاً رئيساً للتجارة الأندلسية إلى بلاد السودان منذ القرن الثالث الهجري التاسع الميلادي[2]. وتدفقت سلع تلك البلاد إلى الأندلس.. وكان من أهمها الذهب – التبر – والرقيق الأسود[3]. وقد أفادت الأندلس من هذه السلع داخلياً ثم قامت بتصدير الفائض منها إلى ما وراءها من بلدان – وخاصة إلى أوروبا -[4].

وقد أشار ابن حوقل[5] – إلى قوة الحركة التجارية العابرة إلى بلاد السودان عبر سجلماسة، وذكر أن صاحب تلك البلاد كان يفرض الضرائب على التجارة والتجار الواردين إلى بلده من المغرب والأندلس، والعابرين إلى بلد السودان الغربي، وكانت تلك الضرائب تؤخذ على "كل جمل وحمل"[6]. ثم قال مبيناً قوة التجارة العابرة من سجلماسة إلى بلاد السودان – والتي كانت التجارة الأندلسية من ضمنها – "مع تجارة غير منقطعة منها إلى بلد

(1) تقسيم السودان: يقسم السودان إلى ثلاثة أقسام رئيسة هي:
-السودان الشرقي ويشمل الحوض الأعلى والأوسط لنهر النيل.
-السودان الأوسط ويشمل حوض تشاد.
-والسودان الغربي ويشمل حوض نهر السنغال ونهر غمبيا والمجرى الأعلى لنهر فولتا والحوض الأوسط لنهر النيجر ويضم الأقاليم التي تقع جنوب الصحراء الكبرى، والتي تمتد من المحيط الأطلسي غرباً حتى سودان وادي النيل شرقاً، ومن حافة المناطق الصحراوية في الشمال إلى نطاقات الغابات الاستوائية في الجنوب. (انظر: جمال زكريا: الأصول التاريخية للعلاقات العربية الأفريقية، ص 153) والأمين عوض الله. العلاقات بين المغرب الأقصى والسودان الغربي، ص41. محمد محمود الصياد: مدخل للجغرافية الإقليمية (بيروت، دار النهضة العربية 1972م)، ص 76-77.

(2) إبراهيم حركات: دور الصحراء الأفريقية في التبادل التجاري (مجلة البحوث التاريخية) عدد1، السنة الثالثة، يناير، 1981م، ص32.
-لويس: القوى البحرية، ص 260.

(3) Delara: Historia de Espana, P: 240 -241.

(4) لومبار: الأسس النقدية للسيادة الاقتصادية – ضمن كتاب دراسات في التاريخ الاقتصادي -توفيق اسكندر، ص 63-64.

(5) ابن حوقل: صورة الأرض، ص 96-97.

(6) ابن حوقل: المصدر نفسه، ص97.

السودان، وسائر البلدان، وأرباح متوافرة، ورفاق متقاطرة[1]". كما أشار إلى أن تلك البلاد – بلاد السودان – كانت في حاجة إلى الملح الذي كان يصدر إليها من بلاد الإسلام "وهو عندهم نادر حتى يبلغ الحمل منه إلى 200، و300 دينار"[2]. وبما أن الأندلس كانت تصدر الملح – كما ذكر الجغرافيون[3]– فلا يبعد أن يكون ملح الأندلس قد نقل إلى بلاد السودان الغربي حيث كان يتم تبادله مع الذهب الذي يكثر في تلك البلاد، بل لقد أكد الزهري[4] ذلك حين ذكر أن الملح كان يصدر من جزيرة يابسة إلى بلاد أفريقية. وقد أشار أبو حامد الغرناطي[5] إلى أن التجار المسلمين – من الأندلس وغيرها – كانوا يحملون إلى أهل غانة" حجارة الملح على الجمال من الملح المعدني، فيخرجون من بلدة يقال لها سجلماسة آخر بلاد المغرب الأعلى فيمشون في رمال كالبحار، ويكون معهم الأدلاء، يهتدون بالنجوم وبالجبال في القفار ويحملون معهم الزاد لستة أشهر، فإذا وصلوا إلى غانة باعوا الملح وزنا بوزن الذهب، وربما باعوه وزناً بوزنين، أو أكثر على قدر كثرة التجار وقلتهم". وكان الرقيق الأسود يجلب أيضاً إلى الأندلس من بلدان السودان الغربي حسبما ذكر البكري[6] حيث قال: "ومنها سودانيات طباخات محسنات تباع الواحدة منهم بمائة مثقال وأكثر".

وعلى هذا فقد كان للأندلس اتصال تجاري نشط مع السودان الغربي تمثل في استيراد الأندلس لثلاث سلع رئيسة من تلك البلاد هي: الذهب – خاماً أو مصنعاً – والرقيق الأسود، والصمغ الذي كان يستخدم في صناعة الديباج[7]. في حين قدَّمت الأندلس في مقابل تلك السلع المهمة سلعاً خرى مثل: الزيت والملح وبعض المنسوجات والزئبق والقطن[8].

وقد أسهمت تلك العلاقات التجارية مع السودان في تقدم اقتصادي كبير شهدته الأندلس خاصة في عصر الخلافة الأموية.

---

(1) ابو حوقل: صورة الأرض، ص 96.

(2) ابن حوقل: المصدر نفسه، ص 98.

(3) انظر عن أهمية الملح في تلك البلاد وأسعاره، محمد زنيبر: تجارة القوافل في المغرب -مجلة المناهل – عدد 38 - (1410هـ 1989م) ص 125 -127.

(4) كتاب الجغرافية، ص 128.

(5) تحفة الألباب: ص 39.

(6) المسالك والممالك، ص 849.

(7) البكري: المصدر نفسه، ص 848.

(8) الزهري: كتاب الجغرافية، ص 128، الحميري، الروض المعطار، ص 59، لومبار، الإسلام في مجده الأول، ص 128.

• مع المشرق الإسلامي والهند والصين:

- **الجزيرة العربية والعراق:** لم يحل الخلاف السياسي بين الدولة الأموية في الأندلس وبين الدولة العباسية في المشرق الإسلامي وما يتبعها من البلاد دون قيام علاقات تجارية قوية بين الأندلس ومختلف بلدان العالم الإسلامي في الشرق، فقد تطلع الأندلسيون إلى المشرق باهتمام بالغ، وشدوا إليه الرحال مجموعات وفرادى، لأغراض متعددة، كان من بينها الرحلة للحج وطلب العلم أو للتجارة. فضلاً عن رحلات الحج السنوية المستمرة. وما ذكره ابن خلدون[1] من أن حكام الدولة الأموية في الأندلس "كانوا يمنعون أهل دولتهم من السفر لفريضة الحج، لما يتوهمونه من وقوعهم بأيدي بني العباس فلم يحج سائر أيامهم أحد من أهل دولتهم". فإنما ذلك – إن وقع – كان خاص بالحكام وأبنائهم من أفراد البيت الأموي. ولم يكن عاماً لكل مواطني الأندلس، فالثابت أن رحلات الحجاج الأندلسيين والتي كانت تضم بعض التجار استمرت طوال حكم الدولة الأموية[2].

ويدل على ذلك أيضاً عبارة ابن خلدون نفسه التي أوردها بعد قوله السابق حيث قال: "وما أبيح الحج لأهل الدول من الأندلس إلا بعد فراغ شأن الأموية[3] " فقوله: "لأهل الدول"يوضح أن المقصود أفراد الدولة من الحكام وأبنائهم ممن لهم ظهور ودور في الحكم، بل إن ذلك لم يمنع حتى بعض أفراد البيت الأموي ممن كان يعمل في التجارة – وليس له دور في الحكم -من الخروج إلى مكة وغيرها من بلدان العالم الإسلامي في الشرق، بل والدخول إلى العراق وإلى بغداد ذاتها،فهذا محمد بن معاوية وهو ابن عم الحاكم عبد الله بن محمد يخرج من الأندلس في رحلة لطلب العلم والتجارة فيصل إلى بغداد ويقيم بها ويجلس على علمائها، ثم يخرج منها إلى الهند[4]. ويعود بعد ذلك إلى الأندلس دون أن يتعرض لأذى. وقد أشار ابن القوطية[5] إلى أن ركب الحجاج الأندلسيين هم الذين حملوا رأس العلاء بن مغيث

(1) ابن خلدون، المقدمة، ص 351.

(2) انظر عن تلك الرحلات: المقري، نفح الطيب، جـ2، بدءاً من ص217، محمد أبو الأجفان: رحلات الأندلسيين إلى الحرمين (بحث مقدم إلى ندوة الأندلسيين فروق من التقلبات والعطاءات) (الرياض 15-19 جمادى الأولى 1414هـ -1993م)، ص 8-9.

(3) ابن خلدون: المقدمة، ص 351.

(4) ابن الفرضي: تاريخ العلماء، جـ2، ص 70-71.

(5) ابن القوطية، تاريخ افتتاح الأندلس ص 92.

الثائر على عبد الرحمن الداخل بدعم من العباسيين وألقوه في مكة[1].

لقد مثلت بلدان المشرق الإسلامي مركز استقطاب لعدد من التجار الأندلسيين الذين تقاطروا على مختلف جهاته بغرض التجارة، كما جمع البعض بين التجارة وطلب العلم، فكثيراً ما يرد في المصادر الإسلامية أسماء عدد ممن خرجوا من مختلف المدن الأندلسية إلى المشرق الإسلامي للتجارة وطلب العلم[2].

وقد أورد ابن الفرضي[3] رحلة التاجر الأندلسي محمد بن عيسى البياني والتي بدأت من الأندلس في حوالي سنة 332هـ/943م حيث بدأ رحلته من الأندلس إلى المغرب الإسلامي فوصل إلى طرابلس ثم منها إلى برقة ثم دخل أرض مصر، ومنها إلى الجزيرة العربية فمر بمكة المكرمة والمدينة المنورة، ثم اتجه إلى عمان، ومنها إلى نوماشير[4] بلد كرمان، ثم منها إلى طوس[5]. ومنها إلى بسطام[6]، ثم إلى نيسابور[7]، ثم إلى جرجان[8]، وجنزة[9]، وغيرها من ثغور بلاد الإسلام: وكان في رحلته يجمع بين التجارة وطلب العلم[10].

(1) ويؤيد ابن القوطية في القول بأن رأس العلاء قد ألقي في مكة ابن عذارى في (البيان المغرب جـ2،ص 52) وابن الخطيب في (أعمال الأعلام، جـ2، ص9) بينما يذكر صاحب كتاب أخبار مجموعة أن الرأس القيت في أسواق القيروان (مجهول ص 102) ويذكر ابن خلدون أن الأمير الأموي بعث برؤوس كثيرة فمنها ما ألقي في القيروان ومنها ما ألقي في مكة (العبر، جـ4، ص 157).

(2) Imamuddin: Comerical retation, PP: 7-10.

(3) ابن الفرضي: تاريخ العلماء، جـ2، ص57.

(4) ماشير (ترماشير) كما وردت عند ياقوت (معجم البلدان جـ5، ص 281) وهم من أعيان مدن كرمان.

(5) طوس: بلدة بخراسان بينها وبين نيسابور نحو عشرة فراسخ (30 ميلا) فتحت في أيام عثمان بن عفان رضي الله عنه، وينسب إليها عدد من الأعلام والعلماء، مثل الوزير نظام الملك وحجة الإسلام الغزالي. وغيرهم. وبها كثير من المعادن (انظر: الحموي: معجم البلدان، جـ4، ص 49-50، القزويني: آثار البلاد وأخبار العباد، ص 411-417).

(6) بسطام: من مدن بلاد الديلم، بينها وبين جرجان مرحلتان (حوالي 55 ميلا) وقد اشتهرت بكثرة فواكهها. انظر: الاصطخري: المسالك والممالك، ص 124، 126، القزويني: المصدر نفسه، ص 308).

(7) نيسابور: وهي مدينة عظيمة من مدن خراسان: فتحت في أيام الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه وبينها وبين الري مائة وستون فرسخاً (480 ميلاً) ومنها إلى سرخس أربعون فرسخاً (120 ميلاً) (انظر: البلاذري، فتوح البلدان، ص 394-395. الحموي: المصدر نفسه، جـ5، ص 331-333. البغدادي: مراصد الاطلاع، جـ3، ص 1411-1412).

(8) جرجان: من إقليم خراسان وهي واسعة تشمل عدة مدن، ومدينتها الكبرى تسمى (جرجان) أيضاً بنيت على يد يزيد بن المهلب بن أبي سفرة. ولوقوعها بين خراسان وطبرستان، عدها البعض من أعمال طبرستان. انظر: الاصطخري: المصدر نفسه، ص 125، الحموي: المصدر نفسه، ص 119. القزويني: المصدر نفسه، ص 348-349).

(9) جنزة: وهي تقع بين شروان وأذربيجان، وتسميها العامة كنجة، وتبعد عن برذعة ستة عشر فرسخاً (48 ميلًا تقريباً) (انظر: الحموي: المصدر نفسه، جـ2، ص 171-172).

(10) ابن الفرضي: تاريخ العلماء، جـ2، ص 57.

وهذه الرحلة تبين الطرق التي كان يسلكها التجار المسلمون من الأندلس إلى المشرق الإسلامي، كما تبين الامتداد الكبير الذي شهدته التجارة الأندلسية في العصر الأموي، والتي أصبحت تصل إلى مناطق متعددة من أشهر مدن العالم الإسلامي في المشرق، فكل مدينة مما ذكر في هذه الرحلة كانت تمتاز بشهرة تجارية معينة[1]، إلى جانب شهرتها العلمية، كما يتبين من خلال سير هذه الرحلة المدة التي كان يقضيها بعض التجار خاصة من يجمع بين التجارة وطلب العلم – في مثل هذه الرحلات، حيث ذكر ابن الفرضي: أن هذا العالم التاجر الرحالة قد جلس لطلاب العلم في طرابلس "في شوال سنة اثنتين وثلاثين وثلاث مائة"[2] ثم أشار بعد ذلك إلى أن بعض طلاب العلم قد درسوا الحديث على يديه في برقة "في رجب سنة ثمان وثلاثين وثلاث مائة[3]" وعلى هذا فيمكن أن يكون جلوسه للتعليم في طرابلس كان وهو في طريقه إلى المشرق الإسلامي، بينما جلس للتحديث في برقة وهو في طريق العودة إلى الأندلس، وإذا صح هذا – الافتراض[4] – تكون هذه الرحلة قد استغرقت حوالي سبع سنوات، ولا شك أن مثل هؤلاء العلماء التجار كانوا يمضون جلّ هذا الوقت في طلب العلم، ويتقوون على ذلك بالعمل في التجارة.

لقد شهدت الدولة الأموية في عصر الإمارة تقدماً اقتصادياً ملحوظاً في مجال التجارة، وحرص الأمراء الأمويون على تأمين كل الوسائل المؤدية إلى نماء التجارة وتطورها، وبلغ ذلك التقدم ذروته في عهد الأمير عبد الرحمن الأوسط، الذي شهد عهده استقراراً سياسياً شبه تام، مما أفضى إلى تقدم التجارة ورواجها، ودعم ذلك تلك السياسة التي انتهجها الأمير عبد الرحمن الأوسط الذي رأى ترك سياسة الانغلاق التي انتهجها أسلافه تجاه العراق، وفتح أبواب الأندلس أمام التيارات الحضارية العراقية – بوجه عام – وفي مقدمتها التواصل التجاري مع العراق[5]، وبذلك توافدت منتجات العراق وطرائفه من الجواهر والحلي والملابس ونحوها على الأندلس، كما حملت منتجات الأندلس المتنوعة إلى العراق والشام وغيرها من بلدان الخلافة العباسية.

(1) وقد اتضح ذلك من خلال ما ورد في التعريف بتلك المدن في الحواشي أعلاه.

(2) ابن الفرضي: تاريخ العلماء، جـ2، ص 57.

(3) ابن الفرضي: المصدر نفسه، جـ2، ص 57.

(4) لم يشر ابن الفرضي إلى تاريخ محدد لعودة هذا التاجر إلى الأندلس ولا إلى سنة وفاته.

(5) أحمد العبادي: في تاريخ المغرب والأندلس، ص 139-140. خليل السامرائي: أثر العراق الحضاري على الأندلس، ص 127، حسين المسري: تجارة العراق في العصر العباسي، ص 369.

والحقيقة أن التواصل بين الأندلس وبعض بلدان الخلافة العباسية في المشرق قد بدأ منذ عهد الأمير عبد الرحمن الداخل، الذي كانت له وكلاء يقومون بالرحلة إلى المشرق – خاصة بلاد الشام – لجلب بعض أنواع الفواكه والأشجار لتزيين قصور ومباني الأمير بقرطبة[1]. ولا شك أن أولئك الوكلاء لم يقتصروا على جلب أشجار الفاكهة فحسب، بل لا بد وأنهم كانوا يتحفون الأمير بما تمكنوا من الحصول عليه من تحف المشرق ونوادره. وكذلك سار أبناؤه من بعده حتى إذا كان عهد الأمير عبد الرحمن الأوسط بلغ الاتصال ذروته في عصر الإمارة، ودخل إلى الأندلس "نفيس الوطاء، وغريب الأشياء، وسيق ذلك إليه من بغداد ومن غيرها"[2].

والملاحظ أن ذروة الاتصال الحضاري بين الأندلس والخلافة العباسية في عصر الإمارة الأموية كان على يد الأمير عبد الرحمن الأوسط، والذي كان يعاصره على رأس الخلافة العباسية الخليفة العباسي المأمون (198-218هـ/813-833م) وهذا العصر يمثل ذروة من ذرى التقدم الحضاري والفكري والصناعي والتجاري – للعالم الإسلامي عموماً .

فالخليفة العباسي المأمون الذي شغف بالعلم وأقام حركة الترجمة[3]، قابله في الأندلس الأمير عبد الرحمن الأوسط الذي كان هو أيضاً شغوفاً بالكتب محباً لها، حريصاً على اقتنائها، ولذلك وجه مندوبين إلى المشرق – الشام وبغداد – لجلب نوادر الكتب من هناك. وكان من مندوبيه لهذا الغرض عباس بن ناصح، الذي أتاه بكتاب السندهند[4] وغيره من الكتب

---

(1) المقري: نفح الطيب، جـ2، ص 15.

(2) ابن عذارى: البيان المغرب، جـ2، ص 91.

(3) لقد كان الخليفة المأمون شغوفاً بالعلم، حريصاً على نشره، حتى مثل عهده أرقى عهود العلم في العصر العباسي. وأقام المأمون في سبيل ذلك حلقات للمناظرة والمناقشة بين العلماء بين يديه، ثم اجتهد في حركة الترجمة ونقل العلوم والمعارف من اللغات الأخرى إلى اللغة العربية.، وبذل في ذلك الكثير، ووسع حرية الفكر في كل المجالات. ورغم ما كان لتلك الحرية الفكرية الواسعة، وتلك الحركة النشطة للترجمة من دور في نهضة الفكر، وتقدم العلوم في عهده، إلا أن ذلك أفضى – من جهة أخرى -إلى ظهور بعض المذاهب المخالفة لمذهب أهل السنة والجماعة، وبروزها على السطح، وظهور المدافعين عنها بقوة، بل بلغ الأمر أن تبنى الخليفة نفسه رأي المعتزلة، وظهرت بذلك فتنة القول بخلق القرآن، وامتحن العلماء بها وقتل البعض منهم فيها، كما ظهر –بسبب الترجمة – الكثير من الأفكار المنحرفة والمعتقدات الباطلة. (عن حركة الترجمة في عهد المأمون وآثارها: انظر: السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص303. الذهبي: سير أعلام النبلاء، جـ 10 (تحقيق محمد نعيم العرقسوسي) ص 278 -279، ص 285. محمد الخضري، محاضرات تاريخ الأمم الإسلامية الدولة العباسية: (القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، 1970م) ص206-222). السيد عبد العزيز سالم: دراسات في تاريخ العرب – العصر العباسي الأول – جـ3 (الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1398هـ)، ص 90-91. أحمد فريد رفاعي: عصر المأمون، جـ1، ط2، (القاهرة: دار الكتب المصرية، 1346هـ/1927م)، ص 161-165، 375-398.

(4) وهو من أقدم الكتب التي ترجمت من الهندية إلى العربية وقد تعلم منه المسلمون الحساب والأعداد الهندسية (ابن سعيد: المغرب، جـ1، ص 45، حاشية 3).

القديمة، فكان أول من أدخلها إلى الأندلس وعرف أهلها بها ونظر فيها [1].

كما تم في عهد الأمير عبد الرحمن الأوسط جلب الكثير من تحف الشرق وطرائفه، لتزيين المنشآت التي أقامها الأمير الأموي، كما وصلت إلى الأندلس بعض ذخائر القصور العباسية أثناء الفتنة التي نشبت بين الأمين والمأمون[2].

ونتيجة لما شهدت الأندلس في أواخر عصر الإمارة من اضطرابات وحروب، تقلصت المبادلات التجارية الخارجية وكادت أن تتوقف تماماً مع المشرق وقل ورود التجار إلى قرطبة وغيرها في مدن الأندلس، واحتكرت الكيانات التي انفصلت عن الحكم الأموي المبادلات التجارية في مناطق نفوذها، خاصة تلك التي سيطرت على الموانىء الساحلية[3]. فإن عصر الخلافة الأموية قد عوض ذلك، إذ انتعشت الصلات التجارية في عهد الخليفة عبد الرحمن الناصر – ثم من تلاه من حكام ذلك العصر -مع مختلف الدول المعاصرة لها، وزاد الاتصال بالمشرق أكثر من ذي قبل وحرص الحكام الأمويون على تأمين أولئك التجار المشارقة – وغيرهم – على أنفسهم وأموالهم. كما حرصوا على إنصافهم ورفع المظالم عنهم. وأصبح بعض أولئك التجار يدخلون إلى الحكام في قصورهم مباشرة حين وصولهم من المشرق لعرض بضائعهم عليهم[4]. كما أصبح لتجار المشرق الإسلامي حضورهم الفاعل والواضح في المدن الأندلسية، وتمتعوا بمنزلة رفيعة لدى حكام الدولة الذين أصبحوا يقدمون أولئك التجار على غيرهم من التجار والوافدين إلى الأندلس في المناسبات والاحتفالات وما شابهها، كما فعل الحاجب عبد الملك المظفر حينما أمر بإدخال التجار المشارقة -من بغداد ومصر – إلى موقع المعرض العسكري الذي أقامه لاستقبال سفراء ملك الفرنجة في عام 1393هـ/1002م قبل أن يسمح لأي ممن حضر الاحتفال في الدخول[5]. وفي هذا غاية التكريم والاحترام لهم، كما فيه عامل جذب لأولئك التجار إلى الأندلس.

---

(1) ابن سعيد: المغرب، المصدر نفسه: جـ1، ص 45.

(2) Imamuddin: The Economic History: P: 352.

(3) القادري بوتشيش: أزمة التجارة في أواخر عصر الإمارة (مجلة المناهل، عدد 32، السنة الثانية عشرة، 1405هـ/ 1985م)، ص 240-242.

(4) ابن عذارى: البيان المغرب، جـ2، ص 291.

- Delaph: Historia de Espana, P: 255.

(5) ابن بسام: الذخيرة، ق4، م1، ص 85.

ولذا أصبحت القوافل التجارية تنطلق من مختلف مدن آسيا عبر بغداد ومدن الشام لتصل في آخر المطاف إلى المدن الأندلسية، ووفد بذلك إلى الأندلس عدد كبير من التجار المسلمين من المشرق الإسلامي من أمثال: محمد بن موسى الرازي الذي كان يقدم على أمراء بني أمية من المشرق تاجرا. وقد ربطته بأولئك الأمراء صلات وعلاقات وثيقة، وقام لهم بعدد من المهام السياسية وكان يجلب إليهم تحف المشرق وطرائفه حتى توفي في سنة 273هـ/886م "منصرفه من الوفادة على الأمير المنذر بن محمد"[1].

ومثل: الطبيب الحراني، يونس بن أحمد[2]، بائع العقاقير الطبية، والذي اشتهر ببيع الدواء المعروف "بالمغيث الكبير – المستخدم – لأوجاع الجوف[3]". وقد كان يجلب إلى الأندلس أنواعاً من عقاقير الشرق المشتهرة وكان دخوله إلى الأندلس في أيام الأمير محمد بن عبد الرحمن[4].

ومثل الرحالة التاجر الموصلي ابن حوقل: الذي دخل إلى الأندلس في عصر الخلافة وزار معظم المدن الأندلسية وسجل إعجابه بها، وعدد خيرات الأندلس، وأعرب عن قوة الحركة التجارية بها في تقريره الذي وضعه عن الأندلس، والذي ضمنه كتابه "صورة الأرض"[5] . ومثل علي بن بندار البرمكي الذي "قدم الأندلس تاجراً سنة سبع وثلاثين وثلثمائة"[6]. ومثل: عبد العزيز بن جعفر البغدادي[7] الذي رحل من بغداد لطلب العلم والتجارة فدخل الأندلس تاجراً سنة 350هـ/961م[8].

ومثل: عبد الملك بن محمد الشامي الحمصي الذي "قدم الأندلس تاجراً سنة أربع عشرة وأربع مئة[9]" وقد طاف الحجاز والعراق وغيرها من البلدان لطلب العلم والتجارة[10].

(1) ابن الآبار: التكملة، جـ2، ص 155.

(2) انظر الفصل الرابع من البحث.

(3) ابن أبي أصيبعة: طبقات الأطباء، ص 486-487.

(4) القفطي: أخبار العلماء بأخبار الحكماء (بيروت: دار الآثار، د.ت)، ص 258 - ابن أبي اصبيعه، المصدر نفسه، ص 487.

(5) ابن حوقل: صورة الأرض، ص 104، ص 112. انظر عن تلك الرحلة وأهدافها: يوسف حوالة: ابن حوقل ورحلاته الجغرافية للجناح الغربي من الدولة الإسلامية (مجلة الجمعية الجغرافية الكويتية، العدد 142 رمضان 1412هـ /1995م) ص 49-57.

(6) المقري: نفح الطيب، جـ4، ص 67.

(7) وكانت وفاته بالأندلس سنة 413هـ/1022م، (وانظر: ابن بشكوال: الصلة، جـ1، ص 357).

(8) ابن بشكوال: المصدر نفسه، جـ1، ص 56-357.

(9) ابن بشكوال: الصلة، جـ1، ص 349.

(10) ابن بشكوال: المصدر نفسه، جـ1، ص 349.

ومثل: تمام بن الحارث البصري وابنه سهل الذين قدما إلى الأندلس من البصرة، وكانا قد رحلا لطلب العلم والتجارة، و"قدما الأندلس تاجرين سنة عشرين وأربع مائة[1]". ومثل محمد بن عبد الله البصري، الذي "قدم الأندلس تاجراً، سنة عشرين وأربع مائة"[2] وكان قد تجول كثيراً في بلدان المشرق الإسلامي[3].

ومثل: محمد بن الفضل القرشي العباسي الذي قدم إلى الأندلس تاجـراً في عـام 422هـ/1030م[4]. ومثل: أبي يزيد وثيمة بن موسى الفسوي. الذي قدم إلى الأندلس خارجاً من البصرة إلى مصر ومن الإسكندرية ركب البحر إلى الأندلس، وكان يتاجر في الوشي[5]، ومثل عيسى بن محمد بن هارون النسفي، والذي دخل إلى الأندلس قادماً من بغداد للتجارة في أواخر عصر الخلافة الأموية. وقصد اشبيلية[6]. ومثل أبي نعيم عبيد بن يزيد الأسدي الذي قدم إلى اشبيلية من العراق للتجارة والتكسب[7]. إلى غير هؤلاء من الأسماء التي وردت لعدد من المشارقة الذين قدموا إلى الأندلس بقصد التجارة وكان معظم هؤلاء يجمعون في رحلاتهم بين التجارة وطلب العلم.،

كما وصل إلى الأندلس عدد من التجار من الجزيرة العربية التي أصبحت من المراكز التجارية الهامة المتعاملة مع الأندلس في فترة الحكم الأموي، والتي وصل منها إلى الأندلس عدد من الفتيات المغنيات التي جلبن من المدينة المنورة، كما وصلت إلى الأندلس بعض سلع الهند وطرائفه عن طريق موانىء الجزيرة العربية مثل عدن، التي أصبحت ملتقى للتجار المسلمين والهنود وغيرهم[8]، ومثل ميناء جدة الذي كان يقع على الطريق إلى مصر فالأندلس[9]. وقد كان بعض أولئك التجار على علاقات طيبة مع حكام الأندلس، مثل تاجر الجواهر اليمني الذي

(1) ابن بشكوال: الصلة، جـ1، ص 123.
(2) ابن بشكوال: المصدر نفسه، جـ2، ص 566.
(3) ابن بشكوال: المصدر نفسه، جـ2، ص 566.
(4) ابن بشكوال: المصدر نفسه، جـ2، ص 567.
(5) الحميدي: جذوة المقتبس، جـ2، ص 579.
(6) ابن بشكوال: المصدر نفسه، جـ2، ص 418/17.
(7) ابن بشكوال: المصدر نفسه، جـ2، ص 420.
(8) Imamuddin: The Economic Hisotry: P: 352.
(9) انظر: الطرق التجارية، ص 393.

كان يقدم من مدينة عدن إلى الحاجب المنصور بن أبي عامر "بجوهر كثير، وأحجار نفيسة[1]". ومن تجار الجزيرة العربية الذين قدموا إلى الأندلس في أواخر عصر الدولة الأموية سالم بن علي الغساني اليماني، الذي قدم هو ووالده إلى الأندلس للمتاجرة[2]، وعبد الله بن بكر التاجر المدني[3].

كما قدم التجار من بلاد فارس وخراسان إلى الأندلس، مثل وثيمة بن موسى، -السابق[4] ذكره –والذي كان أصلاً من فارس وخرج منها للتجارة إلى البصرة ثم وصل إلى الأندلس[5]. وكان التجار من بلاد فارس المتخصصون في المشغولات المزخرفة والسجاجيد، يسافرون في رحلات تجارية إلى الأندلس منذ بداية الحكم الأموي[6]. فقد كان اسحق بن الحسن الخرساني تاجر ثياب يقدم من خراسان بأنواع مختلفة من الثياب المشرقية المطرزة فيدخل إلى المدن الأندلسية " على سبيل التجارة[7]" وقد اشتهر لذلك بلقب "البزاز"[8].

وكان عبد الرحمن بن عبد الله الهمذاني المعروف بالخراز[9] قد رحل من همذان للتجارة وطلب العلم فجاب بلدان العالم الإسلامي من المشرق حتى استقر به المقام في بجانة بالأندلس، وكان تاجراً وخرازاً، وجل تجارته في الثياب يسافر بها من بجانة إلى قرطبة والعكس[10].

لقد كان هؤلاء التجار القادمون من مختلف مناطق الشرق الإسلامي وغيره يحملون معهم في رحلاتهم الكثير من منتجات الشرق وطرائفه التي شغف بها الأندلسيون حكاماً وتجاراً، فضلاً عما جلبه التجار الأندلسيون الذين خرجوا من الأندلس في رحلات تجارية إلى بلدان المشرق، وما حملوه معهم من منتجات الأندلس إلى تلك البلدان وهذا يبين مدى الامتداد الجغرافي الذي حققته التجارة الأندلسية.

---

(1) ابن عذارى: البيان المغرب، جـ2، ص 290.

(2) ابن بشكوال: الصلة، جـ1، ص 227.

(3) ابن بشكوال: المصدر نفسه، جـ1، ص 286.

(4) انظر: ص 468

(5) ابن الفرضي: تاريخ العلماء، جـ2، ص 165.

(6) Buttler: Islamic Pottery, P: 100
-Imamuddin: Commerical Relation, P: 7 .

(7) ابن بشكوال: المصدر نفسه، جـ1، ص 113.

(8) ابن بشكوال: المصدر نفسه، جـ1، ص 113.

(9) ابن بشكوال: الصلة، جـ1، ص 305-306.

(10) ابن بشكوال: المصدر نفسه، جـ1، ص 305.

مصر: مثلت مدينة الإسكندرية مركزاً هاماً لتجارة الأندلس المصدرة أو الواردة، حيث كانت مستودعاً لتجارة الأندلس تتكدس فيها متاجر المشرق الإسلامي، ومتاجر المغرب ومن هناك تنقل إلى بقية البلدان[1]. ولذلك وصف القلقشندي[2] الاسكندرية بأنها " إليها تهوي ركائب التجار في البر والبحر، وتميز من قماشها جميع أقطار الأرض، وهي فرضة المغرب والأندلس".

وكانت السفن الأندلسية – التجارية وغيرها – تبحر من المرية في الأندلس إلى الاسكندرية في رحلة متواصلة تستغرق خمسة وستون يوماً لسفينة من نوع "الشخطور"[3] فقد أبحر الأندلسيون المنفيون بعد حادث الربض في عهد الحكم بن هشام من الأندلس إلى الاسكندرية مباشرة[4]. وارتبطت مصر أثناء فترة الحكم العباسي المباشر ثم أثناء حكم الطولونيين[5] (254-292هـ/868-905م) وحكم الاخشيديين[6] من بعدهم (323-358هـ/

(1) السيد عبد العزيز سالم: تجارة الأندلس مع العراق، مقال منشور ضمن كتابه: بحوث ودراسات في التاريخ والحضارة والآثار، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1991م) ص 62.

(2) صبح الأعشى، جـ3، ص 404.

(3) الشخطور: أو الشختور: والجمع شخاتير. وهي سفينة صغيرة بسار واحد في الوسط. وكانت من السفن التي تستخدم في الأنهار وفي البحار أيضاً وهي من أنواع السفن المشتهرة في البحر الأبيض المتوسط. انظر: النخيلي. السفن الإسلامية، ص 74-75.

(4) ابن سعيد: المغرب، جـ1، ص42، ابن الخطيب: أعمال الاعلام ص16، ابن القوطية: تاريخ افتتاح الأندلس، ص102.

(5) الطولونيون: تنسب الدولة الطولونية إلى مؤسسها أحمد بن طولون وهو ابن لأحد الموالي الأتراك الذين قدموا إلى بغداد من بخارى ضمن هدية أرسلت إلى الخليفة المأمون العباسي، وكان دخوله إلى مصر في عام 254 والياً لها نيابة عن الوالي التركي الذي عينه الخليفة العباسي لمصر، ثم ما لبث أن استأثر بالحكم فيها، وبسط سلطانه على مصر وفلسطين وسوريا مستغلاً انشغال الخلافة العباسية بالقضاء على ثورة الفرنج، وحينما تولي الخليفة العباسي (المعتضد) الخلافة سنة 279هـ/892م كتب إلى خمارويه ابن أحمد بن طولون عهداً بحكم مصر وسوريا حتى جبال طوروس له ولورثته من بعده لمدة ثلاثين سنة مقابل دفعه ثلاثمائة ألف دينار للخلافة العباسية. وبوفاة خماراويه في عام 282هـ/895م أخذ كيان تلك الدولة في التصدع، ودب الخلاف بين أولاده من بعده، حتى بعثت الخلافة العباسية بحملة عسكرية بقيادة محمد بن سليمان الكاتب لاستعادة مصر وسوريا من أيدي الطولونيين وقد تم له ذلك في عام 292هـ (– السيوطي: حسن المحاضرة، جـ 2، ص 16-18. – حسن إبراهيم: تاريخ الإسلام، جـ1، ص 126-134. بوزروث: الأسرات الحاكمة، ص 75-76).

(6) الاخشيديون: تولى أبو بكر محمد بن طفح الأخشيد – مؤسس دولة الاخشيديين -حكم مصر في سنة 323هـ فضبط الأمور بها وهيء الحكم من بعده لبنيه بها، حتى إذا توفي في عام 334هـ تولى إبنه أبو القاسم أتوجور -ومعناها محمود مقامه – الحكم من بعده، وكان صغير السن فقام خادمه الأسود كافور الاخشيدي وصياً – أتابكا-على الحكم الجديد وظل كافور يدير أمور الدولة في عهد أبي القاسم ثم في عهد أخيه علي من بعده إلى سنة 355هـ حيث استقرت الأمور في يد كافور ودُعي له على المنابر بالحكم في مصر والشام، وظل الأمر في يده إلى وفاته في سنة 357هـ ثم ولي أبو الفوارس أحمد بن علي إلى سنة 358هـ حيث استولى القائد العبيدي الشيعي على مصر وأسقط دولة الأخشيديين بها. (انظر: ابن الأثير: الكامل، جـ7، ص 30-32. السيوطي: حسن المحاضرة، جـ2، ص18-ص20، حسن إبراهيم: تاريخ الإسلام، جـ2، ص 135-142).

935-969م) مع الأندلس بعلاقات تجارية كبيرة وحملت صادرات الأندلس إلى تلك البلاد[1] كما وصلت صادرات مصر إلى الأندلس فضلاً عن كون مصر معبراً هاماً لتجارة الشرق إلى الأندلس[2].

وحين استولى العبيديون على مصر عام (358 - 968م) ظلت الصلات الحضارية - عامة والتجارية خاصة - بين مصر والأندلس مستمرة بشكل غير رسمي. وظلت التجارات الأندلسية تصل إلى مصر، كما ظلت تجارات المشرق عامة تحمل من الاسكندرية بحراً، أو من القاهرة براً عبر أفريقيا إلى الأندلس، وبهذا ظلت مصر "باب المغرب، منها تحمل طرائف الهند والسند والعراق، إلى بلاد أفريقية والأندلس"[3].

ورغم العداء القائم بين الدولتين والحروب المتواصلة بينهما فإن المصادر لم تسجل اعتداء أي من الطرفين على تجارات الطرف الآخر، أو قطعاً للطرق التجارية الرابطة لهما مع المشرق، سوى ذلك الحادث الذي وقع في عام 324هـ/935م والذي سبق الحديث عنه[4]. وقد أشار حسداي بن شبروط – وهو من خاصة الخليفة عبد الرحمن الناصر – في خطاب وجهه إلى ملك الخزر، إلى أن التجار -خاصة اليهود- يجلبون إلى الأندلس الكثير من العطور والأحجار الكريمة وغيرها من السلع الثمينة التي يستخدمها الأمراء والحكام، والقادمة من الشرق عن طريق مصر. كما يجلبون كثيراً من منتجات مصر التي يحتاج إليها الأندلسيون[5]. وفي هذا دليل واضح على التواصل التجاري الكبير للأندلس مع مصر، كما أكد ذلك ما سبق وأن ذكره ابن بسام[6] عن تردد التجار المصريين إلى الأندلس. وكما تؤكده معظم المصادر الجغرافية[7].

وقد أشار ابن بشكوال إلى بعض التجار المصريين الذين دخلوا إلى الأندلس للتجارة ومنهم إسماعيل بن عبد الرحمن المصري[8]، ونافع بن العباس الجوهري[9]، وعبد الرحمن

(1) انظر الصادرات الفصل الخامس، ص. 405.

(2) السيد عبد العزيز سالم: تجارة الأندلس مع العراق، ص 62.

- Imamuddin: The Economic History, P: 349.

(3) الزهري: كتاب الجغرافية، ص 50.

(4) انظر عنه: العلاقات التجارية مع المغرب، ص 441، وانظر السيد عبد العزيز العبادي: تاريخ البحرية، جـ2، ص 177 - 178.

(5) هايد: تاريخ التجارة، جـ1، ص 66.

(6) انظر: الذخيرة، ق4، م1، ص 85.

(7) ابن حوقل: صورة الأرض، ص 109، ابن خردذابة: المسالك والممالك، ص 84-85.

(8) ابن بشكوال: الصلة، جـ1، ص 106-170.

(9) ابن بشكوال: المصدر نفسه، جـ1، ص 606.

بن محمد العتكي المصري الذي "كان معاشه من التجارة"[1]. وإسماعيل بن عبد الله المصري المعروف بالبزاز[2]. ومحمد بن القاسم القروي "الذي كان من أهل العلم والرواية والعفاف والنفاذ في أمور التجارة والبصر بأنواعها"[3].

ولم تقتصر رحلات التجار الأندلسيين على بلدان المشرق الإسلامي في مصر والشام والحجاز واليمن والعراق[4] بل تجاوزتها فوصلت إلى خراسان وأرض فارس[5]، كما وصلت إلى كرمان وجرجان[6]، وغيرها من بلدان المشرق الإسلامي.

الهند والصين: وكانت الهند من البلاد المهمة التي وصلتها رحلات التجار الأندلسيين فقد أشار المؤرخون إلى أسماء عدد من التجار الأندلسيين الذين وصلوا إلى الهند، وأثروا من خلال تلك الرحلات ثراءً كبيراً. فقد ذكر ابن الفرضي أن محمد بن معاوية[7] – وكان تاجراً – خرج في رحلة تجارية من الأندلس إلى مصر ثم مكة، ثم الكوفة، ثم البصرة ثم بغداد ثم خرج منها إلى الهند. وقد حدَّث عن رحلته تلك فقال: "خرجت منصرفاً من أرض الهند وأنا أقرر أن معي ثلاثين ألف دينار"[8].

وقد كانت الرحلة تستغرق من البعض زمناً طويلاً فهذا ابن معاوية السابق ذكره – يخرج من الأندلس سنة 295هـ/907م ولا يعود إليها إلا في سنة 325هـ/936م[9] أي أن هذه الرحلة قد استغرقت حوالي ثلاثين سنة.، وذلك أنه كان يجمع إلى جانب التجارة طلب العلم، فكان يلازم العلماء الذين يجلس إليهم في البلدان الإسلامية فترات طويلة من الزمن.

وكانت بلاد الهند تمثل مركز جذب للتجار الأندلسيين حتى وصفها أبو حامد الغرناطي[10] " بأنها مأوى كل تاجر، وطريق كل عابر" ومما زاد في قوة جذبها للتجار المسلمين

---

(1) ابن بشكوال: الصلة، جـ1، ص 337.
(2) ابن بشكوال: المصدر نفسه، جـ1، ص 106-107.
(3) ابن بشكوال: المصدر نفسه، جـ2، ص 564-565.
(4) ابن الفرضي: تاريخ العلماء، جـ2، ص 97، 123-124.
(5) ابن بشكوال: المصدر نفسه، جـ2، ص 568.
(6) ابن الفرضي: المصدر نفسه، جـ2، ص 70.
Imamuddin: Commerical Relion, P: 4-6.
(7) ابن الفرضي: المصدر نفسه، جـ2، ص 70.
(8) ابن الفرضي: المصدر نفسه، جـ2، ص 70.
(9) ابن الفرضي: المصدر نفسه، جـ2، ص 70-71.
(10) تحفة الألباب، ص 78.

– من أندلسيين وغيرهم – ما امتاز به ملوك الهند حيث "كانوا يحترمون التجار من المسلمين غاية الاحترام، ولا يؤخذ منهم عشور في بيع ولا شراء، ولا مكس"[1]. وكان العود الهندي من أشهر المنتجات التي وصلت إلى الأندلس، فقد أنفق الخليفة الحكم المستنصر مبلغ خمسة وثلاثين ألفاً وسبعمائة وخمسة دنانير في شراء " عود الصندل الأحمر والأصفر والأبنوس والعاج والعود الهندي[2]" لبناء منبر جامع قرطبة. وهذا يدل على رواج تجارة هذه المنتجات الهندية في الأندلس الأموية، وشدة الطلب عليها.

كما أشارت المصادر الى وصول بعض التجار الأندلسيين الى بلاد الصين وإن كان ما ورد من تراجم لأولئك التجار جاء في عصر متأخر عن الحكم الأموي. إلا أنه ينبىء عن وجود العلاقات التجارية بين الأندلس وتلك البلاد وأنه ربما كانت تعود إلى عصر الدولة الأموية[3]. ولقد سبق الإشارة إلى أن صادرات الأندلس من التين وغيره كانت تصل إلى الصين[4].

وكما وصل التجار المشارقة من بلدان العالم الإسلامي في المشرق ومن غيرها إلى الأندلس الأموية، استقطبت تلك البلدان المشرقية بمنتجاتها المشتهرة وبروائع طرفها وتحفها، التجار الأندلسيين الذين قاموا برحلات تجارية كثيرة إلى مختلف بلدان المشرق الإسلامي بدءاً بمصر فالشام والحجاز والعراق وبلاد فارس ووصولاً إلى الهند والصين في أقصى الشرق[5]. حاملين معهم منتجات الأندلس الفائضة عن حاجات الأسواق الأندلسية، وجالبين في عودتهم الكثير من سلع الشرق.

•العلاقات مع الممالك النصرانية:

تمتعت الأندلس بموقع جغرافي مهم، استطاعت بواسطته أن تمثل وسيلة ربط واتصال رئيسة بين دول وممالك غرب أوربا وممالك شمال الأندلس من ناحية، وبين مختلف مناطق العالم الإسلامي في افريقية وآسيه وما وراء ذلك من بلدان المشرق كالهند والصين[6].

(1) أبو حامد الغرناطي: تحفة الألباب، ص 46. ابن رضوان: الشهب اللامعة في السياسة النافعة، تحقيق: علي سامي النشار، ط1 (الدار البيضاء، دار الثقافة، 1404هـ /1984م). ص 314-315.

(2) ابن عذاري: البيان المغرب، جـ2، ص 250.

(3) الحموي: معجم البلدان، جـ1، ص 491.

(4) انظر الفصل الخامس: الصادرات ص. 405.

(5) انظر عن هؤلاء التجار والأماكن التي وصلوا إليها، ص. 401 وما بعدها.

(6) راجع الفصل الأول: الموقع الجغرافي.

ولأهمية هذا الموقع وللقيام بهذا الدور ارتبطت الأندلس في عصر بني أمية بعلاقات تجارية مختلفة مع معظم دول وممالك أوروبا المعاصرة لها، وانطلقت القوافل التجارية – برية وبحرية -من معظم مدن وموانئ الأندلس الكبرى -مثل قرطبة واشبيلية، ومالقة والمرية ومرسية والأشبونة وغيرها[1]. في رحلات تجارية محملة بسلع متنوعة من منتجات الأندلس إلى الممالك النصرانية القائمة في شمال الأندلس، كما عبرت منها إلى مملكة الفرنجة في فرنسا، ووصلت إلى جزر انكلترا وبعض الدول الإسكندنافية في أقصى شمال وشمال غرب أوروبا.

وفي الوقت ذات استقبلت الأسواق الأندلسية الكثير من السلع الأوروبية التي كان يقدم بها تجار تلك الدول، حيث صبت معظم خطوط التجارة الدولية الكبرى التي كانت تخترق أوروبا بدءاً من أقصى الشرق – في مناطق الروس[2] -في موانئ الأندلس الشرقية والغربية، ومن ثم تعرض تلك السلع في أسواق الأندلس ثم يعاد تصدير الفائض منها إلى بلاد المغرب الإسلامي في شمال أفريقية أو إلى بلدان المشرق الإسلامي[3].

ورغم أن معظم تلك الدول النصرانية ظلت طوال فترة الحكم الأموي منغلقة ومتخلفة عن مواكبة التطور الحضاري -بوجه عام – والاقتصادي – بوجه خاص -الذي كان يشهده العالم الإسلامي في حينها[4] - باستثناء الدولة البيزنطية التي شهدت بعض التقدم الاقتصادي[5] - ورغم ما اتسمت به العلاقات السياسية التي قامت بين الدولة الأموية في الأندلس وبين معظم تلك الدول من عداء غالب[6]، إلا أن التجارة الأندلسية تمكنت من اختراق تلك الحواجز، وفتح شريان التبادل التجاري ليمتد فيما وراء البحار إلى أقصى العالم[7]. واستقبلت قرطبة – عاصمة الأمويين -العديد من السفارات التي قدمت إلى بلاط الأمويين لأهداف متنوعة، كانت التجارة أحدها -كما سيأتي بيانه إن شاء الله -.

(1) انظر عن ذلك: المراسي الأندلسية، ص 427.
(2) ابن خرداذبة: المسالك والممالك، ص 154.
(3) بيرين: تاريخ أوروبا، ص 16 -18، لومبار: الإسلام في مجده الأول، ص 167.
(4) عبد الفتاح سعيد عاشور: أوروبا في العصور الوسطى، النهضات والحضارات والنظم. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1978م، جـ2، ص 301. الظاهري: دراسات ومباحث، ص 67.
(5) بيرين: تاريخ أوروبا، ص 24.
(6) السيد عبد العزيز سالم: تاريخ المسلمين وآثارهم، ص 289 -442.
(7) الطاهري: عامة قرطبة في عصر الخلافة، ص 126 -127.

أ – العلاقات مع الممالك النصرانية في شمالي الأندلس:

لقد تجمع فلول النصارى الفارين من أمام الفتح الإسلامي لشبه الجزيرة الإيبيرية في مجموعتين كبيرتين، أحداهما في هضاب جبال كاتبرية (في نافارا وبسكونية) في الشرق، والأخرى في هضاب أشتوريش في منطقة جليقية في الغرب[1]. وعن طريق هاتين المجموعتين بدأت تتكون للنصارى ممالك وحكومات في شمال الأندلس، مستغلين ما تعرضت له الأندلس من ضعف وتفكك وحروب ومجاعات في أواخر عصر الولاة (97-138هـ/715-755م) [2]. حتى إذا كان عصر الدولة الأموية، كانت حدود الأندلس الإسلامية قد تقلصت بحيث أصبح حوض نهر وادي التاجة في الغرب، وحوض نهر إبرة في الشرق يمثلان الحد الشمالي لحكم المسلمين في تلك البلاد[3] وأصبح لأولئك النصارى ممالك قائمة كان أشهرها: مملكة ليون (مملكة جليقية) [4] في الغرب،ومملكة نافار (نبّاره) في سفوح جبال البرتات وعاصمتها (بنبلونه) [5].

وبين هاتين المملكتين قامت مملكة ثالثة عرفت باسم "مملكة قشتالة" أو مملكة (ألبة والقلاع) [6].

لقد قامت بين الدولة الأموية وبين تلك الممالك النصرانية صلات تجارية خضعت لضوابط الصراع، وطبيعة الوضع العسكري بين المسلمين والنصارى هناك[7]. فرغم غلبة الطابع العدائي، وما نتج عنه من حروب شبه دائمة بين الدولة الأموية في الأندلس وتلك الممالك النصرانية، إلا أن الأمر لم يخل من وجود فترات ساد فيها السلم بين تلك القوى، ومن ثم انتعشت الصلات التجارية بينهما.

وكان للتجار المستعربين دور كبير في انعاش تلك العلاقات، حيث كانوا يتحركون بحرية كبيرة بين الأندلس وتلك الممالك حتى في فترات الحروب والاضطرابات[8]. وكذلك لعب اليهود

(1) محمد عنان: دولة الإسلام في الأندلس، ع1، ق1، ص207، 214، عبد الواحد ذنون: قيام الممالك الاسبانية وعلاقتها مع العرب في الأندلس" (مجلة أوراق، المعهد الإسباني العربي للثقافة، عدد 5-6 السنة 82-1983م) ص 89-90.

(2) مجهول: أخبار مجموعة، ص 67، 75، ابن خلدون: العبر، جـ4، ص 151-152.

(3) السيد عبد العزيز سالم: المرجع نفسه، ص 170، عبد الواحد دنون، المرجع نفسه، ص 91.

(4) انظر عن قيام هذه المملكة وتطورها: حسين مؤنس: فجر الأندلس، ص 347-352.

(5) انظر عن قيامها وتطورها: عنان دولة الإسلام، ع1، ق1، ص 361، يوسف حوله: بنو عباد في اشبيلية، ص 55، ص58.

(6) ابن عذارى: البيان المغرب، جـ2، ص81-82 يوسف حواله: بنو عباد في إشبيبلة، ص 57.

(7) ناصح محمد: جوانب من الحياة الإقتصادية، ص 505..

(8) Provençal: Espana Musulmana, P: 183-184.0

-Delara: Historia de Espana P: 255.

الراذانية – دور كبير في إنماء تلك الصلات التجارية، حيث كانوا يحملون في طريقهم إلى الأندلس منتجات تلك البلاد، في حين ينقلون منتجات الأندلس وصادراتها في طريق عودتهم إلى تلك الممالك وإلى أوروبا من ورائها[1].

والحقيقة أن المصادر لا تسعف بمادة علمية كافية مفصلة عن العلاقات التجارية بين الأندلس والممالك النصرانية في شماليها في فترة الإمارة الأموية، ولعل ذلك يعود إلى أمرين، أولهما: أن معظم تلك الممالك كانت في تلك الفترة لا تزال في مراحل التكون. وثانيهما: غلبت الصراع والحروب على العلاقات في ذلك العهد[2]. –وبما أن التجارة وليدة الأمن والسلام -فإن العلاقات التجارية بين الدولة الأموية وتلك الممالك النصرانية يكاد يختفي الحديث عنها في المصادر في فترة الإمارة الأموية، ومع ذلك فإنه لا يمكن القول بانعدام الصلات التجارية تماماً بين الدولة الأموية وتلك الممالك في عصر الإمارة، بل العكس هو الذي يمكن القول به إذ أن هذه الفترة –عصر الإمارة -شهدت فترات من المسالمة والموادعة وعقد المعاهدات معاهدات الهدنة والمسالمة -بين الجانبين . مثال ذلك تلك المعاهدة التي تمت بين الأمير عبد الرحمن الداخل مؤسس الدولة الأموية وبين نصارى مملكة قشتالة في سنة 142هـ/759م. والتي نصت على المسالمة والموادعة والأمان لأولئك النصارى مدة خمس سنين[3]. كما شهدت عهود الأمراء الأمويين خلفاء الداخل فترات مثيلة من المسالمة والموادعة مع تلك الممالك، خاصة فترة الأمير عبد الرحمن الأوسط[4].

ولا شك أن حدوث مثل هذه الفترات من المسالمة والموادعة بين الجانبين سوف تشهد قيام صلات تجارية، وانتقال للتجار والتجارات بينهما، وإن كانت بنود المعاهدات لم تتطرق بالنص للتجارة. بل أن الغالب على فترات عصر الخلافة الأموية أن تلك الممالك النصرانية كانت بمثابة تابع للحكم الأموي تؤدي الجزية إلى قرطبة[5]، وهذا سيسهل عمليات الاتصال التجاري بين الدولة الأموية وتلك البلاد.

---

(1) Imamuddin: The Economic History of Espana, P: 261-265.

(2) انظر عن تلك الحروب: عنان: دولة الإسلام في الأندلس، ع1، ق1، ص 361-365.

(3) انظر: نص العهد في الذهبي، سير أعلام النبلاء، جـ8، ص250. وقد علق الذهبي على ذلك العهد بقوله: "أما الإسلام فكان عزيزاً منيعاً بالأندلس في دولة الداخل".

(4) ابن عذارى: البيان المغرب، جـ2، ص 85-87، مونتغمري وات: في تاريخ اسبانية الإسلامية، ص49.

(5) عبد الواحد دنون: قيام الممالك الإسبانية، ص 94.

أما في عصر الخلافة الأموية (316 - 422هـ / 928 - 1030م) والذي شهد فترات طويلة من الهدوء والمسالمة بين الدولة الأموية وتلك الممالك - بسبب قوة الدولة الأموية، واضطرار تلك الممالك إلى مسالمتها وموادعتها - فإن الصلات التجارية القائمة بين الجانبين تظهر بشكل أكثر وضوحاً من ذي قبل في حديث المصادر، من ذلك من ذكرته المصادر[1] من أن الخليفة عبد الرحمن الناصر قد قام في سنة 322هـ / 933م بحملة جهادية غزا فيها أراضي مملكة البشكنس (بنبلونة) كان من نتائج تلك الحملة توقيع ملكة بنبلونة واسمها (طوطة)[2] معاهدة صلح مع الخليفة كان من أهم بنودها التزامها بـ "كف الأذى عن المسلمين، وفتح طرقهم"[3].

ولا شك أن فتح الطريق بين هذه المملكة وبلاد الأندلس سيشمل حرية الحركة التجارية وتأمين التجار وتجاراتهم المختلفة إلى بلادهم من الأندلس أو العابرة لها إلى بلاد الفرنجة وغيرها.

وفي سنة 328هـ/939م وبعد الاتفاق الذي عقده حسداي بن إسحق بن شبروط - مندوب الخليفة عبد الرحمن الناصر -مع ملوك برشلونه -من الفرنجة[4] -وصل إلى بلاد الناصر بقرطبة وفد من تلك المملكة في مهمة سياسية وتجارية. حيث أقر ذلك الوفد الاتفاقية التي أبرمها حسداي باسم الخليفة معهم. كما "سأل تأمين تجار أرضه على الاختلاف إلى الأندلس، فأجيب إلى ذلك، ونفذ العهد إلى نصر بن أحمد القائد بفرخشنيط[5]، وإلى عمال الجزائر الشرقية والمراسي الساحلية بأرض الأندلس بتأمين جميع المختلفين من بلد أنجه[6]. وغيره ممن سولم من هذه الأمة، على دمائهم وأموالهم، وكل ما تضمنته سفنهم يتصرفون في تجارتهم حيث شاؤوا"[7].

---

(1) ابن حيان: المقتبس (ش) ص 336، ابن خلدون: العبر، جـ2، ص 182 -183.

(2) ابن حيان: المصدر نفسه، (ش) ص 336.

(3) ابن حيان: المصدر نفسه، (ش) ص336.

(4) ابن حيان: المقتبس (ش) ص 454. وهذه المملكة وإن كانت تتبع لدولة الفرنجة إلا أن هذه التبعية، -فيما يبدو -كانت أسمية فقط -حيث كان لها حكامها المسيطرون عليها والذين يتصرفون فيما تحت أيديهم من تلك البلاد بحرية تامة ودون الرجوع إلى ملك الفرنجة (فرنسا) دليل ذلك هذه المعاهدات التي أبرمها بعض حكام وعظماء هذه المملكة مع الخليفة عبد الرحمن الناصر دون أن يرد فيها ذكر لملك الفرنجة.

(5) فرخشنيط: ولم أجد لها ذكراً بنفس المسمى فيما اطلعت عليه من مصادر. ويظهر أنها إحدى قواعد الثغر الأعلى التي كانت ترابط بها قوات الدولة الأمويةى في مواجهة النصارى بقيادة أحمد بن نصر.

(6) أنجه: ذكر ابن حيان أنه أحد عظماء مملكة برشلونه، (ابن حيان: المصدر نفسه، (ش) ص 454).

(7) ابن حيان: المصدر نفسه، (ش) ص 454.

ويعتبر النص أعلاه أقوى نص يشير إلى قيام الصلات التجارية بين الأندلس وتلك الممالك النصرانية في شمال الأندلس بشكل تام وواضح، حيث أن هذه الاتفاقية قد ضمنت حرية الحركة التجارية بين الأندلس ومملكة برشلونه الشمالية، وأمن تجار تلك المملكة على أنفسهم وتجاراتهم، وسمح لهم بالقدوم إلى الأندلس في أي وقت أرادوا. كما نصت الاتفاقية على تأمين الطرق التجارية البرية والبحرية الرابطة بين الجانبين، حيث وجه إلى قائد الثغر البري في فرخشنيط بوجوب تأمين الطرق، وتسهيل عمليات مرور تجار هذه المملكة إلى الأندلس والعكس. كما أمر حراس الحدود البحرية في الجزر الشرقية (البليار) ومراسي الموانىء الساحلية -أيضاً- بوجوب تأمين وتسهيل مرور أولئك التجار أثناء وصولهم إلى الأندلس أو العودة منها.

وقد ضمت هذه الاتفاقية عدداً من حكام تلك الناحية فإلى جانب شنيير صاحب برشلونه وأعمالها[1]، انضم إليها أنجه ومركلة بنت بُريل ملكة أربونة[2].

وقد كان من نتائج هذه المعاهدة أن نشطت الحركة التجارية بين الأندلس وتلك المملكة بشكل كبير جداً، وأصبح تجار تلك المملكة يصلون إلى أسواق الأندلس بيسر وسهولة وأمان يعبر عن ذلك ابن حيان بقوله[3]: "فوردت مراكبهم إلى الأندلس من هذا الوقت واستفادت أسواق المدن الأندلسية من وصول أولئك التجار، وورود التجارات التي يحملونها، وقد أشار ابن حيان[4] إلى ذلك بقوله: "وعظم الانتفاع بهم". كما يفهم من خلال نص هذه الإتفاقية أن تجار تلك الممالك كانوا يصلون إلى الأندلس من قبل، وأن انقطاعهم عن التجارة مع الأندلس إنما كان بسبب الحروب بين الدولتين أو بسبب الحروب والثورات الداخلية في الأندلس ذاتها، بل لعل فترات الحروب أيضاً كانت تشهد وصول بعض أولئك التجار إلى الأندلس والعكس -خاصة محبِّي المغامرة، والحريصين على الكسب الكبير الذي توفره أمثال تلك الظروف-. فضلاً عن التنقل المستمر للتجار اليهود بين الأندلس وتلك الممالك في فترات الحروب والسلم[5].

---

(1) ابن حيان: المقتبس، (ش) ص 454.

(2) ابن حيان: المصدر نفسه، (ش) ص 454.

(3) ابن حيان: المقتبس (ش) ص 454.

(4) ابن حيان: المصدر نفسه (ش) ص 454.

(5) جواتياين: دراسات في التاريخ الإسلامي، ص 219، ص 269-270.

-هايد: تاريخ التجارة، جـ1، ص 141-142.

كما ورد في المصادر[1] ذكر كثير من السفارات التي وردت من الممالك النصرانية الشمالية من قشتالة (جليقية) ونافار (بنبلونة) و(برشلونه) إلى بلاد الخليفة الحكم المستنصر في فترات مختلفة من سني حكمه، وكذلك في عهد الخليفة هشام المؤيد، وحاجبه المنصور بن أبي عامر وكلها تسأل المسالمة والموادعة، وعقد الصلح وقد أجيبت إلى ذلك، ولا شك أن هذه المعاهدات وما نتج عنها من فترات سلم وهدوء قد شهدت تواصلاً تجارياً بين تلك الممالك وبين الأندلس وإن كانت المصادر -كعادتها- أعرضت عن ذكر الجوانب المتعلقة بالنواحي الاقتصادية – مباشرة -في تلك المعاهدات، واكتفت بالإشارة إلى أن أولئك الرسل كانوا يسألون السلم والموادعة.

لقد كانت تلك الممالك النصرانية تمثل مصدراً رئيساً من مصادر الرقيق الأبيض -خاصة مملكة جليقية (ليون) حيث يرد في المصادر[2] ذكر الرقيق الجليقي كثيراً، كما يرد ذكر التجار الأندلسيين الذين يعملون في تجارة الرقيق ورحلاتهم، إلى تلك البلاد لجلب الرقيق منها، كرحلة تاجر الرقيق ابن الكتاني إلى بلاد البشكنس لجلب الرقيق منها[3].

ويشير لومبار [4]إلى أنه انتشر في تلك الممالك النصرانية الشمالية ظاهرة التعامل بالنقود الإسلامية، وتقليدها في الضرب، وأن هذه النقود قد نقلت إليها من الأندلس الأموية وغيرها، وهذا يدل على قيام الصلات التجارية بين هذه الممالك والأندلس الأموية.

ومما سبق يتبين أن الصلات التجارية كانت قائمة بين الدولة الأموية وبين الممالك النصرانية المجاورة لها في شمال اسبانيا، وأن نشاط تلك العلاقات التجارية كان تبعاً للعلاقات السياسية والعسكرية حيث تنشط الصلات التجارية في أوقات السلم وتوقف الحروب، بينما يقل الاتصال – مع وجوده – في فترات التوتر السياسي وقيام الحروب العسكرية بين الجانبين. وتشهد النوازل التي عرضت على الفقهاء المسلمين في الأندلس حول الاتجار مع بلدان النصارى شمال الأندلس، وما يجوز بيعه لهم من السلع وما لا يجوز على قيام علاقات تجارية متصلة بين الجانبين[5].

---

(1) ابن حيان: المصدر نفسه (ح)، ص 20-22، 71-72، 182، 168-169، 241-242. ابن عذارى: البيان المغرب، جـ2، ص 235، ابن خلدون: العبر جـ4، ص 186-188، المقرى: نفح الطيب، جـ1، ص 372-377.

(2) راجع عن ذلك: الفصل الرابع (تجارة الرقيق)، ص 419، والفصل الخامس (الواردات) ص 494.

(3) ابن بسام: الذخيرة، ق3، م1، ص318-319، ابن الكتاني: التشبيهات، ص 18.

(4) الإسلام في مجده الأول، ص 134، لومبار، الأسس النقدية للسيادة الاقتصادية، ص 73-74.

(5) ابن فرحون: تبصرة الحكام، جـ2، ص 142، 143، الشبلي: التقسيم والتبيين ص 305-308. وانظر: الفصل الثاني " العوامل الدينية" .

ب - العلاقات مع بلاد الفرنجة[1] وشمال أوروبا:

رغم أن العلاقات بين الدولة الأموية في الأندلس ودولة الفرنجة – سادت الغرب المسيحي – لم تكن دائماً حميمة، ورغم الاعتداءات العسكرية التي شنها حكام الدولة الكارولنجية على الأندلس في بعض فترات الحكم الأموي[2]. رغم كل ذلك فإن فترات السلم والموادعة بين الجانبين كانت أكثر من فترات العداء والحروب. وفي ظل ذلك شهدت العلاقات التجارية بين الدولتين نمواً وتقدماً مطرداً، وارتبطت قرطبة بعلاقات تجارية هامة وبارزة مع أوروبا فضلاً عن الكارولنجين[3]. لقد ارتبطت الأندلس ببلاد الفرنجة بواسطة طرق ثلاث أولها: الطريق البري الذي يخترق جبال البرت (البرتات) التي عرفت في المصادر الإسلامية باسم "الأبواب" التي يعبر منها إلى أرض الفرنجة[4]. وكان هذا الطريق يتصل بالكثير من الطرق الداخلية الأندلسية، مثل الطريق الروماني، والذي يبدأ من الجزيرة الخضراء إلى اشبيلية وقرطبة ثم يخترق شمال الأندلس حتى يعبر جبال البرتات. ليخترق بلاد الفرنجة ويصل بعد ذلك إلى روما[5]، ثم هناك طريقان بحريان آخران ربطا بين الأندلس وبلاد غالة أحدهما شرقي عبر البحر المتوسط، والآخر غربي عبر المحيط الأطلسي (بحر الظلمات) [6]. وعبر هذه الطرق الرئيسية قام التبادل التجاري بين بلاد الأندلس ودولة الفرنجة، ونقلت البضائع الأندلسية مثل

---

(1) دولة الفرنجة: قامت دولة الفرنجة في بلاد غالة على يد الملك كلوفس (486-511م) وظلت الأسرة الميروفنجية تحكم تلك البلاد إلى عام 752م /135هـ حين انتقل الحكم منها إلى الأسرة الكارولنجية (752 -888م /135 -275هـ) وكان أشهر ملوكها بن القصير، ثم إبنه شارلمان الذي امتدت مملكة الفرنجة في عهده من مصب نهر الراين في الشمال الشرقي (في هولندا حالياً) حتى مصب نهر الرون على ساحل البحر المتوسط في الجنوب، ومن نهر السين في جنوب المانيا في الشرق حتى خليج بسكاي في الغرب. انظر: تفصيلات ذلك في كل من: سعيد عاشور: أوروبا العصور الوسطى، جـ1، ص192-217. الرحيلي: العلاقات السياسية بين الدولة العباسية ودولة الفرنجة، (الرياض: دار الهدى للنشر والتوزيع، د.ت)، ص15-16.

- منى محمود: المسلمون في الأندلس، ص 93-140.

(2) وكان من أشهر تلك الحملات حملة شارلمان على سرقسطة في سنة 162هـ/778م ثم حملته للاستيلاء على برشلونه سنة 185هـ/801م كما كان الفرنجة يمدون الممالك النصرانية في شمال الأندلس بالمساعدات لمواجهة القوة الإسلامية.

(انظر: المقري: نفح الطيب، جـ1، ص 324. الحجي: التاريخ الأندلسي، ص 248).

-Imummuddin: The Economic History, P: 363.

(3) Jackson: The Making of Mdieval Spain, P: 14.

(4) ابن غالب: فرحة الأنفس، ص 287 – البكري: المسالك والمالك، ص 895.

(5) راجع في الفصل الخامس، طرق التجارة الخارجية.

(6) منى محمود: المسلمون في الأندلس، ص 225-226. وراجع في الفصل الخامس، الطرق البحرية.

"الحرير المغزول، والخز والبياض والشقيق والزئبق، والاحمرة، واللاذن والزعفران"[1] كما نقل الزيت والمنسوجات والقطن وغير ذلك من السلع والبضائع إلى فرنسا[2] كما نقلت منتجات فرنسا من أمثال السيوف والحراب والفراء والرقيق إلى أسواق الأندلس[3].

لقد مثلت بلاد الفرنجة مصدراً رئيساً لتجارة الرقيق الوارد إلى الأسواق الأندلسية. سواءً أكان أولئك الرقيق من نتاج تلك البلاد، أو كانوا من شعوب الصقالبة المجاورة للفرنجة الذين يأسرونهم ثم يبيعونهم إلى تجار اليهود -المتخصصين في تلك التجارة -والذين يحملونهم بدورهم إلى الأسواق الأندلسية[4]. ولعل هذه السلعة كانت تمثل أكبر وأهم السلع التي تصل إلى أسواق المدن الأندلسية من بلاد الفرنجة.

وفي مقابل هذه السلعة الرئيسة استقبلت دولة الفرنجة من الأندلس سلعة رئيسة لا تقل أهمية عن الرقيق – إن لم تفوقها – ألا وهي الذهب -سواءً أصدر إليها مادة خام، أو في شكل عملات مضروبة في الأندلس، وبذلك استطاعت دولة الفرنجة -والغرب المسيحي عامة – الحصول على ذلك المعدن الثمين[5]. وغذيت الحركة الاقتصادية، ونمت التجارة في بلاد الفرنجة والغرب المسيحي عموماً، وتم للفرنجة سك عملة جديدة يستخدم فيها الدينار الذهبي بدلاً من العملات الفضية التي كانت مستخدمة من قبل[6]. بل أعيد ترتيب النظام المالي للدولة الكارولنجية على أساس عملة جديدة تزن نصف دينار قرطبي[7]. وفي هذا دلالة واضحة على أهمية الاتصال التجاري الذي تم بين الأندلس الأموية وبلاد غالة، وفيه بيان لمدى التأثير الأندلسي على الميزان التجاري والعملات في تلك البلاد.

وتنبىء كثير من الوثائق الفرنسية المعاصرة لفترة الأمويين عن وجود رحلات تجارية كثيرة قام بها التجار من بلاد غالة إلى عدد من مدن الأندلس، وعادوا منها إلى بلاد غالة محملين بالكثير من سلع الأندلس[8].

---

(1) الحميري: الروض المعطار، ص 556.

(2) بيرين: تاريخ أوروبا، ص 18، هونكه: شمس العرب، ص 40-44.

-Imamuddin: The Economic History, P: 365.

(3) ابن حيان: المقتبس . ح) ص 199، ابن سعيد: كتاب الجغرافيا، ص 181، حسن إبراهيم: تاريخ الإسلام، جـ3، ص 326.

-Jesus: Asi vivian en Al Andalus، P: 55.

(4) لومبار: الإسلام في مجده الأول، ص 128. صبحي لبيب: سياسة مصر التجارية (المجلة التاريخية)، ص 118.

(5) لومبار: المرجع نفسه، ص 177.

(6) ادوارد بروى: تاريخ الحضارات العام، جـ2، ص 150.

(7) Jackson: The Making of Medival Spain, P: 14.

(8) Imamuddin: The Economci History, P: 364-368.

كما تكشف العملات الأثرية التي وجدت في كل من اسبانيا وفرنسا والتي يعود البعض منها إلى العصرين الأموي والكارولنجي عن قيام تبادل تجاري بين الدولتين. فقد عثر في قرطبة على عملات فضية تعود إلى عصر شارلمان وإبنه لويس(1). كما عثر في فرنسا على عملات أموية ضربت في قرطبة في أوقات مختلفة من عصر الدولة الأموية(2). إن وجود هذه العملات يدل دلالة تامة على قيام تبادل تجاري متواصل بين الأندلس الأموية وبين بلاد غالة.

وتشير المصادر الإسلامية إلى تبادل السفارات والسفراء بين الأندلس الأموية والدولة الكارولنجية، كتلك السفارة التي أبرمت الصلح بين الأمير عبد الرحمن الداخل وبين شارلمان بعد غزو الأخير لمدينة سرقسطة(3). وكتلك السفارة التي وصلت إلى بلاد الخليفة عبد الرحمن الناصر في سنة 342هـ/953م من الملك هوتو(4) أحد ملوك الفرنجة(5). والسفارة التي وصلت إلى الخليفة الحكم المستنصر في سنة 363هـ/973م من ملك الافرنج هوتو – أيضاً – والتي كان على رأسها ابن عم الملك واسمه أشراكه(6). وغيرها من السفارات(7) التي نتج عنها حدوث فترات من المسالمة والموادعة بين الدولتين. ورغم أن المصادر التي أشارت إلى هذه السفارات لم تبين دورها في إنماء الصلاة الاقتصادية -عموماً-والتجارية – خصوصاً – إلا أنه لا يبعد أن يكون إقامة العلاقات والصلات التجارية بين البلدين من أولويات مهام تلك السفارات.

ونظراً لما كان يعتري العلاقات بين الدولة الأموية ودولة الفرنجة من خلافات ونزاعات وحروب، فقد لعب التجار اليهود دوراً رئيساً في الصلات التجارية بين الجانبين، ومثلوا دور الوسيط الرئيس الناقل للتجارات بينهما، حيث كان تجار اليهود يقدمون من مختلف مناطق أوروبا(8) إلى بلاد الفرنجة ثم يخرجون منها إلى أسواق المدن الأندلسية، محملين بمنتجات بلاد

(1) Imamuddin: The Economci History, Op.Cit., P. 368.

(2) محمد موسى الشيخ: دولة الفرنجة، ص 227، ادوارد بروي، المرجع نفسه، جـ2، ص150.

(3) المقري: نفح الطيب، جـ1، ص 317.

(4) ابن خلدون: العبر، جـ2، ص 183. ابن عذارى: البيان المغرب، جـ2، ص 218.

(5) ابن خلدون: المصدر نفسه، جـ4، ص 183.

(6) ابن حيان:المقتبس (ح) ص 169.

(7) حسين يوسف: السفارات بين الأندلس والدول الأجنبية في العصر الأموي، ط1 (القاهرة، مطبعة الحسين الإسلامية، 1414هـ/1994م)، ص 7-8.

(8) عن المناطق التي كان يجوبها تجار اليهود في أوروبا والطرق التي يسلكونها عبر تلك القارة من الشرق إلى الغرب، والأسواق التي كان يجمعون الرقيق منها: انظر: لومبار، الإسلام في مجده الأول، ص293 -294. هايد: تاريخ التجارة، جـ1، ص140 -143.

الفرنجة ليعرضوها في الأسواق الأندلسية، ثم يواصلوا رحلاتهم التجارية بعد ذلك إلى المشرق الإسلامي، وفي رحلة العودة يحملون معهم بضائع وسلع الأندلس إلى أسواق مدن الفرنجة[1].

لقد نتج عن التبادل التجاري بين الكارولنجيين في غالة وبين الأندلس الأموية -في أغلب الأوقات أن استقرت جاليات فرنجية في الأندلس، كما وصل التجار الأندلسيون إلى موانىء ومدن وأسواق بلاد الفرنجة[2]، إلى جانب تجار اليهود الذين ينشطون في أوقات الحروب بين الجانبين أكثر من غيرهم.

كما امتدت الصلات التجارية للأندلس الأموية إلى ما وراء بلاد غاله من مناطق أوروبا، فقد أشارت المصادر إلى قيام صلات اقتصادية مع الجزر البريطانية حيث وردت منتجات تلك الجزر إلى الأندلس[3]. كما حملت منتجات الأندلس إليها[4] -كما أشارت المصادر إلى المراسلات والسفارات التي تمت بين الأندلس الأموية وبين ملوك "المجوس" (النورمان) في شمال أوروبا، والتي قد تكون التجارة من ضمن مهامها التي خرجت من أجلها[5].

جـ - العلاقات مع بيزنطة (الدولة البيزنطية):

يشير كثير من الباحثين إلى قيام حلف (تحالف) سياسي بين الأمويين حكام الأندلس، والبيزنطيين حكام الشرق الأوروبي، في مواجهة الحلف الذي نشأ بين العباسيين خلفاء المشرق الإسلامي والفرنجة (الكارولنجيين) حكام الغرب الأوروبي[6]. والحقيقة أن ما قام من علاقات بين الأمويين والبيزنطيين لم تجاوز حدود التعاون السياسي وتبادل السفارات بذلك الخصوص إذ لم تشر المصادر من قريب ولا من بعيد إلى قيام أي تعاون عسكري بين القوتين.

وقد نتج عن ذلك التقارب السياسي بين الدولتين الأموية والبيزنطية نوع من التعاون والتواصل التجاري، وثقه وقواه تلك السفارات التي تم تبادلها بين الدولتين منذ حكم الأمير

(1) ابن خرداذبه: المسالك والممالك، ص 153-154. الحميري: الروض المعطار، ص 556.

(2) محمود إسماعيل: سوسيولوجيا، ص 453.

(3) ابن سعيد: كتاب الجغرافيا، ص 181، 200، الزهري: كتاب الجغرافية، ص76. لومبار: المرجع نفسه، ص 167.

(4) لويس: القوى البحرية، ص 180.

(5) ابن دحية الكلبي: المطرب، ص 138-147.

(6) محمد أبو الفضل: دراسات في تاريخ وحضارة الأندلس، ص 72، 76. -بروفنسال: الإسلام في المغرب والأندلس، ص 92-114-حسن إبراهيم، تاريخ الإسلام، جـ2، ص232. حسين يوسف: السفارات بين الأندلس والدول الأجنبية، ص 12-13.

عبد الرحمن الأوسط، الذي بعث إلى القسطنطينية سفارة كان على رأسها شاعره يحيى بن حكم الغزال[1]، رداً على السفارة التي تلقاها من الحاكم البيزنطي[2]. وقد أسهمت هذه السفارة في توثيق الصلات بين الجانبين، حتى وصف المقرى[3] مجهودات السفير الأندلسي في هذه الرحلة بقوله: "فأحكم فيهما الوصلة" أي الصلات بين الدولتين. ولا شك أن الصلات الاقتصادية عموماً – والتجارة خصوصاً -ربما كانت من ضمن ما أحكمه ذلك السفير.

وفي عصر الخلافة الأموية في قرطبة توثقت الصلات بين الأندلس والدولة البيزنطية، وتم تبادل السفارات بينهما بشكل أكبر مما كانت عليه من قبل، فقد استقبل الخليفة الأموي عبد الرحمن الناصر سفارات جديدة قادمة من القسطنطينية، ورد عليها بأخرى، وكذلك كان الحال في عهد الخليفة الحكم المستنصر[4].

لقد كان لتلك السفارات دور هام في إنماء التواصل والتعاون التجاري بين البلدين، حيث وجدت السلع الأندلسية رواجاً في أسواق مدن بيزنطة[5]. كما وصلت إلى الأندلس كثير من السلع البيزنطية الشهيرة، وقد مثل الأسقف ربيع بن زيد -كبير مستعربي الأندلس- دور المبعوث التجاري للخليفة عبد الرحمن الناصر إلى القسطنطينية، لجلب بعض التحف والمصنوعات البيزنطية لتزيين مدينة الزهراء -عاصمة الخليفة الناصر -والتي قال عنها ابن عذارى[6]: "وأما الحوض الغربي المنقوش المذهب بالتماثيل، فلا قيمةله، جلبه ربيع الأسقف من القسطنطينية من مكان إلى مكان حتى وصل في البحر ". كما جلب هذا المبعوث التجاري

---

(1) يحيى بن الحكم البكري، الجياني، نسبة لمدينة جيان، سمي الغزال لوسامته وجماله وأناقته، وقيل أن الأمير عبد الرحمن الأوسط هو الذي لقبه بهذا اللقب، ويرتفع نسبه إلى قبيلة بني بكر بن وائل، ولد في عهد الأمير عبد الرحمن الداخل، ونشأ نشأة دينية، وكان شاعراً مبدعاً. والتحق ببلاط الأمير عبد الرحمن الأوسط، ومدحه بقصائد متعددة ثم قام له بعدد من المهام السياسية ومنها هذه السفارة، كما أرسل في سفارة أخرى إلى ملك النورمان. توفي سنة 250هـ/864م. (انظر: ابن دحية: المطرب من أشعار أهل الأندلس، ص133-145. عمر كحالة: معجم البلدان، جـ13، ص193. محمد البنداق: يحيى بن الحكم الغزال. ط1، (بيروت، دار الآفاق الجديدة، 1979م)، ص17-24.

(2) انظر تفاصيل تلك السفارتين عند ابن سعيد: المغرب، جـ2، ص57-59، ابن خلدون: العبر، جـ4، ص 166، المقري، نفح الطيب، جـ1، ص 331، بروفنسال: الإسلام في المغرب والأندلس، ص 95-111.

(3) نفح الطيب، جـ1، ص 331.

(4) ابن أبي أصيبعة: عيون الأنباء، ص 493-494، ابن عذارى: البيان المغرب، جـ2، ص215، ابن خلدون: العبر، جـ2، ص 183.

(5) محمود إسماعيل: سوسيولوجيا الفكر، ص 542.

(6) ابن عذاري: البيان المغرب: جـ2، ص 231.

من القسطنطينية" الحوض الصغير الأخضر المنقوش بتماثيل الإنسان" حسب رواية المقري[1]. وجلب إلى الأندلس من بيزنطة الكثير من السواري التي استخدمت في بناء مدينة الزهراء، وكان جزء من تلك السواري قد وصل إلى الخليفة عبد الرحمن الناصر هدية من قبل ملك الروم[2]. وكثرت في الأندلس تحف القسطنطينية ولاقت رواجاً واستحساناً، وزين بمعظمها القصور المستحدثة في مدينة الزهراء[3].

كما استقدمت معظم الفسيفساء التي زينت بها القصور والجوامع المقامة في قرطبة والزهراء وغيرها من القسطنطينية[4]، وجلب إلى جانب ذلك من بيزنطة الكتب القديمة – خاصة كتب الطب اليوناني[5].

وحسب رأي أحد الباحثين النصارى فإنه نتيجة للتقارب السياسي بين الأندلس الأموية وبيزنطة، كانت السفن التجارية الأندلسية تخرج من موانئ الأندلس إلى مختلف موانئ البحر المتوسط الأوروبية والإسلامية بحرية تامة، ودون أن تتعرض لاعتراض سفن الأسطول البيزنطي الذي كانت له السيطرة على بعض مجاري وموانئ ذلك البحر[6].

كما كانت القسطنطينية تمثل ملتقى لأهم وأعظم طرق التجارة الدولية في ذلك العصر، ومن هنا أصبحت تمثل ملتقى للتجار من الشرق والغرب[7].

وكان لهذه الأهمية التجارية للقسطنطينية، وحسن العلاقات السياسية مع الأندلس دور مهم في تطوير الاتصالات التجارية بين البلدين.

كما أشارت المصادر إلى خروج تجار الروس إلى الأندلس بسلع بلادهم. حيث قال ابن خرداذبة[8] عن مسلك التجار الروس "فأما مسلكهم في البر فإن الخارج منهم يخرج من الأندلس أو من فرنجة فيعبر إلى السوس الأقصى.." وهكذا في رحلة تجارية طويلة حتى

(1) نفح الطيب، جـ2، ص 105.

(2) ابن عذارى: البيان المعرب، جـ2، ص 231.

(3) ابن عذارى: البيان المعرب، جـ2، ص 231.

(4) ابن عذارى: البيان المعرب، جـ2، ص 227، الإدريسي: صفة المغرب، ص 209.

(5) ابن أبي أصيبعة: عيون الأبناء: ص 493-494.

(6) لويس: القوى البحرية، ص 176-177.

(7) Imamuddin: The Economic History, P: 360.

(8) المسالك والممالك، ص 154.

يصل إلى المشرق. وهم يقدمون عبر أوربا حتى يصلوا إلى الأندلس، وكانت أشهر السلع التي يحملونها في رحلاتهم "جلود الخز وجلود الثعالب السود والسيوف[1]". وقال المسعودي[2]: "والروس أمم كثيرة، وأنواع شتى، ومنهم من يقال لهم اللوذعانة، وهم الأكثرون يختلفون بالتجارة إلى بلاد الأندلس".

وتفيد رسالة حسداي – السابق ذكرها – التي أرسلها إلى ملك الخزر، بأن الأندلس كانت ترتبط مع تلك البلاد بصلات تجارية وثيقة، وأنه قد دعا في رسالته إلى زيادة وتطوير تلك العلاقات، حينما عدد للملك في رسالته أصناف التجار الذين يقدمون إلى الأندلس، وأنواع السلع التي يقدمون بها، والسلع التي يحملونها من الأندلس[3]. وكأن في ذلك دعوة للتواصل التجاري مع تلك البلاد.

د - العلاقات مع المدن الإيطالية وجزر البحر المتوسط:

أشارت بعض المصادر الإسلامية إلى قيام صلات تجارية بين الأندلس الأموية وبعض المدن الإيطالية التجارية الناشئة على سواحل إيطاليا الغربية كمدن جنوة[4] وبيزة[5] وأمالفي[6] وغيرها. فقد ذكر ابن حيان[7]-في نص بالغ الأهمية-وصول تجار أطلق عليهم اسم "الملفيين" إلى الأندلس في زمن الخليفة عبد الرحمن الناصر، حيث قال: "وفي عقب جمادى الآخرة منها [أي من سنة 330هـ] كان احتلال تجار الملفيين بقرطبة، أتوا الأندلس في البحر طلب التجارة فيها، بما عندهم من الأمتعة. فعلقوا بأمان السلطان وجاؤوا بغريب ما في بلدهم من رفيع الديباج

---

(1) ابن خرداذبة: المسالك والممالك، ص 154.

(2) مروج الذهب، جـ1، ص 205.

(3) هايد: تاريخ التجارة، جـ1، ص 66.

(4) جنوة: هي إحدى مدن إيطاليا الساحلية (جمهوريات) وهي ميناء مشهور وأهلها تجار مياسير، يسافرون براً وبحراً ويقتحمون السهل والوعر. وبينها وبين منزة سبعون ميلاً (انظر: الإدريسي: نزهة المشتاق، جـ2، ص 749 - 750 . الحميري، الروض المعطار، ص173).

(5) بيزا: وتذكرها المصادر الإسلامية باسم (بيش) وهي من قواعد بلاد الروم على ساحل ايطاليا، مشهورة عامرة كثيرة الأسواق والديار. وأهلها أهل تجارة، ولهم استعداد لركوب البحر وقصد البلاد البعيدة، انظر: الإدريسي: المصدر نفسه، جـ2، ص750 . الحميري: المصدر نفسه، ص 120.

(6) أمالفي: هي إحدى الجمهوريات البحرية الايطالية القديمة، وكانت سفنها تحمل إلى إيطاليا سلع الشرق وخيراته. استولى عليها اللمبارديون سنة 589م وكان لأمالفي شأن يذكر أيام سيطرة العرب على حوض البحر المتوسط. ونصارى هذه المدينة تجار لا يشتغلون بالزراعة (انظر: سعد عثمان، المجتمع الأندلسي في القرن الرابع الهجري – رسالة دكتوراه غير منشورة، ص 164، حاشية 8).

(7) المقتبس (ش) ص 478.

وفاخر البرفيز، وغير ذلك من نفيس المتاع. فابتاع الناصر لدين الله أكثره بأوسط الأثمان، وصار باقيه إلى أهل مملكته، وتجار حضرته، فأحمد القوم صفقتهم، واغتبطوا بتجرهم".

كانت هذه هي المرة الأولى التي يصل فيها أولئك التجار إلى الأندلس حيث "لم يُعلم لهم قبل أيام الناصر الدين الله إليها دخول، ولا بمراسيها احتلال، من جهة البر ولا من جهة البحر"[1].

ويظهر أن هؤلاء التجار "الملفيين" هم تجار ايطاليون ينسبون إلى مدينة "أمالفي" الإيطالية، والتي كانت تعد من مدن إيطاليا التجارية الرئيسة، وقد أشار كل من هايد[2]، ولومبار [3] إلى أن تجار هذه المدينة قد وصلوا إلى الأندلس بدءاً من القرن العاشر الميلادي / الرابع الهجري وهو ما يتوافق مع التاريخ الذي وضعه ابن حيان -أعلاه -لوصول هؤلاء التجار إلى الأندلس.

ومنذ ذلك التاريخ استمر قدوم هؤلاء التجار إلى الأندلس، وراجت تجارتهم بها، وكثر الإقبال عليها، حيث يقول ابن حيان[4]: "فاتصل اختلافهم إلى الأندلس فيما بعد، وعظمت المنفعة بهم".

ويشير الزهري[5] إلى أن تجار مدينة جنوة -التي وصفها بأنها " من أعظم مدن الروم"[6] ووصف أهلها بأنهم " قوم تجار في البحر وبلاد الشام إلى بلاد الأندلس[7]" كانوا يصلون إلى الأندلس بتجاراتهم، وإن كان لم يوضح نوع السلع التي حملوها إلى الأندلس، وقد أصبحت مدينة جنوة (جنوا) قاعدة أو محطة انطلاق لجميع التجار الجنويين وغيرهم من الإيطاليين الساعين للحصول على تجارات وسلع الأندلس[8].

كما أشار إلى وصول تجار مدينة بيزة (بيجة) إلى الأندلس[9] وذكر أن أشهر ما كانوا يحملونه إلى الأندلس مع السلع هي السيوف البيجية[10].

(1) ابن حيان: المقتبس، (ش) ص 478.
(2) تاريخ التجارة، جـ1، ص 121 -122.
(3) الإسلام في مجده الأول، ص 347.
(4) المقتبس (ش) ص 478.
(5) كتاب الجغرافية، ص 77 -78.
(6) الزهري: كتاب الجغرافية، ص 77.
(7) الزهري: المصدر نفسه، ص 78.
(8) هونكة: شمس العرب، ص 36.

-Delara: Historia de Espana, P: 255.

(9) الزهري: المصدر نفسه، ص 78.
(10) الزهري: المصدر نفسه، ص 78.

وكانت الثياب المعروفة باسم "الدرندين" وهي كما ذكر الونشريسي[1] "ثوب مقتصد ينتفع به ويقي من البرد" كانت هذه الثياب تجلب إلى الأندلس من روما[2].

ويرى أحد الباحثين[3] أنه من المحتمل أن منتجات الأندلس الأموية قد وصلت إلى روما عبر الموانىء الايطالية مثل أمالفي ونابلي وغيرها.

كل ما سبق يؤكد قيام صلات تجارية بين الأندلس الأموية وبين المدن الايطالية التجارية، وإن كان تلك العلاقات والصلات لا تظهر بوضوح في المصادر وخاصة في عصر الإمارة الأموية.

وإلى جانب المدن الإيطالية قامت للأندلس الأموية صلات تجارية مع بعض جزر البحر المتوسط، مثل جزيرة سردانية، حيث ذكر ابن حيان[4] أن الخليفة عبد الرحمن الناصر قد استقبل في نهاية عام 330هـ/941م سفيراً من حاكم جزيرة سردانية، وذلك لعقد معاهدة سلم وصداقة مع الدولة الأموية بالأندلس وكانت النواحي التجارية في مقدمة مهام هذا السفير حيث "قدم معه تجار أهل ملفط[5] المعروفون بالأندلس بالملفطانين، بضروب من تجاراتهم النفسية من سبائك الفضة الخالصة، والديباج.. وغير ذلك[6]". وقد لاقت السلع التي قدم بها أولئك التجار إقبالاً كبيراً ورواجاً لدى الأندلسيين عبر عنه ابن حيان [7]بعد حديثه عن وصول هؤلاء التجار وسلعهم بقوله: "مما أحرزت منه الفائدة، وحسنت منه المنفعة".

ولقد كان رجال الدين النصارى من الأساقفة وغيرها في إيطاليا يستخدمون المنسوجات الأندلسية التي كانت تصدر إليهم منذ النصف الأول من القرن الرابع الهجري[8]، وفي الوقت نفسه كانت البابوية تحظر على تجار تلك المدن المتاجرة مع الأندلس وغيرها من بلاد المسلمين – في فترات الحروب، كما حرمت على رعاياها المتاجرة مع المسلمين في الأسلحة وما تصنع منه كالأخشاب ونحوها[9].

(1) المعيار المعرب، جـ11،ص 27-28.

(2) الونشريسي: المصدر نفسه، جـ11، ص 27-28.

(3) لويس: القوى البحرية، ص180.

(4) المقتبس (ش) ص 485.

(5) ملفط: والمعروف – كما ذكرت المصادر – أن تلك الجزيرة غنية بمعدن الفضة الذي يصدر منها إلى الكثير من البلاد. (انظر: الإدريسي: نزهة المشتاق، جـ2، ص 584. الحميري: الروض المعطار، ص 314) .

(6) ابن حيان: المصدر نفسه، (ش) ص 485.

(7) المصدر نفسه، (ش)، ص 485.

(8) Imamuddin: The Economic History: P: 363.

(9) هونكه: شمس العرب، ص 38.

وقد كان للتجار اليهود دور رئيس في الصلات التجارية بين الأندلس وتلك المدن الإيطالية، حيث قاموا بدور الوسيط التجاري بين الجانبين -خاصة في فترات الحروب - وكان ليهود تلك المدن الإيطالية اتصال تجاري دائم مع يهود الأندلس[1].

(1) Imamuddin: The Ecnomic History, P: 362.



الفصل السادس

[أثر التجارة في الحياة الأندلسية]

- **الآثار الدينية والعلمية.**
- **الآثار السياسية والعسكرية.**
- **الآثار الاقتصادية والعمرانية.**
- **الآثار الاجتماعية.**



كان من أهم آثار التقدم التجاري الذي شهدته الأندلس في فترة الحكم الأموي، وما نتج عنه من تكاثر الأسواق في المدن والقرى والأرياف، واكتضاضها بالمرتادين من تجار ومتسوقين، وإقبال فئات مختلفة من أفراد المجتمع الأندلسي على التجارة، وامتلاك الحوانيت والقيساريات، والمساهمة في العمل التجاري بمختلف أصنافه ووجوهه، أن تعددت منافع التجارة، وتنوعت آثارها في الحياة الأندلسية، ولم تقتصر على الكسب المالي والثراء الإقتصادي، فحسب، بل تجاوزت آثار التجارة ذلك الميدان، لتسهم بنصيب وافر في مجالات أخرى متنوعة في حياة المجتمع الأندلسي، وليكون للتجار الأندلسيين وغيرهم، وللتجارات المتنوعة آثارها وحضورها الواضح في مختلف الميادين الدينية والعلمية والسياسية والعمرانية والاقتصادية وغيرها، وقد ظهرت تلك الآثار بصور مختلفة، تتباين قوة وضعفاً حسب الارتباط القائم بين التجارة وكل ميدان من تلك الميادين الحياتية السالفة الذكر.

- الآثار الدينية والعلمية:

يقف المجالان الديني والتعليمي على رأس مجالات الحياة الأندلسية التي كان للتجارة فيها آثار ظاهرة، ذلك أن تيار الرحلة من وإلى الأندلس، قد ضم إلى جانب أهل التجارات، عدداً من العلماء وطلاب العلم الذين مارسوا التجارة، أو كانوا في ركب القوافل التجارية القادمة إلى الأندلس أو المغادرة لها. وقد حمل أولئك القادمون أو العائدون من مختلف بقاع العالم الإسلامي – من أندلسيين وغيرهم – الكثير من العلم والأفكار والمذاهب والدعوات ونحوها، ولم يلبثوا بعد وصولهم إلى الأندلس من بث ما حصلوه من علم ومعرفة ونشر ما حملوه من مذاهب ودعوات بين أبناء الأندلس مما كان له نتائج مهمة، وآثار كبيرة في الحياة الأندلسية. وقد تباينت تلك الآثار والنتائج بين الإيجاب والسلب. وفيما يلي سوف يُشار إلى أهم تلك الآثار:

أولاً: الآثار الايجابية:

- نشر الإسلام وبناء المساجد والصدقات:

لقد أسهمت التجارة الأندلسية والتجار الأندلسيون بدور فاعل في نشر الإسلام والتمكين له في داخل الأندلس وخارجها، وأظهر الأمثلة على ذلك تلك الجهود التي كانت تبذل في عرض الإسلام على الرقيق القادم إلى الأندلس، ودعوتهم إليه، إذ كان الرقيق القادم من مختلف

مناطق أوروبا، والذين عرفوا باسم "الصقالبة" – يعتقدون ديانات مختلفة غير الإسلام، فإذا ما جاءوا إلى الأندلس، وتم شراؤهم من النخاسين الذين قدموا بهم، وانتقلوا إلى بيوت المسلمين، بذل أولئك السادة الجدد جهودهم في تعليم أولئك الرقيق دين الإسلام، ودعوهم إليه. وكان من نتائج ذلك أن اعتنق معظم أولئك الرقيق رجالاً ونساءً الإسلام، وأصبح منهم العلماء، بل والقضاة والمعلمين والأدباء[1]. من أمثال "خلف" مولى جعفر (ت: 425هـ أو 429هـ) [2] فقد كان "من أهل العلم والقرآن.. مائلاً إلى الزهد والانقباض[3]".

ومثل "خلف البريلي" (ت 443هـ) أحد موالي يوسف بن بهلول فقد كان من الرقيق، الذين اعتنقوا الإسلام، ثم طلب العلم حتى اصبح "فقيهاً حافظاً للمسائل"[4].

وكانت "راضية" مولاة الخليفة عبد الرحمن الناصر ممن اعتنق الإسلام من الرقيق ثم طلبت العلم وبرزت فيه، وأصبحت تجلس للإقراء والدرس ويأخذ عنها الرواة، وكان لها مؤلفات وكتب[5].

وكان المنصور بن أبي عامر حريص على تعليم رقيقة أمور الإسلام، يجلب لهم أمهر المعلمين، فيلعمونهم " القراءات والحديث والعربية[6]". وقد برز من أولئك الرقيق العامريين مجاهد العامري[7] الذي كان معتنياً بفن القراءات وتفسير القرآن العظيم، وذلك "لما أخذه به مولاه المنصور بن أبي عامر واجتهد في تعليمه وعرضه على من كان من أئمة القراء بحضرته،

(1) بروفنسال: الحضارة العربية في اسبانيا، ص108 - 109. المنوني: ثقافة الصقالبة - مجلة أوراق، عدد 5 - 6 سنة 1983م، ص 21.

(2) ابن بشكوال: الصلة، جـ1، ص 164.

(3) ابن بشكوال: المصدر نفسه، جـ2، ص 164.

(4) ابن بشكوال: المصدر نفسه، جـ2، ص 166.

(5) ابن بشكوال: المصدر نفسه، جـ2، ص 655.

(6) ابن خلدون، العبر، جـ4: ص 211.

(7) مجاهد بن يوسف بن علي المعروف بابي الجيش. كان من فحول الموالي العامريين، واستولى في بداية الفتنة على طرطوشة ثم تركها واتجه إلى دانية فاستولى عليها ثم ضم إلى سلطانه جزر البليار (منورقه وميورقة ويابسة) سنة 413هـ/1022م، ثم تلقب بالموفق بالله،وكان ذا عفاف ونباهة ورياسة، وعلم ومعرفة وأدب، إلى جانب ما اتصف به من الشجاعة وحسن التدبير والسياسية، وقد قصده طلاب العلم من جميع الأندلس وبلاد المغرب، وقد ضم إلى ملكه قبل وفاته أجزاء من جزيرة سردانية. وظل حاكماً لتلك البلاد من شرق الأندلس إلى أن توفي سنة 436هـ/1041م (انظر: ابن عذارى: البيان المغرب، جـ3، ص 155-156، النويري: نهاية الأرب في فنون الأدب. جـ13، تحقيق: أحمد كمال زكي. (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980م)، ص 466-467. ابن خلدون: العبر، جـ4، ص 210-211).

فكان سهمه في ذلك وافراً".[1] وأصبح نصر الصقلبي-وهو أحد غلمان المظفر بن أبي عامر – من رواة الحديث ومعلميه[2].

وكان ابن الكتاني تاجر الرقيق بقرطبة حريصاً على تعليم رقيقه مبادىء الإسلام وأحكامه وعلومه، يفصح عن ذلك قوله وهو يتحدث عن تعليمه الرقيق فنون الإسلام" واعتبر ذلك بأن في ملكي الآن أربع روميات كن بالأمس جاهلات، وهن الآن عالمات حكيمات.. تدل على ذلك لمن جهلهن الدواوين الكبار التي ظهرت بخطوطهن في معاني القرآن وغريبه وغير ذلك من فنونه"[3].

ولا شك أن ابن الكتاني لم يكن الوحيد من بين تجار الرقيق الذين عنوا بعرض الإسلام على الرقيق الذين كانوا تحت أيديهم، ومن ثم تعليمهم العلوم الشرعية والعربية، وسوف يتبين لنا لاحقاً دور هؤلاء التجار في تعليم أولئك الرقيق، ولا شك أن عرض الإسلام عليهم ودعوتهم إليه، أفضل ما يعلم، وخير ما يطلب، وغاية ما يحرص عليه، وأنه سيكون في أوائل مهام معلمي أولئك الرقيق سواءً أكانوا من تجار الرقيق، أم من ملاك الرقيق بعد شرائهم من التجار.

ومن المعلوم أن التجار المسلمين – بصفة عامة - في مختلف البقاع التي وصلوا إليها، كانوا – في أغلبهم - يحرصون على نشر الإسلام، وتعليمه لأهل البلاد التي يصلون إليها[4]. وبما أن التجار الأندلسيين قد وصلوا إلى مواقع مختلفة من بلدان أوربا في الشمال والغرب، وإلى بلاد السودان الغربي[5]، تلك المواقع التي كان أهلها يدينون بغير الإسلام، فلا شك أنه سيكون من ضمن أهداف أولئك التجار - أو البعض منهم على الأقل – في الوصول إلى تلك البلدان نشر الإسلام والدعوة إليه، سواءً عن طريق الدعوة المباشرة إلى الدين وعرضه وتعليم مبادئه، أو عن طريق القدوة الحسنة والتمسك بالإسلام وتعاليمه ومبادئه في معاملاتهم وسيرهم، وإن كانت المصادر لم تفصح عن شيء من ذلك.

---

(1) ابن خلدون: المقدمة، ص 552.

(2) ابن الفرضي: تاريخ العلماء، جـ2، ص 154.

(3) ابن بسام: الذخيرة، ق3، م1، ص 320.

(4) حسين إبراهيم: انتشار الإسلام في القارة الأفريقية، ط3 (القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1984م)، ص73-75.
عبد الرحمن زكي: تاريخ انتشار الإسلام في غرب أفريقيا. (القاهرة: معهد الدراسات الإسلامية، 1397هـ/1977م) ص10-11.

(5) انظر الفصل الرابع من البحث" العلاقات التجارية مع السودان الغربي وأوربا النصرانية".

ومن الآثار الإيجابية للتجارة، مساهمة التجار في الأعمال الخيرية كبناء المساجد، التي كانت تمثل مركزاً هاماً من مراكز العبادة والتعليم في المواقع التي تنشأ فيها، إذ كان الموسورون من الأندلسيين من التجار وغيرهم يقومون بإنشاء تلك المساجد والصرف عليها، ووقف الحوانيت والعقارات عليها، وترتيب المعلمين بها.

يتضح ذلك من خلال تلك القضايا التي عرضت على بعض الفقهاء في العصر الأموي والتي أوردتها بعض كتب النوازل والأحكام، كتلك التي عرضت على الفقيه ابن زياد[1] والتي أشارت إلى "شهادة قوم أنهم يعرفون حانوتاً محسباً تجري غلته على المسجد[2]". وكان المسجد المذكور يقع على المحجة العظمى -الطريق الرئيسة- في قرطبة.

وكذلك القضية التي عرضت على الفقيه ابن عتاب[3] والفقيه ابن القطان[4] وغيرهما والمتضمنة السؤال عن جواز تعليق الحوانيت المحسبة على المساجد بالمساجد نفسها[5]، مما يدل على انتشار مثل هذه الأحباس وكثرتها. وأن ريعها يصرف لمصلحة المساجد وإعمارها والصرف على القائمين عليها والمعلمين والمتعلمين بها[6].

وربما عمد بعض أهل التجارات إلى تحبيس جزء من دخل حوانيتهم للانفاق على المساجد، فقد كان صاحب حانوت في حصن أرجونة قد وقف درهمين من دخل حانوته في كل شهر على الدوام، لمصلحة بعض المساجد بالحصن[7].

والمسائل التي وردت في كتب النوازل حول تحبيس الحوانيت وما شابهها على المساجد ونحوها كثيرة ومتعددة تنتظم عصر الدولة الأموية بقسميه الإمارة والخلافة، وما تلا ذلك

(1) انظر ترجمته في الفصل الثالث من البحث "فئات التجار" .

(2) ابن سهل: الإعلام بنوازل الأحكام، جـ2، ص 769، خلاف: وثائق في شؤون العمران، ص73.

(3) ابن عتاب: هو محمد بن عتاب بن محسن، يكنى أبا عبد الله، كان شيخ أهل الفتيا والشورى في زمانه. دعى إلى القضاء مراراً فامتنع . وتوفي سنة 462هـ/1069م (انظر: ابن بشكوال: الصلة، جـ2، ص 515-517. مخلوف: شجرة النور الزكية، ص119).

(4) ابن القطان: هو أبو عمر أحمد بن محمد بن عيسى بن هلال، قرطبي، يكنى أبا عمر، كان زعيم المفتين بقرطبة، كان أبرع الناس في زمانه في معرفة المسائل واختلاف العلماء من أهل المذاهب وغيرهم. وبزّ أهل زمانه علماً وحفظاً. وامتد به العمر إلى أن توفي سنة 460هـ/1067م (انظر: ابن بشكوال: المصدر نفسه، جـ1، ص 64-65. عياض: ترتيب المدارك، جـ2، ص 813).

(5) ابن سهل: المصدر نفسه، جـ2، ص 803، خلاف: المرجع نفسه، ص 75-77.

(6) الونشريسي: المعيار المعرب: جـ7، ص 41-42.

(7) الونشريسي: المصدر نفسه، جـ7، ص 151.

من عصور[1]. وهي في مجملها تبين أثراً إيجابياً من آثار التجارة، أسهم في رفد إنشاء المساجد والصرف عليها وعلى القائمين بها والمتعلمين فيها.

وبالإضافة إلى ذلك فقد أسهم الموسرون من التجار وغيرهم في بناء المساجد، والجوامع وتوقيف المستغلات التجارية – كالحوانيت والأراضي والمزارع والدور ونحوها -على تلك المساجد . ومن الأمثلة على ذلك ما فعله جواري الأمير عبد الرحمن بن الحكم (الأوسط) (206-238هـ/821-852م) اللاتي "تولعن ببناء المساجد وفعل الخير" كما وصفهن ابن سعيد[2] ومثل ما فعلته مرجان جارية الخليفة عبد الرحمن الناصر وأم ولده الخليفة الحكم المستنصر والتي كانت ذات ثراء واسع، قرنته بانفاق "في سبيل البر لم يلحق شأوها فيه أحد من نساء الناصر لدين الله، بصدقات أفشتها وزلفات قدمتها، ومساجد ابتنتها وأحباس في سبيل الله وقفتها"[3]. وكان من أعظم ما قدمته تلك الجارية بناء المسجد الأكبر في الرياض الغربي من قرطبة، والذي كان أوسع مساجد قرطبة بناءً وأحسنها عمارة، حسب وصف ابن حيان له[4].

ولم تقتصر تلك الجارية الثرية الموسرة على هذا العمل بل أنشأت عدداً آخر من المساجد في قرطبة، وتكفلت بالانفاق على تلك المساجد والقائمين عليها من "سدنته وغاشي وفوده "[5] وأوقفت لتلك المصروفات ما تجنيه من نتاج حقولها الواقعة في غربي قرطبة، والتي وصفها ابن حيان بأنها "العظيمة القدر الوافية الغلة"[6]. ولا شك أن إنتاج تلك الحقول الزراعية كان يسوق بسوق قرطبة وغيرها، وأنه كان يدر دخلاً مرتفعاً شكل مورداً مالياً مهماً لتلك المساجد، إلى جانب الصدقات التي شهرت تلك الجارية بها .

ذلك كان حال إحدى الجواري – الرقيق -الموسرات، والتي كان لهن دور فاعل في التجارة الأندلسية[7]. فماذا سيكون حال غيرها من الموسرين والأثرياء من تجار الخاصة، ووجوه أهل الأسواق وغيرهم، لا شك أنه سيكون لهم دورهم في رفد مثل هذه الأعمال الخيرة. والانفاق عليها من أرباح أموالهم التي يثمرونها في التجارة. مما سيعود نفعه على المجتمع الأندلسي بشكل عام.

---

(1) الفهري: الوثائق والمسائل المجموعة (مخطوط) ورقة102-103. كمال أبو مصطفى: الأحباس في الأندلس، ص 41.
(2) المغرب، جـ1، ص 45.
(3) ابن حيان: المقتبس (ش) ص 13.
(4) المصدر نفسه، (ش) ص 14.
(5) ابن حيان: المصدر نفسه، (ش) ص 14.
(6) المصدر نفسه، (ش) ص 14.
(7) ابن سهل: الإعلام بنوازل الأحكام، جـ2، ص 744-745.

وإذا كان ما سبق يمثل أحد الآثار الإيجابية لرواج التجارة وتقدمها في الأندلس الأموية، فإن الأمر – في هذا الجانب -لم يخل من أثر سلبي، وقف إلى جانب الأثر السابق. إلا أنه بدون شك كان أقل منه ظهوراً، وأخف أثراً. إذ أدى تقدم التجارة، إلى كثرة الطامعين في ابتناء واقتناء الحوانيت والقيساريات، وكان من نتائج ذلك أن تطاول بعض المتنفذين ممن مارس التجارة إلى اغتصاب بعض الأراضي -سواءً أكانت من أراضي الأحباس الموقفة على المساجد ونحوها، أو كانت من أملاك العامة -وإقامة الحوانيت والأسواق عليها، ومن ثم تأجيرها على المستثمرين، يكشف عن ذلك بعض النوازل التي عرضت على بعض فقهاء العصر الأموي حول غصب مثل تلك المواقع، من أمثال ما عرض على ابن عتاب حيث سئل عن "حوانيت ابتناها السلطان فأكتراها الناس منه لتجاراتهم.. والأرض التي بنيت فيها لا يعرف أربابها وبعضها يعرف ربها وحيل بينه وبينها"[1]. وحين سئل ابن أبي زيد" عن السكني في حوانيت غصبها السلطان، أجاب: لا تسكن[2]". وهذه النوازل وأمثالها توضح حدوث مثل تلك التجاوزات، وتطاول بعض المتنفذين على أملاك غيرهم، رغبة في المتاجرة والحصول على الأرباح.

- **دعم التطور العلمي والمعرفي:**

وفي المجال العلمي كان للتجارة أثرها البارز في رفد التطور العلمي والمعرفي الذي حققته الأندلس في العصر الأموي[3]، إذ مثلت التجارة مصدر رزق ودخل شبه ثابت لعدد من طلاب العلم الذين قرنوا طلب العلم والرحلة من أجله بالتجارة وطلب الكسب والمنفعة، وارتادوا الأسواق الأندلسية للمتاجرة، وتمكنوا بذلك من تأمين مصدر رزق يدرُّ عليهم دخلاً يمكنهم من تحقيق رغباتهم في طلب العلم والرحلة من أجله داخل الأندلس أو خارجها، وتأمين ما يحتاجون إليه في سبيل مواصلة الدرس والرحلة لطلب العلم، والاستزادة من العلم والمعرفة، دون أن يكون لأحد عليهم فضل أو معروف فيما يحققونه[4].

كما أسهمت التجارة في إنشاء المدارس ونشر التعليم بين المبتدئين وغيرهم، إذ وجد في الأسواق حوانيت اكتريت لتعليم المبتدئين حيث كان يرى بعض الفقهاء أن يكون تعليم

---

(1) ابن سهل: الإعلام بنوازل الأحكام، جـ2، ص 744-745.

(2) الونشريسي: المعيار المعرب، جـ9، ص 564، 565.

(3) عن تطور الحركة العلمية في الأندلس الأموية انظر: محمد عيسى: تاريخ التعليم ص108، بالنثيا: تاريخ الفكر الأندلسي، ص 50-77، سعد البشري: الحياة العلمية في عصر الخلافة، ص 36-63، ص 99-115.

(4) عن تفصيل ذلك: انظر الفصل الثالث من البحث فئات التجار.

الصبيان في "الشوارع العامرة بالناس، وأصحاب الحوانيت" كما يذكر ابن بشكوال[1] وتمشياً مع هذا فقدكان الفقيه إبراهيم بن مبشر[2] (ت395هـ) "يقرىء في دكانه قرب المسجد الجامع بقرطبة، وينقط المصحف ويعلم المبتدئين[3]". أي أن دكان هذا الفقيه التاجر أصبح يمثل مدرسة للتعليم والدرس وسيكون لذلك أثره في نشر العلم.

وانتشرت سقائف المعلمين والمؤدبين في سوق قرطبة الكبرى. وكذا العلماء والدارسون بها. وكانت تلك السقائف تقام في وسط السوق وبالقرب من المسجد الجامع، وبلغ من كثرتها في سوق قرطبة أن دمر فيها في وقعة واحدة في عصر الفتنة وهي وقعة قنتيش[4]" أكثر من سبعين سقيفة " [5] وقتل المؤدبون الذين كانوا يتولون التعليم فيها " وتعطل صبيانهم لعدمهم[6]" وكانت هذه المدارس قد بنيت في عهد الخليفة الحكم المستنصر[7].

لقد اختير الموقع الذي أقيمت فيه تلك المدارس " السقائف" بعناية كبيرة، حيث كان منها ما ينشأ في وسط السوق وبالقرب من الجامع الذي عادة تحف به الأسواق[8]، وفي ذلك تيسير وتسهيل على من أراد الوصول إلى هذه المواضع، حيث الطرق إليها مشرعة وميسرة، والموقع معروف ومعلوم – كما أن في اختيار مثل هذا الموقع إعلان لهذه المدارس، ودعوة للتعليم فالأسواق هي أكثر المواقع ارتياداً، وأكبرها شهرة، وإقامة مثل هذه المدارس بها إشهار وإعلان لها،

وغذيت هذه المدارس والقائمين عليها مالياً من الأسواق، حيث كان الحكام يعمدون إلى بعض الحوانيت ذت المواقع المتميزة في داخل الأسواق، وذات الدخل المرتفع، فيوقفونها على تلك المدارس، ومن ذلك ما فعله الخليفة الحكم المستنصر، حيث صدر في صدر جمادى

(1) ابن بشكوال: الصلة، جـ1، ص 89.
(2) ابن بشكوال: المصدر نفسه، جـ1، ص 89.
(3) ابن بشكوال: المصدر نفسه، جـ1، ص 89.
(4) وقعة قنتيش: كانت هذه الوقعة في يوم السبت الثالث عشر من ربيع الأول عام أربعمائة للهجرة وكانت بين سليمان المستعين وجنده من البربر والنصارى وبين المهدي الخليفة وجنده من أهل قرطبة وكانت الدائرة على المهدي وجنده، وقد قتل فيها ما يربو على عشرة آلاف قتيل (ابن بسام: الذخيرة، ق1، م1، ص 43، ابن عذارى: البيان المغرب، جـ3، ص 87-91، النويري: نهاية الأرب، جـ23، ص 42-422.
(5) ابن بسام: المصدر نفسه، ق1، م1، ص 44.
(6) ابن بسام: المصدر نفسه، ق1، م1، ص 44.
(7) ابن عذارى: المصدر نفسه، جـ2، ص 240.
(8) السقطي: في آداب الحسبة، ص68، محمد عيسى: تاريخ التعليم في الأندلس، ص 221.

الأولى من سنة 364هـ/974م أمراً من قبل الخليفة الحكم يقضي بـ "تحبيس حوانيت السراجين بسوق قرطبة على المعلمين الذين كان قد اتخذهم لتعليم أولاد الضعفاء والمساكين بقرطبة"[1].

وقد كانت هذه الدكاكين تجاور الجامع الكبير بقرطبة[2]. أي أنها تقع في نقطة ارتكاز الأسواق، وسيكون دخلها كبيراً، مما يزيد في الجراية التي تقدم لهؤلاء المعلمين والمؤدبين، وبالتالي سيكون لذلك أثره الإيجابي على التعليم، وسيزيد من الإقبال عليه. ولعله كان يصرف من دخل هذه الحوانيت - إلى جانب المعلمين - على الطلاب المحتاجين الذين يدرسون بهذه المدارس، إذ كانوا من أولاد الضعفاء والمساكين والذين لا يستطيعون أن يؤمنوا تكاليف طلب العلم.

وكان من نتائج هذا أن انتشر التعليم وكثر الطلاب حتى أصبح يمثل حرفة تشبه العمل التجاري يحترفها بعض المعلمين فقد أوردت المصادر صوراً متنوعة لعقود أبرمها بعض المعلمين لتعليم أولاد بعض المؤسرين[3]، كما وردت في المصادر من صور العقود وأبرمت بين بعض المعلمين لإنشاء مدارس مشتركة بينهم للتعليم[4].

واستخدمت بعض الحوانيت مواضع للتعليم والدرس. وشاركت بذلك في نشر العلم والمعرفة مسهمة في النهضة العلمية التي شهدتها الأندلس الأموية، فالفقيه ابن المكوى[5] الذي أصبح من كبار علماء الأندلس وفقهائها كان جل طلبه للعلم ودرسه في حانوته في سوق البز بقرطبة [6]، وكان الفقيه أحمد بن محمد بن زكريا[7] يعقد في سوق قرطبة مجلساً يعلم فيه من يجلس إليه، وخاصة من رجال الحسبة الذين كانوا يجتمعون إليه ويسمعون منه[8]. وكان الفقيه أحمد بن سعيد بن كوثر (ت403هـ/1012م) [9] من أثريا طليلطة -ولا يبعد أن يكون له في التجارة نصيب-كان يستقبل طلاب العلم في منزله، " في مجلس قد فرش ببسط الصوف مبطنات والحيطان باللبود من كل حول، ووسائد صوف، وفي وسطه كانون في

---

(1) ابن حيان: المقتبس (ح) ص 207، ابن عذارى: المصدر نفسه، جـ2، ص 249.

(2) ابن عذارى: البيان المغرب، جـ2، ص 249.

(3) الفهري: الوثائق والمسائل (مخطوط)، ورقة 101. ابن القاسم: المقصد المحمود (مخطوط) ورقة 58.، ريبيرا: التربية الإسلامية في الأندلس، ص 138-139.

(4) الفهري: المصدر نفسه، ورقة رقم 102ب. الونشريسي: المعيار المعرب، جـ8، ص183.

(5) راجع: ترجمته أعلاه، ص166/ح4 .

(6) عياض: ترتيب المدارك، جـ2، ص 635-636.

(7) راجع ترجمته أعلاه، ص 12/ح5.

(8) ابن الفرضي: تاريخ العلماء، جـ2، ص 61.

(9) ابن بشكوال: الصلة، جـ1، ص 41.

طول قامة الإنسان مملوءاً فحماً[1]". وذلك حماية لطلابه من برد طليطلة وتهيئة لجو علمي مريح. ولم يكتف بذلك، بل بلغ من كرمه وجوده أن كان يقدم لهؤلاء الطلاب -الذين كانوا يزيدون على الأربعين -موائد الثريد بلحوم الخرفان والزيت العذب، وأخرى عليها ثرائد اللبن بالسمن أو الزبد[2]. وكانت بعض الحوانيت تمثل في أحد جوانبها ورشاً لتعليم الصناعات والحرف[3]. ونتيجة لتطور التجارة، وقوة الحركة داخل الأسواق كثرت القضايا والخلافات بين أهل الأسواق والتجارات مما أدى إلى بروز الحاجة إلى وجود فقهاء متابعين لهذه الأسواق وأشبه بالمتخصصين في متابعة مستجدات الأسواق، والنظر فيها والاجتهاد في استنباط الأحكام الفقهية لها، وقد ظهر مثل هؤلاء الفقهاء في عصر الخلافة -وهو الذي يمثل قمة التطور التجاري للأندلس الأموية -من أمثال الفقيه محمد بن يحيى اللخمي (ت363هـ/974م) [4] الذي كان "حافظاً للمسائل، معتنياً في السوق بالرأي"[5] وقد كان هذا الفقيه من أهل الفتيا في قرطبة، وكانت تعرض عليه مستجدات المسائل في الأسواق فيجتهد فيها[6]، بل لقد أصبحت بعض متاجر المتاجرين من العلماء والفقهاء قبلة للطلاب والمستفسرين عن رأي الدين في مسائل متنوعة تخص أمور دينهم ومعاشهم[7].

كما أقيم لعدد من العلماء والمفتين مجالس في وسط الأسواق[8]، وكانت المهمة الرئيسة لهم فصل المنازعات، وإجابة المستفتين عن كل المعاملات التجارية، أو بمعنى آخر مراقبة الأسواق، ومتابعة العمليات التجارية التي تجري في داخل الأسواق، ومعرفة مدى موافقتها للشرع الإسلامي وعدم السماح بحصول التجاوزات الشرعية، أي أن مهمتهم تمثلت في نشر الوعي الشرعي الصحيح بين مرتادي الأسواق، وبيان الأوجه الصحيحة في البيع والشراء، ومنع ما سواها مما ظهر لهم،فإذا ما أشكل على مرتادي الأسواق أمر ما من المعاملات التجارية القائمة ردوها إلى هؤلاء العلماء ليبينوا لهم الوجه الشرعي الصحيح فيها.

(1) Provençal: Espana Musulmana, P: 178.

(2) ابن بشكوال: الصلة، ص 40-41.

(3) ابن بشكوال: المصدر نفسه، جـ1، ص 40.

(4) انظر: ابن الفرضي: تاريخ العلماء، جـ2، ص76.

(5) ابن الفرضي: المصدر نفلسه، جـ2، ص 76.

(6) ابن الفرضي: المصدر نفسه، جـ2، ص 76-77.

(7) عبد القادر عثمان: "الوضع السياسي والاجتماعي لغرناطة" رسالة دكتوراه غير منشورة، (الرباط: جامعة محمد الخامس كلية الآداب والعلوم الانسانية، شعبة التاريخ 1417-1418هـ/1996م /1997م)، ص 529.

(8) راجع أعلاه" المفتون في الأسواق".

وعلى هذا فيمكننا القول إن هؤلاء العلماء مثلوا مدارس تعليمية متنقلة في الأسواق تشرح وتبين كل ما يتعلق بأحكام السوق والمتاجرات، وتنشر الوعي والمعرفة بتلك الأمور بين أهل التجارات.[1] وأصبحوا مثلون مصدراً لتوجيه التجار إلى الربح الحلال ويرشدونهم إلى قواعد التعامل الصحيحة، التي تتفق مع تعاليم الدين الحنيف.

وإلى جانب ما سبق لنا بيانه مما كان يبذل من جهود كبيرة في سبيل تعليم الرقيق القادم إلى الأندلس بصفة عامة[2]... كان الرقيق الذي يعيش في قصور الحكام والأمراء يحظى بالنصيب الأوفر من التعليم والدرس عند وصولهم إلى تلك القصور، وكانت تبذل العناية التامة في تأهيلهم وتعليمهم، فالبعض كان يعلم الغناء والطرب[3]، والبعض كان يعلم اللغات ليصبح مترجماً للحاكم[4] ومنهم من تعلم اللغة والأدب حتى برز فيها، وبز كبار علماء الأدب مثل "فاتن" فتى الحاجب المنصور بن أبي عامر الذي كان "أوحد لا نظير له في علم كلام العرب وكل ما يتعلق بالأدب.. وكان حسن الخط، واسع المعرفة فصيح اللسان، حاضر الجواب، إلى عفاف طعمة، ونزاهة نفس وجمال صورة "[5].. ويذكر ابن خلدون[6] عن المنصور بن أبي عامر أنه علم مواليه القراءات والحديث والعربية، وقد ظهر من هؤلاء الرقيق عدد من الشعراء والشاعرات المبدعين[7]. مما كان له دور رئيس في انفتاح الطريق أمامهم حتى أصبحوا يكونون صفوة الموظفين الإداريين، وتولوا القيادات العسكرية، وأصبح لهم في بعض العهود الكلمة الأولى في شؤون الدولة[8].

كما كان تجار الرقيق يبذلون جهوداً مضنية في سبيل تعليم هؤلاء الرقيق، يكشف عن جانب من ذلك تلك الرقعة التي كتبها ابن الكتاني يصف فيها تعليمه اللقيان حيث يقول: "فأنا منبه الحجارة، فضلاً عن أهل العدامة والجهالة، واعتبر ذلك بأن في ملكي الآن أربع روميات كن بالأمس جاهلات، وهن الآن عالمات حكيمات منطقيات فلسفيات هندسيات

(1) انظر: ابن الفرضي: المصدر نفسه، جـ2ـ ص 49، 61، 205، عياض ترتيب المدارك، جـ2، ص560. الونشريسي: المعيار المعرب، جـ5، ص 197-198، جـ8، ص 453-454.
(2) راجع أعلاه: تجارة الرقيق، الفصل الرابع.
(3) بالنثيا: تاريخ الفكر، ص 7-8.
(4) انظر الفصل الرابع من البحث " تجارة الرقيق".
(5) ابن بسام: الذخيرة، ق4، م1، ص34.
(6) العبر، جـ1، ص 189.
(7) الشكعة: الأدب الأندلسي، ص 119-126. إحسان عباس: الأدب الأندلسي، ص48-53.
(8) ابن بسام: المصدر نفسه، ق4، م1، ص 57-58.

موسيقاويات أسطرلابيات معدلات نجوميات نحويات عروضيات أدبيات خطاطيات، تدل على ذلك لمن جهلهن الدواوين الكبار التي ظهرت بخطوطهن في معاني القرآن وغريبه وغير ذلك من فنونه وعلوم العرب من الأنواء والأعاريض والأنحاء، وكتب المنطق والهندسة وسائر أنواع الفلسفة"[1].

وهذه الرقعة تبين صنوفاً من المعارف التي كان يتعلمها الرقيق من العلوم الشرعية والعربية والأدبية والفلسفية وغيرها. مما كان له ثمار طيبة تعود على المالكين والمؤديين لأولئك الرقيق، وعلى المجتمع أيضاً فالمالك " يبعهن بأغلى الأثمان[2]" والمجتمع قطف ثمار ذلك في ظهور عدد من العلماء والقضاة الشعراء والشاعرات المبدعين[3].

وإلى جانب ما سبق فقد كانت أسواق الوراقة المنتشرة في معظم المدن الأندلسية – كما سبق بيانه أعلاه[4] – تمد طلاب العلم بما يحتاجون إليه من كتب العلم والمعرفة، وتزودهم بالجديد منها، وكان لهؤلاء المتاجرين في الكتب دورهم في جلب الجديد من المؤلفات المشرقية لعرضها لطلاب العلم الأندلسيين[5].

ولم تقتصر مهمة تلك الأسواق على بيع الكتب فقط بل كانت لها أبعاد في الحياة الثقافية، حيث كان يجري فيها اللقاء بين طلاب العلم، وكانت بها مجالس للعلماء، يلقون بها دروسهم على طلابهم[6]. وكان من بين تجار الكتب علماء وأدباء يسعون من وراء هذه التجارة – ليس فقط إلى طلب الربح والكسب – بل يجدون في عملهم اللذة الفعلية والمتعة من خلال الاطلاع على جديد الكتب، ومن خلال اللقاء بطلاب العلم والعلماء الذين جذبتهم معروضات تلك الحوانيت[7] وقد حفلت قوائم تجار الكتب بأسماء العديد من الأدباء[8] الذين كان لهم باعهم في نشر العلم.

---

(1) ابن بسام: الذخيرة، ق3، م1، ص 320.

(2) ابن بسام: الذخيرة، ق3، م1، ص320. وقد أورد محمد المنوني ثبتاً بأسماء عدد كبير من الرقيق الصقالبة الذين برزوا في مجال العلم، بل وكان منهم الفقهاء والمحدثين والمؤلفين في مقاله الموسوم "ثقافة الصقالبة" مجلة أوراق، عدد 5-6 لعام 1983م، ص21-29".

(3) الشكعة: الأدب الأندلسي، ص 119-126، إحسان عباس، الأدب الأندلسي (عصر سيادة قرطبة)، ص48-53.

(4) انظر الفصل الرابع من البحث " تجارة الكتب"

(5) المقري: نفح الطيب، جـ1، ص368-369.-ريبيرا: المكتبات وهوات الكتب جـ1 (مجلة معهد المخطوطات العربية المجلد الخامس (القاهرة، القعدة، 1378هـ /مايو 1959م). ص71-72.

(6) عياض: ترتيب المدارس، جـ4، ص 635.

(7) عبد العزيز عتيق: الأدب العربي في الأندلس، ط2، (بيروت: دار النهضة العربية، 1976م، ص154.

(8) انظر أعلاه " تجارة الكتب".

وعلى هذا يمكن القول إن حوانيت الوراقين الأندلسيين مثلت وسيلة مهمة في تنشيط الحركة العلمية والأدبية بالأندلس، وحركت همم الناس، للاقبال على القراءة وطلب العلم. وأصبحت بعض الأسواق في المدن الأندلسية تمثل منتديات للعلماء، ومراكز للثقافة والمعرفة إلى جانب التجارة[1].

ونتج عن ذلك ظهور عدد من تجار الكتب وجمّاعيها، والراغبين في تكوين المكتبات الخاصة، وكان الأمراء الأمويون في مقدمة هؤلاء المساهمين في رفد تجارة الكتاب ونشر العلم والمعرفة على أثر ذلك، حيث كانوا يحرصون على جمع الكتب الحديثة الصدور من المشرق الإسلامي ويبعثون لذلك مندوبين من التجار ويزودونهم بما يحتاجون إليه من الأموال[2]. ولعل مكتبة الخليفة الحكم المستنصر تمثل خير شاهد على ذلك، والتي بلغ عدد الفهارس التي فيها تسمية الكتب أربعاً وأربعين فهرسة، في كل واحدة عشرون ورقة، ليس فيها إلا ذكر أسماء الدواوين والكتب لا غير، وكان يبعث إلى الأقطار رجالاً من التجار، ويرسل إليهم الأموال لشراء الكتب حتى جلب إلى الأندلس منها ما لم يعهدوه[3]، وحتى " أقام للعلم والعلماء سوقاً نافقة"[4]، ولم تزل هذه الكتب في قصر قرطبة حتى بيع أكثرها في حصار البربر لقرطبة في عصر الفتنة ونهب ما بقي فيها عند دخول البربر قرطبة[5].

وتكشف المصادر عن الدور الفاعل الذي أدته التجارة في مجال التواصل اللغوي والتأثر والتأثير بين اللغة العربية وغيرها من اللغات المعاصرة لها، فلقد اخترقت اللغة العربية الحدود الشمالية للأندلس لتصل إلى الممالك الإسبانية في شمال الأندلس، وذلك على يدي التجار المسلمين من أندلسيين وغيرهم، وعلى أيدي التجار اليهود الراذانية الذين كانوا يتكلمون عدة لغات من بينها العربية[6]. وكان لهؤلاء التجار أثرهم في نقل اللغة العربية إلى ما وراء الأندلس شمالاً. يدل على ذلك تلك الألفاظ والاصطلاحات العربية التجارية التي دخلت إلى اللغة الاسبانية في شمال الأندلس وما وراء ذلك مثل فندق "Fonda" والمخزن

(1) محمود إسماعيل: سوسيولوجيا الفكر، ص 153.
(2) خليل السامرائي: أثر العراق الحضاري، ص 129 -130.
(3) ابن خلدون: العبر، جـ4، ص 187 -188.
(4) صاعد الأندلسي: طبقات الأمم، ص 162 -163.
(5) ابن خلدون: المصدر نفسه، جـ4، ص 188.
(6) ابن خرداذبة: المسالك والممالك، ص 153 -لومبار: الإسلام في مجده الأول، ص 147.

"Almacen" والرطل "Arratel" [1]إلى غيرها من المفردات والألفاظ العربية التي صاحبت المنتجات والمصنوعات المصدرة من الأندلس إلى تلك الممالك وما وراءها[2]. وفي هذا دلالة واضحة على مدى شهرة تلك المنتجات الأندلسية، وعلى مدى خدمة التجارة للغة العربية ونشرها. ولم يقتصر دور التجارة على ذلك بل أسهمت التجارة الأندلسية والتجار الأندلسيون في تعميق أثر الحضارة الإسلامية في الأمم النصرانية المجاورة لها [3].

كما أسهم تيار التبادل التجاري بين الأندلس ومختلف مناطق العالم الإسلامي في رفد التطور العلمي والمعرفي الذي شهدته الأندلس في فترة الحكم الأموي. فلقد صاحب سياسة الانفتاح التجاري الذي شهدته الأندلس منذ عهد الأمير عبد الرحمن الأوسط، انفتاح ثقافي، غذاه وقواه السيطرة الإسلامية على معظم طرق التجارة العالمية براً وبحراً. وارتبط طلب العلم بالتجارة، وتبودلت السلع والأفكار على حد سواء، وتسربت المؤثرات المختلفة من الأمم الأخرى عن طريق الاتصال والتعاون التجاري إلى الأندلس والعكس، وانفذت البعثات والسفارات إلى الهند والصين والقسطنطينية والبلاد الاسكندنافية وبلاد الفرنجة، ومدن إيطاليا وغيرها بهدف توثيق التعاون التجاري والثقافي بين تلك الأمم[4] . إذ كان تيار الرحلة التجارية العلمية مطرداً يحمل من يخرجون من الأندلس إلى بلدان العالم الإسلامي لطلب العلم والتجارة، ثم يعودون إلى بلدهم لينشروا إلى جانب سلعهم التي قدموا بها، ما حازوه من علم ومعرفة في الشرق، كما يحمل ذلك التيار من يرحلون من بلدان العالم الإسلامي المختلفة إلى الأندلس بالعلم[5] مقروناً بطلب الرزق والتجارة[6].

لقد قدم إلى الأندلس الأموية عدد كبير من العلماء وطلاب العلم من المشرق وكان منهم من ربط بين طلب العلم والتجارة فخرج من بلده حتى وصل إلى الأندلس يطلب العلم

(1) أنور الرفاعي: النظم الإسلامية ص 274، وراجع عن هذه الألفاظ وكثرتها: لطفي عبد البديع: الإسلام في اسبانيا، ط2، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1969م)، ص 112-116.

(2) يورانت: قصة الحضارة، جـ13، ص 382-385.

-Provençal: Espana Musulmana P183-184.

(3) الطاهري: دراسات ومباحث في تاريخ المغرب، ص73، عبد العزيز سالم العبادي، تاريخ البحرية الإسلامية، جـ2، ص 7.

-Provençal: Op.Cit.,: P.183.

-لومبار: الإسلام في مده الأول، ص 147،ص 165. البشري: الحياة العلمية في عصر الخلافة، ص 400.

(4) محمود إسماعيل: سوسيولوجيا الفكر، ص 151.

(5) عبد العزيز عتيق: الأدب العربي، ص 151.

(6) ابن بشكوال: الصلة، جـ2، ص 566-567.

وينشره، ويتقوى على ذلك من التجارة، ويستثمر فضل أمواله. ومنهم من لم تكن التجارة من مهامه ولا من شأنه ولكنه قدم إلى الأندلس في ركاب التجارة، فخرج من بلده إلى الأندلس مع القوافل التجارية[1].

ولقد حمل هؤلاء الوافدون إلى الأندلس من علماء المشرق وأدبائه ثروة ضخمة من التراث العربي، والكثير من أصول الحضارة الشرقية والعادات الاجتماعية والتقاليد المشرقية، لينشروها بين سكان الأندلس[2].

فمن أمثلة التجار الأندلسيين الذين خرجوا من الأندلس إلى المشرق الإسلامي وهم يجمعون في رحلتهم بين التجارة وطلب العلم، ثم عادوا إلى الأندلس بعلم وفير -وكان لهم دور في نشر العلم والمساهمة في تطوره وتقدمه في العصر الأموي- الفقيه أبو عمر أحمد بن خالد بن يبقى الجذامي التاجر من أهل قرطبة، رحل إلى المشرق للتجارة وطلب العلم، ودخل العراق. وروى ببغداد عن شيوخها " وكان كثير التجول في البلاد ضارباً للتجارة "[3]. وكان أثناء تنقله للتجارة يجلس إلى العلماء حيث درس على أيدي علماء بغداد ومكة ومصر الذين كانوا معاصرين له، ثم عاد إلى الأندلس "وأدخل الأندلس كتباً غريبة تفرد برواياتها فسمعها الناس منه قديماً وحديثا "[4]. وكان له طلابه وأتباعه الذين يدرسون على يديــه إلى أن توفي " ليلة السبت لثلاث بقين من ذي القعدة سنة ثمان وسبعين وثلاث مائة"[5].

ومنهم الفقيه اسحق بن غالب العصفري الذي رحل من قرطبة تاجراً وسمع من عدد من علماء المشرق الإسلامي في مصر والحجاز وبغداد واليمن ثم عاد إلى الأندلس يحمل علماً جماً، وكان له طلابه وتلامذته إلى أن "توفي سنة تسع وثمانين وثلاث مائة"[6].

ومنهم الفقيه قاسم بن عاصم المرادي (ت 300هـ/922م) [7] من تجار بجانة وكان ممن خرج إلى المشرق لطلب العلم والتجارة، وسمع من علماء بغداد وغيرها من بلدان

(1) انظر الفصل الخامس من البحث "العلاقات التجارية مع المشرق".
(2) حكمة الأوسي: فصول في الأدب الأندلسي، ط3: (القاهرة: مكتبة الخانجي، 1397هـ /1977م)، ص 57.
(3) ابن الفرضي: تاريخ العلماء، جـ1، ص 68-69.
(4) ابن الفرضي: المصدر نفسه، جـ1، ص 69.
(5) ابن الفرضي: المصدر نفسه، جـ1، ص 69.
(6) ابن الفرضي: تاريخ العلماء، جـ1، ص 88-89.
(7) ابن الفرضي: المصدر نفسه، جـ1، ص 400-401.

المشرق الإسلامي، ثم عاد إلى الأندلس ليبث علمه الذي حصله في رحلته بين طلابه الذين كان من أشهرهم ابن له: "كان حافظا للمسائل، درس بقرطبة وناظر بها"[1].

ومثل الفقيه قاسم بن أصبغ الحجري وكان قد "رحل إلى المشرق حاجاً وتاجراً"[2] وطالباً للعلم فسمع على الكثير من علماء المشرق في الحجاز والعراق، وحينما عاد إلى الأندلس كان يجلس للتعليم، وكان له طلابه وتلاميذه الذين كان من أشهرهم أبو محمد الباجي[3].

ورحل أبو عبد الله محمد بن عيسى البياني (ت بعد 338هـ/949م) إلى المشرق فوصل إلى "خراسان وأرض فارس تاجراً[4]" وكان يحدث بعد عودته إلى الأندلس عن علماء كرمان وبسطام ونيسابور وجرجان وغيرها من البلدان التي زارها في رحلته، والتقى بعلمائها وأخذ عنهم[5].

لم تكن هذه الأسماء التي ورد ذكرها أعلاه إلا نماذج وأمثلة لأولئك الذين رحلوا إلى المشرق للتجارة وطلب العلم، وقد زخرت كتب التراجم والرجال الأندلسية وغيرها بأسماء عدد كبير من أمثال هؤلاء التجار العلماء، الذين رحلوا إلى المشرق الإسلامي وكانوا يجمعون بين طلب العلم والتجارة، وحينما عادوا إلى الأندلس، كان لهم مجالسهم التي نشروا من خلالها ما حازوه في رحلاتهم من علم ومعرفة، وأصبح لهم تلاميذهم الذين تلقوا عنهم ذلك العلم.

وقد حرص أولئك الراحلون إلى المشرق على اغتراف ما يستطيعون من العلوم الشرعية واللغوية وغيرها من بلدان المشرق وبثوها تلاميذهم حين عودتهم إلى الأندلس مسهمين بذلك في تطور الحركة العلمية في بلادهم[6].

وإلى جانب هؤلاء حظيت الأندلس بفئة أخرى من التجار الذين أسهموا بدورهم في رفد التطور العلمي والمعرفي للأندلس تلك الفئة مثلها بعض التجار المسلمين المشارقة الذين قدموا إلى الأندلس للتجارة والتكسب، وكانوا إلى جانب ذلك يحملون العلم في ركابهم ليلقوه إلى طلابه من الأندلسيين. من أمثال عيسى بن محمد بن هارون النسفي، الذي كان " من

(1) ابن الفرضي: تاريخ العلماء، جـ1، ص 401.
(2) ابن الفرضي: المصدر نفسه، جـ1، ص 405.
(3) ابن الفرضي: المصدر نفسه، جـ1، ص 405.
(4) ابن الفرضي: المصدر نفسه، جـ2، ص 57.
(5) ابن الفرضي: المصدر نفسه، جـ2، ص 57.
(6) علي أحمد: الأندلسيون والمغاربة في بلاد الشام، ط1 (دمشق، دار طلاس، 1989م)، ص73.

أحفظ الناس لأخبار العلماء، وأميزهم بالتعديل والتجريح، وكان حنفي المذهب"[1] والذي بلغ من علمه أن لقب ب "الأستاذ"[2] وقد قدم إلى الأندلس في أواخر عصر بني أمية تاجراً وطالباً للعلم ومعلماً. وكان له بها تلاميذه وطلابه.

ومثل وثيمة الفسوي الفارسي الأصل الذي قدم الأندلس تاجراً وكان له كتاب في الردة[3]، ولعله كان يدرس تاريخ الإسلام من خلال مؤلفه هذا. ومثل محمد بن عبد الله بن طالب الذي كان تاجراً وطالب علم، وكان ظاهري المذهب[4]. وكذلك كان محمد بن الفضل العباسي الذي قدم الأندلس تاجراً وطالباً للعلم، وكان حنفي المذهب، مبرزاً في النحو على مذهب الكوفيين[5].

ذلك غيض من فيض ممن قدم الأندلس في عصر بني أمية من التجار المشارقة حملة العلم، والباحثين على التجارة والكسب[6] والذين كما كان لهم دورهم المهم في رفد الحركة التجارية في الأندلس، كما كان لهم أيضاً دورهم البارز في إثراء الحركة الفكرية في تلك البلاد، إذ كان لهم مجالسهم التي يتحلق بها طلاب العلم حولهم لينهلوا من معارفهم ويأخذوا من علومهم حتى قال قائلهم[7] يثني على طلاب العلم بالأندلس، ويبين شدة الاقبال على طلب العلم وأنه كان يتحلق حوله ما يقرب من ألف طالب :

(1) ابن بشكوال: الصلة، ج2، ص 417-418.

(2) ابن بشكوال: المصدر نفسه، ج2، ص 417. الأستاذ كلمة ليست عربية في الأصل،وإنما هي دخيلة، وقد ذكر ابن دحية: أن العامة اصطلحت "إذا عظموا المحبوب أن يخاطبوه بالأستاذ، وإنما أخذوا ذلك من الماهر بصنعته، لأنه ربما كان تحت يده غلمان يؤدبهم، فكأنه أستاذ في حسن الأدب". (انظر: المطرب، ص 92). فهذا اللقب في بدايته كان يطلق على من زاد تعظيمه، ثم أطلق على المؤدبين، فأصبح المؤدب يلقب بالأستاذ، ثم عمم هذا اللقب ليشمل كل من برز وظهر من علماء العربية حتى وإن لم يكن من المؤدبين. (انظر: يوسف العريني: الحياة العلمية في الأندلس في عصر الموحدين، ط1 (مكتبة الملك عبد العزيز العامة بالرياض، 1416هـ / 1995م) ص 204 - 205). ودرجة الأستاذ من الدرجات العالية، ولم يكن يحصل عليها ويحملها إلا من توفرت فيه شروط محددة يجملها ريبيرا فيما يلي: (1) أن يكون عالماً متبحراً في أصناف العلوم، خاصة العلوم الشرعية (2) أن يكون ذا تدين وتمسك قوي، غير مداهن ولا ملاين. (3) أن يكون سنيا مالكياً في مذهبه(4) أن يبتعد عن العادات التي لا تليق بالعلم والعلماء. إلى جانب اتصافه بالأخلاق الفاضلة، وحسن التعامل وغيرها من الصفات المطلوبة لطلاب العلم وأهله. (انظر: ريبرا: التربية الإسلامية في الأندلس، ص107، ص 113 - 114).

(3) الحميدي: جذوة المقتبس، جـ2، ص 579، الضبي، بغية الملتمس، جـ2، ص 649.

(4) ابن بشكوال: المصدر نفسه، جـ2، ص 566.

(5) ابن بشكوال: المصدر نفسه، جـ2، ص 567.

(6) للاطلاع على المزيد من أولئك التجار القادمين إلى الأندلس، يمكن مراجعة: المقري: نفح الطيب، جـ4، ص 71-146.

(7) القائل هو عبد الملك بن زياده الله التيميم (ت 4578هـ) انظر: (ابن بشكوال: الصلة، جـ1، ص 342-345).

أنـي إذا احتوشـتنـي ألـــف محبــرة يكتبــن حدثنـي طـوراً وأخبــرنــــي
نـادت بعقوتـــي الأقـــلام معلنـــة هذي المفاخـر لا قعبـان مـن لبـــن[1]

وليس من شك في أن شعلة الثقافة الأندلسية قد ذكت وتوقدت عند قدوم أمثال هؤلاء التجار العلماء الذين كانوا على قدر كبير من الثقافة والمعرفة، ووطأ ذلك للثقافة سبيبل الذيوع والانتشار[2].

ورغم أن الفقهاء المالكية كانت لهم الكلمة الأولى واليد الطولى في الإشراف والتوجيه على دفة التعليم في الأندلس الأموية حتى وصفهم أحد الباحثين بأنهم "صنعوا ما في طاقتهم لكي يحولوا دون قيام أية دراسة تختلف عن مذهبهم"[3]. إلا أن أمثال هؤلاء العلماء الذين دخلوا إلى الأندلس يحملون مذاهب أخرى كالظاهري والحنفي وغيرهما، لا بد وأنه كان لهم تلاميذهم الذين تلقوا عنهم ودرسوا على أيديهم تلك المذاهب وإن لم تظهر في حينها بشكل واضح، وكان ظهورها فيما بعد ذلك، فإبن حزم الذي كان ظاهري المذهب مدافعاً عن مذهبه معلناً له ما كان نسيج وحده، ولا بدعاً في مذهبه، وإنما كان ثمرة تعليم مستمر لمثل هذا المذهب سبقه بسنين عديدة، وكذلك كان غيره من أنصار المذاهب الأخرى التي دخلت إلى الأندلس على يد أمثال هؤلاء العلماء من تجار وغيرهم، وإن لم يكن تعليمها وانتشارها كان بقوة المذهب المالكي الذي هو مذهب الدولة الرسمي.

- ثانياً: الآثار السلبية:

1 - دخول المذاهب المنحرفة مع التجارة:

وإذا كان ما سبق من حديث يمثل الآثار الايجابية التي أسهمت بها التجارة في رفد ودعم التطور العلمي والتعليمي الذي شهدته الأندلس إبان الحكم الأموي، فإن الأمر لم يخل من آثار سلبية جرتها التجارة على بعض المناحي التعليمية في الأندلس. ولعل أبرز تلك الآثار تمثل في دخول بعض المذاهب والأفكار والمعتقدات المنحرفة إلى الأندلس على أيدي بعض التجار الذين قدموا من المشرق وغيره، أو الذين خرجوا من الأندلسيين أنفسهم للتجارة وطلب العلم فتشبعوا بتلك المذاهب والمعتقدات وعادوا لينشروها في الأندلس.

---

(1) الحميدي: جذوة المقتبس، جـ2، ص 449-450. ابن بشكوال: المصدر نفسه، جـ1، ص344.

(2) محمد عيسى: تاريخ التعليم، ص 78.

(3) ريبيرا: التربية الإسلامية، ص 11.

فنتيجة للانفتاح التجاري الذي شهدته الأندلس على المشرق الإسلامي في عهد الأمير عبد الرحمن الأوسط وصل إلى الأندلس على أيدي التجار وغيرهم الكثير من كتب الفلسفة[1] إذا كان هذا الأمير " هو أول من أدخل الفلسفة إلى الأندلس[2]" ومعلوم أنه كان له مبعوثين من التجار يرسلهم إلى المشرق لجلب الكتب[3].

وفي أثناء تجوالهم في بلدان المشرق الإسلامي التقى التجار الأندلسيون بعدد من أصحاب المذاهب والمعتقدات المختلفة، وبما أنه كان بين هؤلاء التجار الكثير ممن قرن التجارة بطلب العلم، فقد جلسوا إلى أرباب تلك المذاهب والأفكار، ودرسوا عليهم، ثم عادوا إلى الأندلس يحملون إلى جانب سلعهم التجارية، أفكاراً ومذاهب جديدة. ولعل محمد بن مسرة[4] أوضح مثال على ذلك فقد كان بيته بيت تجارة[5] فكان يخرج إلى المشرق الإسلامي للتجارة وطلب العلم، وهناك " اشتغل بملاقاة أهل الجدل، وأصحاب الكلام، والمعتزلة، ثم انصرف إلى الأندلس، فأظهر نسكاً وورعاً. واغتر الناس بظاهره، فاختلوا إليه وسمعوا منه"[6]. وكان ابن مسرة هذا قد دعا إلى مذهب تفرد به هو في مجمله خليط من آراء المتصوفة والباطنية والمعتزلة والفلاسفة[7]. وأخذ ينشر آراءه وأفكاره تلك بين طلابه الذين كان من أشهرهم خليل بن عبد الملك القرطبي، ومحمد بن سليمان العكي، المعروف بابن الموروري، وأحمد بن فرج بن قيس وغيرهم[8]. أي أنه أصبح له طلاب يختلفون إليه، وأتباع يرون مذهبه، ويعتقدون معتقده. فكان للتجارة دور في دخول مثل هذه المذاهب وانتشارها في الأندلس.

---

(1) ليس المقصود هنا كل كتب الفلسفة وإنما المقصود هنا كتب الفلسفة المنطوية على الانحراف العقدي.

(2) السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 480.

(3) راجع عن ذلك: تجارة الكتب، أعلاه. وانظر عن وصول الفلسفة وآثارها في الأندلس، أحمد أمين: ظهر الإسلام، جـ3، ص 232-241.

(4) هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مسرة بن نجيح الجبلي، ولد بقرطبة في سنة 269هـ/882م وتتلمذ على أبيه وكان معتزلياً –وعلي محمد بن وضاح الخشني. وفي بداية حكم الخليفة عبد الرحمن الناصر -سنة 301هـ -خرج من الأندلس فاراً بنفسه إلى الشرق بعد أن اتهم بالزندقة، ثم عاد بعد ذلك إلى الأندلس بعد أن التقى في المشرق أثناء تجواله به بعدد من أهل المذاهب والمعتقدات المختلفة حتى توفي في سنة 319هـ/931م (انظر: ابن الفرضي، تاريخ العلماء، جـ2، ص 41-42، الحميدي: جذوة المقتبس، جـ1، ص109-110).

(5) ابن الفرضي: المصدر نفسه، جـ2، ص 255، ابن حيان: المقتبس (ش) ص 32-35.

(6) ابن الفرضي: المصدر نفسه، جـ2، ص 41.

(7) احسان عباس: تاريخ الأدب الأندلسي، ص 33.

(8) ابن الفرضي: المصدر نفسه، جـ2، ص 41.

كما دخلت كتب الصوفية إلى الأندلس – على يد ابن مسرة – السابق ذكره[1] - وعلى يد الكرماني[2] – وكان طبيباً وتاجراً – مثل "رسائل إخوان الصفا[3]" وغيرها وانتشرت بها[4]. وبدأ التصوف بمعتقداته وآرائه المنحرفة ينتشر في الأندلس[5].

وكثيراً ما دخل دعاة الرافضة إلى الأندلس متسترين بالتجارة، ومرتدين زي التجار، وحاولوا الدعوة إلى مذهبهم ونشره هناك. فالداعية الاسماعيلي أبو الخير الشيعي[6] اتخذ من أسواق الأندلس – وقرطبة خاصة -موضعاً لنشر دعوته، وكان ينتقل بين الحوانيت وأهل التجارات يدعوهم سراً إلى مذهبه الباطني. [7]

وكان أكثر ظهوره في سوق البزازين بقرطبة[8]، وهذا يدل على مدى صلته بالتجارة والتجار، وأنه قد كسب معرفة أهل التجارات في سوق قرطبة، وربما ثقة البعض منهم، وهذا ما جعله يفضي بدعوته إليهم، وينشرها بينهم، ولولا ما بينه وبين أهل السوق من صلات وثيقة لما استطاع بث دعوته التي يعلم ويدرك مدى خطورتها.

---

(1) أحمد أمين: ظهر الإسلام، جـ3، ص 69-70.

(2) هو أبو الحكم عمرو بن أحمد بن علي الكرماني من أهل قرطبة، كان بارعاً في علم الهندسة، رحل إلى المشرق وانتهى إلى حران من بلاد الجزيرة ودرس هناك الهندسة والطب. ثم رجع إلى الأندلس، واستوطن سرقسطة.، كان له عناية بالطب. إلى جانب بروزه في العلوم النظرية. توفي سنة 458هـ/1065م وقد جاوز التسعين سنة من عمره. (انظر: صاعد، طبقات الأمم، ص 171، ابن أبي أصيبعة، عيون الأنباء، ص 484-485).

(3) اخوان الصفا: فرقة ظهرت في القرن الرابع الهجري في المجتمع الإسلامي، وحاولت جذب الأنصار إليها عن طريق تكوين جميعات وأتباع لها في العالم الإسلامي، وكان لأتباعها نظام متدرج في الرتب، وشروط خاصة في الانتماء، وقد كتبوا رسائل في أبواب الحكمة بلغت إحدى وخمسون رسالة. عرفت باسم "رسائل اخوان الصفا وخلان الوفا" وقد اختلف في نسبتهم فالبعض قال بأنهم من المعتزلة، والبعض قال أنهم قرامطة، والبعض قال بأنهم اسماعيلية باطنية، كما أكد ذلك الكثير من دعاة الإسماعيلية. انظر: -الشيخلي: الأصناف في العصر العباسي، (العراق: منشورات وزارة الاعلام، 1976م)، ص54-56، الموسوعة الميسرة، جـ1، ص 66.

(4) صاعد: المصدر نفسه، ص 171، ابن أبي اصيبعة، المصدر نفسه، ص 484-485.

(5) أحمد أمين: المرجع نفسه، ص 98-72.

(6) لم تورد المصادر لهذا الداعي اسمًا، وإنما اكتفت بكنيته فقط، وقد ظهر هذا الداعي في زمن الخليفة الحكم المستنصر. وكان يدعو إلى طاعة المعز لدين الله العبيدي، وكان باطني المعتقد، يسب أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل أبي بكر وعمر وعثمان وعائشة. ويزعم أن الصحابة ستة نفر فقط -كما يرى الباطنية – وكان يرى أن الخمر واللواط والزنا حلال، ويكفر أهل السنة ويرى أن قتالهم أولى من قتال المشركين. ويطعن في خلافة بني أمية عامة بما فيهم الخليفة لوقته الحكم المستنصر، وقد شهد عليه بذلك عدد من الشهود بلغوا خمسة وأربعين شاهداً ومن ثم صدر الحكم من قبل الخليفة الحكم المستنصر بقتله. وكان ظهوره في السنتين الأوليين من حكم الخليفة الحكم المستنصر (350-352). انظر: ابن سهل، الاعلام بنوازل الأحكام، جـ2، ص887-889، عبد الوهاب خلاف: ثلاث وثائق في محاربة الأهواء والبدع، ص 48-49، لقبال موسى: حركة الصراع بين الأمويين والفاطميين (مجلة المؤرخ العربي) عدد 21، ص 44-47.

(7) ابن سهل: المصدر نفسه، جـ2، ص 887، عبد الوهاب خلاف: المرجع نفسه، ص 48-49.

(8) ابن سهل: الإعلام بنوازل الأحكام، جـ2، ص 895.

وقد كسب بعض الأنصار والمؤيدين لدعوته، يتضح ذلك من خلال كتاب الخليفة الحكم المستنصر الذي نُشر بعد قتل هذا الداعي وكان من ضمن ما جاء فيه " وقد بلغني أن جماعة على مذهبه، وأمرت الحكام بالتشديد عليهم وإخافتهم[1]" وبما أن دعوته كانت – غالباً – في الأسواق، فلعل هؤلاء الأتباع كانوا من أهل التجارة.

كما كان من الآثار السلبية للتجارة ما ظهر من البدع المستحدثة التي كان لرواج تجارة الرقيق الصقلبي دور في وجودها، والتي كان منها ما أُحدث عند تلاوة بعض الآيات من كتاب الله تعالى من الرقص والتغن بالألحان، والتي جُعل لها مسميات متنوعة، كان من أشهرها "اللحن الصقلبي" وما يتبعه من ضرب بالأيدي والأرجل وترجيع للأصوات[2]. وقد أشار الطرطوشي[3] إلى أن مثل هذه البدعة التي التصقت بالصقالبة وسميت بهم وانتشرت على أيديهم قد بدأ وجودها منذ القرن الرابع الهجري. وهي الفترة التي شهدت إقبالاً كبيراً من الأندلسيين على شراء الرقيق الصقلبي. وكان لانتشار الصوفية وتغلغلها في المجتمع الأندلسي أثر في انتشار مثل هذه البدع.

2 - انتشار مجالس الغناء واللهو:

لقد كان من نتائج رواج تجارة الرقيق في الأندلس، وزيادة أسعار الحاذقات، وذوات الصنعة منهن، أن انتشرت مجالس الغناء واللهو، وكثر المرتادون لها، والمشاركون فيها، واستحلت المعازف المحرمة، ودارت بها كؤوس الخمر والشراب، وعم ذلك كثيراً من فئات المجتمع، وذاع في الأندلسيين حب السماع، حتى ليفضلون الضروري من العيش مع السماع على العيش المترف مع الحرمان من سماع الغناء[4]. ومن هنا حرص تجار الرقيق على استقدام القيان المغنيات من المشرق الإسلامي، خاصة من المدينة المنورة وبغداد[5]. وكان من أشهرهن "فضل وعلم" المدنيتين، جلبهن تجار الرقيق من المدينة المنورة للأمير عبد الرحمن الأوسط، ثم لحقت بهن جارية ثلاثة إسبانية الأصل مدنية التعليم، حملت من بلاد (الباسك) على يدي تجار الرقيق إلى المدينة فتعلمت هناك الغناء والموسيقى، ثم اشتريت من هناك للأمير

(1) ابن سهل: الإعلام بنوازل الأحكام، جـ2، ص 899.
(2) الطرطوشي: الحوادث والبدع، ص 86.
(3) المصدر نفسه، ص 85.
(4) أحمد أمين: ظهر الإسلام، جـ3، ص30، عتيق: الأدب العربي، ص145.
(5) انظر الواردات في الفصل الخامس.

نفسه[1]، وعند وصول هؤلاء الجواري المغنيات إلى بلاط الأمير الأندلسي، أقام لهن داراً خاصة عرفت باسم "دار المدنيات[2]" ويبدو أن تلك الدار خصصت لإقامة مجالس اللهو والغناء والطرب، كما يبدو أنه كان يتم فيها تعليم رقيق الأمير فنون الموسيقى والغناء.

وإلى جانب أولئك القيان المغنيات وصل إلى بلاط الأمير عبد الرحمن الأوسط المغني العراقي "زرياب[3]" والذي كان قد برع في فن الغناء والموسيقى في بلاط العباسيين، وكان لوصوله إلى الأندلس دور رئيس في انتشار مجالس الغناء والطرب، وكان له مدارس يعلم فيها تلاميذه ورقيقه الذين جلبهم من تجار الرقيق -والذين بلغوا مائة مملوك[4] -يعلمهم فنون الموسيقى والغناء والرقص[5]. كما كان لتجار الرقيق مدارسهم الخاصة التي يعلمون فيها القيان تلك الفنون[6]. وبلغ من انتشار تلك المواقع التي تعلم الغناء والموسيقى والرقص أن أطلق عليها أحد الباحثين "أكاديميات الموسيقى" و"المعاهد الموسيقية[7]".

لقد كان من نتائج ذلك أن انتشر الغناء والرقص والموسيقى في قصور الحكام والأمراء وسراة القوم -بل حتى في بيوت العامة -وأقيمت لذلك المجالس الخاصة، وربما دار فيها الكثير من المعازف والشراب والسفور وغيرها. ومن تلك المجالس التي كان يقيمها الأمراء الأمويون المجلس الذي أقامه الأمير أبو عثمان سعيد الخير بن الحكم. وهو أخو الأمير عبد الرحمن الأوسط -فقد روى ابن حيان[8] تفاصيل ذلك المجلس حيث قال: "وذاك أن قعد فيه [أي في

(1) المقري: نفح الطيب، جـ4، ص 137-138.

(2) ابن عذارى: البيان المغرب، جـ3، ص81.

(3) زرياب: أبو الحسن علي بن نافع المعروف بزرياب (وزرياب طائر أسود حسن الصوت لقب به لحسن صوته، وجودة غنائه) وهو مولى للخليفة العباسي المهدي ابن المنصور، وكان شاعراً مطبوعاً، ومغنياً بارزاً، وقد تتلمذ في فن الغناء على يد إسحاق الموصلي المغني في بلاط العباسيين، وعلى أثر خلاف نشب بينهما رحل زرياب إلى الأندلس فقدم على الأمير عبد الرحمن الأوسط فأكرمه وأعلى منزلته، وفوض إليه الكثير من أموره الخاصة، وطور الغناء وصناعته في الأندلس، وأكثر من تعليم القيان ذلك وأنشأ المدارس لذلك الغرض، وقد أثرى من أعطيات الأمير له على الأصوات التي غناه إياها. وإلى جانب الغناء أدخل زرياب إلى الأندلس أصنافاً من الأدب والفنون المتعلقة بالملابس والأطعمة ونظمها وأوقاتها ونحو ذلك، وقد ارتفعت منزلته في الأندلس، وذاع صيته حتى توفي سنة 243هـ/857م(انظر: ابن دحية: المطرب من أشعار أهل المغرب، ص 147، المقري: المصدر نفسه، ص 19-130).

(4) المقري: المصدر نفسه، جـ4، ص 129.

(5) ابن دحية: المصدر نفسه، ص 147، المقري: المصدر نفسه: جـ4، ص 118-130.

(6) انظر أعلاه: تجارة الرقيق و "الأسعار" .

(7) هنري بيريس: الشعر الأندلسي، ص 336.

(8) المقتبس (م)، ص 224-225.

أحد قصوره الحديثة البناء] في بعض خلواته للأنس مع جواريه والالتذاذ بأغانيه، على استعداد كان منه ليومه ذلك واحتفال في تهيئته، فبينما هو منغمس في نعمته، لاهٍ بحبرته، إذ انهارت تلك الستارة[1] السامية التي كان علاَّها على مجلسه الذي كان قاعداً فيه، من داء استبطنها لم يُشعر به، لما أراده الله من عرض قدرته عليه، فخر المجلس على من كان فيه من نسائه وخدمه وسحقهم سحقاً، وقضى الله بنجاته من بينهم بأدق سبب، من قبل جائزة[2] صلبة من جيزان المجلس تعرضت فوقه، فأمسكن عنه أذى الهدم، ونجا تحتها هو وجارية له حظية كان قد أجلسها إلى جنبه كانت تسمى "منتهى المنى" أم ولده مروان، نجت بنجاته، وهلك جميع جواريه أشنع هلاك، وكن أربع عشرة جارية".

وقد علق ابن حيان[3] على هذه الحادثة بقوله إنها كانت "تذكرة للشامتين، وعظة للمتفكرين" كما كانت نذيراً لمن جاهر الله بالمعاصي.

وكان الأمير عبد الله بن محمد – آخر أمراء البيت الأموي – يكثر الجلوس في علية[4] له بأعلاها مطلة على الطريق مع جارية له تسمى جيحان كانت "موصوفة في زمانها بالجمال وبالحسن والإحسان،... تغنيه وهو يفديها ويستسقيها"[5].

وكان الأمير أبو الأصبغ عبد العزيز بن عبد الرحمن الناصر، محباً للغناء منفقاً لسوقه. كثير عقد المجالس له، إلى جانب معاقرته الدائمة للخمر، وقد عيب عليه ذلك، وطلب منه أخوه الخليفة الحكم المستنصر ترك الغناء -الذي كان للرقيق لا للأحرار – كما ترك الخمر، فكان رده عليه بقوله: "والله لاتركته حتى تترك الطيور تغريدها"[6].

ولم يقتصر انتشار الغناء والمعازف على أمراء البيت الأموي -الذين لم يكن يخلو بيت من بيوتهم من وجود المغنيات والموسيقيات من الرقيق[7] بل أصبح لوزرائهم وحجابهم الكثير

---

(1) الستارة: كانت تطلق على المكان الذي تستتر فيه الجواري والقيان في أثناء إقامة حفلات الغناء عن أعين النظارة، ثم تطور اللفظ حتى أصبح يقصد به المكان المنصوب والمرفوع الذي تقام عليه تلك الحفلات(انظر: محمود مكي تحقيق كتاب المقتبس، ص345، حاشية 341).

(2) جائزة: هي السارية. وهي قطعة من الخشب قطاعها مربع تمتد أفقياً في السقف لتحمل الألواح المسطحة فيما بينها. انظر: (السيد عبد العزيز سالم: قرطبة حاضرة الخلافة، ص406).

(3) المقتبس (م) ص 224.

(4) العليّة: حجرة مرتفعة تكون في أعلى الدار. (انظر: إبراهيم أنيس وآخرون: المعجم الوسيط، ص 625).

(5) ابن حيان: المصدر نفسه، (ط) ص 124.

(6) المقري: نفح الطيب، جـ5، ص 123 -124.

(7) عتيق: الأدب العربي، ص 144 -145.

من الرقيق المغنيات والعازفات. فهذا الحاجب عبد الملك المظفر بن أبي عامر الذي كان له عدد من القيان المغنيات المحسنات[1]، كان يقيم لهن المجالس والحفلات الغنائية، ويمضي في حضورها الكثير من وقته.

وكذلك كان للحاجب جعفر بن عثمان المصحفي – حاجب الخليفة الحكم المستنصر - عدد من القيان المغنيات، اللاتي كان يعقد لهن المجالس للغناء والمنادمة، وكان يفتخر بحضوره تلك المجالس، ويسعد بوصف ما يـدور فيها من غناء ومعازف وشـراب حتى قال ذات يـوم " وقد أصبح عاكفاً على حميَّاه:

صـفـراء تـبرق في الـزجـاج فـإن سرت
في الـجـسـم دبـت مـثـل صـلٍ لاذع
عـبـث الـزمـان بـحـسـنـهـا فـتـسترت
عـن عـيـنـه في ثـوب نـور سـابـغ
خـفـيـت عـلى شُرَّابـهـا فـكـأنما
يـجـدون ريـاً في إنـاءٍ فـارغ[2]

بل أصبح للعامة من متوسطي الدخل ومن دونهم، قيانهم اللاتي يغنين لهم يقمن لهم المجالس والحفلات[3]، بل وأصبح العامة يتبارون في امتلاك الجواري المغنيان، ويتفاخرون فيما بينهم بما يمتلكونه من المعازف فيقولون: عند فلان عودان وثلاثة وأربعة وأكثر من ذلك"[4].

وأصبح من العامة وميسوري الدخل من يقيم الحفلات الغنائية ويعقد مجالس الطرب في بيته، فهذا مسلم بن يحيى – أحد العامة - مالك الجارية العجفاء[5]، يستغل حسن صوت جاريته، وقدرتها على الغناء، فيعقد لها المجالس التي يحضرها أناس من مختلف الفئات لسماع غنائها حتى عرفت واشتهرت في المدينة، روى الأرقمي[6] قال: "قال لي أبو السائب[7]، وكان

(1) المقري: نفح الطيب، جـ4، ص 138 -139.
(2) ابن بسام: الذخيرة، ق1، م1، ص124 -125.
(3) ابن عذاري: البيان المغرب، جـ2، ص 255.
(4) العذري: ترصيع الأخبار، ص 18.
(5) راجع عن هذه الجارية "تجارة الجواري".
(6) واسمه غرير بن طلحة: المقري: نفح الطيب، جـ4، ص 138.
(7) أبو السائب: لم أجد له ترجمة فيما اطلعت عليه من مصادر، ومن خلال ما ورد عنه في هذه الرواية بما أحدثه عند سماع الغناء من تمايل وطرب وتراقص فلعله كان من المتصوفة الذين يحدثون تلك الحركات عند سماع الغناء. انظر: المقري: المصدر نفسه، جـ4، ص138.

من أهل الفضل والنسك: هل لك في أحسن الناس غناء؟ فجئنا إلى دار مسلم بن يحيى مولى بني زهرة، فأذن لنا فدخلنا .. ثم اطلعت علينا عجفاء، كلفاء عليها هَرَوي[1] أصفر عسيل.. فتناولت عوداً فغنت.. وكنا نختلف إليها حتى بعث عبد الرحمن بن معاوية صاحب الأندلس فابتيعت له[2]". إذاَ فقد اشتهر بيت مسلم بن يحيى، واصبح قبلة للراغبين في السماع، المتابعين لمجالس الغناء.

وبانتشار مجالس اللهو والعزف والغناء كثر شرب الخمر بتلك المجالس وغيرها. وأصبح الناس يتأذون بكثرة ظهور المعاقرين للخمر في الطرقات والأسواق سكارى يؤذون الناس، حتى رفعت شكوى العامة من ذلك إلى القاضي سليمان بن أسود الغافقي قاضي الجماعة بقرطبة في عهد الأمير محمد بن عبد الرحمن (238-273/852-886م) [3].

وبلغ من إنتشار الخمر وكثرة معاقريها أن ازدهرت تجارتها بيعاً وشراءً بين الأندلسيين، مما جعل بعض الطامعين في الربح من المسلمين يغضون الطرف عن الحكم الإسلامي المحرم بيع أم الخبائث[4]. ويقومون بالمتاجرة فيها حتى اشتهرت مواقع بيعها في المدن، خاصة في عهود بعض الحكام الذين كانوا من معاقريها، كالأمير الحكم بن هشام الربضي[5]. الذي انتشرت تجارة الخمور في عهده وعم شرها، وظهرت مواضع بيعها واشتهرت، حتى أصبح لها فنادق في المدن معروفة ببيعها، ولذلك كان أول عمل قام به خليفته الأمير عبد الرحمن الأوسط أن "استفتح دولته بهدم فندق الخمر" [6]في قرطبة.

ورغم حرص العلماء وبعض الأمراء على محاربة الخمر ومنع تجارتها إلا أن الأمر ظل في ازدياد حتى إذا كان عهد الخليفة الحكم المستنصر زاد الإقبال عليها، وكثر متعاطوها حتى "رام -الخليفة – قطع الخمر من الأندلس، وأمر بإراقتها، وتشدد في ذلك، وشاور في استئصال شجرة العنب، فقيل إنهم يعملونها من التين وغيره"[7].

---

(1) هروي: نوع من الملابس.

(2) المقري: المصدر نفسه، جـ4، ص138-140.

(3) الخشنى: قضاة قرطبة، ص 158-159.

(4) قال الله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون﴾ سورة المائدة، آية 90. وانظر: ابن كثير: تفسير القرآن العظيم، جـ2، ص 91-92. الشوكاني: فتح القدير، (بيروت، دار المعرفة، د.ت)، جـ2، ص 73-74. ابن قدامة: المغني جـ12، ص 493-494.

(5) المراكشي: المعجب، ص 33-53. ابن خلدون: العبر، جـ4، ص 161-162. الذهبي: سير أعلام النبلاء جـ8، ص 254.

(6) ابن سعيد: المغرب، جـ1، ص 46.

(7) الضبي: بغية الملتبس، جـ1، ص 40، ابن سعيد: المغرب، جـ1، ص 186.

وهكذا كثرت مجالس الغناء واللهو والشراب وتعددت مراكزها في قرطبة واشبيلية ومرسية وغيرها من مدن الأندلس، وكثر المرتادون لها، وكان للتجارة -خاصة تجارة الرقيق- الدور الرئيس والمباشر في ظهور تلك المجالس الملهية، وانتشار المجاهرة بتلك المعاصي والمنكرات.

ويتبين من خلال تتبع حديث المصادر عن الغناء والمغنين في الأندلس أن الغناء ارتبط ارتباطاً تاماً في بداية أمره بالرقيق من القيان ونحوهم، وأنه لم يكن من صفات الأمراء، ولا من عاداتهم، فضلاً عن ذوي الأنساب الرفيعة، وبانتشار مجالس الغناء وكثرة المغنين والمغنيات من الرقيق، بدأت تتسرب مهنة الغناء إلى الأحرار، بل إلى بعض ذوي الأنساب وأبناء الحكام والخلفاء.

ويستمر جريان هذا الداء العضال – استحلال الخمر والمعازف -يسري في جوانب المجتمع الأندلسي، سريان النار في الهشيم، ليوجد في أواخر عصور الخلافة وما تلاه مجتمعاً -يكون في أغلبه -عاكفاً على الملذات، محباً للشهوات، خمدت فيه روح الجهاد، وذبلت فيه جذوته. أصبح جلَّ همه حكاماً ومحكومين تتبع تجار الرقيق، والحصول على الحاذقين في فن الغناء والعزف والرقص وإقامة المجالس لذلك، وحضور الحفلات، في الوقت الذي كان فيه النصارى يستولون على ثغور المسلمين في شمال الأندلس، ويدمرون المدن والقلاع، والحصون، ويقتلون الرجال ويسبون النساء ليصبحن خادمات ووصيفات ومغنيات على رؤوس العلوج.

وإن خير ما يكشف عن الأثر السلبي الذي أحدثته تجارة الرقيق، وما صاحبها من رواج وانتشار الغناء واللهو والشرب، وما نتج عن ذلك من ضعف همم حكام المسلمين في أواخر عصر الخلافة وما تلاه في عصر الطوائف تلك الحادثة التي ذكرها ابن عذراى[1]، حيث ذكر أن أبا الوليد بن جهور[2] -وريث الأمويين في حكم قرطبة –تلقى ثلاث رسائل في يوم واحد،

(1) ابن عذاري: البيان المغرب، جـ3، ص 250.

(2) ابن جهور: أبو الوليد محمد بن جهور بن محمد بن جهور من غاية بيوت الشرف بقرطبه ولي حكم قرطبة بعد وفاة والده أبو الحزم بن جهور سنة (435هـ / 1044م) واقتفى في بداية حكم سيرة والده في العدل والإنصاف، ثم ما لبث أن تحول عن ذلك وسلم أمور البلاد إلى ولده عبد الملك الذي كان سيء المسيرة، مستبداً بالرأي فأظهر الخنى وأخاف الطرق وشرع في المعاصي والفسوق، ثم دب الخلاف والنزاع بينه وبين أخيه عبد الرحمن. مما اضطر أبا الوليد إلى تقسيم السلطة بينهما، وظل وضع إمارة قرطبة يتردى في ظل حكم أبي الوليد الشيخ المقعد، وسلطة ولديه إلى عام (462هـ / 1070م) حين استولى المعتمد بن عباد على قرطبة وأسقط دولة بني جهور بها، ثم قبض على أبي الوليد وذريته ونفاهم إلى جزيرة شلطيش حيث توفي بها أبو الوليد في نفس العام. (انظر: ابن عذارى: المصدر نفسه، جـ2، ص 232 - 233، محمد عنان: دولة الإسلام في الأندلس، عصر دول الطوائف، ص 25 - 29).

واحدة من ابن صمادح[1] حاكم المرية، يطلب فيها جارية عوادة. أي تحسن الضرب والعزف على العود. والثانية من ابن عباد[2] حاكم اشبيلية، يطلب فيها جارية زامرة -أي تحسن الزمر في النأي وما شابهه-أما الرسالة الثالثة فقد كانت من حاكم مدينة سبتة في المغرب وهو بربري، يطلب فيها قارئاً يقرأ القرآن، فقال أبو الوليد بن جهور مستغرباً ذلك" جاهل يطلب قارئاً، وعلماء يطلبون الأباطيل"[3].

كما يكشف عن مدى الانحراف الذي أحدثه انتشار تلك المنكرات والمعاصي. قول أحد شعراء ذلك العصر[4] يصور مفهوم شريحة من المجتمع للحياة حيث قال:

لا عيــــش إلا فـــي الـمـدام وقيـنـــة ... تشــــدو علــى وتـــر فصيح ألثــــغ

تعنــى بتقديــر الزمـــان ومسـحـــــه ... فيجيــىء بيــن مـمــلإٍ ومـفـــــزع[5]

كما يبين عن ذلك إبانة واضحة وجلية قول الشاعر الرمادي[6] شاعر بلاط الخليفة الحكم المستنصر، ثم ابن أبي عامر بعد ذلك:

---

(1) ابن صمادح: هو أبو يحيى محمد بن معن بن صمادح التجيبي ينتمي إلى بيت من أعرق البيوت العربية، تولى أمر المرية خلفاً لأبيه في سنة 443هـ/1051م. وتلقب بعدة ألقاب منها معز الدولة والمعتصم بالله والواثق بفضل الله وظل يحكم تلك المدينة إلى سنة 484هـ/1091هـ. وكان أبو يحيى أديباً وشاعراً، أقام للأدب والشعر في دولته سوقاً نافقة وقصده الكثير من الشعراء والأدباء (انظر: العذري: ترصيع الأخبار، ص 84-85. ابن عذارى: البيان المغرب، جـ3، ص 167-168، ص 173-174. ابن خلدون، العبر: جـ4، ص 208، محمد عنان: دولة الإسلام في الأندلس، العصر الثاني، ص 166-168.

(2) ابن عباد: هو أبو عمرو عباد بن محمد بن إسماعيل المعتضد ولي أمر اشبيلية خلفاً لأبيه القاضي محمد بن اسماعيل سنة 433هـ/1041م. وظل يحكمها إلى وفاته سنة 461هـ/1068م وكان المعتضد شديد الجرأة، قوي المنة، عظيم الجلادة، ومستهيناً بالدماء وكلفاً بالنساء، شاعراً مبدعاً. (انظر: ابن بسام، الذخيرة، ق2، م1، ص23-26. ابن الأبار: الحلة السيراء، جـ2، ص 39-40. ابن الخطيب: أعمال الأعلام، جـ2، ص 155-156).

(3) ابن عذارى: المصدر نفسه، جـ3، ص 250.

(4) وهو الشاعر أبو عثمان يحيى السرقسطي: وكان يعمل قصاباً في سرقسطة(انظر: المقري: نفح الطيب، جـ5، ص 144، ص 286-287).

(5) ابن الكتاني: التشبيهات، ص 105.

(6) أبو عمر يوسف بن هارون المعروف بالرمادي: الكندي: شاعر مشهور، من شعراء الحكم المستنصر مشهور عند الخاصة والعامة، بلغ من شعره أن قيل: فُتح الشعر بكندة وخُتم بكنده يعنون امرأ القيس والمتنبي والرمادي هذا وكانا متعاصرين. توفي سنة 403هـ/1012م (انظر: الحميدي، جذوة المقتبس، جـ2، ص589 -593. ابن بشكوال: الصلة، جـ2، ص 637-638. ابن خلكان: وفيات الأعيان، جـ7، ص225-229. ابن سعيد: المغرب، جـ1، ص 392-394. هيكل: الأدب الأندلسي ص 283-302).

اِشـــرب الكـــأس يا نصيـــر وهـــــات إن هــذا الـنـهــار مـــن حـسنـــاتــي
بأبي غُــرة تــرى الشـخــص فـيـهـــــا فــي صفــاء أصفـــى مـــــن الـمـــرآة
.. إنما نحن فـي مجالـــس لـهــــــــو نشـــرب الـــراحَ ثــم أنــت مُـــواتــي
لو مضى الدهـــر دون راح وقـــصـــف لـعــددنـــا هــذا من السيئـــــــات[1]

وهكذا نرى كيف أن الحياة عنده وأمثاله كأس وغانية، وسهر وعبث، كل همه تتبع مجالسها وحضور حفلاتها.

ولم يقتصر الأمر بالنسبة لشرب الخمور عند فئة من الناس على تتبع تجارها، وعقد المجالس لها، بل تجاوزوا ذلك إلى العبث بالمسلمات العقدية، والتطاول على الأحكام الشرعية، فهذا الشاعر الرمادي -السابق ذكره -يفصح عن وجهة نظر أمثال هؤلاء بقوله:

أفي الخمـــر لامــت خلتـــي مستهامهـا كفــرت بكــأس إن أطحـــت ملامهــــا
لمحمولة في الفلك فـي جـنـــة المنـــــى قد أوحـى لنــوح غرسهــا وضمامهــــا
فخـادعــــه إبليـس عنهـا لعلمــــــه بهــــا فـــرأى كتمانهـــا واغتنامهـــــا
ففــاز بثـلـثيهـــا ونــــوح بثلثهـــــا ولولا مضـى عنــه لــم يــك رامهــــا
له حظ أنثى وهو حــظٌّ مـــذكـــــــر قليـل لعينـــي أن أطيـــل انسجامهـــا[2]

والأبيات صريحة في تقديس الخمرة، ونسبتها إلى القدم، وفي التطاول على مقام الأنبياء، ونسبة شرب الخمر إليهم مع إبليس، بل التنازع والخصام بين نوح وإبليس على إقتسام الخمر ثم فوز إبليس بثلثين وهو نصيب الذكر، وفوز نوح بثلثها[3]، إلى آخر ما فيها مما يفصح عن ضعف القيم الخلقية لدى أمثال هذا الشاعر، والاستهتار بمقام الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وسخريته منهم مما يدل على انخلاع من القيم والمبادىء الإسلامية، ومجـون وعـبـث جـاء

(1) الفتح بن خافان: مطمح الأنفس، ص317. المقري: نفح الطيب، جـ5، ص 182. (هذا غاية الاستهتار بالقيم والسخرية بتعاليم الدين، والتمرد والخروج عليها، والغفلة عن مراقبة الخالق جل وعلا، والاغترار بإمهاله، وهي دليل على إنعكاس المفاهيم حيث أصبح هذا الشاعر وأمثاله يعدون اليوم الذي يخلو من أمثال تلك المعاصي التي دعا إليها يوم سوء وخسارة).

(2) الشريشي: شرح مقامات الحريـري، جـ 3، تحقيق: محمد أبو الفضل (القاهرة: المؤسسة العربية الحديثة، 1389هـ/1969م)، ص 218.

(3) إحسان عباس: الأدب الأندلسي: (عصر سيادة قرطبة)، ص 218.

من تهالكه على الخمر[1]، وعن الانتشار الكبير والواسع لتجارة الخمور، وكثرة معاقريها وبالتالي زيادة أرباح تجارها.

وهذا الحاجب عبد الرحمن بن أبي عامر (شنجول) يهزأ بالأذان ويفضل مجالس الشرب واللهو عليها حيث قال حينما سمع المؤذن ينادي بـ "حي على الفلاح" فقال: "لو قلت حيّ على الكأس لكان خيراً ذلك[2]". هذا وهو يتربع على سدة الحكم في الأندلس.

إن ما سبق من أمثلة يبين أثراً من الآثار السلبية التي ترتبت على رواج وانتشار تجارة الرقيق، حيث أصبحت مجالس اللهو والغناء والشرب تمثل ظاهرة واضحة المعالم، كثير الانتشار بين فئات المجتمع المختلفة.

ومع ذلك فإنه قد ظل للحق أنصاره، وللعدل أعوانه، الذين حاربوا انتشار مثل هذه المعاصي، والمجاهرة بها، وتتبعوا تجارها -خاصة تجار الخمور – من القضاة: أمثال القاضي محمد بن عبد الله بن عيسى قاضي الجماعة في عهد الخليفة عبد الرحمن الناصر، الذي كان يتتبع آلات اللهو والعزف ويقوم بتكسيرها كائنة لمن كانت[3]. ومن أمثال: رجال الحسبة وولاة السوق وأعوانهم ممن سبق الحديث عن بعض مجهوداتهم[4].

- الآثار السياسية والعسكرية:

لقد كان للتقدم التجاري الذي شهدته الأندلس في العصر الأموي آثاره الظاهرة والواضحة في المجالات السياسية والعسكرية للدولة الأموية، وتتضح تلك الآثار التي خلفها ذلك التقدم التجاري في المسيرة السياسية والعسكرية للدولة الأموية - بشكل عام - مع تفاوت ظهور تلك الآثار بين عهود الحكام الأمويين، واختلافها إيجاباً وسلباً، ففي الوقت الذي يتولى الحكم حاكم أموي قوي يبسط سيطرته على أمور الدولة بشكل تام، تكون آثار التجارة إيجابية -في الغالب- وتوظف التجارة والتجار وأموالهم لخدمة وتنفيذ سياسات الدولة. ويشارك التجار في بعض المهام السياسية – وربما العسكرية – التي يكلفون بها من قبل الحكام، وهذا أمر طبيعي حيث يتحقق للتجار في فترات حكم أمثال هؤلاء الحكام مطالبهم

(1) احسان عباس: الأدب الأندلسي (عصر سيادة قرطبة)، ص 218-219.
(2) ابن عذارى: البيان المغرب، جـ3، ص 68.
(3) الخشنى: قضاة قرطبة، ص 235.
(4) انظر: الاشراف على الأسواق، ص 302.

الرئيسة التي تتمثل في تحقيق الأمن الداخلي بما فيه أمن الطرق التجارية وسهولتها، وتحقيق العدالة المتضمنة عدم الاجتراء على أموال التجار أو مصادرتها، وتحقيق السلم الخارجي الذي تنمو في ظله الصلات التجارية مع الخارج، وتزدهر التجارة[1].

وحينما تحقق ذلك رأينا التجارة الأندلسية تنمو وتزدهر، وتتوثق الصلات بين الحاكم والتاجر في عهود كل من الأمير عبد الرحمن الأوسط، والخليفة عبد الرحمن الناصر وخلفه الحكم المستنصر والحاجب المنصور بن أبي عامر[2]. إذ تحققت مطالب التجار، فأيدوا الحكام ودعموهم.

بينما تظهر الآثار السلبية للتجارة – غالباً –حينما يتولى الحكم حكام ضعفاء، وتكثر بذلك مراكز النفوذ في الدولة، وتتعدد مواقع صنع القرارات، وبالتالي تتضارب مصالح أولئك المتنفذين مما يفضي إلى كثرة المؤامرات والدسائس داخل البلاط الحاكم ويندر – أو ينعدم – الوفاء بمطالب التجار – السابق بيانها – وبالتالي يوظف التجار وتجاراتهم نتاجها توظيفاً مصلحياً شخصياً، وكما يبحث المتنفذون عن مصالحهم في مثل هذه الظروف، يبحث التجار أيضاً عنها، وهنا تظهر الآثار السلبية للتجارة.

وتحقيقاً لذلك رأينا الآثار السلبية للتجارة تظهر بوضوح في فترات الاضطرابات السياسية والفتن، التي قامت في الأندلس في أواخر عصر الإمارة، وأوضح من ذلك في أواخر عصر الخلافة، حيث تضاربت المصالح وتداخلت، وكثرت المؤامرات السياسية والدسائس، وبالتالي حاول التجار – كغيرهم -إيجاد موقع لهم وسط ذلك التزاحم على السلطة والحكم وقدموا مرشحين للحكم من قبلهم، ودعموهم بكل ما يستطيعون – كما سيأتي بيانه -وحاولوا التخلص – ممن تطاول على أموالهم من المتنفذين، وساهموا في تنفيذ عمليات القتل لأولئك. كما حصل للوزير ابن القزاز وزير الخليفة، المعتضد بالله[3].

(1) صلاح خالص: اشبيلية في القرن الخامس، ص 51.
(2) راجع الفصل الثاني: علاقات التجار بالحكام.
(3) وسوف يأتي تفصيل الحديث عن ذلك أدناه.

ومن آثار التجارة في المجال السياسي ما يلي :

-المشاركة في تنفيذ سياسة الدولة:

ويتمثل هذا الأثر في أمرين، أولهما: الدعم الاقتصادي – المالي -الذي يقدمه التجار للحاكم حين الحاجة إليه، مما يمكنه من تنفيذ سياساته المرسومة، ويثبت قدمه في الحكم، وبالتالي يعود ذلك بالنفع على الدولة والتجار والتجارات. وكان من أشهر الحكام الذين استعانوا بأموال التجار واقترضوا منهم الأمير عبد الله بن محمد والخليفة عبد الرحمن الناصر، والخليفة هشام المؤيد -كما سبق بيان ذلك أعلاه -[1].

وثانيهما: تكليف الحكام لبعض التجار بتنفيذ بعض المهام السياسية حيث يعمد بعض الحكام إلى استغلال ما تميز به بعض التجار من حنكة وخبرة وما دأبوا عليه من التنقل والترحال، وما لهم من مكانة ووجاهة وربما ثراء وجدة، فيختارونهم للقيام ببعض المهام السياسية التي تكون الدولة في حاجة إلى أمثال هؤلاء لتنفيذها. مثال ذلك تكليف الأمير محمد بن عبد الرحمن للتاجر المشرقي المشهور محمد بن موسى الرازي – الذي كان كثير القدوم بتجارته من المشرق إلى الأندلس، والذي أصبح من خاصة الأمير، وموضع ثقته - كمندوب عن الأمير ضمن الوفد الذي بعثه الأمير للإصلاح بين العرب والمولدين الذين وقعت بينهم الفتنة في إقليم إلبيرة[2].

ومثل ما قام به التاجر ابن نقورة (محمد بن سليمان) من متابعة ومطادرة أحد خصوم الخليفة الحكم المستنصر، الذي فر من الأندلس ملتجئاً إلى العبيدين في المغرب، إذ قام ذلك التاجر الأندلسي تنفيذ تلك المهمة السياسية في بلاد المغرب، مستغلاً كثرة تردده وسفره الدائم إلى بلاد المغرب في تجارته، مما سيكون ستاراً غير مكشوف للحركة في متابعة تحركات خصم الخليفة، وذلك ما كان، فقد استطاع التاجر ابن نقورة أن يتحرك في بلاد المغرب بحرية تامة متنقلاً بين مدنه وموائنه مظهراً التجارة، ومبطناً البحث عن "خنوص" خصم الخلافة، حتى تمكن من تحديد موقعه، والقبض عليه، وحمله بعد ذلك إلى بلاد الخليفة الحكم المستنصر. ويفهم من كلام ابن حيان عن هذه الحادثة أن خطة القبض على هذا الثائر قد رسمت في بلاد

(1) ابن عذارى: البيان المغرب، جـ2، ص 226، جـ3، ص 104 وانظر الفصل الثاني من البحث "علاقات التجار بالحكام".
(2) ابن الآبار: التكملة، جـ2، ص155. المقري: نفح الطيب، جـ4، ص 109، حسين مؤنس: تاريخ الجغرافية، ص 29.

الخليفة الحكم المستنصر[1] بقرطبة، وأن التجارة قد استخدمت غطاءً لتنفيذ تلك العملية، ووقع الاختيار على التاجر ابن نقورة -لما ذكر أعلاه -وكلف قائد البحر عبد الرحمن بن رماحس بمتابعة تنفيذ ذلك المخطط[2].

وقد أشار ابن عذارى[3] إلى مقتل التاجر الأندلسي أبي جعفر محمد بن خيرون المعافري، كبير التجار الأندلسيين في القيروان، وكان المبرر الذي أظهره العبيديون لقتل هذا التاجر وتصفية أمواله أنه كتم وديعة مالية كانت لديه[4]. ولا يبعد أن هذا التاجر الأندلسي كان يضطلع بدور سياسي خفي في بلاد المغرب خدمة للأمويين حكام الأندلس ضد أعدائهم العبيديين، خاصة وأن الأمويين قد بادلوا العبديين إرسال الجواسيس إلى بلادهم، فأرسلوا عيوناً ورقباء إلى جهات كثيرة من بلاد المغرب، لاستطلاع الأوضاع، وكشف مخططات العبيديين، وبث الأفكار ضدهم، وتحذير الناس منهم، وكان جلُّ هؤلاء العيون يتخذون من التجارة ستاراً يخفون به أغراضهم الحقيقية، إلى جانب طلب العلم أو المرور للحج ونحو ذلك[5]. وهو نفس السلاح الذي استخدمه العبيديون ضد الأمويين حيث استغلوا التجارة للتجسس على الأندلس، ودخل عيون العبيدين من أمثال أبي اليسر الرياضي، وأبي الخير الشيعي، ومحمد بن هارون، وابن حوقل، إلى الأندلس متزيين بزي التجار، ومنها بعثوا تقاريرهم إلى الحاكم العبيدي، وأخذ البعض منهم في نشر دعوته إلى المذهب الباطني الاسماعيلي وطاعة العبيديين بين أصحاب التجارات في الأندلس[6].

وكذلك فعل العباسيون خلفاء المشرق الإسلامي، حيث استخدموا التجارة غطاءً لارسال عيونهم إلى الأندلس للتجسس على الأمويين، فقد ذكر ابن الفرضي أن التاجر البغدادي أحمد بن محمد بن هارون الذي دخل إلى الأندلس للتجارة في عصر الإمارة الأموية "إنما دخل الأندلس متجسساً[7]" وحينما عاد ذلك التاجر المتجسس إلى بغداد بعد أن أمضى في الأندلس أعواماً كانت مكافأته من العباسيين أن عين وزيراً[8].

---

(1) ابن حيان: المقتبس (ح) ص 86-87.

(2) ابن حيان: المصدر نفسه، (ح) ص 87-88.

(3) البيان المغرب: جـ1، ص 169.

(4) ابن عذارى: المصدر نفسه، جـ1، ص 169.

(5) لقبال موسى: حركة الصراع بين الأمويين والفاطميين (مجلة المؤرخ العربي، ص 39).

(6) الجنحاني: دراسات مغربية، ص 79-80، لقباس موسى: حركة الصراع بين الأمويين والفاطميين، ص 38-40. عفيفي إبراهيم: بنو زيري وعلاقاتهم السياسية (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1989م)، ص 113-114، حاشية 1.

(7) ابن الفرضي: تاريخ العلماء، جـ2، ص 74-75.

(8) ابن الفرضي: المصدر نفسه، جـ1، ص 75.

وفي فترة الاضطرابات التي شملت الأندلس في أواخر عصر الإمارة الأموية، استطاع التجار أن يحصلوا على حكم ذاتي في مدينة بجانة الساحلية، وأن يضبطوا أمورها ويقروا الأمن بها، حتى أصبحت ملجاءً للفارين من نار الفتنة، ومستقراً لأهل التجارات الباحثين عن الأمن والاستقرار، ويصف ابن حيان[1] تلك الجهود التي بذلها التجار أثناء حكمهم لبجانة وتطويرهم لها بقوله: "فأوسعوا الاختطاط بأرض بجانة صدر خلافة عبد الله حتى اتخذوا بها عشرين حصناً.. حموها وأوطنوها هم ومن نزل بهم وجاءهم الناس من كل جانب فأمنوا عندهم وكثروا ببلدهم".

والنص يفصح عن حاجة التجار والتجارات إلى الأمن والاستقرار الذي تنمو التجارة في ظله، والذي سعى التجار البحريون في بجانة لاقراره بأنفسهم، حينما عجزت الدولة عن إقراره، لكثرة الثورات وشدة الاضطرابات، فحكموا بجاتة بأنفسهم. كما يبين مدى ولاء التجار للدولة، وحفظهم للبيعة، واستمراريتهم على الطاعة فلم ينزعوا يداً من طاعة، ولا دعوا إلى خروج ولا ثورة على الإمارة بقرطبة، التي اقتصر دورها تجاه بجانة على إصدار الموافقة على تعيين من اختاره التجار لتولي حكم مدينتهم. مع أنهم قد يكونون من أقدر الناس على ذلك في تلك الظروف لما ملكوه من مال وما يمكن أن يوفروه من سلاح[2].

كما نجح بعض التجار ومن لهم صلة وثيقة بالتجارة في النفوذ إلى المراتب العليا في الدولة – خاصة في أواخر عصر الخلافة، وأصبحوا يستطيعون رسم وتنفيذ سياسات الدولة، فقد تولى الوزارة في عهد الخليفة المستكفى[3] رجل من أهل التجارات، يقول المراكشي[4] "وزرله رجل حانك يعرف بأحمد بن خالد، كان هو المدبر لأمره، والمدير لدولته" وكذلك كان وزير الخليفة المعتد (418-422هـ/1030-1207م) هو حكم بن سعيد القزاز -وهو من أبناء التجار. وقد وصفه ابن بسام[5] بقوله عنه: "حائك من أبناء الزعانيف بقرطبة يسمى حكم بن

(1) ابن حيان: المقتبس (ط) ص 53.

(2) ابن حيان: المصدر نفسه، (ط)، ص 53.

(3) محمد بن عبد الرحمن المستكفى، ولي الحكم مرتين الأولى من 1414هـ إلى 1416هـ/1023-1025م، وقد وصفه ابن القطان "بأنه لم يجلس للإمارة مدة الفتنة أنقص منه". وكانت ولايته الثانية ستة أشهر فقط، ولعلها هي التي تولى الوزرة فيها أحمد بن خالد. انظر: (المراكشي: المعجب، ص 85-86 – ابن عذارى: البيان المغرب، جـ3، ص 140-142).

(4) المصدر نفسه، ص 86.

(5) الذخيرة، ق3، م1، ص 516.

سعيد، الحائك المشهور" ثم قال: "وقلد هشام وزيره حكم بن القزاز جملة الأعمال، وأطلق يده في المال، وناط به الرجال"[1].

ورغم أن هذين الوزيرين أحمد بن خالد بن الحائك، وحكم بن سعيد القزاز، كانا من أبناء التجار، وقد وصلا إلى الوزارة، إلا أنهم كانا من نتاج عصريهما، فلم يكونا أفضل ممن توليالهما الوزارة -المستكفى والمعتد -في سوء السيرة، ورعونة التصرف، كما ذكرت تلك المصادر. فقد وصف ابن بسام[2] تصرف الوزير حكم بن سعيد وتسليم الخليفة الأمر إليه بقوله: "وخلاَّه ومعظم الأمور يديرها بجهلة وخُرقه واعتسافه وتهوره، فلم يلبث أن انتقضت به، فأردته وصاحبه سرعياً".

وعلق المراكشي[3] على تعيين ابن الحائك وزيراً للمستكفي بقوله: "فقل في دولة يديرها حائك".

ورغم سوء تصرف الوزيرين-من أبناء التجار – وعدم قدرتهما على تسيير الأمور بحنكة وقوة، إلا أن وصولهما إلى الوزارة يدل على أثر من آثار التجارة، وأنه كان بالإمكان لو تولى الوزارة غير هذين الرجلين من أبناء التجار الأكفاء، مع وجود خلفاء أقوياء مؤهلين للحكم. أن تدار شؤون الدولة بشكل أفضل. فقد فقدمت التجارة إلى الخلفاء والأمراء الأقوياء عدداً من التجار وأبناء التجار الذين اضطلعوا بمهام سياسية كبيرة لمصلحة الدولة، وقاموا بتنفيذها على خير وجه، مثل بعض السفراء الذين تولى إحكام العلاقات بين الدولة الأموية وبعض الدول المعاصرة، ويكفي أن نشير هنا إلى إثنين من أولئك التجار السفراء وهما التاجر الثري المعروف باسم "القصبي" الذي كان يبعثه الأمير عبد الرحمن الأوسط إلى ملك الفرنجة قارلة، وإلى ملك الروم[4]، ومثل التاجر اليهودي إسحاق بن شبروط الذي تولى السفارة إلى عدد من الملوك للخليفة عبد الرحمن الناصر[5].

---

(1) ابن بسام: الذخيرة، ق3،م1،ص 518.

(2) ابن بسام: المصدر نفسه، ق3،م1، ص 518.

(3) المصدر نفسه، ص 86.

(4) ابن القوطية، تاريخ افتتاح الأندلس، ص 114.

(5) انظر: الفصل الخامس، العلاقات التجارية مع النصارى.

- أثر التجارة في الأحداث الداخلية:

لم تكن التجارة والتجار بعيدين عن الأحداث الداخلية التي شهدها عصر الدولة الأموية في الأندلس، ويتبين لنا أثر التجارة في الأحداث الداخلية الكبرى مثل ثورة الربض، وثورة ابن حفصون، وبعض الحوادث الكبرى التي شهدها أواخر عصر الخلافة.

فقد أشارت المصادر إلى أن من الأسباب الرئيسة لقيام ثورة الربض، 202هـ /817م ضد الحكم الربضي، شططه في افتراض المغارم والمكوس على الناس عامة - وأهل التجارات خاصة - حيث كان من أشهر ما أخذ عليه " إطلاق يد ربيع القومس متولي المعاهدين بالأندلس من النصارى، وكان حظياً لديه، سوغه افتراض المعاون والمغارم على المسلمين[1]". مما أضر كثيراً بالتجار والتجارات، إذ أن مما لا شك فيه أن ثقل تلك المغارم والمكوس سيقع على أهل التجارات والأسواق، وهذا ما دعا أهل الأسواق إلى القيام – والخروج على الأمير – ضمن العامة خاصة وأن الشرارة الأولى لها قد بدأت من سوق الحدادين في قرطبة، وعلى يد أحد العاملين في تجارة الأسلحة[2].

ولم تكن التجارة بعيدة عن أحداث ثورة عمر بن حفصون، إذ أن من المعلوم أن ابن حفصون[3] اعتمد في بناء قوته التي استطاع أن يواجه بها قوات الدولة الأموية - مدة تزيد على الثلاثين عاماً – على اقتصاد الموانىء التي سيطر عليها في جنوب وشرق الأندلس[4]، كما وثق علاقاته مع بعض التجار الذين تولوا إمداده بالميرة من بلاد العدوة، وهذا مما زاد في قوته وأعانه في اكتساب الأعوان والمؤيدين، وحينما تنبه الأمويون إلى ذلك، عمد الأمير عبد الله ثم خلفه الخليفة عبد الرحمن الناصر إلى وضع خطة محكمة لإنهاء ثورة ابن حفصون ركزت قبل كل شيء على ضرب القوة الاقتصادية لابن حفصون، وتنفيذاً لتلك الخطة تم اتخاذ الإجراءات التالية:

أولاً: تم إعدام عدد من التجار الذين ثبت تعاونهم وإمدادهم لابن حفصون بالميرة والتجارات من بلاد المغرب وغيرها[5].

---

(1) ابن الخطيب: أعمال الأعلام، جـ2، ص 15.

(2) ابن سعيد: المغرب، جـ1، ص 42. ابن عذارى: البيان المغرب، جـ2، ص 72. وانظر عن بداية هذه الثورة، ابن الآبار: الحلة السيرا، جـ1، ص 44-46.

(3) انظر عنها أعلاه "أثر الاضطرابات في التجارة".

(4) ابن حيان: المقتبس (ش) ص 85-87.

(5) ابن حيان: المصدر نفسه، (ط)، ص 121.

ثانياً: تم إحراق عدد من المراكب التجارية المتعاونة مع ابن حفصون والتي تم ضبطها في ميناء الجزيرة الخضراء[1].

ثالثاً: تم شدُّ البحر وإحكام الحراسات على الموانيء التابعة لابن حفصون أو القريبة منه، لمنع وصول المراكب التجارية إليه، فلا يسمح بمرور مركب إلى تلك الموانىء إلا بعد معرفة جهة قدومه، ونوع حمولته، ووجهته[2]، خوفاً أن تقصد تلك المراكب ابن حفصون بالمدد والتجارات والميرة. أي أن الدولة قد فرضت حصاراً اقتصادياً لضرب قوة ابن حفصون.

إن تلك البنود التي سبق ذكرها أعلاه والتي تمثل الجانب الاقتصادي في الخطة التي وضعها الخليفة عبد الرحمن الناصر - بالإضافة إلى الجوانب السياسية والعسكرية التي تضمنتها الخطة – للقضاء على ثورة ابن حفصون، تبين بوضوح أثر التجارة في دعم قوة هذا الثائر، وأنها قد مثلت ركيزة مهمة من الركائز التي اعتمد عليها في بناء قوته الاقتصادية وبالتالي العسكرية لمقاومة الدولة، وقد عبر ابن حيان[3] عن دور تلك المراكب وآثارها في بناء قوة ابن حفصون بقوله "وكان في ساحلها (أي في ساحل الجزيرة الخضراء) للمارد ابن حفصون عدة من المراكب البحرية يسفرونها إلى أرض العدوة في المير والتجارات ويقضون بها الحاجات، فيتسعون بها أعظم التوسعة". كما تبين النتائج التي ترتبت على تلك الخطة أثر التجارة وأهميتها حيث امتنع التجار عن التعامل مع ابن حفصون وامتنعت المراكب التجارية عن الوصول إلى الموانىء التابعة له، حتى قال ابن حيان[4]: "وقطع مرافق البحر كلها عن ابن حفصون وأصحابه"، وبالتالي قطعت عنه كل الامدادات مما أدى إلى ضعف قوته، وتضعضع مركزه، وبالتالي انهيار ثورته وفنائها.

وكما فعل ابن حفصون فعل ابن حجاج، حينما ثار في أواخر عصر الإمارة الأموية، اعتمد في بناء قوته على واردات موانىء غرب الأندلس التي استولى عليها -وأشهرها اشبيلية وحاول استقطاب التجار إليه حيث كان "منتجعاً على البر والبحر، مقصوداً بالضرائب والطرف[5]". فكثر قدوم التجار عليه، حتى "اجتبى الأموال، واصطنع الرجال، وارتقى في الأحوال[6]". وبالتالي زفت إليه واردات تلك الموانىء، مما زاد في قوته.

(1) ابن حيان: المقتبس، (ش) ص 87 – ابن عذارى: البيان المغرب، جـ2، ص 165.
(2) ابن حيان: المصدر نفسه (ش) ص 88.
(3) المصدر نفسه، (ش)، ص87.
(4) المقتبس (ش) ص 88.
(5) ابن عذاري: البيان المغرب، جـ2، ص 127
(6) ابن عذاري: المصدر نفسه، جـ2، ص 126.

تلك أمثلة من الحوادث الداخلية الكبرى في عصر الإمارة الأموية تكشف بوضوح عن الدور الذي اضطلع به التجار وأهل الأسواق – عامة – في الحياة السياسية لذلك العصر، إلى جانب أمثلة وحوادث أخرى سبق الحديث عنها[1].

وفي عصر الخلافة الأموية تكشف لنا بعض الحوادث عن دور التجارة في الحياة السياسية. ففي عهد الخليفة المعتد بالله -آخر خلفاء بني أمية في الأندلس - تطاول الوزير الأول له وهو "حكم بن سعيد القزاز[2]" على أموال التجار حيث "كان يأخذ أموال التجار فيتكرم بها على البربر ويجزل لهم العطاء"[3] كما كان يقوم بمصادرة أموال خصومه من التجار والموسرين – عامة -حتى "اجتمع عنده من الأسلاب والغصوب التي استلبها.. متاع فاخر، ورياش حسن، من سائر من ظهر عليه من مال المنكوبين"[4].

لقد أضرت تلك السياسة التي اتبعها الوزير ابن القزاز وباركها الخليفة المعتد بالله بصمته عنه - رغم علمه بما يفعله بالتجار - غاية الأضرار[5]، يبين ذلك غاية البيان مما ذكره ابن حيان من الحال المتردي التي وصلت إليه التجارة بسبب سوء تصرف ذلك الوزير واجترائه على أموال التجار حيث يقول: "وضعف أمر هشام لسوء تدبير وزيره حكم القزاز وبلغ من الظلم والجور أن كسدت أسواق قرطبة، ولم تسلك سبلها[6]". أي أن الضرر بالتجار والتجارات قد بلغ غايته، وقطعاً فإن أثر هذا الكساد التجاري لن يقتصر على أهل التجارات، بل سيتعداهم إلى فئات كثيرة في المجتمع، بحيث يعم ضرره مختلف فئات المجتمع، وهذا ما جعل مصالح التجار تتفق مع مصالح العامة في التخلص من الوزير، وبالتالي من سيده لذلك "أسرَّ الناس الوثوب على وزيره هذا"[7]. ودبرت مؤامرة للتخلص من ذلك الوزير، وكان عمادها التجار أنفسهم، واختاروا لتنفيذها رجل من أبناء التجار يعرف (بابن الحصار) [8]، وكان الوزير "أطرش ضعيف السمع إلا يسيراً" [9] فوقف له ابن الحصار على جانب الطريق في سوق الحوت

(1) انظر الفصل الثاني " أثر الاضطرابات في التجارة".
(2) ابن عذاري؛ البيان المغرب، جـ3، ص 146.
(3) ابن عذارى: المصدر نفسه، جـ3، ص146.
(4) ابن بسام: الذخيرة، ق3، م1، ص 526.
(5) ابن بسام: المصدر نفسه، ق3، م1، ص526.
(6) ابن بسام: المصدر نفسه، ق3، م1، ص 522، (نقلًا عن ابن حيان).
(7) ابن بسام: الذخيرة، ق3، م1، ص 522.
(8) ابن عذارى: البيان المغرب، جـ3، ص 146.
(9) ابن عذارى: المصدر نفسه، جـ3، ص 146.

بقرطبة[1]، فلما قدم الوزير على فرسه استدناه ابن الحصار ليكلمه، ثم ألقاه من على فرسه إلى الأرض "فقتلوه وصرعوه ركن الجامع الشرقي في شديد الوحل والقذر" [2]، ثم طافوا برأسه أسواق المدينة.

لقد كانت هذه الحادثة – مقتل رئيس الوزراء -من تدبير وتنفيذ أهل التجارات والأسواق، كما يتضح ذلك من خلال حديث المصادر عنها – وذلك لكثرة تطاوله عليهم، ومصادرته أموالهم، لتفريقها على أعوانه وأنصاره من جند البربر.

ولم يكتف التجار بمقتل الوزير ابن القزاز، والتخلص منه وما تلا ذلك من خلع الخليفة المعتد بالله[3]. بل قدموا مرشحاً جديداً لتولي الخلافة بقرطبة هو "أمية بن عبد العزيز المعروف بالعراقي، وهو من أحفاد الخليفة عبد الرحمن الناصر"[4]" وذلك لرغبتهم في الخلاص من الخليفة القائم، المضر بتجاراتهم، وتولية من يرون فيه نصيراً لهم، وجمعوا حوله العامة لتأييده وتمكينه.

واصبح لأهل التجارات والأسواق أهميتهم ومكانتهم، وأصبحوا يمثلون قوة سياسية مهمة، يحسب لها حسابها في كل ما يتعلق بالبلاد، وأصبحوا من المتنفذين في تصريف شؤون البلاد -إجمالاً -وقرطبة خاصة، وكان – والوضع كذلك -لا بد لكل قائد قادم للبلاد أن يحسب حساب أهل التجارات والأسواق. ولذلك اضطر متولي أمر قرطبة بعد بني أمية "أبو الحزم بن جهور" أن يصانع أهل الأسواق، ويستميلهم إليه، حتى يستطيع ضبط أمور البلاد، ولذلك جعل "أهل الأسواق جنداً له[5]" ثم وزع عليهم الأموال من بيت الـمال على شكل ودائع يتاجرون فيها، ولهم الأرباح مع حفظ راس المال للدولة[6]. مبالغة في استمالتهم، ولم يكتف بذلك بل "فرَّق السلاح عليهم، وأمرهم بتفرقته في الدكاكين وفي البيوت[7]" كل هذه الإجراءات من قبل ابن جهور تبين الدور المتنامي الذي أصبح يمثله التجار وأهل الأسواق في الحياة السياسية الأندلسية.

(1) ابن بسام: الذخيرة، ق3، م1، ص 526.
(2) ابن بسام: المصدر نفسه، ق3، م1، ص 525.
(3) المراكشي: المعجب، ص 88-89، ابن سعيد: المغرب، جـ1، ص 55.
(4) ابن بسام: المصدر نفسه، ق3، م1، ص 525. ابن الخطيب: أعمال الأعلام، جـ2، ص 138-139.
(5) الضبي: بغية الملتمس، جـ1، ص 57.
(6) الضبي: المصدر نفسه، جـ1، ص 57.
(7) ابن حزم: رسائل ابن حزم، جـ2، ص 203-204. الضبي: المصدر نفسه، جـ1، ص57.

- المؤامرات والدسائس:

كان من آثار التقدم التجاري والرخاء الاقتصادي الذي شهدته الأندلس الأموية، ازدهار تجارة الرقيق، وكثرة الإقبال عليها من قبل فئات متعددة من المجتمع الأندلسي، وكان في مقدمة الساعين لامتلاك الرقيق الأمراء الأمويون، من حكام وغيرهم، حتى زخرت قصور أولئك المتنفذين بالرقيق، الذين كانوا يربون داخل تلك القصور تربية خاصة، وتبذل العناية في تعليمهم شتى العلوم والمعارف، وتأهيلهم لأعلى المراتب والوظائف الإدارية والعسكرية[1]. ويرى أحد الباحثين أن أثر أولئك الرقيق الصقالبة في بداية الأمر كان متواضعاً، ثم أخذ يقوى ويتعاظم حتى أصبحوا يمثلون مراكز القوة داخل بلاط بعض الحكام من الأمراء والخلفاء، ومن ثم تمكنوا من توجيه سياسة الدولة حسب رغباتهم وأهوائهم، مستمدين ذلك من خلال قربهم ونفوذهم من الأمراء والخلفاء، وأيضاً من خلال الثروة الهائلة التي جمعوها، من هبات وأعطيات الحكام، ومن خلال عمل بعضهم في التجارة[2].

وهكذا تمكن أولئك الرقيق الصقالبة من مقاليد الأمور،-غالباً-فخضع لهم بعض الحكام مما أدى إلى الكثير من الدسائس والمؤامرات التي حيكت داخل القصور الحاكمة للتخلص من بعض الحكام أو المرشحين للحكم، سواءً بالقتل أو الخلع، أو الإجبار على التنازل عن الحق في الحكم، وترشيح الشخص الذي يرتضونه، ويرون أن مصلحتهم في تنصيبه حاكماً. وأنه سيكون طوع أمرهم. والأمثلة على ذلك كثيرة من أشهرها مؤامرة نصر الخصى المتنفذ في دولة الأمير عبد الرحمن بن الحكم (الأوسط) والذي بلغ من نفوذه أن "أصبح ملك عبد الرحمن في يده، يدبره كيف يشاء فلا يُرد أمره" كما ذكر ابن القوطية[3]. وكان نصر هذا قد حاول قتل الأمير عبد الرحمن الأوسط رغبة منه في صرف الحكم من بعده عن إبنه وولي عهده محمد بن عبد الرحمن إلى إبنه الآخر عبد الله وجاريته طروب المشاركة في المؤامرة[4].

ومثل تلك المؤامرة التي وقعت حين وفاة الخليفة الحكم المستنصر والتي كان طرفاها اثنين من رقيق القصر الحاكم هما فائق وجوذر الصقلبيان، إذ دبرا مؤامرة لقتل الحاجب جعفر المصحفي ومن ثم نقل الحكم من ولي العهد هشام المؤيد إلى عمه المغيرة بن عبد

(1) بالنثيا: تاريخ الفكر، ص 7-8.
(2) بيريس: الشعر الأندلسي، ص 233.
(3) ابن حيان: المقتبس (م) ص 149، نقلًا عن ابن القوطية.
(4) ابن القوطية: تاريخ افتتاح الأندلس، ص 117، ابن حيان: المصدر نفسه، (م) ص149-151.

الرحمن الناصر[1] إذ رأيا أن تولي المغيرة للحكم أصلح لهما، وأنه بتوليه ستبقى مقاليد الأمور في أيديهما، بعكس لو تولى الحكم هشام المؤيد الذي كان له عدد من الفتيان الصقالبة الذين تضخم عددهم في قصر الخليفة الحكم المستنصر و"كانوا يزيدون على الألف وكان أمر القصر في أيديهم"[2].

ومن المؤامرات والدسائس التي حاكها الصقالبة -الذين كان معظمهم من نتاج تجارة الرقيق -مؤامرة الفتي طرفة مولى الحاجب عبد الملك المظفر، والتي حاول فيها قتل الوزير سعيد بن القطاع وزير المظفر[3]، لكي يتسنى له ولأعوانه الإنفراد بالأمر، وتسيير أمور الدولة حسب رغباتهم،.

وفي عصر الفتنة (400 -422هـ /1009 -1030م) ازداد عدد هؤلاء الصقالبة، وقويت شوكتهم، وكثرت مؤامراتهم، وتدخلهم في شؤون الدولة والحكم، وتسلطهم على العامة والخاصة حتى وصفهم ابن بسام[4] بقوله: "فكانوا –أي الصقالبة -جبارين قاسطين في البلاد". وانتهى الأمر بهم إلى الاستقلال ببعض جهات الأندلس التي أصبحت تحت حكمهم[5].

وإلى جانب الغلمان الصقالبة – الذين سبق الحديث عنهم والإشارة إلى بعض آثارهم شهد المجتمع الأندلسي في العصر الأموي ظاهرة اجتماعية ملفتة للنظر، وهي ظاهرة انتشار الجواري وكثرتهن حتى أصبحن يمثلن جزءاً مهماً في التركيبة الاجتماعية للأندلس[6]. وكان للتجار دور رئيس في إمداد الأندلس بأعداد كبيرة من أولئك الجواري[7]. التي تنافس الأندلسيون في تملكهن، وكان لقصور الحكام والأمراء الأمويين والوزراء والموسرين النصيب الأكبر من أولئك الجواري -خاصة المغنيات منهن – واللاتي تكاثرن في تلك القصور حتى أصبح لبعضهن حظوة عظيمة عند أسيادهن، ودالة لا تعدلها دالة، وقدَّمن على كثير من أرباب الدولة، وأصبح لهن تأثير كبير في محاولة توجيه أمور الحكم، وسياسة الدولة[8].

(1) ابن بسام: المصدر نفسه، ق4، م1، ص 57، 58. ابن خلدون: العبر، جـ4، ص 188.

(2) ابن الخطيب: أعمال الأعلام، جـ2، ص60.

(3) ابن بسام: المصدر نفسه، جـ4، م1، ص 50 -51.

(4) المصدر نفسه: ق1، م1، ص100 -101، ق4، م1، ص61.

(5) ابن عذارى: البيان المغرب، جـ3، ص 158 -164. ابن خلدون: العبر، جـ4، ص210 -212.

- Jesus: Asi viviane Al Adalus, P: 56 - 58.

- Imamuddin: The Economoic History, P: 342 - 343.

(6) سعد عثمان: دور المرأة في الحياة الأندلسية (بحث غير منشور)، ص 13 -14.

(7) انظر الفصل الخامس: الواردات، ص 494.

(8) ابن القوطية: تاريخ افتتاح الأندلس، ص 117، سعد عثمان: المرجع نفسه، ص15.

ولعل أظهر الأمثلة على الأدوار التي قام بها أولئك الجواري، اللاتي كانت التجارة سبباً رئيساً في إدخالهن إلى تلك القصور -ما قامت به طروب جارية الأمير عبد الرحمن الأوسط[1]، التي ملكت عليه جلَّ وقته، وبرزت من بين جواريه الكثيرات، وسما بها الأمر إلى التدخل في أمور الحكم، ومحاولة نقله من ولي العهد محمد بن عبد الرحمن إلى إبنها عبد الله متآمرة في ذلك مع نصر الخصى السابق ذكره[2].

وفي عصر الخلافة الأموية ومع قوة وتمكن الخليفة عبد الرحمن الناصر فقد أصبح لجاريته مرجان – أم ولده وخليفته الحكم المستنصر بالله -مكانة رفيعة لديه، حتى أمعن في استرضائها، وأنفق الأموال عليها حتى أصبحت من أثرياء ذلك العصر[3].

وكانت لصبح البشكنسية دالة ونفوذ كبيرين على الخليفة الحكم المستنصر، والتي كانت في الأصل جارية"مغنية عنده"[4]. وقد ذكرت المصادر[5] لتلك الجارية دوراً كبيراً في تمكين إبنها هشام المؤيد بن الحكم متعاونة في ذلك مع ابن أبي عامر حاجب هشام المؤيد.

ويكفي دليلاً على ما أصبح لأولئك الجواري -من أثر كبير في أمور الحكم وشؤون الحكام أن نعلم أن جميع حكام البيت الأموي منذ الحكم الربضي إلى آخر حاكم فيهم وهو هشام المعتد كانوا من أبناء الجواري[6]، وهذا بدون شك يبين أثر أولئك الجواري المترقيات من أيدي النخاسين إلى قصور الحكام، ثم إلى المنزلة الرفيعة، والمرتبة العلية داخل تلك القصور.

كما يتبين من خلال حديث المصادر عن أمراء وخلفاء البيت الأموي المتأخرين أن كل أولئك الأمراء قد تربوا في أحضان أولئك الجواري، وتحت أيدي عبيد القصر وفتيانه، مما كان

(1) ابن عذارى: البيان المغرب، جـ2، ص 92-93.
(2) المقري: نفح الطيب، جـ1، ص 334-335.
(3) ابن حيان: المقتبس (ش) ص 12-15.
(4) ابن عذارى: البيان المغرب، جـ2، ص 253.
(5) الحميدي: جذوة المقتبس، جـ1، ص130-133.
-المراكشي: المعجب، ص 48-49. ابن الخطيب: أعمال الأعلام، جـ2، ص 60-62. ابن عذارى: البيان المغرب: جـ2، ص 258-259.
(6) وهم على النحو التالي: الحكم بن هشام وأمه: (زخرف) عبدالرحمن الأوسط أمه (حلاوة) محمد بن عبدالرحمن أمه (تهتر). المنذر بن محمد أمه (أثل) . عبدالله بن محمد أمه (أشار) أو (عشار). عبدالرحمن الناصر أمه (مزنة). الحكم المستنصر أمه (مرجان) هشام المؤيد أمه (صبح) . محمد المهدي أمه (مُزنة). سليمان المستعين أمه (ظبية). عبدالرحمن المستظهر أمه (غاية) محمد المستكفي أمه (حوراء) هشام المعتد (وقيل المعتمد أمه) (عاتب).. انظر: الحميدي، جذوة المقتبس جـ1، ص 39-59، الضبي: بغية الملتمس، جـ1، ص34-56. ابن حزم: رسالة في أمهات الخلفاء (ضمن رسائل ابن حزم) جـ2، ص 122.

له أثر كبير على التربية التي تلقاها أبناء الخلفاء وأحفادهم، بحيث نشأوا على حياة اللهو والطرب والمتع واللذائذ، بعيداً عن أمور الدولة ومهامها، حتى أصبح جلَّ هم النابهين منهم دخول قصر قرطبة، والحصول على كأس وغانية. يقول أمية بن عبدالرحمن – الذي رشح نفسه للخلافة بعد خلع المعتد سنة 422هـ /1030م وقد تردد الوزراء في مبايعته "بايعوني أنتم اليوم، واقتلوني غداً"[1]. حرصاً منه على الخلافة. وحين بويع الخليفة محمد بن هشام بن عبدالجبار بالخلافة ودخل إلى قصر قرطبة كان أول مهمة يأمر بتنفيذها" أن بعث إلى نساء كان يصاحبهن منهن جارية أبي القاسم المصري الخيالي التي يقال لها بستان، وامرأة أبي الشرح التي اسمها واجد، مظهر من فسقه واختلال دينه وعقله أمر لا يظهر إلا من أهل الدعارة المتهتكين فيها[2]". هذا في الوقت الذي كانت الأندلس تضطرم بنار الفتنة، ولا يملك منها أكثر مما تحت قدميه، فلا عجب بعد أن يفضي الأمر في نهاية المطاف إلى انعدام وجود الشخص المؤهل لتولي أمور الدولة وقيادتها. وهذا ما جعل فقهاء قرطبة بقيادة أبي الحزم بن جهور يعلنون في عام 422هـ/1030م أنه " لم يبق من عقب بني أمية من يصلح للإمارة، ولا تليق منه الرياسة[3]" ثم "نودي في الأسواق والارباض لا يبقى بقرطبة أحد من بني أمية ولا يكنفهم أحد"[4].

وهكذا فبعد أن استعرضنا عدداً من الأمثلة التي كشفت عن الدور الذي اضطلعت به التجارة في الحياة السياسية للأندلس الأموية، تبين لنا أن التجارة لم تكن بعيدة عن الحوادث الداخلية في الدولة بوجه عام – وفي داخل قصور الحكام بوجه خاص – وأنه قد ساهمت بدورها في التأثير على مجريات الأحداث الداخلية، وفي رسم بعض مناحي وأوجه السياسة العامة للدولة، هذا فضلاً – عما سبق بيانه - أثناء الحديث عن العلاقات التجارية الخارجية للدولة – عن الدور الذي اضطلعت به التجارة، وساهم به التجار في إقامة الصلات والعلاقات مع عدد من الكيانات - الإسلامية وغير الإسلامية - المعاصرة لبني أمية حكام الأندلس.

الآثار الاقتصادية والعمرانية:

شهدت الأندلس إبان الحكم الأموي – بوجه عام – رخاءً اقتصادياً متعاظماً، وذلك

(1) ابن عذارى: البيان المغرب، جـ3، ص 151.

(2) ابن عذارى: المصدر نفسه، ص 80.

(3) المراكشي: المعجب، ص 90.

(4) ابن عذارى: المصدر نفسه، جـ3، ص 152.

بفضل الله تعالى، ثم بفضل حسن استغلال الموارد الاقتصادية الثرة التي تمتعت بها تلك البلاد، من زراعية، وصناعية، وتجارية، إلى جانب السيطرة الإسلامية على البحر المتوسط، وتحويله إلى بحيرة إسلامية، نشطت فيه أساطيل الدول الإسلامية المطلة عليه من الجنوب والغرب – في الأندلس وغيرها – في حركة تجارية – دائبة بين مختلف مناطقه، ومفضية إلى مناطق المشرق الإسلامي[1]، فضلًا عن إحكام الصلات مع بلدان السودان بأقسامه الثلاثة[2]، إلى جانب ما بذلته الدولة الأموية من جهود كبيرة لتسهيل الطرق التجارية – الداخلية والخارجية – وضبط الأمن بها.

وقد تمثل ذلك الرخاء الاقتصادي في زيادة الثراء المالي الذي تمتع به فئات كثيرة من المجتمع الأندلسي، وأدى إلى التوسع في البذل والانفاق في أوجه متعددة ومناشط متنوعة، ولقد انبنى ذلك الرخاء الاقتصادي، والثراء المالي، على ركائز متعددة يأتي في مقدمتها الركائز الأساسية لبناء الاقتصاد ألا وهي الزراعة والصناعة والتجارة، ومثلت التجارة – خاصة – مورداً مهماً، لذلك الرخاء الذي شهدته الأندلس في معظم فترات الحكم الأموي، وقد بدا هذا واضحاً من خلال الموضوعات التالية:

- ازدياد دخل الدولة:

تعددت مصادر الدخل للدولة الأموية ومثلت صدقات البلد وجباياته وأعشاره، ومراصده، وما يقبض من الأموال المضروبة على المراكب الواردة إليهم، والصادرة عنهم، والرسوم على البيوع والأسواق[3]، ركيزة مهمة من ركائز بيت المال في الدولة. وتشير المصادر إلى أن دخل الدولة الأموية قد شهد تقدماً مطرداً، وزيادة واضحة في عهود معظم أمراء وخلفاء البيت الأموي – عدا فترتي الاضطرابات والفتن اللاتين شهدتها الأندلس في أواخر عصري الإمارة والخلافة -فقد ذكر كل من ابن خلدون[4] والمقري[5] أن إجمالي دخل الدولة في عهودها الأولى بلغ ثلاثمائة ألف دينار، ثم تطور هذا الدخل وزاد في عهد هشام الرضا والحكم الربضي إذ

(1) انظر في تفصيل ذلك الخربوطلي: البحر المتوسط بحيرة عربية، ص 87-105.
(2) راجع تلك التقسيمات فيما سبق.
(3) ابن حوقل: صورة الأرض، ص 104.
(4) العبر، جـ4، ص 170.
(5) نفح الطيب، جـ1، ص143.

بلغ ستمائة ألف دينار[1] ". حتى إذا كان عهد الأمير عبدالرحمن الأوسط بلغ الدخل مليون دينار (ألف ألف دينار) كما يذكر ابن سعيد[2] ذلك في عهود الأمراء الأقوياء الذين شهدت البلاد تحت حكمهم استقراراً ونماء. وفي عصر الخلافة الذي شهد ذروة التقدم التجاري -خاصة -والاقتصادي – عامة -فقد نما دخل الدولة نمواً كبيراً فبلغ إجمالي الدخل في عهد الخليفة عبدالرحمن الناصر ما يقرب من "عشرين ألف ألف دينار" كما ذكر ابن حقول[3]". دون ما في خزانته من المتاع، والحلي المصوغ وآلة المراكب[4]. بينما يذكر ابن الكردبوس أن دخل الجباية في عهده بلغ "خمسةآلاف ألف دينار"[5]. ولعل المقصود من هذا الرقم هو المبلغ المدخر في خزانة الدولة حين وفاة الخليفة، وهو ما يمثل الثلث تقريباً من دخل الدولة الإجمالي، حيث كان الخليفة الناصر قد قسم الجباية على ثلاثة أقسام: "ثلث للجند، وثلث للبناء، وثلث مدخر"[6].

ويُفصل ابن عذارى[7] الحديث عن إجمالي الدخل في عهد الخليفة الناصر فيذكر أن مبلغ الجباية من الكور والقرى بلغ "خمسة آلاف ألف وأربعمائة ألف وثمانين ألف دينار" بينما بلغ الدخل من المستخلص والأسواق "سبع مائة ألف دينار وخمسة وستون ألف دينار"[8].

ويرى لومبار[9] إلى أن المبلغ الذي أورده ابن الكردبوس (5.000.000) خمسة ملاين دينار، إنما هو مقدار المبالغ التي وجدت في خزينة الدولة حين وفاة الناصر وهي تعادل "250" قنطاراً من الذهب المضروب. ولا يستبعد صحة ذلك الرقم الذي ذكره ابن حقول[10] عن مقدار دخل الدولة في عهد الخليفة الناصر وهو (20.000.000) عشرون مليون دينار إذا علمنا أن مقدار دخل الدولة في عهد خلفه، الخليفة الحكم المستنصر قد بلغ (40.000.000) أربعين

(1) ابن سعيد: المغرب، جـ1، ص 46، المقري: المصدر نفسه، جـ1، ص 124.
(2) المغرب، جـ1، ص 46.
(3) صورة الأرض، ص 107.
(4) ابن حوقل: المصدر نفسه، ص 107.
(5) تاريخ الأندلس، ص 59.
(6) ابن عذارى: البيان المغرب، جـ2، ص 231.
(7) ابن عذارى: المصدر نفسه، جـ2، ص 232.
(8) ابن عذارى: المصدر نفسه، جـ2، ص 232.
(9) الإسلام في مجده الأول، ص 178.
(10) المصدر نفسه، ص 107.

مليون دينار[1] . وهو مبلغ ضخم للغاية بالنسبة لذلك العصر[2]، وقد عبر ابن الخطيب[3] عن تضخم دخل الدولة وزيادة الأموال في خزائنها عند وفاة الحكم المستنصر بقوله: "فكان المال قد ضاقت عنه خزائنه والمصر قد عظمت مزاياه ومزاينه".

ويذكر العذري أن دخل بيت المال من القبالات[4] في عهد الخليفة هشام المؤيد بلغ "أربعة آلاف ألف دينار بجميع القبالات[5]"، بينما كان وارد هذه القبالات إلى بيت المال في عهد والده الخلفة الحكم المستنصر " الضعف من ذلك" حسب رواية العذري[6].

وبما أن الدولة الأموية قد عمدت إلى تأجير الرحاب الواقعة في المدن وحول الجوامع إلى عدد من المتقبلين (المستثمرين) الذي أنشأوا عليها الأسواق، والحوانيت فإن دخل تلك الرحاب سوف يمثل نسبة كبيرة من إجمالي هذا الدخل المشار إليه أعلاه.

ومما سبق من بيان لدخل الدولة في عهود عدد من الحكام الأمويين يتبين لنا أن خزينة الدولة قد شهدت تضخماً كبيراً، وزادت المبالغ الداخلة إليها زيادة كبيرة، وتدرجت الموارد في الزيادة والنماء حتى وصلت إلى أقصى مداها في عصر الخلافة الأموية – عهد الخليفة عبدالرحمن الناصر وعهد الخليفة الحكم المستنصر -وهي نفس الفترة التي شهدت قمة التقدم التجاري للأندلس - مما يدل دلالة واضحة على أن التجارة مثلث دعامة أساسية من دعائم بيت المال الأموي، وأسهمت بدور رئيس في زيادة دخل الدولة ونمائه، حيث كانت الأموال المرسومة على المراكب والواردات والصادرات، والرسوم المفروضة على البيوع والأسواق

---

(1) Imamuddin: The Economic History, P:

(2) التهامي الهاشمي: نظم وإدارة بني أمية -مجلة المناهل، عدد 29، السنة الحادية عشرة، 1404هـ /1984م، ص 398، ويتبين لنا مدى ضخامة هذا الدخل الذي حققته الدولة في عهد الخليفة الحكم المستنصر من خلال مقارنته بما يساويه بالدولار في العصر الحاضر، حيث ذكر جواتياين في كتابه (دراسات في التاريخ الإسلامي ص 179 حاشية رقم 2) أن بعض الباحثين في مجال الاقتصاد والعملات قد قدروا قيمة الدينار الإسلامي بما يعادل حوالي (50) خمسين دولاراً. وتمشياً مع ذلك التقدير يكون دخل الدولة في عهد الحكم المستنصر قد بلغ (200.000.000) مائتين مليون دولار.

(3) أعمال الاعلام، جـ2، ص 43.

(4) القبالة: بمعنى الكفالة (ابن منظور، لسان العرب، جـ11، ص 544)، والمتقلبون عبارة عن مستثمرين يكرون الأراضي بأنواعها المختلفة، ثم يقومون بتأجيرها لمستثمرين أصغر منهم. وقد كان من أشهر هذه القبالات "قبالة الرحاب" التي تقام عليها الأسواق في المدن، وعرف المستثمرون لها باسم "متقبلوا الرحاب" –الطاهري: عامة قرطبة، ص 92.

(5) العذري: ترصيع الأخبار، ص 121.

(6) المصدر نفسه، ص 121.

تمثل عناصر هامة في مصادر دخل بيت المال الأندلسي[1]. إلى جانب غلة المستغلات" وهي ما يجبى لبيت المال من أسواق ومنازل وطواحين ابتناها الناس على أرض السلطان، فيؤدون عنها أجرة"[2].

ومما يدل على ذلك أن دخل الدولة بلغ ذروته حينما استطاعت الدولة الأموية أن تفرض سلطانها على بعض مناطق المغرب الأقصى، وبالتالي تحكم سيطرتها على الطريق التجاري الرابط بين تلك البلاد ومناطق السودان الغربي، بحيث توثقت الصلات التجارية للأندلس مع بلاد السودان الغربي، وتدفقت عبره تجارة الذهب من تلك المناطق إلى الأندلس[3]. وهذا أدى إلى زيادة ثراء الدولة وارتفاع دخلها، وتوفر الذهب لديها. ومن ثم تم سك العملة الذهبية (الدينار) [4]. وارتفعت قيمة الدينار الذهبي المضروب في مصانع السكَّ في قرطبة والزهراء بحيث أصبح الدينار الذهبي الأموي في زمن الخليفة عبدالرحمن الناصر يساوي سبعة عشر درهماً حسب تقدير ابن حوقل[5]. وأصبح للدولة الأموية ميزانيتها الضخمة[6].

- دعم التطور الزراعي والصناعي:

إلى جانب ما ذكر أعلاه عن أثر التجارة في ازدياد دخل الدولة، وقوة العملة المضروبة لها، كان للتجارة أثر آخر في مجال بناء اقتصاد الدولة عموماً، لا يقل أهمية عن سابقه، ذلك أن التقدم التجاري الذي شهدته الأندلس الأموية، وقوة الحركة بالأسواق التي انتشرت في أغلب مدن وقرى وأرياف الأندلس، أفضى إلى تقدم زراعي وصناعي كبيرين، إذ زادت حاجة الأسواق -نتيجة لقوة الحركة التجارية بها – إلى تلك المنتجات الزراعية والصناعية، مما ساهم في تشجيع المزارعين والصنَّاع على مضاعفة مجهوداتهم في الانتاج، ووفرت لهم الأسواق ميادين واسعة لتصريف تلك المنتجات، وبالتالي أصبح للتجارة أثرها المهم في التقدم الزراعي[7]

(1) التهامي الهاشمي: نظم وإدارة بني أمية – مجلة المناهل -ص 383.
(2) أنور الرفاعي: النظم الإسلامية، ص 182.
(3) انظر أعلاه -العلاقات مع بلاد المغرب والسودان الغربي.
(4) لومبار: الإسلام في مجده الأول، ص 177، لويس: القوى البحرية، ص 29.
(5) صورة الأرض، ص 104.
(6) هونكة: شمس العرب، ص 947.
(7) عن التقدم الزراعي الذي شهدته الأندلس في العصر الأموي راجع اندريه واسطون: الابداع الزراعي، ص 3-11، خوسيه مارية ومحمد عزيمان: مقدمة "كتاب الفلاحة" لابن بصال، ص 15-16. صلاح جرار وآخرون: مقدمة كتاب "المقنع في الفلاحة" لابن حجاج ص أ-ت . وراجع الفصل الأول: أثر المناخ في تنوع الانتاج الزراعي.

والصناعي[1] الذي شهدته الأندلس خلال العصر الأموي. وحرص أولئك المنتجون من زراع وصناع على الارتقاء بمستوى منتجاتهم لقوة المنافسة في الأسواق، فكان من آثار ذلك ظهور الصناعات الأندلسية المتميزة مثل صناعة المنسوجات، والخزف والسيوف والأواني ونحوها، مما كان للتجارة أثر في جودتها وقوتها[2] ولتطور وتقدم التجارة وكثرة المرتادين للأسواق اختلطت المصانع بالأسواق، فأصبحت ورش الحدادين والنحاسين التي تنتج المصنوعات المتنوعة القائمة على هذين المعدنيين تمثل أسواقاً دائمة، تضج بالحركة طوال النهار، حتى إذا حل الليل بدأ الناس في التفرق، وانفض السوق تدريجياً . وأغلقت الورش والحوانيت، وهرع التجار إلى منازلهم[3].

وبفضل الله، ثم بفضل التجارة والتجار أصبحت مدن الأندلس مثل قرطبة واشبيلية والمرية ومرسية وغيرها، مدناً ذائعة الصيت في أرجاء العالم المسيحي من بيزنطة شرقاً إلى ضفاف المحيط الأطلسي غرباً – فضلاً عن بلدان العالم الإسلامي[4] -بما حمله تجارها من مصنوعات ومنسوجات راقية الصنعة، حظيت بإقبال كبير في تلك البلدان مما دعم الصناعات المحلية، ورفد التقدم الصناعي بالأندلس.

وإنَّ تعدد أسواق المصنوعات في المدن الأندلسية مثل "سوق الحدادين" و"سوق الخشابين" و"السراجين" و"أفران الزجاجين" و"موضع الفخارين" و"موضع أصحاب الغرابيل[5]". سوف يكون له بدون شك أثره في دعم الصناعة وتطورها.

- التوسع في الانفاق والتملك:

لقد أفضى زيادة الثراء، وتوفر المال لدى الدولة وفئات متنوعة من المجتمع الأندلسي إلى التوسع في الانفاق والبذل والعطاء والهدايا ونحو ذلك. فبالنسبة للدولة الأموية فمن المعلوم أن زيادة الدخل الذي تمتعت به خزينة الدولة – مما سبق بيانه -سوف يؤدي إلى التوسع في الانفاق، على مشروعات الدولة من مباني ونحوها -مما سوف يأتي الحديث عنه –

(1) وعن التقدم الصناعي راجع، المليجي، الحياة الاقتصادية في الأندلس، ص 49 -58. إبراهيم حركات: النشاط الاقتصادي الإسلامي، ص 101 -112.

(2) محمد مرزوق: الفنون الزخرفية، ص 111 -112.

(3) Provençal: Espana Musulmana, P: 181 -185.

(4) انظر: الصادرات، ص 481.

(5) انظر عنها: الفصل الرابع "الأسواق".

وكذلك زيادة مرتبات العاملين في الدولة، مثال ذلك ما ذكره ابن سعيد[1] من أن مرتب والي المدينة كان على عهد الأمير عبدالرحمن الأوسط مائة دينار في الشهر. وكان والي المدينة يُعد بمرتبة وزير في الدولة[2] ويبدو أن هذا المبلغ كان مرتب الوزير في بداية عهد الأمير، بينما ارتفع مرتب الوزير في أواخر أيام هذا الأمير حتى بلغ ثلاثمائة دينار[3]. وهذا الارتفاع والزيادة في مرتب الوزير إنما يعود إلى زيادة دخل الدولة، ونماء خزينتها، والذي كان للتجارة نصيب رئيس فيه. وفي عهد الخليفة عبدالرحمن الناصر – والذي شهد نمواً تجارياً كبيراً، وثراءً مالياً عالياً -زاد مرتب الوزير زياة كبيرة عما كان عليه من قبل، فقد أشار المقري[4] إلى أن مرتب الوزير ابن شهيد وزير الخليفة بلغ في السنة "ثمانين ألف دينار أندلسية" أي أن مرتب الشهر الواحد سيكون حوالي (667) ديناراً وهذه زيادة كبيرة.

وفي مجال أجور العمال ارتفع – أيضاً – الأجر اليومي لهم، فبينما كان أجر العامل الواحد ممن كان يعمل في بناء مدينة الزهراء في عهد الخليفة الناصر ثلاثة دنانير في اليوم[5]، ارتفع ذلك الدخل بعد نمو قيمة الدينار ووصولها إلى "17 درهماً"[6] "حتى تراوح ما بين 3.5 إلى 5.3 دينار[7].

وبزيادة الثراء المالي لفئات مختلفة من المجتمع – يأتي في مقدمتها تجار الخاصة من الأمراء والوزراء ونحوهم – زاد الانفاق الشخصي من قبل بعض أولئك الموسرين، وكثرت هباتهم وأعطياتهم، حتى جاوزت في بعض الأحيان حد الانفاق إلى الإسراف والبذخ . وبرزت آثار ذلك الثراء في مظاهر الترف والرفاه في حياة الأمراء وكثير من تجار الخاصة – على الأقل – وتمثل ذلك في حرص هؤلاء على إقتناء التحف النادرة، والجواهر الغالية، وجلبها من المشرق الإسلامي وغيره[8]. وظهرت بذلك تجارة الكماليات والترف، وأصبح لها روادها من كبار التجار وأهل الصناعات[9]. بالإضافة إلى مظاهر العيش الواسع لمعظم هؤلاء الموسرين، الذين وفرته لهم الأموال التي كسبوها من التجارة ونحوها[10]. كما تمثل ذلك – أيضاً – في حب تملك الرقيق

(1) المغرب، جـ1، ص 46.

(2) ابن حيان: المقتبس (ح) ص 119.

(3) المليجي: الحياة الاقتصادية، ص 218.

(4) نفح الطيب، جـ1، ص 340.

(5) ابن عذارى: البيان المغرب، جـ2، ص 231.

(6) ابن حوقل: صورة الأرض، ص 104.

(7) Delara: Historia de Espana, P: 244.

(8) انظر: الفصل الخامس" الواردات".

(9) آدم متز، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع، جـ2، ترجمة: محمد أبو ريدة: القاهرة، 1360هـ/1941م، ص 327.
- Provençal: Espana, Musulmana, P: 183.

(10) السامرائي: أثر العراق الحضاري (مجلة المؤرخ العربي)، ص 128.

والاستكثار[1] منهم إلى حد أصبحت معه تجارة الرقيق تمثل مورداً هاماً في اقتصاد البلاد[2]. ثم توسعت تلك الفئة في الانفاق والهبات لأولئك الرقيق – خاصة الجواري -وزادت تلك الهبات والأعطيات كثرة كلما زاد الدخل، وعظم الثراء، فبينما نرى الأمير هشام بن عبدالرحمن (الرضا) يهدي إحدى جواريه عقداً قيمته ثلاثة آلاف دينار[3]، نرى الأمير عبدالرحمن الأوسط -الذي زاد الثراء في عهده – يهدي إحدى جواريه عقداً قيمته عشرة آلاف دينار[4]. وحينما استعظم بعض وزرائه ذلك المبلغ، واستكثروا صرفه على جارية برر ذلك بأنه " لابسه أنفس منه خطراً، وأرفع قدراً" [5] ثم استدعى خيال الشعراء ليبرروا له إسرافه ذلك، فقال شاعره عبدالله بن الشمر مبرراً فعل أميره:

أتُقرنُ حصـبـاء اليواقيـت والشـــذر   بمن يتعالى عن سنـا الشمـس والبــدر
بمن قد برت قدماً يـدُ اللـه خلـقـــه   ولم يكُ شيئـاً قبلــه أبـداً يبــــري
فأكرم به من صنعـة اللـه جـوهــــرا   تضاءل عنه جوهر البـــر والبـحـــر[6]

كما نرى الأمير نفسه -عبدالرحمن الأوسط – يكافىء مغنية زرياب على صوت واحد غناه فأطربه بمبلغ "ثلاثة آلاف دينار"[7] ومع ضخامة هذا المبلغ الذي صرفه الأمير علي مغني، فإنه قد قلَّ في عين زرياب، فنثره على جواريه وولده[8]. وأعظم من ذلك تلك المبالغ الكبيرة التي أنفقها الأمير عبدالرحمن الأوسط على استرضاء جارية له تسمى طروب وقد غضبت منه " فأمر ببنيان على بابها حتى سد الباب فلما فتحته تساقطت الخرائط عليها، فإذا بنحو عشرين ألف دينار[9]"، كل هذا يدل على مدى الثراء الذي تمتع به الأمير عبدالرحمن الأوسط، وبالتالي ينبىء عن زيادة دخل الدولة، وإن صاحبه الكثير من الإسراف والتبذير، وإنفاق المال بغير حق، وفي غير وجهه. ونتيجة لكثرة الثراء في عهده عرفت أيامه بأيام العروس[10].

(1) انظر الفصل الثالث: تجار الخاصة.

(2) Provençal: Espana Musulmana, P: 187.

(3) مجهول: أخبار مجموعة، ص 111-112.
(4) ابن عذارى: البيان المغرب، جـ2، ص 92.
(5) ابن عذارى: المصدر نفسه، جـ2، ص 92.
(6) ابن عذارى: المصدر نفسه، جـ2، ص 92.
(7) ابن سعيد: المغرب، جـ1، ص 51.
(8) ابن سعيد: المصدر نفسه، جـ1، ص 51.
(9) مجهول: المصدر نفسه، ص 118 ابن عذارى: المصدر نفسه، جـ2، ص 92.
(10) المقري: نفح الطيب، جـ1، ص 332.

وتشير المصادر – أيضاً – إلى توسع الخليفة عبدالرحمن الناصر في الانفاق والهبات على جواريه وعبيده، حتى بلغن من الثراء مكانة عالية، وحتى استطاعت جاريته مُرجان أن تشتري مبيت الخليفة عندها من ضرتها القرشية بمبلغ "عشرة آلاف دينار"[1]، وحتى خلفت جارية أخرى له مبالغ مالية ضخمة انفقت في بناء مدينة الزهراء[2].

ولم يقتصر الثراء على الأمراء بل شاركهم في ذلك عدد من تجار الخاصة، يكشف عن ثراء بعض أولئك التجار ما تضمنته الهدايا التي قدمها البعض منهم إلى بعض الحكام من أمثال هدية الوزير ابن شهيد إلى الخليفة الناصر والتي تضمنت أنواعاً وأصنافاً متعددة تدل " على ضخامة الدولة الأموية، واتساع أحوالها[3]". وكذا هدية الحاجب جعفر المصحفي إلى الخليفة الحكم المستنصر[4]. وأيضاً هدية الفتى (دريَّ) الذي أهدى للخليفة الحكم إحدى ضياعه وما كان بها من عبد وأمة وثور ودابة[5]. مما يكشف عن ثراء كبير تمتع به أمثال هؤلاء، كان مرده إلى التجارة في الدرجة الأولى. وكثيراً ما تعمدت المصادر التي تحدث عن العصر الأموي إطلاق صفات اقتصادية على كثير ممن ترجمت لهم من فئة الخاصة يوحي بكثرة الأموال التي امتلكوها من أمثال قولها: "كان ذا مال عظيم"[6] و"أمتلك مالًا عظيمًا"[7] و"كان عظيم النعمة[8]" و"كان من بيت غني وثروة[9]" بل عمم الإدريسي[10] الحكم بالثراء والجدة على قاطني مدنية المرية، الميناء التجاري المشهور – فقال: "وأهلها مياسير" وذلك لقوة الحركة التجارية بها، وغلبة التجر على أهلها. حتى لم يكن في الأندلس "أتجر منهم في جميع أنواع التجارات تصريفاً وادخاراً"[11]. وكذلك قال عن سكان اشبيلية -وهي من أشهر مدن الأندلس

(1) ابن حيان: المقتبس (ش) ص 11.
(2) المقري: نفح الطيب، جـ2، ص 66.
(3) المقري: المصدر نفسه، جـ1، ص 340، وانظر عن تلك الهدية الفصل الثالث.
(4) ابن خلدون: العبر، جـ4، ص 185.
(5) ابن حيان: المصدر نفسه، (ح) ص 106-107.
(6) عياض: ترتيب المدارك، جـ2،ص 153-154.
(7) عياض: ترتيب المدارك، جـ2، ص 631.
(8) الخشنى: قضاة قرطبة، ص 81.
(9) ابن سعيد: المغرب، جـ1، ص 215.
(10) صفة المغرب، ص 197-198.
(11) الإدريسي: نزهة المشتاق، ص 562.

في التجارة" وأهلها مياسير"[1] وقال عنهم ابن الوردي[2] " وأهلها ذوو أموال عظيمة". وقال ابن سعيد[3] عن مدينة شريش "ولها رؤساء أغنياء، لهم نعم واسعة". وقد سبق ذكر أن أحد تجار مرسية بلغ من ثرائه أن استضاف جيش ابن أبي عامر -بكامله-عدة أيام، ثم أهدى للحاجب المنصور بن أبي عامر "قناطر من الفضة الخاصلة[4]" مما ينم عن ثراء واسع وجدة بالغة، كان مردها إلى التجارة.

وإلى جانب توسع هؤلاء الأثرياء من التجار في الانفاق في أغراض مختلفة، قرنوا ذلك بالحرص على التملك للضياع والمنيات والقصور والخدم وغيرها[5]، مما توسعت به دنياهم، وزاد به ثراؤهم، وأسهم في تحقق وضعية ممتازة لهم في السلم الاجتماعي[6]. وفشا بذلك حب التملك حتى لدى العامة، وميسوري الحال، وأصبحت بيوت أمثال هؤلاء لا تكاد تخلو من وجود الخدم من الرقيق ونحوهم[7]. مما يمكن معه القول بتوفر المال في أيدي العامة، وزيادة دخل الفرد، ومما يدعم أمثال تلك التجارات، ويزيد من انتشارها.

- اتساع المدن وإنشاء القصور:

لم يكن المجال العمراني أقل تأثراً مما سبق بالنماء التجاري، وما أحدثه من ثراء مالي في الأندلس الأموية، إذ اتسعت دائرة النمو العمراني وشملت الكثير من المدن الأندلسية، إلى جانب ظهور مدن جديدة محدثة النشأة، ناهيك عن القصور والمنتزهات والمنيات وما شاكلها. ومن المؤكد – كما يذكر ابن خلدون[8] - أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين الثراء المالي - المبني على التقدم الاقتصادي عموماً، والتجاري خصوصاً – وبين التقدم العمراني، فحين ينمو الاقتصاد وتكثر الأموال، ينمو العمران، وتتسع المدن، وبالتالي تنشط الحركة التجارية، وتكثر الأسواق وتتعدد، ويثكر الناس من الكماليات مع الضروريات، ويتفاخر الموسرون بالمنشآت.

(1) الإدريسي: نزهة المشتاق، ص 541.
(2) خريدة العجائب، ص 30.
(3) المغرب، جـ1، ص302.
(4) العذري: ترصيع الأخبار، ص 15.
(5) ابن خلدون: العبر، جـ4، ص 184-185.
(6) بوتشيش: أثر الاقطاع في تاريخ الأندلس، ص 140-141.
(7) المقري: نفح الطيب، جـ4، ص 138.
(8) المقدمة، ص 450-451.

وتحققاً لذلك واستغلالاً للثروة المالية الكبيرة التي تمتعت بها الأندلس في العصر الأموي – والتي كانت التجارة إحدى مصادرها الرئيسة – تبحر عمران كثير من المدن الأندلسية، واتسع نطاقها العمراني، اتساعاً كبيراً[1]. ولعل خير مثال على ما شهدته المدن الأندلسية من تطور واتساع عمراني ما حدث في مدينة قرطبة في عصر الخلافة الأموية، حيث شهدت مستوى من الرخاء والثراء والتطور لم تبلغه حاضرة أخرى من قبل[2].

وبلغت غاية اتساعها العمراني وتطورها في عصر الخلافة حيث أصبحت تضم "مائتي ألف دار وثلاثة عشر ألف دار وسبعين داراً وهذه دور العامة، أما دور الأكابر والوزراء والكتاب والأجناد وخاصة الملك فستون ألف دار وثلاثمائة دار، سوى مصاري الكراء والحمامات والخانات[3]" إلى جانب " ثلاثة آلاف مسجد وثمانمائة وسبعة وسبعون مسجد" [4]. وصحب هذا التطور العمراني نمواً سكانياً متزايداً، حيث وصل عدد سكانها في أيام الحاجب بن أبي عامر إلى ما يقرب من مليوني نسمة حسب تقدير أرسلان[5]. لقد كانت الدعامة الرئيسة لهذا التوسع العمراني والنمو السكاني لقرطبة هو ما حققته من تقدم تجاري كبير، حتى أصبحت تضم "ثمانين ألف حانوت وأربعمائة وخمسة وخمسون حانوتاً"[6]. وانتشرت بها الأسواق في كل حي من أحيائها حتى أصبح لكل حي ما يكفيه من الأسواق التجارات[7]. وعظمت التجارة بها حتى أصبحت"تجبى إليها ثمرات كل جهة، وخيرات كل ناحية[8]". فلا غرو بعد هذا النمو التجاري الكبير لهذه المدينة أن يزداد الثراء بها، وأن تتسع عمارتها ويكثر سكانها[9]" وأن تضاء شوارعها ليلاً بمصابيح تثبت على حيطان المنازل، وتباشر فيها أعمال النظافة عن طريق عربات القمامة التي تجرها الثيران منذ عام 339هـ/950م"[10].

---

(1) الطاهري: دراسات ومباحث، ص 80.

(2) السيد عبدالعزيز سالم: دراسات في تاريخ وحضارة الإسلام، ص 32، قرطبة حاضرة الخلافة، جـ1، ص 60-61.

(3) المقرى: نفح الطيب، جـ2، ص 80-81.

(4) المقري: المصدر نفسه، جـ2، ص 80.

(5) الحلل السندسية، جـ1،ص41، وقد يكون هذا العدد مبالغ فيه، حيث تراوحت التقديرات لسكان قرطبة في عصر الخلافة الأموية ما بين خمسمائة ألف إلى مليون نسمة. (الطاهري: عامة قرطبة، ص 81، حاشية 17).

(6) المقري: المصدر نفسه، جـ2، ص 81.

(7) الإدريسي: نزهة المشتاق، ص 575.

(8) ابن غالب: فرحة الأنفس، ص 295.

(9) المقري: المصدر نفسه، جـ2، ص 79-81.

(10) هونكة: شمس العرب، ص 499.

وقاربت قرطبة في اتساع عمرانها وزيادة سكانها مدن أخرى في الأندلس الأموية، مثل مدينة أشبيلية التي امتد عمرانها في العصر الأموي على ضفتي نهر الوادي الكبير مسافة تصل إلى "30 ميلاً" من كل ناحية. وأصبح الناس " يتعاطون فيها السُّراج على عشرة فراسخ متصلة من الضفتين[1]" ومعلوم أن ضتفي نهر الوادي الكبير كانتا تمثلان مراكز النشاط التجاري لاشبيلية، والقلب النابض بالتجارة الواردة والصادرة إلى المدينة. وبتطور تلك الحركة التجارية على ضفتي ذلك النهر ازدهرت المدينة واتسع عمرانها. وتجاوز تأثير التجارة حدود مدينة اشبيلية لتنهض حولها "ثمانية آلاف قرية[2]" كلها عامر بالأسواق والديار والفنادق والحمامات[3].

وكذلك الحال بالنسبة لمدينة مرسية التي ابتناها الأمير عبدالرحمن الأوسط في سنة 216هـ /831م على ضفاف نهر شقورة، والتي أصبحت ملتقى لعدد من الطرق التجارية الداخلية[4]. وتمتعت بخيري البر والبحر[5]، لقربها من البحر ولوقوعها على النهر، مما أسهم في نمو التجارة بها نمواً كبيراً، وأفضى ذلك النمو إلى اتساع عمران المدينة، حتى امتدت على ضفتي النهر "ثلاثين فرسخاً إلى البحر[6]" وهذا الامتداد والتوسع العمراني لهذه المدينة ارتبط إلى حد كبير بقوة نماء الحركة التجارية بها، والتي كان نهر شقورة داعماً رئيساً لها، ولذا كان امتداد العمران على ضفتي النهر.

وكما كان لقوة الحركة التجارية القائمة على ضفاف نهري الوادي الكبير وشقورة أثره الواضح في نمو واتساع عمران المناطق المجاورة لهما، كذلك كان الحال بالنسبة لنهر أبرة، والذي يقع عليه عدد من مدن الثغر الأعلى مثل سرقسطة وطرطوشة وأقليش ونحوها، إذ شهد ذلك النهر حركة تجارية نشطة[7]، كان من نتائجها أن امتد العمران على ضفتيه "مسيرة مائة ميل[8]" ممتداً على امتدادالتجارة الصاعدة عبر هذا النهر من ميناء طرطوشة إلى الداخل، والهابطة عبره من مناطق الداخل إلى الميناء نفسه للتصدير، وأمدت التجارة سكان

(1) الزهري: كتاب الجغرافية، ص 88.
(2) ابن الوردي: خريدة العجائب، ص 31.
(3) الحميري: الروض المعطار، ص 539.
(4) راجع الفصل الرابع" طرق التجارة الداخلية".
(5) ابن غالب: فرحة الأنفس، ص 285.
(6) الزهري: كتاب الجغرافية، ص 100 = (90 ميلًا).
(7) انظر: الفصل الخامس" الموانىء" .
(8) الزهري: المصدر نفسه، ص 82-83.

تلك المناطق المجاورين لضفتي هذا النهر، بكل ما يحتاجون إليه من أسباب الرخاء والتقدم والعمران، وكان لنزول التجار البحريين في مدينة بجانة أثر كبير في ازدهار المدينة، واتساع عمرانها، وزيادة سكانها. وقد عبر عن ذلك ابن حيان[1] بقوله " وكثر أهلها واتسعت عمارتها، وحسنت حال من فيها، فلحقت بكبار أمصار الأندلس".

وما تطور هذه المدن – التي سبق الحديث عنها – إلا نماذج لما شهدته الكثير من المدن الأندلسية من تطور ورخاء ونمو عمراني، حيث أصبحت تلك المدن تمثل بأسواقها وحركتها التجارية القوية، مراكز جذب شديدة لكل سكان القرى والأرياف المجاورة لها، مما نتج عنه تدفق سكان أولئك القرى إلى تلك المدن مسوقين لمنتجاتهم، وجالبين لما يفتقدون إليه في مواقعهم. وأفضى ذلك إلى استقرار فئام منهم في تلك المدن، مما نتج عنه تضخم في أعداد السكان، وبالتالي أدى إلى زيادة اتساع عمرانها[2].

ويلاحظ أن أكثر مناطق الأندلس تقدماً وتطوراً عمرانياً هي المناطق الجنوبية والشرقية المواجهة للبحر المتوسط، وهذا يبين مدى أهمية تجارة البحر بالنسبة للأندلس[3]. كما يلاحظ أن حركة البناء والتعمير في الأندلس شهدت تطوراً كبيراً، وظهوراً واضحاً في عهد اثنين من حكام الدولة الأموية أولهما الأمير عبدالرحمن الأوسط، الذي اختط مدينة مرسية[4]، و"اتخذ القصور والمنتزهات .. وبنى بالأندلس جوامع كثيرة"[5]. "وأحدث الطرز، واستنبط عملها"[6]. وهو أول من عمل على تفخيم الملك الأموي بما شيده من مساجد وقصور وحصون وأسوار ومدن وقلاع في جميع أنحاء الأندلس[7]. ثم الخليفة عبدالرحمن الناصر، الذي نشطت الحركة العمرانية في عهده بشكل كبير وواضح، خاصة منذ سنة 325هـ /936م[8] وهي الفترة التي تم فيها للخليفة عبدالرحمن الناصر بسط سلطانه على بلاد المغرب الأقصى الشمالية، وسيطر فيها

(1) المقتبس (ط)، ص 89.

(2) Provençal: Espana Musulaman P: 177-178.

(3) لويس: القوى البحرية، ص 260.

(4) تم ذلك في عام 216هـ/831م (انظر: الحميري: الروض المعطار، ص 539).

(5) ابن خلدون: العبر، جـ2،ص 167.

(6) ابن عذارى: البيان المغرب، جـ2، ص 91.

(7) السيد عبدالعزيز سالم: دراسات في تاريخ وحضارة الإسلام، ص 166.

(8) السيد عبدالعزيز سالم: قرطبة حاضرة الخلافة، جـ1، ص 60.

أيضاً على الطرق التجارية المفضية لى السودان الغربي[1]. وبذلك زاد دخل الدولة، وتوثقت صلاتها التجارية مع المغرب الإسلامي وبلاد السودان، وتدفق ذهب السودان إلى الأندلس، فزاد الثراء بها، حينها قسم الخليفة عبدالرحمن الناصر دخل الدولة إلى ثلاثة أقسام "ثلث للجند، وثلث للبناء، وثلث مدخر"[2]. وأغراه الثراء بالبناء والتعمير، فاستكثر من المنشآت والقصور والمدن والمنيات[3] على طول عهده، حتى وصفه ابن خاقان[4] بأنه كان "كلفاً بعمارة الأرض وإقامة معالمها. وإنباط مياهها واستجلابها من أبعد بقاعها، وتخليد الآثار الدالة على قوة ملكه، وعز سلطانه، وعلو همته " وما كانت القصور التي أغرم الحكام ببنائها وتفخيمها مثل قصر "الزاهر"، وقصر "دار الروضة"، و"الكامل" و"الرشيق"، وقصر "السرور"[5] ثم بعد ذلك مدينة الزهراء التي بناها الخليفة عبدالرحمن الناصر في حضن جبل العروس بغربي قرطبة، والتي بالغ الناصر في عمارتها وفخامتها[6] -حتى كان ينفق في بناء تلك المدينة في كل عام مبلغ "ثلثمائة ألف دينار عيوناً ذهباً" حسبما ذكره ابن غالب[7]، واستمر في تشديها مدة خمسة وعشرين سنة، أي أنه أنفق طوال هذه المدة مبلغاً يصل إلى (7.500.000) سبعة ملايين وخمسمائة ألف دينار -ما كان ذلك إلا نتاجاً للثراء الكبير الذي حققته خزينة الدولة الأموية في عهده ويضاف إلى هذين الحاكمين -عبدالرحمن الأوسط، وعبدالرحمن الناصر -الحاجب المنصور بن أبي عامر بما بذله من جهود كبيرة في مجال البناء والتعمير، وتسخير ما توفر لديه من أموال وثراء في ذلك المجال الحيوي الهام، فجاءت مدينة الزاهرة التي ابتناها بعد ذلك في شرقي قرطبة وتوسع في الانفاق عليها وفي "تشييد بنيتها حتى كملت أحسن كمال، وجاءته

(1) ابن حيان: المقتبس (ش)، ص 413-415، 426-428 -ابن أبي زرع: الأنيس المطرب، ص 87-89 أو انظر عن ذلك الفصل الخامس "العلاقات مع المغرب والسودان الغربي".

(2) ابن عذارى: المصدر نفسه، جـ2، ص 231.

(3) المنيات: جمع منية وهي قصور خاصة تحيط بها المزارع والجنات، بنيت للتنزه والمتعة (أحمد فكري: قرطبة في العصر الإسلامي، ص 182. أرسلان: خاصة تاريخ الأندلس، جـ1، ص64). وقد وجد في الأندلس عدد كبير من تلك المنيات منها منية الرصافة التي بناها الأمير عبد الرحمن الداخل، ومنية نصر التي بناها نصر الخصى مولى الأمير عبدالرحمن الأوسط، ومنية عبدالله التي بناها الأمير عبد الله بن محمد وعرفت باسم "منية الناعورة، وغيرها كثير، انظر: ابن الأبار: الحلة السيراة، جـ1، ص27، ص 240. ابن الخطيب: أعمال الاعلام، جـ2، ص 10. ابن عذاري: البيان المغرب، جـ2، ص 60، ص102. المقري: نفح الطيب، جـ2، ص 16، 19، 116-117.

(4) مطمح الأنفس، ص 245.

(5) ابن خلدون: العبر، جـ4، ص 184-185، المقري: نفح الطيب، جـ2، ص 13.

(6) انظر: ابن حوقل: صورة الأرض، ص 107، ابن غالب: فرحة الأنفس، ص 299-303.
الزهري: كتاب الجغرافية، ص 87-88، الحميري: الروض المعطار، ص 295.

(7) فرحة الأنفس، ص 301.

في نهاية الجمال، نقاوة بناء، وسعة فناء، واعتدال هواء" [1]. و "قامت بها الأسواق وكثرت بها الأرزاق"[2] -وإن كانت أقل بهاءً وجمالًا من سابقتها – مثالًا آخر على ثراء الدولة ونمو دخلها وهما يبينان أثراً هاماً من آثار التجارة في مجال العمران.

وإذا كان ما سبق الإشارة إليه من المباني يمثل في معظمه قصوراً ومدناً ملوكية، فإن هناك من المباني التي شيدها الأمراء والخلفاء الأمويون ما هو أكثر التصاقاً بالتجارة، وأكثر وضوحاً على ارتباط تلك المنشآت بالحركة التجارية، تلك هي الموانىء الساحلية التي استحدثها الأمويون والتي كان من أشهرها مدينة المرية التي بناها الخليفة عبدالرحمن الناصر، في سنة 343هـ /955م[3] لتصبح ميناءً من أهم موانىء الأندلس الشرقية[4]، وتتدفق إليها التجارات. وتقصدها المراكب التجارية من كل مكان، وتسهم بعد ذلك بدور رئيس في قوة الحركة التجارية في الأندلس، وبالتالي في مدى الثراء الذي حققته الأندلس في عصر الخلافة.

وقد سبقت الإشارة إلى دور التجارة في تأمين كثير من المنشآت التي اختطها الحكام الأمويون، بما تحتاج إليه تلك المباني من مواد أساسية ومواد زينه ونحوها[5]. مما يكشف عن أثر هام من آثار التجارة، ويبين جانباً من دور التجارة في دعم ذلك التقدم العمراني الذي نالته الأندلس في العصر الأموي، حتى أصبح بها كما قال ابن الفقيه"[6] أربعون مدينة" نمت بنمو التجارة، وتطورت بتطورها، فضلاً عن القرى العامرة والأرياف المتمدنة التي اكتظت بالتجارات والحوانيت، حتى أصبح المسافر في الأندلس" حيثما سار من الأقطار يجد الحوانيت في الفلوات، والصحاري والأودية، ورؤوس الجبال لبيع الخبز والفواكه والجبن واللحم والحوت وغير ذلك من ضروب الأطعمة" حسب شهادة المؤرخين الذين نقل عنهم المقري[7]. كما كان من أثر ذلك ازدياد الثروات في يدي عدد من فئة الخاصة الذين حذوا حذو الأمراء والخلفاء في اصطناع أرباب الفنون، وفي إنشاء القصور المنمقة وشحنها باللذائذ والمتع حتى بلغوا الغاية في التأنق والترف[8].

---

(1) ابن خاقان: مطمح الأنفس، ص 392-394.

(2) الحميري: المصدر نفسه، ص 384.

(3) مجهول: ذكر بلاد الأندلس، ص 77، السيد عبدالعزيز سالم: تاريخ مدينة المرية، ص31. وهو يجعل تاريخ البناء في السنة التالية، 344هـ.

(4) انظر: الفصل الخامس "الموانىء".

(5) انظر الفصل الخامس "الواردات".

(6) مختصر كتاب البلدان، ص 82.

(7) نفح الطيب، جـ1، ص 213-214.

(8) السيد عبدالعزيز سالم، تحف العاج الأندلسية، ص 14-15.

هذا وقد سبق الحديث عن جوانب مما بذله الحكام الأمويون من جهود في إنشاء وترميم العديد من القناطر المقامة على متون الأنهار الأندلسية، وإلى جانب تمهيد وتوسيع بعض الطرق البرية الرابطة بين المدن الأندلسية المختلفة، مما سُهلت به الطرق وتقاربت به المدن، ويسر أمر المجتازين عليها من التجار وغيرهم[1].

إن ما سبق من أمثلة يبين جانباً من آثار التجارة في مجال البناء والتعمير والتشييد في الأندلس الأموية.

- الآثار الاجتماعية:

بناءً على ما سبق بيانه أثناء الحديث عن المكانة الاجتماعية للتجار[2]، فإنه يمكن القول أن الرخاء الإقتصادي، والثراء المالي، الذي شهدته الأندلس في أغلب فترات الحكم الأموي أدى إلى بروز ثلاث فئات إجتماعية إختلفت فيما بينها في مقدار الثراء المالي، وبالتالي تباينت المكانة الاجتماعية التي حظيت بها كل فئة من تلك الفئات تبعاً لإتساع نشاطها التجاري، وزيادة ثرائها المالي، وبما أن "تجار الخاصة" هم أكثر فئات التجار ثراءً، وأوسعهم نشاطاً، فقد أحتل تجار هذه الفئة مكانة بارزة في مقدمة الهرم الاجتماعي، وحظي أفرادها باحترام وتقدير المجتمع الأندلسي، بالإضافة إلى احترام واهتمام الدولة بتجار هذه الفئة[3]. ولعل في كلام الدمشقي[4] حينما قال: أن التجارة "مهنة من أفضل المهن للناس، ولا يمارسها إلا من كانت له مروءة ونبل " إشارة إلى هذه الفئة من التجار وما تمتعوا به من مكانة إجتماعية، وما حازوه من نبل وخلق وأمانة[5]. مما حقق لبعض تجار هذه الفئة تقلد مناصب عالية في الدولة، كالوزارة[6] والحجابة[7] والقضاء[8]. ولا شك أن الثراء المالي الذي أحرزوه من خلال التجارة، كان من بين الأسباب التي مكنتهم من نيل تلك المواقع القيادية في الدولة. وقد سبق في الفصل الثالث الإلماح إلى شيء مما تمتع به أفراد هذه الفئة من التجار.

---

(1) انظر الفصل الثاني من البحث.

(2) انظر: الفصل الثالث من البحث.

(3) انظر: ابن عذارى: البيان المغرب، جـ2، ص 226.

(4) الإشارة إلى محاسن التجارة، ص 69.

(5) ابن بسام: الذخيرة، ق3، م1، ص519.

(6) ابن عذارى: المصدر نفسه، جـ2، ص 226.

(7) ابن حيان: المقتبس، (ح)، ص 19.

(8) الخشني: قضاة قرطبة، ص 205.

وإذا كان ذلك هو حال أغلب تجار فئة الخاصة، فإن الأمر بالنسبة لتجار العامة، قد اختلف بعض الشيء، إذ تباينت المنزلة والمكانة الاجتماعية بين تجار هذه الفئة، فوجوه أهل الأسواق تمتعوا باحترام المجتمع، وتقدير الدولة لهم، فكانوا في مقدمة المشاركين في حضور المناسبات وشهود الاحتفالات الرسمية في الدولة[1]. وحرص المسؤولون في الدولة على أخذ مشورتهم، واستطلاع آرائهم في بعض القضايا المهمة[2].

وأصبح تجار هذه الفئة يُعدون من الطبقات العالية في المجتمع الأندلسي[3]. بل ظلت مكانة هذه الفئة من أهل التجارات في ازدياد مطرد، وعلو متواصل، حتى بعد سقوط الدولة الأموية، فلم تتأثر المكانة الإجتماعية لهذه الفئة من التجار في عصر الطوائف، رغم عدم الإستقرار السياسي الذي شهده ذلك العصر[4].

بينما تدنت منزلة فئات أخرى من تجار العامة، ونظر إليهم نظرة أقل من سواهم في المنزلة الاجتماعية من أمثال السماسرة والدلالين والباعة ونحوهم، ممن أطلقت عليهم المصادر مسميات تدل على ضعف مكانتهم الاجتماعية[5]. وقد أسهم الثراء الذي حققه بعض من مارس التجارة في انتقال بعض أولئك العاملين في التجارة من فئة اجتماعية متدنية -في الهيكل الاجتماعي – إلى فئة اجتماعية أعلى منزلة، وأسمى مكانة، تمتعوا فيها باحترام المجتمع وتقديره، فابن حيان ينعي من أسماه "فلان الدغل"[6] في يوم وفاته، ويتضح من خلال حديثه المنزلة الاجتماعية الرفيعة التي بلغها ذلك االمنعي، ومدى الثراء الذي ناله، وقد تحقق له كل ذلك من خلال عمله في السمسرة يقول ابن حيان[7]: "وكان من أكابر الظلمة المترقين من السمسرة " فوصفه بأنه ترقى إلى تلك المكانة الاجتماعية من خلال التجارة.

واستطاع آخرون من أوساط اجتماعية متدنية من خلال عملهم في التجارة، وما أحرزوه من ثروات، أن يصهروا إلى أعلى الأسر في الأندلس. فهذا ابن حيان[8] يصف أحد من

(1) ابن بسام: الذخيرة، ق4، م1، ص 85.
(2) الخشني: قضاة قرطبة، ص 107.
(3) Provençal: Espana Musulmana, P: 183.
(4) Jesus: Asis Vivian en Al Andalus, P: 61.
(5) سبق تفصيل ذلك في الفصل الثالث من البحث.
(6) ابن بسام: الذخيرة، ق1، م2، ص593، نقلًا عن ابن حيان.
(7) ابن باسم: المصدر نفسه، ق1، م2، ص 593، نقلًا عن ابن حيان.
(8) ابن بسام: المصدر نفسه، ق1، م2، ص 392، نقلًا عن ابن حيان.

كانت له ثروة كبيرة -من خلال التجارة وغيرها – بصفات وضيعة ومع ذلك استطاع أن يصهر إلى بني ذكوان[1] -تلك الأسرة الرفيعة في المجتمع الأندلسي.

وكان من آثار تقدم التجارة وتعدد الأسواق، وكثرة المرتادين عليها أن تعددت مهام السوق ولم تعد قاصرة على العمل التجاري فحسب، بل كان لها دورها الهام في إصلاح المجتمع وتعليمه وتهذيبه، فقد أصبحت موضعاً لتنفيذ العقوبات الشرعية التي يوقعها القضاة والحكام على مستحقيها، سواءً أكان الحكم حداً أو تعزيراً، ومن شواهد ذلك ما ذكره ابن حيان[2] حين حديثه عن تنفيذ الحكم الذي صدر ضد ابن عمر المحتال الحاجب إذ نودي عليه في السوق الكبرى بقرطبة -وكان المنادي يهتف ويقول: "أيها الناس رحمكم الله هذا أحمد بن عمر.. اللص الفاسق المستهلك لأموال المسلمين.. فاعرفوه واجتنبوه وتحفظوا عليه" وقد ظل المنادي "ينادي عليه يومين تباعاً في السوق الكبرى على أصحاب الصناعات وطبقات التجار"[3].

كذلك نفذ حكم القصاص في أحد الثائرين على الأمير عبدالله بن محمد الذي ظفر به في سنة (293هـ/905م) وأمر بقتله وصلبه في سوق القصابين بقرطبة[4] ليكون عبرة لغيره.

وكذلك نفذ حكم القاضي محمد بن بشير على أحد المدلسين الذي زور وثيقة على أحد تجار سوق قرطبة، حين أمر القاضي بقطع يده ونفذ الحكم فيه كما أمر القاضي"[5].

لقد كان لتنفيذ تلك العقوبات في الأسواق آثار وفوائد متعددة، ومنها التعليمية لأن في إعلان الحكم الشرعي، وتنفيذه على مشهد ومسمع من عامة الناس، أثر بالغ في التعريف بالحكم الشرعي وبيانه، ومنها الأثر الاجتماعي الإصلاحي الذي يهدف إلي إظهار تنفيذ مثل هذه الأحكام، حيث يمثل ذلك رادعاً قوياً لكل من يمكن أن تسول له نفسه الإقدام على أمثال تلك الأعمال، وفي هذا إصلاح للمجتمع، وتهذيب لسلوكه، وحفظ لأمنه، كما يمثل ذلك بعداً سياسياً هاماً لمصلحة الدولة ففي تنفيذ مثل هذه الأحكام والعقوبات في الأسواق – التي تمثل أكبر نقطة تجمع بشري في المدن وغيرها -تمكين لسلطة الدولة، من إظهار لقوتها، وبيان

(1) وهي من الأسرة الكبيرة والشهيرة في الأندلس، انظر: ابن الآبار: الحلة السيراء، جـ1، ص271، حاشية1، الضبي: بغية الملتمس، جـ1، ص 222-223.

(2) المقتبس (ح) ص 19.

(3) ابن حيان: المصدر نفسه، (ح) ص 20.

(4) ابن عذارى: البيان المغرب، جـ2، ص 142.

(5) النباهي: تاريخ قضاة الأندلس، ص 48.

لمدى التزامها بالأحكام الشرعية وتطبيقها لمبادىء الإسلام إلى جانب ما يوفره ذلك من حفظ للضرورات من الأنفس والأموال ونحوها.

ومن الآثار الاجتماعية البارزة للتجارة ما أفضى إليه توفر الرقيق، وكثرة السبي المعروض في أسواق النخاسة، من انتشار حب تملك أولئك الرقيق -خاصة الجواري -لدى الكثير من فئات المجتمع، فبزيادة كثرة المعروض منه، رخصت الأسعار" حتى نودي على ابنه أحد عظماء الروم بقرطبة في زمن ابن أبي عامر -وكانت ذات جمال رائع: "فلم تساوي أكثر من عشرين ديناراً " كما يذكر المراكشي[1]. وبذلك أصبح بإمكان قليلي الدخل، من العامة، تملك الرقيق، ونتج عن ذلك بروز مشكلة اجتماعية تمثلت في كثرة العوانس من الحرائر، وعزوف الشباب عن الزواج منهن، وميلهم إلى تملك الرقيق بدلاً من ذلك، ولتجاوز تلك المشكلة الاجتماعية التي كانت تجارة الرقيق مسبباً رئيسياً لها، كان الآباء "يُرغبون في بناتهم بما يجهزونهن به.. من الثياب والحلي والدور) [2]. بل بلغ من تفشي تلك الظاهرة في المجتمع أن أصبح بعض الحرائر حين تخطب للزواج تشترط على الخاطب عتق كل جارية كان يتسرى بها قبل الزواج[3]، ولا يتسرى بعد زواجه بها مطلقا"[4].

ولا شك أن انتشار أولئك الرقيق في البيوت بدلاً من الحرائر سيفضي إلى اختلاط الأنساب وكثرة المهجنين في المجتمع الأندلسي[5].

كما أنتجت تجارة الرقيق – الغلمان والفتيان -فئة من الموالي الذين تمتعوا بمنزلة اجتماعية عالية في المجتمع الأندلسي[6]، وامتلكوا الدور والخدم بل والرقيق[7] أولئك هم الذين تربوا في قصور الحكام وعلية القوم.

ومما سبق يتضح أن تجارة الرقيق قد أسهمت في بروز فئة من الموالي ذكوراً وإناثاً شكلوا فئة اجتماعية فاعلة في المجتمع الأندلسي، والحياة الأندلسية بشكل عام.

---

(1) المعجب، ص 38.
(2) المراكشي: المصدر نفسه، ص 38.
(3) ابن سهل: الإعلام بنوازل الأحكام، جـ1، ص 259-260.
(4) ابن سهل: المصدر نفسه، جـ1، ص 260.
(5) أحمد بدر: تاريخ الأندلس، ص 76-77.
(6) بالنثيا: تاريخ الفكر الأندلسي، ص 8.
(7) ابن حيان: المقتبس (ح)، ص 106-107.

وكان لما حققه بعض التجار من ثراء مالي دور مهم في بروز روح التعاون والتكاتف بين التجار أنفسهم، ومن مظاهر ذلك قيام أهل التجارة الواحدة بإخلاء السوق لأحدهم ممن يمر بضائقة مالية[1]، فيغلقون حوانيتهم طوال يومهم لصاحبهم تيسيراً لأمره ومساعدة في رفع ضائقته.

كما ظهرت روح التكافل الاجتماعي بين فئات المجتمع الأندلسي. وأحرز أولئك التجار قصب السبق في ذلك المجال. فالتاجر ابن القصيبي يوصي حين وفاته بتفريق ثلث ماله الذي بلغ حوالي عشرة آلاف دينار. على المحتاجين والفقراء[2].

وكان سعيد بن عمران بن مشرف – والذي كان من (المياسير التجار) كما يقول ابن الفرضي[3]، -من المتصدقين المنفقين على الفقراء والمحتاجين[4].

وأسهمت بعض الأسر الثرية في كفالة بعض طلاب العلم المعوزين، لتمكينهم من طلب العلم، ومواصلة الدرس، وتأمين كل ما يحتاجون إليه[5]. ويبذل آخرون الكثير من الأموال لمساعدة الفقراء والمساكين[6]. وأسهم آخرون في بناء المساجد وتعميرها والتكفل بكل ما تحتاج إليه[7]. وتولى آخرون المساهمة في تفريج الكرب عن المعسرين أو الغارمين من خاصتهم وممن قصدهم لذلك[8].

وكان لتلك الأعمال أثرها على المجتمع، فقد أشار الزهري[9] إلى ظهور عدد كبير من الشعراء في المغرب متخصصون في مدح التجارة وأولاد التجار، ولا يمدحون أميراً ولا وزيراً ولا غيرهم، ولا يبعد أن يكون قد ظهر في الأندلس أمثال هؤلاء الشعراء[10].

وهم وإن كانوا يستجدون صلات أولئك التجار وهباتهم، إلا أن ذلك يبين بدون شك المنزلة الاجتماعية الرفيعة التي حظي بها أولئك التجار في المجتمع الإسلامي عامة.

---

(1) يحيى بن عمر: أحكام السوق (ح) ص 71-72.

(2) الخشني: قضاة قرطبة ص 173-174.

(3) تاريخ العلماء، جـ1، ص 193.

(4) ابن الفرضي: المصدر نفسه، جـ1، ص 193.

(5) الخشني: المصدر نفسه، ص 174-ابن سعيد: المغرب، جـ1، ص 121-124.

(6) ابن حيان: المقتبس (ح) ص 207. – ابن عذارى: البيان المغرب، جـ2، ص 249.

(7) ابن حيان: المصدر نفسه (ش) ص 13-14. ابن سعيد: المصدر نفسه، جـ1، ص45.

(8) مجهول: أخبار مجموعة، ص 112.

(9) كتاب الجغرافية، ص 109.

(10) لم تشر المصادر التي اطلعت عليها إلى أمثال هؤلاء الشعراء مباشرة في الأندلس.

وفي جانب آخر كان لنمو الحركة التجارية، وتقدم وإزدهار النشاط التجاري في بعض المدن الأندلسية، بالإضافة إلى ضبط الأمن بها، وتأمين الطرق المؤدية إليها أثر كبير في إتساع تلك المدن وتطورها مما مثل عامل جذب قوي لسكان الأرياف والقرى المجاورة لها، شهدت معه تلك الأرياف والقرى ونحوها حركة هجرة إلى تلك المدن للعيش فيها، والاستقرار بها. يعبر عن ذلك ابن حيان، وهو يتحدث عما شهدته مدينةى بجانة من تطور الحركة التجارية بها، وتبحر العمران، وضبط الأمن الداخلي بعد نزول التجار البحريين بها في أواخر عصر الإمارة الأموية حيث يقول: "وذلك كان من أعظم أسباب اجتماع الناس إلى بجانة من الآفاق واغتباطهم بحلولها[1]" إلى أن يقول: "فضربت حاضرتهم - أي بجانة - بعطف، وعمر قطينها، وكثر أهلها، واتسعت عمارتها"[2].

وقد سبق الإشارة إلى دور تلك المدن المتطورة في جذب السكان إليها، مما أفضى إلى زيادة عدد سكانها بشكل كبير، وذلك أثناء الحديث عن أثر التجارة في المجال العمراني.

(1) ابن حيان: المقتبس (ط) ص 88.
(2) ابن حيان: المصدر نفسه (ط) ص 89.



الخاتـمة

وبعد استعراض ما سبق من موضوعات انصبت على دراسة" التجارة ونظم التسويق" تبين لنا أن الأندلس شهدت خلال ذلك العصر تقدماً اقتصاياً كبيراً، وكان أساس ذلك التطور الاقتصادي حركة تجارية نشطة قامت في بلاد الأندلس الأموية مستغلة ازدهار وغزارة الإنتاج الزراعي والصناعي الذي ساد المدن والأرياف الأندلسية في تلك الفترة، وهذه حال تختلف اختلافاً كبيراً عما كانت عليه البلاد من كساد في عهد القوط الغربيين وأيام المسلمين الأولى (عصر الفتح والولاة).

وقد عاد ازدهار التجارة في الأندلس – بعد توفيق الله تعالى – إلى ما أُثر عن الأندلسيين من حب الحركة والتنقل، وكثرة الأسفار، ورغبة في الاعتماد على الذات، مما مكنهم من حسن استغلال ما حبا الله به تلك البلاد من خيرات ونعم، وما حققته الدولة الحاكمة في أغلب عهودها من أمن واستقرار، فأصبحت أغلب مدن الأندلس حينها عامرة بالنشاط الزراعي والصناعي الذي سوقت ثمرته في داخل المدن الأندلسية وخارجها، في حركة تجارية نشطة عمت البلاد.

كما أسهم في ذلك الازدهار التجاري الموقع المتميز للأندلس، بالإضافة إلى تباين مناطق الأندلس في نوعية المنتج، وأوقات الإنتاج تبعاً لاختلاف العوامل الجوية المؤثرة. وبرز ذلك التكامل التجاري بين المدن والكور الأندلسية، بحيث سهلت الطرق الداخلية من برية ونهرية سبيل نقل الفائض من مناطق الانتاج إلى مواقع الاحتياج داخل الأندلس، بل وصدر الفائض بعد ذلك إلى خارج البلاد. كل هذا أسهم بدور فاعل في إحياء الأسواق الأندلسية، وتنشيط الحركة التجارية الداخلية والخارجية، وتنوع الأسواق بين يومية وأسبوعية وموسمية.

وتبين أيضاً أن الموقع المتميز، وما امتن الله به على البلاد من نعم وخيرات تمثل ركائز مهمة في بناء اقتصاد قوي وتحقيق تطور تجاري متقدم، وأن الاستفادة من كل ذلك تعود بالدرجة الأولى إلى طبيعة شعب ذلك الموقع ونشاطه، فالموقع المتميز والنعم المتوفرة لا تساوي شيئاً مع الشعب الخامل المتكاسل بل قد تتحول إلى خطر محقق على البلاد.

كما كشفت الدراسة من خلال الحديث عن موقف علماء الأندلس من التجارة عن الدور الذي أضطلع به العلماء في متابعة حركة التجارة، وإدراك أوجه المناشط التجارية

المتنوعة، وقربهم من أهل التجارات وولوجهم إلى الأسواق معلمين ومفتين ومتاجرين، واحتسابهم المستمر في بيان كل ما يتعلق بعمليات البيع والشراء من أحكام، ومتابعة ما يستجد من أمور المعاملة التجارية، ودفع صور وأساليب البيوع والسلع المحرمة، وأن ذلك مما يسهم في تقدم الحركة التجارية.

واتضح من الدراسة أن خلو الأسواق من البيوع المحرمة – وخاصة الربا- فيه تقدم للإقتصاد، ونماء للتجارة بشكل مستمر ومتوازن، وإتاحة لذوي القدرات المالية المتواضعة في ممارسة التجارة، وهذا يفتح المجال أمام فئات كثيرة ومتنوعة من السكان للإسهام في العمل التجاري. بينما يفضي التعامل بالربا إلى خنق الاقتصاد بوجه عام، وإيجاد فئة من أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة المحتكرين لمعظم المناشط التجارية، المرابين المسيرين لحركة التجارة -والإقتصاد عموماً – بما يخدم مصالحهم ويحقق رغباتهم، مما يفضي في نهاية الأمر إلى إيجاد الكثير من المعضلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وغيرها.

وكشفت الدراسة عن الآثار السلبية التي تحدثها عمليات الاحتكار التجاري- سواءً أكان من قبل أفراد معينين، أو كان من قبل الدولة ذاتها- وما يسببه ذلك من فقدان عامل التنافس، وخنق روح الإقدام والمطاولة في المناشط التجارية المختلفة، مما يسبب الكساد التجاري.

كما يتبين لنا أن الإجراءات التي قام بها حكام بني أمية في الأندلس أسهمت بدور كبير وفاعل في تقدم الحركة التجارية في بلادهم، كحفظ الأمن في البلاد عامة، وتأمين الطرق التجارية والأسواق والمراكز عن طريق العسس وموظفي مراقبة الأسواق، وتكليف صاحب السوق والمحتسبين بمتابعة عمليات البيع والشراء، وتخفيف الإتاوات والمكوس التي كانت تفرض على الرعية، وعلى الواردات التجارية، كتلك الإجراءات التي اتخذها كل من الأمير الحكم بن هشام، والأمير هشام بن عبد الرحمن، والأمير محمد بن عبد الرحمن، والخليفة عبد الرحمن الناصر، حيث أمروا برفع كثير من الضرائب وإسقاط العشور، وعدم أخذ الضرائب في سنوات الشدة والقحط. بالإضافة إلى إشاعتهم العدل بين التجار الوافدين والمقيمين، وإعطاء كل ذي حق حقه، ثم فتحهم أبواباً جديدة للتجارة الخارجية. وكانت هذه هي السمة الغالبة على حكام بني أمية إلا في الفترات التي تكثر فيها الفتن والثورات، وتقطع فيها الطرق، أو تنزل فيها بعض الكوارث الطبيعية التي قد تؤدي إلى ضعف الحركة التجارية وفتورها، لكنها ما تلبث أن تعاود نشاطها من جديد.

وإرتبط تقدم التجارة ونماؤها بحلول الأمن وإستقرار البلاد، وخلوها من الفتن والحروب والثورات، وكان لما شهدته الأندلس من فتن وحروب في أواخر عصر الإمارة، ثم في أواخر عصر الخلافة "عصر الفتنة". وما نتج من إنفراط حبل الأمن، أثر بالغ في ارتكاس التجارة، وتدمير الأسواق وقطع الطرق التجارية الرابطة بين معظم المدن الأندلسية، والواصلة بينها وبين الخارج، وتفشي أمر اللصوصية، وكثرة قطاع الطرق، حيث اضطر بعض التجار إلى الإرتحال عن الأندلس، فراراً عن حميم الفتنة المستعرة بها حفظاً لأموالهم ولأنفسهم.

واتضح من خلال هذه الدراسة دقة تنظيم الأسواق داخل المدن، وتخصيص المواقع حسب السلع المعروضة تسهيلاً على مرتادي الأسواق، بالإضافة إلى دقة نظام الإشراف على تلك الأسواق الذي اتبعته الدولة الأموية، والذي تمثل في صاحب السوق وأعوانه من العرفاء والأمناء الذين كان يتم اختيارهم حسب شروط ومواصفات دقيقة تؤهلهم للقيام بهذا العمل وضبط أمر الأسواق، مما مكنهم من تسيير الحركة التجارية داخل البلاد وفق نظام منضبط، حُفظت به الحقوق، غالباً، وكُشف فيه أمر المحتالين والمدلسين وأشباههم ممن يضر بالتجارة وأهلها.

وتبين من خلال الدراسة أن ظهور النقابات والاتحادات التجارية المنظمة والفاعلة لم يكن معاصراً للدولة الأموية – كما ذكر بعض الباحثين –وإنما كان متأخراً عن ذلك العصر. رغم بروز روح التعاون والتكافل بين أهل التجارة الواحدة.

واضطلعت المرأة الأندلسية بدور فاعل في الحركة التجارية داخل الأندلس حيث ارتادت الأسواق، وتعاملت مع أهل التجارات في مناشط متعددة ومتنوعة، وفق ضوابط الشرع وتعاليمه، وضمن ما حدده الفقهاء من شروط لعمل المرأة في التجارة، أو للمتعاملين مع النساء، المخالطين لهن.

وتبين أن الانتاج العشوائي غير المنضبط يمثل عاملاً مهماً من عوامل ضعف الحركة التجارية، ويخل إلى درجة كبيرة بميزان العرض والطلب، ويفضي إلى تكدُّس السلع لدى المنتج وأصحاب الحوانيت، مما يؤثر في مستوى الأسعار، بل قد يؤدي إلى انهيارها،.

كما كشفت الدراسة عن ضرورة تنويع مصادر الاقتصاد إجمالاً، وتوسيع دائرة العمل التجاري، ودعم حركة السلع الرئيسة المحركة للتجارة في البلاد وتنويعها، وعدم الاقتصار أو التركيز المخل على سلعة واحدة، إذ الاقتصار على سلعة واحدة – أو شبهها- مع وجود أخرى

قابلة للتطوير خلل كبير في السياسة الاقتصادية. تنعكس آثارها على البلاد. ومثال ذلك تجارة الرقيق التي مثلت سلعة رئيسة، ذات رواج كبير في العالم أجمع، وكانت الأندلس تمثل المصدر الرئيس لهذه السلعة إلى مختلف بقاع العالم الإسلامي، ومع ما وفرته هذه السلعة من دخل كبير، إلا أنه لم يتم الاقتصار عليها، بل حرصت الدولة على تطوير السلع الأخرى والإفادة منها إلى أقصى حدٍ ممكن.

وتبين من خلال هذه الدراسة أهمية الدعاية والإعلان في إنفاذ السلع التجارية داخل الأسواق ، ولفت الأنظار إليها، وتبين أيضاً أن هذا الأسلوب الدعائي كان مستخدماً في أسواق الأندلس منذ فترة مبكرة، وأنه كان يتم بث الدعاية عن بعض السلع قبل وصولها إلى الأسواق بفترة من الزمن، لتعريف مرتادي الأسواق بها.

وكشفت الدراسة عن أن التجارة تمثل سلاحاً فاعلاً ومؤثراً إذا أُجيد استخدامه، وأن هذا السلاح يمثل ركيزة مهمة في تحقيق سياسة الدولة الداخلية والخارجية. فالحصار الاقتصادي الذي قد تستخدمه الدولة ضد الخارجين عليها، أو قد يستخدمه الثائرون على الدولة للإضرار بها وإجبارها على تلبية مطالبهم، يركز في مجمله على ضرب حرية الحركة التجارية وتدمير ركائزها، وشل الطرق والمسالك التي تصل من خلالها، وإذا ما أحسن استخدام هذا السلاح الفعال ضد أعداء البلاد الخارجين – الكيانات المعادية- فإنه يسهم بدور رئيس في إضعاف قوتهم، والحد من أطماعهم، وقد رأينا الدولة الأموية تستخدم هذا السلاح- مع غيره من الأسلحة – بفاعلية كبيرة ضد العبيديين في بلاد المغرب الأقصى. حتى اضطروا في نهاية الأمر إلى التوجه صوب الشرق. ولو أحسنت الدول الإسلامية اليوم استخدام هذا السلاح المضاء لحلت معظم قضايا الأقليات الإسلامية المستضعفة.

ولم تكن الحركة التجارية الخارجية أقل تقدماً وتطوراً من الحركة التجارية الداخلية حيث حظيت بلاد الأندلس بشواطىء بحرية طويلة سواءً المطلة على بحر الروم "البحر الأبيض المتوسط" في الشرق والجنوب، أو المطلة على المحيط الأطلسي "بحر الظلمات" في الغرب. واشتهرت عدد من مرافىء الأندلس الشرقية والغربية كمراكز كبرى لتجارة البحر والبر وكانت عامرة بالسفن من كل نوع، تقطع مياه البحار إلى الموانىء المغربية والمشرقية وجزر البحر المتوسط وأوربا، تغدو محملة بمنتجات ومصنوعات الأندلس، وتعود حاملة طرف الشرق وخيراتها، وصادرات أوربا المختلفة، وتنصب ثمرات هذا النشاط التجاري البحري خيراً عميماً على سكان الأندلس.

كما تبين أن الأندلس الأموية ارتبطت بعلاقات تجارية متطورة مع الدول المجاورة لها سواءً مع المغرب الإسلامي، الذي قامت بين دولة والدولة الأموية في الأندلس علاقات تجارية قوية، خاصة مع الرستميين في تاهرت، الذين كانت علاقاتهم التجارية مع الأندلس على نحو متميز. وزادت قوة هذه العلاقات في ظل حاجة الأمويين إلى الأسواق الخارجية لتصريف منتجاتهم، وحاجتهم إلى بعض المواد الخام وغيرها من بلاد المغرب. وقد فتح الرستميون موانىء بلادهم في تنس ومستغانم ووهران لاستقبال البضائع الأندلسية المختلفة، وقاموا بدور الوسيط في نقل هذه المنتجات وتصريفها في بلاد السودان ومصر والمشرق الإسلامي.

وكانت القيروان محطة تجارية هامة للقوافل التجارية القادمة من الأندلس أو الواردة إليها، وكذلك كانت فاس وبرقة وأصيلة وغيرها من مدن المغرب الكبرى وموائنه الهامة. ولعبت سلجماسة دوراً رئيساً في حركة التبادل التجاري مع بلاد الأندلس، وأصبحت تمثل العبور إلى مناجم الذهب في غانة، وبلغ من حرص الأندلسيين على التجارة مع بلاد المغرب أن هاجرت مجموعات كبيرة منهم واستقرت على امتداد شواطىء الشمال الإفريقي بل وأنشأوا بها مدناً تجارية مزدهرة.

وقد استغلت التجارة في الأعمال السياسية لمصلحة الدول وتزيا الجواسيس بزي التجار ونقلوا أخبار الأندلس إلى دولهم كالعبيديين في المغرب، أو العباسيين في المشرق، واستفادت الحكومة الأموية بالأندلس من وجود جاليات أندلسية تجارية في تلك البلاد لتحقيق نفس الغرض. وازدهرت العلاقات التجارية بين الأندلس الأموية والمشرق الإسلامي، وصدرت المنتجات الأندلسية المختلفة إلى بلاد مصر والشام والعراق بل وتجاوزت إلى الصين والهند واليمن . وجلبت إلى الأندلس تحف الشرق، وروائع القصور العباسية في بغداد.

وارتبطت الأندلس بعلاقات تجارية قوية مع البلدان الأوربية الغربية عن طريق المحيط الأطلسي الذي أقيمت عليه عدد من الموانىء الأندلسية كشلب ولشبونة وقصر أبي دانس " قصر الفتح" حيث انفتحت تجارة الأندلس على الغرب الأوروبي، وكان يؤتى إلى هذه الموانىء من الجزر البريطانية بالعبيد، وبشحنات من القصدير والفراء والسيوف.

ومثلت تجارة الرقيق الذروة في التجارة للأندلس حيث كان يجلب الرقيق إليها من مناطق مختلفة فالرقيق "الصقالبة"، يصل إليها من مناطق أوربا المختلفة وصقلية وجزر البحر المتوسط، والرقيق التركي الذي كان يجلب إلى الأندلس من مناطق آسيا الوسطى وكان

أقل وجوداً في الأندلس من سابقه، بالإضافة إلى الرقيق الأسود ويصل إليها من بلاد أفريقية خاصة السودان الغربي، وبالإضافة إلى هذه الأصناف فإن هناك مصادر أخرى للرقيق مثل العبيد الأنجلوساكسن، وأسرى الجهاد الإسلامي ضد النصارى، والأسرى الذين يبيعهم النورمان واللومبارديون، ثم يقوم التجار الأندلسيون بإعادة تصدير بعض هؤلاء الرقيق إلى بلاد العالم الإسلامي المختلفة.

كما ازدهرت تجارة الإماء وغولي في أسعارهن، وازدهرت تجارة الذهب مع السودان الغربي ازدهاراً كبيراً وجلب إلى الأندلس كميات كبيرة منه. وأسهم ذلك في ضرب الأندلس في عصر الخلافة للعملة الذهبية (الدينار) بدلاً من العملة الفضية التي كانت مستخدمة من قبل.

ورغم اضطراب العلاقات السياسية بين الدولة الأموية في الأندلس والدول الإسلامية المجاورة لها أو البعيدة عنها، فإن ذلك لم يكن ذا تأثير كبير في الحد من تحركات التجار المسلمين وتنقلاتهم بين بلدان العالم الإسلامي، ونقل المنتجات التجارية، والسلع بين تلك البلاد، وقد صاحب ذلك نمو وتطور الصلات الفكرية والعلمية وغيرها بين تلك البلدان. مما يمكن معه القول إن الاختلافات العقدية والمذهبية والسياسية بين تلك الكيانات الحاكمة لم تمثل حواجزاً فاصلة بين الشعوب الخاضعة لتلك الدول. فحرية الانتقال من قطر إلى قطر ومن دولة إلى دولة كانت مكفولة لطلاب العلم والتجار ونحوهم، وأن حدَّ منها لأصحاب الدول كما يقول ابن خلدون. وعلى ذلك فإنه يمكن التأكيد من خلال هذه الدراسة على أنه كان للتجارة أبلغ الأثر في قيام تكامل اقتصادي كبير بين بلدان العالم الإسلامي خلال القرن الرابع الهجري، مما أفضى إلى ازدهار اقتصاد معظم دول العالم الإسلامي حينها، ونتج عن ذلك سيطرة شبه تامة للعالم الإسلامي عل مسالك التجارة الدولية – براً وبحراً – خلال تلك الفترة.. وإلى جانب هؤلاء التجار المسلمين أسهم التجار اليهود بدور فاعل وكبير في تجارة الأندلس – خاصة تجار الرقيق- بالإضافة إلى التجار الآخرين وغيرهم، وارتفعت بذلك المكانة الإجتماعية لتجار الأندلس الذين آثروا ثراءً كبيراً أصبح مضرب المثل، حيث بلغ من ثرائهم أن كان أحدهم يستضيف جيشاً بأكمله عدة أيام.

كما تبين أنه كان لما شهدته الأندلس في معظم فترات الحكم الأموي من تقدم تجاري، آثار فاعلة في مختلف مجالات الحياة الأندلسية، وأن بروز تلك الآثار وظهورها قد تباين من

ميدان إلى ميدان نتيجة لمدى الإرتباط وتوثق الصلة بين تلك الميادين والحركة التجارية، وأحتل المجالان العلمي والاقتصادي مرتبة متقدمة في مدى التأثر والتأثير بينها وبين التجارة، إذ مثلت التجارة المتقدمة عاملاً رئيساً من عوامل بناء النهضة العلمية المتطورة التي شهدتها الأندلس الأموية – خاصة في عصر الخلافة- كما سبق بيانه- كما كان للتجارة ونمائها آثار بالغة في تحقيق الاقتصاد الأندلسي في أغلب فترات عصر الدولة الأموية درجة عالية من النماء والتطور. وما نتج عن ذلك من انسياح المدن وتبحر العمران وظهور المدن المحدثة، وزيادة الثراء المالي لدى فئات مختلفة من عناصر المجتمع الأندلسي وارتفاع دخل الفرد، وزيادة الأجور، ونحو ذلك، مما كان لنماء التجارة وتطورها دور مهم وفاعل فيه. وكذلك برزت آثار التجارة في الحياة السياسية في الدولة الأموية وكان لرقي وتقدم تجارة الرقيق إفرازاتها السياسية الفاعلة في التأثير على مجريات الأحداث الداخلية، إلى ذلك امتدت العلاقات السياسية الخارجية للدولة الأموية، مواكبة – في الغالب – لنمو وتوثق الصلات التجارية مع بعض الكيانات السياسية المعاصرة لها لتفرز صلات تعاون وتقارب، حتى وإن اختلفت المعتقدات والمذاهب بين تلك الكيانات. وفي الجانب الآخر تداخلت المصالح التجارية مع الأهداف السياسية والعسكرية لتنتج هدفاً استراتيجياً موحداً أصبح يقف على هرم أولويات السياسة الأموية، وقد تمثل ذلك في الصراع الذي نشب بين الأمويين والعبيديين للسيطرة على بلاد المغرب والوصول إلى ما وراءها مما سبق بيانه.

ولم تغادر التجارة حياة المجتمع الأندلسي –دون أن يكون لها فيها تأثيراتها البينة، فأسهم التطور التجاري وما نتج عنه من ثراء مالي في تمييز فئات اجتماعية تباينت فيما بينها نشاطاً وثراءاً ومنزلة ومكانة اجتماعية بل أسهم العمل في التجارة في ترقي بعض التجار من فئة اجتماعية متدنية إلى فئة اجتماعية أعلى.

كما لم تخل حياة المجتمع الأندلسي إبان فترة البحث من بروز بعض المشكلات الاجتماعية التي كان للتجارة دور رئيسي – إن لم يكن وحيد في بروزها.



قائمـــة المصادر والمـــراجـع

أولاً: القرآن الكريم.

ثانياً: المخطوطات :

- **ابن القاسم:** أبو الحسن علي، (ت 585هـ)

1-"المقصد المحمود في تلخيص العقود" مخطوط بمدرسة الدراسات العربية بمدريد (معهد ميجيل آسين) برقم 5).

- **الفهري:** (أبو محمد عبد الله بن عبد الواحد ت 462هـ)

2- "السفر الثاني من الوثائق والمسائل المجموعة من كتب الفقهاء،" مخطوطة بمدرسة الدراسات العربية بمدريد (معهد ميجيل آسين) تحت رقم 11).

ثالثاً: المصادر المطبوعة:

إبن الأبار: أبو عبد الله محمد بن عبد الله محمد بن أبي بكر القضاعي (ت 658هـ/1260م).

3- " الحلة السيرا": تحقيق: حسين مؤنس، ط2، القاهرة، دار المعارف ، 1985م.

4- "التكملة لكتاب الصلة" ، تحقيق: عبد السلام الهراس، (الدار البيضاء ، دار المعرفة، د.ت).

- **الأبياني:** أبو العباس عبد الله بن أحمد بن إبراهيم التميمي (ت 352هـ).

5- "مسائل السماسرة" تحقيق: محمد العروسي المطوي، ط1 (بيروت: دار الغرب، 1992م).

- **ابن الأثير:** عز الدين أبو الحسن علي بن أبي الكرم (ت 630هـ/1232م).

6- "الكامل في التاريخ " ط3 (بيروت: دار الكتاب العربي 1400هـ/1980م).

- **الإمام أحمد:** أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت 204هـ).

7- "المسند " بيروت: المكتب الإسلامي (د.ت).

- **ابن الأخوة:** محمد بن محمد بن أحمد القرشي (ت 729هـ).

8- "معالم القربة في أحكام الحسبة" تحقيق: محمد محمود شعبان وصديق أحمد عيسى (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1976م).

- **الإدريسي:** أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الله بن إدريس (ت: 560هـ/1164م).

9- "نزهة المشتاق في اختراق الآفاق" القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، 1414هـ/1994م.

- **الأسدي:** محمد بن خليل (عاش في القرن التاسع الهجري).

10- "التيسير والإعتبار والتحرير والاختيار فيما يجب من حسن التدبير والتصرف والاختيار". تحقيق :عبد القادر طليمات (القاهرة: دار الفكر العربي، د.ت).

- **أبو الأصبغ:** عيسى بن سهل بن عبد الله الأسدي (ت 486هـ).

11- "الإعلام بنوازل الأحكام" المعروف بـ "الأحكام الكبرى" تحقيق نورة التويجري، ط1، 1415هـ/1995م).

- **الاصطخري:** أبو اسحق ابراهيم بن محمد الفارسي (ت في النصف الأول من القرن الرابع الهجري).

12- "المسالك والممالك" تحقيق: محمد جابر الحيني، الجمهورية العربية المتحدة، وزارة الثقافة والإرشاد القومي (1381هـ/1961م).

- **الأصفهاني:** أبو عبد الله عماد الدين محمد الأصفهاني الكاتب (ت 597هـ/1200م).

13- "خريدة القصر وجريدة العصر". جـ1: تحقيق: محمد العروسي المطوى، والجيلاني ابن الحاج يحيى، ومحمد المرزوقي ، جـ2، جـ3، (تحقيق: آذر تاش أذرنوش). (الدار التونسية للنشر، 1986م).

- **ابن أبي أصيبعه:** موفق الدين أحمد بن القاسم بن خليفه بن يونس السعدي (ت 668هـ).

14- "عيون الأنباء في طبقات الأطباء". تحقيق: نزار رضا (بيروت، مكتبة دار الحياة، د.ت).

- **الباجي:** أبو الوليد سليمان بن خلف التجيبي (ت 474هـ). (بيروت: دار الكتاب العربي، د.ت).

15- "المنتقى شرح الموطأ".

- **ابن بسام:** أبو الحسن علي بن بسام الشنتريني (ت 542هـ/1147م).

16- "الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة". تحقيق: إحسان عباس، ط1 (تونس، الدار العربية للكتاب، 1981م).

- **ابن بشكوال:** أبو القاسم خلف بن عبد الملك (ت 578هـ).

17- "الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدثيهم وأدبائهم" عني بنشره وصححه: السيد عزت العطار الحسيني . (القاهرة: مكتبة الخانجي، 1414هـ/1994م).

- **ابن بصال:** عبد الله بن محمد بن إبراهيم (عاش في القرن 5هـ/11م).

18- "كتاب الفلاحة". نشر وتعليق: خوسيه ماريه، ومحمد عزيمان. (تطوان، معهد مولاي الحسن، 1955م).

- **ابن بطلان:** أبو الحسن المختار بن الحسن بن عبدون البغدادي (ت بعد 455هـ).

19- "شري الرقيق وتقليد العبيد" ضمن كتاب "من نوادر المخطوطات" جـ1، تحقيق: عبد السلام هارون ، ط1، (بيروت: دار الجيل: 1411هـ/1991م).

- **البغدادي:** صفي الدين عبد المؤمن بن عبد الحق (ت 739هـ).

20- "مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع". تحقيق: محمد علي البجاوي. ط1 (بيروت: دار المعرفة 1373هـ/1954م).

-**البكري:** عبد الله بن عبد العزيز بن محمد بن أيوب المشهور بأبي عبيد (ت 487هـ/1194م).

21- "المسالك والممالك" تحقيق: أدريان ليوفن. وأندري فيري (دار الغرب الإسلامي 1992م).

22-"المغرب في ذكر بلاد أفريقية والمغرب" (القاهرة: دار الكتاب الإسلامي. د.ت).

- **الترمذي:** أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت 297هـ).

23-" جامع الترمذي" تحقيق: أحمد شاكر وغيره. القاهرة: دار الحديث (د.ت).

- **التسولي:** أبو الحسن علي بن عبد السلام (ت 1258هـ).

24- "البهجة في شرح التحفة" ط3 (بيروت: دار المعرفة، 1397هـ/1977م).

- **ابن تيمية:** أحمد بن عبد الحليم تقي الدين بن تيمية الحراني (ت 728هـ).

25 "مجموع فتاوي شيخ الإسلام أحمد بن تيمية" جمع: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم النجدي (الرياض: دار عالم الكتب، 1412هـ/1991م).

26 "الحسبة ومسؤلية الحكومة الإسلامية" تحقيق: صالح عزام (القاهرة: مطبوعات الشعب، د.ت).

- **الجاحظ:** أبو عثمان عمرو بن بحر البصري (ت 255هـ/868م).

27- "التبصرة بالتجارة" تحقيق: حسن حسني عبد الوهاب ط3 (القاهرة: مكتبة الخانجي، 1414هـ/1994م).

28- "رسائل الجاحظ" تحقيق: عبد السلام هارون، ط1 (بيروت، دار الجيل ، 1411هـ/1991م).

- **ابن جبير:** أبو الحسن محمد بن أحمد بن جبير الكناني الأندلسي البلنسي (ت 614هـ)

29- "رحلة ابن جبير المسماة: تذكرة بالأخبار عن اتفاقات الأسفار". القاهرة: دار الكتاب المصري واللبناني (د.ت).

- **الجرسيفي:** عمر بن عثمان بن العباس.

30- "رسالة في الحسبة" نشره ليفي بروفنسال ضمن ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب"، القاهرة: المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية 1955م.

- **ابن جعفر:** أبو الفرج قدامه بن جعفر البغدادي.

31- "نبذ من كتاب الخراج" منشور مع كتاب" المسالك والممالك لابن خرداذبه" ليدن: مطبعة بريل، 1890م.

- **أبو جعفر:** محمد بن حبيب بن أمية الهاشمي (ت 245هـ).

32- "المحبَّر" تصحيح ايلذه ليختن ، بيروت ، (دار الآفاق الجديدة، د.ت).

- **ابن الحاج:** أبو عبد الله محمد بن محمد بن محمد العبدري الفاسي المالكي (ت: 737هـ).

33- " المدخل": دار الفكر للطباعة والنشر (د.ت).

- **ابن حجاج:** أحمد بن محمد بن حجاج الأشبيلي (من أهل القرن الخامس الهجري).

34- " المقنع في الفلاحة" تحقيق: صلاح جرار، وجاسر أبو صفيه (منشورات مجمع اللغة العربية الأردني 1402هـ/1982م).

- **ابن حجر:** أحمد بن علي بن محمد بن محمد الكناني العسقلاني (ت 852هـ/ م).

35- " الإصابة في تمييز الصحابة" (بيروت: دار الكتاب العربي د.ت).

36- " فتح الباري شرح صحيح البخاري " تحقيق: عبد العزيز بن باز (دار الفكر، د.ت).

- **ابن حزم:** أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد الأندلسي (ت 456هـ/1063م).

37- " جمهرة أنساب العرب" ط1، بيروت، دار الكتب العلمية 1403هـ/1983م.

38- "رسائل ابن حزم" تحقيق: إحسان عباس، ط1، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1981م.

- **الحطَّاب:** محمد بن محمد بن عبد الرحمن المغربي (ت 954هـ).

39- "مواهب الجليل لشرح مختصر خليل" الطبعة الثانية، دار الفكر، 1398هـ/1978م.

- **ابن حماد:** أبو عبد الله محمد بن علي بن حماد (ت 628هـ).

40- "أخبار ملوك بني عبيد وسيرتهم" تحقيق: التهامي وعبد الحليم عويس، (الرياض، دار العلوم، 1401هـ).

- **ابن حوقل:** أبو القاسم بن حوقل النصيبي (ت 380هـ).

41- "صورة الأرض" (بيروت: مكتبة الحياة، 1979م).

- **الحميدي:** أبو عبد الله محمد بن أبي نصر (ت 488هـ/1095م).

42- "جذوة المقتبس في تاريخ رجال الأندلس" تحقيق: إبراهيم الأبياري، ق1 (ط2، 1403هـ/1983م) ق2 ، (ط1، 1404هـ/1984م). (القاهرة وبيروت، دار الكتاب المصري واللبناني).

- **الحميري:** أبو عبد الله محمد بن عبد الله (ت حوالي 727هـ/1326م).

43- "الروض المعطار في خبر الأقطار" تحقيق: إحسان عباس ط2: بيروت، مكتبة لبنان، 1984م.

- **الحموي:** أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي (ت 626هـ/1228م).

43- " معجم البلدان" (بيروت: دار صادر، 1420هـ/1984م).

- **ابن حيان:** أبو مروان حيان بن خلف (ت 469هـ/1076م).

45- " المقتبس من أنباء أهل الأندلس". تحقيق: محمود علي مكي، (القاهرة: 1390هـ/1971م).

46- " كتاب المقتبس في تاريخ رجال الأندلس " ق 3. تحقيق: ملشورم انطونية. (باريس، 1937م).

47- " المقتبس ، جـ5 ، " تحقيق: بدروشالميتا بالتعاون مع ن. كورنيطى، م. صبح وغيرهما.(المعهد الاسباني العربي للثقافة ، مدريد، 1979م).

48- " المقتبس في أخبار بلد الأندلس". تحقيق عبد الرحمن علي الحجي. (بيروت: دار الثقافة، 1983م).

- **ابن خاقان:** أبو نصر الفتح بن محمد بن عبد الله بن خاقان القيسي (ت 529هـ/1135م).

49 - " مطمح الأنفس ومسرح التأنس في ملح أهل الأندلس" تحقيق: محمد علي شوابكه. ط1 (بيروت: مؤسسة الرسالة 1403هـ/1983م).

- **ابن خرداذبة:** أبو القاسم عبيد الله بن عبد الله (ت بعد 300هـ).

50- " المسالك والممالك" (ليدن: مطبعة بريل، 1989م).

- **ابن الخرَّاط:** ابن الخراط الأشبيلي (ت 581هـ).

51- " إختصار اقتباس الأنوار". تحقيق: إميليو مولينا، وخاتينتو يوسك بيلا. نشر: المجلس الأعلى للابحاث العلمية ، معهد التعاون مع العالم العربي، مدريد 1990م.

- **خسرو:** أبو معين الدين ناصر خسرو القبادياني المروزي (ت 481هـ).

52- " سفرنامه" رحلة ناصر خسرو" ترجمة يحيى الخشَّاب (مطبوعات البنك العربي الدولي للمطبوعات، د.ت).

- **الخشني:** أبو عبد الله محمد بن الحارث بن أسد (ت 371هـ/981م).

53- " قضاة قرطبة" تحقيق: إبراهيم الأبياري ط2 (القاهرة: دار الكتاب المصري) (1410هـ/1989م).

- **الخطيب:** محمد الشربيني الخطيب (ت 977هـ).

54- "مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج". القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي 1377هـ/1958م.

- **ابن الخطيب:** لسان الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله (ت 776هـ/1974م) ،

55- "الاحاطة في أخبار غرناطة"، حققه ووضع مقدمته وحواشيه محمد عبد الله عنان، ج1، ط2، 1393هـ جـ2، (ط1، 1394هـ/1974م) ج3، (ط1، 1395هـ/1975م،) مكتبة الخانجي - القاهرة.

56- "الاشارة إلى محاسن التجارة " تحقيق ، محمد كمال شبانه (الرباط، مطبعة الساحل، د.ت).

57- " أعمال الإعلام فيمن بويع قبل الاحتلام من ملوك الإسلام" طـ2، المنشور تحت عنوان "تاريخ اسبانية الإسلامية" تحقيق ونشر ليفي بروفنسال ، ط2 (بيروت - دار الكشوف، 1956م).

58- "مشاهدات لسان الدين بن الخطيب في بلاد المغرب والأندلس " - مجموعة من رسائله - تحقيق: الدكتور أحمد مختار العبادي ، (الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1983م).

59- "معيار الاختيار في ذكر المعاهد والديار" تحقيق: محمد كمال شبانه (المغرب، المحمدية، د.ت).

- **الخلاَّل:** أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون الخلال. (311هـ).

60- "الحث على التجارة والصناعة والعمل والانكار على من يدعي التوكل في ترك العمل والحجة عليهم في ذلك". "من مسائل أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل رحمه الله". الرياض: النشرة الأولى، دار العاصمة، 1407هـ.

- **ابن خلدون:** عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي (ت 808هـ/1405م).

61- "العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر " ضبط: خليل شحاده، ومراجعة: سهيل زكار، ط1 (بيروت: دار الفكر 1401هـ/1981م.

62- "مقدمة ابن خلدون" ضبط: خليل شحادة ، مراجعة سهيل زكار. ط1 (بيروت، دار الفكر، 1401هـ/1981م).

- **ابن خفاجة:** أبو اسحاق ابراهيم بن عبد الله (ت 533هـ/1137م).

63- "ديوان ابن خفاجة". (بيروت: دار صادر، د.ت).

- **ابن خلكان:** أبو العباس أحمد بن محمد (ت 681هـ/1282م).

64- "وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان" تحقيق: إحسان عباس (بيروت، دار صادر، 1970م).

- **ابن خياط:** أبو عمرو خليفة بن خياط بن أبي هبيرة الليثي (ت 240هـ/854م).

65- "تاريخ خليفة بن خياط" تحقيق: أكرم ضياء العمري (بيروت: دار القلم ومؤسسة الرسالة، 1397هـ/1977م).

- **الخوارزمي:** أبو عبد الله محمد بن أحمد بن يوسف الكاتب (ت حوالي 380هـ).

66- "مفاتيح العلوم" تقديم: جودت فخر الدين ، ط1 (بيروت: دار المناهل 1411هـ/1991م).

- **أبو داود:** سليمان بن الأشعث السجستاني (ت 275هـ).

67- "سنن أبي داود " تحقيق: عزت عبيد الدَّعاس ، وعادل السيد. ط1، (بيروت: دار الحديث، 1391هـ/1971م).

- **ابن دحية:** أبو الخطاب عمر بن حسن (ت 633هـ).

68- "المطرب من أشعار أهل المغرب" تحقيق: إبراهيم الأبياري وحامد عبد المجيد. مراجعة: طه حسين ، القاهرة، 1993م.

- **الدمشقي:** أبو الفضل جعفر بن علي (من علماء القرن السادس الهجري).

69- "الإشارة إلى محاسن التجارة" تحقيق: البشري الشوربجي ، ط1 (القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، 1397هـ/1977م).

- **الذهبي:** شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (ت 748هـ/1374م).

70- "سير أعلام النبلاء" جـ1 تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، ط8 (بيروت: مؤسسة الرسالة 1412هـ/1992م).

71- "سير أعلام النبلاء" (جـ11،جـ12) تحقيق: صالح السَّمر ، ط8 (بيروت: مؤسسة الرسالة 1412هـ/1992م).

- **ابن رسته:** أبو علي أحمد بن عمر.

72- "الإعلاق النفسية" ليدن: مطبعة بريل، 1893م

- **الرشاطي:** أبو محمد الرشاطي (ت 542هـ).

73- "اقتباس الأنوار" تحقيق: إميليو مولينا، وخاتينتوا بوسك بيلا، نشر: المجلس الأعلى للأبحاث العلمية، معهد التعاون مع العالم العربي، مدريد 1990م.

- **ابن رشد:** أبو الوليد محمد بن أحمد بن أحمد بن رشد (ت 520هـ/1126م).

74- "فتاوي ابن رشد" تحقيق: المختار التليلي. ط1 (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1407هـ/1987م).

- **ابن رشد:** محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الأندلسي (ت 595هـ).

75- " بداية المجتهد ونهاية المقتصد" ط2، القاهرة، دار الكتب الإسلامية، 1403هـ/1983م.

- **ابن رضوان:** أبو القاسم بن رضوان المالقي (ت 783هـ).

76- "الشهب اللامعة في السياسة الجامعة". تحقيق: علي سامي النشار، ط1 (الدار البيضاء، دار الثقافة 1404هـ/1984م).

- **الرقيق:** أبو اسحق ابراهيم بن القاسم (ت ق 5هـ).

77- " قطعة من تاريخ إفريقية والمغرب". تحقيق: عبد الله العلي الزيدان وعز الدين عمر موسى. ط1، دار الغرب الإسلامي، 1990م.

- **الزبيدي:** محمد مرتضى الزبيدي (ت 1205).

78- " تاج العروس من جواهر القاموس" بيروت، دار مكتبة الحياة، (د.ت).

- **ابن الزبير:** أبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الغرناطي ت (708هـ).

79- "صلة الصلة": تحقيق: عبد السلام الهراس، وسعيد أعراب (مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب (1416هـ/1995م).

- **الزجالي:** أبو يحيى عبيد الله بن أحمد بن محمد بن اسد القرطبي (ت 694هـ).

80- "أمثال العوام في الأندلس " مستخرجة من كتابه " ري الأوام، ومرعى السوام في نكت الخواص والعوام". دراسة وتحقيق: محمد بن شريفة. منشورات وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية، المغرب (د.ت).

- **ابن أبي زرع:** أبو الحسن علي بن عبد الله الفاسي (ت 741هـ).
81- "الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس". (الرباط: دار المنصور للطباعة والنشر، 1972م).
- **الزهري:** أبو عبد الله محمد بن ابي بكر الزهري (توفي في أواسط القرن السادس الهجري).
82- "كتاب الجغرافية" تحقيق: محمد حاج صادق ، القاهرة: مكتبة الثقافة الإسلامية (د.ت).
- **الزياني:** أبو القاسم بن أحمد (ت 1249هـ).
83- "الترجمانة الكبرى في أخبار المعمور براً وبحراً". تحقيق: عبد الكريم الفيلالي (المغرب: لجنة إحياء التراث القومي 1387هـ/1967م).
- **الزياني:** محمد بن يوسف الزياني (ت - بعد 1309هـ/1891م).
84- "دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران".
تقديم وتعليق: المهدي البوعبدلي ، الجزائر، المكتبة الوطنية للنشر والتوزيع، 1398هـ/1978م.
- **السراج:** أبو محمد جعفر بن أحمد بن الحسين السرَّاج القاريء (ت 500هـ).
85- " مصارع العشاق" بيروت: دار صادر، 1378هـ/1958م.
- **ابن سعد:** محمد بن سعد (ت 230هـ).
86- "الطبقات الكبرى" (بيروت، دار صادر، د.ت).
- **ابن سعيد المغربي:** أبو الحسن علي بن موسى (ت 685هـ/1286م).
87- "كتاب الجغرافيا" تحقيق إسماعيل العربي ، ط1 (بيروت: 1970م).
88- "المغرب في حلى المغرب"، تحقيق: شوقي ضيف، ط3 (القاهرة: دار المعارف، د.ت).
- **السقطي:** أبو عبد الله محمد بن أبي محمد السقطي (القرن الثالث عشر الميلاد/السابع الهجري).
89- "في آداب الحسبة" نشره ليفي بروفنسال ضمن "ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب" القاهرة: المعهد المصري الفرنسي للآثار، 1955م.
- **ابن سلام:** أبو عبيد القاسم بن سلام (ت 224هـ).
90- "كتاب الأموال" تحقيق: محمد خليل هراس، ط1 (بيروت: دار الكتب العلمية 1406هـ/1986م).
90- "كتاب الأموال " الطبعة الأولى، بيروت(مؤسسة ناصر للثقافة 1981م).
- **ابن سيدة:** أبو الحسن علي بن اسماعيل الأندلسي (ت 458هـ).
92- "المخصص" تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي (بيروت،دار إحياء التراث العربي، د.ت).
- **السيوطي:** جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت 911هـ).
93- " تاريخ الخلفاء " (دار الفكر . د.ت).

94- " حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة" ط1 (بيروت: دار الكتب العلمية، 1418هـ/1997م).

95- " الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة" طبعة دار الحلبي ، د.ت.

96- " الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية" (مصر، مكتبة ومطبعة البابي الحلبي، 1378هـ/1959م).

- **ابن الشباط:** محمد بن علي (ت 681هـ/1282م).

97- "وصف الأندلس وصقلية" قطعة من كتابه " صلة السمط وسمة المرط" نشر مع كتاب "تاريخ الأندلس لابن الكردبوس" تحقيق: أحمد مختار العبادي، (مدريد: معهد الدراسات الإسلامية، 1971م).

- **الشريشي:** أبو العباس أحمد بن عبد المؤمن القيسي (ت 619هـ).

98- "شرح مقامات الحريري " جـ3: تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، القاهرة، المؤسسة العربية الحديثة للطبع والنشر والتوزيع ، 1389هـ/1969م.

- **الشوكاني:** محمد بن علي الشوكاني (ت 1250هـ).

99- " نيل الأوطار". الطبعة الأولى، بيروت ، دار الكتب العلمية، 1403هـ/1983م.

100- "فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير ".(بيروت، دار المعرفة، د.ت).

- **شيخ الربوة:** شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي طالب الأنصاري الدمشقي (ت 727هـ).

101- " نخبة الدهر في عجائب البر والبحر". (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1408هـ/1988م).

- **الشيزري:** عبد الرحمن بن نصر (ت 589هـ).

102- "نهاية الرتبة في طلب الحسبة" تحقيق: السيد الباز العريني، ط2 (بيروت: دار الثقافة، 1401هـ/1981م).

- **الشيلي:** أبو زكريا.يحيى بن محمد بن الوليد الشيلي (من فقهاء القرن الثامن الهجري).

103- "التقسيم والتبيين".في حكم أموال المستغرقين (من الظلمة والغاصبين) تقديم وتحقيق: جمعه محمود الزريقي (منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، ايسسكو، 1414هـ 1993م) الرباط.

- **ابن صاحب الصلاة:** عبد الملك بن محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم الباجي (ت 594هـ/1198م).

104- "المن بالإمامة" تاريخ بلاد المغرب والأندلس في عهد الموحدين. تحقيق: د. عبد الهادي التازي.الطبعة الثالثة، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1987م.

- **صاعد:** أبو القاسم صاعد بن أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن صاعد التغلبي الأندلسي (ت 462هـ) .

105- " طبقات الأمم" الطبعة الأولى، بيروت، دار الطليعة، 1985م.

- **الصالحي:** محمد بن يوسف الصالحي الشامي (ت 942هـ).

106- "سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد" تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، ط1 (بيروت: دار الكتب العلمية، 1414هـ/1993م).

- **ابن الصغير:** ابن الصغير المالكي .

107- "أخبار الأئمة الرستميين". تحقيق وتعليق: د. محمد ناصر والاستاذ إبراهيم بحاز. دار الغرب الإسلامي 1406هـ/1986م.

- **الضبي:** أبو جعفر أحمد بن يحيى (ت 599هـ/1202م).

108- "بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس " تحقيق: ابراهيم الأبياري، ط1 (القاهرة: دار الكتاب المصري، 1410هـ/1989م).

- **الطبري:** أبو جعفر محمد بن جرير (ت 310هـ/922م).

109- "تاريخ الأمم والملوك" (القاهرة: دار الفكر، 1399هـ/1979م).

- **الطرطوشي:** أبو بكر محمد بن الوليد (ت 530هـ).

110- "الحوادث والبدع" تعليق: علي بن حسن الأثرى، ط1 (الدمام: دار ابن الجوزي) (1411هـ/1990م).

- **ابن عبد البر:** أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي (ت 463هـ).

111- "الاستيعاب في معرفة الأصحاب" تحقيق: علي محمد معوض ، وعادل أحمد الموجود، ط1 (بيروت، دار الكتب العلمية، 1415هـ/1995م).

112- " الكافي في فقه أهل المدينة المالكي " ط1، (بيروت، دار الكتب العلمية ، 1407هـ/1987م).

- **ابن عبد ربه:** أبو عمر أحمد بن محمد (ت 328هـ/939م).

113- "العقد الفريد" شرح وضبط: أحمد أمين وإبراهيم الأبياري ، وعبد السلام هارون (بيروت: دار الكتاب العربي، د.ت).

- **ابن عبد الرؤوف:** أحمد بن عبد الله بن عبد الرؤوف .

114- "رسالة في آداب الحسبة والمحتسب" منشورة ضمن كتاب " ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب" تحقيق: ليفي بروفنسال (القاهرة: المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية 1955م).

- **ابن عبدون:** محمد بن أحمد بن عبدون التجيبي.(ت520/1126م)

115- "رسالة ابن عبدون في القضاء والحسبة" ضمن كتاب ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة. تحقيق: إ.ليفي بروفنسال. القاهرة: مطبعة المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، 1955م.

- **العجلوني:** إسماعيل بن محمد العجلوني (ت 1162هـ).

116- "كشف الخفا ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس"، ط2 (بيروت: دار إحياء التراث، 1351هـ).

- **ابن عذارى:** أبو العباس أحمد بن محمد (ت بعد 712هـ/1312م).

117- "البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب". تحقيق: ج. س. كولان و: ليفي بروفنسال، ط3 (بيروت: دار الثقافة 1983م).

- **العذري:** أبو العباس أحمد بن عمر بن أنس المعروف بابن الدلائي: (ت 478هـ/1085م).

118- "ترصيع الأخبار وتنويع الآثار والبستان في غرائب البلدان والمسالك إلى جميع الممالك"." نصوص منه " تحقيق: عبد العزيز الأهواني ، (مدريد معهد الدراسات الإسلامية، 1965م).

- **عريب** بن سعد: (ت 370هـ).

119- "كتاب الأنواء" المعروف بـ " تقويم قرطبة" تحقيق: دوزي ، (ليدن، 1961م).

- **ابن العطار:** محمد بن أحمد الأموي (ت 399هـ/1008م).

120- "الوثائق والسجلات". تحقيق: شالميتا وكور ينطى، (مدريد، المعهد الاسباني العربي للثقافة، 1983م).

- **العلمي:** عيسى بن علي الحسيني (ق 11هـ).

121- "كتاب النوازل" تحقيق: المجلس العلمي بفاس (وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1403هـ/1983م).

- **ابن عمر:** أبو زكريا يحيى بن عمر بن يوسف الكناني الأندلسي (ت 289هـ/901م).

122- "كتاب أحكام السوق" نشر: محمود علي مكي. صحيفة المعهد المصري للدراسات الإسلامية" مدريد، المجلد الرابع، 1956م.

123- "أحكام السوق" تحقيق: حسن حسني عبد الوهاب، الشركة التونسية للتوزيع(د.ت).

- **العمري:** أحمد بن يحيى بن فضل الله العمري (ت 749).

124- "مسالك الأبصار في ممالك الأمصار". تحقيق الدكتور: مصطفى أبو ضيف أحمد (د.ت).

-**عياض:** بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي (ت 544هـ).

125- "مذاهب الحكام في نوازل الأحكام" تقديم وتحقيق وتعليق: د. محمد بن شريقة. الطبعة الأولى، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1990م.

126- "ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعيان مذهب مالك" تحقيق: أحمد بكير محمود، (بيروت: دار الحياة، د.ت).

- **ابن غالب:** محمد بن أيوب الأندلسي " عاش في القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي".

127- "فرحة الأنفس في تاريخ الأندلس" تحقيق: لطفي عبد البديع ، مجلة معهد المخطوطات العربية 1955م.

- **الغرناطي:** أبو حامد عبد الرحيم بن سليمان بن ربيع العبسي الأندلسي (ت 565هـ).

128- "تحفة الألباب ونخبة الإعجاب". تحقيق: إسماعيل العربي، ط1 (المغرب، دار الآفاق الجديدة) 1413هـ/1993م.

- **الغزالي:** _أبو حامد محمد بن محمد الغزالي (ت 505هـ).

129- "إحياء علوم الدين" تحقيق هيئة التحقيق بدار قتيبة ط1، بيروت: دار قتيبة 1412هـ/1992م).

- **أبو الفداء:**_عماد الدين اسماعيل بن محمد بن عمر (ت 732هـ/1331م).

130- " تاريخ أبي الفداء" تعليق: محمود دبوب ط1 (بيروت: دار الكتب العلمية 1417هـ/1994م).

131- " تقويم البلدان" (باريس ، 1890م).

- **ابن فرحون:** ابراهيم نور الدين المالكي (ت 799هـ).

132- "الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب" تحقيق: مأمون محي الدين الجنَّان، ط1 (بيروت: دار الكتب العلمية 1417هـ/1997م).

133- "تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الحكام" (مصر، 1301هـ).

- **ابن الفرضي:** أبو الوليد عبد الله بن محمد بن يوسف الأزدي (ت 403هـ/1012م).

134- "تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس" نشر وتصحيح: السيد عزت العطار الحسيني، ط2، (مصر، مطبعة المدني، 1408هـ/1988م).

- **ابن الفقيه:** أبو بكر أحمد بن محمد الهمذاني (توفي في أوائل القرن الرابع الهجري)

135- "مختصر كتاب البلدان" ليدن، مطبعة بريل، 1302هـ

- **الفيروز أبادي:** مجد الدين محمد بن يعقوب (ت 817هـ/1414م).

136- "القاموس المحيط" تحقيق: مكتب تحقيق التراث لمؤسسة الرسالة ط5 (بيروت: مؤسسة الرسالة 1416هـ/1996م).

- **ابن قدامة:** موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامه (ت 620هـ).

137- "المغني" تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، عبد الفتاح الحلو.ط1 (القاهرة: دار هجر للنشر والتوزيع.،1410هـ/1989م)

- **القرطبي:** محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت 671هـ).

138- "الجامع لأحكام القرآن". بيروت: دار إحياء التراث العربي د.ت.

- **القزويني:** زكريا بن محمد بن محمود (ت بعد سنة 681هـ).

139- " آثار البلاد وأخبار العباد" (بيروت: دار صادر، د.ت).

- **القفطي:** جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (ت 646هـ).

140- " أخبار العلماء بأخبار الحكماء" (بيروت: دار الآثار، د.ت).

- **القلقشندي:** أبو العباس أحمد بن علي (ت 821هـ/1418م).

141- "صبح الأعشى في صناعة الانشاء". (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1405هـ/1985م).

- **ابن القوطية:** أبو بكر محمد بن عمر (ت 367هـ/977م).

142- "تاريخ إفتتاح الأندلس " تحقيق: عبد الله أنيس الطباع ، ط1، بيروت، مكتبة المعارف، 1415هـ/1984م).

-**ابن قيم الجوزيه:** شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر (ت 751هـ).

143- "أحكام أهل الذمة" تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، ط1 (بيروت، دار الكتب العلمية، 1415هـ/1995م).

144- "إعلام الموقعين عن رب العالمين " مراجعة وتعلق: طه عبد الرؤوف سعد. بيروت: دار الجيل (د.ت).

145- "زاد المعاد في هدي خير العباد" تحقيق شعيب الأرناؤوط وعبد القادر الأرناؤوط. الطبعة الرابعة عشرة، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1410هـ/1990م.

- **الكاساني:** أبو بكر بن مسعود الكاساني الحنفي (ت 587هـ).

146- "بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع" الطبعة الثانية، بيروت، دار الكتب العلمية، 1406هـ/1986م.

- **ابن الكتاني:** أبو عبد الله محمد بن الكتاني الطبيب (ت 420هـ/1029م)

147- "كتاب التشبيهات من أشعار أهل الأندلس" تحقيق: إحساس عباس، الطبعة الثالثة، بيروت، دار الشروق، 1406هـ/1986م.

- **ابن كثير:** أبو الفداء الحافظ عماد الدين اسماعيل ابن كثير الدمشقي (ت 774هـ/1372م).

148- " البداية والنهاية" تحقيق: أحمد أبو ملحم وعلي نجيب عطوي وفؤاد السيد، ومهدي ناصر الدين. ط1 (القاهرة، دار البيان 1408هـ/1988م).

149- " تفسير القرآن العظيم" (بيروت ، دار المعرفة، 1400هـ/1980م).

- **ابن الكردبوس:** أبو مروان عبد الملك التوزري (عاش في القرن 6هـ/12م).

150- " تاريخ الأندلس" وهو قطعة من كتاب الاكتفاء في أخبار الخلفاء". تحقيق: أحمد العبادي (مدريد: معهد الدراسات الإسلامية، 1974م).

- **الكناني:** أبو محمد عبد لله بن عبد الله بن سلمون (ت 741هـ).

151- "العقد المنظم للحكام فيما يجري بين أيديهم من العقود والأحكام" منشور بهامش كتاب "تبصرة الحكام" مصر (1301هـ).

- **ابن ماجة:** أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت 273هـ).

152- "سنن ابن ماجة": تحقيق محمد مصطفى الأعظمي،الطبعة الثانية الرياض، شركة الطباعة العربية السعودية، 1404هـ/1984م.

- **مالك:** الإمام مالك بن أنس الأصبحي (ت 179هـ).

153- "المدونة الكبرى" (رواية الإمام سحنون بن سعيد) ضبط وتصحيح: أحمد عبد السلام، ط1 (بيروت، دار الكتب العلمية (1415هـ/1994م).

-**الماوردي:** أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري (ت 450هـ).

154- " الأحكام السلطانية والولايات الدينية" (بيروت: دار الكتب العلمية ، 1402هـ/1982م).

- **مجهول:** (عاش في القرن الرابع الهجري).

155- "أخبار مجموعة في فتح الأندلس وذكر أمرائها والحروب الواقعة بينهم" نشر وتحقيق: محمد زينهم محمد عزب، ط1 (القاهرة، دار الفرجاني ، 1414هـ/1994م).

- **مجهول:** (من أهل القرن السادس الهجري /12م).

156- "الاستبصار في عجائب الأمصار". نشروتعليق سعد زغلول عبد الحميد (الدار البيضاء، دار النشر المغربية، 1985م).

- **مجهول:**

157- "تاريخ عبد الرحمن الناصر"، تحقيق: ليفي بروفنسال، واميليو غارثيا غوميث، ترجمة: عدنان آل طعمة، ط1 (دمشق، د. سعد الدين ، 1992م).

- **مجهول:** "مؤلف أندلسي من أهل القرن الثامن الهجري وينسب لابن الخطيب".

158- "الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية".

تحقيق: سهيل زكار، وعبد القادر زمامة. ط1 (الدار البيضاء، دار الرشاد الحديثة، 1399هـ/1979م.

- **مجهول:** (عاش في القرن الثامن الهجري / الرابع عشر الميلادي).

159- " ذكر بلاد الأندلس " تحقيق: لويس مولينا (مدريد المجلس الأعلى للأبحاث العلمية معهد ميجل آسين (1983م).

- **المجيلدي:** أحمد بن سعيد (ت 1094هـ/1683م).

160- "التيسير في أحكام التسعير" تحقيق: موسى لقبال (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، د.ت).

- **المراكشي:** أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الملك الأنصاري (ت 703هـ).

161- "الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة" السفر الثامن: تحقيق، محمد بن شريفة (المغرب: أكاديمية المملكة المغربية، 1984م).

- **المراكشي:** محي الدين عبد الواحد بن علي (ت 647هـ/1249م).

162- "المعجب في تلخيص أخبار المغرب" ضبط وتعليق محمد العريان ومحمد العلمي، ط7 (الدار البيضاء ، دار الكتاب ، 1978م).

- **المسعودي:** أبو الحسن علي بن الحسين (ت 346هـ/1282م).

163- " مروج الذهب ومعادن الجوهر" ط5 (بيروت، دار الأندلس، 1983م).

- **مسلم:** مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت 261هـ).

164- "صحيح الإمام مسلم" بشرح النووي، مراجعة: خليل الميس (بيروت: دار القلم، ط1، 1407هـ/1987م).

- **المقدسي:** شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر الشامي (ت بعد سنة 375هـ) .

165- " أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم" ليدن، مطبعة بريل، 1906م.

- **المقري:** شهاب الدين أحمد بن محمد التلمساني (ت 1041هـ/1631م).

166- "نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب" تحقيق: يوسف البقاعي ،ط1 (بيروت، دار الفكر، 1406هـ/1986م).

- **ابن منظور:** أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ت 711هـ/1311م).

167- " لسان العرب" ط3 (بيروت: دار صادر، 1414هـ/1994م).

- **المواق:** أبو عبد الله محمد بن يوسف بن أبي القاسم العبدري (ت 897هـ).

168- "التاج والإكليل لمختصر خليل ". الطبعة الثانية، مطبوع مع مواهب الجليل ، دار الفكر، بيروت، 1398هـ/1978م.

- **النباهي:** أبو الحسن بن عبد الله بن الحسن المالقي الأندلسي (توفي بعد 793هـ).

169- "تاريخ قضاة الأندلس " المسمى المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا" تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة (بيروت: دار الآفاق الجديدة، 1400هـ/1980م).

- **ابن نجيم:** زين العابدين بن إبراهيم بن نجيم (ت 970هـ).

170- "الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان". بيروت، دار الكتب العلمية 1405هـ/1985م.

- **الناصري:** أبو العباس أحمد بن خالد السلاوي:

74- الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى.(الدار البيضاء، دار الكتاب، 1954م).

- **النووي:** محي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووي (ت 676).

171- "شرح صحيح مسلم" ، مراجعة خليل الميس ، الطبعة الأولى، بيروت: دار القلم، 1407هـ /1987م.

172- "رياض الصالحين ": دار الفكر، 1399هـ.

- **النويري:** شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النويري (ت 733هـ) .

173- "نهاية الأرب في فنون الأدب". تحقيق: كمال زكي، مراجعة: محمد مصطفى زيادة، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980م).

- **ابن هشام:** أبو محمد عبد الملك بن هشام الحميري (ت 218هـ).

174- "السيرة النبوية" تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ شلبي، (بيروت: مؤسسة علوم القرآن ، د.ت).

- **الهمداني:** الحسن بن أحمد بن يعقوب (ت: 344هـ).

175- "صفة جزيرة العرب" تحقيق: محمد الأكوع. الرياض: دار اليمامة، 1397هـ/1977م.

- **ابن وردان:** (وادران): حسين بن محمد بن وادران (ت: 1172هـ)[(1)] .

176- "تاريخ مملكة الأغالبة" تحقيق: محمد زينهم محمد عزب . ط1 (القاهرة، مكتبة مدبولي، 1408هـ/1988م).

- **ابن الوردي:** سراج الدين أبو حفص عمر بن الوردي (ت 861هـ).

177- "خريدة العجائب وفريدة الغرائب". صححه وأعده للطباعة وعلق عليه: محمود فاخوري. بيروت، دار الشرق العربي، 1411هـ/1991م.

- **الوزان:** الحسن بن محمد الفاسي (المعروف بليون الأفريقي).

178- "وصف أفريقيا" ترجمة: محمد حجي ومحمد الأخضر ، ط2 (دار الغرب الإسلامي، 1983م).

(1) **هذا الكتاب هو عبارة عن مستلة أخذت من مؤلف بعنوان "تارخ العباسيين وبأخره عمال بني العباس بافريقية آل آخر الاغالبة" وقد بيض ذلك المؤلف وزاد عليه، ابن وادران هذا. وحقق المؤلف كاملاً الدكتور نجي الكعبي، ط1 (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1933م).**

- **الونشريسي:** أبو العباس أحمد بن يحيى (ت 914هـ/1058م).

179- "المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي علماء أفريقية والأندلس والمغرب". أخرجه جماعة من الفقهاء باشراف: محمد حجي، (بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1401هـ/1981م).

- **اليعقوبي:** أحمد بن أبي يعقوب بن واضح الكاشف (ت 284هـ).

180- "كتاب البلدان". منشور مع كتاب الأعلاق النفسية لابن رسته. (ليدن: مطبعة بريل، 1891م).

- **أبو يعلى:** محمد بن الحسين الفراء الحنبلي (ت 458هـ).

181- " الأحكام السلطانية" تصحيح محمد حامد الفقي (بيروت: دار الفكر ، 1406هـ/1986م).

- **أبو يوسف:** يعقوب بن إبراهيم بن حبيب (ت 182هـ).

182- "كتاب الخراج " تحقيق: محمد ابراهيم البنا. القاهرة: دار الإصلاح للطبع والنشر والتوزيع (د.ت).

رابعاً: المراجع العربية:

- **أبا الخيل:** محمد بن إبراهيم.

1- "الأندلس في الربع الأخير من القر الرابع الهجري" ط1 (الرياض: مكتبة الملك عبدالعزيز العامة، 1416هـ).

- **ابراهيم:** عفيفي.

2- "بن وزيري وعلاقاتهم السياسية بالقوى الإسلامية في حوض البحر المتوسط 543-362هـ (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1989م).

- **أحمد:** الطاهري:

3- "دراسات ومباحث في تاريخ الأندلس ، عصري الخلافة والطوائف" ط1 (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 1993م).

4- "عامة قرطبة في عصر الخلافة" الرباط، منشورات عكاظ، 1989م.

- **أرسلان:** شكيب.

5- " تاريخ غزوات العرب في فرنسا" (بيروت: دار الكتب العلمية، 1352هـ).

6- " الحلل السندسية في الأخبار والآثار الأندلسية" (القاهرة: نشر دار الكتاب الإسلامي، د.ت).

7- " خلاصة تاريخ الأندلس" (بيروت: مكتبة الحياة، 1403هـ/1983م).

- **إسماعيل:** محمود.

8- " سوسيولوجيا الفكر الإسلامي". ط3 ، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1408هـ/1988م.

9- " الخوارج في بلاد المغرب" ط1، الدار البيضاء، 1976م.

- **الأنصاري:** عبد القدوس.

10- " مع ابن جبير في رحلته" ط 1 ، 1369هـ/1976م.

- **الأوسي،** حكمة.

11- " فصول في الأدب الأندلسي" ط3 (القاهرة: مكتبة الخانجي، 1397هـ/1977م).

- **أنيس:** ابراهيم أنيس ورفقاؤه.

12- " المعجم الوسيط" ط2 (القاهرة: 1392هـ/1972م).

- **بحر:** محمد.

13- " اليهود في الأندلس" القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ت).

- **بدر:** أحمد.

14- " تاريخ الأندلس في القرن الرابع الهجري (عصر الخلافة) (دمشق: 1974م).

15- " دراسات في تاريخ الأندلس وحضارتها " ط2 (دمشق: 1974م).

- **بدوي:** أحمد زكي.

16- "معجم المصطلحات الإقتصادية" القاهرة: دار الكتاب المصري، د.ت.

- **البشري:** سعد بن عبد الله.

17- "الحياة العلمية في الخلافة في الأندلس ، 422-316هـ/1030-928م" مكة المكرمة، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، 1417هـ/1997م.

18 "الحياة العلمية في عصر ملوك الطوائف في الأندلس" 488-422هـ/1095-1030م" ط1 (الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، 1414هـ/1993م).

- **البلادي:** غيث بن عاتق.

19- " معدم معالم الحجاز" ط1 (مكة، دار مكة المكرمة، 1399هـ/1979م).

- **البنداق:** محمد صادق.

20- "يحيى بن الحكم الغزال أمير شعراء الأندلس في القرن الثالث الهجري وسفير أمير الأندلس لدى امبراطور القسطنطينية وملك النورمان" ط1 (بيروت: دار الآفاق الجديدة، 1979م).

- **بوتشيش:** إبراهيم القادري.

21- "أثر الإقطاع في تاريخ الأندلس السياسي من منتصف القرن الثالث الهجري حتى ظهور الخلافة (316-250هـ)" منشورات دار عكاظ، (د.ت).

22- " الإسلام السري في المغرب العربي " (القاهرة، سينا للنشر، 1995م).

- **البناء:** علي.

23- " جغرافية الموارد الإقتصادية " (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1984م).

- **بيضون:** إبراهيم.

24- "الدولة العربية في إسبانية من الفتح حتى سقوط الخلافة، (422-92هـ/1031-711م)، ط3 (بيروت: دار النهضة العربية 1406هـ/1986م).

- **الجنحاني:** الحبيب.

25- "المغرب الإسلامي، الحياة الاقتصادية والاجتماعية 3/45هـ 10-9م.(تونس: الدار التونسية للنشر، 1977م.

26- "دراسات مغربية في التاريخ الإقتصادي والاجتماعي للمغرب الإسلامي" (الخلفية الاقتصادية للصراع الفاطمي الاموي) ط1 (بيروت: دار الطليعة، 1980م).

- **الحجي:** عبد الرحمن علي.

27- " التاريخ الأندلسي" ط1(القاهرة: دار الإصلاح، 1403هـ/1983م).

- **حركات:** إبراهيم.

28- "النشاط الاقتصادي الإسلامي في العصر الوسيط" (الدار البيضاء: مطابع أفريقيا الشرق، 1996م).

- **الحريري:** محمد.

29- " الدولة الرستمية بالمغرب الإسلامي". ط3: (الكويت: دار القلم، 1408هـ/1987م).

- **حسن:** سارة.

30- " جغرافية الموارد والانتاج. ط1 (بيروت: دار النهضة العربية، 1404هـ/1984م).

- **حسن:** حسن إبراهيم:

31- " تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي" ط7، الجيزة، 1964م.

32- " انتشار الإسلام في القارة الأفريقية" ط3 (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1984م).

- **حسن،** علي حسن.

33- الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس في عصر المرابطين والموحدين، القاهرة، مكتبة الخانجي، 1400هـ/1980م.

34- " الحياة الدينية في المغرب في القرن الثالث الهجري". القاهرة، 1985م.

- **حسن:** حسن إبراهيم وعلي إبراهيم.

35- " النظم الإسلامية" القاهرة، مكتبة النهضة المصرية (د.ت).

- **حلاق:** حسان.

36- "العلاقات الحضارية بين الشرق والغرب في العصور الوسطى، الأندلس ، صقلية، الشام" (بيروت: الدار الجامعية، 1406هـ/1986م).

- **خالص:** صلاح.

37- " أشبيلية في القرن الخامس الهجري ، دراسة أدبية تاريخية لنشوء دولة بني عبادي أسبيلة وتطور الحياة الأدبية فيها " (بيروت: دار الثقافة، د.ت).

- **الخربوطلي:** علي حسني.

38- " البحر المتوسط بحيرة عربية" (القاهرة: دار المعارف، 1963م).

- **الخضري:** محمد بك الخضري.

39- "محاضرات تاريخ الأمم الإسلامية، الدولة العباسية، (القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، 1970م).

- **خلاف،** محمد عبد الوهاب.

40- " تاريخ القضاء في الأندلس من الفتح الإسلامي إلى نهاية القرن الخامس الهجري، الحادي عشر الميلادي" ط1 (القاهرة: المؤسسة العربية الحديثة ، 1413هـ/1992م).

41- " قرطبة في القرن الخامس الهجري - القرن الحادي عشر الميلادي" تونس، الدار التونسية للنشر، ابريل ، 1984م.

42- " وثائق في أحكام أهل الذمة في الأندلس " مستخرجة من خطوط" الأحكام الكبرى" لابن سهل، مراجعة محمود مكي ومصطفى كامل اسماعيل، ط1، 1980م.

43-" وثائق في أحكام قضاء أهل الذمة في الأندلس" مستخرجة من مخطوط الاحكام الكبرى لابن سهل. مراجعة: محمود علي مكي ومصطفى كامل اسماعيل (القاهرة: المركز العربي الدولي للاعلام، 1400هـ/1980م).

44- " وثائق في شؤون الحسبة في الأندلس " مستخرجة من مخطوط "الأحكام الكبرى" لابن سهل. مراجعة: محمود علي مكي ومصطفى كامل اسماعيل، القاهرة: المركز الدولي للاعلام، ط1، 1985م.

45- " وثائق في شؤون العمران في الأندلس والمساجد والدور" مستخرجة من مخطط "الأحكام الكبرى" لابن سهل مراجعة: محمود علي مكي، ومصطفى كامل اسماعيل، القاهرة، ط2، 1983م.

- **خليفة،** حاجي.

46- " كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون" م1 (بيروت: دار الفكر، 1402هـ/1982م).

-**خليل:** عماد الدين.

47- " دراسة في السيرة " ط6 (بيروت، مؤسسة الرسالة، 1402هـ/1982م).

- **درازا:** حامد عبد المجيد.

48- مبادىء الاقتصاد العام" ط4 (الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1979م).

- **الدريويشي:** إبراهيم.

49- " أحكام السوق في الإسلام" ط1 (الرياض: دار عالم الكتب، 1419هـ/1989م).

- **دندش:** عصمت عبد اللطيف.

50- " الأندلس في نهاية المرابطين ومستهل الموحدين، عصر الطوائف الثاني" (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1408هـ/1982م).

- **الرحيلي:** سليمان.

51- "العلاقات السياسية بين الدولة العباسية ودولة الفرنجة" (الرياض: دار الهدى للنشر والتوزيع، د.ت).

- **رفاعي:** أحمد فريد.

52- " عصر المأمون" ط2 (مطعبة دار الكتب المصرية بالقاهرة، 1346هـ/1927م).

- **الرفاعي:** أنور.

53- " النظم الإسلامية، دار الفكر، 1973م/1393هـ

- **الركابي:** جودت.

54- " في الأدب الأندلسي (مصر، دار المعارف، د.ت).

- **رياض:** زاهر:

55- الممالك الإسلامية في غرب أفريقيا" القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، 1968م.

- **الريس:** محمد ضياء.

56- " الخراج والنظم المالية" ط4 (القاهرة: دار الأنصار، 1977م).

- **الزركلي:** خير الدين

57- "الإعلام" ط6 ، بيروت، دار العلم للملايين ، 1984م.

- **زكي:** عبد الرحمن.

58- "تاريخ انتشار الاسلام في غرب أفريقيا". (القاهرة: معهد الدراسات الإسلامية، 1397هـ/1977م.

- **زيتون:** محمد محمد.

59- " القيروان ودورها في الحضارة الإسلامية" (القاهرة: دار المنار، 1408هـ/1988م).

- **السائح:** الحسن.

60- " الحضارة المغربية عبر التاريخ" ط1 (الدار البيضاء: دار الثقافة، 1975م).

- **سالم:** السيد عبد العزيز سالم.

61- " تاريخ المسلمين وآثارهم في الأندلس" (بيروت: دار النهضة العربية، 1981م).

62- " في تاريخ وحضارة الاسلام في الأندلس" (الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1985م).

63- " قرطبة حاضرة الخلافة في الأندلس" (بيروت: دار النهضة العربية، 1971م).

64- " تاريخ مدينة المرية الإسلامية" ط1 (بيروت: دار النهضة العربية، 1969م).

65- " تحف العاج الأندلسية في العصر الإسلامي" (الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1995م).

66- " تجارة الأندلس مع العراق والخليج العربي في العصر العباسي". مقال منشور ضمن كتابه " دراسات وبحوث في التاريخ والحضارة والآثار" بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1991م.

67- " دراسات في تاريخ العرب - العصر العباسي الأول - جـ3 (الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1398هـ).

68- "تاريخ البحرية الإسلامية في حوض البحر المتوسط" (الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1993م).

- **سحر:** سحر السيد عبد العزيز سالم.

69- " تاريخ بطليوس الإسلامية" (الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، د.ت).

- **السامرائي:** خليل إبراهيم صالح.

70- الثغر الأعلى الأندلسي دراسة في أحواله السياسية 95-316هـ/714-928م). (بغداد: مطبعة أسعد، 1976م).

- **السامرائي وآخرون** ، خليل ابراهيم وعبد الواحد ذنون طه وناطق صالح مطلوب.

71- " تاريخ العرب وحضارتهم في الأندلس" جامعة الموصل، (د.ت).

- **السامرائي:** كمال.

72- " مختصر تاريخ الطب العربي، (العراق ، وزارة الثقافة والإعلام، 1985م).

- **سرور:** محمد.

73- " سياسة الفاطميين الخارجية" (القاهرة: دار الفكر العربي، 1396هـ/1975م).

- **سلمان:** علي أحمد.

75- " الأندلسيون والمغاربة في بلاد الشام ..." ط1 (دمشق: دار طلاس، 1989م).

- **السيد،** كمال أبو مصطفى.

76- "الأحباس في الأندلس فيما بين القرنين الرابع والتاسع للهجرة" 15-10م، مصر، دار نشر الثقافة، 1989م.

77- "تاريخ الأندلس الاقتصادي في عصر دولتي المرابطين والموحدين" (الاسكندرية: مركز الاسكندرية للكتاب، د.ت).

78- "تاريخ مدينة بلنسية الأندلسية في العصر الإسلامي" 495-95هـ/1102-714م" (الاسكندرية: مركز الاسكندرية للكتاب، د.ت).

- **سيسالم:** عصام سالم.

79- " جزر الأندلس المنسية" (بيروت: دار العلم للملايين ، 1984م).

- **الشكعة:** مصطفى.

80- " الأدب الأندلسي ، ط5 (بيروت: دار العلم للملايين، 1983م).

- **الشيخ:** محمد محمد مرسى.

81- "دولة الفرنجة وعلاقاتها بالأمويين في الأندلس حتى أواخر القرن العاشر الميلادي، 755-976م -366-138هـ". ط2 (الاسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية، 1990م.

- **الشيخلي:** صباح ابراهيم سعيد.

82- "الأصناف في العصر العباسي نشأتها وتطورها". (العراق: منشورات وزارة الإعلام، 1976م).

- **صادق:** دولت أحمد .

83- "جغرافية العالم ، دراسة إقليمية، جـ1 (آسيا وأوروبا) القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، (د.ت).

- **الصاوي:** أحمد.

84- "بلغة السالك لأقرب المسالك" بيروت، دار الفكر (د.ت).

- **الصقار:** فؤاد محمد.

85- "جغرافية التجارة الدولية " ضمن سلسلة الكتب الجغرافية، رقم 13. (القاهرة: منشأة المعارف، 1973م.

- **الصالح،** صبحي..

86- " النظم الإسلامية نشأتها وتطورها" ط6 ، بيروت: دار العلم للملايين، 1982م.

- **الصياد:** محمد محمود.

87- " مدخل للجغرافية الإقليمية". (بيروت: دار النهضة العربية، 1972م).

- **أبو ضيف:** مصطفى.

88- " القبائل العربية في الأندلس (الدار البيضاء: دار النشر المغربية د.ت).

- **الطيبي:** أمين توفيق.

89- " تاريخ الدولة الأغلبية" ترجمة: المنجي الصادي. ط1 (دار الغرب الإسلامي، 1985م).

- **عاشور:** سعيد.

90- "أوروبا والعصور الوسطى ، النهضات والحضارات والنظم". (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1978م).

91- " المدينة الإسلامية واثرها في الحضارة الأوروبية" ط1 (القاهرة: دار النهضة العربية، 1963م).

- **العبادي:** أحمد مختار.

-92 " دراسات في تاريخ المغرب والأندلس" (مصر: مؤسسة شباب الجامعة، د.ت).

-93 " في تاريخ المغرب والأندلس" (الاسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية، د.ت).

- **عبد الحليم:** رجب محمد.

-94 " العلاقات بين الأندلس الإسلامية وإسبانيا النصرانية في عصر بني أمية وملوك الطوائف" القاهرة، دار الكتب الإسلامية، 1400هـ.

- عبد البديع ، لطفي.

-95 الإسلام في إسبانيا" ط2 (القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1969م).

- **عبد السلام:** علي.

-96 " الجذور التاريخية للبربر في الشمال الإفريقي" ط1 (1405هـ/1984م).

- **عبد المقصود:** يوسف محمد.

-97 " الموارد المالية في الدولة الإسلامية". (القاهرة: 1400هـ/1980م).

- **عتيق:** عبد العزيز.

-98 " الأدب العربي في الأندلس " (بيروت: دار النهضة العربية، 1976م).

- **عثمان:** شوقي عبد القوي.

-99 " تجارة المحيط الهندي في عصر السيادة الإسلامية (سلسلة عالم المعرفة، -151 ذو الحجة، 1410هـ - يوليو / تموز 1990م).

- **العريني:** يوسف بن علي بن إبراهيم.

100 - " الحياة العلمية في الأندلس في عصر الموحدين". ط1 (الرياض: مكتبة الملك عبد العزيز العامة، 1416هـ/1995م).

- **العسكري:** سليمان.

101 - التجارة والملاحة في الخليج العربي في العصر العباسي، (القاهرة: مطبعة المدني، د.ت).

- العلوي: هاشم.

102 - " مجتمع المغرب الأقصى حتى منتصف القرن الرابع الهجري". (المغرب: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1415هـ/1995م).

- **العلي:** صالح أحمد.

103 - "التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة في القرن الأول الهجري" ط2 (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1969م).

- **علية:** أحمد بشير.

104 - " القاموس الإقتصادي. ط1 (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والشنر، 1985م).

- **عمر:** حسين.

105 - " موسوعة المصطلحات الإقتصادية" ط3 (جده: دار الشروق، 1399هـ/1979م).

- **عمران:** محمد سعيد.

106 - " معالم تاريخ الإمبراطورية البيزنطية" بيروت: 1981م، دار النهضة العربية.

- **عنان:** محمد عبد الله.

107 - " دولة الإسلام في الأندلس" العصر الأول، القسم الأول، ط3 (القاهرة: مكتبة الخانجي، 1408هـ/1988م).

- **عوض الله**، الشيخ الأمين.

108 - "العلاقات بين المغرب الأقصى والسودان الغربي في عهد السلطنتين الإسلاميتين مالي وسنغى" ط1 (جده: دار المجتمع العلمي، 1399هـ/1979م).

- **عيسى**، محمد عبد الحميد.

109 - " تاريخ التعليم في الأندلس" ط1 (القاهرة: دار الفكر العربي، 1982م).

- **الفاسي:** عبد الرحمن.

110 - " خطة الحسبة في النظر والتطبيق والتدوين" ط1 (الدار البيضاء: دار الثقافة، 1404هـ/1984م).

- **أبو الفضل:** محمد أحمد.

111- " دارسات في تاريخ وحضارة الأندلس" (الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1996م).

- **فكري:** أحمد.

112- " قرطبة في العصر الإسلامي" (الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1983م).

- **الفنجري:** محمد شوقي.

113- " ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية، وأهمية الاقتصاد الإسلامي" القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، د.ت.

- **فهمي:** سامح عبد الرحمن.

114- " المكاييل في صدر الإسلام" مكة المكرمة: المكتبة الفيصلية ، 1401هـ/1981م.

- **فهمي:** نعيم زكي.

115- " طرق التجارة الدولية ومحطاتها في العصور الوسطى". (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب 1393هـ/1973م).

- **فؤاد:** إبراهيم أحمد علي.

116- " الموارد المالية في الإسلام" ط3، 1972م.

- **فيلالي:** عبد العزيز.

117- " العلاقات السياسية بين الدولة الأموية في الأندلس ودول المغرب" ط2: الجزائر، د.ت).

- **قاسم:** جمال زكريا.

118- " الأصول التاريخية للعلاقات العربية الأفريقية". نشر: معهد البحث والدراسات العربية (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم) 1975م.

- **قطب:** سيد.

119- " في ظلال القرآن" ط 7 (بيروت: دار الشروق، 1398هـ/1978م).

- **قنديل:** عبد الرزاق أحمد.

120- " الأدب العبري في الأندلس" القاهرة: 1988م.

- **كحالة:** عمر رضا.

121- " أعلام النساء في عالمي العرب والإسلام" (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1379هـ/1959م).

122- " معجم المؤلفين" (بيروت: دار إحياء التراث العربي) 1376هـ/1957م.

- **كحيلة:** عبادة:

123- " تاريخ النصارى في الأندلس" ط1 (القاهرة، 1414هـ/1993م).

- **الكرملي:** الأب انستاس.

124- " النقود العربية والإسلامية وعلم النميات" ط2 (القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، 1987م).

- **لبيب:** صبحي.

125- " الفندق ظاهرة سياسية اقتصادية قانونية (ضمن كتاب مصر وعالم البحر المتوسط) ط1 (القاهرة: دار الفكر، 1986م).

- **محمود:** منى حسن.

126 " المسلمون في الأندلس ، علاقتهم بالفرنجة". (القاهرة: دار الفكر العربي، 1986م).

- **مخلوف:** محمد بن محمد.

127- " شجرة النور الزكية في طبقات المالكية" دار الفكر، د.ت.

- **مرزوق:** محمد عبد العزيز.

128- " الفنون الزخرفية في المغرب والأندلس". بيروت، دار الثقافة.(د.ت).

- **المسري:** حسين.

129- " تجارة العراق في العصر العباسي". جامعة الكويت، 1402هـ/1982م.

- **مسعود:** محمود.

130- " التعليق على مادة الأندلس في دائرة المعارف الإسلامية.

- **مغربي:** محمد علي .

131- " عمر بن الخطاب أمير المؤمنين" ط1 (جده، دار العلم للطباعة والنشر، 1403هـ/1983م).

- **مكي:** الطاهر.

132- " دراسات أندلسية في الأدب والتاريخ والفلسفة". ط3 (القاهرة: دار المعارف، 407هـ/1987م).

- **موسى:** عمر عز الدين.

133- " النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي" ط1 (بيروت: دار الشروق، 1403هـ/1983م).

- **مؤنس:** حسين مؤنس.

134- " تاريخ الجغرافية والجغرافيين في الأندلس " ط1 (القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم 1406هـ/1986م).

135- " رحلة الأندلس" ط2 ، جده ، الدار السعودية للنشر والتوزيع، 1405هـ/1985م.

136- " تاريخ المغرب وحضارته من قبيل الفتح العربي إلى بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر من القرن السادس إلى القرن التاسع عشر الميلاديين". (بيروت: العصر الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، 1142هـ/1992م).

137- " فجر الأندلس" ط2 ، جده، الدار السعودية للنشر والتوزيع، 1405هـ/1985م.

138- " تاريخ المسلمين في البحر المتوسط " الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ط1 (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1411هـ/1981م).

139- " معالم تاريخ المغرب والأندلس" ط1 (القاهرة: دار ومطابع المستقبل، 1980م).

- **النخيلي:** درويش.

140- " السفن الإسلامية على حروف المعجم". (الطبعة الثانية، القاهرة، دار المعارف، 1979م).

- **نصر:** السيد نصر.

141- " جغرافية الموارد الاقتصادية" (القاهرة: مكتبة سعيد رافت، 1976م).

- **نعنعي** (عبد المجيد).

142- " تاريخ الدولة الأموية في الأندلس". (بيروت: دار النهضة العربية، 1986م).

- **النعيم:** عبد العزيز.

143- " نظام الضرائب في الاسلام" بيروت، 1975م.

- **الهاشمي:** التهامي الراجي.

144- " الأبواب بالأندلس" القسم الأول، الرباط، 1979م.

- **هيكل:** أحمد.

145- " الأدب الأندلسي من الفتح إلى سقوط الخلافة" ط9 (القاهرة: دار المعارف، 1985م).

- **يوسف جودت عبد الكريم.**

146- " الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المغرب الأوسط خلال القرنين الثالث والرابع الهجريين 10-90م". الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، د.ت).

- **يوسف:** حسين.

147- " السفارات بين الأندلس والدولة الأجنبية في العصر الأموي". ط1 (القاهرة: مطبعة الحسبة الإسلامية، 1414هـ/1994م.

148- الموسوعة العربية الميسرة. (بيروت: دار نهضة لبنان، 1406هـ/1986م.

149- دائرة المعارف الإسلامية ، م3 ، ترجمة أحمد الشنشاوي، وابراهيم زكي خورشيد، وعبد الحميد يوفس.

خامساً: المراجع المعَّربة:

- **باوندز وكنجزيري:**

1- " أطلس أوروبا" ترجمة: محمد فاتح عقيل. ط2 (الإسكندرية: منشأة المعارف، د.ت).

- **بروي:** ادوارد.

2- " تاريخ الحضارات العام، القرون الوسطى" ترجمة: سعد داغر دفريدم داغر. ط1(بيروت، منشورات عويدان، 1965م).

- **بروفنسال:** ليفي.

3- " الإسلام في المغرب والأندلس " ترجمة محمد سالم ومحمد حلمي. (الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1990م).

4 " حضارة العرب في الأندلس" ترجمة: ذوقان فرقوط (بيروت: دار مكتبة الحياة، د.ت).

5-" سلسلة محاضرات عامة في آداب الأندلس وتاريخها" ترجمة: محمد عبد الهادي شعيره.

- **بلانت:** ريتشارد.

6- " النقود العربية الإسلامية" ترجمة: بسام سروج ، وابراهيم سروج، ط1 (سوريا: مكتبة السائح، 1994م).

- **بالنثيا:** آنخل جنثالث.

7- " تاريخ الفكر الأندلسي" ترجمة: حسين مؤنس (القاهرة، مكتبة الثقافة العربية، د.ت)

- **بوزورث كليفورد:**

8- " الأسرات الحاكمة في التاريخ الإسلامي" ترجمة: حسين اللبودي، ط2 (الكويت: مؤسسة الشراع العربي، 1995م).

- **بول، ستانلي:**

9- " العرب في إسبانيا" ترجمة: علي الجارم (مصر، دار المعارف، 1964م).

- **بيرس: هنري.**

10- " الشعر الأندلسي في عصر الطوائف" ترجمة: الطاهر أحمد مكي، ط1 (القاهرة: دار المعارف، 1408هـ/1988م).

- **بيرين، هنري.**

11 " تاريخ أوروبا العصور الوسطى" ترجمة: عطيه القوصي (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1996م).

- **جواتياين:** س .د.

12- " دراسات في التاريخ الإسلامي والنظم الإسلامية". ترجمة: عطية القوصي، ط1 (الكويت، وكالة المطبوعات، 1980م).

- **خوليان:** ريبيرا.

13- التربية الإسلامية في الأندلس أصولها الشرقية وتأثيراتها الغربية، ترجمة: الطاهر أحمد مكي، القاهرة، دار المعارف، د.ت.

- **دوزي:** ربنهرت.

14- " المسلمون في الأندلس" ترجمة: حسن حبشي (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1995م).

- **ديورانت:** ول.

15- " قصة الحضارة، عصر الايمان" جـ14-13، ترجمة: محمد بدران، جامعة الدول العربية، الادارة الثقافية، د.ت.

- **كاسترو ،** اميريكو.

16- " حضارة الإسلام في إسبانيا". ترجمة وعرض: سليمان العطار. (القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1983م).

- **كولان:** ج.س.

17- " الأندلس (كتب دائرة المعارف الإسلامية 2) ترجمة: إبراهيم خورشيد وآخرون. (بيروت: دار الكتاب اللبناني د.ت).

- **لومبار:** موريس.

18- " الإسلام في مجده الأول". ترجمة: إسماعيل العربي (الجزائر: الشركة الوطنية للتوزيع، 1979م).

19- " الأسس النقدية للسياسة الاقتصادية" ضمن كتاب: " دراسات في التاريخ الاقتصادي" توفيق اسكندر، القاهرة، 1961م.

- **لويس:** أرشيبالد.

20- " القوى البحرية التجارية في حوض البحر الأبيض المتوسط" ترجمة: أحمد محمد عيسى، مراجعة: محمد شفيق غربال (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1960م).

- **متز:** آدم.

21- " الحضارة الإسلامية في القرن الرابع" ترجمة: محمد أبو ريدة، القاهرة، 1360هـ/1941م.

- **مورينو:** مانويل.

22- " الفن الإسلامي في إسباينا، ترجمة: لطفي عبد البديع، (الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، د.ت).

- **ميهان:** الفرد.

23- " تأثير القوى البحرية على التاريخ ". ترجمة: حسين فوزي النجار، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1996م).

- **هونكة:** زيغريد.

24- " شمس العرب تسطع على الغرب" ترجمة: فاروق بيضون وكمال دسوقي. ط8 (بيروت: دار الجيل ودار الآفاق الجديدة 1413هـ/1993م).

- **هنتس:** فالتر:

25- " المكاييل والأوزان الإسلامية ما يعادلها في النظام المتري" ترجمة: كامل العسلي، عمان، مطبعة القوات المسلحة الأردنية، 1970م.

- **وات:** متنوجري.

26- " في تاريخ إسبانيا الإسلامية" ترجمة محمد رضا، ط1، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1994م).

- **واطسون**، اندريو.

27- " الإبداع الزراعي في بدايات العالم الإسلامي ، انتشار المحاصل والتقنيات الزراعية، ما بين عامي 700 و 1100م". ترجمة: أحمد الأشقر، ومراجعة محمد نذير سنكري جامعة حلب، 1405هـ/1985م.

سادساً: الرسائل والأبحاث العلمية غير المنشورة"

- **أبو سن جفان محمد.**

1- " رحلات الأندلسيين إلى الحرمين" (بحث مقدم إلى ندوة الأندلس فروق بين المتقلبات والعطاءات) الرياض: 19-15 جماد الأولى 1414هـ/1993م.

- **إمام:** محمد أبو محمد.

2- " نظم الحكومة الإسلامية في الأندلس في عهد بني أمية خلال الفترة من 336-138هـ/-756 976م" رسالة دكتوراه غير منشوره - جامعة ام القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، 1414هـ.

- **البكر:** خالد عبد الكريم بن حمود.

3- " النشاط الاقتصادي في الأندلس في عصر الإمارة" (316-138هـ/928-755م). بحث مقدم استمكالاً لمتطلبات درجة الماجستير في قسم التاريخ بكلية الآداب ، جامعة الملك سعود، 1412هـ/1991م.

- **الجعفري:** أميرة بنت أحمد بن عبد الرحمن.

4- " الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الأندلس في عصر المرابطين" (رسالة دكتوراه غير منشورة ، قدمت إلى قسم التاريخ ، بكلية الآداب بالدمام، 1415هـ/1995م).

- **الحماد:** محمد عبد الله.

5- "التخطيط العمراني لمدن الأندلس الإسلامية . (بحث مقدم لندوة الأندلس قرون من التقلبات والعطاءات" الرياض، 1414هـ/1993م.

- **أبو دياك:** صالح محمد فياض.

6- " لمحات عن بعض المغاربة والأندلسيين المجاورين للحرمين". (بحث غي منشور).

- **عثمان:** سعد بن حسين.

7- " دور المرأة في الحياة الأندلسية العامة من الفتح حتى سقوط غرناطة 897-92هـ بحث غير منشور أعد في 1407هـ.

8- " المجتمع الأندلسي في القرن الرابع الهجري". رسالة دكتوراه غير منشوره، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية، كلية العلوم الاجتماعية، قسم التاريخ، 1403هـ.

9- " اليهود في الأندلس من الفتح الإسلامي إلى سقوط غرناطة" بحث غير منشور اعد في 1409هـ.

- **عثمان:** عبد القادر عثمان محمد.

10- " الوضع السياسي والاجتماعي لغرناطة في القرن الخامس الهجري" رسالة دكتوراه غير منشورة (الرباط: جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، شعبة التاريخ، 1418-1417هـ/1996م-1997م).

- **عيسى:** محمد عبد الحميد.

11- " أهل الذمة في الأندلس" بحث غير منشور أعد في 1418هـ.

- **العبيدي:** ريم حمد ابراهيم.

12- " الحياة العلمية في اشبيلية من الفتح الإسلامي وحتى نهاية الخلافة الأموية، 422-920هـ" رسالة مقدمة لاستكمال درجة الماجستير في قسم التاريخ بكلية الآداب ، جامعة الملك سعود، 1410هـ/1990م.

- **أبو الفضل:** محمد أحمد.

13- " شرق الأندلس في عصر دولة الموحدين" رسالة دكتوراة غيرمنشورة، جامعة الاسكندرية، كلية الآداب، 1400هـ/1980م.

14- " قضاة ثوار في الأندلس" بحث منشور ضمن كتاب "ندوة التاريخ الإسلامي الوسيط، م3، القاهرة، دار المعارف 1985م).

- محمد: **ناصح.**

15- " جوانب من الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمغرب في العصر الوسيط القرن 6هـ-12م نموذجا".بحث غير منشور، قدم إلى كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة محمد الخامس، الرباط: 1988-1987م.

- **مسعد:** سامية مصطفى.

16- " الحياة الاقتصادية في إقليم غرناطه في عهد المرابطين والموحدين 484هـ-620هـ/1092م-1223م". رسالة دكتوراه غير منشوره، جامعة الزقازيق، كلية الآداب.

- **المليجي:**

17- " الحياة الاقتصادية في الأندلس في عصر الدولة الأموية" رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الاسكندرية، 1978م.

سابعاً: الدوريات:

- **بنميرة:** عمر.

1- " جوانب من تاريخ أهل الذمة في الأندلس الإسلامية" (مجلة دراسات أندلسية تونس، عدد 4 ، لسنة 1416هـ-1995م.

- **بوتشيش:** إبراهيم القادري.

2- " أزمة التجارة في الأندلس في أواخر عصر الإمارة" مجلة المناهل ، الرباط، عدد 32، السنة الثانية عشرة، جمادي الثانية، 1405هـ مارس 1985م.

- **التازي:** عبد الهادي.

3- " العلاقات المغربية الأندلسية من خلال المقتبس لابن حيان" مجلة المناهل، وزارة الشئون الثقافية بالمغرب، العدد التاسع والعشرون، السنة الحاديثة عشر، جمادي الثانية، 1404هـ/ مارس 1984م.

- **الجنحاني:** الحبيب.

4- " الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الأندلس في عصر عبد الرحمن الناصر من خلال المقتبس لابن حيان". مجلة المناهل ، العدد التاسع والعشرون ، السنة الحاديثة عشرة، جمادي الثانية ، 1404هـ/ مارس 1984م.

- **حركات:** إبراهيم.

5- " دور الصحراء الإفريقية في التبادل التجاري والتسويق خلال العصور الوسطى" مجلة البحوث التاريخة، ليبيا ، عدد 1، السنة الثالثة، يناير 1981م.

- **حسين:** فالح.

6- " العشور ضرائب التجارة، في صدر الإسلام". مجلة دراسات تاريخية، جامعة دمشق، عدد 29/30، لسنة 1988م.

- **ريبيرا:** خوليان.

7- " المكتبات وهوات الكتب في إسبانيا الإسلامية(1)" مجلة معهد المخطوطات العربية، جامعة الدول العربية، المجلد الرابع، جـ1، شوال 1377هـ/مايو 1958م.

8- " المكتبات وهواة الكتب في إسبانيا (2).مجلة معهد المخطوطات العربية، جامعة الدول العربية، المجلد الخامس، جـ1، ذو القعدة 1378هـ/مايو 1959م.

- **زنيبر:** محمد.

9- " تجارة القوافل في المغرب" مجلة المناهل ، عدد 32 السنة الخامسة عشرة، جماد الأولى، 1410هـ/1989م.

- **سالم،** سحر السيد عبد العزيز.

10- " دور الطراز في الأندلس في عصر دولة بني أمية" مجلة دراسات أندلسية ، تونس، العدد الثالث، عشر 1415هـ/1995م.

- **السامرائي:** خليل.

11- " أثر العراق الحضاري على الأندلس في القرنين الثاني والثالث للهجرة 300-101هـ/-720 912م. مجلة المؤرخ العربي ، بغداد، الأمانة العامة لاتحاد المؤرخين العرب، عدد 27، السنة الثانية عشرة، 1986م، 1406هـ.

- **السحيباني:** حمد بن صالح.

12- عوامل الضعف المعنوي عند مسلمي الأندلس في عصر الطوائف " مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد الثالث والعشرون، رجب 1419هـ).

- **طه:** عبد الواحد ذنون.

13- " قيام الممالك الإسبانية وعلاقاتها مع العرب في الأندلس" مجلة أوراق، المعهد العربي الاسباني للثقافة، العدد 6-5 لسنة 1983-82م.

- **الطوخي:** أحمد.

14- " القيساريات الإسلامية في مصر والمغرب والأندلس" (مجلة كلية الآداب ، جامعة الاسكندرية، عدد 28، السنة 1981م).

- **فوزي:** هشام.

15- " يهود الأندلس في ظل الحكم الإسلامي" 897-92هـ/1492-711م) مجلة دراسات أندلسية، تونس، عدد 15 لسنة 1416هـ - 1996م.

- **الطيبي:** أمين.

16- " النقود العربية وأثرها في أوروبا في القرون الوسطى، مجلة المؤرخ العربي، بغداد، الأمانة العامة لاتحاد المؤرخين العرب، العدد التاسع عشر، 1981م.

- **كاني:** جاك:

17- " المغرب الشمالي في أواسط القرن الخامس الهجري (11م) ناحيتي طنجة وتطوان". مجلة البحث العلمي، يصدرها المركز الجامعي للبحث العلمي، بالرباط، العدد 21-20، السنة العاشرة، 1393هـ/1973م.

18- " مدينة سبته في أواسط القرن الخامس الهجري (1×م) من خلال كتاب المسالك والممالك للبكري" مجلة البحث العلمي ، العدد التاسع عشر، السنة التاسعة، 1392هـ/1972م.

- **لبيب:** صبحي.

19- " سياسة مصر التجارية في عصري الأوبيين والممالي" المجلة التاريخية المصرية، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، المجلدان 29-28 لسنة 1982-1981م.

- **محرز:** جمال محمد.

20- " الغضار المذهب الأندلسي (مجلة معهد الدراسات الإسلامية، القاهرة، العد الأول: السنة الأولى، 1377هـ/1958م).

- **أبو مصطفى:** كمال السيد.

21- " بنو رزين ودورهم السياسي والحضاري في شنتمرية الشرق" مجلة كلية الآداب، جامعة الاسكندرية، المجلد الخامس والثلاثون لعام 1987م.

- **موسى:** لقبال موسى.

22- " حركة الصراع بين الأمويين والفاطميين في القرن 4هـ/10م". مجلة المؤرخ العربي، (تصدرها الأمانة العامة لاتحاد المؤرخين العرب، بغداد، العدد الحادي والعشرون، 1982م).

- **المنوني:** محمد.

23- " ثقافة الصقالبة بالأندلس" مجلة أوراق، المعهد الإسباني العربي للثقافة، العدد 6-5 سنة 1983م.

- **الهاشمي:** التهامي الراجي.

24- " نظم وإدارة بني أمية بالأندلس من خلال المقتبس لابن حيان" مجلة المناهل، وزارة الشئون الثقافية بالمغرب، عدد 29 جمادي الثانية 1404هـ مارس 1984م، السنة الحادية عشرة.

ثامنا: المراجع الأجنبيـــــة:

- **Balba:** Torres:

1- “ Alcaicerias, Al-Andalus, Vol., 1y, Madrid, 1949.

2- “ Plaazs, Zocos, y Tiendas, De las civdades hipanomusulmanas”. Al-Andalus, Vol, 12, Madrid, 1947.

3- “Las Athonodigos hispano Musulman, Al-Andalus, Vol:II, Madrid, 1946.

- **Chalmeta:** Pedro Chalmeta gendron:

4- " el " senor del zoco" en espana:

" el edades media y moderna"

[contribucion al estudio de la historia del mercado]. Madrid, 1973.

- **Constrabel:** Olivia Remie:

5- " Trade and traders in Muslim Spain, The commercial realignement of the Iberian Peninsula, 900-1500).

" Cambridge universtiy press".

-**De lara:** Manuel Tunon:

6- " Historia De Espana" Tomo III.

- **Fernandez:** Misuel Aviles and Emilio Mitre.

7- " Espana Muslumana Califato Y reinos de Taifas" Madrid, 1980.

- **Gerus:** Jesus.

8 " Asi vivian en al Andalus ed anagar" Madrid, 1989.

- **Gimenez:** Felix Hernadez:

9 " Los Caminos De Cordoba Hacia Notroeste En Epaco Musulmana".

Al-Andalus, Vol: 32, Madrid, 1967.

- **Gemez:** Antonio Medina.

10- " Monedas His pana Musulmanas manual Delectrua Y calsification" Toledo, 1992.

- **Gunitard:** Christine Mazzoli:

11- " Villes d'al - andalus, L'Espagne et le portugal al' epoque Muslumana (VIII - XV siecles), "Presses universitaires De Rennes".

- **Imamuddin:** S.M.

12 " The Economic History of Spain (under the umayyad, 711-1031A.C). Dacca, 1963.

- **Imamuddin and I.H. Qureshi Chair:**

13- " CommericalRelation of Muslim - Spain with Khurasan and lands arround in centralAsia (9th -11th century A.C.) Karachi,.

- **Jackson,** Gabriel.

14- “The Making of Medieval Sain” London, 1972.

- **Mizal:** Jassim Abid:

15 “ Al Idrisi Los Caminos De Al-Andalus En El Siglo XII, Madrid, 1989..

- **Provençal:** Live:

16- “ Espana Muslumana, Hasta la Caida del Califato De Cordeba (711-1061 De J.C.) Jomo V Madrid, 1973.

- **Simon et Francisco Toveer**:

17 “ Historia delos MozarabesDe Espana’ Madid, 1897.

- **Valenti:** J-vila:

18 “ La Peninsula Iberica” “Barcelona, 1968”.

- **Walt Mentgomery walt:**

19 “ Historia de la Espana islamic ed Alianzo Madrid, 1974.



قائمة المحتويـــــــات





د.حسن بن يحيى الشوكاني

أستاذ مشارك في جامعة الملك خالد

Box 606 Abha, Saudi Arabia

Email. hyalshokani@kku.edu.sa
hyhmsa@gmail.com

المؤلف:

له خبرة علمية وبحثية في التاريخ والحضارة الإسلامية، بالإضافة إلى مجال تخصصه الدقيق في تاريخ النظم الإسلامية بصفة عامة، حيث يعتبر مجال تخصصه بيئة خصبة بالأحداث والعبر، مما وفر له فرصة للاطلاع والبحث والتجريب والربط والمقارنة، وساعده على تنمية مهارات مختلفة فكرية وبحثية وإدارية واجتماعية.

عمل عميداً لكلية اللغة العربية والعلوم الاجتماعية والإدارية في جامعة الملك خالد، ووكيلا لها ، ثم أستاذاً لكرسي الملك خالد للبحث العلمي، ومديرا لمركز البحوث والدراسات الاجتماعية بجامعة الملك خالد، ورئيساً لمكتب الندوات بجامعة الملك خالد، كما عمل أمينا لقسم التاريخ بجامعة الإمام محمد بن سعود، ورئيسا للعديد من اللجان والهيئات في الجامعة وخارجها، ويعمل الآن أمينا عاما لجائزة أبها وعضوا في المجلس الأعلى للجائزة. له عدة كتب وبحوث في التاريخ والحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس منشورة وقيد النشر.